

الْغُضْبَةُ

فِي الْكَلَامِ

لِلْإِمَامِ الْقَسَمِيِّ سَيِّدِ الْإِسْلَامِ الْإِمَامِ الْغُضْبِيِّ الْغُضْبِيِّ الْغُضْبِيِّ

قِسْمُ الْإِلَهِيَّاتِ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

رِسَالَةُ مَاجِسْتِرِ

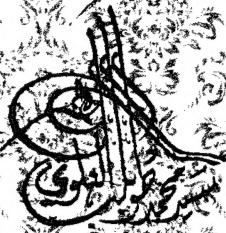
الْمَجْلَدُ الثَّانِي

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

إعداد

مُصْطَفَى حَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي



دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الْغِنِيَّةُ فِي الْإِسْلَامِ

لِلْإِمَامِ الْقَسَمِ سَلَامَانَ بْنِ نَاصِرٍ الْأَصْهَرِيِّ الْكِنْدِيَّ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ قِسْوِ الْإِلَهِيَّاتِ

رِسَالَةٌ مَاجِسْتِرْ



إِعْدَادُ

مُصْطَفَى حَسَنِ عَبْدِ الْهَادِي

الْمَجْلَدُ الثَّانِي

دَارُ السَّلَامِ

لِلطَبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ وَالتَّرْجُمَةِ

كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة

لِلنَّاشِرِ

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

لصاحبها

عبدلغادر محمود البكار

الطبعة الأولى

١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر لإعداد الهيئة المصرية العامة لدار
الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

النيسابوري ، سلمان بن ناصر بن عمران ، ١٠٩٦ -
١١٥٧ .

الفنية في الكلام / لأبي القاسم سلمان بن ناصر الأنصاري
النيسابوري ، دراسة وتحقيق قسم الإلهيات ، إعداد مصطفى
حسنين عبد الهادي - ط ١ - القاهرة : دار السلام للطباعة
والنشر والتوزيع والترجمة ، ٢٠١٠ م .

٢ مج ؛ ٢٤ سم .

تدملك ٢ ٩٢٣ ٣٤٢ ٩٧٧ ٩٧٨

١ - علم الكلام .

٢ - عبد الهادي ، مصطفى حسنين (محمد)

أ - العنوان .

٢٤٠

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة : القاهرة : ١٩ شارع عمر لطفي مواز لشارع عباس العقاد خلف مكتب مصر للطيران
عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشريبي - مدينة نصر
هاتف : ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢) فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢)

المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢)
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع
مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٢٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢)
المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣)

بريداً : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com

موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت
على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة
أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ،
٢٠٠١م هي عفر الجائزة تتويجاً لعقد
ثالث مضى في صناعة النشر

فهرس محتويات الهجلد الثاني

تابع: [الأسماء والصفات]

- (١ / ٤ / ٦) باب في إثبات العلم بكون الربّ سبحانه متكلمًا بكلام يختصّ به ٥٩٣
- (١ / ٤ / ٦) فصل: في حقيقة الكلام وحده ٥٩٣
- (١ / ٤ / ٦) مسألة المتكلم من قام به الكلام ٦١٣
- (١ / ٤ / ٦) فصل: الكلام هل يفتر إلى بنية مخصوصة؟ ٦١٩
- (١ / ٤ / ٦) القول في أضداد الكلام ٦٢٠
- مقدمة في حقيقة الكلام وأحكامه ٦٢١
- فصل: الفعل لا ضد له ٦٢١
- فصل: حقيقة الترك ٦٢٣
- فصل: لا يتحقق التّضادّ في صفة ترجع إلى الأفعال ٦٢٤
- فصل: التّضادّ إنّما يقع عند قيام معنيين متضادّين في محلّ واحد ٦٢٥
- فصل: آخر في هذا الباب مضادّة العلم الموت ٦٢٦
- مسألة: متماثل الأعراض متضادّة ٦٢٧
- فصل: في أضداد الكلام ٦٢٩
- القول: في إثبات الكلام لله ﷻ ٦٣٣
- شبهة المخالفين ٦٤٢
- فصل: مناقشة أهل الظاهر فيما ذهبوا إليه في حقيقة الكلام ٦٥٨
- فصل: في القراءة والمقروء والقارئ ٦٦١
- فصل: هل القراءة غير المقروء؟ ٦٦٢



- فصل: كَلَامُ اللَّهِ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ مَحْفُوظٌ فِي الصُّدُورِ..... ٦٦٦
- فصل: كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى مَنْزَلٌ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ..... ٦٦٧
- فصل: كَلَامُ اللَّهِ مَسْمُوعٌ فِي إِطْلَاقِ الْمُسْلِمِينَ..... ٦٦٨
- فصل: كَلَامُ اللَّهِ ﷻ وَاحِدٌ مُتَعَلِّقٌ بِجَمِيعِ مُتَعَلِّقَاتِهِ..... ٦٧١
- فصل: كَلَامُ اللَّهِ ﷻ صَدُوقٌ..... ٦٧٤
- (١ / ٤ / ٧) القول في البقاء واختلاف الناس فيه..... ٦٧٥
- مسألة: الأعراض لَا تبقى..... ٦٨٤
- مسألة: في الفناء وحقيقته..... ٦٩١
- (١ / ٤ / ٨) القول في الاسم والمسمى وما يتعلّق بهما..... ٦٩٧
- (١ / ٤ / ٨ أ) فصل: الصّفة هل توصف؟..... ٧٠٣
- (١ / ٤ / ٨ ب) فصل: أسماء الله تعالى لَا توجد قياساً واعتباراً من جهة أدلّة العقول..... ٧٠٤
- (١ / ٤ / ٨ ج) فصل: اليدان والوجه صفات ثابتة للربّ تعالى..... ٧١٠
- (٢) القول فيما يجوز على الله تعالى..... ٧١٩
- (١ / ٢) إثبات الإدراكات شاهداً..... ٧٢٠
- (١ / ١ / ٢) فصل: الإدراكات هل هي من قبيل العلوم؟..... ٧٢٤
- (٢ / ١ / ٢) فصل: الإدراك غير مفتقر إلى بنية مخصوصة..... ٧٢٧
- (٢ / ١ / ٣) فصل: المدرك منّا هل يدرك بأدوات وآلات؟..... ٧٢٩
- (٢ / ١ / ٤) فصل: الإدراكات شاهداً خمسة..... ٧٣٨
- (٢ / ١ / ٥) فصل: الباري سبحانه هل يدرك بالحواس الخمس؟..... ٧٤٠
- (٢ / ٢) باب: كلّ موجودٍ يجوز أن يرى..... ٧٤٣
- (١ / ٢ / ٢) فصل: المعدوم يستحيل أن يرى..... ٧٤٥
- (٢ / ٢ / ٢) فصل: الإدراك الحادث لَا يتعلّق إلّا بمدركٍ واحدٍ..... ٧٤٦
- (٢ / ٢ / ٣) فصل: لَا يتصوّر اجتماع رؤيتين في محلٍّ واحدٍ..... ٧٤٧
- (٢ / ٢ / ٤) فصل: كلّ رؤيتين متعلّقتين بعرضين مختلفين مختلفتان..... ٧٤٩

- ٧٤٩ فصل: الرؤىة تتعلّق بوجود المرئيّ.
- ٧٥١ فصل: المرئيّ في وقتنا الأجسام والألوان والحركات.
- ٧٥٣ فصل: في متعلّق الإدراكات الأخر.
- ٧٥٥ فصل: الشّم معنّى في الجسم تدرك به الرّوائح.
- ٧٥٨ فصل: في أزداد الإدراكات.
- ٧٦٠ فصل: الموانع من الإدراكات يجب اختصاصها بمحالّ الإدراكات.
- ٧٦٢ فصل: في حقيقة الرّؤيا.
- ٧٦٤ فصل: مسألة: الله ﷻ يجوز أن يرى بالأبصار.
- ٧٧٨ شبهة أخرى لهم.
- ٧٨١ فصل: القول في أنّ أهل الجنان يرون الله تعالى وعدًا منه حقًا.
- ٧٩٣ القسم الثالث من الإلهيات: النفعال الإلهية
- ٧٩٥ (١) القول في خلق الأعمال.
- ٧٩٩ فصل: في حقيقة الخلق.
- ٨٠٣ فصل: لا يجوز أن يكون الفعل متعلّقًا بالفاعل من جميع الجهات.
- ٨٠٦ فصل: في حقيقة الكسب.
- ٨٠٩ فصل: القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها.
- ٨١٥ فصل: الكلام في المضطرّ.
- ٨١٦ فصل: في إثبات مقدور بين قادرين.
- ٨٥٢ فصل: القول فيما يستدلّون به من ظواهر القرآن.
- ٨٥٤ فصل: في الهدى والضلال والختم والطبع.
- ٨٦٤ فصل: القول في الاستطاعة وحكمها.
- ٨٦٩ مسألة: القدرة الحادثة غير باقية.
- ٨٧٣ شبهة القائلين بتقدّم القدرة على المقدور وجوبًا.
- ٨٨١ مسألة: القدرة الواحدة لا تتعلّق إلّا بمقدور واحد.



- ٨٩١ فصل: في ذكر مذاهب المعتزلة في أحكام القدرة واختلافهم فيها.
- ٨٩٣ ○ القول في العجز والمنع.
- ٨٩٥ فصل: العجز عجزٌ عن معدومٍ ومتعلّق به.
- ٨٩٨ فصل: في حقيقة المنع.
- ٩٠٠ فصل: كلّ قدرتين تعلّقتا بمقدورين فهما مختلفتان.
- ٩٠١ ○ القول في تكليف ما لا يطاق.
- ٩١١ فصل: ما علم الله أنّه لا يقع من الممكنات لا يخرج من قبيل الممكنات.
- ٩١٤ فصل: في البديل عن الموجود.
- ٩١٧ باب: الردّ على القائلين بالتّولّد.
- ٩٣٥ باب: الردّ على الطّبائعيّين والفلاسفة.
- ٩٤٠ فصل: شبه الطّبائعيّين.
- ٩٤٩ فصل: في الكلام على المنجّمين وذكر مناقضاتهم.
- ٩٥٢ في الردّ على الأحكاميّين.
- ٩٥٦ (٢) القول في الإنسان وما يتّصل به.
- ٩٦٧ باب: إرادة الكائنات.
- ٩٧٦ شبه المعتزلة في أنّ الله لا يريد من عباده إلّا ما أمرهم به.
- ٩٨٣ شبهة أخرى لهم.
- ٩٨٥ فصل: في متعلّقاتهم من ظواهر الكتاب.
- ٩٩٠ فصل: في التّوفيق والعصمة.
- ٩٩٣ فصل: في قدريّة.
- ٩٩٧ (٣) القول: في التّعديل والتّجويز.
- ١٠٠٩ فصل: في ذكر مذاهب المعتزلة في التّحسين والتّقبيح.
- ١٠١٢ فصل: في ذكر عبارات النّاس في تحديد الحسن والقبح.
- ١٠١٧ مسألة: الفعل لا يدلّ على وجوبٍ واجبٍ.

١٠٢٤	فصل: في بيان ألفاظ لا بُدَّ من الوقوف على معانيها
١٠٢٩	مسألة: في أن لا علة ولا غرض لأفعال الله
١٠٣٤	○ القول في الآلام وأحكامها
١٠٤٣	فصل: في الأعواض واختلاف أقوال المعتزلة فيها
١٠٥٠	القول في حكم إيلام الأطفال إلى آخره
١٠٥٢	○ القول في الصّلاح والأصلح
١٠٦٢	○ القول في اللطف ومعناه
١٠٦٧	الفهارس العامة للنص المحقق
١٠٦٩	أولاً: الفهارس الفنية
١٠٧١	فهرس الآيات القرآنية
١٠٩٧	فهرس الأحاديث النبوية
١١٠٠	فهرس الآثار
١١٠٢	فهرس الأشعار والأرجاز وأنصاف الأبيات
١١٠٣	فهرس الأعلام والأماكن
١١٠٨	فهرس الفرق والطوائف
١١١٣	ثانياً: الفهارس التحليلية الموضوعية
١١١٥	معجم المصطلحات ورؤوس الموضوعات
١١٣٧	فهرس القواعد والكتليات
١١٦٤	فهرس المقالات والنحل
١٢٠٩	فهرس آراء المصنف الكلامية
١٢١٠	فهرس المصادر والمراجع
١٢٥٣	السيرة الذاتية للمحقق





(١ / ٤ / ٦) بَابُ: فِي إِثْبَاتِ الْعِلْمِ

يَكُونُ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ مُتَكَلِّمًا بِكَلَامٍ يَخْتَصُّ بِهِ

وَأَعْلَمُ: أَنَّهُ لَا يَتَبَيَّنُ غَرَضًا مِنْ إِضْاحِ الْحَقِّ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا بَعْدَ عَقْدِ فُضُولٍ فِي حَقِيقَةِ الْكَلَامِ شَاهِدًا، وَفِي أَحْكَامِهِ، وَإِذَا وَضَحَ الْغَرَضُ مِنْ ذَلِكَ فَحَيْثُ نَنْعُطُ عَلَى مَقْصِدِنَا.

(أ) فَضْلٌ: فِي حَقِيقَةِ الْكَلَامِ وَحَدِّهِ ^(١)

ذَهَبَ النَّظَامُ إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ جِسْمٌ لَطِيفٌ يَنْبُعُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَيَقْرَعُ أَجْزَاءَ الْهَوَاءِ وَتَشَابُكُهَا وَتَدَاخُلُهَا ^(٢).

ثُمَّ اخْتَلَفَ قَوْلُهُ؛ فَقَالَ مَرَّةً: « ذَلِكَ الْجُزْءُ الَّذِي يُدَاخِلُ أَجْزَاءَ الْهَوَاءِ، يُصَاكُ الْمَسَامِعُ،

(١) انظر مبحث الكلام وما يتعلق به في: المقالات (١/٢٦٢، ٢٦٣)، (١١٥، ١٠٧/٢)، (ص ٢٥٩، ٢٧٦)، واللمع (ص ٣٣، ٤٧)، والإبانة (ص ٦٣، ٨٥)، والتمهيد (ص ٤٧)، والإنصاف (ص ٣٦، ٦٨، ١٣٧)، وأصول الدين (ص ١٠٦، ١٠٨)، والفرق (ص ٣٣٤)، والإشارة (ص ١٣٠، ١٤١)، والتبصير (ص ١٠٢)، والإرشاد (ص ٩٩، ١٣٦)، ولمع الأدلة (ص ١٠٢، ١٠٦)، والاقتصاد (ص ٨٩، ١٠٢)، وقواعد العقائد (ص ٥٩)، وشرح الإرشاد للأنصاري (ل ٨٢، ٩٩)، ونهاية الأقدام (ص ٢٦٨، ٣٤٠)، والأربعين (١/٢٤٤، ٢٥٨)، والمحصل (ص ١٨٤، ١٨٦)، والمطالب (٣/١٢٥، ١٣١)، والمعالن (ص ٦١، ٦٥)، والأبكار (١/٣٥٣، ٤٠٠)، (٤٣/٥)، وغاية المرام (ص ٨٨، ١٢٠)، والكامل (ل ١٠١/أ-١٢٣/أ)، وشرح المقاصد (٤/١٤٣، ١٦٢)، ورسالة في الذب عن الأشعري: ٢، وشرح المواقف (٦/٦٨، ٨٢)، (٨/١٠٣، ١١٨)، ونشر الطوالع (ص ٢٥٤، ٢٥٨)، وسليمان دنيا: محمد عبده (٢/٤٩٦).

وعند المعتزلة انظر: الزمخشري: المنهاج في أصول الدين (ص ١٢، ١٧، ١٨)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/١٤، ٢١، ٤٨)، والمحيط بالتكليف (ص ٣٠٩)، ومتشابه القرآن (ص ١٠، ١٢)، ورسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس للجشمي (ص ٦٥، ٦٩).

وأيضاً: العَلَمُ الشامخ (ص ١٦٨، ١٧٣)، والأرواح النوافع (ص ١٦٨)، واستحالة المعية بالذات (ص ٢٦٩، ٢٩٧)، ومناهج الأدلة (ص ١٦٣، ١٦٦)، والمقدمة (ص ٦٣، ٧٢)، والمسامرة (ص ٣٢، ٣٦)، والرازي وآراؤه (ص ٣٢٢، ٣٣١)، والآمدي وآراؤه (ص ٢٦٧، ٢٨٣).

(٢) انظر: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٣٣١)، والمقالات (٢/٧١، ١١٠، ١١٢، ٢٦٠، ٢٧٣)، ونهاية الأقدام (ص ٣١٨)، وفي الدلالة على أن الكلام ليس بجسم وما يتصل بذلك انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/٢٤)، وقد أخذ النظام مذهبه في الكلام والصوت من الفلاسفة. انظر نهاية الأقدام (ص ٣١٨)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٠/أ).

وَيَهْجُمُ عَلَى الْأَرْوَاحِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يُسْمَعُ^(١).

وَقَالَ فِي قَوْلٍ آخَرَ: « إِذَا مَارَجَ الْهَوَاءُ تَشَكَّلَ أَجْزَاءُ الْهَوَاءِ بِشَكْلِهِ وَتَتَمَثَّلُ بِمِثَالِهِ، وَحَدَّثَ فِي الْهَوَاءِ فِي أَجْزَائِهِ أَعْدَادٌ مُتَشَكِّلَةٌ عَلَى سَبِيلِ الْكَلَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَبَانِيهَا ». قَالَ: « وَإِذَا سَمِعَ طَائِفَةٌ كَلَامًا؛ فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَفْرَعُ أُذُنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، مِمَّا تَشَكَّلَ شَيْءٌ لِلَّذِي سَمِعَهُ بَعْضُهُمْ، غَيْرَ الَّذِي سَمِعَهُ الْبَاقُونَ ».

وَكَانَ مِنْ أَصْلِهِ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ جَمِيعَ السَّامِعِينَ سَمِعُوا وَاحِدًا. فَقِيلَ لَهُ: مِنْ أَصْلِكَ أَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا يُسْمَعُ إِذَا قَارَعَ الْمُسْتَمِعَ وَدَاخَلَهُ، وَهَجَمَ عَلَى الرُّوحِ، وَقَدْ يَتَكَلَّمُ الْوَاحِدُ بِكَلِمَةٍ فَيَسْمَعُهَا أَقْوَامٌ كَثِيرَةٌ فِي أَمَاكِنَ مُخْتَلِفَةٍ. فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ جَمِيعَهُمْ سَمِعُوا كَلِمَةً وَاحِدَةً، [١/٧٤] فَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ الْكَلِمَةَ الْوَاحِدَةَ فِي الْحَالَةِ الْوَاحِدَةِ يَسْتَحِيلُ أَنْ تُشَابِكَ آذَانَ أَقْوَامٍ حَتَّى تَكُونَ بِجُمْلَتِهَا مُتَشَابِكَةً لِأُذُنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي الْوَقْتِ الَّذِي تُشَابِكُ أُذُنَ الْآخَرِ، وَهَذَا يُفْضِي إِلَى جَوَازِ كَوْنِ الْجِسْمِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ فِي أَمَاكِنَ كَثِيرَةٍ.

وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُمْ سَمِعُوا عَلَى التَّرْتِيبِ: فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ بِالضَّرُورَةِ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ سَمِعُوا دَفْعَةً وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ.

فَلَمَّا عَلِمَ لِرُومِ السُّؤَالِ قَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: أَجْزَاءُ الْهَوَاءِ تَشَكَّلُ عَلَى مِثَالِ الْكَلِمَةِ، وَيَتَمَثَّلُ مِنْهَا أَعْدَادٌ فِي الْهَوَاءِ، وَيَفْرَعُ أُذُنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا وَاحِدَةً.

وَجَرَّهُ ارْتِكَابُهُ إِلَى أَنْ قَالَ: لَمْ يَسْمَعْ اثْنَانِ مِنْهُمْ شَيْئًا وَاحِدًا، بَلْ مَا سَمِعَهُ كُلُّ وَاحِدٍ غَيْرُ الَّذِي سَمِعَهُ الْآخَرُونَ.

وَفِي قَضِيَّةِ أَصْلِهِ أَنْ يَقُولَ: مَا سَمِعَ سَامِعٌ كَلَامَ مُتَكَلِّمٍ أَصْلًا، وَإِنَّمَا سَمِعَ مَا يُمَانِلُ كَلَامَهُ مِمَّا تَشَكَّلَ فِي الْهَوَاءِ.

وَهَذَا جَحْدٌ لِلْحِسِّ؛ فَإِنَّا نَعْلَمُ بِبِدْيَهَةِ أَنْ مَنْ بَدَرَتْ مِنْهُ كَلِمَةٌ، فَقَدْ تَعَلَّقَ إِدْرَاكُ السَّمْعِ بِعَيْنِ

(١) يرد عليه أن الجسم لا يشغل أحياناً كثيرة ولا يداخل أجزاء كثيرة في وقت واحد. وقد أنكر على النظام مذهبه في الصوت وأنه جسم من أصحابه المعتزلة قبل الأشاعرة؛ انظر: ديوان الأصول (ص ٤٠، ٤٣، ٤٤)، والكامل (١/١٠١).

تِلْكَ الْكَلِمَةُ لَا بَعِيرَهُ الَّذِي هُوَ مِثْلُهَا، فَكَذَلِكَ السَّامِعُ يُفَرِّقُ بَيْنَ كَلَامٍ صَادِرٍ مِنْ مُتَكَلِّمٍ وَاحِدٍ فِي السَّمْعِ، وَبَيْنَ كَلِمَاتٍ صَدَرَتْ مِنْ مُتَكَلِّمٍ، وَعِنْدَ الْكَلَامِ الْوَاحِدِ تَصِيرُ كَلِمَاتٌ فِي الْجَوِّ، فَلَوْ كَانَ كَمَا قَالَهُ لَمَا تَحَقَّقَ الْفَضْلُ بَيْنَ كَلِمَةٍ وَبَيْنَ كَلِمَاتٍ؛ إِذِ الْجَوُّ فِي الْحَالَتَيْنِ مُثَمِّلٌ فِي الْكَلِمَةِ الْمُتَشَكِّلَةِ، وَالسَّامِعُ يَسْمَعُ مَا يَقْرَعُ أُذُنُهُ، فَثَبَّتَ بَطْلَانُ قَوْلِهِ لِنَتَاقُصِهِمَا وَعَدَمِ اسْتِقَامَتِهِمَا.

وَلَوْ كَانَ الْكَلَامُ جِسْمًا قَائِمًا بِالنَّفْسِ^(١) لَصَحَّ عَلَيْهِ مَا يَصِحُّ عَلَى سَائِرِ الْأَجْسَامِ؛ إِذْ قَدْ أَقْمَنَّا الدَّلَالََةَ عَلَى تَجَانُّسِ الْأَجْسَامِ^(٢).

ثُمَّ الْكَلَامُ فِي مَقْدُورَاتِ الْبَشَرِ، وَالْبَشَرُ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى الْأَجْسَامِ. وَالْعَجَبُ مِنَ النَّظَامِ أَنَّهُ أَبْطَلَ الْقَوْلَ بِالتَّوَلُّدِ وَخَالَفَ أَصْحَابَهُ فِيهِ، وَالتَّزَمَ التَّوَلُّدَ فِي الْأَجْسَامِ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: لَوْ كَانَ الصَّوْتُ جِسْمًا لَكَانَ قَائِمًا بِنَفْسِهِ مُنْفَرِدًا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ اسْتَحَالَ نِسْبَتُهُ إِلَى غَيْرِهِ؛ فَيَكُونُ صَائِتًا بِهِ، فَيُؤَدِّي إِلَى إِبْثَابِ صَوْتٍ لَا لِمَصَوْتٍ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّا نَجِدُ الْأَصْوَاتَ تُصَاكُ الْأَسْمَاعَ، حَتَّى يَجِدَ السَّامِعُ لِمُصَاكَّتِهَا الْأَكْمَ، وَيَسْتَحِيلُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْأَجْسَامِ.

قُلْنَا: الَّذِي يُصَاكُ الْأَسْمَاعَ^(٣) مَحَلُّ الْحَرَكَةِ وَهُوَ الْهَوَاءُ دُونَ مَا فِيهِ مِنَ الْعَرَضِ؛ فَإِنَّ الصَّائِتَ يُحَوِّلُ الْهَوَاءَ بِصَوْتِهِ فِي حُكْمِ الْعَادَةِ.

وَأَيْضًا: فَلَوْ كَانَ الصَّوْتُ جِسْمًا لَكَانَ مَسْمُوعًا عَلَى الدَّوَامِ إِذْ لَا تَفْنَى الْأَجْسَامُ.

(١) في الأصل موضع كلمة مضروب عليها بالسواد.

(٢) انظر في القول بتجانس الأجسام: أصول الدين (ص ٥٢، ٥٥)، والمطالب (٦/١١٧)، والمحصل (ص ١٣١)، والقوشجي: شرح تجريد العقائد (ص ١٨١)، والجلي: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد (ص ١٢٥)، والمقداد السيوري: إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين (ص ٥٤)، وعبد الرزاق اللاهيجي: شوارق الإلهام (٢/٨٧)، والجلي: أنوار المملوكات في شرح الياقوت (ص ٢٠).

وانظر نقد القول بتماثل الأجسام في: شرح الأصول الخمسة (ص ٩٠)، والأبكار (٣/١٠٣)، والموافقة (٢/٢٦٢)، وهراس: ابن تيمية السلفي (ص ١٨٠)، والشافعي: الأمدي وآراؤه (ص ٤١٦، ٤١٧).

(٣) في الأصل عبارة: « حَتَّى يَجِدَ السَّامِعُ لِمُصَاكَّتِهَا الْأَكْمَ » مضروب عليها بالسواد، ويبدو أنه سبق قلم من الناسخ.

قُلْتُ: وَالنِّظَامُ يَمْنَعُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ بِتَجَدُّدِ الْأَجْسَامِ^(١)، وَهَذَا جَدُّ لِمُضَرَّةٍ؛ فَإِنَّ مَنْ تَكَلَّمَ بِفُصُولٍ^(٢) يَسْمَعُ الْأَوَّلَ وَالْآخِرَ، وَيَفْصِلُ بَيْنَهُمَا.

فَإِنْ قَالَ: الْإِنْسَانُ يَتَكَلَّمُ فِي مَهَبِّ الرِّيحِ فَيَسْمَعُ مَنْ هُوَ دُونَهُ، وَلَا يَسْمَعُ مَنْ هُوَ فَوْقَهُ؛ فَلَوْلَا أَنَّهُ جَسْمٌ تَدْفَعُهُ الرِّيحُ إِلَى جِهَةِ انْحِدَارِهِ، لَكَانَ يَسْمَعُهُ كُلُّ مَنْ حَوْلَ الْمُتَكَلِّمِ.

وَلِلنِّظَامِ أَمْثَالُ هَذَا شُبَّةٌ، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَجَارِي الْعَادَاتِ، وَيَجُوزُ اخْتِرَاقُ الْعَادَةِ بِهَا، وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ أَنَا تَرَى الْفَرْقَ^(٣) مِنَ السَّحَابِ، ثُمَّ نَسْمَعُ بَعْدَ ذَلِكَ صَوْتَ الرَّعْدِ، وَكَذَلِكَ الصَّكُّ.

وَنَحْنُ قَدْ أَوْضَحْنَا مَذْهَبَ النِّظَامِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ؛ فَإِنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَتَكَلَّمُ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فَيَسْمَعُهَا الْخَلْقُ الْكَثِيرُ عَلَى مَنَازِلَ مُخْتَلِفَةٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ كَيْفَ يَفْرَعُ مَسَامِعَهُمْ دَفْعَةً وَاحِدَةً مَعَ كَثَرَتِهِمْ؟! وَكَيْفَ تَصِيرُ الْكَلِمَةُ الْوَاحِدَةُ كَلِمَاتٍ بَعْدَ السَّامِعِينَ؟!

وَيَلْزِمُهُ أَنْ يَقُولَ: مَا سَمِعَ سَامِعٌ كَلَامَ مُتَكَلِّمٍ أَصْلًا، وَإِنَّمَا يَسْمَعُ مِثْلَ كَلَامِهِ.

وَالَّذِي يُبْطِلُ قَاعِدَةَ كَلَامِهِ: أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُطَبِّقُ شَفْتَيْهِ، وَيَتَنَحَّنِحُ، فَيُوجَدُ الصَّوْتُ فِي جَوْفِهِ يَسْمَعُهُ صَاحِبُهُ، مَعَ أَنَّهُ يَسُدُّ أَنْفَهُ وَفَمَهُ، فَيَسْمَعُ قَرْقَرَةَ بَطْنِهِ، وَصَوْتَ تَنَحُّنْجِهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي بَيْتٍ مَسْدُودِ الْجِهَاتِ وَالْجَوَانِبِ فَيَصَوْتُ فِيهِ فَيَسْمَعُ صَوْتَهُ مَنْ كَانَ خَارِجَ الْبَيْتِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا فُرِعَ الطُّسْتُ فَإِنَّهُ يَطْنُ وَيَتِمَادَى طَيْنُهُ زَمَانًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحْدُثَ^(٤) فِي أَجْزَائِهِ اضْطِكَاكٌ فَإِنَّهَا مُتَرَاصَّةٌ، وَهَذَا يُبْطِلُ قَوْلَكُمْ: إِنَّ الصَّوْتَ اضْطِكَاكُ الْأَجْرَامِ^(٥).

قُلْنَا: لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي أَجْزَاءِ الطُّسْتِ تَخَلُّلٌ يَسْلُكُ فِيهِ الْهَوَاءُ فَيَصُكُّ بَعْضُ أَجْزَائِهِ بِبَعْضٍ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَطْنُ مَا دَامَ يَتَحَرَّكُ.

(١) انظر نسبة القول بتجدد الأجسام إلى النظام في: الشريف الجرجاني: شرح المواقي (٥/٤٧).

(٢) أي: بفصل بين عباراته وجملته.

(٣) الفرق: السحابة المنفردة لا تخلف؛ قال الجوهرى: وربما شبهوا السحابة التي تنفرد من السحاب بهذه الناقة؛

فيقال: فارق، وقال ابن سيده: سحابة فارق منقطعة من معظم السحاب تشبه بالفارق من الإبل.

(٤) كلمة غير واضحة في الأصل قريبة من كلمة: يتحرك، ولم يتضح لي قراءته.

(٥) القول بأن الصوت اضطكاك الأجرام ليس خاصًا بالأشاعرة؛ بل قال به أيضًا بعض المعتزلة؛ انظر: ديوان

الأصول (ص ١٦٤) حيث اعتبر وجود الصوت مشروطًا بالمصاكة، وانظر: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل

(ل ١٠٤/ب).

ثُمَّ لِأَيِّمَنَّا - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - تَرَدُّدٌ وَاخْتِلَافٌ حَوْلَ حَقِيقَةِ الصَّوْتِ.

[٧٤/ب] فَقَدْ حَكَى الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورٍ الْبَغْدَادِيُّ^(١) عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ فُورَكٍ فِي

شَرْحِ كِتَابِ « الْجَمَلِ وَالْمُقَدِّمَاتِ » أَنَّهُ قَالَ: لَا أَعْرِفُ لِأَبِي الْحَسَنِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - نَصًّا فِي أَنَّ الصَّوْتَ مَا هُوَ؟ إِلَّا أَنَّ الَّذِي يَلِيقُ بِأَصْلِهِ أَنَّهُ عَرَضٌ وَاحِدٌ^(٢).



وَقَالَتِ الْفَلَاسِفَةُ: « إِنَّهُ اضْطِكَاكُ الْأَجْرَامِ »^(٣).

وَقَالَ الْجُبَّائِيُّ: « إِنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٌ غَيْرٌ أَنَّهُ يَتَرَتَّبُ عَلَى الْحَرَكَةِ »^(٤).

وَجَوَّزَ أَبُو هَاشِمٍ وَجُودَهُ ابْتِدَاءً دُونَ تَقَدُّمِ الْحَرَكَةِ^(٥).

وَالَّذِي حَكَاهُ الْإِمَامُ عَنِ الْقَاضِي أَنَّهُ قَالَ: « الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ الصَّوْتَ اضْطِكَاكُ الْأَجْرَامِ الصُّلْبَةِ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى مُوجِبِ هَذَا الْأَصْلِ قِيَامُ صَوْتٍ بِجَوْهَرٍ فَرْدٍ، فَعَلَى هَذَا: الْإِفْتِرَاقُ يُضَادُّ الْمُلَاقَاةَ »^(٦).

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ: فَعَلَى هَذَا: لِلصَّوْتِ مَعْنَيَانِ يَحْدُثَانِ فِي جَوْهَرَيْنِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، فَإِنْ اضْطَكَكَ الْجَوْهَرَانِ أَحْدَثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعْنَى سُمِّيَ كِلَا الْمَعْنِيَيْنِ صَوْتًا وَاحِدًا.

وَمَنْ قَالَ بِهَذَا قَالَ: افْتِرَاقُهُمَا يُضَادُّ الصَّوْتَ، وَالِاضْطِكَاكُ نَوْعٌ مِنَ الْمُتَمَاسَةِ.

(١) أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله التميمي البغدادي الشافعي، فقيه أصولي متكلم مشارك في أنواع من العلوم، توفي بأسفرايين سنة (٤٢٩ هـ)، من مؤلفاته: الكلام في الوعيد، الفاخر في الأوائل والأواخر، الفرق بين الفرق، أصول الدين. انظر: وفيات الأعيان (١/ ٣٧٥)، وطبقات الشافعية لابن السبكي (٣/ ٢٣٨)، وتبيين كذب المفتري (ص ٢٥٣)، ومروءة الجنان (٣/ ٥٢)، وهدية العارفين (١/ ٦٠٦)، وإنباه الرواة (٢/ ١٨٥)، والأعلام (٤/ ٤٨)، ومعجم المؤلفين (٢/ ٢٠١).

(٢) تفسير الصوت بالعرض الواحد هو المناسب لأصول الأشعري لأن الكلام - عنده - ما أوجب لمحلله كونه متكلمًا. الإرشاد (ص ١٠٤).

(٣) انظر: رسائل إخوان الصفا (٣/ ٣٨٧).

(٤) انظر: الغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/ ٣٦)، وأيضًا: المقالات (٢/ ٢٧٢)، الكامل في اختصار الشامل (ل ١٠٦/ب).

(٥) انظر: التذكرة لابن متويه (ص ٣٦٢)؛ ذكر أن الكلام عند أبي هاشم: الأصوات المخصوصة لا معنى سواها بخالفها.

(٦) وانظر الجواب عن هذا المذهب في: ابن قدامة المقدسي: تحريم النظر في علم الكلام (ص ٦٢) وما بعدها.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ: « الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ الصَّوْتِ
اَصْطِكَاكُ الْجُزْأَيْنِ، وَهُوَ تَوَعُّجٌ مِنَ الْحَرَكَةِ، يُضَادُّهُ السُّكُونُ.

وَمِنَ الْأَوَائِلِ مَنْ قَالَ: الصَّوْتُ انْسِدَادُ الْهَوَاءِ مِنْ مَضْيِيقٍ.

وَالَّذِي ارْتَضَاهُ الْقَاضِي وَالْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: أَنَّ الْأَصْوَاتَ تَحْدُثُ فِي الْأَجْسَامِ، وَهِيَ
تَخْتَلِفُ عَلَى حَسَبِ اخْتِلَافِهَا عَلَى الْأَسْمَاعِ، وَكُلُّ نَوْعٍ مِنْهَا يُخَالِفُ الْآخَرَ: فَمِنْ خَفِيِّ، وَمِنْ
عَلِيِّ، وَمِنْ خَفِيفٍ وَمِنْ رَفِيعٍ، وَمِنْ شَجِيٍّ وَمِنْ حَزِينٍ، وَلَا يَصِحُّ مِنَ الْأَجْسَامِ أَنْ تَفْعَلَ
شَيْئًا مِنْهُ إِلَّا بِاعْتِمَادِ وَحَرَكَةٍ، فَإِذَا ضُرِبَ شَيْءٌ عَلَى شَيْءٍ وَجَدَ عِنْدَهُ صَوْتَانِ، وَإِذَا ضُرِبَ
الْإِنْسَانُ يَدُهُ عَلَى طِسْتٍ وَجَدَ عِنْدَهُ صَوْتَانِ: أَحَدُهُمَا فِي يَدِهِ وَهُوَ كَسْبُهُ، وَالْآخَرُ فِي الطِّسْتِ،
وَهُوَ خُلُوعُ لَبَتِيهِ، وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ بَيْنِ جِسْمَيْنِ لَبَتَيْنِ أَحَدُ أَجْناسِ الصَّوْتِ، وَمَا وَجَدَ مِنْ
أَصْوَاتٍ عِنْدَ عِبَارَاتِهِ وَتَنْحَنُّجِهِ فَذَلِكَ كَشَفٌ لَا حَالَ فِي لَبَاتِهِ وَاسْتِدَاقِهِ وَلَهَوَاتِهِ، وَقَدْ يَضْرِبُ
الْمَاءُ بِيَدِهِ فِي آتِيَةٍ فَيَنْخُجُ الصَّوْتُ فِي أَجْزَاءِ الْمَاءِ، وَيَصِحُّ مِنَ اللَّهِ خَلْقُ هَذِهِ الْأَصْوَاتِ مِنْ
غَيْرِ حَرَكَةٍ وَلَا ضَرْبِ جِسْمٍ خَرَقًا لِلْعَادَةِ، هَذِهِ جُمْلَةُ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَقَالَ أَبُو الْهَذِيلِ وَالشَّحَامُ وَالْجُبَّائِيُّ: الْكَلَامُ حُرُوفٌ مُفِيدَةٌ مَسْمُوعَةٌ مَعَ الْأَصْوَاتِ غَيْرُ
مَسْمُوعَةٍ مَعَ الْكِتَابَةِ وَالْحِفْظِ^(١).

وَصَارَ الْبَاقُونَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ حُرُوفٌ مُنْتَظِمَةٌ ضَرْبًا مِنَ الْإِنْتِظَامِ مُفِيدَةٌ، وَأَنَّ
الْحُرُوفَ هِيَ الْأَصْوَاتُ الْمُتَقَطَّعَةُ ضَرْبًا مِنَ التَّقْطِيعِ^(٢)، وَلَكِنَّهَا أَغْيَارُهَا تَوْجَدُ مَعَهَا، وَتَوْجَدُ
مَعَ كِتَابَةِ الْكَاتِبِ وَحِفْظِ الْحَافِظِ، هَذِهِ مَذَاهِبُ هَؤُلَاءِ.

وَأَمَّا مَشَايِخُنَا: فَقَدْ صَارُوا إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ: مَعْنَى قَائِمٌ بِالنَّفْسِ وَبِدَاتِ الْمُتَكَلِّمِ، وَلَيْسَ
بِالْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ^(٣)، وَإِنَّمَا هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي يُحْدِثُهُ الْعَاقِلُ فِي نَفْسِهِ، وَيَزَوِّرُهُ فِي خَلْدِهِ

(١) انظر مذهبهم في: شرح الأصول الخمسة (ص ٥٢٨)، والمحيط بالكيف (١/٣١٧) والمغني (٦/٧)،
والمعتمد في أصول الفقه (ص ١٥).

وحكايته في: الإرشاد (ص ١٠٧، ١٠٩)، ونهاية الأقدام (ص ٢٨٨، ٣٢٠)، والملل والنحل (١/٨٠)، والكمال
(ل ١٠١/أ).

(٢) انظر: المعالم (ص ٦١)، وشرح المواقف (٨/١٠٥). وحكايته عنهم في: الإرشاد (ص ١٠٧، ١٠٩)، ونهاية
الأقدام (ص ٢٨٨، ٣٢٠)، والملل والنحل (١/٨٠)، وابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٠١/أ).

(٣) انظر مذهب الأشاعرة في الكلام في: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص ٢٨٢)، والإرشاد (ص ١٢٤)، والنظامية =

وَفِي قَلْبِهِ، يَعْرِفُهُ فِي نَفْسِهِ ضُرُورَةً؛ كَمَا يَعْرِفُ غَضَبَهُ وَرِضَاهُ وَمَحَبَّتَهُ وَكَرَاهِيَّتَهُ وَعِلْمِهِ، فَمَنْ أَنْكَرَ وَجَدَانَ الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ الْكَلَامُ فِي نَفْسِ الْحَيِّ، كَانَ كَمَنْ أَنْكَرَ وَجَدَانَ مَعْنَى الْعِلْمِ فِي نَفْسِ الْحَيِّ، وَمَنْ أَنْكَرَهُمَا كَانَ مُكَابِرًا لِنَفْسِهِ.

وَسَبِيلُ إِبْتَاهِمَا عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ إِلَى عَقْلِ نَفْسِهِ وَيُنْبِئَهُ عَلَيْهِ؛ فَيُقَالُ لَهُ: هُوَ مَا يَحْدُثُ فِي نَفْسِكَ مِنْ مَعْنَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْخَبَرِ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذِهِ الْأُمُورِ فِي نَفْسِكَ وَبَيْنَ الْإِرَادَةِ الَّتِي تَجِدُهَا فِي قَلْبِكَ، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ وَالْإِعْتِقَادُ، وَإِذَا أَرَدْتَ الدَّلَالََةَ عَلَيْهِ دَلَلْتَ عَلَيْهِ مَرَّةً بِالْعِبَارَةِ وَتَارَةً بِالْكِتَابَةِ وَتَارَةً بِالْإِشَارَةِ، وَيَعْلَمُ هَذَا الْمَعْنَى مِنَ الْغَيْرِ بِهِذِهِ الْغَرِيزَةِ.

وَالدَّلَالَاتُ الْمَوْضُوعَةُ عَلَيْهَا غَيْرُ هَذَا اللَّسَانِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ فِي اللُّغَةِ إِذَا أَشَارَ السَّيِّدُ إِلَى عَبْدِهِ بِالْقِيَامِ: إِنَّهُ أَمَرَهُ بِالْقِيَامِ. وَلَيْسَتْ الْإِشَارَةُ أَمْرًا، وَكَذَلِكَ إِرَادَةُ الْقِيَامِ مِنْهُ لَيْسَتْ أَمْرًا، وَلَمْ تَدُلَّ الدَّلَالََةُ عَلَى أَنَّهُ مَجَازٌ؛ فَعَلِمَ أَنَّهُ أَمَرَهُ بِأَمْرٍ فِي نَفْسِهِ، وَدَلَّ عَلَيْهِ بِإِشَارَتِهِ وَعِبَارَتِهِ وَكِتَابَتِهِ.

كَذَلِكَ إِحْكَامُ الْفِعْلِ وَإِتْقَانُهُ يَدُلُّ عَلَى عِلْمِ الْفَاعِلِ، فَكَمَا أَنَّ الْكِتَابَةَ وَالْعِبَارَةَ [١/٧٥] وَالْإِشَارَةَ تَدُلُّ عَلَى كَلَامٍ مَنْ وَجَدَ ذَلِكَ مِنْهُ، إِلَّا أَنَّ إِتْقَانَ الْفِعْلِ دَلِيلٌ عَلَى الْعِلْمِ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ، وَالْعِبَارَةُ وَنَحْوَهَا دَلَالَةٌ عَلَى الْكَلَامِ مِنْ جِهَةِ الْمَوَاضِعَةِ.

وَقَدْ قَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: «إِنَّ الْخَوَاطِرَ كَلَامٌ»^(١)

وَرُبَّمَا يَقُولُ: «إِنَّ الَّذِي سَمَّيْتُمُوهُ كَلَامَ النَّفْسِ إِنَّمَا هُوَ الْخَوَاطِرُ الْجَارِيَةُ فِي النَّفْسِ، وَهِيَ حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ خَفِيَّةٌ مِنْ جِنْسِ الْحُرُوفِ الظَّاهِرَةِ»^(٢).

ثُمَّ تَرَدَّدَ فِي أَنَّ الْخَوَاطِرَ هَلْ يَسْمَعُهَا صَاحِبُهَا؛ فَقَالَ مَرَّةً: لَا يَسْمَعُهَا لِخَفَائِهَا وَالتَّبَاسُّهَا بِالْإِرَادَةِ وَالْإِعْتِقَادِ وَالنَّظَرِ»^(٣).

= (ص ٢٧)، ونهاية الأقدام (ص ٢٨٢، ٣٢٠)، والملل والنحل (١/ ٩٦)، والأبكار (١/ ٣٥٣)، وغاية المرام (ص ١١٥)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١/ ١٠١ ب)، وابن حيدرة: حز الغلاصم في إفحام المخاصم (ص ٩١).

(١) قال أبو هاشم في سائر كتبه: إن الخاطر كلام، إما أن يفعله الله تعالى أو يأمر به بعض الملائكة بفعله، ولا يجوز أن يكون سواه؛ ولذلك أغنى دعاء الداعي وخطابه عنه، ولو كان غير كلام لم ينب منابه. انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٢/ ٤٠٢، ٤٠٣)، والتذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٣٩٣)، وأصول الدين (ص ٢٧)، والإرشاد (ص ١٠٤).

(٢) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٠٩).

(٣) حكى ابن متويه عن أبي هاشم الجبائي أن الخاطر: كلام خفي يفعله الله تعالى في سمع المكلف. انظر: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٣٩٣)، وتلخيص المحصل (ص ١٧٠).

وَقَالَ مَرَّةً: «يَسْمَعُهَا»، وَاسْتَفَرَّ جَوَابُهُ عَلَى ذَلِكَ.

وَمَذْهَبُ عَامَّةِ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ الْخَوَاطِرَ لَيْسَتْ بِكَلَامٍ، وَإِنَّمَا هِيَ اعْتِقَادَاتٌ وَإِرَادَاتٌ^(١).
وَأَمَّا أَصْحَابُنَا: فَإِنَّهُمْ صَارُوا إِلَى أَنَّ الْخَوَاطِرَ الْقَائِمَةَ بِالنَّفْسِ كَلَامٌ، وَلَيْسَتْ بِحُرُوفٍ
وَلَا أَصْوَاتٍ، وَاخْتَلَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْعِبَارَاتِ.

فَصَارَ مُعْظَمُهُمْ إِلَى أَنَّهَا دَلَالَاتٌ عَلَى الْكَلَامِ، وَلَيْسَ بِكَلَامٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَهَذَا هُوَ
الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ^(٢).

وَقَالَ فِي أَجْوِبَةِ الْمَصْرِيَّاتِ^(٣): «الْكَلَامُ اسْمٌ يَنْطَلِقُ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي فِي النَّفْسِ وَعَلَى
الْعِبَارَةِ جَمِيعًا عَلَى التَّحْقِيقِ»^(٤).

فَالْكَلَامُ فِي الشَّاهِدِ ضَرْبَانِ:
أَحَدُهُمَا: الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ، وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ بَلْ هُوَ مَذْلُولُ الْحَرْفِ
وَالصَّوْتِ.

وَالثَّانِي: الْحُرُوفُ وَالْأَصْوَاتُ وَالْعِبَارَةُ الْمُقَدَّرَةُ عِنْدَ الْإِصْطِلَاحِ.
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا حَدَّ الْكَلَامِ عِنْدَكُمْ؟
قُلْنَا: هُوَ الْقَوْلُ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ الْعِبَارَاتُ وَنَحْوُهَا مِنَ الدَّلَالَاتِ، وَهَذَا قَوْلُ
الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ^(٥).

وَحَكَى الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «الْكَلَامُ هُوَ التَّدْبِيرُ».
وَتَرَدَّدَ الْقَاضِي فِي أَنَّ الْكَلَامَ مِمَّا يُحَدُّ أَوْ مِمَّا لَا يُحَدُّ، ثُمَّ اسْتَفَرَّ رَأْيَهُ عَلَى أَنَّهُ مِمَّا يُحَدُّ
كَالْعِلْمِ.

(١) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٢/٤٠١)، والتذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٣٩٣)،
والمقالات (١١٤/٢).

(٢) قال أبو الحسن الأشعري: «الخاطر كلام القلب وحديث النفس، وهو ما يلقي في روع الإنسان وخلده من
بعث على أمر أو زجر عنه أو تنبيه أو تحذير أو تذكير»: انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٣١).

(٣) كذا في الأصل، وفي شرح الإرشاد للمصنف (ل ٨٦): «وقال في جواب المسائل البصرية».

(٤) وذلك أن المعتزلة من مذهبهم: أنه تعالى قادر بنفسه لا بقدرته حتى يثبتوا عدم تناهي متعلق قدرة الله. ويلزمهم
على قياس هذا: أن يرجعوا الكلام إلى محل الذات، أو إلى الجملة التي فيها المحل. انظر: الكامل في اختصار الشامل
(١٠٥/أ).

(٥) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٠٤/أ).

ثُمَّ قَالَ فِي حَدِّهِ: «هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي لَا يَتَخَصَّصُ بِمَوَاضِعَةٍ وَتَوْقِيفٍ»^(١).

وَفِي هَذَا اخْتِرَازٌ عَنِ الْعِبَارَاتِ؛ فَإِنَّهَا تَتَخَصَّصُ بِمَوَاضِعَةٍ، وَلَوْ لَا الْمَوَاضِعَاتُ عَلَيْهَا مَا كَانَتْ كَلَامًا عِنْدَ مَنْ يُسَمِّيهَا كَلَامًا؛ فَإِنَّ أَلْحَانَ الْأَوْتَارِ وَالْمَزَامِيرِ وَتَغْرِيدَ الطُّيُورِ، لَا يُسَمَّى شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كَلَامًا؛ لِعَدَمِ الْمَوَاضِعَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ قَدْ سَمَى اللَّهُ - تَعَالَى - تَغْرِيدَ الطُّيُورِ فِي زَمَنِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - مَنْطِقًا؛ فَأَخْبَرَ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا: ﴿عَلَّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ﴾ [النمل: ١٦]، وَأَصَافَ الْقَوْلَ إِلَى الْهُدُودِ وَالتَّمْلِ فَقَالَ: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل: ١٨]، وَأَخْبَرَ عَنِ الْهُدُودِ أَنَّهُ قَالَ: ﴿أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾ [النمل: ٢٢]؟

وَأَجَابَ الْقَاضِي عَنْ هَذَا بِجَوَابَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ ﷺ أَنْطَقَ الْهُدُودَ وَالتَّمْلَةَ فِي عَهْدِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُعْجَزَةً لَهُ، وَخَصَّهُ بِالْعِلْمِ بِمَا كَانَ يَسْمَعُ مِنَ الطَّيْرِ، فَظَاهِرُ الْكَلَامِ أَنَّ الَّذِي خَاطَبَ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ هَذِهِ الطُّيُورِ وَمَيَّزَهَا كَانَ ذَا عَقْلٍ وَتَمْيِيزٍ، وَمَسَاقُ كَلَامِ الْهُدُودِ وَالتَّمْلَةِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَكَانَ ذَلِكَ مُعْجَزَةً لَهُ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا مُسْتَنْطَقَيْنِ بِضَرْبٍ مِنَ اللُّغَاتِ أَفْهَمَهَا اللَّهُ ذَلِكَ سُلَيْمَانَ، وَكَانَتِ الطَّيْرُ وَالتَّمْلُ لَا يَدْرِيَانِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِمَا.

وَهَذَا حَسَنٌ مُسْتَقِيمٌ عَلَى أَصُولِنَا، وَعَلَى هَذَا إِنَّمَا يُسَمَّى الطَّيْرُ وَالتَّمْلُ نَاطِقَيْنِ تَوْسَعًا وَمَجَازًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُفْهَمُ عِنْدَ أَصْوَاتِهِمَا مَا يُفْهَمُ عِنْدَ أَصْوَاتِ النَّاطِقِ^(٢).

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ فِي «شَرْحِ اللَّمَعِ»^(٣) فِي حَدِّ الْكَلَامِ: «إِنَّهُ الْمَسْمُوعُ».

(١) انظر المرجع السابق، والجويني في الإرشاد (ص ١٩٣).

(٢) انظر المرجع السابق.

(٣) المراد: القاضي الباقلاني في شرح لمع الأشعري؛ فقد جاء في ترتيب المدارك في ترجمة القاضي الباقلاني - بعد أن ذكر مناظرته في مجلس عضد الدولة - قال: «أخذ عنه إذ ذاك أبو عبد الرحمن السلمي وجماعة من أهل شيراز، وقرأوا عليه شرح اللمع»، وذكر الحسين بن محمد بن فيرة في فهرست القاضي أبي بكر بن الطيب كتابه شرح اللمع، ذيل التمهيد (ص ٢٥٧)، لكن قد يعكر على هذا المعنى تعبير أبي القاسم هاهنا عنه بالأستاذ أبي بكر وليس من عادته التعبير عن القاضي بالأستاذ! بل الأستاذ أبو بكر في إطلاق المتكلمين يراد به ابن فورك، ولم أقف لابن فورك في مؤلفاته على شرح اللمع.

أَوْ قَالَ: « الْمَفْهُومُ الَّذِي يُعِيدُ مَعَانِي الْكَلَامِ مِنْ غَيْرِ مُوَاضَعَةٍ ».

فَنَبَتْ بِهِذِهِ الْجُمْلَةَ أَنَّ الْكَلَامَ عِنْدَ أَثْمَتِنَا: جِنْسٌ بِنَفْسِهِ ذُو حَقِيقَةٍ، فَبِحَقِيقَتِهِ يَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَجْنَاسِ: مِنَ الْعِلْمِ، وَالْإِرَادَةِ، وَالْقُدْرَةِ، وَالنَّظَرِ، وَهُوَ مِنْ صِفَاتِ الْحَيِّ.

وَعِنْدَ مُحَالِفِينَا مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ: لَيْسَ الْكَلَامُ جِنْسًا بِنَفْسِهِ، وَلَا كَلَامًا بِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ بِالْمُوَاضَعَةِ، حَتَّى لَوْ تَوَاضَعَ أَهْلُ اللِّسَانِ فِي التَّفَاهُمِ عَلَى غَيْرِ الْعِبَارَاتِ؛ كَنَفَرَاتٍ مَثَلًا، أَوْ إِشَارَاتٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ؛ مِمَّا يُفَرِّضُ التَّوَاطُؤَ عَلَى كَوْنِهِ عِلْمًا، لَحَلَّتْ مَحَلَّ الْعِبَارَاتِ فِي الْإِفَادَةِ، وَلَكَانَ ذَلِكَ الْكَلَامَ.

وَقَدْ أَوْضَحْنَا مَا هِيَ الْكَلَامُ، وَكَشَفْنَا عَنْ حَقِيقَتِهِ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ وَبَلَاغٌ، وَبَيَّنَّا أَنَّ سَبِيلَ إِبْثَابِهِ كَسَبِيلِ إِبْثَابِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، وَكَسَبِيلِ إِبْثَابِ الْقُدْرَةِ زَائِدَةً عَلَى الْحَيَاةِ [٧٥ / ب] عَلَى مَنْ يَحْكُمُ بِاتِّحَادِهَا.

وَمَنْ قَضَى بِالِاتِّحَادِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، قَضَى الْعَقْلُ بِالتَّعَدُّدِ فِيهِمَا فَسَبِيلُ إِبْثَابِ الْعَدَدِ: إِمَّا إِبْثَابُ تَحْقِيقِ التَّغَايُرِ بَيْنَهُمَا، أَوْ تَقْدِيرِ التَّغَايُرِ؛ إِذِ الشَّيْءُ لَا يُغَايِرُ نَفْسَهُ، فَهَهُمَا أَمَكْنُ مُقَارَنَةِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ إِمَّا بِزَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ أَوْ بِقَدَمٍ تَحَقُّقِ التَّغَايُرِ، وَقَدْ يُمَكِّنُ إِبْثَابُ التَّعَدُّدِ بِالْجَدْوَى وَالْفَائِدَةِ إِنْ وَجَبَ تَلَازُمُهُمَا.

وَقَدْ يُسْتَدَلُّ عَلَى التَّعَدُّدِ بِاخْتِلَافِ الْعِبَارَةِ عَنْهُمَا أَوْ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِمَا؛ فَإِنَّ الصَّيْغَةَ الَّتِي نَصَبَتْ عَلَمًا دَالًّا عَلَى الْخَبَرِ الَّذِي فِي النَّفْسِ غَيْرِ الصَّيْغَةِ الَّتِي فُرِضَتْ دَالًّا عَلَى الْأَمْرِ الَّذِي فِي النَّفْسِ.

وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى إِبْثَابِ كَلَامِ النَّفْسِ:

لِلْأَمْرِ: اقْتِضَاءُ الطَّاعَةِ مِنَ الْمَأْمُورِ.

وَلِلنَّهْيِ: اقْتِضَاءُ التَّرْكِ لِلْمَنْهِيِّ عَنْهُ.

وَالْعَاقِلُ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ اقْتِضَاءَ الطَّاعَةِ مِنَ الْمَأْمُورِ، وَإِنْ تَصَرَّمَ صَوْتُهُ وَانْقَضَتْ عِبَارَتُهُ وَخُرُوفُهُ إِذَا كَانَ مُصَمِّمًا عَلَى اقْتِضَائِهِ وَدُعَائِهِ، وَاقْتِضَاءُ الطَّاعَةِ أَمْرٌ وَدُعَاءٌ إِلَى الْفِعْلِ.

وَالْأَمْرُ كَلَامٌ، وَمَنْ أَنْكَرَ وَجَدَانَ هَذَا الْإِقْتِضَاءِ مِنَ النَّفْسِ كَانَ جَاحِدًا لِلضَّرُورَةِ، وَبِمَنَابَةِ مَنْ أَنْكَرَ وَجَدَانَ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، وَرَبَّمَا لَا يَكُونُ الْمَأْمُورُ حَاضِرًا وَهُوَ يُرِيدُ فِي نَفْسِهِ اقْتِضَاءَ

الطَّاعَةِ مِنْهُ، وَيَقْدَرُ فِي نَفْسِهِ تَوْجِيهَ الْخِطَابِ عَلَيْهِ وَإِفْهَامَهُ مَعْنَى الْإِيجَابِ إِذَا حَضَرَ: إِمَّا بِعِبَارَةٍ، أَوْ كِتَابَةٍ، أَوْ رَمَزٍ، أَوْ إِشَارَةٍ، عَلَى حَسَبِ مَا وَقَعَ الْإِصْطِلَاحُ بَيْنَهُمَا فِي التَّفَاهُظِ.

ثُمَّ هُوَ يَفْرُقُ بَيْنَ مَا يَجِدُهُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْإِيجَابِ وَالطَّلَبِ، وَيَبَيِّنُ تَزْوِيرَهُ وَتَقْدِيرَهُ الدَّلَالَةَ عَلَيْهِ وَإِفْهَامِهِ إِيَّاهُ بِضَرْبٍ مِنَ الدَّلَالَاتِ^(١).

فَإِنْ قَالُوا: بِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الَّذِي يَجِدُهُ فِي نَفْسِهِ هُوَ إِرَادَةُ الطَّاعَةِ مِنَ الْمَأْمُورِ فَتَوَهَّمْتُمُوهَا كَلَامًا، أَوْ اعْتِقَادَ طَاعَةٍ فَظَنَّهُ كَلَامًا.

قُلْنَا: أَمَّا وَجْدَانُ النَّفْسِ لِلْإِقْصَاءِ فَلَا خَفَاءَ بِهِ، وَمَا ادَّعَيْتُمْ فِي الَّذِي يَجِدُهُ إِرَادَةُ الْإِمْتِنَالِ فَبَاطِلٌ مِنْ أَوْجِهِ:

مِنْهَا: أَنَّهُ قَدْ يَأْمُرُ بِمَا لَا يَرِيدُ كَوْنَهُ؛ لِعَرَضٍ لَهُ، فَرُبَّمَا أَخْبَرَ الصَّادِقُ بِأَنَّكَ لَوْ أَمَرْتَ عَبْدَكَ

(١) الكلام النفسي من المسائل الكلامية التي ظهرت في آراء ابن كلاب وتابعت عليها المدرسة الأشعرية؛ لحل مشكلة الصفات الاختيارية وقيامها بالله تعالى؛ حيث واجهتهم مشكلة التناقض والاضطراب بين القول بقدّم الكلام وأحدثيه على مذهبهم مع إمكان وحدوث وتعدّد مُتَعَلِّقِهِ؛ من المخاطبين بالأوامر والنواهي، وانظر في أدلتهم: اللمع (ص ٣٣، ٤٧)، والإنصاف (ص ١٠١، ١٠٩) وتوسع جدًّا في ذكر أدلة الأصحاب على إثباته، والأبكار (١/ ٣٥٣) وناقش فيه أدلة الأصحاب في إثبات الكلام النفسي وضعفها واعتمد غيرها، غاية المرام (ص ٨٨)، والأحكام له (٣/ ٥٠٦)، والمحصل (ص ١٨٤)، والكامل (١٠١/ ب، ١٠٣/ أ).

وفي الاعتراض على الكلام النفسي وإنكاره انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/ ١٥)، التسعينية وهو مؤلّف خصّصَ لمناقشة فكرة الكلام النفسي والجواب عنها، تجريد الاعتقاد (ص ٦٠، ٦٢)، والحلي: أنوار الملكوت في شرح الياقوت (ص ١٣٩)، ومحمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين (٢/ ٥٨٤، ٦٠٦) وفيه بحث جريء للشيخ محمد عبده - كما عبر بذلك الأستاذ سليمان دنيا - في توهين القول بالكلام النفسي وترجيح القول بأن المتكلم من فعل الكلام وفقًا للمذهب المعتزلة.

ومن الحق: أن إيرادات الشيخ محمد عبده على الكلام النفسي من القوة بمكان، وإن نوزع فيما توصل إليه من ترجيح كون المتكلم من فعل الكلام.

وأيضًا: يلاحظ على الشيخ محمد عبده في رسالته في التوحيد ملاحظتان في هذه المسألة تشيران على استحياء إلى خروج الشيخ عن مذهب الأشاعرة في مسألة الكلام وهاتان الملاحظتان هما:

الملاحظة الأولى: أنه لم يُعَدَّ صفةً الكلام ضمن صفات المعاني السبع التي يثبتها الأشاعرة؛ بل أدرج صفة الكلام ضمن الصفات السمعية؛ التي جاء ذكرها على لسان الشرع ولا يحيلها العقل إذا حملت على ما يليق بواجب الوجود»، ولعله لم يسبق إلى عد صفة الكلام من الصفات الخبرية السمعية، لا الصفات المعنوية الذاتية.

الملاحظة الثانية: عبارة قالها خلال حديثه عن صفة الكلام تشي بمذهب المعتزلة في الكلام؛ حيث قال: «وليس في القول بأن الله أوجد القرآن!! بدون دخل لكسب بشر في وجوده - ما يمس شرف نسبته؛ بل ذلك غاية ما دعا الدين إلى اعتقاده؛ فهو السنة، وهو ما كان عليه النبي وأصحابه، وكل ما خالفه فهو بدعة وضلالة. التوحيد (ص ٦٥، ٦٦).

أَوْ وَلَدَكَ خَمْسَ خِصَالٍ، فَإِنَّهُ يَتَكَاسَلُ فِيهَا وَلَا يَنْشُطُ لِامْتِثَالِهَا، وَلَوْ أَمَرْتَهُ بِعَشْرِ خِصَالٍ، ثُمَّ خَفَفْتَ عَنْهُ وَحَطَطْتَ عَنْهُ خَمْسًا فَإِنَّهُ يُبَادِرُ إِلَى طَاعَتِكَ، فَإِذَا أَمَرَهُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - بِعَشْرِ خِصَالٍ، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَا يُرِيدُ امْتِثَالَ جَمِيعِهَا.

وَهَذَا الْمِثَالُ الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو الْحَسَنِ لَعَلَّ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا جَرَى لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ مَعَ نَبِيِّنَا ﷺ مِنَ الْأَمْرِ بِخَمْسِينَ صَلَاةً مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُرْزَأْ إِلَّا الْخَمْسَ.

وَكَذَلِكَ لَوْ دُفِعَ إِلَى سُلْطَانِ الْبَلَدِ أَنَّ فَلَانًا تَجَاوَزَ الْحَدَّ فِي تَأْدِيبِ غُلَمَانِهِ وَعَبِيدِهِ مِنْ غَيْرِ جَنَایَةٍ تَصْدُرُ مِنْهُمْ، وَاسْتَحْضَرَهُ السُّلْطَانُ وَعَاتَبَهُ عَلَيْهِ؛ فَيَقُولُ - مُعْتَذِرًا أَوْ مُتَعَلِّلًا -: إِنَّمَا أُؤَدِّبُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْصُونَنِي، وَيُخَالِفُونَنِي فِي أَوْامِرِي، فَيَتَّهِمُهُ السُّلْطَانُ وَلَا يُصَدِّقُهُ فِي عُذْرِهِ، فَرَامَ تَحْقِيقَ مَقَالِهِ وَقَالَ: هُوَذَا أَسْتَحْضِرُهُمْ وَأُوجِّهُ عَلَيْهِمْ أَمْرًا بِمَرَأَى مِنَ الْمَلِكِ، فَإِنَّهُمْ إِذَا خَالَفُونِي وَعَصَوْا أَمْرِي، اسْتَبَانَ لِلْمَلِكِ صِدْقِي، فَإِذَا اسْتَحْضَرَهُمْ وَأَمَرَهُمْ أَوْ نَهَاَهُمْ، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يُرِيدُ مِنْهُمْ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - أَنْ يُخَالِفُوهُ وَلَا يُطِيعُوهُ تَمْهِيدًا لِعُذْرِهِ.

فَإِنْ قَالَ الْخَصْمُ: مَا يَصْدُرُ مِنْهُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - لَيْسَ بِأَمْرٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

قُلْنَا: هَذَا جَحْدٌ لِلْحَسِّ وَالضَّرُورَةِ؛ فَإِنَّ الَّذِي سَمِعُوا قَوْلَهُ وَأَمَرَهُ مِنَ الْحَاضِرِينَ فَهَمُّوا مِنْهُ الْأَمْرَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ؛ كَمَا كَانُوا يَفْهَمُونَهُ فِي سَائِرِ الْأَوْقَاتِ، وَإِنَّمَا يَتَمَهَّدُ عُذْرُهُ إِذَا كَانَ أَمْرُهُ جَازِمًا لَا تَرَدُّدُ فِي فَحْوَاهُ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ سَلَمْنَا لَكُمْ أَنَّ قَوْلَهُ: «افْعَلْ»: دَلَالَةٌ تَقْتَضِي مَذْلُولًا اقْتِضَاءَ الطَّاعَةِ، فَلَا مَذْلُولَ لَهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ؛ فَإِنَّهُ قَصَدَ بِهِ الْإِمْتِحَانَ، وَقَرَّرُوا هَذَا بِأَنْ قَالُوا: صِبْغَةُ الْإِيجَابِ تَقْتَرِنُ بِهَا إِرَادَةُ الْإِمْتِثَالِ فِي الْغَايَةِ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَعْرِى عَنْهَا فِي حَالٍ، جَازَ أَنْ يَعْرِى عَنْ طَلَبِهِ امْتِثَالًا؛ لِأَسِيمَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لِلصُّورَةِ وَبَيْنَ حَالَةِ الْإِمْتِحَانِ.

قُلْنَا: الصَّبْغُ إِنَّمَا وُضِعَ لِلْإِنْبَاءِ عَنِ الْمَعَانِي الَّتِي فِي النَّفْسِ، فَإِذَا دَخَلَتِ الصَّبْغَةُ عَلَى مَعْنَى فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، فَلْيَدُلَّ مِنْهَا عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَلَوْ سَاعَ ثُبُوتُ صِبْغَةٍ لَا مَذْلُولَ لَهَا، بَطَلَ كَوْنُهَا دَلَالَةً، وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ فِي الْقَوْلِ اللَّفْظِيِّ إِنْشَاءُ صِبْغَةِ الْأَمْرِ مَعَ تَجَرُّدِهَا عَنِ الْقَرَائِنِ الْمُشْعِرَةِ بِإِرَادَةِ الطَّاعَةِ [١/٧٦]، لَا يَمْتَنِعُ فِي كَلَامِ النَّفْسِ وَجُودُ الْإِقْضَاءِ وَالْإِيجَابِ مُجَرَّدًا عَنْ إِرَادَةِ الطَّاعَةِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ الْعِبَارَةَ لَيْسَتْ كَلَامًا بِنَفْسِهَا وَجِنْسِهَا إِجْمَاعًا، وَإِنَّمَا هِيَ مَوْضُوعَةٌ لِإِفْهَامٍ مَعْنَى.

فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ لِمَنْ يُخَاطَبُهُ: أَفَعَلْتَ كَيْتَ وَكَيْتَ، فَهَذِهِ الصِّغَةُ مُبَيَّنَةٌ عَنْ مَعْنَى دَلَالَةِ عَلَيْهِ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ فَتَحْنُ نَدْعِي أَنَّ مَذْلُولَهَا هُوَ الْإِقْتِضَاءُ وَالْإِجَابُ، وَخُصُومُنَا يَدَّعُونَ أَنَّ الْمَذْلُولَ هُوَ إِرَادَةُ الطَّاعَةِ، فَإِذَا أَعْيَاهُمْ تَقْدِيرُ هَذِهِ الدَّلَالَةِ دُونَ إِرَادَةِ الطَّاعَةِ بَطَلَ دَعْوَاهُمْ رَأْسًا. وَدَعْوَاهُمْ أَنَّ الَّذِي يَجِدُهُ فِي النَّفْسِ ضَرْبٌ مِنَ الْإِعْتِقَادِ.

فَذَلِكَ بَاطِلٌ أَيْضًا؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: « أَفْعَلْ » تَرْجَمَةٌ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ، وَدَلَالَةٌ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ هُوَ تَرْجَمَةٌ عَنِ اعْتِقَادٍ أَوْ عِلْمٍ أَوْ جَهْلٍ أَيْضًا؛ فَإِنَّ الْمُخَاطَبَ فَهَمٌ مِنْ قَوْلِهِ: « انْطَلِقْ »: طَلَبَ الْانْطِلَاقِ، لَا الْعِلْمَ بِالْانْطِلَاقِ، وَلَا الْإِرَادَةَ، وَلَا يَسْبِقُ إِلَى فَهْمِهِ إِذَا قِيلَ لَهُ: إِنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: قُمْ أَوْ يَعْتَقِدْهُ، وَهَذَا جَوَابٌ لِقَوْلِهِمْ: إِنَّ الَّذِي يَجِدُهُ فِي النَّفْسِ إِنَّمَا هُوَ تَقْدِيرٌ مَا سَيَبِيْنُهُ وَيُظْهِرُهُ مِنَ الْعِبَارَةِ، وَتَصْوِيرٍ نَظْمِهَا.

وَقَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّهُ يُدْرِكُ تَفْرِقَةَ ضَرُورِيَّةٍ بَيْنَ الْإِجَابِ الَّذِي فِي نَفْسِهِ، وَبَيْنَ تَقْدِيرِ دَلَالَتِهِ لِلْمُخَاطَبِ عَلَيْهِ لِيَفْهَمَهُ.

ثُمَّ مَا أَشْرَرْتُمْ إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ حَدِيثُ النَّفْسِ، وَكُلُّ مَا يَخْطُرُ بِالْبَالِ وَفِي النَّفْسِ عَنْهُ كَلَامٌ هُوَ حَدِيثُ النَّفْسِ لَا يُجْعَدُ، غَيْرَ أَنَّ الَّذِي فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ وَجْدَانُ أَمْرٍ لَازِمٍ وَطَلَبُ بَاتٍ، وَهُوَ تَرْجَمَةٌ لِقَوْلِهِ الْجَازِمِ: « أَفْعَلْ »، ثُمَّ هُوَ يَحْدُثُ فِي نَفْسِهِ، وَيُفَكِّرُ فِي كَيْفِيَّةِ إِعْلَامِ الْمَأْمُورِ بِمَا يَأْمُرُهُ بِهِ؟ وَالْعَاقِلُ يُدْرِكُ تَفْرِقَةَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ.

فَإِنْ قِيلَ: يَمْ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الَّذِي يَجِدُهُ فِي النَّفْسِ إِرَادَةٌ لِتَصْيِيرِ: « أَفْعَلْ » أَمْرًا وَتَمْيِيزِهِ عَنْ سَائِرِ جِهَاتِهِ.

وَنَحْنُ قَدْ اجْتَنَبْنَا عَنْ هَذَا، وَأَوْضَحْنَا أَنَّ الْعَاقِلَ يُدْرِكُ تَفْرِقَةَ بَيْنَ اقْتِضَاءِ الطَّاعَةِ مِنَ الْمَأْمُورِ وَالطَّلَبِ الْبَاتِ، وَبَيْنَ مَا يُقَدَّرُ فِي نَفْسِهِ وَيُزَوَّرُ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ.

ثُمَّ هَذِهِ الْإِرَادَةُ الَّتِي أَشْرَرْتُمْ إِلَيْهَا، إِنْ ثَبَتَتْ، فَإِنَّمَا تَثْبُتُ مَعَ اللَّفْظِ أَوْ مُتَقَدِّمَةً عَلَيْهِ بِزَمَانٍ، وَإِذَا تَصَرَّمَتِ اللَّفْظَةُ اسْتَحَالَ اسْتِمْرَارُ الْإِرَادَةِ فِي فِعْلِهَا، وَتَصْيِيرِهَا أَمْرًا، وَالَّذِي نُشِيرُ إِلَيْهِ مِنَ الْإِقْتِضَاءِ الْجَازِمِ قَدْ يَسْتَمُورُ مَعَ تَصَرُّمِ اللَّفْظِ.

وَأَمَّا أَنَّهُ لَا يُرَادُ، بَلْ يُتْلَهْفُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ الَّذِي يَجِدُهُ إِلَّا تَلَهُّفًا عَلَى مُنْقَضٍ^(١)، وَإِنَّمَا هُوَ
إِجَابٌ نَاجِزٌ وَتَرْجَمَتُهُ تَرْجَمَةٌ طَلَبٍ مَحْضٍ.

ثُمَّ لَوْ قِيلَ لِحُصُومِنَا الْمُثْبِتِينَ لِلنَّظَرِ: لَيْسَ النَّظَرُ جِنْسًا بِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ إِرَادَةٌ عِلْمٌ بِالْمَنْظُورِ
فِيهِ، أَوْ ضَرْبٌ مِنَ الْإِعْتِقَادِ.

فَلَا يَنْفَصِلُونَ عَنْ ذَلِكَ، مِمَّا يُوَضِّحُ كَوْنَ النَّظَرِ زَائِدًا عَلَى الْإِرَادَةِ وَالْإِعْتِقَادِ أَوْ حَدِيثِ
النَّفْسِ - إِلَّا وَسِيلُهُمْ يَطْرُدُ لَنَا فِي إثْبَاتِ غَرَضِنَا.

وَمِمَّا يُسْتَدَلُّ فِي إثْبَاتِ كَلَامِ النَّفْسِ: أَنَّ السَّيِّدَ إِذَا أَشَارَ إِلَى عَبْدِهِ بِأَمْرٍ، وَأَفْهَمَ ذَلِكَ عَنْ
مُواضَعَةٍ تَقَدَّمَتْ، وَذَلِكَ تِلْكَ الْإِشَارَةُ لِلْعَبْدِ عَلَى الْإِجَابِ؛ فَلَا يَتَأْتَى ذَلِكَ، وَلَا إِجَابَ
إِلَّا مَعَ تَقْدِيرِ أَمْرٍ مِنَ الْمُوجِبِ، وَلَمْ يَصُدِّرْ مِنْهُ فِي الصُّورَةِ الَّتِي فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِيهَا حَرْفٌ
وَلَا صَوْتٌ.

وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُحَقِّقُونَ عَلَى أَنَّ: الْإِشَارَاتِ وَالْحَرَكَاتِ وَرَفَعَ الرَّأْسِ وَكَسَرَ الْحَاجِبِ -
لَيْسَتْ كَلَامًا، فَلَا وَجَهَ إِلَّا تَقْدِيرُ أَمْرٍ لَيْسَ بِعِبَارَةٍ^(٢).

وَعَصَّدُوا ذَلِكَ بِأُمُورٍ سَمْعِيَّةٍ: مِنْهَا أَنَّ الْأَخْرَسَ وَالَّذِي لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْعِبَارَةِ يَنْفُذُ طَلَّاقَهُ
وَعَتَاقَهُ وَيَبِيعُهُ وَفَسَخَهُ وَإِيمَانَهُ وَكُفْرَهُ، وَاخْتَلَفُوا فِي قَذْفِهِ وَلِعَانِهِ وَشَهَادَتِهِ، فَتَفَرَّضُ الْكَلَامُ فِي
طَلَّاقِهِ فَتَقُولُ:

إِنَّمَا يَقَعُ طَلَّاقُهُ بِتَقْدِيرِ نُطْقٍ فِي نَفْسِهِ؛ إِذْ إِرَادَةُ الطَّلَاقِ لَا تُوقَعُ الطَّلَاقَ إِجْمَاعًا، وَكَذَلِكَ
الْكَلَامُ فِي بَيْعِهِ وَعَتَاقِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ فِي النَّفْسِ كَلَامٌ لَوَقَعَ بِذَلِكَ طَلَّاقُ النَّاطِقِ، إِذَا جَزَمَ فِي نَفْسِهِ طَلَّاقًا وَإِنْ
لَمْ يُعَبِّرْ عَنْهُ.

قُلْنَا: قَدْ صَارَ أَصْحَابُ مَالِكٍ إِلَى ذَلِكَ، وَأَنَّهُ إِذَا جَزَمَ فِي نَفْسِهِ طَلَّاقًا وَقَعَ.
وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ رحمته الله أَنَّهُ لَا يَقَعُ؛ وَالْوَجْهُ فِيهِ أَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ بِكُلِّ نُطْقٍ، وَإِنَّمَا يَقَعُ بِمَا
ظَهَرَ وَانْتَشَرَ.

(١) في الأصل: منقضي، وما أُثْبِتَ هو الصواب؛ إذ لا تعريف ولا إضافة تقتضي إثبات بقاء الاسم المنقوص.

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٥٢٨).

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ إِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ بَائِنٌ، وَلَمْ يَنْوِ بِهِ طَلَاقًا لَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ، وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، نَجَزَ الطَّلَاقُ [٧٦/ب] وَإِنْ لَمْ يَنْوِ فَضْلًا بَيْنَ التَّصْرِيحِ وَبَيْنَ الْكِتَابَةِ. وَكَمَا جَارَ الْفَصْلُ بَيْنَ قَوْلٍ وَقَوْلٍ، جَارَ الْفَصْلُ فِي حَقِّ الْمُعْبَّرِ بَيْنَ مَا يُظْهِرُهُ، وَبَيْنَ مَا لَا يُظْهِرُهُ، فَإِذَا عَجَزَ عَنْ إِظْهَارِ مَا فِي النَّفْسِ بِالْعِبَارَةِ اكْتَفَى بِالذَّلَالَةِ عَلَيْهِ بِالْإِشَارَةِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: «لَوْ أَشَارَ النَّاطِقُ إِشَارَةً الْأَخْرَسِ وَقَعَ طَلَاقُهُ، وَلَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ هَكَذَا، وَأَشَارَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَصَابِعَ وَقَعَ الثَّلَاثُ»^(١). فَقَدْ وَضَحَ أَنَّا لَمْ نَسْتَرِطِ التَّغْيِيرَ فِي كُلِّ وَجْهِ، وَلَكِنْ شَرَطْنَا إِظْهَارَ مَا فِي الضَّمِيرِ إِمَّا بِعِبَارَةٍ أَوْ إِشَارَةٍ أَوْ نَحْوِهِمَا.

وَذَهَبَ ابْنُ الرَّائِدِيِّ^(٢) وَأَبُو عَيْسَى الْوَرَّاقُ^(٣) وَغَيْرُهُمَا إِلَى مِثْلِ مَذْهَبِنَا فِي إِثْبَاتِ كَلَامِ النَّفْسِ؛ وَقَالَا: «إِنَّ الْعِبَارَاتِ مُخْتَلِفَةً حَسَبَ اخْتِلَافِ اللَّغَاتِ، وَالْمَعْنَى الْمُعْبَّرُ عَنْهُ بِإِحْدَى اللَّغَتَيْنِ هُوَ الْمُعْبَّرُ عَنْهُ بِاللُّغَةِ الْأُخْرَى؛ فَإِنَّ مَعْنَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْخَبَرَ وَاحِدٌ، لَا يَتَفَاوَتْ يَتَفَاوَتْ اللَّغَاتِ، وَلَا يَتَزَايِدُ وَلَا يَتَنَاقِصُ، فَعَلِمَ أَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي يَتَزَايِدُ وَلَا يَتَفَاوَتْ يَتَفَاوَتْ اللَّغَاتِ غَيْرُ الَّذِي يَتَفَاوَتْ وَيَتَزَايِدُ، وَالَّذِي يَقُومُ بِنَفْسِ الْعَرَبِيِّ مِنْ مَعْنَى الْأَمْرِ مِثْلُ مَا يَقُومُ بِنَفْسِ الْعَجَمِيِّ وَالتُّرْكِيِّ وَالْهِنْدِيِّ، وَعِبَارَةُ كُلِّ وَاحِدٍ تُخَالِفُ عِبَارَةَ الْآخَرِ، فَثَبَّتَ أَنَّ الْأَمْرَ هُوَ مَا قَامَ بِالنَّفْسِ، وَكَذَلِكَ النَّهْيُ وَالْخَبَرُ؛ فَإِنْ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الْعِبَارَةِ وَالْكِتَابَةِ وَالْإِشَارَةِ

(١) من القواعد الفقهية المقررة عند الفقهاء أن الإشارة تقوم مقام العبارة؛ لا سيما عند العجز عن العبارة، وانظر مسألة إشارة الأخرس وقيامها مقام عبارته في: البجيرمي على الخطيب (٤٩٧/٣)، وحاشيته على شرح المنهج (٨/٤).

(٢) أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق البغدادي المعروف بابن الراوندي، ولد سنة (٢٠٥هـ)، ملحد صنف التصانيف في الحط على ملة الإسلام؛ فصنف: التاج في الرد على الموحدين، وبعث الحكمة في تقوية القول بالاثنتين، والدماغ في الرد على القرآن، والفريد في الرد على الأنبياء، وله: الأساء والأحكام، خلق القرآن، فضائح المعتزلة، توفي سنة (٢٩٨هـ). انظر: رسالة الغفران (ص ٤١٠، ٤١٢، ٤٢٢)، والإمتاع والمؤانسة (٧٨/٢)، والفهرست (ص ٥٧، ٩٤)، واللسان (٣٢٣/١)، والنجوم الزاهرة (١٧٥/٣)، والشذرات (٢٣٥/٢)، وهديّة العارفين (٥٥/١)، والأعلام (٢٣٩/٥)، ومعجم المؤلفين (٣٢٢/١)، وسزكين (٤٠٤/٢).

(٣) أبو عيسى محمد بن هارون الوراق، كان صديقاً لابن الراوندي وأستاذاً له، اتهم بالإلحاد والزندقة ومذهب أصحاب الاثنيتين، توفي سنة (٢٩٧هـ) له من التصانيف: المقالات، والرد على الفرق الثلاث من النصارى، والمجالس. انظر: الانتصار (ص ٢١٩، ٢٢٧)، والفهرست (ص ٣٣٨)، واللسان (٤٦٧/٥)، والمعتزلة (ص ١٩٧)، وبروكلمان (٣٠/٤)، وسزكين (٤٠٣/٢).

إِنَّمَا يُسَمَّى كَلَامًا تَوْسَعًا وَمَجَازًا؛ كَمَا يُسَمَّى مَا يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ عِلْمًا، وَمَا يَدُلُّ عَلَى الْقُدْرَةِ قُدْرَةً:

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَاهُ هُوَ الْقَاطِعُ فِي إِثْبَاتِ كَلَامِ النَّفْسِ، وَهُوَ بَيَانُ مَا قَدَّمَاهُ مِنْ أَنَّ صَاحِبَ الْعِبَارَةِ إِنَّمَا يَقْصِدُ بِعِبَارَتِهِ إِفْهَامَ الْمُخَاطَبِ مَعْنَى فِي نَفْسِهِ.

وَقَدْ اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ الْعِبَارَةَ تَرْجِمَةُ دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى، وَإِذَا بَطَلَ كَوْنُ ذَلِكَ الْمَعْنَى أَدَاءً تَعَيَّنَ كَوْنُهُ أَمْرًا جَارِمًا فِي النَّفْسِ.

وَالَّذِي يُوَضِّحُ غَرَضَنَا: أَنَّ يَكُونَ هُوَ الْإِيجَابُ بِنَفْسِهِ؛ فَإِنَّ صُورَةَ اللَّفْظِ فِي إِرَادَةِ الْإِيجَابِ كَصُورَةِ اللَّفْظِ فِي إِرَادَةِ الْإِسْتِحْبَابِ؛ إِذْ هُوَ أَصَوَاتٌ مُتَقَطَّعةٌ ضَرْبًا مِنَ التَّقْطِيعِ، وَالْأَصَوَاتُ لَا تَخْتَلِفُ فِي انْقِسَامِ جِهَاتِ الْإِحْتِمَالَاتِ عَلَى قَطْعٍ؛ فَلَزِمَ الْمَصِيرُ إِلَى أَنَّ الْإِيجَابَ مَعْنَى فِي النَّفْسِ يَتَمَيَّزُ بِخَاصَّةٍ وَصِفَةٍ عَنِ الْإِسْتِحْبَابِ الْهَاجِسِ فِي النَّفْسِ، ثُمَّ يَتَوَرُّ عَلَيْهَا الدَّلَالَاتُ وَالْعِبَارَاتُ.

وَنَحْنُ نَقُولُ لِحُصُومِنَا: قَوْلُ الْقَائِلِ: افْعَلْ: إِذَا كَانَ إِيْجَابًا بِمَاذَا صَارَ إِيْجَابًا، وَهُوَ يَصْلُحُ لِلنَّدْبِ وَالْإِبَاحَةِ؟

فَإِنْ قَالُوا بِالْإِرَادَةِ:

قُلْنَا: قَوْلُهُ: افْعَلْ - وَهُوَ مُوجِبٌ - بِمَثَابَةِ قَوْلِهِ: افْعَلْ، وَهُوَ نَادِبٌ، وَالْقَوْلَانِ مُتَمَازِلَانِ، فَلَوْ كَانَتِ الْإِرَادَةُ تَثْبُتُ لِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ صِفَةً، لَتَمَيَّزَ الْقَوْلُ بِتِلْكَ الصِّفَةِ عَلَى الْقَوْلِ الْآخَرِ، وَهَذَا يُوْدِّي إِلَى الْقَوْلِ بِاخْتِلَافِ الْمُتَمَازِلَيْنِ.

فَإِنْ قَالُوا: مَا أَلْزَمْتُمُونَا فِي رَأْيِكُمْ يَنْعَكِسُ عَلَيْكُمْ فِي كَوْنِ اللَّفْظِ دَلِيلًا عَلَى مَا فِي النَّفْسِ؛ فَإِنَّ الدَّلِيلَ عَلَى الْإِيجَابِ يَجِبُ أَنْ يَتَمَيَّزَ عَنِ الدَّلِيلِ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ.

قُلْنَا: الدَّلَالَةُ تَحْتَمِلُ مَا لَا يَحْتَمِلُ الْمَدْلُولُ، وَلَيْسَ يَرْجِعُ تَمْيِيزُ الدَّلِيلَيْنِ إِلَى نَفْسِ وَأَصَوَاتٍ، وَلَكِنْ إِذَا افْتَرَنْتِ الْقَرَائِنُ بِالْأَلْفَاظِ وَشَهِدَتِ الْأَصَوَاتُ، اضْطَرَّ الْمُخَاطَبُ إِلَى ذَرِكِ مَقْصُودِ اللَّافِظِ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَرَائِنِ الْأَصَوَاتِ لَيْسَتْ مِنَ الْكَلَامِ عِنْدَ الْمُخَالِفِينَ، وَالصَّيْغَةُ لَا تَتَغَيَّرُ وَلَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْقَرَائِنِ، بَلْ يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: صِفَةُ الْإِيجَابِ تَتَمَيَّزُ بِنَفْسِهَا عَنِ صِفَةِ النَّدْبِ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِجُمْلَتِهَا عَلَى ثُبُوتِ الْمَدْلُولِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ

أَمْرًا مُسْتَقِيلًا مُتَمَيِّزًا عَنْ غَيْرِهِ، فَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي مَدَارِكِ الْعُقُولِ.

وَإِنْ رَجَعْنَا لِلْإِطْلَاقِ وَأَهْلِ اللِّسَانِ: عَرَفْنَا قَطْعًا أَنَّ الْعَرَبَ تُطْلِقُ كَلَامَ النَّفْسِ، وَتَقُولُ: كَانَ فِي نَفْسِي كَلَامٌ، وَزَوْرْتُ فِي نَفْسِي كَلَامًا، وَقُلْتُ فِي نَفْسِي، وَاشْتَهَارَ ذَلِكَ يُغْنِي عَنْ الْإِسْتِشْهَادِ عَلَيْهِ بِنَشْرِ نَائِرٍ أَوْ شِعْرِ شَاعِرٍ.

وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ﴾ [المجادلة: ٨].

وَقَالَ: ﴿يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ﴾، ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ فَقَالَ: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قَتَلْنَا هَٰؤُلَاءِ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وَقَالَ: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧].

وَقَالَ الْأَخْطَلُ^(١):

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا
جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا

وَهُوَ مِمَّنْ يُخْتَجُّ بِشِعْرِهِ^(٢)، [٧٧/أ] وَكَانَ مُتَنَصِّرًا.

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: «زَوْرْتُ فِي نَفْسِي كَلَامًا، فَسَبَقَنِي إِلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ»^(٣).

(١) الأخطل: من فحول الشعراء في الدولة الأموية، كان مختصًا بالخليفة عبد الملك بن مروان، مات سنة ٩٠ هـ.

(٢) انظر: شعر الأخطل (ص ٨٠٥) طبعة دار الشروق، وبعده:

لَا يُعْجِبُنْكَ مِنْ خَطِيبِ قَوْلُهُ
حَتَّى يَكُونَ مَعَ الْبَيَانِ أَصِيلًا

واشتهر هذا البيت في استدلالات الأشاعرة على إثبات الكلام النفسي، انظر: الإنصاف (ص ١٠٥)، وتمهيد الأوائيل (ص ٢٨٤)، والإرشاد (ص ١٠٨)، ولبح الأدلة (ص ١٠٤)، والاقتصاد (ص ٩٥)، وقواعد العقائد (ص ١٨٣)، ونهاية الأقدام (ص ٣٢٣)، والغنية في أصول الدين (ص ١٠٢)، والأبكار (١/٣٩٣)، وغاية المرام (ص ٩٧)، وحز الغلاصم (ص ٩٢)، والفصل (٣/٢١٩)، وشرح الطحاوية (ص ١٢١).

واعترض الطوسي على الاحتجاج بهذا البيت بأنه استدلال ركيك؛ وهو يقتضي أن يقال للأخرس متكلم؛ لكونه بهذه الصفة؛ تلخيص المحصل (ص ١٧٤)، والزركان: الرازي وآراؤه الكلامية (ص ٣٢٧).

واعترض عليه كذلك صاحب ابن الجوزي في الإيضاح لقوانين الاصطلاح (ص ٢٤٨) بأنه ليس عربيًا محضًا، وإن سلم فمعناه أن المقصود من الكلام ما يحصل معناه في القلب فلا يلزم منه إثبات كلام النفس.

وقال البيهقي في ذيل مرآة الزمان: ومن زعم أن هذا الشعر للأخطل التغلبي فقد أخطأ، وفيه البيت الذي استشهدت به الأشعرية على حقيقة الكلام على ما أنشده وهو:

إِنَّ الْبَيَانَ مِنَ الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا
جُعِلَ اللِّسَانُ لِمَا يَقُولُ رُسُولًا

ورواه الأشعرية:

إِنَّ الْكَلَامَ مِنَ الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا
جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا

(٣) قال عمر رضي الله عنه هذه المقالة يوم سقيفة بني ساعدة بعد وفاة النبي ﷺ مباشرة عندما اجتمعوا لينظروا أمر الخلافة =

فَقَدْ وَضَحَ عَقْلًا أَوْ يَقِينًا وَسَمِعًا أَنَّ فِي النَّفْسِ كَلَامًا.

فَإِنْ قِيلَ: الْعَرَبُ تُسَمِّي الْأَلْفَاظَ الْمُفِيدَةَ كَلَامًا؛ وَقَالَ أَهْلُ النَّحْوِ: «الْكَلَامُ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى»، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ أَرْبَابِ اللِّسَانِ، وَاشْتِهَارُهُ يُغْنِي عَنْ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ، فَيَقُولُونَ: سَمِعْتُ كَلَامًا، وَأَدْرَكْتُ كَلَامًا فَالْفَيْتُهُ جَزْلاً فَصِيحًا.

قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: «فَالْعِبَارَةُ الْمَرْضِيَّةُ أَنَّ الْعِبَارَاتِ تُسَمَّى كَلَامًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَالْكَلَامُ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ أَيْضًا كَلَامٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَفِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا مَا يَدْرَأُ تَشْغِيبَ الْمُخَالَفِينَ، فَإِذَا قَالَ أَهْلُ اللِّسَانِ: كَلَامٌ عَرَبِيٌّ فَصِيحٌ جَزْلاً مَسْمُوعٌ عَنَّا بِهِ الْعِبَارَاتِ، وَإِنْ قَالُوا: قُلْتُ فِي نَفْسِي، وَحَدِيثٌ فِي نَفْسِي، يَعْنُونَ بِهِ كَلَامَ النَّفْسِ، فَقَدْ قُلْنَا بِمُوجِبِ مَا قَالُوهُ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَهْلِ اللِّسَانِ أَنَّهُ لَا كَلَامَ إِلَّا الْعِبَارَاتِ الْمَسْمُوعَةُ، بَلْ يُقَالُ عَنْهُمْ أَنَّ الْمَسْمُوعَ كَلَامٌ، وَهَذَا لَا يَنْفِي كَوْنَ غَيْرِهِ كَلَامًا.

وَلَيْسَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: حَدِيثُ النَّفْسِ يُسَمَّى كَلَامًا تَوْسَعًا وَمَجَازًا بِأَوَّلَى مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: بَلِ الْكَلَامُ الْحَقِيقِيُّ هُوَ كَلَامُ النَّفْسِ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ بِجِنْسِهِ وَعَيْنِهِ، وَالْعِبَارَاتُ تُسَمَّى كَلَامًا لِأَنَّهَا دَلَالَاتٌ عَلَى الْكَلَامِ بِالْمَوَاضِعَةِ؛ كَمَا حَكَيْنَا عَنْ ابْنِ الرَّائِدِيِّ وَغَيْرِهِ^(١)، فَهَذِهِ جُمْلَةٌ مُفِيدَةٌ فِي إِبْتَاتِ كَلَامِ النَّفْسِ.

وَأَمَّا مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ الْمُعْتَزَلَةُ: مِنْ أَنَّ الْكَلَامَ حُرُوفٌ مُنْتَظِمَةٌ وَأَصْوَاتٌ مُتَقَطَّعَةٌ دَالٌّ عَلَى أَغْرَاضٍ صَحِيحَةٍ، فَهَذَا بَاطِلٌ مِنْ أَوْجُهٍ:

مِنْهَا: أَنَّ الْحَدَّ مَا يَحْوِي آحَادَ الْمَحْدُودِ، وَالْحَرْفُ الْوَاحِدُ قَدْ يَكُونُ كَلَامًا مُفِيدًا؛ فَإِنَّكَ إِذَا أَمَرْتَ مِنْ «وَقَى يَقِي»، «وَوَشَى يَشِي»، «وَوَعَى يَعِي»، قُلْتَ: ق، و: ع، و: ش، فَهَذَا كَلَامٌ وَلَيْسَ بِحُرُوفٍ^(٢).

فَإِنْ قَالُوا: ذَلِكَ إِنَّمَا يُسَمَّى كَلَامًا إِذَا وُصِّلَ بِهِاءِ الْإِسْتِرَاحَةِ، فَقِيلَ: «قِه»، و«شِه»، و«عِه»^(٣).

= بعد النبي عليه السلام انظر القصة في صحيح البخاري: كتاب الفضائل، باب: فضل أبي بكر، وأحمد في مسند ابن عباس حديث السقيفة.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٠٧).

(٢) انظر فيما تقدم (ل ٧٦/ب).

(٣) انظر: الأصول الخمسة (ص ٥٢٨)؛ واعتراض على هذا التعريف للصوت واعتمد تعريف الكلام بأنه: =

قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّهَا كَلَامٌ فِي دَرَجِ الْكَلَامِ وَوَصْلِهِ دُونَ هَاءِ الْإِسْتِرَاحَةِ^(١).
وَلَا مَعْنَى لِلتَّقْيِيدِ بِالْإِفَادَةِ؛ فَإِنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: تَكَلَّمَ فُلَانٌ فَأَفَادَ، وَتَكَلَّمَ فُلَانٌ فَمَا أَفَادَ؛ فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْمُفِيدِ قَدْ يُسَمَّى كَلَامًا.

ثُمَّ نَقُولُ: لَا مَعْنَى لِلْحُرُوفِ إِلَّا الْأَصْوَاتُ الْمُقَطَّعَةُ، فَلَا مَعْنَى لِتَكَرُّرِهَا، وَالْحُدُودُ يُتَوَقَّى فِيهَا التَّكَرُّرُ؛ فَإِذَا قَالُوا: حُرُوفٌ مُنْتَظِمَةٌ وَأَصْوَاتٌ مُنْقَطَعَةٌ، فَتَقْدِيرُهُ: أَصْوَاتٌ وَأَصْوَاتٌ. وَإِذَا حَذَفُوا الْحُرُوفَ قِيلَ لَهُمْ: الْأَصْوَاتُ الْمُتَقَطَّعَةُ لَا تُفِيدُ لَأَنْفُسِهَا مَا لَمْ يُصْطَلَحَ عَلَيْهَا.

وَإِنْ اكْتَفَيْتُمْ بِذَلِكَ يَلْزُمُكُمْ عَلَى مَسَاقَةِ تَسْمِيَةِ نَفَرَاتٍ عَلَى أَوْتَارٍ مُصْطَلَحٍ عَلَيْهَا كَلَامًا. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الَّذِي مَنَعَ أَنْ تَكُونَ الْحُرُوفُ الْمُرْتَبَةُ عَلَى نَظْمٍ مَخْصُوصٍ كَلَامًا عَلَى الْحَقِيقَةِ؟.

قُلْنَا: قَدْ يَقُولُ هَذَا لِلشَّغِيبِ، وَمَنْ لَمْ يَجْعَلْهَا كَلَامًا فَيَقُولُ: الْحُرُوفُ مَسْنُوبَةٌ إِلَى الْمَخَارِجِ أَيْضًا؛ فَيَقَالَ: حَرْفٌ شَفَوِيٌّ، وَحَرْفٌ حَلْقِيٌّ، أَوْ لَهَوِيٌّ، فَلَوْ كَانَ الْحَرْفُ كَلَامًا، لَكَانَ مَسْنُوبًا إِلَى الْمَخَارِجِ أَيْضًا؛ فَيَقَالَ: كَلَامُ الشَّفَةِ وَكَلَامُ الْحَلْقِ، وَلَكَمَا لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْحُرُوفَ لَيْسَتْ كَلَامًا؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَعْنَى الْحَرَكَةِ مَعْنَى الثَّقَلِ وَكَانَتِ الثَّقَلَةُ لِمَحَلِّهَا كَانَتِ الْحَرَكَةُ لِمَحَلِّهَا^(٢).

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْحُرُوفَ هِيَ الْأَصْوَاتُ، وَالْأَصْوَاتُ لِلْمَحَالِّ، بِخِلَافِ الْكَلَامِ فَإِنَّهُ لِلْجُمْلَةِ. وَأَيْضًا: لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَوَاطَأَ جَمَاعَةٌ عَلَى أَنْ يُصْدِرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَرْفًا بَعْدَ حَرْفٍ، عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي إِذَا سَمِعَهُ السَّامِعُ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ مَسْمُوعِهِ إِذَا حَصَلَ مِنْ جَمَاعَةٍ، وَبَيْنَ مَسْمُوعِهِ إِذَا حَصَلَ مِنْ وَاحِدٍ، فَيَلْزَمُ ثُبُوتُ كَلَامٍ لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ، أَوْ كَلَامٍ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، أَوْ أَنْ يَكُونَ كُلُّ حَرْفٍ كَلَامًا.

ثُمَّ الْحَرْفُ فِي الْحَقِيقَةِ طَرَفُ جِسْمٍ، وَتَسْمِيَةُ الْأَصْوَاتِ حُرُوفًا تَوْشِيعٌ وَمَجَازٌ، وَإِذَا قُلْنَا:

= ما انتظم من حرفين فصاعدًا، أو ما له نظام من الحروف مخصوص. وانظر: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٣١٧).

(١) انظر مثل هذا الاعتراض في: ابن الامير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٠٣/ب).

(٢) انظر: أبو إسحاق الشيرازي: الإشارة إلى مذهب أهل الحق (ص ١٣٢).

الْعِبَارَاتُ كَلَامٌ فَلَا يَمْتَنِعُ تَسْمِيَةُ هَذِهِ الْحُرُوفِ الْمُتَنَظِّمَةِ الْجَيِّدَةِ الْمَعَانِي كَلَامًا؛ كَمَا تُسَمَّى الْحَرَكَاتُ الْمُتَوَالِيَةُ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ مَشِيًّا أَوْ سَبَاحَةً وَغَيْرِ ذَلِكَ.

أَمَّا الْكَلَامُ عَلَى أَبِي الْهُذَيْلِ وَالْجُبَايِّي فَسَيَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْكِرَامِيَّةُ: فَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْكَلَامِ وَالْقَوْلِ، وَقَالَ: «الْكَلَامُ: هُوَ الْقُدْرَةُ عَلَى تَرْتِيبِ الْحُرُوفِ الَّتِي إِذَا تَبَتَّتْ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ سُمِّيَتْ أَمْرًا، نَهْيًا، خَبْرًا، اسْتِخْبَارًا» [٧٧/ب] ثُمَّ يَذْكُرُ لِلْقَوْلِ حَدًّا آخَرَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا فَيَقُولُ فِي حَدِّ الْكَلَامِ: «هُوَ مَا يَكُونُ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ مُتَكَلِّمًا»^(١).

فَيَقَالُ لَهُ: هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ عَلَى أَصْلِكَ؛ إِذَا لَمْ تُفَرِّقْ بَيْنَ الْكَلَامِ وَالْقَوْلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَائِلًا عَلَى أَصْلِكَ لَا عَلَى الْقَوْلِ، وَإِنَّمَا هُوَ قَائِلٌ بِالقَائِلِيَّةِ. وَتَقُولُ: لَمْ يَزَلْ قَائِلًا^(٢)، وَلَا تَقُولُ: لَمْ يَزَلْ لَهُ قَوْلٌ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْكَلَامَ: حُرُوفٌ مُرْتَبَةٌ تَرْتِيبًا يُفِيدُ الْمَعْنَى الْمَقْصُودَ بِهَا.

يُقَالُ لَهُ: أَيْضًا لَا يَصِحُّ عَلَى أَصْلِكَ؛ لِأَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ كَلَامٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَلَيْسَتْ بِحُرُوفٍ، وَالْحَدُّ مَا يَجْمَعُ وَيَمْنَعُ، وَيَطْرُدُ وَيَنْعَكِسُ.

فَإِنْ قَالُوا: حَدُّ الْكَلَامِ: الْحُرُوفُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، أَمْ الْقُدْرَةُ عَلَيْهَا.

فَلَا يَصِحُّ: لِأَنَّهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ فِي مَحْدُودٍ؛ فَإِنْ كَانَ كَلَامًا لِأَنَّهُ لَا قُدْرَةَ عَلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ، فَلَا كَلَامَ إِلَّا وَهُوَ قُدْرَةُ عَلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ، وَإِنْ كَانَ كَلَامًا؛ لِأَنَّهُ حُرُوفٌ مُرْتَبَةٌ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا كَلَامَ إِلَّا مَا كَانَ كَذَلِكَ.

وَمَنْ ذَهَبَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ إِلَى إِبْطَاتِ كَلَامَيْنِ لِلَّهِ تَعَالَى: أَحَدُهُمَا قَدِيمٌ وَالْآخَرُ حَدِيثٌ فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى تَحْدِيدِ الْكَلَامِ الَّذِي يَصِحُّ وَيَطْرُدُ.

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْكَلَامِ وَالْقَوْلِ، وَزَعَمَ أَنَّ حَدَّ الْكَلَامِ مَا يَكُونُ قُدْرَةُ عَلَى التَّكْلِيمِ وَالتَّكَلُّمِ، وَهُوَ هَذِهِ الْحُرُوفُ.

(١) انظر مذهب الكرامية في تعريف الكلام في: الفرق (ص ٢١٩)، ونهاية الأقدام (ص ٢٨٨)، والأربعين (٢٤٩/١)، وغاية المرام (ص ٨٩).

(٢) الذي في الأصل: «قائلاً» وصحتها تبعاً لهامش الأصل.

يُقَالُ لَهُ: أَجْمَعَ أَهْلُ اللِّسَانِ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ مَا يَكُونُ أَمْرًا نَهْيًا خَبَرًا اسْتِخْبَارًا، فَتَقْدِيرُ كَلَامٍ خَارِجٍ عَنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ تَقْدِيرٌ مُحَالٌ.

ثُمَّ نَقُولُ: مَا الْفَصْلُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَنْ يَقْلِبُ عَلَيْكَ قَوْلَكَ، فَيَقُولُ: الْقَوْلُ: هُوَ الْقُدْرَةُ عَلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ، وَالْكَلَامُ هُوَ الْحُرُوفُ الْمُرْتَبَةُ، فَلَا تَجِدُ فَصْلًا، وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى خَطِئِهِ فِي الْفَرْقِ.

وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْحُرُوفِ لَيْسَتْ قُرْآنًا.

وَقَدْ أَبْطَلْنَا قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْكَلَامَ هُوَ الْحُرُوفُ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مَا قُلْنَا؛ أَنَّ الْكَلَامَ هُوَ الْقَوْلُ، وَالْقَوْلُ هُوَ الْكَلَامُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ حُرُوفًا وَلَا قُدْرَةً عَلَيْهَا، وَهَذَا الْفَصْلُ مَا ذَكَرَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ - رحمه الله - فِي «شَرْحِ الْمَمْعِ».

(ب) مَسْأَلَةٌ: [الِتَّكَلُّمُ مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ]^(١)

الْمُتَكَلِّمُ عِنْدَنَا: مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ، وَالْكَلَامُ عِنْدَ مُنْتَهَى الْأَحْوَالِ مِنْ أَصْحَابِنَا يُوجِبُ لِمَحَلِّهِ حُكْمًا، وَهُوَ كَوْنُهُ مُتَكَلِّمًا، وَيُنْزَلُ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ مَنْزِلَةُ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الصِّفَاتِ الْمُوجِبَةِ لِلْأَحْوَالِ^(٢).

(١) انظر مبحث المتكلم وما يتعلق به في: الإبانة (ص ٦٨)، والإشارة إلى مذهب أهل الحق (ص ١٣٠، ١٤١)، والتبصير (ص ٤٣)، والإرشاد (ص ١٠٩)، ولمع الأدلة (ص ١٠٢)، والاقتصاد (ص ٩٣)، وشرح الإرشاد للأنصاري (ل ٨٦، ٩٥)، والغنية في أصول الدين (ص ١٠٣، ١٠٤)، ونهاية الأقدام (ص ٢٨٤)، والأربعين (١/ ٢٤٨)، وللرازي ها هنا مذهب خارج عن صراط الأشاعرة؛ فوافق المعتزلة على أن الله قادر على أن يخلق أصواتًا معينة في جسم معين؛ ليدل بها على أنه يريد أمرًا أو يكره آخر؛ فقول المعتزلة: إن هذه الأصوات مخلوقة لا غبار عليه، ويبقى الخلاف في أن هذا الفعل من الله هل يسمى كلامًا أو لا؟ ورجح هنا كون المتكلم من فعل الكلام!! وانظر: المطالب (٣/ ١٢٧، ١٢٨)، والأبكار (١/ ٣٨٨، ٣٩٥)، وغاية المرام (ص ١٠٢)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٠٤، ب، ١٠٥/ ب)، ولباب المحصل (ص ١٠١)، وشرح المقاصد (٤/ ١٤٧)، ومرهم العلل المضلة (ص ٣١)، والقوشجي: شرح تجريد العقائد (ص ٣١٦)، ونشر الطوائف (ص ٢٥٥)، وسليمان دنيا: محمد عبده (٢/ ٥٨٤، ٦٠٦). وأيضًا: رسائل الشريف الرضي (٤/ ٢٧)، والأصول الخمسة (ص ٥٢٩)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/ ٤٧)، والمحيط بالتكليف (ص ٣٢٠، ٣٢٧)، والبراهين في علم الكلام (١/ ١٤٩)، وأقاويل الثقات (ص ٢١٢، ١١١)، وتوضيح المقاصد (١/ ٢٦٧)، ومناهج الأدلة (ص ١٦٢، ١٦٦)، ومقدمته (ص ٧١، ٧٢)، والزركان: الرازي وآراؤه (ص ٣٢٧)، والشافعي: الأمدى وآراؤه (ص ٢٦٨).

(٢) انظر: الإرشاد (ص ١١٢)، وشرح الإرشاد للأنصاري (ل ٨٦)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/ ٢٦).

وَذَهَبَتِ الْمُعْتَرِلةُ إِلَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ: مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ^(١)، ثُمَّ لَيْسَ لِلْفَاعِلِ مِنْ فِعْلِهِ حُكْمٌ يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِهِ، إِذِ الْمَعْنَى بِكَوْنِهِ فَاعِلًا: وَقُوعُ الْفِعْلِ مِنْهُ، وَعَلَى مُوجِبِ ذَلِكَ لَمْ يَشْتَرِطُوا قِيَامَ الْكَلَامِ بِالْمُتَكَلِّمِ كَمَا يَجِبُ قِيَامُ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ مِنْ حَيْثُ الْفِعْلُ.
قَالُوا: وَلَوْ خَلَقَ اللَّهُ كَلَامًا ضَرُورِيًّا فِي الْوَاحِدِ مِنَّا كَانَ هُوَ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ دُونَ مَنْ قَارَنَهُ الْكَلَامُ.

وَعِنْدَنَا: الْمُتَكَلِّمُ هُوَ مَنْ وَجَدَ الْكَلَامَ بِذَاتِهِ، سَوَاءً كَانَ الْكَلَامُ مَقْدُورًا لَهُ، أَوْ كَانَ ضَرُورِيًّا فِيهِ، وَسَوَاءً قُلْنَا: الْكَلَامُ هُوَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ، أَوْ قُلْنَا: هُوَ الْعِبَارَاتُ، فَالْمُتَكَلِّمُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ هُوَ مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ.

وَحُصُومُنَا لَوْ وَافَقُونَا عَلَى إِبْثَاتِ كَلَامِ النَّفْسِ لَقَالُوا: إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ هُوَ مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ؛ كَمَا قَالُوا نَحْوَ ذَلِكَ فِي الْعَالَمِ وَالْقَادِرِ؛ وَنَحْوَهُمَا مِنْ صِفَاتِ الْحَيِّ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ رَاجِعَةٌ عِنْدَهُمْ إِلَى الْمَحَلِّ أَوْ إِلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي الْمَحَلُّ فِيهَا^(٢).

وَنَحْنُ إِذَا جَعَلْنَا الْعِبَارَاتِ كَلَامًا لَقُلْنَا: إِنَّمَا شَرَطُ الْكَلَامِ قِيَامُهُ بِالْمُتَكَلِّمِ؛ وَالْمُتَكَلِّمُ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ الْكَلَامُ.

وَالْغَرَضُ الْأَعْظَمُ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَنْ تَعْلَمَ: أَنَّ الْقَدِيمَ ﷺ لَمْ يَكُنْ مُتَكَلِّمًا لِخَلْقِهِ الْكَلَامَ، وَإِنَّمَا كَانَ مُتَكَلِّمًا لِإِخْتِصَاصِ الْكَلَامِ بِهِ وَقِيَامِهِ بِذَاتِهِ.

وَإِذَا بَنَيْنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ؛ وَهِيَ أَنَّ لَا كَلَامَ إِلَّا الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ، وَأَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الْحَيِّ، وَأَنَّ لَهُ ضِدًّا، لَكَانَ حَسَنًا بِالْعَا، غَيْرَ أَنَّا لَا نَذْكُرُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ، فَإِنَّا وَإِنْ وَافَقْنَا حُصُومَنَا فِي جَعْلِ الْعِبَارَاتِ كَلَامًا، فَلَا نُسَاعِدُهُمْ فِي أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ؛ فَإِنَّ صَاحِبَ الْعِبَارَةِ إِنَّمَا كَانَ مُتَكَلِّمًا بِهَا لِقِيَامِهَا بِهِ، لَا لِفِعْلِهِ إِيَّاهَا.

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٥٣٦)، والمحيط بالتكليف (١/ ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٤)، والمغني (٧/ ٤٧)، (١٦/ ١٩١)، والتذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٤١١)، وعند الزيدية: القلائد لتصحيح العقائد (ص ٩٤). والأشاعرة في: الإرشاد (ص ١١٢)، ونهاية الأقدام (ص ٢٧٩، ٢٨٥)، والمثل والنحل (١/ ٨٠)، وغاية المرام (ص ٩٤)، ولباب المحصل (ص ١٠١)، والكامل (١٠٤/ ب).

(٢) وذلك أن المعتزلة من مذهبهم: أنه تعالى قادر بنفسه لا بقدره حتى يشبوا عدم تناهي متعلق قدرة الله، ويلزمهم على قياس هذا: أن يرجعوا الكلام إلى محل الذات، أو إلى الجملة التي فيها المحل. الكامل في اختصار الشامل (١/ ١٠٥).

وَالَّذِي يُدَلُّ عَلَى هَذَا أَوْجُهُ:

مِنْهَا: أَنَّ مَنْ سَمِعَ كَلَامًا صَادِرًا مِنْ مُتَكَلِّمٍ فَيَقْطَعُ بِكَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا، وَإِنْ لَمْ يَخْطُرْ بِبَالِهِ كَوْنُهُ فَاعِلًا لِكَلَامِهِ أَوْ غَيْرَ فَاعِلٍ لَهُ، وَلَوْ كَانَ الْمُتَكَلِّمُ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ لَكَانَ لَا يَعْلَمُ [١/٧٨] الْمُتَكَلِّمُ مُتَكَلِّمًا مَنْ لَا يَعْلَمُهُ فَاعِلًا لِلْكَلَامِ، وَسَبِيلُ كَوْنِ الْمُتَكَلِّمِ مُتَكَلِّمًا كَسَبِيلِ مَعْرِفَةِ كَوْنِ الْمُتَحَرِّكِ مُتَحَرِّكًا، فَكَمَا يُعْلَمُ كَوْنُ الْمُتَحَرِّكِ مُتَحَرِّكًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْطُرَ بِالْبَالِ اخْتِيَارًا وَاقْتِدَارًا، وَفِعْلُ وَفَاعِلُ، كَذَلِكَ يُعْلَمُ كَوْنُ الْمُتَكَلِّمِ مُتَكَلِّمًا.

وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي أَوَائِلِ الْعُقُولِ: اسْتِحَالَةُ كَوْنِ الْحَيِّ مَوْصُوفًا بِالْكَلَامِ الَّذِي سُمِعَ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَوْ كَانَ كَلَامُ اللَّهِ فِعْلُهُ لَمَا سُمِعَ مِنْهُ، وَإِنَّمَا سُمِعَ مِنْ مَحَلِّهِ الَّذِي يُوجَدُ فِيهِ.

وَالَّذِي يُؤَكِّدُ مَا قُلْنَا: أَنَّا نَعْتَقِدُ أَنَّ لَا فَاعِلَ إِلَّا اللَّهُ، وَنُصَمِّمُ عَلَى هَذَا الْإِعْتِقَادِ، وَلَا يَزَعُنَا ذَلِكَ عَنِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ بِأَنَّ الَّذِي سَمِعْنَا مِنْهُ الْكَلَامَ هُوَ الْمُتَكَلِّمُ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ الْكَلَامَ قَدْ يَقُومُ بِاللِّسَانِ وَبِمَخَارِجِ الْحُرُوفِ، ثُمَّ لَا يَقَالُ بِأَنَّ اللِّسَانَ مُتَكَلِّمٌ أَمْرٌ نَاهٍ، وَقَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ مُتَكَلِّمٌ، فَلَوْ كَانَ الْمُتَكَلِّمُ مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ لِلزَّمِ أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا أَرَلًا، أَوْ يَقُومَ بِهِ كَلَامٌ حَادِثٌ، وَفِي فَسَادِ الْأَمْرَيْنِ صِحَّةُ قَوْلِنَا: إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ.

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ سَاقِطٌ؛ فَإِنَّا لَمْ نَقُلْ: إِنَّمَا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ مُتَكَلِّمًا لِقِيَامِ الْكَلَامِ بِهِ، بَلْ إِنَّمَا كَانَ مُتَكَلِّمًا لِقِيَامِ الْكَلَامِ بِهِ، لَا لِلْكَلَامِ فَقَطْ^(١)، إِلَّا أَنَّ كُلَّ مَعْنَى لَهُ ضِدٌّ فَشَرْطُهُ قِيَامُهُ بِمَنْ وَصِفَ بِهِ، كَمَا قُلْنَا فِي الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَنَحْوِهَا.

ثُمَّ نَحْنُ لَا نَتَحَاشَى مِنْ إِضَافَةِ الْكَلَامِ إِلَى اللِّسَانِ إِذَا جَعَلْنَا الْعِبَارَةَ كَلَامًا، وَإِنْ قُلْنَا: لَا كَلَامَ إِلَّا الْقَائِمَ بِالنَّفْسِ، وَالْمُتَكَلِّمُ ذُو الْكَلَامِ، وَهُوَ الْمَحَلُّ الَّذِي اخْتُصَّ بِهِ الْكَلَامُ، وَلَا يَتَعَدَّى حُكْمُ صِفَةٍ مَحَلَّهَا.

فَأَمَّا مَا اسْتَبَعْدُوهُ مِنْ قِيَامِ الْكَلَامِ الْقَدِيمِ بِذَاتِيَّةِ الْإِلَهِ أَرَلًا: فَذَلِكَ وَاجِبٌ، وَإِنَّ مِنْ حُكْمِ الْكَلَامِ اخْتِصَاصَهُ بِالْمُتَكَلِّمِ، وَإِذَا بَطُلَ اخْتِصَاصُ الْفِعْلِ بَيَقَى اخْتِصَاصُ الْقِيَامِ؛ لَا سِيَّمَا وَالْكَلَامُ مِنْ صِفَاتِ الْحَيِّ.

(١) أي: «إنها كان المتكلم متكلمًا؛ لقيام الكلام به، لا على وجه التعليل». انظر: الكامل في اختصار الشامل (١/١٠٥).

فَإِنْ قَالُوا: الْكَلَامُ قَدْ يَحُلُّ بِجَوٍّ وَهُوَ الْمَسْمُوعُ، وَلَيْسَ هُوَ كَلَامَ الْجَوِّ، وَإِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ مَنِ
فَعَلَ الْكَلَامَ فِي الْجَوِّ.

قُلْنَا: نَحْنُ لَا نَقُولُ بِالتَّوَلُّدِ، وَالْجَوُّ مَوْصُوفٌ بِالْكَلَامِ الَّذِي وَجَدَ فِيهِ وَسَمِعَ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ
الْمَخَارِجُ مُتَصِفَةٌ بِالْأَصْوَاتِ، وَلَا كَلَامَ عِنْدَكُمْ إِلَّا الْأَصْوَاتُ، وَالْجَوُّ مَحَلُّ الصَّوْتِ، وَهُوَ
الصَّائِتُ عِنْدَكُمْ فَهُوَ الْمُتَكَلِّمُ.

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الْأَصْحَابُ قَالُوا: الْكَلَامُ حُرُوفٌ مُنْتَظِمَةٌ عِنْدَكُمْ وَأَصْوَاتٌ مُتَقَطَّعَةٌ، فَإِذَا
قَالَ الْقَائِلُ: « قَدْ قُمْتُ الْيَوْمَ إِلَى زَيْدٍ، وَقُلْتُ: كَيْتَ وَكَيْتَ »، فَهَذَا الصَّادِرُ مِنْهُ كَلَامٌ وَهُوَ
الْمُتَكَلِّمُ، وَالْقَائِلُ بِهِ، وَلَوْ خَلَقَ اللَّهُ هَذِهِ الْحُرُوفَ بِهَذَا النِّظْمِ فِي النَّائِمِ وَالْمُبْرَسَمِ ضَرُورِيًّا،
فَلَا يَخْلُو الْمُخَالِفُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - إِمَّا أَنْ يَقُولَ: الْمُتَكَلِّمُ بِهَذِهِ الْحُرُوفِ مَحَلُّهَا، وَإِمَّا أَنْ
يَقُولَ: إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهَا فَاعِلُهَا.

فَإِنْ رَعِمَ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهَا مَحَلُّ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، فَقَدْ أَفْسَدَ قَوْلُهُ بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ
فَعَلَ الْكَلَامَ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ مَنْ فَعَلَ اللَّهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ.

وَإِنْ رَعِمَ أَنَّ مَحَلَّ الْكَلَامِ، أَوِ الْجُمْلَةَ الَّتِي مَحَلُّ الْكَلَامِ مِنْهَا لَيْسَتْ مُتَكَلِّمَةٌ بِهَذَا الْكَلَامِ
فَقَدْ عَانَدَ وَجَدَ الضَّرُورَةَ؛ فَإِنَّا سَمِعْنَاهُ قَائِلًا: فَقَدْ قُمْتُ الْيَوْمَ إِلَى زَيْدٍ، وَأَكَلْتُ وَشَرِبْتُ، كَمَا
إِذَا سَمِعَهُ يَقُولُ ذَلِكَ فِي حَالِ يَقْطِئِهِ وَسَلَامَتِهِ وَاخْتِيَارِهِ.

وَلَوْ جَارَ أَنْ يُقَالَ: لَمْ يَنْطِقْ مَا سَمِعْنَا نُطْقَهُ، لَجَارَ أَنْ يُقَالَ: لَمْ يَعْلَمْ مَنْ اضْطَرَّ إِلَى الْعِلْمِ،
وَلَمْ يَتَحَرَّكَ مَنْ اضْطَرَّ إِلَى الْحَرَكَةِ.

وَمَنْ سَمِعَ كَلَامَ النَّائِمِ وَالْمُبْرَسَمِ، وَقَدْ سَبَقَ لَهُ اعْتِقَادُهُ بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ،
لَا سْتِرَابَ فِي أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ الَّذِي قَدْ فَعَلَ الْكَلَامَ هُوَ اللَّهُ أَوْ بَعْضُ الْمَلَائِكَةِ وَغَيْرُهُمْ فِي الْجَوِّ.

وَلَوْ بَنَيْنَا غَرَضًا عَلَى أَصْلِنَا فِي اسْتِثْنَاءِ الرَّبِّ بِخَلْقِ الْأَفْعَالِ الَّتِي مِنْهَا الْكَلَامُ، وَحَكَمْنَا بِأَنَّ
لَا خَالِقَ غَيْرُهُ، فَيَتَضَحُّ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ بُطْلَانُ الْمَصِيرِ إِلَى أَنَّ الْبَارِي ﷻ إِنَّمَا كَانَ مُتَكَلِّمًا مِنْ
حَيْثُ كَانَ فَاعِلًا لِلْكَلَامِ؛ إِذْ هُوَ فَاعِلُ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَيْسَ مُتَكَلِّمًا بِهِ.

وَيَتَضَحُّ الْإِلْزَامُ عَلَى التَّجَارِيَةِ: فَإِنَّهُمْ يُوَفِّقُونَنَا عَلَى أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى خَالِقُ أَعْمَالِ الْعِبَادِ،
فَلَا يَسْتَمِرُّ لَهُمْ، وَهَذَا أَصْلُهُمْ: الْقَوْلُ بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ، وَلَوْ جَارَ أَنْ يَكُونَ الرَّبُّ

تَعَالَى مُتَكَلِّمًا بِكَلَامِنَا؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ خَالِقُهُ، لَجَازَ أَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّكًا بِحَرَكَاتِنَا؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ خَالِقَهَا^(١).

ثُمَّ الْكَلَامُ عَلَى أَصْلِكُمْ هُوَ الْأَصْوَاتُ، فَلَيْنَ كَانَ الْمُتَكَلِّمُ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ، فَلْيَكُنِ الْمُصَوِّتُ مَنْ فَعَلَ الصَّوْتَ، وَيَلْزَمُ مِنْ مَسَاقِ ذَلِكَ كَوْنُ الرَّبِّ ﷻ مُصَوِّتًا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ فَاعِلًا لِلصَّوْتِ!!^(٢)، [٧٨ ب] وَهَذَا ابْتِدَاءٌ دَلِيلٌ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَكَيْفَ يَسْتَجِيزُ مُسْلِمٌ، وَقَدْ سَمِعَ اخْتِطَافَ الرِّيَّاحِ وَخَرِيرَ الْأَنْهَارِ وَخَصْفَ أَوْرَاقِ الْأَشْجَارِ أَنْ يَقُولَ: سَمِعْتُ صَوْتَ اللَّهِ!!

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: «لَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ الرَّبُّ بِفِعْلِهِ الْكَلَامَ مُتَكَلِّمًا، لَجَازَ أَنْ يَكُونَ بِفِعْلِهِ السُّكُوتَ سَاكِتًا؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ جَازَ أَنْ يَفْعَلَ السُّكُوتَ»، وَيَلْزَمُ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَنْ يَكُونَ سُبْحَانَهُ كَاذِبًا فِي الشَّيْءِ الَّذِي هُوَ صَادِقٌ فِيهِ بِأَنْ يَخْلُقَ صِدْقًا وَكَذِبًا فِي مَحَلَّيْنِ^(٣)، كَمَا يَكُونُ مُحْيِيًا مُمَيِّتًا بِخَلْقِ حَيَاةٍ وَمَوْتٍ فِي مَحَلَّيْنِ.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا: أَنَّ كُلَّ مَعْنَى لَهُ ضِدٌّ فَشَرْطُهُ قِيَامُهُ بِالْمَوْصُوفِ، وَالْكَلَامُ مَعْنَى لَهُ ضِدٌّ، وَإِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ قِيَامُهُ بِالْمُتَكَلِّمِ، جَازَ أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفًا بِحُكْمِ ضِدِّهِ فِي مَحَلٍّ آخَرَ، فَيَكُونُ مُتَكَلِّمًا بِمَا هُوَ سَاكِتٌ عَنْهُ، أَمْرًا بِمَا هُوَ نَاهٍ عَنْهُ، وَصَادِقًا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يَكُونُ كَاذِبًا فِيهِ، كَمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا لِلضَّدِّينِ.

وَهَذَا مِمَّا لَا مَخْلَصَ مِنْهُ؛ مِنْ حَيْثُ قَالُوا: إِنَّمَا كَانَ مُتَكَلِّمًا لِأَنَّهُ فَعَلَ الْكَلَامَ، فَأَوْجَبُوا لَهُ وَصْفًا خَاصًّا مِنَ الْفِعْلِ؛ فَقَالُوا: إِنَّهُ أَمْرٌ نَاهٍ بِفِعْلِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، كَذَلِكَ جَازَ أَنْ يَرْجِعَ حُكْمُ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فَاعِلَهَا.

وَمِمَّا يَقْوَى التَّمَسُّكُ بِهِ أَنْ قَالُوا^(٤): الْمُتَكَلِّمُ مِنْ أَخَصِّ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تُشْتَقُّ مِنَ الْكَلَامِ فَيُشْتَرَطُ قِيَامُهُ بِالْمُتَكَلِّمِ؛ كَالْمُتَحَرِّكِ.

فَإِنْ قَالُوا: هَذَا يُشْكَلُ بِالْعَادِلِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ أَخَصِّ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تُشْتَقُّ مِنَ الْعَدْلِ، ثُمَّ لَا يَجِبُ قِيَامُ الْعَدْلِ بِهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ عَادِلًا.

(١) انظر: شرح الإرشاد لأبي القاسم الأنصاري (ل ٨٥).

(٢) انظر: الإرشاد (ص ١١١)، وأبو القاسم الأنصاري: شرح الإرشاد (ل ٨٦)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٠٤ ب).

(٣) انظر: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٢٨٥). (٤) أي: الأصحاب.

قُلْنَا: الْعَادِلُ مِنْ أَعَمَّ الْأَسْمَاءِ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّهُ فَاعِلُ الْعَدْلِ، وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ قِيَامُ الْعَدْلِ بِالْعَادِلِ مِنَّا، لَا مِنْ حَيْثُ كَانَ فَاعِلًا لِلْعَدْلِ، بَلْ بِخُصُوصٍ وَصَفِ ذَلِكَ الْفِعْلِ؛ فَإِنَّ الْعَدْلَ قَدْ يَكُونُ حَرَكَةً أَوْ سُكُونًا أَوْ نَحْوَهُمَا، فَمِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ يَجِبُ قِيَامُهُ بِهِ، وَكُلُّ مَعْنَى لَهُ ضِدٌّ فَهَذَا حُكْمُهُ، وَالَّذِي يُسَمَّى عَدْلًا فِينَا مِنَ الْأَفْعَالِ فَلَهُ ضِدٌّ وَهُوَ الْجَوْرُ، فَمِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ يَجِبُ قِيَامُهُ بِالْفَاعِلِ مِنَّا.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يُعْرَفُ الْمُتَكَلِّمُ فِيمَا بَيْنَنَا مُتَكَلِّمًا؛ لِوُقُوعِ الْكَلَامِ مِنْهُ عَلَى حَسَبِ اخْتِيَارِهِ، فَيُنْشِئُ الْكَلَامَ وَالْأَصْوَاتَ فِي الْمَخَارِجِ؛ فَيَصِيرُ مُتَكَلِّمًا مِنْ حَيْثُ فَعَلَ الْكَلَامَ وَأَنْشَأَهُ، لَا مِنْ حَيْثُ قَامَ الْكَلَامُ بِبَعْضِ مَخَارِجِهِ.

قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ فَاعِلَ الْكَلَامِ هُوَ الْمَوْصُوفُ بِالِإِقْتِدَارِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ مَحَلُّ الْكَلَامِ وَالصَّوْتِ، ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ تُسَمَّى الْجُمْلَةُ مُتَكَلِّمَةً بِكَلَامٍ فِي بَعْضِهَا تَوْسَعًا وَمَجَازًا، وَمَا أَشْبَهَ الصَّوْتِ بِالْحَرَكَةِ؛ فَإِنَّهُ اضْطِجَاكُ الْأَجْرَامِ، ثُمَّ الْمُتَحَرِّكُ مَحَلُّ الْحَرَكَةِ، كَذَلِكَ الصَّوْتُ وَالْمُتَكَلِّمُ، وَبِهِمَا سُمِعَ مِنْهُ الْكَلَامُ، فَيُعْرَفُ كَوْنُهُ مُتَكَلِّمًا عَلَى الصَّرُورَةِ، سَوَاءً كَانَ الْكَلَامُ وَاقِعًا بِعِلْمِهِ وَاخْتِيَارِهِ أَوْ كَانَ سَاهِيًا غَيْرَ مُخْتَارٍ.

فَإِنْ قِيلَ: النَّاسُ يَقُولُونَ: « تَكَلَّمَ الْجِنِّي عَلَى لِسَانِ الْمَصْرُوعِ »، وَإِنَّمَا يُطْلَقُونَ هَذَا الْقَوْلَ؛ لِإِعْتِقَادِهِمْ أَنَّهُ فَعَلَ الْكَلَامَ فِي الْمَصْرُوعِ؛ قَالُوا: نَحْنُ وَإِنْ أَنْكَرْنَا وَلُوجَ الْجِنِّ فِي الْإِنْسِ، وَلَكِنَّا نَتَمَسَّكُ بِاعْتِقَادِ النَّاسِ أَنَّ الْمَسْمُوعَ مِنَ الْمَصْرُوعِ كَلَامُ الْجِنِّي وَفِعْلُهُ الْكَلَامَ فِيهِ، وَلَا يَبْعُدُ اعْتِقَادُ بَعْضِ النَّاسِ جَوَازَ وَلُوجِ الْجِنِّ فِي الْإِنْسِ، ثُمَّ بُطْلَانُ هَذَا الْإِعْتِقَادِ مِنْهُمْ لَا يَقْدَحُ فِي اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ فَاعِلُ الْكَلَامِ^(١).

قُلْنَا: دَعَوَاكُمْ أَنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ - إِنْ عَنِتُّمْ بِهِ جُمْلَةُ النَّاسِ فَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنْ عَنِتُّمْ بِهِ بَعْضُ الْعَوَامِّ الَّذِينَ لَا عِلْمَ لَهُمْ بِالْحَقَائِقِ، فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي ظَنِّهِمْ وَقَوْلِهِمْ، وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ فِي قَوْلِ عُلَمَاءِ الْأَئِمَّةِ.

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: كَمَا نَسَبَ هَؤُلَاءِ الْكَلَامَ إِلَى الْجِنَّةِ، كَذَلِكَ يَنْسَبُونَ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْكَلَامِ وَالصَّوْتِ، وَلَوْ كَانَ فِي قَوْلِهِمْ حُجَّةٌ، لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُصَوِّتَ مَنْ فَعَلَ الصَّوْتِ، كَمَا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ.

(١) انظر هذا المثال والجواب عنه في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٠٥/أ).

ثُمَّ نَقُولُ: لَا يَبْعُدُ أَنْ يَظُنَّ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ الْجِنِّيَّ يَتَوَلَّجُ بِلَطَافَةِ جِسْمِهِ فِي خَلَلِ جِسْمِ الْإِنْسَانِ، وَقَدْ نَطَقْتُ بِذَلِكَ الْأَخْبَارُ، ثُمَّ إِنَّهَا تَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ يَقُومُ بِأَجْسَامِهَا الْخَفِيَّةِ عَنِ الْأَبْصَارِ؛ فَيَظُنُّ السَّامِعُ أَنَّهُ كَلَامُ الْمَصْرُوعِ، وَهُوَ كَلَامُ الْجِنِّيِّ، وَهَذَا فِيهِ بَعْدُ مَا [١/٧٩]؛ فَإِنَّا بِالضَّرُورَةِ يُعْلَمُ أَنَّ الَّذِي سَمِعْنَاهُ مِنَ الْمَصْرُوعِ فَهُوَ كَلَامُهُ، وَنَرَى لِسَانَهُ يَتَحَرَّكُ وَيَنْطِقُ وَتَتَحَرَّكُ شَفَتَاهُ بِالنُّطْقِ؛ كَمَا كَانَ يَتَحَرَّكُ حَالُ كَوْنِهِ سَلِيمًا صَحِيحًا، غَيْرَ أَنَّا لَا نُنْكِرُ أَنْ يَكُونَ الْجِنِّيُّ يُورِدُ عَلَى قَلْبِهِ الْوَسَاوِسَ، وَيُلْقِي إِلَيْهِ الْكَلَامَ؛ فَيَجْرِي لِسَانُهُ بِمَا فِي ضَمِيرِهِ، هَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْعَوَامِّ: «إِنَّ الْجِنِّيَّ يَتَكَلَّمُ عَلَى لِسَانِ الْمَصْرُوعِ».

(ج) فَضْلُ: الْكَلَامُ هَلْ يَفْتَقِرُ إِلَى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ؟^(١)

مِنْ مَذْهَبِ الْجُبَّائِيِّ أَنَّ الْكَلَامَ يَفْتَقِرُ إِلَى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ^(٢)؛ وَهِيَ مَخَارِجُ الْحُرُوفِ شَاهِدًا وَغَائِبًا، قَالَ: «وَإِذَا خَلَقَ اللَّهُ كَلَامًا فِي جِسْمٍ، كَانَ هُوَ الْمُتَكَلِّمُ بِمَا خَلَقَ، فَلَا بُدَّ وَأَنْ يَتَشَكَّلَ ذَلِكَ الْجِسْمُ عَلَى هَيْئَاتِ الْمَخَارِجِ؛ حَتَّى تَنْطَبِعَ عَلَيْهَا الْأَصْوَاتُ».

وَقَالَ ابْنُهُ: «الرَّبُّ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ كَلَامًا مُنْتَظِمًا فِي بَعْضِ الْأَجْسَامِ، وَإِنْ كَانَ مُصَمَّمًا غَيْرَ مَخْصُوصٍ بِبِنْيَةٍ، وَالوَاحِدُ مِنَّا لَا يَقْدِرُ عَلَى التَّكَلُّمِ إِلَّا عِنْدَ الْإِتِّصَافِ بِالْبِنْيَةِ الْمَخْصُوصَةِ».

وَالْعَجَبُ مِنَ الْجُبَّائِيِّ حَيْثُ قَالَ: الْكَلَامُ لَيْسَ بِأَصْوَاتٍ، وَإِنَّمَا هُوَ حُرُوفٌ مُقَارِنَةٌ لِلْأَصْوَاتِ مُغَايِرَةٌ لَهَا!!

فَهَلَّا خَالَفَ حُكْمَهُ حُكْمُ الْأَصْوَاتِ، فَقَالَ: الْكَلَامُ وَإِنْ كَانَ مُغَايِرًا لِلْأَصْوَاتِ، وَلَكِنْ يُوجَدُ مَعَهَا؛ فَالْأَصْوَاتُ تَسْتَدْعِي بِنْيَةً مَخْصُوصَةً.

ثُمَّ قَالَ الْجُبَّائِيُّ أَيْضًا: «الْكَلَامُ مُفْتَقِرٌ إِلَى حَرَكَةٍ مَخْصُوصَةٍ وَقَائِمَةٍ بِالْمَحَلِّ الَّذِي قَارَنَهُ الْكَلَامُ».

وَطَرَدَ ذَلِكَ شَاهِدًا وَغَائِبًا^(٣).

(١) انظر: نهاية الأقدام (ص ٢٨٨)، والكمال (ل ١٠٦/ب)، وعند المعتزلة: المغني (٧/٣١)، والمحيط بالتكليف (٤١١/١).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المرجعين السابقين.

(٣) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/٧)، والكمال في اختصار الشامل (ل: ١٠٦/ب).

وَحَالَفَهُ ابْنُهُ فِي ذَلِكَ؛ فَقَالَ: « الْكَلَامُ غَائِبٌ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى حَرَكَةٍ أَصْلًا ». وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

(د) الْقَوْلُ فِي أَضْدَادِ الْكَلَامِ ^(١)

جَرَى رَسْمُ الْمُتَكَلِّمِينَ بِذِكْرِ أَحْكَامِ الْأَضْدَادِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَنَحْنُ نُشِيرُ إِلَى جُمْلٍ مِنْهَا هَاهُنَا وَنُؤَيِّرُ الْإِيجَازَ:

فَالضَّدَانِ: كُلُّ مَعْنَيْنِ يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُهُمَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ لِذَاتَيْهِمَا ^(٢).

فَالْتَضَادُّ يَتَعَلَّقُ بِاسْتِحَالَةِ الْاجْتِمَاعِ، وَلَمْ يَتَّحِ فِي اسْتِحَالَةِ وَجْهِ سَوَى التَّضَادِّ، وَالسَّوَادُ وَالْبَيَاضُ لَمَّا تَضَادَّا لِذَاتَيْهِمَا لَمْ يَتَقَرَّرْ اجْتِمَاعُهُمَا فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ، وَلَا مَعْنَى لِامْتِنَاعِ ذَلِكَ إِلَّا تَضَادُّ وَجُودِيَهُمَا؛ فَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا: « لِذَاتَيْهِمَا وَوُجُودِيَهُمَا » عَنْ كُلِّ مَعْنَى يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُهُ مَعَ غَيْرِهِ مِنَ الْمَعَانِي، لَا لِلتَّضَادِّ.

بَيَانُهُ: أَنَّ الْعَجْزَ عَنِ الْحَرَكَةِ الصَّرُورِيَّةِ لَا يُجَامِعُ الْحَرَكَةَ الْكَسْبِيَّةَ، لَيْسَ ذَلِكَ لِلتَّضَادِّ؛ فَإِنَّ الْحَرَكَةَ فِي جِنْسِهَا لَا تَضَادُّ الْعَجْزَ؛ فَإِنَّ الْعَجْزَ يُوجَدُ مَعَ الْحَرَكَةِ الصَّرُورِيَّةِ، وَالْحَرَكَةُ الصَّرُورِيَّةُ مُمَائِلَةٌ لِلْحَرَكَةِ الْكَسْبِيَّةِ.

وَلَوْ كَانَ الْعَجْزُ مُضَادًّا لِلْحَرَكَةِ لاسْتَحَالَ اجْتِمَاعُهُ مَعَ جِنْسِ الْحَرَكَةِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ الْحَرَكَةَ لَمَّا ضَادَّتِ السُّكُونُ ثَبَتَ التَّضَادُّ بَيْنَهُمَا، سَوَاءً كَانَتَا صَرُورِيَّتَيْنِ أَوْ كَسْبِيَّتَيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا صَرُورِيًّا وَالْآخَرُ كَسْبِيًّا ^(٣)، هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي.

وَأَمَّا الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَإِنَّهُ قَالَ:

« الَّذِي يَصِحُّ فِي حَدِّ الْمُتَضَادِّينِ أَنْ يُقَالَ: مَا لَا يَتَقَرَّرُ فِي الْوَهْمِ اجْتِمَاعُهُمَا فِي الْوُجُودِ، لَا يَدْخُلُ فِي الْوُجُودِ فِيهِ؛ اسْتِحَالَةُ اجْتِمَاعِ الْجَوْهَرَيْنِ فِي الْحَيْزِ الْوَاحِدِ؛ فَإِنَّهُمَا مُجْتَمِعَانِ فِي الْوُجُودِ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْحَيْزِ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ وَجُودُ سَوَادٍ فِي مَحَلٍّ وَوُجُودُ بَيَاضٍ فِي غَيْرِهِ؛

(١) انظر هذا البحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل: ١٠٧/أ).

(٢) انظر تعريف الضدين في: غاية المرام (ص ١٨٧)، ولباب المحصل (ص ٨٨)، والكامل (ل: ١٠٧/أ)، وديوان الأصول (ص ١٣٤).

(٣) كذا بالأصل، والصواب: « أو إحداهما ضرورية، والأخرى كسبية » بالتأنيث؛ نظرًا لَعَوْدِ الضمير.

فَلَيْسَا مُجْتَمِعَيْنِ؛ فَإِنَّ الْاجْتِمَاعَ فِي الْعَرَضَيْنِ بِالْحَيَثِّيَّةِ، وَفِي الْجَوْهَرَيْنِ بِالتَّقَارُبِ وَالتَّجَاوُرِ «،
وَالْمَعْنَى: الْاجْتِمَاعُ فِي التَّضَادِّ وَالْقِيَامُ بِالْحَيَثِّيَّةِ.

حَتَّى إِذَا قَالَ الْعَالِمُ: الْجَوْهَرَانِ ضِدَّانِ، قُلْنَا: لَا نَقُولُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمَا مُجْتَمِعَانِ.

قَالُوا: فَالسَّوَادُ وَالْبَيَاضُ مُجْتَمِعَانِ هَكَذَا.

قُلْنَا: لَيْسَ الْاجْتِمَاعُ فِي الْمَعَانِي بِالْحَجْمِ وَشَغْلِ الْحِيزِ.

قَالَ: « وَأَمَّا الْكَلَامُ فِي أَجْنَاسٍ مَا يَتَضَادُّ بَيْنَهُمَا أَنْ كُلُّ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ تَضَادُّ كَانَ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَوْعِهِ تَضَادُّ.

مِثَالُهُ: السَّوَادُ مَعَ الْحُمْرَةِ، وَالسَّوَادُ مَعَ السَّوَادِ، وَالْحَرَكَةُ مَعَ السُّكُونِ، وَالْحَرَكَةُ مَعَ الْحَرَكَةِ.
وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ تَضَادُّ، ثُمَّ ثَالِثٌ يَضَادُّ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ، وَذَلِكَ مِثْلُ الْحَيَاةِ
وَالْمَوْتِ؛ فَإِنَّهُمَا مُتَضَادَّانِ، ثُمَّ الْعِلْمُ يَضَادُّ الْمَوْتَ دُونَ الْحَيَاةِ.

وَمِنْهَا: مَا يَكُونُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ وَبَيْنَ شَيْئَيْنِ آخَرَيْنِ تَضَادُّ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ يَكُونُ
وَاحِدٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضِدًّا لآخر، [٧٩ ب /] وَلَا يَكُونُ ضِدًّا لِصَاحِبِهِ؛ كإِرَادَةِ السَّوَادِ
وِرَادَةِ الْبَيَاضِ؛ يَتَضَادَّانِ، وَالكَرَاهِيَةُ لَهُمَا فَيَتَنَاقِيَانِ أَيْضًا، ثُمَّ لَا تَكُونُ كَرَاهِيَةُ السَّوَادِ ضِدًّا
لإِرَادَةِ الْبَيَاضِ، وَلَا تَكُونُ كَرَاهِيَةُ الْبَيَاضِ ضِدًّا لِإِرَادَةِ السَّوَادِ «، هَذَا مَا قَالَهُ الْأُسْتَاذُ.

[مَقْدَمَةٌ فِي حَقِيقَةِ الْكَلَامِ وَأَحْكَامِهِ]:

فَصْلٌ [الْفِعْلُ لَا ضِدَّ لَهُ]^(١):

قَالَ الْقَاضِي - رحمه الله - : « اتَّفَقَ الْمُحَقِّقُونَ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لَا ضِدَّ لَهُ »^(٢)

وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ فِيهِ: أَنَّ التَّضَادَّ إِنَّمَا يَقَعُ بَيْنَ جِنْسَيْنِ مَخْصُوصَيْنِ، أَوْ فِي مِثْلَيْنِ مِنْ جِنْسٍ
وَاحِدٍ، وَكَوْنُ الشَّيْءِ فِعْلًا يَتَجَسَّسُ؛ إِذْ تَنْدَرِجُ تَحْتَهُ الْأَجْنَاسُ الْمُخْتَلِفَةُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى مَا قُلْنَاهُ: أَنَّا لَوْ قَدَرْنَا لِلْفِعْلِ ضِدًّا؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ فِعْلًا، ثُمَّ كَانَ لِلضَّدِّ الْمُقَدَّرِ
لِلْفِعْلِ فِعْلًا، كَانَ ذَلِكَ مُحَالًا؛ مُؤَدِّيًّا إِلَى أَنَّ يَضَادَّ الْفِعْلُ نَفْسَهُ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الْقَائِلِ: الْفِعْلُ
مِنْ حَيْثُ كَانَ فِعْلًا مُعَايِرٌ لِلْأَفْعَالِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ غَيْرًا لِنَفْسِهِ.

(١) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٠٧ ب /).

(٢) وانظر أيضًا: الأشعري: اللمع (ص ٣٦، ٣٧).

وَأَيْضًا: فَإِنَّ التَّضَادَّ لَوْ أُسْنِدَ إِلَى كَوْنِ الشَّيْءِ فِعْلًا، لَمَا تُصَوِّرَ اجْتِمَاعُ عَرَضَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ مِنْ حَيْثُ يَكُونَانِ فِعْلَيْنِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ وَجُوبَ اجْتِمَاعِ الْأَعْرَاضِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ، فَإِذَا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ لِلْفِعْلِ ضِدٌّ مِنْ حَيْثُ كَانَ فِعْلًا^(١)، وَالضَّدُّ فِعْلٌ؛ فَيَبْطُلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ لِلْفِعْلِ ضِدٌّ لَيْسَ بِفِعْلٍ، وَأَنَّ الْمَوْجُودَ الَّذِي لَيْسَ بِفِعْلٍ قَدِيمٌ، وَالْقَدِيمُ وَجُودُ الْإِلَهِ ﷻ وَصِفَاتُهُ الْقَائِمَةُ بِهِ، وَيَسْتَحِيلُ كَوْنُ وَجُودِهِ مُضَادًّا لِلْأَفْعَالِ؛ إِذْ لَوْ ضَادَّهَا لَاسْتَحَالَ وَجُودُهَا.

ثُمَّ التَّضَادُّ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ عِنْدَ تَقْدِيرِ اجْتِمَاعِ فِي مَحَلٍّ، وَيَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ الْحَادِثِ وَالْقَدِيمِ بِوَجْهِ.

وَأَيْضًا: فَلَوْ قُدِّرَ لِلْفِعْلِ ضِدٌّ هُوَ فِعْلٌ، لَكَانَ إِمَّا جَوْهَرًا، وَإِمَّا عَرَضًا. فَإِنْ قُدِّرَ جَوْهَرًا وَحَكِيمٌ بِمُضَادَّتِهِ لِلْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ كَانَ مُحَالًا؛ فَإِنَّا أَقْنَمْنَا الدَّلَالََةَ عَلَى تَجَانُّسِ الْجَوَاهِرِ فِي أَنْ لَا يَمْتَنِعَ وَجُودُ الْجَوَاهِرِ^(٢). وَإِنْ قُدِّرَ ضِدٌّ هُوَ عَرَضٌ، كَانَ مُحَالًا أَيْضًا؛ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا وَهُوَ قَائِمٌ بِجَوْهَرٍ، فَكَيْفَ يُحَكِّمُ بِمُضَادَّتِهِ لِلْجَوَاهِرِ وَالْجَوَاهِرُ مُتَجَانِّسَةٌ، وَكُلُّ مَا ضَادَّ شَيْئًا ضَادَّ كُلِّ مَا هُوَ مِنْ جَنْبِهِ.

وَقَدَّمْنَا أَنَّ التَّضَادَّ إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى صِفَاتِ الْأَجْنَاسِ؛ كَالْتِمَائِلِ وَالْاِخْتِلَافِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يُوضِّحُ الرَّدَّ عَلَى الدَّهْرِيَّةِ؛ إِذَا قَالُوا: الرَّبُّ سُبْحَانَهُ كَانَ تَارِكًا لِلْفِعْلِ أَرَلًا، وَكُلُّ صِفَةٍ ثَبُتَتْ أَرَلِيَّةٌ يَسْتَحِيلُ انْتِفَاؤُهَا.

وَهَذَا كَلَامٌ لَا حَاصِلَ وَرَاءَهُ؛ فَإِنَّهُمْ إِنْ عَنَوْا بِالتَّرْكِ فِعْلًا يُضَادُّ مَا سَيَكُونُ، فَهَذَا تَنَاقُضٌ؛ فَتَقْدِيرُ فِعْلٍ أَرَلِيٍّ مُسْتَحِيلٌ.

وَإِنْ فَسَّرُوا التَّرْكَ بِصِفَةٍ قَدِيمَةٍ: فَالْقَدِيمُ يُضَادُّ الْحَادِثَ.

وَإِنْ عَنَوْا بِالتَّرْكِ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ، فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ فِي الْفِعْلِ أَنْ لَا يَثْبُتَ شَيْءٌ ثُمَّ ثَبَتَ إِذْ هَذِهِ سَبِيلُ كُلِّ حَادِثٍ.

(١) عبارة: «وَالضَّدُّ فِعْلٌ مِنْ حَيْثُ كَانَ فِعْلًا» مكررة في الأصل.

(٢) كذا بالأصل !!.

فَصْلٌ: حَقِيقَةُ التَّرْكِ^(١):

التَّرْكَ فِي اصطِلَاحِ الْأُصُولِيِّينَ عِبَارَةٌ عَنْ مَوْجُودٍ كَائِنٍ مُضَادٍّ لِمَا يُضَادُّهُ^(٢)، وَالْحَرَكَهَ تَرْكٌ لِلشُّكُونِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي كُلِّ ضِدَّيْنِ؛ فَمَا مِنْ فِعْلٍ يَفْعَلُهُ الْقَادِرُ - وَلَهُ ضِدٌّ أَوْ أَضْدَادٌ - إِلَّا وَكَانَ فِعْلُهُ تَرْكًا لِمَا يُضَادُّهُ، وَلِتَرْكِ الْفِعْلِ الْوَاحِدِ أَضْدَادٌ كَثِيرَةٌ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَفْعَلَهَا عَلَى الْجَمْعِ بَدَلًا مِنْهُ.

وَقَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: «التَّرْكَ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِعْرَاضِ عَنِ الشَّيْءِ وَقَطْعِهِ، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِإِثْبَاتِ مَوْجُودٍ هُوَ التَّرْكَ.

وَتَفْسِيرُهُ: أَنَّ يَخْلُو الْقَادِرُ عَنْ فِعْلِ شَيْءٍ مِنْ مَقْدُورَاتِهِ، فَجَوَّزَ خُلُوَ الْحَيِّ الْمَأْمُورِ بِالْفِعْلِ عَنْ فِعْلِ مَا أَمَرَ بِهِ، وَعَنْ فِعْلِ ضِدِّهِ، ثُمَّ يُسَمَّى تَارِكًا لِمَا أَمَرَ بِهِ وَإِنْ تَلَبَّسَ بِفِعْلِ ضِدِّهِ»^(٣).

وَعِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ: إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ الْمَذْحُ وَالذَّمُّ عَلَى فِعْلٍ؛ فَسَمَوُهُ^(٤) أَصْحَابُهُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ أَبَا هَاشِمٍ الذَّمِّيَّ^(٥)؛ لِأَنَّهُ أَوْجَبَ الذَّمَّ عَلَى لَا فِعْلٍ.

وَخَالَفَ شُبُوحَهُ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَمَرَ بِهِ مِنَ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا بِفِعْلِ مُبَاحٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ يَعْصِي وَيُذَمُّ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَمَرَ بِهِ، وَلَيْسَ يَعْصِي بِتَعَاطِيهِ فِعْلًا آخَرَ.

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ رَبِّمَا يُخَيَّلُ إِلَى بَعْضِ النَّاطِرِينَ اتِّجَاهَهُ، وَلَيْسَ كَمَا تَخَيَّلَهُ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَعْصِيهِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ الْفِعْلَ الْمُبَاحَ تَرْكًا لِمُوجِبٍ، وَلَا يَعْصِيهِ مِنْ حَيْثُ تَعَاطَى فِعْلًا مُبَاحًا؛ وَهَذَا كَالْمُصَلِّي فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ؛ [١/٨٠] فَإِنَّهُ يَعْصِي بِكُونِهِ مِنْهَا، وَلَا يَعْصِي بِفِعْلِهِ الصَّلَاةَ، وَالْوَجْهَ الَّذِي يَعْصِي بِهِ غَيْرَ الْوَجْهِ الَّذِي حُكِمَ بِكُونِهِ مُطِيعًا فِيهِ.

(١) انظر هذا المبحث في: الأشعري: المقالات (٢/٢٢٤).

(٢) خالف في ذلك ابن خلدون؛ فذهب إلى أن الترك عديم؛ لأنه لا فرق بينه وبين: «لم يفعل»؛ فليس بمقدور، وعنده: لا يقال: فعل الضد؛ لأننا نقول: فلم يخل عن ضد العالم. انظر: لباب المحصل (ص ٩٧).

(٣) التَّرك عند أبي هاشم يجب أن يكون جامعا لشروط أربعة: أن يكون القادر على الترك والمتروك واحداً، والوقت الذي يصح وجودهما فيه واحداً، وأن يكون بينهما تضاد، وأن يحل في محل القدرة عليهما؛ فلا يحصل فيها التعدي من محل القدرة إلى غير محلها ولا في أحدهما، ولا يكون هذا حالهما إلا وهما مباشران، غير متولدين.

(٤) كذا بالأصل ويمكن تحريكه - من حيث العربية - على لغة: «أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ»، ولعله خطأ في النسخ.

(٥) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٤/٢٠٢).

ثُمَّ قَالَ: «وَلَمْ يَزَلِ الرَّبُّ تَارِكًا؛ عَلَى أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْفِعْلِ، وَلَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا مِمَّا قَدَرَّ عَلَيْهِ». هَذَا صَحِيحٌ فِي حَقِّ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ، غَيْرَ أَنَّ إِطْلَاقَ الْأَسْمِ مَمْنُوعٌ لِعَدَمِ الْإِذْنِ، فَأَمَّا إِذَا أُطْلِقَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْوَاحِدِ، فَذَلِكَ لَا يَصِحُّ فِي الْمَعْنَى؛ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تَبْقَى زَمَانَيْنِ؛ فَلَا يَصِحُّ الْفِعْلُ بِقُدْرَةٍ مَعْدُومَةٍ حَالَ إِقْبَاعِ الْفِعْلِ، غَيْرَ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ إِطْلَاقُ ذَلِكَ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ لَصَادَفَ عَلَى ذَلِكَ، وَالتَّارِكُ لِلشَّيْءِ يَسِيرُ عَلَيْهِ فِعْلُ الْمُتْرُوكِ.

فَصْلٌ: لَا يَتَحَقَّقُ التَّضَادُّ فِي صِفَةٍ تَرْجِعُ إِلَى الْأَفْعَالِ:

إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْأَفْعَالَ لَا تَتَضَادُّ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا أَفْعَالٌ، فَلَا يَتَحَقَّقُ التَّضَادُّ فِي صِفَةٍ تَرْجِعُ إِلَى الْأَفْعَالِ دُونَ التَّجْنِيسِ، وَأَفْعَالُ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ لَا تَتَضَمَّنُ تَجَدُّدَ صِفَاتٍ لَوْجُودِهِ سُبْحَانَهُ، فَالْمَعْنَى بِاتِّصَافِهِ بِكَوْنِهِ خَالِقًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّصِفًا بِهِ أَنَّ الْخَلْقَ وَقَعَ بِقُدْرَتِهِ، وَذَلِكَ لَا يَتَضَمَّنُ تَجَدُّدَ صِفَتِهِ، كَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي جُمْلَةِ أَفْعَالِهِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ التَّضَادَّ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ فِي مُعْتَوَرَيْنِ عَلَى مَحَلٍّ تَعَاقُبًا، يَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ اجْتِمَاعِهِمَا مَعًا، وَكُلُّ شَيْئَيْنِ يَسْتَحِيلُ قِيَامُهُمَا بِذَاتِهِ، يَسْتَحِيلُ الْحُكْمُ بِأَنَّهَا تَتَضَادُّ عَلَى الذَّاتِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا قَوْلُكُمْ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ، فَمَا قَوْلُكُمْ فِي أَفْعَالِنَا، وَقَدْ حَكَمْتُمْ بِوُجُوبِ قِيَامِهَا بِفَاعِلِهَا؟! وَإِذَا اتَّصَفَ الْعَبْدُ بِكَوْنِهِ مُحْسِنًا أَوْ مُسِيئًا أَوْ عَادِلًا أَوْ جَائِرًا تَوَجَّبَ قِيَامُ الْعَدْلِ وَالْجَوْرِ وَالْإِسَاءَةِ وَالْإِحْسَانِ بِهِ، أَفَتَقُولُونَ: إِنَّ الْعَدْلَ وَالظُّلْمَ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ يَتَضَادَّانِ، وَإِنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ؛ مِنْ حَيْثُ وَجَبَ قِيَامُهُمَا بِهِ، أَوْ تُبْطَلُونَ مُضِيرُكُمْ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فِعْلٌ لَا ضِدَّ لَهُ!.

قُلْنَا: الْعَدْلُ وَالْجَوْرُ لَيْسَا مِنْ صِفَاتِ الْأَجْنَاسِ، وَكَذَلِكَ الْحُسْنُ وَالْقُبْحُ؛ فَإِنَّهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى غَيْرِ الْأَفْعَالِ وَجِنْسِهَا؛ فَلَيْسَ الْعَدْلُ عَدْلًا لِنَفْسِهِ وَجِنْسِهِ، وَكَذَلِكَ الْجَوْرُ وَنَحْوُهُ مِنَ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ، فَكُلُّ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى قَضِيَّةِ الشَّرْعِ.

وَالَّذِي يُؤَكِّدُ مَا قُلْنَا: أَنَّ الْعَدْلَ وَالظُّلْمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَنْطَوِي عَلَى أَجْنَاسٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَالتَّضَادُّ يَرْجِعُ إِلَى الصِّفَةِ الْخَاصَّةِ.

وَيَبَيِّنُهُ: أَنَّ السَّوَادَ لَا يَضَادُّ الْبَيَاضَ مِنْ حَيْثُ اللَّوْنِيَّةُ أَوِ الْعَرَضِيَّةُ، وَإِنَّمَا يَضَادُّهُ لَوْصِفِهِ الْخَاصِّ، وَذَلِكَ السَّوَادِيَّةُ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ مِنْ أَصْلَانَا أَنَّ مَا ضَادَّ الشَّيْءَ ضَادٌّ مِثْلُهُ، وَقَدْ تَبَتَ مِثْلُ الظُّلَمِ غَيْرًا لِظُّلَمٍ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ أَطْلَقَ بَعْضُ أَصْحَابِكُمْ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْعَدْلَ مِنَّا يُضَادُّ الْجَوْرَ.
قُلْنَا: إِنْ أَطْلَقُوهُ فَإِنَّمَا يُطْلَقُونَهُ تَوْسَعًا فِي الْكَلَامِ؛ وَهُوَ كَقَوْلِهِمْ: إِنْ فَعَلَ الْحَرَكَةُ يُضَادُّ فَعَلَ السُّكُونِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ لَا تَضَادَّ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ الْفِعْلُ، وَالْحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ إِنَّمَا يَتَضَادَّانِ بِخُصُوصٍ أَوْ صَافِيهِمَا.

فَصُلِّ: التَّضَادُّ إِنَّمَا يَقَعُ عِنْدَ قِيَامِ مَعْنَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ^(١).
وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْبَابِ: أَنَّ التَّضَادَّ إِنَّمَا يَقَعُ عِنْدَ قِيَامِ مَعْنَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، هَذَا مَذْهَبُنَا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَعْنَايِ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِي ثُبُوتِهَا الْحَيَاةُ، وَبَيْنَ الْمَعْنَايِ الَّتِي لَا تُشْتَرَطُ الْحَيَاةُ فِي ثُبُوتِهَا^(٢).

وَحَالَفَنَا الْمُعْتَرِثُ فِي الْمَعْنَايِ الَّتِي يُشْتَرَطُ الْحَيَاةُ فِي ثُبُوتِهَا؛ فَقَالُوا: بَلْ يَرْجِعُ مُوجِبُ التَّضَادِّ إِلَى الْجُمْلَةِ؛ فَالْعِلْمُ إِذَا قَامَ بِجُزْءٍ مِنَ الْقَلْبِ، فَالْعَالَمُ بِذَلِكَ الْجُزْءِ الْجُمْلَةُ الَّتِي الْمَحَلُّ مِنْهَا، وَالْجُمْلَةُ تَنْتَزِلُ عَنْدهُمْ مَنْزِلَةَ الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ مِنْ حَيْثُ وَقُوعُ التَّضَادِّ فِيهَا.

قَالُوا: وَلَا يَجُوزُ قِيَامُ عِلْمٍ بِالسَّوَادِ بِجُزْءٍ مِنَ الْقَلْبِ، وَقِيَامُ جَهْلٍ بِالسَّوَادِ بِجُزْءٍ آخَرَ مِنَ الْجُمْلَةِ؛ إِذْ لَوْ فُدِّرَا كَذَلِكَ، لَوَجَبَ اتِّصَافُ الْجُمْلَةِ بِكَوْنِهَا عَالِمَةً جَاهِلَةً.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ بَاطِلٌ عَلَى أَصُولِنَا: إِذْ حُكِمَ كُلُّ صِفَةٍ يَخْتَصُّ عِنْدَنَا بِمَحَلِّهَا؛ فَلَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى مَا سِوَاهُ، فَلَا يَبْعُدُ عَلَى ذَلِكَ قِيَامُ عِلْمٍ وَجَهْلٍ بِجُزْأَيْنِ مِنَ الْجُمْلَةِ، وَعَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ، وَسَنَعُودُ إِلَى هَذَا فِي مَوْضِعِهِ.

فَنَقُولُ لِلْمُعْتَرِثِ: إِنْ أَوْجَبَ أَصْلُكُمْ امْتِنَاعَ ثُبُوتِ عِلْمٍ وَجَهْلٍ كَمَا صَوَّرْتُمُوهُ، فَلِمَ عَلَلْتُمْ ذَلِكَ بِالتَّضَادِّ؟! وَهَذَا كَمَا أَنَّكُمْ قُلْتُمْ: يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ الْعِلْمِ وَالْمَوْتِ مَعَ أَنَّهُمَا لَيْسَا بِضِدَّيْنِ عِنْدَكُمْ، [٨٠/ب] فَهَلَّا قُلْتُمْ: إِنَّ الْعِلْمَ وَالْجَهْلَ لَا يَثْبِتَانِ فِي جُزْأَيْنِ مِنَ الْجُمْلَةِ، وَلَيْسَ الْمَانِعُ مِنْ ذَلِكَ تَضَادُّهُمَا، وَهَذَا لَا مَخْلَصَ لَهُمْ مِنْهُ.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٠٨/أ).

(٢) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (٢٥٨ ص).

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ: لَا يَتَضَادُّ الْعِلْمُ وَالْجَهْلُ فِي جُزْأَيْنِ مِنَ الْجُمْلَةِ، وَلَكِنْ يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُهُمَا؛ لِتَنَاقُضِ حُكْمِهِمَا، وَهَذَا مُسَلَّمٌ لَهُمْ، غَيْرَ أَنَّهُمْ نَقَضُوهُ؛ إِذَا أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْإِرَادَةَ الَّتِي لَا فِي مَحَلٍّ تَضَادُّ كَرَاهِيَّةً لَا فِي مَحَلٍّ.

ثُمَّ صَارُوا فِي تَحْقِيقِ تَضَادِّهِمَا إِلَى تَنَاقُضِ حُكْمَيْهِمَا لَوْ وَرَدَا، فَإِذَا اتَّفَقُوا عَلَى تَضَادِّ مَعْنَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ قِيَامٍ بِمَحَلٍّ، فَلَا نَحْكُمُوا بِذَلِكَ فِي الْمَعْنَيْنِ الْعَالَمَيْنِ بِجُزْأَيْنِ فِي جُمْلَةٍ أُولَى.

فَصَلَّ آخِرُ فِي هَذَا الْبَابِ [مُضَادَّةُ الْعِلْمِ الْمَوْتُ]^(١):

الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا قَطَعُوا بِمُضَادَّةِ الْعِلْمِ الْمَوْتِ، وَالْمَوْتِ كَمَا يُضَادُّ الْحَيَاةَ^(٢) يُضَادُّ كُلَّ صِفَةٍ لَا تَثْبُتُ دُونَ الْحَيَاةِ؛ كَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَنَحْوِهِمَا.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: « الْمَوْتُ لَا يُضَادُّ الْعِلْمَ، وَالْعِلْمُ يَنْتَفِي بِمُضَادَّةِ الْمَوْتِ إِيَّاهُ، وَإِنَّمَا يَنْتَفِي بِانْتِفَاءِ شَرْطِهِ وَهُوَ الْحَيَاةُ، وَقَدْ انْتَفَتْ بِالْمَوْتِ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي صَدْرِ الْبَابِ أَنَّ: التَّضَادَّ بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ إِذَا لَمْ يَتَّجِهْ فِي امْتِنَاعِ الْجَمْعِ وَجَهٌ يَقْوَى لِلتَّضَادِّ، وَهَذَا غَيْرُ مُحَقَّقٍ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ؛ إِذْ يَتَّجِهْ فِي امْتِنَاعِ مُجَامَعَةِ الْعِلْمِ الْمَوْتِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِعَدَمِ شَرْطِ الْعِلْمِ.

قَالَ الْقَاضِي: « وَالْخِلَافُ فِي أَمْثَالِ هَذَا يَعُودُ إِلَى مُنَاقَشَةِ وَعِبَارَةٍ ».

وَمِنْ الْمُعْتَرِلَةِ مَنْ حَمَلَ الْمَوْتِ عَلَى انْتِقَاضِ الْبِنْيَةِ، وَالْأَكْثَرُونَ مِنْهُمْ أَثْبَتُوهُ مَعْنَى، وَنَفَوْا كَوْنَهُ مُضَادًّا لِمَا عَدَا الْحَيَاةَ مِنْ صِفَاتِ الْحَيِّ؛ كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَنَحْوِهَا.

وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: اسْتِحَالَةُ اجْتِمَاعِهِمَا فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ فَهُمَا كَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا لَا^(٣) يُوجَدُ الْعِلْمُ مَعَ الْمَوْتِ؛ لِانْتِفَاءِ شَرْطِهِ، لَا لِمُضَادَّةِ الْعِلْمِ إِيَّاهُ.

قُلْنَا: وَلَوْ قِيلَ إِنَّمَا لَا يُوجَدُ السَّوَادُ مَعَ الْبَيَاضِ؛ لِانْتِفَاءِ شَرْطِهِ، لَا لِمُضَادَّةِ السَّوَادِ إِيَّاهُ، وَلَكِنَّ عَدَمَ الْبَيَاضِ شَرْطٌ فِي وُجُودِ السَّوَادِ، وَقَدْ يَجُوزُ تَقْدِيرُ الْعَدَمِ شَرْطًا.

(١) انظر هذا البحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٠٨/أ).

(٢) انظر: الباقلاني: التمهيد (طبعة بيروت المطبوعة باسم تمهيد الأوائل) (ص ٤٨).

(٣) في الأصل: « إنما يوجد العلم مع الموت، إلخ » بالإثبات والصواب ما أثبت لمقتضى السياق.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّمَا يَخْتَصُّ الْعِلْمُ بِمَنْ قَامَتْ بِهِ الْحَيَاةُ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي ثُبُوتِ الْعِلْمِ انْتِفَاءُ ضِدِّهِ، وَمِنْ أَضْدَادِهِ الْمَوْتُ، وَلَا يَنْتَفِي إِلَّا بِالْحَيَاةِ - : مَا^(١) كَانَ مُبْعَدًا.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ الْمَوْتُ مُضَادًّا لِلْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، لَوَجَبَ مُضَادَّةُ الْعِلْمِ الْإِرَادَةَ؛ كَمَا أَنَّ السَّوَادَ لَمَّا ضَادُّهُ الْبَيَاضُ وَالْحُمْرَةُ كَانَ الْبَيَاضُ وَالْحُمْرَةُ مُتَضَادَّيْنِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَجْعَلُوا النَّظَرَ مُضَادًّا لِلْعِلْمِ بِالْمَنْظُورِ فِيهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْعِلْمَ ضَادُّ الشَّكِّ، وَالنَّظَرَ لَا يُضَادُّهُ عَلَى رَعْمِهِمْ.

قُلْنَا: هَذَا تَحَكُّمٌ وَادِّعَاءٌ طَرَدَ قِيَاسٍ مِنْ غَيْرِ جَامِعٍ، فَبِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ لَا يَطْرُدُ الْقِيَاسَ فِي جَمِيعِهَا؟

وَمِمَّا يُبْطِلُ مَا قَالُوهُ: أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ السَّوَادَ الْوَاحِدَ يَبْطُلُ بَبَيَاضَيْنِ فَصَاعِدًا، ثُمَّ الْبَيَاضَانِ لَا يَتَضَادَّانِ فِي أَنْفُسِهِمَا عِنْدَهُمْ.

مَسْأَلَةٌ: [مُتَمَاثِلُ الْأَعْرَاضِ مُتَضَادَّةٌ]:

مُتَمَاثِلُ الْأَعْرَاضِ مُتَضَادَّةٌ عِنْدَنَا، خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ؛ فَكُلُّ عَرَضَيْنِ مِثْلَيْنِ، فَإِنَّهُ يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُهُمَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ.

وَالْعَرَضَانِ الْمُخْتَلِفَانِ قَدْ يَتَضَادَّانِ؛ كَالسَّوَادِ وَالْحَرَكَةِ، وَالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ. وَاتَّفَقَتِ الْمُعْتَزَلَةُ عَلَى أَنَّ الْمِثْلَيْنِ لَا يَتَضَادَّانِ، بَلْ يَجُوزُ اجْتِمَاعُهُمَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، وَقَوْلُهُمْ فِي أَعْدَادٍ مِنْ جِنْسٍ كَقَوْلِهِمْ فِي اثْنَيْنِ، فَلَا يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُ لِعَرَضَيْنِ مُتَمَاثِلَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ. وَمَنْعَ أَكْثَرَهُمْ اجْتِمَاعَ الْحَرَكَتَيْنِ فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ، وَاخْتَلَفُوا فِي السُّكُونَيْنِ. وَلِلْكَرَامِيَّةِ تَرَدُّدٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: أَنَّ السَّوَادَ حَقِيقَتُهُ اسْوَدَادُ الْمَحَلِّ، وَتَقْدِيرُ سَوَادٍ فِي مَحَلٍّ لَا يُفِيدُ حُكْمَهُ غَيْرَ مَعْقُولٍ، بَلْ وُجُودُهُ كَعَدَمِهِ، وَلَوْ جَارَ ذَلِكَ فِي سَوَادٍ لَجَارَ فِي كُلِّ سَوَادٍ، وَذَلِكَ يَقْلِبُ الْجِنْسَ وَيُحِيلُ الْحَقِيقَةَ وَيُبْطِلُ الْقُدْرَةَ وَالْحُلُولَ.

فَإِنْ قِيلَ: السَّوَادُ الثَّانِي يُفِيدُ فَائِدَةً، وَهُوَ أَنْ يَصِيرَ الْمَحَلُّ أَشَدَّ سَوَادًا مِمَّا كَانَ، وَذَلِكَ أَمْرٌ مَعْقُولٌ وَمَحْسُوسٌ:

(١) في الأصل: «وما كان مبعدا» والصواب بغير العطف؛ لكونه جزءا لجملة الشرط أول الفقرة.

قُلْنَا: لَا مَعْنَى لِكُونِ الشَّيْءِ أَسْوَدَ إِلَّا أَنْ يَحُلَّ فِيهِ سَوَادٌ، وَالسَّوَادُ الْوَاحِدُ لَا يَحُلُّ إِلَّا جَوْهَرًا وَاحِدًا، وَشِدَّةُ السَّوَادِ فِي الْجَوْهَرِ ^(١) الْوَاحِدِ غَيْرُ مَعْقُولٍ؛ فَإِنَّمَا يُدْرِكُ ذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ بِأَنْ يَكُونَ فِي بَعْضِهَا سَوَادٌ وَفِي بَعْضِهَا لَوْنٌ آخَرُ، وَقَدْ حَصَلَ السَّوَادُ فِي الْجَوْهَرِ [٨١/أ] وَأَسْوَدَ بِهِ، فَلَوْ قَدَرْنَا سَوَادًا آخَرَ لَمَّا أَفَادَ لِلْمَحَلِّ حُكْمًا، وَلَمَّا عُقِلَ وَجُودُهُ، وَلَوْ وَجَدَ سَوَادَانِ فِي مَحَلٍّ فَلَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا بِتَسْوِيدِ الْمَحَلِّ وَإِفَادَةِ الْحُكْمِ أَوَّلَى مِنَ الثَّانِي؛ فَيَتَضَادَّانِ وَيَتَرَاكَمَانِ بِهَذَا الْمَعْنَى، فَيَسْتَفِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِوُجُودِ صَاحِبِهِ، فَيُعْتَبَرَانِ كَالْعِلَّتَيْنِ لِمَعْلُولٍ وَاحِدٍ، فَتَقْدِيرُ سَوَادَيْنِ فِي مَحَلٍّ بِمَثَابَةِ تَقْدِيرِ سَوَادٍ وَبَيَاضٍ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُنَا فِي الْعِلْمَيْنِ وَالْإِرَادَتَيْنِ.

وَقَدْ طَرَدْنَا هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي اسْتِحَالَةِ تَقْدِيرِ فَاعِلَيْنِ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ.

فَإِنْ قَالُوا: كَوْنُ الْمَحَلِّ أَشَدَّ سَوَادًا وَأَعْلَمَ مِنْ غَيْرِهِ أَمْرٌ مُحْسُوسٌ مُدْرِكٌ، وَذَلِكَ هُوَ الَّذِي يُفِيدُهُ السَّوَادُ الثَّانِي وَالْعِلْمُ الثَّانِي.

قُلْنَا: كَوْنُهُ أَشَدَّ سَوَادًا فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ لَيْسَ حُكْمًا وَلَا حَالًا، وَإِذَا اشْتَغَلَ الْمَحَلُّ بِسَوَادٍ وَاحِدٍ، فَتَقْدِيرُ سَوَادٍ آخَرَ لَا فَائِدَةَ فِيهِ، بَلْ يَزَاحِمُهُ مُرَاحِمَةُ الْبَيَاضِ.

وَقَوْلُهُمْ: الْحَبْرُ أَشَدُّ سَوَادًا مِنَ الرَّمَادِ، وَالْمَعْنَى بِهِ: أَنَّ أَجْزَاءَ السَّوَادِ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْهَا فِي الرَّمَادِ، وَفِي الرَّمَادِ أَجْزَاءٌ مِنَ الْبَيَاضِ، وَأَجْزَاءٌ مُخْتَطِطَةٌ بِأَجْزَاءِ سُودٍ؛ وَذَلِكَ كَالْفَحْمِ وَالْبَجْصِ إِنْ جُمِعَا وَدُقَا؛ فَتَخْتَلِطُ الْأَجْزَاءُ بِالْبَعْضِ.

فَإِنْ قَالُوا: الثُّوبُ يُغَمَسُ فِي الصَّبْغِ فَتَعْلُوهُ كُدْرَةٌ ثُمَّ كُهْنَةٌ ثُمَّ سَوَادٌ حَالِكٌ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِتَضَاعُفِ أَجْزَاءِ السَّوَادِ.

وَهَذَا جَهْلٌ؛ فَإِنَّ الثُّوبَ التَّصَقَّتْ بِهِ جَوَاهِرُ سُودٍ وَجَوَاهِرُ مُخْتَلِفَةِ اللَّوْنِ.

وَلَوْ قُلْنَا: السَّوَادُ أَجْنَاسٌ مُخْتَلِفَةُ الْكُدْرَةِ وَالْخُضْرَةِ وَالْكُهْنَةِ، لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا.

فَإِنْ قَالُوا: الْعَالِمُ بِالشَّيْءِ إِذَا تَجَدَّدَ لَهُ عِلْمٌ آخَرُ بِذَلِكَ الْمَعْلُومِ، فَقَدْ أَوْجَبَ الْعِلْمُ الثَّانِي حَالًا مُتَجَدِّدًا، وَالْحَالَانِ فِي حُكْمِ الْمُتَمَثِّلَيْنِ.

(١) في الأصل عبارة: « وشدة الجوهر في السواد » ثم ضُربَ عليها والمعنى واحد والاختلاف فقط في العبارة بالتقديم والتأخير.

وَهَذَا لَا حَاصِلَ لَهُ؛ فَإِنَّهُ لَا مَعْنَى لِكَوْنِهِ عَالِمًا بِالسَّوَادِ أَوْ بِشَيْءٍ آخَرَ إِلَّا أَنْ لَهُ عِلْمًا بِهِ،
وَذَلِكَ حَاصِلُ الْعِلْمِ الْوَاحِدِ، فَلَا فَائِدَةَ فِي الْعِلْمِ الثَّانِي وَلَا لِحُكْمِهِ.
وَلَوْ جَازَ تَقْدِيرُ تَجَدُّدِ حَالٍ تَحَكُّمًا، لَجَازَ أَنْ يُقَالَ بِتَجَدُّدِ الْجَوْهَرِ فِي كُلِّ حَالٍ؛ فَثَبَّتَ
لِلْحَالِ الْوَاحِدَةِ وُجُودَانٍ؛ فَإِنَّ الْوُجُودَ عِنْدَ الْبَصَرِيَّةِ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ حَالٌ زَائِدَةٌ عَلَى الْجَوْهَرِ
وَالْعَرَضِ^(١).

فَإِنْ قَالُوا: لَا مَعْنَى لِتَقْدِيرِ وُجُودَيْنِ مَعَ تَحَقُّقِ الْإِكْتِفَاءِ بِالْوَاحِدِ.
قُلْنَا: وَكَذَلِكَ لَا مَعْنَى لِتَقْدِيرِ حَالَيْنِ فِي كَوْنِ الْعَالِمِ عَالِمًا مَعَ الْإِكْتِفَاءِ بِحَالٍ وَاحِدَةٍ،
وَزِيَادَةُ الْيَقِينِ فِي الشَّيْءِ الَّذِي عِلْمٌ إِنَّمَا تَرْجِعُ إِلَى كَثْرَةِ الْأَدِلَّةِ الْمُوَصِّلَةِ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى تَوَالِي
أَجْزَاءِ الْعِلْمِ.

وَمِمَّا يُبْطِلُ قَوْلَهُمْ: أَنَّ الْإِرَادَةَ الْوَاحِدَةَ إِذَا أَثَرَتْ فِي إِبْثَاتِ اخْتِصَاصِ الصَّيْغَةِ بِالْإِيجَابِ
فَيَجِبُ أَنْ تَقُولُوا: لَوْ ثَبَّتَ إِرَادَتَانِ مُتَمَاثِلَتَانِ مُتَعَلِّقَتَانِ بِالصَّيْغَةِ الْوَاحِدَةِ، فَيُثْبِتُ لَهَا اخْتِصَاصَانِ
بِالْوُجُوبِ مُتَمَاثِلَانِ، وَهَذَا مِمَّا يَأْبُوهُ وَلَا يَقُولُونَ بِهِ، وَهُوَ نَقْضُ صَرِيحٍ لِمَا قَالُوهُ.

وَمِمَّا نَتَمَسَّكُ بِهِ أَنْ نَقُولَ: أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْعَالِمَ بِالشَّيْءِ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ ذَاكِرًا فِيهِ
مُسْتَدَلًّا عَلَيْهِ، وَإِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ عَلَى أَصُولِ الْمُعْتَزَلَةِ حُصُولُ عِلْمَيْنِ مِثْلَيْنِ وَحَالَيْنِ بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ،
فَمَا الْمَانِعُ مِنْ طَلَبِ عِلْمٍ يَأْتِي بَعْدَ حُصُولِ الْعِلْمِ الْأَوَّلِ.

وَمِمَّا يُلْزِمُهُمْ أَيْضًا: يَجُوزُ كَوْنُ الشَّيْءِ مَقْدُورًا بِقُدْرَتَيْنِ مَعَ الْإِكْتِفَاءِ بِالْقُدْرَةِ الْوَاحِدَةِ،
فَتُثْبِتُ كُلُّ قُدْرَةٍ لَهُ وُجُودًا.

فَصْلٌ فِي أَضْدَادِ الْكَلَامِ^(٢):

قَالَ أَصْحَابُنَا: الْكَلَامُ جِنْسٌ لَهُ ضِدٌّ أَوْ أَضْدَادٌ؛ كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَنَحْوِهَا.
وَمَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ أَنْ لَيْسَ لِلْكَلامِ ضِدٌّ^(٣)؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْأَفْعَالِ، وَالْفِعْلُ لَا ضِدَّ لَهُ.

(١) انظر: النيسابوري: المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٨٦).

(٢) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١١٠/أ).

(٣) الذي في الأصل: «ومذهب المعتزلة: أنه للكلام ضد لأنه من قبيل الأفعال» وهو خطأ، والصواب أن النص
ليس بالإثبات، بل بنفي الضد عن الكلام كما هو مذهب المعتزلة؛ قال الجويني: «ولما ظن المعتزلة أنه (الكلام) من
صفات الأفعال، لم يثبتوا له ضداً؛ إذ لا ضد للفعل». انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١١٠/أ).

وَقَالَتِ الْكِرَامِيَّةُ: أَمَّا الْقَوْلُ فَلَا ضِدَّ لَهُ، وَأَمَّا الْكَلَامُ فَهُوَ الْقُدْرَةُ عَلَى الْقَوْلِ، وَلَهُ ضِدٌّ وَهُوَ الْعَجْزُ.

وَنَحْنُ إِذَا قُلْنَا: الْكَلَامُ هُوَ الْمَعْنَى الَّتِي فِي النَّفْسِ، فَكُلُّ مَا يُتَنَافَى حَدِيثَ النَّفْسِ فَهُوَ ضِدٌّ لِلْكَلَامِ؛ فَيُضَادُّهُ السَّهْوُ وَالْعَفْلَةُ وَالطُّفُولِيَّةُ وَالْبَهِيمِيَّةُ، وَالْخَرَسُ مَانِعٌ مَنَعٌ مِنْ خُطُورِ الشَّيْءِ بِالْبَالِ، وَهُوَ أَنَّهُ عَبَّرَ عَنْهَا بِالطُّفُولِيَّةِ وَالْبَهِيمِيَّةِ، وَمَنْ عَجَزَ لِسَانُهُ وَلَمْ يَتِمَّكَّنْ مِنَ النُّطْقِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا عِلَّةَ بِقَلْبِهِ تَمَنُّعُهُ مِنْ خُطُورِ الْخَوَاطِرِ فَهُوَ نَاطِقٌ مَمْنُوعٌ مِنَ التَّصْوِيتِ، وَقَدْ ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْفَلَّاسِفَةِ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ، وَصَرَفُوا النُّطْقَ إِلَى نُطْقِ الْقَلْبِ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ الرَّائِنْدِيِّ وَأَبِي عِيْسَى^(١).

[٨١/ب] وَإِذَا جَعَلْنَا الْعِبَارَةَ كَلَامًا عَلَى الْحَقِيقَةِ فَلَا نُنْكَرُ نُطْقَ النَّفْسِ، فَتَثْبُتُ لِطُغْيَانِ النَّفْسِ مِنَ الْأَضْدَادِ مَا قُلْنَا، وَتَثْبُتُ لِلْعِبَارَاتِ أَضْدَادًا أَيْضًا؛ كَالشُّكُوتِ وَالْخَرَسِ، وَنَجْعَلُ الْآفَاتِ الَّتِي تَنْطَوِي عَلَى مَخَارِجِ الْحُرُوفِ وَتَمْنَعُ مِنَ التَّعْبِيرِ أَضْدَادًا لِلْكَلَامِ الَّتِي هِيَ الْعِبَارَةُ. وَمِنْ أَصْلِنَا: أَنَّ مِنْ شَرْطِ الْكَلَامِ قِيَامُهُ بِالْمُتَكَلِّمِ وَاخْتِصَاصُهُ بِذَاتِهِ، سَوَاءً قُلْنَا: الْكَلَامُ هُوَ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ أَوْ هُوَ الْعِبَارَةُ.

وَأَمَّا الْمُعْتَرِزَةُ فَقَالُوا: كَلَامُ اللَّهِ لَا يَقُومُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ فِعْلُهُ. وَأَمَّا كَلَامُ الْمَخْلُوقِينَ فَقَالَ النَّظَّامُ: «كَلَامُ كُلِّ مُتَكَلِّمٍ يَقُومُ بِالْجَوِّ، وَعِنْدَ قِيَامِهِ بِالْجَوِّ يَكُونُ كَلَامًا».

وَقَالَ آخَرُونَ: لَا بُدَّ مِنْ قِيَامِ كَلَامٍ بِمَخَارِجِ حُرُوفِ الْمُتَكَلِّمِ، ثُمَّ اعْتِمَادَاتِ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ حَرَكَاتِ مَخَارِجِهِ تَوْلَّدَ فِي الْجَوِّ كَلَامًا آخَرَ، وَهُوَ مُوجِدُ الْكَلَامَيْنِ فَاعِلٌ لَهُمَا، فَالَّذِي قَامَ بِمَحَلِّ قُدْرَتِهِ مُقَدُّورٌ لَهُ، وَالَّذِي ثَبَتَ فِي الْجَوِّ وَقَعَ مُتَوَلَّدًا، فَقَالُوا - بَيْنَ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ -: الْكَلَامُ هُوَ الصَّوْتُ الْخَارِجُ عَنِ اعْتِمَادَاتِ الْمَخَارِجِ^(٢)، وَالشُّكُوتُ وَالْخَرَسُ جَارِيَانِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْكَلَامِ، فَكَيْفَ يَتَضَادَّانِ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَحَلِّينِ.

وَأَمَّا النَّجَّارُ: فَإِنَّهُ أَثْبَتَ لِكَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ أَضْدَادًا، وَمَنَعَ ذَلِكَ فِي كَلَامِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ مِنْ

(١) انظر: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (١١٠/ب).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٢٦/٧).

أَصْلِهِ أَنَّ كَلَامَ الْوَاحِدِ مَنَّا يَجِبُ قِيَامُهُ بِهِ، وَكَلَامُ الْبَارِي يَسْتَحِيلُ قِيَامُهُ بِهِ، وَشَبَّهَ ذَلِكَ بِأَفْعَالِنَا الْمَقْدُورَةِ لَنَا؛ مِنْ حَيْثُ يَجِبُ قِيَامُهَا بِنَا، وَيَسْتَحِيلُ قِيَامُ أَفْعَالِ اللَّهِ بِهِ.

فَهَذِهِ جُمْلَةُ الْمَذَاهِبِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مِنْ أَصْلِنَا أَنَّ شَرْطَ الْكَلَامِ قِيَامُهُ بِالْمُتَكَلِّمِ، فَكُلُّ مَا عَلِمْنَا بِهِ يُضَادُّهُ السَّهْوُ لِلْعِلْمِ، بِمِثْلِهِ يُعْلَمُ مُضَادَّةُ السَّهْوِ وَالْغَفْلَةِ، وَالْمَوَانِعُ الَّتِي تُضَادُّ الْخَوَاطِرَ؛ كَالطُّفُولِيَّةِ وَالْبَهِيمِيَّةِ لِلْعِلْمِ.

وَكَذَلِكَ لَا تُنْكَرُ مُضَادَّةُ السُّكُوتِ وَالْخَرَسِ لِلْكَلامِ الَّذِي هُوَ الْعِبَارَةُ.

وَكَذَلِكَ الْآفَاتُ الْمَانِعَةُ مِنْ نَظْمِ الْعِبَارَاتِ الْحَادِثَةِ فِي الْمَخَارِجِ.

وَسَبِيلُ مُضَادَّةِ السُّكُوتِ لِلْكَلامِ كَسَبِيلِ مُضَادَّةِ السُّكُونِ لِلْحَرَكَةِ وَالْجَهْلِ لِلْعِلْمِ.

فَإِنْ قَالُوا: السُّكُوتُ تَسْكِينٌ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ، وَسُكُونُهَا يُضَادُّ حَرَكَتَهَا وَلَا يُضَادُّ الْكَلَامَ الْقَائِمَ بِهَا:

قُلْنَا: السُّكُوتُ يُنَاقِضُ الْكَلَامَ بِالْإِجْمَاعِ؛ فَلَا يُتَصَوَّرُ سَاكِتٌ مُتَكَلِّمٌ، وَلَوْ كَانَ السُّكُوتُ رَاجِعًا إِلَى السُّكُونِ، لَجَازَ وَصَفُ الْمَوَاتِ وَالْجَمَادِ بِالسُّكُونِ؛ كَمَا جَازَ وَصْفُهَا بِالتَّلَوْنِ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مَعْنَى يَخْدُثُ عِنْدَ تَحْرِيكِ الْآلَةِ، سَاعَ أَنْ يُقَالَ: السُّكُوتُ مَعْنَى يَخْدُثُ عِنْدَ تَسْكِينِ الْآلَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ السُّكُوتُ مُضَادًّا لِلْكَلامِ، لَكَانَ مُدْرَكًا أَوْ مَسْمُوعًا؛ كَالْكَلامِ.

قُلْنَا: لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ وَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ فِي الْمُتَضَادَّاتِ عَلَى الْإِنْقِسَامِ، وَلَمْ يَجِبْ طَرْدُهَا فِيمَا طَرَدْتُمُوهُ.

ثُمَّ يَبْطُلُ مَا قُلْتُمُوهُ بِالْفَنَاءِ؛ فَإِنَّهُ يُضَادُّ الْجَوَاهِرَ، وَلَا يُرَى وَلَا يُلْمَسُ كَالْجَوَاهِرِ، وَكَذَلِكَ السَّهْوُ وَالْغَفْلَةُ مِنَ أَضْدَادِ الْعِلْمِ، وَلَا تُدْرِكُ وَلَا تُحَسُّ كَمَا يُدْرِكُ الْعِلْمُ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ السُّكُوتُ ضِدًّا لِلْكَلامِ لَجَازَ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِضَرْبٍ وَيَسْكُتَ عَنْ بَعْضٍ حَتَّى يُقَالَ: سَاكِتٌ مُتَكَلِّمٌ؛ كَمَا يُقَالَ: عَالِمٌ جَاهِلٌ، لِلَّذِي عَلِمَ شَيْئًا وَجَهِلَ غَيْرَهُ.

قُلْنَا: قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ: «الْمُتَكَلِّمُ بِضَرْبٍ مِنَ الْكَلَامِ لَيْسَ بِهِ سُكُوتٌ أَصْلًا».

قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ رحمته الله: «وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ مَرْضِيَّةٌ؛ فَإِنَّ السُّكُوتَ لَا يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مَانِعٍ لَا تَعَلُّقَ

لَهُ يُضَادُّ مَا لَهُ تَعَلَّقُ، فَإِذَا ثَبَتَ ضَرْبٌ مِمَّا لَهُ تَعَلَّقُ وَجَبَ إِغْفَالُ الْمَانِعِ، وَهَذَا كَمَا أَنَّ الْمَوْتَ لَمَّا كَانَ مِنَ الْمَعْلُومِ لَمْ يَكُنْ يَتَعَلَّقُ، فَإِذَا ثَبَتَ عَلَى وَاحِدٍ، لَا يَبْقَى الْمَوْتُ لَا مَحَالَةً.

فَعَلَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ: الْمُتَكَلِّمُ يَضْرِبُ مِنَ الْكَلَامِ لَا يَتَصِفُ بِكَوْنِهِ سَاكِتًا.

وَالَّذِي يُوضِّحُ ذَلِكَ: أَنَّهُ يَبْعُدُ وَصْفُ الْمُتَكَلِّمِ بِكَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا مِنْ وَجْهِ، أَخْرَسَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ.

وَأَمَّا الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ: فَإِنَّهُ قَالَ: «لَا أَبْعُدُ قَوْلَ الْعَالِمِ: تَكَلَّمَ فُلَانٌ بِكَلَامٍ وَسَكَتَ عَنْ غَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَثْبُتَ ضَرْبٌ مِنَ الْكَلَامِ وَيَثْبُتَ مَانِعٌ مِنْ ضَرْبٍ هُوَ فِي حُكْمِ الْخَرَسِ، وَلَكِنْ إِذَا تَبَعَّضَ الْأَمْرَيْنِ^(١) لَا يُسَمَّى الْمَانِعُ خَرَسًا، أَوْ لَا يُسَمَّى الْمُضَادُّ لِبَعْضِ الْكَلَامِ سُكُوتًا، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِ السُّكُوتِ فَيَتَوَلَّى الْكَلَامُ إِلَى التَّسْمِيَّاتِ».

قَالَ الْإِمَامُ: «وَالْأَصَحُّ طَرِيقَةُ الْقَاضِي، وَالسُّؤَالُ مَدْفُوعٌ عَلَى الطَّرِيقَتَيْنِ».

وَأَعْلَمُ أَنَّا: وَإِنْ قُلْنَا: الْكَلَامُ مَعْنَى فِي النَّفْسِ، فَالسُّكُوتُ إِضْرَابُ النَّفْسِ عَنِ الْكَلَامِ وَتَسْمِيَّتِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ سَاكِتًا بِمَثَابَةِ تَسْمِيَةِ الْعِبَارَةِ كَلَامًا، [١/٨٢] وَقَدْ بَيَّنَّا وَقَدْ مَنَّا أَنَّهُ عَلَى التَّوَسُّعِ وَالْمَجَازِ، وَإِنْ تَوَسَّعَ يَشْعُ شَيْعُ الْحَقِيقَةِ، فَإِذَا جَعَلْنَا الْعِبَارَةَ كَلَامًا، وَالْكََلَامَ الَّذِي فِي النَّفْسِ كَلَامًا، وَالَّذِي لَا يُعْبَرُ سَاكِتٌ عَنْهُ ضَرْبٌ مِنَ الْكَلَامِ وَهُوَ الْعِبَارَاتُ، مُتَكَلِّمٌ بِالْمَعْنَى الَّذِي يَقُومُ بِنَفْسِهِ.

وَأَمَّا فَضْلُ النَّجَّارِ بَيْنَ كَلَامِ اللَّهِ وَبَيْنَ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ: فَبَاطِلٌ، فَكَيْفَ يَخْلُقُ لِلْعِبَادِ كَلَامًا وَهُوَ غَيْرُ مُتَكَلِّمٍ بِهِ؟!

وَإِنْ قَالَ: إِنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ يَخْلُقُهُ بِنَفْسِهِ.

قُلْنَا: وَفُورُ الشَّيْءِ مَخْلُوقًا مَعْقُولٌ، فَأَمَّا وَفُورُهُ لِمَوْصُوفٍ دُونَ مَوْصُوفٍ فَإِضَافَةٌ غَيْرُ مَعْقُولَةٍ، وَلَوْ كَانَ لِذَلِكَ مَعْنَى مَعْقُولٍ لَجَازَ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ عِلْمًا لِنَفْسِهِ، وَحَرَكَةً لِنَفْسِهِ؛ فَيَتَحَرَّكُ بِهَا جَلٌّ وَعَزٌّ، وَيَخْلُقُهَا لِغَيْرِهِ فَلَا يَتَحَرَّكُ بِهَا.

ثُمَّ نَقُولُ: مَا قَوْلُكَ فِيمَا إِذَا خَلَقَ كَلَامًا فِي إِنْسَانٍ، وَلَمْ يَخْلُقْهُ لِنَفْسِهِ، أَتَقُولُونَ: إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ؟

(١) كذا بالأصل، ولم يتبين لي وجهها.

فَإِنْ قُلْتَ ذَلِكَ: أَبْطَلْتَ مَذْهَبَكَ بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ؛ فَإِنَّ الَّذِي قَامَ بِهِ الْكَلَامُ
الضَّرُورِيُّ لَمْ يَفْعَلْهُ.

وَإِنْ قُلْتَ: الْمُتَكَلِّمُ بِهِ هُوَ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلُهُ، فَقَدْ فَعَلَهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ بغيرِهِ لَا لِنَفْسِهِ فَيَجِبُ
أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا بِهِ.

الْقَوْلُ فِي إِبْطَالِ الْكَلَامِ لِلَّهِ ﷻ^(١):

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الرَّبَّ ﷻ مُتَكَلِّمٌ^(٢): أَمْرٌ، نَاهٍ، مُخْبِرٌ، وَاعِدٌ، مُتَوَعِّدٌ.

وَسَبِيلُ تَحْرِيرِ الدَّلِيلِ عَلَى إِبْطَالِ كَوْنِ الرَّبِّ ﷻ مُتَكَلِّمًا وَأَنَّ لَهُ كَلَامًا - نَبَتْ بِأَدْلَةِ الْعُقُولِ
أَنَّهُ حَيٌّ، وَالْحَيُّ يَصْخُ أَنْ يَتَكَلَّمَ وَيَأْمُرُ وَيَنْهَى كَمَا يَصْخُ أَنْ يَعْلَمَ وَيَقْدِرَ، فَلَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِالْعِلْمِ
لَوَجَبَ أَنْ يَتَّصِفَ بِضِدِّهِ، وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى ثُبُوتِ أَضْدَادِ ذَلِكَ، وَأَبْطَلْنَا قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ
مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ، وَفِي ثُبُوتِ ضِدِّ لِكَلَامٍ قَدِيمٍ نَفْيٌ لِكَوْنِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ أَمْرًا نَاهِيًا وَاعِدًا
مُتَوَعِّدًا، وَذَلِكَ مُحَالٌ^(٣).

وَلَأَنَّ أَضْدَادَ الْكَلَامِ نَقَائِصُ، وَيَتَعَالَى الْإِلَهِ - سُبْحَانَهُ - عَنِ النِّقَائِصِ وَالْآفَاتِ^(٤).

(١) انظر: اللمع (ص ٣٣، ٤٧)، والإبانة (ص ٦٣)، والتمهيد (ص ٤٧)، والإنصاف (ص ٣٧)، وأصول
الدين (ص ١٠٦، ١٠٨)، والإشارة (ص ١٣٠، ١٤١)، والإرشاد (ص ١١٩)، ولمع الأدلة (ص ٨٥)،
والاقتصاد (ص ٨٩)، وشرح الإرشاد للأنصاري (ل ٨٢، ٨٤)، والغنية في أصول الدين (١٠٣، ١٠٤)، ونهاية
الأقدام (ص ٢٦٨)، والمحصل (ص ١٨٤)، والأربعين (١/ ٢٤٧، ٢٥٢)، والمطالب (٣/ ١٢٨)، والأبكار
(١/ ٣٥٦، ٣٦٤)، وغاية المرام (ص ٨٩، ٩٤)، وفيهما تضعيف مأخذ الأصحاب في إثبات الكلام وبيان المعتمد
عنده، الكامل (ل ١١٢/ أ، ١١٧/ ب)، وشرح المقاصد (٤/ ١٤٣، ١٤٦)، ونشر الطوالع (ص ٢٥٤)، ومحمد
عبد بن الفلاسفة والكلاميين: (٢/ ٤٩٦).

(٢) لا خلاف لأرباب الملل والمذاهب في كون الباري تعالى متكلمًا، وإنما دار الخلاف بينهم في معنى كلامه، وفي
قدمه وحدوثه؛ فقد حكى الجويني اتفاق المسلمين على أنه تعالى متكلم، نهاية الأقدام (ص ٢٦٨)، وغاية المرام
(ص ٨٨)، وحكى هذا الإجماع أيضًا في الأبكار (١/ ٣٥٣)، وشرح المقاصد (٤/ ١٤٤)، والكامل (ل ١١٢/ أ)،
وما سيأتي في (ل ٨٢/ أ).

(٣) الاستدلال على الكلام بدليل الحياة مما اعتمده جمهور الأشاعرة في إثبات الكلام حتى وصف بالطريق المشهور
وطريق الأشعرية، انظر: اللمع (ص ٢٦، ٢٧، ٣٧)، والتمهيد (ص ٤٧)، والأبكار (١/ ٣٧٠) وفيه توهين
أدلة الأصحاب في إثبات الكلام، وغاية المرام (ص ٩٠)، والكامل في اختصار الشامل (١١٣/ ب)، والشافعي:
الأمدي وآراؤه (ص ٢٧٢).

(٤) انظر: شرح المقاصد (٤/ ١٤٣، ١٤٦)، وفيه مناقشة في كون عدم الكلام من النقائص، لا سيما مع القدرة
على الكلام.

وَلَهُمْ أَسْئَلَةٌ ذَكَرْنَاَهَا فِي إثْبَاتِ الْعِلْمِ بِأَحْكَامِ الصِّفَاتِ.

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الْأَصْحَابُ أَنْ قَالُوا: « قَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مَلِكٌ مُطَاعٌ، وَمِنْ حُكْمِ الْمَلِكِ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَمْرٌ يُطَاعُ وَنَهْيٌ يُتَّبَعُ ». هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ^(١).

وَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامُ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي مَعْرِضٍ آخَرَ فَقَالَ: « كَمَا نَعْلَمُ بِعُقُولِنَا أَنَّ تَرَدُّدَ الْخَلْقِ عَلَى صُورِ التَّغَايُرِ فِي الْجَائِزَاتِ، كَذَلِكَ تَصَرُّفُهُمْ وَتَرَدُّدُهُمْ نَحْوُ أَمْرِ مُطَاعٍ وَنَهْيٍ مُتَّبَعٍ مِنَ الْجَائِزَاتِ ».

عَنِي بِهِذَا: كَوْنُهُمْ مُطِيعِينَ أَوْ عَصَاةَ.

قَالَ: « وَإِذَا قَضَى الْعَقْلُ بِجَوَازِ ذَلِكَ، وَكُلُّ جَائِزٍ فِي صِفَاتِ الْخَلْقِ يَسْتَنِدُ إِلَى صِفَةٍ وَاجِبَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى، فَتَرَدُّدُهُمْ فِي صُنُوفِ التَّغَايُرِ يَسْتَنِدُ إِلَى صِفَةٍ وَاحِدَةٍ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَهِيَ الْقُدْرَةُ؛ فَيَجِبُ مِنْ جَوَازِ ذَلِكَ^(٢) فِي الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي اتِّصَافُ رَبِّهِمْ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعْدِ، فَهُوَ الْمَلِكُ حَقًّا، وَلَا يَتِمُّ وَصْفُ الْمَلِكِ دُونَ الْإِتِّصَافِ بِالْإِقْتِدَارِ عَلَى تَغْيِيرِ الْخَلْقِ، فَهَذَا مَكَانٌ تَوْجِيهِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ عَلَيْهِمْ تَعَبُّدًا وَتَكْلِيفًا؛ فَتَقَرَّرَ بِذَلِكَ وَجُوبُ كَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا أَمْرًا نَاهِيًا، وَسَنَعُودُ إِلَى هَذَا فِي أَثْنَاءِ الْكِتَابِ.

وَقَدْ تَمَسَّكَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ بِطَرِيقٍ غَيْرِ هَذَا مِنْهَا أَنْ قَالَ: « إِحْكَامُ الْأَفْعَالِ لَا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الْأَفْعَالِ وَلَا إِلَى صِفَاتِهَا، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ، وَهَذَا مِنْ أَدَلِّ الدَّلِيلِ عَلَى ثُبُوتِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعْدِ، وَوُرُودِ التَّكْلِيفِ عَلَى الْعَبِيدِ دَالٌّ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ ».

قَالَ: « وَجَوَازُ إِرْسَالِ الرُّسُلِ وَالتَّكْلِيفِ دَالٌّ عَلَى عِلْمِهِ ﷻ، وَعِلْمُهُ دَالٌّ عَلَى ثُبُوتِ الْكَلَامِ، الْأَزَلِيِّ الصَّدَقِ^(٣) ».

وَكَذَلِكَ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ: يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ الْأَزَلِيِّ، وَالْعِلْمُ الْأَزَلِيُّ دَالٌّ عَلَى الْكَلَامِ الصَّدَقِ^(٤)

(١) نسب إلى الأستاذ أبي إسحاق الاستدلال على الكلام بالعلم؛ لأن العلم والخبر يتلازمان، وكذلك يصحح من الباري التكليف والتعريف والإخبار والتنبيه والإرشاد والتعليم فوجب أن يكون له كلام. انظر: نهاية الأقدام (ص ٢٦٩).

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل.

(٣) انظر: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (١/١١٤).

(٤) عبارة: وكذلك خلق الأشياء. موجودة بهامش الأصل.

أَزَلًا؛ لَأَنَّ تَحَرِّيَ خَبَرِ الصِّدْقِ قَرِينَةُ الْعِلْمِ؛ لِاسْتِحَالَةِ ثُبُوتِ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ دُونَ الْخَبَرِ عَنْهُ عِنْدَ وُجُودِ النُّطْقِ بِهِ عَلَى وَفَى الْعِلْمِ، وَلَوْ قُدِّرَ خُلْفٌ بِعِبَارَةٍ لَكَانَ مُتَجَدِّدًا، وَيَتَعَالَى الْإِلَهُ عَنْ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِهِ، فَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ، وَيُحَقِّقُ وَجُوبَ الْكَلَامِ الصِّدْقِ أَزَلًا وَالْأَزَلِيُّ لَا يَزُولُ.

وَرُبَّمَا عَبَّرَ عَنْ هَذِهِ النُّكْتَةِ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى فَقَالَ: «لَوْ لَمْ يَكُنِ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ مُتَكَلِّمًا لَاسْتَحَالَ مِنْهُ التَّنْبِيهُ وَالتَّعْرِيفُ عَلَى التَّكْلِيفِ؛ إِذْ مَرَدُّ التَّعْرِيفِ يَتَعَلَّقُ بِهِ»^(١)، وَذَلِكَ كَالْكِتَابَةِ وَالْعِبَارَةِ وَالْإِشَارَةِ، وَشَيْءٌ مِنْ هَذَا لَا يَقَعُ بِهِ التَّعْرِيفُ دُونَ أَنْ يَكُونَ تَرْجَمَةً عَنِ الْكَلَامِ الْقَائِمِ [٨٢/ب] بِالنَّفْسِ، وَمَنْ لَا كَلَامَ لَهُ، اسْتَحَالَ أَنْ يُنَبِّهَ غَيْرُهُ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي يَسْتَنِدُ إِلَى الْكَلَامِ.

وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى ثُبُوتِ الْكَلَامِ لِلَّهِ تَعَالَى: آيَاتُ الرُّسُلِ؛ فَإِنَّهَا تَدُلُّ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ نَازِلَةً مَنَزَلَةَ التَّصْدِيقِ بِالْقَوْلِ، وَالْمُصَدِّقُ لَا يَكُونُ مُصَدِّقًا لِقِيَامِ التَّصْدِيقِ بِذَاتِهِ؛ لَأَنَّ التَّصْدِيقَ مِنْ قَبِيلِ الْأَقْوَالِ، وَسَعُودُ إِلَى هَذَا.

وَأَيْضًا: فَإِنَّا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّا فِي دِينِنَا مَأْمُورُونَ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَمَنْهِيُونَ بِنَهْيِهِ، وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْكَلَامَ أَصَوَاتٌ مَحْصُولَةٌ يَقُولُ أَنَّهَا لَا تَبْقَى، وَأَنَّهَا كَمَا وَجَدَتْ عُدِمَتْ، فَثَبَّتَ أَنَّ الرَّبَّ ﷻ مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ أَزَلِيٍّ^(٢).

وَأَطْبَقَ الْمُتَتَمُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ عَلَى إِبْنَاتِ الْكَلَامِ لِلَّهِ ﷻ، وَلَمْ يَتَّحِلْ أَحَدٌ فِي كَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا نِخْلَةَ نَفَاةِ الصِّفَاتِ فِي كَوْنِهِ عَالِمًا قَادِرًا حَيًّا لِنَفْسِهِ.

ثُمَّ ذَهَبَتِ الْمُعْتَرِزَةُ وَالْخَوَارِجُ وَالزَّيْدِيَّةُ وَالْإِمَامِيَّةُ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ حَدِثٌ مُفْتَسَّحٌ الْوُجُودِ.

(١) كَذَا بِالْأَصْلِ، وَهَذَا الْمَوْضِعُ مِنْ كَلَامِ الْأَنْصَارِيِّ نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَنَصَهُ: «قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ النَّيْسَابُورِيُّ: وَمِمَّا ذَكَرَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي إِبْنَاتِ كَلَامِ اللَّهِ النَّفْسَانِي الَّذِي أَثْبَتَهُ أَنْ قَالَ: الْأَحْكَامُ لَا تَرْجِعُ إِلَى صِفَاتِ الْأَفْعَالِ وَلَا إِلَى أَنْفُسِهَا، وَإِنَّمَا تَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ، وَهَذَا مِنْ أَدَلِّ الدَّلِيلِ عَلَى ثُبُوتِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، فَوُرُودُ التَّكْلِيفِ عَلَى الْعِبَادِ دَلِيلٌ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ وَجَوَازِ إِزْسَالِ الرُّسُلِ، وَوُرُودُ التَّكْلِيفِ دَالٌّ عَلَى عِلْمِهِ وَعِلْمُهُ دَالٌّ عَلَى ثُبُوتِ الْكَلَامِ الصِّدْقِ أَزَلًا، إِذِ الْعَالِمُ بِالشَّيْءِ لَا يَخْلُو عَنْ نُطْقِ النَّفْسِ بِمَا يَعْلَمُهُ وَذَلِكَ هُوَ التَّنْبِيهُ وَالْخَبَرُ، وَرُبَّمَا يُعْبَرُ عَنْ هَذَا بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ مُتَكَلِّمًا لَاسْتَحَالَ مِنْهُ التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِيهُ عَلَى التَّكْلِيفِ لِأَنَّ طَرُقَ التَّعْرِيفِ مَعْلُومَةٌ، وَذَلِكَ كَالْكِتَابَةِ وَالْعِبَارَةِ وَالْإِشَارَةِ». انظر: الفتاوى الكبرى (٥/٥١٣).

(٢) هَذَا الِاسْتِدْلَالُ حَكَاهُ الْجَوْنِيُّ عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِيِّ؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (١/١١٥).

وَصَارَ صَائِرُونَ مِنْ هَؤُلَاءِ إِلَى الْإِمْتِنَاعِ عَنْ تَسْمِيَّتِهِ مَخْلُوقًا مَعَ الْقَطْعِ بِحَدِيثِهِ لِمَا فِي لَفْظِ: «مَخْلُوقٍ» مِنْ إِيهَامِ الْخَلْقِ؛ إِذِ الْكَلَامُ الْمُخْتَلَقُ هُوَ الَّذِي يُبْدِيهِ الْمُتَكَلِّمُ غَرَضًا مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ؛ كَمَا أَخْبَرَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ عَنِ الْكُفَّارِ أَنَّهُمْ قَالُوا: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خَلْقُ الْأَوَّلِينَ﴾ ^(١) [الشعراء: ١٣٧] أَيْ: اخْتِلَافُهُمْ وَكَأَذِيبُهُمْ ^(٢).

وَهَذَا لَا حَاصِلَ لَهُ، وَالْأُمَّةُ مُجْمِعَةٌ عَلَى أَنَّ كُلَّ مُحَدِّثٍ مَخْلُوقٌ، وَعَلَى أَنَّ أَقْوَالَ الرُّسُلِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - مَعَ وَجُوبِ الْعِصْمَةِ لَهُمْ - مَخْلُوقَةٌ، وَأَنَّ الرَّبَّ خَالِقٌ، وَلَوْ كَانَ الْخَلْقُ يُنْبِئُ عَنِ التَّخَرُّصِ، لَوَجَبَ الْإِمْتِنَاعُ مِنْ إِطْلَاقِ الْأَسْمِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ فِي حَقِّ الْإِلَهِ ﷻ.

وَأُطْلِقَ مُعْظَمُ الْمُعْتَرِزِ لَفْظَ الْمَخْلُوقِ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ.

وَدَهَبَ الْكَرَامِيَّةُ إِلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ - تَعَالَى - قَدِيمٌ، وَهُوَ قُدْرَتُهُ عَلَى الْقَوْلِ، وَقَوْلُهُ حَدِثٌ قَائِمٌ بِذَاتِهِ، وَالْقُرْآنُ قَوْلُ اللَّهِ، وَلَيْسَ بِكَلَامِ اللَّهِ، وَلَيْسَ بِقَائِلٍ بِقَوْلِهِ.

وَدَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ إِلَى الْوَقْفِ فِي الَّذِي نَحْنُ فِيهِ؛ قَالُوا: لَا نُطْلِقُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ قَدِيمٌ، وَلَا نَقُولُ بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ، بَلْ نَتَوَقَّفُ فِيهِ.

وَصَارَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ إِلَى الْقَطْعِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ مُحَدَّثٌ وَحَدِيثٌ؛ تَمَسُّكًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ رَبِّهِمْ تَحَدُّثٌ﴾ [الأنبياء: ٢].

وَالْأَكْثَرُونَ قَطَعُوا بِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ.

وَمِنْ قَضِيَّةِ أَصْلِنَا أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ وَاحِدٌ؛ وَهُوَ مَعَ وَحْدَتِهِ مُتَعَلِّقٌ بِجَمِيعِ مُتَعَلِّقَاتِ الْكَلَامِ؛ كَمَا نَقُولُ فِي صِفَاتِ ذَاتِهِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْإِدْرَاكِ؛ فَنَقُولُ:

كَلَامُ اللَّهِ خَبَرٌ عَنْ كُلِّ مَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ صِدْقًا وَتَحْقِيقًا، وَهُوَ سُبْحَانَهُ مُخْبِرٌ عَنْ وُجُودِ الْمَوْجُودَاتِ وَعَدَمِ الْمَعْدُومَاتِ وَتَقْدِيرِ الْمُقَدَّرَاتِ، وَخَبَرُهُ يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مُخْبِرٍ عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ؛ كَمَا نَقُولُ فِي عِلْمِهِ سُبْحَانَهُ، فَمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ مَخْبِرُهُ: خَبَرٌ عَنْ كَوْنِهِ أَمْرًا، وَكَوْنِ ذَلِكَ الشَّيْءِ مَأْمُورًا بِهِ، وَمَا نَهَى عَنْهُ مَخْبِرُهُ خَبَرٌ عَنْ ذَلِكَ، وَكَلَامُهُ الْوَاحِدُ يَتَعَلَّقُ بِهَذِهِ الْمُتَعَلِّقَاتِ؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْعِلْمِ، وَمَا لَمْ يَأْمُرْ بِهِ وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ مَخْبِرُهُ: خَبَرٌ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ عِلْمُهُ، وَلَوْ قَدَرْنَا

(١) سيأتي توجيه هذه القراءة في (ص ٨٠١) من هذا الكتاب.

(٢) أول من قال بهذا القول: محمد بن شعاع لظنه أن المخلوق هو المتقول تخرصًا وكذبًا. انظر: الكامل (١/١١٢).

أَمْرًا مُتَعَلِّقًا بِمَا أَخْبَرَ أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ وَأَخْبَرَ عَنْ كَوْنِهِ غَيْرَ مَأْمُورٍ بِهِ لَتَنَاقُضَ الْخَبْرَانِ وَأَدَّى إِلَى الْخُلْفِ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ، وَهَذَا وَاضِحٌ لَا خَفَاءَ بِهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى إثْبَاتِ الْكَلَامِ الْأَزَلِيِّ مَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّ الْحَيَّ يَصْحُحُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فَلَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِالْكَلَامِ وَجَبَ أَنْ يَتَّصِفَ بِضِدِّهِ، وَذَلِكَ آفَةٌ وَنَقْصٌ.

وَالطَّرِيقَةُ الثَّانِيَةُ: مَا تَمَسَّكَ بِهِ أَبُو الْحَسَنِ - رحمه الله - وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَيْمَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: قَدْ حَصَلَ الْإِتْفَاقُ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ضَرْبٍ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ فِي إِضَافَةِ الْكَلَامِ إِلَيْهِ، ثُمَّ الْاِخْتِصَاصُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ مَذْهَبُ الْمُقْضِي بِهِ عَقْلًا لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ: اخْتِصَاصٌ قِيَامٌ كَمَا صِرْنَا إِلَيْهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ اخْتِصَاصٌ فِعْلٌ بِالْفَاعِلِ كَمَا صَارَ إِلَيْهِ الْمُعْتَرِلةُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى قِصَّةٍ مَخْصُوصَةٍ؛ مَا يَدَّعِيهَا مُعْتَرِلةُ الْبَصَرَةِ فِي الْإِرَادَةِ الثَّابِتَةِ لَا فِي مَحَلٍّ.

أَمَّا جِهَةُ اخْتِصَاصِ الْفِعْلِ فَقَدْ أَبْطَلْنَاهَا، وَبَيَّنَّا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ خَلْقِ الْأَجْسَامِ وَالْأَعْرَاضِ، وَبَيْنَ خَلْقِ الْكَلَامِ فِي أَنَّهُ: لَا يَرْجِعُ إِلَى الْقَدِيمِ صِفَةً حَقِيقَةً مِنْ خَلْقٍ جَمِيعٍ مَا يَخْلُقُ.

يَبْطُلُ تَفْسِيرُ الْاِخْتِصَاصِ بِكَوْنِ الْكَلَامِ مُتَعَلِّقًا بِعِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ وَسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ؛ فَإِنْ هَذِهِ الْوُجُوهُ تَتَحَقَّقُ فِي كَلَامِ الْعِبَادِ مَعَ اخْتِصَاصِهِمْ بِالْإِنِّصَافِ بِهِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْكَلَامَ يَخْتَصُّ بِالْقَدِيمِ عَلَى وَجْهِ بَصِفَةٍ نَفْسِيَّةٍ لِلْبَارِي تَعَالَى، [١/٨٣] فَإِنَّ ذَلِكَ اِحْتِمَالٌ لِادِّعَاءِ الْاِخْتِصَاصِ، وَنَحْنُ فِي مُحَاوَلَةٍ إِضَاحِهِ عَلَى التَّفْصِيلِ.

لَمْ يَبْقَ إِذَنْ إِلَّا اخْتِصَاصُ الْقَدَمِ، فَوَجَبَ الْحُكْمُ بِقِيَامِ الْكَلَامِ بِذَاتِهِ؛ لَمَّا وَجَبَ الْوَصْفُ بِكَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ تَرَتَّبَ عَلَيْهِ اسْتِحَالَةُ كَوْنِهِ حَادِثًا؛ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى اسْتِحَالَةِ قَبُولِهِ سُبْحَانَهُ لِلْحَوَادِثِ.

وَلَا يَبْقَى بَعْدَ بُطْلَانِ هَذِهِ الْأَقْسَامِ إِلَّا مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ فِي وَصْفِ الْبَارِيِّ ﷻ بِكَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا بِكَلَامٍ قَدِيمٍ أَزَلِيِّ.

وَقَدْ سَلَكَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ طَرِيقَةً عَظِيمَةً فِيهَا التَّشْغِيبُ فَقَالَ: لَوْ كَانَ كَلَامُ الْبَارِيِّ ﷻ حَادِثًا لَمْ يَخُلْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَائِمًا بِذَاتِهِ، فَيَصِيرُ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ، أَوْ يَحْدُثُ لَا فِي مَحَلٍّ فَيُؤَدِّي إِلَى إِبْطَالِ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ مَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ، وَبَيْنَ مَا لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ، عَلَى أَنَّ فِي نَفْسِي

المَحَلُّ نُفْيَ الاختِصاصِ؛ إذ لَيْسَ اخْتِصَاصُهُ لِللَّهِ بِهِ أَوَّلَى مِنْ اخْتِصَاصِهِ بِغَيْرِهِ، وَإِنْ حَدَثَ فِي مَحَلٍّ آخَرَ لَكَانَ كَلَامًا لِذَلِكَ المَحَلِّ، وَلَكَانَ المَحَلُّ لَهُ مُتَكَلِّمًا أَمْرًا نَاهِيًا؛ إذ كُلُّ قَائِمٍ بِمَحَلٍّ يَخْتَصُّ بِهِ اخْتِصَاصًا يَجِبُ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ عِنْدَ العبَارَةِ عَنْهُ بِأَخْصٍّ أَوْ صَافٍ، أَوْ يُشْتَقَّ لَهُ أَوْ لِلْجُمْلَةِ الَّتِي مِنْهَا وَصَفٌ مِنْهُ إِمَّا مِنْ أَخْصٍّ وَصْفِهِ، أَوْ أَعَمٍّ أَوْ صَافٍ، أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ، أَوْ تَصِحُّ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ بِأَخْصٍّ وَصْفِهِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَطَلَ أَنْ يَخْلُقَ كَلَامُهُ فِي مَحَلٍّ ^(١).

بَيَانُ هَذَا: أَنَّ السَّوَادَ إِذَا قَامَ بِمَحَلٍّ اشْتَقَّ لَهُ مِنْ أَخْصٍّ وَصْفِهِ وَصَفٌ، فَقِيلَ: إِنَّهُ أَسْوَدُ، وَإِذَا قَامَ عِلْمٌ بِمَحَلٍّ اشْتَقَّ لِلْمَحَلِّ أَوْ لِلْجُمْلَةِ الَّتِي المَحَلُّ مِنْهَا اسْمٌ عَالِمٌ، وَهَذَا فِيمَا لَا يَتَعَلَّقُ الْإِشْتِقَاقُ مِنْهُ بِالْأَخْصِّ؛ فَإِنَّ أَخْصَّ وَصْفِهِ كَوْنُهُ عَالِمًا بِمَعْلُومٍ مُعَيَّنٍ، وَالرَّوَائِجُ الْمَخْصُوصَةُ إِذَا قَامَتْ بِمَحَالِّهَا فَاقْصَى مَا يَقَالُ: إِنَّ لَهَا رَائِحَةً طَيِّبَةً أَوْ كَرِيهَةً، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ إِضَافَةٍ يَقَالُ: رَائِحَةُ الْمِسْكِ، وَطَعْمُ الْعَسَلِ.

وَفِي مَسْأَلَتِنَا: لَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى المَحَلِّ صِفَةٌ أَصْلًا؛ فَلَا يَقَالُ: كَلَامُ المَحَلِّ.

فَإِنْ قِيلَ: يَرْجِعُ إِلَى المَحَلِّ التَّصْوِيتُ.

قُلْنَا: مَا يَرْجِعُ إِلَى المَحَلِّ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَخْصَّ مِمَّا يَرْجِعُ إِلَى صِفَةِ المَحَلِّ وَصِفَةِ الْفَاعِلِ؛ كَمَا لَوْ خَلَقَ اللَّهُ لَوْنًا أَوْ حَرَكَةً فِي مَحَلٍّ، فَلَهُ وَصَفُ الْخَالِقِيَّةِ، وَلِلْمَحَلِّ التَّحَرُّكُ وَالتَّلَوُّنُ، وَذَلِكَ أَخْصُّ مِنَ الْخَالِقِيَّةِ، وَأَمَّا التَّصْوِيتُ فَإِنَّهُ أَعَمُّ مِنَ التَّكَلُّمِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ خَلَقَ اللَّهُ كِتَابَةً فِي مَحَلٍّ، فَيَرْجِعُ إِلَى المَحَلِّ مَاذَا؟.

قُلْنَا: قَدْ يَرْجِعُ فِي مَعْنَى الْكِتَابَةِ إِلَى المَحَلِّ اسْمٌ خَاصٌّ؛ فَيَقَالُ: مُجْتَمِعٌ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ مَعْنَاهَا الْاجْتِمَاعُ، وَقَدْ اجْتَمَعَتِ الرُّقُومُ وَالرُّسُومُ.

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ عَلَى طُولِهَا لَا تُفْضِي إِلَى الْمَقْصِدِ مَا لَمْ تُعْصِدْ بِمَا قَدَّمَاهُ فِي الطَّرِيقَةِ الْأُولَى؛ وَهِيَ أَنَّ لِلْكَلامِ اخْتِصَاصًا بِالْمُتَكَلِّمِ، وَتَعَيَّنَ اخْتِصَاصُ الْكَلَامِ، فَهَذِهِ أَدَلَّةُ أَهْلِ الْحَقِّ.

فَنَقُولُ لِلْمُعْتَرِلةِ: الْكَلَامُ فِي الْقَدَمِ وَالْحَدِيثِ فَرْعٌ لِلْكَلامِ فِي إِبْتِائِ أَصْلِ الْكَلَامِ، فَمَا دَلِيلُكُمْ مَعَاشِرَ الْمُعْتَرِلةِ عَلَى أَنَّ لِلَّهِ كَلَامًا، وَبِمَا تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ الْمُتَكَلِّمُ أَصْلًا؟!

(١) انظر: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١١٤ / ب).

وَيَبَيِّنُ أَنَّ خَلْقَهُ الْأَصْوَاتِ فِي الْمَحَالِّ بِمَثَابَةِ خَلْقِهِ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ، فَلَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِهِ حُكْمٌ مِنْهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا تُخْلَقُ أَصْوَاتٌ فِي جِسْمٍ مِنَ الْأَجْسَامِ دَالَّةٌ عَلَى إِزَادَتِهِ بِالضَّرُورَةِ، وَبِالضَّرُورَةِ نَعْلَمُ أَنَّ مَنْ سَمِعَ مِنْ مُتَصَوِّتٍ صَوْتًا أَوْ كَلَامًا لَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ كَلَامًا لغيره، أَوْ يَتَكَلَّمَ بِهِ سِوَاهُ.

قَالُوا: قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ، وَالرَّبُّ ﷻ مُقْتَدِرٌ عَلَى جَمِيعِ الْأَجْنَاسِ.

قُلْنَا: لَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ مَقْدُورًا لَهُ - سُبْحَانَهُ - يَجِبُ وَقُوعُهُ؛ إِذْ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى وَقُوعِ مَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ الْحَوَادِثِ؛ حَيْثُ كَانَتِ الْمَقْدُورَاتُ لَا تَتَنَاهَى، فَمَا دَلِيلُكُمْ عَلَى أَنَّ مَنْ افْتَدَرَ عَلَيْهِ مِنَ الْكَلَامِ وَقَعَ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا عَرَضْنَا وَقُوعَ الْكَلَامِ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - وَاتَّصَفَهُ بِكَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا بِالْمُعْجَزَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى صِدْقِ مُدَّعِي النُّبُوتِ، ثُمَّ الْأَنْبِيَاءُ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - أَخْبَرُوا عَنْ وَقُوعِ الْكَلَامِ، وَهُمْ الْمُصَدِّقُونَ.

وَعَضَّدُوا كَلَامَهُمْ بِأَنَّ قَالُوا: قَدْ أَسْنَدْتُمُ الْعِلْمَ بِنَفْيِ النَّقَائِصِ إِلَى السَّمْعِ، ثُمَّ بَيَّنَّمُ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْمُعْجَزَاتِ، فِيمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ سَلَكَ مَسْلَكَكُمْ فِي ذَلِكَ؟!.

قُلْنَا: خُصُومُنَا مُضْطَوِّدُونَ عَنْ إِبْطَاتِ الْمُعْجَزَاتِ وَالتَّوَصُّلِ إِلَى الْعِلْمِ بِوُجُوهِهَا الدَّالَّةِ عَلَى صِدْقِ الْمُتَحَدِّثِ بِهَا عَلَى مَا سَنَذْكُرُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَا يَسْتَقِيمُ لَكُمْ مَا اسْتَقَامَ لَنَا؛ فَإِنَّا قُلْنَا - عِنْدَ مُحَاوَلَةِ إِبْطَاتِ مَا رُمِنَاهُ -: مَتَى تَصَدَّى الْمَلِكُ وَتَصَدَّرَ بِمَنْصِبِهِ فِي مَوْعِدٍ مَعْلُومٍ، وَاحْتَفَّ بِهِ الْحَاضِرُونَ الْمُخْتَصُّونَ بِخِدْمَتِهِ، ثُمَّ ادَّعَى مِنْ جُمْلَةِ الْحَاضِرِينَ مُدَّعٍ أَنَّهُ رَسُولُ الْمَلِكِ إِلَى مَنْ حَضَرَ وَغَابَ، [٨٣/ب] وَذَلِكَ بِمَرَأَى مِنَ الْمَلِكِ وَسَمِعَ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَى إِبْطَاتِ الرِّسَالَةِ بِأَمْرِ خَارِقٍ لِلْعَادَةِ يَصْدُرُ مِنَ الْمَلِكِ، فَأَجَابَهُ الْمَلِكُ إِلَى مُنَاهُ^(١)؛ فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى تَصَدِيقِ الْمَلِكِ إِيَّاهُ، بِقَوْلٍ فِي نَفْسِهِ، وَالْفِعْلُ الظَّاهِرُ مُتَرَجِّمٌ عَنْهُ نَارِلٌ مِنْزِلَةُ الْعِبَارَةِ الْمُصْطَلَحِ عَلَيْهَا فِي إِفْهَامِ الْمَعَانِي؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ إِنْ خَاطَبَ غَيْرَهُ يَجْعَلُ عِبَارَتَهُ الَّتِي تَخْتَصُّ بِهِ تَرْجَمَةً عَمَّا فِي نَفْسِهِ مِنَ الْقَوْلِ؛ كَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ

(١) حكى الجويني هذا المثال عن القاضي أبي بكر الباقلاني في كتبه؛ انظر: البرهان في أصول الفقه (١/١١٧).

وَالْخَبَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

كَذَلِكَ الرَّبُّ تَعَالَى يَجْعَلُ مَا يُظْهِرُهُ عَلَى أَيْدِي الرُّسُلِ مِنْ خَوَارِقِ الْعَادَاتِ الَّتِي يَخْتَصُّ هُوَ سُبْحَانَهُ بِالْإِفْتِدَارِ عَلَيْهَا عَلَى وَفْقِ دَعْوَاهُمْ عِلْمًا دَالًّا عَلَى صِدْقِهِمْ، وَتَرْجَمَةً عَنْ تَصَدِيقِهِ إِيَّاهُمْ، هَذَا سَبِيلُنَا^(١).

وَلَا يَسْتَتِبُ ذَلِكَ لِلْمُعْتَزَلَةِ؛ فَإِنَّ الْمَعْنِيَّ بِكَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا عَنْدهُمْ أَنَّهُ فَعَلَ الْكَلَامَ، وَلَيْسَ فِي ظُهُورِ الْآيَاتِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِلَهَ سُبْحَانَهُ خَلَقَ أَصْوَاتًا مُتَقَطَّعَةً فِي بَعْضِ الْأَجْسَامِ هِيَ كَلَامٌ، وَإِنَّمَا تَرْتَبِطُ الْمُعْجَزَاتُ بِتَصَدِيقِ مُظْهِرِهَا إِذَا كَانَ التَّصَدِيقُ صِفَتَهُ، وَكَانَ مُتَصِفًا بِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَيْسَ يَرْجِعُ عَنْ فِعْلٍ صِفَةٍ حَقِيقَةٍ إِلَى الْفَاعِلِ، وَلَا تَكُونُ إِذَنْ دَالَّةً عَلَى ثُبُوتِ كَلَامٍ.

وَالَّذِي يُوضِّحُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّا لَوْ صَحَّحْنَا بِالْبَرَاهِينِ أَنَّ الْمُصَدِّقَ لَا يَكُونُ مُصَدَّقًا بِفِعْلِهِ التَّصَدِيقِ، وَالتَّصَدِيقُ مِنْ أَقْسَامِ الْكَلَامِ وَقَدْ أَبْطَلْنَا قَوْلَ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ، وَذَلِكَ يَحْتَوِي عَلَى التَّصَدِيقِ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْكَلَامِ، فَإِذَا بَطَلَ كَانَ الْبَارِي مُصَدَّقًا لِلرُّسُلِ بِقَوْلٍ عَلَى مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ.

وَوَجْهُ دَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ عَلَى صِدْقِ الْأَنْبِيَاءِ - نَزُولُهَا مَنْزِلَةً التَّصَدِيقِ بِالْقَوْلِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَتَّضِحُ بُطْلَانُ وَجْهِ دَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ عَلَى تَأْيِيدِ عَقَائِدِهِمْ، وَفِي بُطْلَانِ الْمُعْجِزَاتِ انْحِسَامٌ لِسَبِيلِ الْمَعْصِيَةِ وَسَالِكِهَا إِلَى إِبْثَابِ الْقَوْلِ لِلَّهِ تَعَالَى.

وَمِمَّا نُطَالِبُهُمْ بِهِ أَنْ نَقُولَ لَهُمْ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ لِنَفْسِهِ؛ كَمَا أَنَّهُ عَالِمٌ قَادِرٌ حَيٌّ لِنَفْسِهِ، وَتُلْزِمُونَ ذَلِكَ فِي كَوْنِهِ مُرِيدًا؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ!

فَإِنْ قَالُوا: الصِّفَةُ الثَّابِتَةُ لِلنَّفْسِ نَعْمُ بِعِلَّتِهَا إِذَا كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً بِسَائِرِ الْمُتَعَلِّقَاتِ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ عَالِمًا بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ إِذْ كَانَ عَالِمًا لِنَفْسِهِ.

قُلْنَا: هَذِهِ أَيْضًا دَعْوَى عَرِيَّةٍ عَنِ الْبُرْهَانِ، فَلِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ، وَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّهُ مُرِيدٌ لِنَفْسِهِ لِبَعْضِ الْمُرَادَاتِ دُونَ بَعْضٍ؛ كَمَا قُلْتُمْ فِي كَوْنِهِ قَادِرًا، فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ إِفْتِدَارَهُ بِبَعْضِ الْمَقْدُورَاتِ، وَإِنْ كَانَ قَادِرًا لِنَفْسِهِ.

(١) انظر هذا التمثيل لحجية المعجزة في: أصول الدين (ص ١٧٨)، والإرشاد (ص ٣٢٩)، والنظامية (ص ٦٧)، وقواعد العقائد (ص ٢١٥)، والأبكار (٢٦/٤)، وغاية المرام (ص ٣٢٨)، وتجريد الاعتقاد (ص ١٩٦)، وشرح الأصفهانية (ص ٢٠٧) وعزاه إلى الجويني والباقلاني.

وَهَذَا بِمَثَابَةِ اخْتِصَاصِ الْإِرَادَةِ الْحَادِثَةِ بِمُتَعَلِّقِهَا، وَاخْتِصَاصِ الْعِلْمِ الْحَادِثِ بِمُتَعَلِّقِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَعَدَّاهُ، فَهَذَا حُكْمُ نَفْسِي لَا يَجِبُ تَعْمِيمُهُ، وَنَحْنُ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الدَّلَالَ عَلَى كَوْنِهِ -سُبْحَانَهُ- عَالِمًا بِالْمَعْلُومَاتِ كَوْنُهُ عَالِمًا لِنَفْسِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ مُتَكَلِّمًا لِنَفْسِهِ لَكَانَتْ نَفْسُهُ فِي حُكْمِ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ. قُلْنَا: وَلَوْ كَانَ عَالِمًا قَادِرًا لِنَفْسِهِ لَكَانَتْ نَفْسُهُ فِي حُكْمِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، وَنَحْنُ قَدْ أَثَبْنَا كَلَامًا لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا بِإِرَادَةٍ يَخْلُقُهَا لَا فِي مَحَلٍّ، وَجَبَ أَنْ لَا يَمْتَنِعَ أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا بِكَلَامٍ يَخْلُقُهُ لَا فِي مَحَلٍّ؛ كَمَا قَالَ أَبُو الْهُدَيْلِ: إِنَّ الْخَلْقَ قَوْلٌ يَخْلُقُهُ لَا فِي مَحَلٍّ.

قَالَ الْإِمَامُ رحمته الله: «وَأَعْلَمُوا بَعْدَهَا أَنَّ الْكَلَامَ مَعَ مُخَالَفِينَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْقَائِلِينَ بِخَلْقِ الْكَلَامِ يَتَعَلَّقُ بِنَفْيِ وَإِثْبَاتٍ؛ فَإِنَّ مَا أَثَبْتُوهُ وَقَدَّرُوهُ كَلَامًا فَهُوَ فِي نَفْسِهِ ثَابِتٌ، وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ إِذَا رُدَّ إِلَى التَّحْصِيلِ إِلَى الْكَلَامِ إِلَى اللُّغَاتِ وَالتَّسْمِيَّاتِ؛ فَإِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: إِنَّ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ كَلَامُ اللَّهِ: أَنَّهَا خَلَقَهُ، وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ كَوْنَهَا خَلْقًا لِلَّهِ، وَلَكِنَّا نَمْنَعُ تَسْمِيَةَ خَالِقِ الْكَلَامِ مُتَكَلِّمًا بِهِ، فَقَدْ أَطْبَقْنَا عَلَى النَّفْيِ وَتَنَازَعْنَا بَعْدَ الْإِثْبَاتِ فِي تَسْمِيَّتِهِ.

وَالْكَلَامُ الَّذِي يَقْضِي أَهْلُ الْحَقِّ بِقَدَمِهِ هُوَ الْكَلَامُ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ، وَالْمُخَالَفُونَ يُنْكِرُونَ أَصْلَهُ فَتَنَازَعُوا بَعْدَ إِثْبَاتِهِ فِي حُدُوثِهِ وَقَدَمِهِ؛ فَلَمْ نَجْتَمِعْ عَلَى مَوْصُوفٍ وَاحِدٍ.

ثُمَّ اخْتَلَفْنَا فِي حُدُوثِهِ وَقَدَمِهِ: فَإِذَا تَعَرَّضْنَا لِلْحِجَاجِ كَانَ مَا بِهِ إِثْبَاتٌ مَوْجُودٍ نَقُولُ أَصْلَهُ؛ فَتَقُولُ:

قَدْ ثَبَتَ كَوْنُ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ مُتَكَلِّمًا بِكَلَامٍ، وَالْعَقْلُ يَقْضِي بِاخْتِصَاصِ الْكَلَامِ بِهِ، وَلَا يَخْلُو الْإِخْتِصَاصُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ حَيْثُ كَانَ فِعْلًا لِلَّهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ حَيْثُ يَكُونُ قَائِمًا بِدَاتِهِ، وَإِذَا أَبْطَلْنَا الْقِسْمَ الْأَوَّلَ يَبْقَى الثَّانِي.

وَقَدْ سَرَدْنَا الطَّرِيقَةَ عَلَى وَجْهِهَا ^(١) [١/٨٤] وَصَمَّمْنَا إِلَيْهَا طُرُقًا لِلْأَصْحَابِ فَوَضَحَ الْمَقْصُودُ عَوْنِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ.

(١) انظر فيما تقدم طريقة أبي الحسن الأشعري في إثبات الكلام في (ل ٨٢/أ).

شُبِّهَ الْمُخَالِفِينَ:

- فَمِمَّا عَوَّلُوا عَلَيْهِ أَنْ قَالُوا:

إِذَا أَثْبَتْنَا لِلَّهِ - تَعَالَى - كَلَامًا أَزَلِيًّا لَمْ يَخُلْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ تَقْضُوا بِكَوْنِ الْكَلَامِ الْأَزَلِيِّ أَمْرًا نَهْيًا خَبَرًا، وَإِمَّا أَنْ لَا تَقْضُوا بِذَلِكَ.

فَإِنْ رَعِمْتُمْ أَنْ كَانَ فِي الْأَزَلِ أَمْرًا نَهْيًا، فَقَدْ أَحْلَلْتُمْ أَنْ مِنْ حُكْمِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ أَنْ يُصَادِفَا مَأْمُورًا وَمَنْهِيًّا، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْأَزَلِ مُخَاطَبٌ يَتَعَرَّضُ لِأَنْ يُحَثَّ عَلَى أَمْرٍ، وَيُزَجَرَ عَنْ آخَرَ، وَلَيْسَ يُعْقَلُ أَمْرٌ وَلَا مَأْمُورٌ بِهِ، وَيَسْتَحِيلُ كَوْنُ الْمَعْدُومِ مَأْمُورًا.

وَإِنْ رَعِمْتُمْ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْأَزَلِ لَمْ يَكُنْ مَوْصُوفًا بِأَحْكَامِ أَقْسَامِ الْكَلَامِ، فَقَدْ ذَهَبْتُمْ إِلَى مَا لَا يَعْقَلُ، وَالْكََلَامُ عَلَى الْمَذْهَبِ رَدًّا وَقَبُولًا قَرَعٌ عَلَى كَوْنِهِ مَعْقُولًا^(١).

قُلْنَا: قَدْ ذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ مِنْ أَيْمَتِنَا إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ الْأَزَلِيَّ لَا يَتَّصِفُ بِكَوْنِهِ أَمْرًا وَنَهْيًا إِلَّا عِنْدَ وُجُودِ الْمُخَاطَبِينَ وَاسْتِجْمَاعِهِمْ شَرَائِطَ التَّكْلِيفِ^(٢)، فَإِذَا أَبَدَعَ اللَّهُ الْعِبَادَ وَأَفْهَمَهُمْ طَلِبَتَهُ عَلَى قَضِيَّةِ أَمْرٍ أَوْ مُوجِبِ رَجَرٍ، انْتَصَفَ عِنْدَ ذَلِكَ بِهِذِهِ الْأَحْكَامِ؛ فَهِيَ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ عِنْدَهُ بِمِثَابَةِ اتِّصَافِ الْبَارِي فِيَمَا لَا يَزَالُ بِكَوْنِهِ خَالِقًا رَازِقًا مُحْسِنًا، فَهُوَ كَلَامٌ لِنَفْسِهِ، وَأَمْرٌ وَنَهْيٌ وَخَبَرٌ وَخِطَابٌ وَتَكْلِيمٌ لَا لِنَفْسِهِ، بَلْ لِإِفْهَامِ الْمُخَاطَبِ كَوْنَهُ أَمْرًا وَنَهْيًا، وَالْمَعْنَى بِالْإِفْهَامِ خَلْقُ الْعِلْمِ فِي قَلْبِ الْمُخَاطَبِ بِذَلِكَ، وَوُرُودُ الْعِبَارَةِ عَنْهُ، عَلَى وَجْهِ يَعْلَمُ الْمُخَاطَبُونَ بِهَا أَنَّهَا فِي لُغَتِهِمْ أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَخَبَرٌ وَاسْتِخْبَارٌ، وَإِنَّمَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي ذَلِكَ هَذَا الْقَوْلُ؛ لِاسْتِغْنَائِهِمْ تَقْدِيرَ أَمْرٍ وَالْمَأْمُورُ مُنْعَدِمٌ.

- وَاخْتَلَفَ جَوَابُ هَؤُلَاءِ فِي كَوْنِ الْكَلَامِ الْأَزَلِيِّ خَبَرًا:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ خَبَرًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ خَبَرًا لَكَانَ خَارِجًا عَنْ أَقْسَامِ الْكَلَامِ بِالْكُلِّيَّةِ فَكَانَ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - لَمْ يَزَلْ مُخْبِرًا عَنْ نَفْسِهِ وَصِفَاتِهِ، وَعَمَّا سَيَكُونُ مِنْ أَفْعَالِهِ، وَلَا سَتَدْعَى الْخَبْرُ مُخَاطَبًا، وَإِنَّمَا الْخِطَابُ يَسْتَدْعِي مُخَاطَبًا.

(١) انظر هذه الشبهة والجواب عنها في: الإرشاد (ص ١١٩)، ونهاية الأقدام (ص ٣٠١)، والكامل في اختصار الشامل (١١٥/ب).

(٢) انظر مذهب ابن كلاب في أن الكلام الأزلي لا يكون أمرًا ونهيًا وخبرًا واستخبارًا في: نهاية الأقدام (ص ٣٠٣).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا يَكُونُ الْكَلَامُ الْأَزَلِيُّ خَبْرًا عِنْدَ وُجُودِ السَّامِعِينَ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ وَإِنْ دَرَأَتْ تَشْغِيبًا فَهِيَ غَيْرُ مَرْضِيَّةٍ، وَإِنَّمَا الْمَرْضِيَّةُ طَرِيقَةُ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ - رحمه الله - أَنَّ الْكَلَامَ الْأَزَلِيَّ لَمْ يَزَلْ مُتَّصِفًا بِكَوْنِهِ أَمْرًا نَهْيًا خَبْرًا، وَالْمَعْدُومُ عَلَى أَصْلِنَا مَأْمُورٌ بِالْأَمْرِ الْأَزَلِيِّ عَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ، وَالْأَمْرُ الْأَزَلِيُّ فِي نَفْسِهِ عَلَى صِفَةِ الْاِفْتِضَاءِ مِمَّنْ سَيَكُونُ إِذَا كَانُوا^(١).

وَإِنَّمَا أَضْرَبْنَا عَنْ طَرِيقَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ؛ فَإِنَّ تَقْدِيرَ كَلَامٍ خَارِجٍ عَنْ أَقْسَامِ الْكَلَامِ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَلَوْ جَازَ اثْبَاتُ كَلَامٍ فِي الْغَائِبِ لَيْسَ بِأَمْرٍ وَلَا نَهْيٍ وَلَا خَبْرٍ، جَازَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الشَّاهِدِ؛ إِذِ الْحَقَائِقُ لَا تَخْتَلِفُ، وَالْكَلَامُ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ إِذَا كَانَ إِيْجَابًا كَانَ إِيْجَابًا لِنَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ خَبْرًا أَوْ نَهْيًا.

وَلَوْ جَازَ تَقْدِيرُ كَلَامٍ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِمَأْمُورٍ، وَلَا مِنْهْيٍ، وَلَا مُخْبِرٍ مُحَقِّقٍ وَلَا مُقَدَّرٍ، لَجَازَ تَقْدِيرُ عِلْمٍ غَيْرٍ مُتَعَلِّقٍ بِعُلُومٍ.

وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ الْمَأْمُورِينَ إِذَا وَجَدُوا وَأَفْهَمَهُمُ اللَّهُ مَعَانِي كَلَامِهِ عَلَى مُوجِبِ أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ، اتَّصَفَ الْكَلَامُ إِذْ ذَاكَ بِأَحْكَامِ أَقْسَامِ الْكَلَامِ لَا مَحْضُولَ لَهُ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي نَفْسِهِ إِيْجَابًا لَمْ يُتَصَوَّرْ فَهُمْ الْإِيْجَابُ مِنْهُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ تَحْرِيمًا لَمْ يُتَصَوَّرْ فَهُمْ التَّحْرِيمُ مِنْهُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: الْقُدْرَةُ؛ فَإِنَّهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ إِيْجَابًا فِي تَحْرِيمِهَا، لَمْ يُتَصَوَّرْ فَهَمُّهَا مِنْهَا، وَكَيْفَ يُفْهَمُ اللَّهُ عِبَارَةً مِنْ كَلَامٍ مَعْنَى الْإِيْجَابِ وَأَمْكَنَ الْإِيْجَابُ مِنْ صِفَتِهِ، أَوْ كَيْفَ تَتَجَدَّدُ لَهُ صِفَةُ الْإِيْجَابِ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ فَهُمْ ذَلِكَ الْعِبَارَةُ ثُمَّ عَلِمْنَا؟!

قَالُوا: إِنَّ الْكَلَامَ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا إِلَّا عِنْدَ وُجُودِ السَّامِعِينَ وَالْمُخَاطَبِينَ؛ كَمَا قَالُوا فِي أَقْسَامِ الْكَلَامِ.

وَقَوْلُهُمْ: إِذَا أَفْهَمَ اللَّهُ عِبَارَةً مَعَانِي الْكَلَامِ صَارَ الْكَلَامُ إِذْ ذَاكَ مَوْصُوفًا بِهَذِهِ الْأَحْكَامِ - مَا مَعْنَى اتَّصَافِهِ بِهَا؟!

فَإِنْ قَالُوا: انْقَلَبَ أَمْرًا وَنَهْيًا.

قُلْنَا: إِنْ عَنِيتُمْ بِالْإِنْقِلَابِ تَغْيِيرُهُ، فَذَلِكَ مُحَالٌ عَلَى الْقَدِيمِ.

(١) انظر مذهب الأشعري في كون الكلام الأزلي أمرًا ونهيًا وخبرًا واستخبارًا في: نهاية الأقدام (ص ٣٠٣).

وَأِنْ أَرَدْتُمْ أَنَّهُ يَسْتَجِدُّ أَحْوَالًا فَذَلِكَ مُحَالٌ؛ فَإِنَّ الْحَالَ عِنْدَ مُثَنِّيَّهَا لَا تَطْرَأُ عَلَى الذَّاتِ مِنْ غَيْرِ مُقْتَضِي، وَإِنْ كَانَ مُقْتَضَاهَا الْقُدْرَةَ فَذَلِكَ قَوْلٌ بِحَدَثِ الْكَلَامِ.

وَأِنْ عَنَيْتُمْ بِالْإِنْقِلَابِ تَجَدُّدَ اسْمٍ كَمَا تَتَجَدَّدُ أَسْمَاءُ اللَّهِ؛ لِيُجُودَ الْأَفْعَالُ، فَذَلِكَ أَيْضًا مُحَالٌ؛ فَإِنْ كَوْنُهُ خَالِقًا يَرْجِعُ إِلَى وُجُودِ الْخَلْقِ فِي غَيْرِهِ، لَمْ يَعُدْ إِلَى ذَاتِهِ مِنْ فِعْلِهِ عَائِدٌ، وَكَانَ عَلَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ.

قَالُوا: لَا مَعْنَى لِكَوْنِ الْكَلَامِ الْأَزَلِيِّ أَمْرًا وَنَهْيًا إِلَّا إِنْهَامَ اللَّهِ عِبَارَةً هَذِهِ الْمَعَانِي، [٨٤/ب] وَهَذَا يُشْعِرُ بَأَنَّ الْمَعَانِي الَّتِي يُفْهَمُهُمُ اللَّهُ عَنْهَا الْإِيجَابَ وَالْتَّحْرِيمَ لَمْ تَكُنْ تَرْجَمَةً، وَلَا دَلَالَةً عَلَى الْكَلَامِ الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ.

فَهَذِهِ جُمْلَةُ الْكَلَامِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ.

وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ: فَالَّذِي اسْتَنْكَرُوهُ مِنْ اسْتِحَالَةِ كَوْنِ الْمَعْدُومِ مَأْمُورًا لَا تَحْصِيلَ لَهُ، وَالْوَجْهَ مُعَارَضَتُهُمْ بِأَصْلِ لَهُمْ يَصُدُّهُمْ عَنْ هَذَا الْإِلْزَامِ، وَذَلِكَ أَنَّ مَذْهَبَهُمْ أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ مَعْدُومٌ، وَإِذَا تَوَجَّهَ الْأَمْرُ عَلَى الْعِبَادِ بِفِعْلٍ، فَالْفِعْلُ قَبْلَ وُجُودِهِ مَأْمُورٌ بِهِ، وَإِذَا وُجِدَ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مَأْمُورًا بِهِ فِي حَالِ حُدُوثِهِ؛ كَمَا خَرَجَ إِذْ ذَاكَ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا عَلَى أَصُولِهِمْ، وَلَيْسَ نَفْيُ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ يَثْبُتُهُ^(١)، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ الثَّابِتُ مَأْمُورًا بِهِ كَانَ النَّفْيُ مَأْمُورًا بِهِ لِذَلِكَ، فَإِذَا لَمْ يُبْعَدُوا مَأْمُورًا بِهِ مَعْدُومًا لَمْ يَسْتَقِمِ اسْتِبْعَادُ مَأْمُورٍ مَعْدُومٍ، وَمَا ذَكَرُوهُ أَبَعْدُ؛ فَإِنَّا نُحَوِّرُ كَوْنَ الْمَعْدُومِ مَأْمُورًا عَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ، فَإِذَا وُجِدَ تَحَقَّقَ كَوْنُهُ مَأْمُورًا، وَتَمَنَعُ تَقْدِيرِ مَعْدُومٍ - عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ - مَأْمُورٍ، أَوْ يَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ وُجُودِهِ مَأْمُورًا، فَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّكْلِيفُ، وَالْمُعْتَزِلَةُ قَضَوْا بِأَنَّ الْمَعْدُومَ مَأْمُورًا بِهِ، وَهُوَ يَخْرُجُ عِنْدَ الْوُجُودِ عَنْ كَوْنِهِ مَأْمُورًا، وَهَذَا الْمُخْتَصُّ مِنْهُمْ يَتَعَلَّقُ لِأَنَّهُ الْمَعْدُومُ.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَلَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: مِنْ ضَرُورَةِ الْمَأْمُورِ بِهِ أَنْ لَا يَكُونَ مَوْجُودًا حَاصِلًا؛ فَيَنْبَغِي تَحْصِيلُهُ بِالْأَمْرِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَأْمُورُ وَالْمُخَاطَبُ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ مَعْدُومًا كَيْفَ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ الْخِطَابُ، وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَاقِلًا.

ثُمَّ يَقُولُ: اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ قَاطِبَةً عَلَى أَنَا - فِي وَقْتِنَا - مَأْمُورُونَ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَمَذْهَبُ الْحُذَاقِ

(١) كذا بالأصل، ولم يتبين لي وجه قراءة هذه العبارة.

مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ: أَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ فِي وَفْتِنَا كَلَامٌ، وَأَنَّ مَا وَجَدَ مِنْ كَلَامِهِ عُدِمَ، فَإِذَا لَمْ نَسْتَبْعِدْ كَوْنَنَا مَأْمُورِينَ وَلَا أَمْرًا، لَمْ يَبْقَ لَهُمْ مُضْطَرَبٌ فِيمَا ذَكَّرُوهُ؛ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَبْعُدْ مَأْمُورٌ بِأَمْرٍ مَعْدُومٍ، لَمْ يَبْعُدْ أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِمَأْمُورٍ عَلَى تَقْدِيرِ وَجُودِهِ، وَالْأَمْرُ الْمَعْدُومُ لَا يُعَادُ عِنْدَهُمْ؛ فَإِنَّ الْأَصْوَاتَ لَا بَقَاءَ لَهَا، وَمَا لَا يَبْقَى مِنَ الْأَعْرَاضِ لَا يَجُوزُ إِعَادَتُهُ عِنْدَهُمْ، وَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ أَنْ انْتَقَلَ إِلَى رِضْوَانِهِ مِمَّنْ يُنْشِئُ أَمْرًا فِي وَفْتِنَا وَنَحْنُ مَأْمُورُونَ بِأَوَامِرِهِ.

ثُمَّ نَقُولُ: قَدْ ذَهَبَ أَكْثَرُ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ يَتَوَلَّدُ مِنَ الْجَوِّ، وَقَدْ كَانَ مِنْ صَدَرَ مِنْهُ الْكَلَامُ، ثُمَّ أَمْرُهُ يَسْمَعُ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَإِذَا لَمْ يَبْعُدْ أَمْرٌ مَيِّتٌ؛ فَلَا اسْتِبْعَادَ فِي مَأْمُورٍ مَعْدُومٍ.

ثُمَّ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: « لَا يَمْتَنِعُ قِيَامُ الْأَمْرِ مِنَّا بِالنَّفْسِ مَعَ غَيْبَةِ الْمَأْمُورِ؛ فَإِنَّ الْمَزْمَعَ عَلَى أَمْرِ غَائِبٍ وَتَوَجَّهَ الْخِطَابُ عَلَيْهِ، يَجِدُ فِي نَفْسِهِ الْأَمْرَ عَلَى تَحْقِيقِهِ؛ كَمَا يَجِدُ عِلْمَهُ وَإِرَادَتَهُ، ثُمَّ إِذَا شَهِدَ الْمَأْمُورُ وَحَضَرَ، ازْبَطَ الْأَمْرُ بِهِ عِنْدَ بُلُوغِهِ إِيَّاهُ، وَإِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ ذَلِكَ فِي كَلَامِنَا فَهُوَ الْمَعْنِيُّ بِثُبُوتِ الْأَمْرِ^(١).

فَإِنْ قَالُوا: مَا أَشْرَرْتُمْ إِلَيْهِ فِي وَجْدَانِ الْاِقْتِضَاءِ فِي النَّفْسِ فِي حَالِ غَيْبَةِ الْمَأْمُورِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ أَمْرًا حَاطًا، وَإِنَّمَا هُوَ تَقْدِيرُ أَمْرٍ وَتَصْوِيرُهُ فِي النَّفْسِ أَنْ لَوْ كَانَ كَيْفَ يَكُونُ، وَالْكَلَامُ الْأَزَلِيُّ لَيْسَ تَقْدِيرًا وَلَا تَرْوِيرًا.

قُلْنَا^(٢): الْاِقْتِدَارُ عِنْدَ كَثَرَةِ الْقُدْرَةِ عِنْدَنَا لِأَنَّهُ لَهَا مُتَعَلِّقٌ، وَمُتَعَلِّقُهَا هُوَ الْمَقْدُورُ الْمُمَكِّنُ، وَالْإِمْكَانُ وَالْأَزَلُ لَا يَجْتَمِعَانِ، فَإِذَا لَمْ يَبْعُدْ اثْبَاتُ كَلَامٍ هُوَ اِقْتِضَاءٌ مِمَّنْ سَيَكُونُ.

فَإِنْ قَالُوا: لَا مَعْنَى لِمُتَعَلِّقِ الْقُدْرَةِ أَوْ الْقَادِرَةِ بِالْمَقْدُورِ، إِلَّا صَلَاحِيَّتُهَا وَتَهَيُّؤُهَا لِلْإِبْجَادِ. قُلْنَا: نَعَمْ الْإِبْجَادُ إِذَا وَقَعَ فَإِنَّمَا يَقَعُ بِهَا إِذْنٌ لِصَلَاحِيَّةٍ أَنْ يُوَقَعَ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ الْإِمْكَانُ فِي الْمُمَكِّنَاتِ؛ لِكُونِهَا مُتَعَلِّقَ الْقُدْرَةِ، وَتَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ بِالْمُمَكِّنَاتِ لَا يُنْكَرُ، وَالسَّرُّ فِي ذَلِكَ أَنَّ لَا مَقْدُورَ وَلَا مَأْمُورَ إِلَّا الْوُجُودَ، وَالتَّنْفِي الْمَحْضُ لَيْسَ أَثَرًا لِلْقُدْرَةِ فَيُعْتَقَدُ كَوْنُهُ مَقْدُورًا، وَكَذَلِكَ الْمَعْدُومُ لَيْسَ بِمَأْمُورٍ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَإِنَّمَا الْمَأْمُورُ حُدُوثُ الْوُجُودِ، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ الْأَزَلِيُّ يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْلُومَاتِ تَقْدِيرًا وَتَحْقِيقًا، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي الْخَبَرِ؛ فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعِلْمُ، وَالْأَمْرُ أَيْضًا فِي مَعْنَى الْعِلْمِ وَالْخَبَرِ.

(١) انظر هذه الشبهة والجواب عنها في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١١٥/ب).

(٢) بهامش الأصل في هذا الموضع عبارة: « الْاِقْتِدَارُ عِنْدَكُمْ وَالْقُدْرَةُ عِنْدَنَا ».

وَأَمَّا الْإِقْتِصَاءُ الَّذِي يَجِدُهُ الْمَرْءُ فِي نَفْسِهِ، فَلَيْسَ بِإِقْتِصَاءٍ وَإِنَّمَا هُوَ تَقْدِيرٌ اقْتِصَاءٌ، وَالْكَلَامُ الْأَزَلِيُّ لَيْسَ تَقْدِيرًا وَلَا تَزْوِيرًا.

قُلْنَا: هَذَا يَبْطُلُ بِالْعِلْمِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَتَنَاهَى عِنْدَنَا، وَالْعَالِمِيَّةُ عِنْدَكُمْ تَتَعَلَّقُ بِمَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ الْمَعْلُومَاتِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَيْسَ لِعَاقِلٍ أَنْ يَقُولَ: [١/٨٥] لَيْسَ ذَلِكَ عِلْمًا حَقِيقِيًّا، وَإِنَّمَا هُوَ تَقْدِيرٌ عِلْمٍ، كَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي الْإِقْتِصَاءِ الَّذِي نَجِدُهُ فِي أَنْفُسِنَا، وَالْكَلَامُ الْأَزَلِيُّ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْمُتَعَلِّقَاتِ نَحْوِ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ الْأَزَلِيِّ بِالْمَعْلُومَاتِ، وَالتَّقْدِيرُ إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ فِي الْمُتَعَلِّقَاتِ لَا فِي الْعِلْمِ وَالْكَلَامِ.

وَقَدْ ضَرَبَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لِهَذَا مِثَالًا فِي الشَّاهِدِ فَقَالَ: « إِذَا حَبَسَ الْمُحْبِسُ صَبِغَتَهُ وَعَقَارَهُ عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ، فَيُثَبِّتُ مُوجِبُ كَلَامِهِ عَلَى الَّذِي سَيُوجَدُ عَلَى تَقْدِيرِ وُجُودِهِ، كَمَا يُثَبِّتُ لِلْمَوْجُودِينَ لَدَى التَّعْيِينِ، فَإِذَا لَمْ يَبْعُدْ ذَلِكَ شَاهِدًا، فَلَا وَجْهَ لِاسْتِنْعَادِهِ فِي أَمْرِ اللَّهِ »^(١).

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا ذَلِكَ لِتَعَلُّقِ الْكَلَامِ بِالْمَوْجُودِينَ فِي الْحَالِ، فَيَسْتَقْبَلُ الْكَلَامُ فِي تَعَلُّقِهِ بِهِمْ، وَالَّذِينَ سَيُوجَدُونَ بَعْدَهُمْ فِي حُكْمِ التَّبَعِ لَهُمْ.

قُلْنَا: مَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيرُهُ وَاقِعًا، لَا يَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ تَابِعًا وَلَا مَتَّبِعًا، وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ الْمَحَالَّاتُ.

ثُمَّ نَفَرَضُ الْكَلَامَ فِيمَنْ أَخْبَرَهُ نَبِيٌّ بِأَنَّهُ يَكُونُ فِي عَقِبِهِ وَلَدٌ صَالِحٌ بَعْدَ سِنِينَ كَثِيرَةٍ، فَيَقُولُ هَذَا الْمُوصِي: أَوْصَيْتُ لِأَوْلَادِي كَذَا، وَلَوْلَدِي الصَّالِحِ مِنْ جُمْلَتِهِمْ كَذَا وَكَذَا؛ فَتَتَعَلَّقُ الْوَصِيَّةُ بِهِ عَلَى تَقْدِيرِ وُجُودِهِ.

وَمِمَّا يَسْتَرْوِحُونَ إِلَيْهِ قَالُوا: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ قَبْلَ ظُهُورِ هَذَا الْخِلَافِ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ سُورٌ وَأَيَاتٌ وَحُرُوفٌ مُنْتَظِمَةٌ وَكَلِمَاتٌ مَجْمُوعَةٌ، وَهِيَ مَسْمُوعَةٌ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَفِيهَا مُفْتَتَحٌ وَمُخْتَتَمٌ؛ فَإِنَّهُ مُعْجِزَةٌ لِلرَّسُولِ ﷺ وَالْأُمَّةُ عَلَى صِدْقِهِ، وَلَا تَكُونُ الْمُعْجِزَةُ إِلَّا فِعْلًا خَارِقًا لِلْعَادَةِ.

(١) استدلل الأشعري على جواز الأمر ولا مأمور على توجه الخطاب إليه متى وجد بقياس الغائب على الشاهد، وضرب لهذا الاستدلال المثلث المذكور. وانظر هذا المثلث وتوجيهه والجواب عما يرد عليه في: الكامل في اختصار الشامل (١١٥/ب).

وَمِمَّا أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ أَنَّ قَائِلًا لَوْ قَالَ فِي دُعَائِهِ: يَا رَبَّ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَيَا رَبَّ طه
ويس - لَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الدَّعَوَاتِ الْمُسْتَفِيزَةِ فِي السَّلَفِ.

قَالُوا: وَأَجْمَعُوا أَيْضًا عَلَى تَسْمِيَةِ كَلَامِ اللَّهِ قُرْآنًا، وَاشْتِقَاقِهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: قَرَأْتُ الشَّيْءَ إِذَا
جَمَعْتُهُ.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ هَذِهِ الْحُرُوفُ الْمَجْمُوعَةُ الْمُؤَلَّفَةُ^(١).

فَأَقْلُ مَا نَفَاتِحُهُمْ بِهِ أَنْ نَقُولَ: مَذْهَبُ حَذَاقِكُمْ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ - تَعَالَى - إِذْ خَلَقَهُ كَانَ
أَصْوَاتًا، ثُمَّ تَصَرَّ مَتْ وَانْقَضَتْ، وَالْمَتْلُوُ الْمَحْفُوظُ وَالْمَتْلُوُ الْمَكْتُوبُ لَيْسَ بِكَلَامِ اللَّهِ، هَذَا
مَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ^(٢)، وَالْمَصِيرُ إِلَى نَفْيِ الْكَلَامِ أَشْنَعُ وَأَبْشَعُ مِنْ
الْمُمَارَاةِ فِي صِفَةِ الْكَلَامِ.

وَلَمَّا اسْتَشَعَرَ الْجَبَائِثُ ذَلِكَ، وَعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ التَزَمَ ذَلِكَ كَانَ خَرَقًا لِلْإِجْمَاعِ أَبَدَعَ مَذْهَبًا شَنِيعًا،
وَرَكِبَ فِيهِ جَحْدَ الصَّرُورَاتِ فَقَالَ: كَلَامُ اللَّهِ يُوجَدُ مَعَ قِرَاءَةِ كُلِّ قَارِئٍ وَيُسْمَعُ، وَكَذَلِكَ
يُوجَدُ مَعَ الْكِتَابَةِ وَالْحِفْظِ وَلَا يُسْمَعُ وَلَا يُرَى، وَزَعَمَ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ حُرُوفٌ مَسْمُوعَةٌ عِنْدَ
أَصْوَاتِ الْقِرَاءَةِ، وَلَا يُرَى عِنْدَ ثُبُوتِ مَا يُنْتَظَرُ، وَأَنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ، فَإِنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ
لِنَفْسِهِ كَلَامًا فِي مَحَلِّ قِرَائَتِهِ، وَكَذَلِكَ يَخْلُقُ الْحُرُوفَ عِنْدَ إِرَادَتِهِ كِتَابَةَ الْمُصْحَفِ، أَوْ كِتَابَةَ
بَعْضِ الْآيَاتِ^(٣)،

(١) هذه الشبهة والجواب عنها في: نهاية الأقدام (ص ٣٠٩)، والأبكار (١/٣٥٨، ٣٦١)، وغاية المرام (ص ٩٥، ٩٦)، والكامل (١/١١٦).

(٢) انظر مذهب المعتزلة في أن المكتوب والمتلو والمحفوظ ليس بكلام في: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١/٣٤٢)، خلافاً لأبي علي منهم؛ حيث من مذهبه أن الكلام هو الحروف، فعلى طريقته: الاختصار في حد الكلام على أنه الحروف أولى؛ لأنها عنده الكلام دون الأصوات، ولذلك يقول في المكتوب والمحفوظ: إنها كلام، وإن لم يقارنهما الصوت. انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/٧)، وابن متويه: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٣٦٢).

(٣) لم أقف على التصريح بما حكاه الأنصاري ها هنا عن الجبائي، ولعل الأنصاري حكاه متابعة لشيخه أبي المعالي، الذي حكاه عنه في غير موضع وتويع عليه. الإرشاد (ص ١٢٢، ١٢٣)، والملل والنحل (١/٨١)، والأبكار (١/٣٥٤)، وغاية المرام (ص ١٠٧، ١٠٨)، والكامل (ل/١١٦ ب).

وقد تكون نسبة هذه الأقوال إلى أبي علي من باب حكاية لازم مذهبه؛ حيث إن من مذهب الشيخ أبي علي الجبائي أن الكلام معنى زائد على الأصوات، فجعل الكلام والحروف سواء، وجعل الحروف غير الصوت، وذهب إلى بقاء الكلام دون الأصوات، وأثبت مسموعاً عند مقارنة الصوت له، وذكر عنه أنه يجعله باقياً إذا ابتدئ مكتوباً دون أن =

وَنَفْسٌ نَقَلَ هَذَا الْمَذْهَبَ يُغْنِيهِ اللَّيْبُ لِلرَّدِّ عَلَيْهِ^(١)، إِلَّا أَنَّا نَرَسِمُ فَضْلًا مُفْرَدًا فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ.
ثُمَّ نَقُولُ: قَدْ زَعَمْتُمْ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، وَإِذَا رُوجِعْتُمْ فِي مَعْنَى إِضَافَةِ الْكَلَامِ، لَمْ تُبْدُوا
وَجْهًا مِنَ الْإِخْتِصَاصِ سِوَى كَوْنِهِ فِعْلًا لَهُ، وَالَّذِي زَعَمْتُمْ أَنَّهُ فِعْلٌ لَهُ، فَأَنْتُمْ^(٢) مُسَاعِدُونَ عَلَيْهِ
مِنْ مَذْهَبِنَا، وَهُوَ أَقْصَى غَرَضِكُمْ فِي إِضَافَةِ كَلَامِ اللَّهِ إِلَيْهِ، فَقَدْ تَسَاوَتْ الْأَقْدَامُ فِي إِضَافَةِ
الْكَلَامِ إِلَيْهِ، وَبَقِيَ تَنَازُعٌ فِي تَسْمِيَاتِهِ إِطْلَاقًا.

وَلَيْسَ مِنَ التَّعَبُّدِ عِنْدَنَا إِضَافَةُ فِعْلِ اللَّهِ إِلَيْهِ إِذَا وَرَدَ الْإِذْنُ مِنَ الشَّارِعِ فِيهِ؛ وَهُوَ كإِضَافَةِ
الرُّوحِ إِلَيْهِ، ثُمَّ الْقُرْآنُ قَدْ يُحْمَلُ عَلَى الْقِرَاءَةِ مَرَّةً، وَيُقَدَّرُ مَصْدَرُهَا؛ يُقَالُ: قَرَأَ يقرأُ قِرَاءَةً وَقَرَأْنَا؛
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ [الإسراء: ٧٨] يَعْنِي: الْقِرَاءَةَ فِي الْفَجْرِ، وَقَالَ حَسَنُ بْنُ
ثَابِتٍ فِي عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رضي الله عنه:

صَحَّحُوا بِأَشْمَطِ عُنْوَانِ السُّجُودِ بِهِ يَقْطَعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقُرْآنًا^(٣)

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْقُرْآنَ يُذَكَّرُ بِمَعْنَى الْقِرَاءَةِ، فَالْقِرَاءَةُ تَشْتَمِلُ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ مِنَ السُّورِ
وَالْآيَاتِ، وَالْأَسْبَاعِ وَالْأَعْشَارِ، فَيُحْمَلُ قَوْلُ الْقَائِلِ: سُورٌ وَآيَاتٌ، وَلَهَا مَطَالِيعُ وَفَوَاصِلُ عَلَى
الْقِرَاءَةِ، وَإِذَا قِيلَ: قَرَأْتُ الْقُرْآنَ، أَوْ قَرَأْتُ كَلَامَ اللَّهِ، أَوْ قِيلَ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ لَا مَخْلُوقٌ، فَإِنَّهُ
أُرِيدَ بِهِ هَذَا^(٤).

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ»^(٥).

وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الْمَصَاحِفَ، فَسَمَّاها قُرْآنًا؛ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى السُّورِ وَالْآيَاتِ.

وَالْعَرَبُ تُسَمِّي الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ؛ إِذَا كَانَ مِنْهُ تَسَبُّبٌ؛ وَتُسَمِّي الرَّكَّابَ بِاسْمِ الْمَرْكُوبِ
[٨٥/ب]؛ كَمَا يُسَمِّي اللَّهُ - تَعَالَى - السَّمَاءَ مَطَرًا؛ وَقَالَ فِي قِصَّةِ عِيسَى عليه السلام: ﴿وَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ
كَفَرُوا﴾

= يتبدأ مسموعاً. انظر: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٣٦٢)، وانظر المغني الموضع السابق. ويقوي
هذا الفرض ما حكاه الجويني عنه من أنه يلزم على مذهبه أن يقوم من قرأ ما حكاه الله تعالى عن الطير والنمل مثل
كلامه تعالى، ومثل كلام الطير والنمل. انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١١٨/ب).

(١) كذا بالأصل، وفي الإرشاد (ص ١٢٣): «ونفس نقل هذا المذهب بغني الليب عن تكلف الرد عليهم».

(٢) الذي في الأصل: «وأنتم»، والتصحيح من الإرشاد (ص ١٢٤)، وبينهما فرق في المعنى.

(٣) انظر ديوان حسان (ص ٢١٦). (٤) كلمة غير واضحة في الأصل.

(٥) حديث صحيح: أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب: النهي عن أن يسافر بالمصحف إلى أرض
الكفار إذا خيف الوقوع بأيديهم، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

لِلسَّاعَةِ ﴿١﴾ [الزخرف: ٦١]؛ أَي: مَا تُعَلِّمُ بِهِ السَّاعَةُ؛ فَإِنَّهُ عَلَامَةٌ وَدَلَالَةٌ عَلَى الْقِيَامَةِ إِذَا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ، وَهَذِهِ أَمْثَلَةٌ وَنَظَائِرُ، وَفِيهَا ذَكَرْنَاهُ مَقْنَعٌ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي أَنَّ الْقُرْآنَ مِنَ الْأَسَامِي الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ تَقْدِيرُ اسْتِقَاقٍ فِيهَا، مِثْلَ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا مِمَّا نَقَلَهُ الشَّرْعُ وَاللُّغَةُ إِلَى مَعْهُودِ الشَّرِيعَةِ.

فَقَالَ قَائِلُونَ: إِنَّهُ اسْمٌ عَلَمٌ لِكَلَامِ اللَّهِ، وَهَذَا كَمَا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ فِي اسْمِ اللَّهِ: إِنَّهُ اسْمٌ لَوْجُودِ اللَّهِ، جَارٍ مَجْرَى الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ مِنْ غَيْرِ اسْتِقَاقٍ. وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّهُ مُشْتَقٌّ.

ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا لِحُصُومِنَا فِي الْأَصْلِ لَمْ نُسَاعِدْهُمْ فِي تَفْصِيلِهِ، بَلْ نَقُولُ: إِنَّمَا يُسَمَّى كَلَامُ اللَّهِ قُرْآنًا لِإِبَانَتِهِ عَنْ جَمِيعِ الْمَعَانِي وَاقْتِضَائِهِ الْأَوَامِرَ وَالنَّوَاهِي وَالْوَعْدَ وَالْوَعِيدَ؛ فَهُوَ قُرْآنٌ عَلَى أَنَّهُ يَجْمَعُ الْمَعَانِي يَعْنِي مِنَ الْإِنْبَاءِ عَنْهَا، وَلَيْسَ يَبْعُدُ فِي قِيَاسِ اللُّغَةِ تَسْمِيَةُ الْفَاعِلِ بِالْمَصْدَرِ أَوْ بِالِاسْمِ الْمُتَزَلِّ مَنْزِلَةَ الْمَصْدَرِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّهُمْ سَمَوْا الْعَادِلَ عَدْلًا، وَالْمُخَاصِمَ خَصْمًا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَكْثُرُ تَعْدَادُهُ، وَالْمَصْدَرُ فِي الْمَنْقُولِ مِنْ: قَرَأَ يَقْرَأُ: الْقِرَاءَةُ، وَالْقُرْآنُ اسْمٌ يَجْرِي مَجْرَى الْمَصْدَرِ فَيَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى الْقَارِئِ الَّذِي بِمَعْنَى الْجَامِعِ، وَلَيْسَ حَمْلُهُ عَلَى الْمَقْرُوءِ بِمَعْنَى الْمَجْمُوعِ أَوْلى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الْقَارِئِ بِمَعْنَى الْجَامِعِ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَا بُدَّ فِي تَسْمِيَةِ كَلَامِ اللَّهِ قُرْآنًا؛ مِنْ حَيْثُ انتَظَمَتِ الْعِبَارَاتُ عَنْهُ، وَتَجَمَّعَتِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ، وَالدَّلَالَةُ قَدْ تُسَمَّى بِاسْمِ الْمَدْلُولِ.

فَإِنْ عَادُوا وَقَالُوا: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ السُّورَ وَالْآيَاتِ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى. قُلْنَا: وَذَلِكَ كَاجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنْ:

(١) قرأ بهذه القراءة - فتح لام علم؛ بمعنى العلامة والأمانة - قرأ بها ابن عباس وأبو هريرة وقاتدة والأعمش وأبو مالك الغفاري وزيد بن علي ومجاهد والضحاك ومالك بن دينار والكلبي وأبو نصره وعكرمة. انظر: إتحاف فضلاء البشر للدمياطي (ص ٣٦٨)، وإعراب القرآن للنحاس (٩٨/٣)، والبحر المحييط لأبي حيان (٢٦/٨)، والطبري (٥٥/٢٥)، والقرطبي (١٠٥/١٦)، والكشاف (٤٩٤/٣)، والمجمع للطبرسي (٥٤/٩)، ومعاني القرآن للفراء (٣٧/٣)، وتفسير الرازي (٢٢٢/٢٧).

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي [حبيب ومنزل]^(١)

شِعْرُ امْرِئِ الْقَيْسِ، وَأَنَّ الْأَحَادِيثَ الْمُخَرَّجَةَ فِي الصِّحَاحِ كَلَامُ الرَّسُولِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - كَذَلِكَ السُّورَ وَالْآيَاتُ كَلَامُ اللَّهِ عَلَى أَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَيْهِ.

وَنَحْنُ أَسْعَدُ حَالًا مِمَّنْ يَقُولُ^(٢): إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ حُرُوفٌ مُغَايِرَةٌ لِأَصْوَاتِ الْقِرَاءَةِ مَسْمُوعَةٌ عِنْدَهَا؛ فَإِنَّ هَذَا جَحْدُ الْحِسِّ وَالضَّرُورَةِ.

فَالَّذِينَ قَالُوا مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ: إِنَّ الْعِبَارَاتِ مِنَ الْحُرُوفِ الْمَقُولَةِ فِيهِ الْمُتَرْتَبَةِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ قَدِيمَةٌ وَلَيْسَتْ مَخْلُوقَةٌ - فَهَذَا أَيْضًا خِلَافُ الْمَعْقُولِ.

وَمَنْ قَالَ: السُّورَ وَالْآيَاتُ كَلَامُ اللَّهِ عَلَى أَنَّهُ فَعِلٌ لَهُ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ - تَعَالَى - مِنْ فَعْلِهِ حَالٌ وَلَا صِفَةٌ فَقَدْ وَافَقْنَاهُمْ فِي الْمَعْنَى مِنْ إِطْلَاقِ اسْمٍ وَوَصْفٍ، وَلَيْسَ يَبْعُدُ عِنْدَنَا إِضَافَةُ فَعِلٍ لِلَّهِ - سُبْحَانَهُ - لِيُرُودِ الْإِذْنِ، وَهُوَ كإِضَافَةِ الرُّوحِ وَالنَّاقَةِ وَالْكَعْبَةِ إِلَيْهِ.

عَلَى أَنَّ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ: هَذِهِ السُّورَ وَالْآيَاتُ لَيْسَتْ كَلَامُ اللَّهِ، بَلْ هِيَ مِثْلُ كَلَامِ اللَّهِ وَحِكَايَتُهُ لَهُ؛ فَإِنَّ كَلَامَ اللَّهِ إِذَا وُجِدَ عَدِمَ كَمَا قَدَّمْنَا مِنْ أَصْلِهِمْ، فَلَيْسَ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَلَا لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي وَفْتِنَا كَلَامٌ وَلَا أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ.

ثُمَّ نَقُولُ: الإِضَافَةُ تَخْتَلِفُ: فَمِنْهَا إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ كَقَوْلِكَ: وَجُودُ اللَّهِ وَدَاتُهُ، وَوُجُودُ الْجَوْهَرِ، وَمِنْهَا إِضَافَةُ الصِّفَةِ إِلَى اللَّهِ كَقَوْلِكَ: عِلْمُهُ وَقُدْرَتُهُ، وَمِنْهَا إِضَافَةُ الْمِلْكِ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا إِنْ لَلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يونس: ٥٥، النور: ٦٤]، مِنْهَا إِضَافَةُ الْإِخْتِصَاصِ؛ كإِضَافَةِ الرُّوحِ وَالنَّاقَةِ وَالْعِبَادِ وَنَحْوِهَا إِلَيْهِ، وَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ قَوْلُهُ - تَعَالَى - فِي حَقِّ آدَمَ لِإِبْلِيسَ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيدِي﴾ [ص: ٧٥].

وَخُصُومُنَا مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ لَمْ يُرِيدُوا بِإِضَافَةِ السُّورِ وَالْآيَاتِ إِلَيْهِ إِلَّا إِضَافَةَ الْحَقِّ وَالْمِلْكِ، وَهُوَ أَصْلُنَا؛ فَقَدْ أَطْبَقْنَا عَلَى الْمَعْنَى وَاخْتَلَفْنَا فِي إِطْلَاقِ لَفْظِهِ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: هَذِهِ الْعِبَارَاتُ كَلَامُ اللَّهِ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ بِهَا نَتَوَصَّلُ إِلَى فَهْمِ كَلَامِ اللَّهِ وَدَرْكِ مَعَانِيهِ، وَلَوْ أَطْلَقَ مُطْلَقٌ بِأَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: «اللَّهُ»: مُؤَلَّفَةٌ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ لَمْ نُنْكِرْ عَلَيْهِ.

(١) مطلع معلقة امرئ القيس.

(٢) أراد به أبا علي الجبائي وقد حكى مذهبه فيما تقدم أوائل هذا الفصل؛ انظر (٨٥/أ).

ثُمَّ قَطَعْنَا عَلَى أَنَّ الْقَدِيمَ ﷻ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ حُرُوفًا، لَكِنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الْإِطْلَاقِ أَنَّ التَّسْمِيَةَ الدَّالَّةَ عَلَيْهِ مُؤَلَّفٌ عَلَيْهِ، كَذَلِكَ قَوْلُ الْقَائِلِ: «كَلَامُ اللَّهِ سُورٌ وَآيَاتٌ»؛ مَعْنَاهَا: أَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَيْهِ، وَبِهَا يَقُولُ كَلَامُهُ، وَأَنَّهَا الْمُتَرَلَّةُ بِوَاسِطَةِ جِبْرِيلَ ﷺ.

فَإِنْ قَالُوا: هَذَا الَّذِي قُلْتُمْ اثْنَانِ قُرْآنَانِ: أَحَدُهُمَا: كَلَامُ اللَّهِ، وَالثَّانِي: السُّورُ وَالْآيَاتُ. وَنَحْنُ نُعَارِضُهُمْ بِقَوْلِ الْقَائِلِ: هُوَ الْمَعْبُودُ.

وَقَوْلُهُمْ: اللَّهُ أَرْبَعَةُ أَحْرَفٍ، وَقَوْلُهُمْ: الْقُرْآنُ مُعْجَزَةُ الرَّسُولِ ﷺ، وَالْإِعْجَازُ يَنْحَصِرُ فِي النِّظْمِ وَالْبَلَاغَةِ.

قُلْنَا: نَعَمْ؛ لَا إِعْجَازَ إِلَّا مِنْ حَدِيثٍ؛ كَمَا قُلْتُمُوهُ، وَالْقَدِيمُ لَا يَتَحَدَّى بِهِ، ثُمَّ يُسَمَّى كَلَامُ اللَّهِ مُعْجَزًا؛ جَرِيًّا عَلَى الْأَصْلِ الْمُمَهَّدِ فِي تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ.

غَيْرَ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ عَلَى أَصُولِهِمْ؛ فَإِنَّ الَّذِي سَمِعَ جِبْرِيلُ ﷺ وَتَلَقَّاهُ ابْتِدَاءً مِنَ اللَّهِ عُدِمَ وَانْقَضَى، وَالَّذِي أُوحِيَ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ [١/٨٦] تَلَقَّاهُ وَسَمِعَهُ ابْتِدَاءً مِنَ اللَّهِ، فَالَّذِي تَحَدَّى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ الْعَرَبَ كَانَ مِثْلًا لِمَا أَتَى بِهِ جِبْرِيلُ ﷺ، وَلَمْ يَكُنْ غَيْرَ مَا أَتَى بِهِ فَقَدْ أُثْبِتَ لِلْقُرْآنِ مِثْلًا، وَالرَّبُّ - تَعَالَى - يَقُولُ: ﴿لَا يَأْتُونَ بِنِهَايَةٍ﴾ [الإسراء: ٨٨].

وَدَعَوَاهُمْ أَنَّ مِنْ كَلَامِ السَّلَفِ وَدَعَوَاتِهِمْ: يَا رَبِّ طَهَّ وَيَسَّ، وَيَا رَبَّ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ.

فَذَلِكَ مِنْ نُدُورِ الْكَلَامِ، وَلَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ إِلَّا عَنِ الْآحَادِ وَالْأَفْرَادِ، فَلَمْ يَصِحَّ دَعْوَى الْجَمَاعِ فِيهِ، وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ هَذَا النُّقْلُ عَنْهُمْ مَعَ قَوْلِهِمْ: «إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ».

ثُمَّ لَوْ صَحَّ هَذَا النُّقْلُ لَكَانَ تَأْوِيلُهُ: يَا ذَا الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، عَلَى أَنَّ مَعْنَى أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُهُ وَهُوَ مَوْصُوفٌ بِهِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصفات: ١٨٠]؛ يَعْنِي: ذِي الْعِزَّةِ، الَّذِي نَعْتُهُ وَوَصَفُهُ الْعِزَّةُ.

ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ هَذَا الْقَائِلِ بِلَفْظِ: الْقُرْآنِ الْقِرَاءَةُ، وَوَصَفَهَا بِالْعَظِيمِ لِأَنَّ بِهَا يُدْرَكُ مَعْنَى كَلَامِ اللَّهِ، وَالشَّارِعُ أَثْبَتَ لَهَا حُرْمَةً عَظِيمَةً^(١).

(١) لم أفق على شيء مأثور عن السلف - رضي الله عنهم - أن أحدهم كان يدعو برب القرآن، على كثرة ما نقيت عنه في مصادر الحديث والأثر المعتمدة في التخرين؛ وقد تقدم معنا أثر ابن عباس وقد أنكر على من دعا برب القرآن. انظر (١/١١).

وَمِمَّا يُشْعَبُونَ بِهِ وَيَسْتَدْلُونَ بِهِ الْعَوَامُ^(١) أَنْ قَالُوا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ [طه: ١٢] كَلَامُ اللَّهِ، وَتَقْدِيرُ الْإِتِّصَافِ بِهَذَا وَالْأَمْرُ بِهِ قَبْلَ خَلْقِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ خُلْفٌ وَهَجْرٌ مِنَ الْكَلَامِ. فَيَقَالُ لَهُمْ: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ [طه: ١٢] فِي وَفْتِنَا هَذَا كَلَامُ اللَّهِ - تَعَالَى - وَمُوسَى غَيْرُ مُخَاطَبِ الْآنَ، فَإِنْ لَمْ يَبْعُدْ ذَلِكَ مَتَرًا خِيَالًا لَمْ يَبْعُدْ مُتَقَدِّمًا.

قَالُوا: وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ إِرْسَالِ نُوحٍ إِلَى قَوْمِهِ وَإِهْلَاكِهِ كَفَرَةَ الْأُمَمِ، وَعَنْ تَكْلِيمِهِ سُبْحَانَهُ مُوسَى وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْكَائِنَاتِ قَبْلَ كَوْنِهَا، وَكَلَامُ اللَّهِ صِدْقٌ، فَلَوْ ثَبَتَ أَرْثًا لَكَانَ خَبْرًا عَنْ وُفُوعٍ مَا لَمْ يَقَعْ بَعْدُ، وَلَوْ قُدِّرَ ثُبُوتُ هَذِهِ الْأَخْبَارِ فِي لَا يَزَالُ كَانَتْ مُتَجَدِّدَةً^(٢).

وَالْوَجْهُ فِي الْجَوَابِ أَنْ نَقُولَ: مُخَالِفُونَا فِي هَذَا الْبَابِ قَدَرُوا الْكَلَامَ حُرُوفًا وَأَصْوَاتًا، وَبَنَوْا عَلَى مَا اعتقدوه استِحَالَةَ مُخَاطَبَةِ الْمَعْدُومِ بِحُرُوفٍ تَتَوَالَى، وَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ قَوْلُهُمْ: لَوْ كَانَ كَلَامُ اللَّهِ قَدِيمًا، لَأَدَّى إِلَى انْفِرَادِ الرَّبِّ - سُبْحَانَهُ - فِي الْأَزَلِ بِكَلَامٍ مِنْ غَيْرِ سَامِعٍ، وَمُتَابَعَةُ الْكَلَامِ، وَإِدَامَةُ النُّطْقِ بِهِ لَا لِخِطَابٍ وَلَا لِتَعْلِيمٍ أَوْ تَعْلِيمٍ أَوْ دِرَاسَةٍ فِي غَايَةِ الْهَدْيَانِ.

يُقَالُ لَهُمْ: إِنَّمَا يُسْتَبَعَدُ مَا ذَكَرْتُمُوهُ فِي الْعِبَارَاتِ وَالْأَصْوَاتِ وَالْكَلَامِ عِنْدَنَا بِقَرِينَةِ الْعِلْمِ، وَهُوَ بِمَثَابَةِ التَّنْذِيرِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مُسْتَبَعَدًا فِي الْكَلَامِ الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ، وَجَبَ أَنْ يُسْتَبَعَدَ فِي الْعَالَمِيَّةِ وَالْعِلْمِ، وَالْعِبَارَاتُ دَلَالَاتٌ عَلَى الْكَلَامِ الَّذِي فِي النَّفْسِ، وَالْعِبَارَاتُ وَالصِّيغُ تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْكَائِنَاتِ، وَالَّذِي هُوَ مَذْلُولُ الْعِبَارَاتِ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ لَا يَخْتَلِفُ؛ وَذَلِكَ كَتَعْلُقِ عِلْمِهِ وَعَالَمِيَّتِهِ بِالْمَعْلُومَاتِ، ثُمَّ الصِّيغُ وَالْعِبَارَاتُ عَنْ ذَلِكَ تَخْتَلِفُ، وَالْعِلْمُ لَا يَخْتَلِفُ، وَلَوْ قُدِّرَ الْعِبَارَةُ عَنْ إِرْسَالِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْلَ إِرْسَالِهِ لَكَانَ التَّقْدِيرُ: إِنَّا سَنُرْسِلُ نُوحًا، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْإِطْلَاقِ.

فَإِنْ قَالُوا: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَأْمُرَ عِبَادَهُ بِغَيْرِ مَا أَمَرَهُمْ بِهِ جَارًا، وَالْإِرَادَةُ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْحَادِثِ.

قُلْنَا: قَدْ ذَكَرْنَا مَذْهَبَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ كَوْنَ الْكَلَامِ أَمْرًا وَنَهْيًا مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ، غَيْرَ أَنَّا نَقُولُ: قَوْلُ الْقَائِلِ: لَوْ أَرَادَ الْأَمْرَ لَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى حُصُولِ

(١) العبارة غير واضحة في الأصل، والتصحيح من الإرشاد للجويني (ص ١٢٦).

(٢) انظر: قواعد العقائد (ص ١٨٦)، وحجج القرآن (ص ٦٥)، والغنية في أصول الدين (ص ١٠٥).

الْمَأْمُورُ، وَلَوْ قُدِّرَ عَلَى خِلَافِ مَا وَقَعَ لَكَانَ الْأَمْرُ الْقَدِيمُ أَمْرًا بِهِ؛ كَمَا قُلْنَا فِي إِمْكَانِ خِلَافِ الْمَعْلُومِ؛ فَإِلَّا إِمْكَانٌ لَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى الْمَعْلُومِ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا﴾ [الأنفال: ٧٠].

و﴿إِنْ نَشَأْ نُخِيفَ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾ [سبا: ٩].

و﴿إِنْ نَشَأْ نُزِيلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [الشعراء: ٤].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّاسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣] يَعْنِي: وَلَوْ كَانَ فِي مَعْلُومِهِ - سُبْحَانَهُ - رُشْدُهُمْ وَإِيمَانُهُمْ لَّاسْمَعَهُمْ.

كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا مَعْنَاهُ: لَوْ كَانَتْ إِرَادَتُهُ وَمَشِئَتُهُ مَشِئَةً وَإِرَادَةً لِّوُفُوعِ ذَلِكَ لَوْقَعَ، وَلَوْ كَانَتْ إِرَادَتُهُ إِرَادَةً لِّغَيْرِ مَا هِيَ عَلَيْهِ مِنَ الشَّرْعِ، لَكَانَ الْأَمْرُ أَمْرًا بِذَلِكَ، وَلَوْ وُجِدَ الشَّيْءُ لَكَانَ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ عِلْمًا بِهِ، وَلَوْ كَانَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ سَمْعًا لِذَلِكَ وَإِذْرَاكَ.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ كَانَ النَّاسُ فِي الْعَصْرِ الْأَوَّلِ عَلَى قَوْلَيْنِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّورِ وَالآيَاتِ، فَصَارَ صَائِرُونَ إِلَى أَنَّهَا قَدِيمَةٌ، وَهَذَا قَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رحمته الله.

وَصَارَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهَا مُحَدَّثَةٌ، فَاجْمَعُوا عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ، فَأَمَّا الْمَصِيرُ إِلَى اثْبَاتِ كَلَامِ قَدِيمٍ لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ خَرَقَ لِلْإِجْمَاعِ، وَإِحْدَاثِ قَوْلٍ ثَالِثٍ بَعْدَ انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَى قَوْلَيْنِ^(١)!

قُلْنَا: وَأَمَّا الْعَصْرُ الْأَوَّلُ [٨٦/ب] فَلَمْ يَقِفْ^(٢) فِي النَّقْلِ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ خَاصُّوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَفِي قَدَمِ الْحُرُوفِ وَحُدُوثِهَا، وَلَمْ يَتَّفَقْ عَصْرٌ يُقَدَّرُ فِيهِ الْإِخْتِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا وَلَأَهْلِ الْحَقِّ عُضْبَةٌ مُّتَشَبِّهُونَ بِالْحَقِّ، وَدَعَوَاهُمْ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ رحمته الله كَانَ يَقُولُ بِقَدَمِ الْحُرُوفِ دَعْوَى بَاطِلَةً؛ وَالَّذِي صَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ وَوَحْيُهُ وَتَنْزِيلُهُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، فَأَمَّا التَّعَرُّضُ لِمَاهِيَةِ الْقُرْآنِ، وَالْكِيفِ عَنْهُ فَمَا لَمْ يَعْتَرِفْ بِهِ.

وَكَانَ السَّلَفُ يُؤْثِرُونَ الْإِعْرَاضَ عَنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَيَكْرَهُونَ التَّعَمُّقَ فِيهَا، وَكَانَ الْحَارِثُ الْمُحَاسِبِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَيْمَةِ قَاطِعِينَ بِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ لَيْسَ بِحُرُوفٍ

(١) انظر هذه الشبهة والجواب عنها في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١١٦/أ).

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل، تشبه كلمة: «نكتفي».

وَلَا أَصَوَاتٍ، وَكَانُوا فِي زَمَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، فَلَمْ يَسْتَقِمِ لِلْخَصْمِ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ، فَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ الْحُكْمِ بِقَدَمِ الْحُرُوفِ وَالْأَصَوَاتِ مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ لَهَا مُفْتَتَحًا وَمُخْتَمًّا، يُحَرِّمُ الْقَوْلَ بِحُدُوثِ الْأَجْسَامِ وَالْأَعْرَاضِ، وَالسَّلَفُ مُبِرَّأُونَ عَنْ هَذَا الْمَذْهَبِ.

وَقَدْ نَقَلَ الْحَاكِمُ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ رحمته الله بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رحمته الله فِي كِتَابِ: «تَرْكِيبَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ»^(١)، وَفِي «تَارِيخِ نَيْسَابُورَ» أَنَّهُ قَالَ: «الْفَاظُ الْآدَمِيَّينَ كَيْفَمَا دَارَتْ مَخْلُوقَةٌ، وَكَلَامُ اللَّهِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ».

وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ عَلِمَ اللَّهُ، وَهُوَ مِنْ أَسْمَائِهِ، وَمَنْ قَالَ: عَلِمَ اللَّهُ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ».

وَقَالَ إِسْحَاقُ الْحَنْظَلِيُّ رحمته الله: «مَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ الْقُدْرَةَ وَالْمَشِيئَةَ مَخْلُوقَةٌ، وَمَنْ قَالَ ذَلِكَ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ».

وَرَوَى حَنْبَلٌ عَنْ عَمِّهِ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: «لَمْ يَزَلِ اللَّهُ مُتَكَلِّمًا».

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: «مَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، يُرِيدُ بِهِ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ، فَهُوَ كَافِرٌ».

وَرَوَى عَنْهُ مُطْلَقًا أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ»، وَالْمُطْلَقُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُقَيَّدِ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «كَانَ أَبِي يَكْرَهُ أَنْ يُتَكَلَّمَ فِي اللَّفْظِ بِشَيْءٍ يَقُولُ: مَخْلُوقٌ، أَوْ غَيْرَ مَخْلُوقٍ».

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله فِي كِتَابِ «أَفْعَالِ الْعِبَادِ» فِي تَصْنِيفِهِ: «فَأَمَّا مَا احْتَجَّ بِهِ الْفَرِيقَانِ لِمَذْهَبِ أَحْمَدَ، وَيَدَّعِيهِ كُلُّ لِنَفْسِهِ^(٢) فَلَيْسَ يَثْبُتُ كَثِيرًا فِي أَخْبَارِهِمْ، وَرُبَّمَا لَمْ يَفْهَمُوا دِقَّةَ كَلَامِهِ، بَلِ الْمَعْرُوفُ مِنْ مَذْهَبِهِ وَمَذْهَبِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَا سِوَاهُ فَهُوَ مَخْلُوقٌ، وَأَنَّهُمْ كَرِهُوا الْبَحْثَ وَالتَّفْتِيشَ عَنِ الْأَشْيَاءِ الْغَامِضَةِ، وَتَحْقِيقَ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْخَوْصِ وَالتَّنَازُعِ إِلَّا فِيمَا جَاءَ فِيهِ الْعِلْمُ، وَبَيَّنَّهُ الرَّسُولُ صلوات الله عليه»^(٣).

(١) الكتاب المعروف في هذا الموضوع هو: «شعار أصحاب الحديث» لأبي أحمد الحاكم لا أبو عبد الله الحاكم.

(٢) الذي في الأصل: «كل النفس» وصحته تبعاً لخلق أفعال العباد للبخاري (ص ٦٢).

(٣) انظر: البخاري: خلق أفعال العباد (ص ٦٢).

وَقَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: « مَا زِلْتُ أَسْمَعُ أَصْحَابَنَا يَقُولُونَ: أَفْعَالُ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ »^(١)

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: « تَحَرُّكَاتُهُمْ وَأَصْوَاتُهُمْ وَسَكَنَاتُهُمْ مَخْلُوقَةٌ ».

قُلْنَا: الْكَلَامُ الْمَتَلُو الْمُثَبَّتُ فِي الْمَصَاحِفِ، الْمَرْعِيُّ فِي الْقَلْبِ، فَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ.

وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: « مَنْ قَالَ بِأَنَّ كَلَامَ الْعِبَادِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ فَهُوَ كَافِرٌ ».

ثُمَّ نَقُولُ لِحُضُومِنَا مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ: الْعَجَبُ مِنْكُمْ حَيْثُ تَنْسِبُونَا إِلَى خَرَقِ الْإِجْمَاعِ، وَتَعْرِفُونَ مِنْ مَذْهَبِ الْجَبَائِيِّ وَأَبِي الْهَذِيلِ وَالشَّحَامِ مَا تَعْرِفُونَ^(٢)، وَتَعْلَمُونَ مِنْ أَصْلِكُمْ أَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ فِي وَفَيْتِنَا كَلَامٌ وَلَا أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ، وَهَلْ هَذَا إِلَّا خَرَقٌ لِلْإِجْمَاعِ.

وَقَدْ تَمَسَّكَ أَصْحَابُنَا فِي نَفْيِ خَلْقِ الْقُرْآنِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [النحل: ٤٠]، قَالُوا: فَلَوْ كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى أَيْضًا حَادِثًا لَكَانَ أَيْضًا فِي حُكْمِ الْحَوَادِثِ فِي أَنَّهُ لَمْ يَحْدُثْ إِلَّا بِقَوْلٍ آخَرَ سَابِقٍ عَلَيْهِ، وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى اثْبَاتِ أَقْوَالِ حَادِثَةٍ لَا نِهَائَةٍ لَهَا، أَوْ مُفْضٍ إِلَى قَوْلٍ قَدِيمٍ لَيْسَ بِحَادِثٍ^(٣).

فَإِنْ قَالُوا: الْآيَةُ مَتْرُوكَةٌ الظَّاهِرُ؛ فَإِنَّ الْمَعْدُومَ لَا يُؤْمَرُ بِالتَّكْوِينِ، وَلَا يَتَكَوَّنُ بِنَفْسِهِ فَيُؤْمَرُ بِهِ، وَإِنَّمَا وَرَدَتْ الْآيَةُ عَلَى ضَرْبِ الْمَثَلِ فِي سُرْعَةِ نَفُوذِ أَفْعَالِ اللَّهِ وَمَشِيتَتِهِ، وَلَيْسَ أَرَادَ تَصْوِيرَ قَوْلٍ وَتَقْدِيرَ مَقُولٍ لَهُ.

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ عُدُولٌ عَنِ الظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، وَلَسْنَا نَقُولُ: إِنَّ أَمْرَ التَّكْوِينِ أَمْرٌ اقْتِصَاءً وَطَلَبٌ، وَإِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿ كُونُوا قِرَدَةً ﴾ [البقرة: ٦٥، الأعراف: ١٦٦]، وَالْكَائِنُ إِنَّمَا يَكُونُ كَائِنًا بِالْقُدْرَةِ عِنْدَ أَمْرِ التَّكْوِينِ، وَالْفِعْلُ كَمَا يَدُلُّ عَلَى الْقُدْرَةِ، فَكَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ،

(١) انظر: البخاري: خلق أفعال العباد (ص ٤٧).

(٢) أراد ما ذهب إليه ثلاثتهم من أن الكلام حروف مفيدة مسموعة مع الأصوات غير مسموعة مع الكتابة. نهاية الأندام (ص ٣٢٠)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٠٣/ب) وعزاه إلى النظام بدلًا من أبي الهذيل العلاف، ولعله خطأ من الناسخ.

(٣) انظر هذا الدليل عند الأشاعرة في: الإبانة (ص ٦٥)، واللمع (ص ٣٣)، ورسالة أهل الثغر (ص ٢٢٣)، والإنصاف (ص ٦٨)، وتهديد الأوائل (ص ٦٢٨، ٢٧١)، وحجج القرآن (ص ١٦٠)، والغنية في أصول الدين (ص ٨٢)، والأبكار (١/٣٥٦)، وغاية المرام (ص ١٠٩، ١١٠)، والكامل في اختصار الشامل (١١٦/ب).

وَوُرُوذُ السَّمْعِ بَأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى تَعَلُّقِ قَوْلِ اللَّهِ ﷻ بِهِ أَيْضًا، وَمَا أَرَادَهُ فَهُوَ كَائِنٌ لَا مَحَالَةَ، وَلَيْسَ مُرَادًا بِهِ؛ لَأَنَّهُ كَائِنٌ بِالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، وَإِنَّمَا أُريدَ بِهِ أَنَّهُ وَقَعَ بِالْقُدْرَةِ عَلَى حَسَبِ قَضِيَّةِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، كَذَلِكَ الْقَوْلُ.

[١/٨٧] فَإِنْ قَالُوا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ﴾ [النحل: ٤٠] يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ بَعْضَ الْأَشْيَاءِ؛ إِذْ لَا صِفَةَ لِلْعُمُومِ عِنْدَكُمْ، إِنَّمَا اسْتَدَلَّلْنَا بِفَحْوَى الْكَلَامِ لَا بِظَاهِرِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا وَرَدَتْ فِي التَّمَدُّحِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]^(١). وَ﴿يَكُلُّ شَيْءٌ عِلْمٌ﴾ [البقرة: ٢٩]^(٢).

وَقَوْلِهِ: «إِنَّمَا أَمْرُنَا لِشَيْءٍ»^(٣). وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا﴾ [يس: ٨٢].
وَ﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا﴾ [مريم: ٣٥].

أَنَّ ذَلِكَ بِمُقْتَضَى التَّعْمِيمِ بِمَثَابَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَأْنٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾ [الكهف: ٢٣].

وَقَدْ تَمَثَّلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]؛ فَقَالُوا: فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ مِنْ جُمْلَةِ الْخَلْقِ لَمَا اسْتَقَامَ الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخَلْقِ.

وَحُصُومُنَا يُعَارِضُونَنَا بِكَلَامٍ^(٤) هُوَ فِي الْقُرْآنِ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ

مِنْ رَبِّهِمْ يُحَدِّثُ﴾ [الأنبياء: ٢].

وَقَوْلُهُ: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣].

وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣].

وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا [النساء: ٤٧، الأحزاب: ٣٧].

وَقَوْلُهُ: ﴿كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا﴾ [المزمل: ١٨].

(١) وكذلك على سبيل المثال: البقرة في الآيات (١٠٦، ١٠٩، ١٤٨، ٢٥٩، ٢٨٤)، وآل عمران (٢٦، ٢٩، ١٦٥، ١٨٩)، وغيرها.

(٢) وكذلك على سبيل المثال: البقرة (٢٣١، ٢٨٢)، والنساء (٣٢، ١٧٦)، المائدة (٩٧)، الأنعام (١٠١)، الأنفال (٧٥).

(٣) كذا بالأصل، والصواب ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا﴾ [النحل: ٤٠].

(٤) كلمتان غير واضحتين في الأصل بهذا الرسم: «أول هو».

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنْ نَقُولَ: مَنْ كَانَ لَهُ أَذْنَى مَعْرِفَةٍ بِفَحْوَى الْكَلَامِ وَبِمَفْهُومِهِ، وَكَانَ مُنْصَفًا، عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ تُحَدِّثُ﴾ [الأنبياء: ٢] التَّعَرُّضُ لِقَدَمِ كَلَامِ اللَّهِ، وَلَا لِحُدُوثِهِ؛ بَلِ الْمَقْصِدُ مِنْهُ الْإِنْبَاءُ عَنِ اسْتِبْطَاءِ فَهْمِهِمْ، وَعَدَمِ اتِّعَاطِهِمْ بِمَوَاعِظِ الْقُرْآنِ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي تَفْسِيرِهِ: «لَمْ يُجَدِّدْ لَهُمْ وَعْظًا إِلَّا قَابَلُوهُ بِالْهَزْؤِ وَاللَّعِبِ لِعَدَمِ تَدَبُّرِهِمْ فِيهِ، وَذُھُولِهِمْ عَنْهُ»؛ كَقَوْلِهِ: ﴿أَفِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَعَجُّونَ﴾^(١) وَفَضَحُونَ وَلَا تَبْكُونَ^(٢) وَأَنْتُمْ سَخِدُونَ [النجم: ٥٩ - ٦١]؛ يَعْنِي: لَا عِبُونَ غَافِلُونَ تَجَبَّرًا وَتَكَبَّرًا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: «مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَعْظٍ مِنْ رَبِّهِمْ إِلَّا وَالَّذِي أَنَا هُمْ بَعْدَهُ أَحَدْتُ مِنَ الْأَوَّلِ»^(٣).

وَلَا أَثَرٍ إِذَنْ لِقَدَمِ الْقُرْآنِ أَوْ لِحُدُوثِهِ مِنْ هَذَا الْمَقْصِدِ.
عَلَى أَنَا نَقُولُ: إِنَّ الَّذِي أَنَا هُمْ إِنَّمَا هُوَ الْأَلْفَاظُ وَالْعِبَارَاتُ وَالتَّلَاوَةُ، وَنَحْنُ قَائِلُونَ بِحُدُوثِهَا، وَقَدْ جَاءَ الذِّكْرُ فِي الْقُرْآنِ بِمَعْنَى الرَّسُولِ.

وَقَوْلِهِ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ: لَا يَعْنِي أَحْسَنَ مَا يُتَحَدَّثُ بِهِ؛ فَإِنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢].

وَقَدْ عَرَفْتُمْ - مَعَاشِرَ الْخُصُومِ - أَنَّا إِنَّمَا نَحْكُمُ بِقَدَمِ الْكَلَامِ الَّذِي هُوَ صِفَةُ اللَّهِ - تَعَالَى - وَلَا نَقُولُ بِقَدَمِ الْعِبَارَةِ وَالتَّلَاوَةِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا﴾ [الزخرف: ٣]: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: إِنَّا وَصَفْنَاهُ وَسَمَّيْنَاهُ، وَاجْعَلُ بِمَعْنَى الْوَصْفِ سَائِغٌ فِي اللُّغَةِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الأنعام: ١٠٠، الرعد: ٣٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾ [النحل: ٥٧].

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: إِنَّا جَعَلْنَا الْعِبَارَةَ عَنْهُ بِلُغَةِ الْعَرَبِ.
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ يَمِينَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ﴾ [المائدة: ١٠٣] أَيُّ: مَا جَعَلَ اللَّهُ الْبَحِيرَةَ شَرَعًا^(٤).

(١) ومثل هذا المعنى مروي عن الكلبي. انظر تفسير البغوي (٣/ ٣٨١).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١١٧/ ب).

وَقَوْلُهُ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ [النساء: ٤٧، الأحزاب: ٣٧]. أَي: كَاتِبًا، وَالْمُرَادُ بِالْأَمْرِ الْمَأْمُورُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا﴾ أَي: مَا وَعَدَهُ مَفْعُولًا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا وَعْدُونَ لَصَادِقٌ﴾ [الذاريات: ٥] أَي: ذُو صِدْقٍ، وَالْفَاعِلُ قَدْ يَرِدُ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ، أَي: الصَّدَقُ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: بِمَعْنَى الشَّأْنِ؛ الَّذِي جَمَعَهُ أُمُورٌ.

- فَضْلٌ: [مُنَاقَشَةُ أَهْلِ الظَّاهِرِ فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ فِي حَقِيقَةِ الْكَلَامِ] (١):
ذَهَبَ أَهْلُ الظَّاهِرِ إِلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ قَدِيمٌ أَزَلِيٌّ.

ثُمَّ رَعِمُوا أَنَّهُ حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ، وَقَطَعُوا بِأَنَّ الْمَسْمُوعَ مِنْ أَصْوَاتِ الْقُرَّاءِ وَنَغَمَاتِهِمْ عَيْنُ كَلَامِ اللَّهِ.

وَأُطْلِقَ الرَّعَاعُ مِنْهُمْ أَنَّ الْمَسْمُوعَ صِفَةُ اللَّهِ (٢)؛ وَإِنَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى هَذَا الْإِطْلَاقِ: اعْتِقَادُهُمْ أَنَّ لَا كَلَامَ إِلَّا الصَّوْتُ وَالْحُرُوفُ.

وَقَالُوا: إِنَّ الْقِرَاءَةَ هِيَ عَيْنُ الْمَقْرُوءِ، وَإِنَّ الَّذِي نَسَمَعُهُ مِنَ الْقَارِئِ عَيْنُ كَلَامِ اللَّهِ.

فَمَقْتَضَى هَذَا الْقَوْلُ وَهَذَا الْإِعْتِقَادُ أَنَّ الْمَسْمُوعَ مِنَ الْقَارِئِ صَوْتُ اللَّهِ.

وَرَأَدُوا عَلَى هَذَا فَقَالُوا: إِذَا كُتِبَ كَلَامُ اللَّهِ بِجِسْمٍ مِنَ الْأَجْسَامِ، وَانْتِظَمَتْ تِلْكَ الْأَجْسَامُ رُسُومًا وَرُقُومًا وَأَسْطُرًا، فَهِيَ بِأَعْيَانِهَا كَلَامُ اللَّهِ الْقَدِيمِ، وَقَدْ كَانَ - إِذْ كَانَ جِسْمًا - حَادِثًا فَأَنْقَلَبَ قَدِيمًا.

وَقَضُّوا بِأَنَّ الْمَرِيَّ مِنَ الْأَسْطُرِ الْكَلَامُ الْقَدِيمُ؛ الَّذِي هُوَ حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ.

وَأَصْلُهُمْ: أَنَّ الْأَصْوَاتَ عَلَى تَقْطِيعِهَا وَتَوَالِيهَا كَانَتْ ثَابِتَةً فِي الْأَزَلِ [٨٧/ب] قَائِمَةً بِذَاتِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ.

قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ: « وَقَوَاعِدُ مَذْهَبِهِمْ عَلَى جَحْدِ الصَّرُورَاتِ؛ فَإِنَّهُمْ أَثَبُّوا لِلْكَلَامِ الْقَدِيمِ - بَرْعِيهِمْ - ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً وَمُفْتَتَحًا وَمُخْتَتَمًا، وَجَعَلُوا مِنْهُ سَابِقًا وَمَسْبُوقًا؛ فَإِنَّ الْحَرْفَ الثَّانِي مِنْ كُلِّ كَلِمَةٍ مَسْبُوقٌ بِالْمُتَقَدِّمِ عَلَيْهِ، وَكُلُّ مَسْبُوقٍ مُبْتَدَأُ الْوُجُودِ، وَبِإِضْطِرَارٍ

(١) انظر هذا المبحث في: الجويني: الإرشاد (ص ١٢٨)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ٩٥، ٩٧).

(٢) انظر هذا النص بتمامه في الإرشاد (ص ١٢٨).

نَعْلَمُ كَوْنَ الْمُفْتَتَحِ وَجُودَهُ حَادِثًا، وَلَا خَفَاءَ لِمُرَاعَمَتِهِمْ لِيَدِيَةِ الْعُقُولِ فِي حُكْمِهِمْ بِانْقِلَابِ
الْحَادِثِ قَدِيمًا^(١).

وَمِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّ الْكَلَامَ الْقَدِيمَ عَلَى الْأَجْسَامِ لَا يُفَارِقُ ذَاتَ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ.
ثُمَّ وَجَّهَ عَلَى نَفْسِهِ سُؤَالَ، فَقَالَ: «إِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ قَدَّمْتُمْ فِي بَابِ أَحْكَامِ الْعُلُومِ أَنَّ الْعُقُلَاءَ
مَعَ اسْتِوَائِهِمْ فِي السَّلَامَةِ وَانْتِفَاءِ الْآفَاتِ عَنْهُمْ لَا يَسُوعُ اخْتِلَافُهُمْ فِي الْعُلُومِ الصَّرُورِيَّةِ».
فَأَجَابَ وَقَالَ: «لَسْنَا نُنْكِرُ الْمُخَالَفَةَ فِي الصَّرُورِيَّاتِ مِنْ أَقْوَامٍ لَا تَقُومُ الْحُجَّةُ بِنَقْلِهِمْ
وَقَوْلِهِمْ: الصَّرُورَةُ، فَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى خَرَقِ الْعَادَةِ، وَيَجْرُ ذَلِكَ إِلَى التَّشْكِكِ فِي جُمْلَةِ الْأَخْبَارِ
الْمُتَوَاتِرَةِ؛ فَإِنَّ تَجْوِيزَ الْمَوَاضِعِ مُحَالٌ فِي جَمِيعِهَا».

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَتْ الْحُرُوفُ^(٢): حَكَمُوا بِقَدَمِ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ، وَقَصَّوْا بِأَنَّ الرُّقُومَ
الْمُثَبَّتَةَ فِي الْخَشَبِ وَصُرُوبِ السَّرِ^(٣) وَأَنْوَاعِ الْعَقَارَاتِ وَالْخَبَرِ^(٤) قَدِيمَةٌ، وَلَا يَلْزُمُهُمْ مِنْ ذَلِكَ
جَحْدُ الصَّرُورَةِ؛ فَإِنَّ الْقَوْلَ بِحُدُوثِ الْجَوَاهِرِ مَنْظُورٌ فِيهِ مُسْتَدَلٌّ عَلَيْهِ.

قُلْنَا: مَنْ حَصَلَ مِنْهُمْ، وَأَضْرَبَ عَنْ سَبِيلِ التَّقْلِيدِ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ أَصْلًا، وَأَمَّا الرَّعَاغُ الْأَغْبِيَاءُ
مِنْهُمْ فَقَدْ يُطْلَقُونَ ذَلِكَ؛ لِدُهُولِهِمْ عَنْ حَقِيقَةِ الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ، أَوْ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الشَّرِيعَةَ
نَقَلَتْ هَذَا الْأِسْمَ عَنْ أَصْلِ اللُّغَةِ إِلَى عُرْفِ الشَّرِيعَةِ.

وَهَكَذَا نَقَلَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ صَارُوا إِلَى قَدَمِ الْإِيمَانِ، وَأَنْكَرُوا أَنَّ يَكُونَ مَخْلُوقًا.
قُلْتُ: وَالَّذِي عِنْدَهُمْ أَنَّهُمْ إِذَا أَطْلَقُوا هَذِهِ الْإِطْلَاقَاتِ عَلَى جِهَةِ تَعْظِيمِ لَأَلْفَاطِ الْقُرْآنِ
وَالْإِيمَانِ، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلْقَدَمِ وَالْحُدُوثِ، وَقَصَّدُوا بِهَذَا الْإِطْلَاقِ نَفْيَ النَّقِصَةِ عَنْهُمْ.

وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ رحمته الله فِي «الرَّسَالَةِ النَّاصِحِيَّةِ»^(٥) مِنْ تَصْنِيفِهِ: إِنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ
قَدْ يُسْرِعُ قَوْمٌ مِنْهُمْ إِلَى تَكْفِيرٍ مَنْ تَنَاوَلَ الْأَحَادِيثَ فِي الصِّفَاتِ، وَمَا هُمْ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ وَعَامَّةِ
الْفُقَهَاءِ بِكُفَّارٍ، وَلَكِنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعَةِ، وَكَيْفَ يُكْفَرُ مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَيَجُوزُ مَنَاقَحَتُهُ،

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٢٩)، مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ.

(٢) كذا بالأصل، ولم يتبين لي وجهها.

(٣) عبارة غير واضحة بالأصل ولم أقف على تصحيحها من مصادر الأشاعرة.

(٤) عبارة غير واضحة بالأصل ولم أقف على تصحيحها من مصادر الأشاعرة.

(٥) تقدم الكلام على الرسالة الناصحية ومن نقل عنها من العلماء؛ انظر (١١/ب).

وَتَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ؟! وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ هَذَا النُّوعِ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَمْدًا فَقَدْ كَفَرَ»، وَالْمُرَادُ مِنْ هَذَا التَّنْكِيرُ وَالتَّغْلِيظُ عَلَيْهِمْ. «انْتَهَى كَلَامُهُ.

قُلْنَا: وَقَوْلُهُ: «وَلَكِنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعَةِ»: هَذَا غَيْرُ مَرْضِيٍّ؛ فَإِنَّهُمْ قَصَدُوا بِتَأْوِيلِهِ إِنْقَاذَ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ مِنَ الضَّلَالَةِ وَالْبِدْعَةِ؛ كَمَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَمَرَا زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ، وَلَوْ لَمْ يُفَضَّلَا ذَلِكَ لَوَقَعَ النَّاسُ فِي الْفِتْنَةِ وَالْإِخْتِلَافِ وَتَضْلِيلِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا؛ فَرُبَّ بِدْعَةٍ فِيهَا مِنَ الْمَصَالِحِ وَالْبَرَكَاتِ مَا فِي السُّنَّةِ^(١).

عَلَى أَنَّ أَئِمَّةَ الْكَلَامِ لَمْ يَسْلَمُوا لِأَصْحَابِ الظَّاهِرِ أَنَّ النَّظَرَ الْمُوصِّلَ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ الْوَاجِبَةِ وَالْجَائِزَةِ بِدْعَةٌ، وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي صَدْرِ هَذَا الْمُخْتَصَرِ أَنَّ الْإِلَهَ سُبْحَانَهُ مَا تَعَرَّفَ إِلَى الْعُقَلَاءِ مِنْ عِبَادِهِ إِلَّا بِأَفْعَالِهِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ، وَمَا لَمْ يَعْرِفِ الْمَرْءُ حَقِيقَةَ الْفِعْلِ، وَالْوَجْهَ الَّذِي مِنْهُ يَدُلُّ عَلَى الْفَاعِلِ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْوَحْدَانِيَّةِ، وَكَذَلِكَ الْوَجْهَ الَّذِي مِنْهُ تَدُلُّ الْمُعْجِزَةُ عَلَى صِدْقِ الرُّسُلِ، وَمَا يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ لِلْوُقُوفِ عَلَى مَعْرِفَةِ الشَّرَائِعِ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالسُّنَنِ، وَهَذَا الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ هُوَ الَّذِي سُمِّيَ الْكَلَامَ، وَكَيْفَ يَكُونُ الْإِسْتِغَالُ بِهِ بِدْعَةٌ مَعَ أَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَةِ الْفَرِيضَةِ وَالسُّنَّةِ إِلَّا بِهِ^(٢)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ^(٣) وَلَكَمَا يَأْتِيهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس: ٣٩].

قَالَ الْإِمَامُ ﷺ: «وَمِمَّا يَفْرُرُ افْتِصَاحُهُمْ فِي مُنَاكَرَةِ الْحَقَائِقِ: أَنَّ الْحُرُوفَ لَوْ مُثِّلَتْ مِنْ بَعْضِ الْجَوَاهِرِ، فَهِيَ عَيْنُ كَلَامِ اللَّهِ عِنْدَهُمْ، وَالْحَدِيدُ الَّذِي صَبَغَ مِنْهُ الْحُرُوفُ خَارِجٌ عَنْ كَوْنِهِ حَدِيدًا، وَنَحْنُ نَذَرُكَ زُبَرَ الْحَدِيدِ مُتَالِفَةً حَسًّا، وَكَيْفَ يَسُوعُ مُحَاجَّةُ قَوْمٍ هَذِهِ غَايَتُهُمْ. ثُمَّ جَهَلْتُهُمْ يُصَمِّمُونَ عَلَى أَنَّ اسْمَ اللَّهِ إِذَا كُتِبَ فَالرَّقْمُ الْمَرْئِيُّ هُوَ الْإِلَهُ الْمَعْبُودُ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ!!»^(٤) هَذَا كَلَامُ شَيْخِنَا الْإِمَامِ.

(١) تقدم الكلام في أحكام البدعة وأنه ليس في الإسلام بدعة - بمعناها الشرعي - حسنة، بل: «كل بدعة ضلالة» كما في الحديث، وما من شيء يدعى فيه وجهًا من الحسن والمصلحة إلا ويرجع إلى أصل شرعي تنصيصًا أو تأصيلًا أو إحالة، لا سيما بدليل المصلحة المرسلة واعتبار مقاصد الشريعة بحفظ الكليات الخمس، وانظر ما سبق (ل ٩ ب) من هذا الكتاب.

(٢) انظر ما تقدم (٦ ب).

(٣) في الأصل: به علمًا والصواب ما أثبتناه.

(٤) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٢٩، ١٣٠).

قُلْتُ: وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ هَؤُلَاءِ يَلْتَزِمُونَ مَا أَلْزَمْنَاهُمْ؛ وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ أَصْلِهِمُ الْأَخْذُ بِالطَّوَاهِرِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَأَقْوَالِ السَّلَفِ، مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ فِي أَصُولِهَا، وَلَا فِكْرَةٍ فِي قَضَائِهَا وَتَنَائِجِهَا. وَلَوْ طُولِبُوا بِذَلِكَ، [١/٨٨] وَدُعُوا إِلَى النَّظَرِ فِيهَا، لَكَانَ جَوَابُهُمْ: إِنَّا نُهَيِّنَا عَنِ الْبَحْثِ عَنْ هَذِهِ الدَّقَائِقِ عَنْ عِلْمِ الْكَلَامِ.

فَصْلٌ: [فِي الْقِرَاءَةِ وَالْمَقْرُوءِ وَالْقَارِي]:

الْقِرَاءَةُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ: أَصَوَاتُ الْقُرَّاءِ وَفِعَالُهُمْ؛ فَهِيَ اكْتِسَابُهُمُ الَّتِي يُؤْمَرُونَ بِهَا فِي حَالِ إِجْبَابٍ فِي بَعْضِ الْعِبَادَاتِ، وَنَدْبًا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ، وَيُزَجَّرُونَ مِنْهَا إِذَا أَجْنَبُوا وَيُثَابُونَ عَلَيْهَا، وَيُعَاقَبُونَ عَلَى تَرْكِهَا.

وَهَذَا مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ، وَنَطَقَتْ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَلَا يَتَعَلَّقُ الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ إِلَّا بِمَا هُوَ مِنْ اكْتِسَابِ الْعِبَادِ، وَيَسْتَحِيلُ ارْتِبَاطُ التَّكْلِيفِ وَالتَّرْغِيبِ وَالتَّزْهِيهِ وَالتَّعْنِيفِ بِصِفَةِ أَرْزَلَةٍ خَارِجَةٍ عَنِ الْمُمْكِنَاتِ وَقَبِيلِ الْمَقْدُورَاتِ.

وَالْقِرَاءَةُ هِيَ الَّتِي تُسْتَطَابُ مِنَ قَارِيٍّ وَتُسْتَبْشَعُ مِنْ آخَرٍ، وَهِيَ الْمَلْحُونَةُ وَالْقَوِيْمَةُ، وَتَنْتَزَعُ عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ الصِّفَةُ الْقَدِيمَةُ^(١).

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ لِبَعْضِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْقِرَاءَةَ غَيْرُ الْمَقْرُوءِ وَالْقَارِي: هَلْ تُلْحَنُ؟ قَالَ بَلَى، فَقَالَ: لَا لَحْنٌ فِي كَلَامِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا اللَّحْنُ فِي قِرَائَتِهِ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ الْمَقْرُوءَ لَا يَحِلُّ الْقَارِي وَلَا يَقُومُ بِهِ، وَسَبِيلُ الْقِرَاءَةِ وَالْمَقْرُوءِ كَسَبِيلِ الذِّكْرِ وَالْمَذْكُورِ؛ فَالذِّكْرُ يَرْجِعُ إِلَى أَقْوَالِ الذَّاكِرِينَ، وَالرَّبُّ الْمَذْكُورُ الْمُسَبَّحُ الْمُمَجَّدُ غَيْرُ الذِّكْرِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّمْجِيدِ، وَالْعَرَبُ كَمَا سَمَّيَ الْإِنْبَاءَ عَنِ الشُّعْرِ إِنْشَادًا، وَالْإِنْبَاءَ عَنِ الْغَائِبَاتِ الَّتِي لَيْسَتْ مِنْ قَبِيلِ الْكَلَامِ ذِكْرًا، كَذَلِكَ سَمَّيَ الدَّلَالََةَ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ بِالْأَصَوَاتِ قِرَاءَةً.

وَكَمَا أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ رِوَايَةِ الْأَخْبَارِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَلَامُهُ ﷻ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَأَنَّ رِوَايَةَ الرَّائِي وَأَصْوَاتُهُ لَيْسَتْ أَصَوَاتُ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا كَلَامُهُ، وَإِنْ كَانَتْ دَالَّةً عَلَيْهِ؛ كَذَلِكَ أَصَوَاتُ الْقُرَّاءِ وَأَلْفَاظُهُمْ لَيْسَتْ كَلَامُ اللَّهِ الْقَائِمِ بِذَاتِهِ، وَإِنْ كَانَتْ دَالَّةً عَلَيْهِ، وَمَنْ أَنْشَدَ فَصِيدَةً مِنْ أَمْرِئِ الْقَيْسِ فَالْمَقْرُوءُ وَالْمَفْهُومُ شِعْرُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ، وَإِنْشَادُ هَذَا الرَّائِي رِوَايَةٌ وَإِنْشَادُ وَحَايَةِ لِشِعْرِهِ.

(١) نص كلام الجويني في الإرشاد (ص ١٣١).

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٢٩].
 وَقَوْلُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: ﴿أَتَلَّ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]؛ وَفَرَقَ بَيْنَ التَّلَاوَةِ
 وَبَيْنَ مَا يُحْكِي.

وَكَذَلِكَ تَقُولُ: قَرَأْتُ الْقُرْآنَ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ﴿١﴾ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢].

وَقَالَ: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُورٍ اللَّيِّنِ أَوْتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩].

فَذَكَرَ - سُبْحَانَهُ - أَنَّ الْقُرْآنَ يُتْلَى وَيُكْتَبُ وَيُحْفَظُ، فَالْمِدَادُ وَالرِّقُّ خَلَقَ اللَّهُ؛ وَكَمَا أَنَّكَ
 تَكْتُبُ اسْمَ اللَّهِ، فَالرَّبُّ ﷻ هُوَ الْخَالِقُ الْمَعْبُودُ، وَخَطُّكَ وَاکْتِسَابُكَ مِنْ فِعْلِكَ خَلَقَ اللَّهُ
 وَتَقْدِيرُهُ. هَذَا الَّذِي قَالَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ.

- فَصْلُ: [هَلِ الْقِرَاءَةُ غَيْرُ الْمَقْرُوءِ؟]

جَمَاهِيرُ الْمُعْتَزِلَةِ صَارُوا إِلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ غَيْرُ الْمَقْرُوءِ^(١).

وَيُحْكِي عَنِ النَّجَارِ أَنَّهُ لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَهُمَا^(٢).

ثُمَّ قَالَ الْأَكْثَرُونَ: بِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ لَا يُوْجَدُ مَعَ قِرَاءَةِ الْقَارِي، وَلَا مَعَ كِتَابَةِ الْكَاتِبِ، وَإِنَّمَا
 وَجَدَا فِي وَفَتْ وَاحِدٍ حِينَ أُلْقِيَ عَلَى جِبْرِيلَ ﷺ، ثُمَّ عُدِمَ، وَأَنَّ الْمَسْمُوعَ مِنَ الْقَارِي قِرَاءَتُهُ
 لَا كَلَامُ اللَّهِ، وَأَنَّ كَلَامَهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ بِحَالٍ فِي الْقَارِي وَلَا فِي الْمُصْحَفِ.

وَقَالُوا: مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَمَقْرُوءٌ قِرَاءَتِهِ وَمَذْلُولٌ عِبَارَتِهِ حُرُوفٌ مُقَدَّرَةٌ، مُنْتَظِمَةٌ، عَلَى نِهَآيَةِ
 الْبَلَغَةِ، يَتَعَدَّرُ الْإِثْنَانُ بِمِثْلِهِ، وَقَدْ فَاتَ وَعُدِمَ؛ كَمَا أَنَّ مَنْ أَنْشَدَ قَصِيدَةً لَامِرِي الْقَيْسِ فَإِنْشَادُهُ
 لِذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى كَلَامٍ مُقَدَّرٍ فَصِيحٍ، وَقَدْ فَاتَ وَعُدِمَ.

وَمَذْهَبُ أَهْلِ الظَّاهِرِ: أَنَّ الْمَقْرُوءَ عَيْنُ الْقِرَاءَةِ، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ الْمَسْمُوعَةُ عَيْنُ كَلَامِ اللَّهِ
 الَّذِي هُوَ صِفَتُهُ، وَالْقَائِمُ بِذَاتِهِ قَائِمٌ بِذَاتِ سَائِرِ الْقِرَاءَةِ عَلَى كَثَرَتِهِمْ، وَهُوَ كَلَامٌ وَاحِدٌ سَمِعَ فِي
 مَحَالٍّ كَثِيرَةٍ.

وَكَانَ الَّذِي يَلِيْقُ بِطَرِيقَتِهِمْ أَنْ يَقُولُوا: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ وَحْيُهُ وَتَنْزِيلُهُ، وَهُوَ الَّذِي يَقْرَأُهُ

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١١٨/أ).

(٢) انظر: المرجعين السابقين.

الْقَارِئُ، وَهُوَ الْمَقْرُوءُ بِالْقِرَاءَاتِ الْمَكْتُوبَةِ فِي الْمَصَاحِفِ الْمَحْفُوظَةِ فِي الصُّدُورِ؛ كَمَا أَنَّ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَرْوِيَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَذَلِكَ حُكْمُهَا مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ وَلَا تَكْثِيفٍ.
وَقَالَتِ الْكُرَّامِيَّةُ: مَقْرُوءٌ قِرَاءَتِنَا الْأَقْوَالُ الْحَادِثَةُ الْقَائِمَةُ بِذَاتِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ، وَهُوَ أَصَوَاتٌ بَاقِيَةٌ، وَذَلِكَ الْقُرْآنُ.

وَعِنْدَ النَّجَّارِ: أَنَّ الَّذِي سَمِعَهُ مِنَ الْقَارِئِ بِحَاسَّةِ السَّمْعِ كَلَامُ اللَّهِ.
وَهَذَا مِنْهُ عَجِيبٌ؛ لِعِلْمِهِ أَنَّ الْقِرَاءَاتِ مُتَعَدِّدَةٌ تَخْتَلِفُ، وَالْقُرْآنُ لَا يَتَعَدَّدُ، وَمِنْ أَصْلِهِ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقِرَاءَةَ مِنْ فِعْلِ الْقَارِئِ، وَكَيْفَ تَكُونُ كَلَامًا لِلَّهِ وَهِيَ مِنْ فِعْلِ الْقَارِئِ.

وَمَذْهَبُنَا: أَنَّ الْمَقْرُوءَ بِقِرَاءَتِنَا هُوَ الْكَلَامُ الْقَدِيمُ، الْقَائِمُ بِذَاتِهِ ﷻ.
وَقَدْ حَكَيْنَا [٨٨ / ب] مَذْهَبَ أَبِي الْهَذِيلِ وَالْجُبَّائِيِّ: أَنَّ مَنْ قَرَأَ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ، فَتَقَوَّمَ بِهِ قِرَاءَتُهُ، وَيُوجَدُ مَعَ قِرَاءَتِهِ كَلَامُ اللَّهِ، وَهَذَا أَيْضًا قَائِمٌ بِالْقَارِئِ وَيَحُلُّ قِرَاءَتَهُ، فَكَذَلِكَ يُوجَدُ كَلَامُ اللَّهِ مَعَ الْكِتَابَةِ قَائِمًا بِالْمُضْحَفِ، حَالًا فِيهِ، وَلَيْسَ هُوَ الرُّسُومَ وَالرُّقُومَ وَالْمِدَادَ، وَكَذَلِكَ إِذَا حَفِظَ الْحَافِظُ كَلَامَ اللَّهِ، فَيُوجَدُ كَلَامُ اللَّهِ حَالًا فِي الْحَافِظِ.

ثُمَّ قَالَا: لَوْ قَرَأَ أَلْفُ قَارِئٍ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ كَلِمَةً مِنْهُ، فَيُوجَدُ فِي كُلِّ قَارِئٍ تِلْكَ الْآيَةُ أَوْ الْكَلِمَةُ، وَالَّذِي قَامَ بِزَيْدٍ غَيْرُ مَا قَامَ بِعَمْرٍو، وَالتَّرَمَّا قِيَامَ مَعْنَى وَاحِدٍ بِمَحَالٍ كَثِيرَةٍ، وَلَوْ أَمْسَكَ بَعْضُهُمْ عَنِ الْقِرَاءَةِ انْتَفَى عَنْهُ كَلَامُ اللَّهِ، وَالَّذِي انْتَفَى عَنْهُ فَهُوَ بِعَيْنِهِ مَوْجُودٌ قَائِمٌ بِسَائِرِ الْقُرَّاءِ، وَلَوْ جَارَ هَذَا لَجَارَ قِيَامُ عَرَضٍ بِمَحَالٍ^(١).

ثُمَّ قَالُوا: كَلَامُ اللَّهِ مَسْمُوعٌ مِنَ الْقَارِئِ بِحَاسَّةِ السَّمْعِ، وَلَيْسَ بِصَوْتٍ، بَلْ هُوَ حُرُوفٌ، وَإِذَا وُجِدَ مَكْتُوبًا أَوْ مَحْفُوظًا فَلَا يُسْمَعُ وَلَا يَرَى.

قَالَ الْجُبَّائِيُّ قَوْلًا خَالَفَ بِهِ أَبَا الْهَذِيلِ؛ فَقَالَ: « الْقِرَاءَةُ كَمَا تَقْتَضِي وَجُودَ كَلَامِ اللَّهِ، فَإِنَّهَا تَقْتَضِي وَجُودَ كَلَامِ الْقَارِئِ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ فَيُوجَدُ فِيهِ أَلْفَانِ وَلَا مَانَ وَحَاءَانِ وَمِيمَانِ وَدَالَانِ، ثُمَّ إِنَّهُمَا لَمْ يُخَصَّصَا قَوْلِيهِمَا بِكَلَامِ اللَّهِ، وَلَكِنَّهُمَا قَالَا: مَنْ أَنْشَدَ شِعْرًا

(١) انظر: المغني (١/ ٣٤٢)، والتذكرة في أحكام الجواهر (ص ٣٦٢)، والإرشاد (ص ١٢٢، ١٢٣)؛ والملل والنحل

(١/ ٨١)، والأبكار (١/ ٣٥٤)، وغاية المرام (ص ١٠٧، ١٠٨)، والكامل (ل ١١٦ ب)، (ل ١١٨ ب).

وَحَكَى حِكَايَةً، فَيُجَدُّ مَعَ إِنْشَادِهِ شِعْرُ ذَلِكَ الشَّاعِرِ، وَقَدْ رُمَّتْ عِظَامُهُ وَشِعْرُهُ مُوجُودٌ^(١).
وَالْكَلَامُ عَلَيْهِمَا مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُمَا أَثْبَتَا حُرُوفًا لَيْسَتْ بِأَصْوَاتٍ، وَهِيَ مَسْمُوعَةٌ مَعَ الْأَصْوَاتِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ
الْحُرُوفَ: مَا يَنْقَطِعُ مِنَ الْأَصْوَاتِ عِنْدَ انْطِبَاقِ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ وَإِنْفِتَاحِهَا، فَمَنْ ادَّعَى مَعْنَى
وَرَاءَ ذَلِكَ، كَانَ بِمَثَابَةِ مَنْ يَدَّعِي أَنَّ الْمُتَحَرِّكَ يَتَحَرَّكُ بِمَعْنَى غَيْرِ^(٢) الْإِنْتِقَالِ، وَالْعَالِمُ عَالِمٌ
بِمَعْنَى غَيْرِ الْعِلْمِ.

وَهَذَا جَحْدٌ لِلضَّرُورَةِ؛ فَإِنَّا نَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنَّا لَا نُذَرِكُ بِحَاسَةِ السَّمْعِ فِي وَقْتِنَا
إِلَّا الْأَصْوَاتَ.

وَلَجَارَ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مَسْمُوعًا؛ لِإِقْتِرَائِهِ بِالرُّسُومِ الْمُرتَبَةِ؛ إِذْ لَا تَخْتَلِفُ صِفَةُ الْكَلَامِ
قُرْئًا، أَوْ كُتِبَ.

فَإِنْ قَالُوا: الْأَصْوَاتُ تُوصَفُ بِالرَّقَّةِ وَالْإِنْخِفَاضِ، وَالْحُسْنِ وَالِإِرْتِفَاعِ، وَضِدُّ ذَلِكَ،
بِخِلَافِ الْحُرُوفِ؛ فَإِنَّهُ يُقَالُ لِلْوَطْرِ: حَسَنُ الصَّوْتِ، وَلَا يُقَالُ: حَسَنُ الْحُرُوفِ.
قُلْنَا: لَا عِبْرَةَ بِإِطْلَاقِ الْعَوَامِّ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَقَائِقِ.

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: إِنَّمَا يُضَافُ الْحُسْنُ وَالِإِرْتِفَاعُ وَضِدُّ ذَلِكَ بِخِلَافِ الْحُرُوفِ إِلَى الصَّوْتِ؛
لَأَنَّ الَّذِي يَرِقُّ صَوْتُهُ وَتَطْيِبُ نَعْمَتُهُ، فَلَا يَتَخَصَّصُ حُسْنُ الصَّوْتِ مِنْهُ أَنْ نُقَطِّعَهُ حُرُوفًا
أَوْ نَتَرَكُهُ عَقْلًا^(٣).

عَلَى أَنَّ قَائِلًا لَوْ قَالَ: فَلَانُ حَسَنُ الْكَلَامِ وَالصَّوْتِ، وَلَقَدْ اسْتَطَابَ كَلَامَهُ، وَمَا نَظَمَ مِنْ
حُرُوفِهِ لَمْ يَكُنْ مُسْتَنْكَرًا.

وَالْعَجَبُ مِنَ الْجُبَائِيِّ أَنَّهُ قَالَ: الْكَلَامُ يَفْتَقِرُ إِلَى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ؛ كِبْيَةِ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ؛

(١) لم أقف على مذهب الجبائي في المسألة، وقد حكي مذهبه عند مخالفيه؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار
الشامل (ل ١١٨/أ).

(٢) كلمة: « غير » ليست في الأصل، والصواب إثباتها لمقتضى السياق، ولما في الكامل في اختصار الشامل
(ل ١١٨/أ).

(٣) زاد الجويني أن مذهب أبي علي منعكس عليه بالرقوم؛ فإنها توصف بالحسن والجودة، وليست عنده حروفاً.
الكامل (ل ١١٦/ب)، (ل ١١٨/ب)، والإرشاد (ص ١٢٢، ١٢٣)، والمثل والنحل (١/٨١)، والأبكار
(١/٣٥٤)، وغاية المرام (ص ١٠٧، ١٠٨).

كَالْحَلْقِ وَالشَّفَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: يَقُومُ الْكَلَامُ عِنْدَ الْكِتَابَةِ بِالرَّقِّ، وَعِنْدَ الْحِفْظِ بِالْقَلْبِ، وَأُنْكَرَ الْكَلَامَ الْقَائِمَ بِالنَّفْسِ.

فَيُقَالُ لَهُ: إِذَا أَرَادَ مُرِيدُ أَنْ يَخْكِيَ قَوْلَ أَلْفٍ رَجُلٍ قَالُوا: «بِسْمِ اللَّهِ»، يَجِبُ أَنْ يَقُومَ بِهِ أَلْفُ كَلَامٍ، وَيَقُومَ - مَعَ كُلِّ كَلَامٍ - كَلَامٌ لَهُ؛ تَوَلَّدًا، وَقَدْ التَزَمَ الْجَبَائِيُّ ذَلِكَ.

ثُمَّ يُلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ: إِذَا أُسْنِدَ الْحَدِيثُ أَوْ الرِّوَايَةُ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ فَكَمَا التَزَمَ قِيَامَ كَلَامٍ مَنْ رَوَى عَنْهُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَلْتَزِمَ قِيَامَ كَلَامٍ مَنْ تَسْنَدُ إِلَيْهِ الرِّوَايَةُ وَالْحِكَايَةُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى مَنَعِ ذَلِكَ مَعَ التَّزَامِهِ.

وَإِذَا قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ»: يَجِبُ أَنْ يَقُومَ بِهِ كَلَامٌ كُلُّ مَنْ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ» قَبْلَهُ، وَفِي حَالِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ هَذِهِ الرِّوَايَةَ، إِذْ قَصْدُهُ لَا يُعَيَّرُ حُكْمًا.

وَقَدْ يَأْبَى الْجَبَائِيُّ ذَلِكَ، وَيَقُولُ: إِنَّمَا يَقُومُ بِهِ كَلَامٌ غَيْرُهُ، إِذَا قَصَدَ حِكَايَةَ كَلَامِهِ.

وَيُقَالُ لَهُ: مِنْ أَصْلِكَ أَنَّ مَنْ كَتَبَ كَلَامَ غَيْرِهِ، فَالْكِتَابَةُ تَوَلَّدُ فِي الرَّقِّ كَلَامًا لِلْكَاتِبِ قَبْلَ كَلَامِ الْغَيْرِ، فَأَخْبِرْنَا عَمَّنْ جَرَى الْقَلَمُ عَلَى الْقِرْطَاسِ، مِنْ غَيْرِ مُرَادٍ، عَلَى حَسَبِ إِجْرَائِهِ مَعَ الْمِدَادِ، فَهَلْ يَتَوَلَّدُ فِي الرَّقِّ كَلَامٌ أَمْ لَا؟

فَإِنْ قَالَ: لَا، كَانَ بَاطِلًا؛ فَإِنَّ الْمُوَلَّدَ عِنْدَهُ الْحَرَكَاتُ، وَعِنْدَ ابْنِهِ الْإِعْتِمَادُ، وَالضَّرْبَانِ جَمِيعًا مَوْجُودَانِ مَعَ إِجْرَاءِ الْقَلَمِ مِنْ غَيْرِ جَبْرِ.

وَقَدْ تَحَيَّرَ الْجَبَائِيُّ فِي ذَلِكَ فَقَالَ مَرَّةً: يَحْدُثُ بِلَا مِدَادٍ.

وَمَرَّةً قَالَ: لَا يَحْدُثُ إِلَّا مَعَ الْمِدَادِ الْآلَةُ فِي التَّوْلِيدِ^(١).

وَهَذَا فَاسِدٌ: فَإِنَّ الْمُوَلَّدَ الْحَرَكَةُ وَالْإِعْتِمَادُ، وَقَدْ وَجَدَا.

فَإِنْ قَالَ: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ، وَحَكَى كَلَامَ غَيْرِهِ أَنَّهُ قَرَأَ كَلَامَ اللَّهِ، وَصَارَ الْكَلَامُ مَقْرُوءًا لَهُ وَمَرْوِيًّا، وَلَا مَعْنَى لِهَذَا الْإِطْلَاقِ [١/٨٩] إِلَّا أَنْ يَقُومَ بِذَاتِهِ كَلَامُهُ، ثُمَّ يَجِبُ أَنْ يَتَمَيَّزَ كَلَامُ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ عَنِ كَلَامِهِ الَّذِي هُوَ الْقِرَاءَةُ وَالْحِكَايَةُ، وَعَنْ أَصَوَاتِهِ الَّتِي هِيَ نَعْمَاتُهُ:

(١) انظر: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١١٩/أ).

قُلْنَا: مَا حَمَلَكَ عَلَى هَذَا التَّحَكُّمِ؟ مَا أَنْكَرْتَ أَنَّهُ لَوْ جُوبِ قِيَامُ الْمَقْرُوءِ بِذَاتِ الذَّاكِرِ
وَالْعَالِمِ؟

فَإِنْ قَالَ: إِنَّمَا حَمَلَنِي عَلَى ذَلِكَ إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ فِي الْمَصَاحِفِ، وَأَنَّهُ
مَسْمُوعٌ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ.

قُلْنَا: مَعْنَاهُمْ بِذَلِكَ أَنَّهُ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ؛ كَمَا يُطْلَقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الدَّارَ فِي الْقِبَالَةِ
وَالْجَنَّةَ وَالنَّارَ^(١) فِي الْمَصَاحِفِ؛ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِي لَا يُحِيطُ بِشَيْءٍ مِّنْ شَيْءٍ مَّا يَدْعُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي
التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: إِنَّا نَسْمَعُ كَلَامَ اللَّهِ: أَنَّ نَفَهُمْ كَلَامَهُ عِنْدَ سَمَاعِ قِرَاءَةِ الْقَارِئِ؛ كَمَا قُلْنَا فِي
حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْقِرَاءَةَ هِيَ الْمَقْرُوءُ، وَهِيَ غَيْرُ كَلَامِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ الْمَسْمُوعُ مِنَ الْقِرَاءَةِ.
فَيَجِبُ أَحَدُ أَمْرَيْنِ: إمَّا حُلُولُ كَلَامِ اللَّهِ ذَاتَ الْقَارِئِ؛ كَاتِّحَادِ الْكَلِمَةِ بِجَسَدِ الْمَسِيحِ،
وإمَّا مَذْهَبُ الْجَبَائِثِ، فَذَلِكَ يُبْطِلُ قَوْلَهُمْ بِأَنَّ الْقِرَاءَةَ غَيْرُ الْمَقْرُوءِ، ثُمَّ يَكُونُ الْمَسْمُوعُ مِثْلَ
كَلَامِ اللَّهِ، وَلَا غَيْرَ كَلَامِهِ.

فَصَلِّ: [كَلَامُ اللَّهِ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ مَحْفُوظٌ فِي الصُّدُورِ]:
كَلَامُ اللَّهِ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ مَحْفُوظٌ فِي الصُّدُورِ، وَلَيْسَ حَالًا فِي الْمُصْحَفِ،
وَلَا قَائِمًا بِقَلْبٍ.

فَإِنْ قِيلَ: تُطْلَقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ فِي الْمُصْحَفِ؛ إِذَا لَا بُدَّ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِالْكِتَابَةِ.
قُلْنَا: اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي ذَلِكَ:

فَمِنْهُمْ: مَنْ مَنَعَ إِطْلَاقَهُ عَلَى الْإِنْفِرَادِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُوهِمُ حُلُولَهُ فِيهِ.
وَمِنْهُمْ: مَنْ جَوَّزَ إِطْلَاقَهُ عَلَى مَا قَبْلَ التَّقْيِيدِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ
مَّكُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٧، ٧٨]، وَقَالَ: ﴿وَلَهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ﴾ [الزخرف: ٤].

(١) كلمات غير واضحة في الأصل، والذي في الشامل: «فإنهم يقولون: الله في المصحف أيضًا»، انظر: ابن الأمير:
الكامل في اختصار الشامل (ل ١١٨/أ).

وَكَمَا يُقَالُ: كَلَامُ اللَّهِ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ، يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ اللَّهَ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ.

وَتَأْوِيلُهُ: أَنَّ الْمُصْحَفَ كِتَابَةٌ دَالَّةٌ عَلَيْهِ؛ كَمَا قَالَ: ﴿الَّتِي لَا تَمُوتُ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وَالْكِتَابَةُ قَدْ يُعَبَّرُ بِهَا عَنِ الْأَحْرُفِ وَالرُّقُومِ، وَقَدْ يُعَبَّرُ بِهَا عَنْ حَرَكَاتِ يَدِ الْكَاتِبِ، وَإِذَا أُضِيفَتِ الْكِتَابَةُ إِلَى اللَّهِ، فَالْمُرَادُ بِهَا الْإِثْبَاتُ وَالْخَلْقُ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤].

وَقَوْلُهُ: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢] أَيْ: خَلَقَ وَأَثْبَتَ.

فَصْلٌ: [كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى مُنَزَّلٌ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ]:

كَلَامُ اللَّهِ - تَعَالَى - مُنَزَّلٌ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - وَالْقُرْآنُ مُنَزَّلٌ وَمُنَزَّلٌ بِهِ، وَهَذِهِ الْإِطْلَاقَاتُ قَدْ يَرِدُ بِهَا التَّنْزِيلُ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [يوسف: ٢، الدخان: ٣، القدر: ١].

وَقَالَ: ﴿وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦].

وَقَالَ: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣].

وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْإِنْزَالِ حَطُّ شَيْءٍ مِنْ عُلُوٍّ إِلَى سُفْلٍ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَتَخَصَّصُ بِالْأَجْسَامِ، وَلَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ ذَلِكَ فِي الْمَعْنَى، وَالْمَعْنَى بِالْإِنْزَالِ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَذْرَكَ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ فِي مَقَامِهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَوَاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْأَرْضِ، وَبَلَغَ ذَلِكَ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ.

وَإِذَا قِيلَ: نَزَلَتْ رِسَالَةُ الْمَلِكِ إِلَى الْقَصْرِ^(١) فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ سَامِعًا سَمِعَهُ فِي الْقَصْرِ، وَيُنَزَّلُ وَيُؤَدِّيهِ فِي جِهَةِ سُفْلٍ.

وَيُقَالُ: فَلَانٌ يُنْقَلُ الْكَلَامُ، وَيَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ، وَالْإِنْتِقَالُ حَقِيقَةٌ فِي السَّامِعِ، مُؤَوَّلٌ فِي الْكَلَامِ، وَالْأَصْوَاتُ لَا تَنْتَقِلُ وَلَا يُنْقَلُ بِهَا.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي صُعُودِ الْكَلَامِ وَرَفْعِ الْعَمَلِ؛ إِذِ الْمَلَائِكَةُ يَسْمَعُونَ بِهِ فِي الْأَرْضِ وَيَصْعَدُونَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ، فَالصُّعُودُ وَالْإِرْتِفَاعُ يَتَحَقَّقُ فِي الْمَلَائِكَةِ، وَفِي إِضَافَةِ ذَلِكَ إِلَى الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ تَوَسُّعٌ، وَاسْتِعْمَالُهُ سَائِعٌ مُسْتَفِضٌ.

(١) العبارة غير واضحة في الأصل، والتصحيح من الإرشاد للجويني (ص ١٣٥).

وَالْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّ الْإِنِّزَالَ بِمَعْنَى حُلُولِ الشَّيْءِ فِي جِهَةٍ تَحْتَ، وَخَلْقِ الْفَهْمِ لِلْمَنْزُولِ عَلَيْهِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ٤] أَيْ: أَثْبَتَهَا وَخَلَقَهَا.

وَالْفَهْمُ لِلشَّيْءِ أَيْضًا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَنْزَلْنَا^(١) عَلَيْكَ لِيَاسًا﴾ [الأعراف: ٢٦]؛ أَيْ: أَنْزَلْنَا الْمَطَرَ وَسَبَبْنَا ذَلِكَ وَهَيَّأْنَا.

وَقَوْلُهُ: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ^(٢) عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشعراء: ١٩٣، ١٩٤]؛ مَعْنَاهُ: أَثْبَتَهُ بِالْوَحْيِ وَالتَّنْفِثِ فِي رُوعِهِ، وَاللَّهُ - تَعَالَى - هُوَ الْخَالِقُ الْمُثْبِتُ لِلْفَهْمِ.

فَصَلِّ: [كَلَامُ اللَّهِ مَسْمُوعٌ فِي إِطْلَاقِ الْمُسْلِمِينَ^(٣)]:

كَلَامُ اللَّهِ مَسْمُوعٌ فِي إِطْلَاقِ الْمُسْلِمِينَ.

وَالشَّاهِدُ لِذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٥].

وَالسَّمَاعُ يَتَرَدَّدُ بَيْنَ مَعَانٍ: فَقَدْ يَرْدُ بِمَعْنَى الْإِذْرَاكِ بِالْأَذْنِ، وَيَرْدُ بِمَعْنَى الْفَهْمِ وَالْإِحَاطَةِ، فَأَخْبَرَ اللَّهُ عَنْ أَهْلِ النَّارِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ﴾ [الملك: ١٠].

وَقَالَ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ: ﴿لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ [النمل: ٨٠، الروم: ٥٢].

﴿وَلَا تَسْمِعُ الضُّمُّ الدُّعَاءَ﴾ [النمل: ٨٠، الروم: ٥٢].

وَقَالَ: ﴿صُمُّكُمْ عَمِّي﴾ [البقرة: ١٨، ١٧١]، وَلَمْ يَرْدُ بِهِ اخْتِلَالَ جَوَابِهِمْ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ إِضْرَابَهُمْ عَنْ تَدْبِيرِ آيَاتِ اللَّهِ.

وَقَدْ يَرْدُ السَّمْعُ بِمَعْنَى الْإِجَابَةِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥،

النساء: ٤٦].

وَيُقَالُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»؛ يَعْنِي: أَجَابَ.

وَالَّذِي يَجِبُ الْقَطْعُ بِهِ: أَنَّ الْمَسْمُوعَ الْمُدْرَكَ [٨٩/ب] فِي وَفْتِنَا^(٣) الْأَصْوَاتِ، وَإِذَا سُمِّيَ كَلَامُ اللَّهِ مَسْمُوعًا فِي وَفْتِنَا، فَالْمَعْنَى بِهِ كَوْنُهُ مَقْرُوءًا عَنْ أَصْوَاتٍ مُدْرَكَةٍ مَسْمُوعَةٍ.

(١) في الأصل: وأنزلنا ولعلنا خطأ في النسخ.

(٢) انظر هذا المبحث في: الجويني: الإرشاد (ص ١٣٢).

(٣) في الأصل: «وقت» وصححتها تبعاً للسياق

وَالشَّاهِدُ لَذَلِكَ فِي قَضِيَّةِ الشَّرِيعَةِ: إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى خَصَّصَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَغَيْرَهُ مِنَ الْمُصْطَفَيْنِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ بِأَنَّهُمْ أَسْمَعُهُمْ كَلَامَهُ الْعَزِيزَ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ، فَلَوْ كَانَ السَّامِعُ لِأَصْوَاتِ الْبَارِي مُدْرِكًا لِنَفْسِ كَلَامِ اللَّهِ بِإِذْرَاكِ السَّمْعِ لَمَا كَانَ مُوسَى مُخَصَّصًا بِإِذْرَاكِ كَلَامِهِ مِنْ غَيْرِ تَبْلِيغٍ مُبَلِّغٍ^(١).

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: «اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - خَلَقَ فِي مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي؛ أَدْرَكَ بِهِ كَلَامَهُ، وَبِهِ كَانَ اخْتِصَاصُهُ فِي سَمَاعِهِ لَهُ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَادِرٌ عَلَى مِثْلِهِ فِي جَمِيعِ خَلْقِهِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي أَنَّ نَبِيَّنَا ﷺ سَمِعَ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ كَلَامَ اللَّهِ، وَهَلْ سَمِعَ جَبْرِيلُ كَلَامَهُ عَلَى طَرِيقَتَيْنِ وَقَوْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: النُّقْلُ الْمَقْطُوعُ بِهِ، وَذَلِكَ مَفْقُودٌ».

قَالَ: «وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ سَمَاعَ الْخَلْقِ لَهُ - عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ - عَلَى أَنَّهُمْ سَمِعُوا الْعِبَارَةَ الَّتِي عَرَفُوا بِهِ مَعْنَاهُ دُونَ سَمَاعِهِ فِي عَيْنِهِ».

وَمَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ: أَنَّهُ لَا مَسْمُوعَ إِلَّا الْأَصْوَاتُ^(٢).

وَعِنْدَ الْجَبَائِيِّ وَأَبِي الْهُذَيْلِ: الْمَسْمُوعُ هُوَ الْأَصْوَاتُ، وَالْكَلَامُ الْمَوْجُودُ مَعَ الْأَصْوَاتِ.

وَعِنْدَ ابْنِ الْجَبَائِيِّ: الْخَوَاطِرُ قَدْ يَسْمَعُهَا صَاحِبُهَا، وَهِيَ أَصْوَاتٌ خَفِيَّةٌ^(٣).

وَقَوْلُهُ: ﴿فَاجِرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] مَعْنَاهُ: حَتَّى يَسْمَعَ قِرَاءَةَ كَلَامِ اللَّهِ، أَوْ يُقَالَ: حَتَّى يَفْهَمَ مَعَانِي كَلَامِ اللَّهِ بِوَاسِطَةِ الْمُبَلِّغِ.

قَالَ الْإِمَامُ: «وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي هَذَا الْوَجْهِ فِي مَعْنَى الْمَسْمُوعِ حَقِيقَةً وَمَجَازًا.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ مَجَازٌ شَائِعٌ، وَالْمَسْمُوعُ عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ الْمُدْرِكُ بِإِذْرَاكِ السَّمْعِ.

وَقَالَ قَائِلُونَ: إِنَّهُ حَقِيقَةٌ.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٣٤).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (١/ ٣٤٤)، والأشعري: مقالات (٢/ ٢٧٢)، والجويني: الإرشاد (ص ١٢٩).

(٣) انظر: المغني (١٢/ ٤٠٢)، والتذكرة في أحكام الجواهر لابن متويه (ص ٣٩٣)، وأصول الدين (ص ٢٧)، وتلخيص المحصل (ص ١٧٠).

وَهَؤُلَاءِ يُطْلِقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ مَسْمُوعٌ فِي وَقْتِنَا عَلَى الْحَقِيقَةِ، عَلَى هَذَا الْمَعْنَى،
وَلَيْسَ يَعْنُونَ أَنَّهُ مُدْرِكٌ فِي وَقْتِنَا بِإِدْرَاكِ السَّمْعِ، وَإِنَّمَا يُعْزَى هَذَا إِلَى أَبِي الْحَسَنِ، وَهَذَا بَعِيدٌ.
قَالَ الْإِمَامُ: وَفِيهِ ذَلِكَ.

قُلْتُ: وَهَلْ يُلَاحِظُ مَذْهَبُ الْجَبَائِيِّ.

وَفِي الْجُمْلَةِ: هَذِهِ مُشْكِلَةٌ، وَفِي هَذَا تَرَدَّدَ أَثْمَةُ السَّلَفِ فِي الْقِرَاءَةِ وَالْمَقْرُوءِ.

وَسَنَذْكُرُ فِي كِتَابِ الْإِدْرَاكَاتِ اخْتِلَافَ الْأَصْحَابِ؛ فِي أَنَّ: الْإِدْرَاكَاتِ مِنَ الْعُلُومِ أَمْ هِيَ
زَائِدَةٌ عَلَى الْعُلُومِ^(١)؟

وَالَّذِي عِنْدِي: أَنَّهَا وَجْدَانَاتٌ؛ بِمَثَابَةِ وَجْدَانِ النَّفْسِ لِلْأَلَمِ وَاللَّذَّةِ، وَإِدْرَاكِ السَّمْعِ وَجْدَانٌ
مَخْصُوصٌ، غَيْرَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى الْعَادَةِ بِأَنَّهُ لَا يَخْلُقُ الْأَجْسَامَ ذَلِكَ فِي وَقْتِنَا إِلَّا بِأَلَةٍ وَمُدْرِكٍ
وَخُصُوصٍ، وَشَرَائِطٍ مِنْ اتِّصَالِ جِسْمٍ بِجِسْمٍ، وَذَلِكَ غَيْرُ مَشْرُوطٍ فِي حَقِيقَةِ الْإِدْرَاكِ.

وَلِهَذَا قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: « الْإِدْرَاكَاتُ عُلُومٌ مَخْصُوصَةٌ »، وَيَنْسَبُ الْحَدُّ^(٢) إِلَى
أَبِي الْحَسَنِ.

وَنَحْنُ نَقْطَعُ بِأَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَذْرَكَ مَعْنَى كَلَامِ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ، وَخَلَقَ اللَّهُ لَهُ عِلْمًا
ضُرُورِيًّا؛ بِأَنَّ الَّذِي يَسْمَعُهُ كَلَامُ اللَّهِ، وَأَنَّ مَنْ نَادَاهُ هُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ.

وَمَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ: أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ أَصْوَاتًا فِي الشَّجَرَةِ، وَأَسْمَعَهَا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ هَذَا مَعْنَى
تَكْلِيمِهِ بِهِ وَتَخْصُصِهِ^(٣).

ثُمَّ هُمْ يُشْعَبُونَ عَلَيْنَا: بِأَنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمْ: كَلَامُ اللَّهِ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ بِمَثَابَةِ الْعِلْمِ، فَكَيْفَ
يُسْمَعُ؟! وَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْكُمْ بِأَنَّ مُوسَى لَمْ يَسْمَعْ كَلَامَ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْمَسْمُوعَ هُوَ الْأَصْوَاتُ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: سَمِعَ مُوسَى كَلَامَهُ سُبْحَانَهُ بِلَا كَيْفٍ، وَكُلُّ مُشْكِلَةٍ تُورَدُ عَلَيْنَا فِي الْإِدْرَاكِ
نُعَارِضُهَا بِالْعِلْمِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنذِرْ لَكَ رَبِّكَ الْأَمْنَيْنِ﴾ [النجم: ٤٢].

(١) انظر: ما سياي (ل ١٠١/أ) وما بعدها.

(٢) كلمتان غير واضحتين في الأصل.

(٣) مذهب المعتزلة في تكليم موسى: المغني (٣/٧)، والمقالات (١/٢٦٧)، والإبانة (ص ٦٨، ٦٩)، والإرشاد

(ص ١٠٦)، والفصل (٣/٥).

وَقَدْ أَثْبَتَ أَبُو الْهَدَيْلِ وَالْجُبَّائِيُّ وَابْنُهُ سَمَاعٌ مَا لَيْسَ بِصَوْتٍ، فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ مِنْهُ هَذَا التَّشْنِيعُ وَهَذَا الْإِسْتِيعَادُ فِي سَمَاعٍ كَلَامٍ لَيْسَ بِصَوْتٍ.

فَصْلٌ: [كَلَامُ اللَّهِ ﷻ وَاحِدٌ مُتَعَلِّقٌ بِجَمِيعِ مُتَعَلِّقَاتِهِ]:

كَلَامُ اللَّهِ ﷻ وَاحِدٌ مُتَعَلِّقٌ بِجَمِيعِ مُتَعَلِّقَاتِهِ؛ كَمَا قَدَّمْنَا فِي صَدْرِ الْبَابِ، وَذَكَرْنَا أَنَّهُ قَرِينَةُ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ؛ فَيَتَعَلَّقُ بِهِ حَسَبَ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ الْأَزَلِيِّ.

وَكُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عِلْمَهُ وَقُدْرَتَهُ وَإِرَادَتَهُ آحَادٌ، فَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى اتِّحَادِ الْكَلَامِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ: لَا مَعْلُومٌ - فِي كَوْنِهِ مُتَعَلِّقًا لِلْعِلْمِ الْأَزَلِيِّ - أَوْلَى مِنْ مَعْلُومٍ، وَكَذَلِكَ لَا مَقْدُورٌ - فِي كَوْنِهِ مُتَعَلِّقًا لِلْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ - أَوْلَى مِنْ مَقْدُورٍ، وَفِي قَصْرِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى مُتَعَلِّقٍ ^(١) حُكْمٌ يَتَنَاهَى الْمَقْدُورَ وَالْمَعْلُومَ، وَالتَّنَاهِي يَدُلُّ عَلَى الْحُدُوثِ.

وَكَذَلِكَ لَا مَأْمُورٌ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورٌ أَوْلَى مِنْ مَأْمُورٍ؛ فَيَجِبُ تَعَلُّقُ الْأَمْرِ بِكُلِّ مَا يَصِحُّ كَوْنُهُ مَأْمُورًا.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي خَبَرِهِ؛ إِذْ لَا خَبَرَ أَوْلَى مِنْ خَيْرٍ.

وَالسَّرُّ فِيهِ: أَنَّ الْقَدِيمَ لَا يَقْبَلُ الْإِخْتِصَاصَ، وَالصِّفَةُ الْأَزَلِيَّةُ إِذَا كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً، فَيَجِبُ أَنْ يَعْمَ تَعَلُّقُهَا جَمِيعَ مُتَعَلِّقَاتِهَا، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي مَوَاضِعَ أَنَّ لِهَذِهِ الصِّفَاتِ خَصَائِصَ وَفَوَائِدَ.

وَالْعِلْمُ، وَالْإِحَاطَةُ [١٩٠/أ]، وَالْإِسْتِبَانَةُ، وَالْقُدْرَةُ: الْإِبْجَادُ، وَهُوَ تَصَدُّرُ الْقَدَمِ وَجُودًا، وَالْإِرَادَةُ تُخَصِّصُ بَعْضَ الْمُمَكِّنَاتِ بِالْوُقُوعِ عَلَى حَسَبِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ الْعِلْمُ وَالْقَضَاءُ وَالْقُدْرَةُ؛ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ صِلَاحِيَّتُهَا لِإِبْجَادِ بَعْضِ الْجَائِزَاتِ كَصِلَاحِيَّتِهَا لِمِثْلِهِ أَوْ ضِدِّهِ، وَالْإِرَادَةُ تُخَصِّصُ، وَالْإِلَهَ الْحَقُّ الْقَادِرُ يُوجِدُ وَيُوقِعُ، وَلَوْ جَارَ اجْتِمَاعُ هَذِهِ الْمَعَانِي بِخَوَاصِّهَا فِي صِفَةٍ وَاحِدَةٍ، لَجَارَ انْتِدَاجُهَا تَحْتَ الْمَوْجُودِ الْأَزَلِيِّ الْقَدِيمِ الْقَائِمِ بِنَفْسِهِ.

وَكُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وُجُودَ الْإِلَهِ - لَيْسَ فِي مَعْنَى الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْحَيَاةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْإِدْرَاكِ فَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْقُدْرَةِ، وَلَوْ قَدَّرَ مُقَدَّرٌ ذَلِكَ لَزِمَهُ مِثْلُ ذَلِكَ شَاهِدًا، وَثُبُوتٌ مَعْنَى لَهُ عَوَائِدُ مُخْتَلِفَةٌ ^(٢)، وَذَلِكَ مُحَالٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ دَفْعَ الْحَقَائِقِ وَنَفْيَ الْأَعْرَاضِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَكُونُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالْخَبَرُ وَالِاسْتِخْبَارُ شَيْئًا وَاحِدًا؟!

قُلْتُ: حَكَى الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الْإِسْفَرَايِينِيُّ فِي كِتَابِ « الْأَسْئَلَةِ » عَنْ بَعْضِ مُتَقَدِّمِي أَصْحَابِنَا أَنَّهُ أُثْبِتَ خَمْسَ كَلِمَاتٍ: خَبَرًا وَاسْتِخْبَارًا وَأَمْرًا وَنَهْيًا وَنِدَاءً^(١) وَهَذَا غَيْرُ مَرْضِيٍّ.

وَالْجَوَابُ الصَّحِيحُ: أَنَّ هَذِهِ أَوْصَافَ خُصُوصِ الْكَلَامِ، وَالْكَلَامُ صِفَةٌ خَاصَّةٌ، وَلَهُ بِخُصُوصِ وَصْفِهِ صِفَةٌ خَاصَّةٌ، فَهَذِهِ خَصَائِصُ ذَلِكَ الْكَلَامِ الْوَاحِدِ؛ كَمَا أَنَّ عِلْمَهُ سُبْحَانَهُ صِفَةٌ وَاحِدَةٌ تَخْتَلِفُ مَعْلُومَاتِهَا، وَهِيَ غَيْرُ مُخْتَلِفَةٍ فِي نَفْسِهَا؛ فَتَكُونُ عِلْمًا بِالْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ، وَالْوُجُودِ وَالْعَدَمِ وَأَجْنَاسُ الْمُحَدَّثَاتِ؛ وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ يَتَعَلَّقُ بِمُتَعَلِّقَاتِهِ مَعَ اخْتِلَافِهَا؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ أَمْرًا وَنَهْيًا، خَبَرًا وَاسْتِخْبَارًا هُوَ كَوْنُهُ كَلَامًا، وَلَهُ بِهِذِهِ الْأَوْصَافِ ضِدٌّ خَاصٌّ يُضَادُّهُمَا؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ.

وَكَمَا لَا يَجِبُ تَعَدُّدُ الْعِلْمِ بِتَعَدُّدِ الْمَعْلُومَاتِ؛ كَذَلِكَ لَا يَجِبُ تَعَدُّدُ الْكَلَامِ بِتَعَدُّدِ الْمُتَعَلِّقَاتِ؛ فَيَكُونُ الْكَلَامُ أَمْرًا نَهْيًا خَبَرًا وَاسْتِخْبَارًا أَوْصَافَ الْكَلَامِ؛ كَمَا أَنَّ كَوْنَ السَّوَادِ لَوْنًا عَرَضًا مُحَدَّثًا أَوْصَافَ مَوْجُودٍ وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ كَوْنُ الْجَوْهَرِ حَجْمًا ذَا مَسَاحَةٍ، قَائِمًا بِالنَّفْسِ، مُحَدِّدًا، قَابِلًا لِلْعَرَضِ - صِفَاتٌ مَوْجُودٍ وَاحِدٍ.

وَلَقَدْ قَالَتِ الْمُعْتَرِلةُ: إِنَّ كَوْنَ الْقَدِيمِ حَيًّا عَالِمًا قَادِرًا - أَوْصَافَ مَوْجُودٍ وَاحِدٍ.

وَقَدْ أَخْطَأُوا فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّ كُلَّ وَصْفٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ لَهُ خَاصِيَّةٌ تُخَالِفُ خَاصِيَّةَ الْوَصْفِ الْآخَرِ، وَفَائِدَةٌ تُخَالِفُ الْفَائِدَةَ الْآخَرَى، وَلَهُ بِخُصُوصِ وَصْفِهِ ضِدٌّ يُخَالِفُ صِفَةَ الْآخَرِ، وَلَا يَمْتَنِعُ وُجُودُ بَعْضِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ مَعَ ضِدِّ صَاحِبِهِ؛ قَرَبٌ قَادِرٌ غَيْرُ عَالِمٍ، وَرُبُّ عَالِمٍ عَاجِزٌ؛ فَإِذَا لَمْ يُبْعَدُوا انْدِرَاجَ هَذِهِ الْأَوْصَافِ - مَعَ اخْتِلَافِ خَصَائِصِهَا وَأَضْدَادِهَا وَفَوَائِدِهَا - تَحْتَ قَضِيَّةِ وُجُودٍ وَاحِدَةٍ، فَكَيْفَ يَلِيقُ بِهِمْ اسْتِبْعَادُ كَوْنِ كَلَامٍ وَاحِدٍ أَمْرًا نَهْيًا خَبَرًا مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّهَا أَوْصَافُ الْكَلَامِ وَخَصَائِصُهُ، وَلَهَا بِهِذِهِ الْأَوْصَافِ ضِدٌّ وَاحِدٌ هُوَ السُّكُوتُ، وَمَعَ أَنَّ كُلَّ أَمْرٍ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ، وَكُلُّ أَمْرٍ وَنَهْيٍ هُوَ مُخْبِرٌ عَمَّا يَأْمُرُ بِهِ، وَيَنْهَى عَنْهُ، فَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا بِمَثَابَةِ كَوْنِ السَّوَادِ لَوْنًا عَرَضًا مُحَدَّثًا مَوْجُودًا؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ هَذِهِ أَوْصَافَ مَوْجُودٍ وَاحِدٍ.

(١) حُكِيَ هَذَا الْقَوْلُ عَنْ بَعْضِ مُتَقَدِّمِي الْأَصْحَابِ، وَهُوَ ابْنُ كُلاَّبٍ. انظر: الإرشاد (ص ١١٩)، ونهاية الأقدام (ص ٢٩١)، وغاية المرام (ص ١١٤)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١١٥/ب)، وقد يراى به كذلك أبو العباس القلانسي. البرهان (١/١٩١).

وَمَا اعْتَقَدَهُ الْخَصْمُ دِينًا وَمَذْهَبًا بِمَثَابَةِ كَوْنِ الْوُجُودِ الْوَاحِدِ عِلْمًا قُدْرَةً حَيَاةً، وَبِمَثَابَةِ كَوْنِ الشَّيْءِ لَوْنًا طَعْمًا رَائِحَةً، وَالْعَقْلُ يَقْضِي بِاسْتِحَالَةِ ذَلِكَ.

وَالْكَرَامِيَّةُ صَارُوا إِلَى أَنَّ الْقَدِيمَ سُبْحَانَهُ فِي أَزْلِهِ مُخْتَصَّ بِجِهَةٍ بِكَوْنِ قَدِيمٍ، ثُمَّ ذَلِكَ الْكَوْنُ^(١) فَوْقِيَّةٌ وَعُلُوٌّ وَاسْتِرَاحَةٌ، مَعَ عَدَمِ مَا يُبَايِنُهُ أَوْ يَكُونُ بِحَالِهِ، وَاسْتِحَالَةِ ذَلِكَ أَزْلًا.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا يُوجِبُ أَنْ تَكُونَ التَّوَرَاةُ، وَالْإِنْجِيلُ، وَالزَّبُورُ، وَالْفُرْقَانُ وَاحِدًا، وَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ قَدْ أَثَبَتْ لِنَفْسِهِ كَلِمَاتٍ؛ فَقَالَ: ﴿مَا نَفَدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧].

وَقَالَ: ﴿لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَفِدَ كَلِمَتُ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩].

﴿وَصَدَقَتْ بِكَلِمَتِ رَبِّهَا﴾ [التحريم: ١٢].

قُلْنَا: كَمَا أَنْزَلَ الْكُتُبَ وَأَثَبَتْ لِنَفْسِهِ كَلِمَاتٍ، كَذَلِكَ سَمَى نَفْسَهُ بِأَسْمَاءٍ كَثِيرَةٍ؛ فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتَسْعُونَ اسْمًا»^(٢).

أَفَتَقُولُونَ: تَعَدُّدُ الْمُسَمَّى لِتَعَدُّدِ الْأَسْمَاءِ؟

أَوْ تَقُولُونَ: إِنَّ الْأَسْمَاءَ تَدُلُّ عَلَى مُسَمَّى وَاحِدٍ؛ فَهِيَ مُسَمِّيَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ بِالْفَاضِطِ مُخْتَلِفَةٌ، وَلُغَاتٌ مُتْبَايِنَةٌ، ذَالَّةٌ عَلَى مُسَمَّى وَاحِدٍ، مَوْصُوفٍ بِصِفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ وَنُعُوتِ الْجَلَالِ.

فَكَمَا قُلْتُمْ بِتَعَدُّدِ الْمُسَمِّيَّاتِ وَالْمُسَمَّى وَاحِدٍ، كَذَلِكَ نَقُولُ: كَلَامُهُ الْقَدِيمُ صِفَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَكِنَّ الْإِشَارَاتِ وَالْعِبَارَاتِ عَنْهَا تَتَعَدَّدُ وَتَخْتَلِفُ حَسَبَ [٩٠/ب] اخْتِلَافِ أَرْبَابِ اللُّغَاتِ؛ وَإِذَا قُرِئَ كَلَامُهُ بِلُغَةِ الْعَرَبِ يُسَمَّى قُرْآنًا، وَإِذَا قُرِئَ بِلُغَةِ الشَّرْيَانِيَّةِ أَوْ الْعِبْرَانِيَّةِ يُسَمَّى تَوْرَةً وَإِنْجِيلًا، كَذَلِكَ الرَّبُّ يُسَمَّى بِالْعَرَبِيَّةِ: اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، وَبِالْفَارِسِيَّةِ: خُدَايَ وَانَرَدَ، وَبِالتُّرْكِيَّةِ: بَنَكْرَايَ، وَبِالْحَبَشِيَّةِ: مَحْنَكُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَاحِدٌ وَالتَّسْمِيَّاتُ مُتَعَدِّدَةٌ، وَهُوَ الْمَعْبُودُ الْمَقْصُودُ بِعِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ وَقُصُودٍ مُتْبَايِنَةٍ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ بِأَذْكَارٍ مُخْتَلِفَةٍ.

(١) موضع كلمة غير واضحة بالأصل تشبه كلمة: «ثبوته»، ولم يتبين لي وجهها.

(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة ؓ: أخرجه البخاري في كتاب الدعوات، باب: لله مائة اسم غير واحد، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها.

كَذَلِكَ الْكَلَامُ يَتَذَكَّرُ وَيُقْرَأُ وَيُكْتَبُ، وَيُعَبَّرُ بِالْفَاطِ وَأَذْكَارٍ مُتَبَايِنَةٍ، وَكِتَابَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ مَا فَدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ ﴾ [لقمان: ٢٧]؛ أَي: مَعَانِي كَلَامِهِ وَفَوَائِدُهُ؛ فَسَمَّى كَلَامَهُ كَلِمَاتٍ؛ لِكثْرَةِ مَعَانِيهِ وَفَوَائِدِهِ، وَلِقِيَامِهِ قِيَامَ كَلِمَاتٍ ذَاتِهِ سُبْحَانَهُ؛ أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ، فَلِهَذَا الْمَعْنَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، وَ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتِ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآخَرَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ ﴾ [يس: ١٢].

وَقِيلَ: سَمَّى كَلَامَهُ كَلِمَاتٍ لِكثْرَةِ مُتَعَلِّقَاتِهِ وَكثْرَةِ الْعِبَارَاتِ عَنْهُ.

فَصْلٌ: كَلَامُ اللَّهِ ﷻ صِدْقٌ:

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وُجُوبِ الصِّدْقِ فِي كَلَامِهِ.

وَلَأَنَّ الْكَذِبَ نَقْصٌ، وَهُوَ ﷻ مُتْرَكٌ عَنِ النَّقَائِصِ.

وَلَوْ لَمْ يَجِبِ الصِّدْقُ فِي كَلَامِهِ لَمَا وَثِقَ وَاثِقٌ بِأَخْبَارِهِ، وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ؛ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى:

﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٢].

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الْقَاضِي وَالْأَسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: « الْكَلَامُ الْقَدِيمُ هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي لَوْ كَانَ كَذِبًا لَنَافَى الْعِلْمَ بِهِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْعَالِمَ بِالشَّيْءِ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَقُومَ بِهِ إِخْبَارٌ عَنِ الْمَعْلُومِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَقُومُ مَعْلُومًا لَهُ.

وَهَكَذَا نَقُولُ فِي الْكَلَامِ الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ شَاهِدًا، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى حَدِيثَ النَّفْسِ وَالسِّرِّ، وَهَذَا الَّذِي يُلَاقِي الْعِلْمَ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ يَصِحُّ مِنَ الْوَاحِدِ كَذِبٌ عَلَى طَرِيقِ الْجَحْدِ.

قُلْنَا: إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ الْجَحْدُ مِنَ الْعَالِمِ بِالشَّيْءِ فِي الْعِبَارَةِ بِاللِّسَانِ، دُونَ الْقَلْبِ، وَصَاحِبُ الْجَحْدِ مُعْتَرِفٌ بِالْقَلْبِ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ الْجَحْدُ بِالْقَلْبِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ لَا تَمْنَعُ تَصَوُّيرَ الْجَحْدِ بِالْقَلْبِ وَالْعِلْمِ بِالنَّفْسِ؛ إِذْ لَا يَتَعَدَّى أَنْ يَعْلَمَ الْعَالِمُ كَوْنَ زَيْدٍ فِي الدَّارِ، وَيَدُورُ فِي خَلْدِهِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الدَّارِ.

قُلْنَا: هَذَا تَخْيِيلٌ وَتَوَهُّمٌ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ الْكَلَامَ إِخْبَارٌ عَنْ تَقْدِيرِ أَخْبَارٍ، وَلَيْسَ بِخَبَرٍ قَاطِعٍ مَبْتُوتٍ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: أَنَّ الْعَالَمَ يُوجِدَانِ الرَّبَّ - تَعَالَى - قَدْ يُقَدَّرُ فِي نَفْسِهِ مَذْهَبُ الشُّنَوِيَّةِ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُتَأَيِّفًا لِعِلْمِهِ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ اعْتِقَادًا حَقِيقِيًّا لَنَأْفَى.

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْعِلْمَ يَدُلُّ عَلَى الْخَبَرِ الصِّدْقِ: فَإِذَا تَعَلَّقَ الْخَبَرُ بِالْمُخْبِرَاتِ عَلَى وَجْهِ الصِّدْقِ، فَتَقْدِيرُ خَبَرٍ هُوَ خُلْفٌ مُسْتَحِيلٌ مَعَ الْخَبَرِ الْقَدِيمِ، إِذْ لَا يَتَجَدَّدُ لِلَّهِ كَلَامٌ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ أَمْرًا مِنْ وَجْهِ، نَهْيًا مِنْ وَجْهِ، فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِدْقًا مِنْ وَجْهِ كَذِبًا مِنْ وَجْهِ؟

قُلْنَا: الْأَمْرُ فِي حَقِيقَتِهِ هُوَ النَّهْيُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ، وَالْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَاهٍ عَنْ ضِدِّهِ، فَلَا تَنَاقُضَ فِيهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الصِّدْقُ كَذِبًا بِوَجْهِ، وَتَعَلَّقَ الْخَبَرُ بِالْمُخْبِرِ بِمَثَابَةِ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِالْمَعْلُومِ، وَإِذَا تَعَلَّقَ الْعِلْمُ بِوُجُودِ الشَّيْءِ فَلَا يَكُونُ عِلْمًا بِعَدَمِهِ فِي حَالِ وُجُودِهِ.

(١ / ٤ / ٧) الْقَوْلُ فِي الْبَقَاءِ وَاخْتِلَافِ النَّاسِ فِيهِ^(١)

مَذْهَبُ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ وَالْأَكْثَرِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ أَنَّ الْبَقَاءَ صِفَةُ الْبَاقِي زَائِدَةٌ عَلَى وُجُودِهِ بِمَثَابَةِ الْعِلْمِ فِي حَقِّ الْعَالَمِ^(٢).

(١) انظر مبحث البقاء في: المقالات (٢/ ٥٣، ٥٦)، والتمهيد (ص ٤٩)، وتمهيد الأوائل (ص ٢٩٩)، والإنصاف (ص ٢٢، ٣٦)، وأصول الدين (ص ١٠٨، ١٠٩)، والمغني في أصول الدين (ل ٢٠)، والإرشاد (ص ٧٨، ١٣٨)، والنظامية (ص ٣٢)، وشرح الإرشاد (ل ٦٤)، والأربعين (١/ ٢٥٩، ٢٦٥)، والمحصل (ص ١٧٤)، والمطالب (٣/ ١٣٥، ١٣٦)، والأبكار (١/ ٤٤٩، ٤٤٠)، (٥/ ٤٣)، وغاية المرام (ص ١٣٦)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣/ أ، ٧٨/ ب)، وشرح المقاصد (٤/ ١٦٤، ١٦٨)، وشرح المواقف (٨/ ١١٩، ١٢٣)، وطوابع الأنوار (ص ٢٩٢، ٢٩٣)، ونشر الطوابع (ص ٢٥٨، ٢٦١)، ورسالة التوحيد (ص ٥٧، ٥٨)، وسليمان دنيا: محمد عبده (١/ ٢٤٣، ٢٥٦).

وعند المعتزلة: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٥/ ٢٣٦، ٢٣٧)، والمحيط بالتكليف (١/ ١٤٦)، وديوان الأصول (ص ٥٥، ٥٩)، ومسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ١٧٩). وأيضًا: المسيرة (ص ١١، ١٢)، والرازي وآراؤه (ص ٢٨٧، ٢٩٣)، والآمدي وآراؤه (ص ٣٠٣، ٣٠٦).

(٢) انظر: أصول الدين (ص ١٠٩)، والإرشاد (ص ١٣٨)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣/ أ)، وشرح المقاصد (٤/ ١٦٤، ١٦٨).

أما بقاء الله تعالى وصفاته: فقد حكى الآمدي اختلاف قول أبي الحسن فيه؛ فإنه قال تارة: الله تعالى وصفاته باقية بقاء واحد، وذلك البقاء باقٍ ببقاء آخر، وقال تارة: الله تعالى باقٍ ببقاء قائم به، وكل صفة من صفاته باقية ببقاء هو نفسها. انظر: الأبكار (١/ ٤٤١).

وَهَذَا أَيْضًا مَذْهَبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ^(١)، وَأَبِي الْعَبَّاسِ الْقَلَانِسِيِّ مِنْ أَيْمَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ.

وَتَرَدَّدَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ فِي إِثْبَاتِ الْبَقَاءِ وَنَفْيِهِ، ثُمَّ اسْتَقَرَّ جَوَابُهُ عَلَى أَنَّ الْبَقَاءَ لَيْسَ بِمَعْنَى زَائِدٍ عَلَى ذَاتِ الْبَاقِي^(٢)، هَذَا مَذْهَبُ عَامَّةِ الْمُعْتَزِلَةِ^(٣)، وَهُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ الشَّيْخُ الْإِمَامُ^(٤).

وَاتَّفَقَ الْعُقَلَاءُ عَلَى أَنَّ الْحَادِثَ فِي أَوَّلِ حَالٍ حُدُوثِهِ لَا يُسَمَّى بَاقِيًا، وَإِنَّمَا يُسَمَّى بَاقِيًا إِذَا اسْتَمَرَّ لَهُ الْوُجُودُ.

وَأَمَّا تَسْمِيَتُهُ بَاقِيًا فِي أَوَّلِ حَالٍ وَجُودِهِ فَلَمْ يَصِرْ إِلَيْهِ أَحَدٌ إِلَّا أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ كَرَامٍ.

قَالَ الْجُبَّائِيُّ^(٥): « الْبَاقِي عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، [١/٩١] وَمَنْ يُسَمِّي مَخْلُوقًا بَاقِيًا فَهُوَ مُتَجَوِّزٌ ».

وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ: أَنَّ الْقِدَمَ لَيْسَ بِمَعْنَى زَائِدٍ عَلَى وَجُودِ الْقَدِيمِ.

(١) انظر: الأشعري: المقالات (٢/ ٢٢٥).

(٢) انتقال القاضي الباقلاني من قول جمهور الأصحاب بإثبات البقاء عَرَضًا، وإثبات كون الباقي باقيا ببقاء إلى القول بنفي البقاء - يظهر هذا الانتقال في كتابيه التمهيد والإنصاف؛ ففي الإنصاف (ص ٣٦)؛ يذكر مما يجب اعتقاده أن يعلم: « أن الله ﷻ باقٍ؛ ومعنى ذلك: أنه دائم الوجود »، وهذا خلافا لما في التمهيد « المطبوعة باسم تمهيد الأوائل »: (ص ٢٦٣، ٢٩٩) يذهب إلى أن « الباقي منا لا يبقى إلا بقاء ».

وانظر أيضًا: أصول الدين (ص ١٠٩، ١٢٣، ٢٣١) وقال بقول الباقلاني في نفي البقاء، وأيضًا: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣/ ب).

(٣) انظر: المغني (٥/ ٢٣٦)، (١١/ ٤٤١، ٤٤٢، ٤٥٠)، والتذكرة (ص ١٥٦)، وديوان الأصول (ص ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٥٩)، ومسائل الخلاف بين البصريين والبعثيين (ص ١٧٩). وأيضًا: أصول الدين (ص ١٠٩)، والإرشاد (ص ١٤٠)، والكامل (٧٣/ أ).

(٤) انظر: الإرشاد (ص ٧٨، ١٣٣)؛ ورجح كون الباقي باقيا لنفسه، وليس كونه باقيا من الأحكام التي توجبها المعاني. والكامل في اختصار الشامل (٧٤/ أ - ب).

(٥) كذا في الأصل نسبة هذا المذهب إلى الجبائي، وذكر الجويني والآمدني: أنه مذهب أبي هاشم بن الجبائي؛ كما في: الأُبْكَار (١/ ٤٤٠)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣/ أ)، ونسبه إليه الأشعري. المقالات (٢/ ٥٤).

أما في مصادر المعتزلة: فقد نسب ابن متويه إلى أبي علي مثل ما ذكره الأنصاري ها هنا بلازم مذهبه في تفسير الباقي؛ فقد « حد الباقي بأنه الموجود بغير حدوث، واقتضى هذا أن غير القديم جل وعز لا يسمى باقيا على الحقيقة، بل يكون مجازًا، وحقيقته فيه تعالى » التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ١٥٣).

وَقَالَ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ: «إِنَّ الْقَدِيمَ قَدِيمٌ بِمَعْنَى هُوَ الْقَدَمُ»^(١).

وَهَذَا مَذْهَبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ^(٢).

ثُمَّ إِنَّ أَبَا الْحَسَنِ فَرَّقَ بَيْنَ الْبَقَاءِ وَبَيْنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي هِيَ لَهَا أَضْدَادٌ؛ فَشَرَطَ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي قِيَامَهَا بِالْمَوْصُوفِ بِهَا إِبْقَاءً عَلَى التَّضَادِّ كَمَا يَنَبِّئُهُ قَبْلُ، وَلَمْ يَجْعَلْ مِنْ شَرْطِ الْبَقَاءِ قِيَامَهُ بِالْبَاقِي؛ لِأَنَّ الْبَقَاءَ لَا ضِدَّ لَهُ^(٣).

وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: فَإِنَّهُ جَعَلَ مِنْ شَرْطِ الْقَدَمِ قِيَامَهُ بِالْقَدِيمِ.

وَكَذَلِكَ جَعَلَ مِنْ شَرْطِ الْبَقَاءِ قِيَامَهُ بِالْبَاقِي، فَلِذَلِكَ لَمْ يُطْلَقِ الْقَوْلُ بِأَنَّ صِفَاتِ ذَاتِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ بَاقِيَاتٌ وَلَا قَدِيمَةٌ.

قَالَ: «الْمَعْنَى لَا يَقُومُ بِهِ مَعْنَى».

ثُمَّ لَمْ يُخَالَفْ أَبَا الْحَسَنِ فِي الْمَعْنَى؛ فَإِنَّهُ قَالَ: صِفَاتِ ذَاتِ اللَّهِ أَزَلِيَّةٌ.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: الْبَاقِي هُوَ مَنْ لَهُ الْبَقَاءُ؛ فَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ بَاقٍ بِبَقَاءِ يَقُومُ بِذَاتِهِ.

وَأَمَّا الصِّفَاتُ: فَإِنَّهَا بَاقِيَاتٌ بِبَقَاءِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الْبَقَاءِ قِيَامُهُ بِمَا لَيْسَ بِغَيْرِ الْبَاقِي، وَلَا مُغَايِرَ مِنْ ذَاتِ الْإِلَهِ وَمِنْ صِفَاتِهِ؛ فَلَا يُمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ صِفَاتُ ذَاتِهِ بَاقِيَاتٌ بِبَقَاءِ يَقُومُ بِذَاتِهِ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ الْعَرَضُ بَاقِيًا بِبَقَاءِ الْجَوْهَرِ؛ لِتَحَقُّقِ الْمُغَايِرَةِ بَيْنَ الْجَوْهَرِ وَأَعْرَاضِهِ.

هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ أَقْوَالِ أَبِي الْحَسَنِ فِي بَقَاءِ صِفَاتِ الْإِلَهِ أَنَّهَا بَاقِيَاتٌ بِبَقَائِهِ وَبَقَاؤُهُ سُبْحَانَهُ بَاقٍ بِبَقَائِهِ هُوَ نَفْسُهُ؛ لِأَنَّ نَفْسَهُ غَيْرُ الْبَقَاءِ^(٤).

(١) ذكر ابن فورك عن الأشعري اختلاف قوله في مسألة القديم: هل هو قديم بقدم على أن القدم معنى أو عرض أو القول بأن القديم قديم بنفسه «فذهب في بعض كتبه إلى أن القديم بقدم، وهو على نحو ما ذهب إليه المتقدمون من أصحاب الصفات؛ كنجو عبد الله بن سعيد وغيره، وقال في كتابه المسمى بالمختزن: «إني أقول: القديم قديم بنفسه لا بمعنى له كان قديماً» وذكر أن ذلك يجري مجرى وصف تقدمه بالوجود، والتقدم بالوجود - هو أن يوجد الشيء قبل الشيء، والشيء بكونه موجوداً لا يقتضي معنى على جميع الأحوال». انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٨).

(٢) انظر: الأمدي: أبحاث الأفكار (١/ ٤٥٠)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣/ ب).

(٣) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٣٧)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣/ أ).

(٤) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٣٧)، والبغدادي: أصول الدين (ص ٢٣٠).

قَالَ: وَهَذَا كَمَا أَنَّ الشَّيْءَ يُعْلَمُ بِالْعِلْمِ، ثُمَّ الْعِلْمُ أَيْضًا يُعْلَمُ بِعِلْمٍ هُوَ نَفْسُهُ؛ لِأَنَّ نَفْسَهُ عِلْمٌ، وَذَاتُ الْعِلْمِ عِلْمٌ وَذَاتُ الْبَقَاءِ بَقَاءٌ.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ: « صِفَاتُ ذَاتِ الْإِلَهِ بَاقِيَاتٌ بِأَنْفُسِهَا، وَأَنْفُسُهَا بَقَاءٌ لَهَا، فَالْعِلْمُ عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى بَقَاءً لِنَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي سَائِرِ صِفَاتِهِ سُبْحَانَهُ ^(١) ».

وَهَذَا مَا ارْتَضَاهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ؛ قَالَ: « وَهَذَا كَالْأَعْرَاضِ؛ فَإِنَّهَا أَكْوَانٌ لِأَنْفُسِهَا أَعْرَاضٌ لِلْجَوَاهِرِ، فَالرَّبُّ عَلَى هَذَا بَاقٍ بَقَاءً يَقُومُ بِهِ، وَبَقَاؤُهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بَاقٍ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ نَفْسَهُ بَقَاءٌ، فَهُوَ بَقَاءٌ لِنَفْسِهِ وَلَوْ جُودِ الْإِلَهِ ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ ادَّعَيْتُمْ أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ أَصْحَابِكُمْ خِلَافٌ فِي نَفْيِ أَوْ إِبْطَالِ يُوْدِّي إِلَى التَّكْفِيرِ أَوْ التَّضْلِيلِ، وَنُعَيِّرُونَ الْمُعْتَزِلَةَ بِتَكْفِيرِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَقَدْ أَنْكَرْتُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا أَنْكَرْتُمُوهُ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ؛ فَفَقَلْتُمْ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّهُ أَثْبَتَ الْبَقَاءَ زَائِدًا عَلَى وُجُودِ الْبَاقِي، وَالرَّبُّ مَوْصُوفٌ بِبَقَاءٍ.

وَأَمَّا عَنِ الْقَاضِي: فَإِنَّهُ نَفَى مَا أَثْبَتَهُ أَبُو الْحَسَنِ.

وَحَكَيْتُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ أَثْبَتَ الْقِدَمَ زَائِدًا عَلَى الْوُجُودِ، وَالرَّبُّ تَعَالَى مَوْصُوفٌ بِهِ:

وَاخْتِلَافُ أَصْحَابِكُمْ فِي إِبْطَالِ الْبَقَاءِ وَنَفْيِهِ، وَفِي إِبْطَالِ الْقِدَمِ وَنَفْيِهِ، وَمُخَالَفَةُ بَعْضِكُمْ بَعْضًا بِمِثَابَةِ مُخَالَفَتِكُمُ الْمُعْتَزِلَةَ فِي إِبْطَالِ الصِّفَاتِ وَنَفْيِهَا، وَأَقْلُ مَا يُلْزَمُ مُثَبَّتِ صِفَةٍ عَلَى غَيْرِ حَقٍّ أَوْ نَافِيهَا التَّفْسِيقُ وَالتَّضْلِيلُ.

فَإِنْ ارْتَضَيْتُمْ مَذْهَبَ أَبِي الْحَسَنِ، فَهَلْ تُضَلِّلُونَ الْقَاضِيَّ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَعِيدٍ، وَإِنْ ارْتَضَيْتُمْ مَذْهَبَ الْقَاضِي وَعَبْدَ اللَّهِ فَهَلْ تُضَلِّلُونَ أَبَا الْحَسَنِ؟ ^(٢)

قُلْنَا: لَا اخْتِلَافَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي أَمْرِ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى؛ كَمَا سَنَبَيِّهُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: « مَنْ نَفَى الْعِلْمَ عَنِ اللَّهِ، فَقَدْ نَفَى كَوْنَهُ عَالِمًا؛ إِذْ لَا حَقِيقَةَ لِلْعَالَمِيَّةِ إِلَّا الْعِلْمُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ: لَا عِلْمَ لِي بِكَذَا، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: لَسْتُ عَالِمًا بِهِ ».

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣/أ).

(٢) انظر هذا الاعتراض والجواب عنه في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣/ب).

قَالَ: « وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْبَقَاءُ وَالْبَاقِي؛ فَإِنَّ التَّوَصُّلَ إِلَى كَوْنِ الْقَدِيمِ بَاقِيًا لَيْسَ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِنْثَابِ الْبَقَاءِ، وَلَيْسَ يَنْخَرِمُ بِنَفْيِهِ؛ فَإِنَّ مَنْ اعْتَقَدَ أَرْلِيَّةَ الْإِلَهِ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا أَوَّلَ لَهُ، وَاعْتَقَدَ اسْتِمْرَارَ وُجُودِهِ وَاسْتِحَالَةَ الْعَدَمِ عَلَيْهِ فَقَدْ قَطَعَ بِكَوْنِهِ بَاقِيًا؛ فَثَبَّتَ أَنَّ الدَّلَالََةَ عَلَى ثُبُوتِ كَوْنِهِ عَالِمًا تَنْخَرِمُ بِنَفْيِ الْعِلْمِ، وَالدَّلَالََةَ عَلَى كَوْنِهِ بَاقِيًا لَا تَنْقَدِحُ بِنَفْيِ مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى الذَّاتِ؛ هُوَ الْبَقَاءُ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ بِالْقَدَمِ وَاسْتِحَالَةَ الْعَدَمِ وَوُجُوبِ الْوُجُودِ يَتَصَمَّنُ مَعْنَى الْبَقَاءِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ثُبُوتِ الْعَالِمِيَّةِ إِنْثَانِ الْفِعْلِ، وَهُوَ فِي الدَّلَالََةِ عَلَى كَوْنِهِ عَالِمًا كَهَوِّهِ فِي الدَّلَالََةِ عَلَى الْعِلْمِ ».

وَأَمَّا سَبِيلُ الْجَوَابِ عَلَى قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ يُقَالُ: نَفْيُ الْقَدَمِ مَعْنَى [٩١/ب] لَا يُنَافِي الْعِلْمَ بِالْقَدِيمِ، وَلَا يَقْدَحُ فِي الدَّلَالََةِ الْمَوْصَلَةِ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّ مَنْ عَلِمَ اسْتِحَالَةَ التَّسْلُسِ فِي الْحَوَادِثِ الْمُتَرْتَّبِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ عِلْمٌ^(١) أَنَّ صَانِعَ الْعَالَمِ لَوْ كَانَ حَادِثًا لَا تَقَرَّرُ إِلَى مُحَدِّثٍ، ثُمَّ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي مُحَدِّثِهِ إِلَى غَيْرِ أَوَّلٍ، وَهَذَا يَجْرُ إِلَى الدَّهْرِ أَوْ الْإِلْحَادِ، وَهَذِهِ الدَّلَالََةُ لَا يَقْدَحُ فِيهَا نَفْيُ صِفَاتٍ أَوْ إِنْثَابُهَا، فَشَتَانُ مَا بَيْنَ الْخِلَافَيْنِ.

فَثَبَّتَ أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ أَصْحَابِنَا يَرْجِعُ إِلَى الْعِبَارَةِ.

أَوْ أَرَادَ بِالْقَدَمِ الَّذِي أَثْبَتَهُ أَبُو الْحَسَنِ؛ فَقَدَّمَ اللَّهُ بَقَاؤُهُ.

وَحَكَى الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الْإِسْفَرَايِينِيُّ عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ قَالَ: « أَرَادَ عَبْدُ اللَّهِ بِالْقَدَمِ الَّذِي أَثْبَتَهُ لِلَّهِ - تَعَالَى - فِي قِيَامِهِ بِنَفْسِهِ اخْتِصَّ بِصِفَةٍ؛ لِأَجْلِهَا يَثْبُتُ وُجُودُهُ لَا فِي مَكَانٍ؛ كَمَا اخْتِصَّ الْمُتَحَيِّرُ بِمَعْنَى لِأَجْلِهَا يَتَخَصَّصُ بِحَيِّزٍ^(٢) ».

أَشَارَ إِلَى صِفَةٍ نَفْسِيَّةٍ قَالَ: فَانْفِرَادُ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَاسْتِعْنَاؤُهُ عَنِ الْأَمَاكِينِ وَالْأَحْيَازِ يَقْتَضِيهِ مَعْنَى.

قَالَ: وَهَذَا مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ.

هَكَذَا حَكَى الْإِمَامُ عَنْهُ فِي الشَّامِلِ، ثُمَّ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّ قَالَ: تَقَدُّسُهُ عَنِ الْأَحْيَازِ صِفَةُ نَفْيٍ، وَصِفَةُ النَّفْيِ لَا تَقْتَضِي مُوجِبًا ثَابِتًا.

(١) فِي الْأَصْلِ: « عَلَى »، وَالتَّصْحِيحُ مِنَ الْجَوْنِيِّ فِي الشَّامِلِ، انْظُرْ: ابْنُ الْأَمِيرِ: الْكَامِلُ فِي اخْتِصَارِ الشَّامِلِ (١/٧٤ أ).

(٢) انْظُرْ: الْأَمْدِي: أَبْكَارُ الْأَفْكَارِ (١/٤٥٠).

وَذَكَرَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ فِي كِتَابِ «الْأُسْتَلَةِ»: أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ الَّتِي أَثْبَتَهَا الْأُسْتَاذُ تُوجِبُ لَهُ سُبْحَانَهُ حُكْمًا ثَابِتًا، وَهُوَ اسْتِحْقَاقُ أَوْصَافِ التَّعَالِيِّ، وَذَلِكَ يَتَضَمَّنُ تَقْدُّسَهُ عَنِ الْأَمَاكِينِ وَالْجِهَاتِ.

وَهَذَا كَمَا قَالَ فِي وَصْفِهِ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَائِمٌ بِالنَّفْسِ: إِنَّهُ صِفَةُ إِبْنَاتٍ تَتَضَمَّنُ اسْتِغْنَاءَهُ. قُلْتُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: هَذَا الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْأُسْتَاذُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ هُوَ مَا أَثْبَتَهُ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ وَسَمَّاهُ أَخَصَّ الْوَصْفِ، وَعَبَّرَ ضِرَارُ بْنُ عَمْرٍو عَنْهُ بِالْمَاهِيَّةِ. وَلَا شَكَّ أَنَّ وُجُودَهُ سُبْحَانَهُ يَتَمَيَّزُ عَنِ الْأَجْرَامِ وَالْأَعْرَاضِ بِصِفَةِ تَخْصُّهُ. فَالذَّلِيلُ عَلَى إِبْنَاتِ الْبَقَاءِ: أَنَّ الْجَوْهَرَ فِي حَالِ حُدُوثِهِ لَيْسَ بَاقِيًا، ثُمَّ يَتَّصِفُ بِكَوْنِهِ بَاقِيًا فِي الثَّانِي، وَيَتَجَدَّدُ لَهُ هَذَا الْحُكْمُ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لِرِيزَادَةِ مَعْنَى، وَهَذَا كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُتَحَرِّكًا فِي أَوَّلِ حَالِ وُجُودِهِ، ثُمَّ يَتَجَدَّدُ لَهُ هَذَا الْحُكْمُ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ؛ فَيَتَضَمَّنُ إِبْنَاتَ مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى ذَاتِ الْمُتَحَرِّكِ، فَلَوْ نَفَيْتُمَا الْبَقَاءَ مَعْنَى لِلزَّمَنِ نَفْيُ الْحَرَكَةِ وَسَائِرِ الْأَعْرَاضِ. يُحَقِّقُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّ الْجَوْهَرَ إِذَا اتَّصَفَ بِكَوْنِهِ بَاقِيًا فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَبْقَى بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَعْنَى هُوَ الْبَقَاءُ.

وَيَبْطُلُ أَنْ يَبْقَى بِنَفْسِهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ بَاقِيًا فِي الْحَالَةِ الْأُولَى، وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلٍ مَنْ يُسَمِّيهِ بَاقِيًا فِي الْحَالَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يُفَرِّقْ فِي الْحَالَةِ بَيْنَ الْإِبْتِدَاءِ وَالِدَوَامِ يَقْطَعُ عَنْهُ الْكَلَامَ، وَقَدْ قَالَ أَهْلُ اللِّسَانِ: وَجَدَ الشَّيْءُ وَبَقِيَ، وَوُجِدَ وَمَا بَقِيَ، وَلَوْ سَاعَ تَسْمِيَةِ الْمُبْتَدَأِ فِي حَالِ حُدُوثِهِ بَاقِيًا لَسَاعَ تَسْمِيَتِهِ مُتَحَرِّكًا، وَسَاعَ تَسْمِيَةِ الْحَرَكَةِ بَاقِيَةً، وَكَذَلِكَ الصِّفَةُ^(١).

ثُمَّ نَقُولُ لَهُمْ: لَيْسَ كَلَامُنَا فِي التَّسْمِيَّاتِ، وَإِنَّمَا الْغَرَضُ إِبْنَاتُ فَرْقٍ بَيْنَ الْحُكْمَيْنِ فِي الْمَعْنَى، وَقَدْ فَرَّقْتُمْ بَيْنَهُمَا: فِي الْحَالَةِ الْأُولَى هِيَ مُتَعَلِّقُ الْقُدْرَةِ، وَالْحَالَةِ الثَّانِيَةِ لَيْسَ مَقْدُورًا مِنْهَا بِالْإِجْمَاعِ، فَإِنَّكُمْ وَإِنْ قُلْتُمْ بِتَقَدُّمِ الْقُدْرَةِ فَلَقَدْ قُلْتُمْ: مُتَعَلِّقُهَا الْإِحْدَاثُ. فَإِنْ قَالُوا: هَذِهِ الدَّلَالَةُ تُنْتَفِضُ بِالْقَدِيمِ؛ فَإِنَّهُ فِي كَوْنِهِ مُبْتَدَأٌ لَا يُسَمَّى قَدِيمًا، فَإِذَا عَنَقَ وَتَقَادَمَ

(١) اعترض عليه بأنه منقوض بالقدم؛ إذ مذهبه أن القديم ما تقدم وجوده على سالفه، وأن الشيء لا يسمى قديمًا حتى يضي لوجوده مدة طويلة، فإن أثبت القدم معنى زائدًا، نقض أصله، وإن نفاه نقض دليله. الأبيكار (١/ ٤٤٢)، والكمال (١٧٤).

زَمَنًا مَّتَطَاوِلًا يُسَمَّى قَدِيمًا؛ فَلْيَكُنِ الْقَدَمُ مَعْنَى، فَإِنَّهُ تَجَدُّدٌ وَصَفٍ، لَمْ يَكُنْ كَمَا قُلْتُمُوهُ فِي الثَّانِي، فَإِنْ أَثْبَتُ الْقَدَمَ مَعْنَى فَقَدْ نَقَضْتُمْ أَصْلَكُمْ، وَإِنْ لَمْ تُثْبِتُوهُ مَعْنَى فَقَدْ نَقَضْتُمْ دَلِيلَكُمْ.

قُلْنَا: قَدْ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: الْقَدَمُ مَعْنَى كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(١).

وَقَالَ الْأَسْتَاذُ: دَوَامُهُ فِي تَقْدِيمِهِ هُوَ بَقَاؤُهُ كَمَا هُوَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

وَالْجَوَابُ السَّيِّدُ أَنْ نَقُولَ: إِذَا تَقَادَمَ الشَّيْءُ وَأَجْرِيَ عَلَيْهِ اسْمُ الْقَدَمِ، فَذَلِكَ الْاسْمُ يُشْعِرُ بِإِنْعِطَافِهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ بِنَفْسِهِ تَقَدَّمَ عَلَى غَيْرِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَحِقْ هَذَا الْاسْمَ إِلَّا بَعْدَ مُدَّةٍ مَدِيدَةٍ، فَيَبِينُ أَنَّهُ اسْمٌ مُحْضٌ، وَلَا كَذَلِكَ الْبَاقِي؛ فَإِنَّهُ إِذَا صَارَ بَاقِيًا وَوُصِفَ بِهِ، فَوُصِفَ بِهِ لَا يُشْعِرُ بِإِنْعِطَافِ الْوَصْفِ عَلَى حَالَةِ الْحُدُوثِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ مَوْجُودًا حَادِثًا، وَلَمْ يَكُنْ بَاقِيًا، فَبَانَ الْفَرْقُ وَتَبَيَّنَ أَنَّ قَدَمَهُ يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ بِنَفْسِهِ صَارَ مُتَقَدِّمًا [١/٩٢] عَلَى غَيْرِهِ، وَقَدْ كَانَ نَفْسًا وَلَمْ يَكُنْ بَاقِيًا، كَمَا كَانَ نَفْسًا وَلَمْ يَكُنْ مُتَحَرِّكًا، فَتَبَيَّنَ أَنَّ بَقَاءَهُ زَائِدٌ عَلَى نَفْسِهِ كَمَا أَنَّ حَرَكَتَهُ زَائِدَةٌ عَلَى نَفْسِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنْ الْبَاقِي لَوْ كَانَ عَلَى مَعْنَى لَخَالَفَهُ حَالَةُ الْحُدُوثِ؛ كَمَا يُخَالَفُ حَالُ الْمُتَحَرِّكِ حَالُ السَّائِكِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِلْحَادِثِ مَعْنَى، وَأَوَّلُ الْحَالِ يُخَالَفُ بِهِ حَالُ الثَّانِي، كَمَا أَنَّ السَّائِكِينَ لَمَّا كَانَ فِي مُخَالَفَةِ الْمُتَحَرِّكِ، لَزِمَ تَقْدِيرُ حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ، فَلَوْ خَالَفَ حَالُ الْبَاقِي حَالُ الْحُدُوثِ حَالُ الْبَاقِي^(٢)؛ إِذِ الْمُخَالَفَةُ تَبَيَّنَتْ مِنَ الطَّرَفَيْنِ، وَمُسْتَحِيلٌ أَنْ يُخَالَفَ الشَّيْءُ شَيْئًا لَا يُخَالَفُهُ:

قُلْنَا: لَيْسَ سَبِيلُ اسْتِدْلَالِنَا بِالْمُخَالَفَةِ، وَلَكِنْ قُلْنَا: يَتَبَيَّنُ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ حُكْمٌ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ ثُبُوتِ الْحُكْمِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ نَقِيضٌ لَهُ فِي حُكْمِ الْمُخَالَفَةِ، وَقَدْ أَثْبَتَ الْمُعْتَزِلَةُ كَثِيرًا مِنَ الْمَعَانِي مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَضْدَادٌ تُخَالَفُهَا كَالْأَصْوَاتِ، وَالتَّأْلِيفَاتِ وَالْإِعْتِمَادَاتِ الْإِلَازِمَةِ.

قُلْتُ: وَهَذَا كَمَا أَنَّ خُصُومَنَا مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْكَرَامِيَّةِ قَصَّوْا بِحُدُوثِ إِرَادَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَلَمْ يُثْبِتُوا قَبْلَهَا مَا يُضَادُّهَا مِنَ الْمَعَانِي، وَقَدْ كَانَ خَالِيًا عَنْهَا وَعَنْ أَحْكَامِهَا؛ كَخَلْقِ الْجَوَاهِرِ

(١) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٨).

(٢) كذا بالأصل.

فِي أَوَّلِ حَالٍ وَجُودِهِ عَنِ الْبَقَاءِ وَعَنْ ضِدِّهِ، وَقَدْ قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: «حَالُهُ حُدُوثِ
الْجَوْهَرِ تُخَالِفُ حَالَةَ الْبَقَاءِ»، فَأَثْبَتَ ضِدًّا.

وَقَالَ غَيْرُهُ مِنَ الْأَصْحَابِ: «حَالَةُ الْحُدُوثِ فِي حُكْمِ الْمُخَالَفَةِ لِحَالَةِ الْبَقَاءِ، كَمَا قَالَ
الْأُسْتَاذُ، وَلَكِنْ لَأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ الْقُدْرَةِ فَهِيَ كَالْمُنَافِيَةِ لِحَالَةِ الْبَقَاءِ لِاسْتِحَالَةِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِحَالَةِ
الْبَقَاءِ».

وَيَجْعَلُ هَذِهِ التَّكْتَةَ ابْتِدَاءً لِدَلِيلٍ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَيَقُولُ: «الْمُحْدَثُ جَائِزُ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ؛ عَلَى
مَعْنَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يُوْجَدَ وَيَسْتَمِرَّ عَدَمًا، فَإِذَا اخْتَصَّ الْوُجُودُ الْمُجَوِّزُ، افْتَقَرَ إِلَى مُقْتَضِي
وَمُخَصَّصٍ؛ يُخَصِّصُهُ بِالْوُجُودِ، وَيَجْعَلُهُ بِالْوُجُودِ أَوْلَى مِنْهُ بِالْعَدَمِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا الْقُدْرَةُ، ثُمَّ
إِذَا اخْتَصَّ بِالْوُجُودِ اسْتَعْنَى عَنِ الْقُدْرَةِ وَعَادَ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ إِلَى حُكْمِ الْجَوَازِ؛ عَلَى مَعْنَى
أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَبْقَى وَيَجُوزُ أَنْ يَفْنَى، فَإِذَا اخْتَصَّ بِالْبَقَاءِ فَيَسْتَدْعِي مُقْتَضِيًا لَا مَحَالَةَ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمُقْتَضِي قُدْرَةً؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ بِالْوُجُودِ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا؛ فَثَبَّتَ أَنَّ
مُقْتَضَى ذَلِكَ مَعْنَى يَخْلُقُهُ اللَّهُ فِيهِ يَصِيرُ لَهُ بَاقِيًا، وَهُوَ الْبَقَاءُ، فَالْمُحْدَثُ مُوجُودٌ مُحَقَّقٌ غَيْرُ أَنَّهُ
يُفْرَضُ أَنْ يَبْقَى، وَلَئِنْ يَبْقَى يَحْتَاجُ إِلَى مَعْنَى لِأَجْلِهِ يَصِيرُ بَاقِيًا، وَذَلِكَ الْمَعْنَى هُوَ الْمَرْغُوبُ
فِيهِ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ: اللَّهُمَّ أَطْلُبْ بَقَاءَ فُلَانٍ، وَالْمُحْدَثُ مُفْتَقِرٌ إِلَى الْمُحْدَثِ يُحْدِثُهُ، وَفِي بَقَاءِ
وُجُودِهِ مُفْتَقِرٌ إِلَى مُبْقِي يُبْقِيهِ، فِيهِ الْحَالَةُ الْأُولَى يَسْتَعِينُ بِالْقُدْرَةِ عَنِ الْبَقَاءِ، وَفِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ
يَسْتَعِينُ بِالْبَقَاءِ عَنِ الْقُدْرَةِ، وَمَنْ لَا يَثْبُتُ الْبَقَاءُ مَعْنَى يُلْزِمُهُ أَنْ يَحْكُمَ بِخُرُوجِ الْكَائِنَاتِ فِي
اسْتِمْرَارِ وُجُودِهَا عَنْ كَوْنِهَا مَمْلُوكَةً لِلَّهِ تَعَالَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَجُودُ الْجَوْهَرِ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ هُوَ عَيْنُ وُجُودِهِ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى وَلَيْسَ غَيْرًا
لَهُ مُخَالَفَةً أَوْ مِمَّاثِلَةً، وَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُخَالَفَ نَفْسَهُ، وَإِذَا كَانَ الْوُجُودُ فِي الْحَالَتَيْنِ
وَاحِدًا وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ مَعْنَى فِي الْحَالَةِ الْأُولَى، فَكَذَلِكَ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: أَنَّ الْحُكْمَ لَا يَخْتَلِفُ بِالذَّوَامِ؛ لِتَغْيِيرِ^(١) حُكْمِ كُلِّ مَوْصُوفٍ تَسْتَمِرُّ لَهُ
صِفَةً، حَتَّى يَكُونَ فِي اسْتِمْرَارِهِ عَلَى خِلَافِ حُكْمِهِ فِي ابْتِدَائِهِ؛ حَتَّى يَقَالَ: كَوْنُ الْعَالِمِ عَالِمًا
فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ يَفْتَقِرُ إِلَى الْعِلْمِ، وَوَصِفِ آخَرَ لِأَجْلِ الْإِسْتِمْرَارِ، وَهَذَا مُحَالٌ.

(١) أي: لما يلزم عليه من تغير، إلخ.

قُلْنَا: قَوْلُكُمْ: الوجودُ واحدٌ فكَمَا قُلْتُمْ، إِلَّا أَنَّهُ تَجَدَّدَ عَلَى الْحُكْمِ وَصَارَ بَاقِيًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ بَاقِيًا؛ كَمَا أَنَّهُ تَحَرَّكَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَحَرِّكًا، وَحَالُ الْحُدُوثِ وَحَالُ الْبَقَاءِ كَالْمُتَنَافِيَيْنِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُتَعَلِّقُ الْقُدْرَةِ فِي حَالَةِ الْحُدُوثِ، ثُمَّ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا.

وَقَوْلُهُمْ: لَيْسَ الْبَقَاءُ إِلَّا دَوَامُ الوجودِ، وَدَوَامُ الوجودِ عِبَارَةٌ عَنِ الوجودِ مُسْتَمِرًّا، وَهُوَ كَدَوَامِ كَوْنِهِ عَالِمًا أَوْ مُتَحَرِّكًا.

قُلْنَا: قَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّهُ لَهُ تَجَدُّدٌ حُكْمٍ لَمْ يَكُنْ، وَلَمْ يَتَجَدَّدِ الوجودُ؛ كَمَا قُلْنَا فِي تَجَدُّدِ حُكْمِ الْحَرَكَةِ، ثُمَّ الدَّوَامُ إِذَا أُطْلِقَ فِي كَوْنِ الرَّبِّ - تَعَالَى - عَالِمًا قَادِرًا فَهُوَ خَيْرٌ عَنِ تَجَدُّدِ [٩٢/ب] الْمَعَانِي وَالصِّفَاتِ وَأَحْكَامِهَا، وَقَدْ يُقَالُ فِيمَا تَتَجَدَّدُ ذَاتُهُ: بَاقٍ، كَمَا الْأَنْهَارُ وَالسَّحَابُ إِذَا لَمْ يَنْقَطِعْ.

فَإِنْ قَالُوا: حَقِيقَةُ الْبَقَاءِ دَوَامُ الوجودِ، وَدَوَامُ الوجودِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بِمَنَاقِبَةِ دَوَامِ الوجودِ فِي الْمَاضِي، ثُمَّ دَوَامُهُ فِي الْمَاضِي لَمْ يَفْتَضِ مَعْنَى كَذَلِكَ دَوَامُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

قُلْنَا: قَدْ أَجَبْنَا عَنْ هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ، وَبَيَّنَّا أَنَّ اسْتِمْرَارَ الوجودِ إِشَارَةٌ إِلَى الْبَقَاءِ، وَلِهَذَا لَا يَفْتَقِرُ الْحَادِثُ فِي حَالِ حُدُوثِهِ إِلَى الْبَقَاءِ.

وَأَمَّا الْقِدَمُ: فَإِنَّهُ يَنْعُطِفُ عَلَى الْحَالَةِ الْأُولَى؛ فَإِنَّهُ يَتَقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهِ بِنَفْسِهِ.

وَلَوْ قِيلَ: دَوَامُهُ فِي الْمَاضِي يَقْتَضِي مَعْنَى وَهُوَ الْبَقَاءُ، وَلَا يَخْتَلِفُ حُكْمُ الْبَقَاءِ بِالْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ لَكَانَ سَدِيدًا.

فَإِنْ قَالُوا: كَيْفَ يُفِيدُ الْبَقَاءُ وُجُودًا، وَوُجُودُهُ فِي الدَّوَامِ لِنَفْسِهِ لَا لِلْبَقَاءِ؟!

قُلْنَا: وَكَذَلِكَ وُجُودُهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ لِنَفْسِهِ لَكِنْ لِمُحْدِثِهِ، وَفِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ: وُجُودُهُ لِنَفْسِهِ وَلَكِنْ لِمُبْقِيهِ؛ إِذْ خَلَقَ لَهُ الْبَقَاءَ، حَتَّى صَارَ بِكَوْنِهِ بَاقِيًا أُولَى مِنْهُ بِكَوْنِهِ فَانِيًا.

ثُمَّ قَالَ الْقَاضِي: «لَمْ أَقْصِدْ بِمَا ذَكَرْتُهُ وَمِلْتُ إِلَيْهِ مِنْ نَفْيِ الْبَقَاءِ مُخَالَفَةً لِمَشَايِخِي وَتَصَدِّيًا لِأَنْ أُذَكِّرَ بِالْخِلَافِ، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ لِلتَّقْلِيدِ فِي أَصُولِ التَّوْحِيدِ وَجْهٌ؛ فَالدَّلِيلُ هُوَ الْمُتَّبَعُ دُونَ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ، وَلَوْ أَثْبَتُ الْبَقَاءَ مَعْنَى زَائِدًا عَلَى الوجودِ، ثُمَّ أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ صِفَاتِ الْقَدِيمِ - سُبْحَانَهُ - بَاقِيَاتٌ لِلزَّمَنِ كَوْنُهُ بَاقِيًا بِبَقَاءِ، وَذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى قِيَامِ الْمَعْنَى بِالْمَعْنَى وَذَلِكَ مُحَالٌ، وَلَوْ كَانَ عِلْمُ اللَّهِ بَاقِيًا بِبَقَاءِ لَا يَقُومُ بِهِ، وَهَذَا هَدْمٌ لِأَصُولِ الْعِلَلِ وَنَقْضٌ لِلْحَقَائِقِ،

وَلَوْ كَانَ عِلْمُ اللَّهِ بَاقِيًا هُوَ بِنَفْسِهِ لَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْإِلَهِ - سُبْحَانَهُ - بَاقِيًا بَقَاءً هُوَ نَفْسُهُ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْجَوْهَرُ بَاقِيًا بَقَاءً هُوَ نَفْسُهُ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْبَقَاءُ بَاقِيًا لَجَازَ أَنْ تَكُونَ الْحَيَاةُ حَيَّةً، وَالسَّوَادُ أَسْوَدَ^(١)، هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي.

وَمِنْ أَصْلِهِ أَنَّ مِنْ شَرْطِ الْعِلَّةِ قِيَامَهَا بِذَاتِ مَنْ لَهُ الْحُكْمُ مِنْهَا، وَالْحُكْمُ هُوَ الْحَالُ. ثُمَّ نَاقَضَ فِي مَسَائِلَ كَمَا قَدَّمْنَاهَا فِي أَحْكَامِ الْعِلَالِ.

فَإِذَا قِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ اعْتَدَرَ وَقَالَ: كُلُّ حُكْمٍ لَوْ رُبِطَ بِعِلَّةٍ، وَاطَّرَدَ وَانْعَكَسَ، يُحْكَمُ بِصِحَّتِهِ، فَهَذَا جَوَابُ أَبِي الْحَسَنِ فِيمَا صَارَ إِلَيْهِ، وَإِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ مَعْلُومًا لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ نَفْسَهُ عِلْمٌ، لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْبَقَاءُ بَاقِيًا بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ لِنَفْسِهِ بَقَاءً، وَوُجُودُ الْإِلَهِ - سُبْحَانَهُ - لَيْسَ فِي مَعْنَى الْبَقَاءِ؛ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْعِلْمِ. **مَسْأَلَةٌ: [النِّعَاضُ لَا تَبْقَى]^(٢)**

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْأَعْرَاضَ لَا تَبْقَى، بَلْ تَحْدُثُ حَالًا بَعْدَ حَالٍ مِنْ غَيْرِ فَضْلِ بَيْنَ جِنْسٍ وَجِنْسٍ^(٣). وَهَذَا مَذْهَبُ الْكَعْبِيِّ وَمُتَّبِعِيهِ مِنْ مُعْتَرِلَةِ بَغْدَادٍ^(٤).

(١) انظر: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣/ ب).

(٢) انظر مسألة عدم بقاء الأعراض في: المقالات (٢/ ٤٩، ٤٦)، والتمهيد (ص ٤٢)، وأصول الدين (ص ٥٠، ٥٢)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ٢٣٠)، والشامل (ص ١٨٦)، والإرشاد (ص ١٣٤)، والأبكار (٣/ ١٦٤، ١٧٥)، وغاية المرام (ص ٣٠٠، ٣٠١)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٧٦/ أ)، والجرجاني (٥/ ٣٨)، والتفتازاني (٢٣/ ٢). وأيضًا: التوحيد (ص ٢٦٠)، ودلالة الحائرين (١/ ٢٠٤)، والحلي: كشف الفوائد (ص ١٨)، وكشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد له (ص ١٥٢)، ونهج المسترشدين في أصول الدين له (ص ٥٦)، والقوشجي: شرح تجريد الاعتقاد (ص ٢١٩)، واللاهيجي: شوارق الإلهام (٢/ ١٢٩). وأيضًا: هويدي: محاضرات في الفلسفة الإسلامية (ص ١٤٨، ١٥٤)، والرازي وآراؤه (ص ٣٩٨، ٤٠٦)، والأمدني وآراؤه (ص ٤١٥).

(٣) انظر بقاء الأعراض في: اللمع: (ط مكارثي)، (ص ٥٥)، والتمهيد (ص ٤٢)، والتبصير (ص ٩٦)، والإرشاد (ص ١٣٤)، والكامل (ل ٧٦/ أ).

وخالف الرازي في ذلك مذهب الأصحاب: فذهب إلى أن الأعراض يجوز البقاء عليها؛ بدليل أنه كان ممكن الوجود في الزمان الأول، فلو انتقل إلى الامتناع الذاتي في الزمان الثاني، لجاز أيضًا أن ينتقل الشيء من العدم الذاتي إلى الوجود الذاتي، وذلك يلزم منه نفي احتياج المحدث في المؤثر وأنه محال. انظر: معالم أصول الدين (ص ٣٤).

(٤) انظر: النيسابوري: المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ١٧٧).

وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ؛ كَأَبِي الْهُذَيْلِ وَالْجُبَّائِيِّ وَابْنِهِ عَلَى^(١) جَوَازِ بَقَاءِ الْأَلْوَانِ وَالطَّعْمِ وَالرَّوَائِحِ^(٢).

وَلَهُمْ اخْتِلَافٌ قَوْلٍ فِي الْأَكْوَانِ^(٣).

وَذَكَرْنَا اضْطِرَابَهُمْ فِي الْعُلُومِ وَالْقُدْرَةِ^(٤).

أَمَّا الْأَصْوَاتُ وَالْإِرَادَاتُ فَإِنَّهَا غَيْرُ بَاقِيَةٍ عِنْدَهُمْ^(٥).

وَمِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ مَا لَا يَبْقَى مِنَ الْأَعْرَاضِ فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ وُجُودَهَا بِأَوْقَاتٍ مَخْصُوصَةٍ لَا يَجُوزُ تَقْدِيرُ وُجُودِهَا قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، وَلِذَلِكَ مَنَعُوا إِعَادَتَهَا^(٦).

وَذَهَبَ الْكَرَامِيَّةُ إِلَى تَجْوِيزِ بَقَاءِ جُمْلَةِ الْأَعْرَاضِ مِنْ غَيْرِ فَضْلِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى اسْتِحَالَةِ بَقَاءِ الْأَعْرَاضِ: أَنَّهَا لَوْ بَقِيَتْ لَأَفْتَضَتْ بَقَاءً، وَالْمَعْنَى لَا يَقْبَلُ مَعْنَى، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَاقِيًا بَقَاءَ الْجَوْهَرِ لِتَحَقُّقِ الْمُغَايِرَةِ بَيْنَهُمَا وَجَوَازِ مُفَارَقَةِ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ بِوَجْهِ مَا^(٧).

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ أَبُو الْحَسَنِ وَعَوَّلَ عَلَيْهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ أَنْ قَالُوا: الْأَعْرَاضُ لَوْ بَقِيَتْ لَا اسْتَحَالَ عَدَمُهَا؛ لِأَنَّهَا إِذَا بَقِيَتْ خَرَجَتْ عَنْ كَوْنِهَا مَقْدُورَةً، وَأَنْسَدَ سَبِيلُ إِعْدَامِهَا.

وَأِنَّمَا قُلْنَا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ عَدَمُهَا، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ تُقَدَّرَ عَدَمُهَا بِطَرَيَانِ أَضْدَادٍ عَلَيْهَا، أَوْ بِإِعْدَامِ اللَّهِ إِيَّاهَا، أَوْ بِإِنْتِفَاءِ شَرْطِ لَوْجُودِهَا.

(١) كذا بالأصل، والصواب: «فَعَلَى» بإثبات الفاء لصدارة جزاء الشرط.

(٢) انظر: البغدادي: أصول الدين (ص ٥١).

(٣) اختلف المعتزلة في الأكوان: هل تبقى أو لا؟ فذهب ابن الجبائي إلى أن الأكوان كلها يجوز عليها البقاء وذهب البلخي إلى أن الأعراض كلها لا يجوز عليها البقاء. انظر: مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ١٧٧).

(٤) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٦/أ).

(٥) انظر: الأشعري: المقالات (٤٦/٢) وما بعدها، والبغدادي: أصول الدين (ص ٥١، ٥٢).

(٦) المقالات (٤٧/٢)، واعتراض الجويني عليه بأنه: «هجوم على الحقائق، والحق عدم الاختصاص؛ لاستواء الوقتين بالنسبة إلى القدرة»؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٦/أ).

(٧) انظر هذا الدليل في: اللمع (ط مكارثي) (ص ٥٥)، وضعفه الجويني ووصفه بأنه فاسد؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٧/أ)، وكذلك الأمدى وضعفه بترجيح كون الباقي باقياً بنفسه من غير بقاء يقوم به؛ انظر: الأبكار (١٦٤/٣) وأجاب الجويني عن الاعتراض الذي ذكره الأمدى بأنه منتقض بالأصوات والإرادات؛ انظر: الكامل (ل ٧٧/ب).

وَلَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ عَدَمِهَا بِطَرَيَانِ الضِّدِّ؛ لِأَنَّ التَّضَادَّ يَسْتَوِي فِيهِ الضَّدَّانِ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِمُضَادَّةٍ ضِدِّهِ أَوْلى مِنْ صَاحِبِهِ بِمُضَادَّةٍ إِيَّاهُ، [١/٩٣] وَلَيْسَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: الطَّارِئُ أَقْوَى، بِأَوْلى مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: بَلِ الْبَاقِي أَقْوَى وَأَوْلى بِالْمَنْعِ؛ فَإِنَّهُ مُسْتَقِلٌّ خَارِجٌ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا^(١).

ثُمَّ مِنْ مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ أَنَّ التَّفْرِيقَ قَدْ لَا يُضَادُّ التَّأْلِيفَ، وَلِذَلِكَ يَضَعُ تَفْكِكُهُ؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَ أَقْوَى مِنَ الطَّارِئِ؛ وَلِذَلِكَ لَا تَخْتَلِفُ الْمُتَضَادَّةُ بِكَثْرَةِ التَّضَادِّ، فَإِذَا امْتَنَعَ انْتِفَاءُ سَوَادٍ بِيَّاضٍ، امْتَنَعَ ذَلِكَ أَيْضًا بِيَّاضَيْنِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْبَيَاضَيْنِ إِلَّا الْمُضَادَّةُ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ مُتَحَقِّقٌ فِي الْوَاحِدِ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا طَرَأَ سَوَادٌ عَلَى مَحَلٍّ فِيهِ بَيَاضٌ، فَإِنْ زَعَمَ الْخَصْمُ أَنَّ السَّوَادَ يَطْرَأُ وَالْبَيَاضُ مَوْجُودٌ، فَقَدْ التَزَمَ اجْتِمَاعُ الضَّدَيْنِ، وَلَوْ جَازَ اجْتِمَاعُهُمَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، لَجَازَ فِي حَالَتَيْنِ وَأَكْثَرٍ، وَيَبْطُلُ التَّضَادُّ.

فَإِنْ قَالَ: يَنْتَفِي الْبَيَاضُ أَوَّلًا، ثُمَّ يَطْرَأُ السَّوَادُ.

فَلَمْ يَكُنْ انْتِفَاءُ بَطَرَيَانِ السَّوَادِ، فَلَا أَثَرَ السَّوَادِ فِي عَدَمِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَأَنْتُمْ قَائِلُونَ بِتَنَافِيهِمَا، فَيَنْعَكِسُ عَلَيْكُمُ هَذَا الْإِلْزَامُ.

قُلْنَا: لَسْنَا نَقُولُ: إِنَّ أَحَدَهُمَا يُعْدِمُ الْآخَرَ، لَكِنْ يَسْتَحِيلُ خُلُوعُ الْمَحَلِّ عَنِ الضَّدَيْنِ، وَيَسْتَحِيلُ الْبَقَاءُ عَلَيْهِمَا؛ فَيُوجَدُ أَحَدُهُمَا فِي حَالِ عَدَمِ الثَّانِي، وَهَذَا مَعْنَى تَعَاقُبِهِمَا؛ فَيَتَوَارَدَانِ عَلَى الْمَحَلِّ مِنْ غَيْرِ تَخَلُّلٍ؛ كَتَوَارِدِ الْمَاءِ عَلَى الْمَاءِ فِي النَّاعُورِ مَعَ سُرْعَةِ الْجَزْيِ، وَهِيَ أَجْرَامٌ مُتَتَابِعَةٌ، وَالْمَحَلُّ لَا يَخْلُو عَنْ جِزْمٍ مِنْهَا؛ أَعْنِي مِنْ أَجْرَامِ الْمَاءِ لَا يَجْتَمِعُ جِزْمَانِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ.

وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: يَنْتَفِي الْعَرَضُ عَنِ الْمَحَلِّ؛ لِانْتِفَاءِ مَا كَانَ شَرْطًا فِي وُجُودِهِ؛ كَالْعِلْمِ الْمُتَنَفِّي بِانْتِفَاءِ شَرْطِهِ وَهُوَ الْحَيَاةُ؛ فَإِنَّا لَا نَعْلَمُ لَوْجُودِ الْعَرَضِ شَرْطًا لَوْلَاهُ لَمَّا وَجَدَ غَيْرَ

(١) انظر هذا الدليل في: الأبكار (٣/ ١٦٩) وضعفه وأطال في الجواب عنه، والكامل في اختصار الشامل (٧٦٦/ أ- ب).

وأما نسبة هذا الاستدلال إلى القاضي الباقلاني: فلم أقف عليها، والذي في التمهيد استدلال الباقلاني على زوال الأعراض بالأدلة العقلية. انظر: التمهيد (ص ٤٢)، وطبعة بيروت (ص ٣٨)، والإنصاف (ص ١٦)، وقارنه بما في المقالات (٥٧/ ٢).

الْجَوْهَرِ الَّذِي هُوَ مَحِلُّهُ، فَمَا مِنْ عَرَضٍ يَعْزِضُ الْكَلَامُ فِيهِ إِلَّا وَيَجُوزُ انْتِفَاؤُهُ عَنِ الْمَحِلِّ مَعَ بَقَاءِ الْمَحِلِّ، وَانْتِفَاءُ الضَّدِّ عَنِ الْمَحِلِّ أَيْضًا شَرْطٌ لِيُجُودَ الضَّدُّ الْآخَرُ؛ لِتَحَقُّقِ التَّعَاقُبِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعْدِمَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ.

وَبَاطِلٌ أَنْ يَنْعَدِمَ بِإِعْدَامِ اللَّهِ إِيَّاهُ؛ لِأَنَّ الْإِعْدَامَ فِعْلٌ، وَالْعَدَمُ نَفْيٌ مَحْضٌ، وَالْقُدْرَةُ إِنَّمَا تُؤَثَّرُ فِي اثْبَاتِ فِعْلٍ، وَالْعَدَمُ لَيْسَ بِفِعْلٍ، فَيَتَعَلَّقُ بِفَاعِلِ الْقُدْرَةِ فَاعِلٌ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِكَ: «لَا نَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ»، وَبَيْنَ قَوْلِكَ: «نَقْدِرُ عَلَى لَا شَيْءٍ».

فَإِذَا أَبْطَلْتَ هَذِهِ الْأَقْسَامَ: ثَبَتَ مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ الْعَرَضَ لَوْ بَقِيَ لاسْتَحَالَ عَدَمُهُ، وَنَحْنُ نَدْرِكُ تَعَاقُبَ الْمُتَضَادَّاتِ.

فَإِنْ قِيلَ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: عَدَمُ الْبَيَاضِ الثَّانِي عَنِ الْمَحِلِّ لَا لِمُقْتَضَى؟!

قُلْنَا: فَلِمَ اخْتَصَّ عَدَمُهُ بِوَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ، وَلَوْ جَارَ انْقِطَاعُ الْبَاقِي - مَعَ جَوَازِ اسْتِمْرَارِهِ مِنْ غَيْرِ افْتِضَاءٍ مُقْتَضَى - لَجَازَ حَدُوثُ الْحَادِثِ مِنْ غَيْرِ مُقْتَضَى مَعَ جَوَازِ اسْتِمْرَارِ الْعَدَمِ؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مَا صِرْنَا إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ الْعَرَضَ يَسْتَحِيلُ بَقَاؤُهُ؛ فَإِنْ اسْتَمَرَ الْبَيَاضُ قُلْنَا: هِيَ أَعْدَادٌ مِنَ الْبَيَاضِ يَخْلُقُهَا اللَّهُ وَلَا مِنْ غَيْرِ انْقِطَاعٍ؛ حَتَّى إِذَا أَرَادَ السَّوَادُ، أَعْدَمَ الْبَيَاضَ، وَخَلَقَ السَّوَادَ فِي حَالِ عَدَمِ الْبَيَاضِ مِنْ غَيْرِ تَخَلُّلٍ.

فَإِنْ قَالُوا: هَذِهِ الدَّلَالَةُ إِنْ اسْتَمَرَّتْ فِيمَا يَتَعَاقَبُ مِنَ الْأَعْرَاضِ، فَلَا تَطْرُدُ فِيمَا لَا ضِدَّ لَهُ مِنَ الْأَعْرَاضِ، وَفِيمَا لَا يُشَاهِدُ انْتِفَاؤُهُ، وَلَوْ فُرِضَ الْكَلَامُ فِي جَوْهَرٍ سَاكِنٍ فِي بَعْضِ الْأَقْطَارِ، فَلَا نُنْكِرُ كَوْنَهُ سَاكِنًا بِسُكُونٍ وَاحِدٍ بَاقٍ إِلَى أَنْ يَبْقَى بِضِدِّهِ.

قُلْنَا: الدَّلَالَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا صَحِيحَةٌ مُطَرَّدَةٌ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الدَّلَالَةِ انْعِكَاسُهَا، وَالَّذِي طَالَبْتُمُونَا بِهِ عَكْسُ الدَّلَالَةِ^(١)، وَنَحْنُ نَقُولُ: الْجَوْهَرُ السَّاكِنُ تَتَوَالَى فِيهِ السَّكَنَاتُ مِنْ غَيْرِ تَخَلُّلٍ، وَيَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ سُكُونٍ بَاقٍ؛ إِذْ لَوْ بَقِيَ لاسْتَحَالَ عَدَمُهُ، وَفِي اسْتِحَالَةِ عَدَمِ السُّكُونِ مِنْهُ اسْتِحَالَةُ تَحْرِيكِ الْجَوْهَرِ وَنَقْلِهِ عَنِ الْمَكَانِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ بُطْلَانِ الْقَوْلِ بِالْمَرَكَزِ، وَأَنَّ الْجَوْهَرَ لَا يَخْتَصُّ بِالْجِهَةِ لِنَفْسِهِ.

وَمِمَّا نُسْتَدِلُّ بِهِ أَنْ نَقُولَ: قَدْ وَافَقْتُمُونَا عَلَى اسْتِحَالَةِ بَقَاءِ الْأَصْوَاتِ وَالْإِرَادَاتِ، وَمِنْ

(١) انظر: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٦/أ - ب).

مَذْهَبِ الْجَبَائِيِّ أَنْ كُلَّ عَرَضٍ مَقْدُورٌ لِلْعِبَادِ، فَيَسْتَحِيلُ بَقَاؤُهُ؛ فَنَقُولُ: لَا تُبْدُونَ فِي الْأَصْوَاتِ
وَالْإِرَادَاتِ وَجْهًا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحَالَةِ الْبَقَاءِ، وَلَا يَبْعُدُ مِثْلُهُ فِي سَائِرِ الْأَعْرَاضِ، فَالْمَانِعُ مِنْ بَقَاءِ
بَعْضِهَا مَانِعٌ مِنْ بَقَاءِ جَمِيعِهَا^(١).

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا اسْتَحَالَ بَقَاءُ الْأَصْوَاتِ؛ [٩٣/ب] لِأَنَّ الَّذِي صَدَرَ مِنْهُ الصَّوْتُ لَوْ سَكَتَ،
فَلَوْ قُلْنَا: صَوْتُهُ بَاقٍ، لَوَجَبَ أَنْ يُسْمَعَ؛ كَمَا كَانَ يُسْمَعُ قَبْلُ^(٢) فَعَلِمْنَا اسْتِحَالَةَ بَقَائِهِ، وَلَيْسَ لَهُ
ضِدٌّ يَنْفِيهِ؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَ مِنَ الْأَعْرَاضِ يَنْفِيهِ الضُّدُّ.

قُلْنَا: السُّكُوتُ بُضَادُ الصَّوْتِ وَالْكَلَامِ، كَمَا يُضَادُّ السُّكُونُ الْحَرَكَةَ، وَلَيْسَ نَافِي التَّضَادِّ
بَيْنَ السُّكُوتِ وَالْكَلَامِ بِأَسْعَدَ حَالًا مِنْ تَنَافِيهِ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ، وَالْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ.

ثُمَّ نَقُولُ: مَا قَوْلُكُمْ فِي الصَّوْتِ الْمُتَمْتِدِّ؟ هَلَّا جَعَلْتُمُوهُ شَيْئًا وَاحِدًا؟!
فَإِنْ قَالُوا: بَلْ هُوَ أَصْوَاتٌ مُتَوَالِيَةٌ مُتَوَاصِلَةٌ، وَمَا مِنْ حَالٍ إِلَّا وَيَكُونُ تَقْدِيرُ قَطْعِ الصَّوْتِ
فِيهَا.

قُلْنَا: هَذَا قَوْلُنَا فِي الْأَلْوَانِ وَالطُّعُومِ الْمُتَوَالِيَةِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْأَعْرَاضِ؛ إِذْ مَا مِنْ لَوْنٍ
إِلَّا وَيَجُوزُ انْقِطَاعُ الْبَيَاضِ فِيهَا.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ جَازَ دَعْوَى التَّجَدُّدِ فِي اللَّوْنِ الَّذِي نُشَاهِدُهُ جَازَ دَعْوَى النِّظَامِ مِثْلَ ذَلِكَ فِي
تَجَدُّدِ الْأَجْسَامِ؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهَا مُتَجَدِّدَةٌ حَالًا عَلَى حَالٍ.

يُقَالُ لَهُمْ: مَا الْجَامِعُ بَيْنَ الْأَجْسَامِ وَالْأَعْرَاضِ؟

فَلَا يَجِدُونَ إِلَى جَامِعٍ سَبِيلًا.

فَإِنْ قَالُوا: مَا الْفَرْقُ؟

قُلْنَا^(٣): النُّظَارُ، وَالْقَدْحُ بَعْدَ الْإِسْتِدْلَالِ، وَأَنْتُمْ مُسْتَدِلُّونَ، فَدُلُّوا عَلَى أَنَّ الْأَعْرَاضَ
كَالْأَجْسَامِ حَتَّى تَقْدَحَ فِي الدَّلَالَةِ إِنْ عَنَّا لَنَا قَادِحٌ.

(١) انظر هذا الدليل ومناقشته في: الأمدي: أباكار الأفكار (٣/ ١٦٥)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل

(ل ٧٦/ب).

(٢) موضع كلمتين غير واضحتين في الأصل، ولم يتبين لي وجههما.

(٣) موضع كلمة غير واضحة في الأصل.

قَالُوا: إِنَّا كَمَا نُشَاهِدُ هَذَا الْجِسْمَ دَائِمًا، كَذَلِكَ نُشَاهِدُ لَوْنَهُ دَائِمًا.

قُلْنَا: فَإِنَّا نَحْكُمُ بَتَجَدُّدِ اللَّوْنِ حَالًا عَلَى حَالٍ حَتَّى مِنْ حَيْثُ لَا يَتَبَيَّنُ لِلرَّائِي؛ لِتَوَاصُلِهِ وَعَدَمِ تَقَطُّعِهِ؛ كَمَا قُلْتُمْ فِي الصَّوْتِ الْمُتَمْتِدِّ، وَكَمَا قَالَ الْجَبَائِثِيُّ فِي السَّكَنَاتِ الْوَاقِعَةِ مِنَ الْعِبَادِ؛ فَإِنَّ مِنْ أَصْلِهِ أَنَّ التَّكْلِيفَ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ يَتَجَدَّدُ حَالًا عَلَى حَالٍ^(١)، حَتَّى يَسْتَحِقَّ الْمَدْحَ عَلَى فِعْلِهَا وَالذَّمَّ عَلَى تَرْكِهَا فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ، وَمِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ السَّكَنَاتُ، وَهِيَ كَالْأَلْوَانِ؛ مِنْ حَيْثُ لَا يُدْرِكُ تَجَدُّدُهَا، فَقَدْ دَخَلُوا فِي قَضِيَّةٍ مَا اسْتَبَعْدُوهُ وَانْعَكَسَ عَلَيْهِمْ مُرَامِهِمْ.

وَنَقُولُ أَيْضًا: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ تَكُونَ الْأَلْوَانُ فِي تَجَدُّدِهَا مِنْ غَيْرِ تَخَلُّلٍ؛ كَالْمَاءِ الْمُتَشَرَّبِ مِنْ مُرْمَلَةٍ؛ إِذَا نَظَرَ النَّاطِرُ إِلَيْهِ مِنْ بُعْدٍ فَيَرَاهُ شَيْئًا وَاحِدًا، وَهُوَ أَشْيَاءُ مُتَوَاصِلَةٌ، وَإِنْ كَانَ فِي مَرَأَى الْعَيْنِ كَالْبِرْكَةِ الْبَيْضَاءِ، كَذَلِكَ لَهَبُ الشَّمْعِ وَالسَّرَاجِ.

ثُمَّ الَّذِي يَكْشِفُ الْغَطَاءَ: أَنَّا نَعْلَمُ ضَرُورَةَ بَقَاءِ الْأَجْزَامِ، وَلَمْ تَقُمْ مِثْلُ هَذِهِ الضَّرُورَةِ فِي الْأَعْرَاضِ؛ فَكَيْفَ يَصِحُّ دَعْوَى الضَّرُورَةِ فِي بَقَائِهَا؟! وَمَا مِنْ حَالَةٍ إِلَّا وَيُمْكِنُ قَطْعُ اللَّوْنِ عَنِ الْمَحِلِّ بِضِدِّهِ، وَلَا يُنَافِي هَذَا جَوَازُهُ فِي الْأَجْسَامِ.

فَإِنْ قَالُوا: قَوْلُكُمْ فِي الْأَعْرَاضِ يُفْسِدُ عَلَيْكُمْ دَعْوَى الضَّرُورَةِ فِي الْأَجْسَامِ.

قُلْنَا: هَذَا نِهَايَةُ الْجَهْلِ؛ فَإِنَّ مَا ثَبَتَ عَلَى الضَّرُورَةِ لَا يَنْخَرِمُ بِاعْتِرَاضٍ وَقَدْحٍ، وَإِنَّمَا الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْأَدِلَّةِ دُونَ الضَّرُورِيَّاتِ.

فَإِنْ قَالُوا: كَأَنَّكُمْ تَنْسُبُونَ النِّظَامَ إِلَى جَحْدِ الضَّرُورَةِ.

قُلْنَا: أَجَلٌ؛ قَدْ يَتَّفَقُ جَحْدُ الضَّرُورَةِ مِنَ الْوَاحِدِ، وَإِنْ اسْتَحَالَ ذَلِكَ مِنَ الْجَمَاعَةِ^(٢)، وَنَحْنُ نَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنَّ الَّذِي فَاتَحْنَاهُ الْخِطَابَ هُوَ الَّذِي خَتَمْنَا الْخِطَابَ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْمُجِيبَ لِسُؤَالِنَا هُوَ الْمُضْغِي إِلَيْهِ، وَلَوْ اعْتَقَدْنَا تَجَدُّدَ الْأَجْسَامِ لَأَحْسَسْنَا بِتَخَلُّلِ الْعَدَمِ وَالْإِنْقِطَاعِ.

وَالنِّظَامُ يَعْتَقَدُ أَنَّ الْجَوَاهِرَ أَعْرَاضُ مُجْتَمِعَةٍ^(٣)، وَأَنَّ الْأَلْوَانُ وَنَحْوَهَا مِنَ الْأَعْرَاضِ

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٤٥٢/١٢).

(٢) هذا الاعتراض ذكره الجويني، ومثل له بإنكار الصيمري وقعة الجمل مع ثبوتها تواترًا. الكامل (٧٧/أ - ب).

(٣) انظر: الشهرستاني: الملل والنحل (٥٦/١).

جَوَاهِرُ، وَالْعَجَبُ مِنْ أَنَّهُ يَقُولُ بِانْقِسَامِ الْجُزْءِ إِلَى غَيْرِ نِهَائِيَّةٍ^(١).

قُلْنَا: الْأَعْرَاضُ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِي ثُبُوتِهَا الْحَيَاةُ؛ كَالْأَلَامِ وَاللَّذَاتِ وَنَحْوِهَا قَدْ يَتَحَيَّلُ الْإِنْسَانُ بَقَاءَهَا، فَإِذَا تَأَمَّلَ وَتَفَكَّرَ فِيهَا تَبَيَّنَ أَنَّهَا مُتَوَاصِلَةٌ مُتَتَابِعَةٌ، وَالَّذِي لَا يُشْتَرَطُ فِي ثُبُوتِ الْحَيَاةِ، فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ بِمِثَابَةِ مَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْحَيَاةُ مِنَ التَّجَدُّدِ حَالًا عَلَى حَالٍ، غَيْرَ أَنَّا لَا نُذَرِّكُ ذَلِكَ، وَلَا نُحْسِنُهُ؛ لِأَنَّ الْحَيَاةَ غَيْرَ مُشْرُوطَةٍ فِي ثُبُوتِهِ.

وَلِلْمُعْتَرِلَةِ عُذْرٌ وَاهٍ فِي الْأَعْرَاضِ الَّتِي قَضَوْا بِاسْتِحَالَةِ بَقَائِهَا:

أَمَّا الْإِرَادَةُ فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِمُرَادٍ، فَلَوْ وُجِدَ مُرَادُهَا، ثُمَّ قُدِّرَ بَقَاؤُهَا لِأَدَى [١/٩٤] إِلَى إِرَادَةٍ لَا مُرَادَ لَهَا، وَذَلِكَ مُحَالٌ، وَاعْتَدَرُوا بِقَرِيبٍ مِنْ هَذَا فِي نَفْيِ بَقَاءِ الْأَمْرِ؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ أَصَوَاتٌ لَا بَقَاءَ لَهَا.

قُلْنَا: أَلَيْسَ أَثْبَتَ أَبُو هَاشِمٍ عِلْمًا لَا مَعْلُومَ لَهُ^(٢)! فَمَا الْمَانِعُ مِنْ إِثْبَاتِ إِرَادَةٍ وَأَمْرٍ مِنْ غَيْرِ مُرَادٍ وَمَأْمُورٍ؟!

ثُمَّ نَقُولُ: مَا الْمَانِعُ مِنْ ثُبُوتِ إِرَادَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِمُرَادَاتٍ إِنْ انْقَطَعَتْ عَنْ بَعْضِهَا بَقِيَتْ عَلَى التَّعَلُّقِ بِسَائِرِهَا؛ كَمَا قُلْتُمْ فِي الْقُدْرَةِ؛ فَإِنَّهَا تَنْقَطِعُ عَنِ الْمَقْدُورِ بِالْوُجُودِ، كَمَا تَنْقَطِعُ الْإِرَادَةُ، ثُمَّ الْقُدْرَةُ الْبَاقِيَةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَقْدُورَاتٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا قَامَ بَيَاضٌ بِمَحَلٍّ فَيَجُوزُ فِي الْوَقْتِ الثَّانِي وَجُودُ مِثْلِهِ، وَإِذَا جَارَ وَجُودُ مِثْلِهِ جَارَ بَقَاؤُهُ لَيْسَدَ مَسَدَ مِثْلِهِ؛ إِذْ كُلُّ مِثْلَيْنِ يَسُدُّ أَحَدُهُمَا مَسَدَ الْآخَرِ.

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ بَاطِلٌ بِالْأَصَوَاتِ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَعَاقُبُ صَوْتَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ بَقَاءُ اللَّوْنِ إِلَى الْوَقْتِ الثَّانِي، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي كُلِّ عَرَضٍ حَكَمُوا بِأَنَّهُ لَا يَبْقَى.

(١) المشهور من مذهب أبي إسحاق النظام أنه لم يقبل فكرة الجزء الذي لا ينقسم؛ فقال: « لا جزء إلا وله جزء، ولا بعض إلا وله بعض، ولا نصف إلا وله نصف، وإن الجزء جازر تجزئته أبداً، ولا غاية له من التجزؤ » انظر: الانتصار (ص ٣٢)، والمقالات (١٧/٢)، ونشأة الفكر (١/٤٩٦، ٤٩٧)، وذهب الحياط إلى أن قسمة الجزء عند النظام قسمة وهمية؛ أي بالقوة لا بالفعل، انظر: أبوريده: النظام (ص ١٢٠، ١٢١). ويرى الجرجاني أن النظام لم يكن قائلًا بالجزء الذي لا يتجزأ، وتركب الجسم منه إلا أنه لزمه ذلك من حيث لا يدري؛ فإنه لما وقف على أدلة نفاة الجزء ولم يقدر على ردّها أدعٰن لها وحكم بأن الجسم ينقسم انقسامات لا تتناهى لكنه لم يفرق بين ما هو موجود في الشيء بالقوة وبين ما هو موجود فيه بالفعل.

(٢) انظر: شرح المواقف (٦/٦٢، ٦٥).

فَإِنْ قَالُوا: لِكُلِّ صَوْتٍ وَقْتُ مُعَيَّنٌ وَمَعْلُومٌ؛ لَأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى مَا سِوَاهُ.
 قُلْنَا: إِنْ جَارَ لَكُمْ مَعَ الْحُكْمِ يَتِمَّ ثَلَاثُ الصَّوْتَيْنِ جَارَ ذَلِكَ فِي اللَّوْنَيْنِ.
 ثُمَّ نَقُولُ: لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْمَثَلَيْنِ أَنْ يَقَعَ أَحَدُهُمَا فِي وَقْتٍ وَقُوعِ الثَّانِي، بَلْ مِنْ شَرْطِهِمَا
 اسْتِوَاؤُهُمَا فِي صِفَتِي النَّفْسِ، ثُمَّ قَدْ يَخْتَلِفُ وَقْتُهِمَا وَمَحَلُّهُمَا، وَقَدْ لَا يَخْتَلِفُ.
 ثُمَّ نَقُولُ: لَوْ وَجَدَ مِثْلُهُ فِي الْوَقْتِ الثَّانِي لَمْ يَكُنْ مُسْتَحِيلًا، وَلَمْ يُؤَدِّ إِلَى اسْتِحَالَةٍ، وَلَوْ بَقِيَ
 وَاسْتَمَرَ كَانَ مُؤَدِّيًّا إِلَى اسْتِحَالَةٍ؛ مِنْ أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ لَاسْتِحَالَ عَدَمُهُ وَالتَّحَقُّ بِالْقَدِيمِ، وَقَدْ اتَّفَقْنَا
 عَلَى جَوَازِ عَدَمِهِ.

مَسْأَلَةٌ فِي الْفَنَاءِ وَحَقِيقَتِهِ^(١):

الْفَنَاءُ عَدَمٌ مَحْضٌ، وَلَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى إِثْبَاتٍ، وَفَنَاءُ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ عَدَمُهَا، وَقَدْ
 أَوْضَحْنَا أَنَّ الْأَعْرَاضَ إِنَّمَا تَفْنَى لِاسْتِحَالَةِ بَقَائِهَا^(٢).
 وَذَكَرَ الْأَصْحَابُ فِي عَدَمِ الْجَوَاهِرِ ثَلَاثَ طُرُقٍ:
 إِحْدَاهَا: أَنَّهَا تُعَدَمُ بِقَطْعِ الْبَقَاءِ عَنْهَا؛ وَهُوَ أَنْ لَا يُخْلَقَ لَهَا الْبَقَاءُ، وَهَذَا مَذْهَبُ
 أَبِي الْحَسَنِ^(٣).

وَالثَّانِيَةُ: أَنَّهَا تُعَدَمُ بِقَطْعِ الْأَكْوَانِ عَنْهَا^(٤).
 وَالثَّلَاثَةُ: أَنَّهَا تُعَدَمُ بِإِعْدَامِ اللَّهِ إِيَّاهَا، وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ ذَكَرَهُمَا الْقَاضِي^(٥).
 فَإِذَا قِيلَ لِلْقَاضِي: كَمَا لَا تَعْرِى الْجَوَاهِرُ عَنِ الْأَكْوَانِ، فَكَذَلِكَ لَا تَعْرِى عَنِ الْأَلْوَانِ
 وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَعْرَاضِ، فَلِمَ خَصَّصْتَ الْأَكْوَانَ؟!

(١) انظر مسألة الفناء وحقيقته في: المقالات (٥٣/٢)، وأصول الدين (ص ٤٥، ٤٦، ٦٦، ٦٧)، ومجرد مقالات
 الأشعري (ص ٢٣٠)، والأبكار (٣/٣٦٤، ٣٧٦)، والكمال في اختصار الشامل (ل ٧٧/ب)، وشرح المواقف
 (٣٧/٧).

(٢) هذا الكلام مقتبس من كلام أبي المعالي الجويني؛ قارنه بما في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل
 (ل ٧٧/ب).

(٣) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٣٠، ٢٤٠)، والبغدادى: أصول الدين (ص ٦٧، ٢٣٠).

(٤) انظر: البغدادى: أصول الدين (ص ٢٣١)، والآمدى: أبكار الأفكار (٣/٣٦٦).

(٥) انظر هذا القول لأبي الطيب ومناقشته في: الأمدي: أبكار الأفكار (٣/٣٦٥).

قَالَ الْإِمَامُ: لَعَلَّهُ إِنَّمَا خَصَّصَ الْأَكْوَانَ؛ لِأَنَّ عِنْدَ الْخُصُومِ: يَجُوزُ خُلُوُ الْجَوَاهِرِ عَمَّا عَدَا الْأَكْوَانَ؛ فَفَرَضَ الْكَلَامَ فِي الْأَكْوَانِ تَأْكِيدًا لِلْكَلَامِ.

وَلَوْ قِيلَ عَلَى الطَّرِيقَةِ الثَّالِثَةِ: لَوْ كَانَ عَدَمُ الْجَوْهَرِ بَعْدَ وُجُودِهِ بِالْقُدْرَةِ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَدَمُهُ قَبْلَ وُجُودِهِ بِالْقُدْرَةِ أَيْضًا، وَهَذَا مُحَالٌ.

أَجَابَ وَقَالَ: الْعَدَمُ قَبْلَ الْوُجُودِ عَدَمُهُ مُسْنِمٌ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ نَقِيضُهُ، وَالْعَدَمُ بَعْدَ الْوُجُودِ حُكْمٌ مُتَجَدِّدٌ، وَالْقُدْرَةُ إِنَّمَا تَوَثَّرُ فِي تَجَدُّدِ أَمْرٍ؛ وَلِذَلِكَ قُلْنَا: إِنَّ وُجُودَ الْقَدِيمِ لَمَّا لَمْ يَكُنْ لِأَوَّلٍ، وَلَمْ يَكُنْ مُتَجَدِّدًا، اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْقَاضِي غَيْرُ سَدِيدٍ، وَلَوْ كَانَ سَدِيدًا لَاسْتَعْنَى الْمُعْتَزِّلَةُ عَنِ الْقَوْلِ بِالْفَنَاءِ.

وَوَجْهُ النَّظَرِ فِيْمَا ذَكَرَهُ: أَنَّ الْجَوْهَرَ إِذَا وُجِدَ انْقَطَعَتِ الْقُدْرَةُ عَنْهُ؛ فَإِنَّ الْبَاقِيَ غَيْرَ مَقْدُورٍ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْجَوْهَرُ مُتَعَلِّقَ الْقُدْرَةِ، فَكَيْفَ يُؤَثِّرُ فِي نَفْسِهِ، وَلَا تَعَلَّقَ لَهَا بِهِ بَعْدَ الْوُجُودِ، ثُمَّ الْقُدْرَةُ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مُتَعَلِّقٍ، وَمُتَعَلِّقُهَا إِمَّا الْوُجُودُ، وَإِمَّا الْعَدَمُ، وَالْعَدَمُ نَفْيٌ مَحْضٌ، فَلَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْقُدْرَةُ، وَالْوُجُودُ فِي حَالَةِ الْبَقَاءِ يَسْتَعْنِي وَالْقُدْرَةُ أَيْضًا، وَحَقُّ الْقُدْرَةِ أَنْ تُفِيدَ أَثَرًا، فَلَا وَجْهَ إِذْنٍ فِي عَدَمِ الْجَوَاهِرِ مَعَ نَفْيِ الْبَقَاءِ إِلَّا قَطَعَ الْأَعْرَاضِ عَنْهُمَا.

فَإِنْ قَالَ: الْقُدْرَةُ تَتَعَلَّقُ بِوُجُودِ الْبَاقِي لِتُعِدِّمَهُ، كَمَا تَتَعَلَّقُ بِالْمَعْدُومِ لِتُوجِدَهُ.

قُلْنَا: لَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ؛ فَإِنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا: الْقُدْرَةُ تَتَعَلَّقُ بِالْمَعْدُومِ لِتُوجِدَهُ أَنَّ الْحَادِثَ مَسْبُوقٌ بِعَدَمٍ؛ فَمُتَعَلِّقُ الْقُدْرَةِ الْوُجُودُ دُونَ الْعَدَمِ، فَإِنَّمَا أَسْنَدْنَاهَا إِلَى الْعَدَمِ لِلْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَهَاهُنَا: الْمَوْجُودُ الْبَاقِي لَيْسَ مُتَعَلِّقَ الْقُدْرَةِ أَصْلًا.

فَإِذَا قِيلَ: تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ بِهِ لِتُعِدِّمَهُ، فَذَلِكَ لَعُوٌّ فِي الْكَلَامِ؛ [٩٤/ب] إِذِ الْقُدْرَةُ لَا تَعَلَّقُ لَهَا بِالْبَاقِي كَالْقَدِيمِ إِذَا أُطْلِقَ ذَلِكَ فَالْمُرَادُ بِهِ الْعَدَمُ فَقَطْ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِعْلًا حَتَّى يَكُونَ مَقْدُورًا أَوْ مَفْعُولًا.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ عَدَمُ الْأَعْرَاضِ يُوجِبُ عَدَمَ الْجَوَاهِرِ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ وُجُودُهَا يُوجِبُ وُجُودَ الْجَوَاهِرِ.

قُلْنَا: لَسْنَا نَقُولُ: إِنَّ عَدَمَ الْأَعْرَاضِ يُوجِبُ عَدَمَ الْجَوَاهِرِ، كَمَا تُوجِبُ الْعِلَّةُ الْمَعْلُولَ،

وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ وَقَدْ قَدَّمْنَا مِنْ أَصْلِ الْقَاضِي أَنَّ النَّفْيَ لَا يُعْلَلُ^(١)، وَلَا يُعْلَلُ بِهِ، وَلَكِنْ يَسْتَحِيلُ وُجُودُ الْجَوَاهِرِ بِغَيْرِ الْأَعْرَاضِ، وَوُجُودُ الْأَعْرَاضِ دُونَ الْجَوَاهِرِ، فَإِذَا انْقَطَعَ أَحَدُ الْقَبِيلَيْنِ، اسْتَحَالَ ثُبُوتُ الثَّانِي؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْعِلْمِ مَعَ الْحَيَاةِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا انْتَفَتِ الْحَيَاةُ، انْتَفَى الْعِلْمُ؛ لِأَنَّ الْحَيَاةَ تُوجِبُ الْعِلْمَ، أَوْ عَدَمُهَا يُوجِبُ عَدَمَهُ، وَلَكِنَّهَا شَرْطٌ فِي الْعِلْمِ.

كَذَلِكَ لَا يَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ: ثُبُوتُ الْأَعْرَاضِ شَرْطٌ فِي وُجُودِ الْجَوَاهِرِ، وَكَذَلِكَ أَبُو الْحَسَنِ لَا يَقُولُ: وُجُودُ الْبَقَاءِ يُوجِبُ وُجُودَ الْجَوْهَرِ، وَلَا عَدَمُهُ يُوجِبُ عَدَمَ الْجَوْهَرِ، لَكِنَّ الْبَقَاءَ يُوجِبُ كَوْنَ الْجَوْهَرِ بَاقِيًا، وَهُوَ حُكْمٌ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْبَقَاءِ، وَالْمُحْدَثُ مَوْجُودٌ لِنَفْسِهِ بِفَاعِلِهِ، وَفِي حَالَةِ دَوَامِهِ مَوْجُودٌ أَيْضًا لِنَفْسِهِ بِمُبْقِيهِ.

وَمَعْنَى قَوْلِنَا: «إِنَّهُ مَوْجُودٌ لِنَفْسِهِ»:

أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِي وُجُودِهِ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ نَفْسِهِ، وَلَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا؛ كَمَا قَالَ فِي الْجَوْهَرِ: «إِنَّهُ جَوْهَرٌ لِنَفْسِهِ لَا لِفَاعِلِهِ».

أَمَّا الْبَصَرِيُّونَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ: فَقَدْ أَثْبَتُوا الْبَقَاءَ مَعْنَى، وَزَعَمُوا أَنَّهُ مَعْنَى يَخْلُقُهُ اللَّهُ لَا فِي مَحَلٍّ^(٢)، وَهُوَ - إِذَا وَجَدَ - يُضَادُّ الْجَوَاهِرَ وَالْأَجْسَامَ مُضَادَّةَ السَّوَادِ الْبَيَاضِ وَالْحَرَكَةِ السَّكُونِ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي لَا تَبْقَى، وَأَنَّ الْأَجْسَامَ بِجُمْلَتِهَا تَفْنَى بِجُزْءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْفَنَاءِ، وَلَا يَجُوزُ إِفْنَاءُ بَعْضِ الْأَجْسَامِ دُونَ بَعْضٍ، بَلْ تَفْنَى جَمِيعُهَا بِهَذَا الْمَعْنَى، وَإِضَافَتُهُ إِلَى بَعْضِهَا كِإِضَافَتِهِ إِلَى كُلِّهَا؛ لِأَنَّهُ لَا فِي مَحَلٍّ، وَلَا يُتَصَوَّرُ لَهُ اخْتِصَاصٌ بِبَعْضِ الْأَجْسَامِ دُونَ بَعْضٍ، هَذَا مَذْهَبُ عَامَّةِ الْبَصَرِيِّينَ^(٣).

وَذَهَبَ الْجَاحِظُ وَابْنُ الرَّائِدِيِّ إِلَى أَنَّ الْأَجْسَامَ لَا يَصِحُّ عَدَمُهَا أَصْلًا^(٤)، وَمَالَ إِلَى هَذَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْكِرَامِيَّةِ.

(١) انظر ما سبق في (٥٦/أ).

(٢) انظر مذاهب المعتزلة في البقاء في: ديوان الأصول: (٥٩)، والتذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ١٥٦).

(٣) انظر: الأفكار (٣/٣٦٤)، والرد على مذهب البصريين (٣/٣٧٠)، والكمال في اختصار الشامل (ل ٧٧/ب).

(٤) اعترض الجويني على مذهب الجاحظ وابن الرواندي في منع إفناء ما وجد؛ بأن فيه تعجيز القدرة؛ انظر: الكمال في اختصار الشامل (ل ٧٧/ب)، وإن كنا نرى من المعتزلة من يضعف نسبة القول بعدم إفناء الجواهر إلى الجاحظ، ويعد نسبة هذا المذهب إلى الجاحظ من تشنيعات ابن الرواندي على الجاحظ؛ انظر: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٢٠٨).

فَنَقُولُ لِلْبَصْرِيِّينَ: لِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ الْفَنَاءَ يَنْفِي الْجَوَاهِرَ الْبَاقِيَةَ أَوَّلًا، الْجَوَاهِرُ الْبَاقِيَةُ تَمْنَعُ الْفَنَاءَ مِنْ الطَّرْوِءِ؟

فَإِنْ قَالُوا: الْحَادِثُ أَقْوَى.

فَقَدْ أَبْطَلْنَا هَذَا بِالتَّأْلِيفِ؛ فَإِنَّهُ بَاقٍ وَهُوَ يَمْنَعُ الْإِفْتِرَاقَ وَيُدْفَعُهُ، وَلِذَلِكَ يَصْعُبُ تَفْكِيكُ الْمُتَأَلَّفِ، فَهَذَا بَاقٍ يَدْفَعُ حَادِثًا، وَهُوَ الْإِفْتِرَاقُ، وَالَّذِي يُحَاوِلُهُ الْمُحَاوِلُ^(١).

وَقَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: كَلَامُنَا فِي الضَّدِّينِ الْمُتَعَاكِسَيْنِ، وَالْإِفْتِرَاقُ لَا يُضَادُّ التَّأْلِيفَ، وَإِنَّمَا يُضَادُّ الْمُجَاوِرَةَ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا كَانَ الْبَاقِي يَقْوَى عَلَى دَفْعِ مَا لَيْسَ بِضِدِّهِ، فَلَا يُقْوَى عَلَى دَفْعِ الضِّدِّ أَوْلَى.

ثُمَّ نَقُولُ: الْفَنَاءُ الَّذِي قَلَزْتُموه مَتَى وَجِدُوْهُ بَعْدَ فَنَاءِ الْأَجْسَامِ أَمْ مَعَهَا؟ كَمَا قَدَّمْنَا ذَلِكَ فِي مَوَاضِعٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

ثُمَّ نَقُولُ: دَعَوَاهُمْ أَنَّ الْفَنَاءَ إِذَا وَجِدَ لَا فِي مَحَلٍّ فَلَا يَخْتَصُّ بِبَعْضِ الْأَجْسَامِ دُونَ بَعْضٍ بَاطِلَةٌ؛ فَإِنَّ الْإِرَادَةَ الَّتِي لَا فِي مَحَلٍّ عِنْدَهُمْ تَخْتَصُّ بِبَعْضِ الْمُرَادَاتِ دُونَ بَعْضٍ، وَكَذَلِكَ تَخْتَصُّ بِالْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَحْيَاءِ، فَهَلَّا كَانَ الْفَنَاءُ الَّذِي خَلَقَ اللَّهُ عَلَى صِفَةٍ فِي نَفْسِهِ تَوْجِبُ اخْتِصَاصَهُ بِبَعْضِ الْجَوَاهِرِ كَالْإِرَادَةِ^(٢)!!

ثُمَّ نُسَائِلُهُمْ فَنَقُولُ: قُولُكُمْ: «لَا بُدَّ لِلْجَوْهَرِ مِنْ ضِدٍّ»: دَعْوَى خَصْمٍ، وَلِمَ كَانَ كَذَلِكَ، وَمَا دَلِيلُكُمْ عَلَيْهِ؟!

قَالُوا: الدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَجُوزُ عَدَمُهَا اتِّفَاقًا، ثُمَّ لَا وَجْهَ فِي عَدَمِهَا إِلَّا بِتَقْدِيرٍ ضِدِّ يُضَادُّهَا؛ فَإِنَّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: يَنْعَدِمُ بِإِعْدَامِ اللَّهِ إِيَّاهُ لَا وَجْهَ لَهُ؛ فَإِنَّ إِعْدَامَهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِفِعْلِ يَفْعَلُهُ، أَوْ لَا يَفْعَلُهُ.

فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ نَفْيُ فِعْلٍ، فَإِضَافَةُ هَذَا الْإِعْدَامِ إِلَى اللَّهِ كِإِضَافَتِهِ إِلَى غَيْرِهِ.

وَإِنْ أَشْرْتُمْ إِلَى إِنْثَابِ فِعْلٍ: فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَفْعَلَهُ فِي نَفْسِهِ، وَيَصِيرَ مَحَلَّ الْحَوَادِثِ، ثُمَّ

(١) وهذا الجواب ذكره أبو المعالي؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٧/ب).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٨/أ).

الِاخْتِصَاصُ لِمَا قَامَ بِذَاتِهِ مِنَ الْحَوَادِثِ بِجَوْهَرٍ دُونَ جَوْهَرٍ، وَإِمَّا أَنْ يَفْعَلَهُ مُبَايَنًا لِذَاتِهِ فَيَكُونُ ضِدًّا لِلْجَوَاهِرِ، وَذَلِكَ هُوَ الْفَنَاءُ الَّذِي أَثْبَتْنَاهُ، ثُمَّ شَرَطُهُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي مَحَلٍّ؛ لِأَنَّ الْمَحَلَّ الَّذِي يُقَدَّرُ لَهُ يَكُونُ جَوْهَرًا، وَكَيْفَ يَكُونُ ضِدًّا لَهُ وَلِجَنْسِهِ، فَقَدْ وَجَدَ فِيهِ وَقَامَ بِهِ، فَثَبَّتَ أَنَّهُ لَا فِي مَحَلٍّ.

قُلْنَا: لَوْ أَثْبَتْنَا الْبَقَاءَ مَعْنَى لَتَخَلَّصْتُمْ مِنْ هَذَا الْخَبْطِ، وَلَوْ قُلْتُمْ: يَنْتَهِي الْجَوْهَرُ لِانْتِفَاءِ شَرْطِهِ مِنَ الْأَكْوَانِ؛ كَمَا صَارَ إِلَيْهِ الْقَاضِي [١/٩٥] لَكَانَ مُتَّجِهًا.

ثُمَّ نَقُولُ: بَيَّنَّا أَوَّلًا تَجْوِيزَ عَدَمِ الْجَوَاهِرِ.

فَإِنْ قَالُوا: مَا جَازَ بُوْجُودِهِ عَدَمُهُ، وَمَا كَانَ لِبُجُودِهِ مُفْتَسِّحٌ كَانَ لَهُ مُنْتَهَى.

قُلْنَا: لِمَ قُلْتُمْ: ذَلِكَ، وَمَا أَنْكَرْتُمْ ذَلِكَ مِمَّنْ يَقُولُ: إِذَا خَرَجَ بُوْجُودُهُ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا؟! فَلَمَّا ضَاقَتْ بِهِمُ الْمَسَالِكُ التَّجَاوَا إِلَى السَّمْعِ وَاسْتَقْوُوا^(١) مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ عَقْلِيٍّ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْعَدَمِ، وَاسْتَدَلُّوا بِظَوَاهِرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨].

وَقَوْلِهِ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦].

وَقَوْلِهِ: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣].

قُلْنَا: إِنَّ قَوْلَكُمْ بِنَفْيِ الْبَقَاءِ وَجَوَازِ الْفَنَاءِ عَلَى الْأَعْرَاضِ يَجْرُكُكُمْ إِلَى إِحَالَةِ عَدَمِ الْجَوَاهِرِ، فَكَيْفَ يَنْفَعُكُمْ التَّمَسُّكُ بِالسَّمْعِ مَا لَمْ تَنْفَصِلُوا عَنْ أَسْئَلَتِنَا؟! وَإِذَا انفَصَلْتُمْ عَنْهَا اسْتَعْيَيْتُمْ عَنْ التَّمَسُّكِ بِالسَّمْعِ.

وَالْقَاضِي إِنَّمَا أَثْبَتَ عَدَمَ الْجَوَاهِرِ بِانْتِفَاءِ الْأَكْوَانِ، وَلَوْ جَوَزَ بَقَاءُ الْأَعْرَاضِ لَانْحَسَمَ عَلَيْهِ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ، ثُمَّ السَّمْعُ لَا يَرُدُّ عَلَى خِلَافِ الْعَقْلِ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَيْسَ فِيمَا تَمَسَّكُوا بِهِ دَلِيلٌ؛ فَإِنَّ الْمُفَسِّرِينَ حَمَلُوا الْفَنَاءَ الْمَذْكُورَ فِي الْآيَةِ: عَلَى الْمَوْتِ، وَكَذَلِكَ الْهَلَاكُ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَنْزَلْنَاهُ هَٰذَا﴾ [النساء: ١٧٦]؛ أَيُّ مَاتَ.

وَأَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ وَسُكَّانَهَا لَا يَفْنَوْنَ.

وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]: أَي: كُلُّ شَيْءٍ عُمِلَ لَمْ يُرَدِّ بِهِ
 وَجْهُ اللَّهِ، فَهُوَ هَالِكٌ.
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

يَتْلُوهُ فِي
 الْجُزْءِ الَّذِي يَلِيهِ:

الْقَوْلُ
 فِي الْأِسْمِ وَالْمُسَمَّى
 إِنْ شَاءَ اللَّهُ

[٩٥ / ب].

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [١/٩٦]

(١ / ٤ / ٨) الْقَوْلُ فِي الْأَسْمِ وَالْأُسْمَى وَبِهَا يَتَعَلَّقُ بِهَا^(١)

التَّسْمِيَةُ عِنْدَنَا تَرْجِعُ إِلَى لَفْظِ الْمُسَمَّى الدَّالِّ عَلَى الْأِسْمِ، وَالْأِسْمُ لَا يَرْجِعُ إِلَى لَفْظِهِ، بَلْ هُوَ مَذْلُولُ التَّسْمِيَةِ^(٢).

فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: زَيْدٌ، كَانَ قَوْلُهُ تَسْمِيَةً، وَكَانَ الْمَفْهُومُ مِنْهُ أَسْمَاءٌ، وَالْأِسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى فِي هَذِهِ الْحَالَةِ.

وَالْوَصْفُ وَالصِّفَةُ بِمَثَابَةِ التَّسْمِيَةِ وَالْأِسْمِ؛ فَالْوَصْفُ قَوْلُ الْوَاصِفِ، وَالصِّفَةُ مَذْلُولُ الْوَاصِفِ.

ثُمَّ قَدْ يَرُدُّ الْأِسْمُ وَالْمُرَادُ التَّسْمِيَةُ، وَتَرُدُّ الصِّفَةُ وَالْمُرَادُ بِهَا الْوَصْفُ، وَلَا يَبْلُغُ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ مَبْلَغَ الْقَطْعِ.

وَذَهَبَتِ الْمُعْتَزَلَةُ إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْأِسْمِ وَالتَّسْمِيَةِ، وَالْوَصْفِ وَالصِّفَةِ، وَالتَّرْمُوزُ عَلَى ذَلِكَ بِدَعَا شَيْعَةٍ؛ فَقَالُوا: لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ تَعَالَى فِي أَزْلِهِ اسْمٌ وَلَا صِفَةٌ؛ فَإِنَّ الْأِسْمَ وَالصِّفَةَ مِنَ أَقْوَالِ الْمُسَمِّينَ وَالْوَاصِفِينَ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْأَزَلِ قَوْلٌ عِنْدَهُمْ.

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ تَعَالَى فِي الْأَزَلِ صِفَةُ الْإِلَهِيَّةِ فَقَدْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ. وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ الْأِسْمَ قَدْ يُرَادُ بِهِ الْمُسَمَّى حَقِيقَةً وَأَنَّ التَّسْمِيَةَ تَرْجِعُ إِلَى الْأَقْوَالِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١].

﴿بِزِكَ اسْمُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٧٨]، وَإِنَّمَا الْمُسَبِّحُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى دُونَ أَقْوَالِ الذَّاكِرِينَ.

(١) انظر: اللمع (ص ٢٨، ٣١)، وتمهيد الأوائل (ص ٢٦٢)، والإنصاف (ص ٥٧، ٥٨)، والاعتقاد (ص ٧٣)، وأصول الدين (ص ١١٤، ١١٥)، والإرشاد (ص ١٤١، ١٤٢)، والأسنى (ص ٢٤)، والمضنون (ص ٣٣١)، والأبكار (٢/٤٩٥، ٥٠٠)، والكمال (ل ١٢١/أ)، وشرح المواقف (٨/٢٢٩، ٢٣٢)، وحجج القرآن (ص ٨١)، وإيضاح الدليل (ص ٧٢)، وأصول الاعتقاد (٢/٢٠٤)، والفصل (٥/١٩)، والرازي وآراؤه (ص ٢١٣).

(٢) انظر: الإرشاد (ص ١٤١)، وشرح الإرشاد للأنصاري (ل ١٠٦)، والأبكار (٢/٤٩٥، ٥٠٠)، والكمال (ل ١٢١/أ).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَتَيَبِثُونَهَا ﴾ [يوسف: ٤٠] وَعَبْدَةُ الْأَصْنَامِ
مَا عَبَدُوا اللَّفْظَ وَالْقَوْلَ وَإِنَّمَا عَبَدُوا الْمُسَمَّيَاتِ وَهِيَ الْأَصْنَامُ.
وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ^(١): « بِسْمِ اللَّهِ » مَجَازٌ بِاللَّهِ، وَاسْتَشْهَدَ بِقَوْلِ لَبِيد^(٢):
إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا^(٣)
مَعْنَاهُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمَا.

وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: « الْأَفْعَالُ أَمْثِلَةٌ أُخِذَتْ مِنْ لَفْظِ أَحْدَاثِ الْأَسْمَاءِ »^(٤).
أَرَادَ بِالْأَسْمَاءِ الْمُسَمَّيَاتِ؛ فَإِنَّ الْمُسَمَّيَاتِ إِنَّمَا يُقَدَّرُ مِنْهُنَّ لَا مِنَ الْأَقْوَالِ.
وَأَجْمَعَ الْعُقَلَاءُ عَلَى أَنَّ الْمُسَمَّيَاتِ لَهَا الْأَسْمَاءُ، وَإِنْ سَكَتَ الْمُسْمُونُ عَنْ تَسْمِيَّتِهَا،
وَلَا يَتَوَقَّفُ بُبُونُهَا عَلَى أَقْوَالِ الذَّاكِرِينَ.
وَكَذَلِكَ اتَّفَقَ أَهْلُ الْمِلَلِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى كَانَتْ لَهُ فِي الْأَزَلِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى.
قَالُوا: وَلَوْ كَانَ الْأِسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى لَوَجِبَ تَعَدُّدُهُ لِتَعَدُّدِ الْأَسْمَاءِ^(٥)، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:
﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

قَالُوا: وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا »^(٦). قَالُوا: وَلَكَمَا امْتَنَعَ تَعَدُّدُ الْمُسَمَّى

(١) أبو عبيدة معمر بن المثنى: التيمي، النحوي البصري، له: مجاز القرآن، وغريب القرآن، والتعليق، وغريب الحديث، توفي سنة (٢٠٩ هـ) بالبصرة. انظر: الفهرست (ص ٧٩)، وطبقات المفسرين (ص ٣٠)، وأبجد العلوم (٣/ ٣١).
(٢) لبيد بن ربيعة بن مالك، أحد الشعراء المخضرمين؛ الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ومن أصحاب المعلقات.
(٣) البيت من شواهد اللسان: مادة: (ع ذ ر)، وقد تنابع الأشاعرة على الاستدلال بهذا البيت على مذهبيهم في مسألة الاسم والمسمى؛ انظر: تمهيد الأوائل (ص ٢٥٨)، والاعتقاد (ص ٧٥)، والأبكار (١/ ٤٩٧) واعترض عليه بأن السلام المعهود هو المتبادر إلى الفهم من لفظ السلام عند الإطلاق؛ فلا بد له من دليل، وانظر: الكامل (ل ١٢١/ ب)، ومعنى لا إله إلا الله (ص ١٢٧)، وشرح المواقف (٨/ ٢٣١)، وشرح أصول الاعتقاد (٢/ ٢١٣).
(٤) تنابع الأشاعرة على الاستدلال بهذه العبارة لسببويه؛ انظر: تمهيد الأوائل (ص ٢٥٨)، والأبكار (١/ ٤٩٧) واعترض عليه بأنه راجع إلى الإضمار في الكلام ما ليس فيه، وهو ممتنع إلا لضرورة ولا ضرورة. والأبكار (٢/ ٤٩٩)، ومعنى لا إله إلا الله (ص ١٢٨)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢١/ ب).
(٥) انظر: الزركشي: معنى لا إله إلا الله (ص ١٢٨).

(٦) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب الشروط: باب: ما يجوز من الاشتراط والثنيا في الإقرار: (ح ٢٦٠٦)، ومسلم في صحيحه: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار: باب: في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها: (ح ٤٩٦١)، ولأبي نعيم الأصبهاني جزء جمع فيه طرق هذا الحديث ورواياته طبع بتحقيق مشهور بن حسن، بمكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة.

ثَبَّتَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَسْمَاءِ الْأَقْوَالُ:

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا ذَكَّرْنَا مِنْ أَنَّ الْأِسْمَ قَدْ يَرِدُ وَالْمُرَادُ مِنْهُ التَّسْمِيَةُ؛ تَوْسَعًا وَمَجَازًا.

وَصَارَ الْأُسْتَاذُ أَبُو نَصْرِ إِلَى أَنَّ الْأِسْمَ قَدْ يَرِدُ بِمَعْنَى التَّسْمِيَةِ حَقِيقَةً، وَيَرِدُ بِمَعْنَى الْمُسَمَّى حَقِيقَةً، فَهُوَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُشْتَرَكَةِ^(١).

وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَدْ لَا يَمْتَنِعُ تَعَدُّدُ الْمُسَمَّى؛ فَإِنَّ كُلَّ اسْمٍ دَلَّ عَلَى فِعْلٍ، وَالْأَسْمَاءُ هِيَ الْأَفْعَالُ، فَهِيَ مُتَعَدَّدَةٌ، وَمَا دَلَّ عَلَى الصِّفَاتِ الْقَدِيمَةِ لَمْ يَبْعُدْ فِيهَا التَّعَدُّدُ أَيْضًا، وَمَا دَلَّ عَلَى الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ، فَلَا يَبْعُدُ أَيْضًا تَعَدُّدُهَا عَلَى مَذْهَبِ الْقَائِلِينَ بِالْأَحْوَالِ^(٢).

ثُمَّ قَالَ أَصْحَابُنَا: كُلُّ تَسْمِيَةٍ قَوْلٌ دَلَّ عَلَى كُلِّ اسْمٍ، وَكُلُّ تَسْمِيَةٍ فِيهِ مِنْ وَجْهِ اسْمٍ، وَلَيْسَ كُلُّ اسْمٍ تَسْمِيَةً، فَقَوْلُ الْقَائِلِ إِذَا أَنْبَأَ عَنْ اسْمٍ، فَهُوَ تَسْمِيَةٌ؛ مِنْ حَيْثُ دَلَّ عَلَى الْأِسْمِ، وَهُوَ اسْمٌ؛ مِنْ حَيْثُ اتَّصَفَ الْقَائِلُ بِكَوْنِهِ قَائِلًا وَيُسَمَّى مُسَمًيًا، فَقَوْلُهُ اسْمُهُ، وَهُوَ تَسْمِيَتُهُ لِغَيْرِهِ، وَهُوَ - مِنْ حَيْثُ كَانَ تَسْمِيَةً - خَبَرٌ [٩٦/ب] فَيَتَعَرَّضُ لِلصَّدَقِ وَالْكَذِبِ، وَمِنْ حَيْثُ كَانَ صِفَةً وَاسْمًا لِلْقَائِلِ لَا يَدْخُلُهُ الصَّدَقُ وَالْكَذِبُ؛ فَإِنَّهُ يَتَّصِفُ بِقَوْلِهِ اتِّصَافُهُ بِعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِنَا: كُلُّ تَسْمِيَةٍ اسْمٌ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا: لَيْسَ كُلُّ اسْمٍ تَسْمِيَةً، فَهُوَ صَحِيحٌ إِذِ الْعِلْمُ اسْمُ الْعَالِمِ، وَلَيْسَ بِتَسْمِيَةٍ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِقَوْلٍ، وَكُلُّ تَسْمِيَةٍ قَوْلٌ، وَكَذَلِكَ جُمْلَةُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تَرْجِعُ إِلَى الْأَقْوَالِ.

قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: إِذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «كَلَامِي صِدْقٌ»، كَانَتْ التَّسْمِيَةُ وَالْإِسْمُ وَالْمُسَمَّى وَاحِدًا؛ إِذْ كَلَامُهُ التَّسْمِيَةُ، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِعَيْنِهِ، وَهُوَ الْأِسْمُ، وَإِذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ [القصص: ٣٠] فَالْإِسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى، وَالتَّسْمِيَةُ لَيْسَتْ غَيْرَ الْمُسَمَّى، وَلَيْسَتْ

(١) نسبه الجويني إلى المحققين من الأصحاب ولم يصرح بأبي نصر بن أبي أيوب؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٢/أ)، والأبكار (٤٩٦/١)، والزركشي: معنى لا إله إلا الله (ص ١٣٠)، وشرح المواقيف (٢٣٠/٨).

(٢) والنزاع على قول أبي نصر إنها هو في لفظه: «اسم»، وأنها تطلق على الألفاظ؛ فيكون الاسم عين التسمية بالمعنى المذكور، لا بمعنى فعل الواضع، أو تطلق على مدلولاتها فيكون عين المسمى، وكلا الاستعمالين ثابت، كما في قولك: الأسماء والأفعال والحروف، وقوله تعالى: ﴿سَيَجْزِيكَ﴾؛ أي: مسماها. انظر: شرح المواقيف (٢٣٠/٨، ٢٣١).
(٢) هذا الجواب مما أجاب به أبو المعالي الجويني في الشامل: انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢١/ب).

هِيَ هُوَ؛ فَإِنَّ التَّسْمِيَةَ قَوْلُ اللَّهِ - تَعَالَى - وَالْمُسَمَّى بِقَوْلِهِ: ﴿أَنَا اللَّهُ﴾ [طه: ١٤، النمل: ٩، القصص: ٣٠] ذَاتُ اللَّهِ، وَقَوْلُ اللَّهِ - تَعَالَى - سِصْفَةُ ذَاتِهِ، فَلَا يُقَالُ فِيهِ: هُوَ اللَّهُ، وَلَا يُقَالُ فِيهِ: هُوَ غَيْرُ اللَّهِ، وَقَسَّ عَلَى هَذَا^(١).

وَمِمَّا يَتَّصِلُ بِهِذَا: الْوَصْفُ وَالصِّفَةُ، وَهُمَا بِمَثَابَةِ التَّسْمِيَةِ وَالْإِسْمِ؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ حَرْفًا حَرْفًا:

فَالْوَصْفُ: هُوَ الْقَوْلُ الدَّالُّ عَلَى الصِّفَةِ.

وَالصِّفَةُ: هِيَ الَّتِي يَتَّصِفُ بِهَا الْمَوْصُوفُ وَيَذُلُّ عَلَيْهِ الْوَصْفُ، وَكُلُّ وَصْفٍ فَهُوَ صِفَةٌ، وَلَيْسَ كُلُّ صِفَةٍ وَصْفًا.

وَالصِّفَاتُ تَنْقَسِمُ: فَمِنْهَا مَا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الْمَوْصُوفِ؛ كَالْمَوْجُودِ وَالْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ وَنَحْوِهَا، وَمِنْهَا مَا هِيَ مُغَايِرَةٌ لِلْمَوْصُوفِ^(٢).

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ: جُمْلَةُ الْأَعْرَاضِ الَّتِي هِيَ صِفَاتُ مَحَالِّهَا، وَالْمَحَالُّ مَوْصُوفَةٌ بِهَا، وَصِفَاتُهَا مُغَايِرَةٌ لِمَحَالِّهَا، وَكُلُّ صِفَةٍ قَائِمَةٌ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يُقَالُ فِيهَا: هِيَ الذَّاتُ، وَلَا غَيْرُ الذَّاتِ، وَالْأَفْعَالُ الثَّابِتَةُ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى تُسَمَّى: صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتُسَمَّى أَيْضًا أَسْمَاءَ اللَّهِ، وَهِيَ صِفَاتُ الْأَفْعَالِ عِنْدَ مُعْظَمِ الْمُحَقِّقِينَ، وَهِيَ أَعْيَارٌ لِذَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَمَنْ خَالَفَ فِي تَسْمِيَةِ الْأَفْعَالِ أَسْمَاءَ اللَّهِ - تَعَالَى - خَالَفَ فِي تَسْمِيَتِهَا: صِفَاتِ اللَّهِ.

وَقَسَمَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ أَسْمَاءَ الرَّبِّ - تَعَالَى - ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ كَمَا ذَكَّرْنَا فِي الصِّفَاتِ:

فَمِنْ أَسْمَائِهِ مَا يُقَالُ: إِنَّهُ هُوَ هُوَ، وَكُلُّ مَا دَلَّتِ التَّسْمِيَةُ بِهِ عَلَى وُجُودِهِ كَالْمَوْجُودِ وَالْقَدِيمِ وَنَحْوِهِمَا.

وَمِنْ أَسْمَائِهِ مَا يُقَالُ فِيهِ: إِنَّهُ غَيْرُهُ، وَهُوَ: كُلُّ مَا دَلَّتِ التَّسْمِيَةُ بِهِ عَلَى فِعْلِ كَالْخَالِقِ وَالرَّازِقِ وَنَحْوِهِمَا.

(١) هذا النقل عن الإسفراييني في: الكامل في اختصار الشامل (١/٢٢٢ - ب)، والأبكار (٢/٤٩٨) من غير نسبة.

(٢) انظر المسألة في: الإنصاف (ص ٢٧)، والأسنى (ص ١٠، ١٢، ١٧) ووصف بحثها بأنه طويل الذيل قليل النيل، وغاية المرام: (١٤٤)، ووصفها بأن حاصل النزاع فيها مما لا مطمع فيه باليقين، وإنما هو مستند إلى الظن والتخمين، والأبكار (١/٤٧٣، ٤٧٤)، والكامل (١/٢٢٢ - ب).

وَمِنْ أَسْمَائِهِ مَا لَا يُقَالُ فِيهِ: إِنَّهُ هُوَ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ غَيْرُهُ، وَهُوَ: كُلُّ مَا دَلَّتِ التَّسْمِيَةُ بِهِ عَلَى صِفَةٍ قَدِيمَةٍ كَالْعَالِمِ وَالْقَادِرِ وَالْحَيِّ وَنَحْوِهِمَا^(١).

وَأَسْمَاءُ اللَّهِ - تَعَالَى - وَصِفَاتُهُ وَاحِدَةٌ عِنْدَهُ كَمَا أَوْضَحْنَا.

وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّ كُلَّ اسْمٍ فَهُوَ الْمُسَمَّى بِعَيْنِهِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ، وَهَذَا مَا ارْتَضَاهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ^(٢)؛ فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: اللَّهُ عَالِمٌ، فَقَوْلُهُ دَلِيلٌ عَلَى الرَّبِّ الْمَوْصُوفِ بِكَوْنِهِ عَالِمًا، فَلَا اسْمَ كَوْنُهُ عَالِمًا، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِعَيْنِهِ، فَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: اللَّهُ - تَعَالَى - الْخَالِقُ، وَالْخَالِقُ هُوَ الرَّبُّ، وَهُوَ بِعَيْنِهِ الْاسْمُ، وَالْخَلْقُ لَيْسَ بِاسْمٍ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَسْمَاءِ.

وَلَيْسَ يُطْلَقُ هَؤُلَاءِ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْعِلْمَ هُوَ اسْمُ الْعَالِمِ؛ فَيَرْجِعُ مَحْضُولُ أَقْوَالِ هَؤُلَاءِ إِلَى أَنَّ كُلَّ اسْمٍ فَهُوَ الْمُسَمَّى^(٣)، وَعَلَى هَذَا: فَالتَّسْمِيَةُ دَلَّتْ عَلَى الذَّاتِ الَّتِي لَهَا هَذِهِ الصِّفَةُ.

وَزَعَمَ الْفَرِيقُ الْآخَرُ أَنَّ لَا نُرِيدُ بِهِذِهِ التَّسْمِيَةَ إِثْبَاتَ الصِّفَةِ لِلذَّاتِ، وَلَهَا وَضِعَ اللَّفْظُ.

قَالَ الْإِمَامُ - رحمه الله - : « الْمَرْضِيُّ طَرِيقَةُ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ؛ فَإِنَّ الْأَسْمَاءَ تَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الصِّفَاتِ، فَإِذَا أُطْلِقَتْ وَلَمْ تَقْتَضِ نَفْيًا حُمِلَتْ عَلَى ثُبُوتٍ مُحَقَّقٍ، [٩٧/أ] فَإِذَا قُلْنَا: اللَّهُ - تَعَالَى - الْخَالِقُ، كَانَ الْمُسْتَفَادُ مِنْهُ ثُبُوتُ الْخَلْقِ، وَكَانَ مَعْنَى الْخَالِقِ: مَنْ لَهُ الْخَلْقُ، وَلَا يَرْجِعُ مِنَ الْخَلْقِ صِفَةٌ مُتَحَقِّقَةٌ إِلَى الذَّاتِ، فَلَا يَدُلُّ الْخَالِقُ إِلَّا عَلَى ثُبُوتِ الْخَلْقِ »^(٤).

وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: اللَّهُ تَعَالَى، قَدْ يُنْبِئُ عَمَّا لَا يُنْبِئُ قَوْلُهُ: اللَّهُ الْخَالِقُ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْأَسْمَاءِ الرَّاجِعَةِ إِلَى الصِّفَاتِ الْقَدِيمَةِ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ جُمْلَةَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ تُنْبِئُ عَنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَدْ أَبْعَدَ^(٥)، وَإِذَا وَضَحَ أَنَّ جَمِيعَهَا لَا يَجْرِي مَجْرَى وَاحِدًا، أَوْجَبَ

(١) مجرد المقالات (ص ٣٨)، وأصول الدين (ص ١٢١)، والإرشاد (ص ١٤٣)، والأبكار (٢/٤٩٥)، والكمال في اختصار الشامل (ل ١٢٢/ب).

(٢) انظر: الأبكار (٢/٤٩٥)، وبه قال الباقلاني. الإنصاف (ص ٥٧، ٥٨)، والإرشاد (ص ١٤٣، ١٤٤)، والكمال (ل ١٢١/أ).

(٣) هذا النص من الناذج الواضحة على تأثر أبي القاسم الأنصاري بشيخه الجويني؛ انظر: الكامل (ل ١٢١/أ).

(٤) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٤٤).

(٥) في هذا إشارة إلى ابن حزم الظاهري ت (٤٥٦هـ)؛ الذي ذهب إلى أن الأسماء الحسنى أعلام مرتجلة؛ لا يشتق منها صفات. انظر: الفصل (٢/١٢٢، ١٥٩، ١٦١). واعتنى ابن تيمية بمناقشته. الأصفهانية (ص ٧٦، ٧٩)، =

ذَلِكَ الْمَصِيرَ إِلَى أَنْ بَعْضُهَا يَرْجِعُ إِلَى الْفِعْلِ، وَبَعْضُهَا يَرْجِعُ إِلَى الصِّفَةِ الْقَدِيمَةِ، وَبَعْضُهَا إِلَى الْوُجُودِ.

وَأَيْضًا: قَدْ اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَثْبُتْ لَهُ فِي أَرْزِلِهِ اسْمُ الْخَالِقِ، وَإِنَّمَا ثَبَتَ لَهُ ذَلِكَ فِي لَا يَزَالُ بَعْدَ الْخَالِقِ، فَإِذَا اتَّفَقْنَا عَلَى تَجَرُّدِ الْاسْمِ، وَاسْتِحَالِ التَّجَدُّدِ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ الْقَدِيمَةِ، وَجَبَ صَرْفُ التَّجَدُّدَاتِ لِلْخَلْقِ، وَلَيْسَ لِلْقَائِلِ الْأَوَّلِ مُتَمَسِّكٌ فِيمَا قَالَهُ إِلَّا اسْتِبْعَادَ النَّاسِ كَوْنِ الْخَلْقِ اسْمًا لِلَّهِ تَعَالَى.

قَالَ الْإِمَامُ: الْخِلَافُ فِي هَذَا يَرْجِعُ إِلَى الْعِبَارَةِ.

وَكَانَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ يَقُولُ: خَالِقُنَا لَمْ يَزَلْ، وَلَا يَقُولُ: خَالِقٌ لَمْ يَزَلْ.

وَفِيمَا يَتَّصِلُ بِهِذَا أَنَّ الْأُسْتَاذَ أَبَا مَنْصُورٍ^(١) يَقُولُ: «مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ الْوَصْفَ وَالصِّفَةَ وَاحِدٌ»^(٢)، وَذَلِكَ مَا كَانَ الْمَوْصُوفُ بِهِ مَوْصُوفًا بِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ قِيَامُهُ بِالْمَوْصُوفِ، وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ كَوْنُهُ مَوْصُوفًا بِهِ.

وَصَارَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ إِلَى أَنَّ الصِّفَةَ مَا قَامَ بِالْمَوْصُوفِ، وَالْوَصْفُ مَا قَامَ بِالْوَاصِفِ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ الْوَصْفُ صِفَةً لِلْوَاصِفِ إِذَا قَامَتْ بِهِ، وَقَدْ لَا يَكُونُ صِفَةً.

وَعِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ: الْوَصْفُ وَالصِّفَةُ يَرْجِعَانِ إِلَى الْأَقْوَالِ؛ كَالْتَّسْمِيَةِ وَالْاسْمِ^(٣):

وَمَسَاقُ كَلَامِهِمْ يَجْرُئُهُمْ إِلَى أَنْ لَيْسَ لِلَّهِ - تَعَالَى - فِي أَرْزِلِهِ صِفَةُ الْإِلَهِيَّةِ، إِنَّمَا أَثْبَتَهَا لَهُ خَلْقُهُ، وَإِنَّمَا عَظُمَ هَذَا الْإِلْزَامُ عَلَيْهِمْ؛ مِنْ حَيْثُ نَقَوْا قَوْلًا أَرْزِلِيًّا؛ فَيَتَعَدَّرُ عَلَيْهِمْ إِبْنَاتُ صِفَةِ أَرْزِلِيَّةٍ مَضْرُوفَةٍ إِلَى قَوْلِ أَرْزِلِيٍّ.

وَمِنْ إِطْلَاقِ الْعُقَلَاءِ وَأَرْبَابِ اللِّسَانِ: أَنَّ الْعُلُومَ، وَالْقُدْرَ، وَالْإِرَادَاتِ، وَالسَّمْعَ، وَالْبَصَرَ، وَالشَّجَاعَةَ، وَالْجُبْنَ، وَالْجُودَ، وَالنَّجْدَةَ مِنْ صِفَاتِ الْإِنْسَانِ، وَكَذَلِكَ الطُّولُ وَالْقَصَرُ، وَالْعَمَى

= ورسالة في الجواب عن من يقول إن صفات الرب نسب وإضافات (ص ١٧٠، ١٧١)، المتتقى للذهبي (ص ٨٠)، وابن حزم وموقفه من الإلهيات (ص ١٩٠).

(١) موضع كلمة، تشبه كلمة: الأمولي، ويبدو أنه نسب الأستاذ أبي نصر بن أبي أيوب، ولم أقف عليها في مظانها.

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٢/أ).

(٣) انظر مذهب المعتزلة في الصفة والوصف في: مقالات الإسلاميين (١/ ٢٧٣)، والمقصد الأسنى (ص ١٢)، وأبكار الأفكار (١/ ٤٧٣، ٤٧٤)، وغاية المرام (ص ١٤٤)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٢٢/ب).

وَالْحَوْرُ وَالِدَّعْجُ وَالْكَحْلُ، وَالْقُدْرَةُ وَالْعَجْزُ كُلُّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْإِنْسَانِ، وَدَعَوَاهُمْ أَنَّ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الْقَوْلِ خُرُوجٌ عَنْ قَوْلِ الْأَئِمَّةِ.

وَكَذَلِكَ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ: عَلَى أَنَّ الْجُودَ وَالْكَرَمَ، وَالْفَضْلَ وَالْإِحْسَانَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَأَجْمَعُوا أَيْضًا: عَلَى أَنَّ مَنْ تَثَبَّتْ لَهُ الصِّفَاتُ، فَلَا يُزَايِلُهُ صِفَتُهُ بِسُكُوتِ الْوَاصِفِينَ، بَلْ هُوَ مَوْصُوفٌ بِهَا، نَطَقَ النَّاطِقُونَ أَوْ سَكَتُوا.

فَإِنْ قَالُوا: الْوَصْفُ وَالصِّفَةُ بِمَثَابَةِ الْوِزْنِ وَالزَّيْنَةِ، وَالْوَعْدِ وَالْعِدَةِ؛ وَيُقَالُ: وَعَدَ يَعِدُ وَعْدًا وَعِدَةً، وَوَزَنَ يَزِنُ وَزْنًا وَزِنَةً.

وَهَذَا مِمَّا لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ؛ فَإِنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَحَلَّلَ أَسْمَاءُ خَارِجَةٌ عَنْ قِيَاسِ الْمَصَادِرِ الْمُتَقَاسَةِ مَحَلِّ الْمَصْدَرِ؛ فَمِنْهُ قَوْلُ الْقَائِلِ: أَعْطَى عَطَاءً وَأَعْطَى إِعْطَاءً؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧] وَالْمَصْدَرُ الْمُتَقَاسُ: إِنْبَاتًا.

و ﴿وَسَرَّحُوهُمْ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٩]؛ فَلَا دَلِيلَ إِذَنْ فِي إِحْلَالِ الشَّيْءِ مَحَلَّ الْمَصْدَرِ الْمُتَقَاسِ.

عَلَى أَنَّا لَا نُنْكِرُ إِطْلَاقَ الصِّفَةِ عَلَى مَعْنَى الْوَصْفِ تَوْسَعًا.
وَعِنْدَ الْأُسْتَاذِ أَبِي مَنْصُورٍ^(١): [٩٧/ب] لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً؛ كَمَا قَالَ فِي التَّسْمِيَةِ وَالْإِسْمِ^(٢).

(أ) فَضْلُ: [الصِّفَةُ هَلْ تُوصَفُ؟]^(٣)

نُقِلَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: « الصِّفَةُ لَا تُوصَفُ »:
فَلَمْ يَرِدْ بِهِذَا أَنَّ الصِّفَاتِ لَا تُوصَفُ بِأَنَّهَا ثَابِتَةٌ مَوْجُودَةٌ أَشْيَاءٌ وَذَاتٌ^(٤)، فَلَا نَظْنَ بِهِ مَعَ عُلُوِّ قَدْرِهِ أَنَّهُ امْتَنَعَ مِنْ وَصْفِ الْأَعْرَاضِ بِأَنَّهَا مَوْجُودَةٌ حَادِثَةٌ، وَإِنَّمَا قَالَ مَا قَالَ فِي وَجْهِ وَاحِدٍ،

(١) موضع كلمة، تشبه كلمة: الأمولي، ويبدو أنه نسب الأستاذ أبي نصر بن أبي أيوب، ولم أقف عليها في مظانها.

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٣/أ).

(٣) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٣/أ).

(٤) في الأصل: « وَذَاتًا » بالنصب ولا وجه له ها هنا.

وَذَلِكَ أَنَّ عِنْدَهُ: الْقَدِيمَ قَدِيمٌ بِقَدَمٍ^(١)، وَالْبَاقِيَ بَاقٍ بِبَقَاءٍ^(٢) يَقُومُ بِهِ^(٣)، فَاِمْتَنَعَ مِنْ وَصْفِ صِفَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى - بِأَنَّهَا قَدِيمَةٌ أَوْ بَاقِيَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَطْلَقَ ذَلِكَ لَزِمَهُ الْقَوْلُ بِقِيَامِ الْمَعْنَى بِالْمَعْنَى، فَقَالَ: إِنَّهَا أَرْزَلِيَّةٌ دَائِمَةٌ الْوُجُودِ مُسْتَحِيلَةُ الْعَدَمِ.

فَيَرْجِعُ مَحْصُولُ مَذْهَبِهِ إِلَى أَنَّ كُلَّ صِفَةٍ لَوْ أُضِفَتْ إِلَى الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ لَمْ يَقْتَضِ مَعْنَى زَائِدًا عَلَى ذَاتِهِ، كَالْحُدُوثِ وَالْوُجُودِ؛ فَيَجُوزُ وَصْفُ الصِّفَاتِ بِهَا، وَكُلُّ صِفَةٍ لَوْ أُضِفَتْ إِلَى الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ لَا قُتِضَتْ قِيَامُ صِفَتِهِ بِهِ، فَلَا تُوصَفُ الصِّفَاتُ بِهَا؛ لِأَنَّ عِنْدَهُ الصِّفَةُ مَا قَامَ بِالْمَوْصُوفِ، وَالْوَصْفُ مَا قَامَ بِالْوَاصِفِ.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَالَّذِي اِزْتَضَاهُ الْمُحَقِّقُونَ مُوَافَقَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ فِيمَا قَالَهُ، إِلَّا فِي الْبَاقِي وَالْقَدِيمِ؛ فَإِنَّ الْقَدِيمَ قَدِيمٌ لِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْبَقَاءِ قِيَامُهُ بِالْبَاقِي^(٤) ».

(ب) فَضْلُ : [أَسْمَاءُ اللَّهِ - تَعَالَى - لَا تُوجَدُ قِيَاسًا وَاعْتِبَارًا

مِنْ جِهَةِ أدِلَّةِ الْعُقُولِ]^(٥)

قَالَ أَصْحَابُنَا: أَسْمَاءُ اللَّهِ - تَعَالَى - لَا تُوجَدُ قِيَاسًا وَاعْتِبَارًا مِنْ جِهَةِ أدِلَّةِ الْعُقُولِ، وَلَا يُطْلَقُ فِيهِ التَّسْمِيَّاتُ وَالْعِبَارَاتُ مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ.

وَقَدْ رَلَّ فِي هَذَا الْبَابِ طَوَائِفُ مِنَ النَّاسِ، وَتَخَبَّطُوا فِيهَا، وَنَحْنُ نَذْكُرُ بِعَوْنِ اللَّهِ - تَعَالَى - مَا هُوَ الْمَقْصِدُ فنَقُولُ:

مَأْخُذُ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى التَّوْقِيفُ، وَالْمَعْنَى بِالتَّوْقِيفِ وَرُودُ الْإِذْنِ؛ فَكُلُّ مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِإِطْلَاقِهِ أَطْلَقْنَاهُ، وَمَا مَنَعَ الشَّرْعُ مِنْهُ مَنَعْنَاهُ، وَمَا لَا يَصِحُّ فِيهِ إِذْنٌ وَلَا مَنَعٌ مِنْهُ، لَمْ نَقْضِ فِيهِ بِجَوَازٍ وَلَا مَنَعٍ، وَلَا تَحْلِيلٍ وَلَا تَحْرِيمٍ؛ إِذْ هُمَا حُكْمَانِ لَا سَبِيلَ إِلَى الْقَضَاءِ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا بِالشَّرْعِ، وَسَبِيلُ هَذِهِ الْحَادِثَةِ كَسَبِيلِ جُمْلَةِ الْأَحْكَامِ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ.

(١) انظر: الأشعري: المقالات (ص ٢٢٦). (٢) انظر: الأشعري: المقالات (ص ٢٢٥).

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٣/أ).

(٤) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٥) انظر: أصول الدين (ص ١١٥، ١١٦)، والإرشاد (ص ١٤٣)، شرح الإرشاد (ل ١٠٦)، والأسنى

(ص ١٧٦)، والأبكار (٢/٥٠١، ٥٠٢)، والكامل (ل ١٢٣/ب)، وشرح المقاصد (٤/٣٤٣)، وشرح

المواقف (٨/٢٣٢، ٢٤٠)، وإيثار الحق (ص ٣٠٨).

قَالَ الْإِمَامُ: «ثُمَّ لَا يُشْتَرَطُ فِي جَوَازِ الْإِطْلَاقِ وَرُودُ مَا يُقْطَعُ بِهِ فِي الشَّرْعِ، وَلَكِنْ مَا يَمْتَنِي الْعَمَلُ مِنَ الْأَخْبَارِ وَإِنْ لَمْ يُوَجِّبِ الْعِلْمَ فَهُوَ كَافٍ، غَيْرَ أَنَّ الْأَقْسَىةَ مِنْ مُقْتَضِيَاتِ الْعَمَلِ، وَلَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ بِهَا فِي تَسْمِيَّتِهِ - تَعَالَى - وَوَصْفُهُ»^(١).

وَقَدْ عَلَا^(٢) بَعْضُ الْأَصْحَابِ بِشَرْطِ كَوْنِ الْخَبَرِ الدَّالِّ عَلَى الْإِطْلَاقِ مَقْطُوعًا بِهِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْخَبَرَ إِذَا وَرَدَ عَلَى شَرْطِ أَهْلِ الصَّنْعَةِ، وَصَحَّحُوهُ فِي إِطْلَاقِ عِبَارَةٍ مُخَيَّلَةٍ مُخْتَلِفَةٍ فَيَجُوزُ إِطْلَاقُهَا؛ إِذْ إِطْلَاقُهَا مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَمِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي نَقَلَهُ الْأَحَادُ يَقْضِي إِلَى إِبْجَابِ الْعَمَلِ، وَعَنِ الْإِمَامِ بَعْضُ الْأَصْحَابِ الْأُسْتَاذَ أَبَا إِسْحَاقَ، وَقَدْ حَكَيْنَا عَنْهُ تَفْصِيلًا فِي ذَلِكَ فِي مَدَارِكِ الْعُلُومِ^(٣).

قَالَ الْإِمَامُ: «وَلَوْ نَقَلْتُ لَفْظَةً مُخْتَلِفَةً مُشْكِلَةً عَنِ الصَّحَابِيِّ فَذَلِكَ يَتَرْتَّبُ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ الْمُجْتَهِدِ هَلْ يُحْتَجُّ بِهِ أَمْ لَا؟ وَفِيهِ اخْتِلَافٌ مَشْهُورٌ.

فَأَمَّا قَوْلُ التَّابِعِيِّ^(٤) فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ بِلَا خِلَافٍ»^(٥).

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: «كُلُّ مَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ إِذْنٌ وَلَا مَنَعٌ فَإِطْلَاقُهُ مَمْنُوعٌ تَغْلِيْبًا لِلْمَنَعِ». وَهَذَا فِي ظَاهِرِهِ يُوْهِمُ إِثْبَاتَ الْمَنَعِ مِنْ غَيْرِ وَرُودِ الشَّرْعِ فِيهِ، وَالتَّوْقِيفُ يُرَاعَى فِي الْمَنَعِ كَمَا يُرَاعَى فِي الْإِذْنِ.

فَإِنْ قَالَ الْقَاضِي: وَقَدْ نَصَرْنَا [١/٩٨] هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي النَّقْضِ الْكَبِيرِ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا الْآنَ خِلَافُهَا، فَالطَّرِيقَةُ الْمَرْضِيَّةُ هِيَ الطَّرِيقَةُ الْأُولَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّا وَجَدْنَا أَسَامِيَّ تَصِحُّ مَعَانِيهَا فِي أَحْكَامِ اللَّهِ - تَعَالَى - ثُمَّ اِمْتَنَعَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ إِطْلَاقِهَا، وَذَلِكَ نَحْوُ الْفَقِيهِ وَالْعَاقِلِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا لَا يَجُوزُ تَسْمِيَةُ الرَّبِّ - تَعَالَى - وَإِنْ كَانَ الْفَقْهُ فِي مَعْنَى الْعِلْمِ فِي مُوجِبِ اللَّغَةِ، فَلَمَّا وَجَدْنَاهُمْ مُمْتَنِعِينَ مِنْ إِطْلَاقِ ذَلِكَ،

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٤٣)، وأبو القاسم الأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٠٦).

(٢) في الأصل: غل بالآلف المقصورة، والصواب ما أثبتناه.

(٣) انظر ما سبق عن الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني في (ل ٣/أ).

(٤) في الأصل: الشافعي، والصواب ما أثبتناه تبعاً للشامل؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٣/ب).

(٥) هذا نص كلام الجويني من الجزء المفقود من الشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢١/أ).

وَرَأَيْنَاهُمْ أَطْلَقُوا عِبَارَاتٍ مُشْكِلَةً الظَّوَاهِرِ فِي مُوجِبِ الْعَقْلِ، مُتَعَرِّضَةً لِلتَّأْوِيلِ؛ كَالِإِبْتِلَاءِ،
وَالْمَكْرِ، وَالْخِدَاعِ، وَالْكَيْدِ، وَالتَّعْطُفِ، وَالْوَكِيلِ، وَالرَّحْمَةِ، وَالْمَحَبَّةِ، وَنَحْوَهَا مِمَّا يُشْكِلُ،
فَثَبَّتَ بِمَجْمُوعِ ذَلِكَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَتَّبِعُوا فِيمَا أَطْلَقُوا مَا يَصِحُّ فِي الْعُقُولِ، وَإِنَّمَا اتَّبَعُوا
الشَّرْعَ؛ فَوَجَبَ الْقَضَاءُ بِأَنَّ مَا لَمْ يَرِدْ إِذْنٌ وَشَرْعٌ، وَجَبَ الْكَفُّ عَنْهُ.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَلَيْسَ فِي إِجْمَاعِهِمْ عَلَى مَنَعِ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ الصَّحِيحَةِ الْمَعْنَايَ مَا يَتَضَمَّنُ
إِجْمَاعًا عَلَى مَا عَدَاهُ، وَالْإِجْمَاعُ لَا يُنْقَلُ عَنْ مَوْضِعِهِ وَمَوْقِعِهِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى ادِّعَاءِ الْإِجْمَاعِ
فِي مَسْأَلَةٍ لَا يَقَاعُهَا فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى، فَإِنْ قَصَدَ هَؤُلَاءِ أَنْ يَقَيِّسُوا مَا لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ إِجْمَاعٌ عَلَى
الْمَنَعِ عَلَى مَا ثَبَتَ فِيهِ الْإِجْمَاعُ، كَانُوا مُبْعِدِينَ؛ فَإِنَّا كَمَا نَمْنَعُ طَرْدَ الْقِيَاسِ فِي تَجْوِيزِ الْإِطْلَاقِ،
فَكَذَلِكَ نَمْنَعُ طَرْدَهُ فِي إثْبَاتِ الْمَنَعِ.

فَإِنْ قِيلَ: الْأَصْلُ عَدَمُ الْجَوَازِ.

قُلْنَا: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: الْأَصْلُ عَدَمُ الْمَنَعِ؟!

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ لَا يُرِيدُ بِالْوَقْفِ إِجْبَابَ الْكَفِّ عَنْ إِطْلَاقِهِ، بَلْ نَعْنِي بِهِ أَنَّا لَا نَقْضِي بِمَنَعٍ
وَلَا إِذْنٍ، فَلَوْ أَطْلَقَ ذَلِكَ مُطْلَقًا، لَمْ نُؤْثِمْهُ؛ كَمَا نُؤْثِمُ مُقَدِّمًا عَلَى أَمْرٍ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ وَالْكَرَامِيَّةِ: مَا أَنْكَرْتُمْ مِمَّنْ يَقُولُ: إِنَّ كُلَّ اسْمٍ ثَبَتَ مَعْنَاهُ لِلَّهِ
تَعَالَى، وَلَمْ يَمْنَعْ مِنْ إِطْلَاقِهِ فِي نَعْتِهِ - تَعَالَى - نَصُّ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ جَازٍ إِطْلَاقُهُ؛ إِذْ
لَا مَانِعَ فِي الشَّرْعِ مِنْهُ؟!

قُلْنَا: قَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ عَدَمَ الْمَنَعِ لَا يَكْفِي؛ فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ، فَإِذَا وَرَدَ الْإِذْنُ بِإِطْلَاقِ تَسْمِيَةٍ
تَبَعْنَا فِيهِ الْإِذْنَ، وَلَا تَتَعَرَّضُ لِمَعْنَاهَا.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ حَصَلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ مِنْ أَسَامِيهِ مَا يَجِبُ لَهُ؛ لِصِفَاتِ تَقْوَمُ بِهِ عِنْدَكُمْ،
وَلِنَفْسِهِ عِنْدَنَا، وَمِنْهَا مَا يَجِبُ لَهُ لِأَفْعَالِهِ.

قُلْنَا: حُصُولُ الْإِجْمَاعِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى ثُبُوتِ هَذِهِ الْأَسَامِيِّ لَهُ، فَأَمَّا الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ
عَلَيْنَا أَوْ يَجُوزُ لَنَا أَخْذُهَا مِنْ مَعَانٍ، فَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَلَمْ يَرِدْ سَمْعٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْنَا
تَسْمِيَتُهُ عَالِمًا لِأَجْلِ عِلْمِهِ، وَلَا فَاعِلًا لِأَجْلِ فِعْلِهِ، وَلَوْ ثَبَتَ تَوْقِيفٌ عَلَى ذَلِكَ، لَكَانَ هَذَا
الْقَدْرُ عَلَى هَذَا التَّعْيِينِ وَالتَّفْصِيلِ مُسْتَفَادًا مِنَ التَّوْقِيفِ، لَا تَزِيدُ عَلَى قَدْرِ التَّوْقِيفِ فِيهِ؛

لَأَنَّ تَسْمِيَةَ اللَّهِ - تَعَالَى - بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ مِنْ جُمْلَةِ الْعِبَادَاتِ، لَا وَيَجُوزُ فِيهِ التَّبَدُّلُ مِنْ طَرِيقِ الْعُقُولِ، وَمَا كَانَ هَذَا وَصْفُهُ لَمْ يَجْزِ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ إِلَّا بِتَوْقِيفٍ وَتَعَبُّدٍ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ مَا دَخَلَ فِي عُمُومِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ - تَعَالَى - كَقَوْلِهِ: ﴿وَخَلَقَ^(١) كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]، لَا يَجُوزُ إِقْرَارُهُ فِي مُسَمِّيَّاتٍ مَخْصُوصَةٍ؛ حَيْثُمَا لَمْ يَرِدِ الْإِذْنُ؛ لَا يُقَالُ: يَا خَالِقَ الْقِرَدَةِ وَالْخَنَازِيرِ، وَالْمَرَدَّةِ وَالشَّيَاطِينِ، وَيَا خَالِقَ الْكَفَرَةِ، وَيَا خَالِقَ الشَّهَوَاتِ لِلزَّنَا وَطُغْيَانِ الْغَاوِينَ، وَإِنْ دَخَلَ تَحْتَ قَوْلِهِ الطَّيِّبَاتِ: «الْقَدَرُ خَيْرُهُ» [٩٨/ب] وَشَرُّهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى^(٢).

فَإِنْ قَالُوا: يَمْنَعُ مِنْ إِطْلَاقِهِ الْإِجْمَاعُ.

قُلْنَا: وَلَعَدَمَ الْإِذْنِ أَجْمَعُوا.

فَإِنْ قِيلَ: بَلْ لِمَا فِيهِ مِنْ إِيْهَامِ الْقَبِيحِ.

قُلْنَا: وَلَوْ وَرَدَ الْإِذْنُ فِيهِ لَمَا قَبِحَ^(٣)، وَقَدْ يَرِدُ اسْمَانِ وَأَكْثَرُ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، فَمُنْعٌ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُمْنَعْ مِنَ الثَّانِي؛ كَالسَّخِيِّ وَالْجَوَادِ، وَالْعَاقِلِ وَالْعَالِمِ، وَلَوْ جَبَّ أَنْ يُمْنَعَ مِنَ الْحَكِيمِ؛ كَمَا مُنِعَ مِنَ الْعَاقِلِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقٌّ مِنْ حَكْمَةِ اللَّجَامِ؛ وَكَمَا أَنَّ الْعَقْلَ هُوَ الْمَنْعُ، وَيُمْنَعُ مِنَ الرَّحِيمِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِقَّةِ الْقَلْبِ، وَلَوْ جَبَّ إِطْلَاقُ الرَّحْمَنِ فِي غَيْرِ اللَّهِ - تَعَالَى - فَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِطْلَاقِ وَالْمَنْعِ الْإِذْنُ وَقَدْ دُفِدَ الْإِذْنُ.

قُلْتُ: وَالْعَجَبُ مِنْ أَصْحَابِنَا؛ حَيْثُ أَطْلَقُوا اسْمَ الْقَدِيمِ؛ اعْتِبَارًا بِمَا وَرَدَ بِهِ مِنْ اسْمِهِ الْأَوَّلِ، وَلَمْ يُطْلَقُوا الْعَاقِلَ اعْتِبَارًا بِالْحَكِيمِ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْأَسْمَيْنِ مِنَ الْمَنْعِ، وَكَذَلِكَ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ اعْتِبَارًا بِالْغَنِيِّ.

(١) في الأصل: «خالق كل شيء»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) أخرج نحوه الطبراني: المعجم الأوسط: (ح ٢٧٠٨)، والبيهقي: الاعتقاد: (ح ٢٠٣)، وابن بشران: الأمالي: (ح ٧٨٥)، وأبو نعيم موقوفًا: حلية الأولياء (٣/ ٣١٢) من حديث ابن جريج قال: رأيت عطاء يطوف بالبيت فقال، الحديث.

(٣) بناءً على مذهبهم في التحسين والتقييح؛ وهم يرون أن التحسين والتقييح لا مدرك له بالعقل بل مدركه السمع؛ انظر: اللمع (ص ١١٧)، والإنصاف (ص ٤٦)، وأصول الدين (ص ١٣١)، والإرشاد (ص ٢٥٨)، والبرهان (١/ ٧٩)، ونهاية الأقدام (ص ٣٧٠)، والأربعين (١/ ٣٤٦)، وغاية المرام (ص ٢٣٤)، والأبكار (٢/ ١١٧)، (١٤٤)، والكامل (٢٣٣/ب)، وشرح المواقف (٨/ ٢٠١)، ونشر الطوالع (ص ٢٧٨).

وَمِنَ الْعَجَائِبِ أَنَّ مَعْنَا مِنَ الدُّعَاءِ لِلرُّسُلِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ - بغير ما وردَ بِهِ الإِذْنُ، وَقَدْ وَرَدَ الإِذْنُ بِالصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ، وَلَمْ يَرِدْ الإِذْنُ بِالرَّحْمَةِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ؛ فَيُقَالُ: صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، أَوْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَلَا يُقَالُ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَوْ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، عَلَى الْإِنْفِرَادِ دُونَ أَنْ يَنْضَمَّ إِلَيْهَا الصَّلَاةُ وَالتَّسْلِيمُ^(١)، فَكَيْفَ نُجَوِّزُ وَضْعَ الْأَسْمَاءِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَمِنَ الْعَجَائِبِ أَنْ مُخَالَفَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا يَرْضَى مِنْ عَبْدِهِ أَنْ يُسَمِّيَهُ بِمَا يَهُوَاهُ، أَوْ يَضَعَ لَهُ اسْمًا مِنَ الْمَمَادِحِ الَّتِي^(٢) يَصِحُّ مَعْنَاهَا فِيهِ دُونَ إِذْنِهِ وَرِضَاهُ، ثُمَّ يُجَوِّزُ مِنْ جَاهِلٍ بِحَقَائِقِ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَظَمَتِهِ أَنْ يَضَعَ لَهُ اسْمًا مِنْ عِنْدِهِ، مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ مِنَ اللَّهِ فِيهِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ قُلْتُمْ فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ: إِنَّهَا قَدِيمَةٌ، وَلَيْسَ فِيهِ إِذْنٌ وَالْعَجَبُ مِنْ الْكِرَامِيَّةِ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ إِذَا أَرَادَ خَلْقَ شَيْءٍ، يَقُولُ لَهُ: كُنْ، ثُمَّ لَا يُسَمُّوهُ قَائِلًا بِقَوْلِهِ، وَكَذَلِكَ السَّمِيعُ وَالْبَصِيرُ^(٣).

قُلْنَا: قَدْ وَرَدَ التَّوْقِيفُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ [الحديد: ٣].

وَفِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَا قَدِيمَ الْإِحْسَانِ»^(٤)، وَالْإِحْسَانُ بِمَعْنَى الْعِلْمِ، ثُمَّ الْإِجْمَاعُ أَقْوَى حُجَّةٍ فِي ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: مَعْمَرٌ يُخَالِفُ فِيهِ.

قُلْنَا: هُوَ مَحْجُوجٌ بِالْإِجْمَاعِ السَّابِقِ، عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ مُخَالَفَةَ الْإِجْمَاعِ، غَيْرَ أَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّهُ بِمَعْنَى الْعَتِيقِ، وَقَدْ قَالَ: إِنَّهُ أَرْلِيَّ وَاجِبُ الْوُجُودِ أَرْلًا وَأَبَدًا، وَالْمُتَكَلِّمُونَ أَطْلَقُوا أَيْضًا الْقَائِمَ بِالنَّفْسِ، وَقَالُوا: إِنَّهُ كَالْقَدِيمِ، وَقَدْ تَوَقَّفَ بَعْضُ الْأَثَمَةِ السَّلَفِ فِي إِطْلَاقِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: أَلَيْسَ يَحْسُنُ مِنْ أَهْلِ الْأَنْسَنِ الْمُخْتَلِفَةِ؛ مِنَ الْعَجَمِ أَنْ يُسَمُّوا اللَّهَ تَعَالَى بِأَسْمَاءِ مُخْتَلِفَةٍ عَلَى مَا يَعْتَقِدُونَهُ تَعْظِيمًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ تَوْقِيفٌ.

(١) قوله: «والتسليم» بهامش الأصل.

(٢) في الأصل: «الذي» والتصحيح بمقتضى السياق.

(٣) قوله: «والعجب من الكرامية... إلخ» بهامش الأصل.

(٤) لم أفد عليه في مصادر الحديث والأثر على كثرة ما نقبت عنه فيها.

قُلْنَا: فِيهِ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ وَرِضَا صَاحِبِ الشَّرْعِ، وَهَذَا مِنْ أَقْوَى أَنْوَاعِ التَّوْقِيفِ.
قُلْنَا: فَهَذَا مِنْ أَقْوَى شُبِّهِ الْخُصُومِ.
وَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ أَنْ قَالُوا: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾
[البقرة: ٢٠٠].

قُلْنَا: الْآبَاءُ لَا يُذَكَّرُونَ بِمَا لَمْ يَأْذَنُوا فِيهِ، وَبِمَا لَمْ يُعْلَمْ رِضَاهُمْ بِهِ.
فَقَدْ تَحَصَّلْنَا فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى مَذَاهِبٍ مِنْهَا:
مَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ: أَنَّ كُلَّ اسْمٍ يَصِحُّ مَعْنَاهُ فِي وَصْفِ الْإِلَهِ - تَعَالَى - وَلَمْ يَرِدْ مِنْهُ مَنَعٌ
فَيَصِحُّ إِطْلَاقُهُ^(١)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْجَوَازُ.
وَالثَّانِي: أَنَّ بَعْضَ الْأَصْحَابِ قَالُوا: إِنَّ الْأِسْمَ وَإِنْ نَبَتَ مَعْنَاهُ، وَلَكِنْ لَمْ يَرِدْ فِيهِ إِذْنٌ نَمْنَعُ
إِطْلَاقَهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْمَنَعُ.

الثَّالِثُ: مَا ارْتَضَيْنَاهُ أَنَّ التَّوْقِيفَ مَرْعِيٌّ فِي الْإِذْنِ وَالْمَنَعِ؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ.
ثُمَّ نَقُولُ: [١١/٩٩] كُلُّ لَفْظٍ مُحْخِلٍ مُوْهِمٍ مُفْضٍ بِظَاهِرِهِ إِلَى مَا يَتَقَدَّسُ الرَّبُّ - تَعَالَى -
سَعْنَهُ فَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ، إِلَّا بِثَبَتِ شَرْعِيٍّ، وَكُلُّ مَا صَحَّ مَعْنَاهُ مِنَ الْأَلْفَافِ، فَإِنْ وَرَدَ الشَّرْعُ
بِالْمَنَعِ مِنْهُ مَنَعْنَاهُ، وَإِنْ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ فِيهِ بِإِذْنٍ وَلَا مَنَعٍ، تَوَقَّفْنَا فِيهِ، وَالْأَسْمَاءُ الَّتِي وَرَدَ الشَّرْعُ
بِهَا فِيهِ مَشْهُورَةٌ لَا حَاجَةَ إِلَى تَمْيِيزِهَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ اسْمًا، مَنْ
أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ» أَيُّ: عَلِمَهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ.

ثُمَّ جَمَعَ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ، أَوْ يَدُلُّ عَلَى الصِّفَاتِ الْقَدِيمَةِ، أَوْ يَدُلُّ
عَلَى الْأَفْعَالِ، أَوْ يَدُلُّ عَلَى النَّفْيِ، وَهَذَا الْمُخْتَصَرُ لَا يَحْتَوِلُ الْبَسْطَ فِي مَعَانِي جَمِيعِهَا.
فَلَوْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى اسْمِ اللَّهِ؟

قُلْنَا: الصَّحِيحُ أَنَّهُ بِمَثَابَةِ اسْمِ الْعَلَمِ لِلْبَّارِي، وَلَا اسْتِثْقَاقَ لَهُ.
وَمِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ مَنْ صَارَ إِلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ.

(١) انظر: البغدادي: أصول الدين (ص ١١٦).

(٢) كذا بالأصل، ولعله من اختصارات النساخ؛ وقد كره العلماء - لاسيما علماء الحديث والأثر - اختصار الصلاة
على النبي ﷺ بهذه الصيغة وغيرها من صيغ الاختصار.

ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي اسْتِقَاقِهِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: مِنَ التَّائِلِ، وَهُوَ التَّعَبُّدُ بِاللَّهِ، مَعْنَاهُ: الْمَقْصُودُ بِالْعِبَادَةِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ مِنَ الْوَلَاءِ، وَهُوَ الْحَيَرَةُ؛ فَإِنَّ الْعُقُولَ وَلِهَتْ فِي كُنْهِ عَظَمَتِهِ وَجَلَالِهِ. وَقِيلَ: هُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ: وَلِهْتُ إِلَيْهِ؛ أَي: فَرَعْتُ إِلَيْهِ، فَسَمِّيَ إِلَهًا؛ لِأَنَّهُ مَأْلُوهٌ إِلَيْهِ، فَيُؤَلُّهُ إِلَيْهِ فِي الْحَوَائِجِ، وَيُفْرَعُ إِلَيْهِ فِي النَّوَائِبِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ: اللَّهُ مِنْ لَهُ الْإِلَهِيَّةُ، وَالْإِلَهِيَّةُ الْقُدْرَةُ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ؛ فَإِنَّ الْعَرَبَ إِنَّمَا تُسَمِّي بِهَذَا الْأِسْمِ مَنْ تَعْتَقِدُ فِيهِ مَزِيَّةً وَاخْتِصَاصًا عَنْ غَيْرِهِ بِتِلْكَ الْمَزِيَّةِ، فَتُعَظِّمُهُ بِهَذِهِ الْخُصُوصِيَّةِ، فَالْإِلَهَ عِنْدَهُمْ هُوَ الْمُعَظَّمُ، وَلَكِنَّهُمْ أَخْطَأُوا فِي التَّعْيِينِ؛ فَقَالُوا فِي الصَّنَمِ: إِلَهٌ بَنِي فُلَانٍ، فَاسْتَفَدْنَا مِنْهُمْ مَعْنَى اللَّفْظِ، وَاسْتَعْمَلْنَاهُ فِي مَوْضِعِهِ، فَالصِّفَةُ الَّتِي يَخْتَصُّ الْبَارِي تَعَالَى بِهَا عَنْ غَيْرِهِ هِيَ الْقُدْرَةُ عَلَى الْخَلْقِ، فَذَلِكَ أَحْصَى أَسْمَاءُ اللَّهِ - تَعَالَى - وَنُصُوصُ التَّنْزِيلِ وَرَدَّتْ بِهَذَا الْمَعْنَى مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ﴾ [الرعد: ١٦]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، وَكَذَلِكَ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ^(١) مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الأحقاف: ٤]، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ فِي هَذَا الْمَعْنَى. ثُمَّ الْقُدْرَةُ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ تَتَضَمَّنُ عِلْمًا وَإِرَادَةً وَحَيَاةً؛ وَلِهَذَا قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: «الْإِلَهِيَّةُ: اسْتِحْقَاقُ أَوْصَافِ الْجَلَالِ، وَمَنْ لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ وَالْإِرَادَةُ النَّافِذَةُ فِي الْمُرَادَاتِ».

(ج) فَضْلُ: [الْيَدَانِ وَالْوَجْهَ صِفَاتُ ثَابِتَةٌ لِلرَّبِّ تَعَالَى]^(٢)

ذَهَبَ أَئِمَّتُنَا إِلَى أَنَّ الْيَدَيْنِ وَالْوَجْهَ صِفَاتُ ثَابِتَةٌ لِلرَّبِّ - تَعَالَى - وَالسَّيْلُ إِلَى اثْبَاتِهَا السَّمْعُ دُونَ قَضِيَّةِ الْعَقْلِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «أَفَرَأَيْتُمْ» وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ.

(٢) انظر مبحث الصفات الخبرية في: المقالات (٢٧١ / ١)، والتمهيد (ص ٢٦٤، ٢٦٦)، وأصول الدين (ص ١٠٩، ١١٢)، والإرشاد (ص ١٥٥)، وشرح الإرشاد (ل ١١٧، ١٢١)، والمثل والنحل (١ / ٩٢)، وأساس التقديس (ص ١٥١، ١٥٩)، والأبكار (١ / ٤٥١، ٤٧٢)، وغاية المرام (ص ١٣٦، ١٤٣)، والكمال في اختصار الشامل (ل ١٢٥ / ب)، وشرح المقاصد (٤ / ١٧٤، ١٧٥)، وشرح المواقف (٨ / ١٢٤، ١٢٩)، والرازي وآراؤه (ص ٢١٧، ٢٢٤)، والآمدي وآراؤه (ص ٣٣٥، ٣٤٠).

قَالَ الْإِمَامُ: « وَالَّذِي يَصْحُحُ عِنْدِي حَمْلُ الْيَدَيْنِ عَلَى الْقُدْرَةِ، وَحَمْلُ الْعَيْنَيْنِ عَلَى الْبَصَرِ، وَحَمْلُ الْوَجْهِ عَلَى الْوُجُودِ »^(١).

وَمَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ: أَنَّ الْيَدَيْنِ صِفَتَانِ زَائِدَتَانِ عَلَى وُجُودِ الْإِلَهِ - تَعَالَى - وَكَذَلِكَ الْوَجْهُ صِفَةٌ ثَابِتَةٌ لَهُ^(٢).

وَنَحْوُهُ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ.

وَمَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ فِي الْهِدَايَةِ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ^(٣).

وَفِي كَلَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الثَّنِيَّةَ فِي الْيَدَيْنِ يَرْجِعُ إِلَى اللَّفْظِ^(٤).
وَنَحْوُهُ قَالَ الْقَلَانِيسِيُّ^(٥).

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ: أَمَّا الْعَيْنُ فَعِبَارَةٌ عَنِ الْبَصَرِ، وَكَانَ فِي الْعَقْلِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ^(٦).

وَأَمَّا الْيَدُ وَالْوَجْهُ: فَقَدْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي الطَّرِيقِ إِلَيْهَا: فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ كَانَ فِي [٩٩ / ب] الْعَقْلِ مَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ صِفَتَيْنِ يَقَعُ بِإِحْدَاهُمَا الإِضْطِفَاءُ بِالْخَلْقِ، وَالْإِجْتِبَاءُ بِالتَّقْرِيبِ فِي التَّكْلِيمِ وَالْإِفْهَامِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْعَقْلِ دَلِيلٌ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ، فَوَرَدَ الشَّرْعُ بَيَانُهَا؛ فَسَمِيَ الصِّفَةُ الَّتِي يَقَعُ بِهَا الإِضْطِفَاءُ بِالْخَلْقِ يَدًا، وَالصِّفَةُ الَّتِي يَقَعُ بِهَا التَّقْرِيبُ فِي التَّكْلِيمِ وَجْهًا.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٥٥)، وأبو القاسم الأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١١٧).

(٢) انظر: الأشعري: مقالات (١ / ٣٤٥، ٣٥٠)، والإبانة (ص ٢٢). ومذهب أبي الحسن في صفتي الوجه واليدين في: الإرشاد (ص ١٥٥)، وشرح الإرشاد (ل ١١٧)، والأبكار (١ / ٤٥١، ٤٧٢)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٥ / ب)، وشرح المقاصد (٤ / ١٧٤، ١٧٥)، وشرح المواقف (٨ / ١٢٥).

(٣) حكى الجويني في الشامل نصًا هامًا عن الباقلاني من كتابه الهداية أرى أن أذكره هنا لأهميته؛ لا سيما مع فقد كتاب الهداية لأبي الطيب، وكذا لفقد الجزء المتعلق بهذا المبحث من الشامل؛ قال « ذهب شيخنا إلى أن اليدين صفتان زائدتان على الذات، سميتان موجودتان، وارتضاه القاضي في الهداية؛ فقال: صرحت الآية بإثبات يدين متعلقتين بخلق آدم تعظيماً له وتشريفاً، ولا يجوز حمل اليدين على النعمة؛ لأن نعمة آدم لا تنحصر في نوعين ولا في ضربين، ولأن الخلق لا يتعلق بالنعمة، ولا أثر لتوجيههم بأنه خصه بأنعمه الظاهرة والباطنة، أو العاجلة والآجلة، أو بنعمة النفع والدفع، أو بإسجاد الملائكة وتعليم الأسماء؛ لأن ذلك كله كان مجتمعا؛ فلا وجه للتخصيص. قال: ولا يحمل أيضاً على القدرة؛ لأن غيره مخلوق بالقدرة؛ فلا اختصاص، ولأن القدرة أيضاً واحدة واللفظ مثنى » اهـ؛ انظر: الكامل (ل ١٢٥ / ب).

(٤) انظر: ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية (١ / ٧٩، ٨٠).

(٥) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه، والبغدادي: أصول الدين (ص ١١١).

(٦) انظر: ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية (١ / ٧٩، ٨٠).

وَقَالُوا: لَمَّا صَحَّ فِي الْعَقْلِ التَّفْضِيلُ فِي الْخَلْقِ، وَالْإِكْرَامُ وَالتَّقْرِيبُ بِالْإِقْبَالِ، وَجَبَ إِثْبَاتُ صِفَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - يَصَحُّ بِهَا مَا قُلْنَا مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ وَلَا مُحَادَاةٍ، فَوَرَدَ الشَّرْعُ بِتَسْمِيَةِ إِحْدَيْهِمَا: يَدًا، وَالْأُخْرَى: وَجْهًا.

قَالَ: « وَمَنْ سَلَكَ هَذَا الطَّرِيقَ قَالَ: لَمْ يَكُنْ فِي الْعَقْلِ جَوَازُ وَرُودِ السَّمْعِ بِأَكْثَرِ مِنْهُ، وَمَا زَادَ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْأَخْبَارِ، فَطَرِيقُهُ الْآحَادُ الَّتِي لَا تُوجِبُ الْعِلْمَ، وَلَا يَجُوزُ بِمِثْلِهَا إِثْبَاتُ صِفَةِ لِلْقَدِيمِ، وَإِنْ ثَبَتَ مِنْهَا شَيْءٌ بِطَرِيقٍ تُوجِبُ الْعِلْمَ، كَانَ مُتَوَلًّا عَلَى الْعَقْلِ »^(١).

وَقَالَ آخَرُونَ: طَرِيقُ إِثْبَاتِهَا السَّمْعُ الْمَخْصُصُ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْعُقُولِ فِيهِ تَأْثِيرٌ.

فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: لَوْ جَارَ وَرُودُ السَّمْعِ بِإِثْبَاتِ صِفَاتٍ، وَلَا يَدُلُّ الْعَقْلُ عَلَيْهَا، لَمْ نَأْمَنْ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ تَعَالَى صِفَاتٌ لَمْ يَرِدْ الشَّرْعُ بِهَا، وَلَا صَارَتْ مَعْلُومَةً لَنَا، وَوَجَبَ عَلَى الْقَائِلِ بِذَلِكَ جَوَازُ وَرُودِ السَّمْعِ بِصِفَاتِ الْإِنْسَانِ أَجْمَعَ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَإِنْ لَمْ تَكُنْ وَاحِدَةً مِنْهَا شَبِيهَةً بِصِفَتِهِ.

كَانَ جَوَابُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: لَمَّا أَخْبَرَ اللَّهُ - تَعَالَى - الْمُؤْمِنِينَ بِصِفَاتِهِ، وَحَكَّمَ لَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِكَمَالِهِ عِنْدَ الْمَعْرِفَةِ بِهَا، لَمْ يَجْزَ أَنْ يَكُونَ لَهُ صِفَةٌ أُخْرَى لَا طَرِيقَ إِلَى مَعْرِفَتِهَا مَعَ كَوْنِهَا شَرْطًا فِي كَمَالِ الْإِيمَانِ.

قَالَ الْأُسْتَاذُ: « وَالتَّعْوِيلُ عَلَى الْجَوَابِ الْأَوَّلِ؛ فَإِنَّ فِيهِ الْكَشْفَ عَنِ الْمَعْنَى « هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْأُسْتَاذُ.

قَالَ الْإِمَامُ: « فَمَنْ أَثَبَتَ هَذِهِ الصِّفَةَ السَّمْعِيَّةَ زَائِدَةً عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ دَلَالَاتُ الْعُقُولِ - اسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ يَدَيَّ ﴾^(٢) [ص: ٧٥].

قَالَ^(٣): وَلَا وَجْهَ لِحَمْلِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْقُدْرَةِ، وَلَا عَلَى الْمَلِكِ؛ فَإِنَّ فِي الْحَمْلِ عَلَى ذَلِكَ إِبْطَالَ فَائِدَةِ التَّخْصِصِ؛ إِذْ جُمِلَتِ الْمَخْلُوقَاتُ مَخْلُوقَةً بِالْقُدْرَةِ ».

قَالَ الْإِمَامُ: « وَهَذَا غَيْرُ سَدِيدٍ؛ فَإِنَّ الْعُقُولَ فَصَّتْ بِأَنَّ الْخَلْقَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ؛ فَلَا وَجْهَ لِاعْتِقَادِ وَقُوعِ خَلْقِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِغَيْرِ الْقُدْرَةِ ».

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٧٩، ٨٠)، والفتاوى الكبرى (٦/ ٦٠٤، ٦٠٥)، وقد نقل هذا النص بتمامه عن الأنصاري.

(٢) انظر: الكامل في اختصار الشامل (١٢٥/ ب).

(٣) أي القاضي أبو الطيب الباقلاني في كتاب الهداية، وانظر ما في الكامل في اختصار الشامل (١٢٥/ ب).

قَالَ الْقَاضِي: «الآية: تَذُلُّ عَلَى إِبْتَاتِ يَدَيْنِ صِفَتَيْنِ، وَالْقُدْرَةُ وَاحِدَةٌ لَا تَتَعَدَّدُ».

قَالَ الْإِمَامُ: «وَقَدْ حَكَيْنَا عَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ أَنَّ التَّثْنِيَةَ رَاجِعَةٌ إِلَى اللَّفْظِ، لَا إِلَى الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا هِيَ صِفَةٌ وَاحِدَةٌ، عَلَى أَنَّهُ كَمَا يُعَبَّرُ بِالْيَدِ عَنِ الْإِفْتِدَارِ، فَكَذَلِكَ يُعَبَّرُ بِالْيَدَيْنِ عَنِ الْإِفْتِدَارِ؛ فَقَدْ نَقُولُ الْعَرَبُ: مَا لِي بِهَذَا الْأَمْرِ يَدَانِ، يُعْنُونَ: مَا لِي بِهِ قُدْرَةٌ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]»^(١)، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ وَالْقَاضِي: الْمُرَادُ بِالْيَدَيْنِ هَاهُنَا، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا عَمِلْتَ آيِدِينَ أَنْعَمًا﴾ [يس: ٧١] الْقُدْرَةُ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّ الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو الْحَسَنِ وَالْقَاضِي - مِنْ إِبْتَاتِ صِفَتَيْنِ زَائِدَتَيْنِ عَلَى الْقُدْرَةِ - لَيْسَ بِمُوصِلٍ إِلَى الْقَطْعِ، وَنَحْنُ - وَإِنْ لَمْ نُنْكَرْ فِي قَضِيَّةِ الْعَقْلِ بُتُوتِ صِفَةٍ عَقْلِيَّةٍ سَمْعِيَّةٍ لَا يَدُلُّ مُقْتَضَى الْعَقْلِ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا يَتَوَصَّلُ إِلَيْهَا سَمْعًا - فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ السَّمْعُ مَقْطُوعًا بِهِ، مُوجِبًا لِلْعِلْمِ، وَمَا تَمَسَّكُوا بِهِ مِنَ الظَّوَاهِرِ الْمُحْتَمَلَةِ الَّتِي لَا تُوْجِبُ الْعِلْمَ، وَلَيْسَ فِي الْيَدَيْنِ - عَلَى مَا قَالَهُ أَبُو الْحَسَنِ - نَصٌّ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، وَلَا إِجْمَاعٌ، وَلَا قَضِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ؛ فَيَجِبُ تَنْزِيلُ [١٠٠/أ] ذَلِكَ عَلَى مَا قُلْنَاهُ.

وَالظَّاهِرُ مِنْ لَفْظِ الْيَدَيْنِ: حَمْلُهُمَا عَلَى جَارِحَتَيْنِ، فَإِنْ اسْتَحَالَ حَمْلُهُمَا عَلَى ذَلِكَ، وَامْتَنَعَ حَمْلُهُمَا عَلَى الْقُدْرَةِ، وَالْمِلْكِ، وَالنَّعْمَةِ، فَالْقَوْلُ بِأَنَّهُمَا مَحْمُولَةٌ عَلَى صِفَتَيْنِ قَدِيمَتَيْنِ تَحْكُمُ مَحْضٌ.

وَقَوْلُهُمْ: فِي حَمْلِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْقُدْرَةِ إِبْطَالُ التَّخْصِيسِ:

فَالِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: إِزَالَةُ الظَّاهِرِ مِمَّا اشْتَرَكْنَا فِيهِ؛ فَإِنَّ أَبَا الْحَسَنِ، وَالْقَاضِي، وَكُلَّ مُحَقِّقٍ مُطَبِّقُونَ عَلَى أَنَّ الْخَلْقَ وَالْإِخْتِرَاعَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ.

فَنَقُولُ لِلْقَاضِي: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْمُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وَلَا يَقَعُ الْخَلْقُ عِنْدَكَ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ، وَأَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ الْقَدِيمَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِكُلِّ مَقْدُورٍ، وَخَلَقَ آدَمَ مَقْدُورٌ كَخَلْقِ غَيْرِهِ، فَمَا مَعْنَى تَخْصِيسِ آدَمَ ﷺ بِالْخَلْقِ بِغَيْرِ الْقُدْرَةِ؟! وَلَا جَوَابَ عَنْهُ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى إِزَالَةِ الظَّاهِرِ: إِجْمَاعُ الْمُحْصِلِينَ عَلَى أَنَّ الْمَخْلُوقَ بِالْيَدِ لَا تُثَبَّتُ لَهُ صِفَةٌ يَسْتَحِقُّ لِأَجْلِهَا أَنْ يُسَجَدَ لَهُ، كَيْفَ وَمِنْ مَذْهَبِنَا أَنْ وَجُوبَ عِبَادَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - لَا يُدْرِكُ إِلَّا

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٢٥/ب).

سَمْعًا^(١)، وَإِنَّمَا لَزِمَ السُّجُودُ اتِّبَاعًا لِأَمْرِ اللَّهِ - تَعَالَى - فَقَدْ قَالَ: ﴿مَا مَعَكَ إِلَّا^(٢)﴾ تَسْجُدُ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴿[الأعراف: ١٢]؛ فَتَبَتَ أَنَّ السُّجُودَ لَهُ لَمْ يَكُنْ لِحَلْفِهِ إِيَّاهُ بِالْيَدَيْنِ؛ فَالظَّاهِرُ مُتَأَوَّلٌ إِذَنْ، وَالْعَقْلُ قَاضٍ؛ فَإِنَّ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْخَلْقُ الْقُدْرَةُ، وَلَا غَيْرَ.

ثُمَّ لَا بُدَّ فِي تَكْرِيمِ بَعْضِ الْعِبَادِ بِالتَّخْصِصِ بِالذِّكْرِ؛ كَمَا شَرَّفَ عِبَادَهُ الْمُخْلِصِينَ بِإِصْافَتِهِ إِلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَتِ الْكَفَرَةُ كَالْمُخْلِصِينَ؛ فِي أَنَّهُمْ عِبَادُ اللَّهِ، وَهَذَا سَبِيلُ تَخْصِصِ الْبَيْتِ وَالنَّافَةِ وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْمَشْرَفَاتِ بِإِصْافَتِهَا إِلَى نَفْسِهِ؛ وَقَدْ أَضَافَ رُوحَ آدَمَ وَعِيسَى إِلَى نَفْسِهِ، وَالْإِصَافَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى: إِصَافَةِ صِفَةٍ، وَإِصَافَةِ مِلْكِ، وَإِصَافَةِ تَشْرِيفٍ؛ فَتَبَتَ أَنَّ مَعْنَى الْآيَةِ: مَا مَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا تَوَلَّيْتُ خَلْقَهُ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ سَابِقٍ، وَلَا عَلَى مِثَالٍ مُتَقَدِّمٍ؛ كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ لِغَيْرِهِ: لَمْ كَسَرْتَ الْقَلَمَ الَّذِي بَرَيْتَهُ بِيَدَيَّ، وَفِي قَرِيبٍ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ [يس: ٧١].

وَأَمَّا مَا قَالَهُ الْأُسْتَاذُ وَغَيْرُهُ - مِنْ أَنَّ الْعَقْلَ يَدُلُّ عَلَى إِبْتِاثِ صِفَةٍ يَقَعُ بِهَا الْإِصْطِفَاءُ بِالْخَلْقِ - فَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّهُمْ وَافِقُونَ عَلَى أَنَّ الذَّوَاتِ لَا تَقَعُ بِغَيْرِ قُدْرَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَلَيْسَ الْأُسْتَاذُ مِنَ الْقَائِلِينَ بِالْأَحْوَالِ فَيَمَكِّنُهُ أَنْ يُشِيرَ إِلَى وَجْهِهِ وَيُفَسِّرَ الْإِصْطِفَاءَ بِهِ.

وَنَقُولُ: إِنَّهَا صِفَةٌ تَحْصُلُ بِالْيَدِ دُونَ الْقُدْرَةِ؛ كَمَا صَارَ إِلَيْهِ الْقَاضِي فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ فِي مَعْنَى الْكَسْبِ، عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مُطَرَّحٌ؛ كَمَا سَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ - تَعَالَى - فَإِنَّ الْقَاضِيَّ إِنَّمَا قَصَدَ بِإِبْتِاثِ تِلْكَ الْحَالِ مُعَارَضَةَ الْمُعْتَرِزَةِ فِي قَوْلِهِمْ: لَا أَثَرٌ لِلْقَادِرِيَّةِ شَاهِدًا وَغَائِبًا إِلَّا فِي إِبْتِاثِ حَالٍ.

عَلَى أَنَّا - وَإِنْ سَلَّمْنَا لِلْقَاضِي الْقَوْلَ بِالْحَالِ - فَقَدْ اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ آدَمَ عليه السلام - لَمْ يَتَمَيَّزْ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ وَالْمَخْلُوقِينَ بِحَالٍ هِيَ مِنْ أَثَرِ الْيَدِ دُونَ الْقُدْرَةِ؛ فَهَذَا وَجْهُ الْقَوْلِ فِي الْيَدَيْنِ.

وَأَمَّا الْعَيْنُ وَالْوَجْهُ: فَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ لِأَبِي الْحَسَنِ أَنَّ الْعَيْنَيْنِ مَحْمُولَتَانِ عَلَى الْبَصَرِ، وَكَذَلِكَ الْأَعْيُنُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] أَيُّ: بِمَرَأَى مِنَّا وَحِفْظِنَا.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٢٥/ب).

(٢) في الأصل: «أن تسجد» ولعله خطأ في النسخ.

وَحَمَلَ الْوَجْهَ عَلَى الْوُجُودِ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ^(١)؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبَعَثَ فِيهِ رُوحَهُ مِنْكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]
وَالْبَاقِي بَعْدَ فَنَاءِ خَلْقِهِ هُوَ اللَّهُ ﷻ.

وَهَذَا مَا ارْتَضَاهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورِ الْبَغْدَادِيُّ^(٢).

وَصَارَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَجْهِ: الْجِهَةُ الَّتِي يُرَادُ بِهَا التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَأُظْهِرَ قَوْلِي [١٠٠/ب] أَبِي الْحَسَنِ فِي الْوَجْهِ أَنَّهُ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الْوُجُودِ^(٣).

قَالَ الْإِمَامُ: «وَمَنْ سَوَّغَ مِنْ أَصْحَابِنَا إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ بِظَوَاهِرِ هَذِهِ الْآيَاتِ، أَلَزَمَهُ سَوْقُ
كَلَامِهِ أَنْ يَجْعَلَ الْإِسْتِوَاءَ وَالْمَجِيءَ وَالتَّزَوُّلَ وَالْجَنْبَ مِنَ الصِّفَاتِ؛ تَمَسُّكًا بِالظَّاهِرِ، وَإِنْ لَمْ
يَبْعُدْ تَأْوِيلُهَا فِيمَا يُتَّفَقُ عَلَيْهِ، لَمْ يَبْعُدْ أَيْضًا طَرِيقُ التَّأْوِيلِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ»^(٤).

هَذَا مَا قَالَهُ الْإِمَامُ ثُمَّ قَالَ: «وَنَحْنُ نُشِيرُ هُنَا إِلَى جُمْلٍ مِنَ الظَّوَاهِرِ، قَدْ صَرَّحَ بِالِاسْتِزْوَاجِ
إِلَيْهَا الْمُجَسِّمَةُ، وَأَصْحَابُ الظَّاهِرِ».

قَالَ: «وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى مَنَعِ تَقْدِيرِ صِفَةٍ مُجْتَهَدٍ فِيهَا لِلَّهِ ﷻ، لَا يُتَوَصَّلُ فِيهَا إِلَى
قَطْعٍ بِعَقْلِ، أَوْ سَمْعٍ.

وَأَجْمَعُوا أَيْضًا عَلَى أَنَّ الظَّوَاهِرَ يَصِحُّ تَخْصِيصُهَا أَوْ تَرْكُهَا بِمَا لَا يُقْطَعُ بِهِ مِنْ أَخْبَارِ
الْأَحَادِ، وَالْأَقْسَى، وَمَا يُتْرَكُ بِمَا لَا يُقْطَعُ بِهِ، كَيْفَ يُقْطَعُ بِهِ؟ وَقَدْ اسْتَفْصَيْنَا الْقَوْلَ فِي الظَّوَاهِرِ
قَبْلَ هَذَا.

وَمِمَّا يُسْأَلُ عَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَحَسْرَتَيْنِ عَلَى مَا فَرَطْتَ فِي جَنِّهِ اللَّهُ﴾ [الزمر: ٥٦].

قَالَ الْمُفَسِّرُونَ: مَعْنَاهُ فَصَّرْتُ فِي أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْمَعَانِي: لَا وَجْهَ لِحَمْلِ الْجَنْبِ إِلَّا عَلَى جِهَاتِ أَمْرِ اللَّهِ وَمَأْخِذِهَا.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٦/أ).

(٢) انظر: البغدادى: أصول الدين (ص ١١٠).

(٣) انظر: المقالات (١/٣٤٥، ٣٥٠)، والإبانة (ص ٢٢)، والإرشاد (ص ١٥٥)، وشرح الإرشاد للأنصاري

(ل ١١٧)، والأبكار (١/٤٥١، ٤٧٢)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٥/ب)، وشرح المقاصد (٤/١٧٤،

١٧٥)، وشرح المواقف (٨/١٢٥).

(٤) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٥٧، ١٥٨).

وَقَدْ يُرَادُ بِالْجَنْبِ الْجَنَابُ؛ يُقَالُ: لَا يَزَالُ جَنْبُ فَلَانٍ عَائِذُ بِجَنَابِهِ.
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِطْلَاقُ لَفْظِ الْجَنْبِ كإِطْلَاقِ لَفْظِ الرِّدَاءِ وَالْإِزَارِ فِي قَوْلِهِ: «الْكِبْرِيَاءُ
رِدَائِي، وَالْعَظْمَةُ إِزَارِي».

وَمِمَّا يُسْأَلُ عَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القمر: ٤٢]: أَيُّ: عَنْ شِدَّةٍ، وَهِيَ أَهْوَالُ
الْقِيَامَةِ؛ يُقَالُ: قَامَتِ الْحَرْبُ إِلَى سَاقِهَا، أَيُّ: شِدَّتِهَا، كَذَا قَالَ مُعْظَمُ أَئِمَّةِ التَّفْسِيرِ؛ كَقَوْلِهِ:
﴿وَالنَّفْتِ لَسَاقٍ يَلَسَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٩]، أَيُّ: الشِّدَّةُ بِالشِّدَّةِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: مَعْنَاهُ: يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ أَمْرِ عَظِيمٍ.
قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ: مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْمَجِيءِ وَالْإِتْيَانِ، فَلَا يَجُوزُ عَمَلُهُ عَلَى
الِإِنْقَالِ بِالإِجْمَاعِ، لَكِنَّ مَعْنَاهُ: وَجَاءَ أَمْرٌ رَبِّكَ، وَقَضَاؤُهُ الْفَضْلُ، وَحُكْمُهُ الْعَدْلُ.
وَقَدْ قَالَ: ﴿فَآتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦] أَيُّ: أَنَاهُمْ أَمْرُهُ، وَقَضَاؤُهُ
وَعَذَابُهُ؛ كَمَا قَالَ: ﴿أَتَتْهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾ [يونس: ٢٤].

وَقَوْلُهُ: ﴿فَإَنَّهُمْ لَمَّا حَمَلُوا﴾ [الحشر: ٢]، وَإِنَّمَا أَنَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ وَأَصْحَابُهُ.
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ [الرعد: ٤١]، سَمَّى اللَّهُ إِحْدَاثَ
فِعْلٍ فِي الْأَرْضِ إِتْيَانًا إِلَيْهِ؛ عَلَى مَا يَفْهَمُهُ الْمُخَاطَبُونَ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا أَوْقَعُوا فِعْلًا فِي جِهَةٍ يَأْتُونَهَا،
ثُمَّ جَازَتْ الْعِبَارَةُ عَنْ إِحْدَاثِ أَمْرٍ فِي جِهَةِ السَّمَاءِ بِالِاسْتِوَاءِ إِلَيْهَا؛ فَقَالَ: ﴿ثُمَّ أَسْتَوِي إِلَى
السَّمَاءِ فَسَوَّيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩].

وَاللَّهُ تَعَالَى يُخَاطَبُ عِبَادَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُخَاطَبُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا؛ فَقَالَ لِلْكَافِرِ فِي
اِكْتِسَابِهِ الْكُفْرَ وَالشُّرْكَ: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَكَ﴾ [الحج: ١٠]، وَالْكَفْرُ لَا يَعْمَلُ بِالْيَدِ؛ وَلَكِنْ لَمَّا
كَانَ الْغَالِبُ أَنَّ أَكْثَرَ الْأَعْمَالِ مِمَّا يَبَاشِرُ بِالْيَدِ، أَطْلَقَ هَذَا الْإِطْلَاقَ؛ كَذَلِكَ الْغَالِبُ أَنَّ الْأَنْقَالَ
تُحْمَلُ عَلَى الظُّهُورِ؛ قَالَ: ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ﴾ [الأنعام: ٣١]، يَعْنِي: الْأَثَامَ، وَلَمَّا
قَالَتِ الْيَهُودُ: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾، قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]؛
وَقَدْ ﴿خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ [يس: ٧١].

وَأَمَّا النَّزُولُ الْمُضَافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى^(١): فَقَدْ حَكَيْنَا عَنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ أَنَّهُمْ قَالُوا:

(١) للحافظ الدارقطني كتاب بعنوان «النزول»، استعرض فيه الأحاديث الواردة بإثبات صفة النزول لله تعالى.

يَنْزِلُ اللَّهُ - تَعَالَى - إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا مِنْ غَيْرِ ثِقَلَةٍ وَزَوَالٍ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَلَا يَخْلُو الْعَرْشُ مِنْهُ.

ثُمَّ قَالُوا: بَلَا كَيْفَ.

وَقَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ: يَجُوزُ حَمْلُ النَّزُولِ الْمُضَافِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَى نَزُولِ مَلَائِكَةِ الرَّحْمَةِ؛

وَهُوَ بِمَثَابَةِ قَوْلِهِ: ﴿يُؤْذُونَ اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٥٧]، وَ﴿يُحَارِبُونَ اللَّهَ﴾ [المائدة: ٣٣]، وَ﴿يُخَادِعُونَ

اللَّهَ﴾ [البقرة: ٩، النساء: ١٤٢]، وَالْمُرَادُ يُخَادِعُونَ، [١/١٠١] وَيُحَارِبُونَ، وَيُؤْذُونَ أَوْلِيَاءَهُ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿فَلَمَّا أَسْفُونَا﴾ [الزخرف: ٥٥] أَيْ: أَعْصَبُوا أَوْلِيَاءَنَا وَرُسُلَنَا.

وَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ قَوْلُهُ: ﴿وَنَفَخَتْ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩، ص: ٧٢].

وَقَوْلُهُ: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾ [الأنبياء: ٩١]، وَإِنَّمَا تَوَلَّى النَّفْخَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَمَثَّلَ

لِمَرْيَمَ بَشَرًا سَوِيًّا.

وَقَوْلُهُ: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]، وَكَذَلِكَ: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾

[الأنعام: ٦١].

وَكَذَلِكَ: ﴿مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ﴾ [يس: ١٢].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِنَّا لَهُ، كَنِيتُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٤].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠].

وَيَجُوزُ حَمْلُ النَّزُولِ عَلَى إِسْبَاغِ اللَّهِ نِعْمَاءَهُ عَلَى عِبَادِهِ، عَلَى تَمَادِيهِمْ فِي الطُّغْيَانِ،

وَذُهُولِهِمْ فِي اللَّيَالِي عَنْ تَدَبُّرِ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَرْكِ مَا هُمْ بِصَدَدِهِ مِنْ أَمْرِ الْآخِرَةِ؛ وَقَدْ

أَصَافَ النَّزُولَ إِلَى الْقُرْآنِ، وَلَمْ يُرِدْ بِهِ الْإِنْتِقَالَ، وَقَدْ يُقَالُ: جَاءَ الرَّبِيعُ، وَذَهَبَ الشِّتَاءُ، وَلَا يُرَادُ

بِهِ الْإِنْتِقَالُ، وَنَزَلَ الْأَمِيرُ عَنْ حَقِّهِ، إِذَا وَضَعَ عَنْهُمْ حَقَّهُ، وَيُقَالُ: نَزَلَتْ بِفُلَانٍ الدَّاهِيَةُ، وَنَزَلَتْ

عَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَالرَّحْمَةُ، وَجَاءَ الْبَرْدُ، وَأَقْبَلَ الْحَرُّ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَمِمَّا يُضَافُ إِلَى اللَّهِ: الضَّحِكُ وَالْعَجَبُ.

وَالْمَقْصُودُ بِالضَّحِكِ: إِظْهَارُ الْفَضْلِ وَالرَّحْمَةِ، وَهَذَا الْمَعْنَى: هُوَ الْمَفْهُومُ فِيمَا بَيْنَنَا.

وَالْعَجَبُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى أَحَدِنَا فَهُوَ: تَغْيِيرُ النَّفْسِ لِاسْتِحْدَاثِ عِلْمٍ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ، وَمَنْ

هَذَا وَصَفُهُ - فَيُعْظَمُ ذَلِكَ الشَّيْءُ: إِمَّا إنْكَارًا، وَإِمَّا إعْظَامًا.
 وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى: فَقَدْ يُحْمَلُ عَلَى الْإِنْكَارِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ
 أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَهَآءًا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥].
 وَقَدْ يُحْمَلُ عَلَى التَّعْظِيمِ؛ كَقَوْلِهِ ﷺ: «عَجَبَ رَبُّكُمْ مِنْ شَابٍّ لَا صَبَوَةَ لَهُ»^(١).
 وَهَكَذَا تَأْوِيلُ الرَّحْمَةِ وَالْمَحَبَّةِ وَالسُّخْطِ، وَلَا يُقَاسُ ذُو الْبَيْنَةِ بِمَنْ يَتَعَالَى عَلَى الْبَيْنَةِ.

(١) إسناده حسن: كذا حكم عليه الحافظ الهيثمي في: مجمع الزوائد (٢٧٠ / ١٠) وعزاه إلى الإمام أحمد في مسنده، وأبي يعلى في مسنده، والطبراني في الكبير، وانظر الحديث في زوائد الهيثمي على مسند الحارث (٩٨٦ / ٢).

(٢)

الْقَوْلُ فِيهَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى



[إثبات رؤية الباري ﷻ]

وَنُصَدِّرُ هَذَا الْبَابَ

بِإثبات جواز تعلُّق الرؤية بالباري تَعَالَى،

والتَّرتيبُ يَقْتَضِي تَقْدِيمَ فُصُولٍ تَتَعَلَّقُ بِأَحْكَامِ الإِذْرَاكَاتِ،

نُمَّ

نَحْوَ بَعْدَهَا فِيمَا هُوَ الْمَقْصِدُ؛

فَمِنْ أَهْمِّهَا:

(١ / ٢) إِبْثَاتِ الْإِدْرَاكَاتِ شَاهِدًا^(١)

فَالَّذِي صَارَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْحَقِّ وَمُعْظَمُ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ الْمُدْرَكَ شَاهِدًا مُدْرَكٌ بِإِدْرَاكِ، كَمَا أَنَّ الْعَالِمَ مِنَّا عَالِمٌ يَعْلَمُ.

وَالْإِدْرَاكُ: عَرَضٌ قَائِمٌ بِالْمُدْرَكَ عِنْدَنَا^(٢).

وَهُوَ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ: قَائِمٌ بِجُزْءٍ مِنَ الْمُدْرَكَ، وَالْجُمْلَةُ هِيَ الْمُدْرَكَةُ بِإِدْرَاكِ فِي بَعْضِهَا^(٣). وَذَهَبَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ وَشِيعَتُهُ إِلَى نَفْيِ الْإِدْرَاكِ، وَصَارَ إِلَى أَنَّ الْمُدْرَكَ هُوَ الْحَيُّ الَّذِي لَا آفَةَ بِهِ، لَمْ يُثْبِتْهُ عَرَضًا زَائِدًا عَلَى الْحَيَاةِ^(٤).

وَرُبَّمَا يُسْنَدُ هَذَا الْمَذْهَبُ إِلَى أَبِيهِ الْجُبَّائِيِّ^(٥):

وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ إِنَّمَا أَخَذَتْهُ أَبُو هَاشِمٍ، وَلَمْ يُسَاعِدْهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِمَّنْ تَقَدَّمَ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى إِبْثَاتِ الْإِدْرَاكِ أَنَّ نَقُولَ:

كُلُّ مَا دَلَّ عَلَى إِبْثَاتِ الْأَعْرَاضِ فَهُوَ دَالٌّ عَلَى إِبْثَاتِ الْإِدْرَاكَاتِ، وَكَمَا يَتَجَدَّدُ كَوْنُ الْعَالِمِ عَالِمًا شَاهِدًا وَأَثْبَتْنَا الْعِلْمَ يَتَجَدَّدُ حُكْمُهُ، كَذَلِكَ يَتَجَدَّدُ كَوْنُ الْمُدْرَكَ مُدْرَكًا^(٦).

وَمَنْ حَمَلَ الْمُدْرَكَ مُدْرَكًا عَلَى كَوْنِهِ حَيًّا وَانْتِفَاءِ الْآفَةِ عَنْهُ، لَمْ يَتَّجِهْ لَهُ انفصالٌ عَمَّنْ سَلَكَ هَذَا بَعِيْنُهُ فِي الْعُلُومِ وَالْقَدْرِ وَالْإِرَادَاتِ، وَإِنْ حُمِلَ الْإِدْرَاكُ عَلَى حُصُولِ بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ، لَمْ يَبْعُدْ أَيْضًا حُمْلُ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ؛ فَتَبَتَ أَنَّ نَفْيَ الْإِدْرَاكِ يَطْرُقُ الْقَوَاحِ إِلَى سَبِيلِ إِدْرَاكِ الْأَعْرَاضِ^(٧).

(١) انظر هذا المبحث في: التمهيد (ص ٣٦، ٣٨)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ١٨)، والإرشاد (ص ١٦٦، ١٧٢)، ونهاية الأقدام (ص ٣٤٣)، والأبكار (١/ ٤٠١)، غاية المرام (ص ١٢١، ١٣٣)، والكمال (١٢٦/ أ)، والغنية في أصول الدين (ص ٨٧)، وتبليس الجهمية (١/ ٦٢٧).

(٢) انظر: مجرد المقالات (ص ١٨) وحكى عن الأشعري أن الإدراك معنى زائد على العلم، وعنه يحدث العلم، والكمال (١٢٦/ أ).

(٣) انظر: البغدادي: الفرق بين الفرق (ص ١٩٦).

(٤) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٦٦)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٢٦/ أ).

(٥) انظر: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٣٤٤).

(٦) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٦٧)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٢٦/ أ).

(٧) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٦٧).

فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ الطَّرِيقُ [١٠١/ب] إِلَى إِبْثَاتِ الْأَعْرَاضِ مَا ذَكَرْتُمْ، وَإِنَّمَا الطَّرِيقُ إِلَيْهَا أَنَّ الْحُكْمَ الصَّادِرَ عَنْهَا مُتَجَدِّدٌ؛ يَجُوزُ تَقْدِيرُ ثُبُوتِ نَقِيضِ لَهُ، فَإِذَا تَخَصَّصَ هُوَ بِالثُّبُوتِ دُونَ نَقِيضِهِ، دَلَّ عَلَى ثُبُوتِ مُقْتَضِي لَهُ، وَأَمَّا الْإِدْرَاكُ فَلَا ضِدَّ لَهُ، فَيَجْرِي ^(١) فِيهِ مَا يَجْرِي فِي الْمُتَضَادَّاتِ مِنْ تَقْدِيرِ أَضْدَادِهَا.

وَهَذَا رَيْكٌ مِنَ الْكَلَامِ؛ فَإِنَّ الْإِدْرَاكَاتِ لَهَا أَضْدَادٌ عَلَى مَا سَنَدُكُرُّهُ فِيمَا بَعْدُ. عَلَى أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا لِلْخَصْمِ مَا ادَّعَاهُ، فَلَيْسَ فِيمَا ذَكَرَهُ مُسْتَرَوَحٌ؛ فَإِنَّ الْوَجْهَ الَّذِي مِنْهُ يَدُلُّ الدَّلِيلُ عَلَى ^(٢) تَجَدُّدِ حُكْمٍ يَجُوزُ أَنْ يَنْتَفِي، وَيَجُوزُ أَنْ يَثْبُتَ، فَإِذَا اخْتَصَّ بِالثُّبُوتِ افْتَقَرَ إِلَى مُخَصَّصٍ، وَلَا أَثَرُ فِي قَضِيَّةِ الدَّلَالَةِ لِتَقْدِيرِ ضِدِّهِ أَوْ نَفْيِهِ، وَبِهَذَا الطَّرِيقِ ثَبَتَ الْبَقَاءُ مَعْنَى زَائِدًا عَلَى الْوُجُودِ ^(٣).

وَعِمَادُ التَّعْلِيلِ عَلَى أَصْلِ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ ثُبُوتُ الْحُكْمِ؛ فَمَهُمَا تَحَقُّقُ ثُبُوتِهِ زَائِدًا عَلَى الذَّاتِ كَانَ مُعَلَّلًا بِعِلَّةٍ زَائِدَةٍ عَلَى الذَّاتِ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَيْسَ يَمْتَنِعُ ثُبُوتُ التَّعْلِيلِ شَاهِدًا بِدَلِيلٍ، وَثُبُوتُهُ غَائِبًا بِدَلِيلٍ آخَرَ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ اعْتَرَفَ الْخَصْمُ بِتَبَايُنِ الْحُكْمَيْنِ، وَالِدَّالُّ عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ شَاهِدًا تَجَدُّدُ الْحُكْمِ وَجَوَازُهُ، وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ غَائِبًا؛ وَجُوبُ اطِّرَادِ الْعِلَّةِ وَانْعِكَاسِهَا، وَالتَّعْوِيلُ عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ وَجُوبُ التَّعْلِيلِ.

ثُمَّ مَا قَالَهُ أَبُو هَاشِمٍ يَبْطُلُ بِالتَّأْلِيفِ؛ فَإِنَّهُ يُثْبِتُهُ وَلَا ضِدَّ لَهُ عِنْدَهُ، وَكَذَلِكَ الصَّوْتُ يُثْبِتُهُ وَلَا ضِدَّ لَهُ عِنْدَهُ، وَكَذَلِكَ الْإِعْتِمَادَاتُ اللَّازِمَةُ لَا أَضْدَادَ لَهَا عَلَى أَصْلِهِ فَبَطَلَ تَعْوِيلُهُ عَلَى نَفْيِ الضِّدِّ ^(٤).

ثُمَّ دَعَوَاهُ أَنَّ الْمُدْرِكَ هُوَ الْحَيُّ الَّذِي لَا أَفَّةَ بِهِ بَاطِلَةٌ؛ إِذْ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ كَوْنِ الْمُدْرِكِ مُدْرِكًا انْتِفَاءُ جَمِيعِ الْأَفَاتِ عَنْهُ، فَقَدْ يَكُونُ مُدْرِكًا مَعَ تَضَاعُفِ الْأَفَاتِ عَلَيْهِ؛ كَالْأَعْمَى

(١) المراد النفي؛ أي: الإدراك لا ضد له، حتى يجري فيه ما يجري في المتضادات من تقدير أضدادها.

(٢) كلمة: «على» ليست في الأصل.

(٣) هذا الاستدلال والجواب عنه مما أخذه الأنصاري عن شيخه الجويني؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (١/١٢٦).

(٤) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

وَالسَّمِيعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْمُدْرِكَ هُوَ الْحَيُّ الَّذِي لَيْسَتْ بِهِ آفَاتٌ تَمْنَعُ الْإِدْرَاكَ، فَقَدْ صَرَحَ بِإِثْبَاتِ الْإِدْرَاكِ وَإِثْبَاتِ صِدْدهِ، وَذَلِكَ خِلَافُ مَذْهَبِ الرَّجُلِ.

ثُمَّ لَوْ قِيلَ: الْعَالِمُ هُوَ الْحَيُّ الَّذِي لَيْسَتْ بِهِ آفَةٌ تَمْنَعُ مِنْ كَوْنِهِ عَالِمًا، وَالْمُدْرِكُ هُوَ مَنْ لَهُ الْإِدْرَاكُ، فَلَا مَحِيصَ لَهُ عَنْ هَذِهِ الْمُعَارَضَةِ.

وَمِمَّا تَتَمَسَّكُ بِهِ أَنْ نَقُولَ: قَدْ ثَبَتَ بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ أَنْ كَوْنَ الْمُدْرِكَ مُدْرِكًا صِفَةً إِثْبَاتِ كَمَا أَنْ كَوْنَ الْعَالِمِ عَالِمًا، وَكَوْنَ الْمُرِيدِ مُرِيدًا - : صِفَةً إِثْبَاتِ، وَالْحَيُّ يُصَادِفُ نَفْسَهُ غَيْرَ مُدْرِكٍ، ثُمَّ يُصَادِفُهَا مُدْرِكًا، فَيَمَيِّزُ بَيْنَ حَالَتَيْهِ كَمَا يُمَيِّزُ بَيْنَ حَالَتَيْ كَوْنِهِ سَاهِيًا عَنِ الشَّيْءِ وَكَوْنِهِ عَالِمًا بِهِ، وَالتَّنْفِي لَا يُؤَثِّرُ فِي إِيْجَابِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالِاتِّفَاقِ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَوْ كَانَ الْمُصَحِّحُ لِكَوْنِ الْحَيِّ مُدْرِكًا انْتِفَاءً الْآفَةِ عَنْهُ، لَوَجَبَ - إِذَا انْتَفَتِ الْآفَةُ عَنْهُ - أَنْ يُدْرِكَ اللَّطِيفُ؛ كَمَا يُدْرِكُ الْكَثِيفُ، وَيُدْرِكُ النَّائِيَّ؛ كَمَا يُدْرِكُ الدَّائِيَّ^(١).

فَإِنْ قَالُوا: إِدْرَاكُ الشَّيْءِ يَسْتَدْعِي شُرَائِطَ؛ مِنْهَا: اتِّصَالُ الْأَشْغَةِ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا سَنَذْكُرُهُ، وَإِذَا فُقِدَ شَرْطُ مِنْهَا لَا يَتَحَقَّقُ الْإِدْرَاكُ.

قُلْنَا: هَذَا تَحَكُّمٌ؛ فِيمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: الْحَيَاةُ وَانْتِفَاءُ الْآفَةِ وَاتِّصَالُ الشُّعَاعِ بِالْمُدْرِكِ، كُلُّ ذَلِكَ شَرْطٌ إِمَّا وَجُوبًا، وَإِمَّا عَادَةً، وَالْمُدْرِكُ مُدْرِكٌ بِإِدْرَاكِ يَخْلُقُهُ اللَّهُ عِنْدَ هَذِهِ الشَّرَائِطِ، فَلَيْسَ مَا قُلْتُمْ أَوْلَى مِمَّا قُلْنَا، وَلَا مَخْلَصَ لَهُ عَنْ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْمُدْرِكُ مُدْرِكًا بِإِدْرَاكِ، لَلَزِمَ جَوَازُ إِدْرَاكِ الْمُدْرِكِ شَخْصًا بِحَضْرَتِهِ؛ لِأَنَّهُ يُخْلَقُ لَهُ الْإِدْرَاكُ، وَيَكُونُ بِحَضْرَتِهِ فِيلَةً تَلْعَبُ وَلَا يَرَاهَا، وَأَنْعَامٌ تَسْرَحُ وَلَا يَرَاهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْلُقْ لَهُ رُؤْيُهَا، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَرَى [١٠٢/١] الشَّخْصَ الْبَعِيدَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ خَلَقَ لَهُ رُؤْيَهُ، وَلَا يَرَى الشَّخْصَ الَّذِي بِحَضْرَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْلُقْ لَهُ رُؤْيَهُ، وَكَذَلِكَ يَلْزِمُ سَمَاعُ صَوْتٍ خَفِيٍّ مِنْ بَعِيدٍ مَعَ تَجَوُّيزِ أَنْ يَكُونَ بِحَضْرَتِهِ بُوقَاتٌ تَضْرِبُ وَهُوَ لَا يَسْمَعُهَا.

قُلْنَا: مَا ذَكَرْتُمُوهُ غَيْرُ مُسْتَبْعَدٍ فِي الْمَقْدُورِ لَوْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ، لَكِنَّ الْعَادَاتِ مُطَرِّدَةٌ عَلَى أَنَّ مَنْ يَرَى اللَّطِيفَ يَرَى الْكَثِيفَ إِذَا كَانَ بِالْقُرْبِ مِنْهُ، وَأَنَّ مَنْ يَسْمَعُ الْخَفِيفَ مِنَ الْأَصْوَاتِ يَسْمَعُ الرَّفِيعَ مِنْهَا، وَلَمَّا طَرَدَ اللَّهُ - تَعَالَى - الْعَادَةَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ خَلَقَ لَنَا الْعِلْمَ اضْطِرَارًا

(١) انظر: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (١٢٦/ب).

بِأَنْ لَيْسَ يَخْضُرُ مِنْهَا مَا لَا تَرَاهُ مِمَّا ذَكَرْتُمُوهُ.

فَإِنْ قِيلَ: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُدْرِكَ الذَّاتُ إِذَا انْتَفَتْ عَنْهَا الْآفَاتُ أَنَّ الذَّاتَ إِذَا سَلِمَتْ تُدْرِكُ كُلَّ مَعْرُوضٍ عَلَيْهَا مِنَ الْمُتَمَثِّلَاتِ وَالْمُخْتَلِفَاتِ، وَإِذْرَاكِهَا لِلَسَّوَادِ كِإِذْرَاكِهَا لِلْبَيَاضِ، وَلَوْ كَانَ مُدْرِكًا بِإِذْرَاكِ، لَجَازَ أَنْ يُدْرِكَ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ دُونَ بَعْضٍ مِمَّا يُقَابِلُ الْمُدْرِكَ كَمَا أَنَّ الْعَالَمَ مِنَّا لَمَّا كَانَ عَالِمًا بِعِلْمٍ جَازَ أَنْ يَعْلَمَ السَّوَادُ دُونَ الْبَيَاضِ^(١) لِتَعْلُقَ عِلْمُهُ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الثَّانِي.

قُلْنَا: قَدْ أَقْمَنَّا الدَّلَالَهَ عَلَى ثُبُوتِ الْإِذْرَاكِ، وَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ أَنَّ السَّوَادَ وَالْبَيَاضَ غَيْرُ مُخْتَلِفَيْنِ فِي قَضِيَّةِ الْإِذْرَاكِ إِذَا وَقَعَا فِي مُتَّصِلِ الشُّعَاعِ فَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى الْعَادَةِ بِذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قَضَاءِ الْمُقُولِ؛ هَذَا كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَذَكَّرَ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ، أَوْ بَيْتًا مِنَ الْقَصِيدَةِ، فَيَحْصُلُ لَهُ الْعِلْمُ بِأَكْثَرِ مِمَّا يُرِيدُهُ، وَكَذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ الْمُتَوَلِّدَةِ عَلَى رَأْيِ مُحَالَفِينَا؛ كَمَا فِي الْإِيْلَامِ وَالْإِلْدَادِ، وَالْجَذْبِ وَالِدْفَعِ، وَالْإِفْهَامِ وَنَحْوِهَا؛ فَلَيْسَ يَقَعُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ الْمَقْصُودِ، بَلْ تَخْتَلِفُ وَتَتَفَاوَتْ؛ عَلَى مَا يُرِيدُهُ اللَّهُ - تَعَالَى - وَيَخْلُقُهُ.

ثُمَّ نَقُولُ: قَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَتَرَدَّدُونَ حَوْلَنَا، وَكَذَلِكَ الْجِنُّ وَالشَّيَاطِينُ، وَهُمْ يَرَوْنَنَا وَنَحْنُ لَا نَرَاهُمْ، وَقَدْ بَلَّغْنَا مِنْ مُعْجَزَاتِ الرُّسُلِ وَكَرَامَاتِ الْأَنْبِيَاءِ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَعْمَى أَبْصَارَ الْأَعْدَاءِ عَنْهُمْ مَعَ سَلَامَةِ بَنِيَّتِهِمْ.

ثُمَّ نَسْأَلُهُمْ فَنَقُولُ: إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ الْمُدْرِكَ هُوَ الْحَيُّ الَّذِي لَا آفَةَ بِهِ، فَالْمُصَحِّحُ لِكَوْنِهِ مُدْرِكًا ثُبُوتُ كَوْنِهِ حَيًّا أَوْ انْتِفَاءُ الْآفَاتِ عَنْهُ أَوْ كِلَاهُمَا؟

فَإِنْ قُلْتُمْ: الْمُصَحِّحُ كَوْنُهُ حَيًّا، كَانَ بَاطِلًا، قَرَّبَ حَيٍّ لَا يُدْرِكُ، وَالْإِنْتِفَاءُ هُوَ الْعَدَمُ، فَلَا يُعْلَلُ بِهِ حُكْمٌ ثَابِتٌ مَحْسُوسٌ، لَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ، وَلَا عَلَى الْإِشْتِرَاكِ.

فَإِنْ قِيلَ: نَحْنُ لَمْ نَجْعَلْهُ عِلَّةً، لَكِنْ جَعَلْنَاهُ شَرْطًا.

قُلْنَا: أَتَعْنُونَ بِهِ جُمْلَةَ الْآفَاتِ أَوْ بَعْضَهَا؟

وَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّعْميمِ؛ فَإِنَّ الْأَعْمَى قَدْ يَسْمَعُ، وَالْأَصَمُّ قَدْ يُبْصِرُ.

وَإِنْ عَنَيْتُمْ بِهِ آفَةٌ مَخْصُوصَةٌ: فَعَيَّنُوهَا، وَلَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى التَّعْيينِ إِلَّا بِإِثْبَاتِ الْإِذْرَاكِ وَضِدِّهِ.

(١) قوله: «ما يقابل المدرك.. إلخ» بهامش الأصل.

(١ / ١ / ٢) فَضْلُ : [الْإِذْرَاكَاتُ هَلْ هِيَ مِنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ ؟]

اختلفَ جَوَابُ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي أَنَّ الْإِذْرَاكَاتِ مِنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ، أَمْ هِيَ أَجْنَاسٌ مُخْتَلِفَةٌ مُخَالَفَةٌ لِأَجْنَاسِ الْعُلُومِ؟

[وَهَذَا اخْتِيَارُ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ .

وَهُوَ مَذْهَبُ الْكَعْبِيِّ مِنْ مُعْتَرِلَةِ بَغْدَادَ .

وَقَالَ مَرَّةً: لَيْسَتْ الْإِذْرَاكَاتُ مِنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ، بَلْ هِيَ مُخَالَفَةٌ لِأَجْنَاسِ الْعُلُومِ ^(١) .

وَهَذَا مَذْهَبُ الْقَاضِي وَكَثَرِ الْأَصْحَابِ مِمَّنْ قَالَ: إِنَّهَا مِنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ، فَيَقْطَعُ بِأَنَّهَا تُخَالِفُ كُلَّ عِلْمٍ فَلَا يُسَمَّى إِذْرَاكًا، ضَرُورِيًّا كَانَ الْعِلْمُ أَوْ كَسْبِيًّا .

وَلَيْسَ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: إِنَّ الْإِذْرَاكَاتِ لِلشَّيْءِ مِنْ قَبِيلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ يُجَانِسُ الْعِلْمَ بِهِ وَيَمَانِلُهُ، بَلْ هُمَا عِنْدَهُ عِلْمَانِ يَتَعَلَّقَانِ بِمَعْلُومٍ وَاحِدٍ، وَهُمَا مُخْتَلِفَانِ لِذَاتَيْهِمَا، وَإِنْ اتَّحَدَ مُتَعَلِّقُهُمَا، [وَيَنْتَزِلُ ذَلِكَ مَنْزِلَةَ الْإِذْرَاكِينِ الْمُتَعَلِّقَيْنِ بِمُتَعَلِّقٍ وَاحِدٍ، فَإِنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ وَإِنْ اتَّحَدَ مُتَعَلِّقُهُمَا] ^(٢) .

وَنَحْنُ إِنْ فَرَعْنَا عَنْ هَذَا الْمَذْهَبِ، وَهُوَ أَنَّ الْإِذْرَاكَ مِنْ قَبِيلِ الْعِلْمِ؛ فَلَا نُطْلِقُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - يَرَى الْمَعْلُومَ مَعَ كَوْنِهِ عَالِمًا بِهِ .

وَالدَّلِيلُ [١٠٢ / ب] عَلَى أَنَّ الْإِذْرَاكَ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْعِلْمَ بِالشَّيْءِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى عِلْمٍ آخَرَ بِهِ وَاتَّحَدَ الْمُتَعَلِّقُ، وَاسْتَوَى الْعِلْمَانِ فِي صِفَاتِ الْأَنْفُسِ، فَلَا يَتَصَوَّرُ اخْتِلَافُهُمَا، فَلَمَّا خَالَفَ الْإِذْرَاكَ الْعِلْمَ بِالْمُدْرَكِ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَعَ اتِّحَادِ الْمُتَعَلِّقِ وَالِاسْتِوَاءِ فِي الْحُدُوثِ، لَا لِاخْتِلَافِ الْمُتَعَلِّقِ فِي الْجِنْسِ .

يُحَقِّقُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِذْرَاكَ مِنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ لَيْسَ بِأَوَّلَى مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: لَا بَلِ الْعُلُومُ مِنْ قَبِيلِ الْإِذْرَاكَ .

(١) قوله: « وهذا اختيار الأستاذ .. إلخ » بهامش الأصل .

(٢) قوله: « وينتزل ذلك منزلة الإدراكين .. إلخ » بهامش الأصل .

ثُمَّ مِنْ أَصْلِنَا: أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ الْأَكْمَةَ الَّتِي لَا يُبْصَرُ كُلُّ وَجْهِ مِنَ الْعِلْمِ حَتَّى يُضَاهِيَ فِي كَوْنِهِ عَالِمًا الْبَصِيرَ، ثُمَّ هُوَ غَيْرُ مُدْرِكٍ، وَلَوْ كَانَ الْإِدْرَاكُ مِنْ قِبَلِ الْعِلْمِ لَانْخَرَمَ هَذَا الْأَصْلُ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: الْإِدْرَاكُ مِنْ قِبَلِ الْعُلُومِ اسْتَدَلَّ بِأَنْ قَالَ: لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يُدْرِكَ الْمُدْرِكُ شَيْئًا، وَهُوَ لَا يَعْلَمُهُ، [وَمَا ذَاكَ إِلَّا]^(١) لِأَنَّ الْإِدْرَاكَ مِنْ قِبَلِ الْعُلُومِ، وَهُوَ الْعِلْمُ بِالْمُدْرِكِ، غَيْرَ أَنَّ لِلْعُلُومِ مَدَارِكَ، فَلَاخْتِلَافِ الْمَدَارِكِ يَتَخَيَّلُ صَاحِبُهَا أَنَّهَا خَارِجَةٌ مِنْ قِبَلِ الْعُلُومِ، وَهَذَا مِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الْكَعْبِيُّ.

قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يُدْرِكَ الْمُدْرِكُ شَيْئًا، وَلَا يَعْلَمُهُ؛ كَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ وَالْبَهِيمَةِ^(٢).

وَقَالُوا أَيْضًا: كَمَا أَنَّ الْإِرَادَةَ لِلشَّيْءِ كَرَاهِيَةٌ لِضِدِّهِ، وَالْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ؛ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ إِرَادَةُ الشَّيْءِ إِلَّا مَعَ كَرَاهِيَةِ ضِدِّهِ، وَكَذَلِكَ الْإِدْرَاكُ مَعَ الْعِلْمِ.

وَمَنْ صَارَ إِلَى أَنَّ الْإِدْرَاكَ يَخَالِفُ الْعِلْمَ يَسْتَدِلُّ بِاتِّفَاقِ الْمُحَصِّلِينَ عَلَى أَنَّ عِلْمَ الرَّبِّ تَعَالَى مُتَعَلِّقٌ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ، عَلَى اخْتِلَافِ وُجُوهِهَا مَعَ التَّفْصِيلِ، فَلَوْ كَانَتْ الْإِدْرَاكَاتُ مِنْ قِبَلِ الْعُلُومِ، وَكَانَ تَعَلُّقُهَا بِالْمُدْرَكَاتِ مِنْ ضَرْبِ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِالْمَعْلُومَاتِ، لَوَجَبَ اقْتِضَاءُ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ أَحْكَامَهَا وَتَعَلُّقُهَا بِالْمُدْرَكَاتِ، وَذَلِكَ يُعْنِي عَنِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَوَجَبَ الْإِكْتِفَاءُ بِكَوْنِهِ عَالِمًا.

وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْإِدْرَاكَ زَائِدٌ عَلَى الْعِلْمِ: أَنَّ مَنْ عِلِمَ شَيْئًا، ثُمَّ أَدْرَكَهُ فَإِنَّهُ يُدْرِكُ تَفْرِقَةً ضَرُورِيَّةً بَيْنَ حَالَتَيْهِ، كَمَا يُدْرِكُ التَّفْرِقَةَ بَيْنَ الْإِدْرَاكَيْنِ^(٣).

يُؤَكِّدُ هَذَا بِأَنْ نَقُولَ: اتَّفَقَ مُثَبِّتُ الصِّفَاتِ وَنَفَاتُهَا عَلَى إِحَالَةِ إِبْثَاتِ عِلْمَيْنِ لِلْقَدِيمِ - تَعَالَى - إِذِ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ قَائِمٌ مَقَامَ الْعُلُومِ الْحَادِثَةِ وَالْمُخْتَلِفَةِ.

وَمَنْ صَارَ إِلَى مَذْهَبِ الْأُسْتَاذِ يُجِيبُ عَنْ هَذَا وَيَقُولُ: نَحْنُ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْإِدْرَاكَ مِنْ قِبَلِ الْعِلْمِ، فَنَقُولُ: إِنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْعُلُومِ الَّتِي لَيْسَتْ بِإِدْرَاكِ، إِلَّا أَنَّهُ يَجْمَعُهَا اسْمًا أَوْ مَعْنَى الْإِدْرَاكِ؛

(١) قوله: « وما ذاك إلا » بهامش الأصل.

(٢) انظر: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (١٣٩/أ).

(٣) انظر: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٣٤٤).

كَمَا قُلْنَا فِي الْإِدْرَاكَاتِ الْخَمْسِ: إِنَّهُ يَجْمَعُهَا اسْمُ الْإِدْرَاكِ وَخَاصِّيَّتُهُ، وَإِنْ كَانَ السَّمْعُ مُخَالَفًا لِلْبَصَرِ، وَلَا يُكْتَفَى بِأَحَدِهِمَا عَنِ الثَّانِي، وَالْإِدْرَاكُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَقْتَضِي اتِّصَالًا وَلَا مُقَابَلَةً وَلَا انْطِبَاعَ حَاسَّةِ كَالْعِلْمِ، غَيْرَ أَنَّهُ يُخَالِفُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَقْتَضِي تَعْيِينَ الْمُدْرَكِ وَالْمَرْتَبِيِّ وَوُجُودَهُ بِخِلَافِ الْعِلْمِ.

وَقَوْلُهُمْ: يَجُوزُ أَنْ يُثَبَّتَ لِلْأَكْمَةِ الْعِلْمُ بِالْأَلْوَانِ غَيْرُ مُسَلِّمٍ؛ فَإِنَّ الْأَكْمَةَ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الْمَيِّزِ بَيْنَ الْأَلْوَانِ، وَمَا ادَّعَاهُ الْأُسْتَاذُ مِنْ أَنَّ الْإِدْرَاكَ لِلشَّيْءِ لَا يُتَصَوَّرُ دُونَ الْعِلْمِ بِهِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْإِدْرَاكُ مِنْ قَبِيلِ الْعِلْمِ: يُشْكِلُ بِالْإِرَادَةِ مَعَ الْعِلْمِ؛ فَإِنَّهَا لَا تُتَصَوَّرُ دُونَ الْعِلْمِ، وَذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِرَادَةَ مِنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ، ثُمَّ إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ لِلْأُسْتَاذِ أَنَّهُ كَمَا لَا يُتَصَوَّرُ مُدْرِكٌ لِلشَّيْءِ دُونَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِهِ، كَذَلِكَ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ [١٠٣/١] عَالِمٌ بِالشَّيْءِ دُونَ أَنْ يَكُونَ مُدْرِكًا لَهُ، وَهَذَا عَرُوضُ الْإِرَادَةِ مَعَ الْكَرَاهَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ: «وَلَنَا فِي الْإِرَادَةِ وَالْكَرَاهَةِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ تَفْصِيلٌ كَمَا قَدَّمْنَاهُ.

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: لَا يَمْتَنِعُ اقْتِرَانُ قَبِيلَيْنِ عَلَى الْجُمْلَةِ، مَعَ تَمَيُّزِ أَحَدِهِمَا عَنِ الثَّانِي؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْأَكْمِ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ، وَالْأُسْتَاذُ يَقُولُ: إِدْرَاكُ الْأَكْمِ هُوَ الْعِلْمُ نَفْسُهُ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِدْرَاكَ زَانِدٌ عَلَى الْعِلْمِ جَعَلَ شَرْطَ ثُبُوتِهِ ثُبُوتَ الْعِلْمِ؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْعِلْمِ مَعَ الْحَيَاةِ، وَالْقُدْرَةِ مَعَ الْحَيَاةِ؛ فَإِنَّ الْحَيَاةَ شَرْطٌ فِيهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَيْنَهَا.

فَإِنْ قَالَ الْكَعْبِيُّ: الْإِدْرَاكُ إِذَا لَمْ يَقْتَضِ تَشْكِيلًا لِمَا يُدْرِكُهُ الْمُدْرِكُ، وَلَا مُقَابَلَةً؛ فَلَا يُفِيدُ إِلَّا مَا يُفِيدُهُ الْعِلْمُ:

قُلْنَا: قَدْ ذَكَّرْنَا أَنَّ الْعَاقِلَ يُدْرِكُ تَفْرِقَةً بَيْنَهُمَا صُرُورَةً.

فَإِنْ قَالَ: تِلْكَ الْفُرْقَةُ الَّتِي تَخَيَّلُونَهَا إِنَّمَا هِيَ انْطِبَاعُ الْحَاسَّةِ بِالْمَحْسُوسِ، وَالْإِدْرَاكُ شُعُورُ النَّفْسِ عِنْدَهُ، وَهُوَ الْعِلْمُ.

قُلْنَا: الْعِلْمُ الَّذِي يَتَضَمَّنُهُ الْإِدْرَاكُ مَحَلُّهُ الْقَلْبُ، وَالْإِدْرَاكُ الَّذِي هُوَ الْإِبْصَارُ مَحَلُّهُ الْحَدَقَةُ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي سَائِرِ الْإِدْرَاكَاتِ؛ فَإِذَا دُرِكَ الطَّعْمُ مَحَلُّهُ اللِّسَانُ، وَالْعِلْمُ الْحَاصِلُ عَقِيْبَهُ مَحَلُّهُ الْقَلْبُ، وَكَذَلِكَ إِدْرَاكُ اللَّمْسِ وَإِدْرَاكُ الْأَكْمِ مَحَلُّهُ الْعَضْوُ الْحَسَّاسُ، وَالْعِلْمُ مَحَلُّهُ الْقَلْبُ،

وَيَلْزَمُ الْكَعْبِيُّ أَنْ يَنْفِي الْإِذْرَاكَاتِ الْخَمْسَ شَاهِدًا بِأَنَّهَا عُلُومٌ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مَدَارِكُهَا.
قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ^(١): « الْخِلَافُ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي أَنَّ الْإِذْرَاكَ مِنْ قَبِيلِ الْعِلْمِ أَوْ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِهِ يَرْجِعُ إِلَى اللَّفْظِ؛ فَإِنْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ عِلْمٌ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ بِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْعُلُومِ الَّتِي لَيْسَتْ بِإِذْرَاكِ، إِلَّا أَنَّهُ يَجْمَعُهَا قَضِيَّةُ الْإِذْرَاكِ فَهُمَا بِمَثَابَةِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ ».
وَكَانَ الْإِمَامُ يَقُولُ: لَا بَلَّ الْخِلَافُ يَرْجِعُ إِلَى الْمَعْنَى.

(٢ / ١ / ٢) فَضْلٌ : [الْإِذْرَاكَ غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إِلَى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ]^(٢)

الْإِذْرَاكَ عِنْدَنَا غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إِلَى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ^(٣) وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ شَرَطُوا الْبِنْيَةَ فِي جُمْلَةِ صِفَاتِ الْحَيِّ شَاهِدًا، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ سَتَأْتِي فِي مَوْضِعِهَا^(٤) إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَخَدَهُ، وَهُوَ الْقَوْلُ فِي الْإِنْسَانِ وَمَاهِيَّتِهِ.
وَالْمُعْتَزَلَةُ سَوَاءٌ أَثْبَتُوا الْإِذْرَاكَ أَوْ نَفَوْهُ، فَالْمُذْرِكُ شَاهِدًا يَفْتَقِرُ إِلَى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ عَلَى أَصُولِهِمْ.

وَنَحْنُ نَذْكُرُ هُنَا: مَا يَقَعُ بِهِ الْإِسْتِقْلَالُ، وَنُحِيلُ بَسْطُهُ عَلَى مَوْضِعَيْنِ؛ فَتَقُولُ:
أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْإِذْرَاكَ^(٥) لَا يَقُومُ إِلَّا بِجُزْءٍ مِنَ الْجُمْلَةِ، وَيَسْتَحِيلُ انْبِسَاطُهُ عَلَى مَحَلِّينِ وَأَكْثَرٍ، وَإِذَا قَامَ بِالْجَوْهَرِ الْوَاحِدِ أَفَادَ حُكْمًا لَهُ، وَلَا أَثَرَ لِلْجَوَاهِرِ الْمُحِيطَةِ؛ فَإِنَّ كُلَّ جَوْهَرٍ مُخْتَصَّ بِحَيِّزِهِ، مَوْصُوفٌ بِأَعْرَاضِهِ، وَكَمَا لَا يُؤَثِّرُ جَوْهَرٌ فِي جَوْهَرٍ، فَلَا يَثْبُتُ حُكْمٌ عَرَضٍ جَوْهَرٍ لِعَجْوَرٍ آخَرَ، وَلَا يَخْتَلِفُ حُكْمُ الْجَوْهَرِ فِي تَقَرُّدِهِ وَانْضِمَامِهِ إِلَى غَيْرِهِ، وَإِذَا جَارَ قِيَامُ

(١) كذا بالأصل، ولعل هذه العبارة من الناسخ أو من إملاء من المصنف على أحد تلامذته؛ كما كان هذا عادة العلماء في التصنيف.

(٢) انظر هذا البحث في: أصول الدين (ص ١٠٥، ١٠٦)، والإرشاد (ص ١٦٧)، والأبكار (٤١٨/١)، وغاية المرام (ص ١٢٩، ١٣٠)، والكمال في اختصار الشامل (ل ١٢٧ ب). وأيضاً: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٤/ ٥٠، ٦٤).

(٣) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٢١/ ١٢).

(٤) في الأصل: « سيأتي في موضعه » بالتذكير مع عوده على المؤنث الذي هو المسألة، ولعله من أخطاء النسخ أو من ترك إعجام الحروف واشتباه الباء بالتاء واضح.

(٥) قوله: « ونحيل بسطه.. إلخ » بهامش الأصل.

الإِذْرَاكِ بِهِ مَعَ اتِّصَالِهِ بِالْجَوْهَرِ، جَازَ قِيَامُهُ بِهِ مَعَ تَفَرُّدِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُحَوَّلُ عَنْ صِفَتِهِ: تَفَرَّدَ أَوْ انْضَمَّ إِلَى غَيْرِهِ؛ إِذْ لَا أَثَرَ لِمَا انْضَمَّ إِلَيْهِ^(١).

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ يُتَنَقَّضُ عَلَيْكُمْ بِالْاجْتِمَاعِ؛ فَإِنَّهُ يَقُومُ بِالْجَوْهَرِ عِنْدَ انْضِمَامِ غَيْرِهِ إِلَيْهِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ عِنْدَ انْفِرَادِهِ، وَصِفَتُهُ لَمْ تَتَغَيَّرْ بِالتَّفَرُّدِ وَالْإِنْضِمَامِ.

قُلْنَا: مَا يَقُومُ بِالْجَوْهَرِ - عِنْدَ انْضِمَامِ غَيْرِهِ إِلَيْهِ - مُمَائِلٌ لِمَا يَقُومُ بِهِ عِنْدَ انْفِرَادِهِ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَقُومُ بِهِ مَا يُخَصِّصُهُ غَيْرُهُ بِحَيِّزِهِ، وَحُكْمُهُ فِي ذَلِكَ لَا يَخْتَلِفُ، وَلَكِنَّ الْكَوْنَ الْقَائِمَ بِهِ يُسَمَّى اجْتِمَاعًا فِي حَالٍ، وَلَا يُسَمَّى اجْتِمَاعًا فِي حَالٍ، وَهَذَا عَلَى قَوْلٍ مَنْ لَمْ يَجْعَلِ الْاجْتِمَاعَ مَعْنَى زَائِدًا [١٠٣/ب] عَلَى الْكَوْنِ الْمُخَصَّصِ.

جَوَابُ آخَرٍ: هُوَ أَنَّ الْإِذْرَاكَ لَا يَقْتَضِي صِفَةَ نَفْسِيَّةٍ جَمْعًا وَضَمًّا، وَالْاجْتِمَاعُ مُتَضَمِّنٌ لِنَفْسِهِ ضَمًّا، وَلَا يَسْتَرِيبُ مُحْصَلٌّ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْقَيْلَيْنِ.

ثُمَّ مَنْ نَفَى الْإِذْرَاكَ وَزَعَمَ أَنَّ الْمُدْرِكَ هُوَ الْحَيُّ الَّذِي لَا آفَةَ بِهِ شَرَطُ الْبِنْيَةِ^(٢) أَيْضًا شَاهِدًا، وَالشُّرُوطُ يَجِبُ طَرُدُهَا اجْتِمَاعًا، فَلَوْ كَانَتْ الْبِنْيَةُ شَرْطًا فِي كَوْنِ الْمُدْرِكَ مُدْرِكًا، لَوَجَبَ طَرُدُ ذَلِكَ شَاهِدًا وَغَائِبًا، وَقَدْ ثَبَتَ كَوْنُ الرَّبِّ سَمِيعًا بَصِيرًا عِنْدَ الْجَمْعِ مَعَ تَعَالِيهِ عَنْ كَوْنِهِ جِسْمًا مَبْنِيًّا.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يُشْتَرَطُ الْبِنْيَةُ فِي الْمُدْرِكَ بِالْإِذْرَاكِ؛ كَمَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي الْحَيِّ بِالْحَيَاةِ، وَالْعَالِمِ بِالْعِلْمِ، وَالْقَادِرِ بِالْقُدْرَةِ، وَالرَّبِّ تَعَالَى مُدْرِكٌ لِنَفْسِهِ لَا لِمَعْنَى.

قُلْنَا: هَذَا بِنَاءٌ فَاسِدٌ عَلَى فَاسِدٍ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَوْ كَانَتْ مُفْتَقِرَةً إِلَى الْبِنْيَةِ لَأَفْتَقَرَتْ أَحْكَامُهَا إِلَى الْبِنْيَةِ، ثُمَّ إِنْ اسْتَقَامَ هَذَا الْعُذْرُ لِلْقَدَمَاءِ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ، لَمْ يَسْتَقِمِ لِابْنِ الْعِبَّانِيِّ؛ فَإِنَّهُ نَفَى الْإِذْرَاكَ شَاهِدًا وَغَائِبًا، وَزَعَمَ أَنَّ الْمُدْرِكَ شَاهِدًا مُفْتَقِرٌ إِلَى الْبِنْيَةِ لِكَوْنِهِ مُدْرِكًا.

ثُمَّ نَقُولُ: مَا ذَكَرْتُمُوهُ يُتَنَقَّضُ عَلَى أَصْلِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ قُلْتُمْ: لَمَّا كَانَتِ الْحَيَاةُ شَرْطًا فِي ثُبُوتِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ شَاهِدًا كَانَ كَوْنُ الْحَيِّ شَرْطًا فِي كَوْنِهِ عَالِمًا قَادِرًا حَيًّا.

(١) انظر هذا الجواب في: الإرشاد (ص ١٦٧)، ونهاية الأقدام (ص ٣٤٧)، وغاية المرام (ص ١٢٩)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٧ ب).

(٢) كلمة: «البنية» بهامش الأصل.

ثُمَّ قُلْتُمْ عَلَى طَيْقِ ذَلِكَ: إِنَّ الْبَارِيَّ تَعَالَى عَالِمٌ قَادِرٌ، وَكَوْنُهُ عَالِمًا قَادِرًا، مَشْرُوطٌ بِكَوْنِهِ حَيًّا مَعَ نَفْيِ الْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، فَيَلْزَمُكُمْ أَنْ تَقُولُوا: كَوْنُهُ تَعَالَى مُدْرِكًا مَشْرُوطٌ بِكَوْنِهِ مُبْنِيًّا، وَإِنْ كَانَ كَوْنُهُ مُدْرِكًا غَيْرَ مُعَلَّلٍ بِالْإِدْرَاكِ، فَكَمَا أَنَّ نَفْيَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ لَا يُخْرِجُ الْعَالِمَ وَالْقَادِرَ عَنِ اقْتِضَاءِ الشَّرْطِ، كَذَلِكَ نَفْيُ الْإِدْرَاكِ.

فَإِنْ قَالُوا: الْبَارِي تَعَالَى لَيْسَ يُدْرِكُ بِحَاسَةٍ وَآلَةٍ؛ كَمَا لَمْ يَفْعَلْ بِآلَةٍ وَأَذَاةٍ، وَالْوَاحِدُ مِنَّا مُفْتَقِرٌ إِلَى ذَلِكَ، فَلَا يَجُوزُ اعْتِبَارُ الْقَدِيمِ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ بِالْمُحْدَثِ.

قُلْنَا: فَلْيَكُنِ الْقَدِيمُ تَعَالَى مُسْتَعْنِيًّا فِي كَوْنِهِ عَالِمًا قَادِرًا عَنْ كَوْنِهِ حَيًّا؛ كَمَا اسْتَعْنَى عَنْ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْحَيَاةِ^(١).

فَإِنْ قَالُوا: لَا تُعْقَلُ الْعَالِمِيَّةُ وَالْقَادِرِيَّةُ دُونَ كَوْنِ الْمَوْصُوفِ بِهَا. قُلْنَا: وَقَدْ قُلْتُمْ: لَا يُعْقَلُ كَوْنُ الْمُدْرِكِ مُدْرِكًا شَاهِدًا دُونَ أَنْ يَكُونَ مُبْنِيًّا، وَالشَّرْطُ لَا يَخْتَلِفُ شَاهِدًا وَعَائِبًا.

ثُمَّ عِنْدَنَا: الْمُدْرِكُ يَكُونُ مُدْرِكًا بِإِدْرَاكِ، يَخْلُقُهُ اللَّهُ - تَعَالَى - لَهُ؛ فَيُشْتَرِطُ فِي كَوْنِهِ مُدْرِكًا ثُبُوتُ الْإِدْرَاكِ مَعَ الْحَيَاةِ.

(٢ / ١ / ٣) فَضْلٌ : [الِهُدْرُكِ مِنَّا هَلْ يُدْرِكُ بِأَدَوَاتٍ وَآلَاتٍ؟]^(٢)

قَدْ أَطَبَقْتَ الْمُعْتَزِلَةَ عَلَى أَنَّ الْمُدْرِكَ مِنَّا لَا يُدْرِكُ إِلَّا^(٣) بِأَدَوَاتٍ وَآلَاتٍ؛ كَالْحَاسَةِ وَنَحْوِهَا^(٤).

قَالُوا: وَمِنْ أَدَوَاتِ الرُّؤْيَةِ الْأَشْعَةُ فَيَنْبَغُ مِنْ كُلِّ حَاسَةٍ سَلِيمَةٍ أَشْعَةٌ عِنْدَ فَتْحِ الْأَجْفَانِ، وَهِيَ أَجْسَامٌ مُضِيئَةٌ تَتَشَكَّلُ وَتَتَحَرَّكُ وَتَتَعَوَّجُ وَتَسْتَقِيمُ، فَإِذَا اتَّصَلَ الشَّعَاعُ الْمُنبَعِثُ مِنَ النَّاطِرِ

(١) قوله: « والحياة » بهامش الأصل.

(٢) انظر هذا البحث في: أبحاث الأفكار (١ / ٤٣٢)، وغاية المرام (ص ١٣٢)، والكامل في اختصار الشامل (١٣٠ / ١).

(٣) في الأصل بدون أداة الاستثناء: « إلا » والصواب إثباتها تبعاً للمذهب المعتزلة في المسألة، وأيضاً هذا ما يشهد له السياق.

(٤) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٤ / ٥٦، ٥٧، ١٢٤).

بَشْيءٍ عَلَى حَدِّ مَعْلُومٍ مَعَ اسْتِقَامَةٍ وَاسْتِدَادٍ، وَلَمْ يَقْصُرْ عَنْ حَدِّ الْحَاجَةِ وَلَمْ يَنْبُتْ، بَلْ يَتَشَبَّهُ بِهِ؛ فَيَرَى عِنْدَ ذَلِكَ مَا يَتَّصِلُ بِهِ الشُّعَاعُ، وَإِنَّمَا يَرَى مَا يَتَّصِلُ بِهِ أَوْ بِمَحَلِّ الشُّعَاعِ.

وَإِنَّمَا قَالُوا: أَوْ بِمَحَلِّهِ، فَإِنَّ الْأَلْوَانَ مَرِيئَةً وَالشُّعَاعَ لَا يَتَّصِلُ بِهَا، وَإِنَّمَا يَتَّصِلُ بِمَحَلِّهَا.

قَالُوا: صَحَّ^(١) وَإِذَا بَعْدَتِ الْمَسَافَةُ بَيْنَ الرَّائِي وَالْمَرِيئِ بِحَيْثُ تَبَدَّدُ الْأَشْعةُ وَلَا تَتَّصِلُ بِالْمَرِيئِ عَلَى سَدَادٍ فَلَا يَرَى، وَكَذَلِكَ إِذَا قُرِبَتِ الْمَسَافَةُ بَيْنَهُمَا بِحَيْثُ لَا تَنْبُعُ الْأَشْعةُ، فَلَا يَرَى^(٢)؛ وَلِهَذَا لَا يَرَى الرَّائِي بَاطِنَ أَجْفَانِهِ.

قَالُوا: وَإِذَا تَعَرَّجَتِ^(٣) الْأَشْعةُ وَتَلَوَّلَتِ فَرُبَّمَا يَرَى الْوَاحِدَ اثْنَيْنِ، وَإِذَا تَحَقَّقَ انْبِعَاثُ الشُّعَاعِ عَلَى سَدَادٍ - غَيْرَ أَنَّهُ اعْتَرَضَ مَانِعٌ يَمْنَعُ الْاِتِّصَالَ بِالْمَرِيئِ - فَلَا يَرَى أَيْضًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَاعِدَةِ - الَّتِي هِيَ مُتَّصِلُ الشُّعَاعِ - [١/١٠٤] تَضَرُّسٌ فَلَا تَتَشَبَّهُ الْأَشْعةُ لِصِقَالَتِهِ فَلَا يَرَى أَيْضًا، بَلْ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَتَرْتَدُّ الْأَشْعةُ إِلَى الرَّائِي فَيَرَى عِنْدَ ذَلِكَ نَفْسَهُ.

قَالُوا: وَإِذَا قُدِّرَ جِسْمٌ صَقِيلٌ فِي مُقَابَلَةِ الرَّائِي، وَقُدِّرَ فِي مُقَابَلَةِ ذَلِكَ الْجِسْمِ الصَّقِيلِ جِسْمٌ آخَرٌ صَقِيلٌ يُحَازِي قَفَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَى فِي الْمِرْآةِ الَّتِي تُقَابِلُ وَجْهَهُ قَفَاهُ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِتَرَدُّدِ الشُّعَاعِ بَيْنَ الْمِرْآَتَيْنِ، وَرَدَّ إِحْدَاهُمَا الشُّعَاعَ إِلَى الْأُخْرَى، وَرَدَّ مَا يُقَابِلُ الرَّائِي الشُّعَاعَ إِلَى الْحَدَقَةِ، وَلِذَلِكَ يَرَى الْقَمَرَ إِذَا نَظَرَ فِي الْمَاءِ.

قَالُوا: وَلِلْأَشْعةِ حَدٌّ مَعْلُومٌ وَقُدِّرَ مَحْدُودٌ، وَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِ تَمْنَعُ مِنَ الْإِدْرَاكِ؛ وَلِذَلِكَ لَا يَرَى جِرْمُ الشَّمْسِ لِإِفْرَاطِ الشُّعَاعِ وَمُجَاوَزَةِ الْحَدِّ، وَاللَّطِيفُ إِنَّمَا يَرَى لِقُوَّةِ الْأَشْعةِ^(٤).

وَالدَّلِيلُ عَلَى فَسَادِ مَا قَالُوهُ أَوْجُهُ:

مِنْهَا: أَنَّ الْقَوْلَ فِي الْأَشْعةِ وَاسْتِرَاطِهَا مُتَرَتِّبٌ عَلَى اسْتِرَاطِ الْحَاسَّةِ وَالْبَنِيَّةِ الْمَخْصُوصَةِ، وَأَوْضَحْنَا أَنَّ الْمُدْرِكَ فِي كَوْنِهِ مُدْرِكًا غَيْرَ مُفْتَقِرٍ إِلَى شَيْءٍ مَنَعًا، بَلْ يَكْفِي فِي ثُبُوتِ الْإِدْرَاكِ حَيَاةُ الْمَحَلِّ، وَانْتِفَاءُ أَصْدَادِهِ، وَلَوْ كَانَ الشُّعَاعُ شَرْطًا فِي الرُّؤْيَةِ لَوَجَبَ طَرْدُ الشَّرْطِ شَاهِدًا وَغَائِبًا، وَلَكَمَا ثَبَتَ أَنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - يَرَى الْمَرِيئَاتِ مَعَ اسْتِحَالَةِ اتِّصَالِ الشُّعَاعِ وَالْإِنْبِعَاثِ، وَجَبَ الْقَضَاءُ بِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُشْرُوطٍ أَصْلًا.

(١) قوله: «أَوْ بِمَحَلِّهِ..... إلخ» بهامش الأصل. (٢) قوله: «فلا يرى» بهامش الأصل.

(٣) كذا بالأصل، وهو الصواب، وبهامشه: «انفرجت».

(٤) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٣٠/أ، ب).

ثُمَّ نَقُولُ: الْأَشْعةُ عِنْدَكُمْ أَجْسَامٌ مُضِيئةٌ مُشَكَّلةٌ، وَالْأَجْسَامُ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ مَقْدُورِ الْبَشَرِ، بَلِ الرَّبُّ تَعَالَى مُتَفَرِّدٌ بِإِبْدَاعِهَا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَنَبْنِي عَلَيْهِ مَقْصِدَنَا وَنَقُولُ: تَزْعُمُونَ أَنَّ الْأَشْعةَ الْمُتَبَعَّةَ عَنْ سَوَادِ الْحَدَقَةِ يَخْلُقُهَا اللَّهُ تَعَالَى ابْتِدَاءً عِنْدَ فَتْحِ الْأَجْفَانِ، أَوْ تَزْعُمُونَ أَنَّهَا مُدَاخِلَةٌ فِي أَجْزَاءِ الْحَدَقَةِ عِنْدَ تَطْبِيقِ الْأَجْفَانِ، وَإِذَا انْفَتَحَتِ انْبَعَثَتِ الْأَشْعةُ؟

فَإِنْ ادَّعَوْا أَنَّهَا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ فَتْحُ الْأَجْفَانِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ الْأَشْعةَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَحَتَّمُ عَلَيْهِ تَعَالَى خَلْقُ ضَرْبٍ مِنَ الْأَجْسَامِ عِنْدَ انْطِبَاقِ أَجْسَامٍ وَعِنْدَ انْفِتَاحِهَا، وَهَذَا مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْعُقَلَاءُ.

فَلْيَجْرِي عَلَى مُقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ يَفْتَحَ الصَّحِيحُ غَيْرَ الْمُتَوَفِّ أَجْفَانَهُ فِي ضَوْءِ النَّهَارِ، وَلَا يَخْلُقَ اللَّهُ تَعَالَى الْأَشْعةَ؛ فَلَا يَرَى شَيْئًا، وَذَلِكَ مُحَالٌ عِنْدَ الْمُعْتَرِلةِ^(١).

وَإِنْ ادَّعَوْا أَنَّ الْأَشْعةَ مُتَسَرِّةٌ بِالْأَجْفَانِ، وَإِنَّمَا تَنْبَعِثُ عِنْدَ فَتْحِهَا.

فَذَلِكَ بَاطِلٌ مِنْ أَوْجِهِ: مِنْهَا أَنَّ الْجِسْمَ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَقِيلًا بِدَاخِلِهِ أَجْرَامًا، وَإِذَا صَقِلَ فَلَمْ يَتَقَلَّبْ عَنْ هَيْئَتِهِ وَصِفَتِهِ، فَمَا بَالُ الْأَشْعةِ دَاخِلَتُهُ، وَلَمْ تَكُنْ بِدَاخِلِهِ قَبْلُ؟!

وَأَيْضًا: فَإِنَّ مَنْ حَكَّمَ الْأَجْسَامَ أَنَّهَا سَوَاءٌ عَلَى الْأَحْيَازِ، وَمَا هَذَا سَبِيلُهُ كَيْفَ يَرْجِعُ إِلَى نَاطِرِ الْعَيْنِ عِنْدَ انْطِبَاقِ الْأَجْفَانِ، وَلَيْسَ فِي سَوَادِ الْحَدَقَةِ تَخْلُخُلٌ يَسَعُ الْأَشْعةَ، وَكَيْفَ تَجْمَعُ تِلْكَ الْأَشْعةَ مَعَ كَثَرَتِهَا فِي إِنْسَانِ الْعَيْنِ وَسَوَادِ الْحَدَقَةِ، مَعَ صِغَرِ حَجْمِهِ وَقِلَّةِ تَخْلُخُلِهِ؛ فَإِنَّ النَّاطِرَ إِذَا فَتَحَ أَجْفَانَهُ، يَرَى مُتَّسِعَ الْهَوَاءِ إِلَى السَّمَاءِ، وَيَرَى السَّهْلَ وَالْجَبَلَ، وَإِنَّمَا يَتَرَاءَى لَهُ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ بِاتِّصَالِ الْأَشْعةِ بِهَا.

ثُمَّ نَقُولُ لَهُمْ: مَا الْمَوْجِبُ لِانْبِعَاطِ الْأَشْعةِ مِنَ النَّاطِرِ؟ وَهَلَّا اسْتَفَرَّتْ فِي أَحْيَازِهَا مُجَاوِرَةً أَوْ مُتَسَرِّةً!!

قَالُوا: الْمَوْجِبُ لِانْبِعَاطِهَا فَتْحُ الْأَجْفَانِ وَتَقْلِبُ الْحَدَقَةِ؛ فَتَوَلَّدَ حَرَكَاتُ الْحَدَقَةِ وَالْأَجْفَانِ دَفْعَ الْأَشْعةِ وَانْبِعَاطَهَا.

قُلْنَا: الْقَوْلُ بِالتَّوَلُّدِ [١٠٤/ب] بَاطِلٌ عِنْدَنَا، عَلَى أَنَّ مُعْظَمَ الْقَائِلِينَ بِالتَّوَلُّدِ مَنَعُوا تَوَلَّدَ الْحَرَكَاتِ، وَزَعَمُوا أَنَّ الْمَوْلَدَ هِيَ الْإِعْتِمَادَاتُ.

عَلَى أَنَا نَقُولُ: مَنْ قُطِعَتْ أَجْفَانُهُ وَسَكَنَ حَدَقَتُهُ - فَإِنَّهُ لَا مَحَالَةَ يَرَى، فَبَطَلَ أَنْ يَكُونَ
الْمُوجِبُ لِذَلِكَ تَقْلِيلَ الْحَدَقَةِ وَفَتْحَ الْأَجْفَانِ.

فَإِنْ قَالُوا: فِي الْحَاسَةِ اعْتِمَادَاتٌ تُوجِبُ دَفْعَ الْأَشْعَةِ وَبَسْطَهَا.

قُلْنَا: الْإِعْتِمَادَاتُ اللَّازِمَةُ عَلَى أَصْلِهِمْ إِمَّا أَنْ تَقْتَضِيَ هُويًّا كَاعْتِمَادَاتِ الثَّقِيلِ، أَوْ تَصْعُدًا
كَاعْتِمَادَاتِ لَهَيْبِ النَّارِ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْإِعْتِمَادَاتِ فَإِنَّهَا مُجْتَلَبَةٌ^(١) مُكْتَسَبَةٌ، وَمَنْ نَظَرَ يَمْنَةً
أَوْ يَسْرَةً فَلَيْسَ يَكْتَسِبُ اعْتِمَادَاتٍ فِي جِهَةِ الْيَمِينِ وَالْيَسَارِ، وَلَا يُحْسِبُ بِهَا حَسَبَ إِحْسَاسِهِ
تَحْرِيكَ يَدِهِ يَمْنَةً أَوْ يَسْرَةً؛ فَثَبَّتَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدَقَةِ اعْتِمَادٌ لَازِمٌ وَلَا مُكْتَسَبٌ فِي جِهَةِ
الْمَرْئِيِّ، فَبَطَلَ قَوْلُهُمْ فِي الْأَشْعَةِ بُطْلَانًا ظَاهِرًا.

ثُمَّ إِنَّا نَتَمَسَّكُ عَلَيْهِمْ بَعْدَ بُطْلَانِ أُصُولِهِمْ بِأَمْثَلِهِ تَهْدِيمَ أَرْكَانِهِمْ، وَتَوْضِيحَ بُطْلَانِ مَا عَوَّلُوا
عَلَيْهِ:

فَمِنْ ذَلِكَ أَنْ نَقُولَ: لَوْ صَحَّ مَا قُلْتُمُوهُ مِنْ اتِّصَالِ الشُّعَاعِ وَانْعِكَاسِهِ، لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ:
إِذَا نَظَرَ النَّاطِرُ فِي الْجِسْمِ الصَّقِيلِ؛ كَالْمَرْأَةِ وَنَحْوِهَا، فَيَجِبُ أَنْ يَرَى نَفْسَهُ، وَلَا يَرَى الْمَرْأَةَ
فَإِنَّ الشُّعَاعَ مَا تَبَدَّدَ عَلَيْهَا، بَلِ ارْتَدَّتْ مِنْهَا إِلَى النَّاطِرِ.

قَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: إِنَّمَا يَرَى الْمَرْأَةَ^(٢)؛ لِأَنَّ الطَّبَقَةَ الْعُلْيَا مِنْهَا لَا تَخْلُو عَنْ تَضَرُّسٍ فَتَشَبَّثُ
أَجْزَاءُ مِنَ الْأَشْعَةِ بِمَوَاقِعِ التَّضَرُّسِ مِنَ الْمَرْأَةِ وَلَا يَنْعَطِفُ؛ فَإِنَّهُ يَرَى الْمَرْأَةَ بِتِلْكَ الْأَجْزَاءِ.
وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ تَحَكُّمٌ؛ لِأَنَّ مِنْ حُكْمِ الصَّقِيلِ عِنْدَهُ أَنْ يَدْفَعَ الْأَشْعَةَ وَيَعْكِسَهَا، تَسَاوَتْ
أَجْزَاؤُهُ أَوْ تَفَاوَتْ وَتَضَرَّرَتْ، عَلَى أَنَّا نَفْرِضُ الْكَلَامَ فِي جِسْمٍ صَقِيلٍ مُتَسَاوِيِ الْأَجْزَاءِ مِنْ
غَيْرِ تَضَرُّسٍ، وَلَا جَوَابَ لَهُمْ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ مَا قَالُوهُ، لَرَأَى الرَّائِي مَوَاضِعَ التَّضَرُّسِ مِنْهَا دُونَ غَيْرِهَا.

ثُمَّ نَفْرِضُ الْكَلَامَ فِي النَّاطِرِ فِي الْمَاءِ الصَّافِي الرَّائِدِ الَّذِي لَا حَرَكَتَ بِهِ وَلَا تَضَرُّسٍ،
وَلَا جَوَابَ لَهُمْ عَنْهُ.

ثُمَّ نَقُولُ: قَالَ الْقَاضِي: إِذَا سَلَّمْنَا لِلْخَضَمِ انْعِكَاسَ الشُّعَاعِ، فَمَا الْمُوجِبُ لِانْعِكَاسِهِ،

(١) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ الْأَصْلِ: «مُخْتَلَفَةٌ»، وَفِي الْهَامِشِ: «مُجْتَلَبَةٌ».

(٢) مَنْقُولَةٌ: «فَإِنَّ الشُّعَاعَ مَا تَبَدَّدَ عَلَيْهَا» بِهَامِشِ الْأَصْلِ.

ثُمَّ الشُّعَاعُ الْمُنْبَعِثُ مِنَ الْمِرْآةِ لَيْسَ بِشُعَاعٍ رَأَى^(١) فِي الْمَرْيِيِّ، وَالرَّائِي - عِنْدَ الْخَصْمِ -: مَنْ أَنْبَعَثَ مِنْهُ الشُّعَاعُ، وَالْمَرْيِيُّ: مَا اتَّصَلَ بِهِ الشُّعَاعُ، وَإِنَّمَا يَرَى الرَّائِي بِشُعَاعٍ عَيْنِهِ لَا بِشُعَاعٍ يَنْبَعِثُ مِنَ الصَّقِيلِ.

ثُمَّ النَّاطِرُ إِلَى جِرمِ الشَّمْسِ، مَا بَالُهُ لَا يَرَى وَجْهَهُ؟! وَمَا بَالُ شُعَاعٍ عَيْنِهِ لَا يَنْعَكِسُ عَلَيْهِ هَاهُنَا؟! هَاهُنَا؟!

وَمَذْهَبُ الْأَوَائِلِ أَنَّهُ لَا تَبَرُّ إِلَّا الشَّمْسُ، وَالْأَجْسَامُ الصَّقِيلَةُ لَيْسَتْ نَبَرَةً بِطَبَاعِهَا، وَإِنَّمَا هِيَ قَابِلَةٌ لِلنُّورِ مِنَ الشَّمْسِ.

قَالَ الْأُسْتَاذُ: اتَّفَقَ الْأَصْحَابُ عَلَى أَنَّ مَنْ رَأَى وَجْهَهُ فِي الْمِرْآةِ، فَقَدْ رَأَاهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ مِنْ غَيْرِ وُجُودٍ مِثْلِهِ فِي الْمِرْآةِ، وَمِنَ الْهَذْيَانِ قَوْلُ^(٢) مَنْ قَالَ: إِنَّ الشُّعَاعَ يَتَّصِلُ بِالْمِرْآةِ، ثُمَّ يَنْعَكِسُ؛ فَذَلِكَ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَلَوْ كَانَ مَعْقُولًا، لَمْ يَكُنْ يَصِيرُ وَجْهَ الْمِرْآةِ فِي مُحَاذَاتِهِ وَلَا الشُّعَاعُ الَّذِي هُوَ فِي مُحَاذَاتِهِ^(٣) هُوَ وَجْهَهُ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَرَى قَفَاهُ فَظَهَرَهُ بِرُؤْيَا يَخْلُقُهَا اللَّهُ تَعَالَى لَهُ فِي عَيْنِهِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ خَلْفِي كَمَا أَرَاكُمْ فِي قُدَّامِي»^(٤).

ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا لَهُمْ فَضْلَ الشُّعَاعِ وَانِعَائِهِ مِنَ الرَّائِي، فَلَا يَصِحُّ الْحُكْمُ بِوُجُوبِ اتِّصَالِهِ بِالْمَرْيِيِّ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَجْتَمِعُ الْخَلْقُ الْكَثِيرُ عَلَى رُؤْيَا شَيْءٍ الْوَاحِدِ، وَالْأَشْعةُ أَجْسَامٌ؛ فَلَا يَصِحُّ التَّدَاخُلُ فِيهَا، وَلَوْ كَانَ الْقَوْلُ [١/١٠٥] بِاتِّصَالِ صَحِيحًا، لَكَانَ شُعَاعُ النَّاطِرِ الْأَوَّلِ يَتَّصِلُ بِالْمَرْيِيِّ، وَشُعَاعُ النَّاطِرِ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ لَا يَتَّصِلُ بِهِ.

وَمِمَّا يُبْطِلُ كَلَامَهُمْ: أَنَّ الْجَوْهَرَ الْفَرْدَ لَوْ مِثْلَ بَيْنَ يَدَيِ النَّاطِرِ فِي سَمْتِ شُعَاعِهِ، فَلَا يَرَاهُ، وَلَقَدْ اتَّصَلَ الشُّعَاعُ بِهِ عَلَى اسْتِدَادِهِ وَيَعْقِدُ عَلَيْهِ، فَمَا بَالُهُ لَا يَرَاهُ؟!

فَإِنْ قَالُوا: الْجَوْهَرُ الْفَرْدُ يَسْتَدْعِي كَثْرَةَ الْأَشْعةِ^(٥).

(١) في الأصل: «رائي» ولا وجه لإثبات الباء؛ إذ لا تعريف باللام ولا إضافة.

(٢) كلمة: «قول» بهامش الأصل.

(٣) كلمة: «ولا الشعاع..... إلخ» بهامش الأصل.

(٤) حديث صحيح: أخرجه الإمام مسلم: كتاب الصلاة: باب: تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما: (ح ٤٢٦).

(٥) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٧١).

قُلْنَا: فَمَا بَالُهُ رَأَهُ مُنْضَمًّا مَعَ غَيْرِهِ مِنَ الْجَوَاهِرِ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَخْصُهُ مِنَ الشُّعَاعِ إِذَا كَانَ فِي أَكْثَرِ مِمَّا نُحْصِيهِ إِذَا كَانَ مُنْفَرِدًا، أَوِ الشُّعَاعُ الْمُنْبَسِطُ عَلَى أَجْزَاءِ الْجَبَلِ الشَّامِخِ مَا بَالُهُ لَا يُكْتَفَى بِهِ فِي الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ.

وَمِمَّا نَتَمَسَّكُ بِهِ أَنْ نَقُولَ: إِنْ شَرَطْتُمْ فِي الرُّؤْيَةِ اتِّصَالَ شُعَاعٍ بِالْمَرْئِيِّ، فَيَجِبُ أَنْ يَحْكُمُوا بِأَنَّ اللَّوْنَ لَا يُرَى مِنْ حَيْثُ لَا يَتَّصِلُ بِالْعَرَضِ شَيْءٌ، وَإِنَّمَا يَتَّصِلُ الْجِسْمُ بِالْجِسْمِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يُرَى مَا يَصِحُّ أَنْ يُرَى إِذَا اتَّصَلَ الشُّعَاعُ بِهِ أَوْ بِمَحَلِّهِ، قِيلَ: فَمَا بَالُ الطَّعْمِ لَا يُرَى وَكَذَلِكَ الرَّائِحَةُ، وَقَدْ اتَّصَلَ الشُّعَاعُ بِمَحَلِّهَا، قَالُوا: اخْتَرْنَا بِقَوْلِنَا: مَا صَحَّ أَنْ يُرَى^(١) عَنِ الطَّعْمِ وَالرَّائِحَةِ وَنَحْوِهِمَا؛ فَإِنَّهَا لَا يَصِحُّ أَنْ تُرَى بِخِلَافِ اللَّوْنِ.

قُلْنَا: هَذَا الْآنَ تَنَاقُضُ مِنْكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ قُلْتُمْ: إِنَّمَا يُرَى اللَّوْنُ؛ لِأَنَّهُ اتَّصَلَ الشُّعَاعُ بِمَحَلِّهِ، فَلَمَّا انْتَقَضَ كَلَامُكُمْ بِالطَّعْمِ وَالرَّائِحَةِ، تَرَكْتُمْ هَذَا الْكَلَامَ وَقُلْتُمْ: إِنَّمَا فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِيمَا يَصِحُّ رُؤْيُهُ، وَالطَّعْمُ مِمَّا لَا يَصِحُّ رُؤْيُهُ فِيمَ رُمْتُمْ صِحَّةَ رُؤْيَةِ اللَّوْنِ وَاسْتِحَالَهَ رُؤْيَةِ الطَّعْمِ؟

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا رَأَى الشَّيْءَ فَشَرَطُ رُؤْيِيهِ اتِّصَالَ الشُّعَاعِ بِهِ أَوْ بِمَحَلِّهِ، وَلَسْنَا نَقُولُ: إِنْ الشُّعَاعُ إِذَا اتَّصَلَ بِجَرَمٍ يَجِبُ أَنْ يُرَى جَمِيعُ أَعْرَاضِهِ؛ فَإِنَّ الْمَشْرُوطَ يَقْتَضِي الشَّرْطَ، وَالشَّرْطُ لَا يَقْتَضِي الْمَشْرُوطَ.

قُلْنَا: الشَّرْطُ لَا يَقْتَضِي الْمَشْرُوطَ، وَلَكِنْ يُصَحِّحُهُ وَيُجَوِّزُهُ، فَإِنْ كَانَ اتِّصَالَ الشُّعَاعِ شَرْطًا فِي رُؤْيَةِ الشَّيْءِ، فَجَوِّزُوا رُؤْيَةَ أَعْرَاضِ الْجَوْهَرِ؛ لِاتِّصَالِ الشُّعَاعِ بِمَحَلِّهِ، وَإِلَّا فَأَبْدُوا فَرْقًا بَيْنَ اللَّوْنِ وَالطَّعْمِ!!

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ الطَّعْمُ مَرْتَبًا لَرَأَيْنَاهُ.

قُلْنَا: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّمَا لَمْ تَرَ الطَّعْمَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - لَمْ يَخْلُقْ لَنَا رُؤْيِيَهُ؛ كَمَا أَنَّا لَا نَعْلَمُ كَثِيرًا مِنَ الْأَشْيَاءِ؛ لِأَنَّهُ ﷻ لَمْ يَخْلُقْ لَنَا الْعِلْمَ بِهِ.

عَلَى أَنْ قَوْلَهُمْ: إِنَّا نَرَى اللَّوْنَ لِاتِّصَالِ الشُّعَاعِ بِمَحَلِّهِ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ الْجِسْمَ قَدْ يُرَى مِنْ بَعْدِ وَلَا يُرَى لَوْنُهُ، وَقَدْ اتَّصَلَ الشُّعَاعُ بِمَحَلِّهِ^(٢).

(١) كلمة: «إذا اتصل الشعاع به.. إلخ» بهامش الأصل.

(٢) كلمة: «باطل؛ فإن الجسم.. إلخ» بهامش الأصل.

فَإِنْ قَالُوا: الْجِسْمُ الَّذِي أَشْرْتُمْ إِلَيْهِ غَيْرُ مَرِيٍّ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا يُرَى أَجْزَاءُ مِنَ الْهَوَاءِ مُتَشَكِّلَةً عَلَى شَكْلِهِ.

قُلْنَا: هَذَا جَحْدُ الْحِسِّ وَالضَّرُورَةُ، كَيْفَ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَرِيًّا لَوَجَبَ أَنْ لَا يَنْفَصِلَ بَيْنَ إِقْبَالِهِ وَإِدْبَارِهِ.

وَيُقَالُ: بِمَ عَرَفْتُمْ أَنَّكُمْ قَدْ رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنَ الْأَجْسَامِ؟!
وَبِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْمَرِيَّ أَجْزَاءُ مِنَ الْهَوَاءِ مُتَشَكِّلَةً بِشَكْلِ الْجِسْمِ، فَكُلُّ مَا يَنْفَصِلُونَ بِهِ فَهُوَ مُتَمَسِّكًا.

وَمِمَّا نَتَمَسَّكُ بِهِ فِي إِبْطَالِ اشْتِرَاطِ الْأَشْعَةِ فِي الرُّوْيَةِ: أَنَّهُ لَوْ أَوْقَدَتِ النَّارُ فِي بَيْتٍ مُظْلِمٍ بِاللَّيْلِ^(١)، وَوَقَفَ بِالْقُرْبِ مِنْهُ وَاقِفٌ، وَوَقَفَ فِي الظَّلَامِ عِنْدَ مُنْقَطَعِ الضَّوِّ وَاقِفٌ، فَالَّذِي فِي الظَّلَامِ يُبْصِرُ الَّذِي فِي الضَّوِّ، وَالَّذِي فِي الضَّوِّ لَا يُبْصِرُ الَّذِي فِي الظَّلَامِ، وَسَبِيلُهَا فِي انْتِبَاطِ الشُّعَاعِ وَتَقَعُّرِهِ وَاحِدٌ^(٢).

فَإِنْ قَالُوا: ضَوْءُ النَّارِ يُبْهِرُ شُعَاعَ الْوَاقِفِ بِجَنْبِهَا، فَلَا يَخْرِقُ شُعَاعُهُ الظُّلْمَةَ. قُلْنَا: غَلَبَةُ الشُّعَاعِ إِذَا كَانَتْ يَحْجِزُ الْوَاقِفُ بِالْقُرْبِ مِنَ النَّارِ، فَلَأَنْ يَحْجِزَ أَجْزَاءُ الظُّلْمَةِ الْوَاقِفَ فِي الظَّلَامِ أَوَّلَى؛ فَإِنَّ الظُّلْمَةَ بِحُجْزِ الشُّعَاعِ وَمُنَافَرَتِهِ أَوَّلَى.
ثُمَّ نَقُولُ: لَوْ جَمَعَهُمَا جَمِيعُ الضَّوِّ [١٠٥/ب] لَرَأَى كُلُّ وَاحِدٍ صَاحِبَهُ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا بُعْدٌ، وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ الضَّوُّ يُبْهِرُهُ وَيَمْنَعُهُ مِنْ رُؤْيَةِ صَاحِبِ الظُّلْمَةِ، فَلَأَنْ يَمْنَعَهُ عَنْ رُؤْيَةِ نَفْسِهِ وَمَنْ بِالْقُرْبِ مِنْهُ فِي شُعَاعِ النَّارِ أَوَّلَى.

وَيُقَالُ لَهُمْ: مِنْ مَوَانِعِ الرُّوْيَةِ عِنْدَكُمْ الْحُجْبُ الْكَثِيفَةُ؛ فَيَجِبُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ لَا يَرَى الرَّائِي مَا فِي الْإِنَاءِ الْمُتَّخِذِ مِنَ الْبِلُّورِ وَالزُّجَاجِ؛ فَإِنَّ الشُّعَاعَ لَا يَتَّصِلُ بِهِ، فَلَيْسَ فِي الْبِلُّورِ وَالزُّجَاجِ تَخَلُّلٌ يُبْعِدُ فِيهِ الْأَشْعَةَ وَالْمُسُوحَ وَالسُّتُورَ أَحْرَزُ بِالتَّخَلُّلِ مِنَ الْبِلُّورِ فَمَا بَالُهَا تَحْجُبُ؟!
فَإِنْ قَالُوا: أَجْزَاءُ الْبِلُّورِ مُضِيئَةٌ، وَهِيَ مِنَ الْمُعِينَاتِ عَلَى الرُّوْيَةِ.

قُلْنَا: النَّارُ أَلْطَفُ مِنَ الْبِلُّورِ وَالزُّجَاجِ، فَمَا بَالُهَا تَمْنَعُ الرَّائِي عَنْ رُؤْيَةِ مَا وَرَاءَهَا^(٣)!

(١) في الأصل في هذا الموضع عبارة: «في ليلة مظلمة» ومضروب عليها.

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣١/أ - ب).

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٢/أ).

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِاضْطِرَابِ النَّارِ وَالتَّهَابِهَا.

قُلْنَا: فَيَجِبُ عَلَى قَضِيَّةِ هَذَا الْكَلَامِ أَنْ لَا يَرَى الرَّائِي فِي مَهَبِّ الرِّيحِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُرَدُّ الْأَشْعَةَ.

وَيُقَالُ لَهُمْ أَيْضًا: إِذَا فَتَحَ النَّاطِرُ أَجْفَانَهُ فَإِنَّهُ يَرَى السَّمَاءَ وَالْكَوَاكِبَ عَلَى بُعْدِهَا مِنْهُ، فَكَيْفَ اتَّصَلَ الشُّعَاعُ بِهَا عَلَى بُعْدِهَا فِي أَقْصَى مَا يُقَدَّرُ.

فَإِنْ قَالُوا: أَجْزَاءُ الْهَوَاءِ بِالْكَوَاكِبِ تَنْتَصِبُ آلَةً لِلْفَاتِحِ أَجْفَانَهُ.

قُلْنَا: فَقَدْ بَطَلَ دَعْوَاكُمْ أَنَّ شَرْطَ الرُّؤْيَةِ أَنْ يَتَّصَلَ الشُّعَاعُ بِالْمَرْيِيِّ يَقْعَدَ عَلَيْهِ.

وَبِالضَّرُورَةِ نَعْلَمُ: أَنَّ النَّاطِرَ إِلَى الْكَوَاكِبِ يَرَى الْكَوَاكِبَ قَبْلَ اتِّصَالِ الشُّعَاعِ بِهِ، وَقَدْ قَالَتْ الْأَوَائِلُ: شَرْطُ الرُّؤْيَةِ أَنْ يَكُونَ الْهَوَاءُ مُضِيئًا فَقَطْ، فَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ الْأَشْعَةَ تَتَّصِلُ بِالْكَوَاكِبِ، ثُمَّ تَعُودُ إِلَى النَّاطِرِ فَهَذَا بَاطِلٌ.

وَأَمَّا مَا تَمَسَّكُوا بِهِ مِنَ الصُّوَرِ وَالْأَمْثَلَةِ: فَسَبِيلُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا أَنْ نَقُولَ: لِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ أَحْكَامِ الْإِدْرَاكِ مُسْتَنَدٌ إِلَى مَا ادَّعَيْتُمُوهُ مِنْ انْبِعَاثِ الْأَشْعَةِ وَتَقَعْرِهَا عَلَى مَطَارِحِهَا؟! مَطَارِحِهَا؟!

فَإِنْ قَالُوا: عَلِمْنَا ضَرُورَةَ وَقُوعِ الْإِدْرَاكَاتِ عَلَى الْوُجُوهِ الْمُتَقَسِّمَةِ فِي صُورِ الْإِسْتِشْهَادِ، وَلَا نَعْلَمُ مُقْتَضَى لَهَا غَيْرَ مَا ذَكَرْنَاهُ.

قُلْنَا: لَا يَنْتَصِبُ عَدَمُ عِلْمِكُمْ عِلْمًا فِي إِبْطَاتِ مَا نُوزِعْتُمْ فِيهِ، وَمَا يُؤْمِنُكُمْ أَنْكُمْ ذَهَلْتُمْ عَنْ دَرَكِ الصَّوْتِ، فَلَا تَجِدُونَ مَخْلَصًا مِنْ هَذِهِ الطَّلِبَةِ.

ثُمَّ نَقُولُ: بِمَ عَرَفْتُمْ أَنَّ مَا عَوَّلْتُمْ عَلَيْهِ كَلَامَكُمْ مِنْ قَضِيَّاتِ الْعُقُولِ، وَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ مُوجِبِ اطِّرَادِ الْعَادَاتِ، وَقَدْ عِلِمْتُمْ أُمُورًا اسْتَمَرَّتِ الْعَادَاتُ فِيهَا، وَفِي مَقْدُورِ اللَّهِ خَرَقُ الْعَادَاتِ فِيهَا، وَذَلِكَ بِاطِّرَادِ الْعِلَّةِ فِي أَعْقَابِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالشَّبَعِ وَالرَّيِّ، وَأَعْقَابِ تَنَاوُلِ السُّمُومِ زُهُوقِ الرُّوحِ، وَكَذَلِكَ جُمْلَةُ الْأُمُورِ الْمُتَرَتِّبَةِ عَلَى أَسْبَابٍ فِي مُطَرِّدِ الْعَادَةِ.

ثُمَّ الْمُسْلِمُونَ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَسْبَابَ لَيْسَتْ مُوجِبَةً لِتِلْكَ الْأُمُورِ، وَلَا هِيَ شَرَائِطُ فِيهَا فِي حُكْمِ الْعَقْلِ، وَأَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ مُقْتَدِرٌ عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ مِنَ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ، وَالشَّبَعِ وَالرَّيِّ، وَنَحْوِ ذَلِكَ دُونَ هَذِهِ الْأَسْبَابِ، وَقَدْ أَجْرَى هَذِهِ الْعَادَةُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا خَلَقَ لَنَا الرُّؤْيَةَ

لِلشَّيْءِ إِذَا كَانَ الْهَوَاءُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَا نَرَاهُ مُضِيئًا، فَأَمَّا تَقْدِيرُ أَشْعَى مُنْبَعِثَةٍ مِنَ النَّاطِرِ وَمُتَّصِلَةٍ بِالسَّمَاءِ وَالْكَوَاكِبِ عَلَى بُعْدِهَا لِحِطَّةٍ وَاحِدَةٍ فَغَيْرُ مَعْقُولٍ.

وَمِمَّا يَلْزُمُ سَائِلِكَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ: مُوَافَقَةُ أَصْحَابِ النُّجُومِ وَالْهَيَّاتِ فِي صَرْفِهِمْ اخْتِلَافَ أَحْوَالِ الْهَوَاءِ فِي فُصُولِ السَّنَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْكَائِنَاتِ إِلَى حَرَكَاتِ الْأَفْلَاقِ، وَإِلَى امْتِزَاجِ الْعَنَاصِرِ، وَفِيهِمْ مَنْ يَجْتَرِئُ فِي إِبْثَاتِ ذَلِكَ إِلَى الْإِسْتِقْرَاءِ، وَلَا مُتَشَبِّثٌ لِأَصْحَابِ الْأَشْعَى غَيْرِ الْإِسْتِقْرَاءِ، وَيَعْنُونَ بِالْإِسْتِقْرَاءِ وَجُوبُهُمْ ذَلِكَ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ، وَالْإِسْتِقْرَاءُ لَيْسَ دَلِيلًا عَقْلِيًّا؛ فَإِنَّا لَمْ نَجِدْ إِنْسَانًا إِلَّا مِنْ أَبَوَيْنِ، وَفِي مَقْدُورِ اللَّهِ خَلْقُ بَشَرٍ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ أَبَوَيْنِ، وَهَذَا مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ جَارَ إِسْنَادُ هَذِهِ الْأُمُورِ إِلَى الْعَادَاتِ لَجَارَ أَنْ يُقَالَ: تَضَادُّ الْمُتَضَادَّاتِ مُنْصَرِفٌ إِلَى اسْتِمْرَارِ الْعَادَاتِ، [١/١٠٦] وَفِي مَقْدُورِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مُسْتَبْعَدًا فِي الْعَادَةِ.

قُلْنَا: هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُمْ ضَمُّ دَعْوَى إِلَى دَعْوَى، فَلِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ الْمَانِعَ مِنْهُ بِمَثَابَةِ مَا اسْتَشْهَدْتُمْ بِهِ، فَلَا تَجِدُونَ إِلَى ذِكْرِ وَجْهِ سَبِيلًا.

ثُمَّ نَحْنُ نَعْلَمُ وَكَافَّةُ الْعُقَلَاءِ مَعَنَا ضَرُورَةَ اسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، وَلَكِنْ نَسْتَفِدُ الْعِلْمَ بِذَلِكَ عَنِ اطِّرَادِ عَادَةٍ، فَهَلْ تَجِدُونَ إِلَى دَعْوَى الضَّرُورَةِ فِي الْمُتَنَارِعِ فِيهِ سَبِيلًا.

ثُمَّ نَقُولُ: لِلْسَّوَادِ حَقِيقَةٌ يَتَمَيَّزُ بِهَا عَنِ الْبَيَاضِ، وَلِلْبَيَاضِ حَقِيقَةٌ هُوَ فِي نَفْسِهِ عَلَيْهَا، وَبِهَا يَتَمَيَّزُ عَنِ السَّوَادِ، فَلَوْ قَدَرْنَا جَوْهَرًا يَجْتَمِعُ فِيهِ السَّوَادُ وَالْبَيَاضُ، لَمَا صَحَّ الْعِلْمُ بِهِ، بَلْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَنْضَبِطَ تَحْتَ الْعِلْمِ؛ كَمَا يَسْتَحِيلُ أَنْ نَعْلَمَ الذَّاتَ عَلَى حَقِيقَتَيْنِ وَخَاصِّيَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ أَوْ مُتَغَايِرَتَيْنِ، وَحَقِيقَةُ الْإِسْتِحَالَةِ مَا لَا يَنْضَبِطُ تَحْتَ الْعِلْمِ.

ثُمَّ نَقُولُ لَابْنِ الْجُبَّائِيِّ وَشَيْعَتِهِ: قَدْ رَدَدْتُمْ عَلَى النَّظَامِ وَمَصِيرِهِ إِلَى أَنَّ الْأَصْوَاتِ أَجْسَامٌ تَفْرُغُ الْمَسَامِعَ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ النَّظَامُ مِنَ الشَّوَاهِدِ أَقْرَبُ إِلَى الْإِتْسَاقِ وَالْإِنْتِظَامِ مِمَّا ذَكَرْتُمُوهُ؛ فَإِنَّ الَّذِي يَسُدُّ صِمَاحَهُ لَا يَسْمَعُ، وَالْمُنْغَمَسُ فِي الْمَاءِ لَا يَسْمَعُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ شُبُهَاتِهِ، ثُمَّ مَعَ وَضُوحِ الْأُمُثَلَةِ الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا رَدَدْتُمُوهَا إِلَى الْغَرَابَةِ، فَلِمَ أَنْكَرْتُمْ مِثْلَ ذَلِكَ فِيَمَا ادَّعَيْتُمُوهُ، وَلَا مَخْلَصَ لَهُمْ عَنْ هَذَا الْعَكْسِ بِوَجْهِهِ.

وَمِمَّا يُصْعَبُ مَوْقِفَهُ عَلَيْهِمْ أَنْ نَقُولَ: لَئِنْ كَانَ الْجَوْهَرُ الْفَرْدُ لَا يُرَى لِلطَّافَةِ، فَمَا بَالُ لَوْنِهِ لَا يُرَى، وَقَدْ اتَّصَلَ الشُّعَاعُ بِمَحَلِّهِ؟!

وَهَذَا يَقْوَى عَلَى ابْنِ الْجُبَّائِيِّ؛ فَإِنَّهُ جَوَزَ تَعْلُقَ الرُّؤْيَةِ بِسَوَادٍ تَقْدَرُ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ.

(٤ / ١ / ٢) فَضْلُ: [الْإِذْرَاكَاتُ شَاهِدًا خَمْسَةً]^(١)

مَا صَارَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْحَقِّ أَنَّ الْإِذْرَاكَاتِ شَاهِدًا خَمْسَةً:

○ السَّمْعُ.

○ وَالْبَصَرُ.

○ وَالْإِذْرَاكُ الْمُتَعَلِّقُ بِالرَّوَائِحِ.

○ وَالْإِذْرَاكُ الْمُتَعَلِّقُ بِالطُّعُومِ.

○ وَالْإِذْرَاكُ الْمُتَعَلِّقُ بِالْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ وَالرُّطُوبَةِ وَالْيُوسَةِ وَاللِّينِ وَالْخُسُونَةِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: الَّذِي عِنْدِي أَنَّ إِذْرَاكَ الْحَيِّ مِنْ نَفْسِهِ الْآلَامَ وَاللَّذَاتِ صَرَبٌ مِنَ الْإِذْرَاكِ، وَهُوَ خَارِجٌ عَنْ قَبِيلِ الْإِذْرَاكَاتِ الْخَمْسَةِ، زَائِدٌ عَلَى الْعِلْمِ بِالْآلَامِ وَاللَّذَاتِ^(٢).

وَذَهَبَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ إِلَى أَنَّ إِذْرَاكَ الْأَلَمِ وَاللَّذَّةِ هُوَ الْعِلْمُ بِهِمَا مِنْ غَيْرِ زَائِدٍ.

قَالَ الْإِمَامُ: وَالَّذِي عِنْدِي مَا اخْتَارَهُ الْقَاضِي، وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ إِحْسَاسَ الْأَلَمِ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ بِمَثَابَةِ إِحْسَاسِ كُلِّ مَحْسُوسٍ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ، فَلَوْ جَارَ الْمَصِيرُ إِلَى أَنَّ إِذْرَاكَ الْأَلَمِ غَيْرُ الْعِلْمِ بِهِ، لَجَازَ طَرْدُ هَذَا الْقَوْلِ فِي كُلِّ إِذْرَاكِ وَمُدْرِكٍ.

وَالَّذِي يُوَضِّحُ ذَلِكَ: أَنَّ الْعَاقِلَ يَفْصِلُ بَيْنَ حَالِهِ وَهُوَ مُحِسٌّ لِلْأَلَمِ، وَحَالِهِ وَهُوَ مُسْتَيْقِنٌ لِحُصُولِ الْأَلَمِ بِهِ، وَالْعِلْمُ يَتَعَلَّقُ بِمَا مَضَى فِي الْآلَامِ وَبِالْوَاقِعِ مِنْهَا فِي الْحَالِ، وَالْأَلَمُ فِي

(١) انظر هذا المبحث في: التمهيد (ص ٣٦، ٣٨)، وطبعة بيروت (ص ٢٨، ٢٩)، وأصول الدين (ص ٩، ١٠)، والإرشاد (ص ١٧٣، ١٧٤)، والأبكار (١/ ١٠٨، ١٠٩)، وغاية المرام (ص ١٢٤، ١٢٦)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٩/ ب)، وشرح المواقيت (٦/ ٢٩، ٣١)، (٧/ ١٩٨، ٢١١)، والغنية في أصول الدين (ص ٨٨).
(٢) انظر: التمهيد (ص ٣٧)، والإرشاد (ص ١٧٤)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٩/ ب)، ونسب إلى النظام. أصول الدين (ص ١٠).

الجَوَارِحِ وَالْعِلْمُ فِي الْقَلْبِ»^(١).

قَالَ: وَإِدْرَاكَ الْحَيِّ عِلْمُهُ وَإِرَادَتُهُ وَسَائِرُ صِفَاتِهِ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِيهَا^(٢) الْحَيَاةُ يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ إِدْرَاكًا زَائِدًا، وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْقَاضِي وَإِنْ لَمْ يُفْصَحْ بِهِ إِفْصَاحُهُ بِإِحْسَاسِ الْأَلَمِ وَاللَّذَّةِ^(٣).

وَلَا يَنْبَعُدُ أَنْ يُقَالَ: إِدْرَاكَ الْحَيِّ مِنْ نَفْسِهِ كَوْنُهُ عَالِمًا قَادِرًا مُرِيدًا لَيْسَ بِإِحْسَاسٍ، وَإِنَّمَا هُوَ عِلْمٌ بِهِذِهِ الصِّفَاتِ، وَلَيْسَ يَتَّضِعُ فِي هَذَا الْقَبِيلِ وَجْهُ الْإِحْسَاسِ كَمَا تَتَّضِعُ الْأَلَامُ وَاللَّذَاتُ، وَهَذَا مُمَكِّنٌ، وَهُوَ مِمَّا نَسْتَخِيرُ اللَّهَ - تَعَالَى - فِيهِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ وَجْدَانٍ مِنْ هَذِهِ الْوِجْدَانَاتِ إِدْرَاكٌ، وَلَا مَعْنَى لِلْإِدْرَاكِ إِلَّا وَجْدَانُ النَّفْسِ مَا تَحْدُهُ، [١٠٦ ب] وَإِدْرَاكَ هَذَا الْقَبِيلِ مُخَالِفٌ لِإِدْرَاكِ قَبِيلٍ آخَرَ. هَذَا مَا قَالَهُ الْإِمَامُ^(٤).

قُلْتُ: وَوَجْدَانُ كُلِّ شَيْءٍ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ: «إِدْرَاكَ الْأَلَمِ هُوَ الْعِلْمُ بِالْأَلَمِ لَا غَيْرُ»^(٥).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ تُجَوِّزُونَ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ ضَرْبًا مِنَ الْإِدْرَاكِ مُخَالِفًا لِلْإِدْرَاكَاتِ الثَّابِتَةِ شَاهِدًا؟.

قَالَ الْإِمَامُ: «هَذَا السُّؤَالُ لَا يَتَخَصَّصُ بِالْإِدْرَاكَاتِ، بَلْ هُوَ مُطَرِّدٌ فِي كُلِّ قَبِيلٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ، وَاخْتِلَافُ الْأَيْمَةِ فِيهِ مَشْهُورٌ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ صَارَ إِلَى أَنَّ الْأَجْنَاسَ مَحْصُورَةٌ مُتَنَاهِيَةٌ فِي الْمَقْدُورِ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ، كَمَا أَنَّ حَالَ كُلِّ قَبِيلٍ لَا يَتَنَاهَى، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى التَّوَقُّفِ فِي ذَلِكَ»^(٦).

قَالَ: وَمِنْ حَقِّ الْعَاقِلِ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ جَوَازِ الشَّكِّ وَبَيْنَ الْجَوَازِ الْمُنَاقِضِ لِلِاسْتِحَالَةِ،

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٧٤)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٩/ ب).

(٢) في الأصل: «فيه» بالتذكير.

(٣) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٧٥). (٤) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٧٤).

(٥) انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٩/ ب)، وهو منسوب فيه إلى كثير من الأصحاب، دون تعيين، واعتراض عليه الجويني بأنه: «لو كان إدراك الألم عين الألم، اطرء في غيره، والعاقِل يفرق بينهما؛ فإن إدراك الألم خاص بالحال، والعلم يتعلق به وبالماضي، وأيضًا: علم الشخص بكونه مريدًا قادرًا ليس إدراكًا للإرادة والقدرة؛ فليس العلم عين الإدراك».

(٦) انظر: المصدر السابق، الموضع نفسه.

وَهَذَانِ الْبَابَانِ مُلْتَبِسَانِ عَلَى مُعْظَمِ النَّاسِ، وَفِي التَّبَاسُّهِمَا مَثَارُ الْخِلَافِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ، وَنَحْنُ نَضْرِبُ فِي ذَلِكَ مِثَالًا؛ فَنَقُولُ: إِذَا قَالَ الْقَائِلُ وَقَدْ حَدَّ أَلْوَانَ الْأَجْنَاسِ: أَتُجَوِّزُونَ مَزِيدًا عَلَى هَذَا الْقَدْرِ؟

قُلْنَا: لَا نَذَرِي؛ فَلَسْنَا نُنْبِتُ وَلَسْنَا نَنْفِي، فَهَذَا هُوَ الْجَوَازُ بِمَعْنَى الشُّكِّ.

وَلَوْ قَالَ: السَّمَوَاتُ السَّبْعُ، فَهَلْ يَجُوزُ فِي الْعَقْلِ سَمَاءٌ ثَامِنَةٌ؟

قُلْنَا: نَعَمْ هُوَ مِنَ الْمُجَوِّزَاتِ، وَهَذَا الْجَوَازُ جَوَازُ إِمْكَانٍ وَلَيْسَ جَوَازُ تَرَدُّدٍ، بَلْ هُوَ حُكْمٌ مَبْتُوتٌ، وَعَلَيْهِ يُبْنَى الْقَضَاءُ الْبَاتُ بِنَفْيِ النِّهَايَةِ عَنْ مَقْدُورَاتِ اللَّهِ.

وَعَلَى مُوجِبِهِ أَقُولُ: لَوْ لَمْ تَفْرِضْ حُدُوثَ الْعَالَمِ لَدَلَّ جَوَازُ حُدُوثِهِ عَلَى الْإِلَهِ - تَعَالَى - إِذِ الدَّلَالُ عَلَيْهِ، وَقَدْ حَدَثَ جَوَازُهُ^(١). اهـ

(٥/١/٢) فَضْلُ: [الْبَارِي - سُبْحَانَهُ - هَلْ يُذْرِكُ بِالْحَوَاسِّ الْخَمْسِ؟]^(٢)

قَالَ ضَرَّازُ بْنُ عَمْرٍو: إِنَّ الْبَارِي ﷻ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُذْرِكَ بِالْحَوَاسِّ الْخَمْسِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ لِأَهْلِ الثَّوَابِ حَاسَةً سَادِسَةً تُخَالِفُ الْحَوَاسَّ الْخَمْسَ فَيَرَى بِهَا.

ثُمَّ قَالَ: وَلِلَّهِ سُبْحَانَهُ مَا يَتَعَلَّمُهَا فِي وَقْتِنَا إِلَّا هُوَ.

ثُمَّ تَرَدَّدَ فَقَالَ مَرَّةً: لَا يَصِحُّ أَنْ تُعْلَمَ مَا هِيَ الْبَارِي فِي الدُّنْيَا وَالْعُقْبَى غَيْرُهُ.

وَقَالَ مَرَّةً: بَلْ يَعْلَمُهَا مَنْ يَرَى الرَّبَّ سُبْحَانَهُ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ رَأَى نَفْسَهُ، وَعَالِمٌ بِمَا هِيَ^(٣).

قَالَ الْقَاضِي^(٤):

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٩/ب).

(٢) المقالات (٢٨٧/١)، (٣٤٠/١)، والملل (٩١/١)، والكامل (ل ١٢٨/أ)، وشرح المواقف (٢٩/٦)، وتلبس الجهمية (٣٤٤/١).

(٣) انظر مذهب ضرار بن عمرو في: المقالات (٢٨٧/١)، (٣٤٠/١)، والملل والنحل (٩١/١)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٨/أ)، وتلبس الجهمية (٣٤٤/١، ٤٠٣).

(٤) كذا بالأصل بالتعبير بالقاضي، وهو حكاية لكلام الجويني في الشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٨/أ - ب)، ولم أقف للقاضي على مثل هذا النص، وليس من عادة الأنصاري التعبير عن شيخه بالقاضي، ولم يتول الجويني القضاء.

إِنْ أَرَادَ ضِرَارًا بِالْحَاسَةِ الْخَارِجَةِ الْبُنْيَةِ الْمَخْصُوصَةِ الْمُخَالَفَةِ لِبُنْيَةِ^(١) الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ شَاهِدًا، فَقَدْ سَبَقَ مِنَّا الرَّدُّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِدْرَاكَ يَفْتَقِرُ إِلَى الْبُنْيَةِ^(٢).

وَإِنْ أَرَادَ بِالْحَاسَةِ الْإِدْرَاكَ، وَقَدْ تَطَلَّقَ الْحَاسَةُ بِمَعْنَى الْإِدْرَاكَ، يُقَالُ: أَحَسَّ فُلَانٌ شَيْئًا إِذَا أَدْرَكَهُ، فَهَذَا صَحِيحٌ، لَكِنَّهُ أَخْطَأَ فِي تَسْمِيَّتِهِ سَادِسًا.

وَإِنْ أَرَادَ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ إِلَى اخْتِلَافِ الْإِدْرَاكَاتِ لِاخْتِلَافِ الْمُدْرَكَاتِ، فَتَجْمَعُ الْإِدْرَاكَاتُ شَاهِدًا عَنِ الْخَمْسِ فَالْخَمْسِينَ.

قَالَ الْقَاضِي: فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا مَذْهَبُ الرَّجُلِ؟

قُلْنَا: مَذْهَبُهُ إِبْتِاثُ الرُّؤْيَةِ، وَصَرْفُ الْحَاسَةِ إِلَى الْبُنْيَةِ وَالتَّأْلِيلِ دُونَ الْإِدْرَاكَ.

وَأَمَّا الْمَاهِيَةُ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا: فَقَدْ صَارَ إِلَى إِبْتِاثِهَا بَعْضُ الْكِرَامِيَّةِ، لَمْ يَسْلُكُوا فِي ذَلِكَ مَسْلَكَ الضَّرَارِيَّةِ، فَإِنَّ عَنَى ضِرَارًا بِالْمَاهِيَةِ ثُبُوتُ صِفَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى وُجُودِ الْإِلَهِ، فَلَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ عَلَى أَصْلِهِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ نِفَاةِ الصِّفَاتِ.

وَإِنْ أَشَارَ إِلَى حَالٍ وَصِفَةٍ نَفْسِيَّةٍ فَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي هَاشِمٍ؛ فَإِنَّهُ أَثْبَتَ لِلَّهِ حَالًا وَصِفَةً نَفْسِيَّةً بِهَا يُخَالِفُ خَلْقَهُ، وَهِيَ بَعْضُ صِفَاتِهِ كَمَا قَدَّمَاهُ، وَهُوَ يُسَمِّيهَا خَاصِيَّةً، وَضِرَارًا يُسَمِّيهَا مَائِيَّةً.

وَقَالَ الْقَاضِي: لَا يَبْعُدُ عِنْدِي فِيمَا قَالَهُ ضِرَارًا؛ فَإِنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ يُخَالِفُ خَلْقَهُ بِأَخْصِ صِفَاتِهِ.

وَقَدْ تَرَدَّدَ الْقَاضِي فِي أَنَّ الَّذِينَ يَرَوْنَ اللَّهَ فِي الْآخِرَةِ قَدْ لَا يَعْلَمُونَ تِلْكَ الصِّفَةَ الَّتِي هِيَ أَخْصُ صِفَاتِهِ، وَيُسَمِّيهَا ضِرَارًا مَاهِيَّةً أَمْ لَا؛ فَمَرَّةً قَالَ: يَعْلَمُونَهَا، وَمَرَّةً قَالَ: لَا يَعْلَمُهَا أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ.

وَقَدْ قَدَّمْنَا مِنْ مَذْهَبِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ أَثْبَتَ لِلَّهِ صِفَةً تُوجِبُ لَهُ التَّقَدُّسَ عَنِ الْأَحْيَاذِ وَالْجِهَاتِ وَالتَّفَرُّدَ بِنُعُوتِ الْجَلَالِ؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ مِنْ قَبِيلٍ مَا يُحِيطُ بِهِ الْوَهْمُ مِنْ دَوِي الْحُدُودِ وَالنِّهَايَاتِ وَالْأَعْرَاضِ^(٣).

(١) قوله: «قال القاضي.. إلخ» بهامش الأصل.

(٢) وهذا ما رجحه الجويني، حيث ذهب إلى أن مذهبه: «جواز الرؤية وإثبات حاسة سادسة وصرفها إلى البنية دون الإدراك لتصريحه افتقار إدراك القديم إلى حاسة سادسة»؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٨/أ).

(٣) انظر ما تقدم (ل ٩٩/أ - ب).

وَلَسْنَا نَعْنِي بِقَوْلِنَا: إِنَّهُ لَيْسَ فِي الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَ الْعَالَمِ نَفِي وُجُودِهِ سُبْحَانَهُ [١٠٧/أ]،
وَأِنَّمَا نَعْنِي بِهِ إِثْبَاتَ مَوْجُودٍ مُخَالَفٍ لِمَا نَشَاهِدُهُ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ غَيْرِ مَحْدُودٍ، وَمَنْ أَثَبَّتَ
لِلَّهِ - تَعَالَى - نِهَآيَةً وَحَدًّا مِنْ وَجْهِ - فَيَلْزَمُهُمْ إِثْبَاتُ النِّهَآيَةِ فِي سَائِرِ الْجِهَاتِ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: أَخْصَصْ وَصْفَهُ - تَعَالَى - قِيَامَهُ بِنَفْسِهِ مَعَ نَفْيِ النِّهَآيَةِ وَالْحَجْمِيَّةِ،
وَهَذَا قَرِيبٌ مِمَّا قَالَهُ الْأُسْتَاذُ؛ فَإِنَّهُ يُفَسِّرُ الْقِيَامَ بِالنَّفْسِ فِي حَقِّهِ - سُبْحَانَهُ - بِالِاسْتِغْنَاءِ عَلَى
الِإِطْلَاقِ، وَلَمْ يَنْقُلْ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ فِي أَخْصَصْ وَصْفِ الْإِلَهِ - تَعَالَى - شَيْءٌ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ:
يَنْفَرِدُ - سُبْحَانَهُ - عَنِ الْأَغْيَارِ بِالْأَحَدِيَّةِ^(١)، وَهِيَ قُدْرَتُهُ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ، وَاسْتِحْقَاقُهُ نُعُوتَ
الْجَلَالِ، فَإِنَّ الطَّرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَفْعَالُهُ.

وَذَكَرَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ فِي كِتَابِ «الْإِنْتِصَارِ» عَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ أَثَبَّتَ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ
الْمَاهِيَّةَ، ثُمَّ فَسَّرَهَا بِصِفَاتِهِ الَّتِي انْفَرَدَ بِهَا عَنِ الْمَخْلُوقَاتِ.
وَمِنْ الْكَرَامِيَّةِ مَنْ أَثَبَّتَ لِلَّهِ مَاهِيَّةً وَكَيْفِيَّةً.

فَإِنْ هُمْ أَرَادُوا بِذَلِكَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْقَاضِي وَالْأُسْتَاذُ - وَمَا أَرَاهُمْ يُرِيدُونَ ذَلِكَ - فَيَبْقَى
الْخِلَافُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ فِي الْأَسْمِ.

وَالَّذِي عِنْدَنَا: أَنَّ الْمَاهِيَّةَ تَقْتَضِي الْجِنْسَ، وَالْكَيْفِيَّةَ تَقْتَضِي الْهَيْئَةَ وَالتَّشَكُّلَ، وَيَتَعَالَى اللَّهُ
عَنْ سِمَاتِ الْمُحَدَّثَاتِ، وَهُوَ الْأَحَدُ الصَّمَدُ.

(٢ / ٢) بَابُ (١): [كُلُّ مُوجُودٍ يَجُوزُ أَنْ يُرَى]

اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى أَنَّ كُلَّ مُوجُودٍ يَجُوزُ أَنْ يُرَى.
وَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ إِلَى أَنَّ كُلَّ إِدْرَاكِ يَجُوزُ تَعَلُّقُهُ بِقَبِيلٍ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ فِي مَجْرَى
الْعَادَاتِ، فَيَتِمَّانِعُ تَعَلُّقُهُ فِي قَبِيلِهِ لِجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ (٢).
وَالْمُصَحِّحُ لِكَوْنِ الشَّيْءِ بِحَيْثُ يُرَى أَوْ يُدْرَكُ الْوُجُودُ، وَيَطْرُدُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْإِدْرَاكَاتِ،
هَذَا قِيَاسُ مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ (٣)، وَتَابَعَ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ.
وَنُقِلَ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: « تَتَعَلَّقُ الرُّؤْيَةُ بِالْقَائِمِ بِالنَّفْسِ، وَمَنْعَ
تَعَلُّقِهَا بِالصِّفَاتِ ».

وَقَدْ حَكَى الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ عَنْهُ تَرَدُّدًا فِي ذَلِكَ.
وَمَذْهَبُ الْمُعْتَرِثَةِ: أَنَّهُ لَا يُرَى إِلَّا الْأَجْسَامُ وَالْأَلْوَانُ، وَاخْتَلَفُوا فِي رُؤْيَةِ الْحَرَكَاتِ (٤).
وَقَالَ مُعْظَمُ الْمُعْتَرِثَةِ مِنْهُمْ: لَا يُرَى إِلَّا الْأَلْوَانُ فَقَطُّ.
وَمَذْهَبُ جَمِيعِهِمْ اسْتِحَالَةُ رُؤْيَةِ الطُّعُومِ، وَالرَّوَائِحِ، وَالْعُلُومِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْرَاضِ
سِوَى الْأَلْوَانِ وَالْحَرَكَاتِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ قَدَّمْتُمْ مِنْ أَصْلِحِكُمْ أَنَّ كُلَّ مُوجُودٍ يَصِحُّ أَنْ يُرَى، فَهَلْ تَقُولُونَ: كُلُّ مَرِيٍّ
يَصِحُّ أَنْ يَرَاهُ كُلُّ رَءٍ؟

قُلْنَا: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا تَعْمِيمُ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ، وَاسْتَشْنَى الْقَاضِي عَنْ
هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَصْلًا؛ فَقَالَ: يَصِحُّ مِنَ الْوَاحِدِ مِمَّا أَنْ يَرَى كُلَّ مُوجُودٍ إِذَا خَلَقَ اللَّهُ رُؤْيَتَهُ، وَلَكِنْ
لَا يَصِحُّ أَنْ يَرَى رُؤْيَتَهُ وَمَوَانِعُهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرَى شَخْصَ رُؤْيَةٍ غَيْرِهِ وَمَوَانِعَهُ.

(١) انظر هذا البحث في: الأمدي: غاية المرام (ص ١٥٩)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل
(ل ١٣٢ / ب).

(٢) انظر: للمع (ص ٦١، ٦٣)، والإبانة (ص ٥١، ٥٢)، والملل والنحل (١ / ١٠٠)، والمعالم (ص ٦٨)،
والكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٦ / أ).

(٣) مذهب أبي الحسن أن وجود كل شيء عينه، وأنه لا اشتراك بين الوجودات إلا في اللغة. انظر: شرح المواقب
(٨ / ١٤٣، ١٤٤)، ومحمد عبده عبده بين الفلاسفة والكلاميين: (٢ / ٥٣٨). وانظر مناقشة هذا المذهب في:
المغني (٤ / ١٨٠).

(٤) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٤ / ١٨٠).

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ: يَمْتَنِعُ عَلَى الرَّائِي مِمَّا أَنْ يَرَى رُؤْيَيْهِ وَمَوَانِعَهُ، وَكَذَلِكَ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ أَنْ يَرَى رُؤْيِيَّهِ غَيْرَهُ وَمَوَانِعَهُ.

وَإِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ: إِفْضَاؤُهُ إِلَى التَّسْلُسِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ: كُلُّ مَوْجُودٍ يَصِحُّ أَنْ يَرَاهُ الرَّائِي، فَإِذَا لَمْ يَرَهُ فَإِنَّمَا لَمْ يَرَهُ لِمَانِعٍ قَائِمٍ بِالْحَاسَةِ، وَإِذَا جَازَ أَنْ يَرَى رُؤْيِيَّهِ نَفْسِهِ، وَإِذَا لَمْ يَرَهَا فَلِمَانِعٍ مَوْجُودٍ قَائِمٍ بِحَاسَتِهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَرِ مَنَعَهُ لِمَنْعٍ آخَرَ؛ فَيَتَسْلَسَلُ الْقَوْلُ وَيُقْضَى لِإِثْبَاتِ مَوَانِعٍ لَا نِهَآيَةَ لَهَا.

وَإِذَا قُلْنَا: لَا يَجُوزُ أَنْ يَرَى الرَّائِي رُؤْيِيَّهِ نَفْسِهِ، فَقَدْ أَثْبَتْنَا مَوْجُودًا لَا يَصِحُّ رُؤْيَيْهِ، وَهَذَا مُخَالِفٌ لِأُصُولِنَا.

قَالَ الْإِمَامُ: وَالَّذِي يَصِحُّ عِنْدِي: أَنَّ الرُّؤْيِيَّ يَصِحُّ أَنْ تُرَى، وَلَا يَصِحُّ رُؤْيِيَّهِ الْمَوَانِعِ، وَذَلِكَ أَنَّا لَوْ قُلْنَا بِرُؤْيِيَّهِ الرُّؤْيِيَّ لَتَسْلَسَلَ مَرْقُوبٌ فِي الْمَوَانِعِ، لَلزِمَنَا أَنْ نَقُولَ: لَا يَصِحُّ رُؤْيِيَّهِ [١٠٧/ب] الطُّعُومِ وَالرَّوَائِحِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مِنَ الْمَرْتَبَاتِ لَمَا امْتَنَعَتْ الرُّؤْيِيَّ فِيهِمَا إِلَّا بِمَوَانِعٍ، ثُمَّ يَنْجَرُّ الْقَوْلُ إِلَى التَّسْلُسِ فِي الْمَوَانِعِ، وَهَذَا لَا مَخْلَصَ مِنْهُ.

وَالَّذِي يَجِبُ الْقَطْعُ بِهِ عِنْدِي: تَخْصِيصُ مَنْعِ الرُّؤْيِيَّ؛ إِذْ لَيْسَ بَعْضُهَا بِتَعَدُّرٍ جَوَازٍ الرُّؤْيِيَّ فِيهِ أَوَّلَى مِنْ بَعْضٍ، وَلَا سَبِيلٌ إِلَى تَعْمِيمِ الْقَوْلِ فِي جَوَازِ رُؤْيَيْهِمَا؛ لِإِفْضَاءِ ذَلِكَ إِلَى التَّسْلُسِ؛ فَلَا وَجْهَ إِلَّا الْقَطْعُ بِتَنْزِيلِ الْإِدْرَاكَاتِ مَنْزِلَةً مَا لَا تَرَاهُ فِي الْعَادَاتِ مِنَ الطُّعُومِ وَالرَّوَائِحِ^(١)، وَإِنْ كَانَ يَجُوزُ رُؤْيَيْهِمَا لَوْ خَلَقَ اللَّهُ لَنَا الرُّؤْيِيَّ لَهَا.

ثُمَّ الْمَنْعُ الَّذِي وَصَفْنَاهُ وَمَنَعْنَا رُؤْيَيْهِ هُوَ مَرِيئٌ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَإِنَّمَا حَكَمْنَا بِامْتِنَاعِ الرُّؤْيِيَّ عَلَيْهِ كَامْتِنَاعِ كَوْنِ الْأَلْوَانِ وَالطُّعُومِ وَنَحْوِهَا مَقْدُورَةً بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ، ثُمَّ هِيَ مَقْدُورَةٌ بِالْقُدْرَةِ الْأَزَلِيَّةِ^(٢).

وَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي طَرِيقَةً أُخْرَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ: لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَرَى الرَّائِي رُؤْيِيَّهِ نَفْسِهِ، ثُمَّ إِذَا لَمْ يَرَهَا فَإِنَّمَا لَمْ يَرَهَا لِمَانِعٍ يُبَاقِي رُؤْيِيَّهِ الرُّؤْيِيَّ، ثُمَّ ذَلِكَ الْمَنْعُ يَمْتَنِعُ مِنْ رُؤْيِيَّهِ الرُّؤْيِيَّ وَمِنْ رُؤْيَيْهِ نَفْسِهِ، فَهُوَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَقْتَضِي وَجْهَيْنِ فِي الْمَنْعِ وَيُضَادُّ إِدْرَاكَ الرُّؤْيِيَّ وَإِدْرَاكَهُ فِي نَفْسِهِ.

(١) قوله: «فلا وجه إلا القطع... إلخ» بهامش الأصل.

(٢) اختصر أبو القاسم كلام أبي المعالي الجويني في الشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٢/أ، ١٣٤/أ).

(٢ / ٢ / ١) فَضْلُ: [الْمَعْدُومُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُرَى]^(١)

وَاتَّفَقَ الْأَصْحَابُ عَلَى أَنَّ الْمَعْدُومَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُرَى، وَلَمْ يَصِرْ إِلَى تَجْوِيزِ رُؤْيَةِ الْمَعْدُومِ أَحَدٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، إِلَّا أَصْحَابُ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ سَالِمٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَقَالُوا: إِنَّ الْبَارِي ﷻ يَرَى الْمَعْدُومَ الَّذِي وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ سَيُوجَدُ مُوجُودًا أَوْ مَعْدُومًا، وَنَقَلُوا هَذَا الْمَذْهَبَ عَنْهُ، وَهُوَ لَمْ يُجَوِّزْ رُؤْيَةَ الْمَعْدُومِ الَّذِي سَبَقَ وُجُودُهُ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْمَعْدُومَيْنِ. وَهَؤُلَاءِ قَوْمٌ مِنَ الْجَهْلَةِ لَا يُكْتَرِثُ بِهِمْ، وَيَلْزَمُ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْمَعْدُومَ جَوْهَرٌ وَعَرَضٌ، وَسَوَادٌ وَبَيَاضٌ مَذْهَبُ السَّالِمِيَّةِ^(٢)، وَلَا مَخْلَصَ لَهُمْ عَنْ هَذَا الْإِلْزَامِ^(٣).

فَإِنْ قَالُوا: الْوُجُودُ شَرْطٌ فِي كَوْنِ الْمَرْئِي مَرئيًا.

قُلْنَا: لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ، أِبَالْضَّرُورَةِ عَرَفْتُمْ ذَلِكَ أَمْ بِالذَّلِيلِ؟! وَلَا جَوَابَ لَهُمْ عَنْهُ.

وَلَوْ قِيلَ لَهُمْ: الْوُجُودُ شَرْطٌ فِي كَوْنِهِ جَوْهَرًا وَعَرَضًا، أَوْ لَوْنًا فِيمَاذَا تُجِيبُونَ؟!

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا لَمْ تُبْعَدُوا تَعَلَّقَ الْعِلْمُ بِالْمَعْدُومِ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ تَعَلُّقِ الرُّؤْيَةِ بِهِ؟!

قُلْنَا: مَا الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا؟!

فَإِنْ قَالُوا: فَمَا الْفَارِقُ؟!

قُلْنَا: الْفَرْقُ هَذَا الْجَمْعُ، وَلَا جَامِعٌ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ يَتَعَلَّقُ^(٤) بِإِنْتِفَاءٍ مَا قَدْ كَانَ أَوْ سَيَكُونُ لِلرُّؤْيَةِ

يَقْتَضِي تَعْيِينَ الْمَرْئِي، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالشَّيْءِ تَقْدِيرًا.

(١) انظر هذا البحث في: الإبانة: (٥١)، والكامل في اختصار الشامل: ل، وشرح المواقف (٨/ ١٤٢).

(٢) السالمية: فرقة تنسب إلى محمد بن أحمد بن سالم البصري المتوفى سنة (٢٩٧هـ) وابنه أحمد المتوفى سنة (٣٦٠هـ)، وكانوا يجمعون بين كلام أهل السنة وكلام المعتزلة مع ميل إلى التشبيه ونزعة صوفية، ومن أشهر المتسبين إلى هذه الطائفة: أبو طالب المكي صاحب قوت القلوب، المتوفى سنة (٣٨٦هـ)، وتأثر بهذه الطائفة كثير من أعلام التصوف. انظر: النشار: نشأة الفكر الفلسفي (ص ٤٠٠، ٤٠٤).

(٣) انظر مذهب السالمية في جواز رؤية المعدوم في: الجويني: الشامل (ص ٥٣٧).

(٤) قوله: «ما الجامع... إلخ» بهامش الأصل.

(٢ / ٢ / ٢) فَصْلُ : [الْإِذْرَاكُ الْحَادِثُ لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمُذْرِكٍ وَاحِدٍ] (١)



مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ الْإِذْرَاكَ الْحَادِثَ لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمُذْرِكٍ وَاحِدٍ، وَالْقَوْلُ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي الْعِلْمِ، وَالتَّفْصِيلُ فِيهِ كَالْتَفْصِيلِ فِي الْعِلْمِ سَوَاءً، غَيْرَ أَنَّ الْإِذْرَاكَ لَيْسَ مِنْ مَقْدُورِ الْبَشَرِ، وَالْعِلْمُ يَنْقَسِمُ إِلَى الضَّرُورِيِّ وَالْكَسْبِيِّ، وَإِذَا قُلْنَا: لَا يُتَصَوَّرُ إِذْرَاكُ لَوْنٍ دُونَ مَحَلِّهِ، فَيَنْتَزِلُ ذَلِكَ مَنْزِلَةً قَوْلِنَا فِي الْمَعْلُومِينَ اللَّذِينَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيرُ الْعِلْمِ بِأَحَدِهِمَا مَعَ الذُّهُولِ عَنِ الثَّانِي.

وَقَدْ ذَكَرْنَا مَذْهَبَ أَصْحَابِنَا فِيهِ، وَكَشَفْنَا عَنْ مَذْهَبِ الْقَاضِي فِي ذَلِكَ.

عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ نَقُولُ: الرُّؤْيَةُ الْوَاحِدَةُ تَتَعَلَّقُ بِاللَّوْنِ وَمَحَلِّهِ.

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ: وَلَيْسَ هَذَا عَرُوضًا لِذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ الْعِلْمُ بِمُعَايَرَةِ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ صَاحِبِهِ مَعَ الْجَهْلِ بِمُعَايَرَةِ صَاحِبِهِ لَهُ، وَفِي مَسْأَلَتِنَا إِنْ امْتَنَعَ رُؤْيُهُ (٢) لَوْنٍ دُونَ مَحَلِّهِ، لَا يَمْتَنِعُ رُؤْيُهُ الْمَحَلِّ دُونَ لَوْنِهِ، وَلَمْ يَتَحَقَّقِ الْمَنَعُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ، فَقَدْ اخْتَلَفَ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

فَذَهَبَ أَكْثَرُ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى مَنَعِ رُؤْيَةِ اللَّوْنِ دُونَ مَحَلِّهِ.

وَهَذَا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لِابْنِ الْجُبَّائِيِّ؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ: « وَلَوْ قَدَرْنَا لَوْنًا لَا فِي مَحَلٍّ، فَهُوَ مَرِيٌّ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَيَجُوزُ أَنْ يَرَاهُ أَحَدُنَا ».

وَصَارَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَى اسْتِحَالَةِ لَوْنٍ دُونَ مَحَلِّهِ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى تَجْوِيزِهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَكُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ رُؤْيَةِ كُلِّ مَوْجُودٍ فَهُوَ دَالٌّ عَلَى جَوَازِ رُؤْيَةِ اللَّوْنِ دُونَ مَحَلِّهِ، وَكَذَلِكَ الْكَوْنُ وَالْحَرَكَةُ، وَهَذَا مَا اخْتَارَهُ الْأُسْتَاذُ، وَإِنَّمَا الْاِخْتِلَافُ يَعُودُ إِلَى أَنَّهُ هَلْ وَقَعَ مَا يَجُوزُ فِي الْعَقْلِ وَفُوعُهُ.

[١٠٨ / ١] وَقَالَ الْأُسْتَاذُ: « يَجُوزُ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ لِلْجِسْمِ رُؤْيَةً لِحِزِّهِ فِي الْجُمْلَةِ؛ فَيَرَاهُ

وَلَا يَرَى أَكْثَرَ مِنْهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرَاهُ مُمَاسًا لِغَيْرِهِ، وَلَا يَرَى مَا يُمَاسُهُ ».

قَالَ: « وَمَنْ رَأَى جِسْمًا عَلَى بُعْدٍ، وَقَدَّرَهُ صَغِيرًا كَالشَّمْسِ وَنَحْوِهَا، فَإِنَّهُ رَأَى بَعْضَ

أَجْزَائِهَا ».

(١) انظر هذا المبحث في: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٧ / أ).

(٢) قوله: « رُؤْيُهُ » بهامش الأصل.

قَالَ: وَاتَّفَقَ الْأَصْحَابُ عَلَى أَنَّ رَجُلَيْنِ لَوْ وَقَفَا مَوْقِفًا وَاحِدًا، فَرَأَى أَحَدُهُمَا الْهِلَالَ وَمَا حَوْلَهُ مِنَ الْهَوَاءِ وَالْفَلَكَ، وَرَأَى الْآخَرُ الْجَوْ وَالسَّمَاءَ وَلَمْ يَرَ الْهِلَالَ كَانَ ذَلِكَ لِاخْتِلَافِ الرُّؤْيَيْنِ لَا لِبُعْدِ أَوْ عَمَى، وَالْمَرْتَبَاتِ إِذَا كَانَتْ مُخْتَلِفَةً كَانَتْ الرُّؤْيُيَةُ مُخْتَلِفَةً، وَإِذَا كَانَتْ مُتَضَادَّةً كَانَتْ الرُّؤْيُيَةُ مُتَضَادَّةً.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْجَوْهَرَ يَجُوزُ أَنْ يَرَى دُونَ لَوْنِهِ، وَدُونَ الْكَوْنِ الَّذِي فِيهِ، وَعَلَى أَنَّ الظُّلْمَةَ لَا تَمْنَعُ مِنْ رُؤْيِيَةِ مَا وَرَاءَهَا، وَأَنَّ الظُّلْمَةَ فِي نَفْسِهَا دَارُ بَعْضِ الْحَيَوَانَاتِ؛ يَرَى فِي الظُّلْمَةِ أَكْثَرَ مِمَّا يَرَى فِي الضَّوِّ؛ كَالْأَسَدِ، وَمِنْهَا مَا^(١) لَا يَرَى فِي الضَّوِّ؛ كَالْبُومِ، وَمِنْهَا مَا لَا يَرَى فِي الضَّوِّ الْقَوِيَّ وَالظُّلْمَةَ الْقَوِيَّةَ، وَيَرَى فِي الْإِعْتِدَالِ؛ كَالْخُفَّاشِ، وَمِنْ الْحَيَوَانَاتِ مَا يَرَى فِي الظُّلْمَةِ كَمَا يَرَى فِي الضَّوِّ؛ كَالْهُدُودِ وَنَحْوَهَا.

(٢ / ٢ / ٣) فَصْلٌ: [لَا يَتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُ رُؤْيَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ]

وَمِمَّا ذَكَرَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: أَنَّ لَا يَتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُ رُؤْيَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، سِوَاءَ كَانَتَا مِثْلَيْنِ أَوْ خِلَافَيْنِ، وَالرُّؤْيَانِ عَلَى كُلِّ وَجْهِ مُتَضَادَّتَانِ عَلَى الْمَحَلِّ وَإِنْ تَعَلَّقَتَا بِمُخْتَلِفَيْنِ. قَالَ: « وَإِذَا رَأَيْنَا جِسْمَيْنِ أَسْوَدَ وَأَبْيَضَ، فَإِنَّمَا رَأَيْنَاهُمَا بِإِدْرَاكَيْنِ فِي جُزْأَيْنِ مِنَ الْحَدَقَةِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِدْرَاكَيْنِ مُخَالِفٌ لِلْآخَرِ ».

قَالَ: « وَالرُّؤْيُيَةُ يَصِحُّ رُؤْيُيَتُهَا، وَإِنَّمَا لَا يَرَى الرَّائِي مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ يَرَى غَيْرَ رُؤْيِيَتِهِ لِغَيْرِ مَا يُضَادُّ رُؤْيِيَتَهَا، وَلَا حَاجَةَ عِنْدَهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ إِلَى تَقْدِيرِ مَانِعٍ خَارِجٍ عَنْ قَبِيلِ الرُّؤْيِيَةِ؛ فَإِنَّ رُؤْيِيَتَكَ لِمَا تَرَاهُ مَنَعُ لِرُؤْيِيَةِ غَيْرِهِ ».

قَالَ: « وَإِذَا لَمْ يَخْلُقِ اللَّهُ الرُّؤْيِيَةَ لِشَخْصٍ أَصْلًا، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ مَانِعٍ حَقِيقَةٍ عَلَى مَا سَيَأْتِي فِي بَابِ مَوَانِعِ الرُّؤْيِيَةِ ».

فَهَذَا جَوَابُهُ، وَهُوَ مُطَرَّدٌ، وَلَكِنَّهُ يَنْبَغِي عَلَى أَصْلِ لَا يُقَرُّهُ مُحَقِّقُو الْأَصْحَابِ، وَهُوَ إِحَالَةُ رُؤْيِيَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ.

(١) كلمة: « ما » ليست في الأصل.

قَالَ الْقَاضِي وَمُعْظَمُ الْأَصْحَابِ: الَّذِي يَجِبُ الْقَطْعُ بِهِ تَجْوِيزُ عَدَدٍ مِنَ الرُّؤْيَةِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، كَمَا يَصِحُّ اجْتِمَاعُ عُلُومٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، وَلَوْ اِمْتَنَعَ عَلَى الرَّائِي إِدْرَاكُ شُعَاعَيْنِ وَأَكْثَرٍ، لَوَجَبَ أَنْ لَا يَرَى أَكْثَرَ مِقْدَارٍ حَدَقْتِهِ وَسَوَادِ مُقْلَتِهِ، وَهَذَا خِلَافُ الْحِسِّ وَالضَّرُورَةِ؛ فَإِنَّ الرَّائِي إِذَا فَتَحَ أَجْفَانَهُ، تَرَاءَى لَهُ الصَّحَارِي وَالْجِبَالُ وَأَفُقُ السَّمَاءِ.

وَقَدْ أَجَابَ الْأُسْتَاذُ عَنْ هَذَا حِينَمَا أُورِدَ عَلَيْهِ النَّقْضُ فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ يَرَى هَذِهِ الْأَجْسَامَ عَلَى حَقَائِقِهَا، وَإِنَّمَا يَرَى بَعْضَ أَجْزَائِهَا مُبَدَّدَةً، ثُمَّ هِيَ تُبَدَّلُ فِي أَرْمَنَةٍ مُخْتَلِفَةٍ؛ لِاسْتِحَالَةِ بَقَاءِ الْأَعْرَاضِ الَّتِي مِنْهَا الْإِدْرَاكَاتُ؛ فَيَتَحَيَّلُ أَنَّهُ رَأَى جَمِيعَهَا».

وَاسْتَشْهَدَ فِيمَا قَالَهُ بِأَنَّ: مَنْ نَظَرَ إِلَى صَفْحَةٍ فِي كِتَابٍ، يَسْتَحِيلُ أَنْ يَرَى جَمِيعَ مَا فِيهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَوْ كَانَ كَمَا تَحَيَّلُهُ وَلَا يُقْرَأُ لَهُ جَمِيعُهَا، فَلَمَّا لَمْ يَقْرَأْ إِلَّا بِمِقْدَارٍ مَا يُقَابِلُ نَاطِرِيهِ، تَبَيَّنَ صِحَّةُ مَا أَقُولُ.

وَهَكَذَا قَوْلُهُ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ، وَرُؤْيَةِ جِزْمٍ مَنْ هُوَ عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ بَعِيدٍ، فَيَرَاهُ صَغِيرًا، وَهُوَ كَبِيرٌ».

قَالَ: «إِنَّمَا يَرَى بَعْضَ أَجْزَائِهِ، وَلَكِنَّهُ إِذَا رَدَّدَ نَاطِرِيهِ تَبَدَّدَ نَظَرُهُ، وَتَبَدَّلَ مَنْظُورُهُ وَرُؤْيَتُهُ، فَيَتَوَهَّمُ أَنْ رَأَى جَمِيعَهَا، كَذَلِكَ إِذَا نَظَرَ إِلَى صَفْحَةٍ كِتَابٍ فَإِذَا تَأَمَّلَ اسْتَبَانَ أَنَّهُ لَمْ يَرَ إِلَّا بِمِقْدَارٍ نَاطِرِيهِ مِنْهُ أَوْ أَقَلَّ، ثُمَّ لَا يَزَالُ يَقْرَأُ النَّاطِرُ سَطْرًا سَطْرًا».

قَالَ الْأَصْحَابُ: وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الْأَجْسَامَ الَّتِي يَرَاهَا أَكْبَرُ مِنْ مِقْدَارِ نَاطِرِيهِ [١٠٨/ب] عَلَى الْجُمْلَةِ.

قُلْتُ: مِنْ أَصْلِ الْأُسْتَاذِ أَنَّ الْإِدْرَاكَ يَتَضَمَّنُ عِلْمًا، فَيَسْتَحِيلُ مِنَ الرَّائِي يُدْرِكُ شَيْئًا وَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ أَدْرَكَهُ، بَلْ هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْعِلْمِ، فَإِذَا رَأَى الْكَبِيرَ صَغِيرًا فَكَيْفَ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ رَأَى جَمِيعَهُ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنَّمَا رَأَى بَعْضَهُ.

وَلِلْأُسْتَاذِ أَنْ يَقُولَ: الَّذِي رَأَاهُ عِلْمُهُ لَا مُحَالَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ افْتَرَنَ بِرُؤْيَتِهِ اعْتِقَادًا هُوَ ظَنٌّ.

(٢ / ٢ / ٤) فَضْلُ: [كُلُّ رُؤْيَيْنٍ مُتَعَلِّقَيْنِ بِعَرَضَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ مُخْتَلِفَتَانِ]^(١)

وَقَالَ الْأَصْحَابُ: كُلُّ رُؤْيَيْنٍ مُتَعَلِّقَيْنِ بِعَرَضَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ مُخْتَلِفَتَانِ كَمَا قُلْنَا فِي الْعِلْمَيْنِ.
وَقَالَ الْمُحَصِّلُونَ: بَلْ يَجِبُ الْقَضَاءُ بِاخْتِلَافِ الْعِلْمَيْنِ وَالرُّؤْيَيْنِ^(٢) بِالْمَعْلُومَيْنِ وَالْمَرُئِيَّيْنِ
الْمُتِمَّائِلَيْنِ.

وَذَكَرَ الْأُسْتَاذُ^(٣) فِي الْجَامِعِ أَنَّ الْعِلْمَيْنِ وَالرُّؤْيَيْنِ إِذَا تَعَلَّقَا بِمَثْلَيْنِ فَهُمَا مُتِمَّائِلَانِ.
وَهَذَا غَيْرُ مَرْضِيٍّ مِنْ أَوْجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ شَرْطَ الْمَثْلَيْنِ أَنْ يَسُدَّ أَحَدُهُمَا مَسَدَ الْآخَرِ.

الثَّانِي: وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ رُؤْيَا جَوْهَرٍ لَا يَسُدُّ مَسَدَ رُؤْيَا جَوْهَرٍ آخَرَ، وَلَآنَ مَا يُضَادُّ الشَّيْءَ يُضَادُّ
مِثْلَهُ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ يَجُوزُ رُؤْيَا الشَّيْءِ مَعَ ثُبُوتِ رُؤْيَا مِثْلِهِ، وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي هَذَا الْفَصْلِ.
يَقُولُ الْأُسْتَاذُ: «رُؤْيَا جَوْهَرٍ لَا تَسُدُّ مَسَدَ رُؤْيَا جَوْهَرٍ وَقَوْعًا، وَلَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يَسُدَّ مَسَدَهُ
تَقْدِيرًا كَمَا قُلْنَا - فِي سَوَادَيْنِ جَوْهَرَيْنِ يَجُوزُ أَنْ يَسُدَّ أَحَدُهُمَا مَسَدَ الْآخَرِ تَقْدِيرًا، وَلِهَذَا
نَحْكُمُ بِتِمَائُلِهِمَا»^(٤).

(٢ / ٢ / ٥) فَضْلُ: [الرُّؤْيَا تَتَعَلَّقُ بِوُجُودِ الْمَرِيٍّ]^(٥)

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الرُّؤْيَا تَتَعَلَّقُ بِوُجُودِ الْمَرِيٍّ.
وَقَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ الرُّؤْيَا بِأَخْصَ وَصْفِ الْمَرِيٍّ، وَتَابِعُهُ عَلَى ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنْ
أَصْحَابِهِ^(٦).

(١) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٧/ب).

(٢) قوله: «القضاء باختلاف... الخ» بهامش الأصل.

(٣) يعني أبا إسحاق الإسفراييني؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل: (ل ١٣٧/ب).

(٤) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٥) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٥/أ).

(٦) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٤/١٢٦، ١٨٣)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٥/ب).

قَالَ: «لَوْ حَكَمْنَا بِأَنَّ مُتَعَلَّقَ الرُّؤْيَةِ هُوَ الوجودُ، وَالوجودُ لَا يَخْتَلِفُ فِي حَقِيقَةِ الوجودِ لِلزَّمِّ جَوَازُ تَعَلُّقِهَا بِكُلِّ مَوْجُودٍ».

قَالَ الْقَاضِي: «وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ الرُّؤْيَةَ تَتَعَلَّقُ بِالوجودِ، وَبِالصِّفَةِ الْخَاصَّةِ»^(١).

قَالَ الْإِمَامُ: «هَذَا مِنْ أَعْظَمِ مَوَانِعِ الْإِذْرَاكِ».

وَقَدْ اشْتَدَّ جَوَابُ نَفَاةِ الْأَحْوَالِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا قِيلَ لَهُمْ: وَجُودُ السَّوَادِ فِي حُكْمِ وَجُودِ الْبَيَاضِ، فَلَوْ كَانَ مُتَعَلَّقَ الرُّؤْيَةِ الوجودُ، فَيَجِبُ أَنْ يَرَاهُ الرَّائِي عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ، فَيَقُولُونَ: لَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ وَجُودَ السَّوَادِ مُخَالِفٌ لوجودِ الْبَيَاضِ، وَلَيْسَ يَرْجِعُ اخْتِلَافُهُمَا إِلَى صِفَتَيْنِ زَائِدَتَيْنِ عَلَى وَجُودِهِمَا.

وَاضْطَرَبَتْ أَجْوِبَةُ مُثْبِتِي الْأَحْوَالِ كَمَا مَرَّ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الرُّؤْيَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِحَالٍ أَصْلًا، وَكَيْفَ تَتَعَلَّقُ بِهَا وَهِيَ لَا تَتَّصِفُ بِالوجودِ، وَلَوْ جَارَ تَعَلُّقُ الرُّؤْيَةِ بِالصِّفَةِ الْخَاصَّةِ لَجَارَ تَعَلُّقُهَا بِالصِّفَاتِ الْعَامَّةِ.

ثُمَّ نَقُولُ لَابْنِ الْجُبَّائِيِّ: جَمَعْتَ بَيْنَ تَقْيِصَيْنِ؛ فَإِنَّكَ قُلْتَ: الْحَالُ لَا تُعْلَمُ وَتَتَعَلَّقُ الرُّؤْيَةُ بِهَا مَعَ الْإِعْتِرَافِ بِأَنَّ الْعِلْمَ أَعَمُّ تَعَلُّقًا مِنَ الرُّؤْيَةِ.

فَإِنْ قَالَ: الْحَالُ لَا تُدْرِكُ، وَإِنَّمَا تُدْرِكُ الذَّاتُ عَلَيْهَا.

قُلْنَا: إِذَا اعْتَرَفْتَ بِكَوْنِ الذَّاتِ مَرِيَّةً فَقَدْ أَبْطَلْتَ قَوْلَكَ: إِنَّ الرُّؤْيَةَ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْأَخْصِ مِنَ الصِّفَاتِ.

وَالَّذِي يُوَضِّحُ ذَلِكَ: أَنَّا إِذَا رَأَيْنَا الْجَوْهَرَ فَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ رُؤْيُنَا بِوُجُودِهِ وَتَحْيِيزِهِ، وَلَيْسَ التَّحْيِيزُ عِنْدِي مِنْ خَاصِّ وَصْفِ الْجَوْهَرِ، وَإِنَّمَا أَخْصَصْتُ وَصْفَهُ حَالًا لَا يُكَيِّفُ، فَلَا يُسَمَّى، فَإِنَّ أَخْصَصَ الصِّفَاتِ عِنْدَ أَبِي هَاشِمٍ مَا يَتَحَقَّقُ فِي الوجودِ وَالْعَدَمِ^(٢).

فَإِنْ قَالُوا: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الرُّؤْيَةَ تَتَعَلَّقُ بِخَاصِّ وَصْفِ الشَّيْءِ أَنَّ مَنْ رَأَى سَوَادًا أَوْ بَيَاضًا فَيُدْرِكُ اخْتِلَافَهُمَا، وَمَا اخْتَلَفَا لِوُجُودِهِمَا، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْاِخْتِلَافَ رَاجِعٌ إِلَى الْأَخْصَيْنِ وَالْحَالَيْنِ.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٥ / ب).

(٢) انظر مسألة أخص وصف القديم عند أبي هاشم والجواب عنها في: ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية (١ / ٣٤٥).

هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي نَصْرِهِ مَذْهَبَ أَبِي هَاشِمٍ:

فَنَقُولُ لِلْقَاضِي: إِذَا جَارَ رُؤْيُ الصِّفَةِ الْخَاصَّةِ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ رُؤْيَةِ الصِّفَاتِ الْعَامَّةِ إِذَا كَانَ مُتَعَلِّقُ الرُّؤْيَةِ الْحَالِ، وَهَذَا لَا جَوَابَ عَنْهُ.

وَمِنْ أَقْوَى الدَّلِيلِ عَلَى نَفْيِ الْحَالِ: فَرَفُّهُمْ بَيْنَ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ فِي الرُّؤْيَةِ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: تُدْرِكُ السَّوَادِيَّةُ دُونَ اللَّوْنِيَّةِ، وَلَوْ لَا أَنَّ اللَّوْنِيَّةَ [١/١٠٩] تَرْجِعُ إِلَى اللَّفْظِ لَجَارَ تَعَلُّقُ الرُّؤْيَةِ بِهَا وَالسَّوَادِيَّةُ تَرْجِعُ إِلَى الذَّاتِ وَالْوُجُودِ.

وَنَقُولُ لِلْمُعْتَرِزِ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ يَرَى الْوُجُودَ وَيُضْطَرُّ عِنْدَهُ إِلَى الْعِلْمِ بِالْخَاصِّيَّةِ؟! فَإِنْ قَالُوا: رَأَيْ يَرَى الْإِخْتِلَافَ فِي الْوُجُودِ.

قُلْنَا: لَا، بَلْ يُدْرِكُ الْوُجُودَ، وَيُضْطَرُّ إِلَى الْعِلْمِ بِالْإِخْتِلَافِ، وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: يَرَى الْإِخْتِلَافَ^(١) وَيَعْلَمُ الْوُجُودَ صَرُورَةً، وَمَا قُلْنَاهُ أَوْلَى؛ فَإِنَّ الْوُجُودَ ذَاتٌ تُدْرِكُ عَلَى حِيَالِهَا وَتُعْلَمُ، وَالْخَاصِّيَّةُ عَلَى حَالٍ لَا تُعْلَمُ عَلَى حِيَالِهَا وَلَا تَتَّصِفُ بِالْوُجُودِ. ثُمَّ تَنَاقَضْتُمْ حَيْثُ قُلْتُمْ: الصِّفَةُ الْعَامَّةُ لَا تُدْرِكُ بَلْ يَسْتَحِيلُ رُؤْيُهَا.

(٢ / ٢ / ٦) فَضْلٌ: [الْمَرِيئِيُّ فِي وَقْتِنَا الْأَجْسَامِ وَالْأَلْوَانِ وَالْحَرَكَاتِ]

الْمَرِيئِيُّ فِي وَقْتِنَا الْأَجْسَامِ وَالْأَلْوَانِ وَالْحَرَكَاتِ، وَأَمَّا الْهَوَاءُ فَلَا شَكَّ فِي جَوَازِ رُؤْيِهَا؛ فَإِنَّهَا مَوْجُودَةٌ، وَهَلْ هِيَ مَرِيئَةٌ الْآنَ، اخْتَلَفُوا فِيهِ:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا مَرِيئَةٌ لَيْلًا وَنَهَارًا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ مَرِيئَةٌ لَيْلًا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَتْ مَرِيئَةٌ أَصْلًا، وَهَذَا مَذْهَبُ الْمُعْتَرِزِ، وَقَالُوا: لَا لَوْنَ لَهَا، وَإِنَّمَا يَرَى دُونَ اللَّوْنِ.

قَالُوا: وَلَوْ كَانَتْ مَرِيئَةً كَمَا اخْتَلَفَ الرَّائِي فِيهَا؛ فَإِنَّ الْمَحْسُوسَاتِ لَا يَسُوعُ تَقْدِيرُ الْإِخْتِلَافِ

(١) قوله: « راء يرى الاختلاف .. إلخ » بهامش الأصل.

فِيهَا بَيْنَ الْعُقَلَاءِ، وَلَوْ كَانَتْ مَرِيَّةٌ لَمَيَّزَ الرَّائِي بَيْنَ رَاكِدِهِ وَجَارِيهِ، وَلَا مَعْنَى لِلرَّيْحِ إِلَّا جَرِي
الْهَوَاءِ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا مَرِيَّةٌ، يَسْتَدِلُّ بِأَنَّ قَالَ: إِنَّا نَرَى الشَّمْسَ تَهْبِطُ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ نَرَى الْفَيْءَ
بَعْدَ الزَّوَالِ إِلَى اازْدِيَادِ، وَالشَّمْسَ إِلَى انْقِرَاضِ، وَلَيْسَ يَتَغَيَّرُ لَوْنُ الْأَرْضِ إِجْمَاعًا؛ فَإِنَّهَا
تَحْتَ شُعَاعِ الشَّمْسِ عَلَى لَوْنِهَا فِي الْفَيْءِ وَالظَّلِّ، وَالْحَلَسِ الْأَسْوَدُ تَحْتَ شُعَاعِ الشَّمْسِ
عَلَى لَوْنِهِ وَسَوَادِهِ، وَقَدْ أَدْرَكْنَا رُؤْيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ عَلِمْنَا اسْتِحَالَةَ اجْتِمَاعِهِمَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ
فَيُؤَدِّي صَرَفُ ذَلِكَ إِلَى اجْتِمَاعِ جُزْأَيْنِ ذِي لَوْنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، أَحَدُهُمَا الْهَوَاءُ الْمَشْرِقُ، وَالثَّانِي
الْأَرْضُ الْحَمْرَاءُ وَالْحَلَسُ الْأَسْوَدُ.

الصَّحِيحُ أَنَّ الشُّعَاعَ لَيْسَ زَائِدًا عَلَى الْهَوَاءِ الْمَشْرِقِ الْمُضِيِّ، وَقَدْ يَخْتَلِفُ لَوْنُ الْهَوَاءِ
بِاِكْتِسَابِهَا الضُّوْءَ مِنَ الشَّمْسِ، وَقَدْ يَسْتَوْعِبُ الضُّوْءُ وَالْإِشْرَاقُ جَمِيعَ أَجْزَائِهَا، وَقَدْ
لَا يَسْتَوْعِبُ، وَالْإِنْسَانُ يَرَى ضَوْءَ النَّهَارِ قَطْعًا، وَالْمَرِيَّةُ فِي هَذِهِ الْحَالِ إِمَّا أَجْسَامٌ مُضِيَّةٌ
وَاللَّوَانُ دُونَ الْمَحَالِّ، فَإِذَا امْتَنَعَ رُؤْيُهُ الْأَلْوَانِ دُونَ الْمَحَالِّ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمَرِيَّةَ هُوَ أَجْزَاءُ الْهَوَاءِ.
وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَرِيَّةً لَمَا اخْتَلَفَ أَرْبَابُ الْحَوَاسِّ فِيهَا.

قُلْنَا: الْأَلْوَانُ مَحْسُوسَةٌ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي عَدَدِ إِحْسَاسِهَا، وَقَدْ اخْتَلَفُوا أَيْضًا فِي رُؤْيِ
الْأَجْرَامِ دُونَ الْأَلْوَانِ:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْأَلْوَانُ هِيَ الْمَرِيَّةُ دُونَ أَجْرَامِهَا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْجِزْمُ وَاللَّوْنُ مَرِيَّتَانِ.

(٣ / ٢) فَضْلٌ: فِي مُتَعَلِّقِ الْإِذْرَاكَاتِ الْأُخْرَى^(١)

قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مَذْهَبَ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ لَا مُصَحِّحَ لِكَوْنِ الشَّيْءِ بِحَيْثُ يَجُوزُ أَنْ يُدْرَكَ سِوَى الْوُجُودِ، وَيَطْرُدُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْإِذْرَاكَاتِ^(٢).

وَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَالْقَلَانِيسِيُّ إِلَى أَنَّ الرُّؤْيَةَ تَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مَوْجُودٍ، وَقَدْ ذَكَرْنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ اخْتِلَافَ قَوْلِهِ فِي الْأَعْرَاضِ أَنَّهَا مَرْئِيَّةٌ أَمْ لَا.

وَأَمَّا الْإِذْرَاكَاتُ الْأُخْرَى: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ وَالْقَلَانِيسِيُّ: الْإِذْرَاكُ الْمُتَعَلِّقُ بِالرَّوَائِحِ، وَالْإِذْرَاكُ الْمُتَعَلِّقُ بِالطُّعُومِ لَا يَتَعَدَّاهَا، وَالْإِذْرَاكُ الْمُتَعَلِّقُ بِالْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ وَالرُّطُوبَةِ وَالْيَبُوسَةِ وَاللِّينِ وَالخُسُونَةِ لَا يَتَعَدَّاهَا.

وَهَذَا أَيْضًا اخْتِيَارُ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ؛ كَمَا سَنَذْكُرُهُ.

وَاخْتَلَفَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ [١٠٩ / ب] فِي السَّمْعِ الْقَدِيمِ: فَقَالَ مَرَّةً: يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مَوْجُودٍ كَالرُّؤْيَةِ.

وَقَالَ مَرَّةً: إِنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْكَلَامِ وَالْأَصْوَاتِ، وَالسَّمْعُ الْحَادِثُ يَتَعَلَّقُ بِالْأَصْوَاتِ وَبِالْكَلَامِ الْقَدِيمِ.

قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ: يَسْتَمِرُّ عَلَى التَّحْقِيقِ غَيْرَ طَرِيقَةَ أَبِي الْحَسَنِ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يُسْمَعُ مَا لَيْسَ بِصَوْتٍ؟ وَكَيْفَ يُشَمُّ مَا لَيْسَ بِرَائِحَةٍ؟ وَكَيْفَ يُذَاقُ مَا لَيْسَ بِطَعْمٍ؟ وَكَيْفَ يُلْمَسُ مَا لَيْسَ بِجَرَمٍ^(٣)؟

قُلْنَا: انْفَصِلُوا مِمَّنْ يَقُولُ: كَيْفَ يَرَى مَنْ لَيْسَ بِجِهَةٍ، وَلَا كَمَا لَ فِيمَا هُوَ فِي جِهَةٍ؟!

فَإِنْ قَالُوا: إِذْرَاكُ الرَّوَائِحِ وَالطُّعُومِ يَسْتَدْعِي اتِّصَالَ بَيْنَ الْمُدْرِكِ وَبَيْنَ مَا يُدْرِكُهُ.

قُلْنَا: وَالْمُعْتَزِّلَةُ يَقُولُونَ: الرُّؤْيَةُ أَيْضًا تَسْتَدْعِي اتِّصَالَ أَشْعَةٍ بَيْنَ الرَّائِي وَبَيْنَ الْمَرْئِي، فَلَمَّا بَطَلَ هَذَا فِي مُعْتَقِدِكُمْ كَذَلِكَ يَبْطُلُ مَا تَحْيَلْتُمُوهُ، وَنَحْنُ لَا نَشْتَرِطُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْإِذْرَاكَاتِ اتِّصَالَ، وَإِنْ جَرَى ذَلِكَ فِي الْوُقُوعِ، فَهُوَ مِنْ مَجَارِي الْعَادَاتِ.

(١) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٦ / أ).

(٢) انظر ما تقدم (ل ١٠٧ / ب).

(٣) قوله: « بصوت وكيف يشم .. إلخ » بهامش الأصل.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ كُلَّ إِدْرَاكِ يَتَعَلَّقُ جَوَازًا بِكُلِّ مَوْجُودٍ، فَيَلْزِمُكُمْ تَجْوِيزُ تَعَلُّقِ
الإِدْرَاكَاتِ الْخَمْسَةِ بِذَاتِ الْبَارِي، وَأَنْ يَكُونَ الْبَارِي - سُبْحَانَهُ - مَشْمُومًا مَذُوقًا مَلْمُوسًا.

قُلْنَا: الشَّمُّ وَالذَّوْقُ وَاللَّمْسُ عِبَارَاتٌ عَنِ الْإِتِّصَالَاتِ بَيْنَ الْأَجْرَامِ، وَلَيْسَتْ هِيَ الْإِدْرَاكَاتِ
وَلَا شَرَائِطُ فِيهَا، وَإِنْ اسْتَمَرَّتِ الْعَادَاتُ بِهَا، وَالْعَاقِلُ يَقُولُ: شَمَمْتُ التُّفَّاحَ فَلَمْ أُدْرِكْ رِيحَهَا،
وَذُقْتُ الشَّيْءَ فَلَمْ أُدْرِكْ طَعْمَهُ، وَلَوْ كَانَ الشَّمُّ وَالتَّذَوُّقُ إِدْرَاكَيْنِ أَوْ دَالًّا عَلَى الْإِدْرَاكِ قَطْعًا،
لَكَانَ ذَلِكَ بِمِثَابَةِ قَوْلِهِ: أُدْرِكْتُ طَعْمَهَا وَرِيحَهَا، وَلَمْ أُدْرِكْهَا؛ فَتَبَتَ أَنَّ الْإِتِّصَالَ لَيْسَ مِنَ
الْإِدْرَاكِ، وَلَا هُوَ شَرْطٌ فِيهِ.

فَإِنَّمَا الْإِدْرَاكَاتُ مَعَ الْقَطْعِ بِاسْتِحَالَةِ الْإِتِّصَالِ فَيَجُوزُ تَعَلُّقُهَا بِكُلِّ مَوْجُودٍ، هَذَا مَا ذَكَرَهُ
الإِمَامُ^(١)، وَمَنْ نَحَا إِلَى^(٢) مَذْهَبِ أَبِي^(٣) الْحَسَنِ وَالْقَاضِي، وَسَنَذْكُرُ مَذْهَبَ الْأُسْتَاذِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ تُثْبِتُونَ لِلْبَارِي - سُبْحَانَهُ - سَائِرَ الْإِدْرَاكَاتِ أَمْ لَا؟

قَالَ الإِمَامُ: الصَّحِيحُ الْمَقْطُوعُ بِهِ عِنْدَنَا: وَجُوبُ وَصْفِهِ بِأَحْكَامِ هَذِهِ الْإِدْرَاكَاتِ؛ إِذْ كُلُّ
إِدْرَاكِ يَنْفِيهِ ضِدٌّ، وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى وَجُوبِ وَصْفٍ بِأَحْكَامِ الْإِدْرَاكَاتِ، ثُمَّ يَتَقَدَّسُ الرَّبُّ عَنْ
كَوْنِهِ شَأْمًا ذَائِقًا لَامِسًا، هَذَا مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ وَالْقَاضِي وَالْأُسْتَاذِ، وَإِدْرَاكِ صِفَةٍ قَدِيمَةٍ
كَسَائِرِ صِفَاتِهِ.

وَالَّذِي صَارَ إِلَيْهِ الْمُتَقَدِّمُونَ؛ مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ وَغَيْرِهِ: مَنْعُ ذَلِكَ.

وَحَكَى الإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الْإِسْفَرَايِينِيُّ عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ قَالَ: أَنَا لَا أَجَاسِرُ^(٤)، أَنْ
أُثْبِتَ لِلَّهِ تَعَالَى أَكْثَرَ مِنْ صِفَاتٍ^(٥).

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْإِمَامُ^(٦): «وَسَأَلْتُ الإِمَامَ أَبَا بَكْرٍ بْنَ فُورَكٍ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - عَنِ الْإِدْرَاكَاتِ
الثَّلَاثَةِ فَتَوَقَّفَ فِيهَا، وَكَذَلِكَ سَأَلْتُ الْأُسْتَاذَ أَبَا مَنْصُورٍ الْبَغْدَادِيَّ فَتَوَقَّفَ فِيهَا».

(١) انظره في: الإرشاد (ص ١٧٣).

(٢) في الأصل: على، والصواب ما أثبت.

(٣) في الأصل: أبا، ولا وجه للنصب ها هنا.

(٤) في الأصل: «إنا لا نجاسر»، والتصحيح من هامش الأصل.

(٥) ها هنا موضع كلمة غير واضحة في الأصل، تشبه كلمة: «ثلاث» ولم يتضح لي وجهها.

(٦) لم أقف على المراد به من أئمة الأشاعرة.

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْإِمَامُ: وَالصَّحِيحُ إِثْبَاتُهَا، وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهَا أَبُو الْحَسَنِ فِي كِتَابِ «الْإِيضَاحِ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ إِلَّا بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَفِي إِثْبَاتِ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِمَا زِيَادَةٌ عَلَى النَّصِّ، وَذَلِكَ تَحَكُّمٌ.

قُلْنَا: فِي وُرُودِ الشَّرْعِ بِإِذْرَاكِينَ، وَالتَّمَدُّحِ بِهِمَا تَنْبِيْهُ عَلَى ثُبُوتِ الْجَمِيعِ؛ فَإِنَّ فِي وَجْهِ التَّمَدُّحِ بِذَلِكَ انْتِفَاءَ النَّقِیْصَةِ، وَذَلِكَ ثَابِتٌ فِي الْإِذْرَاكَاتِ الثَّلَاثَةِ.

فَصْلٌ: [الشَّمُّ مَعْنَى فِي الْجِسْمِ تُذَرِّكُ بِهِ الرِّوَائِحُ]^(١)

قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي كِتَابِ الْوَصْفِ وَالْقِدَمِ: «اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى أَنَّ الشَّمَّ مَعْنَى فِي الْجِسْمِ تُذَرِّكُ بِهِ الرِّوَائِحُ، وَأَنَّهُ أَجْنَاسٌ مُخْتَلِفَةٌ عَلَى اخْتِلَافِ الْمَشْمُومَاتِ، وَأَنَّهُ لَا يُذَرِّكُ بِهِ إِلَّا الرِّوَائِحُ».

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَشُمُّ الْجِسْمُ إِلَّا الْمُتَّصِلَ^(٢)؛ فَإِنَّ اللَّهَ أَجْرَى الْعَادَةِ [١/١١٠] بِخَلْقِ الرَّائِحَةِ فِي الْمَشَامِّ عِنْدَ قُرْبِ الطَّيِّبِ، وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَهَا فِيهِ عَلَى بُعْدِهِ، أَوْ يَخْلُقَهَا فِيهِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ لَصَحَّ ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ أَجْرَى الْعَادَةِ أَنْ يَخْلُقَ لَهُ الشَّمَّ عِنْدَ وُجُودِ الرَّائِحَةِ فِيهِ مَعَ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُوجَدَ فِيهِ الرَّائِحَةُ وَلَا^(٣) يَخْلُقَ اللَّهُ لَهُ إِذْرَاكَهَا، وَيَخْلُقُ فِيهِ ضِدَّهُ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - يُذَرِّكُ الرِّوَائِحَ عَلَى اخْتِصَاصٍ أَوْصَافِهَا وَتَفْصِيلِهَا مِنْ غَيْرِ حُلُولٍ مَعْنَى فِيهِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى اسْتَحَالَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ يَشُمُّ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَا تَحُلُّ فِيهِ الرَّائِحَةُ، وَأَنَّهُ يُذَرِّكُ جَمِيعَ مَا يُوجَدُ مِنَ الرِّوَائِحِ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ، وَالْجِسْمُ لَا يُذَرِّكُ مِنْهَا فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ إِلَّا وَاحِدًا.

قَالَ: وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الذَّوْقَ مَعْنَى فِي الْجِسْمِ يُذَرِّكُ بِهِ الطَّعْمُ، وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَطْعُومِ، وَيَسْتَحِيلُ ذَلِكَ؛ كَسَائِرِ الْمَوْجُودَاتِ مِمَّا يُخَالِفُ الطَّعْمَ.

(١) انظر هذا المبحث في: الأمدي: أبحار الأفكار (١/١٠٨، ١٠٩)، وغاية المرام (ص ١٢٥، ١٦٩).

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل، وتصحيحها تبعاً للسياق، انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١/٣٦ ب).

(٣) قوله: «يخلق له الشم.. إلخ» بهامش الأصل.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْجِسْمَ لَا يُدْرِكُهُ إِلَّا لِحُلُولِهِ فِيهِ وَلَا جُلَّةَ يُسَمَّى ذَائِقًا، وَلَا سِتْحَالِيَّةَ فِي
الْإِلَهَ ﷻ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْجِسْمَ لَا يُدْرِكُ إِلَّا وَاحِدًا مِنَ الْجِنْسِ، وَلَا يَجْتَمِعُ فِيهِ اثْنَانِ مِنْهُ، لَا مِثْلَانِ
وَلَا مُخْتَلِفَانِ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يُدْرِكُهَا عَلَى اخْتِلَافِ أَوْصَافِهَا مِنْ غَيْرِ حُلُولِ شَيْءٍ فِيهِ؛ وَلِذَلِكَ
أَحَالُوا عَلَى اللَّهِ ذَلِكَ، وَأَنْ يُسَمَّى ذَائِقًا.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَجْرَى الْعَادَةِ بِخَلْقِ الطَّعْمِ وَالرَّائِحَةِ فِي الذَّائِقِ وَالشَّامِّ عِنْدَ
التَّقَاءِ الْجِسْمَيْنِ، وَلَوْ أَرَادَ أَنْ لَا يَخْلُقَ فِيهِ مَعَ التَّمَاسِّ وَالصَّحَّةِ، أَوْ أَرَادَ أَنْ لَا يَخْلُقَ لَهُ الْإِدْرَاكَ
مَعَ خَلْقِ الطَّعْمِ فِيهِ لَقَدَّرَ عَلَيْهِ.

قَالَ: وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ اللَّمْسَ جِنْسُ الْمُمَاسَّةِ، لَكِنَّهُ يُسَمَّى لَمَسًا فِي الْمُمَاسِّ مَعَ وُجُودِ
الْحَيَاةِ وَنَفْيِ الْآفَاتِ عَنْهُ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنَ الْجِسْمِ لِلْجِسْمِ.

وَأَنَّ اللَّهَ أَجْرَى الْعَادَةِ بِأَنْ يَخْلُقَ فِي اللَّامِسِ عِنْدَ لَمْسِهِ الْحَارَّ وَالْبَارِدَ وَالرَّطْبَ وَنَحْوَهَا
هَذِهِ الْمَعَانِي.

اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ إِدْرَاكَ هَذِهِ الْمَعَانِي لَيْسَ اللَّمْسَ وَلَا الْمَلْمُوسَ، وَأَنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ فِي اللَّامِسِ
مِنْ جِنْسِ الْمَعْنَى الَّذِي فِي الْمَلْمُوسِ؛ فَيَعْلَمُ وُجُودَهُ فِي نَفْسِهِ مَعَ الْحَيَاةِ وَنَفْيِ الْآفَاتِ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُدْرِكُهُ وَهُوَ فِي غَيْرِهِ عَلَى اخْتِصَاصِهِ الَّذِي يُدْرِكُهُ فِي نَفْسِهِ وَيَجُوزُ أَنْ
يَلْمَسَهُ، وَلَا يُحْدِثُ اللَّهُ فِيهِ شَيْئًا مِنْهُ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى اسْتِحَالَةِ الشَّمِّ وَالذَّوْقِ وَاللَّمْسِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ يَصِحُّ
الِاتِّصَالُ بِهِ، وَلَا لَهُ الطَّعْمُ وَالرَّائِحَةُ.

قَالَ: وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْجِسْمَ إِذَا أَدْرَكَ الْأَلَمَ وَاللَّذَّةَ وَالْمُمَاسَّةَ وَالْمُبَايَنَةَ، أَدْرَكَ مَا يَحُلُّهُ
دُونَ مَا مَاسَّهُ وَبَايَنَهُ. « هَذَا مَا ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ.

وَحَكَى أَبُو الْقَاسِمِ ^(١) فِي كِتَابِ: « الْأَسْئِلَةِ » اخْتِلَافَ قَوْلِ الْأَصْحَابِ فِي أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ
رَائِحَةَ طَيْبٍ فَإِنَّهُ يُدْرِكُ رَائِحَةَ ذَلِكَ الطَّيِّبِ، أَوْ يُدْرِكُ فِي نَفْسِهِ مِثْلَ رَائِحَتِهِ؟ غَيْرَ أَنَّ الْأُسْتَاذَ

(١) موضع كلمة غير واضحة في الأصل.

ذَكَرَ أَحَدَ الْقَوْلَيْنِ، وَادَّعَى اتِّفَاقًا فِي ذَلِكَ عَلَى عَادَتِهِ فِي دَعْوَى الْعَادَةِ مِنَ الْأَصْحَابِ فِي الْمَذْهَبِ الَّذِي يَرْتَضِيهِ.

ثُمَّ قَالَ الْأُسْتَاذُ: « اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ دَرْكَ الْحَوَاسِّ يَرْجِعُ إِلَى الْمَعَانِي الْقَائِمَةِ بِالْحَسَّاسِ دُونَ الْأَلَاتِ وَالْأَعْضَاءِ الْمُرَكَّبَةِ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ كُلَّ مَعْنَى وَجَدَ فِي عَضْوٍ مِنَ الْأَعْضَاءِ عَلَى بِنْيَتِهِ يَصْحُحُ وَجُودُهُ فِي الْعَضْوِ الْآخِرِ عَلَى بِنْيَتِهِ، وَيَجُوزُ وَجُودُهَا بِأَجْمَعِهَا فِي عَضْوٍ وَاحِدٍ؛ فَتَكُونُ سَائِرُ الْإِدْرَاكَاتِ فِي الْعَيْنِ أَوْ الْأُذُنِ أَوْ الْيَدِ أَوْ الرَّجْلِ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا خَمْسَةٌ لَا زِيَادَةَ عَلَيْهَا فِي الْوُجُودِ وَلَا فِي الْقُدْرَةِ^(١).

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي [١١٠ / ب] لَا تُدْرِكُ، وَأَنَّ الْمَحَلَّ بِهَا يُدْرِكُ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ صِفَةَ الْبَارِي الَّتِي بِهَا يُدْرِكُ مَا يُدْرِكُهُ الْجِسْمُ لَيْسَتْ بِحَاسَّةٍ فِي الْمَعْنَى، وَلَا فِي الْأَسْمِ.



(١) حكاية اتفاق الأصحاب على أن الحواس خمسة لا زيادة عليها في الوجود ولا في القدرة - يعكر عليه ما ذهب إليه القاضي الباقلاني، ورجحه الجويني، وتابعه عليه شيخنا أبو القاسم الأنصاري من إثبات الوجدانيات التي أسموها القوى الباطنة؛ وهي إدراك الحي من نفسه الآلام واللذات، وهذا الإدراك خارج عن قبيل الإدراكات الخمسة زائد على العلم بالآلام واللذات. انظر: فيما سبق (ل ١٠٦ أ)، الباقلاني: التمهيد (ص ٣٧)، والجويني: الإرشاد (ص ١٧٤) وحكاية فيه عن الأئمة، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٩ ب).

(٢ / ٤) فَصْلُ: فِي أَضْدَادِ الْإِدْرَاكَاتِ (١)

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ لِلْإِدْرَاكَاتِ أَضْدَادًا؛ كَمَا أَنَّ لِلْعُلُومِ أَضْدَادًا.
ثُمَّ مَا يُضَادُّ الرُّؤْيَا يَنْقَسِمُ؛ فَمِنْهُ مَا يُسَمَّى عَمَى، وَهُوَ مَا يُجْرِي اللَّهُ الْعَادَةَ بِتَوَالِيهِ وَتَعَاقِبِهِ
عَلَى اللَّزُومِ، وَإِنْ كَانَ جَائِزًا فِي الْمَقْدُورِ أَنْ لَا يَتَوَالَى، وَيَتَخَلَّلُهَا إِدْرَاكَاتٌ.
وَاخْتَلَفَ أَئِمَّتُنَا فِي الْعَمَى: فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَيْسَ هُوَ مَعْنَى وَاحِدًا، وَلَكِنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ مَعَانٍ
كَثِيرَةٍ فَإِذَا خَلَقَ اللَّهُ بَعْدَ كُلِّ مَا يَجُوزُ إِدْرَاكُهُ مَعْنَاً فِي إِدْرَاكِهِ، فَجُمِلَتْ هَذِهِ الْمَعَانِي يُسَمَّى
عَمَى، هَذَا مَذْهَبُ كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ.

وَقَالَ الْقَاضِي فِي الْهِدَايَةِ: « الْعَمَى مَعْنَى وَاحِدٌ، يُضَادُّ جُمْلَةً أَنْوَاعَ الْبَصَرِ، وَيَتَنَزَّلُ فِي
مُضَادَّتِهَا مَنْزِلَةُ الْمَوْتِ الْمُضَادِّ لِلْعُلُومِ وَالْإِرَادَاتِ وَغَيْرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ الْمَشْرُوطَةِ بِالْحَيَاةِ،
هَذَا كَلَامُنَا فِيمَنْ لَمْ يُدْرِكْ شَيْئًا أَصْلًا.

فَأَمَّا مَنْ أَذْرَكَ بَعْضَ الْأَشْيَاءِ وَلَمْ يُدْرِكْ بَعْضَهَا: فَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي أَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ
كُلَّ مَا لَمْ يُدْرِكْ لِمَانِعٍ يَمْنَعُ مِنْ إِدْرَاكِهِ، وَلَيْسَ سَبِيلُ ذَلِكَ مَا لَمْ يَعْلَمْهُ الْعَالِمُ مِنَّا؛ فَإِنَّا لَمْ
يُمْكِنَّا أَنْ نَقْدَرِ بَعْدَ الْمَعْلُومَاتِ أَضْدَادًا؛ إِذِ الْمَعْلُومَاتُ لَا حَصَرَ لَهَا، وَالْمُدْرَكَاتُ مَضْبُوطَةٌ
مَخْصُورَةٌ الْعَدَدِ؛ فَلَا يَلْزُمُ مِنْ إِبْثَابِ مَوَانِعِ تَعَدُّدِهَا، إِبْثَابُ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ مِنَ الْحَوَادِثِ.

وَأَمَّا الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ فَإِنَّهُ قَالَ: الْعَمَى مَعْنَى وَاحِدٌ، يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الْآفَةِ، وَإِنْ رَأَى الرَّائِي
شَيْئًا وَلَمْ يَرَ شَيْئًا فَنَفْسُ رُؤْيِيهِ لِمَا يَرَاهُ - : مُنْعَ لِرُؤْيَا مَا لَا يَرَاهُ.

وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ: فَمَنْ نَفَى الْإِدْرَاكَ مِنْهُمْ يَقُولُ: الْعَمَى يُعْبَرُ بِهِ عَنِ اخْتِلَالِ الْحَاسَةِ وَانْتِقَاضِ
الْبَيْنَةِ.

وَمَنْ أَثْبَتَ الْإِدْرَاكَ مَعْنَى: فَصَارَ أَكْثَرُهُمْ إِلَى أَنَّ الْإِدْرَاكَ لَا أَضْدَادَ لَهَا أَصْلًا، غَيْرَ أَنَّهَا مَشْرُوطَةٌ
بِسَلَامَةِ الْبَيْنَةِ وَالْحَاسَةِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الشُّرُوطِ، وَكُلَّمَا انْخَرَمَتِ الشَّرِيطَةُ انْتَفَى الْإِدْرَاكَ.

وَذَهَبَ أَبُو الْهَدَيْلِ إِلَى إِبْثَابِ الْمَوَانِعِ عَلَى حَسَبِ مَا أَثْبَتْنَاهَا، غَيْرَ أَنَّهُ جَوَزَ خُلُوقَ الْمَحَلِّ
عَنِ الْإِدْرَاكَاتِ وَالْأَضْدَادِ جَمِيعًا، وَنَحْنُ نَأْبَى هَذَا وَنَحْكُمُ بِوُجُوبِ اتِّصَافِ الْمَحَلِّ بِالْإِدْرَاكِ
أَوْ ضِدِّهِ مِنْ أَضْدَادِهِ إِذَا كَانَ حَيًّا، فَهَذِهِ الْمَذَاهِبُ فِي أَضْدَادِ الْبَصَرِ.

(١) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٨ / ب).

وَالْقَوْلُ فِي سَائِرِ الْإِذْرَاكَاتِ كَالْقَوْلِ فِي الْبَصَرِ، فَالصَّمَمُ وَالْخَسْمُ وَالْخَدُّ الْمُنَافِي لِإِذْرَاكِ الْمَسِّ بِمَثَابَةِ الْعَمَى، وَكَذَلِكَ الْمَانِعُ مِنَ الذَّوْقِ جُمْلَةً، وَالْقَوْلُ فِي إِذْرَاكِ بَعْضِ^(١) الْمُدْرَكَاتِ دُونَ بَعْضٍ كَالْقَوْلِ فِي رُؤْيَةِ بَعْضِ الْأَشْيَاءِ دُونَ بَعْضٍ، وَمَنْ طَبَّقَ أَجْفَانَهُ وَهُوَ لَا يَرَى شَيْئًا فَقَدْ قَامَ بِنَظَرِهِ فِي حَالٍ تَطْبِيقِ أَجْفَانِهِ مَا يَقُومُ بِعَيْنِ^(٢) الْأَعْمَى، وَلَكِنْ خَصَّصُوا الْمَوَانِعَ الْمُتَوَالِيَةَ اللَّازِمَةَ فِي الْعَادَةِ بِاسْمِ الْعَمَى، وَالْمَوَانِعَ الَّتِي^(٣) فِي مُنْتَظَمِ الْعَادَةِ لَا تَتَّصِفُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مُنَازَعَةٌ فِي عِبَارَةٍ وَتَسْمِيَةٍ.

قُلْتُ: وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ اللَّهَ أَجْرَى الْعَادَةَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَخْلُقُ الرُّؤْيَةَ عِنْدَ سَلَامَةِ الْبِنْيَةِ، وَانْفِتَاحِ الْأَجْفَانِ، وَتَصَوُّبِ الْحَدَقَةِ نَحْوَ الْمَرْيِيِّ، فَإِذَا اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ هَذِهِ الشَّرَاطِطِ لَمْ يَخْلُقْهَا -: كَانَ صَحِيحًا، وَالْمَوَانِعُ تُنْبِي عَلَى ذَلِكَ، وَكُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى إِبْتَاتِ الْأَعْرَاضِ، فَهُوَ دَالٌّ عَلَى إِبْتَاتِ الْمَوَانِعِ.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ الْمَنْعُ مَعْنَى، لَوَجَبَ أَنْ يُدْرِكَهُ صَاحِبُهُ؛ كَمَا يُدْرِكُ سَائِرَ صِفَاتِ الْحَيِّ؛ قَالُوا: وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ أَنَّ مَنْ لَا يَرَى شَخْصًا بِأَفْصَى الصِّينِ مَثَلًا، فَلَيْسَ يُحَسُّ مِنْ نَفْسِهِ مَنْعًا؛ كَمَا لَا يُحَسُّ [١/١١١] مِنْ نَفْسِهِ عَجْزًا عَنِ اللَّوْنِ وَالطَّعْمِ، وَكُلُّ مَا لَا يَصِحُّ الْإِفْتِدَارُ عَلَيْهِ.

قُلْنَا: مِنَ الصِّفَاتِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْحَيَاةِ مَا لَا يَجِبُ إِذْرَاكُهَا؛ كَالسَّهْوِ وَالْعَقْلَةِ؛ فَتَبَتَ أَنَّهُ لَيْسَ يَطْرُدُ وَجُوبُ الْإِذْرَاكِ فِي كُلِّ صِفَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَشْرُوطَةِ بِالْحَيَاةِ، فَمَا الْمَانِعُ مِنَ الْمَصِيرِ إِلَى أَنَّ الْمَوَانِعَ لَا يَجِبُ إِذْرَاكُهَا، وَلَيْسَ اعْتِبَارُ الْمَوَانِعِ بِالْعِلْمِ أَوْلَى مِنْ اعْتِبَارِهَا بِالسَّهْوِ وَالْعَقْلَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ جَامِعٌ.

قَالَ الْإِمَامُ: «فِي كَلَامِ الْقَاضِي مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَوَانِعَ مِنَ الْإِذْرَاكَاتِ لَيْسَتْ مِنْ صِفَاتِ الْحَيِّ، وَقَدْ حَكَيْنَا عَنْ الْأُسْتَاذِ أَيْضًا أَنَّهَا مِنْ قَبِيلِ الْأَفَاتِ».

قَالَ الْإِمَامُ: وَالْجَوَابُ السَّدِيدُ عِنْدِي أَنَّ الْمَوَانِعَ مِمَّا لَا يَصِحُّ أَنْ تُدْرَكَ وَتُحَسَّ؛ كَمَا أَنَّ مَوَانِعَ الرُّؤْيَةِ لَا يَصِحُّ أَنْ تُرَى^(٤).

(١) كلمة: «بعض» بهامش الأصل.

(٢) كلمة: «بعين» بهامش الأصل.

(٣) موضع كلمة غير واضحة بالأصل تشبه كلمة: «بمعزل»، ولم أهدأ إلى وجه الصواب فيها.

(٤) كلام أبي القاسم الأنصاري في هذا الفصل لا يعدو أن يكون تلخيصاً وإعادة صياغة لكلام شيخه الجويني في الإرشاد؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٨/ب).

فَضْلُ: [الْمَوَانِعُ مِنَ الْإِذْرَاكَاتِ يَجِبُ اخْتِصَاصُهَا بِمَحَالِ الْإِذْرَاكَاتِ]^(١)

قَالَ أَصْحَابُنَا: الْمَوَانِعُ مِنَ الْإِذْرَاكَاتِ يَجِبُ اخْتِصَاصُهَا بِمَحَالِ الْإِذْرَاكَاتِ، وَأَنَّهَا أَضْدَادٌ، وَلَا يَتَحَقَّقُ التَّضَادُّ إِلَّا مَعَ إِيجَادِ الْمَحَلِّ.

وَالْمُعْتَرِزُ أَثْبَتُوا مَوَانِعَ؛ مِثْلَ الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ الْمُفْرِطَيْنِ، وَالْحَجَبِ وَاللَّطَافَةِ، وَاخْتِلَافِ الْجِهَةِ، وَمُجَاوِزَةِ الْأَشْعةِ الْحَدِّ الْمَعْهُودِ^(٢).

وَكُلُّ ذَلِكَ مُتَفَرِّعٌ عَلَى أَصْلِ الشُّعَاعِ، وَقَدْ أَبْطَلْنَا اسْتِثْنَاءَهُ.

فَإِنْ قِيلَ: أَيْجُوزُ أَنْ يُدْرِكَ الْمُدْرِكُ شَيْئًا وَلَا يَعْلَمُ حَدَّ إِذْرَاكِهِ؟

قُلْنَا: اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِيهِ فَجَوَزَهُ بَعْضُهُمْ، وَمَنْعَهُ آخَرُونَ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَالصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ، فَإِنْ اسْتَمَرَّتِ الْعَادَاتُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فَإِنَّا لَا نُنْكِرُ أَنْ يَرَى الطِّفْلُ شَيْئًا وَلَا يَعْلَمُهُ، وَكَذَلِكَ الْبَهِيمَةُ، وَمَنْ جَعَلَ إِحْسَاسَ الْأَلَمِ نَفْسَ الْعِلْمِ هَانَ عَلَيْهِ الْمُدْرِكُ، وَمَنْ جَعَلَهُمَا غَيْرَيْنِ - وَهُوَ الْإِخْتِيَارُ - فَهُوَ يَقْطَعُ بِوُجُوبِ تَلَاُزِمِهِمَا.

وَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي فِي خِلَالِ أَنْ ذَلِكَ لَيْسَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ عَقْلًا أَيْضًا، وَلَكِنْ مِمَّا اسْتَمَرَّ بِهِ الْعَادَةُ، وَالْمُعَمَّى عَلَيْهِ لَا يَأْلَمُ أَصْلًا، وَإِنَّمَا يَأْلَمُ بَعْدَ الْإِمَاتَةِ، وَقَدْ تَذَهَّلَ عَنْ إِذْرَاكِ أَلَمِ بِالْعِلْمِ أَعْظَمَ مِنْهُ، وَهُوَ مُدْرِكٌ لِلْأَلَمَيْنِ عَلَى الْحَقِيقَةِ « هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ.

فَمَنْ قَالَ بِأَنَّ الْإِذْرَاكَ ضَرْبٌ مِنَ الْعِلْمِ، فَهُوَ قَائِمٌ بِالْحَاسَةِ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ الْإِذْرَاكِ وَهُوَ الْإِسْتِشْعَارُ، ثُمَّ يَتَضَمَّنُ هَذَا الْإِذْرَاكَ عِلْمًا فِي الْقَدْرِ.

وَمَنْ قَالَ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ قِبَلِ الْعِلْمِ: فَقَدْ يَتَضَمَّنُ عِلْمًا فِي الْقُدْرَةِ، وَقَدْ لَا يَتَضَمَّنُ، وَمَنْ أَحَاطَ بِمَا ذَكَرْنَا هَانَ عَلَيْهِ التَّفَرُّعُ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ.

وَالْأُسْتَاذُ يَقُولُ: مَنْ أَدْرَكَ شَيْئًا وَلَا يَعْلَمُ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِذْرَاكًا عَلَى الْحَقِيقَةِ.

وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْفَضْلِ: أَنَّ النَّوْمَ الْغَائِرَ يُنَافِي الْإِبْصَارَ؛ كَمَا يُنَافِي الْعِلْمَ، وَهَلْ يُنَافِي

السَّمْعَ؟

(١) انظر هذا البحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٩/١).

(٢) انظر القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٤/١١٦).

اُخْتَلَفُوا فِيهِ: فَفِي كَلَامِ الْقَاضِي مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُنَافِي السَّمْعُ؛ فَإِنَّ النَّائِمَ إِذَا صَبَحَ بِهِ فَإِنَّهُ يَسْمَعُ وَيَنْتَبِهُ.

وَيَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ انْتَبَهَ أَوْ لَا ثُمَّ يَسْمَعُ؛ إِذْ لَا مُوجِبَ لانتباهه، بَلِ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: يَسْمَعُ ثُمَّ يَنْتَبِهُ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ: بَلِ النَّوْمُ يُنَافِي جُمْلَةَ الْإِدْرَاكَاتِ، وَالنَّائِمُ لَا يُدْرِكُ الصَّوْتَ، وَإِنَّمَا يُدْرِكُ مِنْهُ جُزْءًا لَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ النَّوْمُ^(١).

قَالَ الْإِمَامُ: هَذَا هُوَ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ مَنْ ثَقُلَ نَوْمُهُ فَقَدْ لَا يَنْتَبِهُ^(٢).

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٩/أ).

(٢) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٥ / ٢) فَضْلُ : [فِي حَقِيقَةِ الرُّؤْيَا]

مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا: أَنَّ الرُّؤْيَا خَوَاطِرُ تَرْدُ عَلَى بَعْضِ أَجْزَاءِ الْقَلْبِ، وَهُوَ إِذَنْ لَمْ يَغْمُرْهُ النَّوْمُ فَالْنَّوْمُ غَفْلَةٌ غَامِرَةٌ فَقَدْ يَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ أَجْزَاءِ الْقَلْبِ، وَقَدْ يَسْتَوْعِبُ بَعْضَهَا وَيَغْشَاهُ، وَإِذَا كَانَ مُسْتَعْرِقًا جَمِيعَ مَحَالِّ الْإِسْتِشْعَارِ، فَلَا يَرَى الرُّؤْيَا، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى [١١١ / ب] النَّوْمُ الثَّقِيلَ.

وَعِنْدَ الطَّبَّائِعِيِّينَ: النَّوْمُ خُرُورُ الْقُوَى فِي أَعْمَاقِ الْبَدَنِ، وَإِنَّمَا تَغُورُ لِكَلَالِهَا فِي كَثَرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ، أَعْنِي اسْتِعْمَالَ الْحَوَاسِّ.

فَنَقُولُ: إِنَّمَا الرُّؤْيَا خَوَاطِرُ وَاعْتِقَادَاتٌ يَطْنُهَا النَّائِمُ رُؤْيَا لِعَوْرِ الْقُوَى - أَعْنِي قُوَى الْحَوَاسِّ - وَإِذَا انْكَسَرَ سُلْطَانُ الْحَوَاسِّ، وَتَرَدَّ هَذِهِ الْخَوَاطِرُ فَيَطْنُهَا الْإِنْسَانُ رُؤْيَا، وَقَدْ تَغْلِبُ هَذِهِ الْخَوَاطِرُ عَلَى الْمُسْتَقْبِطِ حَتَّى يَتَخَيَّلَ أَنَّ مَا يَعْتَقِدُهُ كَأَنَّهُ مَائِلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: «الرُّؤْيَا سَارِيَةٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ».

قَالَ: «وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الرُّؤْيَا تَنَبُّهُ الْعَيْنِ وَسَلَامَةُ الْحَاسَةِ بَلْ شَرْطُهَا حَيَاةُ الْمَحَلِّ وَانْتِفَاءُ الْآفَاتِ عَنْهُ».

وَالرُّؤْيَا عِنْدَهُ مِنْ قِبَلِ الْعِلْمِ؛ قَالَ: فَيَخْلُقُ اللَّهُ الرُّؤْيَا فِي بَعْضِ أَجْزَاءِ الْقَلْبِ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَغْمُرْهُ النَّوْمُ أَوْ فِي بَعْضِ أَجْزَاءِ الدِّمَاغِ أَوْ الْحَدَقَةِ، وَيَرَى الشَّيْءَ ثُمَّ يَخْلُقُ لَهُ مَعَ ذَلِكَ اعْتِقَادًا صَحِيحًا؛ فَيَعْتَقِدُ الشَّيْءَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَقَدْ يَقْتَرِنُ بِرُؤْيَايِهِ اعْتِقَادَاتٌ فَاسِدَةٌ؛ فَيَعْتَقِدُ الشَّيْءَ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَالْخَلَلُ إِذَنْ فِي الْإِعْتِقَادِ، لَا فِي الْإِدْرَاكِ، وَقَدْ يَحْصُلُ لَهُ اعْتِقَادَاتٌ بَعْضُهَا صَحِيحٌ وَبَعْضُهَا فَاسِدٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا قَوْلُكُمْ فِيمَنْ يَرَى النَّفْيَ شَيْئًا، وَالصَّغِيرَ كَبِيرًا، أَوْ يَذُوقُ الشَّيْءَ فَيَجِدُهُ عَلَى خِلَافِ حَقِيقَتِهِ، أَهُوَ إِدْرَاكٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَرُؤْيَا أَوْ هُوَ تَخَيُّلٌ؟

قُلْنَا: الْإِدْرَاكُ الْحَقِيقِيُّ هُوَ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِالشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، فَإِذَا تَعَلَّقَ بِهِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ كَانَ تَخَيُّلًا، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الرُّؤْيَا تَوْسَعًا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ [الأنفال: ٤٢]، وَقَالَ: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي آعْيُنِكُمْ قَلِيلًا﴾ [الأنفال: ٤٤]، وَقَالَ: ﴿يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأَى الْعَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣]، وَقَالَ ﷺ: «أَرَأَاكَ حَقًّا وَارْزُقْنَا

اتِّبَاعُهُ، وَأَرَنَا الْبَاطِلَ بَاطِلًا وَارْزُقْنَا اجْتِنَابَهُ»^(١).

وَقَدْ حَكَيْنَا مَذْهَبَ الْأُسْتَاذِ أَنَّ الْإِدْرَاكَ الْحَقِيقِيَّ هُوَ مَا تَعَلَّقَ بِالشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، ثُمَّ قَدْ يُفَسَّرُ أَنَّهُ اعْتِقَادُ ظَنٍّ كَمَنْ يَرَى الْكَبِيرَ صَغِيرًا.

فَأَمَّا الْأَحْوَالُ وَالصَّفَرَاوِي: فَمَنْ شَرَطَ الْبِنْيَةَ وَسَلَامَتَهَا فِي الْإِدْرَاكِ فَيَقُولُ: الْخَلَلُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ فِي الْبِنْيَةِ، فَالَّذِي قَامَ بِهِ خَيَالُ الْإِدْرَاكِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يُخَيِّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُا تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦]، وَفِي الْمَوْضِعِ الَّذِي قَالَ: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه: ٢٠]، لَمْ يَكُنْ خِيَالًا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾ [الأعراف: ١١٧، الشعراء: ٤٥]، وَقَدْ تَلْقَفُ جُمْلَةً تِلْكَ الْأَفْعَالِ، وَشُوْهِدَ ذَلِكَ.

قَالَ الْإِمَامُ: وَإِذَا كَانَ الْمَرْءُ كَامِلَ الْعَقْلِ، فَيَعْلَمُ أَنَّ مَا يَتَخَيَّلُهُ لَيْسَ إِدْرَاكًا، وَإِذَا كَانَ نَاقِصَ الْعَقْلِ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ إِدْرَاكٌ، وَالْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ لَا يَذْكُرُ التَّخَيُّلَ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُسَمِّيهِ إِدْرَاكًا. وَكُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ مُقَدِّمَاتٌ لِإثْبَاتِ جَوَازِ رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

(١) وصف ابن كثير هذا الدعاء بأنه من المأثور، وزاد عليه: «ولا تجعله ملتبسًا علينا فنضلل، واجعلنا للمتقين إمامًا». تفسير ابن كثير (١/ ٢٥٢)، وابن شاهين: الكتاب اللطيف (ص ٩٤)، شرح مذاهب أهل السنة له أيضًا (ص ٣٦).

(٦ / ٢) مَسْأَلَةٌ : [اللَّهُ ﷻ يَجُوزُ أَنْ يُرَى بِالْبَصَرِ]^(١)

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ اللَّهَ ﷻ يَجُوزُ أَنْ يُرَى بِالْبَصَرِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ رَأَى نَفْسَهُ - تَعَالَى -
وَجُوبًا، لَا بِحَاسَّةٍ وَبَنِيَّةٍ؛ فَإِنَّمَا يُرَى الرَّائِي مَا يَرَاهُ بِالرُّؤْيَةِ لَا بِالْحَاسَّةِ، فَلَا مَعْنَى لِتَقْسِيمِ الرَّائِينَ
إِلَى ذَوِي الْحَوَاسِّ وَإِلَى غَيْرِهِمْ^(٢).

وَالَّذِي صَارَ إِلَيْهِ الْمُعْتَزِلَةُ^(٣) وَالزَّيْدِيَّةُ^(٤) وَالْحَوَارِجُ: أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ مِنْ ذَوِي الْحَوَاسِّ رُؤْيَةُ
اللَّهِ؛ فَلَا يُرَى بِالْحَاسَّةِ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُرَى مِنْ غَيْرِ حَاسَّةٍ.

(١) انظر مبحث الرؤية في: المقالات (١ / ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٧٨، ٣٤٠)، واللمع (ص ٦١، ٦٨)، والإبانة
(ص ٣٥، ٦٢)، ورسالة أهل الثغر (ص ٧٢، ٧٣)، والتمهيد (طبعة بيروت)، (ص ٢٩٢، ٣٠٣، ٣١٧)،
والإنصاف (ص ٤٥، ٤٦)، والاعتقاد (ص ١٢٠، ١٢٦)، وأصول الدين (ص ٩٧، ١٠٢)، والتبصير (ص ٩٤)،
والإشارة (ص ١٣٥)، والإرشاد (ص ١٧٦، ١٨١)، ولمع الأدلة (ص ١١٥، ١١٩)، والنظامية (ص ٣٨، ٣٩)،
وقواعد العقائد (ص ١٦٩)، وشرح الإرشاد (ص ١٣٠، ١٣٢)، ونهاية الأقدام (ص ٣٥٦، ٣٦٩)، والملل والنحل
(١ / ١٠٠)، والأربعين (١ / ٢٦٦، ٣٠٤)، والمحصل (ص ١٨٩، ١٩٣)، والمعالن (ص ٦٧، ٧٣)، والأبكار
(ص ٤٨٤، ٥٤٣)، وغاية المرام (ص ١٥٩، ١٧٨)، وطوالع الأنوار (ص ٢٩٥، ٢٩٩)، والكامل في اختصار
الشامل (ل ١٣٩، ب ١٤٤)، وحجج القرآن (ص ٦٨، ٦٩)، وشرح المقاصد (٤ / ١٨١، ٢١١)، وشرح
المواقف (٨ / ١٣٠، ١٦٠)، ونشر الطوالع (ص ٢٦٥، ٢٦٦)، وسليمان دنيا: محمد عبده (٢ / ٥٣٦، ٥٤٢).
وعند المعتزلة: المغني (٤ / ٣٣، ٤٢٠)، والمحيط بالتكليف (ص ٢٠٨، ٢١٣)، وشرح الأصول الخمسة
(ص ٢٣٣، ٢٧٧).

وانظر أيضًا: المسائرة (ص ١٩، ٢١)، واستحالة المعية بالذات (ص ٣٨٦، ٢٠٣)، والرازي وآراؤه
(ص ٢٦٤، ٢٧٢)، والآمدي وآراؤه (ص ٣٦٧، ٣٧٦)، ومناهج الأدلة (ص ١٨٥، ١٩١)، ومقدمة المناهج
(ص ٨١، ٨٨)، وهناك كتاب التصديق بالنظر للأجري جمع فيه الأخبار التي وردت بإثبات الرؤية، وكذلك
كتاب: رؤية الله للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني.

(٢) بهامش الأصل في هذا الموضع عبارة: « ولا خلاف بين أصحابنا أن الله تعالى يرى نفسه وجوبًا لا بالابصار ».
(٣) انظر مذهب المعتزلة في الرؤية في: المنهاج في أصول الدين (ص ١٤، ١٥)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٢٣٢،
٢٧٧)، والمغني في أبواب العدل والترحيد (٤ / ٣٣، ٢٤٠)، ومتشابه القرآن (ص ٩٢، ٩٣، ٢١٠، ٢٥٥، ٢٩١)،
٢٩٨، ٣٢٣، ٣٤١، ٣٥٤، ٣٦١ - ٣٦٢)، (٢ / ٥٢٩، ٥٥٣، ٦٠٩، ٦٣٢، ٦٧٣ - ٦٧٤، ٦٨٣). وأيضًا: المقالات
(١ / ٢٣٨)، والفرق (ص ٩٤)، والتبصير (ص ٥٢)، والإرشاد (ص ١٧٦)، ولمع الأدلة (ص ١١٥).

(٤) لا يختلف الزيدية في مذهبهم الكلامي عن المعتزلة في شيء من المسائل؛ انظر: الحاكم الجشمي ومنهجه في
التفسير (ص ٨٤).

وانظر مذهب الزيدية في الرؤية في: الحاكم الجشمي: تحكيم العقول: (مسألة في نفي الرؤية)، محمد بن يحيى
مداغس: الكاشف الأمين عن جواهر العقد الثمين: (فصل في الكلام في أن الله ﷻ لا تجوز عليه الرؤية بحال من
الأحوال).

[١١٢ / ١] وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَرَى وَلَا يُرَى، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكَعْبِيِّ^(١) وَالنَّجَّارِ^(٢).

وَصَارَ شِرْذِمَةً مِنْهُمْ إِلَى أَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - يَرَى نَفْسَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَى^(٣) بِالْحَاسَةِ، وَيَسْتَحِيلُ رُؤْيَاهُ عَلَى ذَوِي الْحَوَاسِّ.

وَصَارَ أَكْثَرُ الْمُعْتَزِّلَةِ إِلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَرَى الْكَائِنَاتِ مَا يَصِحُّ رُؤْيَاهُ مِنْهَا. وَنُقِلَ عَنِ النَّجَّارِ أَنَّهُ قَالَ: «يَجُوزُ أَنْ يَنْقُلَ اللَّهُ رُؤْيَا الْقَلْبِ وَعِلْمَهُ إِلَى الْعَيْنِ؛ فَيَرَى بِالْعَيْنِ؛ كَمَا يَرَى بِالْقَلْبِ».

وَهَلْ يَصِحُّ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يُدْرِكُ بِالْأَبْصَارِ؟
امْتَنَعَ مِنْ إِطْلَاقِ ذَلِكَ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، وَالْقَلَانِسِيِّ^(٤) وَغَيْرِهِمَا؛ لِإِعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الْإِدْرَاكَ يَقْتَضِي تَحْدِيدًا، وَيُنْبِئُ عَنِ اللَّحُوقِ بِالْمُدْرَكِ، وَهَكَذَا قَوْلُهُمْ فِي الْإِحَاطَةِ.

وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْآَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: «لَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِدْرَاكِ وَالرُّؤْيَا، وَبَيْنَ الْعِلْمِ وَالْإِحَاطَةِ»^(٥).
قَالَ: «وَلَوْ كَانَ الْإِدْرَاكَ يَقْتَضِي تَحْدِيدًا لَمَا صَحَّ وَصْفُ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ بِهِ، وَقَدْ قَالَ: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْآَبْصَرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وَقَدْ قَالَ: ﴿إِنَّهُ﴾^(٦) بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ» [فصلت: ٥٤]،
وَالْكِنَايَةُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ﴾: تَرْجِعُ إِلَى مَا فِي قَوْلِهِ: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾؛ وَالْمَعْنَى: وَلَا يُحِيطُونَ بِمَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ عِلْمًا.

وَأَعْلَمُ أَنَّا لَوْ خُلِّينَا وَعُقُولُنَا، لَجَوَزْنَا رُؤْيَا اللَّهِ فِي الدُّنْيَا وَالْعَقْبَى لِكُلِّ حَيٍّ، إِلَّا أَنَّهُ وَرَدَ

(١) انظر: المقالات (١/ ٢٣٨)، والتبصير في الدين (ص ٥٢)، والجويني: الإرشاد (ص ١٧٦).

(٢) انظر: أبو المظفر الإسفراييني: التبصير في الدين (ص ٦١)، والجويني: الإرشاد (ص ١٧٦).

(٣) قوله: «ولا يرى.. إلخ» بهامش الأصل.

(٤) انظر: البغدادي: أصول الدين (ص ٩٧)، وأبكار الأفكار (١/ ٤٨٥)، والكمال في اختصار الشامل (ل ١٣٩/ ب).

(٥) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ١٨٨)، وابن الأمير: الكمال في اختصار الشامل (ل ١٣٩/ ب).

(٦) في الأصل: «وهو بكل شيء» ولعله من النسخ.

الْخَبَرِ بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَالْمَرْجِعُ فِي وُقُوعِ مَا يَجُوزُ وَوُقُوعُهُ السَّمْعُ، وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ فِي صِفَةِ الْكَفَّارِ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوتُونَ﴾ [المطففين: ١٥].

وَلَوْ ادَّعَى بَعْضُ الْأَوْلِيَاءِ الْيَوْمَ أَنَّهُ رَأَى اللَّهَ تَعَالَى، هَلْ يُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا؟
اِخْتَلَفَ قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ فِي ذَلِكَ؛ فَقَالَ مَرَّةً: لَا يُصَدَّقُ؛ لِأَنَّ مُوسَى ﷺ حُجِبَ عَنِ الرُّؤْيَةِ.

وَقَالَ مَرَّةً: لَا يَمْتَنِعُ تَصَدِيقُهُ فِيمَا ادَّعَاهُ؛ فَإِنَّ مُوسَى ﷺ إِنْ حُجِبَ فَلَقَدْ خُصَّصَ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الْأَصْطِفَاءِ وَالْفَضَائِلِ وَالْقُرْبِ؛ كَالْحَيَّةِ، تَرْبُو وَتَرْبِدُ عَلَى الرُّؤْيَةِ؛ لِأَنَّ الرُّؤْيَةَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا رُؤْيَةٌ لَا تَقْتَضِي كَرَامَةً، وَإِنَّمَا الْكَرَامَةُ فِي قَرَائِنِهَا؛ فَقَدْ تَقَتَّرَنُ الرُّؤْيَةُ بِعَظَمِ هَوْلٍ وَمَخَافَةٍ؛ فَمَنْ بَرَى ^(١) أَوْ السَّبْعَ الضَّارِي، فَإِنَّهُ يُخْلَقُ لَهُ عِنْدَ رُؤْيَتِهِ ذَلِكَ أَهْوَالٌ وَشَدَائِدٌ، وَقَدْ بَرَى صَدِيقَهُ، فَيُخْلَقُ لَهُ عِنْدَ رُؤْيَتِهِ إِيَّاهُ أَكْمَلُ سُرُورٍ وَأَتَمُّ نِعْمَةٍ وَلَذَّةٍ، وَيَرَى أُمَّهُ فَيَجِدُ عِنْدَ رُؤْيَتِهَا رَحْمَةً وَرِقَّةً، وَيَرَى أَبَاهُ فَيَجِدُ عِنْدَ رُؤْيَتِهِ هَيْبَةً وَتَعْظِيمًا، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَرَى الْكَافِرَ رَبَّهُ، فَيُخْلَقُ لَهُ عِنْدَ رُؤْيَتِهِ أَعْظَمُ هَوْلٍ وَمَخَافَةٍ، وَإِنَّمَا يَحْنُ الْأَصْفِيَاءُ إِلَى رُؤْيَةِ اللَّهِ؛ لِمَا قَدْ وَرَدَ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَخْلُقُ لَهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ أَتَمَّ كَرَامَةٍ، وَأَكْمَلَ سُرُورٍ وَنِعْمَةٍ، وَأَشْرَفَ مَنْزِلَةٍ، وَرِضَا اللَّهِ، وَذَلِكَ بِمَنْهٍ وَفَضْلِهِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - هَلْ يَرَى فِي الْمَنَامِ: فَجَوَزَهُ بَعْضُ الْمُثْبِتَةِ، وَمَنَعَهُ آخَرُونَ ^(٢)، وَلَا فَائِدَةَ فِي الْإِخْتِلَافِ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الرُّؤْيَا خَوَاطِرُ وَاعْتِقَادَاتٌ؛ كَمَا ذَكَرْنَاهُ ^(٣)، وَلَهَا تَأْوِيلٌ صَحِيحٌ؛ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَثَّلُ بِي» ^(٤)؛ يَعْنِي: لَهُ تَأْوِيلٌ صَحِيحٌ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ رُؤْيَةِ اللَّهِ فِي مَذَرِكِ الْعُقُولِ: أَنَّا نَقُولُ: أَذَرَكْنَا - شَاهِدًا - مُخْتَلِفَاتٍ؛ كَالْجَوَاهِرِ وَالْأَلْوَانِ، وَحَقِيقَةُ الْوُجُودِ تَشْتَرِكُ فِيهَا الْمُخْتَلِفَاتُ، وَإِنَّمَا يُتَوَلَّى اخْتِلَافُهَا إِلَى

(١) كلمة غير واضحة بالأصل، لم يتبين لي وجهها.

(٢) انظر: الآمدي: أبحاث الأفكار (١/ ٤٩١)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٩/ ب).

(٣) انظر: ما سبق في (ل ١١١/ أ - ب).

(٤) متفق عليه من حديث أبي هريرة: أخرجه البخاري: كتاب العلم: باب: إثم من كذب على النبي ﷺ، (ح ١٠٩)، ومسلم في كتاب: الرؤيا: باب: قول النبي ﷺ: من رآني في المنام، (ح ٤٣٢٠، ٤٣٢١).

أَحْوَالَهَا الزَّائِدَةُ عَلَى وُجُودِهَا وَصِفَاتِ أَنْفُسِهَا، [١١٢/ب] فَالرُّؤْيَةُ لَا تَعْلُقُ بِالْأَحْوَالِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مَا يَرَى وَيُمَيِّزُ فِي حُكْمِ الْإِذْرَاكِ عَنْ غَيْرِهِ فَهُوَ رَأْيٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ فَالْأَحْوَالُ لَيْسَتْ بِذَاتٍ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْإِذْرَاكَ لَا يَتَعْلَقُ إِلَّا بِالْوُجُودِ، وَحَقِيقَةُ الْوُجُودِ لَا تَخْتَلِفُ، فَإِذَا رَأَى مَوْجُودًا، لَزِمَ مِنْهُ رُؤْيَاهُ كُلُّ مَوْجُودٍ؛ كَمَا إِذَا رَأَى جَوْهَرًا، لَزِمَ مِنْهُ رُؤْيَاهُ كُلُّ جَوْهَرٍ.

وَسِرُّ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ: أَنَّ الرُّؤْيَةَ لَمَّا جَمَعَتِ الْمُخْتَلِفَاتِ، فَلَا بُدَّ مِنْ جَامِعٍ يَجْمَعُهَا فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، وَذَلِكَ عِلَّةٌ لِصِحَّةِ رُؤْيَيْهَا، وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ مُبَيَّنَةٌ عَلَى إِبْنَاتِ الْأَحْوَالِ^(١).

وَمَنْ نَفَاهَا^(٢) فَيَقُولُ: اخْتِلَافُ الْمُدْرَكَاتِ يَرْجِعُ إِلَى وُجُودِهَا لَا غَيْرَ.

فَإِنَّ قَالَ الْكَمْبِيُّ وَشَيْعَتُهُ: لَا مَرْيِيَّ إِلَّا الْأَلْوَانَ، وَالْجَوَاهِرُ غَيْرُ مَرْيِيَّةٍ^(٣).

فَقَدْ كَابَرَ الْعَقْلَ وَجَحَدَ الْحِسَّ؛ فَإِنَّ الرَّائِيَّ يَرَى إِقْبَالَهَا وَإِدْبَارَهَا وَأَشْكَالَهَا؛ كَمَا يَرَى أَلْوَانَهَا وَقَدْ يَرَى أَشْكَالَهَا وَأَجْرَامَهَا وَلَا يَرَى أَلْوَانَهَا، وَهِيَ إِذَا كَانَتْ بَعِيدَةً.

وَقَدْ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: «إِنَّا نَرَى^(٤) الْمُخْتَلِفَاتِ وَالْمُتَضَادَّاتِ وَالْمُتَمَثِّلَاتِ، وَلَا مَعْنَى لِيَجْمَعَهَا عَلَى اخْتِلَافِهَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مُعَلَّلًا لَهَا فِي كَوْنِهَا مَرْيِيَّاتٍ غَيْرِ الْوُجُودِ».

وَعَنَى بِالْمُخْتَلِفَاتِ: الْأَلْوَانَ الْمُخْتَلِفَةَ، وَالْأَجْرَامَ الْمُخْتَلِفَةَ بِالْأَشْكَالِ وَالْأَلْوَانَ.

وَمُنْكَرُوا الْأَعْرَاضِ - إِنَّ لَمْ يَعْتَرِفُوا بِرُؤْيَةِ الْأَلْوَانِ وَبَعْضِ الْأَكْوَانِ - فَقَدْ اعْتَرَفُوا بِالتَّفَرُّقَةِ بَيْنَ الْأَسْوَدِّ وَالْأَبْيَضِ، وَالْمُتَحَرِّكِ وَالسَّائِكِينَ؛ مِنْ جِهَةِ الرُّؤْيَةِ، مِنْ غَيْرِ حُلُولِ مَعْنَى فِيهَا مِنْهُ، فَالذَّلَالَةُ تَتَنَاوَلُ جَمِيعَ النَّاسِ، وَثَبَتَ أَنَّ صِحَّةَ الرُّؤْيَةِ حُكْمٌ لِكُلِّ امْرِيٍّ، وَهُوَ مَعْقُولٌ بِالْوُجُودِ^(٥).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بِمَ تُنْكَرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الصَّحَّةَ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي تُعَلَّلُ^(٦)؟ قُلْنَا: مَنْ نَفَى الْأَحْوَالَ فَالْأَحْكَامُ كُلُّهَا مُعَلَّلَةٌ عِنْدَهُ.

(١) نهاية الأقدام (ص ٣٥٩) وجوابه (ص ٣٦٢)، والأبكار (١/٥١١) مع مناقشة قوية، وغاية المرام (١٦٠)، (١٦١)، والكامل (ل ١٤٠/ب).

(٢) أي: ومن نفى الأحوال.

(٣) انظر: ابن متويه: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٥٣).

(٤) قوله: «وقد يرى أشكالها.. إلخ» بهامش الأصل.

(٥) هذا الدليل هو معتمد الأشاعرة في إثبات جواز الرؤية؛ وانظره في: البغدادي: أصول الدين (ص ٩٧)، والآمدي: أبكار الأفكار (١/٤٨٥)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٩/ب).

(٦) انظر هذا الاعتراض والجواب عنه في: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٣٥٧) والجواب عنه في (ص ٣٦١).

وَمَنْ يَثْبُتْهَا فَيَقُولُ: هَذَا السُّؤَالُ أَوَّلًا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ عَلَى أَصُولِ الْمُعْتَزِلَةِ؛ فَإِنَّهُمْ حَكَمُوا بِتَعْلِيلِ التَّمَاثُلِ وَالْإِخْتِلَافِ^(١)، وَقَالُوا: وَجَبَ طَلَبُ عِلَّةٍ لِتَمَاثُلِ مَا يَتَمَاثَلُ مِنْهَا، حَتَّى يَتَبَيَّنَ اخْتِصَاصُ التَّمَاثُلِ مِنَ الَّذِي لَا يَتَمَاثَلُ.

وَهَذَا نَفْسُهُ مُتَحَقِّقٌ فِيْمَا نَحْنُ فِيهِ؛ فَإِنَّ الْمَعْلُومَاتِ مُنْقَسِمَةً إِلَى مَا يَصِحُّ أَنْ يَرَى، وَإِلَى مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَرَى؛ فَيَجِبُ اخْتِصَاصُ مَا يَصِحُّ أَنْ يَرَى بِمُوجِبٍ. وَمُقْتَضَى الْجَوَابِ الْآخَرِ أَنَّهُمْ قَالُوا: كُلُّ حُكْمٍ وَرَدَ بِعِلَّةٍ وَاطَّرَدَ وَانْعَكَسَ وَلَمْ يَبْطُلْ تَعْلِيلُهُ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ عِنْدَ الْعَرَضِ عَلَى قَضِيَّاتِ الْعُقُولِ -: فَوَاجِبٌ تَعْلِيلُهُ، وَهَذَا بِعَيْنِهِ مُتَحَقِّقٌ فِيْمَا نَحْنُ فِيهِ.

فَإِنْ قَالُوا: الصَّحَّةُ مِمَّا لَا يُعْلَلُ، وَاسْتَشْهَدُوا بِصَحَّةِ كَوْنِ الْعَالِمِ عَالِمًا؛ فَإِنَّهَا تَرْتَبُطُ بِالْحَيَاةِ وَتُبُوتِ الْمَحَلِّ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى تَعْلِيلِهَا؛ إِذِ الْمُدْرِكُ لَيْسَ بِعِلَّةٍ.

قَالَ الْقَاضِي: «صَحَّةُ بُتُوتِ الْعِلْمِ إِنَّمَا تُعْلَلُ بِالْحَيَاةِ، ثُمَّ فِي ظُهُورِ الْحَيَاةِ بُتُوتُ الْمَحَلِّ، وَذَلِكَ شَرْطٌ؛ فَإِنَّ الْإِفْتِقَارَ إِلَى الْمَحَلِّ لَا يَخْتَصُّ بِالْعِلْمِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَعْرَاضِ».

فَإِنْ قِيلَ: أَلَسْتُمْ مَنَعْتُمْ التَّعْلِيلَ بِالْحَالِ، وَالْوُجُودُ حَالٌ؟!

قُلْنَا: الْوُجُودُ عَيْنُ الدَّاتِ عِنْدَنَا، ثُمَّ هَذَا لَا يَسْتَقِيمُ عَلَى أَصُولِ الْمُعْتَزِلَةِ مَعَ تَعْلِيلِهِمُ التَّمَاثُلَ بِالْأَخْصِ^(٢)، وَهُوَ حَالٌ عِنْدَهُمْ.

فَإِنْ قَالُوا: جَمَعْتُمْ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَاتِ بِجَامِعِ الْوُجُودِ تُشِيرُونَ بِهِ إِلَى اسْمِ الْوُجُودِ، أَوْ إِلَى حَقِيقَةِ الْوُجُودِ؟ فَإِنْ جَمَعْتُمْ بَيْنَهُمَا بِاسْمٍ، فَلَا أَثَرَ لِلْجَمْعِ بِالْإِسْمِ، فَإِنْ جَمَعْتُمْ بَيْنَهُمَا بِالْحَقِيقَةِ، فَالْمَوْجُودَاتُ مُخْتَلِفَةٌ عِنْدَ نَفَاةِ الْأَحْوَالِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَاتِ

(١) التماثل والاختلاف معلل عند المعتزلة بالاشتراك في صفة من صفات النفس؛ فإن: «الذي يؤثر في التماثل هو الصفة الذاتية أو المقتضاة عن صفة الذات»؛ انظر: المغني (٧٨/١٦)، وديوان الأصول (ص ٥٢٥)، ومسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٣٦)، والتذكرة في أحكام الجواهر (ص ٢٥٦)، وانظر ما سبق في (ل ٢٨/أ)، ونهاية الأقدام (ص ١٨٥، ١٨٦).

(٢) قوله: «وقد يرى أشكالها... إلخ» بهامش الأصل.

(٣) انظر تعليل التماثل بالأخص عند المعتزلة في: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧٨/١٦)، والنيسابوري: ديوان الأصول (ص ٥٢٥)، ومسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٣٦)، وابن متويه: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٢٥٦).

بَوَجهُ عِنْدَ مَنْ يَنْفِي الْحَالِ:

قُلْنَا: الوجودُ عِنْدَ الْقَاضِي هُوَ غَيْرُ الذَّاتِ، وَقَدْ جَمَعَ بِالْوجودِ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَاتِ، وَهُوَ مِنْ مُشْتَبِي الْأَحْوَالِ^(١).

وَقَالَ أَيْضًا: الْفِعْلُ فِي الشَّاهِدِ يَدُلُّ عَلَى وجودِ الْفَاعِلِ [١١٣/١]، فَلْيَدُلُّ فِي الْغَائِبِ عَلَى وجودِهِ أَيْضًا، وَيَجْمَعُ بِالْوجودِ نَفَاةَ الْأَحْوَالِ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ بِالْعِلَّةِ وَالْحَقِيقَةِ أَوْ الْإِخْتِلَافِ فِيهَا فِيمَا هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْحَدِّ، وَإِنَّمَا تُثَبِّتُ الْإِخْتِلَافَ فِي الْأَوْصَافِ الَّتِي لَيْسَتْ مَقْصُودَةً بِالْحَدِّ.

وَقَدْ قَالَ الْكَعْبِيُّ: حَدُّ مَا يَرَى أَنْ يَكُونَ لَوْنًا، وَهُوَ لَا يَقُولُ بِالْحَالِ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ اللَّوْنِيَّةَ تَجْمَعُهَا.

وَقَالَتِ الْبَصْرِيَّةُ: حَدُّ مَا يَرَى أَنْ يَكُونَ لَوْنًا أَوْ مُتَلَوَّنًا.

وَكَذَلِكَ الْمُتَكَلِّمُونَ الَّذِينَ نَفَوْا الْحَالَ قَالُوا فِي الْعَرَضِ: مَا يَقُومُ بِالْجَوْهَرِ.

وَقَالُوا فِي حَدِّ اللَّوْنِ: مَا يَتَلَوَّنُ بِهِ الْجَوْهَرُ مَعَ اخْتِلَافِ أَجْنَاسِهَا، وَلَمْ يَعْتَقِدُوا أَنَّ اللَّوْنِيَّةَ وَالْعَرَضِيَّةَ حَالٌ يَجْمَعُ أَجْنَاسَهَا.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى أَحْوَالٍ فَصَارَى كَلَامِهِ عَائِدَةً إِلَى اسْمٍ؛ إِذِ الْحَالُ لَيْسَتْ بِذَاتٍ وَلَا وجودٍ يَقْبَلُ النَّفْيَ وَالْإِثْبَاتَ، وَلَكِنَّهُمْ اعْتَقَدُوا الْكُونِيَّةَ أَوْ الْعَرَضِيَّةَ وَجْهًا يَجُوزُ تَعَلُّقُ الْعِلْمِ بِهِ، وَلَمْ يُرِيدُوا بِالْوجودِ الْأَحْوَالَ، وَلَكِنَّهُمْ جَوَّزُوا أَنْ يُعْلَمَ الشَّيْءُ مِنْ وَجْهِهِ، وَيُجْهَلَ مِنْ وَجْهِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الْوَجْهُ حَالًا؛ كَمَا يُعْلَمُ تَحْيِيزُ الْجَوْهَرِ وَيُجْهَلُ كَوْنُهُ مَحْدُدًا أَوْ قَائِمًا لِلْعَرَضِ أَوْ قَائِمًا بِالنَّفْسِ، وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْوُجُوهُ رَاجِعَةً إِلَى النَّفْسِ أَوْ إِلَى الْأَحْوَالِ.

وَمَنْ أَثَبَّتَ الْأَحْوَالَ وَحَكَّمَ بِأَنَّهَا لَا تَتَصِفُ بِالْوجودِ وَلَا بِالْعَدَمِ، وَلَا تُثَبِّتُ عَلَى حِيَالِهَا وَلَا تَبْقَى فِيهَا عَائِدَةً إِلَى اسْمٍ مَخْصِيٍّ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ قُلْتُمْ فِي كِتَابِ الْعِلَلِ: إِنَّمَا تُعَلَّلُ الْحَالُ، وَمَتَّجَهُ الرُّؤْيَا لَيْسَتْ حَالًا.

قَالَ الْإِمَامُ: وَهَذَا مِنْ أَعْمَاضِ الْأَسْئَلَةِ عَلَى الْقَائِلِينَ بِالْحَالِ، وَمَنْ نَفَى الْحَالَ فَلَا يَجْعَلُ الْحُكْمَ الْمُعَلَّلَ حَالًا.

وَقَالَ: « كَوْنُ الْمَعْلُومِ مَعْلُومًا يُعْلَلُ بِالْعِلْمِ، وَكَوْنُهُ مَعْلُومًا لَيْسَتْ بِحَالٍ، وَكَذَلِكَ قَالُوا: كَوْنُ الْفَاعِلِ فَاعِلًا مُعْلَلٌ بِالْفِعْلِ، وَكَوْنُهُ فَاعِلًا لَيْسَ حَالًا، وَأَحْكَامُ الشَّرْعِ مُعَلَّلَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ وَنَهْيِهِ، وَأَحْكَامُ الْأَفْعَالِ لَيْسَتْ أَحْوَالًا.

وَمَنْ أَثَبَّتَ الْحَالَ فَإِنَّهُ يَقُولُ: الصَّحَّةُ حُكْمٌ ثَابِتٌ وَحَالٌ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالصَّحَّةِ نَفْيِ الْإِسْتِحَالَةِ، وَهَذَا مِمَّا نَسْتَحِيرُ اللَّهَ - تَعَالَى - فِيهِ، فَإِنَّهُ مُشْكِلٌ جِدًّا لَا سِيَّمَا عِنْدَ مُثْبِتِي الْأَحْوَالِ، مِنْ شَرْطِ الْعِلَّةِ قِيَامُهَا بِذَاتِ مَنْ لَهُ الْحُكْمُ، وَلَوْ جَعَلُوا الْوُجُودَ عِلَّةً لِصَحَّةِ الرُّؤْيَةِ، لَوَجِبَ قِيَامُ الْوُجُودِ بِالصَّحَّةِ، وَيَجِبُ قِيَامُ كُلِّ مُصَحِّحٍ بِالصَّحَّةِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَا بُدَّ مِنْ جَامِعٍ يَجْمَعُ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَاتِ الَّتِي أَذْرَكْنَاهَا وَرَأَيْنَاهَا، فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّ الْجَامِعَ لِذَلِكَ كَوْنُهَا فِي مُقَابَلَةِ الرَّائِي، وَسَنْجِبُ عَنْ هَذَا عِنْدَ ذِكْرِنَا شُبَهَ نِفَاقِ الرُّؤْيَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَتِ الرُّؤْيَةُ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْوُجُودِ لَمَا أَذْرَكَ الْمَذْرُوكَ الْإِخْتِلَافَ.

قُلْنَا: مَنْ نَفَى الْأَحْوَالَ فَيَقُولُ: الْإِخْتِلَافُ يَرْجِعُ إِلَى الْوُجُودِ؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ.

وَنَحْنُ قَدْ أَجَبْنَا عَنْ هَذَا السُّؤَالِ، وَقُلْنَا: لَوْ كَانَتِ الرُّؤْيَةُ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْأَخْصِ لَمَا أَذْرَكَ وُجُودَ الْمَذْرُوكَاتِ، وَلَجَارَ تَعَلُّقُ الْإِذْرَاكِ بِالصِّفَاتِ الْعَامَّةِ.

فَإِنْ قَالُوا: نُذْرِكُ الْأَخْصَ، وَنَعْلَمُ الْوُجُودَ.

قُلْنَا: لَا، بَلْ نُذْرِكُ الْوُجُودَ وَنَعْلَمُ الْخَاصِّيَّةَ وَالْإِخْتِلَافَ، وَلَقَدْ قُلْنَا فِي هَذِهِ الدَّلَالَةِ: أَذْرَكْنَا مُخْتَلِفَاتٍ، وَإِخْتِلَافُهَا يَرْجِعُ إِلَى أَجْزَائِهَا وَصِفَاتِ أَنْفُسِهَا، وَالرُّؤْيَةُ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْأَحْوَالِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مَا يَرَى وَيُمَيِّزُ فِي حُكْمِ الْإِذْرَاكِ عَنْ غَيْرِهِ فَهُوَ ذَاتٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَالْأَحْوَالُ لَيْسَتْ بِذَوَاتٍ، وَلَقَدْ جَمَعَتِ الرُّؤْيَةُ هَذِهِ الْمُخْتَلِفَاتِ، وَالرُّؤْيَةُ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالذَّوَاتِ وَالْمَوْجُودَاتِ، وَهِيَ مُشْتَرِكَاتٌ فِي حَقِيقَةِ الْوُجُودِ، فَبَيَّنَّا أَنَّ الْجَامِعَ لِلْمُخْتَلِفَاتِ [١١٣ / ب] الْوُجُودُ، وَهُوَ الْعِلَّةُ فِي صَحَّةِ الرُّؤْيَةِ.

الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ لِأَصْحَابِنَا فِي إِبْنَاتِ جَوَازِ الرُّؤْيَةِ أَنَّ قَالُوا: رُؤْيَةُ اللَّهِ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَائِزَاتِ أَوْ مِنَ الْمُسْتَحِيلَاتِ، وَوُجُوهُ الْإِسْتِحَالَةِ مَضْبُوطَةٌ، وَهِيَ مُرْتَفَعَةٌ عَنْ هَذَا الْحُكْمِ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْجَائِزَاتِ؛ إِذْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الْقِسْمَيْنِ وَالْحُكْمَيْنِ.

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ مِمَّا أَوْرَدَهَا أَبُو الْحَسَنِ وَعَتَمَدَهَا، وَاسْتَشْهَدُوا فِيهَا قَالَهُ بِكُلِّ جَائِزٍ، مِنْهَا

حُدُوثُ أَمْثَالِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْجَائِزَاتِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي تَقْدِيرِ أَمْثَالِهَا وَجْهٌ مِنَ الْإِسْتِحَالَةِ.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: «وَجُوهُ الْإِسْتِحَالَةِ شَتَّى يَجْمَعُهَا شَيْئَانِ:

○ حُدُوثُ الْمَرْتَبِيِّ.

○ أَوْ حُدُوثُ مَعْنَى فِيهِ.

وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ حُدُوثُ مَعْنَى فِيهِ؛ فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى حُدُوثِهِ، وَالرُّؤْيَى لَا تَقْتَضِي اسْتِحَالَةَ فِي صِفَةِ الْقَدِيمِ، وَلَا فِي صِفَةِ الْحَادِثِ، وَلَا تَقْتَضِي قَلْبَ حَقِيقَةٍ، وَلَا تَغْيِيرَ صِفَةٍ وَاجِبَةٍ، فَوَجَبَ الْقَضَاءُ بِجَوَازِهَا.

فَإِنْ قَالُوا: تَعَلَّقَ الرُّؤْيَى بِالْقَدِيمِ يُوجِبُ حُدُوثَهُ؛ لِأُمُورٍ هِيَ عِلَامَاتُ الْحُدُوثِ؛ مِنْهَا:

○ وَجُوبُ كَوْنِ الْمَرْتَبِيِّ فِي جِهَةٍ مِنَ الرَّائِي.

○ وَمِنْهَا: كَوْنُهُ عَلَى بَنِيَّةٍ مِنْ كَوْنٍ أَوْ تَشْكُلٍ.

قُلْنَا: أَلَيْسَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ يَرَانَا، وَلَسْنَا فِي جِهَةٍ مِنْهُ، وَلَا فِي مُحَادَاثِهِ، وَلَا هُوَ بِجِهَةٍ مِنَّا؟!

وَمَنْ أَنْكَرَ كَوْنَهُ سُبْحَانَهُ رَائِيًا لِلْعَالَمِ، كَانَ خَارِقًا لِجَمَاعِ الْأُمَمِ، وَمُخَالِفًا لِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿الَّذِينَ يَدْعُونَ اللَّهَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [العلق: ١٤] وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

وَإِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ رَائِيًا لَا فِي جِهَةٍ، جَازَ أَنْ يَكُونَ مَرْتَبِيًا لَا فِي جِهَةٍ، وَكَذَلِكَ يَرَى نَفْسَهُ، وَلَيْسَ هُوَ فِي مُحَادَاةِ نَفْسِهِ، وَلَا فِي جِهَةٍ مِنْ نَفْسِهِ، وَالْوَاحِدُ مِنَّا يَرَى السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّهُ لَا يُمَازِلُ إِلَّا مِثْلَهُ؛ حَجْمًا، وَقَدْرًا، وَمَسَاحَةً، وَكَذَلِكَ يَرَى اللَّوْنَ، مَعَ أَنَّ اللَّوْنَ لَا يَقْبَلُ الْمُقَابَلَةَ، وَالْبَاطِنَ فِي الْجِسْمِ الصَّقِيلِ، وَيَرَى نَفْسَهُ، وَلَيْسَتْ نَفْسُهُ فِي مُقَابَلَةِ نَفْسِهِ، وَيَرَى قَفَاءَ وَظَهْرَهُ بَيْنَ الْمِرَاتَيْنِ.

وَلَوْ جَازَ أَنْ يُقَالَ: فِي تَجْوِيزِ الرُّؤْيَى تَجْوِيزُ الْمُقَابَلَةِ، لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: فِي تَجْوِيزِ الْمُخَاطَبَةِ وَالتَّكَلُّمِ تَجْوِيزُ الْمُقَابَلَةِ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَعَلَّقَ الرُّؤْيَى بِالْمَرْتَبِيِّ لَا يَقْتَضِي حُدُوثَ مَعْنَى فِيهِ أَشْيَاءٌ؛ مِنْهَا: رُؤْيَى اللَّوْنِ وَالْكُونِ، مَعَ اسْتِحَالَةِ قِيَامِ الْمَعْنَى بِالْمَعْنَى، وَقَدْ جَوَّزَ أَبُو هَاشِمٍ رُؤْيَى لَوْنٍ تَقَدَّرَ لَا فِي مَحَلٍّ.

ثُمَّ تَعَلَّقَ الرُّؤْيَى بِالشَّيْءِ كَتَعَلَّقِيَ السَّمْعُ بِهِ، وَكَتَعَلَّقِيَ الْعِلْمُ بِهِ، وَذَلِكَ يَفْتَضِي حُدُوثَ مَعْنَى فِيهِ، وَكَذَلِكَ الرُّؤْيَى، وَهَذَا يَفَارِقُ الشَّمَّ وَالتَّدْوُقَ وَاللَّمْسَ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَفْتَضِي مُمَاسَّةَ بَيْنَ الشَّامِّ وَالْمَشْمُومِ، وَالدَّائِقِ وَالْمَذْذُوقِ، وَاللَّامِسِ وَالْمَلْمُوسِ.

فَإِنْ قَالُوا: الرُّؤْيَى أَيْضًا تَفْتَضِي اتِّصَالَ شُعَاعٍ مِنَ الرَّائِي بِالْمَرِيءِ.

فَقَدْ أَبْطَلْنَا عَلَيْهِمْ ذَلِكَ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ، ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا لَهُمْ فِعْلَ الشُّعَاعِ وَإِنْبِعَاثَهُ فِي النَّظِيرِ، فَلَا يَصِحُّ الْحُكْمُ بِوُجُوبِ اتِّصَالِهِ بِالْمَرِيءِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَجْتَمِعُ الْخَلْقُ الْكَثِيرُ عَلَى رُؤْيَى الشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَالْأَشْعَةُ أَجْسَامٌ لَا يَصِحُّ التَّدَاخُلُ فِيهَا، وَلَوْ كَانَ الْقَوْلُ بِالِاتِّصَالِ صَحِيحًا، وَكَانَ شُعَاعُ النَّظِيرِ الْأَوَّلِ يَتَّصِلُ بِالْمَرِيءِ، وَشُعَاعُ النَّظِيرِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ لَا يَتَّصِلُ بِهِ، ثُمَّ نَحْنُ نَرَى اللَّوْنَ، وَنَرَى مَا فِي الْأَوَانِي الْمُتَّخِذَةِ مِنَ الْبُلُورِ وَالزُّجَاجِ، وَلَمْ يَتَّصِلْ شُعَاعُهُ بِذَلِكَ، وَنَرَى السَّمَاءَ عَلَى بُعْدِهَا فِي حَالَةٍ لَا تَتَّصِلُ أَشْعَتُنَا بِهَا.

فَإِنْ قَالُوا: الْجَوُّ الْمُشْرِقُ [١١٤/ب] يَعْكِسُ الشُّعَاعَ فَنَرَى السَّمَاءَ.

قُلْنَا: قَدْ بَطَلَ دَعْوَاكُمْ فِي اشْتِرَاطِ الْإِتِّصَالِ.

فَإِنْ قَالُوا: الَّذِي يَرَى الشَّيْءَ الْحَسَنَ فَيَعْجِبُهُ فَيُحَدِّثُ فِي الْمَرِيءِ آفَةً مِنْ جِهَةِ رُؤْيَيْهِ إِيَّاهُ؛ فَيَقَالُ أَصَابَهُ بِالْعَيْنِ.

قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ بِمَلَامٍ لِكُلِّ رَاءٍ، وَإِنَّمَا اللَّهُ يُحَدِّثُ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ عَلَى حُكْمِ الْحَادِثَةِ؛ كَمَا يُحَدِّثُ خَوْفًا عِنْدَ رُؤْيَى الْعَدُوِّ، وَيُحَدِّثُ لَهُ سُرُورًا عِنْدَ رُؤْيَى الصَّدِيقِ.

فَإِنْ قَالُوا: تَجْوِيزُ رُؤْيَى الْقَدِيمِ يَفْتَضِي التَّجَسُّمَ، وَتَشْبِيهَهُ بِخَلْقِهِ.

قُلْنَا: الْمُشْتَبِهَانِ إِنَّمَا يَشْتَبِهَانِ بَأَنْفُسِهِمَا، وَكَوْنُهُمَا مِنْ شَيْءٍ لَيْسَ هُوَ رُجُوعًا إِلَى أَنْفُسِهِمَا، بَلْ هُوَ رُجُوعٌ إِلَى رُؤْيَى الرَّائِي لَهُمَا، وَلَوْ كَانَ يَجِبُ بِوُقُوعِ الرُّؤْيَى عَلَى الشَّيْئَيْنِ تَشْبِيهُهُمَا، لَكَانَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَشْتَرِكَ الْمُخْتَلِفَانِ فِي تَعَلُّقِ الرُّؤْيَى بِهِمَا، وَنَحْنُ نَرَى السَّوَادَ وَالْبَيَاضَ، وَلَا يَقَعُ التَّشَابُهُ بَيْنَهُمَا لِذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ الْقَدِيمُ مَرِيئًا لَكَانَ مِنْ جِنْسِ الْمَرِيئَاتِ.

قُلْنَا: وَلَوْ كَانَ رَائِيًا وَحَيًّا وَعَالِمًا وَقَادِرًا، لَكَانَ مِنْ جِنْسِ مَا يَسْتَحِيلُ رُؤْيَاهُ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ عَلَى أَصُولِكُمْ.

ثُمَّ نَقُولُ: كَيْفَ يَلْزَمُ التَّجْسِيمُ مِنَ الْاِسْتِرَاكِ فِي الرُّؤْيَةِ، وَالْجَوَاهِرُ وَالْأَلْوَانُ مَرْتَبَةٌ وَلَا يَلْزَمُ التَّجْسِيمُ.

فَإِنْ قَالُوا: دَعَاكُمْ أَنْ وَجُوهَ الْاِسْتِحَالَةِ مَضْبُوطَةٌ مَمْنُوعَةٌ؛ فَمَا يُؤْمِنُكُمْ أَنْ يَكُونَ فِي الْاِسْتِحَالَةِ وَجْهٌ لَمْ تَعْتَرُوا عَلَيْهِ؟

وَهَذَا يَعْدُونَهُ مِنْ أَصْعَبِ الْأَسْئَلَةِ، وَهُوَ مُنْعَكِسٌ عَلَيْهِمْ عَلَى الْقَوْرِ؛ فَإِنَّا كَمَا نَدَّعِي جَوَازَ رُؤْيَةِ الْقَدِيمِ، نَنْفِي وَجُوهَ الْاِسْتِحَالَةِ، وَالْخُصُومُ يَدَّعُونَ اِسْتِحَالَتَهَا بِنَفْيِ طُرُقِ الْجَوَازِ؛ فَيَقُولُونَ: لَوْ كَانَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ مِمَّا يَرَى، لَرَأَيْنَاهُ فِي وَقْتِنَا؛ إِذِ الْمَوَانِعُ مُنْتَفِيَةٌ، وَيَدَّعُونَ اِنْحِصَارَ الْمَوَانِعِ؛ كَمَا نَدَّعِي نَحْنُ اِنْحِصَارَ وَجُوهِ الْاِسْتِحَالَةِ.

وَطَرِيقُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَصْمَيْنِ فِي الْعِلْمِ بِالْاِنْحِصَارِ، أَنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا وَجْهًا فِي الْجَوَازِ وَالْاِسْتِحَالَةِ غَيْرَ مَا ذَكَرُوهُ، فَاسْتَوَتْ الْأَوْهَامُ، وَعَدِمَ الْعِلْمُ لَا يُفِيدُ عِلْمًا لِوَاحِدٍ مِنَ الْخَصْمَيْنِ، هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ فِي تَقْرِيرِ هَذَا السُّؤَالِ.

ثُمَّ سَلَكَ الْقَاضِي فِي الْجَوَابِ عَنْهُ طَرِيقًا، وَسَلَكَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ طَرِيقًا، وَأَنَا أَذْكُرُهُمَا. وَأَقْصَى مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي ذَلِكَ: أَنَّ أَهْلَ الْمِلَلِ عَلَى مَذْهَبَيْنِ، فَمِنْ قَاطِعِ بَحْوَا الرُّؤْيَةِ، وَمِنْ قَاطِعِ الْاِسْتِحَالَةِ.

ثُمَّ الَّذِينَ قَطَعُوا بِالْاِسْتِحَالَةِ: حَصَرُوا ذَلِكَ الْاِسْتِحَالَةَ فِي الْجِهَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَلَوْ أُبْطِلَتْ عَلَيْهِمُ الْجِهَاتُ، لَكَانُوا مَحْضُورِينَ وَكَانَ مُجَوِّزُ الرُّؤْيَةِ فَائِزِينَ بِالْفَتْحِ عَلَيْهِمْ، وَلَيْسَ فِي الْأُمَّةِ مَنْ يَدَّعِي الْاِسْتِحَالَةَ وَيُحِيلُهَا عَلَى طَرِيقَةٍ لَمْ يَعْتَرُ عَلَيْهَا شَيْوُخُ الْمُعْتَزَلَةِ، فَمَنْ ادَّعَى وَجْهًا خَارِجًا عَمَّا خَاصَ فِيهِ الْخَائِضُونَ كَانَ خَارِقًا لِلْإِجْمَاعِ، هَذَا مَا تَمَسَّكَ بِهِ الْقَاضِي.

وَأَمَّا مَا تَمَسَّكَ بِهِ الْإِمَامُ: فَهُوَ أَنَّ قَالَ: اتَّفَقْنَا عَلَى جَوَازِ حَدُوثِ أَمْثَالِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِقُدْرَةِ اللَّهِ.

فَلَوْ قِيلَ لَنَا: مَا يُؤْمِنُكُمْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُسْتَحِيلًا؛ لَوَجْهٌ لَمْ تَعْتَرُوا عَلَيْهِ وَلَا أَدْرَكَهُ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ؟

قُلْنَا: هَذَا يُؤَدِّي إِلَى التَّشْكِيكِ فِي الْمُعْتَقَدَاتِ، فَإِنْ رُمْنَا مُحَاوَلَةَ وَجْهِ فِي التَّجْوِيزِ لَمْ يَسْلَمْ فِي الطَّلَبَةِ حَتَّى نَقُولَ: جِهَاتُ الْاِسْتِحَالَةِ مَضْبُوطَةٌ، وَلَا وَجْهٌ لِتَقْدِيرِ مَزِيدٍ عَلَيْهَا، فَإِذَا انْتَفَتْ

وَجَبَ الْقَطْعُ بِالْجَوَازِ^(١).

فَإِنْ قَالُوا: الدَّالُّ عَلَى جَوَازِ حُدُوثِ أُمْتَالٍ مَا حَدَّثَ أَنَّ الَّذِي تَتَوَقَّعُهُ مُمَائِلٌ كَمَا وَقَعَ، وَمِنْ حُكْمِ الْمُثْلَيْنِ تَشَابُهُهُمَا^(٢) فِي الْجَوَازِ وَالْوُجُوبِ.

قُلْنَا: هَذَا إِنْ اسْتَقَامَ [١١٤ / ب] لِغَيْرِكُمْ، فَلَيْسَ يَسْتَقِيمُ لَكُمْ؛ مَعَ حُكْمِكُمْ بِمُمَائِلَةٍ إِرَادَتَيْنِ، فِي حَقِيقَةِ الْإِرَادَةِ الْقَائِمَةِ بِالْمَحَلِّ مَعَ تَعَارُضِهِمَا فِي افْتِقَارِ أَحَدِهِمَا إِلَى الْمَحَلِّ دُونَ الْأُخْرَى.

وَأَقْرَبُ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُمْ قَطَعُوا بِأَنَّ الْأَعْرَاضَ الَّتِي لَا تَبْقَى مُخْتَصَّةٌ فِي الْوُقُوعِ بِأَوْقَاتٍ لَا يَجُوزُ وَقُوعُهَا فِي غَيْرِهَا، وَهَذَا بَعْضُ مَا عَوَّلُوا عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: مُوجِبٌ وَقُوعِ صَوْتٍ فِي وَقْتٍ وَيَسْتَحِيلُ وَقُوعُ مِثْلِهِ فِي وَقْتِهِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّ الرُّؤْيَا وَصِفَاتِهَا مَضْبُوطَةٌ، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ أَوْ يَمْتَنِعُ تَعَلُّقُهَا بِصِفَاتٍ هِيَ عَلَيْهَا، وَلَا يَسْتَرِيبُ أَحَدٌ مِنَ الْخَائِضِينَ فِي الْحَقَائِقِ فِي تَقْدِيرِ حَالٍ أَوْ صِفَةٍ لِبَعْضِ الْحَوَادِثِ لَمْ يَضْبِطْهَا الْعُقَلَاءُ، وَلَوْ ظَنَّ بِنَا هَذِهِ الْإِسْتِرَابَةَ إِلَى الْأُصُولِ وَالْقَوَاعِدِ لَزُعْزَعَتْ، وَإِذَا وَضَحَ انضِبَاطُ أَحْوَالِ الرُّؤْيَا وَقَضَايَاهَا، وَبَطَلَ تَوَقُّعُ مَزِيدٍ عَلَيْهَا، وَقَدْ سَبَرْنَا صِفَاتِ الرُّؤْيَا؛ فَلَمْ نَلَفَ وَاحِدَةً مِنْهَا مُفْتَضِيَةً اسْتِحَالَةً لَوْ قُدِّرَ تَعَلُّقُ الرُّؤْيَا بِالْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْجَوَازُ وَالْقَطْعُ بِهِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ مَا أَشَارُوا إِلَيْهِ مِنَ الْمَوَانِعِ فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا مَانِعًا مِنَ الرُّؤْيَا، وَالْمَانِعُ الْحَقِيقِيُّ مَا يُضَادُّ الرُّؤْيَا فِي مَحَلِّهَا؛ فَبَطَلَ مَا تَمَسَّكُوا بِهِ، فَهَذَا سَبِيلُ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ.

وَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ فِي إِبْطَاتِ جَوَازِ رُؤْيَا اللَّهِ أَنْ قَالُوا: إِنَّ الْبَارِي ﷻ لَوْ لَمْ يَرِ نَفْسُهُ لَمْ يَرِ غَيْرَهُ؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَرَى الرَّائِي غَيْرَهُ، وَلَا يَرَى نَفْسَهُ^(٣).

وَمَنْ اعْتَرَفَ مِنْهُمْ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَرَى نَفْسَهُ، فَتَقُولُ لَهُ: كُلُّ صِفَةٍ جَازَ أَنْ تَتَعَلَّقَ مِنْ نَفْسِ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ بِنَفْسِهِ جَازَ أَنْ تَتَعَلَّقَ مِنْ غَيْرِهِ بِهِ؛ كَالْعِلْمِ، وَالذِّكْرِ، وَالْخَبَرِ، وَعَكْسُهُ الْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٨٠).

(٢) كذا بالأصل، وفي الهامش: «تساويهما».

(٣) انظر: الأشعري: الإبانة (ص ٥٢، ٥٣، ٥٥)، وأيضاً: ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٣٤٩).

وَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ أَيْضًا أَنْ قَالُوا: الرُّؤْيَةُ لَا تُؤَثِّرُ فِي الْمَرْتَبَةِ؛ كَالْعِلْمِ، وَالْخَبَرِ، وَكُلُّ صِفَةٍ لَا تُؤَثِّرُ فِي مُتَعَلِّقِهَا لَا امْتِنَاعَ فِي تَعَلُّقِهَا بِالْبَارِي؛ كَالْعِلْمِ، وَالْخَبَرِ وَعَكْسُهُ الْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ^(١).

قَالَ الْإِمَامُ: « وَهَذَا حَسَنٌ، وَلَكِنْ لَا يَسْتَقِلُّ مَا لَمْ يُعَصَّدْ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الطَّرِيقَتَيْنِ؛ فَإِنْ قَائِلًا لَوْ قَالَ: لِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ الْعِلْمَ إِنَّمَا يَجُوزُ تَعَلُّقُهُ بِالْبَارِي؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ؟! فَنَقُولُ: تَرْتِيبُ الْكَلَامِ إِلَى نَفْيِ طَرِيقِ الْإِسْتِحَالَةِ ». وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ مِمَّا تَعَلَّقَ بِهِ الْأُسْتَاذُ.

وَقَالَ: « أَجْمَعْنَا عَلَى جَوَازِ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ وَالْخَبَرِ بِذَاتِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ، وَاتَّفَقْنَا عَلَى اسْتِحَالَةِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ بِذَاتِهِ سُبْحَانَهُ، ثُمَّ بَحَثْنَا عَنْهَا فَلَمْ نَجِدْ فِي التَّصْحِيحِ وَالْمَنْعِ مُتَشَبِّهًا سِوَى التَّأْثِيرِ وَعَدَمِ التَّأْثِيرِ؛ فَنَقُولُ: عَدَمُ الْإِسْتِحَالَةِ الْمَرْتَبَةِ وَتَغْيِيرُ مُتَعَلِّقِ الرُّؤْيَةِ يُصَحِّحُ تَعَلُّقَهَا بِهِ وَيُسْتَشْهَدُ بِالْعِلْمِ وَالْخَبَرِ لَا عَلَى سَبِيلِ الْقِيَاسِ، بَلْ عَلَى سَبِيلِ الْإِيضَاحِ.

وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: أَفْصَى مَا يَتَمَسَّكُونَ بِهِ عَدَمٌ، وَالْعِلْمُ حَيْثُ قُلْتُمْ: لَمْ نَجِدْ مُصَحِّحًا وَلَا مُجِيلًا سِوَى التَّأْثِيرِ دَعَا بَاطِلَةً؛ إِذْ لَا تَتَّجِهْ هَذِهِ الدَّعْوَى فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْجَوْهَرِ وَلَا لِلْعَرَضِ صِفَاتٌ غَيْرُ مَا عَلِمْنَاهُ، وَلَا نَشْكُ فِي ذَلِكَ، وَلَا مُعْتَصَمَ لَنَا فِيمَا نَدَّعِيهِ إِلَّا أَنَّا نَقُولُ: لَوْ كَانَ لِهَذِهِ الْأَجْنَاسِ صِفَاتٌ نَفْسٍ غَيْرُ مَا عَرَفْنَاهَا وَعَثَرْنَا عَلَيْهِ، لَعَلِمْنَاهَا ضَرُورَةً أَوْ دَلَالَةً، فَلَمَّا لَمْ نَعْرِفْ ذَلِكَ حَكَمْنَا بِانْتِفَائِهَا، وَإِنَّمَا النَّظَرُ قَصَارَاهُ تَقْسِيمَاتٌ مَحْصُورَةٌ، وَعَلِمْنَا انْحِصَارَهَا بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِي شُبِّهِ نَفَاةِ الرُّؤْيَةِ.

وَمِمَّا عَوَّلُوا عَلَيْهِ [١/١١٥] أَنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ مَرْتَبًا لَرَأَيْنَاهُ فِي وَقْتِنَا إِذِ الْمَوَانِعُ مِنَ الرُّؤْيَةِ مُنْتَفِيَةً^(٢) عَنْهُ، بِالقُرْبِ وَالبُعْدِ الْمُفْرَطَيْنِ، وَالحُجُبِ الْحَائِلَةِ وَاللَّطَافَةِ، فَلَمَّا لَمْ نَرَهُ مَعَ انْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ كَانَ ذَلِكَ دَالًّا عَلَى أَنَّ لَمْ نَرَهُ لِاسْتِحَالَةِ رُؤْيَتِهِ^(٣).

(١) انظر هذا الاعتراض والجواب عنه في: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٣٦١).

(٢) كلمة غير واضحة بالأصل، والتصحيح من الإرشاد (ص ١٧٨).

(٣) انظر هذا الإيراد في: المغني (٤/١١٦، ٩٥، ١٠١)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٢٥٤، ٢٦١). والجواب عنه في: التمهيد (طبعة بيروت)، (ص ٣١٥)، والإرشاد (ص ١٧٨)، والأبكار (١/٥١٦، ٥١٧)، وغاية المرام (ص ١٦٩).

فَيَقَالُ لَهُمْ: لِمَ حَصَرْتُمُ الْمَوَانِعَ فِيمَا ذَكَّرْتُمُوهُ؟ وَبِمَ أَنْكَرْتُمْ مَزِيدًا عَلَيْهَا؟ فَلَا يَرِجُونَ عِنْدَ تَحْقِيقِ الْمُطَالَبَةِ إِلَّا إِلَى قَوْلِهِمْ: سَبَرْنَا الْمَوَانِعَ، فَلَمْ نَلَفْ مَا نَعَا غَيْرَ مَا ذَكَّرْنَاهُ^(١).

وَقَدْ أَبْطَلْنَا هَذِهِ الْقَاعِدَةَ فِي مَوَاضِعَ وَقُلْنَا: عَدَمُ الْعِلْمِ لَا يُفِيدُ عِلْمًا، بَلْ يُفِيدُ وَفَقَةً وَحَيْرَةً، وَقَدْ أَوْصَلْنَا^(٢) إِلَى هَذَا السُّؤَالِ فِي أَدِلَّتِنَا، وَعَكَّسْنَا عَلَيْهِمْ هَذِهِ الطَّلِبَةَ، وَأَوْضَحْنَا اسْتِوَاءَ الْأَقْدَامِ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ رَجَّحْنَا أَحَدَ الطَّرَفَيْنِ؛ وَقُلْنَا:

الرُّؤْيَةُ بِصِفَاتِهَا وَقَضَايَاهَا مَعْلُومَةٌ، وَلَيْسَ سَيِّءٌ مِنْهَا يَفْتَضِي اسْتِحَالَةَ لَوْ قُدِّرَ تَعَلُّقُهَا بِالْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ، وَإِذَا ادَّعَى الْخَضَمُ أَنَّ الرُّؤْيَةَ مِنْ ذِي الْحَاسَةِ بِنَفْسِهَا تَفْتَضِي جِهَةً، وَاتِّصَالَ أَشْيَاءَ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، وَنَحْنُ نَأْتِي ذَلِكَ وَنَمْنَعُهُ وَأَحْلَنَّا مَا ادَّعَوْهُ عَلَى جَزِي الْعَادَةِ، كَمَا أَنَّ الْعِلْمَ مِنْ ذِي الْبَيِّنَةِ إِنَّمَا صَدَرَ مِنَ الْفِكْرِ وَالرُّوْيَةِ، فَلَيْسَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: مِنْ حُكْمِ الْعَالَمِ أَنْ يَكُونَ ذَا بَيِّنَةٍ أَوْ فِكْرَةٍ أَوْ رُؤْيَةٍ؛ إِذْ لَيْسَ ذَلِكَ شَرْطًا حَقِيقِيًّا فِي الْعَالَمِ، وَإِنَّمَا الشَّرْطُ الْحَقِيقِيُّ فِي الْعَالَمِ وَالْمُدْرِكِ أَنْ يَكُونَ حَيًّا وَلَمْ تَكُنْ بِهِ آفَةٌ تُضَادُّ الْعِلْمَ وَالْإِدْرَاكَ.

وُخْصُومُنَا يَقُولُونَ: إِنَّ الَّذِي اعْتَقَدْتُمُوهُ رُؤْيَةً وَإِدْرَاكًا إِنَّمَا هُوَ عِلْمٌ مَخْصُوصٌ، وَقَدْ تَوَافَقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ إِذَا سَلَمْنَا مَسَلَكَ الْأُسْتَاذِ، وَكَيْفَ نُوْجِّهُ شُبُهَهُمْ عَلَيْنَا فِي الْإِسْتِحَالَةِ، أَوْ كَيْفَ تَتَوَجَّهُ شُبُهَهُمْ عَلَيْنَا فِي الْحَوَازِ، وَلَمْ نَتَّقِ بَعْدُ عَلَى أَمْرِ مَعْلُومٍ فِي حَقِيقَةِ الرُّؤْيَةِ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: مَنْ عِلْمٌ شَيْئًا ثُمَّ أَبْصَرَهُ وَأَدْرَكَهُ فَيَجِدُ تَفْرِقَةً ضَرُورِيَّةً فِي نَفْسِهِ بَيْنَ حَالِيهِ، وَمَنْ أَنْصَفَ عِلْمَ أَنَّ التَّفْرِقَةَ الَّتِي يَجِدُهَا فِي نَفْسِهِ لَيْسَتْ رَاجِعَةً إِلَى انْطِبَاعِ حَاسَةِ بِالْمَحْسُوسِ، وَلَا إِلَى اتِّصَالِ شُعَاعٍ بِالْمَرْئِيِّ، وَلَا إِلَى كَوْنِهِ فِي مُحَادَاتِهِ، كَمَا أَنَّهُ يَجِدُ تَفْرِقَةً فِي نَفْسِهِ بَيْنَ كَوْنِهِ مُبْصِرًا لِلشَّيْءِ غَيْرِ مُدْرِكٍ لَهُ بِإِدْرَاكِ السَّمْعِ مَثَلًا، وَكَذَلِكَ يَجِدُ تَفْرِقَةً فِي نَفْسِهِ بَيْنَ اعْتِقَادِهِ الشَّيْءَ لَا عَنْ دَلِيلٍ، وَبَيْنَ عِلْمِهِ وَإِحَاطَتِهِ بِهِ، ثُمَّ التَّفْرِقَةُ لَيْسَتْ رَاجِعَةً إِلَى عَثْرِهِ عَلَى الدَّلِيلِ فَقَطْ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ بِالدَّلِيلِ غَيْرِ الْعِلْمِ بِالْمَدْلُولِ، وَقَدْ كَانَ مُعْتَقِدًا لَهُ غَيْرَ مُتَقِنٍّ، ثُمَّ انْشَرَحَ صَدْرُهُ وَحَصَلَ لَهُ تَلَجُّ الْفُؤَادِ.

كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا: الرُّؤْيَةُ وَالْإِبْصَارُ أَمْرٌ مَعْقُولٌ وَرَاءَ الْعِلْمِ، وَوَرَاءَ انْطِبَاعِ الْحَاسَةِ.

(١) وهذا ما أجاب به الجويني أيضًا في الإرشاد (ص ١٧٨، ١٨٨).

(٢) كذا بالأصل، ولم يتبين لي وجهها.

ثُمَّ قَالَ الْأَصْحَابُ لِلْمُعْتَزِلَةِ: بِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّمَا لَمْ يَرِ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ لِمَانِعٍ قَائِمٍ بِالْحَاسَةِ مُضَادًّا لِإِدْرَاكِهِ، وَالَّذِي يَرَى شَيْئًا فَإِنَّمَا يَرَاهُ بِخَلْقِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - الرُّؤْيَا لَهُ، وَسَبِيلُ مَا يَرَى وَمَا لَا يَرَى كَسَبِيلِ مَا يَعْلَمُ وَمَا لَا يَعْلَمُ، وَلَوْ كَانَ شَرْطُ الْمَرِيئِيِّ أَنْ يَكُونَ فِي جِهَةٍ مِنَ الرَّائِي، لَكَانَ شَرْطُ الْمَعْلُومِ - إِذَا كَانَ مَوْجُودًا - أَنْ يَكُونَ جُزْءًا أَوْ صِفَةً لِحِزْمٍ. فَإِنْ قَالُوا: هَذَا الْكَلَامُ يُفْضِي بِمَقْدُورِهِ إِلَى تَجْوِيزِ أَنْ يَكُونَ بِحَضْرَتِهِ أَطْلَالٌ وَأَشْخَاصٌ وَفَيْلَةٌ تَلْعَبُ وَبُوقَاتٌ تَضْرِبُ وَهُوَ لَا يَدْرِكُهَا [١١٥/ب]؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْلُقْ لَهُ إِدْرَاكًا^(١).

قَالُوا: وَالتَّزَامُ ذَلِكَ خُرُوجٌ عَنْ مُوجِبِ الْعَقْلِ.

قُلْنَا: هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ تَعْوِيلٌ عَلَى تَهْوِيلٍ^(٢) لَا تَحْصِيلَ لَهُ، وَهُوَ عَلَى الْفَوْرِ يَنْعَكِسُ عَلَيْكُمْ بِالَّذِي يُغْمِضُ أَجْفَانَهُ وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الرَّبَّ - سُبْحَانَهُ - قَادِرٌ أَنْ يَخْلُقَ فِي أَوْجَزِ مَا يَقْدِرُ، وَأَسْرَعَ مَا يَنْتَظَرُ مَا فَرَضْتُمُوهُ فَمَا يُؤْمِنُهُ وَقَدْ أَطْرَقَ رَأْسُهُ وَعَمَّصَ أَجْفَانَهُ أَنْ يَكُونَ قَدْ حَدَثَ بَيْنَ يَدَيْهِ - بِاخْتِرَاعِ اللَّهِ - الْأَشْخَاصَ وَالْأَطْلَالَ، وَمُجَوِّزٌ ذَلِكَ مُتَجَاهِلٌ.

وَكَذَلِكَ اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى اقْتِدَارِ الرَّبِّ ﷻ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ بَشَرًا سَوِيًّا بَدَأَ؛ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرُدَّدَ فِي أَطْوَارِ النُّطْفِ وَالْأَمْشَاجِ، وَمَنْ رَأَى بَشَرًا سَوِيًّا ثُمَّ اسْتَرَابَ فِي كَوْنِهِ مَوْلُودًا؛ جَرِيًّا عَلَى مَا نَجَّوَزُهُ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ كَانَ فِي قِمَّةِ الْجَهْلِ.

وَالْجَائِزُ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ أَنْ تَجْرِيَ الْأَوْدِيَةُ دَمَا عَيْيَطًا، وَتَقْلِبَ الْجِبَالُ ذَهَبًا إِبْرِيًّا. وَلَوْ جَوَّزَ عَاقِلٌ فِي دَهْرِهِ وَقَدَّرَهُ مُمْكِنًا فِي عَصْرِهِ، كَانَ مَهْوسًا مُوسَّوسًا؛ فَذَلِكَ سَبِيلُ الْقَطْعِ فِي أَنْ لَيْسَ بِحَضْرَتِنَا مَا لَا نَرَاهُ.

فَرَجَعَ ذَلِكَ إِلَى اسْتِفْرَارِ الْعَوَائِدِ وَاسْتِمْرَارِهَا دُونَ مُوجِبَاتِ الْعُقُولِ، كَيْفَ وَقَدْ خُصِّصَ الرُّسُلُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ - بِرُؤْيَا الْمَلَائِكَةِ مَعَ الْقُرْبِ مِنْ صُحْبَتِهِمْ، وَكَانُوا لَا يَرَوْنَهُمْ؛ إِذِ الدَّهْرُ دَهْرٌ انْخِرَاقِ الْعَوَائِدِ، وَوُضُوحِ الْمُعْجَزَاتِ الْخَارِقَةِ لِلْعَادَاتِ^(٣).

وَالْمُعْتَزِلَةُ تُوَافِقُنَا عَلَى أَنَّ الرُّؤْيَا لِنَفْسِهَا لَا تَسْتَدْعِي الشَّرَائِطَ الَّتِي ذَكَرُوها، وَلَا تَتَحَقَّقُ

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٧٩).

(٢) هذه الكلمة وبعض الكلمات بعدها غير واضحة في الأصل، والتصحيح من الإرشاد (ص ١٧٩).

(٣) هذا نص كلام الجويني في الإرشاد (ص ١٧٩، ١٨٠).

فِيهَا الْمَوَانِعُ الَّتِي قَدَّرُوهَا فِي رُؤْيَةِ ذِي الْحَوَاسِّ؛ فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَرَى الْمَلَائِكَةَ مَعَ لَطَافَةِ أَجْسَادِهِمْ، وَكَذَلِكَ الْمَلَائِكَةُ وَالْجِنُّ يَرَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَلَا تَتَحَقَّقُ فِي حَقِّهِمْ هَذِهِ الْمَوَانِعُ.

وَرُبَّمَا يَقُولُونَ: مِنْ حُكْمِ الرَّائِي أَنْ يَكُونَ فِي مُقَابَلَةِ الْمَرِيءِ أَوْ فِي حُكْمِ الْمُقَابَلَةِ^(١). يُقَالُ لَهُمْ: أَعْلِمْتُمْ ذَلِكَ ضَرُورَةً أَوْ نَظَرًا؟

فَإِنْ أَدْعَوْا الضَّرُورَةَ، وَنَسَبُوا خُصُومَهُمْ إِلَى جَحْدِهَا، سَقَطَتْ مُحَاجَّتُهُمْ، وَاسْتَبَانَ جَهَالَتُهُمْ، وَتَطَرَّقَ إِلَيْهِمْ مِنَ الْمُجَسِّمَةِ مِثْلُ مَا أَدْعَوْهُ؛ فَإِنَّ قَائِلًا لَوْ قَالَ: بِاضْطِرَارٍ نَعْلَمُ اسْتِحَالَةَ مَوْجُودٍ لَا يُجَامِعُ الْعَالَمَ وَلَا يُبَايِنُهُ، لَمْ نَذْفَعْ هَذِهِ الدَّعْوَى إِلَّا بِمَا دَفَعْنَا بِهِ شُبْهَةَ نَفَاةِ الرُّؤْيَةِ. وَقَدْ تَفَضَّلْنَا عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ فِيمَا سَبَقَ، وَنَبْغِي لِلْمُبْتَدِئِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ لَا يَغْفَلَ عَنْ مُعَارَضَتِهِمْ بِالْعِلْمِ، وَكَوْنِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ مَعْلُومًا فِي كُلِّ مَا يَتِمَسَّكُونَ بِهِ فِي نَفْيِ جَوَازِ الرُّؤْيَةِ^(٢).

شُبْهَةٌ أُخْرَى لَهُمْ:

قَالُوا: لَوْ جَازَ أَنْ يَرَى لَجَازَ أَنْ يُشَمَّ وَيَذَاقَ وَيُلْمَسَ^(٣).

قُلْنَا: بِأَيِّ جَامِعٍ جَمَعْتُمْ بَيْنَهُمَا؟

قَالُوا: كُلُّ مَا يُصَحِّحُ تَعَلُّقَ الرُّؤْيَةِ يُصَحِّحُ تَعَلُّقَ سَائِرِ الْحَوَاسِّ.

قُلْنَا: لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى دَعْوَى الضَّرُورَةِ، وَلَا إِلَى إِقَامَةِ دَلِيلٍ يَجْمَعُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَبْوَابِ؟!

فَإِنْ قَالُوا: الرُّؤْيَةُ تَقْتَضِي اقْتِضَاءَ مَا بِجِهَةِ كَسَائِرِ الْحَوَاسِّ.

قُلْنَا: لَوْ سَلَّمْنَا لَكُمْ افْتِقَارَ الرُّؤْيَةِ إِلَى الْجِهَةِ وَالْمُقَابَلَةِ، لَأَغْنَاكُمْ ذَلِكَ عَنِ الْإِسْتِشْهَادِ بِالشَّمِّ وَالذَّوْقِ.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٨٠)، والرازي: معالم أصول الدين (ص ٧٣)، والآمدي: أباكار الأفكار (٥١٥/١).

(٢) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٣) هذا الإيراد في المغني (٤/ ١٣٩، ١٣٤)، وجوابه في: نهاية الأقدام (ص ٣٦١)، والأبكار (٥١٥/١)، وغاية المرام (ص ١٦٨).

ثُمَّ قَدَمْنَا أَنَّ الشَّمَّ وَالذَّوْقَ وَاللَّمْسَ عِبَارَاتٌ عَنِ اتِّصَالَاتِ بَيْنِ الشَّامِّ وَالْمَشْمُومِ، وَالذَّائِقِ وَالْمَذْذُوقِ، وَاللَّامِسِ وَالْمَلْمُوسِ، وَلَيْسَتْ عِبَارَةً عَنِ الْإِذْرَاكَاتِ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا مَذْهَبَ مُتَقَدِّمِي أَصْحَابِنَا.

وَمَذْهَبُ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ: أَنَّ الشَّمَّ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالرَّوَائِحِ، وَالذَّوْقُ يَتَعَلَّقُ بِالطَّعَمِ، وَاللَّمْسُ يَتَعَلَّقُ بِالْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ وَنَحْوِهَا.

وَقَدْ أَطْلَقَ أَبُو الْحَسَنِ بَأْنَ الْمُصَحِّحِ لِإِذْرَاكِ الشَّيْءِ الْوُجُودُ، وَذَكَرْنَا اخْتِلَافَ الْأَصْحَابِ فِيهِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ مَرِيئًا لَا كَالْمَرِيَّاتِ، جَازَ أَنْ يَكُونَ مَشْمُومًا مَذْذُوقًا مَلْمُوسًا، لَا كَالْمَشْمُومَاتِ وَالْمَذْذُوقَاتِ وَالْمَلْمُوسَاتِ.

قُلْنَا: وَلَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ رَائِيًا لَا كَالرَّائِينَ، جَازَ أَنْ يَكُونَ شَامًّا ذَائِقًا لَامِسًا، لَا كَالشَّامِّينَ وَالذَّائِقِينَ وَاللَّامِسِينَ.

فَإِنْ قَالُوا: هَلْ رَأَيْتُمْ مَرِيئًا غَيْرَ مَحْدُودٍ وَلَا حَالًا فِي مَحْدُودٍ؟!

قُلْنَا: وَهَلْ رَأَيْتُمْ رَائِيًا غَيْرَ مَحْدُودٍ؟! وَهَلْ رَأَيْتُمْ فَاعِلًا غَيْرَ جِسْمٍ مَحْدُودٍ؟!

قَالُوا: لَمْ يَكُنْ فَاعِلًا لِكَوْنِهِ جِسْمًا مَحْدُودًا.

قُلْنَا: كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مَرِيئًا لِكَوْنِهِ مَحْدُودًا.

قَالُوا: إِنْ لَمْ يَكُنْ كَوْنُهُ مَحْدُودًا حَدًّا لِلرُّؤْيَةِ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا لَهَا.

قُلْنَا: إِنَّمَا يَنْبَغُ كَوْنُ الشَّيْءِ شَرْطًا؛ لِذَلِكَ يَدُلُّ عَلَيْهِ، سِوَى اللُّزُومِ فِي الشَّاهِدِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَاعِلَ فِيمَا بَيْنَنَا لَا يَكُونُ إِلَّا جِسْمًا، وَالشَّيْءُ فِيمَا بَيْنَنَا لَا يَكُونُ إِلَّا جَوْهَرًا أَوْ عَرَضًا [١/١١٦]، ثُمَّ لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ شَرْطًا لَهُ؟!

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ مَرِيئًا لَكَانَ مِنْ جِنْسِ الْمَرِيَّاتِ.

قُلْنَا: وَلَوْ كَانَ رَائِيًا، لَكَانَ مِنْ جِنْسِ الرَّائِينَ، وَلَوْ كَانَ مَعْلُومًا، لَكَانَ مِنْ جِنْسِ الْمَعْلُومَاتِ، وَلَوْ كَانَ فَاعِلًا، لَكَانَ مِنْ جِنْسِ الْفَاعِلِينَ.

فَإِنْ قَالُوا: الرَّائِي إِذَا رَأَاهُ كَيْفَ يُمَيِّزُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِهِ؟

قُلْنَا: كَمَا يُمَيِّزُ بَيْنَهُ - تَعَالَى - وَبَيْنَ نَفْسِهِ بِالْعِلْمِ.

ثُمَّ نَحْنُ - فِي الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّةِ رُؤْيَيْنَا لِلَّهِ - تَعَالَى - كَالْأَكْمَةِ الَّذِي لَمْ يَرَ الْأَلْوَانَ؛ فِي الْمَيِّزِ بَيْنَ نَوْعٍ مِنْهَا وَنَوْعٍ بِالْعِلْمِ، وَكَمَا لَا يَتَأْتَى لِلْأَكْمَةِ هَذَا التَّمْيِيزُ بِالْعِلْمِ، كَذَلِكَ لَا يُمَكِّنُنَا الْإِخْبَارُ عَنْ كَيْفِيَّةِ رُؤْيَيْنَا لَهُ، أَوْ كَيْفِيَّةِ سَمَاعِ كَلَامِهِ الْقَدِيمِ، وَمَنْ لَا كَيْفَ لَهُ لَا يُكَيِّفُ بِالْعِلْمِ وَالرُّؤْيَةِ. عَلَى أَنَّا نَقُولُ: مَنْ رَأَى اللَّهَ سُبْحَانَهُ، فَهُوَ مُسْتَهِلِكٌ فِي رُؤْيَيْهِ؛ فَلَا يَرَى غَيْرَهُ، بَلْ هُوَ ذَاهِلٌ عَنْ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ عَلِمْنَا اخْتِلَافَ الصَّحَابَةِ فِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَلْ رَأَى رَبَّهُ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ أَمْ لَا؟ وَاخْتِلَافُهُمْ فِي الْوُقُوعِ دَلِيلَ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي الْجَوَازِ^(١).

(١) ليس الاختلاف في الوقوع دليلاً على الاختلاف في الجواز هكذا على إطلاقه؛ وذلك أنه لا يلزم من عدم الوقوع عدم الجواز، لأن الجائز لا يجب أن يقع، بل حكم الجائز لا يعدو الإمكان العقلي، بلا إيجاب، وسيأتي في كلام أبي القاسم الأنصاري نفسه أن: «لَيْسَ مِنْ ضُرُورَةِ نَفْيِ الرُّؤْيَةِ نَفْيُ جَوَازِهَا، فَرُبَّ جَائِزٍ لَا يَقَعُ»؛ انظر (١١٧/أ).

(٧ / ٢) القَوْلُ فِي أَنَّ أَهْلَ الْجَنَانِ يَرَوْنَ اللَّهَ - تَعَالَى - وَغَدَا مِنْهُ حَقًّا^(١)

قَدْ ثَبَتَ بِمُوجِبِ الْعَقْلِ جَوَازُ رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى، وَنَحْنُ الْآنَ نُوَضِّحُ الْأَدِلَّةَ السَّمْعِيَّةَ عَلَى أَنَّ رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى سَتَكُونُ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ، اعْتَصَدَ مُوجِبُ الْعَقْلِ بِالسَّمْعِ أَيْضًا؛ فَإِنَّ فِي إِقَامَةِ الْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ عَلَى وُقُوعِ الرُّؤْيَا دَلِيلًا قَاطِعًا عَلَى جَوَازِ وُقُوعِهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ مِنْ نَصِّ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجُوهٌ يُؤْمَرُ أَنْ يُدْخِلَ فِيهَا نَاطِرًا﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣].

وَالنَّظَرُ الْمُعَدَّى بِحَرْفِ «إِلَى»، الْمَقْرُونُ بِذِكْرِ الْوَجْهِ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الرُّؤْيَا.

فَإِنْ قَالُوا: النَّظَرُ تَحْدِيقُ النَّاطِرِ إِلَى جِهَةِ الْمَنْظُورِ إِلَيْهِ وَتَوَجُّهُهُ، وَلَيْسَ مِنْ صُرُورَتِهِ الرُّؤْيَا، وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُ الْقَائِلِ: «نَظَرْتُ إِلَى الْهَلَالِ فَلَمْ أَرَهُ»، وَ: «نَظَرْتُ إِلَى فُلَانٍ فَرَأَيْتُهُ».

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ النَّظَرَ الْمُعَدَّى بِحَرْفِ «إِلَى»، الْمَقْرُونُ بِذِكْرِ الْوَجْهِ -: هُوَ الرُّؤْيَا وَالْإِبْصَارُ قَطْعًا.

وَقَوْلُهُمْ: «نَظَرْتُ إِلَى الْهَلَالِ فَلَمْ أَرَهُ»، وَ: «نَظَرْتُ إِلَى فُلَانٍ فَرَأَيْتُهُ» افْتِرَاءٌ وَتَخَرُّصٌ عَلَى أَهْلِ اللُّغَةِ، إِنَّمَا تَقُولُ الْعَرَبُ: «نَظَرْتُ إِلَى صَوْبِ الْهَلَالِ فَلَمْ أَرَهُ»، وَ: «نَظَرْتُ إِلَى السَّمَاءِ فَلَمْ أَرِ الْهَلَالَ»، وَ: «نَظَرْتُ إِلَى زَيْدٍ فَلَمْ أَرِ يَدَيْهِ»، وَلَا وَجْهَ لِقَوْلِ الْقَائِلِ: «نَظَرْتُ إِلَى زَيْدٍ فَلَمْ أَرِ زَيْدًا»، وَقَدْ يَقُولُ الْقَائِلُ: «نَظَرْتُ إِلَى فُلَانٍ فَرَأَيْتُهُ»؛ تَأْكِيدًا لِلْكَلَامِ.

وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى يُوصَفُ بِالنَّظَرِ إِلَى خَلْقِهِ؛ عَلَى مَعْنَى الرُّؤْيَا.

(١) انظر بحث رؤية المؤمنين لله في الجنة في: اللمع (ص ٦٨، ٦١)، والإبانة (ص ٣٥، ٦٢)، ورسالة أهل الثغر (ص ٧٢، ٧٣)، والتمهيد (طبعة بيروت): (ص ٣٠٣، ٣١٧)، والإنصاف (ص ٤٥، ٤٦)، والاعتقاد (ص ١٢٠، ١٢٦)، وأصول الدين (ص ٩٧، ١٠٢)، والتبصير (ص ٩٤)، والإشارة إلى مذهب أهل الحق (ص ١٣٥)، والإرشاد (ص ١٨١، ١٨٥)، ولبع الأدلة (ص ١١٥، ١١٩)، والنظامية (ص ٣٨، ٣٩)، وقواعد العقائد (ص ١٦٩)، وشرح الإرشاد (ص ١٣٢)، ونهاية الأقدام (ص ٣٥٦، ٣٦٩)، والأربعين (١/ ٢٦٦، ٣٠٤)، والمحصل (ص ١٨٩، ١٩٣)، والعالم (ص ٦٧، ٧٣)، والأبكار (ص ١/ ٤٨٤، ٥٤٣)، وغاية المرام (ص ١٥٩، ١٧٨)، وطوالع الأنوار (ص ٢٩٥، ٢٩٩)، والكمال (ل ١٤٠، ب ١٤٤)، وحجج القرآن (ص ٦٨، ٦٩)، وشرح المقاصد (٤/ ١٨١، ٢١١)، وشرح المواقف (٨/ ١٣٠، ١٦٠)، ونشر الطوالع (ص ٢٦٥، ٢٦٦)، وسليمان دنيا: محمد عبده (٢/ ٥٣٦، ٥٤٢). وانظر أيضًا: المسيرة (ص ١٩، ٢١)، واستحالة المعية (ص ٣٨٦، ٢٠٣)، والرازي وآراؤه (ص ٢٦٤، ٢٧٢)، والآمدي وآراؤه (ص ٣٦٧، ٣٧٦)، ومناهج الأدلة (ص ١٨٥، ١٩١)، ومقدمته لقاسم (ص ٨١، ٨٨).

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤]، وَلَمْ يَصِرْ أَحَدٌ مِنْ أُمَّةٍ التَّفْسِيرِ إِلَى أَنَّ النَّظَرَ الْمُصَافَ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُؤَلَّةِ؛ كَالِاسْتِوَاءِ وَالِإِيتَانِ وَالْمَجِيءِ وَنَحْوِهَا؛ فَبَطَلَ دَعْوَاهُمْ: أَنَّ النَّظَرَ تَقْلِيلُ الْحَدِيقَةِ إِلَى جِهَةِ الْمَنْظُورِ إِلَيْهِ.

وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ النَّظَرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِمَعْنَى الرُّؤْيَةِ: أَنَّهُ قُرِنَ بِذِكْرِ الْوَجْهِ.

فَإِنْ قَالُوا: قَوْلُهُ: ﴿إِنِّي رَيْهَا نَاطِرَةٌ﴾: مَعْنَاهُ: إِلَى ثَوَابِ رَبِّهَا مُنْتَظِرَةٌ.

قُلْنَا: النَّظَرَ فِي اللَّغَةِ طَلَبُ إِدْرَاكِ الشَّيْءِ، ثُمَّ النَّظَرُ إِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى الْإِنْتِظَارِ، إِذَا تَجَرَّدَ مِنَ الصَّلَاتِ، وَلَمْ يُقْرَنَ بِ «إِلَى» وَلَا بِالْوَجْهِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى - خَبْرًا عَنِ الْمُتَأَفِّقِينَ -: ﴿نَنْظُرُونَ﴾ [الحديد: ١٣]: مَعْنَاهُ: نَنْتَظِرُونَ، وَقَوْلُهُ: ﴿مَا^(١) يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس: ٤٩] مَعْنَاهُ: يَنْتَظِرُونَ.

وَلَأَنَّ الْإِنْتِظَارَ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ فِي مَعْنَى الْآلَامِ، وَعِنْدَ آخَرِينَ مِنْهُمْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ التَّمَنِّيِّ، وَكِلَاهُمَا مُتَمَنِّعٌ فِي دَارِ النَّعِيمِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا﴾ [ق: ٣٥]، وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ فِيهِ: أَنَّ مَنْ لَا يَتَخَلَّفُ عَنْهُ مَا يُرِيدُهُ فِي وَقْتِهِ، وَهُوَ عَلَى اسْتِيقَانٍ مِنْ حُصُولِ مَا يُرِيدُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَلَا يُوصَفُ بِالْإِنْتِظَارِ، وَلِلذَلِكَ لَا يُوصَفُ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ بِالْإِنْتِظَارِ.

فَإِنْ قَالُوا: النَّظَرُ فِي الْكِتَابِ قَدْ وَرَدَ الْمُعَدَّى بِ «إِلَى» بِمَعْنَى الرُّؤْيَةِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧]، وَالْمُرَادُ بِهِ الْإِعْتِبَارُ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ أَتَقَيَّمَةُ﴾ [آل عمران: ٧٧] أَي: لَا يَرَحْمُهُمْ، وَقَالَ فِي صِفَةِ الْأَصْنَامِ: ﴿وَتَرَبَّهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٨].

قُلْنَا: الْمَشْهُورُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَقَوْلُهُ: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ﴾: الْمُرَادُ بِهِ الرُّؤْيَةُ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿فَانْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٥٠]، وَقَوْلِهِ: ﴿انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ [الأنعام: ٩٩].

وَالنَّظَرُ يَنْقَسِمُ إِلَى نَظَرٍ [١١٦/ب] يَعْقِبُهُ اعْتِبَارٌ، وَنَظَرٍ لَا يَعْقِبُهُ؛ وَكَأَنَّ الْمَعْنَى: أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ بِأَبْصَارِهِمْ؛ فَيَتَفَكَّرُوا فِي خَلْقِهَا، وَيَعْتَبِرُوا بِهَا، وَكَذَلِكَ مَعْنَى الْآيَتَيْنِ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَنْصَابِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ [العنكبوت: ٢٠].

وَكَذَلِكَ النَّظَرُ فِي حَقَّنَا مُنْقَسِمٌ إِلَى نَظَرٍ سُخْطٍ وَإِلَى ^(١) نَظَرٍ تَعَطُّفٍ، وَرُؤْيُهُ لِلَّهِ لَا تَخْتَلِفُ، وَلَكِنَّهُ خَاطَبَ الْعَرَبَ عَلَى مَا يَتَقَاهُمُونَ مِنْ كَلَامِهِمْ؛ فَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ مَعْنَاهُ: لَا يَرَحْمُهُمْ؛ كَقَوْلِهِ الطَّبِيعَةُ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا، لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ^(٢)، وَقَوْلِهِ الطَّبِيعَةُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ، وَلَا إِلَى أَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ» ^(٣) يَعْني: نَظَرَ رَحْمَةً، وَقَوْلِهِ: ﴿وَتَرْنَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾: بِقُلُوبِهِمْ، أَوْ: لَا يُبْصِرُونَ بُغْضًا لَكَ.

وَنَحْوُهُ قَالَ: ﴿أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعَمَى ^(٤) وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ﴾ [يونس: ٤٣].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعَمَى وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ﴾، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: وَتَرَى الْأَصْنَافَ فَتَحَتِ الْعُيُونَ كَأَنَّهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ؛ تَقُولُ الْعَرَبُ: دُورُ فُلَانٍ تَتَنَاطَرُ، أَيْ: تَتَقَابَلُ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ الْوُجُوهَ لَيْسَتْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: بِمَعْنَى الْجَوَارِحِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهَا الْجَمَاعَاتُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ: ﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ^(٥) تَنْظُرُ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٤، ٢٥]؛ أَيْ: تَنْظُرُ الْجَمَاعَاتُ وَأَصْحَابُ الْوُجُوهِ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ، وَيُقَالُ: جَاءَنِي وَجُوهٌ مِنَ النَّاسِ أَيْ: جَمَاعَاتٌ.

قَالُوا: وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوُجُوهِ الْجَمَاعَاتُ لَا الْجَوَارِحُ: أَنَّهُ أَضَافَ النَّظَرَ إِلَى الْوُجُوهِ وَالْوَجْهَ لَا يَنْظُرُ، وَإِنَّمَا يُوصَفُ بِالنَّظَرِ صَاحِبُهُ.

قُلْنَا: الْوُجُوهُ إِذَا أُطْلِقَتْ، ثُمَّ وُصِفَتْ مَرَّةً بِالنُّصْرَةِ وَالْاِسْتِيسَارِ، وَمَرَّةً بِالْبُسُورِ وَالْعُبُوسَةِ، لَا تَحْتَمِلُ غَيْرَ الْجَوَارِحِ؛ وَقَدْ قَالَ عَزَّ اسْمُهُ: ﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُسْفِرَةٌ ^(٦) صَاحِكَةٌ مُسْتَبْشِرَةٌ ^(٧) وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ ^(٨) تَرْهَقُهَا قَرَةٌ﴾ [عبس: ٣٨ - ٤١].

(١) كلمة: «إلى» بهامش الأصل.

(٢) متفق عليه من حديث ابن عمر: أخرجه البخاري: كتاب المناقب: باب قول النبي ﷺ: لو كنت متخذًا خليلاً، حديث: (٣٤٩٣)، ومسلم في صحيحه: كتاب اللباس والزينة، باب: تحريم جر الثوب خيلاء، حديث: (٣٩٩٩).

(٣) حديث صحيح: أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب: تحريم ظلم المسلم، حديث: (٤٧٧٤).

(٤) في الأصل: «أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمي ولو كانوا لا يبصرون» وهي مركبة من الآية ٤٣ من سورة يونس، والآية ٤٠ من سورة الزخرف.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿نَظْرٌ﴾ ^(١) يَحْتَمِلُ مَعْنَاهُ: يَا مُحَمَّدُ، أَوْ أَيُّهَا الْمُخَاطَبُ، أَوْ يَنْظُرُ أَصْحَابُ
الْوُجُوهِ.

وَقَوْلُهُمْ: الْوُجُوهُ لَا تَنْظُرُ وَإِنَّمَا يَنْظُرُ أَصْحَابُ الْوُجُوهِ.

قُلْنَا: أَحْكَامُ الْمَعَانِي تَرْجِعُ إِلَى الْمَحَالِّ عِنْدَنَا، وَإِنَّمَا أُضِيفَتْ إِلَى الْجُمْلَةِ تَوْسَعًا وَمَجَازًا،
ثُمَّ الْوَجْهَ مَحَلُّ الْعَيْنِ النَّاطِرَةِ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ ^(٢) وَالنَّهْرُ لَا يَجْرِي،
لَكِنَّ الْمَاءَ فِيهِ يَجْرِي، وَكَذَلِكَ الْعَيْنُ فِي الْوَجْهِ تَنْظُرُ؛ فَأُضِيفَ إِلَى الْوَجْهِ تَوْسَعًا.
وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُنَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

وَقَدْ قَالَ عليه السلام: «الْحُسْنَى الْجَنَّةُ، وَالزِّيَادَةُ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ» ^(٣).

وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَحْيَتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤] الْكِنَايَةُ رَاجِعَةٌ إِلَى النَّبِيِّ عليه السلام فِي
قَوْلٍ، وَإِلَى مَلِكِ الْمَوْتِ فِي قَوْلٍ ^(٤)، وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - لِقَوْلِهِ: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ
أَجْرًا كَرِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٤] وَهَذَا إِنَّمَا يَفْعَلُهُ الرَّبُّ - تَعَالَى - لَا غَيْرُهُ.

فَإِنْ قَالُوا: رَوَى عَطَاءٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: «لَعَلَّكُمْ تَرَوْنَ أَنَّ أَحَدًا يَنْظُرُ إِلَى
وَجْهِ الرَّحْمَنِ، مَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ أَحَدٌ، وَلَكِنَّ الْمَعْنَى: إِلَى أَمْرِ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ» ^(٥).

(١) المراد قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ كَايِرَةٌ﴾ عليه السلام نَظْرٌ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا قَافِرَةٌ.

(٢) تكرر هذا المقطع في القرآن الكريم سِتِّ عَشْرَةَ مَرَّةً؛ منها: سورة البقرة: ٢٥، ٢٦٦، آل عمران: ١٥، ١٣٦،
١٩٥، ١٩٨، النساء: ١٣، ٥٧، ١٢٢، المائدة: ١٢، ٨٥، ١١٩، وغيرها.

(٣) استعرض الطبري في تفسيره (١٠٤/١١) الروايات المرفوعة والموقوفة في تفسير الحسنی والزيادة، وانظر:
سنن سعيد بن منصور (٣١١/٥)، ومسنند الشاشي (٣٨٩/٢)، ومسنند إسحاق (٧٩٣/٣)، وشرح أصول
الاعتقاد (٤٥٧/٣)، والسنة لعبد الله بن أحمد (٢٥٧/١)، والزهد لابن المبارك (ص ١٢٧)، وانظر: فتح
الباري (٣٤٧/٨)، وابن القيم: تهذيب سنن أبي داود (٣٨/١٣).

(٤) انظر: القرطبي (١٩٩/١٤)، ويشهد لهذا المعنى ما أخرجه الحاكم في المستدرك (٣٨٣/٢) من حديث البراء
ابن عازب قال: ﴿يَحْيَتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ قال: يوم يلقون ملك الموت، ليس من مؤمن يقبض روحه إلا سلم عليه
وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ورجح ابن كثير في تفسيره (٤٩٧/٣) غير هذا القول فجعل
عود الضمير في الآية على الله تعالى يوم يلقاه المؤمنون يوم القيامة.

(٥) الذي أسنده المحدثون عن عكرمة خلاف ما حكى عنه المصنف هاهنا؛ فقد أخرج الطبري بسند صحيح -
حكم بذلك الحافظ في الفتح - عن عكرمة في هذه الآية قال: «تنظر إلى ربها نظرًا»، وأخرج عنه أيضًا أنه قيل له عند
ذكر الرؤية: أليس قد قال لا تدركه الأبصار؟! فقال: أليست ترى السماء، أفكلها ترى.
وأخرج عبد بن حميد، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٤٦٣/٣) عنه قال: «انظروا ماذا أعطى الله عبده من =

وَرَوَى مَنْصُورٌ، عَنْ مُجَاهِدٍ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، قَالَ: «تَنْتَظِرُ الثَّوَابَ مِنْ رَبِّهَا، وَلَا يَرَاهُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدٌ»^(١).

قُلْنَا: رَوَى عَامَّةُ الْمُفَسِّرِينَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ، وَالْكَلْبِيِّ، وَالضَّحَّاكِ، وَعِكْرِمَةَ، وَالْحَسَنِ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، وَغَيْرِهِمْ، كُلُّهُمْ قَالُوا: «يَنْظُرُونَ إِلَى اللَّهِ نَظَرًا»^(٢).

وَرَوَى يَزِيدُ النَّحْوِيُّ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: تَنْظُرُ إِلَى الْخَالِقِ، وَحَقَّ لَهَا أَنْ تَنْظُرَ إِلَى الْخَالِقِ^(٣).
وَرَوَى عَنْ عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «هُمْ يَنْظُرُونَ إِلَى اللَّهِ، لَا تُحِيطُ بِهِ أَبْصَارُهُمْ مِنْ عَظَمَتِهِ، وَبَصَرُهُ يُحِيطُ بِهِمْ»^(٤).

فَإِنْ صَحَّ مَا رَوَيْتُمْ عَنْ مُجَاهِدٍ وَعِكْرِمَةَ، فَتَأْوِيلُهُ مَا قَالَهُ عَطِيَّةُ الْعَوْفِيُّ.
وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: مَا رَوَى مُجَاهِدٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ وَمَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي صِفَةِ أَهْلِ الْجَنَّةِ: «وَأِنْ أَكْرَمَهُمْ إِلَى اللَّهِ - أَوْ قَالَ: عَلَى اللَّهِ - مَنْ يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِهِ غَدَاةً وَعَشِيَّةً»، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] «^(٥)».
وَقَدْ رَوَى جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ كُنْتُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ؛ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ؛ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ».

= النور في عينه من النظر إلى وجه ربه الكريم عياناً؛ يعني: في الجنة، الأثر.

(١) أخرجه الطبري من طرق مختلفة مدارها على منصور عن مجاهد بن جبر المكي وعن الأعمش عن مجاهد أيضاً قال: ﴿إِنْ رِبَّهَا نَاطِرَةٌ﴾ تنتظر الثواب، وهذا مما انفرد به مجاهد بن جبر المكي، وأبو صالح كاتب الليث. رواه في المصنف (٢٠٥/٧).

(٢) انظر الروايات في تفسير الآية في: صحيح البخاري: كتاب التوحيد: باب قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾، والطبري (٢٩٩/٧)، وفتح الباري (٤١٩/١٣)، وابن كثير (٤٥١/٤)، ومسند إسحاق (٦٧٢/٣)، وشرح أصول الاعتقاد (٤٦٣/٣)، والاعتقاد (ص ١٢٠)، والمحلى بالآثار (٣٤/١)، والدر المنثور (٥٠٢/٨).

(٣) أثر إسناده صحيح: أخرجه الطبري. انظر: الطبري (٢٩٩/٧)، وفتح الباري (٤١٩/١٣).

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٩٩/٧)، (١٩٢/٢٩)، وابن كثير: تفسير القرآن العظيم (١٦٢/٢).

(٥) أخرجه عبد بن حميد في مسنده والترمذي والطبري وغيرهم وصححه الحاكم. وأخرجه عبد عن شهابه عن إسرائيل. قال الحافظ في الفتح: أخرجه ابن مردويه من أربعة طرق عن إسرائيل عن ثوير قال: سمعت ابن عمر، ومن طريق عبد الملك بن أبجر عن ثوير مرفوعاً، وقال الحاكم: ثوير لم ينقم عليه إلا التشيع. قال الحافظ: لا أعلم أحداً صرح بتوثيقه؛ بل أطبقوا على تضعيفه، وقال ابن عدي: الضعف على أحاديثه بَيِّنٌ. انظر: ابن حجر: فتح الباري (٤١٩/١٣).

وَقَوْلُهُ: «لَا تُضَامُونَ»: مِنَ الصَّيْمِ [١١٧/١]؛ أَي: لَا تُظْلَمُونَ، وَلَا تُكْذَبُونَ.

وَرُوي: «لَا تُضَارُونَ»: مِنَ الْمُضَارَّةِ، إِذَا مَنَ الْمُضَايِقَةُ، أَوْ مِنَ الْمَشَقَّةِ، أَوْ مِنَ الْمُخَالَفَةِ وَالْمُنَارَعَةِ؛ أَي: لَا تَخْتَلِفُونَ فِي رُؤْيِيهِ، وَلَا تُشْكُونَ فِي رُؤْيِيهِ، وَلَا تَتَرَاخَمُونَ مِنَ الْمُضَايِقَةِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ.

وَقَدْ اتَّفَقَ الشَّيْخَانِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَلَى صِحَّتِهِ وَخَرَجَاهُ فِي صَحِيحَيْهِمَا^(١).

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ الْحَدِيثُ الْمَشْهُورُ عَنْ صُهَيْبٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَرَأَ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، ثُمَّ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، نَادَى مُنَادٌ: إِنَّ لَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ مَوْعِدًا يَشْتَهِي أَنْ يُنْجَزَ كُمْوهُ، قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: فَيُرْفَعُ الْحِجَابُ فَيَنْظُرُونَ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ»^(٢).

وَقَدْ رَوَى حَدِيثَ الرُّؤْيَةِ قَرِيبٌ مِنْ ثَلَاثِينَ رَجُلًا مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ^(٣).

وَرَوَى عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: «أَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ»^(٤).

فَإِنْ عَارَضُونَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

قُلْنَا: فِي الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ: مَسَالِكُ؛ مِنْهَا: أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا لَهُمْ أَنَّ الْأَبْصَارَ لَا تُدْرِكُهُ، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُدْرَكَ، وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ نَفْيِ الرُّؤْيَةِ نَفْيِ جَوَازِهَا؛ فَزَبَّ جَائِزٌ لَا يَقَعُ، وَمَا تَمَسَّكْنَا بِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى وَقُوعِهَا فَمِنْ ضَرُورَةِ وَقُوعِهَا جَوَازُهَا.

(١) انظر ما تقدم في تخريج الحديث (ل ١١٦/ب).

(٢) حديث صحيح: أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم ﷻ، حديث (ص ٢٩٧) من حديث صهيب مرفوعاً؛ أما رواية المصنف بلفظ: «يريد أن ينجز كموه» فليست عند مسلم، وأخرجها أبو عوانة في مستخرجه على صحيح مسلم (١٣٦/١).

(٣) ممن روى أحاديث الرؤية من الصحابة: جرير بن عبد الله، وأبو رزين، وأبو هريرة، وأبو سعيد، وصهيب، وجابر، وأبو موسى، وعبد الله بن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، وأنس بن مالك، وعدي بن حاتم، وعمار بن ياسر، وعمر بن ثابت الأنصاري، وابن عمر ؓ. انظر: ابن القيم: تهذيب السنن (٣٨/١٣).

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٣٠٥/٥) عن عطاء بن السائب عن أبيه. وانظر: موارد الظمان (١٣٦/١)، والسنن الكبرى للنسائي (٣٨٧/١)، والجامع لمعمر بن راشد (٤٤٢/١٠)، وشرح أصول الاعتقاد (٤٨٨/٣).

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا نَسْتَدِلُّ بِفَحْوَى الْآيَةِ عَلَى اسْتِحَالَةِ الرُّؤْيَةِ لَا بَظَاهِرَهَا؛ فَإِنَّهَا فِي مَعْرِضِ التَّمَدُّحِ، وَكُلُّ مَا يَتَمَدَّحُ بِهِ إِلَهُ سُبْحَانَهُ فَهُوَ وَاجِبٌ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

قُلْنَا: قَدْ تَمَدَّحَ اللَّهُ بِأَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَأَنْتُمْ مَعَ اللَّهِ أَلْفَ أَلْفِ خَالِقٍ. ثُمَّ نَقُولُ: أَفَيُمَوِّا الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ فِي خُرُوجِ الْبَارِي - سُبْحَانَهُ - عَنِ الْمَرْتَبَاتِ تَمَدُّحًا، وَقَدْ قُلْتُمْ: الطُّعُومُ وَالرَّوَائِحُ وَالْعُلُومُ وَأَصْدَادُهَا خَارِجَةٌ عَنِ الْمَرْتَبَاتِ، وَلَا تَمَدُّحُ لَهَا بِذَلِكَ. فَإِنْ قَالُوا: أَلَيْسَ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - أَثْنَى عَلَى نَفْسِهِ: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وَإِنْ كَانَتْ الْأَعْرَاضُ تَسَامِيهِمْ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ يُلْغِ وَجْهَ التَّمَدُّحِ بِمَا تَمَدَّحُ بِهِ. قُلْنَا: لَيْسَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ عَرُوضًا لِمَا فِيهِ نِزَاعُنَا؛ فَإِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - مَا أَرَادَ تَخْصِيصَهَا بِالنَّفْيِ، وَلَكِنْ ثَبُوتُهَا عَلَى تَقْدُّسِهِ عَنِ الْغَفَلَاتِ؛ إِذْ كَانَ قِيَوْمَ الْكَائِنَاتِ؛ فَإِنَّ الْقِيَمَ بِأُمُورِ الْمُحَدَّثَاتِ حَقُّهُ أَنْ لَا يَسْهُوَ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَا تَمَدُّحُ فِي خُرُوجِ الشَّيْءِ عَنْ أَنْ يُرَى، وَإِنَّمَا التَّمَدُّحُ فِي كَوْنِ الشَّيْءِ مَرْتَبًا مَعَ اقْتِدَارِهِ عَلَى أَنْ يَمْنَعَ وَيَحْجُبَ عَنْ رُؤْيِيهِ مَنْ يَشَاءُ، وَهُوَ الَّذِي يُدْرِكُ الْكَائِنَاتِ، وَلَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى حَاجِبِهِ عَنِ إِدْرَاكِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ يَحْجُبُ مَنْ يَشَاءُ عَنْ إِدْرَاكِهِ، وَهُوَ الْمُطَّلِعُ عَلَى الْكَائِنَاتِ، وَلَا يَطَّلِعُ أَحَدٌ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا بِإِزَادَتِهِ، وَنَظِيرُ هَذَا فِي التَّمَدُّحِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ يُخَبِّرُ وَلَا يُخْبَرُ عَلَيْهِ﴾ [المؤمنون: ٨٨]، وَقَدْ قَالَ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾ [المطففين: ١٥].

ثُمَّ نَقُولُ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْآبْصَرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وَمِنْ مَذْهَبِ الْكَعْبِيِّ وَشِيعَتِهِ أَنَّ الرَّبَّ - سُبْحَانَهُ - لَيْسَ مُدْرِكًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ سَمِيْعًا بَصِيرًا؛ تَوْسَعًا، فَيَحْمِلُونَ قَوْلَهُ: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ﴾ عَلَى خِلَافِ الرُّؤْيَةِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْإِدْرَاكَ الَّذِي أَثْبَتَهُ سُبْحَانَهُ لِنَفْسِهِ، وَتَمَدَّحُ بِهِ هُوَ الَّذِي نَفَاهُ عَنْ غَيْرِهِ، فَإِذَا امْتَنَعَ عَلَيْهِمْ حَمْلُ إِدْرَاكِ اللَّهِ عَلَى الرُّؤْيَةِ، امْتَنَعَ حَمْلُ إِدْرَاكِ الْخَلْقِ عَلَى الرُّؤْيَةِ، وَسَقَطَ اسْتِدْلَالُهُمْ، وَقَدْ قَالَ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦] وَقَالَ: ﴿أَلَمْ يَكُنْ بِأَنَّ اللَّهَ بَرَى﴾ [العلق: ١٤].

وَأَمَّا الْبَصَرُ يُورَنُ: فَإِنَّهُمْ وَصَفُوهُ - سُبْحَانَهُ - بِكَوْنِهِ سَمِيْعًا بَصِيرًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَكِنَّ الطَّلِبَةَ عَلَيْهِمْ أَشَدُّ؛ فَإِنَّ الْأَبْصَارَ عِنْدَهُمْ لَيْسَتْ مِنْ قِبَلِ الْمَرْتَبَاتِ، وَسَبِيلُهَا سَبِيلُ الطُّعُومِ وَالرَّوَائِحِ،

فَإِنْ حَمَلُوا الْإِذْرَاكَ فِي حَقِّهِ سُبْحَانَهُ عَلَى الْعِلْمِ، يَلْزَمُهُمْ حَمْلُ إِذْرَاكِ الْخَلْقِ عَلَى الْعِلْمِ، وَإِذَا تَطَرَّقَ إِلَى آيَةِ وَجْهِهِ مِنَ التَّجَوُّزِ، صَارَ مُجْمَلًا؛ وَسَقَطَ الْإِسْتِدْلَالُ بِهَا، وَقَدْ حَكَيْنَا عَنْ مُتَقَدِّمِي أَصْحَابِنَا أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ يَرَى - سُبْحَانَهُ - وَلَا يُدْرِكُ، فَمَاذَا جَوَابُهُمْ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾.

ثُمَّ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: « هَذِهِ الْآيَةُ: مُطْلَقَةٌ مُتَرَادَّةٌ بَيْنَ مُقَيَّدَيْنِ، فَإِمَّا أَنْ تُقَدَّرَ فِيهِ إِطْلَاقًا فِي الزَّمَانِ، وَقَوْلُهُ: ﴿ وَجْهُهُ يَوْمَئِذٍ نَاصِرٌ ﴾ مُقَيَّدٌ بِزَمَانٍ، وَالْمُطْلَقُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي الْحُكْمِ الْوَاحِدِ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ فِي الدُّنْيَا، وَتُدْرِكُهُ أَبْصَارُ الْمُؤْمِنِينَ [١١٧ / ب] فِي الْآخِرَةِ، وَأَمَّا تَقْدِيرُ الْإِطْلَاقِ فِي الرَّائِينَ، ثُمَّ فِي كِتَابِ اللَّهِ آيَاتٍ مُقَيَّدَتَانِ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، فَالَّتِي فِي الْإِثْبَاتِ قَوْلُهُ: ﴿ وَجْهُهُ يَوْمَئِذٍ نَاصِرٌ ﴾ (٢٢) إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴿، وَالَّتِي فِي النَّفْيِ قَوْلُهُ: ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ ﴾ [المطففين: ١٥]؛ فَكَانَ الْمَعْنَى: لَا تُدْرِكُهُ أَبْصَارُ الْكُفَّارِ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ، وَيَرَاهُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْآخِرَةِ، فَتَعَيَّنَ حَمْلُ الْمُطْلَقِ فِي النَّفْيِ عَلَى الْمُقَيَّدِ.

فَإِنْ عَارِضُونَا بِقَوْلِهِ - تَعَالَى - فِي جَوَابِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ لَنْ تَرْنِي ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، قَالُوا: وَكَلِمَةُ « لَنْ » تَقْتَضِي التَّأْيِيدَ وَتَأْكِيدَ النَّفْيِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ [البقرة: ٢٤] يَعْنِي مُعَارَضَةً سُورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ مَعَ قَوْلِهِ: ﴿ قُلْ لَئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ [الإسراء: ٨٨].

وَمِمَّا يَتِمَسَّكُونَ بِهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: قَوْلُهُ: ﴿ فَإِنْ أَسْتَقَرَّ مَكَانُهُ فَسَوْفَ تَرْنِي ﴾ [الأعراف: ١٤٣] عَلَّقَ الرُّؤْيَا عَلَى أَمْرِ مُسْتَحِيلٍ، وَهُوَ اسْتِفْرَازُ الْجَبَلِ فِي حَالِ تَدَكُّدِكِهِ؛ قَالُوا: وَهُوَ بِمَثَابَةِ تَعْلِيْقِ دُخُولِ الْكُفَّارِ الْجَنَّةَ بِوُلُوجِ الْجَمَلِ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ، وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ بُنْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٣] أَقْوَى دَلِيلٍ عَلَى مَا قُلْنَاهُ مِنْ اسْتِحَالَةِ الرُّؤْيَا.

وَقَالَ أَصْحَابُنَا: إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ أَقْوَى مُتَمَسِّكِ لَنَا فِي إِثْبَاتِ جَوَازِ رُؤْيَا اللَّهِ - تَعَالَى - فَإِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ جَلَالَةِ قَدْرِهِ، وَعُلُوِّ مَنْزِلَتِهِ فِي الدِّينِ، وَمَعْرِفَتِهِ صِفَاتِ اللَّهِ، لَا يَظُنُّ بِهِ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ مُحَالًا، وَقَدْ قَالَ: ﴿ أَرِنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ ﴾ وَمَنْ اضْطَفَاهُ اللَّهُ لِرِسَالَتِهِ، وَخَصَّصَهُ بِتَكْلِيمِهِ، يَسْتَحِيلُ أَنْ يَجْهَلَ مِنَ حُكْمِ اللَّهِ مَا يَعْلَمُ الْمُعْتَزِّلُ.

وَمَنْ نَفَى الرُّؤْيَا وَحَكَّمَ بِاسْتِحَالَتِهَا يَنْسُبُ مُبْتَدِي جَوَازِهَا إِمَّا إِلَى مَا يَقْتَضِي تَكْفِيرًا، أَوْ إِمَّا

إِلَى مَا يَفْتَضِي تَضْلِيلًا، وَالْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُبْرَأُونَ عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ، كَيْفَ وَمِنْ مَذْهَبِ مُخَالِفِينَا
وُجُوبُ عِصْمَتِهِمْ عَنِ الزَّلَلِ قَبْلَ النَّبُوَّةِ؛ فَضْلًا عَمَّا بَعْدَهَا^(١).

وَلَقَدْ اخْتَلَفَتْ طُرُقُهُمْ فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذَا:

فَقَالَ أَبُو الْهَذِيلِ: إِنَّمَا سَأَلَ مُوسَى رَبَّهُ عِلْمًا ضَرُورِيًّا، وَلَمْ يَسْأَلِ الرُّؤْيَى.

وَهَكَذَا قَالَ الْجُبَّائِيُّ وَالْأَكْثَرُونَ.

وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْبُطْلَانِ، وَالرُّؤْيَى وَإِنْ أُطْلِقَتْ بِمَعْنَى الْعِلْمِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لِقَرِينَةٍ تَدُلُّ
عَلَيْهِ، فَلَا يَجُوزُ طَرْدُهَا مَعَ التَّجَرُّدِ عَنِ الْقَرِينَةِ، وَالرُّؤْيَى هَهُنَا اقْتَرَنْتْ بِقَرِينَةٍ دَالَّةٍ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ
بِهَا الرُّؤْيَى الْحَقِيقِيَّةَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾.

ثُمَّ الْعَجَبُ: أَنَّ كَافَّةَ الْمُعْتَزِلَةِ مُطْبِقُونَ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَنْ تَرَنِي﴾: لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ نَفْيُ
الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ نَفْيُ الرُّؤْيَى، وَلَا خِلَافَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَنْ تَرَنِي﴾ جَوَابٌ لِقَوْلِهِ: ﴿أَرِنِي﴾،
وَمِنْ حُكْمِ الْجَوَابِ أَنْ يَكُونَ مُرْتَبًا عَلَى السُّؤَالِ، مُتَنَاوِلًا لِقَضِيَّتِهِ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ.

وَكَذَلِكَ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّمَا سَأَلَ الرُّؤْيَى لِقَوْمِهِ لِمَعَاذِيرِهِمْ؛ حَيْثُ قَالُوا: ﴿لَنْ
تُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥].

وَهَذَا - أَوَّلًا - مُخَالَفَةٌ لِنَصِّ الْكِتَابِ؛ فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَيْثُ قَالَ: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ فَقِيلَ
لَهُ: ﴿لَنْ تَرَنِي﴾ وَلَوْ كَانَ يَسْأَلُهَا قَوْمَهُ لَقَالَ: أَرِهِمْ، وَلَوْ اعْتَقَدَ اسْتِحَالَةَ الرُّؤْيَى لَزَجَرَهُمْ عَنْ
هَذَا السُّؤَالِ؛ كَمَا زَجَرَهُمْ حَيْثُ قَالُوا: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾؛ فَقَالَ: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ
تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

وَقَالَ الْكُتُبِيُّ - فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾: إِنَّمَا سَأَلَ عِلْمًا مِنْ أَعْلَامِ السَّاعَةِ،
وَهَذَا بَعِيدٌ جِدًّا؛ فَإِنَّهُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - كَانَ مُحْتَوِشًا بِالْآيَاتِ.

فَإِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا سَأَلَهَا لِنَفْسِهِ، وَلَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِاسْتِحَالَتِهَا.

قُلْنَا: هَذَا أَيْضًا بَاطِلٌ، وَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ تَجْوِيزُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ أَهْلِ زَمَانِنَا عَالِمًا مِنْ
حُكْمِ اللَّهِ مَا لَمْ يَعْلَمْهُ مُوسَى، وَلَوْ جَارَ هَذَا، لَجَازَ أَنْ يَعْتَقِدَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ أَنْ كَوْنُ الرَّبِّ
تَعَالَى جِسْمًا غَالِطًا حَتَّى يُعَلِّمَهُ اللَّهُ الصَّوَابَ.

(١) انظر هذا الدليل في إثبات الرؤية في: الأشعري: الإبانة (ص ٤١، ٤٣).

وَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ سُؤَالَ مُوسَى ذَالٌ عَلَى جَوَازِ رُؤْيَةِ اللَّهِ، فَلَا نَقْدَحُ فِي النُّبُوَّةِ وَتَقُولُهُ عَنْ عِلْمِ
الْغَيْبِ، وَكَانَ ﷺ يَظُنُّ مَا اعْتَقَدَهُ جَائِزًا نَاجِزًا، وَأَعْلَمَهُ اللَّهُ مَكْنُونٌ غَيْبِيٍّ؛ كَمَا أَنَّهُ صَحِبَ
الْخَضِرَ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - لِيَسْتَفِيدَ مِنْهُ أُمُورًا فِي أَحْكَامِ الْغَيْبِ، الَّذِي لَا يُحِيطُ بِهِ إِلَّا مَنْ
أَعْلَمَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥].

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ كَلِمَةَ «لَنْ» تَقْتَضِي التَّائِيدَ فِي النَّفْيِ^(١).

فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - قَالَ لِلْيَهُودِ الَّذِينَ عَاصَرُوا نَبِيَّنَا ﷺ: ﴿فَتَمْنَوُا الْمَوْتَ إِنْ
كُنْتُمْ [١/١١٨] صَادِقِينَ﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَلَنْ يَمْتَنُوهُ أَبَدًا﴾: أَخْبَرَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ ﴿وَلَنْ يَمْتَنُوهُ أَبَدًا
بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٤] مِنْ تَحْرِيفِ التَّوْرَةِ، ثُمَّ أَخْبَرَ عَنْ عَامَّةِ الْكَفَرَةِ أَنَّهُمْ يَمْتَنُونَ
الْمَوْتَ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْعَذَابِ؛ فَيَقُولُونَ: ﴿يَلَيْتَنَا كَانَتْ الْقَاضِيَةُ﴾ [الحاقة: ٢٧] يَعْنِي: الْمَوْتَ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَيْسَ فِي نَفْيِ وَقُوعِ الشَّيْءِ نَفْيُ جَوَازِهِ، وَمُوسَى ﷺ إِنَّمَا سَأَلَ الرُّؤْيَةَ نَاجِزًا،
وَمَا تَعَرَّضَ لَهَا أَجَلًا، وَلَوْ كَانَتْ الرُّؤْيَةُ مُسْتَحِيلَةً فِي نَفْسِهَا، لَكَانَ جَوَابُ مُوسَى أَنْ يَقُولَ لَهُ:
لَا أَرَى، فَلَمَّا قَالَ: ﴿لَنْ تَرَنِي﴾، دَلَّ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَدْ خَصَّصَهُ بِهَذَا الْكَلَامِ، وَهَذَا كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ
إِذَا كَانَ بِيَدِهِ تَفَاحَةٌ فَيَقُولُ لَهُ قَائِلٌ: نَاوِلْنِيهَا لِأَكْلِهَا، فَيَقُولُ لَهُ: لَنْ تَأْكُلَهَا، فَلَيْسَ يَقْتَضِي هَذَا
الْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُؤْكَلُ.

وَقَوْلُهُمْ: عَلَّقَ الرُّؤْيَةَ عَلَى أَمْرِ مُسْتَحِيلٍ.

فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْقَادِرَ عَلَى تَحْرِيكِ الْجَبَلِ، قَادِرٌ عَلَى تَسْكِينِهِ، فَلَا اسْتِقْرَارَ لَيْسَ
مُسْتَحِيلًا بَعْدَ التَّدَكُّدِ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿جَعَلَهُ دَكَّاءَ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: تَدَكَّدَكَ الْجَبَلُ بِنَفْسِهِ.

(١) لن: حرف نفي ونصب واستقبال، والنفي بها أبلغ من النفي بلا؛ فهي لتأكيد النفي؛ كما ذكره الزمخشري
وابن الحجاز، وادعى الزمخشري أيضًا أنها لتأكيد النفي؛ كقوله: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا دُكْبَابًا﴾، و: ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾: قال ابن مالك:
وحمله على ذلك اعتقاده في ﴿لَنْ تَرَنِي﴾ أن الله لا يرى، ورد بأنها لو كانت للتأيد، لم يقيّد منفيها باليوم في: ﴿فَلَنْ
أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِبْرَاهِيمًا﴾، ولم يصح التوقيت في: ﴿لَنْ تَرَجَّ عَلَيَّ عَنكِينَ حَتَّى يَجِيعَ إِلَيَّامُوسَى﴾، ولكان ذكر الأبد في ﴿وَلَنْ يَمْتَنُوهُ
أَبَدًا﴾ تكرارًا، والأصل عدمه، واستفادة التأيد في ﴿لَنْ يَخْلُقُوا دُكْبَابًا﴾ ونحوه من خارج، ووافقه على إفادة التأيد
ابن عطية، وقال في قوله: ﴿لَنْ تَرَنِي﴾ لو بقينا على هذا النفي لضمن أن موسى لا يراه أبدًا ولا في الآخرة، لكن ثبت
في الحديث المتواتر أن أهل الجنة يرونه، وعكس ابن الزمكاني مقالة الزمخشري؛ فقال: إن «لن» لنفي ما قرب وعدم
امتداد النفي، ولا يمتد معها النفي. الإلتقان (٥٠٧/١)، وابن كثير (٢٤٥/٢)، والبرهان للزركشي (٤٢١/٢)،
(٣٨٨/٤)، وروح المعاني (٥٠/٩).

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا جَعَلْنَا رِثَةً لِّلْجَبَلِ﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ رُؤْيَا اللَّهِ سُبْحَانَهُ مِنَ الْجَائِزَاتِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يَرُدَّ عَلَى مُوسَى سُؤَالَهُ، بَلْ قَالَ لَهُ: ﴿كُنْ رَبَّنِي﴾ أَيُّ: لَنْ تَقْوَى عَلَى رُؤْيَايَ مِنْ حَيْثُ أَنْتَ، وَقَدْ قَالَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي سُؤَالِهِ: ﴿أَرِنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ﴾، فَنَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ أَلْفَى اللَّهِ أَثَرًا عَلَى الْجَبَلِ، فَتَدَكَّدَكَ الْجَبَلُ ﴿وَحَزَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ بُنْتُ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] وَذَلِكَ أَنَّهُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - تَوَهَّمُ أَنَّهُ كَمَا قَوِيَ عَلَى سَمَاعِ كَلَامِهِ، يَقْوَى عَلَى رُؤْيَايَ وَالنَّظَرِ إِلَيْهِ، وَلَوْلَا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَوَاهُ عَلَى سَمَاعِ كَلَامِهِ، وَأَمَدَهُ بِمَوَادِّ لُطْفِهِ، لَمَا قَدَّرَ عَلَى سَمَاعِ كَلَامِهِ، كَمَا أَنَّ السَّبْعِينَ الْمُخْتَارَةَ لَمَّا سَأَلُوا ذَلِكَ، فَأَجَابَهُمْ إِلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَقْوَهُمْ عَلَيْهِ مَا تَوَّاهُوا بِأَجْمَعِهِمْ عِنْدَ سَمَاعِ كَلَامِهِ سُبْحَانَهُ ثُمَّ أَحْيَاهُمْ اللَّهُ.

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿بُنْتُ إِلَيْكَ﴾ وَجْهَانِ مِنَ الْجَوَابِ.

أَحَدُهُمَا: رَجَعْتُ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ، وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّكَ لَا تُرَى فِي الدُّنْيَا، أَوْ لَا يَرَاكَ أَحَدٌ إِلَّا بِمَعُونَتِكَ وَتَقْوِيَّتِكَ إِيَّاهُ، وَكَمَا لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ إِلَّا بِتَوْفِيقِهِ وَهِدَايَتِهِ، كَذَلِكَ لَا سَبِيلَ إِلَى رُؤْيَايَ دُونَ إِرَادَتِهِ وَمَعُونَتِهِ، وَلَئِنَّهُ سَأَلَ الرُّؤْيَا دُونَ إِذْنِهِ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَلَمَّا رَأَى مِنَ الْأَهْوَالِ تَابَ عَنْ سُؤَالِهِ وَرَجَعَ.

وَالْجَوَابُ الثَّانِي: أَنَّهُ كَانَ قَدْ قُتِلَ قَبِيْطِيًّا، وَجَرَى عَلَى يَدِهِ ذَلِكَ دُونَ قَصْدِهِ لِلْقَتْلِ، حَتَّى قَالَ: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ﴾ [الفصل: ١٦] وَعَادَةُ الصَّالِحِينَ أَنَّهُمْ إِذَا رَأَوْا أُمُورًا هَائِلَةً يَفْزَعُونَ إِلَى التَّوْبَةِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ عَزَّ اسْمُهُ: ﴿فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وَلَئِنِّي﴾ [الأعراف: ١٥٥]؛ يَعْنِي: الَّذِينَ اسْتَصْحَبَهُمْ مِنْ قَوْمِهِ إِلَى الطُّورِ، وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرُدِّ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ نَفْيَ الْإِيمَانِ عَنْ نَفْسِهِ قَبْلَ هَذِهِ الْحَالَةِ، أَيُّ: أَنَا أَوَّلُ مُؤْمِنِي زَمَانِي، فَأَضَافَ الْأَوَّلِيَّةَ إِلَى نَفْسِهِ لَا إِلَى إِيْمَانِهِ.

وَقَدْ اسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾

[النساء: ١٥٣] ^(١).

فُلْنَا: لَا شَكَّ أَنَّ إِنْزَالَ كِتَابِ اللَّهِ مِنَ السَّمَاءِ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُسْتَحِيلَاتِ، وَالتَّفَاضُلُ إِنَّمَا يَقَعُ بَيْنَ مُمَكِّنَيْنِ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ، فَثَبَّتَ أَنَّ الرُّؤْيَا مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ عَلَى الْجُمْلَةِ.

ثُمَّ الْقَوْمُ إِنَّمَا اسْتَوْجِبُوا التَّوْبِيخَ؛ لِأَنَّهُمْ سَأَلُوا مَا سَأَلُوا؛ تَحَكُّمًا، وَامْتِحَانًا لِمُوسَى،
وَاسْتِكْبَارًا فِي أَنْفُسِهِمْ، وَلَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ قُرَيْشٍ أَنَّهُمْ افْتَرَحُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ
ذَلِكَ؛ فَقَالُوا: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْمَلَكُ أَوْ رَأَى رَبَّنَا﴾، فَقَالَ ﷺ: ﴿لَقَدْ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَعَتَوْا
عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١] وَفِي هَذَا التَّوْبِيخِ أَقْوَى دَلِيلٍ عَلَى أَنَّ رُؤْيَا اللَّهِ فِي الْجُمْلَةِ مِنَ
الْجَائِزَاتِ، فَهَذِهِ جُمْلَةٌ مُقْنِعَةٌ فِي هَذَا الْبَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

الْغِنَى فِي الْكَلَامِ

[القسم الثالث من « الإلهيات »]

[الأفعال الإلهية]



(١)

الْقَوْلُ فِي خَلْقِ الْأَنْعَامِ^(١)

قَدْ ذَكَّرْنَا - فِي بَابِ التَّوْحِيدِ - وَحْدَانِيَّةَ الرَّبِّ ﷻ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَإِلَهِيَّتِهِ.
وَمَعْنَى وَحْدَانِيَّتِهِ فِي الْإِلَهِيَّةِ: أَنَّهُ مُنْفَرِدٌ بِالْخَلْقِ وَالْإِبْدَاعِ، لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، وَلَا خَالِقَ سِوَاهُ^(٢)؛
كَمَا قَالَ - عَزَّ اسْمُهُ -: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].
وَاتَّفَقَ سَلَفُ الْأُمَّةِ قَبْلَ ظَهْوَرِ الْبِدْعَةِ وَالْأَهْوَاءِ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ، وَعَلَى أَنَّ الْحَوَادِثَ
كُلَّهَا حَدَثَتْ بِقُدْرَةِ الْإِلَهِ؛ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا تَعَلَّقَتْ [١١٨/ب] قُدْرَةُ الْعِبَادِ بِهِ، وَبَيْنَ مَا انْفَرَدَ
الرَّبُّ بِالْإِقْتِدَارِ عَلَيْهِ^(٣).
وَقَدْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ الثَّنَوِيَّةُ وَالْمَجُوسُ؛ فَأَصَافُوا الْخَيْرَ إِلَى النُّورِ، وَالشَّرَّ إِلَى الظُّلَامِ^(٤).

(١) انظر مبحث خلق الأفعال في: المقالات (١/٢٩٧، ٣١٤، ٣٤٠)، واللمع (ص ٦٩، ١٢١)، والإبانة (ص ١٨١، ٢٢٤)، وتمهيد الأوائل (ص ٣٤١، ٣٨٦)، والإنصاف (ص ١٣٧، ١٦٢)، والاعتقاد (ص ١٤٣، ١٧٣)، وأصول الدين (ص ١٣٣، ١٣٧)، والإرشاد (ص ١٨٧، ٢٢٩)، ولمع الأدلة (ص ١٢٠، ١٢٢)، والنظامية (ص ٣٩، ٣٥)، وقواعد العقائد (ص ٦٠، ٦١)، ونهاية الأقدام (ص ٥٤، ٨٩)، والأربعين (١/٣١٩، ٣٤٢)، والمحصل (ص ١٩٤، ١٩٩)، والعالم (ص ٧٨، ٩٠)، والأبكار (٢/٢٣١، ٤٥٦)، وغاية المرام (ص ٢٠٣، ٢٢٣)، والطوابع (ص ٣٠١، ٣١٢)، والكامل (ل ١٤٤/ب، ٢٠٣/أ)، وشرح المقاصد (٤/٢٢١، ٢٧٣)، وشرح المواقف (٨/١٦٣، ١٧٧)، ونشر الطوابع (ص ٢٦٧، ٢٩٧)، والمنهاج للزخشري (ص ١١)، والمغني (٤/٣٨، ١٧٧)، (١٦/٨٤)، والأصول الخمسة (ص ٨٩، ٣٢٣، ٣٣٦)، ورسائل الشريف (١/١٣٥)، (٢/١٨٠)، (٣/١٨٧)، وإيثار الحق (ص ٢٨١، ٣٦٥)، والمسامرة (ص ٣٦، ٦٢)، ومرهم العلل (ص ٧١)، ومنهاج الأدلة (ص ٢٢٣)، والمقدمة (ص ١٠٥)، وابن رشد وفلسفته (ص ١٨٣)، والفيلسوف المقتري عليه (ص ١٤٢)، والرازي وآراؤه (ص ٥٢٠)، والآمدي وآراؤه (ص ٤٦٧)، وللبخاري: خلق أفعال العباد، ولابن القيم: شفاء العليل.

(٢) انظر ما سبق في (٤٧/أ)، باب في وحدانية الله تعالى.

(٣) انظر حكاية هذا الإجماع في: مراتب الإجماع (ص ٦٧)، وانظر: المقالات (٢/٢١٩)، وغاية المرام (ص ٢٠٣).

(٤) انظر: التمهيد (ص ٦٨، ٧٣)، والتبصير (ص ٨٥)، وأعلام النبوة (ص ٣٥)، واعتقادات فرق المسلمين (ص ٨٨)، =

ثُمَّ بَعَثَ طَائِفَةً فِي الْمَوْحِدَةِ، فَدَخَلَتْ فِي بَعْضِ مَقَالَاتِ الْمَجُوسِ، وَزَعَمَتْ أَنَّ بَعْضَ الْأَفْعَالِ يَنْفَرِدُ بِهِ الْقَدِيمُ الصَّانِعُ الْعَالَمِ، وَبَعْضُهَا يَنْفَرِدُ بِهِ غَيْرُهُ، فَأَثْبَتُوا كُلَّ فِعْلٍ وَقَعَ تَحْتَ قُدْرَةِ قَادِرٍ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ بِاخْتِرَاعِهِ، وَأَخْرَجُوا أَفْعَالَ الْعِبَادِ وَالْحَيَوَانَاتِ عَنْ تَقْدِيرِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ؛ فَخَالَفُوا بِذَلِكَ سَلَفَ الْأُمَّةِ، وَأَطْبَقُوا عَلَى أَنَّ الْعِبَادَ مُوجِدُونَ لِأَفْعَالِهِمْ دُونَ اللَّهِ، وَأَنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - لَا يَتَّصِفُ بِالْإِقْتِدَارِ عَلَى مَقْدُورَاتِهِمْ.

ثُمَّ تَجَرَّأَ الْمُتَأَخَّرُونَ فَسَمَوْا الْعَبْدَ خَالِقًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، ثُمَّ أَبْدَعَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مَذْهَبًا شَيْنِيًّا؛ وَقَالَ: الرَّبُّ - تَعَالَى - لَا يُسَمَّى خَالِقًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، بَلْ هُوَ مِنْ أَسْمَاءِ الشَّرِيعَةِ عَلَى مَا سَنَبِّهُهُ فِيمَا بَعْدُ.

وَلَمْ يَفْتَرِقْ هَؤُلَاءِ فِي اسْتِحَالَةِ مَقْدُورٍ بَيْنَ قَادِرَيْنِ^(١)، إِلَّا الشَّحَامُ مِنْهُمْ^(٢)؛ فَإِنَّهُ قَالَ: مَقْدُورُ الْمُحَدَّثِ مَقْدُورٌ لِلْقَدِيمِ، بِشَرْطِ أَنْ يَفْعَلَهُ الْمُحَدَّثُ إِنْ تَرَكَهُ الْقَدِيمُ وَلَمْ يَفْعَلْهُ، إِلَّا أَنَّهُ يَفْعَلُهُ وَالْمُحَدَّثُ لَهُ فَاعِلٌ؛ لِاسْتِحَالَةِ خَلْقِ مَنْ خَالِقَيْنِ، فَصَارَ صَائِرُونَ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ إِلَى أَنَّ الْحَوَادِثَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

ضَرْبٌ مِنْهَا: لَا يَصِحُّ أَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ إِلَّا الْقَدِيمُ؛ فَهُوَ - سُبْحَانَهُ - مُخْتَصَّ بِإِحْدَائِهِ؛ كَالْجَوْهَرِ، وَالْأَلْوَانِ، وَالطُّعُومِ، وَالرَّوَائِحِ، وَالْحَيَاةِ، وَالْمَوْتِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَمِنْهَا: مَا يَقَعُ مَقْدُورًا لِغَيْرِهِ، وَيَحْدُثُ عِنْدَ إِشَارَتِهِ وَإِرَادَتِهِ لِكُونِهِ؛ كَالْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ، وَبَعْضِ الْإِعْتِقَادَاتِ، وَالْإِرَادَاتِ بِإِقْدَارِ اللَّهِ إِيَّاهَا عَلَيْهَا، ثُمَّ يَكُونُ إِحْدَاثًا مُضَافًا إِلَى الْقَدِيمِ خُصُوصًا وَفِعْلًا لِإِلَهِمَا^(٣).

فَجَوَّزُوا فِعْلًا بَيْنَ فَاعِلَيْنِ: أَحَدُهُمَا مُحْدِثُهُ، وَالْآخَرُ مُكْتَسِبُهُ، وَمَنْعُوا إِحْدَاثًا بَيْنَ مُحْدِثَيْنِ،

= غاية المرام (ص ٢٠٦)، وشرح المواقف (٥٠ / ٨)، والرد على القائلين بوحدة الوجود (ص ٣٨)، وإرشاد الثقات (ص ٧٠).

(١) انظر في استحالة مقدور واحد بين قادرين عند المعتزلة في: الانتصار (ص ٦١)، والمغني (٨ / ٣٥٧)، والأصول الخمسة (ص ٢٨١)، والمحيط بالتكليف (١ / ١٣٤، ٣٧٧)، والتذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٨٢)، والكشاف (٢٦ / ٣). وأيضاً: المقالات (٢ / ٢١٩)، والإرشاد (ص ١١٢، ١٨٩)، ولمع الأدلة (ص ١٢١).

(٢) انظر: المقالات (١ / ٢٧٤)، (٢ / ٢٢٨)، والتبصير (ص ٥١)، وشفاء العليل لابن القيم (ص ٥٠).

(٣) انظر: الأشعري: المقالات (٢ / ٢١٩).

وَهَذَا مَذْهَبُ النَّجَّارِ^(١) وَضِرَارِ بْنِ عَمْرٍو^(٢) وَمُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ بُرْغُوثٍ^(٣) وَحَفْصِ الْفَرْدِ^(٤).
وَلَأَصْحَابِنَا فِي مَقْدُورِ الْعَبْدِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ فِعْلُ اللَّهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَفِعْلُ الْإِنْسَانِ عَلَى الْمَجَازِ، وَكَسَبُ عَلَى الْحَقِيقَةِ،
وَهَذَا أَحَدُ قَوْلَيْ أَبِي الْحَسَنِ^(٥)، وَمُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى وَيَحْيَى بْنِ أَبِي كَامِلٍ^(٦) مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ.
وَالثَّانِي: أَنَّهُ كَسَبُ الْإِنْسَانِ وَفِعْلُ لَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ مَقْدُورٌ لَهُ وَتُصِفُ
بِخَصَائِصِهِ، لَا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ مُخْدِثُهُ وَمُوجِدُهُ، وَهَذَا قَوْلُ الْقَلَانِسِيِّ^(٧) وَأَحَدُ قَوْلَيْ مُحَمَّدِ بْنِ
عِيسَى^(٨) مِمَّنْ ذَكَرْنَاهُمْ.

وَهُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ^(٩) فِي الْمُخْتَصَرِ^(١٠).

وَالْخِلَافُ بَيْنَ أَصْحَابِنَا يَرْجِعُ إِلَى أَنَّ: هَذَا الْإِسْمَ - أَعْنِي: كَوْنُهُ فِعْلًا لِلْمُكْتَسِبِ - حَقِيقَةٌ
أَوْ مَجَازٌ.

وَمَذْهَبُ جَهْمٍ^(١١) مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ^(١٢) أَنَّ الْقَادِرَ عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ، وَهُوَ الْفَاعِلُ حَقًّا، وَمَنْ

(١) انظر: القاسم بن محمد بن علي: الأساس في عقائد الأكياس (ص ١٠٨)، والأشعري: مقالات (٢/٢٢٠).

(٢) انظر: الأشعري: مقالات (١/٣٣٩)، والشهرستاني: الملل والنحل (١/٩١).

(٣) انظر: الأشعري: مقالات (٢/٢١٩)، والشهرستاني: الملل والنحل (١/٩١).

(٤) انظر: المرجعين السابقين، الموضع نفسه.

(٥) انظر: اللمع (ص ٦٩)، والمقالات (٢/٢١٩، ٢٢١)، مجرد المقالات (ص ٢٨)، وبمثله قال الماتريدي؛ التوحيد (ص ٢٢٦)، وانظر أيضاً: الباقلاني: الإنصاف (ص ١٣٨)، وهو ما رجحه الرازي؛ كما في المعالم (ص ٧٨).

(٦) في الأصل: «يحيى بن كامل»، والتصحيح من المقالات (٢/٢١٩)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٥٤٠).

(٧) انظر: شفاء العليل (ص ٥١)، ولم أقف على نسبة هذا القول إلى أبي العباس القلانسي في مصادر الكلام الأشعري.

(٨) انظر: ابن القيم: شفاء العليل (ص ٥١).

(٩) وهو كتاب «المختصر في الرد على أهل الاعتزال والقدر» للأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني، قال عنه الإسفراييني: «لم يوجد في الإسلام كتاب مثل حجمه يجمع ما يجمعه من النكت في الرد على أهل الزيغ والبدع» التبصير (ص ١١٩).

(١٠) انظر: ابن القيم: شفاء العليل (ص ٥٠).

(١٢) في نسبة الجهم إلى المعتزلة، أو نسبة المعتزلة إليه نظر؛ فإن الجهمية وإن اتفقت مع المعتزلة في بعض الأصول العامة، فإن بينها أيضاً فروقاً جوهرية، انظر: تاريخ الجهمية والمعتزلة (ص ٦)، ونشأة الفكر (١/٣٣٣)، وذكر في التبصير (ص ٤٠) أن واصل بن عطاء الغزال، المتوفى سنة (١٣١) هو رأس المعتزلة، وأول من دعا الخلق إلى بدعتهم.

سِوَاهُ لَيْسَ بِفَاعِلٍ، وَلَا مُكْتَسِبٌ، وَلَا قَادِرٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَقَوْلُ الْقَائِلِ: «تَحَرَّكَ زَيْدٌ» بِمِثَابَةِ قَوْلِهِ: «مَاتَ زَيْدٌ»، مَعْنَاهُ: أُمِيتَ، كَذَلِكَ قَوْلُهُ: «تَحَرَّكَ» مَعْنَاهُ: حُرَّكَ، وَأُدْخِلَ فِيهِ الْحَرَكَةُ.

هَذَا مَا نَقَلَ عَنْهُ أَصْحَابُ الْمَقَالَاتِ.

وَحَكَى أَبُو الْحَسَنِ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ عَنْ جَهْمٍ أَنَّهُ قَالَ: أَحَدُنَا مُكْتَسِبٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَيْسَ بِفَاعِلٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، كَمَا قَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ.

وَحَكَى أَصْحَابُ الْمَقَالَاتِ عَنْ مَعْمَرٍ وَالنَّظَّامِ وَأَصْحَابِهِمَا أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - لَمْ يَخْلُقْ عَرَضًا أَصْلًا، وَإِنَّمَا خَلَقَ الْجَوْهَرَ، ثُمَّ الْجَوْهَرُ يَفْعَلُ الْأَعْرَاضَ بَعْضُهَا بِطَبَاعِهَا وَبَعْضُهَا بِالِاخْتِيَارِ، وَمَعْنَى قَوْلِ الْقَائِلِ: «خَلَقَ اللَّهُ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ» أَيُّ: خَلَقَ الْجَوْهَرَ الَّذِي يَتَوَلَّدُ مِنْهُ الْمَوْتُ وَالْحَيَاةُ^(١).

وَنُقِلَ عَنْ مَعْمَرٍ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ: «لَا مَقْدُورَ لِلْعَبْدِ إِلَّا الْإِرَادَةُ وَالِإِيثَارُ، وَمَا سِوَى الْإِرَادَةِ فَإِنَّهُ يَقَعُ ضَرُورَةً تَحْتَ الْإِرَادَةِ»^(٢).

وَيُعْزَى هَذَا الْمَذْهَبُ إِلَى الْحَافِظِ^(٣)، وَإِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ^(٤)، وَإِلَى مُحَمَّدِ ابْنِ الْهَيْصَمِ^(٥).

(١) أصول الدين (ص ٢٣٩)، والملل (١/ ٦٥، ٦٦) وهو لازم مذهب الفوطي؛ فمن مذهبه أن الأعراض لا تدل على كونه خالقاً، ولا تصلح الأعراض دلالات، بل الأجسام. الملل (١/ ٧٢)، وشرح المواقف (٨/ ٤١٥)، والتعريفات (ص ٢٨٤)، مادة (١٤٢٣).

(٢) انظر: الشهرستاني: الملل والنحل (ص ٦٧).

(٣) كذا بالأصل ولم يتضح لي وجه الصواب فيها، وليس في كتب المقالات ما يشير إلى هذا اللقب ولا قريب منه. (٤) انظر: الكندي: التنبيه على السعادة (٩) (ط حيدر آباد ١٣٤٦هـ)، وإحصاء العلوم (ص ١٠٢)؛ فهو يرى أن الفعل الحقيقي: ما كان وليد قصد وإرادة «رسائل الكندي (١/ ١٧٢-١٧٣، ٧٥، ٢١٩).

وأما الفارابي: فإنه وإن كان يذهب - في قضية الإرادة الإنسانية ومدى حريتها - إلى أن «السعادة لا تنال بممارسة الأعمال المحمودة عن السعادة، بل تنال بممارسة الأعمال المحمودة عن إرادة وفهم مقصودين»، إلا أنه مع ذلك يفرق بين الإرادة والاختيار؛ فيرى أن الأولى وليدة شوق ورغبة يبعثها الحس والتخيل، في حين أن الاختيار لا يكون إلا وليد تفكير وتدبر وهو مقصور على الإنسان انظر: آراء أهل المدينة الفاضلة (ص ٤٥).

وأما ابن سينا: فقد اهتم بموضوع حرية الإرادة اهتماماً بالغاً وأفرد له نصيباً وافراً من مؤلفاته، ومن رسائله في ذلك: «في سر القدر»، «في القضاء والقدر»، وانظر أيضاً: الرسالة العرشية (ص ١١٦).

وأما ابن رشد: فانظر: مناهج الأدلة (ص ٢٢٨)، وقاسم: مقدمة المناهج (ص ١٠٢، ١٠٤)، وابن رشد وفلسفته الدينية (ص ١٨٨)، وقارنه بها في: الفيلسوف المفترى عليه (ص ١٤٥، ١٤٦).

(٥) انظر: التعريفات (ص ١٥٤)، لكن حكى الشهرستاني عنه خلاف ذلك؛ فحكى من مذهب الهيصمية «إثبات =

وَحُكِّيَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ النَّاشِي مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّهُ قَالَ: الْعَبْدُ مُنْفَعِلٌ وَلَيْسَ بِفَاعِلٍ^(١).
وَهَذَا قَوْلُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ الْكِنْدِيِّ.

وَمَذْهَبُ الْكِرَامِيَّةِ: أَنَّ الْعَبْدَ فَاعِلٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ غَيْرُ مُوجِدٍ، وَأَنَّ فِعْلَهُ مَفْعُولٌ لِلَّهِ بِفِعْلِ
يَفْعَلُهُ فِي ذَاتِهِ، وَلَيْسَ بِمَفْعُولٍ لِلْإِنْسَانِ، فَفِعْلُ اللَّهِ لَيْسَ بِمَفْعُولٍ أَصْلًا، وَفِعْلُ الْإِنْسَانِ مَفْعُولٌ
لِلَّهِ بِفِعْلِ يَفْعَلُهُ اللَّهُ فِي ذَاتِهِ، وَلَا يُسَمَّى فَاعِلًا.

وَمَذْهَبُ ابْنِ هَيْصَمٍ: أَنَّ لَا مَقْدُورَ شَاهِدًا وَغَائِبًا إِلَّا الْإِرَادَةُ.
فَتَرَسُّمُ فُصُولًا فِي حَقِيقَةِ الْخَلْقِ وَالْفِعْلِ وَالْكَسْبِ وَالِاضْطِرَارِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا بِعَوْنِ اللَّهِ
وَتَوْفِيقِهِ.

فَصْلٌ فِي حَقِيقَةِ الْخَلْقِ^(٢)

[١١٩/أ] قَالَ الْقَاضِي رحمته الله: «اعْلَمْ أَنَّ وَصْفَ الشَّيْءِ بِأَنَّهُ خَلَقَ يَنْصَرِفُ إِلَى مَعَانٍ ثَلَاثَةٍ:
أَحَدُهَا: الْإِنْشَاءُ وَالْإِبْدَاعُ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾^(٣) وَنَحْوِهِ
مِنَ الْآيَاتِ.

وَالثَّانِي: الْخَلْقُ بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ، وَالتَّقْدِيرُ ضَرْبَانِ:
فَضَرْبٌ مِنْهُ هُوَ: الْقَصْدُ إِلَى الْفِعْلِ، فَمَا وَقَعَ عَنْ قَصْدٍ وَإِرَادَةٍ مِنَ الْأَفْعَالِ وَوصف بأنه خلق
وَمَخْلُوقٌ يُرَادُ وَقُوعُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِ الْحَجَّاجِ: إِنِّي لَا أَهْمُ إِلَّا أَمْضِيْتُ،
وَلَا أَخْلُقُ إِلَّا فَرَيْتُ^(٤)؛ يُرِيدُ: أَنَّهُ لَا يَقْصِدُ إِلَى فِعْلِ إِلَّا أَنْفَذَهُ وَأَمْضَاهُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

= القدر خيره وشره من الله تعالى، وأنه أراد الكائنات كلها خيرا وشرها، وخلق الموجودات كلها حسنها وقيبحها
وأثبت للعبد فعلا بالقدرة الحادثة، ويسمى ذلك كسبا، ومقدرته الحادثة مؤثره في إثبات فائدة زائدة على كونه
مفعولا مخلوقا للباري تعالى، تلك الفائدة هي مورد التكليف، والمورد هو المقابل بالثواب والعقاب « انظر: الملل
والنحل (١/١١٢).

(١) انظر: المقالات (٢/٢١٩).

(٢) انظر: الأبكار (٢/٢٣١، ٢٣٤)، وتفسير أسماء الله الحسنى (ص ٣٥)، وحز الغلاصم (ص ٦٩)،
والفصل (٣/٣٨)، وحجج القرآن (ص ٣٦).

(٣) تكرر هذا المقطع في غير موضع من القرآن الكريم منها: الأنعام (١/٧٣)، الأعراف (ص ٥٤)، التوبة (٣٦)،
يونس: (٣)، هود: (٧)، إبراهيم: (١٩، ٣٢)، النحل: (٣)، الإسراء: (٩٩)، الفرقان: (٥٩)، وغيرها.

(٤) انظر قول الحجج في اللسان: مادة: (خ ل ق) وهو فيه: «مَا خَلَقْتُ إِلَّا فَرَيْتُ، وَلَا وَعَدْتُ إِلَّا وَفَيْتُ». وانظر: =

وَلَأَنْتَ تَخْلُقُ مَا فَرَيْتَ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْهَمُ^(١)

وَالضَرْبُ الثَّانِي - مِنَ التَّقْدِيرِ - هُوَ التَّصْوِيرُ، وَجَعَلَ الشَّيْءَ عَلَى مِقْدَارِ صُورَةٍ مَا، وَمِنْهُ قَوْلُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ رَبِّكَ الطَّيْنَ﴾ [آل عمران: ٤٩] وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِ الْقَائِلِ: «خَلَقْتُ مِنَ الْأَدِيمِ حُفًّا، وَمِنْ الشَّقَّةِ قَمِيصًا»، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] أَيِ: الْمُصَوِّرِينَ، لَا تَحْتَمِلُ غَيْرَ هَذَا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ التَّفَاضُلَ لَا يَصِحُّ فِي الْخَلْقِ الَّذِي هُوَ الْإِخْتِرَاعُ، وَكَذَلِكَ الْإِرَادَةُ لَا يَصِحُّ تَفَاضُلُهَا فِي تَعَلُّقِهَا بِالْمُرَادِ.

وَأَمَّا التَّرَايُدُ فِي حُسْنِ الصُّورَةِ وَالِاتِّلَافِ وَالِاخْتِلَافِ فَيَصِحُّ بِالِاتِّفَاقِ، وَلَسْنَا نُرِيدُ بِالتَّصْوِيرِ الْمُضَافِ إِلَى الْمُحَدِّثِينَ خَلْقَ الصُّورَةِ، وَإِنَّمَا مَعْنَى ذَلِكَ جَعْلُ الشَّيْءِ عَلَى صُورَةٍ مَا يُفْعَلُ أَوْ^(٢) يَحْدُثُ عِنْدَ الصُّورَةِ مِنْ قِبَلِ الْخَالِقِ الْعَلِيمِ؛ فَتَوْصَفُ حَرَكَاتُ الْإِنْسَانِ وَاعْتِمَادَاتُهُ بِأَنَّهَا تَصَوِّرُ، إِذَا وَجَدَ عِنْدَهَا صُورَةً فِي الشَّيْءِ؛ كَمَا تُسَمَّى كِتَابَةً وَأَكْلًا وَشُرْبًا وَقَتْلًا إِذَا صَادَفَتْ أُمُورًا تُقَارِنُهَا وَأَشْيَاءَ تَحْدُثُ عِنْدَهَا أَوْ بَعْدَهَا.

هَذَا إِذَا لَمْ نَحْمِلِ الْآيَةَ عَلَى مَا تَأَوَّلَهَا شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ وَغَيْرُهُ؛ مِنْ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ نَفْسَهُ مَعَ غَيْرِهِ أَجْرَى عَلَى غَيْرِهِ اسْمُهُ مَجَازًا وَاتَّسَاعًا عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِمْ: عَدْلُ الْعُمَرَيْنِ، يَعْنُونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلَاكُ أُمَّتِي فِي الْأَحْمَرَيْنِ: الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ»، وَقَوْلُهُمْ لِلتَّمْرِ وَالْمَاءِ: الْأَسْوَدَانِ^(٣).

= الْأَبْكَارُ (٢/ ٢٣١)، وَالزَّجَّاجُ: تَفْسِيرُ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى (ص ٣٦)، وَحَزَنُ الْغَلَاصِمِ (ص ٦٩)، وَالْأَصُولُ الْخَمْسَةُ (ص ٥٤٦).

(١) الْبَيْتُ لَزَهْرٍ بْنِ أَبِي سَلَمَى فِي دِيْوَانِهِ (ص ٩٤)، فِي قَصِيدَةٍ قَالَهَا فِي مَدْحِ هَرَمِ بْنِ سَنَانٍ، وَمُطْلَعُهَا:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مُذْ جَجَجَ وَمُذْ دَهَرَ

وَفِيهَا يَقُولُ:

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةِ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّغْرِ

وَانْظُرِ الْاسْتِشْهَادَ بِالْبَيْتِ فِي: التَّمْهِيدِ (طَبَرُوت) (ص ٣٥٠)، وَفِيهِ: «وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ»، الْإِرْشَادُ (ص ٢٥٣)، وَالْأَبْكَارُ (٢/ ٢٣١). وَأَيْضًا: شَرْحُ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ (ص ٥٤٨)، وَمُتَشَابِهُ الْقُرْآنِ (١/ ٢٨٣)، وَالْفَصْلُ (٣/ ٣٨).

(٢) فِي الْأَصْلِ: مَا، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُتُ؛ تَبَعًا لِلْسِّيَاقِ.

(٣) انْظُرِ: الْبَاقِلَانِي: التَّمْهِيدِ (طَبَرُوت) (ص ٣٥٠).

وَقَالَ الْقَاضِي: الْخَلْقُ قَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الْإِخْتِلَاقِ الَّذِي هُوَ الْكَذِبُ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى - خَيْرًا عَنِ الْكُفَّارِ أَنَّهُمْ قَالُوا لِلرُّسُلِ حِينَ تَوَعَّدُوهُمْ بِالْبَعْثِ وَالْحِسَابِ -: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خَلْقُ الْأَوَّلِينَ﴾^(١) [الشعراء: ١٣٧] أَيْ: افْتَرَاؤُهُمْ.

وَقَالُوا لِنَبِيِّنَا ﷺ: ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾^(٢) [ص: ٧].

قَالَ الْقَاضِي: «وَالْخَلْقُ بِهَذَا الْمَعْنَى مُسْتَحِيلٌ فِي صِفَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَالْخَلْقُ بِمَعْنَى الْإِبْدَاعِ فِي صِفَةِ الْمُحَدَّثِينَ، وَالْخَلْقُ بِمَعْنَى التَّصْوِيرِ وَالتَّقْدِيرِ مُشْتَرَكٌ جَارٍ فِي صِفَةِ اللَّهِ وَصِفَةِ خَلْقِهِ. وَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْخَلْقُ فِي الْأَصْلِ مَا أَخُوذُ مِنْ إِبْدَاعٍ مَا لَمْ يَكُنْ، وَإِنَّ الْحَدَاءَ يُسَمَّى خَالِقًا لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّهُ أَحَدَثَ فِي الْأَدِيمِ عِنْدَ اكْتِسَابِ حَرَكَاتٍ يَدِهِ وَاعْتِمَادِهِ مَا لَمْ يَكُنْ، وَكَذَلِكَ سُمِّيَ الْكَذِبُ خَلْقًا؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ قَوْلًا لَا أَصْلَ لَهُ؛ فَشُبِّهَ بِمُبْدِعِ شَيْءٍ لَا مِنْ شَيْءٍ^(٣). فَثَبَّتَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنَّ الْخَلْقَ لَفُظَةٌ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ فِي اللُّغَةِ الْإِبْدَاعِ، هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي^(٤).

وَقَالَ الْإِمَامُ: «وَالْتَّقْدِيرُ وَرَدَّ فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى الظَّنِّ وَالْحُسْبَانِ، يُقَالُ: قَدَرْتُ زَيْدًا فِي الدَّارِ، أَيْ: ظَنَنْتُهُ فِيهَا، وَالْخَلْقُ لَا يَرِدُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى».

قَالَ: «وَالَّذِي صَارَ إِلَيْهِ مُعْظَمُ أَثْمَتِنَا أَنَّ الْخَلْقَ حَقِيقَةٌ فِي الْإِخْتِرَاعِ مَجَازٌ فِيمَا عَدَاهُ مِنَ الْوُجُوهِ».

وَقَدْ صَارَ الْجَبَّائِيُّ وَابْنُهُ إِلَى أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي التَّقْدِيرِ^(٥).

(١) قرأ هذه القراءة - خلق: بسكون اللام على المصدرية -: أبو عمرو وابن كثير والكسائي وابن مسعود وعلقمة والحسن وأبو جعفر ويعقوب. انظر: إتخاف فضلاء البشر للدمياطي (ص ٣٣٣)، وإعراب القرآن للنحاس (٢/ ٤٩٥)، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري (٢/ ٩٢)، والبحر المحيط لأبي حيان (٧/ ٣٣)، والتيسير للداني (ص ١٦٦)، والقرطبي (١٣/ ١٢٥)، والحجة لابن خالويه (ص ٢٦٨)، والسبعة لابن مجاهد (ص ٢٧٤)، والغيث للسفاسي (ص ٣١٠)، والكشاف للزمخشري (٣/ ١٢٢)، والكشف للقيسي (٢/ ١٥١)، والمجمع للطبرسي (٧/ ١٩٧)، ومعاني القرآن للفراء (٢/ ١٨١)، وتفسير الرازي (٢٤/ ١٥٨)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٣٣٥).

(٢) انظر: الباقلاني: التمهيد (طبعة بيروت المطبوع باسم تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل)، (ص ٣٤٩).

(٣) انظر نحوه في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٥٣).

(٤) انظر: الباقلاني: التمهيد (طبعة بيروت المطبوع باسم تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل)، (ص ٣٤٩، ٣٥٠).

(٥) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٧١، ٣٨٠، ٥٨٤) وفيه النص على الخلق هو التقدير من قول أبي علي الجبائي، متشابه القرآن (٢/ ٥٨٥)، وقد حكى عنه القاضي أيضاً ما يوافق قول الأشاعرة في =

وَرُبَّمَا قَالُوا: إِنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي التَّقْدِيرِ الَّذِي يُثْبَلُ إِلَى مَعْنَى الظُّنُونِ وَالْحُسْبَانِ.

وَمِنْ هَذَا تَشَبَّهَتْ بَعْضُهُمْ بِأَن قَالَ: اللَّهُ لَيْسَ بِخَالِقٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

وَصَرَّحَ بِذَلِكَ أَبُو هَاشِمٍ، وَقَالَ: إِنَّمَا يُسَمَّى الْوَاحِدُ مِنَّا خَالِقًا إِذَا أَوْجَدَ مَا أَوْجَدَ عَنْ تَقْدِيرٍ^(١)، فَأَمَّا إِذَا أَوْجَدَ فِي حَالٍ غَفْلَتِهِ فَلَا يُسَمَّى خَالِقًا، وَلَا يُسَمَّى فِعْلُهُ خَلْقًا لِخُلُوهُ عَنْ تَقْدِيرٍ فَاعِلِهِ، فَهُوَ مُحْدَثٌ مُوجِدٌ وَلَيْسَ بِخَالِقٍ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ.

وَإِذَا قِيلَ لَهُ: لِمَ قُلْتَ: إِنَّ الْخَلْقَ حَقِيقَةٌ فِي التَّقْدِيرِ الظَّنِّي الْوَهْمِي؟!

فَرُبَّمَا يُحَاوِلُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ إِثْبَاتَ ذَلِكَ بِهَذَا الشُّعْرِ:

وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَتَفَرَّقُ

يُقَالُ لَهُمْ: قَدْ عَرَفْتُمْ انْقِسَامَ الْأَشْعَارِ [١١٩/ب] إِلَى الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، فِيمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ هَذَا الشَّاعِرَ مُتَجَوِّزٌ فِي قَوْلِهِ، وَقَدْ أَطْبَقَ أَهْلُ اللَّسَانِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ هَذَا الشَّاعِرُ مَجَازًا؛ فَإِنَّ الْخَلْقَ أَصْلُهُ - عَلَى هَذَا السَّبِيلِ - تَقْدِيرٌ شَيْءٍ لَشَيْءٍ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ فِي تَقْدِيرِ النَّفُوسِ وَالظُّنُونِ؛ تَشْبِيهًا بِالتَّقْدِيرِ، وَشَبَهَ إِمْضَاءَ الْأَمْرِ بِقَطْعِ الْمُقَدَّرِ؛ فَنَفْسٌ مَا اسْتَرَوْحُوا إِلَيْهِ مَجَازًا.

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْخَلْقُ تَقْدِيرًا فَمِنْ التَّقْدِيرِ خَلْقُ شَيْءٍ يُقَدَّرُ بِشَيْءٍ، وَهَذَا مُتَحَقِّقٌ فِي تَقْدِيرِ اللَّهِ، قَالَ اللَّهُ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وَقَالَ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾

[الفرقان: ٢]، وَقَالَ: ﴿ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [الأنعام: ٩٦، يس: ٣٨، فصلت: ١٢].

وَقَوْلُهُمْ: «إِنَّ تَسْمِيَةَ الرَّبِّ خَالِقًا لَيْسَ مِمَّا تَقْتَضِيهِ اللُّغَةُ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ أَسْمَاءِ الشَّرْعِ»:

بَاطِلٌ؛ وَقَدْ تَلَوْنَا عَلَيْكُمْ هَذِهِ الْآيَاتِ، وَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ التَّقْدِيرُ الظَّنِّي الْوَهْمِيُّ مِنَ الْمُكْتَسِبِ الَّذِي هُوَ عَيْبَةُ الْعُيُوبِ وَعَرَضَةُ الْغَفَلَاتِ وَالْآفَاتِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: «إِنْ سُئِلْنَا عَنْ حَدِّ الْخَلْقِ الَّذِي هُوَ الْإِخْتِرَاعُ، قُلْنَا: حَدُّهُ أَنَّهُ فِعْلٌ بِفَاعِلٍ، وَإِنْ سُئِلْنَا قُلْنَا: حَدُّهُ أَنَّهُ حَدَثٌ أَوْ مُحْدَثٌ أَوْ وَجِدٌ بِقُدْرَةٍ قَدِيمَةٍ، وَهَكَذَا قَالَ فِي حَدِّ الْفِعْلِ: إِنَّهُ مُحْدَثٌ».

= حقيقة الخلق؛ حيث إن أبا علي لا يسمي الإرادة خلقًا، ويجعل الخلق عبارة عن المخلوق؛ كما يقوله الجبائين في الفعل والمفعول؛ انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد: (ج ٦) القسم الثاني (ص: ٥٩)، والمرجع نفسه (٧/ ٢٢١)، ابن متويه: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٤٢٧).
(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (ص ٣٧١).

وَقَالَ الْإِمَامُ: «تَحْدِيدُ الْفِعْلِ بِالْإِحْدَاثِ أَوْلَى».

قُلْتُ: وَهَذَا قَرِيبٌ؛ فَإِنَّ الْإِحْدَاثَ هُوَ الْمُحْدَثُ عَلَى أَصُولِنَا، وَقَدْ قِيلَ: الْخَلْقُ يُصَيِّرُ الْعَدَمَ وُجُودًا.

وَقَدْ حَكَيْنَا عَنِ الْقَلَانِسِيِّ وَالْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ الْعَبْدَ فَاعِلٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ^(١). وَلَا يَمْتَنِعُ فِعْلٌ بَيْنَ فَاعِلَيْنِ أَحَدُهُمَا مُخْتَرَعٌ وَالْآخَرُ مُكْتَسِبٌ، وَقَدْ وَرَدَ التَّكْلِيفُ بِلَفْظِ الْفِعْلِ وَالْعَمَلِ، وَكَمَا أَنَّ الْعَبْدَ عَابِدٌ وَمُصَلٍّ عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لِوُرُودِ الْأَمْرِ عَلَيْهِ بِهِمَا، فَكَذَلِكَ هُوَ فَاعِلٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لِوُرُودِ الْأَمْرِ بِذَلِكَ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧] وَقَالَ: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً﴾ [الأعراف: ٢٨] وَقَالَ: ﴿أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ [الصفات: ١٠٢] وَقَالَ: «جزاء بما كانوا يفعلون» و﴿يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧، الأحقاف: ١٤، الواقعة: ٢٤] و﴿يَصْنَعُونَ﴾.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَقَدْ قَالَ: ﴿وَإِذَا تَخَلَّقَ مِنَ الطِّينِ﴾ [المائدة: ١١٠] وَقَالَ: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧] وَكُلُّ ذَلِكَ تَوَسُّعٌ كَذَلِكَ الْفِعْلُ وَالصُّنْعُ.

قُلْنَا: حُمِلَ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ عَلَى التَّجَوُّزِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ كَالْخَالِقِ؟! فَحَصَلَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْفِعْلَ مَقْدُورٌ وَجِدٌ، فَمِنْ مَقْدُورِ خَلْقٍ، وَمِنْ مَقْدُورِ كَسْبٍ.

فصل [لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُتَعَلِّقًا بِالْفَاعِلِ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ]^(٢)

قَالَ الْقَاضِي رحمته الله: «اعْلَمُوا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُتَعَلِّقًا بِالْفَاعِلِ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ، وَفِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ الْحَاصِلَةِ لَهُ، وَلَا أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ أَيْضًا مُتَعَلِّقًا بِجَمِيعِ أَحْكَامِ الْفَاعِلِ وَصِفَاتِهِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا يَجِبُ تَعَلُّقُ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ فِي صِفَةٍ أَوْ صِفَاتٍ مَخْصُوصَةٍ، وَأَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِالْفَاعِلِ؛ لِكُونِ الْفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ أَوْ صِفَاتٍ مَخْصُوصَةٍ.

إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ: فَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَا صِفَةَ لِلْفِعْلِ لِأَجْلِهَا يَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ، إِلَّا حَدُوثُ نَفْسِهِ، وَكَوْنُهُ ذَاتًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، أَوْ كَوْنُهُ مُكْتَسِبًا غَيْرِ فِعْلٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

(١) انظر ما تقدم في (ل: ١١٨/ب).

(٢) انظر مبحث تعلق الفعل بالفاعل في: الأبيكار (٣٧٢/٢، ٣٨٠). وعند المعتزلة: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/٨)، (٥/١١)، ومتشابه القرآن (٧٦/١)، التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٢٣٢)، وديوان الأصول (ص ٣٢٩).

وَتَأْوِيلُ ذَلِكَ: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِقُدْرَةِ الْمُحْدِثِ صَرْبًا مِنَ التَّعَلُّقِ مَعْلُومًا مُدْرَكًا، وَأَنْ تَكُونَ صِفَةً الْفَاعِلِ الَّتِي لِكَوْنِهِ عَلَيْهَا تَعَلَّقَ الْفِعْلُ بِهِ؛ إِمَّا عَلَى جِهَةِ الْإِحْدَاثِ، أَوْ عَلَى جِهَةِ الْإِكْتِسَابِ؛ هِيَ كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَيْهِ فَقَطْ تَارَةً، أَوْ كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَيْهِ، عَالِمًا بِهِ، مُرِيدًا لَهُ أُخْرَى؛ فَمَتَى قُلْنَا فِي الْبَارِي: «إِنَّهُ فَاعِلٌ لِلشَّيْءِ»، وَإِنْ فَعَلَهُ مُتَعَلِّقٌ بِقُدْرَتِهِ: «فَإِنَّمَا يَزِيدُ بِذَلِكَ عَيْنَهُ عَيْنًا مُتَعَلِّقٌ بِهِ وَحَاصِلُ بَقُدْرَتِهِ، أَوْ فَعَلَ مَعْنَى لِأَجْلِهِ كَانَتْ الْعَيْنُ الْمَوْصُوفَةُ بِالصِّفَةِ الَّتِي نَقُولُ: إِنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِالْفَاعِلِ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِنَا: إِنْ كَوْنَ الْجَوْهَرُ كَائِنًا فِي الْمُحَادَاةِ الْمَخْصُوصَةِ وَمُتَوَلَّنَا وَحَيًّا قَادِرًا عَالِمًا، فَالْفَاعِلُ لَهُ كَذَلِكَ، وَإِنَّهُ بِقُدْرَةِ خَالِقِهِ صَارَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ فَعَلَ فِيهِ فِعْلًا سِوَاهُ لِأَجْلِهِ كَانَ كَذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُنَا فِي الشَّيْءِ: إِنَّهُ مَعْلُومٌ لِلْخَلْقِ، وَمَذْكُورٌ، وَمُدْرَكٌ بِالْفَاعِلِ؛ فَإِنَّمَا نَعْنِي بِهِ أَنَّ الْفَاعِلَ فَعَلَ مَا بِهِ يَكُونُ مَعْلُومًا وَمَذْكُورًا أَوْ مُدْرَكًا.

فَأَمَّا قَوْلُنَا فِي الشَّيْءِ: إِنَّهُ مَعْلُومٌ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَمُرَادُّهُ، وَمُدْرَكٌ فَلَيْسَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ؛ لِتَعَلُّقِ صِفَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى - بِهِ، وَهِيَ قَدِيمَةٌ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ مُتَكَلِّمًا، وَكَوْنُ كَلَامِهِ أَمْرًا وَنَهْيًا، وَوَعْدًا وَوَعِيدًا، وَإِبَاحَةً وَحَظْرًا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِفِعْلٍ، وَلَا مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ؛ لِإِقْيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى قِدَمِ كَلَامِهِ، وَكَوْنِهِ أَمْرًا وَنَهْيًا وَخَبْرًا لِنَفْسِهِ، فَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يُقَالُ إِنَّمَا [١٢٠/١] صَارَ كَذَلِكَ بِالْفَاعِلِ.

فَأَمَّا كَوْنُ فِعْلِهِ حَسَنًا وَتَوَابًا وَعِقَابًا، وَتَعْظِيمًا وَإِهَانَةً فَلَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ يَتَعَلَّقُ بِكَوْنِهِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ بِفَاعِلٍ؛ فَإِنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا يَكُونُ حَسَنًا أَوْ قَبِيحًا لِتَعَلُّقِ أَمْرِ اللَّهِ وَنَهْيِهِ بِهِ.

وَكَذَلِكَ كَوْنُ الْفِعْلِ طَاعَةً أَوْ مَعْصِيَةً، أَوْ مَحْظُورًا أَوْ مَبَاحًا^(١) أَوْ مَحْذُورًا؛ فَالْوَجْهُ أَنْ يُقَالَ خَلَقَ اللَّهُ الْحَسَنَ وَالْقَبِيحَ، وَلَا يُقَالُ خَلَقَهُ حَسَنًا وَقَبِيحًا.

وَكَذَلِكَ يُقَالُ: فَعَلَ الْإِنْسَانُ الطَّاعَةَ وَالْمَعْصِيَةَ، وَالْمُبَاحَ وَالْمَحْظُورَ، وَلَا يُقَالُ: فَعَلَ ذَلِكَ طَاعَةً وَمُبَاحًا وَعِصْيَانًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَعُودُ إِلَى فِعْلٍ مَا لَهُ يَكُونُ الْمُبَاحُ مَبَاحًا، وَالْمَحْظُورُ مَحْظُورًا، وَمَا لَهُ يَكُونُ كَذَلِكَ تَعَلَّقَ صِفَاتِ الْقَدِيمِ بِهِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَا يُحْدِثُ أَوْ يُكْتَسَبُ أَوْ يَكُونُ بِالْفِعْلِ، فَيُقَالُ: إِنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْفَاعِلِ.

(١) قوله: «أَوْ مَحْظُورًا أَوْ مَبَاحًا» بهامش الأصل.

وَكَذَلِكَ لَا يُقَالُ: إِنَّ كَوْنَ الْفِعْلِ تَعْظِيمًا وَإِهَانَةً يَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يُقَالَ: الْإِهَانَةُ وَالتَّعْظِيمُ مَفْعُولٌ لِلَّهِ، وَيَتَعَلَّقُ بِفَاعِلٍ لَا مِنْ حَيْثُ كَانَ تَعْظِيمًا وَإِهَانَةً.

فَتَبَّتْ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ: أَنَّ الْفِعْلَ مُتَعَلِّقٌ بِالْفَاعِلِ مِنْ جِهَةِ الْحُدُوثِ، وَأَنَّ الْقَادِرَ عَلَى إِحْدَاثِ الْفِعْلِ قَادِرٌ عَلَى ذَاتِهِ، لَا عَلَى مَعْنَى سِوَاهُ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ وَالْإِحْدَاثِ وَالْمُحْدَثِ.

قَالَ: وَهَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْقَدَرِيَّةِ - إِلَّا مَا يُحْكِي عَنْ أَبِي الْهَذِيلِ^(١)، وَأَبِي هَاشِمٍ^(٢) - أَنَّ الْخَلْقَ غَيْرُ الْمَخْلُوقِ^(٣)، وَأَنَّهُ إِرَادَةٌ لِمَا يُحْدِثُهُ أَوْ قَوْلٌ.

قَالَ: وَمَنْ حَشَوِ النَّاسَ مَنْ يَقُولُ: الْخَلْقُ غَيْرُ الْمَخْلُوقِ وَهُوَ صِفَةُ الْخَالِقِ.

قَالَ: هَذَا لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ.

فَهَذَا مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي بَيَانِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْفِعْلُ^(٤) لِأَجْلِهِ بِالْفَاعِلِ.

وَأَنَا أَزِيدُ لِمَا ذَكَرَهُ بَيَانًا فَأَقُولُ: الْفِعْلُ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ الرَّاجِعَةِ إِلَى ذَاتِهِ يَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ، وَذَلِكَ أَنَّ صِفَةَ الْفِعْلِ وَجُودٌ مِنْ عَدَمٍ، وَكُلُّ مَا وَجَدَ مِنْ عَدَمٍ، فَإِنَّ وَجُودَهُ فِي الْجَوَازِ كَعَدَمِهِ؛ فَلَا بُدَّ لِتَخْصِصِ الْوُجُودِ مِنْ سَبَبٍ خَصَّصَهُ بِهِ؛ لَوْلَا لَمْ يَكُنْ وَجُودُهُ أَوْلَى مِنْ عَدَمِهِ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَشْمَلُ سَائِرَ الْأَفْعَالِ.

فَإِذَا كَانَ الْوَجْهُ الَّذِي لَهُ اقْتَضَى الْفِعْلَ مَا ذَكَرْنَاهُ، فَإِنَّ تَوَابِعَهُ - مِنَ الْأَوْصَافِ الَّتِي تَجْرِي مَجْرَاهُ - تُشَارِكُهُ فِي ثُبُوتِ حَاجَتِهِ إِلَى الْفَاعِلِ وَتَعَلُّقِهِ بِهِ؛ لِاشْتِرَاكِ الْجَمِيعِ فِي هَذَا الْمَعْنَى، وَاسْتِوَائِهِمَا فِي الرَّجُوعِ فِيهَا إِلَى ذَاتِهِ، وَهَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِنَفْيِ الْحَالِ.

وَلِلْقَاضِي تَفْصِيلٌ فِي الصِّفَاتِ التَّابِعَةِ وَتَعَلُّقِهَا بِالْفَاعِلِ، أَشْرْنَا إِلَيْهِ فِي أَحْكَامِ الْعِلَلِ، وَهُوَ مِنَ الْقَائِلِينَ بِالْحَالِ.

(١) انظر: الأشعري: المقالات (٢/٥١، ٥٣).

(٢) من مذهب أبي هاشم أن المخلوق مخلوق بخلق، وأن الخلق إنما هو الإرادة؛ انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/٢٢٠)، و (٨/١٦٢)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٥٤٨)، والمجموع المحيط بالتكليف (١/٣٤٦).

(٣) انظر مبحث الخلق والمخلوق والعلاقة بينهما في: الكامل في اختصار الشامل (ل ١/٦٨ أ).

(٤) كلمة: «الفاعل» بهامش الأصل، وفي صلب الأصل: «الفاعل» والصواب ما في الهامش.

وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِأَحْكَامِ الْفِعْلِ: أَنَّ الْفِعْلَ فِعْلٌ لِنَفْسِهِ؛ كَمَا أَنَّهُ مُحْدَثٌ مَوْجُودٌ عَنْ عَدَمٍ، وَلِذَلِكَ تَعَلَّقَ بِفَاعِلِهِ، فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِفَاعِلِهِ لِنَفْسِهِ، لَسْنَا نَعْنِي بِوَصْفِ الْمُحْدَثِ أَنَّهُ مُحْدَثٌ وَوُجُودُهُ فِي حَالِ حُدُوثِهِ لَا يَتَعَلَّقُ بِمَوْجِدِّهِ، بَلْ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَوْجِدٍّ يُوْجِدُهُ، غَيْرَ أَنَّ تَعَلُّقَهُ بِمَوْجِدِّهِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ لِنَفْسِهِ كَانَ مَوْجُودًا لَا لِمَعْنَى يُقَارِنُهُ؛ كَمَا قُلْنَا: الْجَوْهَرُ جَوْهَرٌ لِنَفْسِهِ، وَالسَّوَادُ سَوَادٌ لِنَفْسِهِ، وَذَلِكَ لَا يُنَافِي قَوْلَنَا: إِنَّهُ جَوْهَرٌ وَسَوَادٌ بِفَاعِلِهِمَا.

فَصْلٌ: فِي حَقِيقَةِ الْكَسْبِ^(١)

قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَكُلُّ مَقْدُورٍ يَسْتَقِيلُ الْقَادِرُ بِفِعْلِهِ وَيَتَفَرَّدُ بِهِ فَهُوَ الْخَلْقُ، وَنَقِيضُ ذَلِكَ الْكَسْبُ، وَحَدُّ الْكَسْبِ: مَا وُجِدَ وَعِلَّتُهُ قُدْرَةُ حَادِثَةٍ».

وَقِيلَ: إِنَّهُ الْمُتَعَلِّقُ بِالْقَادِرِ عَلَى غَيْرِ جِهَةِ الْحُدُوثِ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ الْمَقْدُورُ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ^(٢).

قَالَ: «وَلَسْنَا نُرِيدُ بِقَوْلِنَا: مَا وُجِدَ وَعِلَّتُهُ قُدْرَةُ حَادِثَةٍ أَنَّ الْقُدْرَةَ قُدْرَةٌ عَلَى وُجُودِهِ، بَلِ الْقَادِرُ عَلَى وُجُودِهِ هُوَ اللَّهُ، وَإِنَّمَا نَعْنِي بِذَلِكَ أَنَّ لِلْكَسْبِ تَعَلُّقًا بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ لَا مِنْ بَابِ الْحُدُوثِ وَالْوُجُودِ».

فَأَمَّا مَعْنَى وَصْفِ الشَّيْءِ بِأَنَّهُ كَسْبٌ فِي وَضْعِ اللَّغَةِ فَهُوَ: مَا اجْتَلَبَ بِهِ نَفْعٌ أَوْ دُفِعَ بِهِ ضَرَرٌّ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: رَجُلٌ كَسُوبٌ.

(١) انظر فكرة الكسب الأشعري في: المقالات (٢/ ٢٢١)، واللمع (ص ٧٩، ٧١، ٩٥)، والإنصاف (ص ١٣٧، ١٣٨)، وأصول الدين (ص ١٣٣، ١٣٧)، والإرشاد (ص ٢٠٨، ٢١٠)، والنظامية (ص ٤٣) ونَصَرَفَ فِكْرَةُ حُرِيَّةِ الْإِرَادَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ، وَنَهَايَةِ الْأَقْدَامِ (ص ٧٢، ٧٩)، وَالْمَلَلِ (١/ ٨٨)، وَغَايَةِ الْمَرَامِ (ص ٢٢٣)، وَالْكَامِلِ (ل ١٦٨ أ، ١٧٠ ب)، وَشَرَحَ الْمَوَاقِفَ (٨/ ١٦٣)، وَشَرَحَ الْمَقَاصِدَ (٤/ ٢٢٣، ٢٢٦). وَبِالْكَسْبِ قَالَ الْمَاتَرِيدِيُّ: انْظُرْ: التَّوْحِيدَ (ص ٢٢٨)، وَالرُّوْضَةَ الْبَهِيَّةَ لِابْنِ عَذْبَةَ (ص ٢٦). وَرَدَ الْبَعْضُ فِكْرَةَ الْكَسْبِ إِلَى الطَّحَاوِيِّ ت (٣٢١ هـ) حَيْثُ قَالَ: «أَفْعَالُ الْعِبَادِ خُلِقَ لِلَّهِ تَعَالَى وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ»؛ الزَّرْكَانُ (ص ٥٢٤). كَمَا نَسَبَهَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ إِلَى أَتْبَاعِ الْجَهْمِ وَالنَّجَارِ؛ مِنْهَاجِ السَّنَةِ (٣/ ٢٠٩). وَانْظُرْ مَنَاقِشَةَ هَذِهِ الْفِكْرَةِ فِي: الْمُنْهَاجِ فِي أَصُولِ الدِّينِ (ص ٢٨)، وَشَرَحَ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ (ص ٣٦٤، ٣٧١)، وَالْمَغْنِي (٨/ ٨٥، ٩٠)، وَالْمَحِيطُ بِالتَّكْلِيفِ (١/ ٣٧١، ٤٢٩)، وَمُتَشَابِهَةُ الْقُرْآنِ (ص ٢٠٤، ٤٢٣)، وَدِيَوَانُ الْأَصُولِ (ص ٣١٨، ٣٢٠)، وَالْقَلَائِدُ (ص ٩٥). وَالْعِلْمُ الشَّامِخُ (ص ٢٨٠، ٣١٦، ٣٣٥)، وَالْأَرْوَاحُ الْنَوَافِخُ (ص ٢٨٣). وَأَيْضًا: الرَّازِيُّ وَآرَاؤُهُ (ص ٥٢٤، ٥٢٩)، فِي الْفَلَسَفَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ (٢/ ١١٥، ١٢٢)، وَالْأَمَدِيُّ وَآرَاؤُهُ (ص ٤٧١، ٤٧٥). (٢) انْظُرْ: الْأَمَدِيُّ: أَبْكَارُ الْأَفْكَارِ (٢/ ٤٢٥)، وَابْنُ الْقَيْمِ: شِفَاءُ الْعَلِيلِ (ص ١٢١).

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ رحمته الله فِي الْمُخْتَصَرِ ^(١):

« قَالَ أَهْلُ الْحَقِّ: حَقِيقَةُ الْخَلْقِ مِنَ الْخَالِقِ وَفُوعُهُ بِقُدْرَتِهِ، وَحَقِيقَةُ الْكَسْبِ مِنَ الْمُكْتَسِبِ وَفُوعُهُ بِقُدْرَتِهِ مَعَ تَعَذُّرِ انْفِرَادِهِ ».

قُلْتُ: وَأَصَحُّ الْحُدُودِ عِنْدِي مَا قَالَهُ الْقَاضِي.

ثُمَّ مِنْ حُكْمِهِ أَنْ يَتَغَيَّرَ الْمُكْتَسِبُ فِي ذَاتِهِ بِفِعْلِهِ، وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ عَالِمًا [١٢٠ / ب] وَمُرِيدًا لِجَمِيعِ أَوْصَافِهِ، وَيَهْدِهِ الْوُجُوهُ يُفَارِقُ الْكَسْبُ الْخَلْقَ؛ فَيَخْتَصُّ الْقَدِيمُ بِالْخَلْقِ وَيَشْتَرِكُ الْقَدِيمُ وَالْمُحْدَثُ فِي الْفِعْلِ، وَيَخْتَصُّ الْمُحْدَثُ بِالْكَسْبِ.

قَالَ: « وَتَحْقِيقُ أَهْلِ الْحَقِّ فِي الْخَلْقِ: أَنَّ قُدْرَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ قُدْرَةٌ عَلَى أَنْ يَفْعَلَهُ شَيْئًا جَوْهَرًا أَوْ عَرَضًا وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ كَذَلِكَ.

وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ كَسَبَ لِلْإِنْسَانِ رُجُوعٌ إِلَى إِبْثَاتِ قُدْرَةِ لَهُ عَلَيْهِ؛ كَمَا أَنَا نَقُولُ: مَعْلُومُ الْإِبْثَاتِ عِلْمٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ ».

ثُمَّ قَالَ فِي إِبْثَاتِ هَذَا الْفَصْلِ: « كُلُّ فِعْلٍ وَقَعَ عَلَى التَّعَاوُنِ، كَانَ كَسْبًا مِنَ الْمُسْتَعِينِ ».

وَقَالَ فِي آخِرِ هَذَا الْفَصْلِ: « وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ هُوَ الَّذِي قَالَهُ جَمِيعُ الْقَائِلِينَ بِالْكَسْبِ ».

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ رحمته الله فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمُكْتَسِبِ: « إِنَّ الْمُكْتَسِبَ لَيْسَ هُوَ مُنْشَأَ الْعَيْنِ بِحَقَائِقِهَا، فَلَمْ يَجِبْ - فِي شَرْطِ الْمُكْتَسِبِ - أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ بِاِكْتِسَابِهِ لَهَا صَارَتْ كَذَلِكَ عَلَى الْوُجُوهِ الَّتِي حَصَلَتْ عَلَيْهَا، وَالْفَاعِلُ هُوَ الْمَوْجِدُ لَهُ مِنَ الْعَدَمِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِحَالِ عَدَمِهَا وَوُجُودِهَا إِذَا وَجِدَتْ عَلَى حَقَائِقِهَا، وَبَيَّنَّ أَنَّ قُدْرَةَ الْمُكْتَسِبِ تَتَعَلَّقُ بِمَقْدُورِهِ عَلَى وَجْهِ مَا، وَإِنْ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ ».

قَالَ: « وَلَيْسَ كَوْنُ الْفِعْلِ كَسْبًا عِنْدَنَا مِنْ حَقَائِقِهِ وَلَا مِنْ مَعَانِيهِ الَّتِي تَخْتَصُّهُ، بَلْ يَجْرِي كَوْنُهُ كَذَلِكَ مَجْرَى كَوْنِ الْحَرَكَةِ لَطْمًا، وَالْفِعْلُ لَطْمًا؛ فِي أَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْتَصُّ حَقِيقَةً، بَلْ هُوَ مَعْنَى طَرَأَ عَلَيْهِ ».

(١) وهو كتاب « المختصر في الرد على أهل الاعتزال والقدر » للأستاذ الإسفراييني، سبق الكلام عنه في (ل ١١٨ / ب).

قَالَ: « وَإِنَّمَا نَعْنِي بِقَوْلِنَا فِي حَدِّ الْكَسْبِ: مَا وَقَعَ بِقُدْرَةِ مُحَدَّثَةٍ: أَنَّهُ صَارَتْ الْحَرَكَةُ بِهَا كَسْبًا لَا أَنَّهَا حَدَّثَتْ بِهَا، كَمَا قُلْتُمْ مَعَاشِرَ الْمُعْتَزِلَةِ: إِنَّ صِغَةَ: « أَفْعَلْ » تَصِيرُ أَمْرًا بِالْإِرَادَةِ، وَلَسْتُمْ تُرِيدُونَ بِذَلِكَ أَنَّهَا حَدَّثَتْ بِالْإِرَادَةِ، وَقُلْتُمْ: إِنَّ اعْتِقَادَ الشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ يَصِيرُ عِلْمًا بِسُكُونِ النَّفْسِ إِلَيْهِ، لَا أَنَّهُ يَحْدُثُ كَذَلِكَ بِهِ، وَالْأَشْيَاءُ قَدْ تَقْتَرِنُ فِي الْوُجُودِ فَتَتَغَيَّرُ أَحْكَامُهَا وَأَوْصَافُهَا؛ فَالْحَرَكَةُ إِذَا صَادَفَ الْمُتَحَرِّكُ بِهَا مَاءً عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ كَانَتْ سِبَاحَةً، وَبَعْضُ الْحَرَكَاتِ يُسَمَّى لَطْمًا، وَبَعْضُهَا مَشْيًا، وَبَعْضُهَا طِيرَانًا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، كَذَلِكَ قَوْلُنَا فِي الْكَسْبِ: مَا وَقَعَ بِقُدْرَةِ حَادِثَةٍ ».

هَذِهِ أَقْوَالٌ أَيْمَنَّا فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْخَلْقِ وَالْكَسْبِ.

وَسَلَّكَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا طَرِيقَةً أُخْرَى ذَكَرَهَا فِي الرَّسَالَةِ النَّظَامِيَّةِ، وَهِيَ مُخَالَفَةُ لَطَرِيقِ الْأَصْحَابِ فَلَمْ أَذْكُرْهَا هُنَا^(١).

وَأَنَا أَقُولُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا: مِنْ أَوْصَافِ الْخَلْقِ تَصْيِيرُ الْعَدَمِ وَجُودًا مَعَ اسْتِحَالَةٍ تَغْيِيرُ

(١) يقول إمام الحرمين: « من استراب في أن أفعال العباد واقعة على حسب إيثارهم واختيارهم واقتدارهم فهو مصاب في عقله أو مستقر في تقليده، مصمّم على جهله؛ ففي المصير إلى أنه لا أثر لقدرة العبد في فعله قطع طلبات الشرع، والتكذيب بها جاء به المرسلون » انظر: النظامية (ص ٤٣، ٤٤)، وفي مقدمات البرهان (١/ ٨٩) - بعد لوازم القول بتكليف ما لا يطاق - قال: « لا ينبغي من ذلك تمويه الموهّ بذكر الكسب »، وهذه مخالفة صريحة لفكرة الكسب الأشعري؛ حتى لقي الجويني من جرّاء هذه المخالفة بعض العنت من بعض تلامذته حتى ألف العلامة الدجاني كتاباً في مناصرته؛ وهو: « الانتصار لإمام الحرمين فيما شنع به عليه بعض النظار »، وانظر تأويل الشيخ حسن العطار لكلام الجويني بما لا يتعارض مع الفكر الأشعري في: حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع (٢/ ٤٦٩، ٤٧٠).

وانظر مخالفة الجويني لفكرة الكسب الأشعري وقوله بتأثير القدرة الحادثة في مقدورها في: نهاية الأقدام (ص ٧٨، ٩٧) ووصفه بسلوك مسلك الفلاسفة؛ « حيث قالوا بتسلسل الأسباب وتأثير الوسائط الأعلى في القوابل الأدنى »، والرازي: المحصل (ص ١٩٤)، والآمدي: أبقار الأفكار (٢/ ٣٨٤)، وغاية المرام (ص ٢٠٧)، والبيضاوي: طوابع الأنوار (ص ٣٠١)، وابن القيم: شفاء العليل (ص ١٢٢)، وابن الوزير: إيثار الحق على الخلق (ص ٢٨٥، ٢٩٤)، والمقبلي: العلم الشامخ (ص ٣٣٠)، والعلامة الألوسي: الأجوبة العراقية (ص ١٠٩، ١١٧)، وسجاقلي زاده: نشر الطوابع (ص ٢٦٩)، والكوثري: تعليقه على النظامية (ص ٤٣) هامش ٢، ومذكور: في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيقه (٢/ ١١٩، ١٢١)، والزركان: الرازي وآراؤه (ص ٥٢٦)، والشافعي: الآمدي وآراؤه (ص ٤٧٣).

ومما تجدر الإشارة إليه: أن « البرهان في أصول الفقه »، و« العقيدة النظامية » من أواخر مؤلفات أبي المعالي الأصولية والكلامية؛ فالبرهان ألفه بعد التلخيص الذي هو سابق على الإرشاد والشامل، والعقيدة النظامية ألفها بعد عودته إلى مكة وتدرسه في المدرسة النظامية؛ كما يدل على ذلك نسبة الكتاب إلى نظام الملك، الأمر الذي يفيد أن نقد الكسب كان آخر أحوال أبي المعالي.

الخالق في ذاته بفعله وتزكيه، والكسب: هو المقدور بقدرته حادثة مع اتصاف القادر بخصائصه وتغيره بفعله وتزكيه، والحركة الكسب مرة يكون طاعة، ومرة يكون معصية، والمكتسب هو الموصوف بهذه الأوصاف لا الخالق، وهو المتحرك.

ومذهب الجبائي وابنه: أن المخلوق: ما يفعله الفاعل بلا قدرة وآلة وأداة ومعالجة، والمكتسب: ما يفعله الفاعل بقدرته وأداة، وأنه مما يفعله في نفسه أو في غيره بسبب يحدثه في نفسه، هذه جملة المذاهب في الكسب.

فصل: [القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها]^(١)

مذهب أبي الحسن عليه السلام إن القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها ولم يقع المقدور ولا صفة من صفاته بها^(٢).

وتابعه على ذلك عامة أصحابه^(٣).

وقد رد القاضي جوابه في ذلك؛ فقال مرة بقول أبي الحسن، وقال مرة: «القدرة الحادثة لا تؤثر في إثبات الذات وإحداثها، ولكنها تقتضي صفة للمقدور زائدة على ذاته تكون حالاً له».

ثم تردد بعد ذلك في تلك الصفة.

وقال مرة: «هي المقدورة للعبد ولله تعالى».

(١) انظر مبحث القدرة الحادثة ومدى تأثيرها في مقدورها في: أصول الدين (ص ١٣٣، ١٣٧)، والإرشاد (ص ٢١٥، ٢١٧)، والعقيدة النظامية (ص ٤٣) وتقدمت الإشارة إلى ما فيه من تطور لمذهب أبي المعالي في هذه المسألة نحو نصرة مبدأ الحرية الإنسانية، ونهاية الأقدام (ص ٥٣، ٨٩)، والملل (١/٩٦، ٩٩)، والأبكار (٢/٣٨٣، ٤٢٥)، وغاية المرام (ص ٢٠٧، ٢٢٣)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٨/ب، ١٧٠/أ)، وشرح المواقف (٦/٨٣)، (٨/١٦٣، ١٧٧). وعند غير الأشاعرة: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٨/٤٣)، دفع الشبهة والغرر عن محتج على أفعال العباد بالقدر (ص ٤٣).

(٢) انظر: نهاية الأقدام (ص ٧٨)، والملل والنحل (١/٩٦)، وأبكار الأفكار (٢/٣٨٣)، وغاية المرام (ص ٢٠٧، ٢٢١، ٢٢٣)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٢/ب)، (١٦٨/أ)، وشرح المواقف (٦/٨٣)، (٨/١٦٣، ١٧٧). وأيضاً: دفع الشبهة والغرر (ص ٤٣).

(٣) كما قال بهذا القول من غير الأشاعرة: ضرار بن عمرو، وحفص الفرد، والنجار؛ انظر: المغني (٨/٣)، والمقالات (١/٣١٢)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٨/ب).

فَأَثَبَتْ عَلَى طَرْدِ ذَلِكَ مَقْدُورًا بَيْنَ قَادِرَيْنِ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ.

ثُمَّ مِنْ تَمَامِ جَوَابِهِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ تِلْكَ الصِّفَةَ لَا تَثْبُتُ لِمُجَرَّدِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ بِهَا؛ إِذْ لَوْ سَاعَ ثُبُوتُهَا كَذَلِكَ لَسَاعَ تَقْدِيرُ حَرَكَةِ ضَرُورِيَّةٍ عَلَى صِفَةِ الْكَسْبِيَّةِ مِنْ غَيْرِ اقْتِدَارٍ لِلْعَبْدِ عَلَيْهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تَنْفَرِدُ عَنِ الْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ^(١).

وَالْجَوَابُ الثَّانِي: أَنَّ الصِّفَةَ الَّتِي تَثْبُتُ لِلْمُكْتَسِبِ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ عَلَى التَّفَرُّدِ لَا أَثَرَ لِلْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ فِيهَا، وَارْتَضَى هَذَا الْجَوَابَ، لَوْ فُرِّعَ عَلَى تَأْثِيرِ الْقُدْرَةِ [١٢١/أ] الْحَادِثَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ: « فِي كَلَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُثْبِتُ لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ أَثَرًا إِلَّا أَنَّهُ لَا يُثْبِتُ لَهُ ذَلِكَ مَعَ تَصْمِيمِهِ عَلَى نَفْيِ الْأَحْوَالِ «، هَذَا مَا قَالَهُ الْإِمَامُ^(٢)، وَأَنَا قَدْ حَكَيْتُ قَوْلَ الْأُسْتَاذِ فِي « الْمُخْتَصَرِ »، وَقَوْلَ الْأُسْتَاذِ أَبِي بَكْرٍ فِي « شَرْحِ الْمَلْعِ »^(٣).

وَالَّذِي عِنْدِي: أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْقَاضِي وَبَيْنَ الْأُسْتَاذَيْنِ فِي الْمَعْنَى، غَيْرَ أَنَّ الْقَاضِيَ أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِأَنَّ أَثَرَ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ صِفَةٌ ثَابِتَةٌ وَحَالٌ، وَالْأُسْتَاذَانِ يُسَمِّيَانِ ذَلِكَ وَجْهًا^(٤)؛ كَمَا حَكَيْنَاهُ عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي بَكْرٍ؛ وَأَنَّهُ يُعْلَمُ وَيُجْهَلُ، وَيَكُونُ وَصْفًا لِلْمُكْتَسِبِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَتْ صِفَةٌ ثَابِتَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الْحَرَكَةِ الْكَسْبِيَّةِ تُسَمَّى حَالًا.

وَحَكَى الْأُسْتَاذُ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ، عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ قَالَ: « الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ تَوَثَّرَ بِمَعْنَى »^(٥).

أَرَادَ بِهِذَا أَنَّ مِنْ حُكْمِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ أَنَّ تُقَارَنَ الْمَقْدُورَ، وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى هُوَ مُبْدِعُ الذَّاتِ وَمَوْجِدُ الْكَائِنَاتِ، سَوَاءً تَعَلَّقَتِ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ بِهَا أَمْ لَمْ تَتَعَلَّقْ، فِإِذَا

(١) كلام الأنصاري يكاد يطابق كلام شيخه في الشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٨ / ب).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٨ / ب).

(٣) انظر: ما تقدم في (ل ١٢٠ / أ).

(٤) انظر: نهاية الأقدام (ص ٧٨)؛ حيث جمع بين قول القاضي أبي الطيب وبين قول الأستاذين بما جمع بينهما شيخه الأنصاري.

(٥) انظر نسبة القول بتأثير القدرة الحادثة في مقدورها بالأثر الزائد إلى الإسفراييني في: نهاية الأقدام (ص ٧٧، ٧٨)، وفي الأبكار (٢ / ٣٨٣) عزاه إليه واستنكره لاشتهار إنكاره للأحوال، ولعل هذا الاعتراض مستفاد من كلام الجويني. الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٨ / ب)، وغاية المرام (ص ٢٠٧). وفيه مناقشة لمذهبه في (ص ٢١٥، ٢١٨)، والآمدني وآراؤه (ص ٤٧٢).

كَانَتْ الْقُدْرَةُ تُقَارَنُ الْمَقْدُورَ، فَهِيَ - إِذَنْ - لَمْ تَسْتَقِلَّ بِالتَّأْثِيرِ؛ فَلَا تُوجَدُ إِلَّا مَعَ الْأَثَرِ، فَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِتَأْثِيرِهَا.

أَمَّا مَنْ صَارَ إِلَى إِبْطَاتِ أَثَرِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ، فَسَيَأْتِي مَا يُعَوِّلُونَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ بَعْدَ هَذَا فِي مَسْأَلَةِ خَلْقِ الْأَعْمَالِ.

وَأَمَّا الَّذِينَ أَثْبَتُوا لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ أَثَرًا مِنْ أَصْحَابِنَا فَيَتَخَلَّصُونَ بِذَلِكَ الْأَثَرِ عَنْ شُبْهِ الْمُعْتَزِلَةِ وَتَهْوِيلَاتِهِمْ، وَقَدْ قَدَّمْنَا جَوَابَيْنِ لِلْقَاضِي عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ ^(١).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ: كَيْفَ يَسْتَقِيمُ عَلَى أُصُولِكُمْ تَخْصِيصُ الْعَبْدِ بِمَقْدُورٍ دُونَ اللَّهِ؟

قُلْنَا: قَدَّمْنَا أَنَّ ثُبُوتَ الذَّوَاتِ وَحُدُوثَهَا يَقَعُ بِقُدْرَةِ اللَّهِ، وَلَا يَقَعُ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ شَيْءٌ مِنَ الذَّوَاتِ أَصْلًا.

فَإِنْ قَالُوا: الصِّفَةُ الَّتِي أَثْبَتَهَا الْقَاضِي مَجْهُولَةٌ.

قَالَ الْقَاضِي إِذَا اكْتَسَبَ الْعَبْدُ قَوْلًا، وَأَرَادَ بِهِ التَّعْبِيرَ عَنِ الْإِيجَابِ، فَالصِّفَةُ الَّتِي قَدَّرْتُموها تَابِعَةٌ لِلْحُدُوثِ حَاصِلَةٌ بِاقْتِضَاءِ الْإِرَادَةِ إِيَّاهَا هِيَ الْحَاصِلَةُ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ عِنْدِي عَلَى هَذَا الْجَوَابِ، وَطَرَدَ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ فِي الصِّفَاتِ التَّابِعَةِ لِلْحُدُوثِ.

وَأَمَّا مَنْ نَصَرَ قَوْلَ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فَيَقُولُ لِلْقَاضِي: الصِّفَةُ الَّتِي أَثْبَتَهَا مِنْ أَثَرِ قُدْرَةِ الْعَبْدِ مَجْهُولَةٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا ^(٢).

فَقَالَ الْقَاضِي: الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مُتَعَلِّقٍ، وَلَيْسَ الْحُدُوثُ مُتَعَلِّقًا بِالْإِيقَانِ، فَلَمْ يَبَقْ إِلَّا مَا قُلْنَاهُ مِنْ إِبْطَاتِ صِفَةٍ لِلْمُكْتَسِبِ يَتَمَيَّزُ بِهَا عَمَّا لَيْسَ كَسِبًا.

قُلْنَا: مِنْ قَضِيَةِ الْعَقْلِ أَنَّ الْحَرَكَةَ الضَّرُورِيَّةَ مُمَائِلَةٌ لِلْكَسْبِيَّةِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ تَمَيُّزِ الْكَسْبِيَّةِ عَنِ الضَّرُورِيَّةِ بِصِفَةٍ، وَمَضْمُونُ هَذِهِ يُؤَدِّي إِلَى الْقَدَحِ فِي التَّمَائُلِ؛ إِذْ لَا يَمْتَنِعُ ادَّعَاءُ مِثْلِ ذَلِكَ فِي مُتَمَائِلَيْنِ.

(١) انظر ما تقدم أول هذا المبحث؛ في (ل ١٢٠/ب)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٨/ب).

(٢) أشار في نهاية الأقدام (ص ٧٤) إلى أن الذين وجهوا هذا الاعتراض على القاضي هم تلاميذه وأصحابه، وناقشه القاضي فيها ذهب إليه في (ص ٧٧)، وعبر الأمدي عن هذا الاعتراض بقوله: «لست أراه مرضيًا» غاية المرام (ص ٢٢٣)، وذكر هذا الاعتراض في الأبيكار (٢/٤٢٤) ولم ينكره.

قَالُوا: الْمُتَمَائِلَانِ إِنَّمَا يَجِبُ تَسَاوِيهِمَا فِي صِفَاتِ النَّفْسِ، وَالصِّفَةُ الثَّابِتَةُ لِإِحْدَى الْحَرَكَتَيْنِ بِالْقُدْرَةِ لَيْسَتْ مِنْ صِفَاتِ نَفْسٍ تِلْكَ الْحَرَكَةِ، بَلْ هِيَ مِنَ الصِّفَاتِ الطَّارِئَةِ، وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي الصِّفَاتِ النَّابِغَةِ، الْمُسْتَفَادَةِ مِنَ الْإِرَادَةِ وَالْعِلْمِ عَلَى زَعْمِ الْمُعْتَزِلَةِ.
وَالْجُمْلَةُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الصِّفَةَ الَّتِي تُثْبِتُ لِإِحْدَى الْحَرَكَتَيْنِ بِالْقُدْرَةِ، كَالصِّفَةِ الَّتِي تُثْبِتُ لِأَحَدِ الْجَوْهَرَيْنِ بِالْعِلَّةِ.

فَإِنْ قَالُوا: الْقَادِرُ يُحِسُّ مِنْ نَفْسِهِ تَأْتِي الْمَقْدُورُ بِهِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ وَجْهِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ، وَبَيْنَ وَجْهِ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ؛ فَإِنَّ الْعَالِمَ لَا يُحِسُّ تَأْتِي الْعُلُومُ بِهِ.
فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ أَوْجُهٍ:

مِنْهَا أَنْ نَقُولَ: لَوْ كَانَ عَلَى اعْتِقَادِ النَّاتِي وَوُجْدَانِهِ تَعْوِيلٌ، لَوَجَبَ مُوَافَقَةُ الْمُعْتَزِلَةِ فِي إِبْتَاتِ الْأَفْعَالِ الْمُتَوَلِّدَةِ؛ فَإِنَّا نَرَاهَا مُتَبَايِنَةً عَلَى مُطَرِّدِ الْعَادَةِ حَسَبَ تَأْتِي الْمَقْدُورَاتِ الْقَائِمَةِ بِمَحَالِ الْقُدْرَةِ؛ إِذْ وَجْهٌ تَأْتِي الْإِعْتِمَادِ عَلَى الشَّيْءِ كَوَجْهٍ تَأْتِي حَرَكَةُ ذَلِكَ الشَّيْءِ.

ثُمَّ يَجِبُ طَرْدُ ذَلِكَ فِي الْمُسَبِّبَاتِ الْوَاقِعَةِ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ بِالْإِجْمَاعِ، الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى أَسْبَابٍ؛ كَالشَّبَعِ وَالرَّيِّ عَقَبَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَانْقِدَاحِ النَّارِ عَقَبَ الْقَدْحِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَهَذَا وَجْهٌ فِي الْمُعَارَضَةِ.

عَلَى أَنَّا لَوْ سَلَكْنَا هَذَا الْمَسْلَكَ لَكُنَّا مُسْعِفِينَ لِلْمُعْتَزِلَةِ مِنْهُمْ، مُتَّبِعِينَ هَوَاهُمْ؛ فَإِنَّ الَّذِي يُخَيَّلُ إِلَى مَنْ لَا يُنْعِمُ النَّظَرَ تَأْتِي الْمَقْدُورِ نَفْسِهِ، وَذَلِكَ يَلْزَمُ [١٢١/ب] فِي نَفْسِ الْحُدُوثِ، فَإِنْ سَاعَ لَنَا مُرَاعَمَةُ الْمُعْتَزِلَةِ وَرَدُّ دَعْوَاهُمْ فِي تَأْتِي الْحَرَكَةِ نَفْسِهَا، فَلِمَ لَا يَسُوعُ أَنْ نُنْكِرَ تَأْتِي صِفَةٍ مَجْهُولَةٍ لَا تُعْلَمُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ أَثْبَتَ لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ أَثَرًا، فَيَلْزِمُهُ عَلَى طَرْدِ أَصْلِهِ أَنْ يَجْعَلَ الْمَقْدُورَ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ مَا هُوَ أَثَرُ لَهَا؛ فَيُخْرِجُ ذَاتَ الْحَرَكَةِ وَسَائِرَ صِفَاتِهَا الْكَائِنَةِ بِالْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ عَنْ أَنْ تَكُونَ مَقْدُورَةً بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ؛ إِذْ لَوْ جَعَلْنَا الْوُجُودَ مَقْدُورًا - وَهُوَ لَيْسَ بِأَثَرٍ لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ - فَقَدْ أَثْبَتْنَا مَقْدُورًا لَمْ تُؤْثِرِ الْقُدْرَةُ فِيهِ، وَهَذَا مَا اسْتَنْكَرَهُ مُبْتَدِئُو الْأَثَرِ.

وَالْقَاضِي يُثْبِتُ لِلْحَرَكَةِ الْكَسْبِيَّةِ حَالًا، وَيَجْعَلُهَا مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْحَالِ لَا تَتَعَلَّقُ بِذِي الْحَالِ؛ كَمَا أَنَّ الْعِلْمَ بِحَالِ الْجَوْهَرِ يُغَايِرُ الْعِلْمَ بِوُجُودِهِ؛ فَخَرَجَ مِنْ

مَجْمُوع ذَلِكَ أَنَّ وُجُودَ الْحَرَكَةِ وَصِفَاتِهَا النَّفْسِيَّةَ؛ لَمَّا لَمْ تَكُنْ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ، يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ مَقْدُورًا لِلْمُكْتَسِبِينَ، وَإِنَّمَا مَقْدُورُهُمْ صِفَاتُ اكْتِسَابِهِمْ.

وَهَذَا خِلَافُ الْمَعْقُولِ، وَكَفَى بِذَلِكَ فَسَادًا أَنَّ هَؤُلَاءِ رَامُوا اثْبَاتَ أَثَرِ الْقُدْرَةِ؛ فَجَرَّهُمْ قَوْلُهُمْ إِلَى إِخْرَاجِ الْفِعْلِ عَنْ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا، وَهَذَا ابْتِدَاءٌ ذَلِيلٌ فِي إِبْصَاحِ مَا ارْتَضَيْنَاهُ، وَفِيهِ انْفِصَالٌ عَمَّا عَوَّلُوا عَلَيْهِ؛ فَإِنَّا نَقُولُ: إِنْ سَلَّمْ لَكُمْ التَّائِيَّ، فَالْحَرَكَةُ هِيَ الْمُتَأَتِيَّةُ، وَهِيَ غَيْرُ مَقْدُورَةٍ عَلَى قَوْدِ أَصْلِكُمْ.

ثُمَّ نَقُولُ: هَذَا الْكَلَامُ بَاطِلٌ عِنْدَ التَّحْصِيلِ؛ فَإِنَّ الْحَيَّ السَّلِيمَ إِنَّمَا يُحَسُّ مِنْ نَفْسِهِ الصِّفَاتِ الَّتِي تُشْتَرَطُ فِيهَا الْحَيَاةُ؛ كَالْعُلُومِ وَالْقُدْرِ وَنَحْوِهَا، وَالْحَرَكَةُ لَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، وَلَا بُعْدَ فِي قِيَامِ حَرَكَةٍ ضَرُورِيَّةٍ بِالْحَيِّ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ بِهَا؛ كَمَا لَا يَشْعُرُ بِالْوَانِهِ وَطُعُومِهِ الَّتِي لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا إِدْرَاكٌ مِنْ إِدْرَاكَاتِهِ، وَالْحَرَكَةُ الْمَقْدُورَةُ إِذَا صُوِّرَتْ غَيْرَ مُدْرَكَةٍ، فَمَا مَعْنَى الْإِحْسَاسِ فِيهَا؟! وَالَّذِي يُحَسُّ مِنْ نَفْسِهِ قُدْرَتُهُ عَلَيْهَا.

ثُمَّ التَّائِيَّ لَا مَحْضُولَ لَهُ؛ فَإِنَّهُ إِنْ أُريدَ بِهِ تَوَقُّعُ الْوُجُودِ، فَالتَّوَقُّعُ لَا يُحَسُّ، وَإِنَّ الَّذِي يُفْهَمُ مِنَ التَّائِيَّ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - اعْتِقَادُ وَقُوعِهِ وَتَمَيُّزُ حُصُولِهِ فِي أَطْرَادِ الْعَادَةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا يَتَصَوَّرُ وُجُودَهَا إِلَّا مَعَ الْمَقْدُورِ، وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مُبْدِعَ الْأَعْيَانِ هُوَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ، وَأَنَّ الْمَقْدُورَ لَا يَتَكُونُ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ؛ فَالتَّائِيَّ - إِنْ سَلَّمْ إِدْرَاكُهُ - فَإِنَّمَا هُوَ اعْتِقَادُهُ مَانِعِ الْمَقْدُورِ مَعَ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ فِي مَجَارِي الْعَادَاتِ؛ فَصَارَتِ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ مَعَ مَقْدُورِهَا جَارِيَةً مَجْرَى الْمَشْرُوطِ مَعَ الشَّرْطِ؛ مِنْ حَيْثُ تَسْجِيلُ وُجُودِهِ دُونَ الشَّرْطِ، وَمِثْلُ هَذَا التَّائِيَّ مُدْرَكٌ فِي الْأَفْعَالِ الْمُتَرَتِّبَةِ عَلَى الْأَسْبَابِ الَّتِي اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّهَا مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ﷻ.

قُلْتُ: وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ كَوْنُ الْحَرَكَةِ الْمُكْتَسَبَةِ لَطْمًا أَوْ ضَرْبًا أَوْ سِبَاحَةً؛ فَإِنَّهَا مُتَلَقَاةٌ مِنَ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، وَأَحْوَالِ الذَّاتِ الْحَرَكَةِ أَوْ وُجُودِ أَوْصَافِ لَهَا.

ثُمَّ قَالَ الْقَاضِي فِي تَفْرِيرِ مَذْهَبِهِ وَإِبْطَالِ مَذْهَبِ الْمُعْتَرِزَةِ: « وَدَعَاؤُهُمْ أَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْمَقْدُورِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْحُدُوثِ، وَأَنَّ مَا تَنَاولَتْهُ الْقُدْرَةُ مِنْ نَحْوِ كَوْنِهِ حَسَنًا وَقَبِيحًا، أَمْرًا وَنَهْيًا، وَتَعْظِيمًا وَإِهَانَةً، وَقَدْ قَالُوا: الْفِعْلُ الْحَادِثُ عَلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ ».

فَإِنْ قَالُوا: الْوَجْهُ الرَّائِدُ عَلَى الْحُدُوثِ رَاجِعٌ إِلَى حَقِيقَةِ الْحُدُوثِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنْفَصِلٍ عَنْهُ،

فَكَيْفَ صَارَ تَابِعًا لِلْحُدُوثِ وَرَائِدًا عَلَيْهِ، وَهُوَ الْحُدُوثُ نَفْسُهُ؟! وَأَقْلَ مَا يَلْزَمُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ وُجُودُ الذَّاتِ وَحُدُوثُهَا هُوَ الذَّاتُ نَفْسُهَا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنْفَصِلٍ عَنْهُ، وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْأَحْوَالُ هِيَ الذَّاتَ فَقَطْ، وَكَيْفَ يَصِحُّ مَعَ ذَلِكَ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِأَنَّ مَا يَحْدُثُ فَقَطْ هُوَ الْمُتَعَلِّقُ بِالْفَاعِلِ وَيَكُونُهُ قَادِرًا، وَأَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ حَسَنًا وَقَبِيحًا تَابِعٌ لِلْحُدُوثِ، وَأَنْ يَصِيرَ كَذَلِكَ بِكَوْنِ الْفَاعِلِ لَهُ قَادِرًا، بَلْ يَكُونُهُ عَلَى حَالٍ سِوَى كَوْنِهِ قَادِرًا وَهُوَ كَوْنُهُ عَالِمًا وَمُرِيدًا.

قَالَ الْقَاضِي: « وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ الْمُكْتَسِبَ قَادِرٌ عَلَى كَسْبِهِ، وَإِنْ قُدْرَتُهُ مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ، وَإِنَّ ذَلِكَ التَّعَلُّقَ لَيْسَ هُوَ الْحُدُوثُ، بَلْ هُوَ تَعَلُّقٌ مَحْسُوسٌ مَفْعُولٌ وَالْمُكْتَسِبُ الْمَقْدُورُ لَا عَلَى وَجْهِ الْحُدُوثِ.

فَإِنْ عَادُوا وَقَالُوا: مِنْ حَقِّ الْقَادِرِ عَلَى الشَّيْءِ أَنْ يُخْرِجَ الْمَقْدُورَ [١/١٢٢] مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ أَوْ يَجْعَلَ لَهُ صِفَةً لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا، وَلَا شَكٌّ أَنَّ تِلْكَ الصِّفَةَ لَمْ تَكُنْ رَاجِعَةً إِلَى الْحُدُوثِ، وَذَلِكَ كَوْنُهُ حَسَنًا وَقَبِيحًا وَأَمْرًا وَنَهْيًا وَخَيْرًا وَتَعْظِيمًا وَإِهَانَةً، وَإِذَا كَانَ هَذَا أَصْلَكُمْ فَلَا تَسْتَبْعِدُوا مَا صِرْنَا إِلَيْهِ ».

ثُمَّ قَالَ الْقَاضِي: « وَجَوَابُ آخَرُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الضَّرُورِيِّ وَالْكَسْبِيِّ: وَهُوَ مَا يُعْهَدُ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا هُوَ وَصْفٌ وَحُكْمٌ يَرْجِعُ إِلَى الْمُكْتَسِبِ، وَحَالَةٌ يَحْصُلُ عَلَيْهَا وَجَبَتْ لَهُ لُجُودُ قُدْرَتِهِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِكَسْبِهِ ضَرْبًا مِنَ التَّعَلُّقِ؛ لِأَنَّهُ لَوْلَا تَعَلُّقُهُ بِهَا لَجَرَى (١) مَعَ الْحَرَكَةِ مَجْرَى اللَّوْنِ الْمُقَارِنِ لَهَا، وَلَيْسَ هَذَا الْفَرْقُ الَّذِي يَجِدُهُ فِي نَفْسِهِ صِفَةً لِلْحَرَكَةِ وَحُكْمًا هِيَ عَنْهُ، وَإِنَّمَا هُوَ رُجُوعٌ إِلَى حُكْمٍ وَوَصْفٍ لِلْمُكْتَسِبِ وَحَالَةٌ يَحْصُلُ عَلَيْهَا مِنْ قُدْرَتِهِ، وَلِذَلِكَ نَصِفُ مُتَعَلِّقَهَا بِأَنَّهُ كَسَبٌ، وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُوجَدُ وَلَا يُحْدِثُ.

وَعَلَى هَذَا الْجَوَابِ: لَيْسَ لِلْكَسْبِ صِفَةٌ فِي نَفْسِهِ فَارَقَ بِهَا الضَّرُورِيَّةَ فَيَقَالُ: إِنَّهَا زَائِدَةٌ عَلَى الْحُدُوثِ وَتَابِعَةٌ لَهُ.

فَإِنْ قَالُوا: فَقَدْ كَانَ اللَّهُ - تَعَالَى - قَادِرًا عَلَى مَقْدُورِ الْعَبْدِ؛ كَمَا أَنَّ الْعَبْدَ قَادِرٌ عَلَيْهِ؛ فَقُولُوا: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ مُكْتَسِبٌ.

قُلْنَا: إِنَّ الْعَبْدَ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ فَرْقَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَيْهَا عَلَى الْإِخْتِصَاصِ.

وَالثَّانِي: كَوْنُهُ مُتَحَرِّكًا أَوْ سَاكِنًا، وَمُعْتَقِدًا أَوْ مُرِيدًا، إِنْ كَانَ كَسْبُهُ حَرَكَةً أَوْ سُكُونًا أَوْ إِرَادَةً أَوْ عِلْمًا، وَالرَّبُّ تَعَالَى يَعْلَمُ قُدْرَتَهُ عَلَى هَذِهِ الْحَرَكَةِ وَوُقُوعَهَا بِهِ، وَيَعْلَمُ قُدْرَتَهُ عَلَى غَيْرِهَا، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَرْجِعَ حُكْمُ الْقُدْرَةِ إِلَيْهِ - سُبْحَانَهُ - فَالْمُكْتَسِبُ يَجِدُ نَفْسَهُ قَادِرَةً عَلَى الْكَسْبِ وَمُتَّصِفَةً بِهِ، وَالرَّبُّ يَتَعَالَى عَنِ الْإِتِّصَافِ بِسِمَاتِ الْمُحْدِثِينَ، بَلْ مَعْنَى كَوْنِهِ فَاعِلًا وَجُودٌ مَقْدُورِهِ مَعَ تَعَالِيهِ عَنِ التَّغْيِيرِ بِالْفِعْلِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ الرَّبُّ - تَعَالَى - لَا يَتَغَيَّرُ بِالْفِعْلِ، وَلَيْسَ يَحْتَاجُ إِلَى أَدَاةٍ وَآلَةٍ لِيَفْعَلَ، فَمَا مَعْنَى إِيجَادِهِ؟!

قُلْنَا: الْفِعْلُ هُوَ الْمَفْعُولُ، وَالْإِيجَادُ هُوَ الْمَوْجَدُ لَا غَيْرُ؛ فَالْفِعْلُ وَجُودُ الْمَقْدُورِ، وَقَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُمَكِّنَ لَا يَخْتَصُّ بِالْوُقُوعِ إِلَّا بِفَاطِرٍ حَكِيمٍ مُدَبِّرٍ عَلِيمٍ^(١).

فصل: [الكلام في المضطر]

مِمَّا يَتَّصِلُ بِهِذَا الْبَابِ الْكَلَامُ فِي الْمُضْطَرِّ، فَإِنَّ الْمُعْتَزِلَةَ رُبَّمَا يَقُولُونَ: إِذَا كَانَ مِنْ أَصْلِكُمْ أَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ خَالِقُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْعِبَادُ مُضْطَرِّينَ إِلَى أَعْمَالِهِمْ.

قَالَ الْجُبَّائِيُّ: الْمُضْطَرُّ عَلَى الْحَقِيقَةِ مَنْ فَعَلَ غَيْرَهُ فِيهِ فِعْلًا^(٢).

وَقَدْ اخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُ أَصْحَابِنَا فِي ذَلِكَ:

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: « الْمُضْطَرُّ هُوَ الْمُكْتَسِبُ لِلشَّيْءِ الْمُلْجَأُ إِلَيْهِ الْمُكْرَهُ عَلَيْهِ ».

قَالَ: « وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ اسْمُ الْمُضْطَرِّ إِذَا كَانَ مُضْطَرًّا إِلَى مَا اضْطُرَّ إِلَيْهِ غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ فِي الْإِقْدَامِ عَلَيْهِ مَخُوفًا »، هَذَا مَا حَكَاهُ الْقَاضِي عَنْهُ.

وَذَكَرَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ رحمته الله فِي « شَرْحِ اللَّمَعِ » عَنْ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: « الْمُضْطَرُّ هُوَ الْمَخْمُولُ عَلَى الشَّيْءِ وَالْمُجْبَرُ عَلَيْهِ، بِحَيْثُ لَوْ أَرَادَ التَّخَلُّصَ عَنْهُ، لَمْ يَجِدْ إِلَيْهِ سَبِيلًا؛ كَحَرَكَةِ الْمُرْتَعِشِ ».

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٨/أ).

(٢) انظر: المجموع المحيط بالتكليف (٤٩/٢)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٦/٢٦٧) القسم الثاني،

(١٦٦/٨).

وَقَالَ الْقَاضِي: « الْمُضْطَرُّ هُوَ الْمَحْمُولُ عَلَى مَا عَلَيْهِ فِيهِ ضَرَرٌ بِضَرَرٍ أَعْظَمَ مِمَّا نَالَهُ ». وَشَرَطَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ فِي الْمُضْطَرِّ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الثَّابِتُ غَيْرَ مَقْدُورٍ لَهُ؛ بِحَيْثُ لَوْ رَامَ مُعَالَبَةً مَنْ فَعَلَ فِيهِ ذَلِكَ الْفِعْلَ، لَمْ يَجِدْ إِلَيْهِ سَبِيلًا^(١).
 قَالَ الْإِمَامُ: « وَالْمَسْأَلَةُ لَفْظِيَّةٌ؛ فَكُلُّ مَنْ وَاظَمَتْهُ اللَّغَةُ فَهُوَ أَسْعَدُ الْقَائِلِينَ مِنَّا حَالًا، وَالْخِلَافُ بَيْنَ أَصْحَابِنَا يَرْجِعُ إِلَى الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، وَقَدْ قَالَ - سُبْحَانَهُ - فِي أَكْلِ الْمَيْتَةِ: ﴿إِلَّا مَا أَضْطَرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩] وَالْمُقْتَدِرُ عَلَى أَكْلِ الْمَيْتَةِ مُقْتَدِرٌ عَلَى أَكْلِهَا، مَحْمُولٌ عَلَيْهِ. ثُمَّ الْمُعْتَرِزُ وَافَقُونَا عَلَى أَنَّ الْمُلْجَأَ إِلَى الشَّيْءِ وَالْمُجْبَرُ عَلَيْهِ مُقْتَدِرٌ عَلَيْهِ، ثُمَّ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يُلْزَمُونَا تَسْمِيَةَ الْخَبَرِ - مِنْ حَيْثُ كَانَ فِعْلُنَا - خَلْقًا لِلَّهِ، كَانُوا مُصَرِّحِينَ بِمَا يُنَاقِضُ مَا خَذَ الْإِلْجَاءَ وَمَعْنَاهُ؛ فَإِنَّ الْمُلْجَأَ إِلَى الشَّيْءِ هُوَ الْمَحْمُولُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْمُضْطَرُّ، وَقَدْ أَقَمْنَا الدَّلَالََةَ عَلَى أَنَّ الْعِبَادَ قَادِرُونَ عَلَى أَكْسَابِهِمْ غَيْرَ مُلْجَئِينَ إِلَيْهَا، وَلَا مَحْمُولِينَ عَلَيْهَا.

فَضْلٌ فِي إِثْبَاتِ مَقْدُورٍ بَيْنَ قَادِرَيْنِ^(٢)

قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ رَحِمَهُ اللَّهُ: « اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى أَنَّ مَقْدُورَاتِ الْمُحْدَثِينَ مَقْدُورَةٌ لِلَّهِ، وَالرَّبُّ مَوْصُوفٌ بِالْخَلْقِ، وَالْمُحْدَثُ مَوْصُوفٌ بِالْكَسْبِ، وَيَسْتَحِيلُ مَقْدُورُ بَيْنَ قَادِرَيْنِ مِنْ وَجْهِ [١٢٢/ب] وَاحِدٍ؛ إِمَّا خَلْقًا وَإِمَّا كَسْبًا. وَالْقَدِيمُ قَادِرٌ عَلَى أَكْسَابِ الْعِبَادِ؛ بِأَنْ يَفْعَلَهَا كَسْبًا لَهُمْ دُونَهُ - سُبْحَانَهُ - وَخَلْقًا لَهُ دُونَهُمْ. وَقَادِرٌ عَلَى حَرَكَاتِهِمُ الَّتِي تَنْعُ تَحْتَ قُدْرِهِمْ؛ عَلَى أَنْ تَكُونَ حَرَكَةً لَهُمْ دُونَهُ، وَخَلْقًا لَهُ دُونَهُمْ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ وَقُوعِ غَيْرِ مَقْدُورِ الْإِنْسَانِ بِقُدْرَةِ الْقَدِيمِ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ مَعَ عَدَمِ

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (٤٩/٢).

(٢) انظر مبحث المقدور بين قادرين في: مجرد مقالات الأشعري (ص ٩٢)، والإرشاد (ص ١٨٨)، ونهاية الأقدام (ص ٨٢)، والأبكار (٢/٢٥١، ٢٥٣، ٣٨٥)، وغاية المرام (ص ٨٥، ٢١٤، ٢١٥)، والكمال (ل ١٧٥/ب)، وشرح المواقف (٦/٨٩، ٩١). وعند المعتزلة: شرح الأصول الخمسة (ص ٢٨١)، والمحيط بالتكليف (١/٣٧٧)، ومسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٨٤).

قُدْرَةُ الْإِنْسَانِ عَلَيْهِ فَتَكُونُ ضَرُورِيَّةً، وَلَوْ وُجِدَتْ عَلَيْهِ قُدْرَةُ الْعَبْدِ لَكَانَ كَسْبًا، وَعَلِمَ اسْتِحَالَةُ وُجُودِهِ بِقُدْرَةِ الْإِنْسَانِ مُنْقَرِذًا بِهِ، وَلَا يَكُونُ الْقَدِيمُ مُخْتَرِعًا لَهُ^(١).

ثُمَّ اسْتَدَلَّ عَلَى كَوْنِ مَقْدُورِ الْعَبْدِ مَقْدُورًا لِلَّهِ - تَعَالَى - بِأَنْ قَالَ: «إِذَا أَقْدَرَ اللَّهُ الْعَبْدَ عَلَى شَيْءٍ، لَزِمَ كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ الَّذِي أَقْدَرَهُ عَلَيْهِ؛ إِذِ الْإِقْدَارُ تَمْكِينٌ مِنَ الشَّيْءِ، وَالتَّمْكِينُ مِنَ الشَّيْءِ فَوْقَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ».

ثُمَّ اسْتَشْهَدَ بِالْعِلْمِ؛ فَقَالَ: «إِذَا أَعْلَمَ اللَّهُ الْعَبْدَ شَيْئًا، لَزِمَ كَوْنُهُ عَالِمًا بِمَا أَعْلَمَهُ، وَإِذَا جَعَلَهُ مُدْرِكًا لِشَيْءٍ، يَجِبُ كَوْنُهُ مُدْرِكًا لِذَلِكَ الشَّيْءِ».

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا أَقْدَرَ غَيْرَهُ عَلَى الشَّيْءِ، وَجَبَ أَنْ يُقْدِرَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَقْدِرُ عَلَيْهِ؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْعِلْمِ.

قُلْنَا: قَدْ ذَكَّرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ مِنْ أَحْصَى وَصَفِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ قُدْرَتُهُ عَلَى الْخَلْقِ^(٢)؛ وَلِذَلِكَ تَعَرَّفَ إِلَى الْعُقَلَاءِ بِأَنَّهُ خَالِقُهُمْ وَخَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَأَنَّهُ ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]؛ فَلَوْ جَارَ أَنْ يُقْدِرَ غَيْرُهُ عَلَى الشَّيْءِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ جَعَلَهُ شَرِيكًا فِيمَا لَا جُلِيَّ لَهُ كَانَ إِلَهًا، وَأَبْطَلَ هَذَا التَّعْرِيفَ، وَلَا نَأْمَنُ إِذَنْ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ إِلَهَةٌ؛ يَخْلُقُونَ كَمَا يَخْلُقُ.

وَهَذَا أَقْوَى دَلِيلٍ لَنَا فِي خَلْقِ الْأَعْمَالِ، وَلَوْ وَجَبَ أَنْ يُقْدِرَهُمْ عَلَى الشَّيْءِ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَقْدِرُ عَلَيْهِ، لَوْجَبَ أَنْ يُقْدِرَهُمْ عَلَى الْحَرَكَةِ وَعَلَى الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَقْدِرُ عَلَيْهَا، وَأَنْ مَا يَقْدِرُ - سُبْحَانَهُ - عَلَى بَنِيَّةِ الْأَفْعَالِ لِيَكُونَ غَيْرُهُ مُوصُوفًا بِهَا، لَا هُوَ - سُبْحَانَهُ -؛ لِتَعَالِيهِ عَنِ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِهِ، وَلَا كَذَلِكَ الْعِبَادُ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا قَدَرُوا عَلَيْهَا، اتَّصَفُوا بِهَا، وَصَارُوا بِهَا مُتَحَرِّكِينَ قَائِمِينَ أَوْ قَاعِدِينَ، فَإِذَا أَقْدَرَهُمُ اللَّهُ عَلَى الْحَرَكَةِ مَثَلًا، فَإِنَّمَا أَقْدَرَهُمْ عَلَيْهَا؛ لِيَكُونُوا مُتَحَرِّكِينَ بِهَا، فَإِذَنْ: يَتَصَوَّرُ أَنْ يَقْدِرَ فِيهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ - سُبْحَانَهُ - يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَفِي تَقْدِيرِ إِلَهَيْنِ قَادِرَيْنِ عَلَى الْكَمَالِ إِبْطَالُ وَجْهِ دَلَالَةِ الْمُعْجَزَةِ عَلَى صِدْقِ الرُّسُلِ، وَإِبْطَالُ التَّكْلِيفِ.

(١) انظر: ابن القيم: شفاء العليل (ص ١٢٢).

(٢) انظر: ما تقدم في (ل ٩٩/١).

وَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي هَذِهِ الدَّلَالَةَ ثُمَّ وَجَّهَ عَلَى نَفْسِهِ سُؤَالَ فَقَالَ: « إِذَا خَلَقَ لِلْعَبْدِ سَهْوَةً، لَمْ يَلْزَمْ كَوْنُهُ مُشْتَهِيًا، وَكَذَلِكَ إِذَا خَلَقَ لَهُ غَفْلَةً أَوْ جَهْلًا، لَمْ يَلْزَمْ اتِّصَافُهُ بِهِ ».

ثُمَّ أَجَابَ وَقَالَ: « الْخَلْقُ يَقْتَضِي اقْتِدَارًا وَعِلْمًا لِلخَلَائِقِ، وَلَيْسَ يَقْتَضِي أَنْ يَتَّصِفَ الْخَالِقُ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ؛ فَخَلَقَ السَّهْوَةَ أَوِ السَّهْوِ لَا يَقْتَضِي لِلْخَالِقِ اقْتِدَارًا أَوْ عِلْمًا بِهِمَا ». ثُمَّ ذَكَرَ طَرِيقَةً أُخْرَى فِي الْمَسْأَلَةِ، نَحْنُ نَذْكُرُهَا فِي أَدِلَّتِنَا فِي خَلْقِ الْأَعْمَالِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلَّا جَوَزْتُمْ مَقْدُورًا بَيْنَ قَادِرَيْنِ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ: إِمَّا الْخَلْقَ، وَإِمَّا الْكَسْبَ.

قُلْنَا: هَذَا مِنَ الْمُسْتَحِيلَاتِ؛ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى اسْتِحَالَةِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ بِمَا لَيْسَ فِي مَحَلِّهَا، فَلَا يَتَأْتَى تَعَلُّقُ الْقُدْرَتَيْنِ الْحَادِثَتَيْنِ بِمَقْدُورٍ وَاحِدٍ، وَلَوْ فِرَضَ السُّؤَالُ فِي قَدِيمَيْنِ أَوْ حَادِثَيْنِ مَعَ سَبْقِ الْإِعْتِقَادِ إِلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَخْتَرَعُ مَا لَيْسَ فِي مَحَلِّ قُدْرَتِهِ، فَالْوَجْهُ أَنْ يُقَالَ الْحَادِثُ الْمُقَدَّرُ وَقُوعُهُ بِالْقُدْرَتَيْنِ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَحِثٌ يَتَأْتَى وَقُوعُهُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بَحِثٌ لَا يَتَأْتَى إِلَّا بِهِمَا عِنْدَ اجْتِمَاعِ تَعَلُّقِهِمَا.

وَإِنْ جَوَزْنَا وَقُوعَهُ بِكُلِّ وَاحِدٍ عَلَى الْإِنْفِرَادِ، فَلَا يَقَعُ مَقْدُورًا بِالْقُدْرَتَيْنِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ انفَرَدَتْ وَاحِدَةٌ مِنَ الْقُدْرَتَيْنِ لَوَقَعَ الْإِكْتِفَاءُ بِهَا.

وَإِذَا تَعَلَّقْنَا: يَجِبُ أَنْ يَقَعَ الْإِكْتِفَاءُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَنِ الْأُخْرَى، وَفِي ذَلِكَ إِسْقَاطُ أَثَرِ إِحْدَاهُمَا.

ثُمَّ لَيْسَتْ إِحْدَاهُمَا أَوْلَى بِإِسْقَاطِ الْأَثَرِ مِنَ الثَّانِيَةِ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ يَجْرُ إِلَى إِسْقَاطِ أَثَرِيهِمَا، فَفِي تَقْدِيرِ خَلْقِ بَيْنَ خَالِقَيْنِ مَنَعُ وَقُوعِهِ مِنْهُمَا جَمِيعًا^(١).

وَإِنْ قَرَضْنَا الْكَلَامَ فِي خَلْقِ بَيْنَ قَادِرَيْنِ لَا يَسْتَقِيلُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِإِقَاعِهِ لَوْ تَفَرَّدَ، فَإِذَا اجْتَمَعَا اسْتَحَالَ وَقُوعُهُ [١/١٢٣] خَلْقًا بِهِمَا جَمِيعًا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْوَاحِدَ لَا يَتَصَوَّرُ الْإِنْقِسَامَ فِيهِ.

وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ: فَلْيَتَعَلَّقْ كُلُّ قُدْرَةٍ بِالْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ تَوْهَمِ تَبْعِيضٍ، ثُمَّ كُلُّ قُدْرَةٍ لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا وَانْضِمَامُ الْأُخْرَى إِلَيْهَا لَا يَقْلِبُ جِنْسَهَا وَلَا يُغَيِّرُ حَقِيقَتَهَا وَحُكْمَهَا، وَكُلُّ مَا لَا يُؤَثِّرُ عَلَى حَيَالِهِ لَا يُؤَثِّرُ مَعَ انْضِمَامِ مِثْلِهِ إِلَيْهِ.

الدَّلِيلُ عَلَيْهِ: الْعُلُومُ وَالْإِرَادَاتُ وَنَحْوُهَا؛ مِمَّا لَا أَثَرَ لَهَا فِي الْإِقَاعِ.

(١) انظر هذا الجواب في: الأمدى: أبكار الأفكار (٢/ ٣٨٥).

وَبِمِثْلِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ عَلِمْنَا اسْتِحَالَةَ ثُبُوتِ الْحُكْمِ الْوَاحِدِ بِمُوجِبِينَ وَعَلَّتَيْنِ.
وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ الْوَاحِدَ الْمُضَافَ إِلَى اثْنَيْنِ يَوْجِبُهُ مِنَ الْوُجُوهِ إِمَّا أَنْ يَنْقَسِمَ
عَلَيْهِمَا، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ فِيمَا لَهُ حَقِيقَةُ الْإِيجَادِ، وَإِمَّا أَنْ يُضَافَ كُلُّهُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا،
وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ أَيْضًا؛ فَإِنَّ الْخَلْقَ لَا يَتَعَدَّدُ فِي الْكَائِنِ الْوَاحِدِ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَيْهِمَا مِنْ غَيْرِ
تَقْسِيطٍ وَلَا إِضَافَةٍ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَانَ مُحَالًا؛ فَإِنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: وَقَعَ الْخَلْقُ بِهِمَا، وَلَمْ
يُؤَثِّرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فِي الْخَلْقِ وَالْإِقْبَاعِ تَأْثِيرًا مَعْقُولًا يُذَكَّرُ وَيُوصَفُ كَانَ مُنَاقِضًا بِآخِرِ كَلَامِهِ
أَوَّلَهُ.

وَنَحْنُ إِذَا أَقَمْنَا الدَّلَالََةَ عَلَى اسْتِحَالَةِ تَقْدِيرِ قُدْرَةِ حَادِثَةٍ تُؤَثِّرُ فِي الْإِخْتِرَاعِ، وَأَوْضَحْنَا
اسْتِحَالَةَ تَقْدِيرِ قَدِيمَيْنِ فَيَتَحَصَّلُ الْغَرَضُ بِذَلِكَ.

وَوَجْهٌ آخَرٌ: وَهُوَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَادِرِينَ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِحَقِيقَةِ قُدْرَتِهِ، فَإِنَّهَا لَا تَسْتَحِقُّ،
فَلَا يَتَأَتَّى مِنْهُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - الْقَصْدُ إِلَى الْفِعْلِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَدِيمِينَ لَا يُؤَثِّرُ، فَالْإِكْتِفَاءُ بِقُدْرَتَيْنِ - دُونَ الثَّلَاثَةِ
وَالْأَرْبَعَةِ -: تَحَكُّمٌ مَحْضٌ، وَإِنَّمَا مَسَّتِ الْحَاجَةَ إِلَى مُقْتَضِي يَفْعُ الْإِكْتِفَاءُ بِهِ.

فَإِذَا نَجَزَ غَرَضَنَا مِنْ هَذِهِ الْمُقَدَّمَاتِ فَنَخُوضُ الْآنَ فِي الْحِجَاجِ، وَنَذَكِّرُ أَدِلَّتَنَا فِي خَلْقِ
الْأَعْمَالِ، وَتَرْسِمُ عَلَى الْمُخَالَفِينَ ثَلَاثَةَ أَضْرُبٍ مِنَ الْكَلَامِ:

فَالضَّرْبُ الْأَوَّلُ: نَتَمَسَّكُ فِيهِ بِالْقَطْعِ الْعَقْلِيِّ فِي خُرُوجِ الْعَبْدِ عَنْ كَوْنِهِ مُخْتَرِعًا.

وَنَذَكِّرُ فِي الضَّرْبِ الثَّانِي: الزَّامَاتِ الْمُعْتَرِلةَ وَمَأْخَذَهَا الْمَعْقُولَ أَيْضًا.

وَنَذَكِّرُ فِي الضَّرْبِ الثَّالِثِ: الْأَدِلَّةَ السَّمْعِيَّةَ^(١).

فَأَمَّا الضَّرْبُ الْأَوَّلُ مِنَ الْكَلَامِ: فَيَنْحَصِرُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ فِي طَرِيقِ ثَلَاثَةٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ نَقُولَ لِحُصُومِنَا: قَدْ زَعَمْتُمْ أَنَّ مَقْدُورَاتِ الْعِبَادِ لَيْسَتْ مَقْدُورَةً لِلَّهِ - تَعَالَى -
مَصِيرًا مِنْكُمْ إِلَى اسْتِحَالَةِ مَقْدُورٍ بَيْنَ قَادِرَيْنِ، فَنَقُولُ لَكُمْ:

الرَّبُّ ﷻ قَبْلَ أَنْ أَقْدَرَ عَبْدَهُ، وَقَبْلَ أَنْ اخْتَرَعَهُ، هَلْ كَانَ مَوْصُوفًا بِالْإِقْتِدَارِ عَلَى

(١) انظر: الإرشاد (ص ١٨٨، ٢٠٢)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٨٧، أ ١٩٣)، وشرح المقاصد
(٢٦٢، ٢٤٨/٤).

مَا كَانَ فِي مَعْلُومِهِ أَنَّهُ سَيَقْدِرُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ؟! فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَكُنْ مَوْصُوفًا بِالْإِقْتِدَارِ عَلَى مَا سَيَقْدِرُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ^(١)، فَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ فَإِنْ مَا سَيَقْدِرُ الْعَبْدُ عَلَيْهِ عَيْنُ مَقْدُورِ اللَّهِ - تَعَالَى - إِذْ هُوَ^(٢) مِنَ الْمُمْكِنَاتِ الْجَائِزَاتِ، وَلَمْ يَتَعَلَّقْ لَهَا قُدْرَةُ الْعَبْدِ بَعْدُ فِي الصُّورَةِ الَّتِي فَرَضْنَا السُّؤَالَ فِيهَا:

وَلَيْنَ كَانَ يَمْتَنِعُ تَعَلُّقُ كَوْنِهِ - سُبْحَانَهُ - قَادِرًا بِمَقْدُورِ الْعَبْدِ؛ مِنْ حَيْثُ يَسْتَحِيلُ عِنْدَ الْخُصُومِ مَقْدُورٌ بَيْنَ قَادِرَيْنِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَمْتَنِعَ كَوْنُ مَا سَيَقْدِرُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ مَقْدُورًا لِلَّهِ - تَعَالَى - قَبْلَ أَنْ يَقْدِرَ الْعَبْدُ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ بَعْدَ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ، وَإِذَا وَجَبَ كَوْنُ مَا سَيَقْدِرُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ مَقْدُورًا لِلَّهِ قَبْلَ أَنْ يَقْدِرَ اللَّهُ عَبْدَهُ عَلَيْهِ^(٣)، فَإِذَا أَقْدَرَهُ، اسْتَحَالَ أَنْ يَخْرُجَ مَا كَانَ مَقْدُورًا لِلَّهِ - تَعَالَى - عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا لَهُ، وَلَوْ تَنَاقَضَ فِي مُعْتَقِدٍ^(٤) الْخَصْمُ بِقَاوُهِ مَقْدُورًا لِلرَّبِّ - تَعَالَى -، مَعَ تَجَدُّدِ تَعَلُّقِ قُدْرَةِ الْعَبْدِ بِهِ، فَاسْتِثْقَاءُ كَوْنِهِ مَقْدُورًا لِلرَّبِّ - تَعَالَى - وَانْتِفَاءُ كَوْنِهِ مَقْدُورًا لِلْعَبْدِ أَوَّلَى مِنْ انْقِطَاعِ تَعَلُّقِ كَوْنِ الرَّبِّ قَادِرًا عَلَيْهِ؛ لِتَجَدُّدِ كَوْنِهِ مَقْدُورًا لِلْعَبْدِ.

وَإِذَا ثَبَتَ وَجُوبُ كَوْنِ مَقْدُورِ الْعَبْدِ مَقْدُورًا لِلَّهِ - تَعَالَى - فَكُلُّ مَا هُوَ مَقْدُورٌ لَهُ فَهُوَ مُحْدِثُهُ وَخَالِقُهُ؛ إِذْ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ يَنْفَرِدَ الْعَبْدُ بِإِيقَاعِ مَا هُوَ مَقْدُورٌ لِلرَّبِّ تَعَالَى^(٥)، هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ عليه السلام فِي الْإِرْشَادِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ حُدَاقَ الْمُعْتَزِلَةِ لَا يُسَلِّمُونَ لَنَا اتِّصَافَ الرَّبِّ تعالى بِالْإِقْتِدَارِ عَلَى مَا سَيَقْدِرُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ مِنَ الْحَرَكَاتِ وَالسَّكِّنَاتِ قَبْلَ أَنْ خَلَقَهُ وَأَقْدَرَهُ.

فَنَقُولُ لَهُمْ: لَا شَكَّ أَنَّ الْبَارِيَّ تَعَالَى قَبْلَ أَنْ خَلَقَ الْخَلْقَ كَانَ مَوْصُوفًا بِالْإِقْتِدَارِ عَلَى خَلْقِ الْأَجْسَامِ مَعَ نَفْيِ النِّهَائِيَةِ عَنْ أَعْدَادِهَا، وَإِذَا خَلَقَ جِسْمًا فَهُوَ مَوْصُوفٌ بِالْقُدْرَةِ عَلَى خَلْقِ الْأَعْزَاضِ الَّتِي لَا تَتَنَاهَى عَلَى الْبَدَلِ.

(١) عبارة: «فإن زعموا أنه تعالى لم يكن موصوفاً بالاعتدال على ما سيقدر عليه العبد، فذلك ظاهر البطلان» ليست في الأصل، والتصحيح من الإرشاد (ص ١٨٩).

(٢) في الأصل: «فذلك باطل؛ فإن ما سيقدر العبد عليه عين مقدور الله تعالى؛ إذ هو من الممكنات الجائزات»، والتصحيح من الإرشاد (ص ١٨٩).

(٣) كلمة: «عليه» ليست في الأصل، والتصحيح من الإرشاد (ص ١٨٩).

(٤) الذي في الأصل: «معتمد»، والتصحيح من الإرشاد (ص ١٨٩).

(٥) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٨٨، ١٩٠).

وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ: فَمَا قَوْلُكُمْ فِي سَكَنَاتِ جِسْمِ جَمَادٍ مَعَ تَقْدِيرِ نَفْيِ النِّهَايَةِ عَنْهَا، أَتَزْعُمُونَ أَنَّهَا مَقْدُورَةٌ لِلَّهِ - تَعَالَى - عَلَى الْإِنْتِدَاءِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ، فَإِنْ كَانَ فِي مَعْلُومِهِ أَنَّهُ سَيُحْيِي هَذَا الْجِسْمَ [١٢٣/ب] وَيُقَدِّرُهُ عَلَى الْحَرَكَاتِ، أَمْ تَأْبُونَ ذَلِكَ؟

فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - كَانَ قَادِرًا عَلَى خَلْقِ الْحَيَاةِ وَالْقُدْرَةِ لِهَذَا الْجِسْمِ عَلَى جِنْسِ السُّكُونِ عُمُومًا مِنْ غَيْرِ مَثْنَوِيَّةٍ.

فَمَضْمُونُ ذَلِكَ تَعَلُّقُ قُدْرَتِهِ بِكُلِّ سُكُونٍ، فَإِذَا أَقْدَرَ الْعَبْدَ - وَقَدْ تَمَهَّدَ مَا قَدَرْنَا - فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَبْقَى تَعَلُّقُ قُدْرَتِهِ عَلَى مَا عَلِمَهُ قَبْلُ، أَوْ يَنْقَطِعَ تَعَلُّقُ قُدْرَتِهِ عَمَّا أَقْدَرَ عَلَيْهِ الْجِسْمُ، فَإِنْ اسْتَمَرَّ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ كَمَا كَانَ قَبْلَ اقْتِدَارِ الْعَبْدِ، فَيَلْزَمُ مِنْ مَجْمُوعِ ذَلِكَ التَّصَرُّيْحُ بِتَعَلُّقِ الْقُدْرَتَيْنِ بِالْمَقْدُورَاتِ، ثُمَّ تَعَلُّقُ اقْتِدَارِهِ لَا يَكُونُ اخْتِرَاعًا.

وَدَعَوَاهُمْ أَنْ مَا سَيُقَدَّرُ عَلَيْهِ الْجِسْمُ لَمْ يَكُنْ مَقْدُورًا لِلَّهِ فَضِيحَةٌ شَنْعَاءُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ مَقْدُورَ الْعَبْدِ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ قَبِيلِ مَقْدُورَاتِ الرَّبِّ - تَعَالَى - لِنَفْسِهِ وَجِنْسِهِ عِنْدَهُمْ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ مُتَعَلِّقًا لِقَادِرِيَّتِهِ سُبْحَانَهُ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ مَقْدُورًا لِلْعَبْدِ.

فَإِذَا فُرِضَ الْكَلَامُ عَلَيْهِمْ قَبْلَ خَلْقِ الْعَبْدِ وَإِقْدَارِهِ: فَمَعْلُومٌ انْتِفَاءُ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ قَبْلَ خَلْقِهَا^(١)، وَكَوْنُ الرَّبِّ قَادِرًا لِنَفْسِهِ عِنْدَهُمْ؛ لَوْ جُوبِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِكُلِّ مُمَكِّنٍ، وَقَدْ أَوْصَحْنَا كَوْنَهُ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ.

وَإِنْ قَالُوا: مَا وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ سَيُقَدَّرُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ مِنَ السَّكَنَاتِ لَمْ يَكُنْ مَقْدُورًا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ قَطُّ.

قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ قَطْعًا؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ الْجِسْمَ الَّذِي عَلَى اللَّهِ إِحْيَاؤُهُ وَإِقْدَارُهُ يُتَوَهَّمُ قَبْلَ إِحْيَائِهِ وَإِقْدَارِهِ وَجُودُ سَكَنَاتٍ قَائِمَةٍ بِهِ عَلَى الْبَدَلِ بِلَا نِهَآيَةٍ، وَمَا مِنْ سُكُونٍ إِلَّا وَقَدْ يُدْرَكُ إِمْكَانُهُ عَلَى الضَّرُورَةِ، وَمَنْ نَفَى الْإِمْكَانَ فِي الْبَعْضِ كَمَنْ نَفَاهُ فِي الْبَاقِي، وَكُلُّ مُمَكِّنٍ كَانَ وَقُوعُهُ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا.

وَإِذَا أَثْبَتْنَا كَوْنَهُ مَقْدُورًا لِلَّهِ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ الْجِسْمُ بَعْدَ فَيْلَزَمُ مِنْ مَجْمُوعِ ذَلِكَ كَوْنُ

(١) انظر: الإرشاد (ص ٢١٨)، وانظر الجواب عن شبه المعتزلة في تقدم القدرة الحادثة على مقدورها في: الكامل (ل ١٦١/ب).

الْجَائِزِ مُسْتَحِيلًا، وَذَلِكَ تَنَاقُضٌ؛ فَإِنَّ الْجَائِزَ حُكْمُهُ أَنْ يَتَصَوَّرَ وَقُوعُهُ، وَإِنَّمَا يَتَأْتَى وَقُوعُهُ بِالْقُدْرَةِ، فَإِذَا اسْتَحَالَ كَوْنُهُ مَقْدُورًا اسْتَحَالَ كَوْنُهُ جَائِزًا، ثُمَّ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ الْحُكْمِ بِنَهِائِهِ الْمَقْدُورَاتِ.

ثُمَّ نَقُولُ لَهُمْ: وَافْتَتُمُونَا عَلَى أَنَّ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنَ الْجَائِزَاتِ - فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ مَعَ أَنَّ وَقُوعَهُ مَقْدُورٌ.

فَإِذَا قِيلَ لَكُمْ: لِمَ حَكَمْتُمْ بِكَوْنِهِ مَقْدُورًا مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ، كَانَ جَوَابُكُمْ أَنَّ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ - مُجَانِسٌ لِمَا عَلِمَ أَنَّهُ يَقَعُ، وَكَوْنُهُ قَادِرًا يَعْصِي تَعَلُّقَهُ، فَإِذَا كَانَ عِلْمُهُ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ مَقْدُورَاتِهِ سُبْحَانَهُ، فَعِلْمُهُ بِأَنَّهُ سَيَقْدِرُ عَبْدُهُ عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ أَحْيَاهُ وَجَبَ أَنْ لَا يُخْرِجَهُ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا لَهُ قَبْلَ خَلْقِ الْعَبْدِ^(١).

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّكُمْ وَافَقْتُمُونَا مَعَاشِرَ الْمُعْتَزِلَةِ عَلَى أَنَّ الرَّبَّ كَانَ قَادِرًا عَلَى أَمْثَالِ مَقْدُورَاتِ الْعَبْدِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، ثُمَّ حَكَمْتُمْ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الشَّيْءِ قُدْرَةٌ عَلَى مِثْلِهِ وَضِدِّهِ^(٢)، وَهَذَا قَاطِعٌ.

وَيَزِيدُهُ تَقْرِيرًا: إِجْمَاعُنَا جَمِيعًا عَلَى وَجُوبِ اقْتِدَارِ الرَّبِّ - سُبْحَانَهُ - عَلَى أَمْثَالِ الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ الْمَوْجُودَةِ فِيْنَا الْآنَ، ثُمَّ الْقُدْرَةُ عَلَى الشَّيْءِ قُدْرَةٌ عَلَى أَمْثَالِهِ بِالِاتِّفَاقِ، وَهَذَا أَيْضًا قَاطِعٌ فِي أَنَّ مَقْدُورَاتِنَا مَقْدُورَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: بِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ مَقْدُورَةٌ لِلَّهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهَا، بَلْ فَوَضَّ فِعْلَهَا إِلَى الْعِبَادِ.

قُلْنَا: فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ مَانِعًا رَبَّهُ؛ بِفِعْلِ مَقْدُورِهِ، وَاسْتِبْدَادِهِ بِفِعْلِ ذَلِكَ. فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَلْزَمُ كَوْنُ الْقَدِيمِ مَمْنُوعًا بِفِعْلِ الْعَبْدِ، وَلَوْ كَانَ مُرِيدًا لِفِعْلِ مَقْدُورِهِ، فَيَمْنَعُهُ الْعَبْدُ بِفِعْلِهِ وَاسْتِبْدَادِهِ بِهِ، فَأَمَّا إِذَا فَوَضَّ إِلَى الْعَبْدِ ذَلِكَ، فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَمْنُوعًا.

قُلْنَا: فَجَوِّزُوا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ قَدِيمَيْنِ قَادِرَيْنِ عَلَى الْكَمَالِ مُتَّفَقَيْنِ فِي الْإِرَادَةِ، وَفِي تَجْوِيزِ ذَلِكَ إِبْطَالُ دَلَالَةِ التَّمَانُعِ، وَإِفْسَادُ دَلَالَةِ التَّوْحِيدِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي إِنْبَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ أَنَّ

(١) انظر: الآمدي: أبكار الأفكار (٣٨٧/٢)، وغاية المرام (ص ٢١٧).

(٢) انظر: الخياط: الانتصار (ص ٤٥).

إِثْبَاتٌ قَدِيمَيْنِ إِلَى ^(١) مَنَعٍ مَا يَجُوزُ لِكُلِّ قَدِيمٍ، وَلَوْ قُدِّرَ انْفِرَادُهُ.

فَإِنْ قَالُوا: فَيَجِبُ إِذَا فَعَلَ اللَّهُ فِي الْجِسْمِ حَرَكَةً أَنْ يَكُونَ قَدْ مَنَعَ نَفْسَهُ عَنْ فِعْلِ السُّكُونِ فِيهِ:

قُلْنَا: الْمَانِعُ لَا يَمْنَعُ نَفْسَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اخْتَارَ تَرَكَ الْحَرَكَةَ إِلَى السُّكُونِ، لَصَحَّ ذَلِكَ مِنْهُ، وَلَوْ اخْتَارَ فَعَلَ السُّكُونِ مَعَ فِعْلِ غَيْرِهِ الْحَرَكَةَ، لَتَعَدَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ كَانَ الْقَدِيمُ قَادِرًا عَلَى إِبْطَالِ قُدْرَةِ الْعَبْدِ قَبْلَ فِعْلِهِ مَقْدُورُهُ بِعَجْزِ يَخْلُقُهُ فِيهِ فَلَمْ يَجِبْ - وَإِنْ أَوْجَدَ الْعَبْدُ مَقْدُورُهُ - أَنْ يَكُونَ [١/١٢٤] مَانِعًا لَهُ سُبْحَانَهُ مِنْ فِعْلِهِ.

قُلْنَا: قُدْرَتُهُ عَلَى إِبْطَالِ قُدْرَةِ الْعَبْدِ لَا تُخْرِجُهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ - إِذَا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ، وَفَعَلَ الْعَبْدُ بِقُدْرَتِهِ مَا يَتَعَدَّرُ مَعَهُ عَلَى الْقَدِيمِ فِعْلٌ مَقْدُورُهُ - عَنْ أَنْ يَكُونَ بِذَلِكَ مَانِعًا لِلْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ.

قُلْتُ: وَمِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مَا قَدَّمْنَاهُ فِي بَابِ إِثْبَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ؛ أَنَّ مَقْدُورَاتِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ لَا تَتَنَاهَى ^(٢)، وَفَصَدْنَا بِهِ الرَّدَّ عَلَى الثَّنَوِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِالنُّورِ وَالظَّلَامِ، وَأَنَّ الَّذِي يَفْعَلُ الْخَيْرَ لَا يَفْعَلُ الشَّرَّ، وَبَيَّنَّا أَنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ إِنَّمَا هُمَا النِّفْعُ وَالضَّرُّ، وَإِنَّمَا يَتَبَيَّنُ ذَلِكَ بِالْإِصَافَةِ إِلَى الْمُتَنَفِّعِ بِهِ وَالْمُسْتَضَرِّ، وَلَا يَعُودُ إِلَى الْخَالِقِ سُبْحَانَهُ مِنْ فِعْلِهِ عَائِدٌ، وَإِنَّمَا مَعْنَى كَوْنِهِ فَاعِلًا وَجُودٌ مَقْدُورُهُ فَقَطُّ ^(٣).

وَهَذَا أَيْضًا مَذْهَبُ مُعْظَمِ الْمُعْتَزِلَةِ.

وَلَا التَّيَفَاتِ إِلَى مَذْهَبِ أَبِي الْهَدَيْلِ وَأَبِي هَاشِمٍ؛ حَيْثُ قَالَ أَبُو الْهَدَيْلِ: «الْخَلْقُ قَوْلٌ يُحْدِثُهُ سُبْحَانَهُ لَا فِي مَحَلٍّ» ^(٤).

وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ: «إِذَا فَعَلَ اللَّهُ شَيْئًا يُحْدِثُ لِنَفْسِهِ إِرَادَةً لِذَلِكَ الشَّيْءِ لَا فِي مَحَلٍّ» ^(٥). وَهَذَا الْقَوْلُ مِنْهُمَا غَيْرُ قَادِحٍ فِي غَرَضِنَا؛ فَإِنَّ الْغَرَضَ مِنْ قَوْلِنَا: أَنَّ حَقِيقَةَ الْفِعْلِ مَقْدُورَةٌ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ لَا يَحْتَاجُ فِي فِعْلِهِ إِلَى أَدَاةٍ وَاسْتِعْمَالِ آلَةٍ، وَلَا يَتَجَدَّدُ لِقَادِرِيَّتِهِ سُبْحَانَهُ تَجَدُّدٌ حَالٍ أَوْ تَجَدُّدٌ تَعَلُّقٌ لِصِفَاتِهِ فِي فِعْلِهِ وَخَلْقِهِ، بَلْ تَحَقُّقُ الْجَوَازِ فِي الْأَمْرِ الثَّابِتِ يَدُلُّ عَلَى

(١) كذا بالأصل ولعل الصواب: «مع».

(٢) انظر ما تقدم في (ل ٤٩ / ب).

(٣) انظر ما تقدم في (ل ١١٨ / ب).

(٤) انظر: الأشعري: المقالات (٥١ / ٢).

(٥) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٥٤٨)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٥٩ / ٦)

وُقُوعِ مَقْدُورِهِ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَتَغَيَّرُ فِي ذَاتِهِ بِفِعْلِهِ وَتَرْكِهِ، وَأَجْمَعْنَا عَلَى اسْتِحَالَةِ قِيَامِ الْفِعْلِ بِذَاتِهِ، وَلَا بُدَّ لِلْفِعْلِ مِنْ مَحَلٍّ يَحُلُّ فِيهِ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مِنْ قَبِيلِ الْأَعْرَاضِ، فَإِذَا فَعَلَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - فِي الْإِنْسَانِ فِعْلًا وَأَقْدَرَهُ عَلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ؛ بِمَعْنَى كَوْنِهِ سُبْحَانَهُ فَاعِلًا لِذَلِكَ الشَّيْءِ وَمُوجِدًا لِذَاتِهِ وَجُودَ مَقْدُورِهِ سُبْحَانَهُ إِذَا كَانَ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ، وَمِنْهُ كَوْنُ الْإِنْسَانِ مُكْتَسِبًا لِذَلِكَ الشَّيْءِ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ قُدْرَتُهُ مَعَ اتِّصَافِهِ بِخَصَائِصِهِ.

وَإِذَا اكْتَسَبَ الْعَبْدُ حَرَكَةً، وَالرَّبُّ تَعَالَى مُوجِدَهَا فِي ذَاتِهِ، مَعَ تَعَالِيهِ عَنِ الْإِتِّصَافِ بِالْحَرَكَةِ أَوْ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا، وَالْعَبْدُ هُوَ الْمُتَحَرِّكُ بِهَا وَالْمُنْتَفِعُ، وَقَدْ تَعَلَّقَتْ قُدْرَتُهُ وَوَقَعَتْ عَلَى حَسَبِ اخْتِيَارِهِ الْجَلِيِّ؛ وَلِذَلِكَ صَحَّ تَكْلِيفُهُ وَمُؤَاخَذَتُهُ بِهَا، فَهَذَا هُوَ الْبَيَانُ النَّامُ، وَهَذَا الْفَصْلُ زِيَادَةٌ فِي هَذَا الْكِتَابِ.

أَمَّا الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَةُ لِأَصْحَابِنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ قَالُوا: الْأَفْعَالُ الْمُحْكَمَةُ دَالَّةٌ عَلَى عِلْمٍ مُخْتَرِعِهَا، وَتَصُدَّرُ مِنَ الْعَبْدِ أَفْعَالٌ فِي حَالِ غَفْلَتِهِ وَذُھُولِهِ، وَهِيَ عَلَى الْإِتِّسَاقِ وَالْإِنِّظَامِ وَصِفَةِ الْإِنِّثْقَانِ، وَالْعَبْدُ غَيْرُ عَالِمٍ بِهَا، وَبِمَا يَصُدَّرُ مِنْهُ؛ فَيَجِبُ دَلَالَةُ الصَّادِرِ مِنْهُ عَلَى عِلْمِ مُخْتَرِعِهِ. وَإِنَّمَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ الصَّائِرِينَ^(١) إِلَى أَنَّ مُخْتَرِعَ الْأَفْعَالِ رَبُّ الْعَالَمِينَ وَهُوَ الْعَالِمُ بِحَقَائِقِهَا.

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْعَبْدَ مُخْتَرِعُ أَفْعَالِهِ، وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِهَا فِي الصُّورَةِ الَّتِي صُغْنَا الدَّلَالََةَ فِيهَا، فَقَدْ أَخْرَجَ الْإِحْكَامَ عَنْ كَوْنِهِ دَالًّا عَلَى عِلْمِ الْمُخْتَرِعِ، وَذَلِكَ نَقْضٌ لِلدَّلَالَةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَلَوْ سَاغَ وَقُوعُ مُحْكَمٍ وَمُخْتَرِعُهُ غَيْرُ عَالِمٍ بِهِ، سَاغَ بَطْلَانُ دَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَى الْفَاعِلِ أَيْضًا^(٢). وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ مِمَّا عَوَّلَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ فِي كُتُبِهِ الْوَسِيطَةِ وَالْوَجِيزَةِ، فَقَالَ: «إِذَا ثَبَتَ كَوْنُ الْعَافِلِ قَادِرًا عَلَى مَا يَصُدَّرُ مِنْهُ، وَاسْتَبَانَ أَنَّ الْإِخْتِرَاعَ يَسْتَدْعِي عِلْمًا مِنَ الْمُخْتَرِعِ بِهِ وَإِرَادَةً لَهُ، وَالْعَافِلُ لَا يَتَّصِفُ بِالْوَصْفَيْنِ؛ فَيَخْرُجُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مُخْتَرِعَ فِعْلِهِ غَيْرُهُ، ثُمَّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُخْتَرِعُهُ مُحَدَّثًا؛ إِذْ لَا يَفْعَلُ الْمُحَدَّثُ فِي غَيْرِهِ فِعْلًا، فَلَا يَبْقَى بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا الْقَطْعُ بِأَنَّ مُخْتَرِعَهُ الرَّبُّ تَعَالَى».

(١) في الإرشاد: «وإنما يتقرر ذلك على مذهب أهل الحق الصائرين.....» الإرشاد (ص ١٩٠).

(٢) هذا نص كلام شيخه أبي المعالي في الإرشاد (١٩٠، ١٩١).

قَالَ الْإِمَامُ: « فَإِنْ عَكَسُوا عَلَيْنَا مَا ذَكَّرْنَاهُ فِي الْكَسْبِ وَقَالُوا: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُكْتَسِبُ عَالِمًا بِمَا يَكْتَسِبُهُ، ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ يَصْدُرَ مِنْهُ الْقَلِيلُ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَإِنْ كَانَ غَافِلًا.

قُلْنَا: لَا يَجِبُ عِنْدَنَا كَوْنُ الْمُكْتَسِبِ عَالِمًا بِمَا يَكْتَسِبُهُ عَلَى التَّفْصِيلِ؛ إِذْ لَوْ وَجَبَ ذَلِكَ فِي الْكَثِيرِ مِنَ الْأَفْعَالِ لَوَجَبَ فِي الْقَلِيلِ مِنْهَا.

فَإِنْ قَالُوا: فَجُوزُوا عَلَى هَذَا الْأَصْلِ صُدُورَ الْأَفْعَالِ الْكَثِيرَةِ مِنَ الْعَبْدِ مِنْ غَيْرِ عِلْمِهِ بِهَا. قُلْنَا: هَذَا مِمَّا نُجَوِّزُهُ فِي مُوجِبِ الْعَقْلِ، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ وُجُودُهُ فِي أَطْرَادِ الْعَادَاتِ، وَلَوْ انْخَرَقَتْ لَمَا امْتَنَعَتْ فِي جَوَازِ الْعَقْلِ مَا طَالَبْتُمُونَا بِهِ، وَقَدْ يَصْدُرُ مِنَ الطِّفْلِ وَالْمَجْنُونِ ذَلِكَ وَعِنْدَهُمْ فِي الْأَفْعَالِ الْمُتَوَلَّدَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ ذَكَّرْتُمْ فِي [١٢٤/ب] إِنْبَاتِ الْعِلْمِ بِكَوْنِ الرَّبِّ عَالِمًا أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُعْلَمُ اضْطِرَارًا، وَهَذَا مِمَّا ارْتَضَيْتُمُوهُ هُنَاكَ، وَهُوَ مُنَاقِضٌ لِمَا اسْتَرَوْحْتُمْ إِلَيْهِ الْآنَ؛ حَيْثُ جَعَلْتُمْ الْفِعْلَ الْمُحْكَمَ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ مُخْتَرِعِهِ عَالِمًا بِهَا.

قُلْنَا: لَا تَنَاقُضُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ؛ فَإِنَّا وَإِنْ قُلْنَا: نَعْلَمُ أَنَّ الْمُحْكَمَ لَا يَصْدُرُ إِلَّا مِنْ عَالِمٍ بِهِ عَلَى الضَّرُورَةِ، فَحَقِيقَةُ الْقَوْلِ فِيهِ يَتَوَلَّى إِلَى أَنَّ الْمُحْكَمَ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِ فَاعِلِهِ عَالِمًا بِهِ، مِنْ غَيْرِ احتِياجٍ إِلَى نَظَرٍ فِي كَوْنِهِ دَلِيلًا، وَكَأَنَّ الْأَدْلَةَ تَنْقَسِمُ: فَمِنْهَا مَا لَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ دَلِيلًا إِلَّا بِالنَّظَرِ، وَمِنْهَا مَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ دَلِيلًا عَلَى الضَّرُورَةِ، وَالَّذِي نَحْنُ فِيهِ مِنَ الْقِسْمِ الْآخِرِ، وَلَا مَعْنَى لِكَوْنِ الشَّيْءِ دَلِيلًا عَلَى مَذْلُولٍ إِلَّا أَنَّهُ يَجِبُ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ الْعِلْمُ بِمَذْلُولِهِ، وَهَذَا سَبِيلُ الْمُحْكَمِ الدَّالِّ عَلَى عِلْمِ مُحْكَمِهِ ^(١).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ: « وَالْأَوَّلَى عِنْدِي فَرَضُ هَذِهِ الدَّلَالَةِ فِي فِعْلِ النَّائِمِ وَالْعَافِلِ، وَقَدْ فَرَضَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ هَذِهِ الدَّلَالَةَ فِي كُلِّ فِعْلٍ يَصْدُرُ مِنَ الْمُحَدَّثِ ».

وَقَالَ: « وَالْعَبْدُ وَإِنْ أَحَاطَ بِحُدُوثِ فِعْلِهِ فَهُوَ لَا يَحِيطُ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ مِنْ كَوْنِهِ عَرَضًا مُحْتَاجًا إِلَى مَحَلٍّ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِهِ، ثُمَّ يَقَعُ الْفِعْلُ مِنْهُ عَلَى صِفَاتِهِ مَعَ ذُحُولِهِ عَنْهَا ».

قَالَ: « وَالْأَوَّلَى فَرَضُ هَذِهِ الدَّلَالَةِ فِيمَا ذَكَّرْنَاهُ؛ فَإِنَّ الْمُعْتَزِلَةَ يَقُولُونَ: إِنَّمَا الْوَاقِعُ بِالْقُدْرَةِ الْحُدُوثُ الْمُحَاطُ بِهِ، وَمَا عَدَاهُ مِنَ الصِّفَاتِ فَإِنَّمَا تَقَعُ ثَابِتَةً لِلْحُدُوثِ عَلَى الْوُجُوبِ.

قُلْتُ: وَأَمَّا إِحْكَامُ الْفِعْلِ وَإِتْقَانُهُ وَتَرْبُّهُ وَإِنْتِظَامُهُ فَلَيْسَ مِنَ الصِّفَاتِ التَّابِعَةِ الْوَاجِبَةِ عِنْدَ الْمُعْتَرِزَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ أَثَرِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، وَسَوَاءٌ قُلْنَا: الْإِتْقَانُ يَدُلُّ عَلَى الْمُتَقِنِ، أَوْ حَكَمْنَا بِاقْتِرَانِ عِلْمِ الْمُتَقِنِ بِالْإِتْقَانِ وَجُوبًا، فَإِذَا صَدَرَ فِعْلٌ مُحْكَمٌ مُتَقِنٌ مِنْ غَيْرِ عَالِمٍ بِهِ، فَذَلِكَ يَدْعُو إِلَى نَقْضِ مَا أَصْلَلْنَاهُ.

وَأَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ حَرَكَاتِ اللِّسَانِ وَالشَّفَةِ - فِي النُّطْقِ أَوْ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ - مُكْتَسَبَةٌ لِصَاحِبِهَا عَلَى التَّوَالِي، وَكَذَلِكَ حَرَكَاتُ الْأَجْفَانِ وَالْحَدَقَةِ وَتَقَلُّبُهَا عَلَى التَّوَالِي - مُكْتَسَبَةٌ لِصَاحِبِهَا مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِهَا وَلَا قَصْدٍ إِلَيْهَا، وَكَذَلِكَ حَرَكَاتُ الْيَدِ وَالرَّجْلِ - فِي الصَّنَاعَاتِ وَالْمَشْيِ - كُلُّهَا مُكْتَسَبَةٌ مِنَ الْعَاقِلِ، فَثَبَّتَ أَنَّ فَرَضَ الدَّلَالَةِ سَائِعٌ فِي كُلِّ مُكْتَسِبٍ كَمَا قَالَهُ أَبُو الْحَسَنِ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ: «حَظُّ الْقُدْرَةِ فِي الْفِعْلِ وَفُوعُهَا بِهَا، وَأَمَّا الْإِخْتِصَاصُ بِالْوُفُوعِ بَعْدَ جَوَازِ الْعَدَمِ، وَالْإِخْتِصَاصُ بِصِفَةٍ دُونَ صِفَةٍ، وَبِوَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ - فَهُوَ حَظُّ الْإِرَادَةِ وَالْقَصْدِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ غَيْرُ لَازِمَةٍ لِجَمِيعِ الْفَاعِلِينَ، بَلْ هِيَ مَفْقُودَةٌ مِنْ أَكْثَرِ الْمُكْتَسِبِينَ».

بَيَانُهُ: أَنَّا وَجَدْنَا أَنْفُسَنَا وَغَيْرَنَا قَدْ تَنَحَّرَكُ وَتَسَكَّنُ، وَتَتَصَرَّفُ فِي الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ، وَالْإِقْبَالِ وَالْإِدْبَارِ بِخِلَافِ الْعَاجِزِ، مَعَ فَقْدِ عِلْمِهِمْ بِحَقَائِقِ تَصَرُّفِهِمْ وَمَعَانِي كَسْبِهِمْ، وَيُوجَدُ مِثْلُهَا فِي تَصَرُّفِ النَّاقِصِي الْعُقُولِ وَالتَّمْيِيزِ؛ كَالْأَطْفَالِ وَالْمَجَانِينِ وَالْبَهَائِمِ، وَهُمْ يَجِدُونَ الْفَرْقَ بَيْنَ تَحَرُّكِهِمْ اخْتِيَارًا أَوْ اضْطِرَارًا، وَكَذَلِكَ نَجِدُ الْوَاحِدَ مِمَّا يَتَحَرَّكُ أَوْ يَتَكَلَّمُ فَيَدُلُّ كَلَامُهُ أَوْ حَرَكَاتُهُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ صِفَاتِهِ، مِمَّا لَمْ يَقْصِدْ أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهَا، وَلَا يُحِسُّ هُوَ بِهَا؛ كَدَلَالَةِ كَلَامِهِ عَلَى شَجَاعَتِهِ أَوْ عَلَى جُبْنِهِ، وَعَلَى فَهْمِهِ أَوْ بَلَادَتِهِ، وَكَثِيرٍ مِنْ أَخْلَاقِهِ الْخَافِيَةِ، وَهُوَ لَا يَقْصِدُ أَنْ يَدُلَّ بِذَلِكَ عَلَيْهَا.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ فَقَدْ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مُكْتَسِبًا وَإِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ حَقِيقَةَ كَسْبِهِ؟! فَكَذَلِكَ لَا تُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مُحَدَّثًا.

قُلْنَا: إِنَّ خُرُوجَهُ عَنِ اسْتِكْمَالِ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَا يُوجِبُ خُرُوجَهُ عَنْ صُورِ الْمُكْتَسِبِينَ؛

إِذْ لَمْ يَكُنْ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الْعَيْنَ بِحَقَائِقِهَا، وَلَا هُوَ الَّذِي أَوْجَدَهَا مِنَ الْعَدَمِ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ الشَّرْطُ لَازِمًا لِمُبْدِعِ الْعَيْنِ لَا مِنْ شَيْءٍ، إِلَّا أَنَّ الْمُتَحَرِّكَ كَمَا لَا يُخْرِجُهُ فَقَدْ هَذِهِ الصِّفَاتِ عَنْ كَوْنِهِ مُتَحَرِّكًا، كَذَلِكَ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مُكْتَسِبًا.

وَأَمَّا الْخَالِقُ: فَهُوَ مُنْشِئُ الْعَيْنِ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِحَقِيقَةِ مَا هُوَ يَفْعَلُهُ مُرِيدًا لَهُ، وَلَوْ جَازَ فِي الشَّاهِدِ خَالِقٌ غَيْرُ عَالِمٍ بِمَا يَخْلُقُهُ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا تُشْتَرِطُ هَذِهِ الصِّفَاتُ فِي الْأَفْعَالِ الْكَثِيرَةِ الْمُحْكَمَةِ.

قُلْنَا: هَذَا خَطَأٌ، بَلْ كُلُّ فِعْلٍ [١/١٢٥] فِي نَفْسِهِ مُحْكَمٌ، وَلَيْسَ إِحْكَامُهُ تَوَالِيهِ وَكَثْرَتُهُ، بَلْ قَدْ يَكُونُ وَاحِدًا وَيَكُونُ مُحْكَمًا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْوَاحِدَ فِي نَفْسِهِ عَلَى حَقَائِقَ بِهَا خَالَفَ مَا خَالَفَ، وَبِهَا وَافَقَ مَا وَافَقَ، وَيَخْتَصُّ فِي حُدُوثِهِ بِوَقْتٍ وَمَحَلٍّ، فَإِنْ لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ مَنْ أَحَدَنَهُ يَعْلَمُهُ عَلَى حَقَائِقِهِ، لَمْ يَجِبْ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَفْعَالِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْعُلُومَ الْكَثِيرَةَ لَمَّا اقْتَضَتْ حَيَاةَ الْمُؤَصُوفِ بِهَا، اقْتَضَى ذَلِكَ فِي الْوَاحِدِ مِنْهَا، وَلَمَّا اقْتَضَى أَجْزَاءَ السَّوَادِ مَحَلًّا اقْتَضَاهُ الْجُزْءُ مِنْهَا.

فَإِنْ قَالُوا: كَيْفَ يَسْتَقِيمُ هَذَا الْكَلَامُ، وَعَلَى أَصْلِكُمْ شَرْطُ الْمُكْتَسِبِ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَا يَكْتَسِبُ؟! وَلِهَذَا تُسْتَدِلُّونَ بِإِحْكَامِ أَفْعَالِنَا وَإِتْقَانِهَا وَاخْتِصَاصَاتِهَا عَلَى عِلْمِ الْمُكْتَسِبِ وَإِرَادَتِهِ.

قُلْنَا: لَمْ نَقُلْ: إِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِجَمِيعِ وُجُوهِ مَا اكْتَسَبَهُ، وَقَدْ يَصِحُّ أَنْ يُعْلَمَ الشَّيْءُ عِنْدَنَا مِنْ وَجْهِ وَيُجْهَلَ مِنْ وَجْهِ، فَيَكُونُ قَصْدُ الْقَاصِدِ إِلَى أَنْ يَنْظُمَ حُرُوفًا كَنْظُمَ الشُّعْرِ، وَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ مَعَ قَصْدِهِ دَلِيلًا عَلَى جَهْلِهِ، وَوُقُوعُ الْحُرُوفِ مِنْهُ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي يَخْصُلُ عَلَيْهِ دَلِيلًا عَلَى عِلْمِهِ بِهَا عَلَى مَا وَقَعَ عَلَيْهِ، وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ إِذَا التَّبَسَّ عَلَى النَّاسِ أَنْ زِيدًا هَلْ هُوَ عَالِمٌ بِالْكِتَابَةِ فَرَعُوا إِلَى كِتَابَتِهِ.

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّهُ لَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ إِلَى الْفَرْقِ فِي أَعْدَادِ الْأَفْعَالِ بَيْنَ عَدَدٍ وَعَدَدٍ حَتَّى يَكُونَ عَدَدٌ مِنْهَا دَلَالَةً عَلَى الْعِلْمِ دُونَ عَدَدٍ، فَإِذَا رَجَعُوا إِلَى صِفَاتِ الْأَفْعَالِ كَانَ حُكْمُ أَحَدِهَا كَحُكْمِ الْكَثِيرِ مِنْهَا.

وَالَّذِي أَلْجَأَ الْمُخَالِفِينَ إِلَى ذَلِكَ وَخَاصَّةً الْقَائِلِينَ مِنْهُمْ: إِنَّ فِي الْعُلُومِ مُكْتَسِبًا - قَوْلُهُمْ:

إِنَّ أَوَّلَ مَا يَفْعَلُهُ الْعَبْدُ مِنَ الْعُلُومِ الْإِرَادَاتُ تَقَعُ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ وَلَا مُرَادَةٍ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ مَعْلُومَةً لَهُ أَوْ مُرَادَةً يَعْلَمُ وَإِرَادَةً غَيْرَ فِعْلٍ لَهُ لَمْ يَكُنْ مَا يَظْهَرُ مِنْهُ دَلِيلًا عَلَيْهِ، بَلْ يَكُونُ دَلِيلًا عَلَى عِلْمِ فَاعِلٍ غَيْرِهِ، وَهُوَ الرَّبُّ تَعَالَى، أَوْ تَعَلَّقَ ذَلِكَ بِمَا لَا يَتَنَاهَى، وَذَلِكَ مُحَالٌ عِنْدَهُمْ، وَاضْطُرُّوا إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ يَسِيرِ الْأَفْعَالِ وَكَثِيرِهَا فِي بَابِ كَوْنِهَا مُحْكَمَةً دَالَّةً عَلَى عِلْمِ الْفَاعِلِ، وَقَدْ نَاقَضُوا بِالسَّاهِي وَالْغَافِلِ وَالنَّائِمِ، وَنَسَبَتِهِمُ الْأَفْعَالَ الْكَثِيرَةَ إِلَيْهِمُ الْمُرْتَبَةَ وَغَيْرَ الْمُرْتَبَةِ بِأَلْفَاعِلِ الْمُتَوَلِّدَةِ عَنِ الْأَسْبَابِ الْمُبَاشِرَةِ؛ إِذْ قَدْ يَقَعُ مَعَ عَدَمِ الْفَاعِلِ أَوْ مَعَ عَدَمِ حَيَاتِهِ وَعِلْمِهِ وَبَعْدَ مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يُنْسَبُ الْفِعْلُ إِلَى النَّائِمِ أَمْ لَا^(١)؟

قُلْنَا: النَّائِمُ وَمَنْ اسْتَمَرَّتْ بِهِ الْعَقْلَةُ^(٢)، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُعْتَرِلَةُ عَلَى أَنَّ النَّائِمَ يَفْعَلُ الْقَلِيلَ مِنَ الْأَفْعَالِ.

وَذَهَبَ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ إِلَى تَجْوِيزِ وَفُوقِ الْقَلِيلِ مِنَ الْأَفْعَالِ مِنَ النَّائِمِ، ثُمَّ تَوَقَّفُوا فِي أَنَّ الصَّادِرَ مِنَ النَّائِمِ فِعْلُهُ الْمَقْدُورُ لَهُ، أَوْ هُوَ مُضْطَرٌّ إِلَى تِلْكَ الْحَرَكَاتِ.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَالطَّرِيقَةُ الَّتِي أَيْدَاهَا الْقَاضِي وَقَوْلُهُ فِي التَّوَقُّفِ غَيْرُ مَرْضِيَّةٍ عِنْدِي؛ فَإِنَّا إِذَا رَأَيْنَا النَّائِمَ يَتَقَلَّبُ، أَوْ يَبْسُطُ يَدَهُ، أَوْ يَضُمُّ جَنَاحَهُ، أَوْ يَفْتَحُ فَاهُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَلَسْنَا فِي صَرْفِ ذَلِكَ إِلَى قَبِيلِ الْمَقْدُورَاتِ مُتَوَقِّفِينَ، وَمَنْ شَكَّ فِي ذَلِكَ كَانَ جَاحِدًا لِلضَّرُورَةِ نَازِلًا مِنْزَلَةً مَنْ يُنْكِرُ الْقَطْعَ بِتَصَرُّفِ الْيَقْظَانِ، كَيْفَ وَقَدْ يَرْتَعِدُ عَلَى النَّائِمِ، يَخْبُ فِي نَوْمِهِ وَيَتَقَلَّبُ، وَيَفْصِلُ الْفَاصِلُ بَيْنَ تَقَلُّبِهِ وَعَدَمِهِ حَسَبَ فَضْلِهِ بَيْنَهُمَا فِي حَقِّ الْيَقْظَانِ، فَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا أَنَّ النَّوْمَ لَا يُنَافِي الْقُدْرَةَ. »

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بِمِ تَتَكَيَّرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الَّذِي يَصْدُرُ مِنْهُ الْفِعْلُ مِنْ جَوَارِحِ النَّائِمِ وَأَعْصَابِهِ لَمْ يَقُمْ بِهِ نَوْمٌ، وَلَا يَمْتَنِعُ عَلَى أَصُولِ أَهْلِ الْحَقِّ تَبَعُضُ الْأَمْرِ وَصِفَاتِ الْأَحْيَاءِ؛ بِنَاءً عَلَى اخْتِصَاصِ حُكْمِ كُلِّ مَعْنَى بِمَحَلِّهِ الَّذِي قَامَ بِهِ، وَالنَّوْمُ إِذَا تَحَقَّقَ نَافَى الْعُلُومَ وَالْإِدْرَاكَاتِ وَالْقُدْرَ، وَهَذَا مَا اخْتَارَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٧٦/أ - ب).

(٢) كلمة غير واضحة بالأصل.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَهَذَا مُحْتَلٌّ غَيْرَ أَنَّا طَرَفْنَا هَذَا الْمَسْلَكَ إِلَى الْأُصُولِ تَعَدَّرَ عَلَيْنَا صَوْنُهَا مِنَ الطَّلِبَاتِ؛ فَإِنْ قَائِلًا لَوْ قَالَ: مَا يُؤْمِنُكُمْ - فِي قَضَائِكُمْ بِاخْتِصَاصِ أَحْكَامِ الْعُلُومِ بِمَحَالِّهَا -: أَنْ عُلُومًا قَامَتْ بِأَطْرَافِ الْوَاحِدِ مِنْكُمْ، وَإِنْ لَمْ يَشْعُرْ بِهَا جَمِيعُهُ، وَهَذَا مُشْكِلٌ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِيهِ فِي كِتَابِ الْإِنْسَانِ.

وَالْوَجْهُ أَنْ نَقُولَ: عَلَى اضْطِرَارٍ نَعْلَمُ خُلُوقَ هَذِهِ الْأَطْرَافِ عَنِ الْعُلُومِ، وَإِنْ كَانَتْ مُجَوَّزَةً عَقْلًا، وَسَبِيلُ هَذَا الْعِلْمِ [١٢٥/ب] سَبِيلُ الْعُلُومِ الْمُسْتَنَدَةِ إِلَى مَجَارِي الْعَادَاتِ الْمُسْتَمِرَّةِ الْمُجَوَّزِ فِي الْعَقْلِ أَنْخِرَاقُهَا فَلَا وَجْهَ إِذَنْ إِلَّا الْقَطْعُ بِأَنَّ الصَّادِرَ مِنَ النَّائِمِ فِعْلُهُ وَالنَّوْمُ لَا يُنَافِي الْقُدْرَةَ. »

وَنُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ ^(١) أَبِي الْقَاسِمِ الْكَعْبِيِّ مَذْهَبَانِ آخِرَانِ فِي فِعْلِ النَّائِمِ: أَحَدُهُمَا: الْفَضْلُ بَيْنَ فِعْلٍ هُوَ مِنَ الْجِبَلَةِ وَالطَّبِيعَةِ، وَبَيْنَ فِعْلٍ يَظْهَرُ فِيهِ أَثَرُ الْقَصْدِ وَمَخَائِلُ الْإِخْتِيَارِ، فَجَوَّزَ فِي النَّائِمِ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ، وَذَلِكَ كَالْتِمَاطِي وَالتَّمَدُّدِ وَالتَّثَاوُبِ، وَمَنَعَ الْقِسْمَ الثَّانِي.

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي أَنْ يُقَالَ: مَا يَصْدُرُ مِنْهُ مِنَ الْفِعْلِ الْإِخْتِيَارِيِّ فَإِنَّمَا يَصْدُرُ فِي حَالِ يَقْظَتِهِ وَانْتِبَاهِهِ، إِلَّا أَنَّهُ يَغْشَاهُ النَّوْمُ عَقِيبَ ذَلِكَ؛ فَيَنْسَى مَا قَدْ فَعَلَ، وَإِنَّمَا النَّوْمُ أَفَّةٌ طَارِئَةٌ، فَلَا يَبْعُدُ ارْتِفَاعُهَا وَوُجُودُهَا فِي حَالَتَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٢).

فَإِنْ قِيلَ: لَئِنْ اطَّرَدَتِ الدَّلَالَةُ فَيَمَنْ لَا يُحِيطُ بِفِعْلِهِ عِلْمًا، فَمَا وَجْهُ اطَّرَادِهَا فِي الْمُحِيطِ بِفِعْلِهِ؟

قُلْنَا: مِنْ شَرْطِ الدَّلَالَةِ اطَّرَادُهَا، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا انْعِكَاسُهَا. عَلَى أَنَّا نَقُولُ فِي الَّذِي مَا يَعْلَمُهُ الْوَاقِعُ مِنْهُ مَعْلُومًا: يَجُوزُ تَقْدِيرُهُ وَاقِعًا مَجْهُولًا، وَنَقْضُ الدَّلَالَةِ لَوْ قُوعَ مَا يَنْقُضُهَا، كَنَقْضِهَا لِتَجْوِيزِ وَقُوعَ مَا يَنْقُضُهَا. وَلَوْ سَلَكَنَا الطَّرِيقَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا الْأُسْتَاذُ، فَيُمْكِنُنَا التَّمَسُّكُ بِالطَّرِيقَةِ الَّتِي عَوَّلَ عَلَيْهَا أَبُو الْحَسَنِ؛ فَإِنَّ الْمُكْتَسِبَ سَوَاءٌ كَانَ بَعْضُ الْجَوَارِحِ أَوْ الْجُمْلَةُ، فَهُوَ غَيْرُ مُحِيطٍ بِتَفَاصِيلِ مَا يَجْرِي عَلَيْهِ عِلْمًا وَإِرَادَةً.

(١) كذا بالأصل، ولم يتبين لي وجهها.

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٧٦/ب).

وَإِنْ قُلْنَا: الْفِعْلُ الْمُحْكَمُ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ بَعْضُ الْوُجُوهِ دُونَ الْبَعْضِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَالْإِخْتِرَاعُ يَسْتَدْعِي عِلْمًا وَإِرَادَةً بِجَمِيعِ الْوُجُوهِ، وَالْمُكْتَسِبُ غَافِلٌ عَنِ مُعْظَمِهَا وَإِنْ كَانَ مُتَقَيِّظًا.

وَمَا اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ مِنَ التَّوَقُّفِ فِي فِعْلِ النَّائِمِ فَهُوَ سَدِيدٌ لَا بَأْسَ بِهِ، وَالصَّبِيَّانُ وَالْمَجَانِينُ وَالْبَهَائِمُ يَجِدُونَ أَنْفُسَهُمْ قَادِرِينَ عَلَى حَرَكَاتِهِمْ وَسَكَنَاتِهِمْ، إِلَّا أَنَّهُمْ غَافِلُونَ سَاهُونَ عَنِ مُعْظَمِهَا، وَلَوْ جَارَ أَنْ يَكُونَ خَالِقًا مُكْتَسِبًا لِلْعَيْنِ وَهُوَ غَافِلٌ عَنْ حَقَائِقِهِ لَلَزِمَ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَمَا ذَكَرَهُ الْكَعْبِيُّ مِنَ الْمَذْهَبِ فِي فِعْلِ النَّائِمِ مُخَيَّلٌ، وَالْمَذْهَبُ الْآخَرُ أَشْبَهُ.

قُلْتُ: مَا قَالَهُ الْإِمَامُ مِنْ أَنَّ نَقْضَ الدَّلَالَةِ بِوُقُوعِ مَا يُنْقَضُهَا كَنَقْضِهَا بِتَجَوُّيزِ وَقُوعِ مَا يُنْقَضُهَا يُشْكِلُ بِمَسَائِلَ مِنْهَا:

أَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَأَتَّى لَهُ فِعْلُ إِرَادَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ اعْتِقَادٍ وَاحِدٍ، وَهُمَا لَا يَقَعَانِ مِنْهُ فِي حَالِ الْعَفْلَةِ.

ثُمَّ نَقُولُ: الْخَالِقُ هُوَ الَّذِي يَسْتَقِلُّ بِاِفْتِدَارِهِ وَبِعِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ، وَهُوَ وَاجِبُ الْوُجُودِ، وَتَجِبُ لَهُ هَذِهِ الصِّفَاتُ عَلَى الْكَمَالِ، ثُمَّ لَا يَعْتَوِرُ عَلَى ذَاتِهِ الْمُتَعَقِّبَاتُ، وَلَا يَتَغَيَّرُ بِفِعْلِهِ وَلَا بِتَرْكِهِ، وَالْمُحَدَّثُ عِيدُ الْعَبَثِ، وَرُبَّمَا لَا يَتَأَتَّى لَهُ عَزْمٌ صَحِيحٌ وَإِرَادَةٌ صَحِيحَةٌ وَاعْتِقَادٌ مُصَمَّمٌ إِلَّا بِجُهْدٍ جَهِيدٍ، وَيَجْتَهِدُ فِي شَيْئَيْنِ وَأَعْوَانُهُ أَنْ يَكْتَسِبَ اعْتِقَادًا هُوَ عِلْمٌ، فَلَا يَقَعُ مِنْهُ إِلَّا ظَنًّا، وَكَذَلِكَ رُبَّمَا يَعْسُرُ عَلَيْهِ اكْتِسَابُ النِّيَّةِ لِلصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، وَالنِّيَّةُ هِيَ الْإِرَادَةُ وَالْقَصْدِيَّةُ.

وَأَمَّا الطَّرِيقَةُ الثَّالِثَةُ أَنْ نَقُولَ: الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ لَوْ صَلَحَتْ لِاخْتِرَاعٍ لَصَلَحَتْ لِاخْتِرَاعِ كُلِّ صَرْبٍ؛ إِذْ حَقِيقَةُ الْإِحْدَاثِ وَالْإِبْجَادِ لَا تَخْتَلِفُ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْمُخْتَرَعَاتُ.

وَشَيْخُنَا الْإِمَامُ ذَكَرَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ غَيْرَ أَنَّهُ عَدَّهَا مِنَ الْإِلْزَامَاتِ؛ فَقَالَ:

« الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ عَلَى أَصُولِ الْمُعْتَزَلَةِ تَتَعَلَّقُ بِالْحُدُوثِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الصِّفَاتِ، ثُمَّ حَقِيقَةُ الْوُجُودِ لِكُلِّ حَدِثٍ لَا تَخْتَلِفُ، وَاخْتِلَافُ الْمُخْتَلِفَاتِ يُثْبِتُ إِلَى أَحْوَالِهَا الرَّائِدَةِ عَلَى وُجُودِهَا، وَلَيْسَتْ هِيَ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ، وَمِنْ أَصُولِ الْقَوْمِ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالشَّيْءِ تَتَعَلَّقُ بِأَمْثَالِهِ وَأَصْدَادِهِ، وَالْمَوْجُودَاتُ مُشْتَرَكَةٌ فِي حَقِيقَةِ مَا هُوَ مُتَعَلِّقُ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ بِجَمِيعِ

الْحَوَادِثُ كَالْأَلْوَانِ وَالطُّعُومِ وَنَحْوَهَا كَمَا يَجِبُ عِنْدَهُمْ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ عَلَى حَرَكَةٍ بِجَمِيعِ مَا مَائِلَهَا، وَلَا مَحِيصَ لَهُمْ عَنْ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: مَا أَلْزَمْتُمُونَا فِي الْإِخْتِرَاعِ يُلْزِمُكُمْ فِي الْإِكْتِسَابِ، فَإِذَا تَعَلَّقَتِ الْقُدْرَةُ بِنَوْعٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ لَزِمَكُمْ مَا أَلْزَمْتُمُونَا مِنْ تَجْوِيزِ تَعَلُّقِهَا بِجَمِيعِ الْحَوَادِثِ.

قُلْنَا: الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ عِنْدَنَا [١/١٢٦] لَا تَتَعَلَّقُ بِمَحْضِ الْوُجُودِ، بَلْ تَتَعَلَّقُ بِالذَّاتِ وَأَحْوَالِهَا، وَالذَّوَاتُ مُخْتَلِفَةٌ بِأَحْوَالِهَا، فَلَا يُلْزَمُ - مِنْ حُكْمِنَا بِتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِشَيْءٍ - الْحُكْمُ بِجَوَازِ تَعَلُّقِهَا بِمَا يُخَالِفُهُ، وَإِنَّمَا عَظَمَ مَوْقِعَ هَذَا الْإِلْزَامِ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ مِنْ حَيْثُ قَالُوا: لَا تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ إِلَّا بِالْوُجُودِ، ثُمَّ الْوُجُودُ فِي حَقِيقَتِهِ لَا يَخْتَلِفُ^(١)، هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ.

وَهَذَا إِنَّمَا يُلْزَمُ مُشْتَبِي الْأَحْوَالِ مِنْهُمْ، فَأَمَّا مَنْ نَفَى الْأَحْوَالَ مِنْهُمْ وَاعْتَقَدَ أَنَّ الْمَوْجُودَاتِ تَخْتَلِفُ بِأَنْفُسِهَا، فَكَيْفَ يُلْزَمُهُمْ فِي الْحُكْمِ بِتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِشَيْءٍ الْحُكْمُ بِتَعَلُّقِهَا بِمَا يُخَالِفُهَا؟ وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ مِنْ أَصْحَابِنَا - لَأَسِيْمًا مِنْ نِفَاءِ الْأَحْوَالَ مِنْهُمْ - أَنْ يُلْزَمَهُمْ ذَلِكَ وَيَسْتَدِلُّوا عَلَيْهِمْ بِهِ؟

وَشَيْءٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّ الْإِخْتِرَاعَ وَالْمُخْتَرَعَ وَاحِدٌ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَخَلَقَ الْجَوْهَرُ هُوَ الْجَوْهَرُ نَفْسُهُ، وَإِحْدَاثُ الْعَرَضِ هُوَ الْعَرَضُ ذَاتِهِ^(٢)، فَمَا مَعْنَى قَوْلِ أَصْحَابِنَا بَأَنَّ حَقِيقَةَ الْإِخْتِرَاعِ وَالْإِحْدَاثِ لَا تَخْتَلِفُ وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْمُخْتَرَعَاتُ.

وَلَكِنْ لَمَّا رَأَيْتُ الْأَيِّمَةَ أَوْرَدُوا هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي الْمَبْسُوطَاتِ وَالْمُخْتَرَعَاتِ وَرَأَوْهَا صَالِحَةً لِلتَّطْوِيلِ أَوْرَدْتُهَا فِي هَذَا الْمُخْتَصَرِ اقْتِدَاءً بِهِمْ وَتَبَرُّكًا، وَلَعَلَّهُمْ أَرَادُوا بِقَوْلِهِمْ: الْإِحْدَاثُ لَهُ طَرِيقَةٌ وَاحِدَةٌ؛ أَنَّ الْإِحْدَاثَ وَالْإِبْجَادَ إِنَّمَا هُوَ تَصْيِيرُ الْعَدَمِ وَجُودًا، وَذَلِكَ لَا يَخْتَلِفُ وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْمُحْدَثَاتُ.

وَبِهَذَا الطَّرِيقِ عَلِمْنَا أَنَّ مَقْدُورَاتِ الْقَدِيمِ - سُبْحَانَهُ - لَا تَخْتَلِفُ؛ كَالْجَمْعِ بَيْنَ الْعُلُومِ الْمُخْتَلِفَةِ بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ تَشْمَلُهَا؛ فَيُقَالُ: الْعِلْمُ مَا يُعْلَمُ بِهِ، وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَوْجُودَاتِ بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي يَقْتَضِي الْعِلْمَ مَعْلُومًا أَوْ عَالِمًا لَا يَخْتَلِفُ وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْعُلُومُ

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٩٢، ١٩٣).

(٢) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٨).

وَاخْتَلَفَتِ الْمَعْلُومَاتُ، وَكَذَلِكَ الْمَوْجُودَاتُ يَجْمَعُهَا حَدٌّ وَاحِدٌ مَعَ اخْتِلَافِ أَجْنَاسِهَا؛
كَالْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ، وَالْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ، كَذَلِكَ تَصْيِيرُ الْعَدَمِ وَجُودًا لَا يَخْتَلِفُ.

وَقَدْ تَمَسَّكَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَيْهَا بِالْعِلْمِ، ثُمَّ قَالَ: « فَإِنَّ
عَارِضُونَا وَقَالُوا: لَيْسَ يَتَّفِقُ وَجْهُ تَعَلُّقِ الْعُلُومِ بِالْمَعْلُومَاتِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ الْمَعْلُومُ، فَهَلَّا
كَانَ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ كَذَلِكَ، فَقَالَ: هُمَا مِنْ وَجْهِ مَا هُوَ حَدٌّ لهُمَا فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
سَوَاءٌ، وَإِنَّمَا يَفْتَرِقَانِ فِيمَا لَيْسَ بِحَدٍّ لهُمَا.

فَنَقُولُ: وَجْهُ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ فِيمَا هُوَ وَصْفٌ مُسْتَقِيمٌ، وَفِيمَا هُوَ حَدٌّ مُتَّفِقٌ، فَأَمَّا
مَا هُوَ وَصْفٌ فَهُوَ أَنْ يُحْدِثَ الْمَعْدُومَ بِهَا، أَوْ يَكْسِبَ الْمَوْجُودَ بِهَا، وَأَمَّا مَا هُوَ حَدٌّ فَهُوَ أَنْ
يَكُونَ قَادِرًا عَلَيْهِ بِهَا، مُتَمَكِّنًا مِنَ التَّصَرُّفِ بِهَا فِي مَقْدُورِهِ، خَارِجًا بِهَا عَنْ جُمْلَةِ الْعَجْزَةِ،
وَهَذَا هُوَ الْحَدُّ الَّذِي يَسْتَوِي فِيهِ سَائِرُ الْقَادِرِينَ.

فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُخْتَرِعًا لِلْعَيْنِ وَالْآخَرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ: فَلَيْسَ مِنَ الْأَوْصَافِ اللَّازِمَةِ
فِي تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ.

عَلَى أَنَّا لَوْ فَرَقْنَا بَيْنَهُمَا اخْتِمَالَ الْفَرْقِ، وَهُوَ أَنَّ الْمَعْلُومَ لَمَّا لَمْ يَخْتَصَّ بِكَوْنِ مَعْلُومٍ^(١)
مَعْلُومًا لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ، ثُمَّ يَتَنَوَّعُ تَعَلُّقُ الْعِلْمِ؛ فَإِنَّهُ مَا مِنْ مَعْلُومٍ إِلَّا وَبِجُوزٍ أَنْ يَعْلَمَهُ كُلُّ
عَالِمٍ، وَلَيْسَ كُلُّ مَقْدُورٍ تَتَعَلَّقُ بِهِ قُدْرَةُ كُلِّ قَادِرٍ، وَلَكَمَا اخْتَصَّ الْمَقْدُورُ بِبَعْضِ الْقَادِرِينَ حَتَّى
لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ قَادِرٌ سِوَاهُ كَالْجِسْمِ مَثَلًا بَانَ وَوَضَحَ أَنْ طَرِيقَ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِمَا يَعُمُّ
وَيَشْتَرِكُ، دُونَ طَرِيقِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ.

وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ جَوَابٌ لَهُمْ إِذَا عَارِضُونَا بِالْكَسْبِ، وَقَالُوا: إِذَا تَعَلَّقَتِ الْقُدْرَةُ بِحَرَكَةٍ كَسْبًا،
وَجَبَّ تَجْوِيزُ تَعَلُّقِهَا بِلَوْنٍ أَوْ طَعْمٍ كَسْبًا، وَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ كَذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ: قَدْ قُلْنَا: إِنَّ الْإِحْدَاثَ لَهُ طَرِيقَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْكَسْبُ؛
فَإِنَّمَا يَصِيرُ كَسْبًا بِقُدْرَتَيْنِ، وَلَقَدْ قُلْتُ فِي شَرْحِ الْإِرْسَادِ: « إِنَّ هَذَا الْفَرْقَ مِمَّا لَا أَفْهَمُهُ ».

وَأَقُولُ الْآنَ: أَمَّا قَوْلُ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ: « إِنَّ الْإِحْدَاثَ لَهُ طَرِيقَةٌ وَاحِدَةٌ »:

إِنَّمَا عَنَى بِذَلِكَ أَنَّ الْإِمْكَانَ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ إِمْكَانُهُ بِتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ الْمُؤَثِّرَةِ بِهِ، فَالطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَةِ

الْجَوَازِ وَالْإِمْكَانِ فِي الشَّيْءِ مَعْرِفَةُ الْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ، وَلَوْلَاهَا لَمَا تَمَيَّزَ الْمُمَكِّنَاتُ [١٢٦/ب] عَنِ الْمُسْتَحِيلَاتِ، وَبِالْإِمْكَانِ وَاخْتِصَاصِهِ بِالثَّبُوتِ تُعْرَفُ الْقُدْرَةُ، وَبِالْقُدْرَةِ يُعْرَفُ الْإِمْكَانُ، وَالطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ الْإِمْكَانُ؛ فَإِنَّ الْمَوْصَلَ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ الْخَالِقِ تَحَقُّقُ الْجَوَازِ فِي الْأَمْرِ الثَّابِتِ.

ثُمَّ قَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ حَقِيقَةَ الْفِعْلِ مَقْدُورٌ وَحَدٌّ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَتَغَيَّرُ فِي ذَاتِهِ بِالْفِعْلِ وَالزَّكِّ، بَلْ مَعْنَى إِيجَادِهِ الشَّيْءَ وَجُودُهُ بَعْدَ مَا تَحَقَّقَ كَوْنُهُ مَقْدُورًا لَهُ، وَقَدْ قَالَ مُوحَّدَةُ الْفَلَاسِفَةِ تَأْيِيسُ الْأَيْسَاتِ عَنْ لَيْسَ مِمَّا يَخْتَصُّ الْإِلَهَ بِهِ، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ تَصْيِيرِ الْعَدَمِ وَجُودًا. وَأَمَّا الْكَسْبُ فَإِنَّهُ الْمَقْدُورُ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ مَعَ اتِّصَافِ الْقَادِرِيَّةِ، وَتَغْيِيرِهِ بِفِعْلِهِ وَتَرْكِهِ، وَحَاجَتُهُ إِلَى الْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ، وَلِهَذَا قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ: إِنَّهَا تُؤَثَّرُ بِمَعْنَى^(١).

وَقَالَ الْإِمَامُ: وَمِمَّا يَعْظُمُ مَوْقِعُهُ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ قَالُوا: الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ لَا يَتَأَتَّى بِهَا إِعَادَةُ مَا اخْتَرَعَ بِهَا أَوَّلًا، وَعَلِمْنَا أَنَّ الْإِعَادَةَ بِمِثَابَةِ النِّشْأَةِ الْأُولَى، فَلَوْ كَانَتْ الْقُدْرَةُ لَا تَصْلُحُ لِإِعَادَةِ مَا يَجُوزُ فِي الْعَقْلِ إِعَادَتُهُ عَلَى الْجُمْلَةِ، فَكَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ لَا تَصْلُحَ لِابْتِدَاءِ الْخَلْقِ. فَإِنْ أَلْزَمْنَا جَوَازَ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ بِالْمَعَادِ، التَّرَمُّنَاهُ، فَإِذَا أَعَادَ اللَّهُ مَا كَانَ مَقْدُورًا لِلْعَبْدِ فَيَجُوزُ أَنْ يُعِيدَ قُدْرَتَهُ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ صَلَحَتْ الْقُدْرَةُ لِلْإِبْتِدَاءِ وَالْإِعَادَةِ، لَكَانَتْ صَالِحَةً لِإِيقَاعِ أَمْثَالِهِ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ.

قِيلَ: وَمَتَى سَلِمَ لَكُمْ - عَلَى مُوجِبِ أَصْلِكُمْ - تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ بِمَا لَا يَتَنَاهَى، عَلَى أَنَّهُ إِنْ سَلِمَ لَكُمْ ذَلِكَ، فَلَيْسَ فِيهِ مُسْتَرَوِجٌ لَكُمْ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْإِعَادَةَ هِيَ غَيْرُ الْإِنْشَاءِ؛ فَإِنَّ الْوُجُودَ وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا تَخْتَلِفُ الْعِبَارَاتُ عَنْهُ فِي الْكَسْبِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ عُرْوَةً لِإِيقَاعِ مِثْلَيْنِ غَيْرَيْنِ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ عِنْدَكُمْ إِيقَاعُ أَمْثَالٍ فِي أَوْقَاتٍ؛ فَجُوزُوا لِذَلِكَ الْإِعَادَةَ؛ إِذْ مِنْ صُرُورَتِهَا أَنْ تَقَعَ فِي غَيْرِ وَقْتِ النِّشْأَةِ الْأُولَى.

(١) انظر ما تقدم في (ل ١٢١/أ).

قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: « وَمِمَّا يَلْزَمُهُمْ أَنْ نَقُولَ: قَدْ قُلْتُمْ: إِنَّ مَا عَدَا الوجودَ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ لَا يَقَعُ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ مَعَ أَنَّهَا مُتَجَدِّدَةٌ؛ كَمَا أَنَّ الوجودَ مُتَجَدِّدٌ، وَيَعْنُونَ بِصِفَاتِ الْأَفْعَالِ وَكَوْنِهِ حَسَنًا وَاجِبًا أَوْ مَنْدُوبًا، طَاعَةً أَوْ قَبِيحًا مَعْصِيَةً وَغَيْرَ ذَلِكَ - مُتَجَدِّدًا، فَمَا الْفَصْلُ بَيْنَ الوجودِ وَالصِّفَاتِ الزَّائِدَةِ عَلَيْهِ؟!

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا ثَبَتَ وجودُ الْحَرَكَةِ، وَجَبَ عِنْدَ ثُبُوتِ وجودِهَا ثُبُوتُ أَحْكَامِ لَهَا، وَالْقُدْرَةُ إِنَّمَا تَوَثَّرُ فِي الْجَائِزِ دُونَ الْوَاجِبِ.

قُلْنَا: لَا مَعْنَى لوجودِهَا أَوْ تَجَوُّزِ انْتِفَائِهَا أَصْلًا إِذَا انْتَفَى الوجودُ.

فَإِنْ قَالُوا: الْمَعْنَى بوجُودِهَا أَنَّهَا تَجِبُ عِنْدَ ثُبُوتِ الوجودِ.

قُلْنَا: وَكَذَلِكَ يَجِبُ الوجودُ عِنْدَ ثُبُوتِهَا؛ فَإِنَّهُ كَمَا يَسْتَحِيلُ ثُبُوتُ الوجودِ دُونَ الصِّفَاتِ التَّابِعَةِ لَهُ، فَكَذَلِكَ يَسْتَحِيلُ ثُبُوتُ الصِّفَاتِ التَّابِعَةِ دُونَ الْحُدُوثِ، فَهَذِهِ الزَّامَاتُ لَا حِيلَةَ لِلْخُصُومِ فِي دَفْعِهَا ^(١).

وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّالِثُ مِنَ الْكَلَامِ: فَالْغَرَضُ مِنْهُ التَّعَلُّقُ بِالْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ ^(٢)، وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى:

- مَا يَتَلَقَّى مِنْ مَوَاقِعِ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ.

- وَإِلَى مَا يُسْتَفَادُ مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ.

فَأَمَّا مَا يَتَلَقَّى مِنْ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ فَأَوْجُهُ:

مِنْهَا: أَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةً عَلَى الْإِبْتِهَالِ إِلَى اللَّهِ، وَإِبْدَاءِ الرَّغْبَةِ إِلَيْهِ فِي أَنْ يَرْزُقَهُمُ الْإِيمَانَ وَيُبْنِيَهُمْ عَلَيْهِ، وَيَجَنِّبَهُمُ الْكُفْرَ وَالْعِصْيَانَ، وَيَقُولُونَ: ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الْفَاتِحَةُ: ٦] أَيْ: ثَبَّنَا عَلَيْهِ وَاحْفَظْنَا، وَلَوْ كَانَتِ الْمَعَارِفُ غَيْرَ مَقْدُورَةٍ لِلَّهِ - تَعَالَى - لَكَانَتْ هَذِهِ الدَّعْوَةُ الشَّائِعَةُ بِسُؤَالِ مَا لَا يَقْدِرُ الْبَارِي تَعَالَى عَلَيْهِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا الرَّغْبَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى سُؤَالِ الْإِقْدَارِ عَلَى الْإِيمَانِ، وَالْإِعَانَةِ عَلَيْهِ؛ بِخَلْقِ الْقُدْرَةِ.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٩٣، ١٩٤).

(٢) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٩٥).

قُلْنَا: كُلُّ مُكَلَّفٍ عَلَى أَصُولِكُمْ قَادِرٌ عَلَى الْإِيمَانِ، وَالرَّبُّ - تَعَالَى - لَا يَسْأَلُهُ الْإِقْدَارُ عَلَيْهِ، فَلَا وَجْهَ لِحَمْلِ الدُّعَاءِ عَلَى انْتِفَاءِ مَوْجُودٍ؛ إِذِ الدَّاعِي يَلْتَمِسُ بِدُعَائِهِ مُتَوَقِّعًا مَفْقُودًا^(١).
ثُمَّ السَّلَفُ الصَّالِحُونَ، كَمَا سَأَلُوا الْإِيمَانَ؛ سَأَلُوهُ أَنْ يُجَنَّبَهُمُ الْكُفْرُ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْإِيمَانِ قُدْرَةٌ عَلَى الْكُفْرِ [١/١٢٧] عَلَى أَصُولِ الْمُعْتَزِلَةِ^(٢)، فَلَيْتَ كَانَ الرَّبُّ مُعِينًا عَلَى الْإِيمَانِ؛ بِخَلْقِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُعِينًا عَلَى الْكُفْرِ؛ بِخَلْقِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ.

وَيَقْوَى مَوْقِعُ هَذَا الْإِلْزَامِ إِذَا قَرَضْنَا الْكَلَامَ فِيمَنْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا أَقْدَرَهُ كَفَرَ، فَإِذَا أَقْدَرَهُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - فَهُوَ بِالْإِعَانَةِ عَلَى الْكُفْرِ أَحَقُّ مِنْهُ بِالْإِعَانَةِ عَلَى الْإِيمَانِ، وَمِنْ دَعَوَاتِ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَام - فِي ذَلِكَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ -: ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ ﴾ [البقرة: ١٢٨].

وَقَوْلُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ﴾^(٣) [إبراهيم: ٣٥].
وَلَمَّا نَظَرَ إِلَى الْكُوكَبِ وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ إِمَّا مُسْتَدِلًّا أَوْ مُرْشِدًا قَوْمَهُ: ﴿ لَيْنَ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ ﴾ [الأنعام: ٧٧].

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْكُمْ لِلْإِيمَانِ ﴾ [الحجرات: ١٧]، وَالْهِدَايَةُ الْحَقِيقِيَّةُ مَا يَفْعُ عِنْدَهَا الْإِهْتِدَاءُ؛ كَمَا قَالَ: ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾ [الإسراء: ٩٧، الكهف: ١٧].
وَقَالَ: ﴿ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا يَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [الشورى: ٥٢].

وَقَالَ: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى ﴾ [السجدة: ١٣].
فَثَبَّتَ بِهِذِهِ الْجُمْلَةَ: أَنَّ الْهِدَايَةَ وَالْإِيمَانَ مِنْ أَعْظَمِ النِّعَمِ، وَقَدْ قَالَ يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ ﴾ [يوسف: ٣٧]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ ﴾ [يوسف: ٣٨] يَعْنِي التَّوْفِيقَ.

(١) انظر هذا الاعتراض والجواب عنه في: الغنية في أصول الدين (ص ١٢٠، ١٢١).

(٢) انظر: الأصول الخمسة (ص ٢٨٧، ٣١٤، ٣٩٦، ٤١٥)، والمحيط بالتكليف (٢/ ٨٥)، والمغني (٦/ ١٣٠)، (١١/ ٤)، والمقالات (١/ ٣٠٠). أما عند الأشاعرة: فإن « قول من قال: إن القدرة على الشيء غير القدرة على ضده توسع، وحقيقة الجواب عن ذلك أن التباين إنما يكون بين شيئين موجودين، فإذا وجدت القدرة على الشيء لم يجوز أن توجد القدرة على ضده، بل القدرة على الشيء لا يقدر بها إلا عليه وحده » انظر: اللمع (ص ٩٤)، ومجرد المقالات (ص ١١٨)، والبرهان (١/ ٨٩)، والكامل (١٤٩/ ب).

(٣) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٩٦).

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ سَلَفُنَا مِنَ الْإِجْمَاعِ: أَنَّ الْمُسْلِمِينَ وَأَئِمَّةَ السَّلَفِ كَانُوا مُجْمِعِينَ عَلَى أَنَّ الرَّبَّ ﷻ مَالِكُ كُلِّ مَخْلُوقٍ وَرَبُّ كُلِّ مُحَدِّثٍ.

وَمِنَ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ يَكُونَ الْبَارِي - تَعَالَى - مَالِكٌ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَإِلَهُ مَا لَا يُعَدُّ مِنْ مَقْدُورَاتِهِ، وَلَا بُدَّ لِكُلِّ خَلْقٍ مِنْ رَبٍّ وَمَلِكٍ، وَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ خَالِقًا لِأَعْمَالِ نَفْسِهِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ رَبَّهَا وَإِلَهَهَا مِنْ حَيْثُ يَسْتَبْدُّ بِالْإِقْتِدَارِ عَلَيْهَا، وَهَذِهِ عَظِيمَةٌ فِي الدِّينِ لَا يَبُوءُ بِهَا مُوَفَّقٌ، وَقَدْ دَلَّ فَحْوَى التَّنْزِيلِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِذَا لَدَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون: ٩١].

وَمِمَّا يُتَلَقَّى مِنْ هَذَا الْمَأْخِذِ أَنْ نَقُولَ: الْمَعْرِفَةُ وَالْقُرْبَاتُ وَالطَّاعَاتُ أَحْسَنُ مِنْ خَلْقِ الْأَجْسَامِ وَأَعْرَاضِهَا الَّتِي لَيْسَتْ مِنْ قِبَلِ الطَّاعَاتِ؛ فَلَوْ اتَّصَفَ الْعَبْدُ بِخَلْقِ الْمَعَارِفِ، لَكَانَ أَحْسَنَ خَلْقًا مِنْ رَبِّهِ، وَلَكَانَ أَوْلَى بِإِصْلَاحِ نَفْسِهِ وَإِرْشَادِهَا وَإِنْقَادِهَا مِنَ الْعِيِّ وَالْمَعَاطِبِ مِنْ رَبِّهِ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْعَبْدَ أَصْلَحَ لِنَفْسِهِ مِنْ رَبِّهِ، فَقَدْ رَاعَمَ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ وَفَارَقَ الْمِلَّةَ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ لَا الْقُدْرَةُ عَلَى الْإِيمَانِ، لَمَا تَمَكَّنَ الْعَبْدُ مِنْ خَلْقِ الْإِيمَانِ؛ فَالْقُدْرَةُ^(١) إِذَنْ أَحْسَنُ.

قُلْنَا: مَضْمُونُ ذَلِكَ يُلْزِمُ صَاحِبَ هَذِهِ الْمَقَالَةِ أَنْ يَجْعَلَ الْقُدْرَةَ عَلَى الْكُفْرِ شَرًّا مِنَ الْكُفْرِ؛ مِنْ حَيْثُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْكُفْرِ إِلَّا بِهَا، وَالْقُدْرَةُ صَالِحَةٌ لِلضَّادِّينَ، فَلَيْنَ كَانَ الرَّبُّ - تَعَالَى - مُصْلِحًا عَبْدَهُ بِالْإِقْدَارِ عَلَى الْإِيمَانِ، فَلَيْكُنْ مُفْسِدًا لَهُ بِالتَّمَكُّينِ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْكُفْرِ^(٢).

وَمِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ: إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى اقْتِدَارِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ عَلَى اسْتِيفَاءِ حُقُوقِهِ مِنَ الْمَرَدَةِ وَالطُّغَاةِ، وَأُصُولُ الْمُعْتَزِلَةِ مُخَالَفَةٌ لَذَلِكَ؛ فَإِنَّ الطَّاعَاتِ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْمُكَلَّفِينَ، ثُمَّ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ شَاءُوا وَفَوْهَا وَأَدَّوْهَا، وَإِنْ لَمْ يُرِيدُوا ذَلِكَ، فَالرَّبُّ - تَعَالَى - لَا يَتَّصِفُ بِتَحْصِيلِ حُقُوقِهِ مِنْهُمْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَرَادَهُ، وَمَنْ يَرَى فِي مَلَكُوتِهِ مَا يَكْرَهُهُ وَيَأْبَاهُ يَكُونُ مُعْتَمًا حَزِينًا وَيَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ.

فَأَمَّا نُصُوصُ الْكِتَابِ: فَمِنْهَا قَوْلُهُ ﷻ: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَلِيقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [غافر: ٦٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُ الْخَلْقَ عَلَيْهِمْ﴾ [الرعد: ١٦].

(١) الذي في الأصل: «والقدرة» والتصحيح من الإرشاد (ص ١٩٧).

(٢) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٩٨).

وَفَحَوَى هَذِهِ الْآيَاتِ تَتَصَمَّنُ التَّمَدُّحَ بِالْخَلْقِ وَالْإِبْدَاعِ وَالتَّفَرُّدَ بِخَلْقِ كُلِّ مَخْلُوقٍ، فَلَوْ كَانَ غَيْرُهُ خَالِقًا لَلَّغَا التَّمَدُّحَ بِالْخَلْقِ، وَلَسَاءَ مِنَ الْعَبْدِ أَنْ يَتَمَدَّحَ بِأَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَمُرَادُهُ أَنَّهُ خَالِقُ بَعْضِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَنَحْنُ إِنَّمَا نَتَمَسَّكُ بِفَحْوَى الصَّيْغَةِ وَمَضْمُونِهَا لَا بِظَاهِرِ اللَّفْظِ، فَلَا يَسْتَقِيمُ حَمْلُهَا عَلَى الْخُصُوصِ مَعَ مَا اسْتَيْقَنَاهُ مِنَ التَّمَدُّحِ.
فَإِنْ قَالُوا: هَذِهِ الظَّوَاهِرُ مَتْرُوكَةٌ؛ فَإِنَّهَا تَقْتَضِي كَوْنَ الرَّبِّ خَالِقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَالشَّيْءُ يُطْلَقُ عَلَى الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ.

قُلْنَا: الْمُخَاطَبُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ قَضِيَّةِ الْخِطَابِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ^(١) [١٢٧/ب]، وَنَسْتَدِلُّ بِكُلِّ آيَةٍ دَالَّةٍ عَلَى تَمَدُّحِ الرَّبِّ - تَعَالَى - بِكَوْنِهِ قَادِرًا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ.
وَالْمُعْتَزِّلُ يَقُولُونَ: مَعْنَاهُ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَفْعَالٍ نَفْسِهِ؛ فَيَلْزِمُهُمْ أَنْ يَقُولُوا عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ أَيْضًا قَادِرًا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَالرَّبُّ - تَعَالَى - قَالَ: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [المائدة: ١٧، ١٨].

وَقَالَ فِي مَوَاضِعَ: ﴿وَمَا فِيهِنَّ﴾ [المائدة: ١٢٠]، وَأَفْعَالُ الْحَيَوَانَاتِ مِنْ جُمْلَةِ مَا بَيْنَهُمَا؛ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾ [الإسراء: ١١١] فَأَتْنَى عَلَى نَفْسِهِ بِأَنَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي الْمُلْكِ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ أَفْعَالَ الْحَيَوَانَاتِ لَيْسَتْ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ، فَقَدْ خَالَفَ الْأُمَّةَ، وَرَاغَمَ نُصُوصَ الْقُرْآنِ.

وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُنَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]؛ كَأَنَّهُ قَالَ: وَخَلَقَ أَعْمَالَكُمْ، وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ كَثِيرُ حُجَّةٍ لَنَا؛ فَإِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبَنَى قَوْمَهُ عَلَى عِبَادَةِ مَا يَنْحِتُونَهُ مِنَ الْأَصْنَامِ الْمُتَّخَذَةِ مِنَ الْخَشَبِ وَالْأَحْجَارِ؛ فَقَالَ: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ ^(٢) وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٥، ٩٦]؛ يَعْنِي: وَخَلَقَ الْأَصْنَامَ الَّتِي وَقَعَتْ أَعْمَالُكُمْ فِيهَا؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ فِي قِصَّةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالسَّحَرَةِ: ﴿فَإِذَا هِيَ﴾ يَعْنِي: الْحَيَّةُ ﴿تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾ [الأعراف: ١١٧، الشعراء: ٤٥] أَي: مَا وَقَعَ إِفْكُهُمْ وَسِحْرُهُمْ فِيهِ، وَهِيَ الْحِبَالُ وَالْعِصِيُّ، وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ:

(١) الذي في الأصل: «الموانع» والتصحيح من الإرشاد (ص ١٩٩).

﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦] أَعْمَالُهُمُ الَّتِي وَقَعَتْ فِي مَحَلِّ قُدْرِهِمْ كَالشَّرِكِ وَنَحْوِهِ مِنْ نَحْتِ الْأَصْنَامِ، لِبَطْلِ تَوْبِيخِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِيَّاهُمْ لِاعْتِرَافِهِ بِأَنَّ خَالِقَ أَعْمَالِهِمْ غَيْرُهُمْ.

وَمِمَّا يُمْكِنُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ مِنَ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخِلْقَ أَلْسِنَتِكُمْ وَاللُّوْكَ﴾ [الروم: ٢٢]: الْمُرَادُ بِالْأَلْسِنَةِ اللُّغَاتِ، فَفَرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَلْوَانِ فِي كَوْنِهَا مِنْ آيَاتِ اللَّهِ.

وَأَمَّا شُبُهَةُ الْمُعْتَرِزَةِ: فَهِيَ مُنْقَسِمَةٌ إِلَى مَدَارِكِ الْعُقُولِ وَمَأْخِذِ السَّمْعِ^(١).

فَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ مِنْ مَدَارِكِ الْعُقُولِ أَنْ قَالُوا: الْعَاقِلُ يُمَيِّزُ بَيْنَ مَقْدُورِهِ وَبَيْنَ مَا لَيْسَ بِمَقْدُورٍ لَهُ، وَيُدْرِكُ تَفَرُّقَهُ بَيْنَ حَرَكَاتِهِ الْإِرَادِيَّةِ وَبَيْنَ أَلْوَانِهِ الَّتِي لَا اقْتِدَارَ لَهُ عَلَيْهَا، وَوَجْهَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْقَبِيلَيْنِ أَنَّهُ يُصَادَفُ مَقْدُورُهُ وَإِقَاعًا عَلَى حَسَبِ قُصُودِهِ وَدَوَاعِيهِ، وَلَا يَقَعُ مِنْهُ مَا لَا يَقَعُ عَلَى حَسَبِ انْصِرَافِهِ، فَإِذَا صَادَفَ الشَّيْءُ وَإِقَاعًا عَلَى حَسَبِ قُصْدِهِ وَدَاعِيَّتِهِ لَمْ يَسْتَرْبِ فِي وَقُوعِهِ بِهِ، ثُمَّ لَا يَقَعُ بِهِ إِلَّا الْخُذُوثُ، فَلْيَكُنْ مُحْدِثًا لِفِعْلِهِ، وَلَوْ كَانَ فِعْلُهُ غَيْرَ وَاقِعٍ بِهِ، لَكَانَ بِمَثَابَةِ لَوْنِهِ وَطَعْمِهِ وَصِفَاتِهِ الْخَارِجَةِ عَنْ مَقْدُورَاتِهِ.

فُلْنَا: هَذَا الَّذِي عَوَّلْتُمْ عَلَيْهِ دَعَاوَى غَيْرِ مَقْرُونَةٍ بِالْأَدْلَةِ؛ فَأَمَّا^(٢) قَوْلُكُمْ: إِنَّ الْمَقْدُورَ يَقَعُ عَلَى حَسَبِ الدَّاعِيَةِ وَالْقَصْدِ فَبَاطِلٌ مِنْ أَوْجِهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ ذَلِكَ لَا يَعُمُّ الْأَحْوَالَ، وَلَا يَشْمَلُ الْأَفْعَالُ^(٣)، بَلِ الْأَمْرُ فِيهِ عَلَى الْإِنْقِسَامِ؛ قَرَّبَ فِعْلٍ يَقَعُ عَلَى حَسَبِ الْقَصْدِ، وَرُبَّ فِعْلٍ لَا يَقَعُ عَلَى حَسَبِ الْقَصْدِ، فَإِنَّ أَفْعَالَ الْعَاقِلِ الذَّاهِلِ غَيْرُ وَاقِعَةٍ عَلَى حَسَبِ الْقَصْدِ وَالدَّاعِيَةِ، وَكَذَلِكَ مَا يَصْدُرُّ مِنَ النَّائِمِ وَالْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْأَفْعَالِ^(٤).

وَإِذَا لَمْ يَطَّرِدْ مَا قَالُوهُ فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ فَوْقُوعُ بَعْضِهَا عَلَى حَسَبِ الدَّاعِيَةِ لَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ وَاقِعًا بِالْقَصْدِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَقَعُ الشَّبَعُ وَالرَّيُّ عَقِيبَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَكَذَلِكَ اكْتِسَابُ الثَّوْبِ أَلْوَانًا مَقْصُودَةً عِنْدَ الصَّبْغِ، وَفَهْمُ الْمُخَاطَبِ عِنْدَ الْإِفْهَامِ، وَحَجَلُهُ وَوَجَلُهُ عِنْدَ التَّخْجِيلِ

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٠٠).

(٢) الذي في الأصل: «فما» والتصحيح من الإرشاد (ص ٢٠١).

(٣) الذي في الأصل: «الأحوال» والتصحيح من الإرشاد (ص ٢٠١).

(٤) انظر: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٧٩).

والتَّخْوِيفِ وَالتَّهْوِيلِ، فَهَذِهِ الْأَفْعَالُ - مَعَ وَقُوعِهَا عَلَى حَسَبِ الْقُصُودِ - لَيْسَتْ أَفْعَالًا لِلذَّوِي الْقُصُودِ وَالذَّوَاعِي، فَقَدْ بَطَلَ مَا قَالُوهُ طَرْدًا وَعَكْسًا.

ثُمَّ نَقُولُ: مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ، فَلَا يَدْعُوهُ دَاعِيَةٌ إِلَى الْخَلْقِ، وَلَا يَصِحُّ مَعَ هَذَا الْإِعْتِقَادِ الْقَصْدُ إِلَى الْإِحْدَاثِ، فَأَفْعَالُ مُعْظَمِ الْخَلِيقَةِ غَيْرُ وَاقِعَةٍ عَلَى حَسَبِ الْقُصُودِ؛ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ الْوَاقِعَ بِالْقَصْدِ عِنْدَ الْخُصُومِ الْحُدُوثُ، وَإِذَا وَضَحَ أَنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ مِنَ الَّذِينَ ذَكَرْنَاهُمْ بَطَلَ اسْتِرْوَاحُهُمْ إِلَى الذَّوَاعِي^(١).

وَأَيْضًا: فَإِنَّ نَفَاةَ الْأَعْرَاضِ لَا يَقْصِدُونَ إِلَى إِحْدَاثِ أَعْمَالٍ هِيَ أَغْيَارُ لَهُمْ، وَلَا يَتَصَفُّونَ [١/١٢٨] بِالذَّوَاعِي إِلَيْهَا مَعَ تَصْمِيمِهِمْ عَلَى اعْتِقَادِ نَفْيِ الْأَعْرَاضِ، فَكَمَا لَا يُتَصَوَّرُ مِمَّنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ - الْقَصْدُ إِلَى الْخَلْقِ وَالْإِحْدَاثِ؛ لَا يُتَصَوَّرُ - مِمَّنْ يَنْفِي الْأَعْرَاضَ - الْقَصْدُ إِلَى إِحْدَاثِهَا.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَقْصِدَانِ إِلَى الْفِعْلِ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَهَذَا الْقَصْدُ كَافٍ فِي تَحْرِيرِ الدَّلِيلِ. قُلْنَا: هَذَا يُبْطِلُ عُمْدَتَكُمْ؛ فَإِنَّ الْقَادِرَ مِمَّا يَقْصِدُ إِلَى التَّحَرُّكِ، وَكَوْنُهُ مُتَحَرِّكًا غَيْرُ وَاقِعٍ بِالْقُدْرَةِ، بَلْ هُوَ مَعْلُولٌ بِالْحَرَكَةِ، وَالْوَاقِعُ بِالْقُدْرَةِ عِنْدَكُمْ حُدُوثُ الْحَرَكَةِ، وَكَوْنُهُ مُتَحَرِّكًا حَالٌ صَادِرٌ عَنِ الْحَرَكَةِ، فَالَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ الْقَصْدُ غَيْرُ مَقْدُورٍ، وَالْمَقْدُورُ غَيْرُ مَقْصُودٍ وَلَيْسَ إِلَيْهِ دَاعِيَةٌ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ مُعْظَمَ أَفْعَالِ الْإِنْسَانِ غَيْرُ وَاقِعٍ عَلَى حَسَبِ قَصْدِهِ. وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: « لَا دَلِيلٌ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ حَرَكَةَ الْأَضْطِرَارِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ - تَعَالَى - إِلَّا وَهُوَ قَائِمٌ فِي حَرَكَةِ الْإِكْتِسَابِ.

وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا: اشْتِرَاكُهُمَا فِي الْحُدُوثِ، وَوُقُوعُهُمَا بِخِلَافِ قَصْدِ الْمُتَحَرِّكِ بِهِمَا مِنْ أَكْثَرِ الْوُجُوهِ، وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَى ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ؛ وَمِنْ ذَلِكَ: لَوْ أَرَادَ الْإِنْسَانُ تَحْرِيكَ يَدِهِ فِي جِهَةٍ مَخْصُوصَةٍ عَلَى حَدِّ مَضْبُوطٍ عِنْدَهُ، فَلَا تَتَأَتَّى الْحَرَكَاتُ فِي تِلْكَ الْجِهَةِ الْمُعَيَّنَةِ مِنْ غَيْرِ قُصُودٍ انْجِرَافٍ عَنْهَا وَمَرِيدٍ عَلَيْهَا، وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَخْطَّ خَطًّا مُسْتَقِيمًا بِأَصْبَعِهِ، فَقَدْ لَا يَتَأَتَّى لَهُ ذَلِكَ عَلَى مُوجِبِ قَصْدِهِ، بَلْ يَعْسُرُ عَلَيْهِ، وَلَوْ رَمَى حَجَرًا إِلَى جِهَةٍ مَخْصُوصَةٍ وَأَصَابَ مَوْضِعًا مُعَيَّنًا، فَلَوْ رَامَ دَفْعَ حَجَرٍ آخَرَ فِي مِثْلِ حَجْمِ الْأَوَّلِ فِي تِلْكَ الْجِهَةِ بَعَيْنِهَا، فَرَبَّمَا

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٠٠، ٢٠٢).

لَا يَصَابُ ذَلِكَ إِلَّا كَرَّةً مِنْ كَرَاتٍ عَلَى نُدُورٍ، وَلَسْنَا نَتَمَسَّكَ بِحَرَكَاتِ الْحَجَرِ؛ مَصِيرًا إِلَى
اعْتِقَادٍ وَفُوعِهَا كَسْبًا لِدَافِعِ الْحَجَرِ، وَلَكِنَّ الْحَجَرَ فِي مُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ يَنْدَفِعُ فِي جِهَةِ حَرَكَاتِ
الدَّافِعِ وَاعْتِمَادَاتِهِ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَنِدِ الْحَجَرُ، اسْتَبَانَ مِنْ مِثْلِهِ فَعُلَ الْقُوَّةُ الدَّافِعَةُ، وَيَطْرُدُ هَذَا فِي
جُمْلَةِ الصَّنَاعَاتِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى الْأَسْبَابِ الْمَقْدُورَةِ لِلْعِبَادِ فِي اسْتِمْرَارِ الْعَادَاتِ.

فَإِنْ عَادُوا وَقَالُوا: الْمُكْتَسِبُ يُفَرِّقُ بَيْنَ كَسْبِهِ وَبَيْنَ مَا لَيْسَ بِكَسْبِهِ، وَلَا مَقْدُورَ لَهُ بِوُقُوعِ
الْكَسْبِ بِهِ.

قُلْنَا: بَلْ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا أَوْ بَيْنَ حَالَتَيْهِ؛ يَكُونُهُ قَادِرًا فِي إِحْدَاهُمَا غَيْرَ قَادِرٍ فِي الْأُخْرَى، فَتَرْجِعُ
التَّفْرِقَةُ إِلَى ثُبُوتِ الْحَالَةِ الْمُعْلَلَةِ وَانْتِفَائِهَا، وَهُوَ كَالْفَرْقِ بَيْنَ الْمَعْلُومِ وَالْمَظْنُونِ مَعَ الْقَطْعِ؛
فَإِنَّ الْعِلْمَ وَالظَّنَّ لَا يُؤْتِرَانِ فِي مُتَعَلِّقِهِمَا، وَكَذَلِكَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ مَعَ أَنَّهُمَا لَيْسَا مَقْدُورًا لِلْبَشَرِ،
وَالكِتَابَةُ وَالتَّفْرِقَةُ.

وَالْجَوَابُ الْآخَرُ: مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ التَّفْرِقَةَ إِنَّمَا تَرْجِعُ إِلَى وُقُوعِ الْكَسْبِ مَعَ قُدْرَتِهِ؛
كَالْمَشْرُوطِ مَعَ الشَّرْطِ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَقْصِدُ إِلَى الْحَرَكَةِ إِلَّا وَيُصَادِفُ قُدْرَةً عَلَيْهَا، وَعِنْدَ
وُقُوعِ مَقْدُورِهِ مَعَهَا، وَقَدْ تَرْجِعُ التَّفْرِقَةُ إِلَى وُقُوعِ صِفَةٍ وَحَالَةٍ هِيَ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ، وَقَدْ يَفْعَلُ
الرَّبُّ ﷻ، وَيُقَالُ: فِي الْعَبْدِ حَرَكَةٌ وَلَمْ يَخْلُقْ لَهُ قُدْرَةً عَلَيْهَا، فَيَتَّصِفُ الْإِنْسَانُ بِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ
لَا يَجِدُ فِي نَفْسِهِ عَجْزًا عَنْهَا، وَقَدْ يَفْعَلُ فِيهِ حَرَكَةٌ وَيُقْدِرُهُ عَلَيْهَا فَيَحْسُ فِي أَوْصَافِهَا وَأَسْبَابِهَا؛
مِنَ الْأَخْذِ وَالْعَطَاءِ، وَالْبَطْشِ وَالضَّرْبِ وَالْقَتْلِ، وَقَدْ تَكُونُ فِي الرَّجُلِ فَتَكُونُ مَشْيًا مَرَّةً، وَرَقْصًا
مَرَّةً، وَخُطْوَةً مَرَّةً.

ثُمَّ نَقُولُ: لِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ مِنْ ضَرُورَةٍ تَعْلُقُ الْقُدْرَةَ بِالْمَقْدُورِ وَوُقُوعَ الْمَقْدُورِ بِهَا؟! وَلَوْ
افْتَصَرْنَا عَلَى هَذِهِ الطَّلَبَةِ، لَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَحِيصًا.

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: لَيْسَ يَقَعُ عِنْدَكُمْ بِالْقُدْرَةِ إِلَّا الْحُدُوثُ، وَهُوَ ثُبُوتُ الذَّاتِ فَقَطْ، وَالذَّوَاتُ
ثَابِتَةٌ عِنْدَكُمْ عَلَى خَصَائِصٍ أَوْصَافِهَا عَدَمًا، وَالَّذِي يَطْرَأُ لَهَا الْحُدُوثُ مِنْ كَوْنِهِ حَسَنًا وَقَبِيحًا
فِي قِيَامِهِ بِالْمَحَلِّ، فَإِنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ عِنْدَكُمْ ثُبُوتُهُ عِنْدَ الْحُدُوثِ الْمَقْدُورِ زَائِدٌ عَلَى الذَّاتِ
وَخَصَائِصِهَا وَتَوَابِعِهَا غَيْرُ مَعْقُولَةٍ أَصْلًا.

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا لَمْ تُثَبِّتُوا فِي الشَّاهِدِ مُحَدِّثًا لِأَفْعَالِكُمْ لَمْ يَسْتَقِمْ لَكُمْ عَلَى إِبْتَاتِ الْمُحَدِّثِ
فِي الْغَائِبِ دَلِيلٌ.

وَنَحْنُ قَدْ أَبْطَلْنَا عَلَيْهِمْ هَذِهِ الدَّعْوَى فِي إِبْثَاتِ الْعِلْمِ بِالصَّانِعِ، وَمُعَوَّلُهُمْ فِي هَذِهِ الشُّبْهَةِ عَلَى وَفُوعِ الْأَفْعَالِ شَاهِدًا عَلَى حَسَبِ الْقُصُودِ وَالِدَوَاعِي، وَقَدْ نَقَضْنَا عَلَيْهِمْ ذَلِكَ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ، وَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ بِالْمُحْدِثِ غَائِبًا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ بِالْمُحْدِثِ شَاهِدًا، لَمَا سَاعَ إِبْثَاتُ مُحْدِثٍ لِلْأَجْسَامِ [١٢٨/ب] فِي الْغَائِبِ مِنْ حَيْثُ لَمْ نَجِدْ لَهَا مُحْدِثًا فِي الشَّاهِدِ، وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ النَّظَامَ وَثَمَامَةً وَمَعْمَرًا وَالنَّاشِيَّ وَالْبَاحِظَ وَغَيْرَهُمْ يَعْتَقِدُونَ الْمُحْدِثَ غَائِبًا مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ بِالْمُحْدِثِ شَاهِدًا، وَقَدْ أَوْمَأْنَا إِلَى مَذَاهِبِهِمْ فِي صَدْرِ الْبَابِ.

وَقَالَ ابْنُ هَيْصَمٍ وَجَمَاعَةٌ: إِنَّ الْأَكْوَانَ غَيْرُ مَقْدُورَةٍ لِلْعِبَادِ.

وَقَدْ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ: لَيْسَ فِي وَسْعِ الْبَشَرِ إِيْجَادُ شَيْءٍ لَا مِنْ شَيْءٍ، وَلَا إِخْرَاجُ عَدَمٍ إِلَى وُجُودٍ، وَلَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ إِلَّا اللَّهُ - تَعَالَى - وَهُوَ مُؤَيِّسُ الْإِيسَاتِ عَنْ لَيْسَ، وَزَعَمُوا أَنَّ كُلَّ قَادِرٍ عَلَى شَيْءٍ فَوَاجِبٌ أَنْ يَأْتِيَ بِفِعْلِهِ عَلَى مَا يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ بِهِ، فَلَمَّا رَأَيْنَا أَنَّهُ يَقْصِدُ الْفَاعِلُ لِأَنَّهُ يَأْتِي بِالشَّيْءِ عَلَى غَايَةِ الصَّلَاحِ وَيَقَعُ بِغَايَةِ الْفَسَادِ؛ كَالْكَافِرِ الَّذِي يَقْصِدُ أَنْ يَكُونَ كُفْرُهُ حَسَنًا فَيَقَعُ قَبِيحًا، وَجَبَ أَنْ الَّذِي يُصَيِّرُهُ بِخِلَافٍ قَصْدٍ صَاحِبِهِ وَمَحَبَّتِهِ الَّذِي هُوَ أَحَدُهُ.

قَالُوا: فَلَا فَاعِلٌ خَلَقَ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ، وَاتَّسَبَّأَ لَهُمْ مِنْ جِهَةِ مَا تَحَرَّكُوا أَوْ سَكَنُوا، وَهَذَا قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ.

ثُمَّ نَقُولُ: اعْتِقَادُ الْمُعْتَزِلَةِ كَوْنِ الْوَاحِدِ مِنَّا مُحْدِثًا وَمُخْتَرِعًا غَيْرَ مُتَلَقًى مِنْ دَعْوَى الضَّرُورَةِ، فَلَا يَبْقَى إِلَّا النَّظَرُ وَالْعِلْمُ بِكَوْنِ الْوَاقِعِ عَلَى حَسَبِ الْقَصْدِ فِعْلًا لِلْفَاعِلِ مِنَّا مُسْتَنِدًا إِلَى أَصْلٍ مَذْلُولٍ عَلَيْهِ أَوْ مَعْلُومٍ عَلَى الضَّرُورَةِ، فَإِنْ تَعَيَّنَ - فِي الْعِلْمِ بِكَوْنِ الْبَارِي تَعَالَى مُحْدِثًا - إِسْنَادُهُ إِلَى أَصْلٍ فِي الشَّاهِدِ، فَلْيَتَعَيَّنْ - فِي الْعِلْمِ بِكَوْنِ الْوَاحِدِ مِنَّا مُحْدِثًا - إِسْنَادُهُ إِلَى أَصْلٍ آخَرَ، وَذَلِكَ يَجْرُؤُ إِلَى التَّسْلُسِ، وَإِنْ سَاعَ الْعِلْمُ بِكَوْنِ الْوَاحِدِ مِنَّا خَالِقًا مِنْ غَيْرِ اسْتِشْهَادٍ بِأَصْلٍ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ ذَلِكَ فِي حُكْمِ الْبَارِي؟!

وَلَا اكْتِرَاثَ بِمَا نُقِلَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ الْمُلقَّبِ بِجُعْلٍ؛ حَيْثُ ادَّعَى أَنَّ كَوْنَ الْوَاحِدِ مِنَّا خَالِقًا مَعْلُومٌ ضَرُورَةً.

وَسَبِيلُ الرَّدِّ عَلَى الْمُلقَّبِ بِجُعْلٍ فِي ادِّعَائِهِ الضَّرُورَةَ فِي أَنْ مَنْ حَرَّكَ يَدَهُ قَصْدًا فَإِنَّ حَرَكَتَهُ خَلَقٌ لَهُ قَطْعًا أَنْ نَقُولَ: لَيْسَ فِي وَسْعِ الْبَشَرِ فِعْلُ حَرَكَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا حَرَكَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ،

وَذَلِكَ أَنَّ الْحَرَكَةَ الْوَاحِدَةَ هِيَ الَّتِي تَقُومُ بِالْجَوْهَرِ الْوَاحِدِ، وَالْجَوْهَرُ الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانِ وَالثَلَاثَةُ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِإِذْرَاقِهَا.

فَيُقَالُ لِهَذَا الْقَائِلِ: إِذَا حَرَّكَتُ أَصْبَعَكَ وَأُثْمَلْتِكَ، فَكَمْ حَرَكَةٍ عَمِلْتَ؟
فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي.

قُلْنَا: فَجَوِّزْ فِي الْقَادِرِ تَحْرِيكَ جُمْلَةٍ، مِنْ غَيْرِ عِلْمِهِ بِذَلِكَ، وَذَلِكَ قَدْ حُجِّجَ فِي خَالِقِيَةِ الرَّبِّ، وَمَنْ قَدَّرَ عَلَى تَحْرِيكِ أُثْمَلَتِهِ، يَجِبُ أَنْ يَقْدِرَ عَلَى تَحْرِيكِ بَعْضِ أُثْمَلَتِهِ غَيْرِ الْمُفْصَلِ؛ كَمَا يَفْعَلُهُ الْإِلَهُ، وَهَذَا - إِنْ صَحَّ نَقْلُهُ عَنْهُ - فَمِنْ أَصْدَقِ الدَّلَالَةِ عَلَى جَهْلِهِ، وَأَوَّلُ مَا فِيهِ أَنَّهُ قَطَعَ بِبُطْلَانِ كُلِّ مَا تَمَسَّكَ بِهِ مَشِيخَتُهُ؛ إِذْ لَا مَسَاعَ لِّلْحِجَاجِ فِي الضَّرُورِيَّاتِ.

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: إِذَا ادَّعَى هَذَا الرَّجُلُ عِلْمًا هَجْمِيًّا لَا مُدْرِكَ لَهُ، فَذَلِكَ حِمَاقَةٌ عَنْهُ؛ وَإِنْ ادَّعَى عِلْمًا صَادِرًا عَنِ الْبَحْثِ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي أَوْصَلَهُ إِلَى هَذَا الْعِلْمِ دَعْوَاهُ أَنَّهُ وَقَعَ عَلَى حَسَبِ الْقَصْدِ، فَقَدْ أَبْطَلْنَا دَعْوَاهُ طَرْدًا وَعَكْسًا؛ فَإِنَّ حَرَكَاتِ اللَّسَانِ، وَالْمَخَارِجِ فِي الْكَلَامِ، وَأَكْلِ الطَّعَامِ، وَحَرَكَاتِ الْأَجْفَانِ وَالْحَدَقَةِ، وَحَرَكَاتِ أَيْدِي الْمُحْتَزِّينَ أَكْثَرُهَا غَيْرُ وَقِيعَةٍ عَلَى حَسَبِ الْقُصُودِ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّهَا مُكْتَسَبَةٌ عِنْدَنَا وَمُخْتَرَعَةٌ عِنْدَهُمْ.

فَإِنْ عَادُوا فَقَالُوا: الْإِنْسَانُ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ تَأْتِي الْحَرَكَةَ بِهِ.

فَقَدْ أَجَبْنَا عَنِ التَّائِي فِي بَابِ الْكَسْبِ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ.

ثُمَّ وَجَدَانُ النَّفْسِ وَإِحْسَاسُهُ إِنَّمَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ تَقُمْ دَلَالَةُ الْفِعْلِ عَلَى خِلَافِهِ، وَالْإِنْسَانُ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ تَأْتِي ذَوَاتِ الْحَرَكَاتِ وَصِفَاتِهِ الثَّابِتَةَ لَهَا بِقُدْرَتِهِ، وَعَلَى أَصْلِكُمْ تِلْكَ الصِّفَاتُ ثَابِتَةٌ فِي الْعَدَمِ، وَلَا يَقَعُ بِالْقُدْرَةِ إِلَّا الْحُدُوثُ، كَذَلِكَ عَلَى أَصْلِنَا لَا يَمْتَنِعُ أَنْ نُحِسَّ تَأْتِي الْفِعْلِ وَوُقُوعُهُ عِنْدَ اقْتِدَارِهِ؛ فَقَدْ بَطَلَ التَّعْوِيلُ عَلَى وَجْدَانِ التَّائِي.

ثُمَّ الْإِنْسَانُ يَجِدُ مِثْلَ هَذَا التَّائِي فِي الْأَفْعَالِ الْمُرتَبَةِ عَلَى الْأَسْبَابِ الْوَاقِعَةِ بِقَادِرِيَةِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ عِنْدَ مُعْظَمِ الْمُعْتَرِلَةِ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ حَرَكَاتِ الْأَشْجَارِ عِنْدَ هُبُوبِ الرِّيحِ، وَحَرَكَةَ السُّفْنِ عِنْدَهُ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ؛ مِنَ الشَّيْبِ وَالرَّيِّ عِنْدَ الطَّعَامِ، وَالسُّكْرِ عِنْدَ الشَّرَابِ، وَنَمَاءِ الزَّرْعِ عِنْدَ السَّقْيِ، وَحَرَارَةِ الشَّمْسِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ [١/١٢٩] مُتَوَلَّدَةٌ مِنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ.

وَالْمُعْتَزِلَةُ غَيْرُ أَبِي هَاشِمٍ وَشِيعَتِهِ أَنْكَرُوا التَّوَلَّدَ فِي أَفْعَالِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ^(١)، وَقَالُوا: كُلُّ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مِمَّا يَفْعَلُهُ الرَّبُّ عِنْدَ هَذِهِ الْأَسْبَابِ لِكَوْنِهِ سُبْحَانَهُ قَادِرًا، وَهَذَا مَذْلُولُ الْفِعْلِ وَخِلَافُ الْإِحْسَاسِ وَالْوُجْدَانِ، فَبَطَلَ التَّغْوِيلُ عَلَى وَجْدَانِ النُّفُوسِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ ظُنُونٌ فَاسِدَةٌ إِذَا كَانَ مُحَالِفًا لِأَدَلَّةِ الْعُقُولِ.

وَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ شُبُهِهِمْ أَنْ قَالُوا: الْعَبْدُ مُطَالِبٌ مِنَ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - بِالطَّاعَةِ، وَيَسْتَحِيلُ فِي الْمَعْقُولِ أَنْ يُطَالَبَ الْعَبْدُ بِمَا لَا يَقَعُ مِنْهُ.

قَالُوا: الْمَقْدُورُ عِنْدَكُمْ بِمِثَابَةِ الْقُدْرَةِ فِي أَنْ كَلَّا مِنْهُمَا وَاقِعٌ بِقُدْرَةِ اللَّهِ، وَلَيْسَ إِلَى الْعَبْدِ مِنَ الْمَقْدُورِ شَيْءٌ، فَمَا الْمَطْلُوبُ، وَمَا الطَّالِبُ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ مُطَالَبَةِ اللَّهِ عَبْدَهُ بِأَلْوَانِهِ وَإِحْسَاسِهِ، وَبَيْنَ مُطَالَبَتِهِ بِأَفْعَالِهِ.

قَالُوا: وَلَسْنَا نُلْزِمُكُمْ الْآنَ أَمْرًا يَتَعَلَّقُ بِتَفْصِيحِ الْفِعْلِ وَتَحْسِينِهِ، وَلَكِنَّ أَهْلَ الْمَلَلِ مُتَفِقُونَ عَلَى أَنَّ مَا يُؤَدِّي إِلَى حَمْلِ كَلَامِ الرَّبِّ - سُبْحَانَهُ - عَلَى التَّنَاقُصِ، وَالْخُرُوجِ عَنِ الْإِفَادَةِ بَاطِلٌ؛ مِنْ لَغْوِ الْكَلَامِ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ لِمَنْ يُخَاطِبُهُ: « أَفْعَلْ مَا أَنَا فَاعِلُهُ ».

ثُمَّ زَادُوا لِكَلَامِهِمْ تَقْرِيرًا؛ بِالتَّمَسُّكِ بِآيَاتِ الْقُرْآنِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ الْعِبَادَ مَأْمُورُونَ وَمَنْهِيُونَ، وَمُؤَبَّخُونَ عَلَى تَرْكِ مَا أُمِرُوا بِهِ؛ تَوْبِيخٌ مَنْ قَدَرَ عَلَى الطَّاعَةِ، فَأَعْرَضَ عَنْهَا قَصْدًا، وَمُحَرِّضُونَ عَلَى فِعْلِ مَا أُمِرُوا بِهِ؛ تَحْرِيطٌ مَنْ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْفِعْلِ وَيَسْتَبِدُّ بِهِ، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ ﴾ [النساء: ٣٩] وَبَيْنَ سُهولةِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ لَوْ أَرَادُوهُ، وَقَوْلِهِ: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ [النساء: ٦٦]، وَقَوْلِهِ: ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا ﴾ [الإسراء: ٩٤، الكهف: ٥٥] وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

قَالُوا: وَمَنْ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ أَمْرِ التَّسْخِيرِ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ [البقرة: ٦٥]، الْأَعْرَافِ: ١٦٦]، وَقَوْلِهِ: ﴿ أَتَيْنَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾ [فصلت: ١١]، وَأَمْرِ التَّكْوِينِ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِذَا فَضَخَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [البقرة: ١٧٧، آل عمران: ٤٧، مريم: ٣٥، غافر: ٦٨]، وَبَيْنَ أَمْرِ التَّعْجِيزِ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿ فَأَنزَلْنَا سُورَةَ مِنَ مِثْلِهِ ﴾ [البقرة: ٢٣]، وَبَيْنَ أَمْرِ الطَّلَبِ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿ اعْبُدُوا

(١) انظر: مختصر المحصل (ص ٦٢)، (دار الأضواء، بيروت، ١٩٨٥، ط ٢)، وانظر منع التوليد في الأفعال في: تمهيد الأوائل (ص ٧٥).

رَبِّكُمْ ﴿ [البقرة: ٢١] ، وَ ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ ^(١) ، وَنَحْوِ ذَلِكَ - : كَانَ خَارِجًا عَنِ الْعُقُولِ .
وَهَذِهِ الشَّبَهَةُ مِنْ أَعْظَمِ تَخْيِيلَاتِهِمْ وَمِنْ هَذَا جِبْنَ بَعْضِ الْأَصْحَابِ ؛ فَأَثْبَتُوا لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ
أَثْرًا ، وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ مُعَدَّةٌ عِنْدَ مُنْتَبِئِيهَا وَمُعْتَقِدِيهَا لِدَفْعِ هَذَا السُّؤَالِ وَمَا يُضَاهِيهِ ، وَإِنْ جَرَيْنَا
عَلَيْهَا ، حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ أَثْرًا ، هُوَ صِفَةٌ ثَابِتَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى وُجُودِ الْمُكْتَسِبِ وَحُدُوثِهِ ،
وَذَلِكَ هُوَ الْمَطْلُوبُ .

وَهَذِهِ الصِّفَةُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ بِمِثَابَةِ الْوُجُودِ وَالْحُدُوثِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ ، الْقَائِلِينَ
بِأَنَّ الْمَعْدُومَ شَيْءٌ وَذَاتٌ عَلَى خَصَائِصِ الصِّفَاتِ ، وَإِنَّمَا الْوَاقِعُ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ وَالْوُجُودُ ،
فَدَعَاؤُهُمْ عَلَيْنَا تَنَاقُضُ الطَّلَبِ تَبْطِلُهَا هَذِهِ الْمَقَالَةُ ، فَنَعَارِضُهُمْ وَقُولُ :
مَا الْمَطْلُوبُ وَمَا الطَّلَبُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ : ذَاتِ الْحَرَكَةِ وَنَفْسِهَا وَخَصَائِصُهَا أَمْ غَيْرُ
ذَلِكَ ؟

فَمَنْ نَفَى الْحَالَ مِنْهُمْ : فَلَا جَوَابَ لَهُ عَنْ هَذِهِ الْمُعَارَضَةِ .
وَمَنْ أَثْبَتَ الْحَالَ مِنْهُمْ فَسَيَقُولُونَ : إِنَّمَا الْمَطْلُوبُ الْحُدُوثُ وَالْوُجُودُ ، وَهُوَ حَالٌ ثَابِتٌ
وَصِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى ذَاتِ الْحَرَكَةِ .

وَالصَّحِيحُ الْمَرْضِيُّ عِنْدَنَا : نَفَى أَثَرِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ كَمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ ، غَيْرَ أَنَّا لَا نُطْلِقُ الْقَوْلَ
بِأَنَّ الْقُدْرَةَ لَا أَثَرَ لَهَا ؛ فَإِنَّهَا لَا تُوجَدُ إِلَّا مَعَ الْأَثَرِ ، وَالْعَاجِزُ لَا يُؤْمَرُ بِالشَّيْءِ وَلَا يُنْهَى عَنْهُ ،
وَالْقَادِرُ عَلَى أَحَدِ الضَّدَيْنِ يَتَّهَمُ لِلْإِقْتِدَارِ عَلَى الضَّدِّ الثَّانِي ؛ فَيَتَأَتَّى لَهُ الْخَيْرُ إِذْ ذَاكَ ، وَذَلِكَ
مَوْرِدُ التَّكْلِيفِ ؛ فَلَا يَتَوَجَّهُ التَّكْلِيفُ إِلَّا عَلَى قَادِرٍ عَلَى مَا أُمِرَ بِهِ ، فَاعِلٍ لَهُ ، أَوْ قَادِرٍ عَلَى ضِدِّهِ ،
تَارِكٍ لَهُ ، فَيَجِدُ نَفْسَهُ عَلَى حَالٍ وَصِفَةٍ لَوْ أَرَادَ فِعْلَ مَا أُمِرَ بِهِ فَصَادَفَ قُدْرَةً عَلَيْهِ ، لَوْ أَرَادَ تَرْكَ
مَا أُمِرَ بِهِ يَفْعَلُ ضِدَّهُ صَادَفَ قُدْرَةً عَلَيْهِ ، وَوَجَدَ فِي نَفْسِهِ بِمَكَامِهِ .

ثُمَّ لَا يَتَصَوَّرُ ثُبُوتُ قُدْرَةٍ عَلَى الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ ، إِلَّا وَيُوجَدُ الْمَقْدُورُ مَعَهُ ؛ كَالْمَشْرُوطِ ، فَهَذَا
مَا أَشَارُوا إِلَيْهِ مِنْ وَجْدَانِ التَّائِي فِي النَّفْسِ ، وَذَلِكَ مَوْرِدُ التَّكْلِيفِ وَالطَّلَبِ عِنْدَنَا ، وَكَيْفَ
يَسْتَقِيمُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ لَا أَثَرَ لَهَا وَهِيَ لَا تُوجَدُ إِلَّا مَعَ الْأَثَرِ ، وَالْمُكْلَفُ يُحَسُّ مِنْ نَفْسِهِ

(١) تكررت هذه الجملة في غير موضع في القرآن حتى بلغت اثني عشر موضعًا ، وهي (البقرة : ٤٣ ، ٨٣ ، ١١٠ ،
النساء : ٧٧ ، ١١٣ ، الأنعام : ٧٢ ، يونس : ٨٧ ، الحج : ٧٨ ، النور : ٥٦ ، الروم : ٣١ ، المجادلة : ١٣ ، المزمل : ٢٠) .

اِقْتِدَارًا عَلَى الْمَأْمُورِ بِهِ وَتَمَكَّنَهُ مِنْهُ وَاتَّصَفَهُ بِهِ [١٢٩/ب] وَبِخَصَائِصِهِ فِي مَجَارِي الْعَادَاتِ وَسُهُولَةِ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ وَاقِعًا بِقُدْرَةِ اللَّهِ كَمَا أَنَّ عَلَى أَصْلِهِمْ يُدْرِكُ الْفَاعِلُ مَنَّا تَأْتِي الصِّفَاتِ التَّابِعَةِ بِقُدْرَتِهِ وَإِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً ثَابِتَةً مَعَ اِقْتِدَارِهِ، فَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ، وَبِهِ يَحْصُلُ شِفَاءُ الْغَلِيلِ.

وَإِذَا لَمْ يَنْعُدْ وَرُودُ الْأَمْرِ مِنَ اللَّهِ بِالْقَتْلِ وَالضَّرْبِ وَالْإِيلَامِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَأَنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ لَيْسَا مِنْ مَقْدُورِ الْعِبَادِ بِالْإِجْمَاعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ إِفْهَامِ الْغَيْرِ وَإِشْبَاعِهِ بِالْإِطْعَامِ، وَالْمَأْمُورُ بِهِذِهِ الْأُمُورِ يَجِدُ سُهُولَةَ ذَلِكَ عَلَيْهِ بِالسَّبَبِ إِلَيْهَا بِطَرَفِهَا الْمُوصَلَةِ إِلَيْهَا مَعَ تَصَوُّرِ وُجُودِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ دُونَ الْمُسَبَّبَاتِ لَمْ يَخْلُقِ اللَّهُ الشَّبَعَ عَقِيبَ الْأَكْلِ، أَوِ الْعِلْمَ عَقِيبَ الْإِفْهَامِ، وَالْأَلَمَ عِنْدَ الْإِيلَامِ، وَيَسْتَحِيلُ ثُبُوتُ الْقُدْرَةِ دُونَ الْمَقْدُورِ، وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ يُؤَثِّرُ فَالْمَعْنَى بِهِ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ إِلَّا مَعَ الْأَثَرِ وَوُجْدَانِ التَّمَكُّنِ بِالنَّفْسِ وَالِاتِّصَافِ بِالْمَقْدُورِ.

وَأَمَّا دَعْوَاهُمْ تَنَاقُضِ الطَّلَبِ: فَقَدْ أَبْطَلْنَا عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِمْ: إِنَّ الْمَعْدُومَ ذَاتٌ وَشَيْءٌ وَإِنَّ الْمَطْلُوبَ لَيْسَ ذَاتًا، وَإِنَّمَا هُوَ حَالٌ لَا تَتَّصِفُ بِالْوُجُودِ عَلَى حِيَالِهَا وَذَلِكَ مُحَالٌ؛ فَإِنَّهُ لَوْ سَاعَ صَرَفَ أَثَرُ الْقُدْرَةِ إِلَى الْحَالِ، لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: إِذَا سَكَنَ الْجَوْهَرُ عَنْ تَحَرُّكِ، فَكَوْنُهُ سَاكِنًا حَالٌ ثَابِتٌ بِالْقُدْرَةِ، مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تَقْدِيرِ سُكُونِهِ هُوَ عَرَضٌ زَائِدٌ عَلَى الذَّاتِ، وَهَذَا قَاضٍ بِانْكَارِ الْأَعْرَاضِ أَصْلًا.

وَمِمَّا نَعَكِسُ بِهِ شُبْهَتَهُمْ عَلَيْهِمْ أَنْ نَقُولَ: الْعَبْدُ عِنْدَكُمْ مُطَالِبٌ بِالنَّظَرِ ابْتِدَاءً وَلَمْ يَتَعَقَّدْ بَعْدُ أَمْرًا مُطَالِبًا، فَكَيْفَ يَتَوَصَّلُ إِلَى الْعِلْمِ بِالطَّلَبِ قَبْلَ اسْتِيقَانِ الطَّالِبِ الْأَمْرِ؟! ثُمَّ الْإِسْطِطَاعَةُ عَنْدهُمْ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَيَسْتَحِيلُ عَنْدهُمْ وُجُودُ الْفِعْلِ حَالَةَ الْاِقْتِدَارِ، وَلَا يَتَصَوَّرُ الْاِقْتِدَارُ حَالَةَ الْفِعْلِ، وَهَذَا يَتَضَمَّنُ نَفْيَ أَثَرِ الْقُدْرَةِ، وَانْقِطَاعَ تَعَلُّقِهَا بِكُلِّ وَجْهِ.

وَمِنْ أَحْسَنِ مَا يَتَمَسَّكُ بِهِ: أَنَّهُمْ أَخْرَجُوا الصِّفَاتِ التَّابِعَةَ الْوَاجِبَ ثُبُوتُهَا عِنْدَ الْحُدُوثِ عَنْ قَبِيلِ الْمَقْدُورَاتِ، وَمِنْ ذَلِكَ الْحُسْنُ وَالْقَبْحُ الْمَقْصُودَانِ فِي الْوَاجِبِ الْعَقْلِيِّ؛ إِذِ الشَّيْءُ إِنَّمَا يُؤْمَرُ بِهِ؛ لِحُسْنِهِ، وَيُنْهَى عَنْهُ؛ لِقُبْحِهِ، وَالْحُدُوثُ يُفْصَدُ لِاسْتِثْبَاعِ الْحُسْنِ، وَإِذَا خَرَجَ الْحُسْنُ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا مَعَ أَنَّهُ الْمَقْصُودُ، فَلْيُخْرِجِ الْحُدُوثَ، وَلَا يَنْفَعُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ التَّمَسُّكُ بِالْأَسْمَاءِ^(١)

(١) الذي في صلب الأصل: «بالأسباب»، وفي هامش الأصل: «بالأسماء» وهو الصحيح.

وَالْأَلْقَابِ، وَإِذَا سَمَّوْا الْحُدُوثَ مَتَّبِعًا وَالْحُسْنَ تَابِعًا فَلَيْبَ عَلَيْهِمْ مَرَامُهُمْ.

وَقِيلَ: لَا بَلَّ الْمَتَّبِعُ هُوَ الْحُسْنُ وَالْحُدُوثُ تَابِعٌ.

وَمِمَّا نَعَكِسُ بِهِ شُبْهَهُمْ أَيْضًا: أَنَّهُمْ إِذَا سُئِلُوا عَنْ خِلَافِ الْمَعْلُومِ، وَأَنَّهُ هَلْ هُوَ مَقْدُورٌ أَمْ لَا؟ تَوَقَّفُوا فِي إِطْلَاقِهِ؛ حَذَرًا مِنْ لُزُومِ وَقُوعِ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

ثُمَّ قَالُوا: إِنَّ الْكُفَّارَ مَأْمُورُونَ بِإِيقَاعِ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ، وَمُعَاقِبُونَ عَلَى تَرْكِهِ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يُرِيدُ مِنْهُمْ إِيقَاعَهُ، فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا التَّكْلِيفِ، وَبَيْنَ تَكْلِيفِ التَّعْجِيزِ؟

وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: مَنْ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ تَكْلِيفِ التَّعْجِيزِ وَبَيْنَ تَكْلِيفِ الطَّلَبِ فَقَدْ جَحَدَ الْبَدِيهَةَ، وَقَدْ جَمَعُوا بَيْنَهُمَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ.

وَمَا أَلْزَمُونَا مِنْ تَنَاقُضِ الطَّلَبِ: يَنْعَكِسُ عَلَيْهِمْ أَيْضًا بِمَا لَا يَجِدُونَ عَنْهُ مَحِيصًا؛ وَذَلِكَ أَنَّا نَقُولُ: مِنْ أَصْلَابِكُمْ أَنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - مُصْلِحُ عِبَادِهِ بِمَا كَلَّفَهُمْ مِنْ طَاعَتِهِ، وَإِذَا فَرَضْنَا الْكَلَامَ عَلَيْكُمْ فِيمَنْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَوْ اخْتَرَمَهُ وَلَمْ يُكَلِّفْهُ، أَوْ لَمْ يُكْمِلْ عَقْلَهُ، لَنَجَا مِنَ الْعَذَابِ، وَلَوْ أَكْمَلَ عَقْلَهُ وَأَقْدَرَهُ لَكَفَرَ وَطَغَى، فَمَنْ هَذِهِ حَالُهُ فَصْلَاحُهُ فِي أَنْ يُخْتَرَمَ، وَهَذَا مَقْطُوعٌ بِهِ، وَكُلُّ كَلَامٍ فِي اقْتِضَاءِ تَكْلِيفٍ فَهُوَ مَقْدُورٌ بِالصَّلَاحِ.

شُبْهَةٌ أُخْرَى لَهُمْ: قَالُوا: إِذَا حَكَمْتُمْ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تُؤَثِّرُ فِي مُتَعَلِّقِهَا، فَسَبِيلُهَا كَسَبِيلِ الْعِلْمِ الْمُتَعَلِّقِ بِالْمَعْدُومِ، وَيَلْزَمُ عَلَى مُقْتَضَى ذَلِكَ تَجْوِيزُ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ بِالْأَلْوَانِ وَالْأَجْسَامِ وَالْقَدِيمِ وَجَمِيعِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعِلْمُ.

وَهَذَا هُوَ الَّذِي مَوْهُوا بِهِ دَعْوَى، هُمْ بِإِثْبَاتِهَا مُطَالِبُونَ؛ فَكُلُّ مُشَبِّهٍ شَيْئًا بِشَيْءٍ فَهُوَ مُطَالِبٌ بِالْدَّلِيلِ عَلَى إِثْبَاتِ تَشَابُهِهِمَا فِي الْوَجْهِ الَّذِي يَبْتَغِيهِ الْمُسَبِّهُ.

وَقَالُوا: الْجَامِعُ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ اسْتِوَاؤُهُمَا فِي انْتِفَاءِ التَّأْثِيرِ فِي الْمُتَعَلِّقِ.

فُلْنَا لَهُمْ: إِنَّ الْعِلْمَ إِنَّمَا يَعْمُ تَعَلُّقُهُ لِأَنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ، وَلَا يَتَخَلَّصُونَ عَنْ هَذِهِ الْمُطَالَبَةِ.

[١/١٣٠] إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ الْبَاطِلَ يَقْضَاءُ اللَّهُ، فَاجْعَلُوا قَضَاءَ اللَّهِ بَاطِلًا، وَإِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ قَضَاءَهُ

حَقٌّ، وَالْكَفْرُ مِنْ قَضَائِهِ؛ فَاجْعَلُوهُ حَقًّا.

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِمَّا قَدَّمْنَاهُ: مِنْ أَنَّا لَا نُضِيفُ الْكُفْرَ إِلَى الْقَضَاءِ، وَلَا الْقَضَاءَ إِلَى الْكُفْرِ مُطْلَقًا، بَلْ نُفَصِّلُهُ نَفِيًّا وَإِثْبَاتًا؛ فَنَقُولُ: إِنَّهُ بِقَضَاءِ اللَّهِ، وَحُكْمِهِ، وَإِرَادَتِهِ، وَخِذْلَانِهِ لِلْكَافِرِ؛ فَإِنَّهُ

فَيُصِحِّحُ مَذْمُومًا، وَصَاحِبُهُ مُعَاقَبٌ عَلَيْهِ، وَمَنْهِيٌّ عَنْهُ؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْأَخْلَاقِ الذَّمِيمَةِ.
ثُمَّ الْبَاطِلُ فِي اللَّغَةِ قَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الزَّائِلِ الْفَائِي، وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى مَا لَيْسَ لَهُ حُكْمُ
الصَّحَّةِ شَرْعًا، بِالإِضَافَةِ إِلَى الْعِبَادِ، وَقَدْ نَقُولُ: قَضَى اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ، بِمَعْنَى حَكَمَ
بِهِ وَأَرَادَ وَقَدَّرَ، وَجَمِيعُ ذَلِكَ تَقْدِيرُهُ سُبْحَانَهُ وَتَدْبِيرُهُ، وَقَالَ الطَّبْطَبَالِيُّ: « الْقَدَرُ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ
مِنَ اللَّهِ ».

وَقَالَ: « كُلُّ مُيسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ »^(١).

ثُمَّ نَقُولُ: اللَّيْلُ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَحُجَجِهِ، وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: آيَةُ اللَّهِ مُظْلِمَةٌ، نَمْنَعُ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ
الْأَشْجَارُ مِنْ حُجَجِ اللَّهِ، فَلَوْ أَنْكَسَرَتْ شَجَرَةٌ لَا يُقَالُ: أَنْكَسَرَتْ حُجَّةُ اللَّهِ، فَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ:
قَضَاءُ اللَّهِ بَاطِلٌ نَمْنَعُ مِنْهُ.

فَإِنْ قَالُوا: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى وُجُوبِ الرِّضَا بِالْقَضَاءِ.

قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ عَلَى هَذَا الْإِطْلَاقِ، بَلْ كُلُّ مَا أُمِرْنَا بِالرِّضَا بِهِ وَتُعَبَّدَنَا بِالصَّبْرِ عَلَيْهِ،
فَيَجِبُ امْتِثَالُ الْأَمْرِ، وَمَا نُهِنَا عَنِ الرِّضَا بِهِ؛ كَمَوْتِ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَام - وَكَذَلِكَ مَوْتِ
الصَّالِحِينَ، وَوُقُوعُ الْجُدَرِيِّ فِي أَطْفَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَوُقُوعُ الْهَزِيمَةِ عَلَى جُنُودِ الْمُسْلِمِينَ
فِي الْغَزَوَاتِ، وَوُقُوعُ الْجَوَائِحِ وَالْآفَاتِ السَّمَاءِيَّةِ وَالْجَرَادِ فِي زُرُوعِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنْكَسَارُ
السُّفُنِ فِي الْبَحَارِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْخَسَارَاتِ فَلَا يَجِبُ الرِّضَا بِهِ، بَلْ يَجِبُ الْحُزْنُ عَلَيْهِ،
وَالِاسْتِرْجَاعُ، وَالِاسْتِعَاذَةُ بِاللَّهِ مِنْهُ.

وَلَكِنَّا نُرِيدُ بِالرِّضَا بِالْقَضَاءِ اسْتِحْلَاءَ الْبَلَاءِ وَسُكُونِ النَّفْسِ إِلَيْهِ، وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: لَا يَنْبَغِي
لِلْمَرِيضِ مُعَالَجَةَ نَفْسِهِ؛ فَإِنَّ الْمَرَضَ وَالْوَجَعَ مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ، كَانَ خَارِقًا لِلْإِجْمَاعِ، فَلَا يَجِبُ
مُصَابَرَةُ كُلِّ بَلَاءٍ؛ فَإِنَّ مَنْ وَقَعَ فِي حَرِيقٍ أَوْ غَرِيقٍ، فَيَعْصِي رَبَّهُ لَوْ صَبَرَ عَلَيْهِ إِنْ أَمَكْنَهُ تَخْلِيصُ
نَفْسِهِ مِنْهُ.

(١) متفق عليه من حديث عمران بن الحصين ومن حديث علي بن أبي طالب:

أما حديث علي بن أبي طالب: فأخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب: فسنيسره للعسرى، حديث: (٤٦٨٠)،

ومسلم في كتاب القدر، باب: كيفية خلق آدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله، حديث: (٤٩١٢).

وأما حديث عمران بن الحصين: فأخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ يَمَرُّنَا آلَافَ نَارٍ لِلدِّكْرِ
فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ ﴾، حديث: (٧١٤٨)، ومسلم في كتاب القدر، باب: كيفية خلق آدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله

وعمله، حديث: (٤٩١٤).

وَإِنْ أُرِيدَ بِالرِّضَا بِالْقَضَاءِ تَرْكُ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى التَّقْدِيرِ: فَذَلِكَ وَاجِبٌ، وَهُوَ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ؛ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٧]؛ أَيُّ: إِلَى الصَّوَابِ وَالْحَقِّ؛ فَإِنَّ لِلَّهِ بِحَقِّ مَلِكِهِ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَشَاءُ، وَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ.

وَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَيْمَةِ السَّلَفِ أَنَّهُمْ يَحْمَدُونَ اللَّهَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَالْحَمْدُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَعْنَى الْمَدْحِ وَالثَّنَاءِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَتُطْلِقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الشُّرُورَ مِنَ اللَّهِ؟

قُلْنَا: أَمَّا أَيْمَةُ السَّلَفِ فَإِنَّهُمْ أَطْلَقُوا الْقَوْلَ بِأَنَّ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا مِنَ اللَّهِ تَقْدِيرًا وَخَلْقًا، وَأَصْرَبُوا عَنِ التَّفْصِيلِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيهَامِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَدَرُ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ مِنَ اللَّهِ»، وَفِي الْقُنُوتِ: «وَقِنَا شَرَّ مَا قَضَيْتَ»^(١)، وَلَكِنْ فِي الدُّعَاءِ وَالثَّنَاءِ يُقَالُ: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وَإِنَّ الْأُمَّةَ أَطْلَقُوا بِأَنَّ الْخَيْرَ كُلَّهُ مِنَ اللَّهِ.

ثُمَّ الْمُعْتَرِ لَهُ لَا يُطْلِقُونَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ أَنَّ تَكُونَ الطَّاعَاتُ^(٢) وَالْقُرْبَاتُ مِنْهُ خَلْقًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ عِنْدَهُمْ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنَ الْمُطِيعِينَ.

وَأَطْلَقَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الْقَوْلَ بِأَنَّ الشَّرَّ مِنَ اللَّهِ: بِأَنَّهُ يَخْلُقُهُ شَرًّا لِعَبِيدِهِ لَا لَهُ؛ وَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ مِنَ الشَّيْءِ بِأَنَّهُ يَكُونُ جُزْءًا مِنْهُ، أَوْ يَخْرُجُ مِنْهُ، أَوْ هُوَ أَصْلُهُ؛ فَيُقَالُ: الْإِنْسَانُ مِنْهُ، وَيُقَالُ: اللَّبَنُ مِنَ الضَّرْعِ، وَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ مِنَ اللَّهِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ مِنْهُ إِنْزَالًا أَوْ خَلْقًا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ﴾ [البقرة: ١٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء: ١٧١].

وَقَدْ تَجِيءُ: «مِنْ» بِمَعْنَى الْبَاءِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ﴾ [النحل: ٢]، وَقَوْلِهِ: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]؛ أَيُّ: بِأَمْرِهِ، وَبِأَمْرِ اللَّهِ.

وَقَالَ سُبْحَانَهُ - فِيمَا حَرَفَ الْيَهُودُ مِنَ التَّوْرَةِ -: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨]؛ يَعْنِي: نُزُولًا وَإِنْزَالًا.

(١) أخرجه أحمد (١٩٩/١)، وأبو داود: (١٤٢٥)، والترمذي: (٤٦٤)، والنسائي: (٣٢٤٨)، وابن ماجه: (١١٧٨)، وابن خزيمة (١٥١/٢)، والحاكم (١٨٨/٣)، وابن الجارود (ص ٧٨)، وموارد الظمان (١٣٧/١)، والسنن الكبرى للبيهقي (٢/٢١٠).

(٢) في الأصل: «الطاعات».

وَفِي الْحَبْرِ: «أَعُوذُ بِكَ مِنْكَ»^(١)؛ يَعْنِي: مِنَ الْفِتْنَةِ، وَالْقَضَاءِ السُّوءِ، وَالْعَذَابِ الَّذِي هُوَ مِنْ خَلْقِكَ.

وَفِي الْحَبْرِ: «وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»^(٢)؛ أَي: لَيْسَ يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْكَ. فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا شَرُّ الشَّرِّ، أَوْ مِنْ مِنْهُ الشَّرُّ.

قُلْنَا: مَنْ مِنْهُ الشَّرُّ مُعْتَدِيًا، فَهُوَ مَذْمُومٌ سَرْعًا.

فَإِنْ عَادُوا فَقَالُوا: لَوْ كَانَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ فَاعِلًا لِلظُّلْمِ كَانَ ظَالِمًا؛ لِأَنَّ الظَّالِمَ فِي اللُّغَةِ: مَنْ فَعَلَ الظُّلْمَ كَمَا أَنَّ الْعَادِلَ هُوَ مَنْ فَعَلَ الْعَدْلَ^(٣).

قُلْنَا: إِنْ صَحَّ [١٣٠/ب] عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ ذَلِكَ، فَمَعْنَاهُمْ بِهِ: مَنْ اكْتَسَبَ الظُّلْمَ، وَارْتَكَبَ مَا نُهِِيَ عَنْهُ، وَفَعَلَ مُحَرَّمًا، أَوْ تَعَدَّى الْحَدَّ الْمَحْدُودَ، وَخَالَفَ مَا رُسِمَ لَهُ، وَالَّذِي فَعَلَ مَا لَيْسَ لَهُ فِعْلُهُ^(٤).

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: «الظَّالِمُ مَنْ قَامَ بِهِ الظُّلْمُ، أَوْ الَّذِي فَعَلَ الظُّلْمَ لِنَفْسِهِ».

وَبِهَذِهِ الْحُدُودِ نَمْنَعُهُمْ مِنْ قِيَاسِ الظَّالِمِ وَالْعَادِلِ؛ فَتَقُولُ: الظُّلْمُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ: وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ؛ فَمَنْ فَعَلَ مَا لَيْسَ لَهُ فِعْلُهُ، وَتَعَدَّى الْحَدَّ الَّذِي رُسِمَ لَهُ سَرْعًا، وَارْتَكَبَ مُحَرَّمًا، وَاكْتَسَبَهُ فَهُوَ الظَّالِمُ، وَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ مُقَدَّسٌ عَنِ الْإِتِّصَافِ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ؛ فَإِنَّهُ مَالِكُ الْأَعْيَانِ، فَلَيْسَ يَحْدُثُ حَدٌّ وَرُسْمٌ وَأَمْرٌ أَمِيرٌ.

فَإِنْ قَالُوا: لَيْسَ يَفْعَلُ الظُّلْمَ، وَهُوَ خَالِقُ لُظْمِ الظَّلْمَةِ؟

قُلْنَا: هُوَ يَفْعَلُ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ؛ كَمَا يَفْعَلُ الْحَرَكَةُ لِغَيْرِهِ، وَالْغَيْرُ ظَالِمٌ بِاِكْتِسَابِهِ وَارْتِكَابِهِ مَا نُهِِيَ عَنْهُ، وَقَدْ يَفْعَلُ - سُبْحَانَهُ - الْأَخْلَاقَ الدِّمِيمَةَ فِي الْغَيْرِ؛ لِيَكُونَ الْغَيْرُ بِهَا مَوْصُوفًا.

(١) الحديث عن عائشة قالت: «فقدت رسول الله ﷺ ذات ليلة، فجعلت أطلبه بيدي» الحديث. ابن خزيمة (٣٣٥/١)، والنسائي في الكبرى (٤٥٢/١)، وابن أبي شيبة (٩٩/٢)، والطبراني: الأوسط (١٤٢/٧).

(٢) حديث صحيح: أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه، حديث: (١٣٣٩) من حديث علي بن أبي طالب ؓ عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال: «وجهت وجهي» الحديث.

(٣) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٢٢٧/٨).

(٤) الظالم عند الأشاعرة: من قام به الظلم، والكاذب: من قام به الكذب لا من فعله؛ أصول الدين (ص ١٣٢)، الفرق (ص ١٣٢).

ثُمَّ نَقُولُ: الْأَمْرُ بَيْنَنَا الْآنَ مُتَعَلِّقٌ بِمُوجِبِ اللَّعَةِ؛ فَأَضْرِبُوا عَنْ مَدَارِكِ الْعَقْلِ، وَلَقَدْ عَرَفْتُمْ مِنْ أَصْلِنَا أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - لَوْ أَهْلَكَ أَهْلَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بَعْدَ مَا خَلَقَهُمْ أَهْلَكَهُمْ غَيْرَ ظَالِمٍ لَهُمْ، كَذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَوْ رَحِمَهُمْ كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ^(١)؛ نَطَقَ بِهَذَا نَصُّ الْكِتَابِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ، وَفِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [المائدة: ١٧]، الآية.

وَاعْتَرِفُوا بِأَنَّ مُرَامَكُمْ يَثْبُتُ بِمَا تَثْبُتُ بِهِ اللَّعَةُ، وَلَيْسَ مَعَكُمْ نَقْلٌ عَنْ أَيْمَةِ اللَّعَةِ أَنَّ الظَّالِمَ مَنْ فَعَلَ الظُّلْمَ؛ بَلْ كُلُّهُمْ قَالُوا: هُوَ مَنْ فَعَلَ مَا لَيْسَ لَهُ فِعْلُهُ وَتَعَدَّى الْحَدَّ، فَأَمَّا مَنْ فَعَلَ مَا لَهُ فِعْلُهُ بِحَقِّ تَمْلِكِهِ، فَلَيْسَ بِظَالِمٍ، وَنُصُوصُ الْكِتَابِ تَشْهَدُ لِمَا قُلْنَا.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ الظَّالِمُ مَنْ قَامَ بِهِ الظُّلْمُ، لَكَانَ الْعَادِلُ مَنْ قَامَ بِهِ الْعَدْلُ.

قُلْنَا: مَنْ انْقَسَمَ فِعْلُهُ إِلَى الْعَدْلِ وَالظُّلْمِ؛ فَيَعْدِلُ مَرَّةً، وَيَظْلِمُ أُخْرَى، فَيُشْتَرَطُ قِيَامُ الْعَدْلِ وَالظُّلْمِ بِهِ؛ لِئَلَّا يُودِّيَ إِلَى إِبْطَالِ النَّضَادِّ، فَأَمَّا مَنْ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْهُ الظُّلْمُ، وَلَا يَقَعُ فِعْلُهُ إِلَّا عَدْلًا، فَلَا يُشْتَرَطُ قِيَامُ فِعْلِهِ بِهِ، وَلَا يَمْتَنِعُ تَسْمِيَةُ جَمِيعِ الْمَعَاصِي ظُلْمًا؛ لِأَنَّ الظُّلْمَ وَضَعَ الشَّيْءَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ.

وَرُبَّمَا قَالَ الْخَصْمُ: لَوْ كَانَ الظَّالِمُ: مَنْ فَعَلَ مُحَرَّمًا أَوْ مِنْهِيًّا عَنْهُ، لَكَانَ الْعَادِلُ: مَنْ فَعَلَ مَأْمُورًا بِهِ طَرْدًا لِلْحُدُودِ وَعَكْسًا.

قُلْنَا: إِذَا قُلْنَا: الظَّالِمُ: مَنْ فَعَلَ مِنْهِيًّا عَنْهُ، فَوَجْهُ الْعَكْسِ أَنْ يُقَالَ: مَنْ لَمْ يَرْتَكِبْ مِنْهِيًّا عَنْهُ، فَلَيْسَ بِظَالِمٍ، فَأَمَّا التَّعَرُّضُ لِلْعَدْلِ فَلَا مَعْنَى لَهُ؛ فَإِنَّ الْبَهِيمَةَ لَا تُوصَفُ بِالْعَدْلِ وَلَا بِالظُّلْمِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى إِبْتَاتِ رُبَّةٍ بَيْنَ الْعَدْلِ وَالظُّلْمِ، وَبَيْنَ الْعَادِلِ وَالظَّالِمِ.

ثُمَّ نَقُولُ: عِنْدَكُمْ: الْفَانِي فَإِنْ بَقِيَ؛ فَلْيَكُنِ الْبَاقِي بَاقِيًا بَقَاءً، وَالْمُكَلَّمُ: مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ، فَلْيَكُنِ الْأَخْرَسُ: مَنْ فَعَلَ الْخَرَسَ، وَالْمُتَوَفَّ: مَنْ قَامَتْ بِهِ آفَةٌ؛ فَلْيَكُنِ الْمُدْرِكُ مَنْ قَامَ بِهِ إِدْرَاكٌ.

ثُمَّ نَقُولُ: مَا يَصْدُرُ مِنَ الْمُكَلَّفِ لَوْ قُدِّرَ صُدُورُهُ مِنَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالْبَهِيمَةِ لَمْ يُسَمَّ

(١) أخرجه البيهقي في الكبرى (٢٠٤/١٠)، والطبراني (١٦٠/٥). وروي موقوفًا على أبي بن كعب، وأخرجه أبو داود (ح ٤٦٩٩)، وابن حبان (٥٠٦/٢): موارد الظمان (ص ٤٥٠)، وعبد بن حميد: (ح ٢٤٧)، والبيهقي في شعب الإيوان (٢٠٣/١).

ظَالِمًا؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مِنْهِيًّا عَنْهُ، فَإِذَا كَانَ خُرُوجُ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ مِنَ التَّكْلِيفِ لِنَقْصٍ فِيهِ يَدْرَأُ عَنْهُ اسْمُ الظَّالِمِ، فَلَا نَّ يَجِبُ تَقْدُّسُ الْبَارِي عَنْهُ؛ لِتَعَالِيهِ عَنِ النَّقَائِصِ أَوْلى.

ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا لَهُمْ أَنَّ الظَّالِمَ مَنْ فَعَلَ الظُّلْمَ: لَا يَجِبُ طَرْدُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ؛ لَا سِيمَا فِي حَقِّ مَنْ هُوَ مَالِكُ الْأَعْيَانِ، وَقَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ إِذَا أَهْلَكَ الصَّالِحِينَ أَوْ أَتْلَفَ الزُّرُوعَ وَالثَّمَارَ فَلَا يُسَمَّى مُفْسِدًا مُهْلِكًا، وَإِذَا أَقْدَرَ الْعَبْدَ عَلَى الظُّلْمِ وَسَهَّلَ عَلَيْهِ أَسْبَابَهُ، لَا يُشْتَقُّ مِنْهُ لَهُ سُبْحَانَهُ اسْمُ الظَّالِمِ.

فَإِنْ عَادُوا وَقَالُوا: الْعَدْلُ نَقِيضُ الظُّلْمِ، وَقُلْتُمْ: إِنْ الْعَادِلُ: مَنْ فَعَلَ الْعَدْلَ؛ فَلْيَكُنِ الظَّالِمُ: مَنْ فَعَلَ الظُّلْمَ.

قُلْنَا: إِنَّمَا يُسَمَّى أَحَدُنَا عَادِلًا؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ؛ فَإِنَّ الْعَدْلَ لَيْسَ عَدْلًا لِعَيْنِهِ، وَلَا الظُّلْمُ ظُلْمًا لِجَنَسِهِ وَعَيْنِهِ، فَالْعَدْلُ: مَا لِلْفَاعِلِ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَالظُّلْمُ نَقِيضُهُ، وَهَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي صِفَةِ الرَّبِّ ﷻ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: «إِنَّ الْعَادِلَ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِ الْإِلَهِ، وَإِنَّهُ صِفَةٌ مَدْحٍ لَهُ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ مَا شَاءَ بِحَقِّ مَلِكِهِ، وَكَذَلِكَ وَصَفُهُ بِأَنَّهُ مُتَفَضِّلٌ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّ أَفْعَالَهُ لَا تَقَعُ مُسْتَحَقَّةً عَلَيْهِ، وَذَلِكَ مِمَّا يَثْبُتُ لَهُ قَبْلَ فِعْلِهِ وَبَعْدَهُ».

وَإِذَا وَضَحَ أَنَّ مَا خَذَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ اللَّغَاتُ، وَأَنَّهُ لَا مَجَالَ لِلْقِيَاسِ فِيهَا، ثَبَتَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ [١/١٣١] التَّمَسُّكُ بِطُرُقِ اللَّغَاتِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ، وَإِذَا خَرَجَتِ اللَّغَاتُ عَنْ مَدَارِكِ الْعُقُولِ، ثُمَّ خَرَجَتْ أَسْمَاءُ اللَّهِ عَنْ مُوجِبِ اللَّغَاتِ، وَابْتَنَتْ عَلَى الْإِذْنِ السَّمْعِيِّ، فَلَا يَبْقَى بَعْدَ ذَلِكَ لِتَرْقُبِ إِجْرَاءِ الْقِيَاسِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَجْهٌ.

وَإِنَّمَا لَمْ نَقُلْ: الْعَادِلُ: مَنْ فَعَلَ الْعَدْلَ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ نُسَمِّيهِ عَادِلًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَاعِلًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَلَا وَلى أَنْ يُقَالَ: الْعَادِلُ: مَنْ عَدَلَ، أَوْ مَنْ يَعْدِلُ، وَالْجَمَادُ قَدْ يُسَمَّى عَادِلًا لِمِلَالَتِهِ. ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ قَدْ يَتَّصِفُ بِأَسْمَاءٍ مِنْ قِبَلِ أَفْعَالِهِ، وَلَا تَجْرِي عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ مِنْ نَقِيضِهَا، فَإِذَا أَنْعَمَ عَلَى الْعِبَادِ بِإِنْبَاتِ الزَّرْعِ وَتَنْمِيَّتِهِ، يُسَمَّى مُنْعِمًا، وَلَوْ أَفْسَدَهُ بِبَعْضِ الْآفَاتِ لَا يُسَمَّى مُفْسِدًا، وَلَوْ خَلَقَ جُنُودًا لَمْ يُسَمَّ مُجَنِّنًا، وَإِنْ كَانَ يُسَمَّى بِبَعْضِ الْعَوَافِي مُعَافِيًا.

وَالْعَجَبُ مِنْ خُصُومِنَا: أَنَّهُمْ لَمْ يَطْرُدُوا الْعِلَلَ الْعَقْلِيَّةَ مَعَ الْإِعْتِرَافِ بِوُجُوبِ طَرْدِهَا، ثُمَّ

أَلْزَمُونَا طَرْدَ الْأَسْمَاءِ اللَّعُوبَةِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ طَرْدُهَا، وَمَأْخُذُهَا التَّوْقِيفُ وَالِإِضْطِلَاحُ، فَإِنْ سَاعَ لَهُمُ الْفَرْقُ هُنَاكَ بِالْوُجُوبِ وَالْجَوَازِ، سَاعَ لَنَا الْفَرْقُ هَاهُنَا؛ بِأَنَّ الْعَبْدَ الْمَمْلُوكَ تَحْتَ أَمْرِ وَزَجْرِ رَبِّ الْعَالَمِينَ مَالِكِ الْأَعْيَانِ، وَهُوَ مُتَقَدِّسٌ عَنِ النَّفْعِ وَالضَّرِّ، فَلَا يَقَعُ فِي أَفْعَالِهِ الظُّلْمُ وَالْجَوْرُ، هَذَا إِذَا سَلَّمْنَا لَهُمْ أَنَّ الظَّالِمَ - فِيمَا بَيْنَنَا - مَنْ فَعَلَ الظُّلْمَ.

الْقَوْلُ فِيهَا يَسْتَدِلُّونَ بِهِ مِنْ ظَوَاهِرِ الْقُرْآنِ^(١):

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤].

قُلْنَا: مَعْنَاهُ: أَحْسَنُ الْمُقَدِّرِينَ وَالْمُصَوِّرِينَ، وَقَدْ سَبَقَ تَنَاوُلُ ذَلِكَ بِمَا فِيهِ مَفْنَعٌ، وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى ذِكْرِ تَقْدِيرِ فِطْرَةِ الْإِنْسَانِ وَأَطْوَارِهِ مِنَ النُّطْقَةِ إِلَى الْعَلَقَةِ إِلَى تَمَامِ أَطْوَارِهِ.

وَقِيلَ مَعْنَاهُ: أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ عَلَى زَعْمِكُمْ أَنَّ لَوْ كَانَ غَيْرُهُ خَالِقًا، كَمَا قَالَ: ﴿لَوْ كَانَ مَعَهُ إِلَهٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَا بَغْوًا إِلَى إِلَهِ الْعَالَمِينَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]، وَقَوْلِ عِيسَى الطَّلِيلِ: ﴿أَتَى أَخْلَقُ لَكُمْ مِنْكَ أَطْلِينَ﴾ [آل عمران: ٤٩]؛ أَيْ: أَقْدَرُ وَأَصَوَّرُ، وَقَوْلِ الْخَضِرِ الطَّلِيلِ: ﴿حَتَّى أَتَىكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾ [الكهف: ٧٠]؛ أَيْ: أَجَدَّدُ وَأُخِيرُكَ عَنْهُ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَحْبَبَهَا فَكَأَنَّا أَحْبَبْنَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢] تَوْسُّعًا، وَمَنْ فَهِمَ مَعَانِي الْخُطَابِ وَفَحْوَاهُ، عَلِمَ أَنَّ الْخَضِرَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِخَلْقِ الْكَلَامِ وَإِحْدَاثِهِ، وَإِنَّمَا مَقْصُودُهُ أَنْ يَصْبِرَ مُوسَى وَلَا يَعْتَزَّضَ عَلَيْهِ حَتَّى يُخْبِرَهُ بِتَأْوِيلِ مَا يُجْرِيهِ.

وَيَسْتَدِلُّونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ﴾ [الملك: ٣]؛ أَيْ: تَنَاقُضٍ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ الْمُتَفَاوِتَ لَيْسَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، وَيُعْضَدُونَ هَذَا بِقَوْلِهِ: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾ [السجدة: ٧]:

قُلْنَا: ظَاهِرُ الْآيَةِ وَفَحْوَاهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى: مَا تَرَى فِي خَلْقِهِ السَّمَوَاتِ مِنْ تَنَاقُضٍ؛ فَقَالَ: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا﴾، وَبِإِسْيَاقِ الْآيَةِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿فَأَرْجِعْ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾؛ أَيْ: شُقُوقٍ.

وَمِنْ ادَّعَى عُمُومَ اللَّفْظِ، فَيُقَالُ لَهُ: إِنْ سَلَّمْنَا لَكَ ذَلِكَ عَلَى بُعْدٍ، فَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ التَّفَاوُتُ لَوْ وَقَعَ عَلَى خِلَافِ الْمُرَادِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ لَيْسَ وَجْهُ الْقِرْدَةِ مَحَاسِنُهَا فِي الْخِلْقَةِ، لَكِنَّهَا عَلَى وَفْقِ إِرَادَةِ الْفَاطِرِ الْحَكِيمِ، وَقَدْ خَلَقَ الْأَجْسَامَ وَبَيَّنَ بَيْنَ صُورِهَا وَصِفَاتِهَا فِي الْمَنَافِعِ وَالْمَضَارِّ، كَذَلِكَ الْأَعْرَاضُ خَلَقَهَا مُتَضَادَّةً وَالتَّرَكِيبَاتُ جَعَلَهَا مُخْتَلِفَةً، كُلُّ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ.

وَالْخُصُومُ وَافْقُونَا عَلَى ذَلِكَ، وَعَلَى أَنَّهُ خَالِقُ الْأَجْسَامِ الْمُتَبَايِنَةِ، وَالْمَعَانِي الْمُتَضَادَّةِ، فَمَاذَا جَوَابُهُمْ عَنْ ذَلِكَ، وَبَيْنَهَا مِنَ التَّفَاوُتِ مَا لَا يَخْفَى مِنَ الْكَمَالِ وَالنَّقْصِ، وَالْقُدْرَةِ وَالْعَجْزِ، وَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ؟!

فَإِنْ قَالُوا: مَعْنَاهُ: أَحْكَمَ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَاتَّقَنَهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨].

وَقِيلَ: أَحْسَنَ؛ بِمَعْنَى: عَلِمَ مَا خَلَقَهُ كَيْفَ خَلَقَهُ؟ فَذَلِكَ جَوَابُنَا.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] أَيْ: عَلِمَ، وَهُوَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَيَتِمَسَّكُونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي صِفَةِ الْيَهُودِ وَتَحْرِيفِهِمُ التَّوْرَةَ: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨].

قُلْنَا: ادْعُوا أَنْ مَا حَرَفُوهُ مُنْزَلٌ [١٣١/ب] مِنْ قِبَلِ اللَّهِ، فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ.

وَيَتِمَسَّكُونَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا﴾ [ص: ٢٧].

قُلْنَا: الْبَاطِلُ هُوَ الْعَبَثُ الَّذِي لَا مَنَفْعَةَ فِيهِ وَلَا حُجَّةَ فِيهِ، وَقَدْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ آيَاتٍ وَحُجَجًا لِلْمُتَفَكِّرِينَ الْمُتَوَسِّمِينَ؛ كَمَا صَدَرْنَا هَذَا الْكِتَابَ بِذَلِكَ وَتَلَوْنَا الْآيَاتِ فِي هَذَا الْمَعْنَى^(١).

وَقَدْ قِيلَ: خَلَقَهُمَا لِأَمْرِ حَقٍّ قَضَاهُ وَقُدْرَةٍ؛ مِنْ ذَلِكَ انْتِفَاعُ الْخَلَائِقِ بِهِمَا، وَمِنْ ذَلِكَ الْحِسَابُ وَالْجَزَاءُ، وَالْإِنْصَافُ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - خَالِقُ أَعْمَالِ الْعِبَادِ، فَمِنْ أَعْمَالِهِمْ مَا هُوَ بَاطِلٌ غَيْرُ حَقٍّ.

(١) انظر ما تقدم في (ل ٢/أ) وما بعدها.

قُلْنَا: إِنَّمَا حَكَمْنَا بِبُطْلَانِ الْكُفْرِ وَالْقَبَائِحِ بِالشَّرْعِ، فَتُبَحُّهَا وَبُطْلَانُهَا لَيْسَ رَاجِعًا إِلَى أَنْفُسِهَا، وَأَفْعَالُ اللَّهِ - تَعَالَى - حَسَنَةٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فَاعِلُهَا^(١).

فَإِنْ قَالُوا: مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الزَّانِي وَالزَّانِيَةِ؟

قُلْنَا: إِنْ أَرَدْتُمْ: مَنْ الَّذِي جَمَعَ بَيْنَ التَّزْيِينِ وَالْوَسْوَسَةِ وَالِدُّعَاءِ، فَالشَّيْطَانُ، وَلَمْ يَجْمَعْهُمَا أَحَدٌ جَبْرًا، بَلِ اجْتَمَعَا بِاخْتِيَارِهِمَا.

وَإِنْ أَرَدْتُمْ: مَنْ الَّذِي خَلَقَ آلَةَ الزَّنَا، وَهَيَّئَهُمَا لِذَلِكَ فِتْنَةً لَهُمَا، وَخَلَّى بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الشَّيْطَانِ، وَقَوَّاهُمَا لِذَلِكَ وَلَمْ يَمْنَعْهُمَا مِنْهُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمَنْعِ فَهُوَ اللَّهُ - تَعَالَى - وَفِي الْحَدِيثِ: «لَوْ أَرَادَ اللَّهُ بِالتَّمْلَةِ صَلاَحًا لَمَا خَلَقَ لَهَا جَنَاحًا»^(٢).

فَصْلٌ فِي الْهُدَى وَالضَّلَالِ وَالْخَيْرِ وَالطَّبَعِ^(٣)

وَاعْلَمْ أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ الْعَزِيزِ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى آيَاتٍ دَالَّةٍ عَلَى تَفَرُّدِ الرَّبِّ - سُبْحَانَهُ - بِهِدَايَةِ الْخَلْقِ وَإِضْلَالِهِمْ، وَالطَّبَعِ عَلَى قُلُوبِ الْكُفَرَةِ مِنْهُمْ، وَهِيَ نُصُوصٌ فِي إِبْطَالِ مَذْهَبِ الْقَدَرِيَّةِ، فَمِنْ ذَلِكَ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥].

وقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦].

(١) انظر في مسألة التحسين والتقيح عند الأشاعرة: اللمع (ص ١١٧)، وأصول الدين (ص ١٣١)، والإرشاد (ص ٢٥٨)، والبرهان (١/ ٧٩)، ونهاية الأقدام (ص ٣٧٠، ٣٧٣)، والأربعين (١/ ٣٤٦، ٣٤٩)، وغاية المرام (ص ٢٣٤)، والأبكار (٢/ ١١٧، ١٤٤)، والكامل في اختصار الشامل (٢٣٣/ ب)، وشرح المواقف (٨/ ٢٠١، ٢١٦).

(٢) أخرجه الكللاباذي في: بحر الفوائد: (ح ١٣٩)، من حديث علي بن أبي طالب عليه السلام مرفوعاً، في حديث طويل، مقسم إلى جل قصيرة، تحتوي كل جملة منها على حكمة أو مثال، وما ورد فيه: «الصلوة قربة كل تقى، والحج جهاد كل ضعيف، وجهاد المرأة حسن التبعل.....» الحديث. والحديث أمارات الضعف والتلفيق بادية عليه رواية ودراية: أما رواية: فلم يُخَرِّجْ في مصادر السنة المعتمدة عند أئمة فن الحديث من الصحاح أو السنن أو المسانيد، وقد نقبت عليه في المئين من مصادر الحديث والأثر مما يعني بالأخبار المسندة فأبت منها بخفي حين. وأما دراية: فإن لغته ظاهرة التلفيق والتجميع، مع بعده عن اللغة النبوية القابضة على قلب البلاغة النابض بين يديها، كما أن فيه من العبارات ما يخالف نصوصاً من الكتاب والسنة الصحيحة؛ من مثل عبارة: «قلة العيال أحد اليسارين»، و: «من ضرب بيده عند المصيبة حبط عمله».

(٣) انظر مبحث الهدى والضلال والختم والطبع في: المقالات (١/ ٣٢٣، ٣٢٤)، والإبانة (ص ١٩٨، ٢٠١)، وأصول الدين (ص ١٤٠، ١٤٢)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ١٠٥)، والإرشاد (ص ٢١٠، ٢١٤، ٢٥٤)، =

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَمْسَخْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ صَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥] ^(١).

وَقَوْلُهُ: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ [السجدة: ١٣] وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

ثُمَّ قَالَ: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى﴾ [الأعراف: ١٧٨].

وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ وُرُودَ الْهِدَايَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى - عَلَى غَيْرِ الْمَعْنَى الَّتِي قَدَّمْنَاهُ؛ فَقَدْ وَرَدَتْ بِمَعْنَى الدَّعْوَةِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢] وَقَدْ قَالَ الْعَلَّامَةُ: «بُعِثْتُ رَاعِيًا وَلَيْسَ لِي مِنْ أَمْرِ الْهِدَايَةِ شَيْءٌ» ^(٢).

وَقَدْ وَرَدَتْ بِمَعْنَى الْبَيَانِ، وَنَضَبِ الْأَدِلَّةِ؛ كَقَوْلِهِ فِي صِفَةِ الْقُرْآنِ: ﴿هُدًى لِلنَّاسِ﴾ ^(٣) وَ ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] إِذَا حَمَلْنَاهُ عَلَى الْعُمُومِ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْآيَاتِ؛ مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ^(٤) [السجدة: ١٣] وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا﴾ ^(٥) يَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ^(٦) [الشورى: ٥٢] وَقَوْلُهُ: ﴿أَوْ مِنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا﴾ [الأنعام: ١٢٢].

= وغاية المرام (ص ٢٢٥)، والكمال (ل ١٩٨/ب، ٢٠١/أ)، وشرح المقاصد (٣٠٩/٤، ٣١١)، وشرح المواقف (٨/١٨٧، ١٩٢)، ونشر الطوابع (ص ٢٨٧، ٢٩٠)، وحجج القرآن (ص ٢١)، وحز الغلاصم في إفحام المخاصم (ص ٤٨). وعن موقف المعتزلة انظر: رسائل الجاحظ (ص ١٢)، والانتصار (ص ١٨١، ١٨٣)، والمنهاج في أصول الدين (ص ١١)، والكشاف (١/١٤٤، ١٥٥، ١٦٢)، (٢/٤٢٦)، (٣/٢٢٨، ٤٦٨)، (٤/٢٨)، والمغني (١٣/١٠٣)، ومتشابه القرآن (ص ٥١، ٥٤، ٢١١، ٢٤٧، ٢٨٩، ٣٤٢، ٣٤٣، ٤٧٩، ٥٥٧، ٦٠٥، ٦١١، ٦٥٤)، والرد على المجبرة (ص ٨١، ٨٣)، والأساس في عقائد الأكياس (ص ١١٢، ١١٥)، والقلائد لتصحيح العقائد (ص ١٠٠، ١٠١)، والإبانة عن مذهب أهل العدل (ص ٢٤). وأيضًا: تأويلات أهل السنة (ص ٤٣)، وشرح الفقه الأكبر المنسوب إلى أبي حنيفة الليثاني (ص ٢٢)، والفصل (٣/٤٤)، ومرهم العلل المضلة (ص ١٠٢، ١٠٦)، ومناهج الأدلة (ص ٢٣٥)، وشفاء العليل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل (ص ٨٨).

(١) مقدمة أبي القاسم لهذا البحث مطابقة لكلام شيخه أبي المعالي الجويني في الإرشاد (ص ٢١٠، ٢١١).

(٢) لم أقف عليه في مصادر الحديث والأثر على كثرة ما بحثت عنه فيه.

(٣) جزء من الآية: (١٨٥) من سورة البقرة، وقد وصف الله التوراة والإنجيل بهذا الوصف فقال: ﴿وَأَنزَلْنَا الْقُرْآنَ وَالْإِنْجِيلَ مِنْ قَبْلِ هَٰذَا هُدًى لِلنَّاسِ﴾ [الآيتان: ٣، ٤] من سورة آل عمران، وقال في وصف التوراة: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ﴾ [الآية: ٩١] من سورة الأنعام.

(٤) في الأصل: «ولكن جعلناه هدى يهدي به من نشاء من عبادنا»!

وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «كُلُّ مُيسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ».

وَقَوْلُهُ: «مَنْ خَلَقَهُ اللَّهُ لِلْسَّعَادَةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ» الْحَدِيثُ.

وَفِي هَذِهِ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ وَقُوعِ الْهِدَايَةِ وَالْإِضْلَالِ، وَوُقُوعِ الْخَيْرِ وَالطَّبَعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ.

وَلَا يَجُوزُ حَمْلُ الْمُشْتَبِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿تَهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ﴾ [الشورى: ٥٢] فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ عَلَى الْإِلْجَاءِ؛ لِأَنَّ الْإِهْتِدَاءَ لَا يَحْصُلُ بِطَرِيقِ الْإِلْجَاءِ وَلَا يَمْتَنِعُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]؛ أَيُّ: الطَّرِيقَةِ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ وَأَصَوَّبُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: ٢٦] أَيُّ: لَمْ يَتَبَيَّنْ.

وَقَدْ وَرَدَتِ الْهِدَايَةُ بِمَعْنَى إِزْشَادِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْآخِرَةِ إِلَى مَسَالِكِ الْجَنَانِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالُهُمْ﴾ ① سَبَّحَهُمْ وَيُصَلِّحْ لَهُمْ ② [محمد: ٤، ٥]؛ أَيُّ: سَيُرْشِدُهُمْ إِلَى طَرِيقِ الثَّوَابِ وَالْجَنَّةِ.

وَقَوْلِهِ: ﴿فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّبِينٍ﴾ [الصافات: ٢٣]؛ أَيُّ: اسْلُكُوا بِهِمْ نَحْوَهَا.

وَأَصْلُ الْكَلِمَةِ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ: مِنَ التَّقْدِيمِ، وَالْعُنُقُ يُسَمَّى الْهَادِي؛ لِتَقَدُّمِهِ عَلَى الْبَدَنِ، وَهَوَادِي الْوَحْشِ: اسْمٌ لِلْمُتَقَدِّمَاتِ مِنْهَا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَصْلُ الْكَلِمَةِ مِنَ الْإِمَالَةِ؛ مِنْ قَوْلِهِمْ: هُدَيْتِ الْعُرُوسَ إِلَى بَيْتِ زَوْجِهَا، وَمِنْهُ الْهَدْيَةُ؛ لِأَنَّهَا تَمَالُ [١/١٣٢] مِنْ يَدٍ إِلَى يَدٍ، وَكَذَلِكَ الْهَدْيُ؛ لِأَنَّهَا تُسَاقُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، وَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ يَتَهَادَى بَيْنَ الْعَبَّاسِ وَعَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا» ③ (أَيُّ: يَتَمَائِلُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّا هَدَنَّا إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وَقَوْلُهُ: ﴿فَأَهْدُوهُمْ﴾؛ مَعْنَاهُ: قَدِّمُوهُمْ وَأَمِيلُوهُمْ وَسُوقُوهُمْ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَمَّا نُمُودُ فَهَدَيْتُهُمْ﴾ [فصلت: ١٨٥] أَيُّ: دَعَوْنَاهُمْ، وَقَضَيْنَا عَلَيْهِمُ الْإِدْلَةَ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ الْأُصُولِيُّونَ:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْهِدَايَةُ لَفْظَةٌ مُشْتَرَكَةٌ فِي الْمَعْنَيْنِ حَقِيقَةٌ فِيهِمَا، أَيُّ: خَلَقَ الْإِيمَانَ وَالتَّوْفِيقَ

(١) انظر في معنى الهداية وشواهدا: القرطبي: جامع أحكام القرآن (١/١٤٧).

لَهُ، وَشَرَحَ الصَّدْرَ وَإِمَالَةَ الْقَلْبِ إِلَى الْحَقِّ.

وَالثَّانِي: الْبَيَانُ وَالِدَّعْوَةُ؛ فَإِنَّهُ قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، وَكَذَلِكَ أَضَافَ الْهِدَايَةَ إِلَى الْقُرْآنِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْهِدَايَةُ الْحَقِيقَةُ مَا يَقَعُ بِهِ الْإِهْتِدَاءُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى﴾ [الإسراء: ٩٧، الكهف: ١٧] وَذَلِكَ التَّوْفِيقُ وَشَرَحَ الصَّدْرُ؛ كَمَا قَالَ: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ، يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا يَهْدِي بِهِ مِنَ نَشَاءِ مَنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]، وَقَالَ: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ [الزمر: ٢٢] وَقَالَ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ [النور: ٤٠].

وَأَمَّا الدَّعْوَةُ وَإِقَامَةُ الْحُجَّةِ: فَإِنَّهُ يُسَمَّى هِدَايَةً تَوْسَعًا، وَالْعَرَبُ تُسَمِّي الْمَوْصَلَ إِلَى الشَّيْءِ وَالسَّبَبَ لَهُ بِاسْمِ الْمُسَبَّبِ، وَقَدْ قَالَ أَيْمَةُ اللَّغَةِ: الْهِدَايَةُ مَعْنَاهَا الدَّلَالَةُ وَالْإِرْشَادُ، وَاشْتِقَاقُ الْكَلِمَةِ إِمَّا مِنَ التَّقْدِيمِ، أَوْ مِنَ الْإِمَالَةِ وَالْإِرْشَادِ، وَقَدْ يَكُونُ بِالدَّعْوَةِ وَالْبَيَانِ، وَقَدْ يَكُونُ بِالتَّوْفِيقِ وَخَلْقِ الْإِيمَانِ، فَإِذَا وَقَعَ الْإِهْتِدَاءُ عِنْدَهَا فَتَكُونُ هِدَايَتُهُ مُنْجَحَةً، وَإِلَّا فَتَكُونُ إِلْزَامًا لِلْحُجَّةِ؛ وَمِنْهُ قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - فِي صِفَةِ الْقُرْآنِ: ﴿قُلْ هُوَ الَّذِي هَدَىٰ وَشَفَعَا لِّلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقُرْوْهُ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ [فصلت: ٤٤].

وَقَالَ فِي صِفَةِ الْقُرْآنِ: ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَتُنَزَّلُ هَٰذِهِ بِإِيمَانٍ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَرَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٣٨﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَرَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٤، ١٢٥].

وَقَالَ فِي صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [فاطر: ٤٢] وَالْكَلَامُ فِي الضَّلَالِ وَالْإِضْلَالِ كَالْكَلَامِ فِي الْهُدَى وَالْهِدَايَةِ.

وَأَمَّا الْحَقِيقَةُ: فَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ، يُضِلَّهُ، يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وَقَالَ: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]؛ وَقَدْ أَضَافَ الْإِضْلَالَ إِلَى الْأَضْغَامِ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُمْ أَضَلَّلْنَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦] مِنْ حَيْثُ يَضِلُّ النَّاسُ بِسَبَبِهَا، وَكَذَلِكَ أَضَافَ إِلَى الشَّيْطَانِ فَقَالَ: ﴿إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾ [القصص: ١٥]؛ وَمَعْنَاهُ: دَاعٍ إِلَى الْبَاطِلِ بِالْوَسْوَسَةِ وَالتَّزْيِينِ.

وَالْآيَاتُ الَّتِي تَمَسَّكُنَا بِهَا فِي صَدْرِ هَذَا الْفَصْلِ لَا تَحْتَمِلُ إِلَّا التَّوْفِيقَ، وَخَلَقَ الْإِيمَانَ، وَلَا يَصِحُّ حَمْلُهَا عَلَى الدَّعْوَةِ وَالْبَيَانِ؛ لِأَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - قَالَ: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [يونس: ٢٥]؛ فَجَمَعَ بَيْنَ الدَّعْوَةِ وَالْهَدَايَةِ، وَعَلَّقَ الْهَدَايَةَ بِالْمَشِيئَةِ، وَإِقَامَةَ الْحُجَّةِ، وَنَصَبَ الْأَدِلَّةَ، وَإِرْشَادَ أَهْلِ الثَّوَابِ إِلَى الْجَنَّةِ - كُلُّ ذَلِكَ وَاجِبٌ عِنْدَ الْخُصُومِ؛ فَلَا يَجُوزُ تَعْلِيلُ ذَلِكَ بِالْمَشِيئَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: نَصَبُ الْأَدِلَّةِ وَإِقَامَةُ الْحُجَّةِ مَعَ الدَّعْوَةِ، هَلْ هُوَ نِعْمَةٌ عَامَّةٌ لِجَمِيعِ الْمُكَلَّفِينَ أَمْ لَا؟

قُلْنَا: قَدْ اتَّفَقَ أَصْحَابُنَا عَلَى أَنَّ لَيْسَ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى الْكُفَّارِ نِعْمَةٌ دِينِيَّةٌ.

وَاخْتَلَفُوا فِي النِّعْمَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ:

فَقَالَ الْمُحَقِّقُونَ: لَيْسَ لِلَّهِ عَلَى الْكُفَّارِ نِعْمَةٌ أَصْلًا، وَإِنَّ اللَّهَ خَوَّلَهُمْ وَمَتَّعَهُمْ بِهِ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا فَإِنَّمَا هِيَ فِتْنَةٌ وَمَكْرٌ، يُوصِّلُهُمْ بِذَلِكَ إِلَى الْعِقَابِ؛ كَمَا قَالَ: ﴿إِنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ لِيُذْذَبُوا إِنَّمَا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، وَقَالَ: ﴿يَحْتَسِبُونَ أَنَّمَا نُنْذِرُهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ ۖ ۝ سَائِغُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ ۚ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٥، ٥٦]، وَغَيَّرَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ ^(١).

وَعِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ: لِلَّهِ عَلَى الْكُفَّارِ نِعْمُ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا ^(٢).

وَقَالَ الْقَاضِي: «حَقِيقَةُ النِّعْمَةِ هِيَ اللَّذَّةُ، وَالْكَفَّارُ مِنْ أَهْلِ النِّعْمَةِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ».

قُلْتُ: وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: الْآيَاتُ وَالْحُجَجُ فِي صُورَةِ النِّعَمِ، فَإِنْ وَفَّى الْمُكَلَّفُ حَقَّهَا، وَأَحْسَنَ النَّظَرَ لِنَفْسِهِ، وَتَدَبَّرَ وَتَفَكَّرَ فِيهَا، مُسْتَرَشِدًا مُسْتَبْصِرًا مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ، فَهِيَ فِي حَقِّهِ نِعْمَةٌ مُوصِّلَةٌ إِلَى الْحَقِّ؛ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ﴾ [فصلت: ٤٤]، [١٣٢/ب] وَإِنْ لَمْ يَوْفِ حَقَّهَا وَأَضْرَبَ عَنْهَا، مُسْتَكْبِرًا مُسْتَهْزِئًا فَذَلِكَ فِتْنَةٌ فِي حَقِّهِ، وَحُجَّةٌ عَلَيْهِ، مُوصِّلَةٌ إِلَى مَا سَبَقَ لَهُ مِنَ الشَّقَاوَةِ فِي عِلْمِ اللَّهِ.

(١) خلافاً لما رجحه الجويني في الشامل من أن مذهب المخلصين: أن « ما يحصل للكفار من تناول اللذات وبلوغ الشهوات ونيل المقاصد - هي نعم عليهم، وهم مطالبون بشكرها، معاقبون على جحدها وكفرها، وهو الصحيح ». انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٨٥/أ)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/١٩٢)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٧٧).

(٢) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/١٩٢)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٧٧). وانظر مناقشة مذهب المعتزلة في مسألة الإنعام على الكفار في: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٨٥/أ - ب).

وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي مَلَاذِ الدُّنْيَا إِنَّمَا تَنْتَهِضُ نِعَمًا فِي حَقِّ مَنْ اسْتَعْمَلَهَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَابْتِعَاءِ مَرْضَاتِهِ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يُؤَفِّ حَقَّهَا، فَتَكُونُ فِتْنَةً فِي حَقِّهِ، مُوصَلَّةٌ إِلَى الْعَذَابِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿نُمَتِّعُهُمْ قَلِيلًا ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ إِلَىٰ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ ^(١) [لقمان: ٢٤]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ثُمَّ إِذَا حَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الزمر: ٤٩]؛ يَعْنِي: لَمْ يَشْكُرِ النَّاسُ عَلَيْهَا، أَوْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ إِنَّمَا أُوتِيَ الْمَالُ لِفَضْلِهِ وَكَفَآءَتِهِ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ﴾.

وَفِي الْقُرْآنِ آيَاتٌ دَالَّةٌ عَلَى الْمَعْنِيِّينَ الَّذِينَ ذَكَرْنَاهُمَا.

وَالنِّعْمَةُ الْحَقِيقِيَّةُ: مَا تَوْصَلُكَ إِلَى الْمُنْعَمِ.

وَالنِّعْمَةُ: مَا تَحْبُبُكَ عَنْهُ، وَلِهَذَا قَالَ أَهْلُ التَّحْقِيقِ: الْهِدَايَةُ أَنْفَعُ مِنَ الْآيَةِ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالْوِاسِعَةُ عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: ١٦]؛ يَعْنِي: طَرِيقَةُ الْإِسْلَامِ، وَالْخَبَرُ إِنَّمَا هُوَ عَنْ قُرَيْشٍ، ﴿لَأَسْقِيَنَّهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ ^(٢) لِنَفْسِهِمْ فِيهِ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: «أَيُّ: لَرَجَعُوا إِلَىٰ عِلْمِي فِيهِمْ» ^(٣).

قُلْتُ: وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي الْآيَاتِ وَالرُّسُلِ؛ فَإِنَّهَا رَحْمَةٌ لِقَوْمٍ، وَفِتْنَةٌ لِّآخَرِينَ، فَيُوصَلُّهُمْ ذَلِكَ إِلَىٰ عِلْمِ اللَّهِ فِيهِمْ، وَهَذَا بَيَانُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيسِّرٍ لِّمَا خُلِقَ لَهُ».

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْهِدَايَةَ الْحَقِيقِيَّةَ هِيَ التَّوْفِيقُ: أَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - أَضَافَهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَرَّةً، وَأَضَافَهَا إِلَى نَفْسِهِ سُبْحَانَهُ أُخْرَى؛ فَقَالَ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]، وَقَالَ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، وَلَيْسَ الْمُثَبَّتُ هُوَ الْمُنْفِي، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُنْفِيَّ عَنْهُ الْهِدَايَةُ الْحَقِيقِيَّةُ، وَذَلِكَ التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا الْخَتْمُ وَالطَّعْنُ وَالْأَكِنَّةُ وَالْغِشَاوَةُ: فَهِيَ مَوَانِعُ مِنَ الْإِيمَانِ ^(٤)، وَمَتَّصُونَ الْآيَاتِ وَفَحْوَاهَا وَقَرَأَتُهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مَوَانِعُ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ^(٥) خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴿[البقرة: ٦، ٧]، وَقَوْلِهِ: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ١٥٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَحَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَقَلْبِهِمْ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِمْ عِشْرَةَ فَعَن يَدَيْهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ﴾ [الجاثية: ٢٣]، وَقَالَ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾؛ يَعْنِي: لِئَلَّا يَفْهَمُوهُ، ﴿وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ وَإِنْ نَدَعُهُمْ إِلَىٰ

(١) في الأصل: «ثم نضطره إلى عذاب النار»!

(٢) لم أقف على هذا الأثر في مظنته من مصادر التفسير بالمأثور.

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٩٩/ب).

(٤) في الأصل: «وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه» وهو جزء من الآية: ٢٥ من سورة الأنعام، ومن الآية: ٤٦ من سورة الإسراء، والصواب ما أثبتناه تبعًا لتذييل المصنف الآية بقوله تعالى: ﴿وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ الآية.

الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذَا أَبَدَا ﴿ [الكهف: ٥٧] وَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ تَمَدَّحٌ بِاقْتِدَارِهِ عَلَى تَقْلِيلِ الْقُلُوبِ؛ بِقَوْلِهِ: ﴿وَتَقْلَبُ أَعْيُنُهُمْ وَأَنْصَرُهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠]، ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ هَذِهِ الْمَوَانِعَ فِي قُلُوبِ الْكُفَّارِ ابْتِدَاءً، وَيَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَهَا؛ عُقُوبَةً لَهُمْ؛ لِإِضْرَابِهِمْ عَنِ النَّظَرِ وَالتَّفَكُّرِ فِي آيَاتِ اللَّهِ وَحُجَجِهِ؛ وَظَاهِرُ الْقُرْآنِ يَدُلُّ عَلَى هَذَا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِمَّنْ قَبَّحُوا بِهِنَّ لَعْنَتُهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣]، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿بَلْ طَعَّ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥].

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ، ثُمَّ مَنَعَهُمْ مِنْهُ بِالْخَتْمِ وَالطَّبْعِ؟ قُلْنَا: قَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُمْ هِمَّةُ الْإِيمَانِ وَطَلَبُ الرُّشْدِ، لَصَادَفُوا الْقُدْرَةَ عَلَى الْإِيمَانِ، وَالتَّوْفِيقَ لَهُ، وَلَكِنَّهُمْ لَمَّا لَمْ يَتَدَبَّرُوا، وَلَمْ يَنْظُرُوا فِي الْآيَاتِ، وَكَذَّبُوا الرُّسُلَ، وَاسْتَمَعُوا إِلَيْهِمْ اسْتِمَاعَ مُتَعَنِّتٍ، طَالِبٍ لَطْعَنِ؛ أَوْرَثَهُمْ ذَلِكَ خَتْمًا عَلَى الْقَلْبِ وَطَبْعًا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وَقَالَ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَسْمَعُ الصَّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾ [يونس: ٤٢]؛ أَيْ: لَا يَسْتَعْمِلُونَ عُقُولَهُمْ فِي النَّظَرِ فِي الْآيَاتِ وَالْأَلْفَافِ بِالْمَوَاعِظِ.

ثُمَّ هَذِهِ الْمَوَانِعُ أَعْرَاضٌ غَيْرُ بَاقِيَةٍ، بَلْ هِيَ تَحْدُثُ شَيْئًا فَشَيْئًا، وَلَوْ هُدُوا لِلرَّسَادِ، لَأَذْنُوا لِلْحَقِّ، وَاسْتَبْصَرُوا؛ فَتَرْتَفِعَ الْمَوَانِعُ، وَتَتَبَدَّلُ بِالتَّوْفِيقِ وَالْهُدَايَةِ، وَمَا هَذَا إِلَّا كَالْقَاعِدِ الْمَأْمُورِ بِالْقِيَامِ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْقُعُودِ كَالْمَانِعِ لِلْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ؛ لِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِهِمَا، وَلَوْ أَرَادَ الْقَاعِدُ الْقِيَامَ لَصَادَفَ قُدْرَةَ عَلَيْهِ عَلَى الْفُورِ، وَكَذَلِكَ يَتَبَدَّلُ الْخَتْمُ بِالتَّوْفِيقِ، وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠، التكويد: ٢٩]، فَإِلَى اللَّهِ الْمُنتَهَى، فَلَوْ وَفَّرَ دَوَاعِيَهُمْ لِلْإِيمَانِ وَالْإِدْعَانِ، لَأَرَادُوا الْإِيمَانَ، هَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ فَالْمَشْيَةُ تُسْتَدُّ إِلَى الدَّوَاعِي الضَّرُورِيَّةِ. وَأَمَّا الْمُعْتَرِلةُ: فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي تَأْوِيلِ الْخَتْمِ وَالطَّبْعِ.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمُرَادُ بِذَلِكَ تَسْمِيَةُ اللَّهِ الْكُفْرَةَ بِنَبِّزِ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ^(١). وَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ يُمدِّحٌ بِاقْتِدَارِهِ عَلَى تَقْلِيلِهِ [١/١٣٣] الْقُلُوبِ؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ،

(١) انظر: الخياط: الانتصار (ص ١٨٢)، وأيضاً: الأشعري: المقالات (١/٣٢٣)، والشريف الجرجاني: شرح المواقيف (٨/١٨٧).

وَأَحَدُنَا لَا يَعْجِزُ عَنِ التَّسْمِيَّاتِ وَالتَّلْقِيَّاتِ، فَمَا وَجْهُ اسْتِثْنَاءِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ بِهَذَا^(١).
وَحَمَلَ الْجُبَائِيَّ وَابْنَهُ الْخَتَمَ وَالطَّبْعَ عَلَى إِظْهَارِ سِمَةٍ وَعَلَامَةٍ عَلَى قُلُوبِ الْكَفَرَةِ لِيَمَيِّزَ
الْمَلَائِكَةَ النَّازِلُونَ بِالرَّحْمَةِ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَبَيْنَ قُلُوبِ الْأَبْرَارِ، فَلَا تَخْتِمَ عَلَى قُلُوبِ الْكُفَّارِ^(٢)
وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَاهُ مُخَالَفٌ لِنَصِّ الْقُرْآنِ وَفَحْوَاهُ؛ فَإِنَّ الْآيَاتِ نُصُوصٌ فِي أَنَّ اللَّهَ يَصْرِفُ
بِالطَّبْعِ وَالْخَتَمِ أَقْوَامًا عَنْ سَنَنِ الرَّشَادِ، فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿ أَكِنَّةٌ أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴾^(٣) مَعْنَاهُ: لِئَلَّا يَفْقَهُوهُ،
وَلَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَفْزَعُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَقُولُونَ: ﴿ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [آل عمران: ٨].
وَقَالَ عليه السلام لَأُمِّ سَلَمَةَ: « أَمَا عَلِمْتِ أَنَّ قَلْبَ ابْنِ آدَمَ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنَ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ؛ إِنْ
شَاءَ أَقَامَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَرَاغَهُ »^(٤).

وَلَقَدْ اعْتَرَفَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ بِأَنَّ الْخَتَمَ وَالطَّبْعَ مَوَانِعُ، غَيْرَ أَنَّهَا عُقُوبَاتٌ مِنَ اللَّهِ
لِأَصْحَابِ الْجَرَائِمِ.

وَمِمَّنْ صَارَ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ: عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زَيْدِ الْبَصْرِيِّ^(٥)، وَقَالَ: إِذَا عَاقَبَ اللَّهُ مُكَلَّفًا
بِالطَّبْعِ فَلَا يَكُونُ حِينَئِذٍ مَأْمُورًا بِالْإِيمَانِ وَلَا مَنْهِيًّا عَنِ الْكُفْرِ^(٦).
قَالَ بَكْرُ بْنُ أَخْتِ عَبْدِ الْوَاحِدِ^(٧): « الْخَتَمُ وَالطَّبْعُ مَانِعٌ مِنَ الْإِيمَانِ وَالْإِخْلَاصِ »^(٨).

(١) انظر هذا الجواب في: الإرشاد (ص ٢١٣، ٢١٤)، واستدل على جوابه بقوله تعالى: ﴿ وَتَقَلِّبُ آيَاتَهُمْ وَآتِسْرَهُمْ كَمَا لَا يَأْمُرُونَ بِهِمْ أَوْلَىٰ مَرَّةً ﴾.

(٢) انظر: الكشف (١/ ١٥٥)، ومتشابه القرآن (١/ ٥١، ٥٤)، والقلائد (ص ١٠١)، والمقالات (١/ ٣٢٣)،
والإرشاد (ص ٢١٤)، وشرح المواقف (٨/ ١٨٧).

(٣) انظر هذا الجواب في: الجويني: الإرشاد (ص ٢١٣، ٢١٤).

(٤) حديث صحيح: أخرجه مسلم في كتاب القدر: باب تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء، حديث: (٤٩٢٣).
(٥) عبد الواحد بن زيد البصري: من أصحاب الحسن البصري، زاهد صوفي، متروك الحديث، له رواية في مصنفات
ابن أبي الدنيا في حسن الظن بالله والمنامات والهواتف وغيرها.

(٦) انظر: المقالات (١/ ٣٤٢)، والفرق (ص ٢١٢)، وشفاء العليل (ص ٨٨)، والكمال (ل ١٦٤/ أ)،
(١٩٩/ ب)، وشرح المواقف (٨/ ١٨٧).

(٧) بكر ابن أخوت عبد الواحد بن زيد البصري: إليه تنسب طائفة البكرية، كان يوافق النظام في قوله: « إن الإنسان
هو الروح، لا هذا القالب الذي تكون الروح فيه »، وكان يقول في التولد يقول أهل السنة، وكان ينفرد بضلالت
تكفره بها الكافة. انظر: المقالات (١/ ٣٤٢)، والتبصير (ص ٦٤)، واعتقادات فرق المسلمين (ص ٦٩).

(٨) انظر: المقالات (١/ ٣٤٢)، والفرق (ص ٢١٢)، وشفاء العليل (ص ٨٨)، والكمال (ل ١٩٩/ ب)،
وشرح المواقف (٨/ ١٨٧).

وَحُكِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مَانِعٌ مِنَ الْإِخْلَاصِ دُونَ الْإِيمَانِ وَالْإِخْلَاصِ^(١)، الْمَطْبُوعُ عَلَى قَلْبِهِ مَأْمُورٌ بِالْإِيمَانِ^(٢).

وَاحْتَجَّ هَؤُلَاءِ بِآيَاتٍ دَالَّةٍ عَلَى أَنَّهَا عُقُوبَاتٌ قَدْ تَلَوْنَا بَعْضَهَا؛ وَمِنْهَا قَوْلُهُ: ﴿كَلَّا لَئِنْ رَأَى عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥].

وَقَوْلُهُ الطَّيِّبُ: «مَنْ تَرَكَ جُمُعَةً فَقَدْ اسْوَدَّ ثُلُثُ قَلْبِهِ»^(٣) الْحَدِيثَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: «الْخَنَمُ وَالطَّبْعُ وَنَحْوُهُمَا خِذْلَانٌ مِنَ اللَّهِ وَقَطْعٌ لِلْأَلْطَافِ»^(٤).

وَكُلُّ ذَلِكَ فَاسِدٌ عَلَى أَصُولِهِمْ؛ فَإِنَّ الْمَنْعَ مِنَ الْإِيمَانِ مَعَ الْأَمْرِ بِهِ قَبِيحٌ، وَمَعَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ حَسَنَةٌ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الطَّبْعُ قَبِيحًا حَسَنًا، وَمَنْ شَرَطَ التَّكْلِيفَ إِقَامَةَ الدَّلِيلِ وَإِرَاحَةَ الْعِلَالِ وَالْإِمْدَادَ بِالْأَلْطَافِ.

وَيُقَالُ لَهُمْ: هَلْ يَجُوزُ مَعَاقِبَتُهُمْ بِرَدِّ التَّوْبَةِ وَلَا يَقْبَلُهَا مِنْهُمْ^(٥).

وَقَالُوا: حَتَمٌ عَلَى اللَّهِ قَبُولُهَا مِنَ الْمُكَلَّفِ.

قُلْنَا: وَحَتَمٌ عَلَيْهِ عِنْدَكُمْ أَنْ يَفْعَلَ بِالْمُكَلَّفِ كُلِّ لُطْفٍ يَعْلَمُ أَنَّهُ يُؤْمِنُ عِنْدَهُ.

وَأَمَّا عَلَى أَصُولِ أَهْلِ الْحَقِّ: فَالْخَنَمُ وَالطَّبْعُ كَالسَّهْوِ وَالْغَفْلَةِ^(٦)، وَمَا أَسْرَعَ إِزَالَتَهَا بِالتَّذَكُّرِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١]، وَقَدْ رَوَى أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُمْ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حِينَ خَلَقَ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةَ وَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَيَعْمَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ وَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةَ وَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَيَعْمَلُ أَهْلُ النَّارِ يَعْمَلُونَ».

(١) كذا بالأصل.

(٢) انظر: الشريفة الجرجاني: شرح المواقف (٨/ ١٨٧).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک (٣/ ٧٢٣)، (٦٦٢٠)، بنحوه، ولم أقف على اللفظ الذي ذكره المصنف هنا.

(٤) انظر: الأشعري: المقالات (١/ ٣٢٨).

(٥) هذا الجواب مما استفاده الأنصاري من كلام شيخه في الشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٠/ أ - ب).

(٦) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ١٢٣).

فَقَامَ رَجُلٌ وَقَالَ: فَيَمِمْ الْعَمَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! فَقَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيسِّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ». وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ بِالْفَاطِ مُخْتَلَفَةً قَالَ فِي بَعْضِهَا: «إِذَا خَلَقَهُ لِلْجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ؛ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِذَا خَلَقَهُ لِلنَّارِ، اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ؛ فَيَمُوتُ عَلَى عَمَلِ أَهْلِ النَّارِ؛ فَيَدْخُلُهُ اللَّهُ النَّارَ». قُلْتُ: وَالَّذِي يُؤَيِّدُ هَذَا مِنَ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]، الْآيَتَيْنِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : كُنْتُ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَا غُلَامُ، اخْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، اخْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ أَمَامَكَ، وَإِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَكْتُبِ اللَّهُ لَكَ، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى ذَلِكَ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَكْتُبِ اللَّهُ عَلَيْكَ، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، فُضِيَ الْقَضَاءُ وَجَفَّتِ الْأَقْلَامُ وَطُوِيَّتِ الصُّحُفُ»^(١).

وَقَالَ حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رُفِيَ كُنَّا نَسْتَرْقِي بِهَا، وَأَدْوِيَةٌ كُنَّا نَتَدَاوَى بِهَا، هَلْ تَرُدُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ؟ قَالَ: «هِيَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ»^(٢).

وَعَنِ ابْنِ الدَّلَيْمِيِّ قَالَ: أَتَيْتُ أَبِي بْنَ كَعْبٍ، فَقُلْتُ لَهُ: وَقَعَ فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنَ الْقَدَرِ، فَحَدَّثَنِي؛ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُذْهِبَهُ عَن قَلْبِي، فَقَالَ: «لَوْ أَنَّ اللَّهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ، عَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ، كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ، وَلَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا قَبِلَهُ اللَّهُ مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، وَتَعْلَمْ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَاكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَإِنْ مِتَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا دَخَلْتَ [١٣٣/ب] النَّارَ».

قَالَ: «وَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ وَحَدِيقَةً - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فَقَالَ مِثْلَ هَذَا».

قَالَ: وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ.

وَقَدْ نَجَزَ غَرَضَنَا مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَقَدْ أَطْنَبْتُ فِيهِ فِي هَذَا الْمُخْتَصَرِ بَعْضَ الْإِطْنَابِ لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

(١) أخرجه أحمد في المسند: (ح ٢٦٦٩)، والترمذي: (ح ٢٥١٦) وقال: حسن صحيح، والحاكم: (ح ٦٣٠٤).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (١/٨٥)، (ح ٨٧، ٨٨)، والطبراني: المعجم الكبير (٣/١٩٢).

الْقَوْلُ فِي الْإِسْتِطَاعَةِ وَحُكْمِهَا^(١)

العَبْدُ قَادِرٌ عَلَى كَسْبِهِ، وَقُدْرَتُهُ ثَابِتَةٌ عَلَيْهِ.

وَذَهَبَتِ الْجَبَرِيَّةُ إِلَى نَفْيِ الْقُدْرَةِ، وَزَعَمُوا أَنَّ مَا يُسَمَّى فِعْلًا لِلْعَبْدِ أَوْ كَسْبًا لَهُ فَعَلَى التَّجَوُّزِ وَالتَّوَسُّعِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى إِبْثَاتِ الْقُدْرَةِ: أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا ارْتَعَدَتْ يَدُهُ، ثُمَّ إِنَّهُ حَرَكَهَا قَصْدًا؛ فَإِنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ حَالَتَيْهِ فِي الْحَرَكَةِ الضَّرُورِيَّةِ وَالْحَرَكَةِ الَّتِي اكْتَسَبَهَا، وَالتَّفْرِقَةُ بَيْنَ حَالَتَيْهِ الْاضْطِرَارِ وَالِاخْتِيَارِ مَعْلُومَةٌ عَلَى الضَّرُورَةِ، وَيَسْتَحِيلُ رُجُوعُهَا إِلَى اخْتِلَافِ الْحَرَكَتَيْنِ فِي أَنْفُسِهِمَا؛ فَإِنَّ الضَّرُورَةَ مُمَائِلَةٌ لِلِاخْتِيَارِ قَطْعًا؛ إِذْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْحَرَكَتَيْنِ ذَهَابٌ فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَانْتِقَالٌ إِلَيْهَا.

وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِحَقِيقَةِ الْكَسْبِ، وَصَرَفِهِ إِلَى الْمُكْتَسِبِ، أَوْ إِلَى الْفِعْلِ الْمُكْتَسَبِ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِيهِ، وَلَا وَجْهَ لِدَّعَاءِ افْتِرَاقِهِمَا بِصِفَةِ مَجْهُولَةٍ تُدْعَى؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَحْسِمُ طَرِيقَ الْعِلْمِ بِتَمَائِلِ كُلِّ مِثْلَيْنِ، فَإِذَا لَمْ تَرْجِعِ التَّفْرِقَةُ إِلَى الْحَرَكَتَيْنِ صَرَفَهُمَا إِلَى صِفَةِ الْمُتَحَرِّكِ.

ثُمَّ نَسْلُكُ بَعْدَ ذَلِكَ سَبِيلَ السَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ فِي إِبْثَاتِ الْقُدْرَةِ عَلَى مَا سَبَقَ التَّنْيِيهِ عَلَيْهِ عِنْدَ مُحَاوَلَةِ إِبْثَاتِ الْأَعْرَاضِ؛ فَفَقُولُ:

يَسْتَحِيلُ رُجُوعُ التَّفْرِقَةِ إِلَى نَفْسِ الْمُكْتَسِبِ مِنْ غَيْرِ مَزِيدٍ؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَأَسْتَمَرَّتْ صِفَةُ النَّفْسِ مَا دَامَتِ النَّفْسُ، وَإِذَا رَجَعَتِ التَّفْرِقَةُ إِلَى زَائِدٍ عَلَى النَّفْسِ، لَمْ يَخُلْ ذَلِكَ الزَّائِدُ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَالًا أَوْ عَرَضًا، وَالْحَالُ الْمُتَحَرِّكُ لَا تَطَرُّأُ عَلَى الْجَوْهَرِ، بَلْ تَتَّبِعُ مَوْجُودًا طَارِئًا؛ كَمَا قَدْ مَنَاهُ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الزَّائِدُ عَرَضًا فَيَتَعَيَّنُ كَوْنُهُ قُدْرَةً؛ فَإِنَّهُ مَا مِنْ صِفَةٍ

(١) انظر مبحث الاستطاعة وما يتعلق به في: المقالات (١/١١٦، ١٤٨، ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠٦، ٣٤٠)، واللمع (ص ٩٢ - ١٠١)، والإبانة (ص ١٨٥)، والتمهيد (ط بيروت) (ص ٣٢٣ - ٣٢٥)، والإنصاف (ص ٤٤ - ٤٥)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ١٠٧)، والعالم (ص ٨٣)، وغاية المرام (ص ٢٤٥)، والكامل في اختصار والشامل (ل ١/٤٦ أ). وعن موقف المعتزلة انظر: الانتصار (ص ٦١) (المطبعة الكاثوليكية)، ومتشابه القرآن (ص ٤١ - ٤٢، ٥٠، ٨٠ - ٨١، ٢٧٣، ٣٧٧، ٥١٨، ٦٨٦، ٧٠٠)، والمجموع المحيط بالتكليف (٢/١٦٠)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٣٩٠، ٤٠٨)، والرد على المجبرة القدرية (ص ٥٢). وأيضًا: التعرف على مذهب أهل التصوف للكلايازي (ص ٤٦ - ٤٨)، والمازدي: شرح الفقه الأكبر المنسوب إلى أبي حنيفة للبيضاوي (ص ٩)، الفصل (٣/٢٤)، ومرهم العلل المضلة (ص ١٠٥)، وشرح الطحاوية (ص ٤٨٨)، واعتقاد الإمام المجلل للتميمي (ص ٢٩٩)، والشرح المبسط على الفقهاء الأكبر والأوسط (ص ١٠٢).

مِنْ صِفَاتِ الْمُكْتَسِبِ غَيْرُ الْقُدْرَةِ إِلَّا وَيُتَصَوَّرُ ثُبُوتُهَا مَعَ انْتِفَاءِ الْإِقْتِدَارِ؛ كَالْحَيَاةِ، وَالْعِلْمِ، وَالْإِرَادَةِ، وَنَحْوِهَا، وَتَنْتَفِي مُعْظَمُ الصِّفَاتِ الْمُغَايِرَةِ لِلْقُدْرَةِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ، وَالْإِرَادَةَ، وَالْبَصَرَ يُتَصَوَّرُ انْتِفَاؤُهَا مَعَ ثُبُوتِ الْإِقْتِدَارِ؛ فَإِنَّ النَّائِمَ مَنِ اسْتَمَرَّتْ بِهِ الْعَقْلَةُ قَدْ يَفْعَلُ مَعَ انْتِفَاءِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ.

وَأَمَّا الْحَيَاةُ: فَإِنَّهَا لَا تَنْتَفِي مَعَ ثُبُوتِ الْقُدْرَةِ؛ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ مَشْرُوطَةٌ بِهَا.

وَإِنْ ادَّعَى مُدَّعٍ أَنَّ الْحُكْمَ الَّذِي أَذْرَكْنَاهُ وَبَحَثْنَا عَنْ عِلَّتِهِ وَمُوجِبِهِ يَثْبُتُ مِنْ غَيْرِ مُقْتَضٍ، كَانَ ذَلِكَ تَسْبِيًّا إِلَى نَفْيِ الْأَعْرَاضِ أَجْمَعٍ؛ فَإِنَّهُ جَائِزُ الثُّبُوتِ وَالْإِنْتِفَاءِ، ثُمَّ اخْتَصَّ بِالثُّبُوتِ فَانْتَقَرَ إِلَى مُقْتَضٍ لَا مُحَالَةَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ صَرَفَ التَّفَرُّقَةَ إِلَى سَلَامَةِ الْبَنِيَّةِ وَصِحَّةِ الْجَارِحَةِ؟! قُلْنَا: هَذَا يَنْطَلُ مِنْ أَوْجِهِ: أَقْرَبُهَا إِلَى عَرْضِنَا: أَنَّ الصَّحِيحَ الْبَنِيَّةَ يَفْرُقُ بَيْنَ تَحْرِيكِ يَدِ نَفْسِهِ قَصْدًا، وَبَيْنَ تَحْرِيكِ الْغَيْرِ يَدُهُ، وَإِنْ كَانَتْ بَنِيَّةٌ يَدِهِ فِي الْحَالَتَيْنِ سَوَاءً، أَوْ عَلَى صِفَةٍ وَاحِدَةٍ. ثُمَّ نَقُولُ: الْحَالَةُ الَّتِي أَحْسَسْنَاهَا وَصَرَفْنَا التَّفَرُّقَةَ إِلَيْهَا إِنَّمَا هِيَ مُدْرَكَةُ حَالَةِ الْإِكْتِسَابِ لَا قَبْلَهَا، وَأَمَّا الصَّحَّةُ وَالسَّلَامَةُ فَإِنَّمَا هِيَ حَاصِلَةٌ قَبْلَهَا.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْبَنِيَّةَ إِنَّمَا تُعْلَمُ ضَرْبٌ مِنَ التَّأْلِيفِ وَالتَّرَكُّبِ، وَكُلُّ تَرَكُّبٍ وَتَأْلِيفٍ يَخْطُرُ لِلْعَاقِلِ فَيُمْكِنُ تَصْوِيرُهُ لِلْجَمَادَاتِ، مَعَ اسْتِحَالَةِ ثُبُوتِ أَحْكَامِ الْقَادِرِينَ لَهَا؛ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ - فِي ثُبُوتِ ضَرْبٍ مِنَ الْأَكْوَانِ - الْحَيَاةُ، وَمَا مِنْ تَرَكُّبٍ إِلَّا وَيُمْكِنُ تَصْوِيرُهُ لِلْعَجَزَةِ.

وَأَمَّا الصَّحَّةُ: فَإِنْ أُريدَ بِهَا ضَرْبٌ مِنَ الْبَنِيَّةِ، فَقَدْ وَضَحَ الْمَقْصِدُ فِيهِ، وَإِنْ عُنيَ بِهَا مَعْنَى مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ؛ مِنَ الْقُدْرَةِ، فَذَلِكَ خِلَافٌ فِي الْعِبَارَةِ وَمُوَافَقَةٌ فِي الْمَعْنَى.

كَذَلِكَ سَلَامَةُ الْبَنِيَّةِ: إِنْ أُريدَ بِالْآفَاتِ الْعَجْزُ، فَلَا تَصِحُّ السَّلَامَةُ مِنْهَا إِلَّا بِمَعْنَى تَكُونِ مَانِعًا لَهَا؛ فَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا الْقُدْرَةُ، فَإِذَا أَنْ سَلِمَ مِنْ تِلْكَ الْآفَاتِ مِنْ غَيْرِ مَعْنَى يُنَافِيهَا - فَذَلِكَ مُحَالٌ، عَلَى أَنَّ انْتِفَاءَ الْآفَاتِ إِشَارَةٌ إِلَى النِّفْيِ الْمَحْضِ، وَالنِّفْيُ لَا يُوجِبُ حُكْمًا ثَابِتًا.

وَإِنْ فُسِّرَ الصَّحَّةُ بِالْحَيَاةِ: كَانَ مُحَالًا؛ لِانْقِسَامِ الْأَحْيَاءِ إِلَى الْقَادِرِينَ وَالْعَجْزَةِ.

وَإِنْ فُسِّرَ بِالْحَيَاةِ وَضَرْبٌ مِنَ الْبَنِيَّةِ: فَذَلِكَ تَعْلِيلٌ لِلْحُكْمِ الْوَاحِدِ بَعِلَّتَيْنِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

وَإِذَا أُبْطِلَتْ هَذِهِ الْأَقْسَامُ تَعَيَّنَ التَّنْصِصُ عَلَى الْقُدْرَةِ، هَذَا سَبِيلُنَا فِي إِبْنَاتِ كُلِّ عَرْضٍ

نُتَارَعُ فِيهِ، ثُمَّ اعْتَرَفَ بِأَنَّ الْعَالِمَ أَوْ الْمُتَحَرِّكَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ مَوْصُوفٌ بِهَذِهِ الْمَعَانِي [١/١٣٤]، ثُمَّ طَالَيْنَا بِتَعْيِينِ ذَلِكَ الْمَعْنَى.

ثُمَّ نَقُولُ: كَوْنُ الْعَالِمِ عَالِمًا فِي حُكْمِ الْمُحِيطِ بِالْمَعْلُومِ، فَوَجَبَ ^(١) أَنْ يَكُونَ الْمُوَجِبُ لَهُ فِي حُكْمِ الْإِحَاطَةِ، وَكَذَلِكَ الْمُوَجِبُ لِلتَّحَرُّكِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَرَكَةً وَانْتِقَالًا، كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا: الْمُكْتَسِبُ لِلْحَرَكَةِ يُدْرِكُ فِي نَفْسِهِ حَالَ الْقَادِرِيَّةِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُوَجِبُ لِذَلِكَ قُدْرَةً.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ أَنْ لَوْ كَانَ لِلْقُدْرَةِ أَثَرٌ.

قُلْنَا: لَا يَتَوَقَّفُ إِذْرَاكَ حَالِ الْقَادِرِيَّةِ عَلَى ثُبُوتِ الْأَثَرِ؛ كَمَا لَا يَتَوَقَّفُ كَوْنُهُ عَالِمًا مُدْرِكًا عَلَى الْأَثَرِ.

ثُمَّ أَوْضَحْنَا أَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تُوجَدُ إِلَّا مَعَ الْأَثَرِ وَالْإِتِّصَافِ بِهِ، فَالْقُدْرَةُ الْقَدِيمَةُ تُوجَدُ الْحَرَكَةَ وَتَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ وُجُوهِهَا، وَالْمُكْتَسِبُ يُحَسُّ مِنْ نَفْسِهِ اتِّصَافًا بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ وَاتِّصَافًا بِالْمَقْدُورِ أَيْضًا، وَتَتَعَلَّقُ قُدْرَتُهُ بِوَجْهِ وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ وَالْإِرَادَةُ إِنْ وَجَدَا فَإِنَّمَا يَتَعَلَّقَانِ بِوَجْهِ دُونَ وَجْهِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ.

فَإِنْ قِيلَ: بِمِ تَنْكُرُونَ عَلَى مَنْ يَصْرِفُ التَّفَرُّقَةَ إِلَى إِرَادَةِ الْحَرَكَةِ وَاخْتِيَارِهِ؟!

قُلْنَا: الْعَاجِزُ وَالْمُقْعَدُ كَمَا قَدْ يُرِيدُ الْحَرَكَةَ الصَّرُورِيَّةَ فِي نَفْسِهِ، وَلَيْسَ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مَا يَجِدُهُ عِنْدَ اكْتِسَابِ الْحَرَكَةِ، عَلَى أَنَّ الْإِرَادَةَ يَجِدُهَا فِي قَلْبِهِ، وَالْقُدْرَةَ يَجِدُهَا فِي يَدِهِ أَوْ فِي جَوَارِحِهِ، فَتَقُولُ: الذَّاهِلُ عَنْ حَرَكَاتِ جَوَارِحِهِ فِي اكْتِسَابِ الْحَرْفِ، وَحَرَكَاتِ لِسَانِهِ فِي النُّطْقِ وَالطَّعَامِ، وَحَرَكَاتِ أَجْفَانِهِ - يُدْرِكُ تَفَرُّقَةً فِي أَفْعَالِهِ فِي حَالِ ذُهُولِهِ وَغَفْلَتِهِ وَارْتِقَادِ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ، وَالذُّهُولِ وَالْغَفْلَةِ يُنَافِيَانِ الْإِرَادَةَ دُونَ الْقُدْرَةِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ حَالَ الْقَادِرِينَ لَا يَجُوزُ إِسْنَادُهَا إِلَى صَرْبٍ مِنَ الْبِنْيَةِ لَا يَسْتَقِيمُ عَلَى أَصْلِ الْمُعْتَرِ لَةٍ؛ فَإِنَّهُمْ أَثْبَتُوا لِلْحَيَاةِ بِنْيَةً مَخْصُوصَةً لَا يَسُوعُ ثُبُوتُهَا لِلْمَيِّتِ ^(٢)،

(١) كلمة: «فوجب» بهامش الأصل.

(٢) انظر: المغني (٣٣/٧)، (٣٣٨، ٣٣٥/١١)، وشرح نهج البلاغة (٢/٢٤٢)، وأصول الدين (ص ٢٩، ١٠٥)، والفصل (٣/٥٩)، والغنية في أصول الدين (ص ٩٦)، وشرح المواقيف (٢/٢١٥)، وتنزيه الأنبياء (ص ١٠١). وانظر مناقشة هذا الرأي في: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٥/أ)، (١٦١/أ)، ولباب المحصل (ص ٦٩).

فَمَا الْمَانِعُ مِنَ الْمَصِيرِ إِلَى اخْتِصَاصِ الْقَادِرِينَ بِضَرْبٍ مِنَ الْبِنْيَةِ لَا يَنْبُتُ لِلْأَحْيَاءِ مِنَ الْقَادِرِينَ، وَلَا يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: مَا مِنْ بِنْيَةٍ إِلَّا وَيَجُوزُ تَصْوِيرُهَا لِلْجَمَادَاتِ.

فَإِنْ قَالَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ: الْبِنْيَةُ تَرْجِعُ إِلَى التَّأْلِيفِ، وَالتَّأْلِيفُ يَخْتَصُّ حُكْمَهُ بِمَحَلِّهِ كَسَائِرِ الْأَكْوَانِ؛ فَإِنَّهَا يَنْبُتُ حُكْمُهَا لِلْجُمْلَةِ^(١).

وَهَذَا تَحَكُّمٌ، مَنْ يُسَلِّمُ لَهُ أَنَّ حُكْمَ الْقُدْرَةِ يَرْجِعُ إِلَى الْجُمْلَةِ، وَلَكِنْ سَاعَ قِيَامِ تَأْلِيفٍ وَاحِدٍ بِجُزْأَيْنِ، فَلِمَ لَا يَجُوزُ صَرْفُ حُكْمِ التَّأْلِيفِ وَالتَّرَكِيبِ إِلَى جَمِيعِ الْجُمْلَةِ، وَلَكِنْ سَاعَ لِهَذَا الْقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: الْمُدْرِكُ هُوَ الْحَيُّ الَّذِي لَا آفَةَ بِهِ، فَبِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: الْقَادِرُ هُوَ الْحَيُّ الَّذِي لَا آفَةَ بِهِ.

ثُمَّ الَّذِي يُعَوَّلُ عَلَيْهِ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ فِي إثْبَاتِ الْقُدْرَةِ: أَنَّا نَعْلَمُ تَأْتِي الْفِعْلُ مِنْ بَعْضِ الْأَحْيَاءِ وَتَعَذُّرُهُ مِنْ بَعْضٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ اخْتِصَاصٍ مَنْ يَتَأْتَى الْفِعْلُ مِنْهُ بِحَالَةٍ يُفَارِقُ بِهَا مَنْ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ.

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ يَبْطُلُ عَلَيْهِ بِالْمَمْنُوعِ؛ فَإِنَّهُ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَصْلِهِ.

فَإِنْ قَالَ: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ قَادِرٌ تَأْتِي الْفِعْلُ مِنْهُ عِنْدَ ارْتِفَاعِ الْمَنْعِ.

وَهَذَا تَعْلِيلٌ مِنْهُ لِلنَّقْضِ؛ فَإِنَّهُ إِنْ ادَّعَى أَنَّ الْفَارِقَ بَيْنَ الْقَادِرِ وَغَيْرِهِ تَأْتِي الْفِعْلُ مِنْهُ، وَقَدْ أُوْرِدَ عَلَيْهِ مِنْ أَصْلِهِ تَعَذُّرُ الْفِعْلِ مِنْ بَعْضِ الْقَادِرِينَ، فَمَا يَنْعَقِدُ بَعْدَ ذَلِكَ تَعْلِيلُ النَّقْضِ، وَهَلْ ذَلِكَ إِلَّا بِمِثَابَةِ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ بَعْدَ نَقْضِ دَلِيلِهِ: إِنَّمَا أَنْقَضُ دَلِيلِي لِكَذَا أَوْ كَذَا.

عَلَى أَنَّهُ لَوْ جَارَ الْحُكْمُ بِاقْتِدَارِ الْمَمْنُوعِ مِنْ حَيْثُ يَتَأْتَى مِنْهُ الْفِعْلُ عِنْدَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ جَارَ أَنْ يُقَالَ: الْعَاجِزُ قَادِرٌ؛ مِنْ حَيْثُ يَتَأْتَى مِنْهُ الْفِعْلُ عِنْدَ ارْتِفَاعِ الْعَجْزِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: تَأْتِي الْفِعْلُ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِ مَنْ يَتَأْتَى مِنْهُ الْفِعْلُ قَادِرًا، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الدَّلِيلِ انْعِكَاسُهُ، فَلَوْ أُلْزِمَ الرَّجُلُ تَأْتِي الْفِعْلِ مَعَ عَدَمِ الْإِقْتِدَارِ، لَكَانَ ذَلِكَ نَقْصًا؛ فَإِنَّ الدَّلِيلَ لَا بُدَّ وَأَنْ يَطْرِدَ، وَلَا يَقْدَحُ فِي صِحَّتِهِ عَدَمُ انْعِكَاسِهِ.

قُلْنَا: إِنَّهُ لَمْ يَفْتَصِّرْ فِي إثْبَاتِ حُكْمِ الْقَادِرِينَ عَلَى تَأْتِي الْفِعْلِ فَحَسَبُ، بَلْ عَوَّلَ عَلَى تَأْتِي

(١) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣٣/٧، ٤٠)، (٤٧/٩)، والمجموع المحيط بالتكليف (٥٠٣/١)، وديوان الأصول (٨٤، ٨٦، ١٠١)، ومسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٢٢٤، ٢١٩، ١٥١).

الْفِعْلِ مِنْ بَعْضِ الْأَحْيَاءِ وَتَعَدُّرِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَيَتَعَلَّقُ كَلَامُهُ بِنَفْيِ وَإِثْبَاتِ وَتَقْرِيرٍ، وَمِنْ اسْتَدِّ دَلِيلُهُ فَقَدْ انْتَزَمَ مُوجِبُ قَوْلِهِ فِي الشَّقِيَيْنِ وَالطَّرَفَيْنِ.

فَإِنْ قَالَ: تَأْتِي الْفِعْلُ مَعَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ يَدُلُّ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِحَالٍ.

كَأَنَّ ذَلِكَ تَشْبِيهًُا بِلَفْظٍ غَيْرِ عَاصِمٍ عَنِ الْإِلْزَامِ؛ فَإِنَّ التَّعَذُّرَ يَتَحَقَّقُ فِي الْمَمْنُوعِ بِحَسَبِ تَحَقُّقِهِ فِي الْعَاجِزِ وَالْمَيِّتِ؛ فَلَيْتُنْ جَاَزَ الْقَضَاءُ بِكَوْنِ الْمَمْنُوعِ قَادِرًا مَعَ التَّعَذُّرِ؛ مَصِيرًا إِلَى تَقْدِيرِ النَّاتِي عِنْدَ ارْتِفَاعِ الْمَانِعِ جَاَزَ الْحُكْمُ بِكَوْنِ مَنْ نُسِمِيهِ [١٣٤/ب] عَاجِزًا قَادِرًا عَلَى تَقْدِيرِ تَأْتِي الْفِعْلِ مِنْهُ عِنْدَ ارْتِفَاعِ الْعَجْزِ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَمْ يَتَخَلَّصْ عَمَّا أَلْزَمْنَاهُ مَعَ مَا زَادَ فِيهِ؛ فَإِنَّ الْبَارِيَّ قَادِرٌ فِي الْأَزَلِّ مَعَ عَدَمِ تَأْتِي الْفِعْلِ، وَهُوَ غَيْرُ مَمْنُوعٍ.

فَإِنْ قَالَ: امْتِنَاعُ الْفِعْلِ أَرْلَا لَمْ يَكُنْ مَنَعًا؛ فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَنَعِ، وَهُوَ بِمِثَابَةِ عَدَمِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ مِنَ الْقَادِرِ شَاهِدًا.

قُلْنَا: فِرْدُ فِي كَلَامِكَ أَنَّ الْقَادِرَ هُوَ الَّذِي يَتَأْتَى مِنْهُ الْفِعْلُ، إِذَا ارْتَفَعَتِ الْمَوَانِعُ بِمَا فِي مَعْنَاهُ.

قَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الْإِسْلَامِ: وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ حُذَافُ الْمُعْتَرِزَةِ: أَنَّ الدَّالَّ عَلَى الْقُدْرَةِ شَاهِدًا ثُبُوتِ حَالٍ عَلَى الْجَوَازِ، يَعْنِي: حَالِ الْقَادِرِيَّةِ، وَالدَّالُّ عَلَى الْحَالِ تَأْتِي الْفِعْلُ وَيَسْرُهُ، وَقَدْ أَبْطَلْنَا هَذَا بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ.

وَقَالَ الْجُبَّائِيُّ: «كُلُّ مَنْ عَلِمَ صِحَّتَهُ وَانْتِفَاءَ الْأَفَاتِ عَنْهُ، عَلِمَ مِنْ ذَلِكَ اقْتِدَارًا».

وَقَدْ كَشَفْنَا عَنِ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ وَمَعْنَاهُمَا، غَيْرَ أَنَّ كَلَامَهُمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُرِيدُ بِالْقُدْرَةِ سَلَامَةَ النِّيَّةِ وَصِحَّتَهَا، وَيُرِيدُ بِالْعَجْزِ الْأَفَاتِ الطَّارِئَةَ الْمَانِعَةَ مِنَ الصَّحَّةِ.

ثُمَّ: لَوْ جَاَزَ سُلُوكُ هَذَا الْمَسْلُوكِ، لَجَاَزَ طَرْدُهُ فِي صِفَاتِ الْحَيِّ، حَتَّى يَقْطَعَ بِعِلْمِ الصَّحِيحِ السَّلِيمِ، ثُمَّ يَجِبُ الْحُكْمُ بِكَوْنِهِ عَالِمًا بِكُلِّ مَا يُتَصَوَّرُ أَنْ نَعْلَمَهُ، وَكَذَلِكَ فِي الْإِرَادَةِ وَمَا عَدَاهَا.

وَهَذَا خَبِطٌ وَتَخْلِيطٌ، وَكَمَا يَجُوزُ خُلُوقُ الصَّحِيحِ السَّلِيمِ عَنِ الْعِلْمِ بِالْمَعْلُومَاتِ، جَاَزَ عُرُوقُ الصَّحِيحِ السَّلِيمِ عَنِ الْقُدْرَةِ.

وَقَدْ يُحْكِي عَنِ الْجُبَّائِيِّ أَنَّهُ قَالَ - فِي مَا هِيَ الْقُدْرَةُ وَحَدَّهَا - : « إِنَّهَا انْطَبَاعُ الْجَوَارِحِ ».

مَسْأَلَةٌ: [الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ غَيْرُ بَاقِيَةٍ]^(١)

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ غَيْرُ بَاقِيَةٍ؛ لِأَنَّهَا عَرَضٌ كَسَائِرِ الْأَعْرَاضِ^(٢).

وَوَافَقْنَا عَلَى ذَلِكَ أَبُو الْقَاسِمِ الْكَعْبِيُّ^(٣).

وَيَبْتَنِي عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ: اسْتِحَالَةُ تَقْدِيمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْفِعْلِ؛ إِذْ لَوْ تَقَدَّمَتْ وَعُدِمَتْ، لَوَقَعَ الْفِعْلُ بِقُدْرَةٍ مَعْلُومَةٍ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ؛ فَإِنَّ أَحَقَّ الْأَوْقَاتِ بِوُجُودِ الْقُدْرَةِ وَقْتُ حُدُوثِ الْفِعْلِ.

وَمَذْهَبُنَا فِي أَنَّ الْحَادِثَ مَقْدُورٌ فِي حَالِ حُدُوثِهِ مَذْهَبُ النَّجَّارِ^(٤)، وَمُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْمُثَلِّبِ بَرُّغُوثٍ^(٥)، وَابْنِ الرَّائِدِيِّ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ^(٦).

وَلَوْ قَدَرْنَا سَبَقَ الْإِعْتِقَادَ إِلَى بَقَاءِ الْقُدْرَةِ، لَمَا اسْتَحَالَ قِدْمُهَا عَلَى وُقُوعِ مَقْدُورِهَا، بِشَرْطِ أَنْ تَبْقَى إِلَى حَالَةِ الْفِعْلِ؛ وَلِذَلِكَ يَجِبُ الْقَطْعُ بِتَقْدُمِ الْقُدْرَةِ الْأَزَلِيَّةِ عَلَى وُقُوعِ الْمَقْدُورَاتِ بِهَا.

وَلَمَّا ثَبَتَ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تَبْقَى، تَرْتَبَ عَلَى ذَلِكَ اسْتِحَالَةُ تَقْدُمِهَا عَلَى الْمَقْدُورِ، وَالْحَادِثِ فِي حَالِ حُدُوثِهِ مَقْدُورٌ بِالْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ^(٧)، وَإِنْ كَانَ مُتَعَلِّقًا لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ فَهُوَ مَقْدُورٌ بِهَا، وَإِذَا بَقِيَ مَقْدُورٌ مِنْ مَقْدُورَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَهُوَ الْجَوْهَرُ؛ إِذْ لَا يَبْقَى غَيْرُهُ مِنْ الْحَوَادِثِ فَلَا يَتَّصِفُ فِي حَالِ بَقَائِهِ بِكَوْنِهِ مَقْدُورًا إجمالًا.

وَمَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْكَرَامِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ الْحَادِثَ فِي حَالِ حُدُوثِهِ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا

(١) انظر مبحث عدم بقاء القدرة الحادثة في: المقالات (١/ ٣٠٠ - ٣٠١)، واللمع (ص ٩٣)، وبمجرد مقالات الأشعري (ص ٧٨، ١٣١)، والإرشاد (ص ٢١٧ - ٢١٨)، ونهاية الأقدام (ص ٧٨)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٤٥/ ب)، ومرهم العلل المضلة (ص ١٠٧). وعن موقف المعتزلة في هذه المسألة؛ انظر: المجموع المحيط بالتكليف (١/ ١٨١). وأيضًا: الماتريدي: التوحيد (ص ٢٥٦، ٢٧٨).

(٢) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢١٧)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٥٢).

(٣) انظر: الأشعري: المقالات (١/ ٣٠٠).

(٤) انظر: الشريف الجرجاني: شرح المواقف (٦/ ١٠٥).

(٥) كلمة: «برغوث» ليست في الأصل.

(٦) المشهور من مذهب المعتزلة أن «الحادث في حال حدوثه يستحيل أن يكون مقدورًا للقديم والحادث، وهو بمثابة الباقي المستمر، وإنما تتعلق القدرة بالمقدور في حال عدمه». انظر: الإرشاد (ص ٢١٩).

(٧) انظر: التمهيد (ط بيروت) (ص ٣٢٥)، والفرق (ص ١٨٦)، والشامل (ص ١٤٦، ١٤٧)، والإرشاد

(ص ٢١٩)، ومرهم العلل المضلة في الرد على أئمة المعتزلة (ص ١٠٧)، وشرح المواقف (٣/ ١٧٧).

لِلْقَدِيمِ وَالْمُحَدَّثِ، وَهُوَ بِمَثَابَةِ الْبَاقِي الْمُسْتَمِرِّ، وَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ بِالْمَقْدُورِ فِي حَالِ عَدَمِهِ.
وَقَالُوا عَلَى طَرْدِ ذَلِكَ: «يَجِبُ تَقْدِيمُ الْإِسْطِطَاعَةِ عَلَى الْمَقْدُورِ».

قَالُوا: «وَلَا يَجُوزُ مُقَارَنَةُ ذَاتِ الْقُدْرَةِ حُدُوثِ الْمَقْدُورِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ مُتَعَلِّقَةً بِهِ حَالٌ
وُقُوعِهِ».

وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا: أَنَّ الْقُدْرَةَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ، وَيَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُهَا دُونَ
مُتَعَلِّقِ لَهَا، فَإِذَا فَرَضْنَا قُدْرَةً مُتَقَدِّمَةً، وَفَرَضْنَا مَقْدُورًا بَعْدَهَا فِي حَالَتَيْنِ مُتَعَاقِبَتَيْنِ، فَلَا يَتَقَرَّرُ
عَلَى أَصُولِ الْمُعْتَزَلَةِ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ؛ فَإِنَّا إِن نَّظَرْنَا إِلَى الْحَالَةِ الْأُولَى، فَلَا يَتَصَوَّرُ مِنْهَا
وُقُوعُ الْمَقْدُورِ، وَإِن نَّظَرْنَا إِلَى الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ فَلَا تَعَلُّقُ لِلْقُدْرَةِ فِيهَا؛ فَإِذَا لَمْ يَحَقَّقْ فِي الْحَالَةِ
الْأُولَى إِمْكَانٌ، وَلَمْ يَتَقَرَّرْ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ اقْتِدَارٌ، فَلَا يَبْقَى لِتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ مَعْنًى^(١).

فَإِنْ قَالُوا: الْمَعْنَى بِتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ: أَنَّهَا إِذَا حَدَثَتْ أَثَرَتْ فِي الْإِيجَادِ فِي الْحَالَةِ
الثَّانِيَةِ، فَهِيَ قُدْرَةٌ عَلَى الْفِعْلِ فِي الثَّانِي.

قُلْنَا: قَدْ فُصِّلَ عَلَيْكُمْ وَجْهُ التَّعَلُّقِ فَلَمْ يَسْتَقِرَّ لَكُمْ قَدَمٌ، وَنَحْنُ نَزِيدُهُ إِضَاحًا فَنَقُولُ:
لَا شَكَّ أَنَّكُمْ لَا تَمْنَعُونَ تَعَلُّقَ الْقُدْرَةِ قَبْلَ وُجُودِ الْمَقْدُورِ، وَهَذَا التَّعَلُّقُ لَا يَتَضَمَّنُ إِمْكَانَ
الْفِعْلِ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى، وَهِيَ غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ.

وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُقَالَ: هِيَ فِي الْأُولَى مُتَعَلِّقَةٌ بِالثَّانِيَةِ قَبْلَ تَحَقُّقِهَا، وَلَوْ تَحَقَّقَتْ لَانْقَطَعَ تَعَلُّقُ
الْقُدْرَةِ مِنْهَا؛ وَمَحْضُورُ ذَلِكَ يُنَوَّلُ [١/١٣٥] إِلَى تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِحَالٍ يَسْتَحِيلُ تَعَلُّقُهَا فِيهَا.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى لَا بَعْدَهَا.
قُلْنَا: إِذَا لَمْ تَقْتَضِ إِمْكَانًا فِي الْحَالَةِ الْأُولَى، فَلَا مَعْنَى لِتَعَلُّقِهَا فِيهَا.

ثُمَّ نَقُولُ: أَمَّا الْمَقْدُورُ: فِيمَا^(٢) أَنْ يَكُونَ عَدَمًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ وُجُودًا، وَالْعَدَمُ نَفْيُ مَحْضٍ،
وَالْمَوْجُودُ عِنْدَ الْخَصْمِ غَيْرُ مَقْدُورٍ^(٣).

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢١٩، ٢٢٠).

(٢) في الأصل: «أما»، والتصحيح بمقتضى السياق؛ لوقوعها في جواب الشرط لجازم، مع كون الجواب جملة اسمية
من المصدر المنسبك وما بعده.

(٣) انظر مذهب المعتزلة في عدم تعلق القدرة بالموجود في: شرح الأصول الخمسة (ص ٤١٣)، والقلائد
(ص ٦٧).

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُمْ رَعَمُوا أَنَّ الْحَادِثَ بِمِثَابَةِ الْبَاقِي؛ فِي اسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ مَقْدُورًا، ثُمَّ الْإِمْكَانَ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى مِنْ وُجُودِ الْقُدْرَةِ، وَالْحَالَةِ الْمُتَوَقَّعَةِ بَعْدَهَا لَيْسَتْ حَالَةً تَعْلُقُ الْقُدْرَةَ، فَإِنْ سَاعَ ذَلِكَ، فَلْيَكُنِ الْبَاقِي مَقْدُورًا فِي الْحَالَةِ الْأُولَى مِنَ الْقُدْرَةِ؛ كَمَا أَنَّ الْحَادِثَ مَقْدُورٌ قَبْلَ وَقُوعِهِ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى مِنَ الْقُدْرَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا الْمَقْدُورُ بِالْقُدْرَةِ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا. قُلْنَا: قَوْلُكُمْ: «أَنْ يُفْعَلَ بِهَا»، عِبَارَةٌ عَنْ نَفْيٍ وَإِثْبَاتٍ، وَقَدْ فَصَّلْنَا الْقَوْلَ فِيهِمَا، وَيَبْطُلُ أَنْ يَكُونَ عِبَارَةً عَنْهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا نَقِيضَانِ.

فَإِنْ قَالُوا: أَنْتُمْ أَوْجَبْتُمْ تَقَدُّمَ الْقُدْرَةِ الْأَزَلِيَّةِ، مَعَ اسْتِحَالَةِ الْإِمْكَانِ أَزَلًا. قُلْنَا: لَمْ يَزَلِ الْقَدِيمُ قَادِرًا عَلَى الْفِعْلِ؛ حَيْثُ يُتَصَوَّرُ الْفِعْلُ، وَمِنْ حُكْمِ الْفِعْلِ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَلَيْسَ فِي مَنْعِ فِعْلِ أَزَلِيٍّ إِخْرَاجُ مَقْدُورٍ عَنْ قَضِيَّةِ الْقُدْرَةِ؛ إِذِ الْقُدْرَةُ إِنَّمَا تَتَعْلَقُ بِالْمُمْكِنِ دُونَ الْمُسْتَحِيلِ.

ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا أَلْزَمُونَا وَبَيْنَ مَا أَلْزَمْنَاهُمْ أَنَّا نَقُولُ: لَمْ يَزَلِ الْإِلَهُ سُبْحَانَهُ قَادِرًا عَلَى مَا يَقَعُ مَقْدُورًا حَالَةً وَقُوعِهِ، وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: الْوَاحِدُ مِنَّا قَادِرٌ عَلَى مَا يَقَعُ، غَيْرَ مَقْدُورٍ حَالٍ وَقُوعِهِ، وَيَتَوَلَّى مَحْصُولُ الْقَوْلِ إِلَى أَنَّ الْمَقْدُورَ يُطْلَقُ وَالْمُرَادُ بِهِ تَحْقِيقُ وَاقِعٍ، وَيُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ تَقْدِيرُ وَاقِعٍ، فَالْحَادِثُ مَقْدُورٌ مُحَقَّقٌ حَالِ حُدُوثِهِ، وَالْقُدْرَةُ الْقَدِيمَةُ مُتَعَلِّقَةٌ عَلَى الْحَوَادِثِ، وَمَقْدُورُهَا مَقْدُورٌ.

وَسَيَّلْنَا فِيمَا حَقَّقْنَاهُ وَقَدَّرْنَاهُ سَبِيلَ الْقَوْلِ الْقَدِيمِ؛ حَيْثُ قُلْنَا: الْأَمْرُ يَتَعْلَقُ بِالْمَقْدِيرَةِ عَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ، وَإِذَا وَجَدَ يَنْجُزُ الْمُعْلَقُ بِهِ تَحْقِيقًا، ثُمَّ يَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ الْأَمْرِ بِمَا لَوْ قُدِّرَ وَجُودُهُ، لَأَسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا، وَهُوَ أَنْ يُوجَدَ فِي عِلْمِ اللَّهِ مَجْنُونًا مِثْلًا.

قُلْتُ: وَتَعْلَقُ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ بِالْمَعْلُومَاتِ الَّتِي لَا تَنْتَاهِي بِمِثَابَةِ تَعْلَقِ الْقَوْلِ فِي التَّقْدِيرِ وَالتَّحْقِيقِ، وَكَذَلِكَ الْقُدْرَةُ تَعْلَقُ بِالضَّادِّينَ، وَبِمَا لَا يَنْتَاهِي، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَقُوعُهُ وَأَقْرَبُ شَيْءٍ فِيهِ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْقَدِيمَةَ صَالِحَةٌ لِلْإِبْتِدَاءِ أَوْ الْإِعَادَةِ وَتَعْلَقُ بِهِمَا، ثُمَّ الْأَعْمَالُ حُكْمُهَا أَنْ تَتَرْتَّبَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ مَعَ تَخَلُّلِ عَدَمِ الْمُبْتَدَأِ.

وَأَمَّا الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ، وَلَوْ قُدِّرَ تَقَدُّمُهَا عَلَى الْمَقْدُورِ، فَالْفِعْلُ لَا يَقَعُ بِهَذَا التَّعْلُقِ؛ فَإِنَّهَا

لَوْ عُدِمَتْ قَبْلَ وَفُوعِ الْفِعْلِ، لَا سَتَمَرَ الْعَدَمُ، وَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ التَّعَلُّقَ السَّابِقَ لَا أَثَرَ لَهُ، وَبَعْدَ أَنْ وَقَعَ الْفِعْلُ فَتَعَلَّقَتْ بِهَ فِي تَأْتِي حَالِ الْحُدُوثِ لَا فَائِدَةٌ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عُدِمَتْ الْقُدْرَةُ لَا سَتَمَرَ الْوُجُودُ، فَوُجُودُ الْقُدْرَةِ كَعَدَمِهَا فِي الْحَالَتَيْنِ.

فَأَمَّا حَالَةُ الْحُدُوثِ: فَالْقُدْرَةُ لَا بُدَّ مِنْهَا لِيَقَعَ الْفِعْلُ بِهَا، وَذَلِكَ هُوَ الْمَقْصُودُ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ أَنْ نَقُولَ: لِلْفِعْلِ حَاجَةٌ إِلَى الْقُدْرَةِ، وَتَعَلَّقَ بِهَا؛ كَمَا لَهُ حَاجَةٌ إِلَى الْفَاعِلِ وَتَعَلَّقَ بِهِ، ثُمَّ الْفِعْلُ إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى الْفَاعِلِ حَالَ حُدُوثِهِ وَكَوْنِهِ فِعْلًا لَا قَبْلَهُ، كَذَلِكَ الْفِعْلُ يَحْتَاجُ إِلَى الْقُدْرَةِ حَالَهُ وَفُوعِهِ لَا قَبْلَهُ، وَلَوْ جَازَ أَنْ تَكُونَ قُدْرَةٌ عَلَيْهِ قَبْلَ وَفُوعِهِ، جَازَ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا حَالَهُ وَوُجُودِهِ.

وَاسْتَدَلَّ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام بِأَنْ قَالَ: «لَوْ جَازَ تَقَدُّمُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْفِعْلِ بِوَقْتٍ وَاحِدٍ، جَازَ تَقَدُّمُهَا بِأَوْقَاتٍ» ^(١).

قَالَ الْإِمَامُ: «وَالأَوَّلَى أَنْ نُورِدَهَا فِي مَعْرِضِ الْإِلْزَامِ؛ فَإِنَّ الْمُسْتَدِلَّ رَبَّمَا لَا يَسْلَمُ مِنَ الطَّلَبَةِ إِذَا قِيلَ لَهُ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مَا جَازَ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْقُدْرَةِ بِوَقْتٍ جَازَ أَنْ يَتَأَخَّرَ بِأَوْقَاتٍ، فَلَا تَسْلَمُ الدَّلَالَةُ مَا لَمْ يُقَيَّدَ بِأَنْ يُقَالَ: تَأَخَّرَ الْمَقْدُورُ لَا يَقْلِبُ جِنْسَهَا، وَلَا يُثَبِّتُ اسْتِحَالَةَ، وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ الْوَاحِدُ وَالْأَوْقَاتُ».

وَالأَوَّلَى أَنْ نُسَائِلَهُمْ فَنَقُولَ: إِذَا سَوَّغْتُمْ اسْتِخَارَ الْمَقْدُورِ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ تَأَخُّرِهِ أَوْقَاتًا؟
فَلَا يَسْتَقِرُّ لَهُمْ قَدَمٌ إِذَا كَانُوا مُسَوِّغِينَ.

فَإِنْ قَالُوا: الْقُدْرَةُ مَعَ الْمَقْدُورِ الْوَاقِعِ بِهَا بِمَثَابَةِ النَّظَرِ مَعَ الْعِلْمِ بِالْمَنْظُورِ فِيهِ.
قُلْنَا: مَا الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا؟!

قَالُوا: الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْقُدْرَةَ [١٣٥/ب] لَا تُقَارِنُ الْمَقْدُورَ، وَالْمَقْدُورُ لَا يُقَارِنُهَا، بَلْ يَتَعَقَّبُهَا كَالْعِلْمِ مَعَ النَّظَرِ.

قُلْنَا: هَذَا اقْتِصَارٌ مِنْكُمْ عَلَى ذِكْرِ الْمَذْهَبِ، وَلَمْ قُلْتُمْ: إِنَّ الْعِلْمَ إِنَّمَا يَعَقَّبُ النَّظَرَ لِأَنَّهُ لَمْ يُقَارِنَهُ، وَإِذْ قَدْ عَجَزْتُمْ عَنِ الْفَرْقِ، فَهَذَا نَحْنُ نُؤْمِئُ إِلَى طَرِيقٍ فِي الْفَرْقِ، وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْنَا ذَلِكَ:

(١) اعتمد الأشعري في الاستدلال على بطلان بقاء القدرة الحادثة ببطلان اللازم الذي هو قيام العرض بالعرض. (اللمع) (ص ٩٣).

مِنْهَا: أَنَّ النَّظَرَ لَيْسَ بِمُوجِدٍ لِلْعِلْمِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُتَضَمِّنٌ لَهُ بِالْبُنْيَةِ عَلَيْهِ، وَحَقِيقَتُهُ تَتَوَلَّى إِلَى إِزَالَةِ الْعَقْلَةِ.

وَأَمَّا الْقُدْرَةُ: فَإِنَّ خَاصِّيَّتَهَا أَنْ تَوْقِعَ شَيْئًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، فَيَحْتَاجُ إِلَيْهَا حَالَةُ الْوُقُوعِ؛ كَمَا يُحْتَاجُ الْفَاعِلُ حَالَةَ وُجُودِ الْفِعْلِ لَا قَبْلَهُ، وَلَوْ كَانَتِ الْقُدْرَةُ عَلَى الْحَرَكَةِ غَيْرَ مُبَاشِرَةً لِلْحَرَكَةِ، لَمَا كَانَتْ إِضَافَتُهَا إِلَى الْحَرَكَةِ بِأَوَّلَى مِنْ إِضَافَتِهَا إِلَى غَيْرِهَا.

ثُمَّ نَقُولُ: رَدُّ الْقُدْرَةِ إِلَى الْإِرَادَةِ أَوَّلَى مِنْ رَدِّهَا إِلَى النَّظَرِ؛ وَهِيَ بِهَا أَشْبَهُ مِنْهَا بِالنَّظَرِ، ثُمَّ الْإِرَادَةُ تُقَارَنُ الْمُرَادُ فَلَا تَتَقَدَّمُهُ، فَلَزِمَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْقُدْرَةِ.

وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِحَادِثٍ، وَهِيَ تَقْتَضِي صِفَةً تَابِعَةً لِلْحَادِثِ عِنْدَ الْخُصُومِ؛ كَمَا أَنَّ الْقُدْرَةَ تَقْتَضِي الْمَقْدُورَ حَالَ الْوُجُودِ، فَأَثَرُ الْقُدْرَةِ إِذَنْ كَأَثَرِ الْإِرَادَةِ.

ثُمَّ: يَجِبُ الْإِقْتِرَانُ عِنْدَهُمْ فِي الْإِرَادَةِ، فَلَزِمَ أَنْ لَا يَمْتَنِعَ أَيْضًا فِي الْقُدْرَةِ.

وَمِنْ وَجْهِ الْفَرْقِ بَيْنَ النَّظَرِ وَالْقُدْرَةِ: أَنَّ النَّظَرَ إِذَا تَمَّ عَلَى سَدَادِهِ، ثُمَّ طَرَقَ أَفَقٌ، فَيَمْتَنِعُ حُصُولُ الْعِلْمِ، وَعِنْدَكُمْ: الْقُدْرَةُ إِذَا اسْتَعْقَبَتْ عَجْزًا أَوْ مَوْتًا فَإِنَّهُ لَا يُضَادُّ الْفِعْلَ، وَلَا يَمْتَنِعُ حُدُوثُهُ.

شَبَهَ الْقَائِلِينَ بِتَقَدُّمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمَقْدُورِ وَجُوبًا^(١)

فَمِنْهَا قَوْلُهُمْ: الْقُدْرَةُ إِنَّمَا تَمَسُّ الْحَاجَةَ إِلَيْهَا لِإِيْقَاعِ الْمَقْدُورِ بِهَا، وَإِذَا تَحَقَّقَ وُجُودُ الْمَقْدُورِ، اسْتَقَلَّ بِوُجُودِهِ وَوُقُوعِهِ عَنِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى الْقُدْرَةِ^(٢)، وَيُنَزِّلُ الْحَادِثُ مَنَزِلَةَ الْبَاقِي الْمُسْتَقْبَلِ^(٣).

(١) انظر هذا المبحث في: المقالات (٣٠٠/١)، واللمع (ص ٩٣)، والإرشاد (ص ٢١٧، ٢٢٢)، وشرح الإرشاد للأنصاري (ل ١٥٠، ١٥٢)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٤٥/ب، ١٤٩/ب)، وشرح المواقف (٦/٩٤، ١٠٦). وأيضاً: التوحيد للماتريدي (ص ٢٧٨)، وتأويلات أهل السنة (ص ١٨١). وعند المعتزلة: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٩٦، ٣٩٩، ٤١٣، ٤٢٤، ٤٢٦)، ومتشابه القرآن (٤١/١)، والمجموع المحيط بالتكليف (٢/٦٢، ١٠٥، ١١٥)، والقلائد لتصحيح العقائد (ص ١٠٥).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٤١٣، ٤٢٤، ٤٢٦).

(٣) انظر هذه الشبهة للمعتزلة في تقدم القدرة الحادثة على مقهورها في: الإرشاد (ص ٢٢٠)، والكامل (ل ١٤٦/ب).

وَرَبَّمَا عَصَدُوا كَلَامَهُمْ بِأَن قَالُوا: الْقُدْرَةُ يَمْتَنِعُ تَعَلُّقُهَا بِالْبَاقِي، وَالْمُقْتَضِي لَامْتِنَاعِ التَّعَلُّقِ تَحَقُّقُ الوجود، وَهَذَا الْمَعْنَى مُتَحَقِّقٌ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى^(١).

رَبَّمَا قَالُوا: وَوجودُ الْبَاقِي هُوَ غَيْرُ وجودِ الْحَادِثِ، وَيَسْتَحِيلُ الْقَضَاءُ بِتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِعَيْنٍ مَعَ الْحُكْمِ بِاسْتِحَالَةِ التَّعَلُّقِ بِهَا، وَتَعَاقُبِ الْأَوْقَاتِ لَا يُغَيِّرُ أَحْكَامَ الْأَنْفُسِ وَلَا يُؤَثِّرُ فِيهَا.

قُلْنَا: لِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ الْقُدْرَةَ إِنَّمَا احتِجَجَ إِلَيْهَا لِإِبْجَادِ الْمُقْدُورِ بِهَا، وَقَدْ عَلِمْتُمْ مِنْ مَذْهَبِ الْخُصُومِ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تَسْتَقِيلُ بِالتَّأْثِيرِ^(٢)؟! فَلَا يَسْتَقِيمُ بَعْدَ الْمُمَانَعَةِ كَلَامُهُمْ بَلِ الْقُدْرَةُ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا؛ لِیُحَسَّ الْمُكَلَّفُ اقْتِدَارُهُ عَلَيْهَا، وَسُهُولَةُ وَقُوعِهِ عِنْدَهُ بِإِيقَاعِ اللَّهِ تَعَالَى إِيَّاهُ تَحْتَ قُدْرَتِهِ؛ وَلِذَلِكَ يَصِحُّ تَكْلِيفُهُ.

ثُمَّ إِنْ سَلِمَ ذَلِكَ لَهُمْ جَدَلًا، فَلِمَ قَالُوا: إِنَّ الْحَادِثَ يَسْتَقِيلُ بِحُدُوثِهِ وَوجودِهِ عَنِ الْقُدْرَةِ؟! وَمَا الدَّلِيلُ عَلَيْهِ؟! وَبِمَ يُنْكَرُونَ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْحَادِثَ إِنَّمَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْقُدْرَةِ حَالَةَ حُدُوثِهِ لَا قَبْلَهُ؟! وَقَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ الْأَحْوَالَ ثَلَاثَةٌ: حَالَةُ عَدَمٍ، وَحَالَةُ حُدُوثٍ بَعْدَهُ، وَحَالَةُ الْبَقَاءِ، وَأَحْوَالَ الْأَوْقَاتِ بِالاحتِجَاجِ إِلَى الْقُدْرَةِ حَالَةَ الْحُدُوثِ.

وَاسْتَزَوَّاهُمْ إِلَى الْبَاقِي لَا مَعْنَى لَهُ، وَعَلَيْهِمْ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْبَاقِي إِنَّمَا اسْتَغْنَى عَنِ الْقُدْرَةِ لِوُجُودِهِ، وَأَنَّ الْمَانِعَ مِنْ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِهِ وَوجودُهُ، وَهَذَا مَا لَا يُثْبِتُونَهُ أَبَدًا^(٣).

وَلَوْ اقْتَصَرْنَا عَلَى الطَّلِبَاتِ، انْحَسَمَتْ عَلَيْهِمْ مَذَاهِبُ الْكَلَامِ، غَيْرَ أَنَّا نَتَعَدَّاهَا وَنَوْضِّحُ فَسَادَ كَلَامِهِمْ فِي كُلِّ مَسَلِكٍ فَتَقُولُ.

قَوْلُكُمْ: إِنَّ الْقُدْرَةَ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا لِإِيقَاعِ الْمُقْدُورِ.

قُلْنَا: فَلْيَكُنْ قُدْرَةً عَلَيْهَا حَالَةُ الْإِيقَاعِ؛ كَمَا قُلْتُمْ فِي حَاجَةِ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ؛ إِذْ لَا أَثَرَ لِتَعَلُّقِهَا بِهِ قَبْلَ وَقُوعِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى النَّفْيِ الْمَحْضِ، وَالْعَدَمِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْقُدْرَةِ.

ثُمَّ نَقُولُ: اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ وجودَ الْفِعْلِ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ، إِنَّمَا الْقُدْرَةُ الْقَدِيمَةُ أَوِ الْحَادِثَةُ، كَذَلِكَ أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الوجودَ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ لَيْسَ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ، وَهُوَ وجودٌ وَاحِدٌ، افْتَقَرَ إِلَى مُوجِدٍ فِي وَقْتٍ، وَاسْتَغْنَى عَنْهُ فِي وَقْتٍ، فَقَدْ اتَّسَعَتْ الْأَقْدَامُ فِي هَذِهِ

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/٤٤١).

(٢) انظر مذهب الأشاعرة في القدرة الحادثة ومدى تأثيرها فيها سبق في (١٢٠/ب) وما بعدها.

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١/١٤٧).

الخُطَّةِ وَانْعَكَسَ عَلَيْكُمْ مَا أَلَزَمْتُمُونَا، وَكُلُّ مَا تَنْفَصِلُونَ عَنْهُ فَرْقًا بَيْنَ وُجُودِ الْحَادِثِ وَبَيْنَ وُجُودِ الْبَاقِي، فَهُوَ فَضْلُنَا، غَيْرَ أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: إِنَّمَا تُؤَثِّرُ الْقُدْرَةُ فِي الْحُدُوثِ قَبْلَهُ، وَيَنْقَطِعُ تَعَلُّقُهَا عَنْهُ حَالَةَ الْحُدُوثِ، وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنْ كَانَ لِلْفِعْلِ حَاجَةٌ إِلَى الْقُدْرَةِ، فَلَتَكُنْ حَاجَتُهُ إِلَيْهَا حَالَةَ حُدُوثِهِ لَا قَبْلَهُ.

[١/١٣٦] ثُمَّ مَا قُلْتُمُوهُ يُبْطِلُ الْحُكْمَ الْمُعَلَّلَ بِالْعِلَّةِ الْمُوجِبَةِ؛ فَإِنَّ الْحُكْمَ فِي حَالِ ثُبُوتِهِ تُقَارِنُهُ الْعِلَّةُ، وَلَيْسَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِذَا ثَبَتَ الْحُكْمُ، لَمْ يَحْتَجْ مَعَ ثُبُوتِهِ إِلَى تَقْدِيرِ عِلَّةٍ مُقَارِنَةٍ لَهُ^(١).
فَإِنْ قَالُوا: مَا أَلَزَمْتُمُونَا عِلَّةً وَمَعْلُولٌ، وَمِنْ حُكْمِ الْعِلَّةِ وَجُوبُ مُقَارِنَتِهَا لِمَعْلُولِهَا، وَالْقُدْرَةُ لَيْسَتْ بِعِلَّةٍ مُوجِبَةٍ مَقْدُورِهَا.

قُلْنَا: هَذَا لَا يُنْجِيكُمْ؛ فَإِنَّ مَعْلُولَكُمْ فِي دَلِيلِكُمْ عَلَى أَنَّ الْوُجُودَ إِذَا تَحَقَّقَ اسْتَغْنَى عَنِ الْمُؤَثِّرِ فِي اثْبَاتِهِ، فَطَرَدُ ذَلِكَ يُلْزِمُكُمْ اسْتِغْنَاءَ الْمَعْلُولِ عَنِ الْعِلَّةِ، وَاعْتِصَامَكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ بِأَنَّ شَرْطَ الْعِلَّةِ مُقَارِنَتُهَا لِلْمَعْلُولِ بِخِلَافِ الْمَذْهَبِ اقْتِصَارٍ مِنْكُمْ عَلَى مُجَرَّدِ الْمَذْهَبِ، فَرُمْتُمْ دَفْعَ نَقْضٍ لَا مَخْلَصَ لَكُمْ بِذِكْرِ مَذْهَبٍ فِي صُورَةِ الْمُنَاقِضَةِ، فِيمَا أَنْ يَلْتَزِمُوا تَقْدِيمَ الْعِلَّةِ عَلَى الْمَعْلُولِ؛ تَسْوِيَةً بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْقُدْرَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَعْتَرِفُوا بِانْتِقَاضِ الدَّلِيلِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ تَقَدَّمَ الْقُدْرَةُ وَعُدِمَتْ أَوْ انْقَطَعَ تَعَلُّقُهَا ثُمَّ ثَبَتَ الْمَقْدُورُ، لَكَانَ ذَلِكَ حُكْمًا بِثُبُوتِ الْأَثَرِ وَالْمُؤَثِّرِ مَعْدُومٍ، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

وَبِمِثْلِ هَذَا تَتِمَّسِكُ فِي الشَّرْطِ مَعَ الْمَشْرُوطِ مَعَ افْتِقَارِهِ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ مَشْرُوطٌ بِالْحَيَاةِ. وَلَيْسَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِذَا ثَبَتَ الْعِلْمُ اسْتَقْلَلَ بِوُجُودِهِ عَنْ وُجُودِ شَرْطِهِ.
وَمِمَّا يَنْقُضُ اعْتِبَارَهُمْ: كُلُّ سَبَبٍ يَجِبُ مُقَارِنَتُهُ لِلْمُسَبَّبِ عَلَى أَصْلِهِمْ؛ فَإِنَّ حَرَكَةَ الْعِلْمِ تُقَارِنُهَا حَرَكَةُ الْيَدِ، ثُمَّ الْمُسَبَّبُ مُرْتَبِطٌ بِالسَّبَبِ فِي حُكْمِ الْإِيجَابِ، وَلَمْ يُنَمَّعِ اقْتِرَانُهُمَا^(٢).
ثُمَّ: حَقُّ الْعَاقِلِ أَنْ يَفْرَضَ فِي تَصَوُّرِهِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ: حَالَةُ عَدَمٍ، وَحَالَةُ حُدُوثٍ بَعْدَهُ، وَحَالَةُ بَقَاءٍ بَعْدَ الْحُدُوثِ.

فَأَمَّا حَالَةُ الْعَدَمِ: فَجَارِيَةٌ عَلَى اسْتِمْرَارِ الْإِنْتِفَاءِ.

(١) انظر هذا الجواب بنصه في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٢٠).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٤٧/ب).

وَأَمَّا الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ: فَقَدْ اسْتَمَرَّ الوجودُ مِنْهَا فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ^(١).

وإِنْ تَوَسَّعْنَا فِي الْكَلَامِ فَاتَّحَنَّاهُمْ بِنَقْضِ صَرِيحٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ الْإِحْكَامَ وَالْإِتْقَانَ مِنَ الصِّفَاتِ التَّابِعَةِ لِلْحُدُوثِ، وَالْمُؤَثِّرُ فِيهِ الْعِلْمُ أَوْ كَوْنُ الْعَالِمِ عَالِمًا، وَكَذَا وَقُوعُ الصَّيْغَةِ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا أَوْ خَبْرًا، أَوْ وَقُوعُ النُّعْمَةِ نَوَابًا، أَوْ عَرَضًا، أَوْ فَضْلًا دُونَ أَنْ تَكُونَ بِخِلَافِهَا مِنَ الصِّفَاتِ؛ فَإِنَّ الْمُؤَثِّرَ فِيهَا الْإِرَادَةُ مَعَ الْعِلْمِ، ثُمَّ يَجِبُ مُقَارَنَةُ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَلَا يُشْتَرَطُ تَعَلُّقُ الْعِلْمِ الْمُحْكَمِ الْبَاقِي^(٢).

وَفَصَّلُوا فِي هَذَا الْمُقْتَضَى بَيْنَ حَالَةِ الْحُدُوثِ وَحَالَةِ الْبَقَاءِ، وَلَا مَهْرَبَ لَهُمْ عَنْ هَذِهِ الْمُعَارَضَةِ.

وَلَا فَرْقَ فِي طَرْدِ هَذَا الْكَلَامِ بَيْنَ وُجُودِ يَتَحَقَّقُ فِيهِ الْوُقُوعُ وَبَيْنَ صِفَةِ تَابِعَةٍ؛ إِذِ الثُّبُوتُ مُتَحَقِّقٌ فِي الْمَوْقِفَيْنِ؛ لَا سِيَّمَا وَالْوُجُودُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ مُعْتَرِلَةِ الْبَصَرَةِ حَالٌ^(٣)، وَهِيَ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ؛ إِذْ لَا أَثَرَ لَهَا إِلَّا حَالٌ يُسَمَّى وَجُودًا عَلَى زَعْمِهِمْ، وَالْإِرَادَةُ وَالْعِلْمُ مُؤَثِّرَانِ فِي حَالٍ أَيْضًا، وَالذَّاتُ ثَابِتَةٌ وَجُودًا وَعَدَمًا، فَمَا الْفَضْلُ لَوْلَا الْحَيْرَةُ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَوْ كَانَ مَا ذَكَرُوهُ سَدِيدًا، لَوَجَبَ تَصْحِيحُ تَعَلُّقِ الْإِرَادَةِ بِالْبَاقِي فَضْلًا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ قَضِيَّةِ الْقُدْرَةِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْعِلْمِ الْمُؤَثِّرِ فِي الْإِتْقَانِ؛ وَجَبَ اشْتِرَاطُ بَقَائِهِ؛ كَمَا اشْتَرِطَ مُقَارَنَتَهُ وَقُوعَ الْمُحْكَمِ، لَوْ وَجَبَ عَلَى زَعْمِهِمُ الْبَيِّنُونَةُ بَيْنَ حَالَةِ الْبَقَاءِ وَحَالَةِ الْحُدُوثِ، فَفَضْلُهُمْ بَيْنَ حَالَةِ الْبَقَاءِ وَحَالَةِ الْحُدُوثِ فِيمَا هُوَ مِنْ أَثَرِ الْفِعْلِ وَالْإِرَادَةِ هُوَ فَضْلُنَا بَيْنَهُمَا فِي أَثَرِ الْقُدْرَةِ.

وَقَوْلُهُمْ: الْبَاقِي هُوَ غَيْرُ الْحُدُوثِ.

قُلْنَا: فَلْتَعَلِّقِ الْقُدْرَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ بِالْبَاقِي؛ كَمَا تَتَعَلَّقُ بِالْحُدُوثِ قَبْلَ تَحَقُّقِهِ.

ثُمَّ عِنْدَ مُعْظَمِهِمْ: لَا يَمْتَنِعُ طُرُوعُ عَجْزٍ أَوْ مَوْتٍ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ وُجُودِ الْقُدْرَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَقْدُورِ مَعَ وَقُوعِ الْمَقْدُورِ؛ فَإِنَّ الْعَجْزَ إِنَّمَا يَظْهَرُ أَثَرُهُ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ وُجُودِ الْقُدْرَةِ، وَهِيَ الْحَالَةُ مِنْ وُجُودِ الْقُدْرَةِ، وَهِيَ الْحَالَةُ الثَّانِيَةُ مِنْ وُجُودِ الْعَجْزِ؛ فَلَا مُنَافَاةَ إِذَنْ بَيْنَ وَقُوعِ

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٢١).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٤٧/أ).

(٣) انظر: النيسابوري: مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٨٦).

الْمَقْدُورِ وَبَيْنَ الْعَجْزِ وَالْمَوْتِ، وَلَا يَرْضَى عَاقِلٌ رُكُوبَ هَذِهِ الْجَهَالَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: سَبِيلُ الْقُدْرَةِ مَعَ الْمَقْدُورِ سَبِيلٌ مَا يَنْدَفِعُ بِهِ إِلَى الشَّيْءِ؛ فَيُذْرِكُ الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْسِهِ اقْتِدَارًا عَلَى مَا سَيَعْمَلُهُ قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْخَلْقَ مَأْمُورُونَ بِالْإِيمَانِ، وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ بِالْإِيمَانِ بَعْدَ الْإِقْتِدَارِ عَلَى الْإِيمَانِ، وَإِذَا قَدَّرَ عَلَيْهِ كَانَ مُؤَمَّنًا عِنْدَكُمْ، وَلَمْ يَكُنْ كَافِرًا مَأْمُورًا بِالْإِيمَانِ، وَضَرَبُوا أَمْثِلَةً:

مِنْهَا: أَنَّ الْهَآوِيَّ [١٣٦/ب] فِي الْبِئْرِ إِذَا لَمْ يَتَوَصَّلْ إِلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْبِئْرِ إِلَّا بِحَبْلِ، وَكَانَ الْحَبْلُ عَلَى رَأْسِ الْبِئْرِ، فَيَقَالُ لَهُ: إِنَّمَا تَتَوَصَّلُ إِلَى الْحَبْلِ إِذَا خَرَجْتَ مِنَ الْبِئْرِ، وَإِذَا خَرَجْتَ اسْتَغْنَيْتَ عَنِ الْحَبْلِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُتَنَاقِضٌ.

وَيَقُولُونَ أَيْضًا: إِنَّمَا يُقَدَّرُ عَلَى الْإِيمَانِ قَبْلَ الْإِيمَانِ، وَيُقَدَّرُ عَلَى الْحَرَكَةِ قَبْلَهَا، وَيُقَدَّرُ عَلَى الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ قَبْلَ حُصُولِهِمَا.

فُلْنَا: الْحَقَائِقُ لَا تُدْفَعُ بِمِثْلِ هَذِهِ التَّرَهَاتِ الَّتِي تَوَسَّعَ بِهَا أَرْبَابُ اللُّسَانِ.

ثُمَّ نُعَارِضُهُمْ بِكُلِّ مَا يُسَاعِدُونَنَا، وَعَلَى وُجُوبِ مُقَارِنِهِ؛ كَالْعِلَّةِ مَعَ الْمَعْلُولِ، أَوْ السَّبَبِ مَعَ الْمُسَبَّبِ، وَكَذَلِكَ مُقَارِنَةُ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ أَثَرُهُمَا مِنَ الْإِحْكَامِ وَالْإِنْتِقَانِ وَالِاخْتِصَاصِ^(١).

وَإِذَا فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِي حَيِّزَيْنِ لَا وَاسِطَ بَيْنَهُمَا، وَجَوْهَرٍ فِي أَحَدِهِمَا لَا يَتَصَوَّرُ خُرُوجَهُ عَنْ أَحَدِهِمَا إِلَّا لِحُصُولِهِ فِي الثَّانِي، وَنَفْسُ حُصُولِهِ فِي الثَّانِي خُرُوجٌ مِنَ الْأَوَّلِ حَتَّى يَدْخُلَ فِي الْمَكَانِ الثَّانِي قَبْلَ خُرُوجِهِ مِنَ الْأَوَّلِ، أَوْ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنَ الْأَوَّلِ.

وَكَذَلِكَ نُعَارِضُهُمْ بِالضَّدَيْنِ الْمُتَعَاقِبَيْنِ عَلَى الْمَحَلِّ: فَإِنَّ عِنْدَهُمْ: إِنَّمَا يَنْبَغِي أَحَدُهُمَا بِطَرْدِ الثَّانِي، وَلَا يَتَصَوَّرُ طَرِيَانُهُ قَبْلَ انْتِفَاءِ ضِدِّهِ، وَإِذَا انْتَهَى قَبْلَ طُرُوهِ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ.

ثُمَّ نَقُولُ: التَّكْلِيفُ عَلَى أَصْلِكُمْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي حَالَةِ الْقُدْرَةِ الَّتِي لَا يَصِحُّ فِيهَا الْفِعْلُ، أَوْ فِي حَالَةِ الْفِعْلِ الَّتِي لَا اقْتِدَارَ فِيهَا لِلْفَاعِلِ الْمُكَلَّفِ، وَلَيْسَتْ هَاهُنَا حَالَةٌ ثَالِثَةٌ فَمَا الْجَوَابُ، وَمَا الْحِيلَةُ؟! فَلَا إِيْمَانٌ عِنْدَكُمْ، وَلَا انْتِقَالٌ حَالَةَ الْإِقْتِدَارِ، وَلَا اقْتِدَارٌ حَالَةَ الْإِيمَانِ وَحَالَةَ الْإِنْتِقَالِ وَالطَّلَاقِ، وَلَيْسَ فِي الْعَدَمِ طَلَاقٌ وَلَا عَتَاقٌ وَلَا انْتِقَالٌ، وَإِنَّمَا يُقَدَّرُ عَلَى الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ إِذَا كَانَ طَلَاقًا وَعَتَاقًا وَانْتِقَالًا.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٤٧/أ).

فَإِنْ عَادُوا وَقَالُوا: إِذَا رَجَعَ الْإِنْسَانُ إِلَى نَفْسِهِ أَحَسَّ مِنْ نَفْسِهِ مَلَكَهٗ وَتَمَكَّنَّا مِنَ الْفِعْلِ قَبْلَ مَلَايَسَتِهِ الْفِعْلَ، وَذَلِكَ مَوْرِدُ التَّكْلِيفِ.

قُلْنَا: الَّذِي أَشْرْتُمْ إِلَيْهِ مِنَ الْمَلَكَهٖ وَالتَّمَكُّنِ وَوَجَدَانِ تَأْتِي الْفِعْلَ وَسَمَّيْتُمُوهُ اقْتِدَارًا فَذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى تَصَوُّرِ تَأْتِي الْفِعْلِ مِنْهُ، وَاعْتِقَادِ تَسِيرِهِ عَلَيْهِ فِي مَجَارِي الْعَادَاتِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ اقْتِدَارًا حَقِيقِيًّا، وَمَهْمَا سَلِمَتِ الْبَنِيَّةُ وَانْتَفَتِ الْآفَةُ صَادَفَ الْإِنْسَانُ قُدْرَةً عَلَى أَحَدِ الصَّدِّينِ إِيْثَارُهُ الْجَمْلِي^(١)؛ فَإِنَّ الْمَحَلَّ لَا يَخْلُو عَنْ وَاحِدٍ مِنَ الْأَضْدَادِ، وَإِذَا انْتَصَفَ بِأَحَدِ الصَّدِّينِ فَجَدُّ عِنْدَ ذَلِكَ تَأْتِي وَقُوعِ الضِّدِّ الْآخَرِ فِي مَجَارِي الْعَادَاتِ إِذَا اهْتَمَّ بِهِ وَجَرَّدَ قَضْدَهُ إِلَيْهِ، وَقَدْ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ مِثْلَ هَذِهِ الْمَلَكَهٖ وَالتَّاتِي وَالتَّيَسُّرِ فِي تَحْصِيلِ الْكَائِنَاتِ الْوَاقِعَةِ عَنِ الْأَسْبَابِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَيْهَا فِي مَجَارِي الْعَادَاتِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ مَقْدُورِ الْبَشَرِ؛ كَحُصُولِ الْأَلَمِ وَالْمَوْتِ عَقِيبَ الضَّرْبِ وَالْجُرْحِ، وَحُصُولِ الشَّبَعِ وَالرَّيِّ عَقِيبَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، وَحُصُولِ الْفَهْمِ عِنْدَ الْإِفْهَامِ، وَالْخَجَلِ وَالْوَجَلِ عَقِيبَ الْأَسْبَابِ الْمُفْضِيَةِ إِلَيْهِمَا فِي مُطَرِّدِ الْعَادَةِ، وَالْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ، وَانْقِدَاحِ النَّارِ عَقِيبَ أَسْبَابِهَا، وَالسُّكْرِ عَقِيبَ الشُّرْبِ.

وَقَدْ قَالَ أَبُو هَاشِمٍ: قَدْ يَتَوَهَّمُ الْإِنْسَانُ أَنَّهُ مُطْلَقٌ فَإِذَا هُوَ مَمْنُوعٌ، وَكَمْ مِنْ قَاعِدٍ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ مُقْتَدِرٌ عَلَى الْقِيَامِ وَمُتَمَكِّنٌ مِنْهُ، فَإِذَا حَاوَلَ الْقِيَامَ لَا يَتَمَكَّنُ مِنْهُ؛ فَثَبَّتَ أَنَّ الَّذِي يَجِدُهُ الْإِنْسَانُ فِي نَفْسِهِ قَدْ يَكُونُ ظَنُونًا مُتَلَقَّاءَ مِنْ مَجَارِي الْعَادَاتِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ الْحَيَّ لَا يَخْلُو عَنْ فِعْلٍ أَوْ تَرْكِ أَوْ عَجْزٍ، وَالْقَاعِدُ تَارِكٌ لِلْقِيَامِ، وَإِذَا أَحَسَّ مِنْ نَفْسِهِ تَأْتِي الْقِيَامِ، فَذَلِكَ قُدْرَتُهُ عَلَى الْقُعُودِ الَّذِي هُوَ فَاعِلُهُ وَذَلِكَ تَرْكُ الْقِيَامِ، وَالتَّارِكُ لِلشَّيْءِ يَعْتَقِدُ تَأْتِي فِعْلٍ مَا قَدْ تَرَكَهٗ، فَيَجِدُ فِي نَفْسِهِ خَيْرَةً، فَإِذَا اخْتَارَ الْقِيَامَ الْمَأْمُورَ بِهِ، صَادَفَ قُدْرَةً جَدِيدَةً، وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّ الَّذِي يَجِدُهُ ثَانِيًا هُوَ الَّذِي يَجِدُهُ أَوَّلًا، وَهُوَ قُدْرَتُهُ عَلَى الْقُعُودِ الَّذِي هُوَ تَرْكُ الْقِيَامِ.

فَإِنْ قَالُوا: كَيْفَ يَخْتَارُ الْقِيَامَ مِنْ غَيْرِ قُدْرَةٍ عَلَى الْإِخْتِيَارِ، وَالْكَلَامُ فِي اخْتِسَابِ الْإِرَادَةِ وَالْإِخْتِيَارِ مِنْ غَيْرِ قُدْرَةٍ عَلَيْهِ كَالْكَلَامِ فِي اخْتِسَابِ الْقِيَامِ مِنْ غَيْرِ اقْتِدَارٍ عَلَيْهِ.

قُلْنَا: الْإِرَادَةُ الْكَسْبِيَّةُ تَسْتَنِدُ إِلَى دَاعِيَةٍ ضَرُورَةٍ، فَمَا لَمْ يُخْلَقْ لَهُ تِلْكَ الدَّاعِيَةُ لِامْتِثَالِ الْأَمْرِ

أَوْ لِإِرَادَةِ امْتِنَالِ الْأَمْرِ لَا يَتَأْتِي لَهُ إِرَادَةُ [١/١٣٧] امْتِنَالِ الْأَمْرِ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠، التكوثر: ٢٩].

وَمَا أَشَارُوا إِلَيْهِ مِنْ وَجْدَانِ الْمَلَكََةِ وَالتَّائِي: فَإِنَّمَا ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى سَلَامَةِ الْبَنِيَّةِ وَاعْتِقَادِ تَيْسِيرِهِ وَذَلِكَ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْفِعْلِ، ثُمَّ يُشْتَرَطُ مُقَارَنَتُهُ لِلْفِعْلِ.

وَمِنْ حَقِّ الْعَاقِلِ أَنْ يُجَدِّدَ عَهْدَهُ بِمَا خَذَ الْمَذْهَبِ؛ وَذَلِكَ: أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى اثْبَاتِ الْقُدْرَةِ مَا قَدَّمَ مِنْ وَجْدَانِ التَّفْرِقَةِ حَالَةَ الْإِكْتِسَابِ وَطَرِيقَ الْحُدَاقِ مِنْهُمْ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ تَأْتِي الْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى الْإِقْتِدَارِ.

ثُمَّ اتَّفَقَ أَهْلُ التَّحْقِيقِ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَقْدُورِ إِلَّا بِوَقْتٍ وَاحِدٍ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْكَعْبِيِّ وَشَيْعَتِهِ^(١).

وَمَنْ جَوَرَ مِنْهُمْ تَقَدُّمَهَا بِأَكْثَرِ مِنْ وَقْتٍ وَاحِدٍ فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى تَحْدِيدِ الْأَوْقَاتِ وَصَبْطِهَا، فَمَحْضُولُ كَلَامِهِ يَرْجِعُ إِلَى سَلَامَةِ الْبَنِيَّةِ، وَانْتِفَاءِ الْآفَةِ، وَتَيْسِيرِ ذَلِكَ فِي الْإِعْتِقَادِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مَوْضِعَ النَّزَاعِ.

فَإِنْ تَمَسَّكُوا بِإِطْلَاقَاتِ أَهْلِ اللِّسَانِ مِثْلَ قَوْلِهِمْ: فَلَانَ قَادِرٌ عَلَى الْمَشْيِ، وَعَلَى الْبَطْشِ، وَعَلَى أَنْ يَبْنِيَ دَارًا أَوْ يَشْتَرِيَ جَارِيَةً، وَيَقْوَى عَلَى كَذَا.

قُلْنَا: مَعْنَاهُمْ بِذَلِكَ أَنَّهُ يُصَادِفُ مَقْدَرَةً عَلَيْهِ، أَوْ جَرَّدَ قَصْدَهُ، وَلَيْسَ تَمْنَعُ بَنِيَّتُهُ مِنْ احْتِمَالِ ذَلِكَ، وَقَدْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِتَسْمِيَةِ تِلْكَ الْحَالَةِ اقْتِدَارًا وَاسْتِطَاعَةً وَطَاقَةً تَوْسَعًا، وَتَأْوِيلُ هَذِهِ الْإِطْلَاقَاتِ مَا بَيَّنَّاهُ.

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤].

وَقَالَ: ﴿فَانْفَعُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

وَأَخْبَرَ عَنِ الْعِفْرِيتِ أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ﴾ [النمل: ٣٩]؛ يَعْنِي: الْإِنْتِانَ بِعَرْشِ بَلْقَيْسٍ.

وَقَالَ تَعَالَى فِي صِفَةِ ذِي الْقَرْنَيْنِ: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٤].

وَفِي صِفَةِ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوثر: ٢٠].

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٤٦/ب).

وَالْجَوَابُ مَا قَدَّمْنَاهُ، وَنَزِيدُهُ إِيضَاحًا فَتَقُولُ:

قَالَ الشَّيْطَانُ: ﴿وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ﴾ [النمل: ٣٩]؛ فِي اعْتِقَادِي وَسَلَامَةِ بَنِيَّتِي؛ فَإِنَّ الْإِثْيَانَ بِعَرْشِ بَلْقَيْسٍ مُنْسُورٍ لِي، وَإِنِّي لَذُو صَلَاحَةٍ وَشِدَّةٍ، فَإِنْ هَمَمْتَ بِهِ صَادَفْتُ اقْتِدَارًا عَلَى اعْتِمَادِ أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ عِنْدَ ذَلِكَ إِحْضَارَهُ فِي دَارِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَقَدْ سَمَّى اللَّهُ - تَعَالَى - الْأَدَاةَ الَّتِي يَتَأَتَّى بِهَا تَحْصِيلُ الْأَشْيَاءِ قُدْرَةً وَاسْتِطَاعَةً؛ فَقَالَ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْأَبْنَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الِاسْتِطَاعَةُ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ»^(١).

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِلَاطَعًا سِتِينَ مَسِيكًا﴾ [المجادلة: ٤]؛ مَعْنَاهُ: فَمَنْ لَمْ يَجِدْ.

وَقَوْلُهُ: ﴿فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]؛ يَعْنِي: مَا دُمْتُمْ أَصِحَّاءَ سَالِمِينَ.

وَقَالَ فِي صِفَةِ الْكُفَّارِ فِي الْآخِرَةِ: ﴿وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢]؛ قَالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ: يَجْعَلُ أَضْلَابَهُمْ كَالسِّفَايِدِ بِحَيْثُ لَا يَنْحَنِي، يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ قَوْلُهُ: ﴿وَقَدْ كَانُوا﴾ يَعْنِي: فِي الدُّنْيَا: ﴿يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَلِيمُونَ﴾؛ أَيُّ: فَكَانُوا مَعَ سَلَامَةٍ أَبَدَانِهِمْ لَا يَسْجُدُونَ.

فَثَبَّتْ أَنَّ الْإِسْطِطَاعَةَ قَدْ تُذَكَّرُ وَيُرَادُ بِهِ سَلَامَةُ الْجَسَدِ؛ لِإِطْرَادِ الْعَادَةِ، عَلَى أَنَّ مَنْ سَلِمَتْ بَنِيَّتُهُ وَقَصَدَ إِلَى الْفِعْلِ، صَادَفَ قُدْرَةً عَلَيْهِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ الْبَغْدَادِيِّينَ يُطْلِقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَى الْمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ، مَعَ اعْتِقَادِهِمْ اسْتِحَالَةَ بَقَاءِ الْقُدْرَةِ عَلَى تَأْوِيلِ أَنَّهُمْ مَتَى مَا أَرَادُوا ذَلِكَ وَجَدُوا الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ، وَالْبَصَرِ يُونَ مِنْهُمْ - وَإِنْ قَالُوا بِبَقَاءِ الْقُدْرَةِ - يُطْلِقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَادِرٌ عَلَى الصَّلَاةِ عَلَى الطَّهَّارَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْمَالِ الْمُخْتَلِفَةِ.

ثُمَّ الصَّلَاةُ تَشْتَمِلُ عَلَى أَعْمَالٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَحَالٌ مَا يَشْرَعُ فِي الصَّلَاةِ أَوْ قَبْلَهُ لَيْسَ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى جَمِيعِ تِلْكَ الْأَفْعَالِ؛ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الْفِعْلِ لَا تَتَقَدَّمُهُ إِلَّا بِحَالَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى مَذْهَبِ

(١) استعرض الطبري الروايات في تفسير آية الحج، ومن فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة في تفسيره (٤/ ١٥)، وانظر: القرطبي (٤/ ١٤٧)، وابن كثير (١/ ٣٨٦)، والحاكم (١/ ٦٠٩)، والترمذي (٣/ ١٧٧)، وابن ماجه (ح ٢٨٦٩)، وفتح الباري (٣/ ٣٧٩).

الْحُدَّاقِ مِنْهُمْ، ثُمَّ يُطْلِقُونَ هَذَا الْقَوْلَ عَلَى التَّأْوِيلِ الَّذِي ذَكَّرْنَاهُ، وَيُشِيرُونَ بِذَلِكَ إِلَى صِحَّةِ أَبْدَانِهِمْ وَسَلَامَةِ أَجْسَادِهِمْ.

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ عِنْدَنَا بَيْنَ الْقُدْرَةِ وَالْإِسْطَاعَةِ^(١)؛ كَمَا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ، وَقُدْرَةُ اللَّهِ تَعَالَى هَلْ تُسَمَّى [١٣٧/ب] اسْطِطَاعَةً أَمْ لَا؟ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي ذَلِكَ:

فَالْأَكْثَرُونَ مَنَعُوا إِطْلَاقَ ذَلِكَ لِعَدَمِ الْإِذْنِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَ إِطْلَاقَهُ؛ فَإِنَّ الْحَوَارِيَّينَ وَصَفُوا اللَّهَ بِهَا فَقَالُوا لِعِيسَى عليه السلام: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢].

وَقَالَ الْبَاقُونَ: لَيْسَ هَذَا تَوْقِيفًا يُفِيدُ عِلْمًا أَوْ غَلَبَةً ظَنًّا، وَلَا تَعْوِيلَ عَلَيْهِ؛ لَا سِيَّمَا وَقَدْ قَالَ لَهُمْ عِيسَى: ﴿أَنْقُذُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ١١٢].

مَسْأَلَةٌ: [الْقُدْرَةُ الْوَاحِدَةُ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَقْدُورٍ وَاحِدٍ]^(٢)

الْقُدْرَةُ الْوَاحِدَةُ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَقْدُورٍ وَاحِدٍ عِنْدَنَا.

خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ؛ فَإِنَّهُمْ جَوَّزُوا تَعَلُّقَهَا بِالْمُتَضَادَّاتِ^(٣)، بَلْ أَوْجَبُوا ذَلِكَ.

وَصَارَ الْأَكْثَرُونَ مِنْهُمْ إِلَى: تَعَلُّقِهَا بِالْمُخْتَلِفَاتِ الَّتِي لَا تَتَضَادُّ.

وَمِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِمَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ مِنَ الْمَقْدُورَاتِ عَلَى تَعَاقُبِ الْأَوْقَاتِ^(٤).

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ لَا يَتَأَتَّى بِهَا إِيقَاعُ مِثْلَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ جَمِيعًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ^(٥)؛

(١) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢١٤)، وابن حزم: الفصل في الملل والنحل (٣/ ٢٤).

(٢) انظر هذا البحث في: التمهيد (ط بيروت) (ص ٣٢٦)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ١١٨)، والإرشاد (ص ٢٢٣، ٢٢٥)، وشرح الإرشاد للأنصاري (ل ١٥٥)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٤٩/ب)، (١٥١/ب)، ولباب المحصل (ص ٧١)، وشرح المواقف (٢/ ٤٥)، (٦/ ١٨)، (ص ١٠٨، ١١١). وعند المعتزلة: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٩٠، ٤١٣، ٤٢٤، ٤٢٦)، والمجموع المحيط بالتكليف (١/ ٢٧٠)، ومتشابه القرآن (٢/ ١٠٥، ١١٥) وما بعدها.

(٣) انظر مذهب المعتزلة في جواز تعلق القدرة الحادثة بالمتماثل والمختلف والمتضاد في: شرح الأصول الخمسة (ص ٤١٥)، والمغني (١١/ ٤). ونسب هذا القول إلى المعتزلة: الجويني في الإرشاد (ص ٢٢٣)، والشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥١/ب)، ونهاية الأقدام (ص ٨٩)، والملل والنحل (١/ ٨٥/٨٩).

(٤) انظر: مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٢٧١)، والكامل (ل ١٥١/ب)، وشرح المواقف (٦/ ١٠٩).

(٥) انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٢/أ)، وشرح المواقف (٦/ ١٠٩).

قَالُوا: وَإِنَّمَا يَتَعَمَّ مِثْلَانِ كَذَلِكَ بِقُدْرَتَيْنِ^(١)، فَالْمَسْأَلَةُ الْأُولَى هِيَ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْوَاحِدَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِالضَّدَّيْنِ.

وَذَهَبَ ابْنُ الرَّائِدِيِّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى وَغَيْرُهُمَا إِلَى أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْمَقْدُورِ وَقَدْ حَدَّثَهُ، وَلَكِنَّهَا قُدْرَةٌ عَلَى الضَّدَّيْنِ عَلَى الْبَدَلِ^(٢).

فَنَقُولُ: لَوْ تَعَلَّقَتِ الْقُدْرَةُ بِالضَّدَّيْنِ لَوُجِدَ الضَّدَانِ مَعًا؛ بِنَاءً عَلَى أَصْلِنَا فِي وَجُوبِ مُقَارَنَةِ الْمَقْدُورِ الْقُدْرَةَ^(٣)، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ.

وَنَقُولُ لِلْخُصُومِ: قُولُوا عَلَى مُوجِبِ هَذَا الْأَصْلِ: إِنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الْعِلْمِ قُدْرَةٌ عَلَى السَّهْوِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا ضِدَّانِ يَنْتَفِي أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ.

فَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ عِيَّاشٍ: «السَّهْوُ لَيْسَ بِمَعْنَى، وَإِنَّمَا هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ انْتِفَاءِ الْعِلْمِ مِمَّنْ يَصِحُّ مِنْهُ الْعِلْمُ»^(٤).

وَإِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى هَذَا: عِلْمُهُ بِأَنَّ السَّهْوَ لَيْسَ بِمَقْدُورٍ، وَلَمْ يَرِدِ الْقَدَحُ فِي وَجُوبِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْأَضْدَادِ، ثُمَّ جَرَّ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى الْقَدَحِ فِي رُكْنٍ آخَرَ مِنْ مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْعِلْمَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْأَعْرَاضِ الْبَاقِيَةِ الَّتِي لَا تَنْتَفِي عَنِ الْمَحَلِّ إِلَّا بِضِدِّهِ، ثُمَّ الْعِلْمُ يَنْتَفِي بِالسَّهْوِ كَمَا يَنْتَفِي بِالْجَهْلِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ السَّهْوُ مَعْنَى مُضَادًّا لِلْعِلْمِ لَمَا انْتَفَى الْعِلْمُ بِهِ؛ فَلَمَّا اسْتَيْقَنَ ابْنُ عِيَّاشٍ ذَلِكَ طَرَدَ مَذْهَبَهُ، وَقَضَى بِأَنَّ الْعُلُومَ وَالْإِعْتِقَادَاتِ مِنَ الْأَعْرَاضِ الَّتِي لَا تَنْتَفِي مِنْ حَيْثُ انْتَفَتْ مِنَ الْمَحَلِّ مِنْ غَيْرِ ضِدٍّ، وَهَذَا يَهْدِمُ عَلَيْهِمْ مَا عَوَّلُوا عَلَيْهِ مِنْ اسْتِمْرَارِ الْأَعْرَاضِ؛ فَإِنَّ الْعَالِمَ بِالشَّيْءِ يَسْتَمِرُّ لَهُ حَالُهُ كَمَا يَسْتَمِرُّ حَالُ الْقَادِرِ وَالْحَيِّ وَنَحْوِهِمَا.

وَاخْتَلَفَ قَوْلُ أَبِي هَاشِمٍ فِي السَّهْوِ، ثُمَّ اسْتَقَرَّ رَأْيُهُ عَلَى أَنَّهُ مَعْنَى غَيْرِ أَنَّهُ لَا يُضَادُّ الْعِلْمَ مُضَادَّةَ التُّرُوكِ الْمُضَادَّةَ لَأَنْفُسِهَا^(٥).

(١) هذا نص كلام الجويني في الإرشاد (ص ٢٢٣).

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٢٣٠)، والقلائد لتصحيح العقائد (ص ٩٧)، وشرح المواقف (١٠٩/٦).

(٣) انظر ما سبق في (ل ١٣٥/ب).

(٤) انظر: متشابه القرآن (٢/ ٨٦)، ومسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٣٤١).

(٥) انظر: النيسابوري: مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٣٤١).

قَالَ: « وَسَبِيلُ السَّهْوِ فِي مُضَادَّتِهِ لِلْعِلْمِ كَسَبِيلِ الْمَوْتِ الْمُنَافِي لِمَا شَرَطَ الْحَيَاةُ فِي بُيُوتِهَا، وَلَيْسَ مِنْ شَرَطِ الْقُدْرَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالشَّيْءِ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِمَا يُضَادُّ شَرْطَهُ »، فَهَذَا مَا ارْتَضَاهُ. وَهُوَ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّا لَسْنَا نَعْلَمُ لِلْعِلْمِ شَرْطًا يُنَافِيهِ السَّهْوُ؛ كَمَا قَدَّرَهُ فِي الْمَوْتِ الْمُضَادُّ لِشَرَطِ الْعِلْمِ.

وَلَوْ سَاعَ تَقْدِيرُ شَرَطِ لِلْعِلْمِ يُضَادُّ السَّهْوَ، لَسَاعَ سُلُوكُ هَذَا الْمَسْلُوكِ فِي جُمْلَةِ الْمُتَضَادَّاتِ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ إِبْثَاتُ أَجْناسٍ مِنَ الْمَعَانِي لَمْ تَعْلَمْ ضَرُورَةً وَلَا نَظَرًا.

وَذَهَبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ إِلَى تَجْوِيزِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالشَّيْءِ وَبَعْضِ أَضْدَادِهِ، وَحَكَمَ بِكَوْنِ السَّهْوِ ضِدًّا لِلْعِلْمِ تَحْقِيقًا، وَأَخْرَجَهُ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا، وَقَالَ فِي بَعْضِ أَجْوِبَتِهِ: إِنَّ السَّهْوَ مَقْدُورٌ^(١). وَهَذَا مَذْهَبٌ مَتْرُوكٌ عَلَيْهِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ تَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ الْأَضْدَادِ فِي جُمْلَةِ الْأَبْوَابِ إِلَّا فِي الْعِلْمِ، فَهَذِهِ مَذَاهِبُهُمْ.

وَأَمَّا شُبُهَةُ الْمُعْتَرِلةِ: فَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ أَنْ قَالُوا: مِنْ حُكْمِ الْقَادِرِ عَلَى الشَّيْءِ أَنْ يَتَخَيَّرَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ عِنْدَ التَّمَكُّنِ مِنَ الضَّدِّينِ، وَلَوْ كَانَتِ الْقُدْرَةُ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَقْدُورٍ وَاحِدٍ، لَكَانَ الْعَبْدُ مُلْجَأً إِلَيْهِ غَيْرَ وَاحِدٍ عَنْهُ^(٢) مَحِيصًا.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ دَعْوَى مَحْضَةً، وَاقْتِصَارًا عَلَى ذِكْرِ الْمَذْهَبِ، وَلَوْ ادَّعَوْا فِي ذَلِكَ عِلْمًا ضَرُورِيًّا لَكَانُوا مُبَاهِتِينَ؛ فَإِنَّ دَعْوَى الضَّرُورَةِ فِي مَوَاقِعِ الْخِلَافِ جَهَالَةٌ، وَكَيْفَ تَسْتَقِيمُ دَعْوَى الضَّرُورَةِ فِي وَجْهِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ مَعَ الْإِسْتِنَادِ إِلَى النَّظَرِ [١/١٣٨] فِي أَصْلِهَا.

فَإِنْ قَالُوا: تَعَيُّنُ الْمَقْدُورِ يَتَضَمَّنُ التَّبَاسُ حَالِ الْمُقْتَدِرِ بِحَالِ الْمُضْطَرِّ.

قُلْنَا: هَذِهِ دَعْوَى، لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الْمُضْطَرَّ كَالْمُرْتَعِشِ؛ فَإِنَّهُ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى رَعَشَتِهِ، وَالْمُتَحَرِّكُ الْقَادِرُ عَلَى حَرَكَتِهِ مُخْتَارٌ لَهَا، وَلَيْسَ مِنْ شَرَطِ الْقُدْرَةِ عَلَى الشَّيْءِ الْقُدْرَةُ عَلَى تَرْكِهِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ شَرْطًا لَكَانَتِ الْقُدْرَةُ عَلَى الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ قُدْرَةً عَلَى الْغَفْلَةِ عَنْهُ.

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: متشابه القرآن (٢/ ٨٦).

(٢) في الأصل: « منه » والتصحيح من الإرشاد (ص ٢٢٥).

وَمَعْلُومٌ أَيْضًا: أَنَّ الْعَقْلَةَ غَيْرَ مَقْدُورَةٍ، مَعَ أَنَّ الْعِلْمَ يَنْتَفِي بِطَرَيَانِهَا؛ كَمَا يَنْتَفِي السَّوَادُ بِطَرَيَانِ الْبَيَاضِ^(١).

وَنَقُولُ لِابْنِ الْجُبَّائِيِّ وَمُتَّبِعِيهِ: مَنْ أَحَاطَ بِهِ بِنَاءٌ مِنْ جَوَانِيهِ، وَمَنْعَهُ مِنَ التَّقَلُّبِ فِي سَائِرِ جِهَاتِهِ، فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْكَوْنِ فِي مَكَانِهِ غَيْرَ مَمْنُوعٍ، فَلَوْ كَانَ سُقُوطُ الْإِقْتِدَارِ عَنْ أَضْدَادِ الشَّيْءِ يُوجِبُ سُقُوطَ الْإِقْتِدَارِ عَنْهُ، لَكَانَ الْمَنْعُ مِنَ الْأَضْدَادِ مَنْعًا مِنْهُ.

ثُمَّ مَا ذَكَرُوهُ لَا يَسْتَقِيمُ مِنْهُمْ؛ مَعَ مَصِيرِهِمْ إِلَى أَنَّ الْمَمْنُوعَ قَادِرٌ عَلَى مَا مُنِعَ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ الْمُقَيَّدُ وَالْمَرْبُوطُ قَادِرٌ عَلَى الْمَشْيِ وَالتَّخْلِيقِ فِي الْهَوَاءِ^(٢)؛ فَإِذَا سَأَلَ لَكُمْ الْحُكْمُ بِإِثْبَاتِ الْإِقْتِدَارِ مَعَ امْتِنَاعِ وُقُوعِ الْمَقْدُورِ، لَمْ يَبْعُدْ مِنَّا إِثْبَاتُ الْقُدْرَةِ عَلَى الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ اقْتِدَارٍ عَلَى ضِدِّهِ.

فَإِنْ قَالُوا: الْقَادِرُ عَلَى التَّحْرُكِ فِي جِهَةِ الْيَمِينِ يُحَسُّ مِنْ نَفْسِهِ اقْتِدَارًا عَلَى التَّحْرُكِ فِي جِهَةِ الْيَسَارِ؛ فَعَلِمْنَا أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الشَّيْءِ قُدْرَةٌ عَلَى تَرْكِهِ.

قُلْنَا: لَوْ وَافَقْنَاكُمْ عَلَى تَقَدُّمِ الْقُدْرَةِ عَلَى مَقْدُورِهَا^(٣)، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ تَسْلِيمِ ذَلِكَ مِنْ تَعَدُّدِ الْقُدْرِ وَتَعَلُّقِ أَحَدَاهُمَا بِأَحَدِ الضَّدَيْنِ، وَتَعَلُّقِ الثَّانِيَةِ بِالضَّدِّ الْآخَرِ؛ فَبَطَلَ دَعْوَاكُمْ أَنَّ مِنْ حُكْمِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالشَّيْءِ تَعَلُّقُهَا بِضِدِّهِ.

ثُمَّ نَقُولُ: مِنْ أَصْلِكُمْ أَنَّ مَنْ يَظُنُّ فِي الشَّيْءِ، وَحَصَلَ لَهُ الْعِلْمُ بِالْمَنْظُورِ فِيهِ، ثُمَّ نَسِيَ نَظْرَهُ وَتَغَافَلَ عَنْهُ وَعَنِ الْعِلْمِ، ثُمَّ فَاجَأَهُ ذِكْرُ النَّظْرِ فَإِنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ الْعِلْمُ مَقْدُورًا مِنْ غَيْرِ تَوَلُّدِ النَّظْرِ^(٤)، ثُمَّ قُدْرَتُهُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - عَلَى الْعِلْمِ لَيْسَتْ قُدْرَةٌ عَلَى تَرْكِهِ، فَإِنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ الْعِلْمُ مِنْ غَيْرِ تَحْيِيزٍ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ لَمْ تَكُنِ الْقُدْرَةُ عَلَى الشَّيْءِ قُدْرَةً عَلَى ضِدِّهِ، لَكَانَ مَنْ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ فَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى فَاتَهُ الْوَقْتُ وَالصَّلَاةُ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا عَلَيْهَا، وَهَذَا خِلَافُ الْإِجْمَاعِ.

(١) جواب أبي القاسم عن هذه الشبهة مقتبس من كلام شيخه أبي المعالي الجويني؛ كما في الإرشاد (ص ٢٢٥).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: متشابه القرآن (٢/ ٦٢).

(٣) انظر: ما تقدم في (ل ١٣٥/ ب) وما بعدها.

(٤) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٢/ ٨٦)، وسامي نصر لطف: الحرية المستولة (ص ٢٠٥)، وانظر ما سبق (ل ١٢/ ب).

قُلْنَا: لَسْنَا نُطْلِقُ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى مَا أُمِرَ بِهِ؛ لَأَنَّهُ يُوهِمُ عَجْزَهُ عَنْهُ وَعَنْ ضِدِّهِ، وَلَسْنَا نُطْلِقُ عَدَمَ الطَّاقَةِ مَعَ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ، بَلْ إِنَّهُ قَادِرٌ مُسْتَطِيعٌ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ صَحِيحُ الْجَسَدِ، سَلِيمُ الْبَنِيَّةِ، لَا آفَةَ بِهِ، وَأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى ضِدِّ مَا أُمِرَ بِهِ، وَلَوْ أَرَادَ فِعْلَ مَا أُمِرَ بِهِ، تَمَكَّنَ مِنْهُ، وَصَادَفَ قُدْرَةً.

وَقَوْلُكُمْ: « إِنَّهُ يُحْسِنُ مِنْ نَفْسِهِ اقْتِدَارًا عَلَى مَا أُمِرَ بِهِ »: يَعْنُ اقْتِدَارًا عَلَى تَرْكِهِ، وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: قُدْرَتُهُ عَلَى تَرْكِهِ قُدْرَةٌ عَلَى فِعْلٍ مَا أُمِرَ بِهِ، وَنَحْنُ نَقُولُ: لَا بَلْ قُدْرَتُهُ عَلَى تَرْكِهِ تَسْهُلُ عَلَيْهِ فِعْلَ ضِدِّهِ بِقُدْرَةٍ جَدِيدَةٍ أَوْ إِرَادَةٍ.

وَلَوْ أَنْصَفْتُمْ لَقُلْتُمْ: إِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَجِدُ مِنْ يَدِهِ قُدْرَةً عَلَى الْحَرَكَةِ مُتَقَدِّمَةً عَلَيْهَا بِحَالَةٍ وَاحِدَةٍ، بَلْ يُحْسِنُ مِنْهَا صِحَّةً وَسَلَامَةً، وَأَنْطِبَاعًا لِمَا أَرَادَهُ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَيَجِدُ مِنْ قَلْبِهِ تَيْسَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ؛ عَلَى حَسَبِ مَجَارِي الْعَادَاتِ، فَالْكَلَامُ فِي وُجُوبِ مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ الْمَقْدُورِ وَتَقَدُّمِهَا يَنْبَغِي عَلَى اثْبَاتِ الْقُدْرَةِ، وَالَّذِي سَمَّاهُ خُصُومَنَا قُدْرَةً إِنَّمَا هُوَ سَلَامَةٌ بَنِيَّتِهِ، وَذَلِكَ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَقْدُورِ بِأَوْقَاتٍ.

وَسَيَسِلُّنَا فِي اثْبَاتِ الْقُدْرَةِ: وَجَدَانَا التَّفَرُّقَةَ بَيْنَ الرَّعْشَةِ وَبَيْنَ الْحَرَكَةِ الْإِرَادِيَّةِ^(١)، وَذَلِكَ يَخْتَصُّ بِحَالَةِ الْإِكْتِسَابِ فَقَطْ؛ فَالتَّحْزِيزُ الَّذِي هُوَ أَقْصَى مَرَامِكُمْ فِي مَوْرِدِ التَّكْلِيفِ - نَحْنُ قَائِلُونَ بِهِ عَلَى وَفْقِ مُعْتَقِدِكُمْ.

وَقَدْ يَقُولُ إِخْوَانُكُمْ مِنْ مُعْتَزِلَةِ بَغْدَادَ: نَحْنُ قَادِرُونَ عَلَى الْمُضِيِّ إِلَى مَكَّةَ، وَعَلَى بِنَاءِ الدَّارِ، وَعَلَى الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، وَيُوجِبُونَ الْفَرَائِضَ عَلَى النَّاسِ، مَعَ اعْتِقَادِهِمْ اسْتِحَالَةَ بَقَاءِ الْقُدْرَةِ؛ عَلَى تَأْوِيلٍ أَنَّهُمْ سَيُصَادِفُونَ قُدْرَةً عَلَيْهَا إِذَا أَرَادَوْهَا، وَإِنْ كَانَتِ الْقُدْرَةُ الصَّالِحَةُ لِلْإِبْتِدَاءِ غَيْرَ صَالِحَةٍ لِلْإِنْتِهَاءِ، وَلَا يَبْقَى إِلَيْهِ.

وَمَنْ جَوَزَ بَقَاءَ الْقُدْرَةِ مِنْهُمْ فَإِنَّهُ يَقُولُ: الْقُدْرَةُ عَلَى الْأَفْعَالِ الْمُتَوَالِيَةِ لَا يَصْلُحُ لِلْجَمْعِ بَيْنَ تِلْكَ [١٣٨/ب] الْأَفْعَالِ، وَلَا بُدَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَكْوَانِ فِي فِعْلِهِ مِنْ وَقْتٍ، ثُمَّ يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ الْمُكَلَّفُ - إِذَا أَحْرَمَ بِالصَّلَاةِ أَوْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ إِنِّي قَادِرٌ السَّاعَةَ عَلَى إِتِمَامِ الْحَجِّ، وَعَلَى الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، وَإِنْ كَانَ فِعْلُ آخِرِهِ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِدُخُولِ وَقْتِهِ.

ثُمَّ نَقُولُ لَهُمْ: إِذَا حَكَمْتُمْ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ الْوَاحِدَةَ تَتَعَلَّقُ بِالضَّدِّينِ، فَلَمْ يَخْتَصَّ أَحَدُ الضَّدِّينِ بِالْوُقُوعِ بِالْقُدْرَةِ بَدَلًا عَنِ الثَّانِي، وَصَلَاحُهَا لِلَّذِي لَمْ يَقَعْ كَصَلَاحِهَا لِلْوَاقِعِ؟
فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَقَعُ مِنْهُمَا مَا يُجَرِّدُ الْقَصْدَ إِلَيْهِ؛ فَلِذَلِكَ يَخْتَصُّ بِالْوُقُوعِ^(١).

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ بَاطِلٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْغَافِلَ وَالنَّائِمَ قَدْ يَقَعُ مِنْهُمَا أَحَدُ الضَّدِّينِ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةٍ، وَصَلَاحُ الْقُدْرَةِ لِلْوَاقِعِ كَصَلَاحِهَا لِلَّذِي لَمْ يَقَعْ^(٢).

وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ نَقُولَ: إِذَا وَقَعَتِ الْإِرَادَةُ مَقْدُورَةً، وَالكَرَاهِيَةُ الَّتِي هِيَ ضِدُّ لَهَا مَقْدُورَةً، فَمَا بَالُ الْإِرَادَةِ تَخْتَصُّ بِالْوُقُوعِ، وَالْإِرَادَةُ لَا تُرَادُ عِنْدَكُمْ؟!

وَلَا مَخْلَصٌ لِلْمُعْتَرِزَةِ مِنْ هَذَا الْمَضِيقِ.

وَالْوَاقِعُ عِنْدَنَا إِنَّمَا يَقَعُ كَذَلِكَ بِخَلْقِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّهَا لَا تَصْلُحُ لِغَيْرِ مَا وَقَعَ^(٣).
وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ الْقُدْرَةَ تَتَعَلَّقُ بِالضَّدِّينِ عَلَى تَقْدِيرِ الْبَدَلِ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ الرَّائِدِيِّ وَالْقَلَانِسِيِّ مِنْ أَتَمِّينَا وَأَبِي حَنِيفَةَ وَابْنِ سُرَيْجٍ وَغَيْرِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: الْقُدْرَةُ عَلَى الْإِيمَانِ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْكُفْرِ، وَإِنْ قَارَنَهَا الْإِيمَانُ وَقُوعًا، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْكُفْرِ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْإِيمَانِ، وَإِنْ قَارَنَهَا وَقُوعُ الْكُفْرِ؛ فَقَضَوْا بِوُجُوبِ مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ وَقُوعِ الْمَقْدُورِ وَاجِبًا لَوْ تَقَدَّمَهَا عَلَيْهِ^(٤).

فَنَقُولُ لَهُمْ: قَدْ أُعْطِيتُمُونَا وَجُوبَ مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ الْمَقْدُورِ، وَكَفَيْتُمُونَا مُؤَنَةَ النَّظَرِ، وَالَّذِي صَرَّحْتُمْ بِهِ بِتَأْقِضِ مَا اعْتَقَدْتُمُوهُ؛ فَإِنَّ الْإِيمَانَ إِذَا قَارَنَ الْقُدْرَةَ، لَزِمَ الْحُكْمُ بِكَوْنِهِ قُدْرَةً عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يَسُوعُ الْحُكْمُ بِكَوْنِهَا قُدْرَةً عَلَى الْكُفْرِ وَلَمْ يَقَعْ، فَكَيْفَ يَلَائِمُ هَذَا الْمَذْهَبُ اشْتِرَاطَ مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ الْمَقْدُورِ؟!

وَلَوْ سَأَغَ الْقَضَاءُ بِتَعَلُّقِ الْمَقْدُورِ بِأَحَدِ الضَّدِّينِ مِنْ غَيْرِ وَقُوعٍ فِيهِ، سَأَغَ الْقَضَاءُ بِتَقَدُّمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الضَّدِّينِ.

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٤١٥).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٢/أ).

(٣) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٢٤، ٢٢٥).

(٤) انظر: شفاء العليل (ص ١٤٥)، ودفع الشبهة والغرر (ص ٤٤)، والكامل (ل ١٥٠/ب)، وشرح المواقف

(١١١، ١٠٨/٦).

وَيُقَالُ لَهُمْ: مَتَى تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ بِالضَّدَيْنِ: قَبْلَ حُدُوثِهَا أَوْ بَعْدَهُ؟! وَلَيْسَ لَهَا فِي الْقِدَمِ تَعَلُّقٌ، وَإِذَا وَجِدَتْ وَجِدَ بُجُودُهَا الْمَقْدُورُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَذَا كَتَعَلُّكِكُمْ اخْتِصَاصَ الْعَرَضِ بِمَحَلِّهِ بِالْإِرَادَةِ، مَعَ جَوَازِ اخْتِصَاصِهِ بِغَيْرِهَا مِنَ الْمَحَالِّ:

قُلْنَا: قَوْلُ مَنْ قَالَ: «الْقُدْرَةُ تَتَعَلَّقُ بِالضَّدَيْنِ»: إِنْ بَاتَتْ لِتَعَلُّقٍ حَقِيقِيٍّ، وَذَلِكَ لَا يُضَاهِي الْجَوَازَ وَالصَّلَاحِيَّةَ، هَذَا مَا قَالَهُ الْإِمَامُ، إِلَّا أَنَّ الَّذِينَ قَالُوا: تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ بِالضَّدَيْنِ عَلَى الْبَدَلِ، يَعْنُونَ بِهِ الصَّلَاحِيَّةَ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا: «يَخْتَصُّ الْمَحَلَّ بِإِرَادَةِ الْفَاطِرِ»: أَنَّ الْفَاطِرَ إِنْ شَاءَ خَلَقَهُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ، وَإِنْ شَاءَ خَلَقَهُ فِي مَحَلٍّ آخَرَ، وَلَيْسَ هَذَا عُرُوضًا لِمَا نَحْنُ فِيهِ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ الْقُدْرَةَ لَيْسَ لَهَا تَعَلُّقٌ فِي الْعَدَمِ^(١)، وَإِذَا وَجِدَتْ وَجِدَ مَعَهَا الْمَقْدُورُ، وَبَعْدَ مَا وَجِدَ الْمَقْدُورُ فَيَجِبُ عَدَمُهَا؛ لِاسْتِحَالَةِ بَقَائِهَا.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ قَدَّرَ الْكُفْرَ بَدَلَ الْإِيمَانِ، لَكَانَتْ الْقُدْرَةُ قُدْرَةً عَلَيْهِ، فَهَذَا وَجْهُ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالضَّدَيْنِ^(٢).

قُلْنَا: هَذَا خُلْفٌ فِي الْكَلَامِ؛ فَإِنَّا لَوْ قَدَّرْنَا وَقُوعَ الْكُفْرِ، لَزِمَ خُرُوجُ الْإِيمَانِ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا عِنْدَ وَقُوعِ الْكُفْرِ، فَأَقْصَى مَا يُتَلَقَّى مِمَّا قَالُوهُ: أَنَّ الْقُدْرَةَ قُدْرَةٌ عَلَى أَحَدِ الضَّدَيْنِ لَا نَفْسِهِ، وَيَتَعَيَّنُ الْمَقْدُورُ بِالْوُقُوعِ، وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِالضَّدَيْنِ جَمِيعًا، بَلْ تَتَعَلَّقُ بِأَحَدِهِمَا.

قَالَ الْإِمَامُ: «فَنَقُولُ لَهُوْلَاءَ: إِنْ قَدَّرْتُمُ الْقُدْرَةَ مُؤَثَّرَةً فِي الْوُجُودِ، فَالدَّلِيلُ قَائِمٌ عَلَيْكُمْ عَلَى حَسَبِ مَا قَرَّرْنَاهُ.

وَإِنْ سَلَكَتُمْ مَسْلَكَ أَهْلِ الْحَقِّ لَمْ تَسْتَفِيدُوا بِتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ مَا رُمْتُمُوهُ، وَلَمْ تَتَخَلَّصُوا بِمَا حَاوَرْتُمُوهُ؛ فَإِنَّ الَّذِي وَرَّطَكُمْ فِي مُخَالَفَةِ الدَّهْمَاءِ مِنْ أَصْحَابِكُمْ اسْتِشْعَارُكُمْ لُزُومَ التَّشْغِيبِ مِنَ الْخُصُومِ؛ حَيْثُ اسْتَبَعْدُوا تَعَلُّقَ الْأَمْرِ بِمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْمَأْمُورُ.

(١) عدم تعلق القدرة بمقدورها في حال العدم هو أيضًا مذهب المعتزلة؛ انظر: النيسابوري: ديوان الأصول (ص ٣٦٥).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٩٦).

فَإِذَا قُلْتُمْ فِي سِيَاقِ الْكَلَامِ: لَا أَثَرُ لِلْقُدْرَةِ فِي الْمَقْدُورِ [١/١٣٩]، وَإِنَّمَا يَقَعُ مِنَ الصَّدِّينِ مَا يُوقَعُهُ اللَّهُ - تَعَالَى - ثُمَّ تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ بِهِ تَعَلُّقَ الْعِلْمِ بِالْمَعْلُومِ، فَكَيْفَ تَرْتَجُونَ خَلَاصًا مِنْ اسْتِنْعَادِ الْخُصُومِ وَهَذَا مَقَالُكُمْ.

وَيَتَضَحُّ غَرَضُنَا عَلَى مَنْ فَارَقَ الدَّهْمَاءَ مِنْ أَصْحَابِنَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، قَالَ: وَلَعَلَّ هَؤُلَاءِ إِنَّمَا ارْتَضَوْا لِأَنفُسِهِمْ هَذَا الْمَذْهَبَ؛ مِنْ صِلَاحِيَّةِ الْقُدْرَةِ عَلَى الصَّدِّينِ عَلَى الْبَدَلِ؛ لِكَيْ يُنْتَبِهُوا لِلْمُكَلَّفِ خَيْرَةً بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ فَتَدَبَّرْ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: هَذَا كَلَامُهُ، وَأَنَا قَدْ بَيَّنْتُ وَصَوَّرْتُ التَّخْيِيرَ، وَالْخَصْمُ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى تَرْكِ الْمَأْمُورِ هِيَ قُدْرَةٌ عَلَى الْقِيَامِ بِالْمَأْمُورِ بِهِ.

وَمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ مِنْ تَوَالِي الْقُدْرَةِ عَلَى التَّرْكِ إِنَّمَا هِيَ قُدْرَةٌ وَاحِدَةٌ بَاقِيَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِحُدُوثِ الْقِيَامِ، أَوْ حُدُوثِ ضِدِّهِ؛ مِنْ اسْتِمْرَارِ الْقُعُودِ، هَذَا هُوَ السَّرُّ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَلَا بِنِ الرَّائِنْدِيِّ وَاتَّبَاعِهِ شُبْهَةٌ:

فَمِنْهَا: مَا يَتَعَلَّقُ بِأَحْكَامِ الْعَجْزِ.

وَمِنْهَا: مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْقُدْرَةَ لَوْ اتَّحَدَ مُتَعَلِّقُهَا، لَكَانَ الْقَادِرُ فِي حُكْمِ الْمُلْجَأِ إِلَيْهِ، وَقَدْ أَجَبْنَا عَنْهُ.

وَكُلُّ مَا تَمَسَّكْنَا بِهِ فِي إِبْطَالِ كَلَامِ الْمُعْتَرِزَةِ: فَهُوَ مُتَّجِهٌ عَلَى هَؤُلَاءِ؛ حَيْثُ قُلْنَا: لَوْ تَعَلَّقَتْ الْقُدْرَةُ بِالصَّدِّينِ فَلَمْ يَخْتَصْ أَحَدُهُمَا بِالْوُقُوعِ؟!

وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ: الْقَاعِدُ تَارِكٌ لِلْقِيَامِ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَفْتَدِرَ عَلَى تَرْكِ الشَّيْءِ مَنْ لَا يَفْتَدِرُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ التَّرْكَ إِضْرَابٌ عَنِ الشَّيْءِ اخْتِيَارًا، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَى ضِدِّ التَّرْكِ اقْتِدَارٌ، لَمَا تَصَوَّرَ عَلَى التَّرْكِ اقْتِدَارٌ^(١).

وَهَذَا دَعْوَى، وَافْتِصَارٌ عَلَى ذِكْرِ الْمَذْهَبِ، وَنَحْنُ قَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ الْقُدْرَةَ الَّتِي تُنْتَبِهُهَا حَالَةٌ مَبَاشَرَةِ الْفِعْلِ، فِيمَ تُنْكَرُ وَنَهَا - أَعْنِي الْمُعْتَرِزَةَ - وَالْقُدْرَةُ الَّتِي تُشْتَبُونَهَا حِسًّا وَوُجْدَانًا إِنَّمَا هِيَ إِشَارَةٌ إِلَى صِحَّةِ الْجَسَدِ، وَانْطِبَاعِ الْجَوَارِحِ، وَاعْتِقَادِ تَيَسُّرِ الْمَقْدُورِ، وَتَأْيِيهِ بِالْقَلْبِ.

(١) انظر في معنى الترك واشتراط القصد والاختيار فيه في: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٣٥).

وَلَمَّا اسْتَشْعَرَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ هَذَا الْمَعْنَى سَلَكَ طَرِيقًا فِي إِثْبَاتِ الْقُدْرَةِ فَقَالَ: «وُقُوعُ الْفِعْلِ عَلَى حَسَبِ الْقَصْدِ وَالِدَّاعِيَةِ يَدُلُّ عَلَى الْإِقْتِدَارِ»^(١).

وَقَدْ أَبْطَلْنَا عَلَيْهِ هَذِهِ النُّكْتَةَ طَرْدًا وَعَكْسًا، وَهَذَا الْمُخْتَصَرُ لَا يَحْتَمِلُ أَكْثَرَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ لِلصَّوَابِ.

وَأَمَّا الرَّدُّ عَلَى مَنْ قَالَ: الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ تَتَعَلَّقُ بِالْمُخْتَلِفَاتِ.

فَكُلُّ مَا ذَكَرْنَا فِي الْفَصْلِ يَعُودُ مُعْظَمُهَا فِي هَذَا الْفَصْلِ، وَلَا فَائِدَةٌ فِي إِعَادَتِهَا، إِلَّا أَنَّا نَجِدُّ الْعَهْدَ بَعْضُهَا فَنَقُولُ:

إِنَّ الْقُدْرَةَ إِذَا تَعَلَّقَتْ بِالْمُخْتَلِفَاتِ، وَكَانَ صِلَاحُهَا لِبَعْضِهَا كَصِلَاحِهَا لِسَائِرِهَا، فَمَا بَالُ بَعْضِهَا يَخْتَصُّ بِالْوُقُوعِ دُونَ سَائِرِهَا؟!

فَإِنْ فَرَّغُوا إِلَى الْإِرَادَةِ: أَبْطُلْ كَلَامُهُمْ بِفِعْلِ النَّائِمِ وَالْغَافِلِ؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَكَذَلِكَ الْإِرَادَةُ وَالْكَرَاهِيَّةُ.

وَإِنْ فَرَّغُوا إِلَى الدَّوَاعِي فِي الْإِخْتِصَاصِ: بَطَلَتْ الْحَاجَةُ إِلَى الْإِرَادَاتِ وَاسْتُغْنِيَ عَنْهَا بِالدَّوَاعِي.

وَمِمَّا يُلْزِمُهُمْ فِي هَذَا الْفَصْلِ: أَنَّ الْقُدْرَةَ إِذَا صَلَحَتْ لِجُمْلَةِ الْمُخْتَلِفَاتِ، لَوْ جَبَّ أَنْ تَقْدِرَ النَّمْلَةُ مَثَلًا عَلَى جَمِيعِ الصَّنَاعَاتِ وَالْعُلُومِ؛ بِقُدْرَتِهَا عَلَى الدَّيِّبِ، غَيْرَ أَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ بِفَقْدِ الْبِنْيَةِ وَعَدَمِ الْأَلَاتِ، وَلَيْسَ مُدَّعِي ذَلِكَ بِأَسْعَدَ حَالًا مِمَّنْ يَدَّعِي أَنَّ الْجَمَادَاتِ مُقْتَدِرَةٌ عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ غَيْرَ أَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ^(٢).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْقُدْرَةَ تَتَعَلَّقُ بِالْأَمْثَالِ عَلَى اسْتِمْرَارِ الْأَوْقَاتِ، طَوْرًا بَعْدَ طَوْرٍ، ثُمَّ اتَّفَقُوا عَلَى اسْتِحَالَةِ إِيقَاعِ مِثْلَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ بِقُدْرَةٍ وَاحِدَةٍ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ.

فَالْوَجْهُ أَنَّ نَبْيَ هَذَا الْفَصْلِ عَلَى تَضَادِّ الْمِثْلَيْنِ، وَنَحْنُ قَدْ أَقْمَنَّا الدَّلَالََةَ عَلَى تَضَادِّ الْمِثْلَيْنِ^(٣)، وَعَلَى اسْتِحَالَةِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ بِالضَّدَيْنِ، وَلَوْ تَعَلَّقَتْ بِمِثْلَيْنِ لَوْ جَبَّ

(١) انظر نحوه في: المجموع المحيط بالتكليف (١/٣٦٠)، (٢/١١٥، ١١٦).

(٢) هذا الجواب مستفاد من الإرشاد (ص ٢٢٣)، والشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٢/أ).

(٣) هذا الجواب مما أجاب به الجويني أيضًا؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٢/أ).

وُقُوعُهُمَا مَعًا، وَلِزَمَ مِنْ ذَلِكَ وَقُوعُ حَرَكَتَيْنِ وَإِرَادَتَيْنِ وَنَحْوُ ذَلِكَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

وَمِمَّا نُسَائِلُهُمْ عَنْهُ: أَنَّهُمْ إِذَا زَعَمُوا أَنَّ الْقُدْرَةَ تَعَلَّقَ بِالْمُخْتَلِفَاتِ وَالْمُتَمَاتِلَاتِ فِي الْأَوْقَاتِ، ثُمَّ لَمْ يَمْتَنِعْ وَقُوعُ مُخْتَلِفَيْنِ بِقُدْرَةٍ وَاحِدَةٍ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ وَقُوعِ مِثْلَيْنِ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ، وَهُمَا غَيْرُ مُتَضَادَّيْنِ عِنْدَكُمْ.

فَإِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ كَانَ ذَلِكَ مُمَكِّنًا لَوَجَبَ [١٣٩/ب] أَنْ تَتِمَّكَ نَمْلَةٌ مَعَ ضَعْفِهَا مِنْ جُمْلَةِ أَثْقَالِ الْجِبَالِ؛ فَإِنَّ الثَّقَلَ إِنَّمَا يَرْتَفِعُ بِأَنْ يَفْعَلَ رَافِعُهُ فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ مِنَ الْإِعْتِمَادَاتِ الْعُلُويَّةِ بَعْدَ أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ اِرْتَفَعَ حَيْثُذِ، فَلَوْ حَكَمْنَا بِأَنَّ الذَّرَّةَ بِقُدْرَتِهَا تَفْعَلُ أَمْثَالًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، لَلَزِمَ مَا قُلْنَاهُ.

قُلْنَا: هَذَا بِنَاءٌ مِنْكُمْ عَلَى أَصْلِ التَّوَلُّدِ، وَهُوَ بَاطِلٌ عِنْدَنَا.

عَلَى أَنَا نَقُولُ: هَلَّا وَصَفْتُمْ الذَّرَّةَ بِالْإِفْتِدَارِ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ يَمْتَنِعُ عَلَيْهَا لِلْمَوَانِعِ وَقَدْ الْآلَاتِ !!

ثُمَّ نَقُولُ: هَلَّا جَوَزْتُمْ إِيقَاعَ مِثْلَيْنِ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ، وَمَنْعْتُمْ عَلَى ذَلِكَ مَزِيدًا !!

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ تَعَدَّتِ الْقُدْرَةُ مِثْلًا وَاحِدًا، لَمْ يَكُنْ عَدَدٌ أَوْلى مِنْ عَدَدٍ.

وَرُبَّمَا قَالُوا: لَوْ جَازَ إِيقَاعُ أَمْثَالٍ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ، لَمَانَعَ الْعَبْدُ رَبَّهُ؛ إِذَا أَرَادَ إِيقَاعَ السُّكُونِ، وَأَرَادَ الرَّبُّ إِيقَاعَ الْحَرَكَةِ أَوْ الْحَرَكَاتِ، وَاعْتِمَادَاتٍ فِي جِهَةٍ، وَأَرَادَ الرَّبُّ اعْتِمَادَاتٍ فِي جِهَةٍ أُخْرَى.

قُلْنَا: طَالَمَا عَرَفْنَا أَنَّ التَّمَانُعَ يَلْزِمُكُمْ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الرَّبِّ.

ثُمَّ نَقُولُ: هَلَّا قُلْتُمْ: إِنَّ الْعَبْدَ يَقْتَدِرُ عَلَى عَدَدٍ مَخْصُوصٍ، وَالرَّبُّ يَقْتَدِرُ عَلَى مَا لَا يَتَنَاهَى، وَإِنْ لَزِمَ التَّمَانُعُ مَعَ التَّسَاوِي فِي أَعْدَادِ الْمَقْدُورَاتِ، لَزِمَ ذَلِكَ فِي مَقْدُورٍ وَاحِدٍ لِلْعَبْدِ؛ فَإِنَّ السُّكُونَ الْوَاحِدَ يُضَادُّ الْحَرَكَاتِ فِي غَيْرِ جِهَتِهِ؛ كَمَا يُضَادُّ حَرَكَةً وَاحِدَةً^(١).

فَصْلٌ: فِي ذِكْرِ مَذَاهِبِ الْمُغْتَرِلَةِ فِي أَحْكَامِ الْقُدْرَةِ وَاخْتِلَافِهِمْ فِيهَا

فَمِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ: أَنَّ الْقُدْرَةَ إِذَا حَدَّثَتْ فَمِنْ حُكْمٍ مَقْدُورِهَا عِنْدَ جَمِيعِهِمْ أَنْ يُوجَدَ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْقُدْرَةِ.

ثُمَّ الْأَكْثَرُونَ مِنْهُمْ صَارُوا إِلَى: تَجْوِيزِ انْتِفَاءِ الْقُدْرَةِ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ؛ فَيُوجَدُ مَقْدُورُهَا وَالْقُدْرَةُ مَعْدُومَةٌ.

وَصَارَتْ شَرْذِمَةٌ مِنْهُمْ إِلَى: وَجُوبِ بَقَاءِ الْقُدْرَةِ إِلَى وَقْتِ وَقُوعِ الْمَقْدُورِ بِهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْقُدْرَةُ قُدْرَةً عَلَى الْمَوْجُودِ حَالٍ وَجُودِهِ، وَلَكِنَّهُمْ اسْتَبَعَدُوا وَجُوبَ الْمَقْدُورِ مَعَ عَدَمِ الْقُدْرَةِ^(١).

وَذَهَبَ أَبُو الْهَذِيلِ إِلَى: أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى أَفْعَالِ الْقُلُوبِ لَا بُدَّ مِنْ مُقَارَنَتِهَا وَجُودَ الْمَقْدُورِ بِهَا، وَجَوَزَ عَدَمَ الْقُدْرَةِ فِي أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ^(٢).

وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ: «الْقُدْرَةُ عَلَى أَفْعَالِ الْقُلُوبِ تَتَعَلَّقُ بِجُمْلَةِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ، وَلَا تَتَعَلَّقُ بِأَفْعَالِ الْجَوَارِحِ، وَكَذَلِكَ الْقُدْرَةُ الْقَائِمَةُ بِالْجَوَارِحِ عَلَى الْأَكْوَانِ وَالْإِعْتِمَادَاتِ لَا تَتَعَلَّقُ بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ».

وَقَالَ مَرَّةً: «قُدْرَةُ الْقَلْبِ تَتَعَلَّقُ^(٣) بِأَفْعَالِ الْجَوَارِحِ، وَقُدْرَةُ الْجَوَارِحِ تَتَعَلَّقُ بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ إِيجَادُ أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ بِقُدْرَةِ الْقَلْبِ، أَوْ إِيجَادُ أَفْعَالِ الْقَلْبِ بِقُدْرَةِ الْجَوَارِحِ؛ لِفَقْدِ الْأَلَاتِ وَعَدَمِ الْبِنْيَةِ»^(٤).

وَمِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ: أَنَّهُ إِذَا نَفَى الْقُدْرَةَ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِهَا فِي مُسْتَقْبَلِ الزَّمَانِ بِالْمَقْدُورَاتِ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى قُدْرَةٌ عَلَى مَا يَقَعُ فِي الثَّانِي، وَفِي الثَّانِيَةِ قُدْرَةٌ عَلَى مَا يَقَعُ فِي الثَّالِثَةِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْأَحْوَالِ الْمُتَعَاقِبَةِ، وَلَا يَتِمَكَّنُ الْقَادِرُ مِنْ إِيقَاعِ مَا سَيَقَعُ فِي الثَّالِثَةِ فِي الثَّانِي.

(١) انظر: الأشعري: المقالات (١/ ٣٠٤).

(٢) انظر: البغدادي: الفرق بين الفرق (ص ١٢٨).

(٣) كلمة: «تعلق» ليست في الأصل، وصححتها تبعاً للسياق.

(٤) انظر أقوال أبي هاشم في تعلق القدرة بأفعال القلوب في: الفرق بين الفرق (ص ١٢٩)، وشرح المواظف

قَالَ الْإِمَامُ: « وَهَذَا بَعِيْنُهُ هُوَ الْفَضْلُ الْمُتَقَدِّمُ فِي أَنَّ الْقُدْرَةَ الْوَاحِدَةَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِثْلَانِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ؛ فَاتَّفَقُوا عَلَى اسْتِحَالَةِ بَقَاءِ الْقُدْرَةِ مَعَ أَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ بِمَقْدُورٍ فِي الدَّوَامِ؛ فَإِنَّهَا مِنْ الصِّفَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ ».

ثُمَّ قَالَ أَكْثَرُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ: الْقُدْرَةُ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى قُدْرَةٌ عَلَى مَا سَيَقَعُ فِي الثَّانِي وَالثَّلَاثُ وَسَائِرِ الْأَحْوَالِ فِي الْإِسْتِقْبَالِ، وَلَكِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ قُدْرَةٌ عَلَى مَا سَيَقَعُ فِي الْعَاشِرِ مِثْلًا، فَشَرَطُ وُقُوعِ مَا فِي الْعَاشِرِ اثْنَانِ.

وَفِيهِ قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَا فِي الثَّانِي؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، ثُمَّ هِيَ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ تَتَعَلَّقُ بِمَا يَقَعُ فِي الثَّلَاثِ، وَلَا يَقْضَى بِكَوْنِهَا قُدْرَةٌ عَلَى مَا فِي الْعَاشِرِ إِلَّا فِي التَّاسِعِ.

وَمِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ: أَنَّ ابْنَ الْجُبَّائِيِّ وَاتَّبَاعَهُ جَوَّزُوا خُلُوءَ الْقَادِرِ عَنْ جَمِيعِ الْمَقْدُورَاتِ، وَشَرَطُوا فِي ذَلِكَ أَلَّا تَتَّحِدَ الدَّوَاعِي إِلَى إِيقَاعِ الْمَقْدُورَاتِ؛ فَإِنَّهَا لَوْ اتَّحَدَتْ وَلَا مَانِعَ لَهَا، لَوَقَعَ بَعْضُ الْمَقْدُورِ ^(١).

مِثَالُهُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اسْتَلْقَى عَلَى قَفَاهُ مُسْتَرْوِحًا، فَهُوَ قَادِرٌ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ عَلَى الْقِيَامِ وَأَصْدَادِهِ خَالٍ عَنْهَا؛ إِذْ لَا دَاعِيَةَ تَدْعُوهُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - إِلَى إِيقَاعِ الْمَقْدُورِ، وَلَوْ أَنَّهُ كَانَ قَائِمًا عَلَى شَفِيرٍ بَثْرٍ، فَإِنَّمَا يَبْقَى [١/٤٠] مُنْتَصِبًا بِفِعْلِ اعْتِمَادَاتٍ عُلوِيَّةٍ، لَوْ لَمْ يَفْعَلْهَا، لَهَوَى بِثِقَلِهِ وَلَحَرَ سَاقِطًا، فَمِثْلُ هَذِهِ لَا تَخْلُو عَنْ إِيقَاعِ الْمَقْدُورِ.

وَأَمَّا الْجُبَّائِيُّ: فَإِنَّهُ خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ، وَمَنَعَ خُلُوءَ الْقَادِرِ عَنْ جَمِيعِ الْمَقْدُورَاتِ مَعَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ، وَلَمْ يَمْنَعْ خُلُوءَهُ عَنْهَا إِذَا ثَبَّتَ الْمَوَانِعَ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ الْمُبَاشِرَةِ دُونَ الْمُتَوَلِّدَةِ؛ لِجَوَازِ خُلُوءِهِ عَنِ الْمُتَوَلِّدَاتِ ^(٢).

وَمِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ: جَوَازُ طَرَيَانِ الْعَجْزِ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ وُجُودِ الْقُدْرَةِ.

فَجَوَّزَهُ الْأَكْثَرُونَ، وَقَالُوا: لَا يَمْتَنِعُ وُقُوعُ الْمَقْدُورِ مَعَهُ ^(٣).

(١) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٤/١٩٩)، وأيضًا: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٣/ب)، وشرح المواقف (٦/١٠٤)، والذي شرط ألا تتحد الدواعي إلى إيقاع بعض المقدورات إنها هو الهمداني؛ انظر: الكامل، الموضع السابق.

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٣/ب)، والشريف الجرجاني: شرح المواقف (٦/١٠٤).

(٣) انظر: الأشعري: مقالات الإسلاميين (١/٣٠٢)، والبغدادى: الفرق بين الفرق (ص ١٨٦).

وَقَالَ بَعْضُ الْقُدَمَاءِ: يَسْتَحِيلُ وُجُودُ عَجَزٍ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ وُجُودِ الْقُدْرَةِ.
وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِجَوَازِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ، امْتَنَعَ وُجُودُ الْمَقْدُورِ مَعَهُ؛ كَمَا يَمْتَنِعُ بِهِ وَقُوعُ
الْمَقْدُورِ فِي الْحَالَةِ الثَّالِثَةِ، وَهِيَ الْحَالَةُ الثَّانِيَةِ مِنْ وُجُودِ الْعَجَزِ.
وَقَالَ هِشَامُ الْفُوطِيُّ: يَجُوزُ تَقْدِيرُ وُجُودِ الْعَجَزِ فِي الثَّانِي، وَلَكِنْ إِذَا وُجِدَ انْتَفَتِ الْقُدْرَةُ بِهِ
وَاسْتَحَالَ وَقُوعُ الْمَقْدُورِ^(١).

الْقَوْلُ فِي الْعَجَزِ وَالْمَنَعِ^(٢)

اتَّفَقَ مُتَّبِعُو الْأَعْرَاضِ عَلَى أَنَّ الْعَجَزَ مَعْنَى، وَهُوَ عَرَضٌ ثَابِتٌ مُضَادٌّ لِلْقُدْرَةِ^(٣).
وَكَانَ ابْنُ الْجَبَّائِيِّ عَلَى ذَلِكَ صَدْرًا مِنْ زَمَانِهِ، ثُمَّ ظَهَرَ مِثْلُهُ إِلَى نَفْيِ الْعَجَزِ^(٤).
وَخَالَفَهُ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ فِي ذَلِكَ، وَأَثَبَتِ الْعَجَزَ مَعْنَى:
وَكُلُّ دَلِيلٍ أَقْمَنَاهُ عَلَى إِبْطَالِ الْأَعْرَاضِ، فَهُوَ مُطَرِّدٌ فِي إِبْطَالِ الْعَجَزِ، وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ
الْقُدْرَةَ مَعْنَى رَأَيْدٌ عَلَى الْبِنْيَةِ وَالصَّحَّةِ، فَهُوَ بَعِيْنُهُ دَلِيلٌ عَلَى مُغَايَرَةِ الْعَجَزِ لِلزَّمَانَةِ.
وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ: كُلُّ حُكْمٍ قَدَرَهُ مُتَّبِعُو الْعَجَزِ وَاسْتَدَلُّوا بِهِ عَلَى أَنَّهُ مَعْنَى مِنْ تَعَذُّرِ الْفِعْلِ
وَعَدَمِ تَأْتِيهِ فَذَلِكَ يُمَكِّنُ رَبْطَهُ بِنَفْيِ الْقُدْرَةِ؛ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِبُتُوبِ الْعَجَزِ أَثَرٌ يَخْتَصُّ بِهِ، لَا يُمَكِّنُ
تَقْدِيرَهُ دُونَهُ؛ فَلَا أَثَرٌ لِإِبْطَالِهِ.
وَالَّذِي ذَكَرَهُ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ بُتُوبَ الْأَعْرَاضِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَقْدِيرِ أَحْوَالٍ وَأَحْكَامٍ مُخْتَصَّةٍ
بِهَا إِيْجَابًا.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّ الْأَلْوَانَ، وَمَا لَا يُوجِبُ الْأَحْوَالَ مِنْ أَجْنَاسِ الْأَعْرَاضِ ثَابِتَةٌ، وَإِنْ لَمْ

(١) انظر: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٤/ب).

(٢) انظر هذا البحث في: مقالات الإسلاميين (٣٠٩/١)، والمعالم (ص ٨٤)، وأبكار الأفكار (٣٤٠/٢)،
والكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٥/ب)، وشرح المواقف (١١٢/٦، ١١٤). وعند المعتزلة: المجموع المحيط
بالتكليف (٨٧/٢)، ومسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (ص ٢٥٠).

(٣) انظر: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٥/ب).

(٤) انظر: الأبكار (٣٤٠/٢)، والكامل (ل ١٥٥/ب)، وشرح المواقف (١١٢/٦، ١١٤). والذي في
مصادر المعتزلة وحكاية النيسابوري عنه؛ فيها أملاه آخرًا في نقض الأبواب - التوقف في المسألة. مسائل الخلاف
(ص ٢٥٠).

تَقْتَضِي لِمَحَالِّهَا أَحْكَامًا وَأَحْوَالًا عِنْدَكُمْ^(١).

ثُمَّ نَقُولُ: بِمِ تَنْكُرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ تَقْدِيرَ الْفِعْلِ يَتَحَقَّقُ بِانْتِفَاءِ الْقُدْرَةِ كَمَا زَعَمْتَ، وَلَكِنَّ الْعَجْزَ يَثْبُتُ لِلْجُمْلَةِ حَالًا، وَذَلِكَ عَيْنُ الْعَجْزِ الَّذِي يُحْسِنُ الْعَاجِزُ مِنْ نَفْسِهِ عَلَى الْقَوْلِ بِنَفْيِ الْحَالِ، وَهَذَا كَمَا أَنَّ قَائِلًا لَوْ قَالَ: لَيْسَ الْجَهْلُ مَعْنَى فَإِنَّ مَا يُقَدَّرُ صَادِرًا مِنَ الْجَهْلِ يُمَكِّنُ رَبْطَهُ بِنَفْيِ الْعِلْمِ.

فَالسَّبِيلُ إِلَى ذَلِكَ أَنْ يَقَالَ: الْعِلْمُ وَإِنْ انْتَفَى بِهِ حَالَةُ الْجَهْلِ، فَالْجَهْلُ يُوجِبُ حَالًا لِلْجُمْلَةِ، وَتِلْكَ الْحَالُ تَخْتَصُّ بِوُجُودِ الْجَهْلِ.

وَمِمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ أَبُو هَاشِمٍ أَنْ قَالَ: «قَدْ ثَبَتَ أَنَّ مِنْ شَرْطِ ثُبُوتِ الْقُدْرَةِ ثُبُوتَ بِنْيَةِ مَخْصُوصَةٍ وَصَلَابَةٍ، فَإِذَا عَجَزَ الزَّمَنُ عَنِ الْقِيَامِ، لَمْ يَكُنْ تَقْدِيرُ عَجْزٍ أَوَّلَى مِنْ تَقْدِيرِ انْتِقَاصِ بِنْيَةٍ وَعَدَمِ شَرْطٍ مِنْ شَرَائِطِ الْقُدْرَةِ».

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ إِنَّمَا يَلْزُمُ الْمُعْتَزِلَةَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْعَجْزَ مَعْنَى، وَلَكِنَّ يَنْعَكِسُ مَا قَالَهُ عَلَيْهِ فِي الْقُدْرَةِ؛ فَإِنَّا إِذَا وَجَدْنَا الزَّمَنَ الْمُقْعَدَ لَا يَنْهَضُ، ثُمَّ أَلْفَيْنَاهُ مَتَمَكِّنًا مِنَ النَّهْضِ، فَمَا يُؤَمِّنُنَا أَنَّهُ إِنَّمَا تَمَكَّنَ؛ لِصِحَّةِ بِنْيَتِهِ بَعْدَ اخْتِلَالِهَا، لَا لِثُبُوتِ مَعْنَى هُوَ الْقُدْرَةُ، فَكَمَا لَا يَبْعُدُ صَرْفُ الْعَجْزِ إِلَى اخْتِلَالِ الْبِنْيَةِ، كَذَلِكَ لَا يَبْعُدُ صَرْفُ الْقُدْرَةِ إِلَى صِحَّتِهَا وَوُقُوعِهَا عَلَى صِفَاتٍ مَعْلُومَةٍ، وَشَرْطُ الْبِنْيَةِ يَلْزُمُ الْقَائِلَ بِهِ نَفْيُ الصِّفَاتِ الَّتِي تُشْتَرِطُ الْبِنْيَةُ فِيهَا، وَلَا يَجِدُ مَخْلَصًا مِنْ إِحَالَةِ الْأَحْكَامِ عَلَى الْبِنْيَةِ دُونَ غَيْرِهَا^(٢)، وَنَجَوْنَا عَنْ هَذَا الْخَبْطِ؛ فَإِنَّا لَا نَشْتَرِطُ الْبِنْيَةَ فِي ثُبُوتِ شَيْءٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ، بَلْ نَكْتَفِي بِحَيَاةِ الْمَحَلِّ وَانْتِفَاءِ الْأَضْدَادِ عَنْهُ، وَهَؤُلَاءِ أَثْبَتُوا الْحَيَاةَ فِيهِ مَخْصُوصَةً، وَالْقُدْرَةَ فِيهِ مَخْصُوصَةً.

ثُمَّ طَرِيقُهُمْ فِي إثْبَاتِ الْقُدْرَةِ إِحْسَاسُ اقْتِدَارِ يَدُلُّ عَلَيْهِ تَأْتِي الْفِعْلِ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ لَا مَعْنَى لِمَا أَحْسَوْهُ وَأَحَالُوا الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ إِلَّا الصِّحَّةَ وَالسَّلَامَةَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: طَرِيقُ إِثْبَاتِهَا النَّظَرُ وَالِاسْتِدْلَالُ، وَهُوَ وَفُوعُ الْفِعْلِ عَلَى حَسَبِ الْقَصْدِ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْقُدْرَةِ.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٥/ب).

(٢) هذا الجواب مطابق لجواب أبي المعالي الجويني في الشامل؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٥/ب).

فَصَلِّ: [الْعَجْزُ عَجْزٌ عَنْ مَعْدُومٍ وَمُتَعَلِّقٌ بِهِ]^(١):

الَّذِي صَارَ إِلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ الْعَجْزَ عَجْزٌ عَنْ مَعْدُومٍ وَمُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَقَضُوا بِتَعَلُّقِهِ بِالضَّادِّينَ مَعَ قَوْلِهِمْ بِوُجُوبِ مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ مَقْدُورَهَا^(٢).

[١٤٠/ب] وَإِلَى هَذَا كَانَ يَمِيلُ أَبُو الْحَسَنِ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ.

وَهُوَ اخْتِيَارُ النَّجَارِ؛ فَإِنَّهُ وَافَقْنَا عَلَى مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ مَقْدُورَهَا، وَاسْتِحَالَةِ تَعَلُّقِهَا بِالضَّادِّينَ، ثُمَّ أَجَارَ تَعَلُّقَ الْعَجْزِ بِالْمَوْجُودِ، وَأَوْجَبَ تَعَلُّقَهُ بِالْمَعْدُومِ، وَحَكَّمَ بِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالضَّادِّينَ.

وَمَحْصُولُ هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ الزَّمَانَ الْمُقْعَدَ عَاجِزٌ عَنِ الْقِيَامِ، وَلَا يُوصَفُ بِكَوْنِهِ عَنْ قَعْدَتِهِ وَإِنْ كَانَ مُضْطَرًّا إِلَيْهَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ فِي آخِرِ أَجْوِبَتِهِ: « الْعَجْزُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْدُومِ، بَلْ يَتَعَلَّقُ بِالْكَائِنِ الْمَوْجُودِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالضَّادِّينَ، وَهُوَ عَلَى قِيَاسِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمُنَاقَضَةِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ^(٣). »

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّا أَوْضَحْنَا وَجُوبَ مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ مَقْدُورَهَا، وَأَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ بِالضَّادِّينَ، وَأَقَمْنَا الدَّلَالََةَ عَلَى وَجُوبِ اتِّحَادِ مُتَعَلِّقِهَا، وَإِذْ ثَبَتَ ذَلِكَ، فَالْعَجْزُ ضِدُّهَا الْخَاصُّ الْمُنَاقِضُ لَهَا فِي التَّعَلُّقِ بِمَثَابَةِ الْكَرَاهِيَةِ مَعَ الْإِرَادَةِ، وَالْجَهْلُ مَعَ الْعِلْمِ، فَمِنْ صُرُورَةِ ذَلِكَ أَنَّ يَتَعَلَّقَ الْعَجْزُ بِمُتَعَلِّقِ الْقُدْرَةِ، وَلَوْ تَعَلَّقَ الْعَجْزُ بِمَعْدُومٍ، وَتَعَلَّقَتِ الْقُدْرَةُ بِمَوْجُودٍ، لَمَا تَنَاقَضَا فِي التَّعَلُّقِ، وَلَكِنَّزَ لَا مَنَزِلَةَ الْعِلْمِ بَعْدَ الْجَهْلِ بِمَوْجُودٍ؛ فَإِنَّهُمَا لَا يَتَضَادَّانِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَهَذِهِ الدَّلَالََةُ إِنَّمَا تَسْتَقِيمُ إِذَا حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تُؤَثِّرُ فِي الْمَقْدُورِ، بَلْ تَتَعَلَّقُ بِالْمَقْدُورِ مِنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ فِيهِ، فَيَتَعَلَّقُ الْعَجْزُ بِهِ عَلَى مُنَاقَضَةِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ، وَإِنْ حَكَمْنَا

(١) انظر هذا المبحث في: الآمدي: أباكار الأفكار (٣٤٣/٢)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١/١٥٦).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١/١٥٦).

(٣) حكى عنه الآمدي خلاف هذا القول؛ فإن « الأصح في قول الشيخ الأشعري: أن العجز لا يتعلق بالمعْدُوم؛ بل بالموجود، وله قول ضعيف: أن العجز إنما يتعلق بالمعْدُوم دون الموجود »؛ انظر: الأباكار (٣٤٣/٢)، والكامل (١/١٥٦)، وشرح المواقف (١١٢/٦)، (١١٤).

بِأَنَّ الْقُدْرَةَ تُؤَثِّرُ فِي إثْبَاتِ حَالٍ لِلْمَقْدُورِ؛ لِأَجْلِهَا يَكُونُ كَسْبًا وَمَا يَتَمَيَّزُ عَنِ الصَّرُورِيِّ - فِتْلِكَ الْحَالِ هِيَ مُتَعَلِّقُ الْقُدْرَةِ، فَإِذَا ثَبَتَ الْعَجْزُ لَمْ يُمَكِّنْنَا أَنْ نُثَبِّتَ تِلْكَ الْحَالَةَ؛ إِذْ لَوْ أَثْبَتْنَاهَا مَعَ الْعَجْزِ لَكَانَتْ كَسْبًا، وَلَثَبَتْ الْإِكْتِسَابُ دُونَ الْقُدْرَةِ، أَوْ مِنْ وَصْفِ الْبَارِي بِأَنَّهُ مُكْتَسِبٌ، وَإِذَا نَفَيْنَا تِلْكَ الْحَالَةَ وَهِيَ مُتَعَلِّقُ الْقُدْرَةِ، فَلَمْ يَتَّحِدْ إِذَنْ مُتَعَلِّقُ الْقُدْرَةِ وَالْعَجْزِ.

وَهَذَا خَبْطٌ، وَالْوَجْهُ الْقَطْعُ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تُؤَثِّرُ فِي الْمَقْدُورِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ الْقُدْرَةَ لَا تُؤَثِّرُ فِي الْمَقْدُورِ، وَإِنَّ الْمَقْدُورَ يُوْجَدُ بِغَيْرِهَا، وَلَا أَثَرَ لِلْعَجْزِ فِيهَا أَيْضًا، وَكُلُّ وَاحِدٍ يَتَعَلَّقُ بِمُتَعَلِّقٍ وَاحِدٍ فَكَيْفَ يَمْتَرِ قَانِ؟!

قُلْنَا: إِنَّمَا يَمْتَرِ قَانِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَخْلُقْ لَنَا قُدْرَةً عَلَى فِعْلٍ إِلَّا وَيَخْلُقُ ذَلِكَ الْفِعْلَ تَحْتَ قُدْرَتِنَا؛ فَيَقَعُ الْفِعْلُ مَقْدُورًا لَنَا عَلَى حَسَبِ إِثَارِنَا الْجُمْلِيِّ، وَنَجِدُ أَنْفُسَنَا قَادِرِينَ عَلَيْهِ، مُوقِعِينَ لَهُ إِيقَاعَ اكْتِسَابٍ، وَإِذَا خَلَقَ فِينَا عَجْزًا عَنِ الشَّيْءِ، فَجَدَّ وَقُوعَ ذَلِكَ ضَرُورَةً فِينَا مِنْ غَيْرِ إِثَارِنَا، وَنُحَسُّ عَجْزًا عَنْهُ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ اخْتِلَافِ تَعَلُّقِ الْمُتَعَلِّقَيْنِ تَأْثِيرُهُمَا فِي الْمُتَعَلِّقِ؛ فَإِنَّ الْإِدْرَاكَ وَالْعِلْمَ قَدْ يَتَعَلَّقَانِ بِمُتَعَلِّقٍ وَاحِدٍ، وَلَا أَثَرَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الْمُتَعَلِّقِ^(١).

فَهَذَا الدَّلِيلُ الْوَاضِحُ عَلَى أَنَّ الْعَجْزَ يَتَعَلَّقُ بِالْمَوْجُودِ؛ كَالْقُدْرَةِ، وَالزَّمَنُ عَاجِزٌ عَنْ قَعْدَتِهِ مَعَ قَعْدَتِهِ، كَمَا أَنَّ الْمُكْتَسِبَ الْقَاعِدَ قَادِرٌ عَلَى قُعُودٍ مَعَ قُعُودِهِ.

وَقَدْ فَصَّلَ النَّجَّارُ وَمَنْ قَالَ يَقُولُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا بَيْنَ الْعَجْزِ وَالْقُدْرَةِ، فَإِنَّا لَوْ قُلْنَا: تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ بِالضَّدَيْنِ، لِلزَّمِ الْحُكْمُ بِاجْتِمَاعِ الضَّدَيْنِ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ، وَلَوْ حَكَمْنَا بِتَعَلُّقِ الْعَجْزِ بِالضَّدَيْنِ وَصَرْنَا إِلَى أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْدُومِ لَمْ يَكُنْ انْتِفَاءُ الضَّدَيْنِ مُسْتَحِيلًا.

وَوَجْهُ الْكَلَامِ عَلَيْهِمْ أَنْ نَقُولَ: كَمَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ وَجُودِ الْمَقْدُورِ، فَكَذَلِكَ قَامَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى وَجُوبِ مُقَارَنَةِ الْعَجْزِ الْمَعْجُوزِ عَنْهُ، فَلَوْ تَعَلَّقَ بِالضَّدَيْنِ، لِلزَّمِ مِنْهُ مَا لَزِمَ فِي الْقُدْرَةِ، فَعَلَى النَّجَّارِ أَنْ يُثَبِّتَ أَوَّلًا تَقْدِيمَ الْعَجْزِ الْمَعْجُوزِ عَنْهُ، ثُمَّ يَبْنِي عَلَيْهِ غَرَضُهُ.

وَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ فِي تَصْوِيرِ الْعَجْزِ عَنِ الْمَعْدُومِ أَنْ قَالُوا: الْقَاعِدُ قَادِرٌ عَلَى قُعُودِهِ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى قِيَامِهِ، وَإِذَا انْتَفَتِ الْقُدْرَةُ عَنْهُ عَلَى الْقِيَامِ، وَجَبَ اتِّصَافُهُ بِالْعَجْزِ عَنْهُ؛ فَإِنَّ الْمَحَلَّ لَا يَخْلُو

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١/١٥٦).

عَنِ الْقُدْرَةِ عَلَى الشَّيْءِ الْمَقْدُورِ جِنْسُهُ وَالْعَجْزِ عَنْهُ، وَإِذَا ثَبَتَ الْعَجْزُ عَنِ الْقِيَامِ، فَقَدْ تَحَقَّقَ تَقَدُّمُهُ عَلَى الْمَعْجُوزِ عَنْهُ.

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ غَيْرُ سَدِيدٍ؛ فَإِنَّ الْقَاعِدَ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى الْقِيَامِ، وَلَا عَاجِزٌ عَنْهُ، وَالْمَحَلُّ لَا يَخْلُو عَنِ الصَّدِّينِ إِذَا كَانَ قَابِلًا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْبَدَلِ، وَالْإِنْسَانُ فِي اسْتِدَامَةِ قُودِهِ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَقْدِرَ عَلَى الْقِيَامِ [١/١٤١]، وَإِذَا لَمْ يُتَصَوَّرِ الْإِقْتِدَارُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - لَا يُتَصَوَّرُ الْعَجْزُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَعْجُزُ عَنِ الشَّيْءِ الَّذِي يُتَصَوَّرُ أَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ.

وَيَبْضَاحُ ذَلِكَ بِالْمِثَالِ: أَنَّ الْأَجْسَامَ وَالْأَلْوَانَ وَنَحْوَهَا لَمَّا لَمْ يُتَصَوَّرِ الْإِقْتِدَارُ عَلَيْهَا مِنَ الْبَشَرِ، لَمْ يُتَصَوَّرِ الْعَجْزُ عَنْهَا، وَالْقِيَامُ وَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسٍ مَقْدُورٍ الْبَشَرِ؛ فَيَسْتَحِيلُ الْإِقْتِدَارُ عَلَيْهِ؛ كَمَا يَسْتَحِيلُ الْإِقْتِدَارُ عَلَى الْجَوَاهِرِ عُمُومًا، ثُمَّ كَمَا اسْتَحَالَ الْإِقْتِدَارُ اسْتِحَالَ الْعَجْزُ.

وَرُبَّمَا سَلَكَ الْقَاضِي مَسْلَكًا آخَرَ فِي الْجَوَابِ فَيَقُولُ: « الْقُدْرَةُ عَلَى الْقُعُودِ ضِدُّ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ؛ كَمَا أَنَّ الْعَجْزَ ضِدُّ لَهَا، فَإِذَا اتَّصَفَ الْفَاعِلُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْقُعُودِ، فَلَمْ يَخْلُ عَنْ جَمِيعِ الْأَضْدَادِ، وَكَذَلِكَ الزَّمَنُ الْعَاجِزُ عَنِ الْقَعْدَةِ الَّتِي هُوَ فِيهَا كَمَا يُضَادُّ عَجْزُهُ عَنِ الْقُعُودِ الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ، كَذَلِكَ يُضَادُّ هَذَا الْعَجْزُ الْقُدْرَةَ عَلَى الْقِيَامِ، وَالْعَجْزُ عَنِ الْقِيَامِ؛ مِنْ حَيْثُ يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ كُلِّ اثْنَيْنِ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ، فَكَمَا لَا يُتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُ الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ، كَذَلِكَ لَا يُتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُ الْقُدْرَتَيْنِ أَوِ الْعَجْزَيْنِ أَوِ الْقُدْرَةِ عَلَى أَحَدِ الصَّدِّينِ وَالْعَجْزِ عَنِ الثَّانِي »^(١).

قَالَ الْإِمَامُ: « وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ مَنْ قَالَ بِمُضَادَّةِ الْمَوْتِ الْعِلْمَ ».

فَإِنْ قَالُوا: الْعُقْلَاءُ مُطْبِقُونَ عَلَى أَنَّ الزَّمَنَ عَاجِزٌ عَنِ الْقِيَامِ وَالْمَشْيِ^(٢).

قُلْنَا: كَيْفَ تَسْتَقِيمُ هَذِهِ الدَّعْوَى مِنَ الْعُقْلَاءِ مَعَ مُحَالَفَتِنَا، وَلَا عِبْرَةَ بِمُوَافَقَةِ الْعَوَامِّ وَمُحَالَفَتِهِمْ.

وَقَدْ يُطْلَقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْقَاعِدَ السَّلِيمَ قَادِرٌ عَلَى الْقِيَامِ، يَعْنُونَ بِذَلِكَ صِحَّتَهُ وَمُضَادَّتَهُ الْإِقْتِدَارَ لَوْ أَرَادَ.

(١) انظر نحو هذا الجواب منسوبًا إلى أبي بكر الباقلاني أيضًا في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٥٦/ب).

(٢) انظر: الأملدي: أبقار الأفكار (٣٤٤/٢).

وَكَذَلِكَ يُطْلَقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ النَّاسَ عَاجِزُونَ عَنِ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَإِنَّمَا يَعْنُونَ عَدَمَ الْاِقْتِدَارِ.

فَصْلٌ فِي حَقِيقَةِ الْمَنْعِ^(١):

الْقَادِرُ عِنْدَنَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَمْنُوعًا عَنْ مَقْدُورِهِ؛ لِقَوْلِنَا بِوُجُوبِ مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ مَقْدُورَهَا، وَإِذَا وُجِدَ الْمَقْدُورُ اسْتَحَالَ الْمَنْعُ عَنْهُ.

وَأَصْحَابُنَا يَقُولُونَ: الْمَنْعُ مِنَ الْفِعْلِ هُوَ الْعَجْزُ الْمُضَادُّ لِلْقُدْرَةِ.

وَأَمَّا الْمُعْتَرِضُ: فَإِنَّهُمْ قَالُوا: الْقَادِرُ عَلَى الشَّيْءِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَمْنُوعًا عَنْ مَقْدُورِهِ، وَلَا يُضَادُّ الْمَنْعُ الْقُدْرَةَ وَلَا يُنَافِيهَا، وَإِنَّمَا يُنَافِيهَا الْعَجْزُ، فَالْمَنْعُ يُضَادُّ الْمَقْدُورَ دُونَ الْقُدْرَةِ، وَالْعَجْزُ يُضَادُّ الْقُدْرَةَ وَلَا يُضَادُّ جِنْسَ الْمَقْدُورِ، وَلَهُمْ تَفْصِيلٌ طَوِيلٌ وَاخْتِلَافٌ كَثِيرٌ^(٢).

قُلْتُ: وَإِنَّمَا يَسْتَقِيمُ هَذَا عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ؛ إِذْ جَوَّزُوا بَقَاءَ الْقُدْرَةِ^(٣).

فَأَمَّا الْبَغْدَادِيُّونَ فَقَالُوا: لَا بَقَاءَ لِلْقُدْرَةِ، وَإِنَّمَا يَقَعُ الْفِعْلُ وَالْقُدْرَةُ مَعْلُومَةً، فَمَنْ سَلِمَتْ بِنَيْتِهِ يَجُوزُ أَنْ يُمْنَعَ عَنِ الْفِعْلِ مَا لَا يُنَافِيهِ بِالْقُدْرَةِ^(٤).

فَمِمَّا يَسْتَعِينُونَ بِهِ أَنْ قَالُوا: مَنْ لَا قَيْدَ لَهُ وَكَانَ سَلِيمًا صَحِيحًا سَاكِناً فِي مَحَلٍّ فَهُوَ غَيْرُ قَادِرٍ عِنْدَكُمْ عَلَى الشَّيْءِ بِمِثَابَةِ الْمُقَيَّدِ، وَلَا يُمَكِّنُكُمُ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا.

وَهَذَا خِلَافُ مَا يَتَعَارَفُهُ الْعُقَلَاءُ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا مَنَعَ السَّلِيمِ مِنَ الْإِنْطِلَاقِ وَالْإِنْتِشَارِ، أَوْ قُوَّةِ الْبَقِيَّةِ وَقَدَّرُوا ذَلِكَ مَنَعًا^(٥).

وَيُعْضِدُونَ كَلَامَهُمْ بِأَنْ قَالُوا: إِذَا حُلَّ الْوَثَاقُ عَنِ الْمُقَيَّدِ، فَهُوَ فِي صِفَاتِ ذَاتِهِ كَمَا كَانَ وَهُوَ مُقَيَّدٌ؛ لَمْ تَبْدَلْ صِفَتُهُ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ كَانَ قَادِرًا فِي حَالِ كَوْنِهِ مُقَيَّدًا.

قُلْنَا: الْعَقْلِيَّاتُ لَا يُسْتَدَلُّ عَلَيْهَا بِظُنُونِ الْعَوَامِّ وَاتِّفَاقِهِمْ، فَإِنَّمَا أَطْلَقُوا مَا أَطْلَقُوهُ لِاسْتِمْرَارِ

(١) انظر هذا البحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٦/ب).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (٢/٦٢).

(٣) انظر: النيسابوري: مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٢٥٧، ٢٦٣).

(٤) حكى الجويني إطباق المعتزلة على بقاء القدرة؛ الإرشاد (ص ٢١٧)، وفي الشامل أنه قول أكثرهم؛ الكامل (ل ١٤٥/ب).

(٥) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (٢/٦٢).

الْعَادَةُ فِي أَنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - لَا يَخْلُقُ لِلْمُقَيَّدِ قُدْرَةً عَلَى الْمَشْيِ وَإِنْ حَاوَلَهُ، بِخِلَافِ الَّذِي لَا قَيْدَ لَهُ؛ فَإِنَّهُ مُخْلَى وَالْمَشْيِ.

وَلَيْسَ هَذَا بِأَعْجَبَ مِنْ وُقُوعِ الْمُسَبِّبَاتِ عَقِيبَ الْأَسْبَابِ الَّتِي جَرَتْ الْعَادَةُ بِهَا؛ مِنْ: خَلْقِ الشَّعِ عَقِيبَ الْأَكْلِ، وَالشُّخُونَةِ وَالْبُرُودَةِ عَقِيبَ النَّارِ وَالثَّلْجِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَقَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ أَهْلَ اللِّسَانِ قَدْ يَتَوَسَّعُونَ فِي تَسْمِيَةِ السَّلِيمِ الصَّحِيحِ قَادِرًا عَلَى أُمُورٍ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَيْهَا مَعَ تَهْيِئَةِ الْأَسْبَابِ إِلَّا بِسِنِينَ وَأَعْوَامٍ، وَلَيْسَ يَعْنُونَ بِذَلِكَ اقْتِدَارًا حَقِيقِيًّا؛ وَإِنَّمَا يَعْنُونَ بِهِ التَّائِي وَالتَّيَسَّرُ إِنَّ هَيَأُ اللَّهُ الْأَسْبَابَ فِي اسْتِمْرَارِ الْعَادَاتِ، وَهَذَا بِمَثَابَةِ اخْتِيَارِهِمُ الْأَرْضِي الرِّكِيَّةَ النَّفِيَّةَ الطَّيِّبَةَ التُّرْبَةَ لِلزَّرَاعَةِ، وَتَجَنُّبِهِمُ السَّيْحَةَ الْخَبِيثَةَ، وَإِنْ كَانَتْ صِفَاتُ الْأَرْضِ عِنْدَ نَفَاةِ الطَّبَائِعِ لَا تُؤَثِّرُ فِي نَبْتِ الزَّرْعِ، وَلَكِنْ اسْتَمَرَّتِ الْعَادَةُ وَاسْتَقَرَّتْ عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ إِذَا كَانَتْ طَيِّبَةً التُّرْبَةَ، كَانَتْ صَالِحَةً لِلزَّرَاعَةِ، فَتَشَبُّهُ الْعُقْلَاءِ بِهَذِهِ الْعَادَاتِ وَأُمُثْلُهُ هَذَا مِنْ تَرْتُّبِ بَعْضِ الْأُمُورِ عَلَى الْبَعْضِ كَثِيرَةٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ كَانَ يَبْغِضُ أَعْضَاءَهُ وَجَعٌ، لَمْ تُخْلَقْ لَهُ الْقُدْرَةُ عَلَى اسْتِعْمَالِهَا [١٤١/ب] فِي الصَّنَاعَاتِ وَالْأَخْذِ وَالْمَشْيِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَهُوَ كَالْمُقَيَّدِ؛ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ قُبِدَ مِنْ قَبْلِ الْمَخْلُوقِينَ، وَبَيْنَ مَنْ قُبِدَ مِنْ قَبْلِ الْخَالِقِ.

وَقَوْلُهُمْ: «إِنَّ صِفَاتَ ذَاتِهِ عَلَى مَا كَانَتْ بَعْدَ أَنْ حُلَّ عَنْهُ الْوَتَاقُ».

إِنْ أَرَادُوا بِذَلِكَ: صِحَّتَهُ وَسَلَامَتَهُ، فَذَلِكَ صَحِيحٌ.

وَإِنْ أَرَادُوا بِهِ: الْقُدْرَةَ الْحَقِيقِيَّةَ فَذَلِكَ مَوْضِعُ الزَّرْعِ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ فَطَيَّرَتْ ثَوْبًا إِلَى مَوْضِعٍ أَوْ حَرَّكَتُهُ، فَمَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى هُوَ الَّذِي خَلَقَ الْحَرَكََةَ، وَالثَّوْبُ يَكُونُ قَادِرًا إِلَّا أَنْ ذَلِكَ يَتَوَلَّدُ مِنْ هُبُوبِ الرِّيحِ، وَإِنْ كَانَ يَفْعَلُهُ عِنْدَ هُبُوبِهَا، فَكَذَلِكَ أَجْرَى الْعَادَةُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَخْلُقُ لَهُ الْقُدْرَةَ عَلَى الْمَشْيِ عِنْدَ حُلِّ الْوَتَاقِ، وَلَمْ يَخْلُقْهَا قَبْلَ ذَلِكَ.

وَمِنْ أَصْلِ الْحَضْمِ: أَنَّ الْعُصْفُورَ يَقْدِرُ عَلَى مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْفِيلُ، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لِفَقْدِ الْآلَةِ، وَالنَّمْلَةَ تَقْدِرُ عَلَى مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الرَّجُلُ الْقَوِيُّ، وَإِنَّمَا لَا يَتَأَتَّى لَهَا لِفَقْدِ الْآلَةِ^(١)،

(١) انظر: النيسابوري: مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٢٥١).

وَمَنْ سَمَحَتْ نَفْسُهُ بِاحْتِمَالِ امْتِنَالِ هَذِهِ الْهُوسَاتِ فَهُوَ مُعْزَى فِي عَقْلِهِ.

وَمَبْنَى كَلَامِهِمْ عَلَى الْبِنْيَةِ الصَّلَابَةِ؛ فَلَا يَحْسُنُ مِنْهُمْ - وَهَذَا رَأْيُهُمْ - اسْتِبْعَادُ مَا قُلْنَا، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْمُقَيَّدَ غَيْرَ سَلِيمِ الْبِنْيَةِ، وَقَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنَّ مَنْ سَلِمَتْ بِنْيَتُهُ وَانْتَفَتْ عَنْهُ الْآفَاتُ فَإِنَّهُ مُتَهَيِّئٌ لِلْإِقْتِدَارِ عِنْدَكُمْ فِي جَرِي الْعَادَةِ، ثُمَّ مِنْ مَذْهَبِ الْجَبَائِي أَنَّ الْمَنْعَ مَنَعٌ عَمَّا فِي الثَّانِي بِمَثَابَةِ الْعَجْزِ، وَكَذَلِكَ التَّخْلِيَةُ تَتَعَلَّقُ بِالثَّانِي^(١).

وَمَذْهَبُ أَبِي هَاشِمٍ: أَنَّ الْمَنْعَ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ الْفِعْلِ حَالَةَ حُدُوثِهِ، وَالتَّخْلِيَةُ تَقْتَضِي التَّمَكُّنَ فِي أَوَّلِ حَالِهَا^(٢).

وَالْتَّخْلِيَةُ وَالْإِطْلَاقُ عِبَارَتَانِ عَنِ ارْتِفَاعِ الْمَنْعِ عِنْدَهُمْ^(٣)، وَإِذَا أَطْلَقُوا التَّمَكُّنَ عَنَّا بِهِ الْإِقْتِدَارَ وَلَمْ يُرِيدُوا بِهِ التَّخْلِيَةَ.

وَالْتَّخْلِيَةُ وَالْإِطْلَاقُ عِنْدَنَا عِبَارَتَانِ عَنِ الْإِقْتِدَارِ^(٤).

وَعِنْدَ النَّجَّارِ: « الْقَاعِدُ يَخْلَى وَالْقِيَامُ، فَخَيْرٌ بَيْنَ اسْتِمْرَارِ الْقُعُودِ وَبَيْنَ تَرْكِهِ بِضِدِّهِ ».

فَصْلٌ: [كُلُّ قُدْرَتَيْنِ تَعَلَّقَتَا بِمَقْدُورَيْنِ فَهُمَا مُخْتَلِفَتَانِ]

قَالَ أَصْحَابُنَا: كُلُّ قُدْرَتَيْنِ تَعَلَّقَتَا بِمَقْدُورَيْنِ فَهُمَا مُخْتَلِفَتَانِ، سَوَاءٌ كَانَ الْمَقْدُورَانِ مِثْلَيْنِ أَوْ خِلَافَيْنِ؛ عَلَى نَحْوِ مَا قَرَرْنَا فِي الْعِلْمَيْنِ الْمُتَعَلِّقَيْنِ بِمَعْلُومَيْنِ، سَوَاءٌ كَانَ الْمَعْلُومَانِ مِثْلَيْنِ أَوْ خِلَافَيْنِ.

وَالْقُدْرَتَانِ الْمُتِمَاتِلَتَانِ هُمَا الْقُدْرَتَانِ الْحَادِثَتَانِ الْمُتَعَلِّقَتَانِ بِالْمَقْدُورِ الْوَاحِدِ.

كَذَلِكَ سَبِيلُنَا فِي تَصْوِيرِ الْمِثْلَيْنِ مِنَ الْعُلُومِ، وَلَكِنْ تَخْتَلِفُ الْمَنَاهِجُ فِي التَّصْوِيرِ؛ إِذَا لَا بُدَّ فِي تَصْوِيرِ عِلْمَيْنِ مُتَعَلِّقَيْنِ بِمَعْلُومٍ وَاحِدٍ قَائِمَيْنِ بِعَالَمَيْنِ، وَيَبْعُدُ ذَلِكَ فِي الْقُدْرَةِ؛ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَا فِي مَحَلِّهَا، وَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ لَا يَنْقَسِمُ عَلَى مَحَلِّينِ، فَوَجْهُ التَّصْوِيرِ

(١) انظر: المجموع المحيط بالتكليف (٢/ ٨٧، ١٣٤)، إلا أن النيسابوري حكى أن: « لا خلاف بين شيوخنا في أن المنع لا يكون عجزاً » مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٢٥١).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (٢/ ١٣٤).

(٣) انظر: الغني (١٥/ ٣٦)، والأصول الخمسة (ص ٤٠٤)، والمحيط بالتكليف (٢/ ١٣٥)، ومتشابه القرآن (٢/ ٧١٥)، والتوحيد (ص ٢٨٧).

(٤) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ١١٦).

تَقْدِيرُ قُدْرَةٍ حَادِثَةٍ عَلَى حَرَكَةٍ مَثَلًا، ثُمَّ إِعَادَةُ تِلْكَ الْحَرَكَةِ بِعَيْنِهَا مَعَ تَقْدِيرِ قُدْرَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِهَا، فَالْقُدْرَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِتِلْكَ الْحَرَكَةِ عَوْدًا مُمَاثِلَةً لِلْقُدْرَةِ الَّتِي تَعَلَّقَتْ بِهَا فِي النِّشْأَةِ الْأُولَى، هَذَا أَصْلُنَا.

وَأَطْبَقَتِ الْمُعْتَزَلَةُ عَلَى مَنْعِ تَمَائُلِ الْقُدْرَةِ؛ فَلَا يَتَصَوَّرُ عَلَى أَصْلِهِمْ قُدْرَتَانِ مُتَمَاثِلَتَانِ لِأَنَّهُمَا لَا تَتَعَلَّقَانِ بِمَقْدُورٍ وَاحِدٍ^(١).

الْقَوْلُ فِي تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ^(٢)

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ عليه السلام فِي السَّامِلِ: «الَّذِي مَالَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ أَجْوِبَةٍ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ جَائِزٌ عَقْلًا؛ مِثْلُ تَكْلِيفِ جَمْعِ الضُّدِّينَ، وَإِيقَاعِ مَا يَخْرُجُ عَنْ قَبِيلِ الْمَقْدُورَاتِ، وَتَكْلِيفِ الشَّيْءِ مَعَ تَقْرِيرِ الْمَنْعِ مِنْهُ اسْتِمْرَارًا»^(٣).

وَقَالَ فِي بَعْضِ أَجْوِبَتِهِ: «لَا يَسُوغُ تَكْلِيفُ الْمُحَالِ»، ثُمَّ لَمْ يَصِرْ فِي مَنْعِهِ إِلَى التَّقْبِيحِ الْعَقْلِيِّ الَّذِي صَارَ إِلَيْهِ الْمُعْتَزَلَةُ.

وَقَالَ فِي الْمَوْجَزِ - حِينَ سُئِلَ عَنْ تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ فَتَوَقَّفَ فِيهِ وَقَالَ -: «هَذَا مِمَّا لَا أَلْتَزِمُ الْجَوَابَ عَنْهُ».

أَشَارَ إِلَى أَنَّ هَذَا مِمَّا لَمْ تَقُمْ الدَّلَالَةُ عَلَى وُجُوبِ تَعْيِينِ اعْتِقَادٍ فِيهِ.

-
- (١) انظر: المجموع المحيط بالتكليف (٣٨/٢)، وانظر أيضًا: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ١٨٥).
 (٢) انظر مبحث التكليف بما لا يطاق في: اللمع (٩٨، ١٠١، ١١٢، ١١٣)، والمقالات (١/٢٥٤، ٢٥٦، ٢٩٧) والتمهيد (ط بيروت): (ص ٣٣٢، ٣٣٤)، والإرشاد (ص ٢٢٦، ٢٢٨)، والبرهان (١/٨٩، ٩٠)، وقواعد العقائد (ص ١٤٦)، والمطالب (٣/١٩٠، ١٩٦)، والأبكار (٢/١٧٥، ١٨٤)، والأحكام (١/١٢٤، ١٣٣)، وحجج القرآن (ص ٧٤)، والكمال (ل ١/١٦٢ - أ ١/١٦٤)، وشرح المواقف (٨/٢٢٢، ٢٢٣)، وشرح المقاصد (٤/٢٩٦، ٣٠٦)، ونشر الطوالع (ص ٢٩٥، ٢٩٧). وانظر نقد هذه الفكرة عند المعتزلة في: المنهاج في أصول الدين (ص ١٣، ٢٧)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٣٩٠، ٥٠٩، ٥١٨)، والمغني (ص ١١) الذي خصصه لموضوع التكليف، والمحيط بالتكليف (١١، ٣٢، ٢٢٨، ٢٦٢)، والمعتمد للبصري (ص ١٨٠)، والقلائد (ص ٩٧)، وشرح نهج البلاغة (٣/١٩٥)، والأساس في عقائد الأكياس (ص ١٣٢). وأيضًا: التوحيد (ص ٢٦٣)، وتأويلات أهل السنة (٣/٣٥٥)، وإيثار الحق (٣٢٥، ٣٣٩)، والمسامرة (ص ١٠٦، ١١٠)، والماتريدي وآراؤه الكلامية (ص ٢٩٨).
 (٣) انظر نحو هذه العبارة في: الأمدي: أبكار الأفكار (٢/١٧٥)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل: (ل ١/١٦٢).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَلِيْقُ بِأَيِّ الْحَسَنِ وَأَصْحَابِهِ التَّرَدُّ فِيهِ، وَمِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ الْقُدْرَةَ تُقَارَنُ الْمَقْدُورَ وَلَا تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْقَاعِدَ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى الْقِيَامِ الْمَأْمُورِ بِهِ؛ إِذِ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ لَا تَتَعَلَّقُ بِالضَّدَيْنِ، وَتَكْلِيفُ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَا كُتِّفَ بِمَثَابَةِ تَكْلِيفِ الْعَاجِزِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ التَّكْلِيفَ طَلَبُ اقْتِضَاءٍ، وَإِذَا حَكَمْتُمْ بِأَنَّ الْمَقْدُورَ خَلَقَ اللَّهُ - تَعَالَى - بِمَثَابَةِ ^(١) الْقُدْرَةَ فَمَا وَجْهُ الطَّلَبِ مِمَّا لَيْسَ بِالْمُطَالَبِ الْمُكْلَفِ، فَلَيْتَن سَاعَ تَسْمِيَةِ ذَلِكَ طَلَبًا وَاقْتِضَاءَ سَاعَ ذَلِكَ فِي تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ.

قُلْنَا: قَدْ أَجَبْنَا عَنْ هَذَا فِيمَا سَبَقَ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ، وَأَوْضَحْنَا انْعِكَاسَ هَذِهِ الشُّبْهَةِ عَلَيْهِمْ مِنْ وَجْهِهِ شَتَّى مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْمَعْلُومَ شَيْءٌ ثَابِتٌ [١/١٤٢] بِخَصَائِصِ الصِّفَاتِ ^(٢)؛ فَإِنَّ الْمَطْلُوبَ هُوَ الْوُجُودُ الَّذِي لَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ الْوُجُودُ وَالْعَدَمُ.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الصِّفَاتِ التَّائِبَةِ؛ فَإِنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ طَاعَةً وَحَسَنًا لَيْسَ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ مَعَ كَوْنِ ذَلِكَ مَأْمُورًا بِهِ.

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ: وَرُودُ الْأَمْرِ بِالْأُمُورِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى الْأَسْبَابِ؛ نَحْوُ الْإِيْقَاعِ، وَالْإِيلَامِ، وَإِفْهَامِ الْغَيْرِ، وَالسَّمْعِ، وَالْبَصَرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَحْضُ خَلْقِ اللَّهِ - تَعَالَى - بِالْإِجْمَاعِ، وَلَيْسَ إِلَى الْعِبَادِ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْإِضْغَاءُ وَالتَّهْيِئَةُ لَهَا، وَمِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّ لَا إِمْكَانَ حَالَةَ الْإِقْتِدَارِ، وَلَا إِقْتِدَارَ حَالَةَ الْفِعْلِ.

وَقَدْ حَكَى الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الْإِسْفَرَايْنِيُّ عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايْنِيِّ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - أَنَّهُ قَالَ: « التَّكْلِيفُ يَنْقَسِمُ إِلَى: تَكْلِيفِ طَلَبٍ وَاقْتِضَاءٍ، وَإِلَى تَكْلِيفِ تَعْجِيزٍ وَتَسْخِيرٍ، وَإِعْلَامٍ بِحُلُولِ الْعِقَابِ » ^(٣).

وَمَا جَوَزْنَاهُ مِنْ تَكْلِيفِ الْمُحَالِ فَلَيْسَ بِاقْتِضَاءٍ؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ اقْتِضَاءُ الْمُحَالِ. وَحَكَيْنَا عَنِ الْقَاضِي أَنَّهُ أَثْبَتَ لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ أَثَرًا هُوَ الْمَطْلُوبُ ^(٤)، وَهُوَ صِفَةُ الْمُكْتَسِبِ،

(١) من قوله: « تكليف العاجز » إلى هنا بهامش الأصل.

(٢) انظر ما تقدم في (ل ١٢/ب).

(٣) في الأبكار (٢/١٨٠) بدون نسبته إلى قائله، ونسبه في الشامل إلى الشيخ الأشعري؛ انظر الكامل (ل ١٦٤/أ).

(٤) انظر مذهب القاضي الباقلاني وغيره من الأشاعرة في القدرة الحادثة ومدى تأثيرها فيما سبق في (ل ١٢٠/ب) وما بعدها.

وَأَنَّ الْحَرَكَةَ الْكَسْبِيَّةَ تَتَمَيَّزُ عَنِ الْحَرَكَةِ الضَّرُورِيَّةِ بِذَلِكَ الْأَثَرِ، وَهُوَ حَالٌ لِلْحَرَكَةِ كَمَا قَدَّمَاهُ.

وَعَلَى مَذْهَبٍ غَيْرِهِ مِنَ الْأَصْحَابِ: إِنَّمَا الْمَطْلُوبُ هُوَ الْحَرَكَةُ نَفْسُهَا، وَأَنَّهَا وَاقِعَةٌ بِالْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ؛ فَإِذَا أَقْدَمَ الْعَبْدُ عَلَيْهَا فَيَوْقِعُهَا تَحْتَ قُدْرَةِ الْعَبْدِ، وَالْعَبْدُ مُكْتَسِبُهَا، فَلَا يُتَصَوَّرُ لِلْعَبْدِ فِعْلٌ إِلَّا وَالرَّبُّ يُوْجِدُ ذَلِكَ الْفِعْلَ، فَقُدْرَةُ الْعَبْدِ بِمَثَابَةِ الْمَشْرُوطِ، وَالْخَالِقُ سُبْحَانَهُ بِمَثَابَةِ الشَّرْطِ، فَالشَّرْطُ يُتَصَوَّرُ دُونَ الْمَشْرُوطِ، وَالْمَشْرُوطُ لَا يُتَصَوَّرُ دُونَ الشَّرْطِ.

وَشَيْخُنَا الْإِمَامُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَبْدَعَ لِنَفْسِهِ مَذْهَبًا وَارْتَضَاهُ وَذَكَرَهُ فِي: «الرَّسَالَةِ النَّظَامِيَّةِ» وَغَيْرِهَا، فَقَالَ: «الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ تُؤَثِّرُ فِي إِبْجَادِ الْحَرَكَةِ، وَالرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - هُوَ الْمُتَفَرِّدُ بِالْخَلْقِ وَالْإِخْتِرَاعِ، وَمُقَدَّرُ أَكْسَابِ الْعِبَادِ وَخَالِقُهَا بِوَاسِطَةِ قُدْرِهِمْ، وَهُوَ خَالِقُ قُدْرِهِمْ وَمَالِكُهَا وَمُقَدَّرُهَا، وَالْعَبْدُ لَيْسَ بِخَالِقٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَسْتَبِيدُ بِالْقُدْرَةِ وَلَا بِالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ»^(١).

وَهَذَا مِمَّا أَخَذَهُ لِنَفْسِهِ وَخَالَفَ بِهِ الْأَصْحَابَ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ.

وَقَدْ صَرَّحَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ، وَالْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ، وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَيِّمَةِ أَنَّ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ مُحَالٌ، وَقَالُوا: إِنَّ هَذَا مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ تَكْلِيفِ الْعَاجِزِ الَّذِي لَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ الْفِعْلُ وَالتَّرْكُ، وَبَيْنَ تَكْلِيفِ مَنْ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى مَا كُلِّفَ بِهِ؛ لِإِقْتِدَارِهِ عَلَى تَرْكِهِ.

وَهَذَا أَيْضًا مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ وَالتَّجَارِ.

قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ فِي كِتَابِ «الْبَيَانِ عَنِ الْأُصُولِ الْخَمْسِ»: «إِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُكَلِّفَ اللَّهُ الْعَبْدَ مَا لَا يُطِيقُهُ؟

فَيَقَالَ لَهُ: مَا كُلِّفَ اللَّهُ الْعَبِيدَ مَا لَا يُطِيقُونَهُ إِلَّا بِهِ، وَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَإِذَا أَعْطَاهُ الطَّاقَةَ كَانَ مُطِيقًا فِي وَقْتِهِ.

ثُمَّ يُقَالُ لِلْسَّائِلِ: إِنَّ مَا لَا يُطَاقُ قَدْ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: لَا يُطَاقُ لَوْجُودِ عَجْزٍ وَاقِفَةٍ مَانِعَةٍ؛ كَالْأَخْرَسِ، وَالْمُقْعَدِ الزَّمَنِ،، وَنَحْوِهِمَا، فَهَذَا أَمْرٌ لَمْ يُكَلِّفِ اللَّهُ بِهِ أَحَدًا.

(١) سبق الكلام على آخر قول أبي المعالي الجويني بتأثير القدرة الحادثة في مقدورها فيما سبق. انظر (ل ١٢١/أ).

وَالْآخَرُ: أَنْ يُكَلِّفَهُمْ مَا لَا يُطِيقُونَ؛ لِعَدَمِ طَاقَتِهِمْ عَلَيْهِ، وَوُجُودِ قُدْرِهِمْ عَلَى تَرْكِهِ فَهَذَا عَلَيْهِ تَكْلِيفٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ فِعْلُ الْمَأْمُورِ بِهِ إِذَا قَصَدَهُ.»

وَقَالَ أَيْضًا: مَنْ عُدِمَ مِنْهُ الْعِلْمُ بِاللَّهِ يَصِحُّ أَنْ يُكَلَّفَ مَعْرِفَتَهُ - سُبْحَانَهُ - إِذَا لَمْ يُعَدَمْ مِنْهُ جَمِيعُ الْعُلُومِ، وَمَنْ عُدِمَ مِنْهُ كُلُّ الْعُلُومِ - حَتَّى لَا يَكُونَ عَالِمًا بِالْعُلُومِ الْبَدِيعِيَّةِ -: لَا يَصِحُّ تَكْلِيفُهُ، كَذَلِكَ حُكْمُ التَّكْلِيفِ.

فَإِنْ قَالُوا: فَهَذَا تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ.

قُلْنَا: قَوْلُكَ: «إِنَّهُ تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ»: لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ تُرِيدَ بِهِ أَنَّهُ كُلفَ مَا لَا يَجُوزُ كَوْنُهُ أَصْلًا فَهَذَا أَمْرٌ لَمْ يَرِزْ بِهِ التَّكْلِيفُ.

وَإِنْ عَنَيْتَ بِهِ أَنَّهُ كُلفَ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ فِي الْحَالِ؛ لِتَرْكِهِ لَهُ وَاشْتِغَالِهِ بِضِدِّهِ، وَلَوْ قَصَدَ مَا كُلفَ وَآثَرُهُ، لَوُجِدَتْ لَهُ الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ؛ كَمَنْ اشْتَغَلَ بِالتَّجَارَةِ، وَتَرَكَ الْعِبَادَةَ، وَلَوْ أَرَادَ الْعِبَادَةَ لَوُجِدَتْ قُدْرَةُ عَلَيْهَا، فَهَذَا كَلَامٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ وَرَدَ بِهِ التَّكْلِيفُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَبِيحٍ؛ لِأَنَّ الْقَبِيحَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ. انْتَهَى كَلَامُهُ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي الْمُخْتَصَرِ وَغَيْرِهِ مِنْ تَصَانِيفِهِ: «حَقِيقَةُ التَّكْلِيفِ مَا يُسْتَحَقُّ عَلَى خِلَافِهِ ضَرْبٌ مِنَ الْعِقَابِ.»

قَالَ: «وَقَالَ أَهْلُ الْحَقِّ: يَسْتَحِيلُ تَكْلِيفُ مَا لَا يُطَاقُ؛ لِاسْتِحَالَةِ وُجُودِ مَا يَقْتَضِيهِ التَّكْلِيفُ مَعَ الْعَجْزِ لَا لِلْقُبْحِ وَالسَّفَهَةِ.»

قَالَ: «وَيَجُوزُ وَرُودُ اللَّفْظِ عَلَى التَّسْخِيرِ [١٤٢/ب]، وَالْإِعْلَامِ بِحُلُولِ الْعِقَابِ، وَإِظْهَارِ الْقُدْرَةِ، وَسَائِرِ الْوُجُوهِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِاسْتِحْقَاقِ الْعُقُوبَةِ»^(١).

قَالَ: «ثُمَّ بَيَّنَّا فِيهِ وَجْهَ الْإِسْتِحَالَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: التَّكْلِيفُ يَتَمَيَّزُ عَمَّا لَيْسَ بِتَكْلِيفٍ بِاسْتِحْقَاقِ نَوْعٍ مِنَ الْعُقُوبَةِ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْمُخَالَفَةِ، وَلَا يُتَوَهَّمُ ذَلِكَ لِلْعَاجِزِ وَمَنْ يَسْتَحِيلُ لَهُ الْقُدْرَةُ.

قَالَ: وَهَذَا يُسْقِطُ سُؤَالَ الْقَدَرِيَّةِ عَنْ أَهْلِ الْحَقِّ؛ إِذَا قَالُوا: إِذَا لَمْ يَقْبُحْ مِنَ اللَّهِ شَيْءٌ عِنْدَكُمْ، فَلَا يَقْبُحُ تَكْلِيفُ الْعَاجِزِ.

(١) انظر: الآمدي: أبقار الأفكار (٢/ ١٨٠).

قَالَ: وَلَمْ يُكَلِّفْ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ قَادِرًا عِنْدَ لُزُومِ التَّكْلِيفِ عَلَى الْمَوْافَقَةِ، فَلَا يُسْتَحَقُّ الْعِقَابُ إِذِ الْمُخَالَفَةُ مُسْتَحَقَّةٌ عَلَيْهَا.

قَالَ: وَالْمَذْهَبُ الَّذِي لَا يُعْقَلُ فِي هَذَا الْبَابِ مَذْهَبُ الْقَدَرِيَّةِ؛ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُكَلِّفْ أَحَدًا شَيْئًا إِلَّا كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ حِينَ كَلَّفَهُ، وَلَا يَصِحُّ وُجُودُهُ مِنْهُ، وَكَانَ تَكْلِيفُهُ إِيَّاهُ كَتَّكْلِيفِ الْعَاجِزِ، بَلْ أَعْظَمَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْعَاجِزَ مِمَّا يَتَوَهَّمُ ارْتِفَاعُهُ بِوُجُودِ الْقُدْرَةِ لَهُ.

وَهُمْ يَقُولُونَ: لَا يَفْعَلُ الْمُكَلَّفُ مَا كُفِّلَ بِهِ إِلَّا فِي حَالٍ لَا يَكُونُ قَادِرًا عَلَيْهِ وَلَا عَلَى تَرْكِهِ « هَذَا قَوْلُ الْأُسْتَاذِ، فَأَحَالَ تَكْلِيفَ الْعَاجِزِ لِمُنَاقَضِهِ.

وَأَمَّا الْقَاضِي رحمته الله: فَلَهُ تَرَدُّدٌ فِي تَجْوِيزِ تَكْلِيفِ الْعَاجِزِ؛ فَقَدْ يُجَوِّزُهُ وَقَدْ يَمْنَعُهُ، وَمَنْ تَبَعَ مُتَفَرِّقَاتِ كَلَامِهِ فِي الْكُتُبِ، اسْتَيْقَنَ أَنَّهُ كَانَ يُفَرِّقُ بَيْنَ تَكْلِيفِ الْعَاجِزِ، وَبَيْنَ تَكْلِيفِ الْقَادِرِ عَلَى التَّركِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي كِتَابِ «الْإِجْتِهَادِ»، وَجَوَّزَهُ فِي «الْهِدَايَةِ» وَقَصَدَ بِهِ الرَّدَّ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ.

وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ: فَإِنَّهُمْ مَنَعُوا تَكْلِيفَ الْعَاجِزِ، وَالْمَمْنُوعُ، وَقَبَّحُوهُ عَقْلًا، وَسَوَّوْا بَيْنَ هَذَا التَّكْلِيفِ وَتَكْلِيفِ التَّارِكِ الَّذِي لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى مَا كُفِّلَ^(١)؛ وَلَقَدْ حَكَيْنَا مَذْهَبَ بَكْرِ بْنِ أَخْتِ عَبْدِ الْوَاحِدِ أَنَّهُ قَالَ: «الْخَتْمُ وَالطَّبْعُ مَانِعَانِ مِنَ الْإِيمَانِ، مَعَ أَنَّ الْمَطْبُوعَ عَلَى قَلْبِهِ مَأْمُورٌ بِالْإِيمَانِ»^(٢).

وَنُقِلَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ بَعْدَ ذَلِكَ: أَنَّهُمْ جَوَّزُوا مِنَ اللَّهِ أَنْ يَأْمُرَ عَبْدَهُ بِإِقَاعِ فِعْلٍ فِي وَقْتٍ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ سَيُمْنَعُ مِنْهُ^(٣).

وَمِنْ مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ: الْمَطْبُوعَ عَلَى قَلْبِهِ مُعَاقَبٌ بِالْخَتْمِ وَالطَّبْعِ، وَقَدْ انْقَطَعَ عَنْهُ الْأَلْطَافُ^(٤).

قُلْنَا: فَكَيْفَ يَكُونُ مَأْمُورًا بِالْإِيمَانِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْأَمْرِ بِالْإِيمَانِ وَبَيْنَ قَطْعِ اللَّطْفِ عَنْهُ عُقُوبَةً - مُسْتَحِيلٌ؟!

(١) نقل مذهب المعتزلة هاهنا مستفاد من كلام الجويني في الشامل؛ انظر: الشامل في اختصار الشامل (ل ١٦٤/أ).

(٢) انظر ما تقدم في (ل ١٣٣/أ).

(٣) انظر: ابن الأمير: الشامل في اختصار الشامل (ل ١٦٢/ب).

(٤) انظر: الزخشري: الكشاف (٢/١٣١).

وَحَكَى الْإِمَامُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ عَنِ ابْنِ الْجُبَّائِيِّ أَنَّهُ قَالَ: « إِذَا اتَّصَلَ الْخِطَابُ بِالْمُكَلَّفِ، وَلَا يَعْلَمُ الْمُكَلَّفُ أَنَّهُ يَبْقَى عَلَى شَرَايِطِ التَّكْلِيفِ إِلَى مُضِيِّ وَقْتٍ يَسَعُ ذَلِكَ الْفِعْلَ، فَإِنَّهُ لَا يَعْلَمُ كَوْنَهُ مَأْمُورًا بِهِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ، أَوْ خَرَجَ عَنْ شَرَايِطِ التَّكْلِيفِ قَبْلَ مُضِيِّ وَقْتٍ يَسَعُ آدَاءَهُ تُبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَأْمُورًا بِهِ ».

ثُمَّ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِقْدَامُ عَلَى الْفِعْلِ.

ثُمَّ قَالُوا لِلنَّجَّارِ وَالْأَصْحَابِ: إِذَا زَعَمْتُمْ أَنَّ الْقَاعِدَ فِي حَالِ قُعُودِهِ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى الْقِيَامِ، ثُمَّ لَمْ تَمْنَعُوا تَكْلِيفَهُ الْقِيَامَ مَعَ امْتِنَاعِهِ عَلَيْهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَمْنَعُوا تَكْلِيفَ الْعَاجِزِ.

قَالَ الْأَصْحَابُ: كَمَا يَمْتَنِعُ عَلَى الْقَاعِدِ الْقِيَامُ فِي حَالِ قُعُودِهِ، يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْقُدْرَةُ عَلَى الْقِيَامِ فِي حَالِ قُعُودِهِ، لَكِنْ إِذَا تَرَكَ الْقُعُودَ، اقْتَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ إِذَا قَصَدَهُ؛ فَإِنَّ الْقِيَامَ مُمَكِّنٌ عَلَى الْجُمْلَةِ غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ، وَإِنَّمَا الْمَأْمُورُ بِهِ قِيَامٌ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ، وَالْعَاجِزُ فِي بَنِيهِ آفَةٌ تَمْنَعُ الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الْقَادِرِ عَلَى الْقُعُودِ؛ فَإِنَّهُ يَتَسَرَّرُ تَرْكَ الْقُعُودِ بِفِعْلِ ضِدِّهِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الْقُعُودِ نَضَادُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ، وَيَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُهُمَا؛ كَمَا يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ الْقُدْرَةِ عَلَى الشَّيْءِ وَالْعَجْزِ عَنْهُ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْقُعُودِ تَمْنَعُ الْقُدْرَةَ عَلَى الْقِيَامِ؛ كَمَا يَمْنَعُهَا الْعَجْزُ.

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الْأَصْحَابُ وَالنَّجَّارُ أَيْضًا أَنْ قَالُوا: الْمَأْمُورُ بِالْقِيَامِ مَنْهِيٌّ عَنْ ضِدِّهِ، وَهُوَ مُقْتَدِرٌ عَلَى ضِدِّهِ الَّذِي هُوَ تَرْكُ لَهُ، فَلَيْزَ لَمْ يَقْتَدِرْ عَلَى الْمَأْمُورِ بِهِ فَهُوَ مُقْتَدِرٌ عَلَى ضِدِّهِ وَتَرَكَهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْعَاجِزُ، وَالْمَمْنُوعُ، وَمَنْ كُفِّلَ مُحَالًا.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَهَذَا أَمْثَلُ مَا قِيلَ فِي الْجَوَابِ، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ مِنْ أَصْلِ الْأَصْحَابِ أَنَّ الرُّقِيَّ فِي جَوْ السَّمَاءِ مِنْ تَكْلِيفِ الْمُحَالِ، إِنْ كَانَ الْإِسْتِقْرَارُ عَلَى الْأَرْضِ مُمَكِّنًا مَقْدُورًا وَهُوَ ضِدُّ الرُّقِيِّ فِي الْهَوَاءِ، وَلَوْ جَازَ [١/١٤٣] التَّغْوِيلُ فِي تَجْوِيزِ التَّكْلِيفِ عَلَى كَوْنِ ضِدِّ الْمَأْمُورِ بِهِ مَقْدُورًا، لَوَجَبَ تَسْوِيعُ هَذَا التَّكْلِيفِ؛ فَإِنَّ الذَّهَابَ فِي سَائِرِ الْجِهَاتِ تَرْكُ الرُّقِيِّ فِي الْهَوَاءِ »^(١).

قُلْتُ: وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْإِمَامُ فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الْإِسْتِقْرَارَ عَلَى الْأَرْضِ ضِدُّ تَمَكُّنِ الْإِسْتِقْرَارِ، وَهُوَ غَيْرُ الرُّقِيِّ فِي الْهَوَاءِ، وَذَلِكَ الْقَفْزَةُ وَالْوُثْبَةُ، وَالْأَمْرُ بِأَحَدِهِمَا نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ، وَأَمَّا الرُّقِيُّ

(١) الذي نقله المصنف هاهنا من كلام شيخه أبي المعالي في الشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١/١٦٣).

فِي الْهَوَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَتَأَتَّى فِي مُطَرِّدِ الْعَادَةِ إِلَّا بِالْأَجْنَحَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَمِمَّا يَبْطُلُ التَّوْبِيلُ عَلَى هَذَا الْفَرْقِ: أَنَّ الْقُعُودَ وَإِنْ كَانَ مِنْهِيَّا عَنْهُ، فَلَيْسَ مَقْصُودُ الْأَمْرِ الْكَفُّ عَنْهُ، بَلْ مَقْصُودُهُ طَلَبُ مَا لَا قُدْرَةَ لِلْمُكَلَّفِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْقِيَامُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَأَتَّى الْقِيَامَ الْمَقْصُودُ إِلَّا بِتَرْكِ الْقُعُودِ، فَذَلِكَ مِنْ ضَرُورَةِ الْجِبَلَةِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: اتِّفَاقُنَا عَلَى أَنَّ الْكَفَّ عَنْ أَمْرٍ وَاقِعٍ مُسْتَحِيلٌ، وَالْقُعُودُ الَّذِي لَمْ يَقَعْ بَعْدُ لَا قُدْرَةَ عَلَيْهِ؛ كَالْقِيَامِ.

قُلْنَا: إِذَا كَانَ الْأَمْرُ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَتَأَتَّى تَحْصِيلُ الْمَأْمُورِ بِهِ مِنَ الْقِيَامِ إِلَّا بِتَرْكِ الْقُعُودِ، وَالْأَمْرُ بِالْقِيَامِ نَهْيٌ عَنْ تَرْكِهِ، أَوْ مُتَضَمِّنٌ لَهُ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ يَقَعُ مَقْصُودًا. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: « الْكَفُّ عَنْ أَمْرٍ وَاقِعٍ مُسْتَحِيلٌ ».

قُلْنَا: وَالْإِقْدَامُ عَلَى أَمْرٍ وَاقِعٍ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَحِيلًا، وَقَدْ أَقْمَنَّا الدَّلَالََةَ عَلَى أَنَّ الْإِسْتِطَاعَةَ مَعَ الْفِعْلِ، وَقَدْ تُسَمَّى الصَّحَّةُ وَسَلَامَةُ الْبِنْيَةِ اسْتِطَاعَةً، وَأَوْضَحْنَا أَنَّ أَحَقَّ الْأَوْقَاتِ بِالْإِحْتِيَاجِ إِلَى الْقُدْرَةِ حَالَةَ الْفِعْلِ، وَأَنَّ الْمَطْلُوبَ إِيقَاعُ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ، وَلَسْنَا نَقُولُ: إِنَّ الْأَمْرَ بِالْقِيَامِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْقُعُودِ إِنَّمَا هُوَ طَلَبُ شَيْءٍ وَاقِعٍ.

وَقَالَ أَصْحَابُنَا مَعَ النَّجَّارِ: الْقَادِرُ عَلَى الْقُعُودِ مَهْمَا أَرَادَ الْقِيَامَ تَمَكَّنَ مِنْهُ بِخِلَافِ الْعَاجِزِ. قِيلَ لَهُمْ: الْإِرَادَةُ لَا تُوجِبُ الْقُدْرَةَ عَلَى الْمُرَادِ.

قَالُوا: أَجْرَى اللَّهُ الْعَادَةَ بِأَنَّهُ إِذَا جَرَّدَ قَصْدَهُ لِفِعْلٍ صَادَفَ قُدْرَةَ عَلَيْهِ؛ كَمَا أَنَّهُ إِذَا أَصْغَى إِلَى كَلَامٍ الْمُتَكَلِّمِ يَخْلُقُ لَهُ السَّمْعَ، وَإِذَا شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ - وَهِيَ تَشْتَمِلُ عَلَى أَفْعَالٍ مُخْتَلِفَةٍ - صَادَفَ قُدْرَةَ عَلَيْهَا.

فَإِنْ قَالُوا: إِنْ عَنِتُّمْ بِالْإِرَادَةِ إِرَادَةً كَسْبِيَّةً، فَالطَّلِبَةُ تَتَوَجَّهُ فِي الْإِرَادَةِ نَفْسَهَا تَوَجُّهَهَا فِي الْقِيَامِ، فَكَيْفَ يُرِيدُ اكْتِسَابَ الْإِرَادَةِ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِرَادَةِ؟!

قُلْنَا: هَذَا الْإِلْزَامُ يَنْعَكِسُ عَلَى كُلِّ قَائِلٍ بِأَنَّ الْعَبْدَ فَاعِلٌ أَوْ مُكْتَسِبٌ؛ إِذْ لَا يَتَأَتَّى الْفِعْلُ فِي الْقَادِرِ إِلَّا بِالْإِرَادَةِ، ثُمَّ الْإِرَادَةُ تَسْتَدِلُّ إِلَى دَاعِيَةِ ضَرُورِيَّةٍ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [الإنسان: ٣٠، التكوثر: ٢٩].

قَالَ النَّجَّارُ: « الْقَاعِدُ مُحَلَّى وَفَعَلَ الْقِيَامَ بِخِلَافِ الْعَاجِزِ ».

قَالَ الْإِمَامُ: « الْمُحَلَّى الْمُطْلَقُ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ هُوَ الْقَادِرُ ».

قَالَ النَّجَّارُ: « إِنْ لَمْ تُسَمَّوْهُ مُحَلَّى، وَفَعَلَ مَا أَمَرَ بِهِ، فَسَمَوْهُ مَمْنُوعًا؛ إِذْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا ». قُلْنَا: امْتَنَعَ أَبُو الْحَسَنِ عَنِ إِطْلَاقِ ذَلِكَ؛ فَلَمْ يُسَمِّهِ مُطْلَقًا وَلَا مَمْنُوعًا، ثُمَّ التَّنَافُسُ فِي ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى عِبَارَةِ مُحَضَّةٍ.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ أَيْضًا: « مِنْ شَرَائِطِ الْمَمْنُوعِ أَنْ يَكُونَ ذَا قَصْدٍ إِلَى الشَّيْءِ فَيَمْنَعُ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ ذَا قَصْدٍ إِلَيْهِ، فَلَا يُسَمَّى مَمْنُوعًا ».

وَأَقْرَبُ كَلَامٍ يَذْكُرُهُ النَّجَّارُ وَغَيْرُهُ مِنْ أَثْمَتِنَا مَا قَالَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ:

« إِنَّ مُقْتَضَى التَّكْلِيفِ طَلَبُ مُوَافَقَةٍ؛ فَيُمَدَّحُ عَلَيْهَا وَيَكُونُ مُمْتَثِلًا، أَوْ مُخَالَفَةٍ؛ فَيَسْتَحَقُّ الدَّمَ عَلَيْهَا وَيَعْصِي، وَالْعَاجِزُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ الْمُوَافَقَةُ وَالْمُخَالَفَةُ، وَلَا الْفِعْلُ وَلَا التَّرْكُ، وَالْقَاعِدُ يَجِدُ نَفْسَهُ عَلَى حَالَةٍ يَتَيَسَّرُ عَلَيْهِ الْقِيَامُ لَوْ أَرَادَهُ، بِخِلَافِ الْعَاجِزِ ».

فَإِنْ قَالُوا: هَذَا الَّذِي أَشْرَفْتُمْ إِلَيْهِ هُوَ الْإِقْتِدَارُ عَلَى الضَّدِّينِ.

قُلْنَا: الْقُدْرَةُ إِنَّمَا تُدْرِكُ حَالَهُ وَفُوعَ الْمَقْدُورِ، وَقَبْلَ وَفُوعِهِ لَا يَجِدُ اقْتِدَارًا حَقِيقِيًّا؛ بَلْ يَجِدُ اقْتِدَارًا عَلَى تَرْكِهِ، غَيْرَ أَنَّ التَّارِكَ لِلشَّيْءِ يَجِدُ نَفْسَهُ بِحَالَةٍ لَوْ أَرَادَ إِيقَاعَ الْمَأْمُورِ بِهِ، صَادَفَ قُدْرَةً حَقِيقِيَّةً؛ إِذْ لَيْسَ بِهِ أَفَةٌ تَمْنَعُهُ عَنِ الْإِمْتِثَالِ، وَقَدْ تُسَمَّى سَلَامَةُ الْبَنِيَّةِ اقْتِدَارًا تَوْسَعًا، وَقَدْ نَطَقَ بِذَلِكَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ؛ كَمَا سَبَقَ مِنَّا ذِكْرُهُ، وَهَذِهِ الْأَجُوبَةُ وَاضِحَةٌ عَلَى مَذْهَبِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ صَالِحَةٌ لِلضَّدِّينِ عَلَى الْبَدَلِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا جُوزَ ثَمَّ تَكْلِيفَ الْعَاجِزِ وَالْمَمْنُوعِ، فَمَا دَلِيلُكُمْ عَلَيْهِ؟!

قُلْنَا: قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ تَكْلِيفَ الْعَاجِزِ [١٤٣/ب] لَوْ تَصَوَّرَ تَقْدِيرًا، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ تَكْلِيفَ طَلَبٍ وَافْتِصَاءٍ، وَإِنَّمَا هُوَ إِعْلَامٌ بِحُلُولِ الْعِقَابِ بِالْمُكَلَّفِ؛ وَهَذَا كَمَا يُكَلَّفُ الْكُفَّارُ بِالسُّجُودِ وَيُمنَعُونَ مِنْهُ؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَيَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَقَدْ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِكُونَ﴾ [القلم: ٤٣] فَلَمْ يَسْجُدُوا.

فَإِنْ عَادُوا وَقَالُوا: الْقُدْرَةُ عَلَى الْكُفْرِ عِنْدَكُمْ مَانِعَةٌ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِيمَانِ؛ كَذَلِكَ الْحَتْمُ وَالطَّبْعُ مَانِعَانِ مِنَ الْإِيمَانِ.

فَقَدْ أَجَبْنَا عَنْ هَذَا وَقُلْنَا: الْمَخْتُومُ عَلَى قَلْبِهِ مَأْمُورٌ بِالْإِيمَانِ فِي الثَّانِي، فَإِنَّهُ مَهْمَا أَرَادَ الْإِيمَانُ يَرْتَفِعِ الْمَنْعُ، وَلَوْ أَرَادَهُ فَمُنِعَ مِنْهُ كَانَ مَمْنُوعًا.

قَالُوا: أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَ مَأْمُورُونَ بِالْإِيمَانِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِمْ.
قُلْتُ: فَمَنْ جَوَزَ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ يَسْتَدِلُّ بِهِذَا، وَيَقُولُونَ: إِنَّ الْكُفَّارَ مَأْمُورُونَ بِالْإِيمَانِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، فِي حَالِ وُقُوعِ الْكُفْرِ وَاقْتِدَارِهِ عَلَيْهِ.
وَكَانَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ يُجَوِّزُ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ، وَيَحْكُمُ بِوُقُوعِهِ، وَيَسْتَدِلُّ بِهِذِهِ النُّكْتَةِ.

وَأَمَّا غَيْرُهُ مِنْ أَيْمَتِنَا: فَجَوَّابُهُمْ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ مَا قَدَّمْنَاهُ؛ وَهُوَ أَنَّ الْكَافِرَ مَأْمُورٌ بِالْإِيمَانِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ بِأَن يُقَالَ: اجْعَلِ الْإِيمَانَ بَدَلَ الْكُفْرِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِكَ.
وَسَتَأْتِي مَسْأَلَةُ الْبَدَلِ عَنِ الْمَوْجُودِ بَعْدَ هَذَا فِي آخِرِ مَسْأَلَةٍ خِلَافِ الْمَعْلُومِ، وَهَذَا فَضْلٌ نَفِيسٌ فَافْهَمْهُ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ تَكْلِيفِ الْعَاجِزِ وَالْمُحَالَاتِ وَأَنَّ تَكْلِيفَ التَّارِكِ لِلْقِيَامِ لِاقْتِدَارِهِ عَلَى الْقُعُودِ لَيْسَ بِتَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ اخْتِلَافُ أَيْمَتِنَا فِي أَنَّ الَّذِي جَوَّزَهُ أَبُو الْحَسَنِ فِي بَعْضِ أَقْوَالِهِ: هَلْ وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ أَمْ لَا؟
فَصَارَ الْأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِهِ.

وَذَهَبَ ذَاهِبُونَ إِلَى أَنَّهُ يَمَّا يَتَّفِقُ مَوْرَدُهُ، وَاسْتَشْهَدُوا فِي ذَلِكَ بِأَمْرِ أَبِي لَهَبٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ، وَأَنَّهُ سَيَصْلَى النَّارَ، ثُمَّ كَانَ مَأْمُورًا بِأَن يُصَدِّقَ اللَّهَ فِي أَخْبَارِهِ، ثُمَّ مِنْ أَخْبَارِهِ أَنَّهُ لَا يُصَدِّقُ؛ فَزَعَمُوا أَنَّهُ كُتِبَ جَمْعُ الضَّدَّيْنِ، وَلَوْ اعْتَقَدَ أَبُو الْحَسَنِ وَأَصْحَابُهُ أَنَّ الْقَوْلَ بِخَلْقِ الْأَعْمَالِ وَبِوُجُوبِ مُقَارَنَةِ الْمَقْدُورِ الْقُدْرَةَ مِنْ تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ لَمَا تَرَدَّدُوا فِي وُقُوعِهِ، وَلَقَضَوْا بِأَنَّ التَّكْلِيفَاتِ كُلَّهَا تَكْلِيفُ مَا لَا يُطَاقُ.

ثُمَّ الَّذِي اسْتَشْهَدُوا بِهِ مِنْ وُقُوعِهِ فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الْمُعْتَرِلَةَ قَطَعُوا بِأَنَّ أَبَا جَهْلٍ وَأَبَا لَهَبٍ لَمْ يَكُونَا مَأْمُورَيْنِ بِتَصْدِيقِ اللَّهِ بِأَنَّهُمَا لَا يُصَدِّقَانِهِ، بَلْ هُمَا مَأْمُورَانِ بِتَصْدِيقِ اللَّهِ فِي أَخْبَارِهِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ تَصْدِيقُ الْمُمَكِّنِ، وَالَّذِي صَوَّرُوهُ غَيْرَ مُمَكِّنٍ، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّ أَبَا لَهَبٍ سَيَصْلَى النَّارَ، وَأَمَرَ أَبَا لَهَبٍ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ، وَلَوْ آمَنَ لَكَانَ مِمَّنْ يَصْلَى النَّارَ، وَهَذَا هُوَ الرَّأْيُ.

وَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ الْأَمْرُ بِالْجَهْلِ بِاللَّهِ؛ فَإِنَّهُ مُسْتَحِيلٌ لِنَتَاقُضِهِ.

وَاسْتَدَلَّ الْأَصْحَابُ فِي تَجْوِيزِ تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى - خَبَرًا عَنِ الْمُؤْمِنِينَ -: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وَقَوْلُهُمْ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مُسْتَحِيلًا لَمَا أَثْنَى اللَّهُ - تَعَالَى - عَلَيْهِمْ بِهَذَا الدُّعَاءِ^(١).

فَإِنْ قَالُوا: تَكْلِيفُ الْعَاجِزِ يُنَاقِضُ الْحِكْمَةَ.

قُلْنَا: إِرَادَةُ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ وَتَكْلِيفُهُ سُبْحَانَهُ الْعِبَادَ بِذَلِكَ مِمَّا يُنَاقِضُ الْحِكْمَةَ وَيُبْطِلُ الْإِسْتِصْلَاحَ، ثُمَّ الْمَعْنَى بِالْحِكْمَةِ الْجَرِيُّ عَلَى مُقْتَضَى الْعُقُولِ، وَالْقَصْدُ إِلَى الْإِسْتِصْلَاحِ، ثُمَّ فَسَّرْتُمْ ذَلِكَ بِمَا يَسْتَحْسِنُهُ أَصْحَابُ الْأَعْرَاضِ وَيَسْتَقْبِحُونَهُ فِي أَوْضَاعِهِمْ؛ عَلَى حَسَبِ الْمَنَافِعِ وَالْمَضَارِّ.

وَعِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ هُوَ الْعَدْلُ فِي أَفْعَالِهِ نَفْعَ أَوْ ضَرَّ، مَنَعَ أَوْ أَعْطَى.

فَإِنْ قَالُوا: الْأَمْرُ بِالضَّدِّينِ يُنبِئُ عَنْ طَلَبِ جَمْعِهِمَا، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ إِرَادَتَهُمَا. قُلْنَا: قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ قَدْ لَا يَتَضَمَّنُ إِرَادَةَ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَلَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - الْكُفَّارَ بِالْإِيمَانِ ثُمَّ قَالَ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]، وَقَالَ: ﴿مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١]، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا لَمْ يَجُزْ تَكْلِيفُ الْعَاجِزِ؛ لِامْتِنَاعِ الْفِعْلِ مَعَ الْعَجْزِ، لَمْ يَجُزْ تَكْلِيفُ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ؛ لِامْتِنَاعِ وَقُوعِ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ.

قُلْتُ: وَالَّذِي عِنْدِي: أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ إِنَّمَا أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِجَوَازِ تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ عَقْلًا مَعَ الْعِلْمِ بِعَجْزِ الدَّلِيلِ عَلَى رَدِّ الْإِعْتِزَارِ^(٢) [١/١٤٤] بِأَنَّهُ مَا وَقَعَ، أَوْ التَّرَدُّدُ فِي وَقُوعِهِ رَدًّا عَلَى الْمُعْتَرِ لَةِ فِي حَجَرِهِمْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَحُكْمِهِمْ بِإِيجَابِ أَشْيَاءَ عَلَيْهِ، وَحَظَرِ أَشْيَاءَ عَلَيْهِ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لَوْ فَعَلَهَا لَكَانَ سَفَهًا وَخُرُوجًا عَنِ الْحِكْمَةِ؛ فَلَمَّا رَأَوْهُمْ يَتَحَكَّمُونَ عَلَى اللَّهِ بِهِذِهِ التَّحَكُّمَاتِ، أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِأَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَيَحْكُمُ مَا يُرِيدُ، وَلَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٣ / ب).

(٢) قوله: «يَعْجِزُ الدَّلِيلُ عَلَى رَدِّ الْإِعْتِزَارِ» بهامش الأصل.

أَفْعَالِ عِبِيدِهِ بِحَقِّ مَلِكِهِ؛ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَلَا حَجَرَ عَلَيْهِ فِي حُكْمٍ، وَلَا مُعْتَرِضَ عَلَيْهِ فِي أَمْرٍ، وَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ؛ لِأَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - قَالَ: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ، وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٧].

وَأَجْمَعَ الْمُعْتَرِضُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يُرِيدَ هَذِهِ الْأُمُورَ؛ لِأَنَّ حِكْمَتَهُ تَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ، وَالرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا مَانِعَ لَهُ مِنْ هَذِهِ الْإِرَادَاتِ وَمِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْعِلَّةَ فِي ذَلِكَ؛ فَقَالَ: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [الآية].

وَقَالَ نُوحٌ عليه السلام: ﴿إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغَوِّبَكُمْ هَؤُلَاءِ عَنْكُمْ﴾ [هود: ٣٤].

وَقَالَ عِيسَى عليه السلام: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَلَهُمْ عَذَابُكَ﴾ [المائدة: ١١٨].

فَصْلٌ: [مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ لَا يُخْرِجُهُ مِنْ قَبِيلِ الْمُمْكِنَاتِ]

قَالَ أَصْحَابُنَا: «مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ، وَإِقَاعُهُ مُمَكِّنٌ مَقْدُورٌ لَهُ - سُبْحَانَهُ - وَعِلْمُهُ سُبْحَانَهُ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ لَا يُخْرِجُهُ مِنْ قَبِيلِ الْمُمْكِنَاتِ، وَلَا يُلْحِقُهُ بِالْمُسْتَحِيلَاتِ، وَإِنْ امْتَنَعَ وَقُوعُهُ»، وَقَدْ اضْطَرَبَ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي هَذَا الْفَصْلِ.

قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ: «وَلَا مَحْضُولٌ لِلِاخْتِلَافِ فِيهِ عِنْدِي؛ فَإِنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا: إِنَّهُ مَقْدُورٌ، أَنَّهُ فِي نَفْسِهِ مُمَكِّنٌ، وَالْقُدْرَةُ فِي نَفْسِهَا صَالِحَةٌ لَهُ، وَلَا تَقْصُرُ عَنْهُ؛ حَسَبَ قُصُورِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ عَنِ الْأَلْوَانِ وَالْأَجْسَامِ.

ثُمَّ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ، وَهُوَ مُسْتَحِيلُ الْكَوْنِ فِي نَفْسِهِ؛ كَاJْتِمَاعِ الضَّدَيْنِ وَنَحْوِهِ - فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ، لَا لِتَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ؛ بَلْ لِاسْتِحَالَتِهِ فِي نَفْسِهِ؛ إِذِ الْعَاقِلُ يُحِيلُ وَقُوعَ ذَلِكَ قَبْلَ النَّظَرِ فِي عِلْمِ اللَّهِ وَتَعَلُّقِهِ بِمُتَعَلِّقَاتِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْمُمْكِنَاتِ إِنَّمَا تَتَمَيَّزُ عَنِ الْمُسْتَحِيلَاتِ بِجَوَازِ وَقُوعِهَا، فَلَوْ قَدَّرَ وَقُوعَ مَا جَاZَ وَقُوعُهُ، وَعِلْمَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ، فَكَيْفَ يَكُونُ حُكْمُهُ؟!

قُلْنَا: مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ فَيَمْتَنِعُ وَقُوعُهُ قَطْعًا، إِلَّا أَنَّهُ لَوْ قَدَّرَ وَقُوعُهُ لَكَانَ سُبْحَانَهُ عَالِمًا بِوُقُوعِهِ، بَدَلِ عِلْمِهِ بِعَدَمِ وَقُوعِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ: «وَالْمُخْلَصُونَ يَأْبُونَ إِطْلَاقَ الْبَدَلِ؛ إِذْ لَا بَدَلَ لِلْقَدِيمِ، وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ يُنَوَّلُ إِلَى مُنَاقَشَةٍ فِي الْعِبَارَةِ، وَأَسْعَدُ الْقَائِلِينَ حَالًا أَرْعَاهُمَا لِلْحُرْمَةِ وَالْأَدَبِ؛ فَلَا يَقَعُ مِنْ فِعْلِهِ سُبْحَانَهُ إِلَّا مَا كَانَ مَعْلُومًا لَهُ أَنْ يَقَعَ، وَخِلَافُ الْمَعْلُومِ لَا يَقَعُ».

وَذَهَبَ عَامَّةُ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى مِثْلِ مَذْهَبِنَا؛ هَكَذَا نَقَلَهُ الْبَلْخِيُّ، وَالْجَاحِظُ فِي كِتَابِ: «الْمَقَالَاتِ»^(١).

وَذَهَبَ الْجُبَّائِيُّ وَابْنُهُ إِلَى أَنَّ خِلَافَ الْمَعْلُومِ مَقْدُورٌ، ثُمَّ قَالُوا: «لَوْ قِيلَ لَنَا: كُلُّ مَقْدُورٍ جَائِزٌ الْوُقُوعُ، فَلَوْ وَقَعَ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ فَكَيْفَ تَقْدِيرُ الْجَوَابِ؟!

فَنَقُولُ: الْوَجْهُ الْكَفُّ عَنِ الْجَوَابِ؛ إِذْ لَوْ قُلْنَا: لَا يَجُوزُ وَقُوعُهُ، كَانَ هَذَا إِخْرَاجًا عَنْ قَبِيلِ الْمَقْدُورَاتِ، وَإِنْ قَدَرْنَا وَقُوعَهُ جَرَّ ذَلِكَ إِلَى^(٢) انْقِلَابِ كَوْنِ الْبَارِي عَالِمًا بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

وَنَقُلُ عَنْ عِبَارَةِ الْأَسْوَارِيِّ تَرَدُّدًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ مِثْلَ تَرَدُّدِ الْجُبَّائِيِّ وَابْنِهِ^(٣).

وَقَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّهُ لَا مَحْصُولَ لِلِاخْتِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ إِذِ الْعِلْمُ لَا يَسْلُبُ صِفَةَ الْمَعْلُومِ، وَلَا يُخْرِجُهُ عَنْ حَقِيقَتِهِ، فَالْمُمْكِنُ لَا يَنْقَلِبُ مُسْتَحِيلًا فِي نَفْسِهِ؛ بِنَتَقْلِقِ الْعِلْمَ بِامْتِنَاعِ وَقُوعِهِ، وَلَوْ لَا أَنَّ الْأَمْرَ كَمَا قُلْنَا لَخْتَلَطَ الْإِمْكَانُ بِالِاسْتِحَالَةِ.

وَالْجُبَّائِيُّ وَابْنُهُ إِنَّمَا أَنْكَرَا مِنَّا قَوْلَنَا: «لَوْ وَقَعَ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ، لَكَانَ عَالِمًا بِوُقُوعِهِ».

وَنَحْنُ لَمْ نُرِدْ بِهَذَا الْقَوْلِ تَجْوِيزَ انْقِلَابِ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا قَدَرْنَا الْعِلْمَ أَرْزًا كَذَلِكَ.

وَالْقُرْآنُ قَدْ وَرَدَ بِمِثْلِ هَذَا التَّقْدِيرِ فَقَالَ: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨].

وَقَالَ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْبَةَ وَالْإِنجِيلَ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِمْ مِنْ رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٦].

وَقَالَ: ﴿وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وَأَمثال ذَلِكَ مِمَّا سَنَذْكُرُهُ بَعْدَ هَذَا.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٤/ب).

(٢) قوله: «إلى» ليس في الأصل.

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٤/ب).

وَالْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ رَبُّمَا يَقُولُ: « مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مُسْتَحِيلٌ وَقُوعُهُ »^(١).

وَأِنَّمَا عَنَى بِالْإِسْتِحَالَةِ الْإِمْتِنَاعَ؛ فَإِنَّهُ أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ مَقْدُورٌ مُمَكِّنٌ، وَكَأَنَّهُ يُنْكِرُ عَلَيْنَا هَذَا التَّقْدِيرَ الَّذِي قَدَرْنَاهُ أَنَّهُ [١٤٤ / ب] لَوْ كَانَ، لَكَانَ عِلْمُهُ عِلْمًا بِالْوُقُوعِ، وَنَحْنُ إِنَّمَا نَطْلُقُ مَا نَطْلِقُهُ تَقْدِيرًا لَفَظِيًّا؛ دَفْعًا لِسُؤَالِ السَّائِلِ كَمَا قَدَّمْنَا.

وَأَصْحَابُنَا رَبُّمَا يَسْتَدِلُّونَ بِالْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى تَقْدِيرِ وَقُوعِ خِلَافِ مَا عَلِمَ وَقَضَى، وَكَذَلِكَ الْعُقَلَاءُ يَزْجُرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَيُنْكِرُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ مَا ارْتَكَبُوهُ، وَيُخَوِّفُونَهُمْ عَلَيْهِ، وَيَحَرِّضُونَهُمْ عَلَى فِعْلِ غَيْرِهِ.

كَذَلِكَ قَدْ يَنْدُمُ الْعَاقِلُ عَلَى مَا مَضَى مِنْ أَعْمَالِهِ، وَيَلُومُ نَفْسَهُ عَلَيْهِ، وَيَقُولُ: لِمَ فَعَلْتُ؟ وَهَلَّا فَعَلْتُ خِلَافَهُ!! وَلَوْ سَلَكَتُ هَذَا الطَّرِيقَ، لَأَمْتَنَعْتُ مِنَ اللَّصُوصِ، أَوْ لَرَبِحْتُ وَمَا خَسِرْتُ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ.

وَكُلُّ ذَلِكَ مِمَّا يَسْتَحْسِنُهُ أَزْبَابُ الْعُقُولِ، مَعَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّ مَا جَرَى مِنْهُمْ كَانَ مَقْضِيًّا مَعْلُومًا، وَمَكْتُوبًا عَلَيْهِمْ، وَمَا جَرَى مِنْهُمْ مِنَ النَّدَمِ وَالْأَسَفِ وَالتَّوْبِخِ كَانَ ذَلِكَ أَيْضًا مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ؛ كَمَا قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه حِينَ هَرَبَ مِنَ الْبَلَدِ الَّذِي فِيهِ الْوَبَاءُ: « أَفُورٌ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ »^(٢).

وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي آخِرِ مَسْأَلَةٍ: « خَلَقَ الْأَعْمَالِ » عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَمْثَالَ ذَلِكَ.

ثُمَّ الْعَجَبُ أَنَّهُ يَحْسُنُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَمِنَ الْعُقَلَاءِ مَعَ هَذَا التَّقْدِيرِ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ، وَالتَّوْبِخَ عَلَى خِلَافِ مَا قَسَمَ اللَّهُ وَقَضَى عَلَيْهِمْ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّكْلِيفَ يَعْتَمِدُ الْإِمْكَانَ، وَالْعِلْمُ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنَ الْمُكَلَّفِ مَا أَمَرَ بِهِ لَا يَسْلُبُ إِمْكَانَ مَا كُلَّفَهُ وَأَمَرَ بِهِ؛ وَلِهَذَا أَمَرَ أَبُو جَهْلٍ وَأَشْكَالُهُ مِنَ الْكُفَّارِ بِالْإِيمَانِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، وَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ خَالِدًا مُخَلَّدًا.

ثُمَّ إِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يُعَاقِبُ أَحَدًا عَلَى مَا عَلِمَ مِنْهُ دُونَ وَقُوعِهِ مِنْهُمْ فِعْلًا وَكَسْبًا، وَقَدْ وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ يُوجِبُ دُخُولَ النَّارِ بِكُفْرِهِ وَارْتِكَابِهِ الْمَآثِمِ؛ فَكَانَ التَّكْلِيفُ فِي حَقِّهِ فِتْنَةً، وَإِلْزَامًا لِلْحُجَّةِ، وَفِي حَقِّ الْمُطِيعِينَ رَحْمَةً، وَرَأْفَةً، وَذَرِيعَةً إِلَى الْوُصُولِ إِلَى الثَّوَابِ؛ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى:

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٥ / أ).

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢١٧ / ٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

﴿رَأَوْا آسْتَفْتَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا ۖ لَنُفَيِّنَّهُمْ فِيهِ﴾ [الجن: ١٦، ١٧]؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما -: «لَرَجَعُوا إِلَى عِلْمِي فِيهِمْ، وَإِلَى مَا سَبَقَ مِنْ قَضَائِي»^(١).

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ لَأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣]، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ۖ وَذَلِكَ أَنَّهُ سَبَقَ الْقَضَاءُ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ إِنَّمَا يُثِيبُ وَيُعَاقِبُ الْمُكَلَّفَ عَلَى فِعْلِهِ، لَا عَلَى عِلْمِهِ سُبْحَانَهُ فِيهِ.

وَقَالَ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: كَانَتْ مَعْصِيَةُ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَبَبًا لِنُفُوذِ قَضَاءِ اللَّهِ فِيهِ وَفِي ذُرِّيَّتِهِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٢٦].

وَقَالَ: ﴿إِنَّمَا تُنْمِلُ لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨].

وَقِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما -: مَتَى أُخْرِجَ آدَمُ مِنَ الْجَنَّةِ؟

فَقَالَ: قَبْلَ أَنْ يُخْلَقَ.

فَقِيلَ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟

فَقَالَ: قَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

وَقَالَ الْإِمَامُ: «الَّذِي اسْتَقَرَّ رَأْيِي الْجُبَائِيَّ وَابْنُهُ عَلَيْهِ: أَنَّ خِلَافَ الْمَعْلُومِ لَا يُقَالُ فِيهِ: إِنَّهُ يَجُوزُ وَقُوعُهُ، وَلَكِنْ يُفْطَعُ بِأَنَّهُ يَصِحُّ وَقُوعُهُ؛ يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَسْتَحِيلُ فِي الْعَقْلِ وَقُوعُهُ»^(٤).

فَضْلُ: فِي الْبَدَلِ عَنِ الْمَوْجُودِ^(٥)

اعْلَمْ أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ أَنْكَرُوا صِحَّةَ الْبَدَلِ عَنِ الْمَوْجُودِ، وَأَحَالُوا إِطْلَاقَهَا^(٦).

(١) لم أقف على هذا الأثر في مظهره من مصادر التفسير بالمأثور.

(٢) في الأصل: «ولو شاء الله لأسمعهم»!

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک (٢/ ٢٨٧)، (ح ٣٠٣٥)، وعزاه إليه السيوطي في الدر المنثور (١/ ١١١).

(٤) وهذا مما نقله المصنف عن الجويني من كتابه الشامل؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٦/ أ).

(٥) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٦/ ب).

(٦) انظر: المجموع المحيط بالتكليف (٢/ ٤٩، ٧٠، ٧٨)، والمغني (١١/ ٥)، وعلل الجويني إحالة المعتزلة البدل عن الموجود، أو عن الوجود في الماضي «لعدم تعلق القدرة بالحدث عندهم» انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٦/ ب).

وَعِنْدَنَا: لَا يَمْتَنِعُ إِطْلَاقُهَا.

وَالْخِلَافُ لَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى.

وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْفَصْلِ: أَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ الشَّيْءُ، صَحَّ تَقْدِيرُ وَقُوعِ ضِدِّهِ فِي وَقْتِ وَقُوعِهِ بَدَلًا مِنْهُ؛ بَأَنْ لَا يُقَدَّرَ وَقُوعُهُ، وَيُقَدَّرَ وَقُوعُ الْبَدَلِ الْمُقَدَّرِ، فَهَذَا الْبَدَلُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ صَحَّ تَقْدِيرُهُ، وَلَا يُعَدُّ مُحَالًا، وَهَذَا مَذْهَبُ النَّجَّارِ^(١).

وَإِذَا سِئِلْنَا عَنْ تَقْدِيرِ وَقُوعِ الْقِيَامِ مَعَ اسْتِمْرَارِ ضِدِّهِ لِأَحْلَانَا؛ لِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ الضَّدَّيْنِ. وَإِذَا قُلْنَا لِلْمُعْتَرِزَةِ: إِذَا لَمْ يَكُنْ قُعُودٌ، هَلْ كَانَ يَصِحُّ وَقُوعُ الْقِيَامِ، لَأَنَّهُ تَكْرُرًا ذَلِكَ؛ فَثَبَتَ أَنَّ التَّرَاجُ يُثَوِّلُ إِلَى لَفْظٍ؛ لِأَنَّا نَقُولُ - وَإِنْ تَحَقَّقَ الْقِيَامُ أَوْ الْقُعُودُ - يَحْسُنُ إِطْلَاقُ لَفْظِ التَّقْدِيرِ فِي انْتِفَائِهِ أَوْ وُجُودِهِ، وَهُمْ يَأْبُونَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ^(٢)، فَنَقُولُ:

جَوَازُ الْإِطْلَاقِ عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرْنَا يُتَلَقَّى مِنْ نَصِّ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وَقَالَ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكْمَلُوا [١/٤٥] مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٦].

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ: ﴿لَكَفَرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٥].

وَمَنْ يَتَّبِعِ الْأَخْبَارَ، أَلْفَى مِنْ هَذِهِ الْإِطْلَاقَاتِ مَا لَا يُحْصَى كَثْرَةً.

وَقَدْ أَجْمَعَ عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ فِي حَالِ كُفْرِهِ تَارِكٌ لِلِإِيمَانِ الْمَأْمُورِ بِهِ^(٣)، وَإِنَّمَا يَسُوعُ إِطْلَاقَ التَّرَكِّ عِنْدَ جَوَازِ الْبَدَلِ^(٤).

ثُمَّ نَقُولُ لِلْمُخَالِفِينَ: مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فَهَلْ يَجُوزُ إِطْلَاقُ اللَّفْظِ فِي تَقْدِيرِهِ أَمْ لَا؟

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٦/ب).

(٢) هذا نص كلام الجويني في الشامل؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٦/ب).

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٧/أ).

(٤) إنها يسوع إطلاق التارك عند جواز البديل لأن التارك - عند الأشعري وأصحابه - «مما يوصف به الحي القادر؛ ولذلك لا يقال لليجاد: إنه تارك؛ لأنه لم يفعل أحد الضدين، وإنما يكون تاركًا إذا فعل أحد الضدين؛ فيكون بما فعل من التارك فاعلاً لضد ما ترك، وكان الأشعري يقول: إن سبيل الضد والتارك سبيل واحد، وإن معنى قولنا «ضدٌّ» و«تَرَكَ» سواءً، وإن كل تَرَكَ فُضِدَّ، وكل ضِدٌّ تَرَكَ». انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٣٥).

فَإِنْ مَنَعُوا ذَلِكَ، رَاغَمُوا الْكِتَابَ، وَالسُّنَّةَ، وَإِجْمَاعَ الْأُمَّةِ؛ وَلَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾^(١) [الأنعام: ٢٨].

وَقَالَ فِي قِصَّةِ أُحُدٍ - حَيْثُ قَالَ الْمُنَافِقُونَ فِي قَتْلِ أُحُدٍ -: ﴿لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٥]؛ فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾، وَهَذَا تَقْدِيرٌ خِلَافِ الْمَعْلُومِ.

وَالنَّاسُ يَقُولُونَ: لَوْ مَدَّ اللَّهُ فِي عُمُرِ فُلَانٍ لَأَتَمَّ هَذَا الْبِنَاءَ، وَأَمْثَالُ هَذِهِ الْأَلْفَافِ. وَأَثْمَةُ التَّفْسِيرِ فَسَّرُوا الْخُسْرَانَ الْمَذْكُورَ فِي الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿حَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَآهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الزمر: ١٥، الشورى: ٤٥]: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ لِكُلِّ مُكَلَّفٍ قَصْرًا فِي الْجَنَّةِ، وَدَرَكَةً فِي النَّارِ، فَإِنْ كَفَرَ حَسِرَ قَصْرُهُ وَآهْلُهُ، وَوَرِثَ الْمُؤْمِنُ ذَلِكَ^(٢)؛ كَمَا قَالَ: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠].

وَإِذَا أَلْزَمُونَا تَقْدِيرَ الْبَدَلِ عَنِ الْمَاضِي قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّا لَا نُرِيدُ بِتَجْوِيزِ الْبَدَلِ تَحَقُّقَ الْوُقُوعِ، وَلَكِنْ نُطْلِقُهُ تَقْدِيرًا لَفْظِيًّا^(٣)؛ وَقَالَ تَعَالَى خَبَرًا عَنِ الْكُفَّارِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠].

وَأَخْبَرَ عَنِ الْكَافِرِ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ أَنَّهُ قَالَ: ﴿يَلَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾^(٤) يَتَوَلَّى لَيْتَنِي لَرَأَيْتَنِي فَلَا تَأْخُذُ خَلِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٧، ٢٨] يَعْنِي أُمِّيَّةً بَنَ خَلْفٍ أَوْ أَخَاهُ أَبِيًّا^(٥).
[وفيما يأتي ردُّ على شبه المخالفين في مسألة خلق الأعمال:]

(١) انظر الاستدلال بهذه الأدلة العقلية ومثلها عند أبي الحسن الأشعري في: الإبانة (ص ١٧٥، ١٧٩)، واللمع

(ص ٥٩، ٦٠)، والباقلاني: التمهيد (ط بيروت)، (ص ٣١٨).

(٢) انظر الروايات في ذلك مجموعة في تفسير الطبري (١٨/٦، ٥).

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٧/ب).

(٤) انظر سبب نزول هذه الآية في: تفسير الطبري (١٩/٧)، وتفسير عبد الرزاق الصنعاني (٣/٦٨)، وأبو جعفر

النحاس: معاني القرآن (٥/٢١)، وتفسير الواحدي (٢/٧٧٨)، والبغوي: معالم التنزيل (٣/٣٦٧)، وتفسير

ابن كثير (٣/٣١٨)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٦/٢٤٩) إلى ابن مردويه في تفسيره وأبي نعيم الأصبهاني

في دلائل النبوة وصحح السيوطي إسناده.

بَاب: الرَّدُّ عَلَى الْقَانِلِينَ بِالتَّوَلُّدِ^(١)

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ: أَنَّ كُلَّ حَادِثٍ وَاقِعٌ بِالْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ، وَالْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ لَا تُؤَثِّرُ فِي إِيْجَادِ الذَّوَاتِ، وَلَا يَتَوَقَّفُ حُدُوثُ حَادِثٍ بِالْقُدْرَةِ عَلَى تَقْدِيرِ سَبَبٍ مُتَقَدِّمٍ وَقُوْعُهُ عَلَى وَقُوْعِهِ، بَلْ كُلُّ حَادِثٍ يَقَعُ بِالْقُدْرَةِ الْأَزَلِيَّةِ مِنْ غَيْرِ وَسَائِطٍ.

ثُمَّ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْمَقْدُورِ فِي مَحَلِّهَا، وَلَا تَتَعَلَّقُ بِمَا بَيْنَ مَحَلِّهَا^(٢). وَأَطْبَقَتِ الْمُعْتَزِلَةُ عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّوَلُّدِ.

خَلَا النِّظَامُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَقُولُ بِالتَّوَلُّدِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَالُوهُ^(٣).

وَأَصْلُ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ مَنْ اعْتَمَدَ عَلَى ثَقِيلٍ فَدَهْوَرُهُ^(٤)، فَالْحَرَكَاتُ الْقَائِمَةُ بِذَلِكَ الثَّقِيلِ مُتَوَلِّدَةٌ مِنَ السَّبَبِ الصَّادِرِ مِنَ الْوَاقِعِ لِلثَّقِيلِ.

وَهُمْ مُجْمِعُونَ - عَلَى اخْتِلَافٍ مَذَاهِبِهِمْ - عَلَى أَنَّ الْمُتَوَلِّدَاتِ أَفْعَالٌ لِفَاعِلٍ الْأَسْبَابِ^(٥).

(١) انظر مبحث التوليد وموقف الأشاعرة منه في: المقالات (٢/ ٨٦، ٩٢)، والتمهيد (ص ٥٩، ٦٧، ٦٨)، والتمهيد (ط بيروت)، (ص ٣٣٤)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ٢٨٢)، وأصول الدين (ص ١٣٧، ١٣٩)، والإرشاد (ص ٢٣٠، ٢٣٤)، وشرح الإرشاد (ل ١٦١)، والأبكار (٢/ ٤٢٧، ٤٥٦)، وغاية المرام (ص ٨٦)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ أ - ٢١٥/ ب)، ولباب المحصل (ص ١١٢)، وشرح المقاصد (٤/ ٢٧١، ٢٧٣)، وشرح المواقف (٨/ ١٧٧، ١٨٦)، والتعريفات (ص ٩٨)، ونشر الطوابع (ص ٢٧٢، ٢٧٤). وفي تراث المعتزلة: المغني الجزء التاسع كاملاً و (١٥/ ٣٧٣)، والمجموع المحيط بالتكليف (ص ١١٢)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٣٨٧، ٣٩٠)، والحاكم الجسمي: رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس (ص ٨٢). وأيضاً: الفصل (٣/ ٥٦)، ونور الدين الصابوني: البداية في أصول الدين (ص ٦٨)، ونشأة الفكر الفلسفي (١/ ٤٧٩، ٤٨٣)، والحرية المستولة في الفكر الفلسفي الإسلامي؛ وهذا المرجع الأخير يعالج موضوع حرية الإرادة الإنسانية من خلال الأفعال المتولدة عند متكلمي الإسلام.

(٢) مقدمة هذا الفصل تكاد تطابق كلام الجويني في الشامل؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ ب).

(٣) انظر مذهب النظام في التولد في: المقالات (٢/ ٨٨)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ ب).

(٤) كذا بالأصل، وعبرة الشامل « واتفق المعتزلة غير النظام على القول بالتولد؛ فأصلهم أن من دفع ثقبلاً فتدهور فتلك الحركات القائمة به متولدة من فعل الدافع »؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ ب).

(٥) انظر: المجموع المحيط بالتكليف (١/ ٤٠١)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٩/ ٣٨)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٣٨٧)، وأيضاً: الإرشاد (ص ٢٣٠)، والحرية المستولة (ص ١٢٩، ١٥٦)، وفيه بحث ضاف في =

ثُمَّ الْمُتَوَلَّدُ قَدْ يَقَعُ مُبَايِنًا لِمَحَلِّ الْقُدْرَةِ؛ كَالْإِنْدِفَاعِ فِي الْمَذْفُوعِ، وَالْأَلَمِ فِي الْمَضْرُوبِ، وَتَفَرُّقِ الْأَجْزَاءِ فِي الْمَقْطُوعِ وَالْمُقْصُولِ، وَقَدْ يَقَعُ فِي مَحَلِّ الْقُدْرَةِ؛ كَالْعِلْمِ الْمُتَوَلَّدِ عَنِ النَّظَرِ؛ فَإِنَّهُ يَقَعُ فِي مَحَلِّهِ؛ فَالْتَوَلَّدَ عَنْدهُمْ: كُلُّ فِعْلٍ وَلَدَهُ فَاعِلُهُ يَفْعَلُهُ لَهُ؛ إِذِ الْمُبَاشِرُ يَقَعُ بِالْقُدْرَةِ، وَلَيْسَتْ الْقُدْرَةُ فِعْلًا لِلْقَادِرِ بِهَا^(١).

ثُمَّ جَمَاهِيرُهُمْ طَرَدُوا أَصْلَهُمْ فِي الْقَوْلِ بِالتَّوَلَّدِ فِيمَا يَتَأْتَى الْكَفُّ عَنْ بَعْضِهِ مَعَ ثُبُوتِ بَعْضِهِ، وَفِيمَا لَا يَتَأْتَى ذَلِكَ فِيهِ.

وَدَهَبَ ضِرَارًا وَحَفْصُ الْفَرْدِ إِلَى أَنَّ مَا يَقَعُ مُبَايِنًا لِمَحَلِّ الْقُدْرَةِ عَلَى قَدْرِ اخْتِيَارِ الْمُسَبِّبِ^(٢)

= مسألة فاعل المتولدات: هل هو فاعل أسبابها أو السبب نفسه وعلاقة الجواب عن هذا السؤال بمبدأ حرية الأفعال الإنسانية. وهذا الذي حكاه الأنصاري من إجماع المعتزلة على اختلاف مذاهبهم على أن المتولدات أفعال لفاعل الأسباب وافق فيه ما نقله شيخه أبو المعالي في الإرشاد؛ وفي الشامل؛ الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ب)، وهو خلاف ما نقلته إلينا كتب الكلام والمقالات، وحكاها الأنصاري نفسه فيما سيأتي في هذا المبحث تبعاً لشيخه إمام الحرمين من أن: القاضي عبد الجبار حكى عن المعتزلة قولين في هذه المسألة: الأول: أن المولد للفعل المتولد هو الفاعل للسبب، وقال قائلون: المولد للفعل المتولد هو السبب دون الفاعل. انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٤١٤)، ومثله في: المقالات (٩٩/٢). والجبايتي كفر النظام في قوله: إن المتولدات من أفعال الله بإيجاب الخلق. انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٨٧)، والفرق (ص ١٣٢)، والأبكار (٢/٤٣٠)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ب).

وهو خلاف مذهب معمر أن المتولدات أفعال لا فاعل لها بحال؛ انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٨٧)، وأصول الدين (ص ٨٤)، وأبكار الأفكار (٢/٤٣٠)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ب). وكذلك محمد بن عيسى الملقب ببرغوث الذي خالف النجار في المتولدات؛ فزعم أنها فعل الله تعالى بإيجاب الطبع على معنى أن الله تعالى طبع الحجر طبعاً يذهب إذا وقع، وطبع الحيوان طبعاً يألم إذا ضرب؛ انظر: البغدي: الفرق بين الفرق (ص ٢٠٩).

ما نقلوه إلينا من أن ثمانية كان من رأيه أن الأفعال المتولدة لا فاعل لها؛ إذ لم يمكنه إضافتها إلى فاعل أسبابها حتى يلزمه أن يضيف الفعل إلى ميت؛ مثل ما إذا فعل السبب ومات، ووجد المتولد بعده لم يمكنه إضافتها إلى الله تعالى؛ لأنه يؤدي إلى فعل القبيح، وذلك محال، فتحرر فيه، وقال: المتولدات أفعال لا فاعل لها؛ انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٨٧)، والملل (١/٧١)، والأبكار (٢/٤٣٠)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ب). وكذلك بكر ابن أخت عبد الواحد: الذي وافق الأصحاب في إبطال القول بالتولد وأن الله تعالى هو مخترع الألم عند الضرب. الفرق بين الفرق (ص ٢١٢).

وأيضاً: ما نسب إلى الجاحظ في المتولدات من أنه «علقها بالطبع في أفعال الجوارح والمعرفة، ولم يجعل الواقع عند الاختيار سوى الإرادة دون الحركات وما شاكلها»؛ انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٨٧)، والقلاند (ص ٩٥).

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٢٢٣)، والمجموع المحيط بالتكليف (١/٨٠، ٣٦٧، ٤١٢)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٩/٣٧)، وأيضاً: الإرشاد (ص ٢٣٠)، والأبكار (٢/٤٢٩).

(٢) غير واضحة بالأصل، وصححتها تبعاً لابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ب).

فَهُوَ مِنْ فِعْلِهِ؛ كَالْقَطْعِ وَالذَّبْحِ وَالْفَضْلِ وَنَحْوِهَا، وَكُلُّ قَبِيلٍ لَا يَتَوَقَّفُ مَبْلَعُهُ عَلَى قَدْرِ اخْتِيَارِ الْقَادِرِ، فَلَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ؛ كَالْإِنْدِفَاعِ فِي الثَّقِيلِ، وَالْأَلَمِ فِي الْمَضْرُوبِ^(١).

وَالْبَاقُونَ طَرَدُوا الْقَوْلَيْنِ فِي الْقَبِيلَيْنِ.

ثُمَّ الْقَائِلُونَ بِالتَّوَلَّدِ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ الْمُتَوَلَّدَةَ فِعْلٌ لِفَاعِلٍ أَسْبَابُهَا.

وَذَهَبَ ثُمَامَةُ بْنُ أَشْرَسَ إِلَى أَنَّهَا حَوَادِثٌ لَا مُحْدِثَ لَهَا، وَلَا سَبِيلَ إِلَى إِصْافَتِهَا إِلَى فَاعِلٍ لَهَا^(٢).

وَذَهَبَ مَعْمَرٌ إِلَى أَنَّ جَمِيعَ الْأَعْرَاضِ وَاقِعَةٌ بِطَبَاعِ الْأَجْسَامِ^(٣). وَاسْتَشْنَى مِنْ جُمْلَتِهَا الْإِرَادَةَ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا وَاقِعَةٌ فِعْلًا لِلْجِسْمِ، وَمَا عَدَاهَا فَإِنَّمَا تَقْتَضِيهِ طَبَائِعُ الْأَجْسَامِ. وَقَدْ يُضَافُ هَذَا الْمَذْهَبُ إِلَى ثُمَامَةَ^(٤).

وَذَهَبَ النَّظَّامُ إِلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ الْمُتَوَلَّدَةَ تُضَافُ إِلَى اللَّهِ، وَلَا تُضَافُ إِلَى فَاعِلٍ أَسْبَابُهَا. ثُمَّ إِنَّهُ لَمْ يُضَفْ هَذِهِ الْمُتَوَلَّدَاتِ إِلَى الْبَارِي سُبْحَانَهُ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ فَاعِلٌ لَهَا بِكَوْنِهِ قَادِرًا، وَلَكِنَّهُ قَالَ: خَلَقَ اللَّهُ هَذِهِ [١٤٥/ب] الْأَجْسَامَ عَلَى طَبَائِعٍ وَخَصَائِصٍ تَقْتَضِي ذَوَاتِ الْحَوَادِثِ الْمُعْتَوِرَةِ عَلَى الْأَجْسَامِ؛ فَكَأَنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - فَاعِلُ الْحَوَادِثِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ فَاعِلُ الْأَجْسَامِ عَلَى طَبَائِعٍ تَقْتَضِي ذَلِكَ^(٥)، وَهَذَا مَذْهَبُ الْفَلَّاسِفَةِ.

وَمِمَّا يَجِبُ الْإِحَاطَةُ بِهِ مِنْ مَذْهَبِهِمْ أَنَّهُمْ قَالُوا: الْمُتَوَلَّدُ فِعْلٌ لِفَاعِلٍ السَّبَبِ، وَمَقْدُورٌ لَهُ بِتَوَسُّطِ السَّبَبِ؛ فَاعْتَقَدُوا كَوْنَهُ مَقْدُورًا، وَلَكِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ غَيْرُ مُبَاشِرٍ بِالْقُدْرَةِ^(٦).

(١) انظر: المقالات (٢/ ٩١، ٩٢)، والأبكار (٢/ ٤٣٠)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ب)، وشرح المقاصد (١٧٨/٨).

(٢) انظر: الملل والنحل (١/ ٧١)، والأبكار (٢/ ٤٣٠)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ب).

(٣) انظر: المقالات (٢/ ٨٩، ٩٠)، وأصول الدين (ص ٨٤، ٢٣٩)، والأبكار (٢/ ٤٣٠)، والكامل (ل ٢٠٢/ب)، وشرح المقاصد (٤/ ٢٧٢).

(٤) انظر: المقالات (٢/ ٩١)، وأصول الدين (ص ١٣٨)، والملل والنحل (١/ ٧١)، والأبكار (٢/ ٤٣٠)، والكامل (ل ٢٠٢/ب).

(٥) انظر: المقالات (٢/ ٨٩)، والفرق (ص ١٣٢)، وأصول الدين (ص ١٣٩)، والكامل (ل ٢٠٢/ب)، وشرح المقاصد (٤/ ٢٧٢).

(٦) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٩/ ٣٨)، (١٢/ ٣١٨)، وهو موافق لتعريف المتولد عند أبي هاشم؛ =

وَيُؤْتِرُ عَنْ عَبَادِ الصَّيْمَرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا الْمَقْدُورُ هُوَ السَّبَبُ الْمُؤَلَّدُ، وَالْمُتَوَلَّدُ وَقَعَ بِالسَّبَبِ
غَيْرِ مَقْدُورٍ، وَإِنَّمَا كَانَ فِعْلًا لِفَاعِلِ السَّبَبِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ السَّبَبُ فِعْلًا لَهُ^(١).

وَهَذَا وَإِنْ كَانَ لَا زِمًا لَهُمْ فَمُعْظَمُهُمْ يُنْكِرُونَهُ.

ثُمَّ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهُ مَقْدُورٌ اخْتَلَفُوا؛ فَقَالَ مُعْظَمُهُمْ: إِنَّمَا يَتَصِفُ الْمُتَوَلَّدُ بِكَوْنِهِ مَقْدُورًا
قَبْلَ وَقُوعِ السَّبَبِ الْمُؤَلَّدِ، فَإِذَا وَقَعَ السَّبَبُ انْقَطَعَ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ عَنِ الْمُتَوَلَّدِ وَإِنْ كَانَ مَعْدُومًا
بَعْدُ^(٢).

وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ إِلَى: أَنَّ الْمُتَوَلَّدَ يَبْقَى مَقْدُورًا إِلَى وَقُوعِهِ، وَوُقُوعُ سَبَبِهِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ
كَوْنِهِ مَقْدُورًا، وَتَعْوِيلُهُمْ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْأُولَى^(٣).

وَمِمَّا عَظُمَ فِيهِ اخْتِلَافُهُمْ: أَنَّهُ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ فِعْلٌ مِنْ أَفْعَالِ اللَّهِ مُتَوَلَّدًا عَنْ سَبَبٍ
مَقْدُورٍ؟

امْتَنَعَ مِنْ تَجْوِيزِهِ الْأَكْثَرُونَ، وَقَالُوا: إِنَّ جَمِيعَ أَفْعَالِهِ سُبْحَانَهُ تَقَعُ مَقْدُورَةً لَهُ، مِنْ غَيْرِ
تَوَسُّطِ سَبَبٍ.

وَصَارَ مُعْظَمُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْهُمْ إِلَى: أَنَّ أَفْعَالَ الْبَارِي - تَعَالَى - قَدْ تَقَعُ مُتَوَلَّدَةً عَنْ أَسْبَابٍ
يُنْشِئُهَا اللَّهُ - تَعَالَى - اقْتِدَارًا، وَالَّذِي يَسْتَمِرُّ عَلَى أَصُولِهِمْ ذَلِكَ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ الْجُبَّائِيِّ
وَشَيْعَتِهِ.

ثُمَّ قَالَ مَرَّةً: مَا يَقَعُ مُتَوَلَّدًا مِنْ أَفْعَالِ اللَّهِ - تَعَالَى - يَسْتَحِيلُ وَقُوعُهُ غَيْرَ مُتَوَلَّدٍ.
وَقَالَ مَرَّةً بِخِلَافِهِ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْجَوَاهِرَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ مُتَوَلَّدَةً عَنْ سَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ، وَيَتَعَيَّنُ وَقُوعُهَا

= حيث عرفه بأنه: «كل فعل تقدمه أو حدث معه سبب لولاه لم يوجد»؛ انظر: المغني (١٣٨/٩)، وأيضًا: ديوان
الأصول (ص ٩٣٠).

خلافاً لما حكاه ابن المرتضى عن أصحابه من أن «المتولد هو الفاعل، وقيل السبب»؛ انظر: القلائد (ص ١٠٥).

(١) انظر: القلائد (ص ٩٦)، والإرشاد (ص ٢٣٠)، والأبكار (٤٣٠/٢)، والكمال (ل ٢٠٢/ب - أ/٢٠٣)،
ومرهم العلل المضلة (ص ١٠٨).

(٢) انظر: الآمدي: أبكار الأفكار (٤٣٠/٢).

(٣) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (٤٠٨/١)، والأشعري: المقالات (٩٩/٢).

يَكُونُ الْإِلَهَ - سُبْحَانَهُ - قَادِرًا^(١)، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي الْأَعْرَاضِ^(٢).

ثُمَّ الَّذِينَ أَتَبَتُوا لِلَّهِ أَفْعَالًا مِّمَّا تَوَلَّوْا عَنْ أَسْبَابِ اخْتِلَافُوا فِي أَنَّهُ هَلْ يَجُوزُ وَقُوعُ أَمْثَالِ الْمُتَوَلَّدَاتِ مِنَ الْأَسْبَابِ دُونَهَا مَقْدُورَةٌ لَهُ - سُبْحَانَهُ - مِنْ غَيْرِ وَسَائِطِ الْأَسْبَابِ؟ فَجَوَزَهُ بَعْضُهُمْ. وَمَنْعَهُ آخَرُونَ؛ وَقَالُوا: إِنَّ مَا يَقَعُ مُتَوَلَّدًا عَنْ سَبَبٍ لَا يَجُوزُ وَقُوعُهُ كَوْنُهُ^(٣).

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمُتَوَلَّدَاتِ لَا تَقَعُ مَقْدُورَةٌ لَنَا مِنْ غَيْرِ وَسَائِطِ الْأَسْبَابِ^(٤).
ثُمَّ مَنْ زَعَمَ مِنْهُمْ أَنَّ الْمُتَوَلَّدَ يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا بِوُقُوعِ السَّبَبِ اخْتِلَافُوا فِي مِثْلِ ذَلِكَ فِي حُكْمِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ الْمُتَوَلَّدَ وَإِنْ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا فِي حُقُوقِنَا عِنْدَ وَقُوعِ السَّبَبِ فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا لِلَّهِ تَعَالَى إِذَا خَرَجَ فِعْلًا لَهُ.

وَزَعَمُوا أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى بِخِلَافِ الْعَبْدِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ؛ إِذِ الْعَبْدُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ دَرءِ الْمُسَبِّبَاتِ بَعْدَ وُجُودِ الْأَسْبَابِ، وَالرَّبُّ ﷻ مَوْصُوفٌ بِالْإِفْتِدَارِ عَلَى دَفْعِ الْمُسَبِّبَاتِ وَإِنْ وُجِدَتْ أَسْبَابُهَا^(٥).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: حُكْمُ الْإِلَهِ - سُبْحَانَهُ - فِي ذَلِكَ بِمِثَالَةِ حُكْمِ الْعِبَادِ.
ثُمَّ الْأَسْبَابُ الْمَوْلُودَةُ عِنْدَ أَبِي هَاشِمٍ أَرْبَعَةٌ^(٦):
مِنْهَا: الْإِعْتِمَادُ^(٧)، وَمِنْ مَذْهَبِ الْجُبَائِيَّ أَنَّ الْمَوْلَدَ الْحَرَكَهَ دُونَ الْإِعْتِمَادِ^(٨).

(١) انظر: المجموع المحيط بالتكليف (٨١ / ١)، وديوان الأصول (ص ٣٩٩، ٤٤١، ٤٤٤)، والكامل (ل ٢٠٣ / ب).

(٢) انظر: الكامل (ل ٢٠٣ / أ)، وانظر جواب الأشعري عن وقوع التولد والتوليد في الأعراض في: مجرد المقالات (ص ١٣١).

(٣) كما بالأصل، ولم يتضح لي وجهها.

(٤) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٣ / أ).

(٥) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٣ / أ).

(٦) انظر مبحث الأسباب المولدة عند ابن الجبائي في: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٣ / أ).

(٧) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٩ / ١٣٨، ١٣٩).

(٨) انظر: الشريف الجرجاني: شرح المواقف (٥ / ٢٢٧).

وَمِنْهَا: الْمُجَاوَرَةُ الْمُؤَلَّدَةُ لِلتَّأْلِيفِ.

وَمِنْهَا: النَّظَرُ الْمُؤَلَّدُ لِلْعِلْمِ.

وَمِنْهَا: الْوَهَاءُ الْمُؤَلَّدُ لِلْأَلَمِ، وَالْوَهَاءُ عِبَارَةٌ عَنْ تَهْدُمِ الْبِنَاءِ الْمُتَهَيِّ لِقَبُولِ الْحَيَاةِ^(١)، وَعَنْ تَفْرِيقِ الْأَجْزَاءِ.

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْإِرَادَةَ تَوْلَدُ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ؛ مِنْ الْإِعْتِقَادَاتِ وَالْعُلُومِ وَنَحْوِهَا^(٢). وَهَذَا عَلَى قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْإِرَادَةَ تُوجِبُ الْمُرَادَ إِذَا كَانَتْ قَصْدًا إِلَيْهِ.

فَأَمَّا مَذَاهِبُهُمْ فِي الْمُتَوَلَّدَاتِ:

فَصَارَ مُعْظَمُهُمْ إِلَى أَنَّهَا اعْتِمَادٌ، وَحَرَكَةٌ، وَسُكُونٌ، وَعُلُومٌ، وَتَأْلِيفٌ، وَوَهَاءٌ، وَأَلَمٌ. ثُمَّ مِنْهَا: مَا يَتَوَلَّدُ وَيُؤَلَّدُ؛ كَالْإِعْتِمَادِ الَّذِي يُؤَلَّدُ الْإِعْتِمَادَ أَوْ الْحَرَكَةَ، وَيُؤَلَّدُ الْإِعْتِمَادَ. وَالْوَهَاءُ؛ يُؤَلَّدُ الْإِعْتِمَادَ، وَهُوَ يُؤَلَّدُ الْأَلَمَ.

وَالْعِلْمُ يَتَوَلَّدُ وَلَا يُؤَلَّدُ^(٣).

وَالنَّظَرُ يُؤَلَّدُ وَلَا يَتَوَلَّدُ، وَكَذَلِكَ الْمُجَاوَرَةُ.

وَصَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْأَلْوَانَ قَدْ تَقَعُ مُتَوَلَّدَةٌ مِنْ أَسْبَابٍ مَقْدُورَةٍ لِلْعِبَادِ^(٤)، وَجَوَزَ هَؤُلَاءِ تَوَلِيدَ الْعِلْمِ فِي قَلْبِ الْغَيْرِ بِالتَّيْسِينِ وَالْإِفْهَامِ^(٥).

وَهَذَا مَذْهَبٌ مُسْتَهْجَنٌ عِنْدَ خُذَّاقِهِمْ^(٦).

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْإِرَادَةَ لَا تَقَعُ مُتَوَلَّدَةٌ أَصْلًا^(٧).

وَصَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ أَفْعَالَ الْقُلُوبِ يَجُوزُ أَنْ تَقَعُ مُتَوَلَّدَةٌ سِوَى الْإِرَادَةِ.

(١) غير واضحة بالأصل، وصححتها تبعاً لابن الأمير في الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٣/أ).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (ص ٤٠٨).

(٣) انظر: ابن المرتضى: القلائد لتصحيح العقائد (ص ٩٦).

(٤) انظر: ابن متويه: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٤٧٥)، وانظر أيضاً: الآمدي: أبقار الأفكار (٢/٤٥٠، ٤٥١).

(٥) انظر: الأشعري: المقالات (٢/٩٤)، والبغدادي: أصول الدين (ص ١٣٧).

(٦) غير واضحة بالأصل، وصححتها تبعاً لابن الأمير في الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٣/أ).

(٧) انظر: الأشعري: المقالات (٢/٩٨).

وَاسْتَنْتَى بَعْضُهُمْ مَعَ الْإِرَادَةِ الْفِكْرَ وَالرَّوِيَّةَ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْأَصْوَاتَ [١/١٤٦] لَا تَقَعُ فِي أَعْمَالِ الْعِبَادِ إِلَّا مُتَوَلِّدَةً، وَإِنَّمَا تَقَعُ مُبَاشَرَةً بِكَوْنِ الْقَدِيمِ قَادِرًا^(١).

وَذَهَبَ مُعْظَمُهُمْ إِلَى أَنَّ الْمَوْتَ لَا يَكُونُ مُتَوَلِّدًا عَنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ، وَإِنَّمَا يَقَعُ مُبَاشَرًا بِكَوْنِ الْإِلَهِ قَادِرًا^(٢).

وَذَهَبَ الْجُبَّائِيُّ إِلَى أَنَّ الْمَوْتَ إِذَا تَرْتَّبَ عَلَى الْجُرُوحِ وَالْآلَامِ الْمُتَوَلِّدَةِ، فَهُوَ فِعْلٌ لِفَاعِلِ الْآلَامِ^(٣).

قَالَ الْإِمَامُ: « وَالَّذِي ذَكَرَهُ وَإِنْ كَانَ عَظِيمًا فِي الدِّينِ فَهُوَ قِيَاسٌ مَذْهَبِهِمْ فِي التَّوَلُّدِ ».

وَأَعْلَمَ أَنَّ: مُعْظَمَ مَا تَمَسَّكَ بِهِ الْأُئِمَّةُ - فِي إِبْطَالِ التَّوَلُّدِ - التَّمَسُّكُ بِالْمُنَاقَضَاتِ.

فَأَمَّا أَدِلَّةُ أَهْلِ الْحَقِّ عَلَى إِبْطَالِ الْقَوْلِ بِالتَّوَلُّدِ فَنَقُولُ: كُلُّ دَلَالَةٍ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْقَدِيمَ سُبْحَانَهُ مُنْفَرِدٌ بِالْخَلْقِ وَاخْتِرَاعِ جَمِيعِ الْمُخْتَرَعَاتِ، وَأَنَّهُ لَا نِهَايَةَ لِمَقْدُورَاتِهِ، فَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى إِبْطَالِ التَّوَلُّدِ وَالْقَوْلِ بِهِ؛ فَإِنَّ الْأَفْعَالَ الْمُتَوَلِّدَةَ حَوَادِثُ مُفْتَقِرَةٌ إِلَى مُحْدِثٍ؛ عَلَى أَصُولِ الْمُعْتَزِلَةِ، وَلَا مَعْنَى لِكَوْنِهِ سُبْحَانَهُ فَاعِلًا مُخْتَرِعًا، إِلَّا وَجُودُ مَقْدُورَاتِهِ عَلَى وَفْقِ قَضَائِهِ وَقَدَرِهِ وَعِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ، وَإِذَا أَوْضَحْنَا أَنَّ اللَّهَ مُوجِدُهَا، فَقَدْ نَقَضْنَا أَصُولَهُمْ^(٤)، وَلَا يَبْقَى إِلَّا الرَّدُّ عَلَى ثِمَامَةٍ وَمَعْمَرٍ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنْ سُلِّمَ لَكُمْ تَفَرُّدُ الْبَارِي سُبْحَانَهُ بِالْخَلْقِ وَالْإِبْدَاعِ، فَمَا دَلِيلُكُمْ عَلَى أَنَّ الْقَدَرَ الْحَادِثَةَ لَا يَتَعَدَّى مَقْدُورَهَا مَحَلَّهَا؟!

قُلْنَا: هَذِهِ الطَّلِبَةُ تَخْصُنَا، وَلَا مُسْتَرَوَحَ لِلْمُعْتَزِلَةِ فِيهَا؛ إِذْ لَا مَعْنَى لَتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ عِنْدَهُمْ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْإِحْدَاثِ^(٥)؛

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٩١)، والمجموع المحيط بالتكليف (ص ٤٠٨)، والقلائد (ص ٩٦)، والأبكار (٤٤٧/٢).

(٢) انظر: الأمدي: أبكار الأفكار (٢/٤٥١، ٤٥٢)، والشريف الجرجاني (٨/١٨٤).

(٣) انظر: المرجعين السابقين، الموضع نفسه.

(٤) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٣٣)، ونحوه في الشامل؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٤/ب).

(٥) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٦/٨٩)، و (٨/١٠٤)، و (١١/٥٠٣)، ونهاية الأقدام (ص ١٥٥)، والمثل (١/٩٤).

وَلِذَا أُورِدَ^(١) عَلَيْهِمْ كَوْنُ الْمُتَوَلِّدَاتِ عَنْدهُمْ مُخْتَرَعَةٌ لِلِإِلَهِ - سُبْحَانَهُ - فَقَدْ انْتَفَضَ أَصْلُهُمْ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَوْ تَعَلَّقَتْ قُدْرَةُ الْعِبَادِ بِالْأَعْرَاضِ الْمُتَبَايِنَةِ مِنَّا، جَازَ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِالْجَوَاهِرِ.

الدَّلِيلُ عَلَيْهِ: قُدْرَةُ الْإِلَهِ - سُبْحَانَهُ - فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ قَادِرًا عَلَى بَعْضِ الْأَشْيَاءِ، وَجِبَ كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَى جَمِيعِهَا؛ فَمَا بِهِ يَمْنَعُونَ جَوَازَ تَعَلُّقِهَا بِالْجَوَاهِرِ قَدْ يُمْنَعُ جَوَازُ تَعَلُّقِهَا بِمَا هُوَ مُبَايِنٌ عَنْ مَحَلِّ تِلْكَ الْقُدْرَةِ.

وَمِمَّا نَتَمَسَّكُ بِهِ أَنْ نَقُولُ: إِنَّ الَّذِي وَصَفُوهُ بِكَوْنِهِ مُتَوَلِّدًا لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا أَوْ غَيْرَ مَقْدُورٍ.

فَإِنْ كَانَ مَقْدُورًا كَانَ بَاطِلًا مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ السَّبَبَ عَلَى رَعْمِهِمْ مُوجِبٌ لِلْمُسَبَّبِ عِنْدَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ، فَإِذَا كَانَ الْمُسَبَّبُ وَاجِبًا عِنْدَ وُجُوبِ السَّبَبِ أَوْ بَعْدَهُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَقِلَّ بِوُجُوبِهِ، وَيَسْتَغْنِي عَنْ تَأْثِيرِ الْقُدْرَةِ فِيهِ، وَلَوْ تَخَلَّلْنَا اعْتِقَادَ مَذْهَبِ التَّوَلُّدِ، وَخَطَرَ لَنَا وَجُودُ السَّبَبِ وَارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ، وَاعْتَقَدْنَا مَعَ ذَلِكَ انْتِفَاءَ الْقُدْرَةِ أَصْلًا؛ فَيُوجَدُ الْمُسَبَّبُ مَعَ وَجُودِ السَّبَبِ؛ جَرِيًّا عَلَى مَا قَدَّرْنَاهُ مِنَ الْإِعْتِقَادَاتِ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الْمُسَبَّبَ لَوْ كَانَ مَقْدُورًا، لَتَصَوَّرَ وَفُوعُهُ دُونَ تَوْسِطِ السَّبَبِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ لَمَّا وَقَعَ مَقْدُورًا لِلَّهِ - تَعَالَى - إِذَا لَمْ يَتَسَبَّبِ الْعَبْدُ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَقَعُ مَقْدُورًا لَهُ وَمَخْلُوقًا، مِنْ غَيْرِ افْتِقَارٍ إِلَى تَوْسِطِ سَبَبٍ.

فَإِنْ قَالُوا: الْبَارِي تَعَالَى قَادِرٌ لِنَفْسِهِ، وَالْعَبْدُ قَادِرٌ بِالْقُدْرَةِ، وَالْقَادِرُ بِالنَّفْسِ يُخَالِفُ الْقَادِرَ بِالْقُدْرَةِ؛ وَلِذَلِكَ يُوصَفُ بِالِاقْتِدَارِ عَلَى أَجْنَاسٍ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا الْقَادِرُ بِالْقُدْرَةِ.

قُلْنَا: هَذَا لَا تَحْصِيلَ لَهُ؛ فَإِنَّ الْمَوْقِعَ لِلْفِعْلِ عِنْدَكُمْ كَوْنُ الْقَادِرِ قَادِرًا، وَلَا أَثَرَ لِلْقُدْرَةِ عِنْدَكُمْ.

ثُمَّ هَذَا الْحُكْمُ مُعَلَّلٌ شَاهِدًا بِالْقُدْرَةِ، وَهُوَ غَائِبٌ غَيْرُ مُعَلَّلٍ عِنْدَكُمْ؛ لِوُجُوبِهِ، وَلِذَلِكَ قُلْتُمْ: إِنَّ أَثَرَ كَوْنِ الْقَادِرِ شَاهِدًا وَغَائِبًا الْإِخْتِرَاعُ^(٢)، وَقَضَيْتُمْ بِاخْتِصَاصِ الْعَبْدِ بِمَقْدُورَاتٍ لَا تَنْتَاهِي، وَلَا يُغْنِيكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ مُنَاقَضَتُكُمْ أَصْلَكُمْ؛ فِي الْحُكْمِ بِخُرُوجِ بَعْضِ الْأَجْنَاسِ عَنْ مَقْدُورَاتٍ

(١) كلمة غير واضحة في الأصل، تشبه كلمة «أوضح».

(٢) في الأصل «الاجتماع» وصححتها تبعًا لما في الإرشاد (ص ٢٣٢).

الْعِبَادِ، وَأَنْتُمْ مُطَالِبُونَ فِي ذَلِكَ بِمَا أَنْكَرْتُمُوهُ، فَلَمْ يَنْفَعَكُمْ الْإِسْتِزَاحُ إِلَى الْقَوَاعِدِ الْفَاسِدَةِ، وَالطَّلِبَةُ عَلَيْكُمْ مَتَوَجِّهَةٌ فِي السُّوِيَّةِ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْعَائِبِ فِي حُكْمِ الْمَقْدُورَاتِ.

فَإِذَا أُبْطِلَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ كَوْنُ الْمُتَوَلَّدِ مَقْدُورًا لِلْعَبْدِ، وَهُوَ مَذْهَبُ كَافَّةِ الْمُعْتَزَلَةِ، فَلَا يَبْقَى بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا الْحُكْمُ بِكَوْنِ الْمُتَوَلَّدِ غَيْرَ مَقْدُورٍ، وَإِنْ قَضَى بِذَلِكَ قَاضٍ، كَانَ مُصَرِّحًا بِأَنَّهُ لَيْسَ فِعْلًا لِفَاعِلِ السَّبَبِ؛ فَإِنْ شَرَطَ الْفِعْلُ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا لِلْفَاعِلِ، وَإِذَا جَارَ ثُبُوتُ فِعْلٍ لَا فَاعِلَ لَهُ، جَارَ أَيْضًا الْمَصِيرُ إِلَى أَنَّ مَا لَا نَعْلَمُهُ مِنْ جَوَاهِرِ الْعَالَمِ وَأَعْرَاضِهِ لَيْسَتْ فِعْلًا لِلَّهِ، وَلَكِنَّهَا وَاقِعَةٌ عَنْ سَبَبٍ مَقْدُورٍ، مُوجِبٍ لِمَا عَدَاهُ، وَذَلِكَ خُرُوجٌ عَنِ الدِّينِ^(١).

ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا وَقَعَ الْمُتَوَلَّدُ [ب ١٤٦/ب] عَنِ السَّبَبِ الْمُؤَلَّدِ؛ عَلَى زَعْمِكُمْ فَالْمُتَوَلَّدُ حَدَثَ بِالسَّبَبِ أَوْ بِالْقُدْرَةِ أَوْ بِهِمَا جَمِيعًا.

وَأَبْطَلْنَا حُدُوثَهُ بِالْقُدْرَةِ؛ فَإِنَّ السَّبَبَ مُوقِعٌ عِنْدَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ، وَقَدْ عَدَّ الْكَعْبِيُّ الْأَسْبَابَ مِنَ الْعِلَلِ؛ فَلَوْ حَدَثَ بِالْقُدْرَةِ، لَبْطَلَّ إِجْبَابُهُ؛ كَمَا قَرَّرْنَاهُ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ لَوْ وَقَعَ بِالْقُدْرَةِ، لَوَقَعَ دُونَ السَّبَبِ؛ فَإِنَّ السَّبَبَ لَيْسَ بِشَرَطٍ لَوْفُوعِ جِنْسِ الْمُتَوَلَّدِ، وَلَيْسَ بِشَرَطٍ لِثُبُوتِ الْقُدْرَةِ.

وَيَسْتَحِيلُ أَيْضًا أَنْ نُقَدِّرَ عَدَمَ السَّبَبِ مَانِعًا؛ فَإِنَّ الْمَانِعَ مِنَ الْمَقْدُورِ ضِدٌّ لِلْمَقْدُورِ دُونَ الْقُدْرَةِ، وَعَدَمُ الْإِعْتِمَادِ لَيْسَ بِضِدٍّ لَارْتِفَاعِ الثَّقِيلِ؛ فَإِنَّ الْعَدَمَ لَا يُضَادُّ شَيْئًا.

وَإِنْ زَعَمَ الْمُخَالِفُ أَنَّ الْمُتَوَلَّدَ حَدَثَ بِالسَّبَبِ دُونَ الْقُدْرَةِ، فَسَبْطُلُهُ عِنْدَ الرَّدِّ عَلَى الطَّبَائِعِيِّينَ.

عَلَى أَنَّهُ لَوْ صَحَّ إِجْبَابُ السَّبَبِ الْمُسَبَّبَ لِأَوْجِهِ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُوجِبُ مَا يُوجِبُ لِنَفْسِهِ كَالْعِلَّةِ، وَلَوْ جَارَ ثُبُوتُ الْمُوجِبِ دُونَ الْمُوجِبِ فِي حَالٍ، لَمْ يَبْعُدْ تَقْدِيرُ ذَلِكَ عَلَى الْإِسْتِمْرَارِ فِي كُلِّ حَالٍ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُهُ: أَنَّ السَّبَبَ قَدْ تَقَدَّمَ وَيَعْقِبُهُ الْمُسَبَّبُ، فَأَيُّ أَثَرٍ لِتَقَدُّمِهِ عَلَى الْمُوجِبِ، وَهُوَ مُنْتَفٍ عِنْدَ ثُبُوتِهِ.

(١) انظر هذا الجواب بنصه في: الإرشاد (ص ٢٣١، ٢٣٢)، ونحوه في الشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (٢٠٤/ب).

فَإِنْ قَالَ الْحَصْمُ: إِنَّ الْمُتَوَلَّدَ يَقَعُ بِهِمَا جَمِيعًا، كَانَ بَاطِلًا مِنْ وَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَوْ جَارَ ذَلِكَ لَجَارَ وَقُوعُ مَقْدُورٍ بِقُدْرَتَيْنِ وَحُكْمٍ وَاحِدٍ بَعِلَتَيْنِ.
وَالثَّانِي: أَنَّ السَّبَبَ لَوْ تَخَيَّلْنَاهُ مُنْفَرِدًا، لَأَوْجَبَ الْمُسَبَّبَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَانِعٌ؛ فَلَا مَعْنَى لِصَمِّ
مُؤَثِّرٍ إِلَيْهِ، وَإِذَا بَطَلَتْ هَذِهِ الْأَقْسَامُ، افْتَضَى ذَلِكَ فَسَادَ الْقَوْلِ بِالتَّوَلَّدِ^(١).
فَأَمَّا الْمُنَاقَضَاتُ: فَكَثِيرَةٌ، فَذَكَرْتُ فَضْلًا جَامِعًا مِنْ كَلَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ فِي ذَلِكَ تَمَامُ
الْغَرَضِ:

قَالَ: «اعْلَمْ: أَنَّ قَوْلَهُمْ فِي الْمُسَبَّبِ إِنَّهُ يَتَوَلَّدُ مِنَ السَّبَبِ، لَا يَخْلُو:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ كَخُرُوجِ الْوَلَدِ مِنَ الْجَوْفِ.

وَذَلِكَ مُحَالٌ؛ فَإِنَّ الْوَاحِدَ لَا جَوْفَ لَهُ، وَيَبْعُدُ ذَلِكَ فِي الْعَرَضِ كُلِّ الْبُعْدِ.

أَوْ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا وَاحِدًا، فَيَصِيرُ أَشْيَاءَ.

وَهَذَا أَشَدُّ اسْتِحَالَةً مِنْ أَنْ يَفْتَرِقَ مَا لَيْسَ بِمُجْتَمِعٍ قَبْلَهُ فِي الوجودِ، وَاسْتِحَالَةٌ أَنْ يَكُونَ
الشَّيْءُ الْوَاحِدُ مُجْتَمِعًا فِي نَفْسِهِ، أَوْ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ هُوَ الَّذِي فَعَلَهُ، وَذَلِكَ مُحَالٌ؛ لِاسْتِحَالَةِ
الْفِعْلِ مِمَّنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ.

وَإِذَا اسْتَحَالَتْ فِيهِ هَذِهِ الْوُجُوهُ، لَمْ يُعْقَلْ مَا قَالُوهُ، وَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِعْلًا لَمْ يَصِحَّ
اخْتِرَاعُهُ عَلَى الْإِفْتِدَارِ.

ثُمَّ مِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّ مَنْ رَمَى سَهْمًا، ثُمَّ اخْتَرَمَتْهُ الْمَنِيَّةُ قَبْلَ اتِّصَالِ السَّهْمِ بِالرَّمِيَّةِ، ثُمَّ اتَّصَلَ
بِهَا، وَصَادَفَ حَيًّا، وَلَمْ يَزَلِ الْجَرْحُ سَارِيًّا إِلَى الْإِفْضَاءِ إِلَى زُهْوِقِ الرُّوحِ فِي سِنِينَ وَأَعْوَامٍ،
وَكُلُّ ذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِ الرَّامِي، فَهَذِهِ السَّرَايَاتُ وَالْأَلَامُ أَفْعَالٌ لِلرَّامِي، وَقَدْ رُمَتْ عِظَامُهُ،
وَلَا مَزِيدَ فِي الْعِنَادِ عَلَى نِسْبَةِ فِعْلٍ إِلَى مَيِّتٍ^(٢).

قَالَ الْأُسْتَاذُ: «وَلَوْ جَارَ وَقُوعُ مِثْلِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُسَبَّبِ أَوْ عَجْزِهِ، لَمْ يَجْزُ أَنْ

(١) انظر هذا الإيراد على القول بالتولد ونقده في: الأبيكار (٢/ ٤٣٢، ٤٣٤)، والشريف الجرجاني (٨/ ١٧٧،

١٧٨).

(٢) انظر: المغني (٩/ ٦٥، ٦٦)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٣٩١)، والمجموع المحيط بالتكليف (٢/ ١٢٣)،

والتوحيد (ص ٤٨).

يَكُونُ شَيْءٌ مِنْهُ فِعْلاً لَهُ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ وَفُوعَهُ بِقُدْرَةِ مَعْدُومَةٍ قَبْلَهُ، وَلَوْ صَحَّ ذَلِكَ، فِيهِ لَمْ يَكُنْ فِي وَفُوعِهِ مُحْتَاجًا إِلَى الْقُدْرَةِ؛ كَسَائِرِ مَا يَصِحُّ عَدَمُهُ عِنْدَ حُدُوثِ الْفِعْلِ.

وَأَيْضًا: فَلَوْ كَانَتْ الْمُسَبِّبَاتُ فِعْلاً لِلْمُسَبَّبِ، لَمْ يَكُنْ فِي الْفِعْلِ الْمُحْكَمِ دَلَالَةٌ عَلَى الْعِلْمِ؛ لِذَهْوِ الْمُسَبَّبِ عَنْ تَفَاصِيلِ مَا يَجْرِي فِي عَقْلِهِ، وَعَدَمِ خُطُورِ ذَلِكَ بِبَالِهِ.

قَالَ: « وَلَوْ كَانَتْ الْمُتَوَلِّدَاتُ فِعْلاً لِصَاحِبِ السَّبَبِ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ تَرْكِيبُهُ الْحَيَوَانَاتِ وَتَنْمِيَةِ الْأَشْجَارِ وَالثَّمَارِ فِعْلاً لِلْإِنْسَانِ وَالْبَهَائِمِ، وَإِنْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ؛ وَلَا سَبِيلَ لِلْمُعْتَرِزَةِ - مَعَ هَذَا الْقَوْلِ - إِلَى أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ الْوَلَدِ، وَالثَّمَارِ وَالْأَشْجَارِ، وَالْقُوَّةِ لِلْإِنْسَانِ، وَالْعِزِّ وَالضَّعْفِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ هَذِهِ الْأُمُورِ مُتَرَتِّبَةٌ عَلَى أَسْبَابٍ هِيَ مِنْ فِعْلِ الْعِبَادِ.

وَيَلْزَمُهُمُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْوَاحِدَ مِنَ الْبَشَرِ فَاعِلٌ لِلْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ؛ بِطَرِيقِ التَّوَلُّدِ، وَقَاتِلٌ لِلْبَهَائِمِ وَالْأَطْفَالِ؛ بِنَفْخَةٍ يَفْعَلُهَا فَتَتَوَلَّدُ مِنْهَا الْأُمُورُ، وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ الْوَاحِدَ مِنَّا قَدْ يَفْعَلُ فِي نَفْسِهِ اعْتِمَادَاتٍ تَنْبُعُ مِنْهَا الْأَشْجَعُ، وَهِيَ أَجْسَامٌ مُثَبَّتَةٌ، وَكَذَلِكَ يَتَوَلَّدُ مِنْهُ الْكَلَامُ وَالْأَصْوَاتُ، وَهِيَ أَجْسَامٌ أَيْضًا؛ عَلَى قَوْلِ النَّظَامِ^(١)، فَيَحْصُلُ مِنْهَا مَا يَمْلَأُ الْجَوَّ إِلَى حَيْثُ يُسْمَعُ.

وَيُقَالُ لَهُمْ: إِذَا تَرْتَّبَتِ النُّطْقَةُ فِي الصُّلْبِ، وَانْدَفَعَتْ عَقِيبَ الْوَطْءِ إِلَى رَحِمِ الْمَرْأَةِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِالتَّرَكُّبِ مِنْ فِعْلِهِ؛ كَمَا كَانَتْ الْحَرَكَةُ، وَانْدِفَاعُ الثَّقِيلِ مِنْ فِعْلِهِ.

قَالَ: وَمَا أَرَاهُمْ [١/١٤٧] يُرِيدُونَ بِالتَّوَلُّدِ إِلَّا إِبْثَاتَ الطَّعْنِ، وَإِبْطَالَ صُنْعِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَمِمَّا نَتَمَسَّكُ بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ نَقُولَ: إِذَا قَضَيْتُمْ بَوُفُوعِ الْمُسَبِّبَاتِ؛ مُتَوَلِّدَةً عَنْ أَسْبَابِهَا الْمَقْدُورَةِ لَنَا شَاهِدًا، فَأَنْتُمْ لَا تَخْلُونَ فِي الْأَسْبَابِ الْوَاقِعَةِ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ.

فَإِنْ قَضَيْتُمْ بِأَنَّهَا لَا تَوَلَّدُ الْمُسَبِّبَاتِ، وَأَنَّ الْمُسَبِّبَاتِ الْمُتَعَقِّبَةَ لِلْأَسْبَابِ وَاقِعَةٌ بِكَوْنِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ قَادِرًا، فَذَلِكَ غَضُّ لَأَصْلِ التَّوَلُّدِ شَاهِدًا، فَإِذَا سَاغَ أَنْ لَا يُوَلَّدَ اعْتِمَادُ الرِّيَّاحِ الْعَاصِفَةِ عَلَى الْأَشْجَارِ وَعَلَى السُّفُنِ تَحْرِيكَ أَغْصَانِهَا، وَجَرَيَانَهَا فِي الْبَحْرِ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يُوَلَّدَ اعْتِمَادُ الْوَاحِدِ مِنَّا عَلَى الْجِسْمِ تَحْرِيكَهُ، وَارْتِفَاعَهُ، وَانْدِفَاعَهُ.

(١) انظر: التذكرة في أحكام الجواهر (ص ٣٣١)، والمقالات (٧١/٢، ١١٠، ١١٢، ٢٦٠، ٢٧٣)، ونهاية الأقدام (ص ٣١٨). وانظر نقد مذهب النظام في: المغني (٧/٢٤)، وأيضًا: نهاية الأقدام (ص ٣١٨)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٠/أ).

وَلَا خَفَاءَ بَأْنَ نَفْيِ تَأْثِيرِ الْإِعْتِمَادِ مَعَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ، فِي مَوْضِعٍ يَقْضِي بِنَفْيِ تَأْثِيرِهِ عُمُومًا، وَإِذَا لَمْ يَبْعُدْ أَنْ يَكُونَ الْإِلَهُ فَاعِلًا تَحْرِيكَاتِ الْأَشْجَارِ وَجَرَيَانَ السُّفُنِ، عِنْدَ هُبُوبِ الرِّيَّاحِ وَاعْتِمَادِهَا عَلَيْهَا بِكَوْنِهِ قَادِرًا، كَذَلِكَ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ خَالِقًا لِأَكْسَابِ الْعِبَادِ وَحَرَكَاتِهِمْ وَسَكَنَاتِهِمْ، عِنْدَ إِرَادَتِهِمْ وَاقْتِدَارِهِمْ عَلَيْهَا، فَإِقْدَارُهُ سُبْحَانَهُ إِيَّاهُمْ عَلَى الْأَكْسَابِ، وَخَلْقُهُ الْإِرَادَةُ لَهُمْ بِمِثَابَةِ خَلْقِهِ الرِّيَّاحِ الْعَاصِفَةَ.

وَأِنْ زَعَمُوا أَنَّ مَا يُؤَلَّدُ مِنْ أَفْعَالِنَا لَوْ وَقَعَ فِعْلًا لِلَّهِ - تَعَالَى - لَكَانَ مُؤَلَّدًا.

بَيْنَمَا عَلَى ذَلِكَ غَرَضْنَا مِنَ الدَّلَالَةِ؛ وَقُلْنَا: إِذَا سَوَّغْتُمْ أَنْ تَكُونَ الْأَسْبَابُ الْوَاقِعَةُ فِعْلًا لِلَّهِ تَعَالَى، مُؤَلَّدَةً لِلْمُسَبِّبَاتِ، وَالْمُسَبِّبَاتُ مُتَوَلَّدَةٌ مِنْهَا، فَمَا يُؤْمِنُكُمْ أَنْ تَكُونَ الْجَوَاهِرُ وَاقِعَةٌ عَنْ أَسْبَابٍ يَفْعَلُهَا الْإِلَهُ بِكَوْنِهِ قَادِرًا عَلَيْهَا؟!

فَإِنْ قَالُوا: مَا يَقْدَرُ مُؤَلَّدًا لِلْجَوَاهِرِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ جَوْهَرًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَرَضًا:

فَإِنْ كَانَ جَوْهَرًا: اسْتَحَالَ أَنْ يُؤَلَّدَ الْجَوَاهِرُ؛ إِذْ لَيْسَ جَوْهَرًا أَنْ يَكُونَ مُؤَلَّدًا أَوْ لَى بَأْنَ يَكُونَ مُتَوَلَّدًا.

وَأِنْ كَانَ عَرَضًا: كَانَ مُفْتَقِرًا إِلَى جَوْهَرٍ يَقُومُ بِهِ، وَذَلِكَ يُبْطِلُ كَوْنَهُ مُؤَلَّدًا لِمَحَلِّهِ، وَإِذَا لَمْ يُؤَلَّدَ مَحَلَّهُ لَمْ يُؤَلَّدَ مِثْلُهُ.

يُقَالُ لَهُمْ: مَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْجَوْهَرُ قَدْ يَقَعُ مُتَوَلَّدًا عَنْ جَوْهَرٍ مِثْلِهِ، وَقَدْ يَقَعُ مَقْدُورًا؟!

قَالُوا: الْجَوْهَرُ لَا جِهَةَ لَهُ، وَالْإِعْتِمَادُ لَهُ جِهَةٌ؛ إِذْ مِنْهُ عُلُويٌّ وَمِنْهُ سُفْلِيٌّ، وَمِنْ أَصْلِهِمْ أَنْ مَا يَقَعُ مُبَابِنَا لِمَحَلِّ السَّبَبِ إِنَّمَا يَقَعُ مِنْ جِهَةٍ مَا لَهُ جِهَةٌ، وَهُوَ الْإِعْتِمَادُ، وَمَا لَا جِهَةَ لَهُ مِنَ الْمُؤَلَّدَاتِ لَا يَتَوَلَّدُ عَنْهُ مُسَبَّبٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، وَهَذَا كَالنَّظَرِ الَّذِي يُؤَلَّدُ الْعِلْمُ فِي مَحَلِّهِ.

قَالُوا: وَالْجَوَاهِرُ لَا جِهَةَ لَهَا؛ فَاسْتَحَالَ أَنْ يُؤَلَّدَ مُوجُودًا لَا يُوجَدُ بِحَيْثُ وَجُودُهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَلَدَ جَوْهَرًا لَمَا كَانَ وَقُوعُهُ فِي بَعْضِ الْجِهَاتِ أَوْ لَى مِنْ بَعْضٍ.

وَهَذَا كُلُّهُ تَحَكُّمَاتٌ وَدَعَاوَى، وَالْمَرَضِيُّ عِنْدَنَا نَفْيُ الْإِعْتِمَادِ أَصْلًا، وَدَعَاؤُهُمْ أَنَّ الْجَوْهَرَ لَا جِهَةَ لَهُ - لَيْسَ كَذَلِكَ؛ إِذْ كُلُّ حَجْمٍ لَهُ جِهَةٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَا تَتَعَيَّنُ جِهَتُهُ إِلَّا بِكَوْنِ يُخَصِّصُهُ بِهَا. وَقَدْ قَالَ: «إِنَّ الْمُجَاوِرَةَ تُؤَلَّدُ التَّأْلِيفَ».

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «الْإِرَادَةُ تُؤَلِّدُ أَفْعَالَ الْقُلُوبِ».

وَالْإِفْهَامُ وَالتَّبَسُّيْنُ يُؤَلِّدُ الْعِلْمَ أَيْضًا عِنْدَ بَعْضِهِمْ^(١)، وَلَيْسَ لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ جِهَاتٌ وَلَا اعْتِمَادَاتٌ.

وَدَعَاوَهُمْ أَنَّهُ: لَوْ كَانَ الْمُؤَلَّدُ عَرَضًا، لافْتَقَرَ إِلَى مَحَلٍّ.

فَذَلِكَ لَا يَسْتَقِيمُ عَلَى أَصُولِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ أَثْبَتُوا أَعْرَاضًا لَا فِي مَحَالٍّ؛ كَالْإِرَادَاتِ وَنَحْوِهَا، وَمَنْ جَوَزَ عَرَضًا لَا فِي مَحَلٍّ مُؤَثِّرًا فِي دَرْكِ الْجَوَاهِرِ وَمُضَادَّتِهَا، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مُخْتَصًّا بِمَحَلٍّ، وَلَا يَذِي جِهَةً، فَكَيْفَ لَا يَجُوزُ لِمَنْ هَذَا مُعْتَقَدُهُ تَجْوِيزُ جِنْسٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ مُؤَلَّدٍ لِلْجَوَاهِرِ^(٢)؟!

وَمِمَّا يَتَمَسَّكُونَ بِهِ فِي مُحَاوَلَةِ الدَّفْعِ أَنْ قَالُوا: تَجْوِيزُ جِنْسٍ مُؤَلَّدٍ خَارِجٍ عَمَّا نَعْتَقُهُ مِنَ الْأَجْنَاسِ - يَجْرُ إِلَى جِهَاتٍ تَأْبَاهَا الْعُقُولُ.

مِنْ ذَلِكَ: تَجْوِيزُ جِنْسٍ مِنَ الْحَوَادِثِ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْجَوَاهِرِ، وَلَا مِنْ قَبِيلِ الْأَعْرَاضِ.

وَمِنْهَا: تَجْوِيزُ أَجْنَاسٍ مِنَ الْأَلْوَانِ وَالطُّعُومِ وَالْإِذْرَاكِاتِ وَغَيْرِهَا.

قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: «أَمَّا الْكَلَامُ فِي تَقْدِيرِ مَوْجُودٍ، خَارِجٍ عَنْ قَبِيلِ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ، فَلَمْ أَرِ لِلْأَيِّمَةِ اعْتِنَاءً بِالْإِنْفِصَالِ عَنْ هَذَا السُّوَالِ.

وَأَمَّا تَجْوِيزُ أَجْنَاسٍ مِنَ الْأَلْوَانِ وَغَيْرِهَا: فَهَذَا اخْتَلَفُوا فِيهَا:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْأَجْنَاسُ مَحْصُورَةٌ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: غَيْرُ مَحْصُورَةٍ.

وَمِنْهُمْ مَنْ تَوَقَّفَ فِيهَا.

وَلَيْسَ هُوَ سُؤْلًا [١٤٧/ب] عَنْ غَيْرِ ذِي مَذْهَبٍ؛ بَلْ هُوَ مَذْهَبُ الْفَلَاسِفَةِ بِأَسْرِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ أَثْبَتُوا مَوْجُودَاتٍ سَمَوَهَا عَقْلًا، وَمَا قَضُوا بِتَحْيِيزِهَا، وَلَا قِيَامِهَا بِمَا تَتَحَيَّزُ، وَأَثْبَتُوا النَّفْسَ النَّاطِقَةَ غَيْرَ الْمُتَحَيِّزَةِ وَلَا قَائِمَةَ بِمُتَحَيِّزٍ.

(١) انظر: الأشعري: المقالات (٢/٩٤)، والبيضاوي: أصول الدين (ص ١٣٧).

(٢) هذا الجواب من كلام أبي المعالي الجويني في الشامل؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (٢٠٥/ب -

وَأَمَّا الْمُعْتَرِزَةُ وَكَثِيرٌ مِنْ أَيْمَتِنَا: فَإِنَّهُمْ نَهَجُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْهَجًا لَا يُفْضِي إِلَى الْحَقِّ؛ فَقَالُوا: تَقْدِيرُ مَا سُئِلْنَا مِنْهُ لَمْ نُضْطَرْ إِلَيْهِ، وَلَا تَدُلُّ قَضِيَّاتُ الْعُقُولِ عَلَيْهِ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مَقْطُوعٌ بِنَفْسِهِ^(١).

وَأَشَارَ الْقَاضِي - رحمه الله - فِي التَّقْرِيبِ وَالتَّقْرِيرِ^(٢) مِنْ أَصُولِ الْفَقْهِ إِلَى أَنَّ النَّفْيَ يَدُلُّ، وَاسْتَشْهَدَ فِيهَا حَاوِلُهُ بِمَا ذَكَرْنَا، وَزَعَمَ أَنَّ انْتِفَاءَ الضَّرُورَةِ وَالذَّلِيلِ دَلِيلٌ عَلَى النَّفْيِ؛ فَقَالَ: «عَدَمُ الْمُعَارَضَةِ لِلْمُعْجَزَةِ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْمُعْجَزَةِ دَلِيلًا عَلَى الصَّدَقِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْثِلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي أَحْكَامِ الْأَدِلَّةِ»^(٣).

قَالَ الْإِمَامُ: «وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ فَقَدْ صَرَّحَ الْقَاضِي بِالرَّدِّ عَلَى مِثْلِهِ فِي بَابِ التَّوْحِيدِ وَغَيْرِهِ مِنْ مَسَالِكِ النَّظَرِ، فَقَالَ رَادًّا عَلَى الْمُعْتَرِزَةِ - لَمَّا قَالُوا: لَيْسَ عَلَى قَدِيمٍ ثَانٍ مُقَدَّرٍ دَلِيلٌ؛ إِذِ الْقَوْلُ فِيهَا رَادٌّ عَلَى الْوَاحِدِ مُتَعَارِضٌ، فَقَالُوا: كَمَا لَا يَدُلُّ دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ مَا سُئِلْنَا عَنْهُ، فَكَذَلِكَ لَا يَدُلُّ دَلِيلٌ عَلَى نَفْيِهِ، فَإِذَا تَعَارَضَ الْقَوْلَانِ سَقَطَا».

قَالَ الْإِمَامُ: «وَالَّذِي عَلَيْهِ التَّعْوِيلُ فِي نَفْيِ مَا سُئِلْنَا عَنْ تَجْوِيزِهِ أَنْ نَقُولَ: كُلُّ مَوْجُودَيْنِ اعْتَقَدْنَاهُمَا فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ أَحَدِهِمَا بِحَيْثُ الثَّانِي، أَوْ كَوْنِهِ لَا بِحَيْثُ الثَّانِي، وَهَذِهِ قِسْمَةٌ بِيَدَيْهِ، فَإِذَا اسْتَبَانَ ذَلِكَ رَبَّنَا عَلَيْهِ غَرَضُنَا؛ وَقُلْنَا: إِذَا قَدَرْنَا مَوْجُودَيْنِ مُتَحَيِّزَيْنِ، ثُمَّ قَدَرْنَا فِيهِمَا طَوْرَيِ الْقِيَامِ وَالْإِنْفِرَادِ، أَوْ قَدَرْنَا انْفِرَادًا بَعْدَ قِيَامٍ، أَوْ قِيَامًا بَعْدَ انْفِرَادٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَفْرِقَةٍ بَيْنَ سُؤَالٍ إِلَى اخْتِصَاصِ أَحَدِ الْمَوْجُودَيْنِ مِنَ الثَّانِي فِي الْمُبَايَنَةِ، أَوْ اخْتِصَاصِ أَحَدِهِمَا بِالثَّانِي فِي الْقِيَامِ، وَإِذَا قَطَعْنَا بِاسْتِحَالَةِ التَّفْرِقَةِ الرَّاجِعَةِ إِلَى الْإِخْتِصَاصِ جَرَّأَ ذَلِكَ إِلَى نَفْيِهِمَا أَوْ نَفْيِ أَحَدِهِمَا، وَفِي ذَلِكَ حُصُولُ غَرَضِنَا؛ فَفِي تَقْدِيرِ مَوْجُودَيْنِ تَجْوِيزُ اخْتِصَاصِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ بِمُبَايَنَةٍ أَوْ قِيَامٍ.

فَإِنْ قِيلَ: الْقَدِيمُ مَوْجُودٌ، وَالْعَالَمُ اخْتُصَّ عَنْهُ بِحَيِّزٍ، فَيَجِبُ أَنْ يَتَمَيَّزَ الْقَدِيمُ عَنْهُ بِحَيِّزٍ أَيْضًا.

(١) انظر: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (٢٠٥/ب - ٢٠٦/أ - ب).

(٢) هو كتاب التقريب والإرشاد في أصول الفقه للقاضي الباقلاني، وقد نسب إلى الباقلاني ثلاثة كتب بهذا العنوان هي: الكبير والأوسط والصغير، وقد طبع الأخير منها بتحقيق الدكتور: عبد الحميد بن علي أبو زنيد بمؤسسة الرسالة في ثلاثة أجزاء.

(٣) انظر: الباقلاني: التقريب والإرشاد في أصول الفقه (ص ٢٠٢، ٢٠٣).

قِيلَ: لَيْسَ مِنْ شَرْطِ اعْتِقَادِ وُجُودِهِمَا - اخْتِصَاصُ كُلِّ وَاحِدٍ بِجِهَةٍ وَحَيْزٍ عَنِ الثَّانِي؛ بَلْ إِذَا اعْتَقَدْنَا مَوْجُودًا لَا يَتَحَيَّزُ وَلَا يَقُومُ بِمُتَحَيِّزٍ، وَاعْتَقَدْنَا مُتَحَيِّزًا، فَقَدْ انْفَصَلَ أَحَدُهُمَا - فِي الْعَقْلِ - عَنِ الثَّانِي، وَإِنَّمَا الْمُسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ مَوْجُودَيْنِ لَا نِهَآيَةَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَلَا حَدًّا، فَأَمَّا الْإِلَهُ: فَلَا نِهَآيَةَ لَهُ وَلَا حَدًّا وَلَا يَدْرِكُهُ زَمَانٌ، وَهُوَ مُنْفَرِدٌ بِذَاتِهِ؛ فَلَا يَتَّصِفُ بِمُبَايَنَةٍ وَلَا اخْتِصَاصٍ بِجِهَةٍ»^(١).

قُلْتُ: وَلَوْ فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِي التَّنَآهِي وَعَدَمِ التَّنَآهِي، لَكَانَ حَسَنًا؛ فَإِنَّ الْقَائِمِينَ بِأَنْفُسِهِمَا مِنْ ضَرُورَتِهِمَا أَنْ يَكُونَا مُتَنَآهِيَيْنِ فِي الذَّاتِ، أَوْ غَيْرَ مُتَنَآهِيَيْنِ فِي الذَّاتِ. وَفِي تَقْدِيرِ الْأَوَّلِ: تَحَيُّزُهُمَا وَانْقِطَاعُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ بِالتَّحَيُّزِ.

وَفِي الثَّانِي: اسْتِحَالَةُ اخْتِصَاصِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ؛ كَمَا حُكِيَ عَنْ أَفْلَاطُونٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَكُونُ اثْنَانِ بِلَا نِهَآيَةٍ؛ لِأَنَّ وُجُودَ أَحَدِهِمَا مُنْتَهَى وَوُجُودُ الْآخَرِ، وَالْمُعْتَزِلَةُ أَتَبَتُوا أَعْرَاضًا لَا فِي مَحَالٍّ يَتَمَيَّزُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ بِخَاصِّيَّتِهَا؛ فَلَا يُمْكِنُهُمُ التَّمَسُّكُ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِي دَفْعِ هَذَا السُّؤَالِ، غَيْرَ أَنَّ الْفَلَاسِفَةَ جَوَّزُوا الْإِتِّصَالَ وَالْإِنْفِصَالَ عَلَى النَّفْسِ وَالْعَقْلِ، وَكَذَلِكَ عَلَى أَجْزَائِهَا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَنَآهِيهمَا.

فَأَمَّا شُبُهَ الْمُعْتَزِلَةِ فِي إِثْبَاتِ التَّوَلُّدِ^(٢): فَمِمَّا يُعْوَلُونَ عَلَيْهِ أَنْ قَالُوا: الْأَفْعَالُ الْمُبَآشِرَةُ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ أَفْعَالُ الْقَادِرِينَ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنَّهَا تَتَمَيَّزُ أَفْعَالُ الْقَادِرِينَ عَمَّا لَيْسَ بِأَفْعَالِهِمْ؛ بِوُقُوعِ أَفْعَالِهِمْ عَلَى حَسَبِ قُصُودِهِمْ وَدَوَاعِيهِمْ، وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ تَطَرَّدُ فِي الْمُتَوَلَّدَاتِ اطِّرَادَهَا فِي الْأَفْعَالِ الْمُبَآشِرَةِ بِالْقُدْرَةِ؛ فَإِنْ ائْتَدِفَاعَ الْحَجَرِ يَحْصُلُ عَلَى حَسَبِ قُصُودِ الدَّافِعِ وَدَوَاعِيهِ، فَإِنْ قَصَدَ دَفْعَهُ يَنْدَفِعُ، وَإِنْ تَرَكَهُ يَسْتَمِرُّ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَتَخْتَلِفُ مَبَالِغُ حَرَكَاتِهَا بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الدَّوَاعِي وَالْقُصُودِ.

قُلْنَا: مُعْوَلُكُمْ عَلَى التَّمَسُّكِ بِالدَّوَاعِي وَالْقُصُودِ، وَقَدْ نَقَضْنَا عَلَيْكُمْ هَذِهِ الشُّبُهَةَ فِي خَلْقِ الْأَعْمَالِ، وَأَوْضَحْنَا بَطْلَانَ هَذَا الْإِعْتِبَارِ فِي الْأَفْعَالِ الْمُبَآشِرَةِ، وَإِذَا وَضَحَ بَطْلَانُ الْأَصْلِ، لَمْ يَبَقَ مَطْمَعٌ فِي تَشْعِيبِ الْفَرْعِ عَنْهُ.

(١) انظر: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (٢٠٦/ ب) وما بعدها.

(٢) انظر هذا المبحث في: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (٢٠٣/ ب - ٢٠٤/ ب).

عَلَى أَنَا نَقُولُ: الْأَفْعَالُ الْمُتَوَلِّدَةُ لَيْسَتْ وَاقِعَةً عَلَى حَسَبِ الْقُصُودِ؛ فَإِنَّهَا تَقَعُ مُرْتَبَةً عَلَى الْأَسْبَابِ، وَفَاعِلُ أَسْبَابِهَا غَيْرُ فَاعِلِهَا، وَلَا تَدْعُوهُ دَاعِيَةٌ إِلَى إِبْقَاعِهَا، وَقَدْ تَقَعُ [١٤٨/أ] الْأَفْعَالُ الْمُتَوَلِّدَةُ بَعْدَ عَجَزِ فَاعِلِ الْأَسْبَابِ أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَالْمُعْتَزِّلَةُ فَرَّقُوا بَيْنَ الْأَفْعَالِ الْمُبَاشِرَةِ وَبَيْنَ الْمُتَوَلِّدَةِ بِأُمُورٍ مِنْهَا: مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَجْوِيزٍ وَقُوعِ أَفْعَالٍ كَثِيرَةٍ عَلَى الْإِتْسَاقِ وَالْإِنِّظَامِ مِنَ الْغَافِلِ وَالنَّائِمِ فِي التَّوْلِيدِ، وَيَمْنَعُونَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ الْمُبَاشِرَةِ، فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمُبَاشَرِ وَالْمُتَوَلِّدِ بِالذَّوَاعِي وَالصَّوَارِفِ، وَقَدْ فَصَلْتُمْ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ، وَفَرَّقْتُمْ فِي عَيْنِ مَا ادَّعَيْتُمُ الْجَمْعَ فِيهِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَنْصَبُ عَلَيْكُمُ الدَّلِيلُ فِيمَا تَتَعَلَّقُ الذَّوَاعِي بِهِ مِنَ الْمُتَوَلِّدَاتِ، وَالِدَلَالَةُ تَطَرُّدُ فِي مَحَلِّ الْفَرَضِ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ صِحَّتِهَا أَنْ تَتَعَكَّسَ.

قُلْنَا: عَرَضْنَا بِمَا أَلْزَمْنَاكُمْوَهُ أَنْ نُبَيِّنَ عَدَمَ ارْتِبَاطِ الْمُتَوَلِّدِ بِالذَّوَاعِي فِي النَّفْيِ وَالْإِبْثَاتِ، وَإِذَا وَصَحَ ذَلِكَ بَطَلَتْ عِصْمَتُكُمْ، وَعَادَ وَقُوعُ الْمُتَوَلِّدِ عَلَى حَسَبِ الذَّوَاعِي إِلَى الْإِتْقَانِ الَّذِي لَا يَعْمُ، وَهَذَا الْقَدْرُ وَإِنْ اجْتَرَيْتُمْ بِهِ، فَهُوَ بَاطِلٌ؛ بِكَثِيرٍ مِمَّا يَقَعُ عَلَى حَسَبِ الذَّوَاعِي فِي الْأَعْلَبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِعْلًا لِدَوِي الذَّوَاعِي؛ كَالشَّبَعِ عَقِيبَ الْأَكْلِ، وَكُلُّ مَا يَدَّعِيهِ الطَّبَّائِعِيُّونَ أَثَرًا طَبِيعِيًّا؛ مِنْ ذَلِكَ: تَبْيِضُ النَّاطِفِ بِالضَّرْبِ بِالسَّوِاطِ، وَتَسْمِينُ الدَّابَّةِ بِالْعَلْفِ، وَتَنْمِيَةُ الزَّرُوعِ بِالزَّبْلِ وَالسَّقْيِ، وَانْقِدَاحُ النَّارِ عِنْدَ الْقَدْحِ، وَالتَّسْخِينِ وَالتَّيْرِيدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَالْمُعْتَزِّلَةُ يَأْبُونَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِعْلًا لِصَاحِبِ السَّبَبِ^(١).

فَإِنْ قَالُوا: مَا اسْتَشْهَدْتُمْ بِهِ يَخْتَلِفُ الْأَمْرُ فِيهِ، وَلَا يَطَرُّدُ عَلَى وَثِيرَةٍ وَاحِدَةٍ.

قُلْنَا: وَكَذَلِكَ الرَّمِي وَالْجَرْحُ وَدَفْعُ الثَّقِيلِ وَحَمْلُهُ.

ثُمَّ نَقُولُ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّ الْمُتَوَلِّدَ يَقَعُ عَلَى حَسَبِ الْأَسْبَابِ، لَا عَلَى حَسَبِ الذَّوَاعِي، وَقَدْ أَبْطَلْنَا كَوْنَ الْأَسْبَابِ مُقْتَضِيَةً لِلْمُسَبِّبَاتِ بِالْأَدِلَّةِ وَسَبْطُهَا؟!

ثُمَّ الدَّهْمَاءُ مِنَ الْمُعْتَزِّلَةِ قَالُوا: هَذِهِ الْكَائِنَاتُ وَاقِعَةٌ بِكَوْنِ الْإِلَهِ قَادِرًا لَا عَلَى طَرِيقِ التَّوْلِيدِ.

فَإِنْ قَالُوا: بِالضَّرُورَةِ نَعْلَمُ أَنَّ الثَّقِيلَ يَنْدَفِعُ بِدَفْعٍ مَنْ يَتَحَايَلُ عَلَيْهِ.

(١) انظر هذه الشبهة والجواب عنها في: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (٢٠٣/ب).

قُلْنَا: كَيْفَ يَسُوغُ دَعْوَى الضَّرُورَةِ مَعَ مُخَالَفَةِ أَكْثَرِ الْأُيَمَّةِ؟! وَنَحْنُ نَقُولُ: جَرَيَانُ السُّفْنِ يَفْعُ عَلَى وَفْقِ هُبُوبِ الرِّيحِ ضَرُورَةٌ، وَكَذَلِكَ مُعْظَمُ الْأَفْعَالِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى الْأَسْبَابِ فِي مُطَرِّدِ الْعَادَةِ، ثُمَّ صَارَ عَامَّةُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ صُنْعِ اللَّهِ؛ وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿هُوَ الَّذِي يُسِرُّكُمْ فِي الْأَلْبَرِ وَالْبَحْرِ﴾ [يونس: ٢٢] وَقَالَ: ﴿وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْأَلْبَرِ وَالْبَحْرِ﴾ [الإسراء: ٧٠] وَقَالَ: ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ^(١) لِبَاسًا﴾ [الأعراف: ٢٦] وَقَالَ: ﴿يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَبَ﴾ [النحل: ١١] وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي الْمَعَالِجَاتِ بِالْأَدْوِيَةِ وَالْأَطْعِمَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: الْمُكَلَّفُونَ مَأْمُورُونَ بِحَمْلِ الثَّقِيلِ وَتَنْزِيلِهِ، وَتَفْرِيقِ مَا يُرَامُ تَفْرِيقُهُ، وَقَدْ وَرَدَتْ الشَّرِيعَةُ بِالْقَتْلِ وَالذَّبْحِ فِي الضَّحَايَا، وَالْإِيلَامِ فِي الْحُدُودِ، وَلَوْ كَانَتْ الْمُؤَلَّدَاتُ وَاقِعَةً بِقُدْرَةِ اللَّهِ حَسَبَ وَقُوعِ الْجَوَاهِرِ وَالْأَلْوَانِ، فَلَا مَعْنَى لِلأَمْرِ بِهَا؛ فَثَبَّتَ أَنَّ الْأَمْرَ بِهَا كَالأَمْرِ بِالْأَفْعَالِ الْمُبَاشَرَةِ.

قُلْنَا: وَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ بِإِشْبَاعِ الْجَائِعِ، وَإِرْوَاءِ الْعَطْشَانِ، وَتَغْطِيرِ الصَّائِمِ، وَتَنْظِيفِ الثَّيَابِ لِلصَّلَاةِ، وَإِفْهَامِ الْغَيْرِ مَعَانِيِ الْخَطَابِ، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ صُنْعِ اللَّهِ وَفِعْلِهِ عِنْدَ الْمُوحِّدِينَ، وَمِنْ دَعَوَاتِ النَّبِيِّ ﷺ: «نَقِّنِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ».

فَإِنْ قَالُوا: الْأَمْرُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَمْرٌ بِمُقَدِّمَاتِهَا الْمُسْتَعْقِبَةِ لَهَا عَلَى اطِّرَادِ الْعَادَةِ.

قُلْنَا: كَذَلِكَ الْأَمْرُ بِحَمْلِ الثَّقِيلِ وَدَفْعِهِ أَمْرٌ بِاعْتِمَادَاتٍ قَائِمَةٍ بِالْمَأْمُورِ بِالْحَمْلِ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الْحَمْلُ مَقْصُودًا، وَهُوَ فِي جَرِي الْعَادَةِ مَرَّتَبٌ يَتَرْتَّبُ عَلَى فِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ، نَصَّتِ الْعِبَارَاتُ عَلَى الْمَقْصُودِ، وَأَضْرَبَتْ عَمَّا بِهِ فُعِلَ الْمَأْمُورُ؛ كَمَا وَرَدَ الْأَمْرُ بِالْإِذْرَاكَاتِ، وَبِالْعُلُومِ، وَبِالْكِتَابَةِ، وَالتَّهْنِئَةِ عَنِ التَّصَوُّيرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ بِالْمُقَدِّمَاتِ وَالتَّسْبُّبِ إِلَيْهَا^(٢).

وَلَا يَلِيقُ بِذَوِي التَّحْصِيلِ أَنْ يَتَمَسَّكَ فِي الْعَقْلِيَّاتِ بِأَلْفَاظٍ تُطْلَقُ تَجَوُّزًا، وَالْإِعْرَاضُ عَنْ صِفَةِ التَّأْوِيلَاتِ.

(١) في الأصل: «وأنزلنا عليهم لباسًا»!

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (٢٠٣/أ - ب).

وَنَظِيرُ ذَلِكَ: إِطْلَاقُ الْمُسْلِمِينَ تَحْرِيمَ الْأَعْيَانِ، وَالْمُرَادُ تَحْرِيمُ أَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ؛ فَالْحَمَرُ مُحَرَّمَةٌ، وَالْأَنْهَابُ مُحَرَّمَاتٌ، وَتَأْوِيلُ ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَاهُ.

فَإِنْ قَالُوا: مَنْ حَمَلَ ثَقِيلًا يُسَمَّى حَامِلًا، وَيُسَمَّى قَاتِلًا وَمُؤْلِمًا؛ بِالْقَتْلِ وَالْإِيلَامِ، وَمَنْ حَرَكَ شَيْئًا وَفَرَقَهُ أَوْ جَمَعَهُ، [١٤٨/ب] يُسَمَّى جَامِعًا أَوْ مُفَرِّقًا وَنَحْوُ ذَلِكَ.

قُلْنَا: اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي أَنَّ الْحَمْلَ مَعْنَى فِي الْحَامِلِ أَوْ فِي الْمَحْمُولِ.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْحَمْلُ قَائِمٌ بِالْحَامِلِ، يُعَبَّرُ بِهِ عَنْ اعْتِمَادَاتٍ أَوْ حَرَكَاتٍ قَائِمَةٍ بِهِ، وَكَذَلِكَ الضَّرْبُ وَالْقَتْلُ وَالْكِتَابَةُ وَالتَّصْوِيرُ وَنَحْوُ ذَلِكَ، كُلُّ ذَلِكَ قَائِمَةٌ بِمَا عَلَيْهَا، وَيُصَاحُّ لَهُمْ مِنْهَا اسْمُ الْفَاعِلِينَ؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤، الصفات: ١٢٥]؛ أَيِ: الْمُصَوِّرِينَ، وَقَالَ لِعِيسَى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [المائدة: ١١٠]؛ أَيِ: تُصَوِّرُ.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: الْحَمْلُ هُوَ ارْتِفَاعُ الْمَحْمُولِ، وَالضَّرْبُ وَالْقَتْلُ وَإِقْعَانُ بِالْمَقْتُولِ وَالْمَضْرُوبِ.

وَهُوَ نَهَايَةُ مَا يَرُومُونَ، وَهُوَ أَنْ تُسَلَّمَ لَهُمْ أَنَّ الْقَتْلَ حَالٌ فِي الْمَقْتُولِ، وَسَبِيلٌ مَنْ يُسَمَّى قَاتِلًا ضَارِبًا كَسَبِيلِ مَنْ يُسَمَّى مُشْبِعًا مُحَرِّقًا مُلِدًّا مُؤْلِمًا مُضْحِكًا مُبْكِيًا مُحَزِّنًا، وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ مُؤَوَّلَةٌ بِالِاتِّفَاقِ.

وَقَالَ ﷺ: «إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ، وَإِنْ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ»^(١).

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ﴾ [الزمر: ٤٢]، وَقَالَ: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١] وَقَالَ: ﴿يَتَوَفَّكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ﴾ [السجدة: ١١].

وَأَضَافَ نَفَخَ الرُّوحِ فِي مَرْيَمَ - عَلَيْهَا السَّلَامُ - مَرَّةً إِلَى نَفْسِهِ؛ فَقَالَ: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا﴾ [الأنبياء: ٩١]، وَمَرَّةً إِلَى جِبْرِيلَ ﷺ قَالَ: ﴿إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾ [مريم: ١٩] ثُمَّ نَفَخَ فِي جَيْبِ دِرْعِهَا.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ءَأَسْتَرْزِعُونَهُ؟ أَمْ تَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٤]، ثُمَّ يُعْجِبُ الزَّارِعُ، وَقَالَ: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧].

(١) حديث صحيح: أخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: ما أنفق العبد من مال مولاه، حديث: (١٠٢٥) من حديث عمير مولى أبي اللحم الغفاري.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ جَاَزَ مَقْتُولٌ لَا يَقُومُ بِهِ قَتْلٌ، لَجَاَزَ مُحَرَّكَ لَا يَقُومُ بِهِ حَرَكَةٌ.

قُلْنَا: مَا الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا؟!

ثُمَّ لَا يَطْرُدُ هَذَا الْمِثَالُ؛ فَإِنَّ الْمَقْدُوفَ لَا يَقُومُ بِهِ قَذْفٌ، وَكَذَلِكَ الْمَعْلُومُ وَالْمَذْكُورُ، عَلَى أَنَا وَإِنْ تَجَوَزْنَا فَقُلْنَا: إِنَّ الْقَتْلَ وَالضَّرْبَ وَالْكِتَابَةَ مَعَانٍ فِي الْمَضْرُوبِ وَالْمَقْتُولِ وَالْمَكْتُوبِ، وَسَمِينَا الرُّقُومَ الْمُثَبَّتَةَ كِتَابَةً، وَإِنَّمَا أَطْلَقْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى الْعَادَةَ بِخَلْقِ هَذِهِ الْمَعَانِي عِنْدَ حَرَكَاتِ أَيْدِي هَؤُلَاءِ؛ فَيُصَافُ ذَلِكَ إِلَى فَاعِلِ الْأَسْبَابِ؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْإِشْبَاعِ وَالتَّسْخِينِ وَالتَّبْرِيدِ، وَإِضَافَتِهَا إِلَى النَّارِ وَالتَّلَجِّ وَالْمَطْعَمِ، وَكُلُّ فِعْلٍ جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ إِنَّمَا يَفْعَلُهُ إِذَا تَسَبَّبَ الْعَبْدُ إِلَيْهِ، فَيُؤَاخِذُ الْعَبْدَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى؛ كَمَا قُلْنَا فِي السُّكْرِ عَقِيبَ الشَّرَابِ، وَالْمَوْتِ عَقِيبَ الْجُرْحِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

بَابُ: الرَّدُّ عَلَى الطَّبَائِعِيِّينَ وَالْفَلَّاسِفَةِ^(١)

ذَهَبَتِ الْفَلَّاسِيفَةُ إِلَى أَنَّ الْكَوْنَ وَالْفَسَادَ؛ الْمُعَبَّرَ بِهِمَا عَنْ تَرَكُّبِ الْعَنَاصِرِ الْأَرْبَعَةِ وَانْحِلَالِهَا بَعْدَ التَّرَكُّبِ مِنْ أَثَارِ الطَّبَائِعِ وَالْقُوَى، وَمَا يَجْرِي فِي الْعَالَمِ السُّفْلِيِّ - وَهُوَ الْمُنْحَطُّ عَنْ فَلَكَ الْقَمَرِ - مِنْ الْإِسْتِحَالَاتِ الضَّرُورِيَّةِ وَالتَّغْيِيرَاتِ، فَكُلُّهَا أَثَارٌ طَبِيعِيٌّ.

وَمَا يَجْرِي فِي الْعَالَمِ الْعُلَوِيِّ عَنِ الْعَنَاصِرِ فَهُوَ مِنْ أَثَارِ نُفُوسٍ^(٢) الْأَفْلَاكِ وَعُقُولِهَا، وَتِلْكَ الْأَثَارُ عِنْدَهُمْ تَسْتِنِدُّ إِلَى النَّفْسِ وَالْعَقْلِ وَإِلَى الْمَوْجُودِ الْأَوَّلِ - وَهُوَ الْبَارِي تَعَالَى - عَلَى رَعْمِهِمْ، وَهُوَ سَبَبُ الْأَسْبَابِ وَمَوْجِبُهَا.

وَلَيْسَ مِنْ مُقْتَضَى أَصْلِهِمْ أَنَّ الْمَوْجُودَ الْأَوَّلَ يَخْتَرِعُ سَبَبًا عَلَى اخْتِيَارٍ فِي إِيقَاعِهِ؛ عَلَى مَا اعْتَقَدَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ، بَلْ هُوَ مُوجِبٌ لِلْعَقْلِ وَالنَّفْسِ، ثُمَّ النَّفْسُ وَالْعَقْلُ يُوجِبَانِ الْفَلَكَ الْأَعْلَى، وَكَذَلِكَ الْفَلَكَ مَعَ الَّذِي يَلِيهِ إِلَى الْإِنْتِهَاءِ إِلَى فَلَكَ الْقَمَرِ، ثُمَّ الْأَثَارُ الْعُلَوِيَّةُ مُتَنَاسِبَةٌ لَا اخْتِلَافَ فِيهَا.

(١) انظر هذا المبحث في: التمهيد (ص ٦٨، ٦١)، وأصول الدين (ص ٥٣، ٨٣، ٨٦)، والإرشاد (ص ٢٣٤، ٢٣٧)، ونهاية الأقدام (ص ٥٦)، والأربعين (ص ٣٣٨، ٣٣٩)، والأبكار (٢/ ٢٦١)، وغاية المرام (ص ٢٠٦)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢١٥ ب)، وعبد المحسن سلطان: فكرة الزمان عند الأشاعرة (ص ٨١).
(٢) كلمة غير واضحة بالأصل، وصححتها تبعاً للإرشاد (ص ٢٣٥).

وَالشَّمْسُ لَا يُتَصَوَّرُ تَقْدِيرُهَا عَلَى هَيْئَةٍ أُخْرَى غَيْرَ الْهَيْئَةِ الَّتِي عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا يَتَعَرَّضُ لِقَبُولِ الْأَشْكَالِ الْمُخْتَلِفَةِ هَيُولَى عَالَمِ الْكَوْنِ وَالْفَسَادِ، وَالْمَعْنَى بِالْهَيُولَى فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الْجَوَاهِرُ عِنْدَهُمْ، وَيُعْبَرُونَ عَنْ أَعْرَاضِهَا بِالصُّورِ.

ثُمَّ حَقِيقَةُ أَصْلِهِمْ: أَنَّ الْعَالَمَ الْعُلُويَّ وَعَالَمَ الْكَوْنِ وَالْفَسَادِ لَا مُفْتَتَحَ لَهُمَا، وَهُمَا مَعَ الْمَوْجُودِ الْأَوَّلِ كَالْمَعْلُولِ مَعَ عَلَّتِهِ، هَذَا مَذْهَبُ كَثِيرٍ مِنْهُمْ^(١).

وَقَدْ حَكَيْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ عَنْ حُذَاقِهِمْ أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا حَدَثَ الْعَالَمِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: تَتَقَدَّمُ الْعِلَّةُ عَلَى الْمَعْلُولِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الْعِلَّةُ الْأُولَى مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الْمَعْلُولِ، وَهُوَ الْفَاعِلُ حَقًّا، وَلَهُمْ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ، وَفِي إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى حَدَثِ الْعَالَمِ إِبْطَالُ أَصُولِهِمْ.

وَمِنَ الْعَنَاصِرِ أَرْبَعَةٌ: النَّارُ، وَهِيَ أَعْلَاهَا، وَيَلِيهَا الْهَوَاءُ، وَيَلِي الْهَوَاءَ الْمَاءُ، وَيَلِي الْمَاءَ الْأَرْضُ، وَكُلُّ عُنْصُرٍ قَارٌّ فِي مَرْكَزِهِ؛ لَا يَزُولُ عَنْهُ إِلَّا لِمُزْعِجٍ يُزْعِجُهُ.

قَالُوا: وَهَذِهِ الْعَنَاصِرُ أَجْسَامٌ مُتَشَكِّلَةٌ [١/١٤٩]؛ فَالنَّارُ أَجْسَامٌ صُورَتُهَا الْحَرَارَةُ، وَالْهَوَاءُ أَجْسَامٌ صُورَتُهَا الرُّطُوبَةُ، وَالْمَاءُ أَجْسَامٌ صُورَتُهَا الْبُرُودَةُ، وَالْأَرْضُ أَجْسَامٌ صُورَتُهَا الْيُبُوسَةُ. قَالُوا: وَكُلُّ مُسْتَعْلٍ فَعَالٌ، وَكُلُّ مُتَسَفِّلٍ مُنْفَعِلٌ.

قَالُوا: وَمَا يَكُونُ فِي هَذَا الْعَالَمِ فَهُوَ مِنْ تَجَاوُرِ الْعَنَاصِرِ؛ فَإِنَّهَا إِذَا تَجَاوَرَتْ تَرَكَبَتْ. وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ التَّرَكُّبَ هُوَ الْإِمْتِزَاجُ، وَهُوَ تَدَاخُلُ الْعَنَاصِرِ وَثُبُوتُهَا بِحَيْثُ عُنْصُرٌ وَاحِدٌ.

وَقَالَ أَرِسْطَاطَالِيسُ: بَلِ الْمَرَادُ بِالْإِمْتِزَاجِ: أَنَّ تَخْلُوعَ الْعَنَاصِرِ عَنْ كَيْفِيَّاتِهَا وَصُورِهَا الَّتِي لَهَا قَبْلَ الْإِمْتِزَاجِ، وَاكْتِسَابُ مَوَادِّ الْعَنَاصِرِ صُورَةً أُخْرَى لَيْسَتْ لِأَفْرَادِ الْعَنَاصِرِ.

وَقَالَ: « إِذَا نَظَرْنَا إِلَى تَبَرِّ الذَّهَبِ، وَاعْتَقَدْنَا أَنَّهُ مِنْ مَوَادِّ الْعَنَاصِرِ، فَلَسْنَا نَلْقَى فِيهِ كَيْفِيَّةَ عُنْصُرٍ مِنَ الْعَنَاصِرِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَكِنَّهَا اكْتَسَبَتْ صُورَةً أُخْرَى، وَلِصُورَتِهَا حُكْمُ الْإِتِّحَادِ؛ كَمَا لِصُورَةِ كُلِّ عُنْصُرٍ حُكْمُ الْإِتِّحَادِ؛ فَاِمْتِزَاجُ الْعَنَاصِرِ إِذَنْ انْقِلَابُهَا إِلَى كَيْفِيَّةٍ لَيْسَتْ لِوَاحِدٍ مِنْهَا »، فَهَذَا قَوْلُهُ وَتَفْسِيرُهُ لِإِمْتِزَاجِ الْعَنَاصِرِ، ثُمَّ إِذَا انْحَلَّ فَتَعَوَّدَ الْعَنَاصِرُ إِلَى كَيْفِيَّاتِهَا الَّتِي كَانَتْ لَهَا وَهِيَ أَفْرَادٌ.

وَمِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ التَّرَكُّيبُ إِلَّا مِنَ الْعَنَاصِرِ الْأَرْبَعَةِ، وَإِذَا وَصَفُوا الشَّيْءَ بِكَوْنِهِ حَارًّا أَوْ بَارِدًا، لَا يَعْنُونَ بِهِ خُلُوهُ عَنِ النَّارِ، أَوْ عَنِ الْمَاءِ؛ بَلْ يَعْنُونَ بِهِ أَنَّ الْأَجْزَاءَ النَّارِيَّةَ أَوْ الْمَائِيَّةَ فِيهِ أَكْثَرُ.

ثُمَّ الْعَنَاصِرُ لَا تَزَالُ تَتَرَكَّبُ وَتَتَحَلُّ وَلَمْ تَزَلْ كَذَلِكَ، وَسَبَبُ تَرَكُّبِهَا وَانْحِلَالِهَا دَوْرَانُ الْأَفْلَاقِ عَلَيْهَا، وَاقْتِرَانُ الْكَوَاكِبِ.

وَلَيْسَ فِي الْعَالَمِ الْعُلُويِّ تَرَكَّبٌ وَانْحِلَالٌ، وَلَا عُنْصُرٌ وَلَا طَبِيعَةٌ، وَمَا يُطْلَقُونَ مِنْ أَنَّ الشَّمْسَ حَارَّةٌ يَابِسَةٌ، وَكَذَلِكَ الْمَرِيخُ، فَإِنَّمَا يَعْنُونَ بِذَلِكَ أَنَّ اسْتِيلَاءَ هَذَيْنِ الْكَوْكَبَيْنِ يَقْتَضِي فِي عَالَمِ الْكَوْنِ وَالْفَسَادِ طَبِيعَةَ الْحَرَارَةِ؛ فَسَمَوْهُمَا فِي الْإِطْلَاقِ بِاسْمِ مَا يَجْرِي مِنْ أَثَارِهِمَا فِي هَذَا الْعَالَمِ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي إِطْلَاقِهِمْ بِأَنَّ زُحْلَ بَارِدٌ يَابِسٌ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ إِطْلَاقَاتِهِمْ؛ فَإِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الْبُرُودَةَ فِي هَذَا الْعَالَمِ^(١).

فَأَوَّلُ مَا نَفَاتِحُهُمْ عَلَيْهِ أَنَّ نُسَائِلَهُمْ عَنِ التَّرَكُّبِ وَحَقِيقَتِهِ؟

فَإِنْ قَالُوا: هُوَ انْقِسَامُ الرُّكْنِ عَلَى الرُّكْنِ بِالْأَجْزَاءِ الصَّغَارِ فِي أَفْصَى الْإِمْكَانِ.

قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّكُمْ تُسَلِّمُونَ لَنَا أَنَّ الْعَنَاصِرَ أَجْزَاءً شَوَاعِلَ أَحْيَارٍ، وَكُلُّ عُنْصُرٍ يَخْتَصُّ بِحَيِّزِهِ مَوْصُوفٌ صَوْرَتُهُ، وَيَسْتَحِيلُ ثُبُوتُ عَنَاصِرٍ بِحَيْثُ عُنْصُرٌ وَاحِدٌ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى تَدَاخُلِ الْأَجْزَاءِ، وَذَلِكَ يَسْتَحِيلُ، فَإِذَا كَانَتْ لَا تَتَدَاخَلُ وَلَا أَثَرُ لِحَرِّمٍ فِي حَرِّمٍ؛ إِذْ كُلُّ حَرِّمٍ مُخْتَصٌّ بِحَقِيقَتِهِ، وَلَا مَعْنَى لِتَمَاسِّ الْحَرِّمَيْنِ إِلَّا وَقُوعُهُمَا فِي حَيِّزَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا حَيِّزٌ ثَالِثٌ، فَإِذَا لَمْ تُؤَثِّرِ الْعَنَاصِرُ وَهِيَ قَارَةٌ فِي مَرَائِزِهَا فِي التَّرَكُّبِ، فَكَذَلِكَ شَبِيهَتُهَا إِذَا تَجَاوَرَتْ أَجْزَاؤُهَا^(٢).

وَنَحْنُ نَقُولُ: نِسْبَةُ جُزْئِيَّاتِ الْأَرْكَانِ إِلَى التَّرَكُّبِ وَالْمِرَاجِ كَنِسْبَةِ كُلِّيَّاتِهَا إِلَى ذَلِكَ، فَلَيْزَنْ أَوْجَبَ تَجَاوُرُ أَجْزَائِهَا مِرَاجًا، فَلْيُوجِبْ تَجَاوُرُ كُلِّيَّاتِهَا مِرَاجًا؛ فَإِنَّ عِنْدَهُمْ: لَمْ تَزَلْ هَذِهِ الْعَنَاصِرُ بَعْضُهَا مُجَاوِرٌ لِبَعْضٍ مِنْ طَرَفَيْهِ، وَمِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ بَعْضَ الْأَجْزَاءِ يَأْخُذُ حُكْمَ الْبَعْضِ حَتَّى كَأَنَّهُ هُوَ فِعْلًا.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢١٥ / ب - ٢١٦ / أ).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢١٦ / ب).

قَالُوا: إِنَّ كُلِّيَّاتِ الْعَنَاصِرِ لَهَا حُكْمُ الْإِتِّحَادِ لِتَجَاوُرِهَا؛ كَمَا أَنَّ لَأَجْزَائِهَا حُكْمَ الْإِتِّحَادِ فِي الْكَيْفِيَّةِ وَالْمَزَاجِ لِتَجَاوُرِهَا أَيْضًا؛ فَإِنَّ الْأَرْكَانَ الْمُتَنَافِرَةَ مُتَضَادَّةٌ، فَكَيْفَ تَجْتَمِعُ الْمُتَضَادَّاتُ؟!

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: بِالضَّرُورَةِ نَعْلَمُ أَنَّ لَيْسَ فِي الْمُرَكَّبَاتِ أَجْزَاءٌ نَارِيَّةٌ وَلَا مَائِيَّةٌ وَلَا تُرَابِيَّةٌ، وَلَوْ كَانَ مَعْنَى التَّرَكُّبِ اجْتِمَاعُ هَذِهِ الْأَرْكَانِ، لَأَدْرَكْنَا مِنَ الْحَجَرِ حَرَارَةَ النَّارِ.

فَإِنَّ قَالَ بَعْضُهُمْ: الْأَرْكَانُ تَنْقَلِبُ مِنْ حَقِيقَتِهَا عِنْدَ التَّرَكُّبِ.

قُلْنَا: مَنْ أَصْلِحَكُمْ أَنْ الْمُرَكَّبَاتِ مِيَالَةٌ إِلَى الْإِنْحِلَالِ، وَلَا مُيُولَ إِلَّا لِلْأَرْكَانِ، وَمَا لَيْسَ بِرُكْنٍ لَا يَمِيلُ إِلَى رُكْنٍ.

وَقَالَ قَائِلُونَ: إِنَّ التَّجَاوُرَ يَفْتَضِي مَزَاجًا، وَالْمَعْنَى مَزَاجًا: كَيْفِيَّةٌ بَسِيطَةٌ تَحْصُلُ مِنْ تَفَاعُلِ كَيْفِيَّاتِ الْأَرْكَانِ الْمُتَنَافِرَةِ بِانْكِسَارِ سُورَاتِهَا.

قَالُوا: فَلَا يَنْقَلِبُ الرُّكْنُ عَنْ حَقِيقَتِهِ، وَلَا مَعْنَى لِلْأَجْزَاءِ [١٤٩/ب] الصَّغَارِ وَانْقِسَامِ الرُّكْنِ عَلَى الرُّكْنِ؛ فَإِنَّهَا مَحْضُ التَّجَاوُرِ، وَهَؤُلَاءِ هُمْ الْمُتَوَسِّطُونَ.

فَنَقُولُ لَهُمْ: إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ الْأَرْكَانَ تَخْتَلِطُ، وَيَكْسِرُ بَعْضُهَا سُورَةَ الْبَعْضِ، فَهَلْ تَزْعُمُونَ أَنَّ كُلَّ عُنْصُرٍ مُسْتَبَقٍ لِصُورَتِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ؟ أَمْ تَقُولُونَ: إِنَّ صُورَتَهَا^(١).

فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّ الْعَنَاصِرَ عَلَى هَيْئَاتِهَا، فَهَلْ يَكْتَسِبُ عُنْصُرٌ صِفَةَ عُنْصُرٍ آخَرَ أَمْ لَا؟

فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ كُلَّ عُنْصُرٍ لَمْ يَكْتَسِبْ صِفَةَ مَا عَدَاهُ مِنَ الْعَنَاصِرِ، فَقَدْ جَحَدُوا الضَّرُورَةَ؛ فَإِنَّ صُورَهَا مُتَضَادَّةٌ، فَيَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُهَا، وَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْعَنَاصِرُ مُتَجَاوِرَةً كَهَيْئَةِ إِذَا لَمْ تَتَجَاوَرَ، فَلَا مَعْنَى لِلتَّرَكُّبِ وَالْإِسْتِحَالَةِ مِنْ صِفَةِ الْعَنَاصِرِ إِلَى كَيْفِيَّةِ الْمُرَكَّبَاتِ.

ثُمَّ الْعُنْصُرُ الَّذِي هُوَ النَّارُ مَثَلًا لَوْ اسْتَبَقَتْ صُورَتُهُ، وَصُورَتُهُ حَرَارَةٌ مُفْرِطَةٌ لَا يَتَوَقَّعُ فَوْقَهَا رُبَّةٌ فِي الْحَرَارَةِ، وَعَلِمْنَا أَنَّ حَرَارَةَ الْمُرَكَّبِ لَيْسَتْ حَرَارَةَ النَّارِ، فَبَطَلَ الْمَصِيرُ إِلَى أَنَّ عُنْصَرَ النَّارِ مُسْتَبَقٍ لِصُورَتِهِ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ: يُقَرَّرُ الْقَوْلُ فِي كُلِّ عُنْصُرٍ وَصُورَتِهِ.

وَإِذَا ثَبَتَ خُرُوجُ الْعَنَاصِرِ عَنْ صُورِهَا وَصِفَاتِهَا، فَنَقُولُ لَهُمْ: صِفَاتُ الْعَنَاصِرِ تَزُولُ أَوَّلًا، ثُمَّ ثَبَتُ كَيْفِيَّةُ الْمُرَكَّبَاتِ، وَالْكَيْفِيَّةُ الْمُتَجَدِّدَةُ لَهَا مُوجِبَةٌ، وَلَهَا مُوجِبٌ عِنْدَكُمْ، فَإِنْ كَانَ

مُوجِبُهَا أَجْرًا الْعَنَاصِرِ، كَانَ بَاطِلًا؛ فَإِنَّهَا كَانَتْ مُتَحَقِّقَةً وَهِيَ بَسَائِطُ قَارَّةٍ فِي مَرَائِزِهَا.
وَإِذَا انْحَلَّتْ وَرَجَعَتْ إِلَى الْبَسَائِطِ، فَأَجْرَاهَا أَيْضًا ثَابِتَةٌ؛ فَالْمُوجِبُ لَا يَزُولُ مَعَ اسْتِمْرَارِ
الْمُوجِبِ، وَإِنْ كَانَ الْمُوجِبُ لِكَيْفِيَّةِ الْمُرَكَّبَاتِ بِحَيْثُ ثَبَتَ الْمُوجِبُ لَهُ، انْتَفَى الْمُوجِبُ
وَذَلِكَ عَلَى مُقْتَضَى قَضَاءِ الْعُقُولِ.

وَإِنْ رَعَمُوا أَنَّ الْمُوجِبَ لِلِكَيْفِيَّةِ تَجَاوُرِ الْعَنَاصِرِ، فَقَدْ حَكَمْنَا عَلَى ذَلِكَ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ.
وَمِمَّا يَزِيدُ إِيضَاحًا: اتَّفَقَهُمْ عَلَى اسْتِحَالَةِ وُجُودِ شَيْءٍ لَا عَنْ شَيْءٍ.
وَإِذَا قَالُوا: كَيْفِيَّةُ التَّرَكُّبِ مُخَالِفَةٌ لِصُورِ الْعَنَاصِرِ.
فَقَدْ أَثْبَتُوا مَوْجُودًا مُفْتَحًا لَا أَصْلَ لَهُ، وَإِذَا لَمْ يَسْتَحِلْ وُجُودُ صُورَةٍ مُبْتَدَأَةٍ لَمْ تَكُنْ فَكَانَتْ،
فَمَا الْمَانِعُ مِنْ وُجُودِ مَادَّةٍ مُفْتَحَةٍ الْوُجُودِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: أَنَّ الصُّورَ عِنْدَهُمْ أَحَقُّ بِأَنْ تَكُونَ فَاعِلَةً، وَالْهَيُولَى بِأَنْ تَكُونَ مُنْفَعِلَةً
بِالصُّورِ، فَإِذَا التَزَمُوا تَجَدُّدَ صُورَةٍ، لَزِمَهُمْ تَجْوِيزُ مَادَّةٍ.

وَمِمَّا يُبْطِلُ كَلَامَهُمْ: أَنَّ الْمُرَكَّبَ لَوْ زَايَلَتْهُ صُورُ الْعَنَاصِرِ، وَاسْتَجَدَّ كَيْفِيَّةٌ أُخْرَى، لَمَا انْحَلَّ
مُرَكَّبٌ؛ إِذْ إِنَّمَا يَنْحَلُّ الْمُرَكَّبُ لِحَنِينِ كُلِّ عُنْصُرٍ إِلَى مَرْكَزِهِ، وَالْعُنْصُرُ لَا يَجْنُ إِلَى مَرْكَزِهِ
لِمَادَّتِهِ وَهَيْوَلَاهُ؛ إِذْ مَوَادُّ الْعَنَاصِرِ أَجْرَامٌ، وَالْأَجْرَامُ مُتِمَّائِلَةٌ مُنْفَعِلَةٌ قَابِلَةٌ لِلصُّورِ، وَإِنَّمَا يَجْنُ
الْعُنْصُرُ إِلَى مَرْكَزِهِ؛ لِصُورَتِهِ الْمُفْتَضِيَّةِ لَهُ ذَلِكَ، وَلَوْ زَالَتِ الصُّورُ وَتَفَتَّتْ مَوَادُّ الْعَنَاصِرِ عَلَى
كَيْفِيَّةٍ مُخَالِفَةٍ لِلْمَوَادِّ لَمَا انْحَلَّ الْمُرَكَّبُ.

فَإِنْ قَالُوا: لَا نُسَلِّمُ لَكُمْ زَوَالَ الْعَنَاصِرِ بِالْكُلِّيَّةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ؛ فَإِنَّ الْبَسَائِطَ لَا تَنْسَلُ عَنْ
صُورِهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَلَا تَسْتَدِيمُ أَيْضًا صُورَهَا الَّتِي كَانَتْ لَهَا وَهِيَ بَسَائِطُ، وَلَكِنَّهَا عَلَى
رُتْبَةٍ مِنَ النِّقَاءِ عَلَى صُورِ الْإِنْسَاطِ وَبَيْنَ الْخُرُوجِ؛ فَإِنَّ الرُّكْنَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ إِذَا اجْتَمَعَا، فَيَكْسِرُ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سُورَةَ الْآخَرِ، فَيَفَاعَلُ وَتَتَعَدَّلُ، وَاسْتَشْهَدُوا بِالْمَاءِ الْحَارِّ وَالْبَارِدِ إِذَا اخْتَلَطَا،
فَتَتَجَدَّدُ كَيْفِيَّةٌ أُخْرَى وَيَذَرُكُهَا الْإِنْسَانُ قَاتِرًا^(١).

قُلْنَا: النَّارُ قَبْلَ التَّرَكُّبِ كَانَتْ صُورَتُهَا الْحَرَارَةُ الْمُفْرِطَةُ، فَمَا قَوْلُكُمْ فِيهَا، أَزَالَتْ أَمْ
بَقِيَتْ؟

(١) انظر: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢١٧/١).

فَإِنْ حَكَمُوا بِزَوَالِهَا: عَادُوا إِلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ.

وَإِنْ قَالُوا: لَمْ تَزَلْ تِلْكَ الْحَرَارَةُ: فَقَدْ بَقِيَ كُلُّ غُنْصِرٍ عَلَى صُورَتِهِ.

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ: فَلَا تُثَبِّتُ كَيْفِيَّةَ الْمَرْكَبِ؛ فَإِنَّ كَيْفِيَّتَهُ تُنَاقِضُ إِفْرَاطَ الْحَرَارَةِ وَإِفْرَاطَ
الْبُرُودَةِ عَلَى الضَّرُورَةِ.

فَأَمَّا الْقَوْلُ بِزَوَالِ الصُّورِ أَوْ بَبَقَائِهَا وَلَيْسَ بَيْنَ الْبَقَاءِ وَالزَّوَالِ رُبَّةٌ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ لِلنَّارِ
صُورَتَانِ أَوْ حَالَتَانِ، حَالَةٌ يَكُونُ فِيهَا فِي غَايَةِ الْحَرَارَةِ، وَحَالَةٌ يَكُونُ فِيهَا دَفِينًا؛ كَمَا يَسْتَحِيلُ
أَنْ يَخْرُجَ السَّوَادُ عَنْ حَقِيقَتِهِ مِنْ وَجْهِهِ إِذَا كَانَ مَعَ الْبَيَاضِ، وَيَبْقَى عَلَى خَاصِّيَّتِهِ إِذَا كَانَ وَحْدَهُ،
فَيَلْزَمُهُمْ اجْتِمَاعُ الْمُتَضَادَّاتِ؛ لِأَنَّ بَعْضَهَا يَكْسِرُ سُورَةَ الْبَعْضِ، فَيَتَعَادَلُ؛ كَمَا تَتَعَادَلُ الْعَنَاصِرُ
الْمُتَنَافِرَةُ.

وَمَحْصُولُ كَلَامِهِمْ يَتَضَمَّنُ الْحُكْمَ بِإِنْتِفَاءِ الشَّيْءِ وَبَقَائِهِ [١/١٥٠]، وَإِذَا بَطَلَتْ هَذِهِ الْوُجُوهُ
لَمْ يَبْقَ لَهُمْ مُضْطَرَبٌ.

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَمَّا اسْتَشْهَدُوا بِهِ مِنَ الْمَاءِ الْحَارِّ وَالْبَارِدِ إِذَا اخْتَلَطَا:

قُلْنَا: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: انْقَسَمَ الرُّكْنُ عَلَى الرُّكْنِ بِالْأَجْزَاءِ الصَّغَارِ؛ كَمَا قُلْتُمْ فِي
الْفَحْمِ وَالْجِصِّ، إِذَا طَحِنَا وَاخْتَلَطَ بَعْضُ أَجْزَائِهَا بِبَعْضٍ.

فَصْلٌ: شَبْهُ الطَّبَّاعِيِّينَ:

قَالُوا: أَشْرَفُ الْحَيَوَانَاتِ الْإِنْسَانُ، فَانْظُرُوا فِي تَرْكِيبِهِ وَانْحِلَالِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَنْحَلُّ مِنَ
الْأَدَمِيِّ مَا يَنْحَلُّ بِالْتَرَدِّ؛ فَيَحْتَاجُ إِلَى الْغِذَاءِ؛ لِيَكُونَ خَلْقًا عَنِ الَّذِي يَنْحَلُّ عَنْهُ، وَخَلْفُ الشَّيْءِ
مِثْلُهُ، وَغِذَاؤُهُ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْمَرْكَبَاتِ الْحَاصِلَةِ مِنَ الْأَرْكَانِ؛ فَإِنَّ الْجِنْتَ إِنَّمَا تُنْبِتُ فِي التُّرَابِ
وَالْمَاءِ، وَتَنْمُو بِالْإِسْتِمْدَادِ بِالشَّمْسِ وَالْهَوَاءِ، وَلَوْ أَخَذَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَا يَنْبُتُ وَلَا يَنْمُو.

قَالُوا: ثُمَّ هَذِهِ الْأَطْعِمَةُ إِنَّمَا تُغَذِّيهِ؛ لِمُوَافَقَتِهَا لِطَبِيعَتِهِ، وَالْأَدْوِيَةُ لَا تُغَذِّيهِ؛ لِمُخَالَفَتِهَا
لِطَبِيعَتِهِ، ثُمَّ الْغِذَاءُ يَتَرَدَّدُ فِي الْأَمْعَاءِ وَالْعُرُوقِ حَتَّى يَتَصَفَّى وَيَصِيرَ كَالطَّلِّ الرَّذَاذِ؛ فَيَصْلُحُ لِأَنْ
يَخْلُفَ مَا انْحَلَّ عَنْهُ، وَمَا لَمْ يَنْحَلَّ شَيْءٌ لَا لِحُجُوعِ، هَذَا بَيَانُ تَرْكِيبِهِ وَنَمَائِهِ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالْوَسْطِ.

وَإِذَا كَانَ مَعْنَى كَوْنِ الطَّعَامِ غِذَاءً صَلاَحِيَّتَهُ لِأَنْ يَكُونَ خَلْقًا لِلْمُنْحَلِّ، وَخَلْفُ الشَّيْءِ مِثْلُهُ،
فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ التَّرَكُّبِ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ.

وَأَمَّا فِي الْإِنْجِلَالِ: فَإِنْ نَسَانُ إِذَا مَاتَ، فَأَوَّلُ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ الْحَرَارَةُ وَالْبُخَارُ، ثُمَّ يَتَنَفَّسُ مِنْهُ
الْهَوَاءُ، ثُمَّ تَخْرُجُ مِنْهُ الرُّطُوبَةُ وَيَبْقَى التُّرَابُ، هَذَا هُوَ الْإِبْتِدَاءُ وَالْإِنْتِهَاءُ.
وَرُبَّمَا يَقُولُونَ: خَلَقَ اللَّهُ بَنِيَّةَ الْعَيْنِ وَمَا فِيهَا مِنَ التَّرَكِّيَّاتِ وَالطَّبَقَاتِ الْعَجِيبَةِ، فَأَنْتُمْ بَيْنَ:
أَنْ تَقُولُوا: كَانَتْ هَذِهِ الْبَنِيَّةُ الْمَعْهُودَةُ شَرْطًا فِي الْإِبْصَارِ.
فَقَدْ أَثْبَتُمْ الطَّبِيعَةَ إِذَنْ كَمَا قُلْنَا.

وَأِنْ قُلْتُمْ: لَا حَاجَةَ إِلَيْهَا، فَقَدْ نَسَبْتُمْ الْفَاطِرَ الْحَكِيمَ إِلَى الْعَبَثِ؛ حَيْثُ سَوَّيْتُمْ بَيْنَ بَنِيَّةِ
الْعَقَبِ وَبَنِيَّةِ الْعَيْنِ وَالْحَدَقَةِ؛ فِي جَوَازِ الرُّؤْيَةِ بِهَا.

الْجَوَابُ عَنْ هَذَا أَنْ نَقُولَ: جُمْلَةُ مَا ذَكَرْتُمْ وَمَا تَذَكَّرُونَهُ فِي هَذَا الْبَابِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى
تَرْكِبِ الْعَنَاصِرِ، وَخُدُوثِ كَيْفِيَّاتِ لِلْمُرَكَّبَاتِ، مُخَالِفَةٌ لِسَائِطِ الْعَنَاصِرِ، وَقَدْ سَأَلْنَاكُمْ عَنْ
تَرْكِبِ الْعَنَاصِرِ وَتَصْوِيرِ تَرْكِيبِهَا مَعَ تَضَادِّهَا، فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ بُيُوتُ كَيْفِيَّةٍ مِنْ تَرْكِيبِهَا مُخَالِفَةً
لَأُصُولِهَا؟! فَلَمْ تُجِيبُوا فِيهِ جَوَابًا، وَلَمْ يَسْتَفِرَّ لَكُمْ فِي ذَلِكَ قَدَمٌ، وَمَا وَجَدْنَاكُمْ
إِلَّا مُتَحَيِّرِينَ، أَوْ ظَانِّينَ ظُنُونًا مُتَعَارِضَةً؛ يُخَالِفُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فِيهَا، فَزَالَتِ الْبَيِّنَةُ، وَانْتَهَى
الْبُرْهَانُ وَالْحُجَّةُ.

قَالَ الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَوْ رَدَدْنَا عَلَيْهِمْ هَذِهِ الدَّعَاوَى بِالْأَدِلَّةِ، كَانَ ذَلِكَ دَفْعًا مِنَّا لِإِبْطَالِ
الْمَحْسُوسَاتِ بِالْأَقْسَسَةِ؛ فَالْوَجْهُ أَنْ نَقُولَ: لِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ مَا تَخَيَّلْتُمُوهُ مِنَ الْأُمُورِ الْمُرْتَبِّ
بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ جَارِي مَجْرَى الْعِلَلِ وَالْأَسْبَابِ؟!

وَبِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا أُمُورٌ مُطَرَّدَةٌ أَجْرَى اللَّهِ الْعَادَةِ بِهَا، وَقَدْ تَنَخَّرَقُ هَذِهِ
الْعَادَاتُ أَحْيَانًا؛ مُعْجِزَةٌ لِنَبِيِّ، أَوْ كَرَامَةٌ لَوْلِيٍّ، أَوْ سَلَامَةٌ لِضَعِيفٍ، وَلَوْ كَانَتْ عِلَلًا مُوجِبَاتٍ،
لَوَجَبَ تَلَاذُمُهَا مِنْ غَيْرِ تَنَاقُضٍ، وَلَيْسَ مَعَكُمْ فِيمَا تَدَّعُونَ حُجَّةً عَقْلِيَّةً وَلَا بُرْهَانَ؟

وَأَقْصَى مَا تَتَمَسَّكُونَ بِهِ فِي ذَلِكَ: الْإِسْتِفْرَاءُ وَالْوِجْدَانُ، وَقَدْ قَالَ حُذَّاقُ الْفَلَاسِفَةِ: لَيْسَ
الْإِسْتِفْرَاءُ بُرْهَانًا، وَإِنَّمَا الْبُرْهَانُ هُوَ مَا يُوصَلُّ إِلَى الْعِلْمِ قَبْلَ الْوُقُوعِ، فَأَمَّا مَا لَا سَبِيلَ إِلَى
مَعْرِفَتِهِ إِلَّا بَعْدَ الْوُقُوعِ فَلَيْسَ بُرْهَانًا.

ثُمَّ قَدْ نَرَى أَنَا سَا يَضْرِبُونَ حَجَرًا عَلَى حَجَرٍ، وَيَحْتَالُونَ بَعْضُ الْحِيلِ؛ فَتَجْتَمِعُ السَّحَابُ،
وَتَحْصُلُ الْأَمْطَارُ وَالرِّيَّاحُ، وَالرَّعْدُ وَالْبَرْقُ، وَهَذَا يُبْطِلُ دَعْوَاكُمْ بِالْكُلِّيَّةِ.

وَالَّذِي يُوضِّحُ مَا قُلْنَا: اِخْتِلَافُ مَذَاهِبِكُمْ فِي كَيْفِيَّةِ تَرْكِبِ الْعَنَاصِرِ، وَلَقَدْ وَجَدْنَا لِبَعْضِ الْأَحْجَارِ وَلِبَعْضِ الْأَدْوِيَةِ خَوَاصَّ لَا تُعْرَفُ مَا هِيَئُهَا، فَمَنْ رَامَ تَعْلِيلَ الْخَوَاصِّ وَقَعَ فِي مَتَاهَةٍ وَحَيْرَةٍ؛ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي التَّرَكِيبَاتِ وَالْمُرَكَّبَاتِ.

وَأَمَّا دَعَاؤُكُمْ عَلَيْنَا أَنَّهُ يَلْزِمُهُمْ نِسْبَةُ الْفَاطِرِ الْحَكِيمِ إِلَى الْعَبَثِ فِي خَلْقِهِ سُبْحَانَهُ بِنِيتَةِ الْعَيْنِ وَمَا أَوْدَعَ فِيهَا مِنَ الطَّبَقَاتِ وَالْعَجَائِبِ، وَكَذَلِكَ بِنِيتَةِ الْقَلْبِ وَالْكَبِدِ وَنَحْوِهَا، إِذَا لَمْ نَجْعَلْ ذَلِكَ شَرْطًا فِي الْإِبْصَارِ وَالْمَعْرِفَةِ، فَدَعَاؤِي بَاطِلَةٌ؛ فَإِنَّا لَمْ نَجْعَلْ ذَلِكَ عِلَلًا [١٥٠/ب] فِي الْإِدْرَاكَاتِ؛ لِوُجْدَانِنَا هَذِهِ الْأَحْكَامِ دُونَهَا، وَلَوْ كَانَتْ عِلَلًا، لَلَزِمَ اطِّرَادُهَا وَانْعِكَاسُهَا، وَفِي الْحَيَوَانَاتِ؛ مِنَ الْحَشَرَاتِ وَالطَّيَّارَاتِ مُبْصِرَاتٍ وَمُدْرِكَاتٍ وَلَيْسَتْ لَهَا هَذِهِ الْبِنِيتَةُ الَّتِي لِلْإِنْسَانِ، وَكَذَلِكَ الْمَلَائِكَةُ وَالشَّيَاطِينُ وَالْجِنُّ؛ يُبْصِرُونَ وَيَسْمَعُونَ وَيَفْهَمُونَ، وَلَيْسَ لَهُمْ هَذِهِ الْبِنِيتَةُ، وَلَكِنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ قَصَدَ بِبَعْضِ هَذِهِ الصُّوَرِ تَرْيِينًا وَتَكْرِيمًا؛ كَمَا قَالَ: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠].

وَقَالَ: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤].

وَقَالَ: ﴿وَصَوَّرَكُمُوهَا أَحْسَنَ صُورًا﴾ [غافر: ٦٤، التغابن: ٣].

وَكَانَ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَخْلُقَ الْإِنْسَانَ فِي لَحْظَةٍ وَحَالَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى هَذِهِ الزَّيْنَةِ وَالْبِنِيتَةِ، وَلَكِنْ خَلَقَهُ أَطْوَارًا فِي الرَّحِمِ، وَجَعَلَهُ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ وَالتَّرْتِيبِ فِي سِنِينَ وَأَعْوَامٍ لِيَتَفَكَّرُوا فِيهَا وَيَعْتَبِرُوا.

وَكَذَلِكَ كَانَ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَكِنْ خَلَقَهَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ أَوْ سِتَّةِ آلَافٍ، وَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ.

وَكَذَلِكَ قَالَ: ﴿وَرَبَّنَا^(١) أَلَسْمَاءُ الدُّنْيَا بِمَصْبِيحٍ﴾ [فصلت: ١٢].

وَقَالَ: ﴿وَرَبَّنَا لِنَنْظُرَنَّ﴾ [الحجر: ١٦].

وَقَالَ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٧].

وَقَدْ قَامَ دَلِيلُ الْعَقْلِ، وَوَرَدَتْ نُصُوصُ الْقُرْآنِ؛ بِأَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يُبْصِرُ بِغَيْرِ حَدَقَةٍ، وَيُدْرِكُ بِغَيْرِ آلَةٍ وَبِنِيتَةٍ.

(١) في الأصل «إنا زينا السماء الدنيا بمصابيح»!

وَأَهْلَ الْجَمَلِ مُتَّفِقُونَ عَلَى ظُهُورِ خَوَارِقِ الْعَادَاتِ عَلَى أَيْدِي الرُّسُلِ ^{الطَّيِّبَةِ} وَانْقِلَابِ الْعَصَا حَيَّةً، وَإِحْيَاءِ الْمَوْتَى، وَإِنْطَاقِ الْعَجَمَاءِ، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ.

وَمِنْ ذَلِكَ: فَلَقَ الْبَحْرَ، وَحَبَسَ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي التِّيهِ، وَمِنْهَا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مَسَخَ بَعْضَهُمْ قِرَدَةً، وَلَوْ كَانَ مَا عَوَّلْتُمْ عَلَيْهِ، وَبَنَيْتُمْ عَلَيْهِ أَصُولَكُمْ عَلَلًا لَوْجُودِ هَذِهِ الْكَائِنَاتِ وَالْمُرَكَّبَاتِ، لَمَا صَحَّ مَا نَقَلَ تَوَاتُرًا مِنْ هَذِهِ الْخَوَارِقِ.

ثُمَّ نَقُولُ: أَخْبَرُونَا عَنْ حَقِيقَةِ الطَّبْعِ؛ فَالْكَلَامُ عَلَى الْمَذْهَبِ رَدًّا وَقَبُولًا فَرَعٌ عَنْ كَوْنِهِ مَعْقُولًا.

قَالُوا: هُوَ حَدٌّ لِكُلِّ حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ؛ يَغْنُونُ بِهِ الْكُونُ وَالْفَسَادُ.

وَهَذَا تَعْوِيلٌ مِنْهُمْ عَلَى أَمْرِ مَجْهُولٍ.

فَإِنْ قَالُوا: قُوَّةُ إِلَهِيَّةٌ مُدَبِّرَةٌ لِبَدَنِ الْحَيَوَانِ عَلَى جِهَةِ التَّسْخِيرِ.

قُلْنَا: لَسْنَا نَعْلَمُ مِنَ الْقُوَّةِ الْمُدَبِّرَةِ إِلَّا قُدْرَةَ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ، وَهُوَ مُدَبِّرُ الْكَائِنَاتِ؛ لِقُدْرَتِهِ، فَإِنْ عَنِيتُمْ بِالْقُوَّةِ هَذَا، فَقَدْ أَصَبْتُمْ فِي الْمَعْنَى، وَأَخْطَأْتُمْ فِي إِضَافَةِ التَّدْبِيرِ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَاعْلَمُ أَنَّهُمْ يُشِيرُونَ بِالطَّبْعِ إِلَى الْخَاصِّيَّةِ، وَقَدْ قَالُوا: الْخَاصِّيَّةُ صُورَةٌ لِلْمُرَكَّبِ، تَبَيَّنَتْ عِنْدَ تَنَاسُبِ أَقْدَارِ الْعَنَاصِرِ فِي الْمُرَكَّبِ ». فَقَدْ رَدُّوا الْأَمْرَ إِلَى التَّرَكُّبِ، وَقَدْ رَدَدْنَا عَلَيْهِمْ.

وَاعْلَمُ أَنَّ: الْفِعْلَ الْمُحَكَّمَ الْمُتَقَنَّ، الْمُخْتَصَّ بِخَصَائِصٍ تَدُلُّ عَلَى الْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ وَالْحَيَاةِ، وَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ كَوْنُهُ دَلِيلًا عَلَى ذَلِكَ ضَرُورَةً، وَهُمْ أَضَافُوا هَذِهِ الْمُرَكَّبَاتِ الْعَجَبِيَّةَ فِي الْحَيَوَانَاتِ وَغَيْرِهَا مِنَ النَّبَاتِ وَالْأَشْجَارِ وَمَا فِيهَا مِنَ الْبَدَائِعِ إِلَى الطَّبَائِعِ وَالْقُوَى، الَّتِي لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهَا، ثُمَّ يُسْتَعْوَنُ عَلَيْنَا بِأَنَّكُمْ تَنْسُبُونَ الْفَاطِرَ الْحَكِيمَ إِلَى الْعَبَثِ، وَلَوْ أَتَبْنَا فَاطِرًا حَكِيمًا مُدَبِّرًا لِلْكَائِنَاتِ؛ بِكَوْنِهِ قَادِرًا عَالِمًا حَكِيمًا، لَأَغْنَاهُمْ ذَلِكَ عَنِ الطَّبَائِعِ، وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَنْزِلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِيَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [الطلاق: ١٢].

وَاعْلَمُ أَنَّ: مِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ تَنَاسُبَ الْأَقْدَارِ لَا يَتَنَاهَى بِالْقُوَى؛ كَمَا لَا تَتَنَاهَى الْعَنَاصِرُ فِي إِمْكَانِ الْإِنْقِسَامِ.

فَيُقَالُ لَهُمْ: إِذَا كَانَ الْمُتَنَاسِبُ لَا يَتَنَاهَى، فَالْخَوَاصُّ يَجِبُ أَنْ لَا تَتَنَاهَى؛ حَتَّى تَتَوَقَّعُوا مِنْ تَنَاسُبِ الْعَنَاصِرِ أُمُورًا بَعْدُ تُمَوِّهَا، وَرَاغِمْتُ مَوَارِدَ الشَّرْعِ فِيهَا، وَسَفَهْتُمْ عُقُولَ مُبْتَغِي الشَّرْعِ، فَجَوَّزُوا الْآنَ أَنْ تَتَرَكَّبَ الْعَنَاصِرُ تَرَكَّبًا يَصِيرُ آدَمِيًّا وَبَشَرًا سَوِيًّا، مِنْ غَيْرِ رَجْمٍ تَشْتَمِلُ عَلَى نُطْفَةٍ؛ إِذْ لَا يَنْضَبِطُ مَا يُتَوَقَّعُ مِنَ التَّنَاسُبِ فِي الْأَقْدَارِ !!

وَلَا نَزَالَ نَجْرُهُمْ جَرًّا عَنِيفًا إِلَى إِلْزَامِهِمْ أُمُورًا عَدَّوْهَا فِيمَا بَيْنَهُمْ مِنَ الْمُسْتَحِيلَاتِ، ثُمَّ إِذَا أَنْكَرُوا أَلْزَمَانَهُمْ تَصَوَّرَهَا؛ حَمَلًا عَلَى تَنَاسُبِ بَيْنِ الْعَنَاصِرِ [١/١٥١] لَا يُحَاطُ بِتَفْصِيلِ، فَإِذَا لَمْ يَبْعُدْ مُرَكَّبٌ عَلَى هَيْئَةٍ يَجْذِبُ زُبُرَ الْحَدِيدِ، وَذَلِكَ مِنَ التَّرَكِيبِ الَّذِي يُعَلِّمُ جُمْلَتَهُ وَلَا يُحَاطُ بِتَفْصِيلِهِ، فَمَا الْمَانِعُ مِمَّا يَلْزَمُهُمْ، وَهَذَا مَا لَا مَحِيصَ لَهُمْ عَنْهُ أَبَدًا.

وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ: يَلْزَمُهُمُ الْحَدِيدُ وَالْحَجَرُ قَوَاكِي غَضَّةً؛ بَأَن تَرُدَّ إِلَى تَرْكِيبِهَا؛ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِأَبْعَدَ مِنْ انْقِلَابِ النُّحَاسِ ذَهَبًا عِنْدَ تَنَاسُبِ أَقْدَارِ الْعَنَاصِرِ.

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ: تَرَكَّبُ الْجَوَاهِرِ فِي الْبِحَارِ وَالْمَعَادِنِ مِنَ اللَّائِي وَالْفَيَّرُوجِ وَالزُّمَرْدِ وَالْيَاقُوتِ، وَكُلُّ ذَلِكَ كَيْفِيَّاتٌ تَحْصُلُ مِنْ تَنَاسُبِ أَقْدَارِ الْعَنَاصِرِ عِنْدَهُمْ، وَمَهْمَا تَمَكَّنَ النَّاطِرُ مِنْ إِبْصَاحِ خَطَلِ الْمُبْطِلِ فِي مَذْهَبِهِ بِنَفْسٍ مَذْهَبِهِ فَهُوَ الْأَوَّلَى بِهِ.

وَإِنْ هُمْ فَسَّرُوا الطَّبْعَ بِالْعَرَضِ لِلْإِجْرَمِ، أَوْ بِالْخَاصِّيَّةِ لِلْإِجْرَمِ لِلذَّاتِ فَلَا يَسْتَقِيمُ لَهُمْ مَعَ هَذَا التَّقْدِيرِ الْحُكْمُ بِانْقِلَابِ الْأَرْكَانِ، وَلَا بِانْكِسَارِ سُورَاتِهَا؛ فَإِنَّ الصِّفَةَ الْمُلَازِمَةَ لِلنَّفْسِ يَسْتَحِيلُ مُفَارَقَتُهَا لِلنَّفْسِ، وَإِنْ لَمْ يَلْتَزِمُوا الْإِنْقِلَابَ وَلَا الْإِنْكِسَارَ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمُرَكَّبِ صُورُ الْعَنَاصِرِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يُعْرِفُ الطَّبْعُ بِآثَارِهِ كَمَا يُعْرِفُ الْإِلَهُ بِأَفْعَالِهِ.

قُلْنَا: هَذِهِ الْآثَارُ تَدُلُّ عَلَى فَاعِلٍ قَادِرٍ مُخْتَارٍ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْآثَارُ صَادِرَةً عَنْ مُوجِبٍ؛ فَإِنَّ الْمُوجِبَ لَا يُخَصَّصُ مَثَلًا عَنْ مِثْلِ.

فَإِنْ قَالُوا: هَذِهِ الْآثَارُ مُتَرَتِّبَةٌ عَلَى حَسَبِ تَرْتِّبِ الْقُوَى، وَلَكَمَا اخْتَلَفَتِ الْقُوَى، تَرْتَّبَ ذَلِكَ عَلَى نَتَائِجِهَا.

قُلْنَا: مَا مِنْ حَادِثٍ مِنْ هَذِهِ الْآثَارِ إِلَّا وَهُوَ عَلَى نَمَطٍ يَجُوزُ فِي التَّقْدِيرِ حُصُولُهُ عَلَى خِلَافِهِ؛ فَلَا يَخْتَصُّ بِمَا اخْتَصَّ بِهِ إِلَّا بِقَصْدٍ قَاصِدٍ، وَالْقَصْدُ يَسْتَدْعِي عِلْمًا وَقُدْرَةً وَحَيَاةً.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّمَا اجْتَمَعَتْ هَذِهِ الْعَنَاصِرُ الْمُتَنَافِرَةُ، فَإِنَّ الطَّبِيعَةَ الْخَامِسَةَ تَجْمَعُهَا قَسْرًا، وَرُبَّمَا عَبَّرُوا عَنْهَا بِالنَّفْسِ الْمُدَبَّرَةِ، أَوْ الْقُوَّةِ الْمُدَبَّرَةِ الْإِلَهِيَّةِ، ثُمَّ يُسْنِدُونَ ذَلِكَ إِلَى حَرَكَاتِ الْفَلَكَ؛ قَالُوا: إِنَّمَا تَخْتَلِفُ هَذِهِ التَّأثيرَاتُ؛ لِاخْتِلَافِ حُطُوطِهَا مِنَ الْأَجْرَامِ الْعُلُويَّةِ، وَاخْتِلَافِ مَنَاطِرِهَا وَاتِّصَالَاتِهَا، وَهَذِهِ أَقْوَالُ مُتَقَارِبَةٍ فِي الْمَعْنَى.

وَعَلَى أَصُولِهِمْ: مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَلَهُ نَفْسٌ، وَيَعْنُونَ بِالنَّفْسِ: مَلَكَهَ الشَّيْءِ، وَالنَّفْسُ النَّاطِقَةُ تَسْتَخْدِمُ الْأَجْرَامَ الْعُلُويَّةَ، وَتَسْتَعِينُ بِهَا فِي هَذِهِ التَّأثيرَاتِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْحَوَاسِّ.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا مِنْ آثَارِ تَرْكِبِ الْعَنَاصِرِ، وَتَنَاسُبِ أَقْدَارِهَا.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهَا مِنْ آثَارِ النَّفْسِ وَالْعَقْلِ.

وَأَمَّا الْعُلُومُ الَّتِي يَخْتَصُّ بِهَا الْعُقَلَاءُ: فَمَذْهَبُ جَمَاهِيرِ الْفَلَسِيفَةِ أَنَّهَا مِنْ فَيْضِ النَّفْسِ.

وَصَارَ كَثِيرٌ مِنَ الطَّبَائِعِيِّينَ إِلَى أَنَّهَا أَيْضًا مِنْ آثَارِ تَرْكِبِ الْعَنَاصِرِ مِنْ قُوَى الْأَعْدِيَةِ:

وَكُلُّ هَذِهِ تَحَكُّمَاتٌ عَرِيَّةٌ عَنِ الْبُرْهَانِ، وَلَوْ عَوْرَضَ بَعْضُ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ بِالْبَعْضِ لَمْ

يَجِدُوا إِلَى دَفْعِهَا سَبِيلًا.

وَمِنْ مَذْهَبِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْعُلُومَ مِنْ فَيْضِ النَّفْسِ: أَنَّ الْعِلْمَ لَا يَحُلُّ الْعَالِمَ، وَلَا يَخْتَصُّ بِهِ

اِخْتِصَاصُ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ.

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ بِخِلَافِ الْمَحْسُوسِ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ يُحِسُّ مِنْ نَفْسِهِ عِلْمَهُ؛ كَمَا يُحِسُّ سَائِرَ

صِفَاتِهِ؛ مِنَ: الْحَيَاةِ، وَالْأَلَمِ، وَاللَّذَّةِ، وَنَحْوِهَا، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ عِلْمِهِ الْمُخْتَصِّ بِهِ وَبَيْنَ جَهْلِهِ، وَلَوْ

كَانَ إِضَافَةُ الْعِلْمِ إِلَى زَيْدٍ بِمِثَابَةِ إِضَافَتِهِ إِلَى غَيْرِهِ، لَمَا تَمَيَّزَ عَالِمٌ عَنْ عَالِمٍ؛ فَإِنْ مِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ

الَّذِي يَفِيضُ عَلَى زَيْدٍ مِنَ الْعِلْمِ هُوَ عَيْنُ مَا يَفِيضُ عَلَى عَمْرٍو؛ وَلِهَذَا قَالُوا فِي النَّفْسِ وَالْعَقْلِ

وَاحِدٌ كَثِيرٌ، وَلَوْ كَانَ الْعُلُومُ مِنْ فَيْضِ النَّفْسِ وَالْعَقْلِ، لَمَا اخْتَصَّ بِذَلِكَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ دُونَ

بَعْضٍ، وَلَتَسَاوَوْا فِي الْعِلْمِ وَالْعَقْلِ.

فَإِنْ قَالُوا: مِنْ شَرْطِ الْفَيْضِ أَنْ تَكُونَ بَنِيَّتُهُ وَأَصْلُهُ صَالِحَةً لِلْفَيْضِ.

قُلْنَا: هَذَا حُجَّةٌ مَنْ قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ مِنْ قُوَى الطَّبِيعَةِ وَتَنَاسُبِ الْأَقْدَارِ.

وَالَّذِي يَقْدَحُ فِيهِ وَيُبْطِلُ الْمَذْهَبَيْنِ: أَنَّ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ اجْتِهَادِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَكَثْرَةِ

التَّجَارِبِ، وَالتَّذْيِيرِ وَالنَّظَرِ فِي الْعَوَاقِبِ، ثُمَّ قَدْ تَخْتَلِفُ أَحْوَالُهُم بِالذِّكَاةِ وَالْبَلَادَةِ، وَقَدْ يَقُلُّ وَيَكْثُرُ بِالْمُعَالَجَةِ وَالْأَذْوِيَةِ.

وَقَدْ يَسْتَشْهَدُونَ بِفَيْضِ الشَّمْسِ وَانْسِاطِ ضَوْئِهَا.

وَهَذَا فَاسِدٌ؛ فَإِنَّ الشَّمْسَ مِنَ الْأَجْرَامِ الْمَحْدُودَةِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْجِهَاتِ، فَتَفِيضُ بَصَوْنِهَا عَلَى الْأَجْرَامِ الَّتِي تُقَابِلُهَا، وَلَيْسَتْ النَّفْسُ مِنَ الْأَجْرَامِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْجِهَاتِ، وَكَذَلِكَ الْعَقْلُ وَالْعِلَّةُ الْأُولَى عَلَى رَعْمِهِمْ؛ فَإِنَّ الْعَقْلَ مِنْ فَيْضِ الْعِلَّةِ [١٥١/ب] الْأُولَى، وَالنَّفْسُ مِنْ فَيْضِ الْعَقْلِ، وَالْفَلَكَ الْأَعْلَى مِنْ فَيْضِ النَّفْسِ؛ فَإِنَّهَا الْمَادَّةُ، وَالْعِلَّةُ الْأُولَى مَادَّةٌ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَإِلَيْهِ الْمُتَنَهَى، ثُمَّ حَقِيقَةُ الْفَيْضِ الْوِلَادَةِ، وَالْإِقْتِرَانُ يَسْتَدْعِي اجْتِمَاعًا قَبْلَهُ، وَالْوَاحِدُ لَا يَجْتَمِعُ، وَمَنْ لَا حَدَّ لَهُ وَلَا نِهَايَةَ كَيْفَ يُتَصَوَّرُ مِنْهُ الْفَيْضُ؟!

عَلَى أَنَّ الْفَيْضَ الَّذِي أَشَارُوا إِلَيْهِ، وَفَسَّرُوا الْخَلْقَ وَالْإِبْدَاعَ بِهِ قَضِيَّةً وَاحِدَةً، لَا اخْتِلَافَ فِيهَا؛ لِاسْتِحَالَةِ الْإِخْتِلَافِ فِي الْعِلَّةِ الْأُولَى، فَكَيْفَ اخْتَلَفَتْ نَتَائِجُهَا وَأَنَارُهَا فِي الْأَجْرَامِ الْعُلُويَّةِ وَالسُّفْلِيَّةِ، وَلَا يُذَكَّرُ هَذَا الْإِخْتِلَافُ فِي الْمَعْلُولَاتِ؟!

وَكَذَلِكَ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْلُولُ مُنَاسِبًا لِلْعِلَّةِ وَمُسَاوِيًا لَهَا فِي صِفَاتِ النَّفْسِ حَتَّى كَأَنَّهُ الْعِلَّةُ، ثُمَّ الْعِلَّةُ الْوَاحِدَةُ كَيْفَ تُوجِبُ ذَوَاتٍ مُخْتَلِفَةً مُتَضَادَّةً؟!

وَمَنْ تَدَبَّرَ هَذِهِ الْأَثَارَ، وَتَفَكَّرَ فِي الْأَجْرَامِ الْعُلُويَّةِ؛ فِي السَّيْرِ وَالِاسْتِقَامَةِ وَالرُّجُوعِ وَالْأَمَاكِينِ وَالْجِهَاتِ وَالتَّنَائُجِ وَالْأَنَارِ اسْتَيْقَنَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ صُنْعِ إِلَهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ، وَمِنْ تَقْدِيرِ الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وَهُوَ الْمَوْصُوفُ بِنُغُوتِ الْجَلَالِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْكَائِنَاتِ إِلَّا وَشَوَاهِدُ الْعَظَمَةِ بَيِّنَةٌ فِيهِ، وَأَعْلَامُ الصَّنْعَةِ بَادِيَةٌ فِيهِ.

وَقَدْ أَقْمَنَّا وَاضِحَ الدَّلِيلِ عَلَى حَدَثِ الْعَالَمِ؛ أَغْنَى الْمَوْجُودَاتِ وَالْمَوْهُومَاتِ، وَقَسَمْنَاهَا قِسْمَيْنِ: الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ، وَالْأَجْرَامِ وَالْمَعَانِي، وَأَحَلْنَا تَقْدِيرَ قِسْمٍ ثَالِثٍ يُخَالِفُ هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ، فَكُلُّ مَا تَصَوَّرَهُ الْوَهْمُ فَهُوَ مُتَنَاهٍ فِي الذَّاتِ؛ كَالْأَجْرَامِ، أَوْ هُوَ مُتَنَاهٍ فِي الْحُكْمِ؛ كَالْعَرَضِ؛ لِاسْتِحَالَةِ انْسِاطِ الْعَرَضِ عَلَى الْجَزْمَيْنِ، وَبَيَّنَّا أَنَّ الْإِنْتِهَاءَ يُشْعِرُ بِالنَّهْيَةِ إِمَّا فِي النَّسْبَةِ الزَّمَانِيَّةِ أَوْ الْمَكَانِيَّةِ؛ فَإِنَّ مَا لَمْ يُفْتَتَحْ عَنْ أَوَّلٍ لَا يَنْتَهِي إِلَى الثَّانِي، وَمَا انْقَطَعَ مِنْ جِهَةٍ يَجِبُ انْقِطَاعُهُ مِنَ الْجِهَاتِ، وَمَنْ لَا حَدَّ لَهُ وَلَا نِهَايَةَ لَا يَقْبَلُ الْإِتِّصَالَ وَالْمُبَايَنَةَ،

وَلَا الدُّخُولَ وَالخُرُوجَ، وَلَا القُرْبَ والبُعْدَ؛ مِنْ حَيْثُ الذَّاتُ، وَمَا هَذَا سَبِيلُهُ يَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ اثْنَيْنِ مِنْهُ فِي المَعْقُولِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا صِفَةً الثَّانِي.

وَمَنْ أَحَاطَ عِلْمًا بِهَذَا الفَصْلِ وَأَنْصَفَ، اسْتَيَقَنَ أَنَّ الفَيْضَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الفَلَاسِفَةُ يُشْعِرُ بِالتَّنَاهِي مِنَ الفَائِضِ وَالْمُفِيضِ عَلَيْهِ، وَالْإِلَهُ الْحَقُّ الْمُوصُوفُ بِصِفَاتِ الجَلَالِ مُخْتَصٌّ بِصِفَةٍ تُوجِبُ لَهُ التَّقَدُّسَ عَنِ الْأَحْيَازِ وَالْجِهَاتِ، وَهُوَ الْمُتَعَالِي عَنْ سَمَاتِ الحُدُوثِ، المَعْلُومُ بِصَفْوَةِ العُقُولِ وَأَدِلَّتِهَا، الْمُتَزَّهِ عَنْ تَطَرُّقِ الْأَوْهَامِ، وَمَنْ هَذَا وَصْفُهُ فَالزَّمَانُ لَا يُدْرِكُهُ، وَالْمَكَانُ لَا يَقْدُرُهُ، وَالْجِهَاتُ لَا تَحْوِيهِ وَتَحْدُدُهُ - تَبَارَكَ اسْمُهُ، وَتَعَالَى جَدُّهُ - وَإِضَافَةُ الخَلْقِ وَالْإِبْجَادِ إِلَيْهِ لَيْسَ يُوجِبُ تَغْيِيرَهُ، وَلَا تَجَدُّدَ حَالٍ لِدَايَتِهِ وَلَا لِصِفَاتِهِ.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ سَلَكَ طَرِيقَةً أُخْرَى فِي اسْتِحَالَةِ تَقْدِيرِ قَدِيمَيْنِ قَائِمَيْنِ بِالنَّفْسِ؛ فَقَالُوا: «إِثْبَاتُ مَوْجُودٍ لَا يُعْلَمُ ضَرُورَةُ وَلَا دَلَالَةُ تَحَكُّمٍ مَحْضٍ؛ وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ، وَالْكَلَامُ عَلَى المَذْهَبِ رَدًّا وَقَبُولًا فَرُغَ عَلَى كَوْنِهِ مَعْقُولًا، وَمَا أُبْتُوهُ مِنَ العَقْلِ وَالنَّفْسِ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ، وَلَا سَمْعِيٌّ، ثُمَّ إِنْ بَاتَ اثْنَيْنِ مَعَ اللَّهِ هُمَا العَقْلُ وَالنَّفْسُ لَيْسَ بِأَوَّلَى مِنْ إِنْ بَاتَ ثَلَاثَةٌ.»

ثُمَّ نَقُولُ: هَلَّا اكْتَفَيْتُمْ بِالْأَفْلَاقِ وَحَرَكَاتِهَا مَعَ الحُكْمِ بِقَدَمِهَا، وَكَيْفَ يَفْتَقِرُ القَدِيمُ الْوَاجِبُ الْوُجُودَ إِلَى مُوجِبٍ، وَلَكِنْ وَجَبَ تَعَلُّقُ كُلِّ ثَابِتٍ قَدِيمٍ بِمُوجِبٍ، وَجَبَ أَنْ يَفْتَقِرَ، وَيَتَعَلَّقَ وَجُودُ كُلِّ مَوْجُودٍ بِمُوجِبٍ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي مُوجِبِهِ إِلَى غَيْرِ نِهَايَةٍ.

فَإِنْ قَالُوا: كُلُّ مَا لَهُ صُورَةٌ وَكَيْفِيَّةٌ فَإِنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلَى سَبَبٍ مُوجِبٍ، وَالْأَفْلَاقُ لَهَا صُورٌ وَكَيْفِيَّاتٌ، بِخِلَافِ المُوجِبِ الْأَوَّلِ؛ فَإِنَّهُ البَّسِيطُ حَقًّا، بِلا صُورَةٍ، وَلَا كَيْفِيَّةٍ.

قُلْنَا: إِذَا ثَبَتَ قَدَمُ ذِي الصُّورَةِ وَالْكَيفِيَّةِ؛ عَلَى زَعْمِكُمْ، وَتَحَقَّقَ وَجُوبُ وَجُودِهِ، وَجَبَ اسْتِغْنَاؤُهُ عَنِ المُوجِبِ؛ كَالْمَبْدَأِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ العَقْلُ لَيْسَ فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَيْفِيَّةٌ، وَقَدْ افْتَقَرَ إِلَى المَبْدَأِ.

ثُمَّ نَقُولُ: لِمَ قُلْتُمْ: إِنَّمَا افْتَقَرَتِ المُرَكَّبَاتُ شَاهِدًا إِلَى المُفِيضَاتِ؛ لِتَرْكِبِهَا وَصُورِهَا؟! وَمَا أَنْكَرْتُمْ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّمَا افْتَقَرَتْ إِلَيْهَا لِجَوَازِهَا وَتَعَرُّضِهَا لِلزَّوَالِ وَالتَّغْيِيرِ؟! وَالْأَفْلَاقُ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى صُورَتِهَا - فَإِنَّهَا لَا تَحُولُ عَنْ صُورِهَا وَلَا تَزُولُ وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهَا الزَّوَالُ وَالتَّعَرُّضُ

لِقَبُولِ هَيْئَةٍ أُخْرَى تُخَالِفُ هَيْئَتَهَا، بِخِلَافِ الْمُرَكَّبَاتِ شَاهِدًا؛ فَإِنَّهَا جَائِزَةُ الشُّبُوتِ [١/١٥٢]
مُتَعَرِّضَةٌ لِقَبُولِ غَيْرِهَا مِنَ الصُّوَرِ وَالْكَيفِيَّاتِ؛ فَلَا يُمَكِّنُكُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ؛
لِمُجَرَّدِ الصُّوَرِ وَالشَّكْلِ، عَلَى أَنَّكُمْ نَفَيْتُمْ عَنِ النَّفْسِ وَالْعَقْلِ الصُّورَةَ وَالشَّكْلَ، وَمَعَ ذَلِكَ
قَضَيْتُمْ بِإِفْتِقَارِهَا إِلَى الْمَوْجِبِ، فَلِمَ أَنْكَرْتُمْ ذَلِكَ فِي الْمَوْجُودِ الْأَوَّلِ؟!

فَإِنْ قَالُوا: جَمَعْنَا بَيْنَ الْغَائِبِ وَالشَّاهِدِ مَعَ افْتِرَاقِهِمَا فِي الْوُجُوبِ وَالْجَوَازِ بِمَثَابَةِ جَمْعِكُمْ
بَيْنَهُمَا فِي حُكْمِ الْعِلَّةِ، مَعَ قَطْعِكُمْ بِأَنَّ الْمَعْلُولَ شَاهِدًا جَائِزٌ وَهُوَ غَائِبٌ وَاجِبٌ.
قُلْنَا: قَدَّمْنَا أَنَّ الْحُكْمَ إِنَّمَا يُعَلَّلُ لِنَفْسِهِ؛ فَلَا أَثَرَ فِيهِ لِلْوُجُوبِ وَالْجَوَازِ، وَإِذَا ثَبَتَ تَعْلِيلُهُ،
يَجِبُ اطِّرَادُهُ وَإِنْعِكَاسُهُ.

ثُمَّ: الْعِلَّةُ مُوجِبُهَا الْأَحْكَامُ لَا الذَّوَاتُ، وَعِنْدَكُمْ مُوجِبُهَا الذَّوَاتُ لَا الْأَحْكَامُ، وَقَدْ قَالَ
مُحَقِّقُو الْأَصْحَابِ: الْعِلَّةُ وَالْمَعْلُولُ بِمَثَابَةِ الْحَقِيقَةِ وَالْحَقِّ فَلَمْ يَسْتَبِ لَكُمْ مَا اسْتَمَرَّ أَنتُمْ.

فَإِنْ قَالُوا: الْمَوْجُودُ الْأَوَّلُ بَسِيطٌ حَقًّا؛ فَلَا يَتَوَلَّدُ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ السَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ؛
فَأَشْبَهَ بِوَجْهِ مَقْدُورِنَا الرُّوحَانِيِّ لِذَلِكَ وَتَصَوَّرْنَا الرُّوحَانِيَّ لِلنَّفْسِ وَالْعَقْلِ.

قُلْنَا: الرُّوحَانِيُّ إِمَّا يَكُونُ بَسِيطًا؛ كَالْمَوْجِبِ الْأَوَّلِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِ مَا لَهُ صُورَةٌ،
فَإِنْ كَانَ فِي حُكْمِ مَا لَهُ صُورَةٌ: فَقَدْ أَوْجَبَهُ الْمَبْدَأُ مَعَ انْقِطَاعِ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا.

وَإِنْ كَانَ بَسِيطًا حَقًّا؛ وَكَذَلِكَ يُوجِبُهُ الْمَبْدَأُ الْحِسِّيُّ، يَمْتَنِعُ أَيْضًا أَنْ يَسْتَنِدَ الْمَبْدَأُ إِلَى
مَوْجِبٍ آخَرَ، وَلَكِنْ جَازَ أَنْ يُوجِبَ الرُّوحَانِيُّ الْبَسِيطُ مُتَصَوِّرًا مُتَشَكِّلًا، لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوجِبَ
الْمَوْجُودُ الْأَوَّلُ مُتَصَوِّرًا مُتَشَكِّلًا، وَهَذَا مِمَّا لَا جَوَابَ عَنْهُ.

فَإِنْ قَالُوا: النَّفْسُ تُنَاسِبُ الْأَجْرَامَ مِنْ وَجْهِهِ، وَتُنَاسِبُ الْعَقْلَ مِنْ وَجْهِهِ، وَكَذَلِكَ الْعَقْلُ
يُنَاسِبُ النَّفْسَ مِنْ وَجْهِهِ، وَيُنَاسِبُ الْمَبْدَأَ مِنْ وَجْهِهِ.

قُلْنَا: كَيْفَ يَثْبُتُ لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَجْهَانِ مُخْتَلِفَانِ؟!

وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ، جَازَ أَيْضًا ثُبُوتُ وَجْهَيْنِ لِلْمَبْدَأِ.

وَلَوْ جَازَ أَنْ يُوجِبَ الْمَوْجُودُ الْأَوَّلُ الْمُتَشَكِّلُ بِوَاسِطَتَيْنِ هُمَا الْعَقْلُ وَالنَّفْسُ، فَلِمَ لَا يَجُوزُ
أَنْ يُوجِبَ الْمُتَشَكِّلُ بِوَاسِطَةٍ؛ إِذْ لَا عَدَدَ أَوْلَى مِنْ عَدَدِ؟!

وَإِنَّمَا وَقَفُوا فِي هَذِهِ الْمَتَاهَاتِ لِإِسْنَادِهِمُ الْكَائِنَاتِ إِلَى الْمُفِيضِ الْمَوْجِبِ؛ بِطَرِيقِ

الْفَيْضِ، أَوْ بِحُلُولِ النَّفْسِ، فَأَخْرَجَهُمْ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى إِبْطَاتٍ مُنَاسِبَةٍ بَيْنَ الْمُوجِبِ وَالْمُوجِبِ، وَإِذَا أَسْنَدُوهَا إِلَى مُدَبِّرٍ مُخْتَارٍ، وَفَاطِرٍ حَكِيمٍ، لَا اسْتَعْنَوْا عَنْ هَذِهِ الْوَسَائِطِ؛ فَالْفِعْلُ وَالنَّفْسُ هُمَا الْقُدْرَةُ وَالْعِلْمُ عِنْدَنَا، وَالْفَيْضُ وَالْوُجُودُ - الَّذِي أَشَارُوا إِلَيْهِ - هُوَ تَعَلُّقُ الصِّفَاتِ الْقَدِيمَةِ بِمُتَعَلِّقَاتِهَا.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّ الْفَسَادَ وَالظُّلْمَ وَالشَّرَّ فِي هَذَا الْعَالَمِ يَرْبُو عَلَى الْخَيْرِ وَالصَّلَاحِ، فَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ فَيْضِ النُّورِ وَالْجُودِ.

ثُمَّ الصَّلَاحُ وَالْفَسَادُ، وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ، وَالسَّعْدُ وَالنَّحْسُ كُلُّهَا مِنْ حَرَكَاتِ الْأَفْلَاقِ، وَاتِّصَالِ الْكَوَاكِبِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ؛ عَلَى زَعْمِكُمْ؛ فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ مِنْ فَيْضِ النُّورِ وَالْجُودِ هَذِهِ الْمَنَاحِسُ، مَعَ أَنَّهُمْ قَالُوا: الْمَبْدَأُ هُوَ الْخَيْرُ الْمَخْصُصُ، وَالْكَائِنَاتُ كُلُّهَا فِي طَلَبِ الْخَيْرِ الْمَخْصُصِ؟!!

ثُمَّ الْعَجَبُ أَنَّهُمْ أَثْبَتُوا قَائِمَاتٍ بِأَنْفُسِهَا؛ فَسَمَوْا بَعْضُهَا أَوَّلًا، وَبَعْضُهَا ثَالِثًا، أَوْ ثَانِيًا، مَعَ اسْتِحَالَةِ تَقَدُّمِ الْأَوَّلِ عَلَى الثَّانِي، وَمَعَ اسْتِحَالَةِ اخْتِصَاصِ أَحَدِهِمَا عَنِ الثَّانِي بِحَيِّزٍ وَحَيْثُ، وَهَذَا بِمِثَابَةِ دَعْوَى النَّصَارَى فِي الْأَبِ وَالْإِبْنِ، مَعَ اسْتِحَالَةِ تَقَدُّمِ الْأَبِ عَلَى الْإِبْنِ. ثُمَّ هَذِهِ الذَّوَاتُ قَائِمَاتٌ بِأَنْفُسِهَا، وَفِي حُكْمِ الْمُتَحَيِّزَاتِ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ لَمْ يُطْلَقُوا هَا لَفْظًا؛ لِإِنْقِطَاعِ عَالَمِ الْعَقْلِ عَنْ عَالَمِ النَّفْسِ وَالْمَبْدَأِ، وَاللَّهُ هُوَ الْمُوَفِّقُ.

فَصْلٌ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْمُنَجِّوِينَ وَذِكْرِ مُنَاقَضَاتِهِمْ

فَمِنْهَا أَنْ نَقُولَ: لَا شَكَّ أَنَّ الْأَنْجُمَ الْجَارِيَةَ فِي أَفْلَاقِهَا أَجْسَامٌ وَأَجْرَامٌ، وَيُشَاهَدُ تَشَكُّلُهَا عَلَى أَقْدَارٍ مَعْلُومَةٍ فِي الصَّغَرِ وَالْكِبَرِ، وَبَعْضُهَا يَخْسِفُ الْبَعْضُ وَيَسْتُرُهُ، إِذَا حَاذَاهُ فِي جِهَةِ السُّفْلِ، وَتَرَاهَا تَطْلُعُ وَتَعْرُبُ، وَمَنْ أَنْكَرَ كَوْنَهَا أَجْسَامًا فَقَدْ جَحَدَ الْبَدِيهَةَ.

وَإِذَا وَضَحَ ذَلِكَ فَمَا لَهَا لَا تَتَعَرَّضُ لِلْكَوْنِ وَالْفَسَادِ، وَالتَّرْكِبِ وَالْإِنْجِلَالِ؛ حَسَبَ مَا تَرَكَّبَتْ الْأُسْطُقْسَاتُ فِي هَذَا الْعَالَمِ.

وَإِذَا سُئِلُوا عَنْ تَحْقِيقِ فَرْقِ بَيْنِ الْأَجْرَامِ الْعُلُويَّةِ وَبَيْنِ الْأَجْسَامِ السُّفْلِيَّةِ، لَمْ يَرْجِعُوا إِلَى أَصْلِ.

وَحَقُّ الْمُطَالِبِ أَنْ يُعَصَّدَ كَلَامُهُ بِتَجَانُسِ الْأَجْسَامِ وَالْمَوَادِّ، ثُمَّ الْمَوَادُّ وَالْجَوَاهِرُ لَا تَخْتَلِفُ
لأنفُسِهَا، وَإِنَّمَا يُتَوَلَّى اخْتِلَافُهَا إِلَى الصُّورِ، وَمِنْ مُوجِبِ هَذَا الْأَصْلِ أَنْ يَجُوزَ عَلَى كُلِّ جِسْمٍ
مَا يَجُوزُ عَلَى الْآخَرِ.

وَمِمَّا يُوضَّحُ [١٥٢ / ب] غَرَضُنَا: أَنَّ الْأَنْجَمَ يُؤَثِّرُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ فِي إِطْلَاقِهِمْ، ثُمَّ
يَخْتَلِفُ أَثَرُهَا؛ بِاخْتِلَافِ مَرَاتِبِهَا وَمَوَاقِعِهَا وَاتِّصَالَاتِهَا؛ إِذِ النَّجْمُ تَحْتَ الشُّعَاعِ عَلَى خِلَافِهِ
إِذَا كَانَ خَارِجًا مِنَ الشُّعَاعِ أَعْلَى شُعَاعِ الشَّمْسِ، وَتَخْتَلِفُ أَحْكَامُهُ بِالشَّرَفِ وَالِاسْتِقَامَةِ،
وَالرُّفُوعِ وَالْهَبُوطِ وَالْوَبَالِ، وَكَوْنِهِ فِي هَيْئَةٍ أَوْ حِدَةٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ تَصْرِيحٌ مِنْهُمْ بِقَبُولِ الْأَنْجَمِ
الْآثَارَ وَاخْتِلَافَ الْأَحْكَامِ.

وَإِنْ أَنْكَرُوا ذَلِكَ، وَأَوَّلُوا مَا أَطْلَقُوا مِنْ أَلْفَاظِهِمْ عَلَى غَيْرِ مَا يُنبِئُ عَنْهُ ظَاهِرُهَا وَبُخْوَالِذَلِكَ،
وَسَقَطَتِ الثَّقَّةُ بِكُلِّ مَا يَذْكُرُونَهُ مِنَ الطَّبَائِعِ وَالْآثَارِ الطَّبِيعِيَّةِ فِي هَذَا الْعَالَمِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ قَائِلٌ:
لَا مَعْنَى لِإِطْلَاقِهِمْ بِأَنَّ الزَّنَجِيلَ حَارٌّ بِطَبْعِهِ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَجْرَى الْعَادَةَ بِأَنْ مَنْ يَتَنَاوَلُهُ
يُخْلَقُ فِيهِ حَرَارَةٌ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي كُلِّ مَا حَكَمُوا بِأَنَّهُ بَارِدٌ بِطَبْعِهِ أَوْ يَابِسٌ أَوْ رَطْبٌ^(١).

وَالْأَحْكَامِيُّونَ مُجْمِعُونَ عَلَى تَلْقَى أَحْكَامِ النُّجُومِ مِنَ الطَّبَائِعِ وَامْتِزَاجِهَا، عِنْدَ اخْتِلَافِ
الْأَشْكَالِ، وَمَطَارِحِ الْأَشْئَةِ، وَقَدْ قَسَمُوا الْبُرُوجَ إِلَى مَا هُوَ حَارٌّ يَابِسٌ نَارِيٌّ، وَإِلَى مَا هُوَ بَارِدٌ
يَابِسٌ أَرْضِيٌّ، وَإِلَى مَا هُوَ رِيحِيٌّ هَوَائِيٌّ، وَإِلَى مَا هُوَ بَارِدٌ رَطْبٌ مَائِيٌّ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي
الْأَنْجَمِ الثَّابِتَةِ وَالسَّيَّارَةِ، فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ مَعَ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: إِنَّ مَا فِي الْعَالَمِ الْعُلُويِّ خَارِجٌ عَنِ
الطَّبَائِعِ الْأَرْبَعِ.

فَإِنْ قَالُوا: مَعْنَانَا يَقُولُنَا: إِنَّ الشَّمْسَ حَارَّةٌ: أَنَّهَا تُؤَثِّرُ فِي الْحَرَارَةِ فِي هَذَا الْعَالَمِ فَهِيَ حَارَّةٌ
بِالْفِعْلِ لَا بِالذَّاتِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي سَائِرِ الْكَوَاكِبِ.

قُلْنَا: إِذَا لَمْ تَكُنْ فِي نَفْسِهَا حَارَّةً وَلَا بَارِدَةً، فَكَيْفَ تَفْعَلُ الْحَرَارَةَ وَالْبُرُودَةَ؟!.

قَالُوا: إِنَّ الشَّمْسَ تَنْعَكِسُ بِنُورِهَا عَلَى الْأَثِيرِ، وَتَوَلِّجُهَا فِي مَرَائِرِ مَا عَدَاهَا مِنَ الْعَنَاصِرِ؛
فَتَحْصُلُ الْأَمْزِجَةُ وَالْمُرْكَبَاتُ.

(١) اشتد تشنيع ابن حزم على الأشاعرة في نفي الطباع والقول بإجراء العادة؛ انظر: الفصل (٢١٩ / ٤)،
(١٤ / ٥).

قُلْنَا: فَأَيُّ مَعْنَى لِاخْتِرَاقِ الْكَوَاكِبِ بِالشَّمْسِ، وَقَدْ اعْتَرَفْتُمْ بِأَنَّ النَّجْمَ يَضْعُفُ عِنْدَ الْاخْتِرَاقِ وَيَنْتَحِسُ؟!

وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي اقْتِرَانِ الْكَوَاكِبِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ وَانْتِخَاسِهَا وَسَعَادَتِهَا.
وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّ كُلَّ نَجْمٍ مِنَ الْأَنْجُمِ السَّيَّارَةِ مُنْفَرِدٌ بِفَلَكَهٖ، وَلَا يَجْمَعُ تِلْكَ نَجْمٌ إِلَّا فَلَكُ الْبُرُوجِ، وَهُوَ الْفَلَكَ الثَّامِنُ؛ فَإِنَّهُ يَجْمَعُ الْكَوَاكِبَ الثَّابِتَةَ، وَلَا تَحُلُّ الشَّمْسُ وَلَا غَيْرُهَا مِنَ الْكَوَاكِبِ السَّيَّارَةِ بُرْجًا مِنَ الْبُرُوجِ الْإِثْنِي عَشَرَ بِذَاتِهَا، وَلَكِنْ إِذَا حَادَتْ فِي مَدَارِهَا الْحَمَلِ، وَإِنْ لَمْ تَحُلْهُ قَبْلَ، حَلَّتْهُ مِنْ حَيْثُ حَادَتْهُ فَنَقُولُ:

إِذَا كَانَ زُحَلٌ عَلَى الصَّفْرِ مِنَ الْحَمَلِ، وَكَانَتِ الشَّمْسُ عَلَيْهِ أَيْضًا، فَلَيْسَ الْمَعْنَى بِاقْتِرَانِهِمَا مُمَاسَّتَهُمَا، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى بِذَلِكَ تَلَاقِيهِمَا عَلَى حُكْمِ التَّحَاذِي، فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ، بَنَيْنَا عَلَيْهِ غَرَضَنَا، فَنَقُولُ:

إِذَا كَانَ زُحَلٌ نَاطِرًا إِلَى الشَّمْسِ بِتَرْبِيعٍ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ تَسْدِيسٍ أَوْ مُقَابَلَةٍ، فَهَمَّا مُتَحَاذِيَانِ فِي هَذِهِ الْأَشْكَالِ الْفَلَكَيَّةِ؛ كَمَا تَحَاذِيَانِ فِيمَا سَمَّوْهُ قِرَانًا، وَإِذَا رَجَعَ الْاِقْتِرَانُ إِلَى التَّحَاذِي دُونَ التَّمَاسِّ، فَلْيَكُنْ كُلُّ نَجْمَيْنِ مُتَنَاطِرَيْنِ عَلَى حُكْمِ الْاِقْتِرَانِ مِنْ حَيْثُ تَحَاذِيَانِ، وَلَا مَحِيصَ لَهُمْ عَنْ ذَلِكَ.

ثُمَّ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا تَخْتَلِفُ آثَارُهَا وَمَرَاتِبُهَا فِي الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ فِي هَذِهِ الْمَنَاطِرِ؛ لِاخْتِلَافِ مَوَاقِعِهَا فِي الطَّبِيعَةِ.

وَكَذَلِكَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَا يَجْرِي فِي عَالَمِنَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ آثَارِ الْعَالَمِ الْعُلَوِيِّ عِنْدَ ثُبُوتِ ضَرْبٍ مِنَ التَّنَاسُبِ، وَلَا يَثْبُتُ الْإِحْكَامُ دُونَ التَّنَاسُبِ.

وَهَذَا مُنَاقِضٌ لِإِخْرَاجِهِمُ الْبُرُوجَ وَالْأَنْجُمَ عَنْ صُورِ الْأُسْطُقْسَاتِ الْأَرْبَعِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْبُرُوجِ تُثِيرُ حَرَارَةً وَبَعْضُهَا بُرُودَةً، وَقِيَاسُ الطَّبْعِ أَنَّ يُثِيرُ الشَّيْءُ الْبَسِيطُ مَا يُشَاكِلُهُ؛ إِذْ لَا تُثِيرُ النَّارُ بُرُودَةً وَلَا الْمَاءُ حَرَارَةً، فَبَطَلَ دَعْوَاهُمْ أَنَّ الْكَوَاكِبَ لَيْسَتْ فِي أَنْفُسِهَا عَلَى طَبِيعَةٍ مَعَ قَوْلِهِمْ: إِنَّهَا تُثِيرُ الطَّبَائِعَ.

وَأِنْ هُمْ قَالُوا: إِنَّهَا تَفْعَلُ الْحَرَارَةَ وَالْبُرُودَةَ فِي هَذَا الْعَالَمِ اخْتِيَارًا، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ تَجَوُّيزُ اقْتِرَابِ النَّجْمِ مَعَ الشَّمْسِ مِنْ غَيْرِ اخْتِرَاقٍ، وَهَذَا لَا مَخْلَصَ مِنْهُ، وَكَيْفَ يُعْقَلُ فِيهَا الْاِخْتِيَارُ

وَقَدْ خَلَقَهَا اللَّهُ عَلَى نَمَطٍ وَاحِدٍ فِي السَّيْرِ وَالِاسْتِقَامَةِ وَالرُّجُوعِ؟! وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مَسْحُورَتٌ بِأَمْرِ رَبِّهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤] وَقَالَ: ﴿ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [الأنعام: ٩٦، يس: ٣٨، فصلت: ١٢].

فِي الرَّدِّ عَلَى الْأَحْكَامِيِّينَ^(١)

اعْلَمْ أَنَّ الْمُجْتَمِعِينَ افْتَرَقُوا ثَلَاثَ فِرَقٍ:
فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْأَنْجَمَ تُؤَثِّرُ تَأْثِيرَ إِيْجَابٍ، وَهُمْ الْأَكْثَرُونَ.
وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا تُؤَثِّرُ اخْتِيَارًا، وَأَنَّهُمْ أَحْيَاءُ قَادِرُونَ، وَرُبَّمَا عَنْهَا يَكْتَفُونَ بِالصَّانِعِ الْمُخْتَارِ.

[١/١٥٣] وَحَدَّثَانَهُمْ أَثْبَتُوا لَهَا الصَّانِعَ الْمُدَبِّرَ.

وَذَهَبَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ الْأَنْجَمَ لَا تُوجِدُ شَيْئًا، وَلَا هُوَ فَاعِلٌ أَصْلًا، وَلَكِنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ بِأَنَّ الْأَنْجَمَ إِذَا انْتَقَلَتْ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، أَوْ إِذَا اتَّصَلَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، يَخْلُقُ اللَّهُ عِنْدَ ذَلِكَ أَمْرًا مِنَ الْأُمُورِ؛ مِنْ رَخْصِ السَّعْرِ، أَوْ غَلَاثِيهِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عِلَّةً إِيْجَابٍ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَقِّ إِلَى ذَلِكَ^(٢)، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى خِلَافِهِ.

وَذَهَبَ قُدَمَاءُ الْفَلَسَفَةِ إِلَى رَدِّ الْأَحْكَامِ وَقَطَعُوا بِبُطْلَانِ مَذْهَبِ مُثْبِتِيهَا.

وَنَمَسَّكُوا فِي ذَلِكَ بِوُجُوهٍ: مِنْهَا أَنَّهُمْ إِذَا صَادَفُوا آثَارًا عِنْدَ اتِّصَالِ كَوْكَبٍ بِكَوْكَبٍ، فَمَا يُؤَمِّنُهُمْ أَنَّ الْمَوْجِبَ لِذَلِكَ الْأَشْكَالِ الْآخَرَ الَّتِي تَحْصُلُ لِغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَنْجَمِ عِنْدَ اتِّصَالِهِمَا، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْآثَارُ الْحَاصِلَةُ عَنِ اقْتِرَانِ الْكَوْكَبَيْنِ مَشْرُوطَةً بِثُبُوتِ الْأَشْكَالِ الْآخَرِ كَهَذِهِ الْكَوَاكِبِ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ، فَلَوْ قُدِّرَ مِثْلُ ذَلِكَ الْإِقْتِرَانِ وَالِاتِّصَالِ لِلْكَوَكَبَيْنِ ثَانِيًا وَثَالِثًا، فَلَا يَصَادِفُ اقْتِرَانُهُمَا وَفُوعَ تِلْكَ الْأَشْكَالِ الَّتِي اتَّفَقَتْ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى؛ فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْقَضَاءِ بِوُقُوعِ مِثْلِ تِلْكَ الْآثَارِ لِاقْتِرَانِ هَذَيْنِ الْكَوْكَبَيْنِ، مَا لَمْ يَتَّفِقْ مِثْلُ

(١) انظر هذا المبحث في: الأمدى: أبكار الأفكار (٢/ ٢٧٠، ٢٧٥).

(٢) لعل في هذا إشارة إلى ما ذكره الغزالي في جواهر القرآن من القول بتأثير الكواكب وما يتعلق بنظرية الفيض.

تِلْكَ الْأَسْبَابِ وَالْأَشْكَالِ وَالْهَيْئَاتِ؛ فَإِنَّ أَحْكَامَ الْكَوَاكِبِ السَّيَّارَةِ مُمْتَزِجَةٌ بِأَحْكَامِ الْكَوَاكِبِ الثَّابِتَةِ، وَكُلُّ شَيْءٍ فَلَكِيٌّ تَجَدُّدٌ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ، فَلَا يَتَحَقَّقُ عَوْدُ ذَلِكَ بَعِيْنِهِ إِلَّا بَعْدَ سِتِّ وَثَلَاثِينَ أَلْفَ سَنَةٍ؛ عَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ مِنْهُمْ، أَوْ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ أَلْفَ سَنَةٍ؛ عَلَى قَوْلِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَمَنْ الَّذِي عَهِدَ تَكَرَّرَ الْأَشْكَالِ؟! وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ بَطَلَ التَّعْوِيلُ عَلَى الْأَحْكَامِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ أَصْحَابَ الْهَيْئَاتِ قَالُوا: لَيْسَ لِلْأَرْضِ بِأَقْطَارِهَا مِقْدَارٌ يُحَسُّ بِالإِضَافَةِ إِلَى جَزِيٍّ الْفَلَكَ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بَطْلَيْمُوسُ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ قَالَ: « قَدْ دَلَّتْنَا شَوَاهِدُ الْأَرْضَادِ عَلَى أَنَّ أَصْغَرَ نَجْمٍ مِنَ الثَّوَابِتِ فِي مَرَأَى الْعَيْنِ هُوَ السَّهَى، وَهُوَ مِثْلُ جِزْمِ الْأَرْضِ ثَمَانِي عَشْرَةَ مَرَّةً، ثُمَّ قَدْرُهُ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْفَلَكَ قَدْرُ خَرْدَلَةٍ فِي فَلَائِ؛ فَيَسْتَبِينُ مِنْ ذَلِكَ سُقُوطُ قَدْرِ الْأَرْضِ فِي الْحِسِّ بِالإِضَافَةِ إِلَى عَظَمِ الْفَلَكَ.

وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَتَقُولُ: صَاحِبُ الْحِكْمَةِ يَثْبُتُ قَضَاؤُهُ فِي حَقِّ شَخْصٍ مِنْ هَذَا الْعَالَمِ، وَالْحَادِثُ يُسَيِّدُ حُكْمَهُ إِلَى مَسْقَطِ الْمَاءِ فِي الرَّجَمِ، وَتَعَلَّقَ حُكْمُ تِلْكَ النُّطْفَةِ بِجُزْءٍ مِنَ الْفَلَكَ، وَعَلَى قَطْعِ نَعْلِكَ أَنَّ مِقْدَارَ تِلْكَ النُّطْفَةِ لَا يُحَسُّ بِالإِضَافَةِ إِلَى جِزْمِ الْأَرْضِ، وَإِذَا كَانَ مِقْدَارُ الْأَرْضِ لَا يُدْرِكُ حِسًّا بِالإِضَافَةِ إِلَى الْفَلَكَ، فَكَيْفَ يُدْرِكُ مِنَ الْفَلَكَ الْقَدْرُ الْمُخْتَصُّ بِالنُّطْفَةِ الَّتِي لَا تُحَسُّ بِالإِضَافَةِ إِلَى قَدْرِ الْأَرْضِ، هَذَا لَا مَحِيصَ عَنْهُ.

ثُمَّ نَقُولُ: نَحْنُ نُصَادِفُ مَوَالِيدَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ عَلَى طَالِعٍ وَاحِدٍ أَحَدُهُمَا أَسْعَدُ الْبَرِيَّةِ مَثَلًا، وَالْآخَرُ أَشْقَاهُمْ، وَأَضْيَقُهُمْ مَعِيشَةً، فَمَا السَّبَبُ فِي اخْتِلَافِهِمَا، وَهَذَا مِمَّا لَا جَوَابَ عَنْهُ^(١).

وَمِمَّا لَا جَوَابَ لَهُمْ عَنْهُ: وَقُوعُ مَوْتٍ عَامٍّ فِي قُطْرٍ مِنَ الْأَقْطَارِ، أَوْ زَلْزَلَةٍ، أَوْ قَتْلِ ذَرِيعٍ، أَوْ حَرِيقٍ، أَوْ هَدْمٍ، أَوْ هَلَاكِ سَفِينَةٍ فِي الْبَحْرِ، مَعَ اسْتِمَالِهَا عَلَى خَلْقٍ كَثِيرٍ مَعَ اعْتِرَافِهِمْ بِأَنَّ السَّعَادَةَ وَالنُّحُوسَةَ تُتْلَفَانِ مِنْ طَوَالِجِ الْمَوَالِيدِ، فَمَا قَوْلُهُمْ فِي الْعَدَدِ الْكَثِيرِ يُصَابُونَ بِالْقَتْلِ أَوْ بِالْمَوْتِ أَوْ بِالْغَرَقِ فِي الْبَحْرِ؟! فَمَا بَالُ نَوْعٍ وَاحِدٍ مِنَ الْبَلِيَّةِ يَعْصِمُهُمْ وَقَدْ قَالُوا: إِنَّ فِي فَلَكَ الْبُرُوجِ أَنْجُمًا لَمْ يُضْبَطُوا طَبَائِعُهَا فَلَا يَأْمُنُونَ مَعَ مَا يَقْضُونَ بِهِ مِنْ أَحْكَامِ الطَّوَالِجِ مِنْ وَقُوعِ نَجْمٍ مِنْ ذَلِكَ عَلَى دَرَجَةِ الطَّالِعِ أَنْ يُغَيَّرَ ذَلِكَ النَّجْمُ جُمْلَةً أَحْكَامِهِمْ؟! وَفِي ذَلِكَ بُطْلَانُ التَّعْوِيلِ عَلَى الْأَحْكَامِ^(٢).

(١) انظر: الأمدى: أبكار الأفكار (٢/ ٢٧٢).

(٢) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

وَعَلَى الْجُمْلَةِ: إِنَّمَا بَنَوْا مُعْظَمَ أَحْكَامِهِمْ؛ لَا سِيَّمَا الْكُلِّيَّاتِ، عَلَى الْإِنْتِهَاءَاتِ وَالتَّسْيِيرَاتِ
وَالسَّهَامِ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ، وَلَيْسَ فِي الْعَقْلِ دَلِيلٌ عَلَيْهِ، إِلَّا الْإِسْتِفْرَاءُ، وَالْوَجْدَانُ فِي
بَعْضِ الْأَوْقَاتِ دُونَ بَعْضٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ بِمِثَابَةِ الْفَالِ الَّذِي لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ، وَعِلْمُ ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ
عَلَّامُ الْغُيُوبِ.

ثُمَّ الْحَذَاقُ مِنْهُمْ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ الْأَحْكَامَ لَا يَبْلُغُ الْقَوْلُ فِيهَا مَبْلَغَ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا الطَّرِيقُ
فِيهَا الظَّنُّ وَالْحَدْسُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ تُصَدِّقُونَ فِي حُكْمِهِمْ بِاقْتِرَانِ الْكَوَاكِبِ وَالْخُسُوفَيْنِ؟
قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي تُنْكِرُهَا، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ الْحِسَابِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى
إِنْكَارِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ بِأَنَّ الْخُسُوفَ يَدُلُّ عَلَى كَذَا: فَذَلِكَ [١٥٣ / ب] مِمَّا نُنْكِرُهُ، وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ
قَضَوْا بِإِتِّخَاسِ الشَّمْسِ عِنْدَ الْكُسُوفِ، مَعَ قَطْعِهِمْ بِأَنَّهَا لَا تَتَغَيَّرُ عَنْ صِفَتِهَا؛ بِأَنَّهُ تَحَجَّبَ عَنِ
الْأَبْصَارِ وَبَسْتَرَهَا الْقَمَرُ عَنَّا، وَلَا يَحْكُمُونَ بِإِتِّخَاسِهَا إِذَا حَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهَا سَحَابٌ بِالنَّهَارِ،
أَوْ جِزْمُ الْأَرْضِ بِاللَّيْلِ.

وَرَعَمُوا أَنَّ خُسُوفَ الْقَمَرِ إِنَّمَا يَكُونُ بِوُلُوجِهِ فِي ظِلِّ الْأَرْضِ.
وَكَلُّ ذَلِكَ دَعَاوَى لَا بُرْهَانَ عَلَيْهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقَائِقِهَا، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُمَا
آيَتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يُخْسَفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُ ذَلِكَ فَافْزِعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ،
وَالِى الصَّلَاةِ»^(١).

(١) متفق عليه من حديث عائشة ومن حديث عبد الله بن عمر:
أما حديث عائشة: فأخرجه البخاري: في كتاب الجمعة، باب: الصدقة في الكسوف (ح ١٠١٠)، ومسلم في كتاب
الكسوف، باب: صلاة الكسوف، (ح ١٥٥٧).
وأما حديث ابن عمر: فأخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب الصلاة في كسوف الشمس (ح ١٠٠٨)، وأخرجه
مسلم في كتاب كتاب الكسوف، باب ذكر النداء بصلاة الكسوف: الصلاة جامعة، (ح ١٥١٨).
والحديث أخرجه البخاري عن عبد الله بن عباس في كتاب الجمعة، أبواب الكسوف، باب صلاة الكسوف جماعة،
(ح ١٠١٨)، وعن أبي بكر في كتاب الجمعة، أبواب الكسوف، باب الصلاة في كسوف القمر، (ح ١٠٢٨).
وأخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله في كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة
الكسوف.

وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَجْرَى الْعَادَةِ بِإِنْدَاعِ الْأُمُورِ عِنْدَ حَرَكَةِ الْكَوَاكِبِ وَانْتِقَالَاتِهَا. فَفِيهِ أَيْضًا نَظَرٌ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَطْرُدُ، وَمَا كَانَ حُصُولُهُ بِجَرِيِ الْعَادَةِ، فَالْعِلْمُ بِهِ ضَرُورِيٌّ؛ كَالْعِلْمِ بِالشَّبَعِ عَقِيبَ الْأَكْلِ، وَنَحْوِهِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ فِي ذَلِكَ دَعْوَى الْعِلْمِ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَثَابَةِ قَوْلِ النَّاسِ: إِنَّ الشَّمْسَ إِذَا كَانَ فِي الْجَوَازِ وَالسَّرَطَانِ وَالْأَسَدِ، يَصِيرُ الْهَوَاءُ حَارًّا، أَوْ يَكُونُ وَقْتُ إِذْرَاكِ الثَّمَارِ، وَإِذَا صَارَتِ الشَّمْسُ إِلَى الْجَدْيِ وَالذَّلْوِ، جَرَتِ الْعَادَةُ بِبُرُودَةِ الْهَوَاءِ، وَوُقُوعِ الثَّلْجِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ مُعْتَادٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الشَّمْسِ وَلَا مِنَ الْكَوَاكِبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا حُكْمُ الْمُنْجَمِ بِأَنِّ اقْتِرَانَ الْكَوْكَبَيْنِ يُدُلُّ عَلَى كَذَا: فَهُوَ يَعْتَرِفُ بِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُطَرِّدٍ فِي الْعَادَةِ، وَقَدْ أَنْكَرَ الشَّارِعُ عَلَى الَّذِينَ قَالُوا: «مُطَرِّنَا بِنُوءٍ كَذَا»^(١)، وَإِنَّمَا أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الْمَطَرَ مِنْ سُقُوطِ النَّجْمِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَكَّرُوا فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الفرقان: ٥٠].

وَقَالَ عليه السلام: «مَا عَامٌ بِأَمَطَرٍ مِنْ عَامٍ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ»^(٢).

(١) متفق عليه من حديث زيد بن خالد الجهني: أخرجه البخاري في كتاب الأذان، أبواب قصة الصلاة، باب: يستقبل الإمام الناس إذا سلم، (ح ٨٢٣)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان كفر من قال: مطرنا بالنوء، (ح ١٣٢).
(٢) حديث ضعيف: أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣/٣٦٣) من حديث عبد الله بن مسعود مرفوعاً، وفيه علي بن حميد السلولي، قال فيه أبو زرعة: لا أعرفه. انظر: الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٥/١٥٤).
وروي الحديث موقوفاً على عبد الله بن مسعود: أخرجه الطبري (١٤/١٩، ١٩/٢٢). وانظر أيضاً: الديلمي: الفردوس بمأثور الخطاب (٤/٥٣)، وابن حبان: الثقات (٨/٤٦٢)، وابن كثير: تفسير القرآن العظيم (٢/٥٤٣).

(٢)

الْقَوْلُ فِي الْإِنْسَانِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهِ

صَدَّرَ الْقَاضِي - رحمه الله - كِتَابَ الْإِنْسَانِ بِالْقَوْلِ فِي أَحْكَامِ الْحَيَاةِ وَصِفَةِ الْمُكَلَّفِ، وَمَنْ هُوَ، وَمَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ، قَالَ: «اعْلَمْ: أَنَّ الْحَيَاةَ لَا تَفْتَقِرُ إِلَى بَنِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ^(١) خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ^(٢) وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ، وَعَلَى صِحَّةِ جَوَازِ وُجُودِ الْحَيَاةِ فِي الْجُزْءِ الْمُفْرَدِ عَنْ كُلِّ بَنِيَّةٍ؟

قَالَ: «يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أُمُورٌ:

أَقْرَبُهَا: اتِّفَاقُنَا جَمِيعًا عَلَى أَنَّ الْحَيَاةَ وَالْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ وَالْإِرَادَةَ وَالْإِذْرَاكَ لَا يَجُوزُ وُجُودُ شَيْءٍ مِنْهَا فِي مَحَلِّينِ، ثُمَّ الْحَيَاةُ إِمَّا أَنْ تُوجِبَ حَالًا لِمَنْ وَجَدَتْ بِهِ، وَإِمَّا أَنْ لَا تُوجِبَ حَالًا؛ كَاللَّوْنِ وَنَحْوِهِ، فَإِنْ كَانَتِ الْحَيَاةُ تَجْرِي مَجْرَى اللَّوْنِ وَالطَّعْمِ وَنَحْوِهِمَا، فَالْحَيُّ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ ذُو الْحَيَاةِ، وَهُوَ الْجُزْءُ الَّذِي وَجَدَتْ بِهِ الْحَيَاةُ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِيمَا تُصَحِّحُهُ الْحَيَاةُ مِنَ الْمَعَانِي.

وَلَا أَثَرُ لِلْبَنِيَّةِ وَلَا لِلْجَوَاهِرِ الْمُحِيطَةِ بِمَحَلِّ الْحَيَاةِ، وَإِنْ نَحْنُ أَثْبَتْنَا الْحَيَاةَ، فَإِنَّمَا نُوَجِّبُهَا لِمَحَلِّهَا فَقَطْ؛ فَإِنَّهَا لَا تَقُومُ إِلَّا بِالْجُزْءِ الْوَاحِدِ، فَلَا يُوجِبُ الْحَالُ إِلَّا لِمَا وَجَدَتْ بِهِ، سَوَاءً كَانَ مَحَلُّهَا مُتَّصِلًا بِبَنِيَّةٍ، أَوْ كَانَ مُفْرَدًا لِمَنْ وَجَدَتْ بِهِ لِنَفْسِهَا بِشَرْطِ وُجُودِهَا بِذَاتِهِ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ صَحَّ وُجُودُهَا لَا فِي مَحَلٍّ، لَمْ تَكُنْ إِذَا وَجَدَتْ كَذَلِكَ مُخْتَصَّةً بِذَاتٍ مِنَ الدَّوَاتِ، فَلَمْ

(١) انظر: أصول الدين (ص ٢٨، ٢٩)، ولباب المحصل (ص ٦٩)، والكامل (ل ١٢٧ ب)، (١٥٥/أ)، وشرح المواقف (٥/٢٩٥، ٢٩٨).

(٢) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣٣/٧)، (٣٣٥/١١)، وأيضًا: أصول الدين (ص ٢٩، ١٠٥)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٧ ب)، (١٥٥/أ)، وشرح المواقف (٥/٢٩٦).

يَصِحُّ أَنْ يُوجِبَ كَوْنُ بَعْضِ الْأَجْسَامِ حَيًّا؛ لِأَنَّهُ لَا اخْتِصَاصَ لَهَا بِهِ، وَلَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ بَعْضِ مَا لَمْ يُوْجَدْ بِهِ إِلَّا كَمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهِ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ أَنْ لَا تُوجِبَ الْحَيَاةُ حُكْمًا وَحَالًا إِلَّا لِمَنْ وَجِدَتْ بِهِ وَاخْتَصَّتْ بِهِ، وَإِذَا كَانَ لَا يَصِحُّ أَنْ يُوجَدْ لِحُجْمَلَةٍ مِنَ الْجَوَاهِرِ، وَلَا لِحُزَائِنٍ مِنْ جُحْمَلَةٍ، بَلْ لَا يُوْجَدْ إِلَّا فِي جُزْءٍ وَاحِدٍ، وَجِبَ أَنْ يُوجِبَ الْحَالُ لِمَحَلِّهَا فَقَطْ، وَلَوْ صَحَّ أَنْ يُوجِبَ الْحَالُ لِسَائِرِ أَبْعَاضِ الْجُحْمَلَةِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُوْجُودَةً بِهَا، لَصَحَّ أَنْ تُوجِبَ ذَلِكَ لِمَا لَيْسَ لَهُ مِنَ الْجُحْمَلَةِ الَّتِي مَحَلُّهَا مِنْهَا؛ لِأَنَّ مَا بَيْنَ مَحَلِّهَا وَبَيْنَ بَاقِي أَجْزَاءِ الْجُحْمَلَةِ الَّتِي هُوَ مِنْهَا مِثْلُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَجْسَامِ الْمُغَايِرَةِ لَهُ، وَاتِّصَالُهُ بِالْجُحْمَلَةِ الَّتِي هُوَ مِنْهَا لَا يُخْرِجُهُ عَنْ مُغَايِرَةِ أَجْزَائِهَا؛ فَيَجِبُ أَنْ لَا يَصِحَّ إِيْجَابُهَا الْحُكْمَ لِغَيْرِ مَحَلِّهَا مِنْ جُحْمَلَتِهِ؛ كَمَا لَا يُوْجِبُهُ لِغَيْرِهِ الَّذِي لَيْسَ مَحَلِّهَا مِنْ جُحْمَلَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أُوجِبَتْ حَالًا لِلْجُحْمَلَةِ الَّتِي لَيْسَتْ هِيَ مُوْجُودَةً بِهَا، لَكَانَتْ مُوجِبَةً الْحَالِ لِمَا لَمْ يَخْتَصَّ بِهِ، وَلَوْ جَارَ ذَلِكَ، جَارَ أَنْ يُوجِبَهَا [١/٥٤] لِكُلِّ مَا لَمْ يُوْجَدْ بِهِ، وَإِذَا اسْتَحَالَ ذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ تُوجِبُ حُكْمًا، فَإِنَّهَا تُوجِبُهُ لِمَحَلِّهَا، وَأَنْ تَجْرِيَ مَجْرَى الْكَوْنِ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ: وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمَحَلُّ هُوَ الْحَيُّ دُونَ غَيْرِهِ، وَثَبَتَ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِلاتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ، وَالْجَوَاهِرُ الْمُحِيطَةُ بِمَحَلِّ الْحَيَاةِ بِمِثَابَةِ الْجَوَاهِرِ الْمُفْصَلَةِ عَنْهُ، وَإِضَافَةُ الْجُحْمَلَةِ إِلَى الْمَعْنَى الَّذِي اخْتَصَّ بِبَعْضِهَا؛ كإِضَافَةِ الْأَجْسَامِ إِلَى الْمَعْنَى الَّذِي فَرَضْنَاهُ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا عَدَمُ الْإِخْتِصَاصِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ مِنْ قَوْلِهِمْ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَا يُوجِبُ حَالًا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ بِجُحْمَلَةٍ؛ لِأَنَّ الْكَوْنَ يُوجِبُ حَالًا لِلْكَائِنِ فَلَا يَحْتَاجُ مَحَلُّهُ إِلَى اتِّصَالِهِ بِبَيِّنَةٍ حَيٍّ وَلَا غَيْرِهَا.

قَالَ: «وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ: اتِّفَاقُنَا جَمِيعًا عَلَى أَنَّ الْمَوْتَ الْمُضَادَّ لِلْحَيَاةِ مَقْصُورٌ حُكْمُهُ عَلَى مَحَلِّهِ، وَأَنَّ الْمَيِّتَ هُوَ الْجُزْءُ الَّذِي مَحَلُّهُ مِنَ الْجُحْمَلَةِ دُونَ سَائِرِهَا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَكَانَتِ الْحَيَاةُ ضِدَّ الْمَوْتِ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهَا حُكْمَ الْمَوْتِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، وَهَذَا سَبِيلُ كُلِّ ضِدَّيْنِ؛ فَإِنَّ عِنْدَهُمُ: الْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ إِنَّمَا يَكُونُ عِلْمًا وَقُدْرَةً لِلْجُحْمَلَةِ دُونَ مَحَلِّيَّهَا، كَذَلِكَ ضِدُّهُمَا مِنَ الْجَهْلِ وَالْعَجْزِ بِمِثَابَتِهِمَا.

فَإِنْ قَالُوا: لَيْسَ الْمَوْتُ مَعْنَى أَكْثَرِ مَنْ عَدِمَ الْحَيَاةَ.

قُلْنَا: انفصلوا مِمَّنْ يَقُولُ: لَيْسَ لِلْحَيَاةِ مَعْنَى أَكْثَرُ مِنْ عَدَمِ الْحَيَاةِ، وَلَوْ كَانَ وَصْفُ الْمَيِّتِ بِأَنَّهُ مَيِّتٌ: عُرُوهُ عَنِ الْحَيَاةِ، لَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً بِأَنَّهَا مَيِّتَةٌ، وَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ الْمَوْجُودَاتِ - الَّتِي لَا مَوْتَ فِيهَا - مَوْصُوفَةً بِأَنَّهَا حَيَّةٌ؛ إِذْ كَانَ لَا مَعْنَى لِلْحَيِّ أَكْثَرُ مِنْ عُرُوهِ عَنِ الْمَوْتِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَا يَجِبُ مَا قُلْتُمْ مِنْ تَسَاوِي حُكْمِ الْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ فِي إِجَابِهِمَا الْحُكْمَ لِمَحَلِّهِمَا، بَلْ يَجِبُ ذَلِكَ فِي الْمَوْتِ دُونَ الْحَيَاةِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ مَا يَحُلُّهُ الْمَوْتُ مِنْ أَجْزَاءِ الْإِنْسَانِ بِمَتَابَةِ الْمُنْفَصِلِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُدْرِكُ لِأَجْلِهِ الْمَوْتُ مِنْ أَجْزَائِهِ كَمَا لَا تُدْرِكُ بِالْمُنْفَصِلِ عَنْهُ، وَالْبَاقِي مِنَ الْجُمْلَةِ يُدْرِكُ بِأَبْعَاضِهِ الْحَيَّةِ الْأَكْمَ وَاللَّدَّةَ، وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْ بِالْبَعْضِ الَّذِي فِيهِ الْمَوْتُ.

قُلْنَا: هَذَا إِعَادَةٌ مِنْكُمْ لِمَذْهَبِكُمْ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، وَعِنْدَنَا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ لِأَنَّهُمَا ضِدَّانِ، وَالَّذِي حَلَّهَ الْمَوْتُ هُوَ الْمَيِّتُ، وَالَّذِي حَلَّتْهُ الْحَيَاةُ هُوَ الْحَيُّ، وَهُوَ الْمُنْفَصِلُ عَنِ الْجُمْلَةِ بِهَذَا الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُدْرِكُ بَاقِيَ الْجُمْلَةِ بِذَلِكَ الْجُزْءِ الَّذِي فِيهِ الْحَيَاةُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ الْجُزْءُ يُدْرِكُ مَا فِيهِ بِالْإِذْرَاكِ الَّذِي فِيهِ دُونَ الْجُمْلَةِ.

وَمِمَّا يَتَمَسَّكُ بِهِ فِي إِبْطَاتِ أَصْلِنَا أَنْ نَقُولَ: لَوْ افْتَقَرَتِ الْحَيَاةُ إِلَى الْبِنْيَةِ وَالْعِلْمِ، وَجَبَ أَنْ يَفْتَقِرَ الْحَيُّ إِلَيْهِمَا؛ كَمَا إِذَا احتَاجَ الْعِلْمُ إِلَى الْمَحَلِّ وَالْحَيَاةِ، احتَاجَ الْعَالِمُ إِلَيْهِمَا، وَهَذَا يُوجِبُ اسْتِحَالَةَ كَوْنِ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ حَيًّا؛ لِاسْتِحَالَةِ الْبِنْيَةِ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَمْ نَجِدْ فِي الشَّاهِدِ حَيًّا إِلَّا ذَا بِنْيَةٍ.

قُلْنَا: وَلَمْ تَجِدُوا عَالِمًا قَادِرًا إِلَّا كَذَلِكَ، فَلِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ الْحَيَاةَ وَالْقُدْرَةَ وَالْعِلْمَ تَقْتَضِي الْبِنْيَةَ دُونَ الْمَوْصُوفِينَ بِهَا؟! وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ كَوْنَ الْعَالِمِ عَالِمًا، مَشْرُوطٌ بِكَوْنِهِ حَيًّا كَمَا أَنَّ الْعِلْمَ مَشْرُوطٌ بِالْحَيَاةِ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَمْ تَجِدُوا فَاعِلًا إِلَّا جِسْمًا، وَلَمْ تَرَوْا إِنْسَانًا إِلَّا مِنْ نُطْقَةٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُسْتَمِرَّةِ فِي الْعَادَةِ، وَقَدْ اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ وَاجِبَاتِ الْعُقُولِ، كَذَلِكَ أَمْرُ الْبِنْيَةِ، وَقَدْ يَخْرِقُ اللَّهُ هَذِهِ الْعَادَةَ مُعْجِزَةً لِنَبِيِّ أَوْ كَرَامَةٍ لَوْلِيٍّ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّمَا يَلِيقُ الْقَوْلُ بِالْبِنْيَةِ، وَرُجُوعِ الْحُكْمِ إِلَيْهَا، وَالْقَضَاءِ بِإِجَادِهَا بِالْقَائِلِينَ بِانْقِسَامِ الْجُزْءِ وَالْحُكْمِ بِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ إِلَّا الْجُمْلَةَ، وَأَنَّ لَهَا حُكْمَ الْوَاحِدِ، وَالْقَلْبُ مَنْشَأُ الرُّوحِ الْحَيَوَانِيِّ،

وَالْكَبِدُ مَنْشَأُ الرُّوحِ الطَّبِيعِيِّ، وَالْجَوَارِحُ يَرْتَبُطُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ بِالْأَعْصَابِ وَالشَّرْيَانَاتِ، وَهِيَ فِي حُكْمِ الْوَاحِدِ، وَالْمُعْتَزِّلَةُ قَائِلُونَ بِأَنَّ الْبِنْيَةَ أَفْرَادٌ مُجْتَمِعَةٌ، وَالتَّأْلِيفُ لَمْ يَجْعَلْهَا كَالْوَاحِدِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ وَالْحَيَاةَ قَائِمَاتٌ بِأَجْزَاءٍ مِنَ الْبِنْيَةِ.

فَإِذَا ادَّعَوْا بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ أَحْكَامَ هَذِهِ الصِّفَاتِ ثَابِتَةٌ لِجُمْلَةِ الْبِنْيَةِ، فَلَا يَسْتَقِيمُ لَهُمْ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى التَّوَسُّعِ وَالْمَجَازِ، وَنَحْنُ قَدْ نُسَاعِدُهُمْ عَلَى هَذَا الْإِطْلَاقِ إِذَا اعْتَرَفُوا بِأَنَّهُمْ مُتَوَسِّعُونَ فِيهِ.

ثُمَّ نَقُولُ: قَدْ قُلْتُمْ: التَّأْلِيفُ يَقُومُ بِالْجُمْلَةِ؛ فَقُولُوا فِي الْعِلْمِ وَالْحَيَاةِ مِثْلَ ذَلِكَ، أَوْ قُولُوا: إِنَّ التَّأْلِيفَ يَقُومُ بِالْجُزْءِ الْوَاحِدِ [١٥٤/ب] وَيُفِيدُ حُكْمَهُ لِلْجُمْلَةِ؛ كَمَا قُلْتُمْ فِي الْعِلْمِ.

وَمِنْ عَجِيبِ الْأَمْرِ أَنَّكُمْ قُلْتُمْ: الْعِلْمُ وَالْجَهْلُ يَتَضَادَّانِ عَلَى الْجُمْلَةِ؛ حَسَبَ تَضَادِّهِمَا عَلَى الْمَحَلِّ؛ فَتَرَلُّمُ الْجُمْلَةِ مَنَزَلَةَ الْمَحَلِّ، مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّهَا أَفْرَادٌ مُجْتَمِعَةٌ!!

وَنَحْنُ إِذَا تَكَلَّمْنَا عَنِ الطَّبَائِعِيِّينَ: نُقِيمُ الدَّلِيلَ أَوَّلًا عَلَى ثُبُوتِ الْمَعَانِي؛ فَإِنَّ الْمَعْنَى الْوَاحِدَ لَا يَقُومُ بِمَحَلِّينَ، فَمَنْ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّ الْجُمْلَةَ حَيَّةٌ بِحَيَاةٍ فِي بَعْضِهَا، سَفَهُ عَقْلِي.

فَإِنْ تَمَسَّكُوا بِالْفِطْرَةِ الَّتِي يُشَاهِدُونَهَا عَلَى هَذِهِ الْبِنْيَةِ، فَعَلَيْهِمْ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ وَاجِبَاتِ الْعُقُولِ، دُونَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا الزَّيْنَةُ وَحُسْنُ الصُّورَةِ؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْحَشَرَاتِ وَالذُّبَابَ وَالْبَعُوضَ أَحْيَاءَ مُدْرِكَاتٍ، وَلَيْسَ لَهَا هَذِهِ الْبِنْيَةُ، وَكَذَلِكَ الْأَرْوَاحُ - عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا أَجْسَامٌ - أَحْيَاءٌ.

وَنَقُولُ أَيْضًا: لَوْ كَانَ الْإِدْرَاكُ الْمَوْجُودَ بِبَعْضِ الْجُمْلَةِ إِدْرَاكًا لِلْجُمْلَةِ، لَوَجَبَ أَنْ تَأْلَمَ الْجُمْلَةُ وَتَلْتَلِذُ بِأَلَمٍ وَلَذَّةٍ فِي الْبَعْضِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْيَدَ وَالرَّجْلَ لَا يُدْرِكَانِ أَلَمَ الرَّأْسِ، وَلَا يَلْتَذَّانِ بِلَذَّةِ الطَّعَامِ؛ كَمَا يَلْتَذُّ الْقَمْ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي الْقُدْرَةِ وَالْعَجْزِ، وَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: قَدَرْتُ يَدٌ وَعَجَزْتُ أُخْرَى، فَثَبَّتَ بِهَذِهِ الْأَدْلَةِ أَنَّ أَحْكَامَ الْمَعَانِي لَا تَرْجِعُ إِلَى الْجُمْلَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: الْحَيُّ الْعَالِمُ يَجِدُ نَفْسَهُ عَالِمَةً وَلَا يَجِدُ فِي كُلِّ عُضْوٍ عِلْمًا.

قِيلَ: فَكَذَلِكَ لَا يَجِدُ كُلُّ عُضْوٍ عَالِمًا.

وَالطَّبَائِعِيُّونَ لَمَّا جَعَلُوا الْبِنْيَةَ شَرْطًا فِي هَذِهِ الْمَعَانِي، جَعَلُوهَا شَرْطًا فِي أَحْكَامِهَا؛ وَلِهَذَا لَمْ يُنْثَبِتُوا الْأَحْكَامَ غَائِبًا.

وَالْمُعْتَرِثَةُ نَاقِضُوا هَذَا الْأَصْلَ؛ فَاتَّبَعُوا الْأَحْكَامَ غَائِبًا، مَعَ اسْتِحَالَةِ الْبَيِّنَةِ، وَشَرَطُوا الْبَيِّنَةَ شَاهِدًا، وَلَوْ أَنْصَفُوا، لَقَضَوْا بِأَنَّ لَا حَقِيقَةَ لِلْعَالَمِيَّةِ إِلَّا الْعِلْمُ شَاهِدًا وَعَايَةً.

فَإِنْ قَالُوا: كُلُّ جُزْءٍ فِيهِ حَيَاةٌ فَهُوَ قَابِلٌ لِلْعِلْمِ وَالْجَهْلِ، وَالْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ، أَفَتَقُولُونَ: إِنَّ جُمْلَةَ الْإِنْسَانِ مُؤْمِنَةٌ، أَوْ تَقُولُونَ: إِنَّ بَعْضَهُ مُؤْمِنٌ؟

قُلْنَا: بَلِ الْجُمْلَةُ مُؤْمِنَةٌ عَلَى أَحَدِ الْجَوَابِينَ.

فَإِنْ قَالُوا: أَفَتَقُولُونَ فِي كُلِّ جُزْءٍ: فِيهِ إِيمَانٌ وَمَعْرِفَةٌ؟

قِيلَ: إِنْ حَصَلَ الْإِجْمَاعُ مِنَ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ أَجْزَاءِ الْإِنْسَانِ مُؤْمِنَةٌ بِاللَّهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَعَارِفَةٌ، فَفِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْهُ عِلْمٌ بِاللَّهِ وَمَعْرِفَةٌ، وَهَذَا غَيْرُ مُمْتَنِعٍ فِي الْعَقْلِ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ؛ فَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِيمَانُ فِي جَمِيعِهَا وَإِنْ وَجَبَ تَسْمِيَةُ الْأَجْزَاءِ مُؤْمِنَةً مُصَدِّقَةً مِنْ جِهَةِ الدِّينِ وَالتَّعَبُّدِ مِنَ الشَّارِعِ بِذَلِكَ، فَتَقُولُ بِهِ وَلَوْ لَمْ يَرِدِ التَّعَبُّدُ لَمْ تَقُلْهُ، بَلْ كُنَّا نُسَمِّي مَحَلَّ الْعِلْمِ مِنَ الْجُمْلَةِ مُؤْمِنًا دُونَ سَائِرِهَا، وَهَذَا كَمَا يُسَمَّى الرَّجُلُ فِي حَالِ نَوْمِهِ وَعَشْيَتِهِ وَغَفْلَتِهِ مُؤْمِنًا؛ تَعَبُّدًا وَتَوْفِيقًا مِنَ الشَّارِعِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَجَوُّزٌ مِنْ حَيْثُ مَوْضُوعُ اللَّغَةِ، وَقَدْ يُمَكِّنُ أَنْ تُسَمَّى الْجُمْلَةُ مُؤْمِنَةً عَلَى حُكْمِ اللِّسَانِ أَيْضًا؛ عَلَى تَأْوِيلِ أَنَّ الْغَالِبَ عَلَى مَحَلِّ عِلْمِهِ الْإِيمَانُ؛ كَمَا يُسَمَّى الزَّنَجِيُّ أَسْوَدَ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ أَجْزَائِهِ غَيْرَ أَسْوَدَ.

وَنُصَوِّصُ الْقُرْآنَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَحَلَّ الْإِيمَانِ الْقَلْبُ، وَالْقَلْبُ وَالْيَدُ وَالرَّجُلُ وَسَائِرُ الْأَعْضَاءِ عِنْدَكُمْ لَيْسَتْ مَحَلًّا لِلْإِيمَانِ، وَأَيْضًا يُسَمَّى الرَّجُلُ سَمِيعًا بَصِيرًا وَإِنْ كَانَ السَّمْعُ^(١).

فَإِنْ قَالُوا: كَيْفَ تَسْتَحِقُّ الْجُمْلَةُ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ عَلَى إِيمَانٍ أَوْ كُفْرٍ فِي الْبَعْضِ؟

قُلْنَا: لَا يَسْتَحِقُّ أَحَدٌ عَلَى اللَّهِ شَيْئًا مِنَ الثَّوَابِ وَلَا مِنَ الْعِوَاضِ، وَلَكِنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - جَعَلَ وُجُودَ الْإِيمَانِ بِالْبَعْضِ عَلَمًا لِتَعْمِيمِهِ لِلْجُمْلَةِ، وَوُجُوبِ مَدْحِهَا عَلَيْهِ، وَإِثَابَتِهَا عَلَى مَا وَجَدَ بِبَعْضِهَا إِنْ وَافَى اللَّهَ بِهِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي عِقَابِ الْكَافِرِ وَالْفَاسِقِ، وَهَذَا كَمَا جَعَلَ إِفْرَارَ اللِّسَانِ بِالْإِيمَانِ عَلَامَةً لِأَجْزَاءِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهِ.

وَهَكَذَا الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: كَيْفَ يُجْلَدُ الظَّهْرُ بِالْفَرْجِ وَقَذَفَ اللِّسَانُ، وَيُضْرَبُ الْعُنُقُ بِكُفْرِ الْقَلْبِ، وَيُقَطَّعُ الْيَمِينُ بِسَرِقَةِ الْيَسَارِ؟!

(١) كذا بالأصل، ولم يتبين لي وجه الصواب فيها.

فَجُعِلَ اكْتِسَابُ الْأَبْعَاضِ لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ عَلَمًا ذَالًا عَلَى وُجُوبِ التَّعَبُّدِ بِهَذِهِ الْأُمُورِ،
وَلِلَّهِ - سُبْحَانَهُ - التَّعَبُّدُ بِمَا يَشَاءُ مِنْ غَيْرِ اكْتِسَابِ شَيْءٍ مِنَ الْأَبْعَاضِ لِشَيْءٍ مِنَ الْمَعَاصِي،
وَلَهُ أَنْ لَا يَتَعَبَّدَ بِذَلِكَ وَإِنْ اكْتَسَبَ الْعِظَائِمَ، وَقَدْ أَمَرَ بِاسْتِزْقَاقِ الْأَوْلَادِ بِكُفْرِ الْآبَاءِ، وَيَعْفُو عَنِ
الرَّزَالَتِ الْعَظِيمَةِ بِتَوْبَةِ اللِّسَانِ أَوْ بِنَدَمِ الْقَلْبِ.

[١/١٥٥] ثُمَّ نَقْلِبُ هَذَا السُّؤَالَ عَلَى الْخُصُومِ فَتَقُولُ:

السَّارِقُ عِنْدَكُمْ هُوَ الْجُمْلَةُ دُونَ الْيَدِ، وَالْقَازِفُ الْجُمْلَةُ دُونَ اللِّسَانِ، وَالزَّانِي هُوَ الْجُمْلَةُ
دُونَ الْفَرْجِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الظَّهَرَ لَمْ يَزِنْ وَلَمْ يَقْذِفْ، فَكَيْفَ أَوْجَبْتُمْ الْحَدَّ عَلَى مَنْ لَمْ يَزِنْ؟!
وَكَيْفَ أَوْجَبْتُمْ التَّوْبَةَ وَالنَّدَمَ عَلَى الْقَلْبِ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي لَمْ يَفْعَلْهُ؟! وَهَذَا هُوَ
الظُّلْمُ الْمَحْضُ.

فَإِنْ قَالُوا: الْمَأْمُورُ بِالْإِيمَانِ الْجُمْلَةُ أَوِ الْبَعْضُ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ: الْجُمْلَةُ، فَالَّذِي لَمْ يَفْعَلِ الْإِيمَانَ
مِنْهَا فَهُوَ كَافِرٌ، وَإِنْ قُلْتُمْ: هُوَ الْبَعْضُ، فَعَيْنُوهُ.

قُلْنَا: لَا خِلَافَ أَنَّ فِي قَلْبِ الْمُوقِنِ إِيمَانًا، وَأَنْ مَحَلَّ الْإِيمَانِ مُوقِنٌ، وَأَنَّ سَائِرَ الْأَعْضَاءِ
وَالْأَبْعَاضِ تُسَمَّى مُؤْمِنًا، تَعَبُّدًا مِنَ اللَّهِ، وَيَجُوزُ فِي اللُّغَةِ تَسْمِيَةُ الْجُمْلَةِ بِمَا يُوجَدُ فِي الْبَعْضِ،
ثُمَّ لَا يَجِبُ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ أَنْ يَكُونَ الْبَعْضُ الَّذِي لَمْ يَكُنْ فِيهِ الْإِيمَانُ كَافِرًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْمَرْ
بِهِ وَلَمْ يُنَهَ عَنْهُ، بَلْ جُعِلَ حُكْمُهُ تَابِعًا لِحُكْمِ الْقَلْبِ، وَأَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ بَعْضَ الْأَجْزَاءِ لِلْبَعْضِ،
وَالْقَلْبُ يَسْتَخْدِمُ جُمْلَةَ الْأَعْضَاءِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ فِي الْجَسَدِ لَمُضْغَةً»^(١) الْحَدِيثُ.

وَالْجَوَابُ الْآخَرُ أَنْ نَقُولَ: قَدْ أَمَرَ اللَّهُ جَمِيعَ الْأَجْزَاءِ بِالْإِيمَانِ، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى
أَنَّ الْجُمْلَةَ بِأَبْعَاضِهَا مُؤْمِنَةٌ بِاللَّهِ عَارِفَةٌ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ، وَفِي الْحَدِيثِ: «لَوْ خَشَعَ قَلْبُهُ
لَخَشَعَتْ جَوَارِحُهُ»^(٢)؛ قَالَهُ فَيَمَنْ يَلْعَبُ بِلِحْيَتِهِ فِي صَلَاتِهِ، وَلَا يَكُونُ الْمَرْءُ مُؤْمِنًا حَقِيقًا
مَا لَمْ تَسْتَقِمِ لِلَّهِ جَوَارِحُهُ.

وَكَذَلِكَ لَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ فِي بَعْضِهَا الْإِيمَانُ، وَهُوَ الْمَأْمُورُ بِالْإِيمَانِ، دُونَ مَا عَدَاهُ، ثُمَّ

(١) متفق عليه من حديث النعمان بن بشير: أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه:

(ح ٥٢)، ومسلم في كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، (ح ٣٠٩٤).

(٢) أخرجه الحكيم الترمذي في نوادر الأصول: (٢١٠/٣)، من حديث أبي هريرة، وانظر: شرح ابن ماجه

للسيوطي (١/٩٥)، وابن أبي شيبة (٢/٨٦)، (ح ٦٧٨٧)، مقطوعًا على سعيد بن المسيب.

يَرِدُ التَّعَبُّدُ بِإِجْرَاءِ الْإِسْمِ عَلَى الْجُمْلَةِ بِأَنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ، وَتَرَكَ الْإِعْتِبَارُ بِحُكْمِ مَا فِي الْبَاقِي.
فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ الْمُبْصِرُ مَحَلَّ الْبَصَرِ لَكَانَ هُوَ الْمُتَوَقِّي مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْبِئْرِ أَوْ الْمَاءِ
وَنَحْوِهِمَا.

قُلْنَا: إِنَّمَا تُتَوَقَّى الْجُمْلَةُ؛ لِمَا لَهَا مِنَ الْعِلْمِ بِمَا تَحْذَرُ مِنْهُ، وَتَصِيرُ الْجُمْلَةُ مُسَاوِيَةً لِمَحَالِّ
الرُّؤْيَةِ، وَلَا يَمْتَنِعُ فِي حُكْمِ الْعَقْلِ وَجُودُ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ بِكُلِّ جُزْءٍ فَعَالٍ؛ كَمَا لَا يَمْتَنِعُ وَجُودُ
الْحَيَاةِ وَالْقُدْرَةِ فِيهِ، وَلَا يَمْتَنِعُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فِي الْقَلْبِ عِلْمٌ أَيْضًا بِذَلِكَ وَإِرَادَةٌ، وَإِنْ كَانَ
الْفِعْلُ لِلْبَعْضِ.

فَإِنْ قَالُوا: هَلْ يَجُوزُ أَنْ تُرِيدَ إِحْدَى الرَّجُلَيْنِ الذَّهَابَ فِي جِهَةٍ، وَتُرِيدَ الْآخَرَى الذَّهَابَ
فِي جِهَةٍ أُخْرَى؟

قُلْنَا: الْعَقْلُ لَا يَمْنَعُ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ الْعَادَةَ أَمْتَنَّا مِنْهُ، وَسَيَقْلِبُ اللَّهُ هَذِهِ الْعَادَةَ فِي الْآخِرَةِ؛
فَيُخْتَمِ اللِّسَانُ، وَتَشْهَدُ الْجَوَارِحُ.

وَكَذَلِكَ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: يَسْمَعُ الْكَلَامَ فَيَفْهَمُ الْقَلْبُ، وَيُجِيبُ اللِّسَانُ؛ فَاللِّسَانُ هُوَ
الْمُجِيبُ أَوِ السَّامِعُ أَوِ الْقَلْبُ؟

قُلْنَا: الْمُجِيبُ مِنَ الْإِنْسَانِ عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ الْجُزْءُ الْمُتَكَلِّمُ مِنَ الْقَلْبِ، وَاللِّسَانُ هُوَ الْمُعَبِّرُ
بِالْعِبَارَةِ عَمَّا فِي الْقَلْبِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ تَقْدِيرُ عِلْمٍ فِي اللِّسَانِ، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الصَّوْتِ وَالْحَرَكَةِ
وَالْقُدْرَةِ، وَتَقْدِيرُ إِدْرَاكِ فِيهِ لِمَا يُسَمِّيهِ، ثُمَّ لَا يُسَمَّى ذَلِكَ الْإِدْرَاكُ سَمْعًا؛ إِذْ لَمْ يُوْجَدْ فِي
الْأُذُنِ، ثُمَّ يُخْبِرُ اللَّهُ - تَعَالَى - عِلْمًا فِي الْقَلْبِ بِالصَّوْتِ.

وَفِي الْجُمْلَةِ: أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ بَعْضَ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ لِلْبَعْضِ، وَأَجْرَى الْعَادَةَ بِذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ أَحْيَاءَ عَالَمِينَ قَادِرِينَ، وَهَذَا خِلَافُ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ
اللِّسَانِ.

قُلْنَا: هَذَا كَلَامٌ فِي إِطْلَاقِ عِبَارَةٍ دُونَ مَعْنَى؛ فَلَعَلَّهُمْ امْتَنَعُوا مِنْ هَذَا الْإِطْلَاقِ لِكَيْ لَا يَظُنَّ
ظَانٌّ أَنَّ الْأَحْيَاءَ الْقَادِرِينَ نَاسٌ كَثِيرُونَ؛ وَهَذَا كِإِطْلَاقِهِمْ أَنَّ الْإِنْسَانَ حَيٌّ وَاحِدٌ مَعَ بُبُوتِ
أَعْدَادٍ مِنَ الْحَيَاةِ فِيهِ، وَإِطْلَاقِ الْقَوْلِ عَلَى الْيَدِ وَالرَّجْلِ بِأَنَّهُ مُتَحَرِّكَةٌ مَعَ أَنَّ كُلَّ جُزْءٍ فِيهِ حَرَكَةٌ
فَهُوَ مُتَحَرِّكٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْخِلَافَ فِي هَذَا إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى الْعِبَارَةِ وَالْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ.
وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّ حُكْمَ الْمَعْرِفَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالرُّؤْيَا وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى الْجُمْلَةِ
الْمُعَدَّةِ لَهَا عِنْدَ الْخُصُومِ، ثُمَّ يُسَمَّى جُمْلَةً الْجَسَدِ عَارِفًا مُدْرِكًا سَمِيعًا بَصِيرًا مَرِيدًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا حَقِيقَةُ الْإِنْسَانِ؟

قُلْنَا: مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْإِنْسَانَ هُوَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ ذَاتُ الْأَبْعَاضِ^(١).

وَهَذَا مَذْهَبُ الدَّهْمَاءِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ^(٢).

وَذَهَبَ النَّظَامُ إِلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ هُوَ الرُّوحُ، وَأَنَّهُ هُوَ الْمُشَارِكُ لِهَذَا الْجَسَدِ الظَّاهِرِ، وَالْجَسَدُ
دِرْعُهَا [١٥٥ / ب] وَهَيْكَلُهَا، وَأَنَّهُ جَوْهَرٌ وَاحِدٌ، غَيْرٌ مُخْتَلِفٍ الْجِنْسِ، وَأَنَّهُ حَيٌّ عَالِمٌ قَادِرٌ؛
لِنَفْسِهِ، وَأَنَّ الرُّوحَ مَتَى فَارَقَتِ الْجَسَدَ، صَارَ الْجَسَدُ بِغَيْرِ حِسٍّ وَلَا عَقْلٍ وَلَا فِعْلٍ^(٣).

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ خِلَافَ الْإِجْمَاعِ، وَخِلَافُ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ اللِّسَانِ.

وَذَهَبَ مَعْمَرٌ إِلَى: أَنَّ الْإِنْسَانَ عَيْنٌ مِنَ الْأَعْيَانِ، لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْإِنْقِسَامُ، وَلَا الْحَرَكَةُ
وَالسُّكُونُ، وَلَا يَحُويهِ مَكَانٌ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مَحَلٍّ يَسْكُنُ فِيهِ، وَأَنَّهُ يُدَبِّرُ هَذَا الْبَدَنَ؛ فَيَحْرُكُهُ
وَيُسْكِنُهُ، وَلَا يَجُوزُ إِدْرَاكُهُ وَرُؤْيَا^(٤).

فَجَعَلَ هَذَا الرَّجُلَ الْإِنْسَانَ بِمِثَابَةِ الْقَدِيمِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ رَبُّهُ وَمُدَبِّرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ يَعِيشُ.

وَالْعَجَبُ أَنَّهُ كَيْفَ اخْتَصَّ بِتَدْبِيرِ هَذَا الْبَدَنِ عَلَى الْخُصُوصِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ

(١) انظر: التمهيد (ص ٨٥)، وعند الفلاسفة انظر: إخوان الصفا: الرسائل (٣/ ٣٤٨).

(٢) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/ ١٣)، (١١/ ٣١٢، ٣٢١)، والمجموع المحيط بالتكليف (٢/ ٢٤٢)، والقلائد (ص ١٠٣).

وقد استثنى الجبائي ما لا يكون من جملة الإنسان؛ فحكى عنه أبو هاشم أن العظم والشعر ليسا من جملة الحي؛
لأنه لا يألم بقطعها، وجوز أبو هاشم - رحمه الله - أن يكون في بعض العظم حياة، ويكون من جملة الإنسان؛
ولذلك يجد الإنسان الحذر والضرر في سنّه، ويذول عنه الوجع عند قلع الضرس، كذلك يجد الإنسان الوهي في
العظم، ويقال: إن النقرس هو تصدع العظم، وأما الدم والروح: فلا حياة فيهما عندهما جميعاً، وكذلك الشعر «.
انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/ ٣١٢، ٣٣٧، ٣٦٤).

(٣) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/ ٣١٠)، والمجموع المحيط بالتكليف (ص ٢٤٦)، والمقالات
(١/ ٢٩٩)، (٢/ ٢٦)، والفرق بين الفرق (ص ١٣٥، ٢١٢)، والفصل في الملل والنحل (٥/ ٦٥).

(٤) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/ ٣١٠)، والمجموع المحيط بالتكليف (ص ٢٤٤)، والمقالات
(٢/ ٢٧)، والملل (١/ ٦٧).

لَا مُمَاسٌ وَلَا مُجَاوِرٌ، فَمَا وَجْهٌ تَدِيرُهُ؟!

فَإِنْ قَالَ: اللَّهُ مُدَبِّرٌ لِسَائِرِ أَعْدَانِ الْعَالَمِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُمَاسًّا لَهَا، وَلَا كَائِنًا فِي شَيْءٍ مِنْهَا.
فَهَذَا الَّذِي قَالَهُ مَذْهَبُ الْفَلَاسِفَةِ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ: إِنَّ الْإِنْسَانَ هُوَ الْجَسَدُ وَالرُّوحُ جَمِيعًا، فَهُوَ لِمَجْمُوعِهِمَا
إِنْسَانٌ وَاحِدٌ، وَهَذَا قَوْلُ النَّجَّارِ^(١)، وَبِشْرُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، وَالصَّالِحِيِّ، وَهَشَامِ الْفُوطِيِّ^(٢)، وَهَشَامِ
ابْنِ الْحَكَمِ، إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي التَّفْصِيلِ.

فَقَالَ بِشْرُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ: الْإِنْسَانُ هُوَ هَذَا الْجَسَدُ وَالرُّوحُ.
وَقَالَ مَرَّةً: هُمَا حَيَّانٌ.

وَقَالَ مَرَّةً: هُمَا حَيٌّ وَاحِدٌ^(٣).

وَقَالَ الصَّالِحِيُّ: الْإِنْسَانُ هُوَ الْحَيُّ بِالرُّوحِ^(٤).

وَقَالَ هَشَامُ بْنُ الْحَكَمِ: الْجَسَدُ مَوَاتٌ، وَالرُّوحُ هُوَ الْحَيُّ الْفَعَالُ الْمُدْرِكُ، وَإِنَّهُ نُورٌ مِنَ
الْأَنْوَارِ^(٥).

وَقَالَ ابْنُ الرَّائِدِيِّ: إِنَّ فِي الْبَدَنِ أَرْوَاحًا جَمَّةً، فَعَالَةٌ دَرَاكَةٌ، وَإِنَّ الْإِنْسَانَ مِنْ هَذِهِ الْأَرْوَاحِ
شَيْءٌ وَاحِدٌ فِي الْقَلْبِ دُونَ سَائِرِ الْجَسَدِ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْأَفْعَالِ إِنَّمَا هِيَ الَّتِي فِي الْقَلْبِ^(٦).
وَقَالَ أَفْلَاطُونُ: لِلْإِنْسَانِ نَفْسٌ مُسْتَعْمِلَةٌ لِلْبَدَنِ^(٧).

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/٣١٠).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/٣١٠)، المجموع المحيط بالتكليف (٢/٢٤٤).

(٣) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/٣١٠)، والمجموع المحيط بالتكليف (ص ٢٥٠)، الأشعري
المقالات (١/٢٩٩).

(٤) انظر: الأشعري: المقالات (٢/٢٧).

(٥) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/٣١٠)، والمجموع المحيط بالتكليف (ص ٢٥٠)، والأشعري
والمقالات (١/٢٩٩).

(٦) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/٣١٠)، والمجموع المحيط بالتكليف (ص ٢٤٤)، والأشعري
والمقالات (٢/٢٧).

(٧) انظر: الفارابي: الجمع بين رأيي الحكيمين (ص ١٠٨)، والتعليقات (ص ١٠)، والمقابسات (ص ١٦٢)،
وَقَدَّهُ فِي (ص ٣٣٦)، وانظر حالات ترك النفس استعمال البدن في: إخوان الصفا: الرسائل (٣/٢٨٣).

وَأَمَّا الْخَارِجُونَ عَنِ الْجَمَلَةِ فَلَهُمْ مَذَاهِبُ:

فَقَالَ الثَّوَيْبِيُّ: « الْإِنْسَانُ جَوْهَرَانِ مُمْتَرِجَانِ: أَحَدُهُمَا خَيْرٌ مِنَ النُّورِ، وَالْآخَرُ شَرٌّ مِنَ الظُّلْمَةِ ».

وَقَالَتِ الْمَرْقُيُونِيُّ: « هُوَ ثَلَاثَةُ جَوَاهِرَ: نُورٌ وَظُلْمَةٌ وَثَالِثٌ بَيْنَهُمَا هُوَ الْفَعَالُ دُونَهُمَا »^(١).

وَقَالَ قَوْمٌ: الْإِنْسَانُ هُوَ الْحَوَاسُ الْخَمْسُ، وَهَذَا مَذَهَبُ الْمَانَوِيَّةِ^(٢).

وَقَالَ قَوْمٌ: الْإِنْسَانُ هُوَ الطَّبَائِعُ الْأَرْبَعُ^(٣).

وَلَأَصْحَابِ الْهَيْوَلَى مَذَاهِبُ:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ الْحَيُّ النَّاطِقُ الْمَيِّتُ^(٤).

وَقَالَ مَلَكَايَيْتَةُ النَّصَارَى: الْإِنْسَانُ هُوَ النَّفْسُ وَالْعَقْلُ.

وَمِنْ مَذَهَبِ النَّظَّامِ: أَنَّ الرُّوحَ جَوْهَرٌ بَاقٍ لَا يَفْسُدُ وَلَا يَبِيدُ، وَأَنَّ مَكَانَهُ مِنَ الْجَسَدِ مَكَانَ النَّارِ مِنَ الْفَحْمِ، وَأَنَّهُ مَتَى اعْتَدَلَتْ عَلَيْهِ الْأَخْلَاطُ، وَرَدَّتْ عَلَيْهِ الْمَوَادُّ، فَإِذَا فَسَدَتْ أَخْلَاطُهُ، وَانْقَطَعَتْ عَنْهُ مَوَادُّهُ، انْقَطَعَ عَنِ جَسَدِهِ، وَاتَّصَلَ بِعَالَمِهِ^(٥).

وَأَمَّا الْإِسْلَامِيُّونَ: فَإِنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الرُّوحَ مَخْلُوقَةٌ جِسْمًا كَانَتْ أَوْ عَرَضًا^(٦).

وَعِنْدَ أَرِسْطَالِيْسٍ وَالطَّبَائِعِيِّينَ: الْإِنْسَانُ هُوَ الشَّخْصُ الْمُرَكَّبُ مِنَ النَّفْسِ النَّطْقِيَّةِ وَالْعَنَاصِرِ الْجَسَدِيَّةِ^(٧).

وَمَذَهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْإِنْسَانَ هُوَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، وَأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ فِيهِ حَيَاةٌ وَقَدَرَةٌ فَهُوَ حَيٌّ قَادِرٌ مُدْرِكٌ، وَقَدْ يَكُونُ إِنْسَانًا عَاجِزًا مَيِّتًا، وَإِنَّمَا يُفْصَلُ بَيْنَ الْحَيِّ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَبَيْنَ مَا لَيْسَ بِحَيٍّ مِنْهَا، بِقَبُولِهِ صِفَاتِ الْحَيِّ؛ مِنَ الْقُدْرَةِ، وَالْعِلْمِ، وَالْإِرَادَةِ، وَنَحْوِهَا.

(١) انظر: الأشعري: المقالات (٢/٢٧)، وأبو منصور الماتريدي: التوحيد (ص ١٧١).

(٢) انظر: الأشعري: المقالات (٢/٣١). (٣) انظر: الأشعري: المقالات (٢/٢٧).

(٤) انظر: أبو حيان التوحيدي: المقابسات (ص ١٨٩)، والأشعري: المقالات (٢/٢٧).

(٥) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/٣٣٩)، والمقالات (٢/٢٨)، والممل والنحل (١/٥٥).

(٦) انظر: الروح (ص ١٤٤، ١٥٦) وفيه استوفى ابن القيم البحث في مسألة خلق الروح، وتوسع جدًا في بيان الأدلة على أن الروح مخلوقة، والجواب عن أدلة المخالفين نفي ذلك.

(٧) انظر: الغزالي: المعارف العقلية: (٣٧) (ط دار الفكر ١٩٦٣ م).

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا حَدُّ الْإِنْسَانِ عِنْدَكُمْ؟

قُلْنَا: هُوَ مَنْ لَهُ هَذِهِ الْبَنِيَّةُ الْمَخْصُوصَةُ، الَّتِي يُفَارِقُ بِهَا بَنِيَّةَ الْبَهِيمَةِ وَالْفَرَسِ وَالنَّحْلَةِ وَنَحْوَهَا؛ فَكُلُّ إِنْسَانٍ فَلَهُ هَذِهِ الصُّورَةُ وَالْبَنِيَّةُ، وَكُلُّ مَنْ لَهُ هَذِهِ الصُّورَةُ وَالْبَنِيَّةُ فَهُوَ إِنْسَانٌ، وَعَلَى هَذَا جُمُهُورُ أَهْلِ اللِّسَانِ، وَبِهِ وَرَدَ نُصُوصُ الْقُرْآنِ، وَعَلَيْهِ انْعَقَدَ إِجْمَاعُ الْعُلَمَاءِ، وَقَوْلُ الْعَرَبِ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى الْجَسَدِ الظَّاهِرِ: هَذَا إِنْسَانٌ، وَشُهْرَةُ هَذَا عَنْهُمْ وَالْعِلْمُ بِقَصْدِهِمْ؛ بِمَثَابَةِ قَوْلِهِمْ فِي الْفَرَسِ وَالِدَّارِ وَالنَّحْلَةِ: هَذَا فَرَسٌ، وَهَذِهِ نَحْلَةٌ، وَهَذَا مَسْجِدٌ^(١).

وَقَدْ اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ قَبْلَ النَّظَامِ وَمَعَمَّرَ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ مُدْرِكٌ بِالْأَبْصَارِ، وَالرَّبُّ تَعَالَى قَالَ:

﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ﴾ [الإنسان: ٢].

وَقَالَ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾^(٢) ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴿

[المؤمنون: ١٢، ١٣].

وَقَالَ أَيْضًا: ﴿مِنْ صَلَاسِلٍ مِنْ حَمَلٍ مَسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦، ٢٨، ٣٣].

وَقَالَ: ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ مَا عَزَاكَ رَبِّكَ الْكَبِيرُ﴾ [الانفطار: ٦].

وَقَالَ: ﴿قَدِ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرُهُ﴾ [عبس: ١٧]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ أَمَانَهُ، فَأَقْبَرُهُ﴾ [عبس: ٢١].

[١/١٥٦] ثُمَّ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ فَقَالَ أَكْثَرُهُمْ: هُوَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الظَّاهِرَةُ،

وَإِنَّ الْمَلَكَ إِذَا جَاءَ بِصُورَةِ إِنْسَانٍ فَهُوَ إِنْسَانٌ، وَجَوْهَرُهُ وَسَائِرُ صِفَاتِهِ لَمْ تَقْلَبْ، فَإِذَا عَادَ إِلَى صُورَتِهِ الَّتِي خَلَقَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا، صَارَ مَلَكًا، وَإِذَا صَارَ الْإِنْسَانُ مَيِّتًا، فَهُوَ إِنْسَانٌ مَيِّتٌ، وَالْإِنْسَانُ الْمُصَوَّرُ فِي الْخَشَبَةِ وَغَيْرِهِ يُسَمَّى إِنْسَانًا أَيْضًا.

وَقَالَ قَائِلُونَ: اسْمُ الْإِنْسَانِ إِنَّمَا يَجْرِي عَلَى مَنْ لَهُ هَذِهِ الصُّورَةُ وَالْبَنِيَّةُ الظَّاهِرَةُ وَالْبَاطِنَةُ،

وَإِنَّ الْمَلَكَ، وَإِنْ كَانَ يَأْتِي عَلَى صُورَةِ الْبَشَرِ، فَلَمْ يَكُنْ بَاطِنُ بَنِيَّتِهِ كَبَاطِنِ بَنِيَّةِ الْإِنْسَانِ؛ فَلَا يُسَمَّى إِنْسَانًا، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْمُصَوَّرِ وَالْخَشَبِ وَغَيْرِهِ، إِنَّمَا يَجْرِي اسْمُ الْإِنْسَانِ عَلَى غَيْرِ مَنْ لَهُ هَذِهِ الْبَنِيَّةُ تَوْشَعًا.

(١) كذا بالأصل، كان ينبغي له أن يقول: «وهذه دار» تبعًا للأمثلة المضروبة وتساوقًا مع الأفراد المذكورة.

بَاب: إِرَادَةِ الْكَائِنَاتِ^(١)

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ كُلَّ حَادِثٍ مُرَادٌ لِلَّهِ - تَعَالَى - بِالإِرَادَةِ الْقَدِيمَةِ، وَلَا يَخْتَصُّ تَعَلُّقُ مَشِيئَتِهِ وَإِرَادَتِهِ بِصِنْفٍ مِنَ الْحَوَادِثِ دُونَ صِنْفٍ.
وَمِنْ أَثْمَنَاتِنَا مَنْ أَطْلَقَ ذَلِكَ عَامًّا وَلَمْ يُطْلِقْهُ تَفْصِيلًا^(٢).

فَإِذَا قِيلَ لَهُ: فَالْكُفْرُ وَالْقَبَائِحُ، هَلْ هِيَ وَاقِعَةٌ مُرَادَةٌ لِلَّهِ - تَعَالَى - يَجْتَنِبُ^(٣) إِطْلَاقَهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِيهَامٍ لِدَلِكِ، وَإِنْ كَانَ يَعْتَقِدُهُ دِينًا؛ إِذْ قَدْ يَتَوَهَّمُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّ مَا يُرِيدُهُ اللَّهُ يَأْمُرُ بِهِ وَيُحَرِّضُ عَلَيْهِ، وَرُبَّ لَفْظٍ يُطْلَقُ عَامًّا وَلَا يُقْصَدُ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ: الْعَالَمُ بِمَا فِيهِ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَلَا يُقَالُ: هَذِهِ الرُّوحَةُ لِلَّهِ، وَهَذَا الْوَلَدُ لِلَّهِ، فَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْقَدَمَاءِ مِنَ الْأَثَمَةِ.
وَأَمَّا شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَإِنَّهُ لَمْ يَتَحَاشَ مِنْ إِطْلَاقِ ذَلِكَ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا، وَقَالَ: يُرِيدُ الْكُفْرَ مُعَاقِبًا عَلَيْهِ^(٤).

وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ: نَقُولُ: إِنَّهُ يُرِيدُ الْكُفْرَ بِالْكَافِرِ، وَلَا يُقَالُ: يُرِيدُ الْكُفْرَ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ يُشْعِرُ بِظَاهِرِهِ عَنِ الرَّضَا، وَقَوْلُهُ: يُرِيدُ بِهِ، لَا يُشْعِرُ بِذَلِكَ^(٥).
وَكُلُّ هَذَا نِقَاشٌ فِي الْعِبَارَاتِ، وَالْإِخْتِلَافُ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي الْمَعْنَى.

(١) انظر هذا المبحث في: اللمع (ص ٤٨، ٦٠)، والإبانة (ص ١٦٣، ١٦٥)، والتمهيد (ط بيروت) (ص ٣١٧)، والإنصاف (ص ١٥١، ١٦٢)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ٦٩)، وأصول الدين (ص ١٠٢)، والإرشاد (ص ٢٣٧، ٢٤٩)، ونهاية الأقدام (ص ٥٤، ٢٤٨، ٢٥٨)، والأربعين (١/ ٣٤٣، ٣٤٥)، والمعالم (ص ٨٩، ٩٠)، والأبكار (١/ ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٨، ٣١٩)، (٢/ ٤٧٧، ٤٩٢)، وغاية المرام (ص ٦٤، ٧١)، والكمال في اختصار الشامل (ل ٩٢/ ب، ١٠١/ أ)، وحز الغلاصم (ص ١٧)، ومرهم العلل المضلة (ص ١١٠)، وشرح المقاصد (٤/ ٢٧٤، ٢٨١)، وشرح المواقف (٨/ ١٩٢، ٢٠١).
(٢) حكى الأشعري في اللمع (ص ٨٤) هذا القول عن بعض الأصحاب، وانظر أيضًا: إثثار الحق على الخلق (ص ٢٤٠).

(٣) غير واضحة في الأصل، وصحتها تبعًا لما في الإرشاد (ص ٢٣٨).

(٤) انظر: الإبانة (ص ١٧٠، ١٧٢، ١٨١، ١٨٢)، واللمع (ص ٨٤) وفيه يقول «فأما أنا: فأقول: إن الشر من الله تعالى؛ بأن خلقه شرًّا لغيره لا له» وابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٩٨)، وأبكار الأفكار (٢/ ٤٧٧)، والكمال (ل ٩٣/ أ).

(٥) الكامل (ل ٩٣/ أ)، وعلمه بأن وقوع الحوادث بإرادته تعالى وفاقًا، والأبكار (٢/ ٤٧٨)، وأيضًا: شرح الطحاوية (ص ٢٧٧).

وَمِمَّا يَجِبُ التَّنَبُّهُ لَهُ: أَنَّ إِرَادَةَ اللَّهِ قَصْدٌ إِلَى الْإِحْدَاثِ، وَلَا تَنْقَسِمُ إِرَادَتُهُ إِلَى مَا يَكُونُ قَصْدًا إِلَى الْفِعْلِ وَإِلَى غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا يَنْقَسِمُ ذَلِكَ فِي حُقُوقِ الْعِبَادِ؛ مِنْ حَيْثُ يَتَصَوَّرُ مِنْهُمْ إِرَادَةُ فِعْلِ الْغَيْرِ، فَالْإِرَادَةُ الْقَصْدِيَّةُ مِنَ الْعِبَادِ تُقَارَنُ الْمُرَادَ وَلَا تَتَقَدَّمُ؛ لِاسْتِحَالَةِ بَقَاءِ الْمُرَادِ، وَأَبْطُلْنَا مَذْهَبَ الْكُعْبِيِّ وَالنَّظَّامِ وَالْجَا حِظِّ فِي إِرَادَةِ اللَّهِ^(١).

وَمِمَّا اخْتَلَفَ أَهْلُ الْحَقِّ فِي إِطْلَاقِهِ وَمَنْعِ إِطْلَاقِهِ: الْمَحَبَّةُ وَالرِّضَا.

فَصَارَ الْمُتَقَدِّمُونَ إِلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَجِبُ الْكُفْرُ وَلَا يَرْضَاهُ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَعْصِيَةٍ^(٢).

وَعِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ: لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَحَبَّةِ وَالرِّضَا وَالْإِرَادَةِ؛ فَيَقُولُ: إِنَّهُ يُرِيدُ الْكُفْرَ وَيُجِبُهُ وَيَرْضَاهُ كُفْرًا قَيْحًا مُعَاقِبًا عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يُرِيدُ بِهَذَا الْإِطْلَاقِ أَنَّهُ يَرَاهُ حَسَنًا، بَلْ يَذُمُّ صَاحِبَهُ وَيَلْعَنُهُ^(٣).

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: مَا اخُذَ هَذِهِ الْإِطْلَاقَاتِ الشَّرْعُ، فَمَا لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِإِطْلَاقِهِ لَا تُطْلَقُ، وَهَذَا هُوَ الْأَوَّلَى.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: الْمَحَبَّةُ مِنَ اللَّهِ صِفَةٌ خَبَرِيَّةٌ فَتَتَّبِعُ فِي ذَلِكَ الْخَبَرَ.

وَمَنْ امْتَنَعَ مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْمَحَبَّةِ وَالرِّضَا تَحَزَّبُوا حِزْبَيْنِ:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمَحَبَّةُ وَالرِّضَا يُعَبَّرُ بِهِمَا عَنْ إِنْعَامِ اللَّهِ وَإِفْضَالِهِ، وَهُمَا مِنْ صِفَاتِ أَفْعَالِهِ؛ فَإِذَا قِيلَ: أَحَبَّ اللَّهُ - تَعَالَى - عَبْدًا، فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ: تَحَنُّنًا عَلَيْهِ وَمَيْلًا إِلَيْهِ، بَلِ الْمَعْنَى بِهِ: إِنْعَامُهُ عَلَى عَبْدِهِ، وَمَحَبَّةُ الْعَبْدِ لِلَّهِ إِذْعَانُهُ لَهُ، وَانْقِيَادُهُ لِطَاعَتِهِ؛ فَإِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - يَتَقَدَّسُ عَنْ أَنْ يَمِيلَ أَوْ يَمَالَ إِلَيْهِ^(٤).

وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَحْمِلُ الْمَحَبَّةَ وَالرِّضَا عَلَى الْإِرَادَةِ، وَلَكِنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهَا إِرَادَةُ نِعْمَةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَالْمَحَبَّةُ أَخْصُ مِنَ الرَّحْمَةِ، وَإِذَا تَعَلَّقَتِ الْإِرَادَةُ بِنِقْمَةٍ تَنَالُ عَبْدًا فَإِنَّهَا تُسَمَّى سَخَطًا وَغَضَبًا، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ.

(١) انظر (ل ٥١/ ب) فيما سبق، وانظر: الفرق بين الفرق (ص ١٨٢)، ونهاية الأقدام (ص ٢٣٩)، وانظر قول أبي الحسن الأشعري بجواز تعلق الإرادة بالحادثة بفعل الغير دون القدرة الحادثة في: مجرد مقالات الأشعري (ص ٧٨)، والكامل (ل ٨٧/ أ - ب).

(٢) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٣٨)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٣/ أ).

(٣) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٩٨)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٣/ أ).

(٤) قارنه بما في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٣٨).

وَمَنْ حَمَلَ الْمَحَبَّةَ عَلَى صِفَاتِ الْأَفْعَالِ حَمَلَ السَّخَطَ وَالْغَضَبَ عَلَيْهَا، وَالْمُؤَالَاةَ فِي حُكْمِ الرِّضَا، وَالْمُعَادَاةَ فِي حُكْمِ السَّخَطِ.

وَمَنْ قَالَ مِنْ أَصْحَابِنَا: إِنَّ الْمَحَبَّةَ وَالرِّضَا مِنَ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ، فَإِذَا وَرَدَ الْخَبَرُ بِذَلِكَ فَهَلْ يُفَسَّرُ؟

فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يُفَسَّرُ وَيُفَوَّضُ عِلْمُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ.

وَمَنْ فَسَّرَ ذَلِكَ فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: حَمَلُهُ عَلَى الْأَفْعَالِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ ذَلِكَ إِرَادَةُ نِعْمَةٍ خَاصَّةٍ، وَإِذَا حَمَلْنَا الْمَحَبَّةَ عَلَى الْإِرَادَةِ فَلَا إِرَادَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْقَدِيمِ - سُبْحَانَهُ - وَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِمُتَجَدِّدٍ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ الْمُرِيدُ أَنْ يَكُونَ مَا لَيْسَ بِكَائِنٍ [١٥٦/ب]، وَيَجُوزُ كَوْنُهُ، وَأَنْ لَا يُعْدَمَ مَا يَجُوزُ عَدَمُهُ.

فَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ فِي صِفَةِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْوَةِ وَالْعَشيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الكهف: ٢٨]؛ مَعْنَاهُ: يُرِيدُونَ التَّقَرُّبَ إِلَيْهِ بِطَاعَتِهِمْ، فَمُتَعَلِّقُ إِرَادَتِهِمْ قُرْبَهُ وَنِعْمَةً مَخْصُوصَةً تَنَالُهُمْ.

وَأَمَّا الْمُعْتَرِلةُ الْبَصَرِيَّةُ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ مُرِيدٌ لِأَفْعَالِهِ سِوَى الْإِرَادَاتِ وَالْكَرَاهِيَّاتِ؛ كَمَا قَدَّمْنَا تَفْصِيلَ ذَلِكَ، وَالشَّطْرُ مِنْ أَفْعَالِهِ سُبْحَانَهُ غَيْرُ مُرَادٍ لَهُ؛ فَإِنَّ لِلَّهِ - تَعَالَى - بِكُلِّ مُرَادٍ إِرَادَةً، وَلَا تَتَعَلَّقُ إِرَادَةُ وَاحِدَةٍ بِمُرَادَيْنِ، وَأَمَّا الْحَوَادِثُ الَّتِي هِيَ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ وَأَكْسَابِ الْمُحْدَثِينَ فَهِيَ مُنْقَسِمَةٌ إِلَى أَفْعَالِ الْمُكَلِّفِينَ، وَإِلَى أَفْعَالِ غَيْرِ الْمُكَلِّفِينَ:

فَأَمَّا أَفْعَالُ الْمُكَلِّفِينَ: فَتَنْقَسِمُ إِلَى: وَاجِبٍ، وَنَذْبٍ، وَمَحْظُورٍ، وَمُبَاحٍ.

فَأَمَّا الْوَاجِبُ: فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ يُرِيدُهُ مِنَ الْمُكَلِّفِ وَيَكْرَهُ تَرْكَهُ.

وَالْمَنْدُوبُ إِلَيْهِ: فَإِنَّهُ يُرِيدُهُ مِنْهُ وَلَا يَكْرَهُ تَرْكَهُ.

وَأَمَّا الْمَحْظُورُ: فَإِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - يَكْرَهُ فِعْلَهُ مِنَ الْمُكَلِّفِ، وَيُرِيدُ تَرْكَهُ.

وَأَمَّا الْمُبَاحُ: فَإِنَّهُ لَا يُرِيدُهُ وَلَا يَكْرَهُهُ.

وَأَمَّا أَفْعَالٌ غَيْرُ الْمُكَلَّفِينَ؛ كَالصَّبَّانِ وَالْمَجَانِينَ وَالْبَهَائِمِ: فَلَيْسَتْ بِمَرَادٍ عَنْدهُمْ وَلَا مَكْرُوهَةٍ^(١).

وَعِنْدَهُمْ: أَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ؛ مَا كَانَ حَسَنًا يَتَعَلَّقُ بِهِ اسْتِحْقَاقُ ثَوَابٍ، وَإِنَّمَا يَكْرَهُ مِنَ الْقَبَائِحِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ اسْتِحْقَاقُ عِقَابٍ، هَذِهِ جُمْلَةُ الْمَذَاهِبِ.

فَأَمَّا أَدِلَّةُ أَهْلِ الْحَقِّ فِيمَا صَارُوا إِلَيْهِ فَكَثِيرَةٌ، أَقْوَاهَا: أَنَّ تَبْنِيَّ غَرَضًا عَلَى خَلْقِ الْأَعْمَالِ، وَقَدْ أَقْمَنَّا الدَّلَالََةَ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ خَالِقُ الْأَعْمَالِ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ مَخْلُوقٍ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ مَقْدُورَاتِ الْمُحْدَثِينَ، أَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مَقْدُورَاتِهِمْ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَرِيدًا قَاصِدًا إِلَيْهَا، وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ وَإِنْ كَانَتْ مُثَبَّتَةً فِي نَفْسِهَا وَلَكِنَّهَا مُسْتَنَدَةً إِلَى أَصْلٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ^(٢).

وَمِمَّا يَتِمَسَّكُ بِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ غَيْرِ سُلُوكِ الْبِنَاءِ أَنْ نَقُولَ: لَوْ أَرَادَ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ مَا لَمْ يَكُنْ، وَكَرِهَ مِنْهُمْ مَا كَانَ، لَا قُضِيَ ذَلِكَ إِلَى انْتِسَابِهِ إِلَى الْقُصُورِ؛ فَإِنَّ الْعُقُلَاءَ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ نَفَادَ الْإِرَادَةِ فِي الْمُرَادِ مِنْ أَحَقِّ دَلَالَاتِ الْكَمَالِ، وَنَقِضُهُ دَلِيلُ نَقِصَةٍ، وَهَذَا مَا لَا سَبِيلَ إِلَى جَحْدِهِ.

وَكَذَلِكَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ نَفُوذَ الْإِرَادَةِ فِي الْمُرَادِ مِمَّا يُتَمَدَّحُ بِهِ، وَعَدَمَ نَفُوذِهَا مِنْ أَمَارَاتِ الْقُصُورِ وَدَلَالَاتِ الضَّعْفِ، أَوْ مِنْ عَلَامَاتِ الْغَفْلَةِ وَالذُّهُولِ، وَلَا نَقِصَةَ أَعْظَمَ مِنْ أَنْ يُقَالَ: الْأُمُورُ جَارِيَةٌ فِي الْمَمْلَكَةِ أَرَادَهَا الْمَلِكُ أَوْ كَرِهَهَا، وَخُصُومَتَانِ مِنَ الْمُعْتَرِزَةِ يُوَافِقُونَنَا عَلَى أَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ قَادِرٌ عَلَى تَحْصِيلِ مُرَادِهِ مِنَ الْعِبَادِ بِطَرِيقِ الْإِلْجَاءِ، وَلَوْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ كَانَ مُفْضِيًا إِلَى الضَّعْفِ وَالْقُصُورِ، فَكَذَلِكَ إِذَا أَرَادَ مِنْهُمْ أَنْ يُطِيعُوا اخْتِيَارًا، ثُمَّ لَمْ تَنْفُذْ إِرَادَتَهُ، أَدَّى إِلَى الْقُصُورِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

وَكَذَلِكَ وَافَقُونَا عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَوْ أَرَادَ مِنْ أَفْعَالِهِ شَيْئًا ثُمَّ لَا يَكُونُ، كَانَ ذَلِكَ قُصُورًا، فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِيمَا يُرِيدُهُ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ^(٣).

وَالَّذِي يُوضَّحُ مَا قُلْنَا: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ تَمَدَّحٌ بِنَفُوذِ إِرَادَتِهِ وَمَشِئَتِهِ فِي خَلْقَتِهِ فِي آيٍ كَثِيرَةٍ مِنَ التَّنْزِيلِ؛ مِنْهَا:

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٣٩)، والآمدني: أبعاد الأفكار (٢/ ٤٧٨)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٣/ أ).

(٢) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٤٠)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٣/ ب).

(٣) انظر هذا الجواب في المرجعين السابقين، الموضع نفسه.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ [السَّجْدَة: ١٣].
 وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يُونُس: ٩٩].
 وَقَالَ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ﴾ [الْإِنْعَام: ٣٥].
 وَقَالَ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾ [الْإِنْعَام: ١٠٧].
 وَقَالَ: ﴿أَفَلَمْ يَأْنِسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَن لَّوْ شَاءَ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرَّعْد: ٣١].
 وَقَالَ: ﴿مَنْ يَشَاءِ اللَّهُ يُضِلِّهِ وَمَنْ يَشَاءُ يُصْلِحْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الْإِنْعَام: ٣٩].
 فَقَدْ ثَبَتَ بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ أَنَّ نُفُودَ الْإِرَادَةِ فِي الْمُرَادِ يَدُلُّ عَلَى الْكَمَالِ، وَعَدَمَ نُفُودِهَا يَدُلُّ عَلَى الْقُصُورِ.
 فَإِنْ قَالُوا: عَدَمَ نُفُودِ الْإِرَادَةِ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الْقُصُورِ فِيمَا هُوَ مَقْدُورٌ لِلَّهِ، وَيَكُونُ مِنْ أَفْعَالِهِ، فَأَمَّا فِي أَفْعَالِ الْغَيْرِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى الْقُصُورِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُوصَفُ بِالْإِقْتِدَارِ عَلَى فِعْلِ الْغَيْرِ^(١).
 قُلْنَا: هَذَا قَوْلٌ مَنْ لَا يَقْدَرُ اللَّهُ حَقَّ قَدْرِهِ؛ فَإِنَّا أَقَمْنَا الدَّلَالَهَ عَلَى أَنَّ لَا خَالِقَ غَيْرُهُ وَلَا مُبْدِعَ سِوَاهُ، فَالَّذِي أَبَدُوهُ مُسْتَرَوْ حِينَ إِلَيْهِ أَشَدُّ عَلَيْهِمْ لَوْ تَدَبَّرُوهُ؛ فَإِنَّهُمْ أَشْرَكُوا الْعِبَادَ فِي الْخَلْقِ، وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ يَخْلُقُونَ كَمَا يَخْلُقُ اللَّهُ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾ [١٥٧/١] وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا ﴿[الْفُرْقَان: ٢].
 وَقَالَ: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [النَّحْل: ١٧].
 فَعَلَّمَنَا بِأَدِلَّةِ الْعَقْلِ، وَإِجْمَاعِ أَيْمَةِ الدِّينِ وَسَلَفِ الْأَمَّةِ، وَفَحَوَى آيَاتِ الْقُرْآنِ أَنَّ الْإِلَهَ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى الْخَلْقِ، وَمَنْ لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ، وَمَنْ نَفَذَتْ إِرَادَتُهُ فِي الْمُرَادِ.
 وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ مَنْ تَصَدَّى لِلْمُلْكِ فِي دَهْرِنَا، ثُمَّ جَرَى مِنْ أَتْبَاعِهِ فِي أَقْطَارِ الْمَمْلَكَةِ مَا يَكْرَهُهُ وَيَأْبَاهُ، وَلَمْ يَجِدْ سَبِيلًا إِلَى تَحْصِيلِ مُرَادِهِ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُرِيدُهُ؛ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا لِضَعْفٍ فِيهِ، أَوْ غَفْلَةٍ وَذُحُولِهِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الَّذِي جَرَى مِنْ فِعْلِ غَيْرِهِ، وَهُوَ مِمَّنْ تَحَوُّطُهُ مَمْلَكَتُهُ، وَتَحْتَوِي عَلَيْهِ قَبْضَتُهُ لِلسُّلْطَةِ، فَإِذَا جَرَى مِمَّنْ هَذَا سَبِيلُهُ، فَمَا ذَاكَ

(١) انظر هذه الشبهة والجواب عنها في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٤١)، وابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٣/ب).

إِلَّا لَأَنَّ الْمَمْلَكَةَ لَمْ يُشَدَّ أَرْكَانُهَا وَلَمْ يَقَوْ سُلْطَانُهَا^(١).

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّ الْمَلِكَ مَنَّا لَوْ خُوْطِبَ بِذَلِكَ، وَقِيلَ: تَجْرِي فِي مَمْلَكَتِهِ مَا لَا يُرِيدُهُ لَتَغَيَّرَ بِذَلِكَ، وَعَدَّ ذَلِكَ وَقِيعَةً مِنْ قَائِلِهِ، وَهَذَا فِيمَنْ يَنْسَبُ مَنْ يَتَّصِدَى لِلْمَلِكِ مَنَّا إِلَى الْقُصُورِ، وَهُوَ عَلَى التَّحْقِيقِ أَعْجَزُ الْعَجْزِ، فَكَيْفَ الْقَوْلُ فِيمَنْ يَنْسَبُ رَبَّ الْعَالَمِينَ إِلَى الْقُصُورِ عَنِ الْمُرَادِ؟!

وَتَمَسَّكَ الْأَيْمَةُ بِكَلِمَةٍ شَائِعَةٍ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَامِ وَالْخَاصِّ فِي عَرْضِ الْكَلَامِ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: « مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ »^(٢).

فَإِنْ قَالُوا: نَحْنُ قَائِلُونَ بِهِذَا؛ فَإِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى تَحْصِيلِ مُرَادِهِ بِطَرِيقِ الْإِلْجَاءِ^(٣).

قِيلَ لَهُمْ: أَتَجَوِّزُونَ مِنَ اللَّهِ أَنْ يُجْبَرَ الْخَلْقُ عَلَى الْإِيمَانِ وَيَضْطَرُّهُمْ إِلَيْهِ؟

فَإِنْ قَالُوا: لَا نُجَوِّزُهُ؛ فَإِنَّهُ قَبِيحٌ؛ إِذْ لَا يُنْتَفَعُ بِمِثْلِ هَذَا الْإِيمَانِ؛ فَإِنَّهُ - تَعَالَى - قَالَ: ﴿ فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا ﴾ [غَافِرٌ: ٨٥]، وَلَوْ سَمَحَتْ أَنْفُسُهُمْ بِتَجَوُّيزِ ذَلِكَ مَعَ اعْتِقَادِهِمْ قُبْحَهُ فَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ يُرِيدُ الْقَبِيحَ، فَلْيَسْعُوا صَدْرًا بِأَنَّهُ يُرِيدُ جُمْلَةَ الْكَائِنَاتِ خَيْرَهَا وَشَرَّهَا. ثُمَّ نَقُولُ: فَالَّذِي يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِلْجَاءِ لَا يُرِيدُهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَهُ عِنْدَكُمْ^(٤)، وَالَّذِي يُرِيدُهُ مِنْ حُصُولِ الْإِيمَانِ مِنْ عِبَادِهِ اخْتِيَارًا لِيَنْفَعَهُمْ بِهِ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَلَا يَسْتَقِرُّ لَهُمْ فِي ذَلِكَ قَدَمٌ، وَلَا يَسْتَقِيمُ لَهُمُ الْإِلْتِجَاءُ إِلَى الْإِلْجَاءِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ فَإِنَّهُمْ يُفَسِّرُونَ الْإِلْجَاءَ بِإِظْهَارِ آيَاتِ هَائِلِهِ كَمَا قَالَ: ﴿ إِنْ شَأْ نُزِّلَ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ [الشُّعَرَاءُ: ٤]، وَهَذَا أَقْصَى مُتَمَسِّكِهِمْ فِي فِعْلِ الْإِلْجَاءِ، وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَمِرٍّ فِي جُمْلَةِ الْكُفْرَةِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿ وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَهُمُ الْمَلَكِيَّةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتُ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [الأنعام: ١١١].

(١) انظر هذا المثال من كلام الأشعري في اللمع (ص ٤٨)، والإبانة (ص ١٦٣، ١٦٦، ١٦٨)، والباقلاني: التمهيد (ط: بيروت) (ص ٣١٩).

(٢) انظر هذا الدليل على عموم تعلق الإرادة في: الأشعري: الإبانة (ص ١٦٣)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٣ / ب).

(٣) انظر: الجواب عن اعتماد المعتزلة على الإلجاء في: اللمع (ص ٥٣)، والتمهيد (ط: بيروت) (ص ٣١٨)، وشرح المقاصد (٤ / ٢٧٥).

(٤) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٨ / ١٧٢).

وَقَالَ: ﴿فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْنِيَ نَقْعًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾ [الأنعام: ٣٥]؛ فَبَيَّنَ أَنَّ الْآيَاتِ لَا تَجُزُّ إِلَى هُدًى، وَلَا تُصَدُّ عَنْ رَدًى، فَمَا يُؤْمِنُكُمْ أَنَّ فِي مَعْلُومِ اللَّهِ أَنَّ طَائِفَةً مِنَ الْعَتَاةِ وَالْمَرَدَةِ غَلَبَتْ عَلَيْهِمُ الشَّقْوَةُ؛ فَلَا يُؤْمِنُونَ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ.

وَذَلِكَ أَنَّ الْإِلْجَاءَ لَا يَسْلُبُ الْإِفْتِدَارَ عِنْدَ الْخُصُومِ، وَالْمُلْجَأُ قَادِرٌ عَلَى ضِدِّ مَا أُلْجِئَ إِلَيْهِ^(١).

وَفِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ أَنَّ أَبَا جَهْلٍ كَفَرَ فِي حَيَاتِهِ، وَسَيَكْفُرُ فِي الْآخِرَةِ وَيَقُولُ فِي فُقَرَاءِ الصَّحَابَةِ: ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾^(٢) [الأخفاف: ١١].

ثُمَّ نَقُولُ: لَوْ جَازَ أَنْ يُقَالَ: الْإِلْجَاءُ يَجْمَعُهُمْ عَلَى الْهُدَى، لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: فِي مَقْدُورِ اللَّهِ لُطْفٌ، لَوْ فَعَلَهُ لَأَمَّنَ النَّاسُ كُلُّهُمْ طَوْعًا؛ كَمَا قَالَ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ [السجدة: ١٣].

وَقَالَ: ﴿أَلَمْ يَأْتِيسَ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ لَوْ بَشَاءَ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١]، وَإِنَّمَا يَكُونُونَ مُهْتَدِينَ حَقًّا لَوْ آمَنُوا طَوْعًا.

وَقَالَ: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الأنعام: ٢٥].

وَأَصْحَابُنَا يَتَمَسَّكُونَ بِالْإِجْمَاعِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ وَهُوَ قَوْلُهُمْ: «مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ»^(٣)؛ وَالْمَعْنَى: وَمَا شَاءَ أَنْ لَا يَكُونَ لَا يَكُونَ؛ وَنَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ التَّمَدُّحَ، وَلَمْ يُرِيدُوا تَخْصِيصَ كَلَامِهِمْ بِضَرْبِ دُونَ ضَرْبٍ.

فَإِنْ عَارَضُونَا بِقَوْلِ السَّلَفِ: «أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِمَّا كَرِهَ اللَّهُ»؛ قَالُوا: وَهَذَا إِجْمَاعٌ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَكْرَهُ الْفَوَاحِشَ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨]. قُلْنَا: مَا تَمَسَّكْنَا بِهِ كَلِمَةً شَائِعَةً مُسْتَفِيضَةً، صَادِرَةٌ عَنِ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ، [١٥٧/ب]، وَالَّذِي تَمَسَّكْتُمْ بِهِ إِنَّمَا يَنْقُلُهُ الْآحَادُ.

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣٩٥/١١)، (٣١٧/١٢).

(٢) لم أقف عليه في مظانه من مصادر التفسير بالمأثور وأسباب النزول.

(٣) انظر: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٥/ب).

وَإِنْ سَلَّمْنَا لَهُمْ شُيُوعَهُمَا، فَالْوَجْهُ أَنْ لَا يُحْمَلَا عَلَى التَّنَاقُضِ؛ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ نِسْبَةَ الْأُمَّةِ الْمَعْصُومَةِ إِلَى الزَّلَلِ؛ فَالْوَجْهُ أَنْ يُقَالَ: أَرَادُوا بِقَوْلِهِمْ: «مِمَّا كَرِهَ اللَّهُ» مِمَّا ذَمَّ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَنَهَى عَنْهُ؛ فَإِنَّ مَنْ كَرِهَ شَيْئًا نَهَى عَنْهُ، وَذَمَّ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: ﴿عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨] أَي: مَذْمُومًا، مِنْهُيًّا عَنْهُ، فَيُحْمَلُ عَلَى مَعْنَاهُ؛ كَمَا يُحْمَلُ الْأَسْفُ عَلَى مَعْنَاهُ مِنَ الْغَضَبِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَمَّا عَاسَفُونَا﴾ [الزخرف: ٥٥]؛ وَتُحْمَلُ الرَّحْمَةُ عَلَى النِّعْمَةِ أَوْ إِرَادَةِ النِّعْمَةِ، وَتُحْمَلُ الْمَحَبَّةُ عَلَى إِبْطَاتٍ مُنْزِلَةٍ شَرِيفَةٍ لِلْمَحْبُوبِ؛ لِأَنَّ مَنْ أَحَبَّ شَيْئًا عَظَّمَهُ.

وَمِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ مِنْ مَوَاقِعِ الْإِجْمَاعِ أَنْ قَالُوا: أَجْمَعَ فُقَهَاءُ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ الْمُدْيُونَ الْمُؤَسِّرَ إِذَا قَالَ لِمُسْتَحِقِّ الدِّينِ: وَاللَّهِ لَا أَقْضِيَنَّ حَقَّكَ غَدًا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فَلَا تَنْعَقِدْ لَهُ يَمِينٌ، وَإِذَا انْقَضَى الْيَوْمُ الْمَعْنِيُّ لِلْقَضَاءِ، وَلَمْ يَفِ بِقَوْلِهِ، لَا يَحْنُثُ فِي يَمِينِهِ، وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ^(١).

وَعِنْدَ الْخُصُومِ: الرَّبُّ - تَعَالَى - يَشَاءُ قَضَاءَهُ مِنَ الْمُؤَسِّرِ، وَأَمْرُهُ بِهِ، وَأَوْجِبُهُ عَلَيْهِ، وَيَكْرَهُ الْمُطْلَ؛ فَقَدْ شَاءَ اللَّهُ قَضَاءَهُ، فَهَلَّا انْعَقَدَتْ يَمِينُهُ؟!

كَمَا أَنَّهُ لَوْ عَلَقَ قَضَاءَ دِينِهِ عَلَى مَشِيئَةِ زَيْدٍ، ثُمَّ شَاءَ زَيْدُ الْقَضَاءِ، وَلَوْ فَرَضَ كَذَلِكَ وَلَمْ يَقْضِ، كَانَ حَانِثًا، وَلَوْ اسْتُبْهِمَتْ مَشِيئَتُهُ فَلَا يَحْنُثُ، وَهَذَا مِمَّا يَعْظُمُ وَقَعَهُ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ، وَقَدْ اضْطَرُّبُوا فِي ذَلِكَ وَاخْتَلَفَتْ فِيهِ أَجُوبَتُهُمْ.

فَقَالَ الْكُفَيْيُّ: مَعْنَاهُ: لَا أَقْضِيَنَّ حَقَّكَ غَدًا، إِنْ أَبْقَانِي اللَّهُ وَمَكَّنَنِي مِنْهُ.

وَهَذَا إِنَّمَا بَنَاهُ عَلَى أَصْلِهِ فِي نَفْيِ الْإِرَادَةِ^(٢)، وَهُوَ تَحَكُّمُ مَحْضٍ؛ فَإِنَّ الْمَشِيئَةَ مَعْلُومَةٌ الْمَعْنَى إِجْمَاعًا، فَلَا يَسُوغُ حَمْلُهَا عَلَى غَيْرِ مَعْنَاهَا.

ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا انْقَضَى الْوَقْتُ الْمَضْرُوبُ، وَالْحَالِفُ مُتَمَكِّنٌ فِيهِ مِنَ الْأَدَاءِ، غَيْرُ مَمْنُوعٍ مِنْهُ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَقْضِ، فَيَجِبُ أَنْ يَحْنُثَ عَلَى قَوْلِ الْكُفَيْيِّ، وَأَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ.

وَقَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ: مَعْنَى الْكَلَامِ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَلْجَأَنِي إِلَيْهِ.

وَهَذَا بَاطِلٌ؛ إِذْ لَيْسَ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ تَعَرُّضٌ لِلْإِلْجَاءِ وَلَا لِلَاخْتِيَارِ، وَلَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ زَيْدٌ، ثُمَّ شَاءَهُ اخْتِيَارًا، وَلَمْ يَقْضِ الْحَالِفُ، فَإِنَّهُ يَحْنُثُ فِي يَمِينِهِ، وَلَا يَجُوزُ حَمْلُ مَشِيئَتِهِ عَلَى إِرَادَةِ

(١) هذا الإجماع حكاه ابن عبد البر في التمهيد (١٤/٣٧٣).

(٢) انظر: البغدادي: الفرق بين الفرق (ص ١٨٢).

الإلجاء؛ لأنَّ اللَّفْظَ عَامٌّ، وَقَدْ أَبْطَلْنَا عَلَيْهِمْ قَصْدَ الإِلْجَاءِ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ؟
وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا: أَنَّهُ لَوْ قَالَ: لَا قُضِيَ حَقُّكَ غَدًا طَائِعًا مُخْتَارًا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -
فَلَا يَحْنُ إِذَا انْقَضَى الْوَقْتُ الْمُؤَقَّتُ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِنْ قِيدَ قَضَاءُهُ بِالْاِخْتِيَارِ.
وَلَمَّا عَلِمَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ ضَيْقَ الْمَخْرَجِ فِيمَا أَلْزَمُوهُ، سَلَكَ طَرِيقًا آخَرَ؛ فَقَالَ: لَيْسَ عَلَيْنَا
التَّعَرُّضُ لِذِكْرِ مَعْنَى قَوْلِ الْحَالِفِ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَلَكِنَّا نَعْلَمُ عَلَى الْجُمْلَةِ أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةُ
مَوْضُوعَةٌ فِي الشَّرِيعَةِ لِتَحِلَّةِ الْإِيمَانِ، وَمَنْعِهَا عَنِ الْإِنْعِقَادِ، وَلَا اعْتِرَاضَ عَلَى الشَّارِعِ فِيمَا
حَكَمَ بِهِ^(١).

قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ رحمته الله: « وَهَذَا أَمْثَلُ قَوْلٍ قَالُوهُ، وَهُوَ بَاطِلٌ عِنْدَ التَّحْصِيلِ، وَالَّذِي يُوَضِّحُ
ذَلِكَ أَنَّهُمْ كَمَا أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْحِنْثَ لَا يَتَحَقَّقُ فِي الصُّورَةِ الْمَفْرُوضَةِ، فَكَذَلِكَ اتَّفَقُوا عَلَى
أَن قَوْلَهُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَيْسَ مِنَ الْمُجْمَلَاتِ الَّتِي لَا يُتَعَرَّضُ لِمَعَانِيهَا، وَمَنْ ادَّعَى إِجْمَالًا فِيمَا
اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى بَيَانِهِ كَانَ خَارِقًا لِلْإِجْمَاعِ »^(٢).

قَالَ^(٣): « وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَيْ: إِنْ شَاءَ لُطْفًا يَقَعُ عِنْدَهُ الْأَدَاءُ
اخْتِيَارًا، فَإِذَا مَضَى الْيَوْمُ وَلَمْ يَقَعِ الْأَدَاءُ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْمَعْلُومِ لُطْفٌ يَقَعُ عِنْدَهُ الْأَدَاءُ،
فَلَمْ يَحْنُ لِذَلِكَ »^(٤).

وَهَذَا إِنَّمَا بَنَاهُ عَلَى فَاسِدٍ، وَأَصْلُهُ فِي اللَّطْفِ، وَسَرَدُ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ.
ثُمَّ هَذِهِ اللَّفْظَةُ قَدْ تَصَدَّرُ عَنِ الْغَيْرِ الْعَبِيِّ؛ الَّذِي لَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ مَعْنَى اللَّطْفِ عَلَى مَوْضِعِ
أَصْلِ الْمُعْتَزِلَةِ، فَلَا يَجُوزُ حَمْلُ اللَّفْظِ الْعَامِّ عَلَيْهِ.
وَمِمَّا يَتَمَسَّكُ بِهِ أَبُو الْحَسَنِ أَنْ قَالَ: « مَنْ أَرَادَ مِنْ غَيْرِهِ فِعْلًا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فَهُوَ مُتَمَنَّئٌ،
وَمَا قَالَهُ الْمُعْتَزِلَةُ مِنْ أَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ يُرِيدُ مِنْ عَبْدِهِ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ - تَمَنٍّ مَحْضٍ،
وَلَا يَجُوزُ التَّمَنِّيُّ عَلَى اللَّهِ بِالْإِجْمَاعِ »^(٥).

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٤٢، ٢٤٣).

(٢) هذا من كلام أبي المعالي في كتابه الشامل؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٦/أ).

(٣) القائل هنا هو أبو هاشم الجبائي.

(٤) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٦/أ).

(٥) انظر: الأشعري: اللمع (ص ٥٨)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٦/ب).

قَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: « التَّمَنِّي يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ الْقَائِلِ: لَيْتَ مَا لَمْ يَكُنْ كَانَ، أَوْ مَا كَانَ لَمْ يَكُنْ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللَّهِ »^(١).

قُلْنَا: نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الصَّامِتَ يَتَمَنَّى، كَمَا أَنَّ النَّاطِقَ يَتَمَنَّى، فَبَطَلَ رَدُّهُ إِلَى الْقَوْلِ^(٢).
وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿فَتَمَنَّا أَلَمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٩٤، الجمعة: ٦]: قَالَ الْمُفَسِّرُونَ:
مَعْنَاهُ: تُرِيدُوهُ [١٥٨/أ].

شَبَّهَ الْمُفْتَزِلَةَ فِي أَنَّ اللَّهَ لَا يُرِيدُ مِنْ عِبَادِهِ إِلَّا مَا أَمَرَهُمْ بِهِ^(٣):

قَالُوا: كُلُّ أَمْرٍ بِالشَّيْءِ مَرِيدٌ لَهُ؛ إِذْ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ يَأْمُرَ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - عَبْدَهُ بِالطَّاعَةِ، ثُمَّ لَا يُرِيدُ طَاعَتَهُ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ اقْتِضَاءِ الطَّاعَةِ وَطَلَبِهَا مِنَ الْمَأْمُورِ وَبَيْنَ كَرَاهِيَةِ وَقُوعِهَا جَمْعٌ بَيْنَ تَقْيِصِينَ؛ بِمَثَابَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَمْرِ بِالشَّيْءِ وَالنَّهْيِ عَنْهُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ: أَمْرُكَ بِكَذَا وَآكْرُهُ مِنْكَ فَعَلَهُ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: أَمْرُكَ بِكَذَا وَأَنْهَاكَ عَنْهُ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ كُلَّ أَمْرٍ يَقْتَضِي طَاعَةَ الْمَأْمُورِ مَرِيدٌ وَقُوعَ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ الْكُفَّارَ بِالْإِيمَانِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَرِيدًا لِلإِيمَانِهِمْ وَإِنْ عَلِمَ كُفْرَهُمْ.

قُلْنَا: مُعْوَلَكُمُ فِيمَا ذَكَرْتُمُوهُ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَأْمُورٍ بِهِ مُرَادٌ لِلْأَمْرِ، وَكُلٌّ مِنْهِي عَنْهُ مَكْرُوهٌ لِلنَّاهِي، وَنَحْنُ نُرِيدُكُمْ الْآنَ أَنَّ فِي الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ بَطْلَانٌ مُعْوَلَكُمُ، فَإِنَّهُ قَدْ يَأْمُرُ الْأَمْرُ مِنَّا بِالشَّيْءِ، وَهُوَ لَا يُرِيدُ وَقُوعَهُ، وَذَلِكَ يُتَصَوَّرُ فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا:

مَا قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: « لَوْ أَنَّ نَبِيًّا أَخْبَرَ وَاحِدًا مِنْ أُمَّتِهِ وَقَالَ: إِنَّكَ لَوْ أَمَرْتَ وَلَدَكَ بِخَمْسٍ خِلَالَ وَاقْتَصَرْتَ عَلَيْهِ، عَصَاكَ، وَلَوْ أَمَرْتَهُ بِعَشْرِ خِلَالَ، ثُمَّ حَطَّطْتَ عَنْهُ خَمْسًا، لَأَطَاعَكَ فِي الْخَمْسِ الْبَاقِي، وَإِنَّمَا غَرَضُ الْأَبِ مِنْ وَلَدِهِ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - الطَّاعَةُ فِي الْخَمْسِ، فَأَمَرَ وَلَدَهُ بِالْخِلَالِ الْعَشْرِ، وَهُوَ عَلَى قَصْدٍ حَطَّ خَمْسٍ مِنْهَا، فَقَدْ تَحَقَّقَ الْأَمْرُ بِالْخِلَالِ الْعَشْرِ، وَهُوَ لَا يُرِيدُ مِنْهَا إِلَّا خَمْسًا؛ فَثَبَّتَ أَنَّ الْأَمْرَ لَا يَقَارِنُ الْإِرَادَةَ^(٤).

(١) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣٧/٦)، ومسائل الخلاف (ص ٣٦٦)، وأيضًا: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٦/ب).

(٢) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٣) انظر هذا المبحث في: الأشعري: اللمع (ص ٥٨)، والإبانة (ص ١٧٢)، والجويني: الإرشاد (ص ٢٤٣).

(٤) انظر هذا المثال في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٧/أ)، من غير نسبته إلى أبي الحسن الأشعري.

وَفِي حَدِيثِ الْمِعْرَاجِ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَمَرَ نَبِيَّنَا ﷺ بِخَمْسِينَ صَلَاةً، ثُمَّ لَمْ يَرِدْ مِنْهَا إِلَّا الْخَمْسُ^(١)؛ كَمَا فِي الْخَبَرِ.

وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا مَلَكَ عَبْدًا، فَأَتَتْهُمُ سُلْطَانُ الْبَلَدِ أَنَّهُ قَصَدَ بِجَمْعِهِمْ تَشْوِيشَ الْمَمْلَكَةِ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ يَضْرِبُ عَبِيدَهُ وَيُجْهِدُهُمْ، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى الْمَلِكِ فَأَخْضَرَهُ الْمَلِكُ فِي الصُّورَتَيْنِ، وَوَبَّخَهُ فَأَعْتَذَرَ عَمَّا مِنْهُ صَدَرَ، وَقَالَ: إِنَّهُمْ لَا يُطِيعُونَنِي فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَمْرِ، وَلَا يَلْتَفِتُونَ إِلَيَّ كَلَامِي، فَلَمْ يُصَدِّقْهُ الْمَلِكُ، فَيَأْمُرُ عَبِيدَهُ فِي مَجْلِسِ الْمَلِكِ بِأَمْرٍ وَيَقُولُ لَهُمْ: افْعَلُوا كَيْتَ وَكَيْتَ، فَلَا تَسْتَرِيبُ - وَالْحَالَةَ هَذِهِ - أَنَّهُ لَا يُرِيدُ طَاعَتَهُمْ^(٢).

فَإِنْ قَالُوا: الَّذِي يُصَدِّرُ مِنْهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَيْسَ بِأَمْرٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ امْتِحَانٌ، وَلَيْسَ الْغَرَضُ مِنْهُ اقْتِضَاءُ الطَّاعَةِ.

قُلْنَا: هَذَا الْآنَ مُرَاعِمَةٌ لِلْحَقِيقَةِ؛ فَإِنَّ الْعَبِيدَ عَلِمُوا عَلَى اضْطِرَارٍ أَنَّ سَيِّدَهُمْ أَوْجَبَ عَلَيْهِمْ بِخَضْرَةِ الْمَلِكِ أَمْرًا، وَهَذَا مُسْتَسْتَبِنٌ مِنْ قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ، وَمُنْكَرُهُ جَاحِدٌ لِلْحَقِيقَةِ؛ إِذْ يُسَوِّغُ لِلْقَائِلِ أَنْ يَدَّعِي مِثْلَ هَذِهِ الدَّعْوَى فِي كُلِّ أَمْرٍ حَتَّى يَقَالَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي أَوْامِرِ اللَّهِ لِلْكَفَّارِ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي عِلْمِهِ إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِأَمْرٍ حَقِيقِيٍّ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ عُدْرَ الرَّجُلِ لَا يَتَمَهَّدُ عِنْدَ الْمَلِكِ إِلَّا بِأَنْ يُوجِبَ عَلَى عَبِيدِهِ أَمْرًا جَزْمًا، ثُمَّ أَنَّهُمْ لَا يُطِيعُونَهُ، فَمَا لَمْ يَأْتِ بِمَا يَقْتَضِي إِجَابًا فِي اقْتِضَاءِ الطَّاعَةِ، ثُمَّ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْمُخَالَفَةُ لَا يَكُونُ عُدْرًا.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ وَجَدَ مِنْهُ صُورَةُ الْأَمْرِ، وَلَكِنْ لَيْسَ يَجْدُ فِي نَفْسِهِ اقْتِضَاءَ الطَّاعَةِ، فَإِنَّهُ عَلَى خِيفَةٍ لَوْ أُطِيعَ.

قُلْنَا: وَلَوْ قِيلَ لَكُمْ: إِنَّهُ لَا يَجِدُ الْأَمْرَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَوْامِرِ اقْتِضَاءَ الطَّاعَةِ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَا يُطَاعُ، فَمَا جَوَابُكُمْ عَنْهُ؟

ثُمَّ قَوْلُهُ: افْعَلْ - مَعَ مَا اقْتَرَنَ بِهِ مِنَ الْقَرَائِنِ - تَرْجَمَةٌ لِلْإِجَابِ الْهَاجِسِ فِي النَّفْسِ، سَوَاءً أَرَادَ الْامْتِثَالَ أَوْ لَمْ يَرِدْ، وَلَقَدْ ادَّعَيْتُمْ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ دُونَ أَنْ تَقْتَرِنَ بِهِ إِرَادَةُ الطَّاعَةِ، فَإِذَا أَرَيْنَاكُمْ

(١) متفق عليه من حديث أنس بن مالك: أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (ح ٧١١٥)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب الإسرائاء برسول الله ﷺ إلى السموات، (ح ٢٦٥)، والحديث أخرجه البخاري من حديث مالك بن صعصعة ﷺ في كتاب المناقب، باب المعراج، (ح ٣٧٣٠).
(٢) انظر هذا المثال في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٤٤، ٢٤٥)، والأمدي: أبقار الأفكار (٢/ ٤٨٧، ٤٨٨).

صُورَةً وَاحِدَةً يُقَارَنُ فِيهَا الْأَمْرُ الْإِرَادَةُ، فَقَدْ بَطَلَ دَعَاؤُكُمْ، وَلَا يَنْفَعُكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ تَعْلِيلُ الْبَعْضِ؛
بِأَنْ يَقُولُوا: إِنَّمَا بَطَلَ مَا ادَّعَيْنَاهُ لِكَذَا وَكَذَا.

ثُمَّ نَقُولُ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَنْهَى عَمَّا يَأْمُرُ بِهِ فَرَقًا وَخَوْفًا؟
فَإِنْ قَالُوا: لَا.

قُلْنَا: كَمَا أَنَّ الْخَوْفَ لَا يُسَوِّغُ جَمَعَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُسَوِّغَ
الْفَرَقَ بَيْنَ الْأَمْرِ وَالْإِرَادَةِ.

ثُمَّ نَقُولُ: كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُقَارَنَ الْأَمْرُ الْإِرَادَةُ، إِذَا عَلِمَ الْأَمْرُ أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ لَا يَكُونُ، فَالرَّبُّ
سُبْحَانَهُ هُوَ الْعَالِمُ بِأَنَّ مُعْظَمَ الْمُكَلَّفِينَ لَا يُطِيعُونَ وَلَا يُؤْمِنُونَ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: مَا عَلِمَ اللَّهُ
أَنَّهُ يَكُونُ مِمَّا أَمَرَ بِهِ - فَإِنَّهُ يُرِيدُهُ، وَمَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ - فَإِنَّهُ لَا يُرِيدُهُ، وَإِنْ أَمَرَ بِهِ لَعَلِمَهُ بِأَنَّهُ
[١٥٨/ب] لَا يَكُونُ.

وَمَا قُلْنَا أَوَّلَى؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ إِرَادَةَ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ، هَذَا مِمَّا يَنْبَغِي
تَصْوِيرُهُ لِلْعَاقِلِ لَوْ أَنْصَفَ.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّ الْوَاحِدَ مِمَّا لَوْ عَلِمَ أَنَّ عَبْدَهُ لَا يَفْعَلُ مَا أَمَرَهُ بِهِ، فَبِئْسَ هَذِهِ الْحَالَةُ لَوْ أَمَرَهُ
بِشَيْءٍ، وَبُرِيدَ امْتِنَالُهُ الْمَأْمُورَ، لَسَفِهَ عَقْلُهُ، وَبَطَلَتْ حِكْمَتُهُ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ تَجْهِيلَ نَفْسِهِ، وَتَكْذِيبَهُ
فِي خَبَرِهِ.

وَنَقُولُ: لَوْ كَانَ الْأَمْرُ يَتَصَمَّنُ إِرَادَةَ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَالنَّهْيُ يَتَصَمَّنُ كَرَاهِيَةَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ،
فَلَوْ أَمَرَ اللَّهُ الْمُكَلَّفِينَ بِشَيْءٍ، ثُمَّ نَهَاَهُمْ عَنْهُ، فَقَدْ صَارَ مَا كَانَ مَأْمُورًا بِهِ مَنْهِيًّا عَنْهُ، وَوَجَبَ أَنْ
يَكُونَ كَارِهًا لِمَا أَرَادَهُ، وَقَدْ قَالُوا بِأَجْمَعِهِمْ: إِذَا أَرَادَ اللَّهُ شَيْئًا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكْرَهُهُ، وَإِنَّمَا يَكْرَهُ
مَا يُرِيدُهُ مَنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْبَدَاءُ؛ فَتَبَّتْ أَنَّ حَقِيقَةَ النَّسْخِ تَهْدِمُ عَلَيْهِمْ مَا بَوَّه^(١)؛ وَلِهَذَا قَالُوا:
لَيْسَ النَّسْخُ رَفْعًا لِلْحُكْمِ، وَإِنَّمَا هُوَ تَبْيِينُ انْتِهَاءِ مُدَّةِ الْعِبَادَةِ^(٢).

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٤٥، ٢٤٦)، وانظر الجواب عن هذه الشبهة في: غاية المرام (ص ٣٥٨).

(٢) المعروف في مذهب المعتزلة، الذي توافروا على القول به: أن النسخ عندهم: «إزالة مثل الحكم الثابت بدلالة
شرعية بدليل آخر شرعي، على وجه لولاه لثبت ولم يزل مع تراخيه عنه» انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد
(١٦/٩٤، ٩٥) وفي إحالة هذا القول إلى العمد في أصول الفقه للقاضي، وشرح الأصول الخمسة (ص ٥٨٤)،
ومتشابه القرآن (١/١٠٣)، وأبو الحسين البصري: المعتمد (١/٣٩٥) وفيه حكاية هذا القول عن أبي هاشم الجبائي =

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ خَلَطُ النَّسخِ بِالتَّخْصِصِ^(١).

فَنَقُولُ لَهُمْ: مِنْ أَصْلِحِكُمْ أَنْ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ عَنْ مُورِدِ اللَّفْظِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا يَجُوزُ^(٢)، فَلَوْ كَانَ النَّسخُ ذَلِكَ لَمَا اسْتَأْخَرَ عَنِ اللَّفْظِ، فَلَمَّا لَمْ يَشْتَرِطُوا ذَلِكَ فِي النَّسخِ مَعَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ الْبَيَانَ لَا يُؤَخَّرُ^(٣)، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ النَّسخَ لَيْسَ فِي حُكْمِ الْبَيَانِ لِلْمَنْسُوخِ وَالتَّخْصِصِ لِمُدَّتِهِ؛ بَلْ هُوَ أَمْرٌ مُجَدَّدٌ^(٤).

وَمِمَّا يَتَمَسَّكُ بِهِ فِي أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ لَا يَتَضَمَّنُ إِرَادَتَهُ: أَنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - أَمَرَ إِبْرَاهِيمَ بِذَبْحِ وَلَدِهِ إِسْمَاعِيلَ أَوْ إِسْحَاقَ - عَلَيْهِمُ السَّلَامَ - وَلَمْ يُرِدْ ذَلِكَ مِنْهُ^(٥).

= (١/ ٣٩٧)، خلافاً لما حكاه عنهم القاسم بن محمد من تفسير النسخ ببيان مدة انتهاء الحكم؛ انظر الأساس في عقائد الأكياس (ص ١٥٧).

ومن الغريب أن نجد الجويني - مع ما سبق حكايته عن المعتزلة - ينسب إليهم القول بأن النسخ بيان انتهاء مدة الحكم لا رفع له؛ كما في: الإرشاد (ص ٢٤٦، ٣٣٩) وذكر أن إليه ميل بعض أئمة الأشاعرة، والشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٧/ ب) وتابعه عليه تلميذه الأنصاري ها هنا، وكذلك في شرح الإرشاد (ل ١٧٠) وفيه حكى النزاع في تفسير النسخ: هل إزالة ورفع للحكم، أو بيان انتهاء مدة العمل به، هذا كله مع تصريح البغدادى بأن معنى النسخ عند الأصحاب: «بيان انتهاء مدة العبادة» أصول الدين: (٢٢٦)، وانظر النسخ عند الأصوليين والاختلاف فيه في: التقريب والإرشاد (٧٦/ ٣)، والبرهان (١٢٩٣/ ٢)، والمستصفى (١٠٧/ ١)، وأصول السرخسي (٥٤/ ٢)، والمحصل (٤٢٣/ ٣/ ١)، وشرح تنقيح الفصول (ص ٣٠١)، والشيرازي: اللمع (ص ٣١)، والإبهاج (٢/ ٢٤٦).

(١) انظر في الفرق بين التخصيص والنسخ: التقريب والإرشاد (٧٦/ ٣)، والبحر المحيط للزركشي (٤/ ٣٢٧)؛ حيث ذكر الفرق بينهما من ثمانية عشر وجهاً، وروضة الناظر (ص ٧٢)، والمحصل (٩/ ٣/ ١)، وفواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت (١/ ٣٠٠)، والعدة في أصول الفقه (٣/ ٧٧٩)، والإبهاج (٢/ ١١٩).

(٢) انظر منع المعتزلة تأخير البيان إلى وقت الحاجة في: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للأسنوي (ص ٤٢٩).

(٣) لأبي الحسين البصري - وهو شيخ أصولي المعتزلة بعد القاضي عبد الجبار - تفصيل في مسألة تأخير البيان إلى وقت الحاجة: حيث «منع من تأخير البيان فيما له ظاهر وقد استعمل في خلافه، وزعم أن البيان الإجمالي كاف فيه، وجوز تأخير البيان فيما ليس له ظاهر إلى وقت الحاجة» انظر: جمال الدين الحلي: مبادئ الوصول إلى علم الأصول (١٦٦)، وهذا يجعل القول بإجماع المعتزلة على منع تأخير البيان إلى وقت الحاجة مما لا تظمئن إليه النفس، يضاف إلى هذا أن أبا الحسين حكى عن أبي علي وأبي هاشم الجبائين وعن القاضي عبد الجبار أيضاً القول بجواز تأخير بيان الأمر دون الخبر عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة؛ انظر: أبو الحسين البصري: المعتمد (١/ ٣٤٢).

(٤) انظر: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٨/ أ).

(٥) انظر هذا الدليل عند الأشاعرة في: التمهيد (ط بيروت)، (ص ٣٢١)، والإرشاد (ص ٢٤٦، ٢٤٨)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٧٥)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٩٨/ ب).

فَإِنْ قَالُوا: لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ أَمْرًا حَقِيقًا، بَلْ رَأَى فِي الْمَنَامِ أَنَّهُ يَذْبَحُهُ فَحَسِبَ.

قُلْنَا: فَلِمَ قَالَ لَهُ ابْنُهُ: ﴿يَتَأْتٍ أَفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ﴾ [الصَّافَّاتِ: ١٠٢]؟

قَالُوا: لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ حَسِبَهُ أَمْرًا.

قُلْنَا: هَذَا إِزْرَاءٌ عَظِيمٌ بِالْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - وَسُوءٌ ظَنٌّ بِهِمْ فِيمَا أَقْدَمُوا عَلَيْهِ أَوْ بَلَّغُوهُ إِلَى الْأُمَّةِ وَشَرَّعُوا مِنَ الْأَحْكَامِ؛ فَكَيْفَ يَلِيقُ بِمَنْصِبِهِ أَنْ يَقْصِدَ ذَبْحَ وَلَدِ رَكِيٍّ طَاهِرٍ، مِنْ غَيْرِ أَمْرٍ صَرِيحٍ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - بِهِ؟!

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا أَمْرٌ بِمُقَدِّمَاتِ الذَّبْحِ، وَذَلِكَ مَا فَعَلَهُ مِنَ الرُّبُطِ وَالشَّدِّ، وَصَرَغِهِ لِلْجَبِينِ، وَإِمْرَارِهِ الشَّفَرَةَ عَلَى الْحَلْقِ.

قُلْنَا: هَلْ عَلِمَ إِبْرَاهِيمُ أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ ذَلِكَ، أَمْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ، وَقَدْ عَلِمَ حُثَالَةَ الْمُعْتَرِلَةِ؟!

وَهَذَا سُوءٌ ظَنٌّ بِالْأَنْبِيَاءِ؛ فِيمَا شَرَّعُوا مِنَ الْأَحْكَامِ وَبَلَّغُوا.

وَإِنْ كَانَ قَدْ عَلِمَ حَقِيقَةَ الْمَأْمُورِ، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بَلَاءً مُبِينًا، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ﴾ [الصَّافَّاتِ: ١٠٦]، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَقَدَّيْنَهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [الصَّافَّاتِ: ١٠٧]؛ فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَأْمُورُ بِهِ هُوَ الذَّبْحُ، فَلَا مَعْنَى لِلْفِدَاءِ بِالذَّبْحِ الْعَظِيمِ.

فَإِنْ قَالُوا: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ مَا فَعَلَهُ مِنْ مُقَدِّمَاتِ الذَّبْحِ: أَنَّهُ لَمَّا أَتَى بِهَا قِيلَ لَهُ: ﴿قَدْ صَدَقْتَ الرَّؤْيَا﴾ [الصَّافَّاتِ: ١٠٥].

قُلْنَا: لَمْ يَقُلْ حَقِيقَةَ الرَّؤْيَا، بَلْ قِيلَ صَدَقْتَ يَعْنِي: اعْتَقَدْتَ صَدَقَهَا.

ثُمَّ نَقُولُ: هَذَا الَّذِي قُلْتُمْ خِلَافَ نَصِّ الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ [الصَّافَّاتِ: ١٠٢].

وَصَارَ بَعْضُ الْمُعْتَرِلَةِ إِلَى أَنَّهُ أَمْرٌ بِذَبْحِ الْوَلَدِ حَقِيقَةً، وَقَدْ فَعَلَ مَا فِي وَسْعِهِ، إِلَّا أَنَّهُ مُنِعَ مِنْ إِمْضَائِهِ؛ كَمَا وَرَدَ فِي الْفِصَّةِ أَنَّهُ لَمَّا هَمَّ بِإِمْرَارِ الشَّفَرَةَ عَلَى الْحَلْقِ، لَاقَى غِرَارَهَا صَفِيحَةً مِنْ نَحَاسٍ.

قُلْنَا: مَا لَكُمْ نَسِيتُمْ أَصْلَكُمْ مِنَ اسْتِحَالَةِ الْأَمْرِ بِالشَّيْءِ مَعَ الْمُنْعِ عَنْهُ؟!

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ ذَبَحَ وَلَدَهُ حَقِيقَةً، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقْطَعْ جُزْءًا إِلَّا التَّامَ.

قُلْنَا: هَذَا - أَوْ لَا - خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ أَيْمَةُ التَّفْسِيرِ، وَلَوْ أَنَّهُ فَعَلَ مَا أُمِرَ بِهِ لَمَا فُدِيَ بِالْكَبْشِ وَالذَّبْحِ الْعَظِيمِ، عَلَى أَنَّ الذَّبْحَ الْحَقِيقِيَّ هُوَ الْإِبَانَةُ مَعَ بَقَاءِ الْخَلْقِ مُبَانًا، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ. ثُمَّ الَّذِي يَحْسِمُ التَّشْغِيبَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ أَنْ نَقُولَ: مَنْ أَصْلَحَكُمْ أَنْ الْقَتْلَ مِنَ الْأَدْمِيسَ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ مُوجِبٍ مُحَرَّمٍ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَثَابَةِ ذَّبْحِ الْبَهَائِمِ، وَكَيْفَ يَصِحُّ الْأَمْرُ بِذَبْحِ الْبَرِيِّ الطَّاهِرِ الزَّكِيِّ؟!

فَإِنْ قِيلَ: صِغَةُ الْإِيجَابِ لَا تَتَمَيَّزُ عَنْ صِغَةِ النَّدْبِ وَالْإِبَاحَةِ إِلَّا بِإِرَادَةِ الْإِيجَابِ. قُلْنَا: كَلَامُ اللَّهِ عِنْدَنَا لَيْسَ بِصِغَةٍ وَلَا عِبَارَةٍ.

عَلَى أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا لَكُمْ ذَلِكَ، فِيمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: صِغَةُ الْإِيجَابِ تَتَمَيَّزُ عَنْ صِغَةِ النَّدْبِ وَالْإِبَاحَةِ بِإِرَادَةِ الْإِيجَابِ مِنْ صَاحِبِ الصِّغَةِ، لَا بِإِرَادَةِ وُقُوعِ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَالْمُكَلَّفِ يُمَيَّزُ بَيْنَ الصِّغَتَيْنِ بِالْفَرَائِنِ؟!

ثُمَّ نَقُولُ: كُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ تَكَلَّفٌ، مَعَ إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَ مَأْمُورُونَ بِالْإِيمَانِ، مَعَ وُرُودِ نُصُوصٍ صَرِيحَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يُرَدِّ مِنْهُمْ الْإِيمَانُ، بَلْ أَرَادَ مِنْهُمْ مَا هُمْ عَلَيْهِ [١/١٥٩] مِنَ الضَّلَالِ، وَقَدْ تَلَوْنَا بَعْضَ هَذِهِ الْآيَاتِ:

وَمِنْهَا قَوْلُهُ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِمْ قُلُوبَهُمْ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٤١]. وَقَوْلُهُ: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يُصْلِحْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الْأَنْعَام: ٣٩]. وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ [النُّور: ٤٠]. وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ^(١) مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الزُّحْرُف: ٧]، ثُمَّ قَالَ: ﴿كَذَلِكَ نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الحَجَر: ١٢]؛ يَعْنِي: الْاسْتِهْزَاءَ وَالْكَفْرَ، ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الحَجَر: ١٣] الْآيَةَ. وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾ [الْأَنْعَام: ١٠٧]. وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الْأَنْعَام: ١٢٥]. وَقَوْلُهُ فِي قِصَّةِ غَزْوَةِ تَبُوكَ حِينَ أَمَرَهُمُ اللَّهُ بِالْخُرُوجِ، فَقَالَ: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التَّوْبَةُ: ٤١]، فَلَمَّا تَكَاسَلُوا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ٤٦].

فَإِنْ قِيلَ: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ يَتَضَمَّنُ إِرَادَتَهُ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ لغيره فِي

إِظْهَارِ الْخُصُوعِ: إِنِّي أَفْعَلُ مَا تُرِيدُ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: أَفْعَلُ مَا تَأْمُرُ، فَثَبَّتَ أَنَّ الطَّاعَةَ مُوَافَقَةُ الْإِرَادَةِ.
قُلْنَا: نَحْنُ لَا نُنْكِرُ اقْتِرَانَ الْإِرَادَةِ بِالْأَمْرِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، أَوْ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ فِيمَا
بَيَّنَّا، وَلَكِنْ لَيْسَ ذَلِكَ شَرْطًا فِي الْأَمْرِ حَتَّى لَا يُفْعَلَ إِلَّا كَذَلِكَ.

عَلَى أَنَّهُ: لَوْ كَانَتِ الطَّاعَةُ مُوَافَقَةً الْإِرَادَةِ، لَكَانَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ مُطِيعًا لغيرِهِ إِذَا فَعَلَ مَا أَرَادَهُ،
وغيرِ مُطِيعٍ إِذَا فَعَلَ مَا يَكْرَهُهُ، ثُمَّ كُلُّ مُطِيعٍ خَاضِعٍ لِلْمُطَاعِ، وَلَا يَجُوزُ تَسْمِيَةُ الرَّبِّ تَعَالَى
خَاضِعًا؛ تَعَالَى اللَّهُ عَنْهُ^(١).

ثُمَّ قَدْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ مِنْ غَيْرِهِ فِعْلًا فَيَقَعُ ذَلِكَ عَلَى مَا يُرِيدُهُ، وَمُوقِعُهُ لَمْ يَشْعُرْ بِكَوْنِهِ مَرِيدًا
لَهُ، فَيَسْتَحِيلُ مَعَ ذَلِكَ كَوْنُهُ مُطِيعًا، وَكَذَلِكَ قَدْ يُرِيدُ مِنْ نَفْسِهِ فِعْلًا فَيَفْعَلُهُ، ثُمَّ لَا يُقَالُ: إِنَّهُ
أَطَاعَ نَفْسَهُ، وَلَوْ كَانَتِ الطَّاعَةُ مُتَابِعَةً الْإِرَادَةِ لَكَانَتِ الْمَعْصِيَةُ مُخَالَفَةً الْإِرَادَةِ.
فَإِنْ قَالُوا: الطَّاعَةُ مُوَافَقَةُ إِرَادَةِ الْأَمْرِ.

قُلْنَا: قَدْ أَبْطَلْنَا قَوْلَكُمْ: إِنْ الْأَمْرُ يَتَضَمَّنُ الْإِرَادَةَ بِمَا فِيهِ مُقْنِعٌ.
ثُمَّ: لَوْ كَانَ مُوَافَقَةُ الْمُرِيدِ فِي إِيقَاعِ مُرَادِهِ طَاعَةً، لَكَانَ مُوَافَقَةُ الْمُرِيدِ فِي إِرَادَتِهِ طَاعَةً
لِلْمُرِيدِ أَيْضًا، وَاللَّهُ تَعَالَى يُرِيدُ مَوْتَ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَام - وَبَقَاءَ الشَّيَاطِينِ، وَلَا يَصِحُّ
مِنَ الْوَاحِدِ مِنَّا مُوَافَقَتُهُ سُبْحَانَهُ فِي الْإِرَادَةِ لِيَكُونَ مُطِيعًا لَهُ.
ثُمَّ نَقُولُ: قَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ اللِّسَانِ عَلَى أَنَّ الطَّاعَةَ مُوَافَقَةُ الْأَمْرِ، يُقَالُ: فُلَانٌ مُطَاعُ الْأَمْرِ،
وَلَا يُقَالُ: مُطَاعُ الْإِرَادَةِ.

فَإِنْ تَمَسَّكُوا بِشَعْرِ مَجْهُولٍ لَمْ يُعْرِفْ قَائِلُهُ:
رَبِّ مَنْ أَجَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ
وَكُنِّي بِالْتَمَنِّي عَنِ الْأَمْرِ.

(١) انظر: الأشعري: الإبانة (ص ١٧٥)، والجويني: الإرشاد (ص ٢٤٩).
(٢) البيت في معجم قواعد العربية باب الميم، يستشهد به الشيخ عبد الغني الدقر على جواز دخول (رب) على
النكرة، ولم ينسبه لشاعر معين، والبيت عنده:
رَبِّ مَنْ أَنْضَجْتَ غَيْظًا قَلْبَهُ
والبيت استشهد به متكلمو الأشاعرة، انظره في: الأمدي: أبقار الأفكار (٢/ ٤٨١)، وابن الأمير: الكامل في
اختصار الشامل (ل/ ١٩٩).

عَلَى أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ وَافَقُونَا عَلَى أَنَّ مُوَافَقَةَ الْمُتَمَنَّى لَيْسَ بِطَاعَةٍ لِلْمُتَمَنَّى.
فَإِنْ قَالُوا: إِذَا جَازَ أَنْ يَأْمُرَ الرَّبُّ - تَعَالَى - فَيُعْصَى، وَلَا يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ نَقِيصَةً، جَازَ أَنْ يُرِيدَ
وَلَا يَكُونُ مَا يُرِيدُهُ، وَلَا يُوجِبُ نَقِيصَةً.
قُلْنَا: مَا الْجَامِعُ بَيْنَ الْأَمْرِ وَالْإِرَادَةِ؟! وَلَوْ جَازَ دَعْوَى الْجَمْعِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، جَازَ دَعْوَى
الْفَرْقِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ.

ثُمَّ نَعَارِضُهُمْ فَقُولُ: كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَ فَيُعْصَى، وَلَا يُؤَدِّي إِلَى الْقُصُورِ، جَازَ أَنْ يُرِيدَ
إِلْجَاءَ عِبَادِهِ إِلَى فِعْلٍ، ثُمَّ لَا يَقَعُ مَا يُرِيدُهُ، وَلَا يُؤَدِّي إِلَى الْقُصُورِ.
ثُمَّ نَقُولُ: عَدَمُ وَقُوعِ الْمَأْمُورِ بِهِ، إِنَّمَا لَا يُؤَدِّي إِلَى الْقُصُورِ، إِذَا لَمْ يَرِدْ الْأَمْرُ وَقُوعُهُ، وَإِذَا
وَقَعَ مَا أَرَادَهُ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى الْكَمَالِ، فَعَدَمُ وَقُوعِهِ إِنَّمَا جَاءَ مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ، فَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ
الْأَمْرِ وَالْإِرَادَةِ.

شُبْهَةٌ أُخْرَى لَهُمْ^(١):

قَالُوا: مُرِيدُ السَّفَةِ سَفِيهٌ، وَمُرِيدُ الظُّلْمِ ظَالِمٌ، فَلَوْ كَانَ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - مَرِيدًا لِلظُّلْمِ
وَالسَّفَةِ لَكَانَ ظَالِمًا سَفِيهًا.

قُلْنَا: لَمْ قُلْتُمْ ذَلِكَ؟!

وَلَا مُتَمَسِّكَ لَهُمْ إِلَّا الْفَرْعُ إِلَى الشَّاهِدِ، وَلَوْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ لَهُمْ شَاهِدًا، فَعَلَيْهِمْ أَنْ يُبَيِّنُوا وَجْهَ
الْجَمْعِ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْعَائِبِ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْوَاحِدَ مَتَى لَوْ مَكَّنَ عَيْبُهُ وَإِمَاءُهُ مِنَ الْفُجُورِ،
وَأَمَدَّهُمْ بِالْعَدَدِ وَالْعِتَادِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُمْ لَا يَسْتَعْمِلُونَ مَا أَمَدَّهُمْ بِهِ إِلَّا فِي الْفَسَادِ، لَكَانَ
سَفِيهًا، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى مَنَعِهِمْ مِنْ فُجُورِهِمْ وَظُلْمِهِمْ، وَلَوْ قَطَعَ عَنْهُمْ مَا أَمَدَّهُمْ
بِهِ لَمَا ظَهَرَ مِنْهُمْ الْفَسَادُ^(٢).

وَالرَّبُّ ﷻ يَعْلَمُ مَا يَكُونُ مِنَ الْفَجَرَةِ، ثُمَّ هُوَ - مَعَ [١٥٩/ب] الْعِلْمِ بِذَلِكَ - يَقْوِيهِمْ وَيَزِيدُ
فِي عُدَّتِهِمْ، وَيُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِنَّمَا، وَيَعْلَمُ أَنَّ فِي إِمْلَائِهِ لَهُمْ هَلَكَتَهُمْ، وَيَتَوَصَّلُونَ بِذَلِكَ

(١) انظر هذا المبحث في: اللمع (ص ٥٨)، والإبانة (ص ١٧٢، ١٧٤)، والتمهيد (ط: بيروت)، (ص ٣٢١)،
والإرشاد (ص ٢٤٩)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٧٥)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل
(ل ٩٩/ب).

(٢) انظر هذا المثال عند أبي الحسن الأشعري في (ص ٥٨، ٥٩).

إِلَى شَتَمِ الْأَنْبِيَاءِ عليهم السلام وَتَخْرِيبِ الْمَسَاجِدِ، ثُمَّ لَمْ يَقْبَحْ مِنْهُ ذَلِكَ بِالِاتِّفَاقِ.

وَكَذَلِكَ نَسْمَعُ مَا يَقُولُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فِي كِتَابِهِمْ؛ مِنَ الطَّعْنِ فِي الدِّينِ الْحَقِّ، وَالْوَقِيعَةِ فِي الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُسْلِمِينَ، وَالْحَوْضِ فِي صِفَاتِهِ سُبْحَانَهُ؛ بِمَا لَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ، ثُمَّ يَنْهَى الْمُسْلِمِينَ عَنِ التَّعَرُّضِ لَهُمْ بَعْدَ آدَاءِ الْجِزْيَةِ لَهُمْ.

وَلَوْ كَانَ إِرَادَةُ السَّفَةِ سَفَهًا، لَكَانَ الْإِعَانَةُ عَلَى السَّفَةِ سَفَهًا، وَتَخْلِيَةُ السَّفِيهِ وَالسَّفَةِ - مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمَنْعِ - سَفَهًا.

وَكُلُّ ذَلِكَ يَمْنَعُهُمْ مِنْ اعْتِبَارِ الْعَائِبِ بِالشَّاهِدِ، وَلَوْ كَانَ مَرِيدُ السَّفَةِ سَفِيهَاً، لَكَانَ مَرِيدُ الطَّاعَةِ وَالْعِبَادَةِ مُطِيعًا وَعَابِدًا.

ثُمَّ نَقُولُ: لَوْ سَلَمْنَا لَكُمْ شَاهِدًا أَنَّ مَرِيدَ السَّفَةِ سَفِيهَاً، فَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ نَهَى عَنْ إِرَادَةِ السَّفَةِ، فَمِنْ حَيْثُ ارْتَكَبَ مَا نَهَى عَنْهُ صَارَ سَفِيهَاً.

وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ: «إِنَّمَا يَتَّصِفُ بِالسَّفَةِ وَيَقْتَضِيهِ الْمُحَدَّثُ، فَأَمَّا الْقَدِيمُ - سُبْحَانَهُ - فَإِنَّهُ لَا يُوصَفُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَإِرَادَةُ اللَّهِ أَرْزَلِيَّةٌ؛ فَلَا يُوصَفُ بِالسَّفَةِ وَلَا بِضَدِّهِ، وَالْإِرَادَةُ الْحَادِثَةُ تَتَّصِفُ بِذَلِكَ^(١).

وَالْوَاحِدُ مِنَّا لَوْ اكْتَسَبَ عُلُومًا بِالْفَوَاحِشِ، صَارَ سَفِيهَاً، وَالْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ عَالِمٌ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ، مَعَ تَعَالِيهِ عَنِ النَّقَائِصِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي السَّمْعِ وَالْبَصَرِ^(٢).

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا نَهَاهُمْ عَنْ فِعْلٍ، وَتَوَعَّدَهُمْ عَلَيْهِ بِالْعِقَابِ، ثُمَّ يُرِيدُ وَقُوعَهُ مِنْهُمْ كَانَ قَبِيحًا. قُلْنَا: لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ؟ وَلَا مَفْزَعٌ لَهُمْ إِلَّا الشَّاهِدُ، وَقَدْ فَرَّقْنَا بَيْنَهُمَا بِأُمُورٍ:

مِنْهَا: أَنَا نُهِنَا عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ مَا قَالُوهُ يَبْطُلُ بِالْعِلْمِ؛ فَإِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - عَلِمَ أَنَّهُ يَقَعُ مِنْهُمْ مَا نَهَاهُمْ عَنْهُ، وَإِذَا لَمْ يُبْعَدْ أَنْ يَنْهَاهُمْ عَنْهَا مَعَ الْعِلْمِ، لَمْ يُبْعَدْ أَنْ يَنْهَاهُمْ عَنْهَا مَعَ إِرَادَةِ وَقُوعِهَا مِنْهُمْ، وَهُوَ ﷻ خَلَقَ فِيهِمْ شَهْوَةَ الرِّزَا وَالْحَسَدَ وَالْبُخْلَ وَالْكِبْرَ وَالْغَضَبَ فِي غَيْرِ حَقِّ اللَّهِ، وَيُرِيدُهَا مِنْهُمْ، ثُمَّ يَأْمُرُهُمْ بِالْكَفِّ عَنْهَا وَيَنْهَاهُمْ عَنْ الِاسْتِمْرَارِ عَلَيْهَا.

(١) انظر: الأشعري: الإبانة (ص ١٧٤).

(٢) انظر: الأشعري: الإبانة (ص ١٧٣).

فَصُلِّ فِي مُتَعَلِّقَاتِهِمْ مِنْ ظَوَاهِرِ الْكِتَابِ^(١):

فَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الرُّمَر: ٧].

- وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا: مَا قَدَّمَاهُ مِنْ طَرِيقَةٍ مُتَقَدِّمِي الْأَصْحَابِ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الرِّضَا وَالْإِرَادَةِ؛ قَالُوا: مَعْنَاهُ: لَا يَقْبَلُ مِنْ عِبَادِهِ الْكُفْرَ وَالْمَعَاصِي، وَلَا يَقَعُ ذَلِكَ عِنْدَهُ مَوْقِعَ الْإِجْرَاءِ؛ بَلْ يَذُمُّهُمْ عَلَيْهِ وَيَلْعَنُهُمْ وَيُعَاقِبُهُمْ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: مَا قَالَهُ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام مِنْ تَخْصِيصِ الظَّاهِرِ، قَالَ: لَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ الْكُفْرَ، وَلَا يُحِبُّ الْفَسَادَ مِنْهُمْ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ أَضَافَ الْعِبَادَ إِلَى نَفْسِهِ، فَلَا يَحْتَمِلُ ظَاهِرُهُ إِلَّا الْخَوَاصَّ مِنْهُمْ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الْإِنْسَان: ٦].

وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ﴾ [الحجر: ٤٢، الإسراء: ٦٥].

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّخْصِيصِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السَّجْدَة: ١٣].

وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّةِ وَالْإِنْسِ﴾ [الْأَعْرَاف: ١٧٩] الْآيَةِ.

وَقِيلَ: لَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ: دِينًا لَهُمْ وَشَرْعًا.

وَمَنْ أَرَادَ مِنَّا شِرَاءَ عَبْدٍ أَوْ دَابَّةٍ، فَشَاوَرَ صَدِيقَهُ فِي ذَلِكَ، وَهَذَا الصَّدِيقُ يَعْلَمُ بِمَا يُرِيدُ شِرَاءَهُ عَيْبًا، فَيَقُولُ لَهُ: أَنَا لَا أَرْضَى لَكَ هَذَا؛ يَعْنِي: أَنَّ لَهُ عَيْبًا لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ، وَسَتَنْدَمُ عَلَى شِرَائِهِ.

فَلِذَلِكَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الرُّمَر: ٧]؛ فَإِنَّهُ وَخِيمُ الْعَاقِبَةِ، كَثِيرُ الْمَضَرَّةِ، سَيِّئُ الْمَغْيَةِ، وَهَذَا وَجْهُ حَسَنٌ.

وَلَقَدْ ذَكَرْنَا فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ أَنَّهُ لَمَّا قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : «مُرَادُ اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ يُطِيعُوهُ»، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «فَمَنِ الَّذِي حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُرَادِهِ».

(١) انظر هذا المبحث في: الإرشاد (ص ٢٥٠، ٢٥٤)، ونهاية الأقدام (ص ٢٥٨)، والكامل في اختصار الشامل: ل.

وَفِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَرَادَ [١/١٦٠] اللَّهُ أَنْ لَا يُعْصَى لَمَا خَلَقَ إِبْلِيسَ»^(١).

وَيَسْتَدِلُّونَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ يَمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧].

وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي الْآيَةِ؛ فَإِنَّهُ ﷺ كَمَا يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، يُرِيدُ أَيْضًا مِنَ الْيَهُودِ أَنْ يُرِيدُوا إِمَالَةَ الْمُؤْمِنِينَ عَنِ الْحَقِّ، فَكَانَ كَمَا أَرَادَ.

وَقَوْلُهُ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]: إِنَّمَا وَرَدَ فِي التَّرْجِيصِ فِي الْإِفْطَارِ بَعْدَ الْمَرَضِ وَالسَّفَرِ، وَذَلِكَ هُوَ الْيُسْرَ الَّذِي يُرِيدُهُ اللَّهُ بِهِمْ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: يُرِيدُ بِكُمْ خِلَافَ الْعُسْرِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ الْقَدِيمَةَ لَا تُوصَفُ بِالنَّقْيِ. فَإِنْ قَالُوا: اللَّفْظُ عَامٌّ، فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

قُلْنَا: إِجْمَاعُ أَئِمَّةِ التَّفْسِيرِ أَقْوَى دَلِيلٍ فِيهِ، وَعِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ: الْعُمُومُ إِذَا دَخَلَهُ التَّخْصِيصُ يَصِيرُ مُجْمَلًا فِي الْبَاقِي، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ^(٢)، هَذَا لَوْ سَلَّمَ لَهُمْ أَنَّ الْيُسْرَ وَالْعُسْرَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْعَامَّةِ.

وَإِنْ تَمَسَّكُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى - فِي خِطَابِهِ لِلَّذِينَ أَخَذُوا الْفِدَاءَ مِنْ أَسَارَى بَدْرٍ -: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧] يَعْنِي: ثَوَابَهَا إِنْ صَبَرُوا عَنْ مُقَادَاةِ الْأَسَارَى.

قُلْنَا: لَا مَنَافَاةَ بَيْنَ إِرَادَةِ الثَّوَابِ لَهُمْ عَلَى شَرْطِ مَعْلُومٍ، وَبَيْنَ إِرَادَتِهِ عَرَضَ الدُّنْيَا لَهُمْ، وَلَوْ لَا أَنَّهُ أَرَادَ عَرَضَ الدُّنْيَا لَهُمْ، لَمَا قَالَ لَهُمْ: ﴿فَكُلُوا مِنَّمَا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾، وَلَكِنَّهُ عَاتَبَهُمْ عَلَى إِثَارِهِمْ عَرَضَ الدُّنْيَا، عَلَى التَّعَفُّفِ الَّذِي يَعْقِبُهُ ثَوَابٌ عَظِيمٌ، وَدَعَاَهُمْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يُرِيدُ لَهُمْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ، إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ لَوْ كَانَ قَدْ نَهَاَهُمْ عَنْ أَخْذِ الْفِدَاءِ، وَلَمْ يَرِدْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ.

(١) حديث حسن: عزاه ابن كثير (١/٥٣٩) إلى البزار في مسنده من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وقال بعده: «قال شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس ابن تيمية: هذا حديث موضوع مخلوق باتفاق أهل المعرفة»، وانظر الحديث في: عبد الله بن أحمد: السنة (٢/٤٢٥)، المفردات والوحدان للإمام مسلم (١١٩) ح (٢١٠)، كتاب القدر للفرابي (ص ١٩٤)، مسند الشاميين: (ح ١٢١٤)، الأساء والصفات: (ح ٣٢٦)، الاعتقاد: (ح ١١١)، الشريعة: (ح ٣٢٧، ٥٢٦)، كشف الخفا (٢/٥٤٣). والحديث حسنه العلامة الألباني في السلسلة الصحيحة (٤/١٩٥)، وناقش حكم شيخ الإسلام ابن تيمية على الحديث بالوضع.

(٢) انظر: أبو الحسين البصري: المعتمد في أصول الفقه (١/٢٥٦).

وَعِنْدَ الْخَصِمِ: إِنَّمَا يُرِيدُ لَهُمْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ عِنْدَ الطَّاعَةِ، وَلَا طَاعَةَ عِنْدَ عَدَمِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

وَيَحْتَجُونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾ [غَافِرٌ: ٣١]، و﴿لِلْعَالَمِينَ﴾ [آل عِمْرَان: ١٠٨].

قُلْنَا: مَعْنَاهُ: لَا يَظْلِمُهُمْ، وَلَا يَفْعَلُ فِعْلًا يَكُونُ فِيهِ ظُلْمٌ، وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ لَا يُرِيدُ أَنْ يَظْلِمَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَكَيْفَ يَصِحُّ هَذَا، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَتَلُوا﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٥٣]. وَقَالَ: ﴿عِبَادًا لَنَا أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ﴾ [الْإِسْرَاءِ: ٥]؛ أَي: فَطَافُوا الْبِلَادَ، وَفَتَلُوا أَهْلَهَا، وَخَرَبُوا مَسْجِدَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَقَدْ نَصَرَ اللَّهُ الرُّومَ عَلَى مَجُوسِ فَارِسَ؛ وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ [الرُّوم: ٣] إِلَى قَوْلِهِ - فِي سِيَاقِ الْآيَةِ -: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ⑤ يَنْصُرِ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ ﴿ [الرُّوم: ٤، ٥].

وقوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [النِّسَاء: ١٤٨]؛ مَعْنَاهُ: لَا يُحِبُّ ذَلِكَ شُرْعًا لَهُمْ وَدِينًا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِغَةٍ﴾ [الْمَائِدَةِ: ١٠٣]؛ أَي: مَا جَعَلَهُ دِينًا لَهُمْ وَشُرْعًا.

وَيَتَمَسَّكُونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الْأَنْعَام: ١٤٨]، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [الْأَنْعَام: ١٤٨]، يُؤَسَّس: ٣٩.

وَيَقُولُهُ: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ﴾ [الزُّخْرَف: ٢٠]، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزُّخْرَف: ٢٠].

- وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ أَوْجِهِ:

أَحَدُهَا: لَوْ تَدَبَّرْتُمْ حَقَّ التَّدَبُّرِ فِي سِيَاقِ الْآيَةِ: وَأَنْصَفْتُمْ لَعَلِمْتُمْ أَنَّ الْآيَةَ: حُجَّةٌ عَلَيْكُمْ مِنْ وُجُوهِ:

مِنْهَا: عِلْمُكُمْ بِأَنَّ الَّذِينَ قَالُوا هَذَا الْقَوْلَ لَمْ يَكُونُوا عَارِفِينَ بِاللَّهِ وَبِصِفَاتِهِ، وَمُعْتَقِدِينَ أَنَّ الْكَائِنَاتِ وَاقِعَةٌ عَلَى وَفْقِ إِرَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَالْعِلْمُ بِالْمَشِيئَةِ فَرْعُ الْعِلْمِ بِوَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ، فَمَنْ لَمْ يُصَحِّحْ مَعْرِفَتَهُ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، كَيْفَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْأَشْيَاءَ وَاقِعَةٌ عَلَى مُقْتَضَى إِرَادَتِهِ؟! وَهَلْ

يَضُدُّ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ مِثْلِ هَؤُلَاءِ إِلَّا عَلَى طَرِيقِ الاسْتِهْزَاءِ بِالْمُؤْمِنِينَ الْقَائِلِينَ بِهَذَا الْقَوْلِ،
وَالْمُعْتَقِدِينَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّعَلُّلِ وَالْإِصْرَارِ عَلَى الشُّرْكِ.

وَلَقَدْ تَوَاتَرَتْ عَلَى أَسْمَاعِهِمْ مِنْ جِهَةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمِنْ جِهَةِ آيَاتِ الْقُرْآنِ أَنَّ الْأُمُورَ بِمَشِيئَةِ
اللَّهِ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَوْ شَاءَ لِهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا؛ فَاحْتَجُّوا بِذَلِكَ عَلَيْهِمْ؛ مُتَعَلِّلِينَ وَمُسْتَهْزِئِينَ؛
لِيَذَرُوا [١٦٠/ب] عَنْ أَنْفُسِهِمْ حُجَّةَ الْمُسْلِمِينَ، فَكَذَّبَهُمُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَقُولُوا
ذَلِكَ عَنْ عَقِيدَةٍ خَالِصَةٍ صَحِيحَةٍ؛ وَهَذَا كَتَكْذِيبِهِ الْمُنَافِقِينَ فِي شَهَادَتِهِمْ عَلَى قُلُوبِهِمْ أَنَّهَا
تَعْتَقِدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؛ حَيْثُ قَالُوا: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [الْمُنَافِقُونَ: ١] وَالشَّهَادَةُ
تَقْتَضِي مَشْهُودًا عَلَيْهِ؛ فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [الْمُنَافِقُونَ: ١]؛ أَيْ
فِي شَهَادَتِهِمْ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَقِيدَتِهِمْ؛ كَذَلِكَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ؛ قَالَ: ﴿مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ
هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزُّخْرَف: ٢٠]، فَقَدْ كَانُوا يُشْتَوْنَ إِلَهَهُ، غَيْرَ أَنَّهُمْ لَمْ يَعْتَقِدُوا أَنَّهُ هُوَ الَّذِي بَعَثَ
مُحَمَّدًا رَسُولًا.

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾
[يس: ٤٧]؛ مُتَعَلِّلِينَ أَوْ مُسْتَهْزِئِينَ: ﴿أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ﴾ [يس: ٤٧].

وَكَذَلِكَ نَحْنُ نَمْنَعُ أَصْحَابَ الْكِبَائِرِ - إِذَا زَجَرْنَاهُمْ وَوَبَّخْنَاهُمْ عَلَى فِعْلِهِمْ - أَنْ يَتَعَلَّلُوا
بِمِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ تَمْهِيدًا لِلْعُذْرِ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُمُ التَّعَلُّلُ بِمَا أُرِيدَ مِنْهُمْ، كَمَا لَيْسَ لَهُمُ التَّعَلُّلُ بِمَا
عُلِمَ مِنْهُمْ.

وَقَدْ صَارَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ إِلَى أَنَّ الْمُشْرِكِينَ إِنَّمَا عَبَّرُوا بِالْمَشِيئَةِ عَنِ الْأَمْرِ؛ مَصِيرًا مِنْهُمْ
إِلَى اقْتِرَانِهِمَا فِي الْغَالِبِ؛ فَقَالُوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا
حَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ ^(١) [النحل: ٣٥]؛ يَعْنُونَ: لَوْ لَمْ يَأْمُرْنَا اللَّهُ بِذَلِكَ لَمَا فَعَلْنَاهُ، وَلَا فَعَلَهُ
آبَاؤُنَا، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ دَانُوا بِدِينِ آبَائِهِمْ، وَاعْتَقَدُوا أَنَّ آبَاءَهُمْ إِنَّمَا تَلَفَّوْا الدِّينَ مِنَ اللَّهِ.

وَنُظِيرُ هَذِهِ الْآيَةَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾، وَقَالَ
سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨].

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ: أَنَّهُ قَالَ فِي سِيَاقِ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ

(١) وقع خطأ في نص هذه الآية في الأصل تم إصلاحه.

عَلِمَ فَخَرَجُوهُ لَنَا ﴿ [الأنعام: ١٤٨] ؛ أَيُّ: مِنْ كِتَابٍ، أَوْ خَبَرٍ مَأْثُورٍ ذَالٌّ عَلَى مَا تَدَّعَوْنَهُ مِنْ أَنَّ اللَّهَ أَمَرَكُمْ بِذَلِكَ؟! ثُمَّ قَالَ: ﴿ إِنْ تَكْفُرُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ثُمَّ قَالَ: فِي تَأْكِيدِ مَا قُلْنَا: ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤٩].

وَرُبَّمَا يَتَمَسَّكُونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦].
قُلْنَا: الْمُرَادُ بِذَلِكَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ خَلَقَهُمْ لِلْجَنَّةِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وَقَوْلِهِ: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [السجدة: ١٣].

وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْخَبَرُ الصَّحِيحُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَسَحَ ظَهْرَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ جِهَةِ الْيُمِينِ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً وَقَالَ: هَؤُلَاءِ خَلَقْتُهُمْ لِلْجَنَّةِ، وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ مِنْ جِهَةِ الْيَسَارِ وَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً وَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ، وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ »^(١).

فَإِنْ قَالُوا: اللَّامُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ ﴾ لَامُ الْعَاقِبَةِ.

قُلْنَا: وَكَذَلِكَ اللَّامُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ لِيَعْبُدُونِ ﴾ لَامُ الْعَاقِبَةِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿ فَالْنَفْطَةُ عَالٌ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص: ٨]، وَكُلُّ ذَلِكَ مُحْتَمَلٌ، غَيْرَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿ هُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، الْآيَةُ: يَحْرِمُ قَوْلَهُ فِي الْآيَةِ: الَّتِي تَمَسَّكْتُمْ بِهَا ﴿ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ التَّكْلِيفِ عِنْدَكُمْ التَّمَكِينِ، وَالتَّسْهِيلَ، وَإِرَاحَةَ الْعِلَلِ، وَخَلَقَ الْأَلْطَافِ الَّتِي تَعَلَّقَ بِهَا امْتِثَالُ الْمَأْمُورِ^(٢)؛ كَقَوْلِهِ: ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وَذَلِكَ نُورٌ يُقَدِّفُ فِي الْقَلْبِ؛ كَمَا قَالَ: ﴿ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [الشورى: ٥٢]، وَهَذَا قَاطِعٌ لَوْ تَدَبَّرْتُمْ.

وَرُوي عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُمْ قَالُوا: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ

(١) أخرجه الحاكم (١/ ٨٠)، (ح ٧٤)، وابن حبان (١٤/ ٣٧)، (ح ٦١٦٥)، والضياء في المختارة (١/ ٤٠٧).

(ح ٢٨٩)، وابن أبي عاصم: السنة (١/ ٨٧).

(٢) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/ ٤٣١)، (١٣/ ١٧، ٦٥، ٤٢٠)، والمجموع المحيط بالتكليف (٢/ ٢٣٠)، والمعتمد في أصول الفقه (ص ١٧٩)، وإن كان فيما أثر عن القاضي عبد الجبار في بعض مصنفاته ما يشير

إلى عدم اشتراط اللطف عند المعتزلة في التكليف؛ انظر: المغني (١١/ ١٦٥). وانظر: نهاية الأقدام (ص ٤٠٤).

الْجَنِّ وَالْإِنْسِ إِلَّا لِيَعْبُدُونَهُ ﴿١﴾ أَيُّ: لَأَمْرُهُمْ بِالْعِبَادَةِ^(١)؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النَّسَاء: ٦٤].

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ: ﴿لِيَعْبُدُونَهُ﴾: «أَيُّ: لِيَخْضَعُوا وَلِيَكُونُوا عِبِيدًا إِلَيَّ مُسَخَّرِينَ»^(٢)؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ [١/٦٦] مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٨٣].

وَقَالَ: ﴿كُلُّ لَهُ قَانُونٍ﴾ [البقرة: ١١٦، الروم: ٢٦].

وَلَا شَكَّ أَنَّ الصَّبِيَّانَ وَالْمَجَانِينَ مُسْتَشْنُونَ مِنْ عُمُومِ قَوْلِهِ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَهُ﴾، وَالْعُمُومُ إِذَا دَخَلَهُ التَّخْصِصُ يَصِيرُ مُجْمَلًا لَا يُخْتَجُّ بِهِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ مِنْ خُصُومِنَا، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِابْنِ عَبَّاسٍ: «لَوْ أَرَادَ الْخَلْقُ أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَرِدْهُ اللَّهُ لَمَا قَدَرُوا عَلَيْهِ»، الْحَدِيثُ كَمَا قَدَّمْنَاهُ.

فَصْلٌ فِي التَّوْفِيقِ وَالْعِصْيَةِ^(٣)

التَّوْفِيقُ فِي اللَّغَةِ: مَا يَتَّفِقُ بِهِ الشَّيْءُ، ثُمَّ يَخْتَصُّ هَذَا الْإِسْمُ بِمَا يَتَّفِقُ بِهِ الْخَيْرُ، دُونَ مَا يَتَّفِقُ بِهِ الشَّرُّ عُرْفًا شَرْعِيًّا؛ فَيُسَمَّى مَا يَتَّفِقُ بِهِ أَوْ عِنْدَهُ الطَّاعَةُ تَوْفِيقًا، وَالَّذِي يَتَّفِقُ بِهِ الطَّاعَةُ هُوَ الْقُدْرَةُ؛ فَلِذَلِكَ قَالَ أَهْلُ الْحَقِّ: «التَّوْفِيقُ: الْقُدْرَةُ»^(٤)، عَلَى الطَّاعَةِ، وَالْخُذْلَانُ: خَلَقَ الْقُدْرَةَ عَلَى الْكُفْرِ وَالْمَعْصِيَةِ، وَفِي مَعْنَاهُ الْحَرَمَانُ^(٥).

(١) انظر: البغوي: معالم التنزيل (٢٣٥/٤)، والقرطبي (٥٥/١٧)، ولم أقف على هذا الأثر مسندًا في مظانه.

(٢) انظر: البغوي: معالم التنزيل (٢٣٥/٤).

(٣) انظر هذا المبحث في: المقالات (٣٢٨، ٣٢٦/١)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ١٢٣)، والإرشاد (ص ٢٥٤)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٧٧، ١٧٩)، ونهاية الأقدام (ص ٤١١)، ولباب المحصل (ص ١٢٠)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٠ ب، ٢٠١ أ)، وشرح المقاصد (٣١٢/٤)، ومرهم العلل المضلة (ص ١٦٥، ١٦٩). وفي مصادر الاعتزال: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٢/١٣)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٥١٩، ٧٨٠)، ومتشابه القرآن (١/١٨٤)، (٢/٧٣٥)، والقلائد (ص ١٠٥).

(٤) انتقد إمام الحرمين تفسير التوفيق بخلق القدرة على الطاعة بناءً على أنه لا داعي لذكر القدرة في التعريف؛ لثلاثيهم وقوعه بها إذ لا أثر لها، ومن قال: إنها تؤثر: تعرض لذكرها؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٠ ب).

(٥) انظر: الإرشاد (ص ٢٥٤)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٧٧)، والكامل (ل ٢٠٠ ب)، وشرح المقاصد (٣١٢/٤).

وَأَمَّا الْعِصْمَةُ: فَيَقْرُبُ مَعْنَاهَا مِنَ التَّوْفِيقِ؛ فَإِنَّهَا فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى الْمَنْعِ، وَالْمَعْصُومُ مَنْ الْكُفْرِ: الْمَمْنُوعُ مِنْهُ بِخَلْقِ الْقُدْرَةِ لَهُ عَلَى الطَّاعَةِ وَالْإِيمَانِ، فَكُلُّ مُوَفَّقٍ عِنْدَنَا مَعْصُومٌ، وَقَدْ يُتَصَوَّرُ أَنْ يُمْنَعَ مِنَ الْمَعْصِيَةِ بِخَلْقِ قُدْرَةٍ عَلَى فَعَلِ مُبَاحٍ، فَيُمْنَعُ بِذَلِكَ عَنِ الْمَعْصِيَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُطِيعًا، فَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ يُقَارَقُ الْعِصْمَةُ وَالتَّوْفِيقُ، فَكُلُّ مُوَفَّقٍ مَعْصُومٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مَعْصُومٍ مُوَفَّقًا؛ لِأَنَّ التَّوْفِيقَ خَلَقَ الْقُدْرَةَ عَلَى الطَّاعَةِ، وَفِي مَعْنَاهُ اللَّطْفُ، وَالْمُوفَّقُ لَا يَعْصِي؛ إِذْ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي نَقِيضِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْمُعْتَزَلَةُ:

فَقَالَ أَكْثَرُهُمْ: «التَّوْفِيقُ وَالْعِصْمَةُ مَعْنَاهُمَا: الدَّعْوَةُ وَالْبَيَانُ، وَإِظْهَارُ الْحُجَّةِ»^(١).
وَصَارَ طَوَائِفٌ مِنْهُمْ إِلَى حَمَلِهِ عَلَى الْأَلْطَافِ، وَالتَّوْفِيقُ لُطْفُ الرَّبِّ بِعَبْدِهِ، وَالْخُذْلَانُ قَطْعُهُ اللَّطْفَ عَنْهُ، وَعَلَى ذَلِكَ حَمَلُوا الْعِصْمَةَ^(٢).
ثُمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ: «إِنَّمَا تُسَمَّى الْأَلْطَافُ عِصْمَةً إِذَا وَقَعَ عِنْدَهَا الْإِيمَانُ، وَقَبْلَ وَقْعِ الْإِيمَانِ لَا تُسَمَّى عِصْمَةً»^(٣).
وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «إِنَّمَا تُسَمَّى عِصْمَةً قَبْلَ وَقْعِ الْإِيمَانِ إِذَا كَانَ فِي مَعْلُومٍ لِلَّهِ أَنَّهَا سَتَقُودُ الْعَبْدَ إِلَى الْإِيمَانِ».
وَحَمَلَ الْبَصْرِيُّونَ الْخُذْلَانَ عَلَى الدِّمِّ لِلْعَصَاةِ^(٤).
وَيَحْمِلُ الْكُفْبِيُّ وَشِيعَتُهُ الْخُذْلَانَ عَلَى قَطْعِ الْأَلْطَافِ عَنِ الْكُفَّارِ وَالْفُسَاقِ^(٥):

- (١) لم أقف في مصادر المعتزلة المتوفرة بين أيدينا على تفسير التوفيق بالدعوة والبيان وإظهار الحجة أو ما في معناها، بل الذي تواطأت عليه مصادرهم وانهقدت عليه كلمتهم: تفسير التوفيق والعصمة بلطف الرب بعبد، وهو القول الثاني الذي حكاه أبو القاسم عنهم وسيأتي توثيق نسبته إلى المعتزلة من مصادرهم.
أما تفسيرها بالبيان وإظهار الحجة: فقد عزاه إليهم الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٤١١)، وحكاها ابن خلدون في لباب المحصل (ص ١٢٠) من غير نسبة إليهم.
(٢) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٣/١٥، ١٧)، والمجموع المحيط بالتكليف (٣٣٤/٢)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٥١٩، ٧٨٠)، ومتشابه القرآن (٢/٧٣٥)، والقلائد (ص ١٠٥). وأيضًا: المقالات (٣٢٦/١)، والإرشاد (ص ٢٥٤، ٢٥٥).
(٣) انظر: الرغشري: الكشف (٧٠/٣).
(٤) انظر: الأشعري: المقالات (١/٣٢٨)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٠/ب).
(٥) انظر: الكشف (٣/١٨١)، والقلائد (ص ١٠٥)، والمقالات (١/٣٢٨)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٠/ب).

فَمَنْ قَالَ مِنْهُمْ: «إِنَّ التَّوْفِيقَ هُوَ الدَّعْوَةُ وَالْبَيَانُ»:

فَيَلْزِمُ عَلَى ذَلِكَ: إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْكُفَّارَ وَالْفُجَّارَ مُوَفَّقُونَ لِلْإِيمَانِ وَمَعْصُومُونَ عَنِ الْكُفْرِ، بِمِثَابَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَصْفِيَاءِ؛ فَإِنَّ الْبَيَانَ وَالْدَّعْوَةَ يَعْمَهُمُ جَمِيعًا وَيَشْمَلُهُمْ، وَسَنَعْقِدُ أَبَا فِي اللُّطْفِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - وَتَرَدُّ عَلَيْهِمْ تَحَكُّمَاتِهِمْ هُنَاكَ.

عَلَى أَنَا نَقُولُ: الْعِصْمَةُ فِي اللُّغَةِ مَعْنَاهَا: الْمَنْعُ، وَالْأَلْطَافُ لَا تَتَّصِفُ بِكَوْنِهَا مَنَعًا؛ إِذِ الْمُكَلَّفُ مَعَهَا عَلَى اخْتِيَارِهِ وَاقْتِدَارِهِ، ثُمَّ الرَّغْبَاتُ فِي الدَّعَوَاتِ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - مُتَّجِهَةٌ فِي الْعِصْمَةِ وَانْتِفَاءِ التَّوْفِيقِ، وَلَا مَعْنَى لِسُؤَالِ التَّوْفِيقِ وَاللُّطْفِ؛ عَلَى أَصُولِ الْمُعْتَزِلَةِ؛ فَإِنَّ التَّمَكُّنَ مِنَ الْأَلْطَافِ فِي الدِّينِ يَقَعُ لَا مَحَالَةَ، وَمَا لَمْ يَقَعْ؛ فَلَا تَهُ لَمْ يَكُنْ مُمَكِّنًا، فَلَا مَعْنَى لِانْتِفَائِهِ.

وَيَلْزِمُ مِنْ مَجْمُوعِ أَصْلِهِمْ أَنْ يَقُولُوا: لَا يَتَّصِفُ الرَّبُّ بِالْاِقْتِدَارِ عَلَى أَنْ يُوفَّقَ جَمِيعَ الْخَلَائِقِ.

وَهَذَا خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ أَيْمَةُ الدِّينِ، وَخِلَافَ نُصُوصِ الْقُرْآنِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ [السَّجْدَةُ: ١٣].

وَقَالَ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يُونُس: ٩٩]؛ فَلَا يُمَكِّنُ حَمْلَ الْمَشِيشَةِ عَلَى الْإِلْجَاءِ بِهَذَا الْمَعْنَى.

قَالَ: ﴿وَمَا كُنْتَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [يُونُس: ١٠٠] أَيْ: بِتَيْسِيرِهِ وَتَوْفِيقِهِ. فَإِنْ قَالُوا: إِذَا حَمَلْتُمُ الْعِصْمَةَ عَلَى الْمَنْعِ، فَعِنْدَكُمْ: خَلَقَ الْقُدْرَةَ عَلَى الْكُفْرِ مَنَعٌ مِنَ الْإِيمَانِ، وَكَذَلِكَ الْخَتْمُ وَالطَّبْعُ وَالْغِشَاوَةُ^(١).

قُلْنَا: قَدْ أَجَبْنَا عَنْ هَذَا فِيمَا سَلَفَ؛ فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ هُنَا؛ فَإِنَّ الْخَتْمَ وَالطَّبْعَ لَيْسَا مَنَعًا فِي الْإِسْتِقْبَالِ^(٢).

قَالُوا: وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى﴾ [الإِسْرَاءُ: ٩٤، الْكَهْفُ: ٥٥] تَصْرِيحٌ بِانْتِفَاءِ الْمَنْعِ عَنِ الْكُفَّارِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ [١٦١/ب]: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ﴾ [النِّسَاءُ: ٣٩]: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ مَيْسُورٌ لَهُمْ.

(١) انظر مذهب الأشاعرة في أن الختم والطبع منع من الإيمان في: الأشعري: الإبانة (ص ١٩٨، ١٩٩).

(٢) انظر ما سبق في (ل ١٤٣/ب).

قُلْنَا: إِنَّمَا يَكُونُونَ مَمْنُوعِينَ عَمَّا أُمِرُوا بِهِ، إِذَا قَصَدُوا الْفِعْلَ فَمَنْعُوا مِنْهُ جَبْرًا، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ أَرْتَفَعَ التَّكْلِيفُ عَنْهُمْ، فَأَمَّا إِذَا كَانُوا بِوَصْفٍ لَوْ قَصَدُوا امْتِثَالَ الْأَمْرِ لَصَادَفُوا قُدْرَةً عَلَيْهِ، فَلَا يَكُونُونَ مَمْنُوعِينَ.

وَأَمَّا الْهُدَى فِي قَوْلِهِ: ﴿إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى﴾ [الإسراء: ٩٤، الكهف: ٥٥] مَعْنَاهُ: الدَّعْوَةُ وَالْبَيَانُ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى﴾ [البقرة: ١٨٥]، ثُمَّ مَعْنَى الْآيَةِ: لَمْ يَمْنَعَهُمْ عَنِ الْإِيمَانِ إِلَّا اسْتِبْعَادُهُمْ بَعَثَهُ بَشَرًا رَسُولًا، وَإِلَّا طَلَبْتُهُمْ سُنَّةَ الْأَوَّلِينَ، أَنَّ سُنَّتَنَا فِي الْعُقُوبَةِ بِالْأَوَّلِينَ.

وَلَيْسَ الْمَقْصَدُ مِنَ الْآيَةِ: نَفْيُ الْمَانِعِ؛ لِأَنَّهُ اسْتُثْنِيَ مِنْهُ، فَقَالَ: ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٤]؛ كَمَا أَخْبَرَ عَنْ قَوْمٍ صَالِحٍ وَمُوسَى - عَلَيْهِمَا السَّلَام - أَنَّهُمْ قَالُوا: ﴿وَلَيْنَ اطَّعْتُمْ بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِذَا لَحَسِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٤]، ﴿فَقَالُوا أَنْتُمْ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ [المؤمنون: ٤٧].

وَقَالَ خَبَرًا عَنْ قُرَيْشٍ: ﴿وَجِئُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾ [ص: ٤].
وَقَالَ: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ﴾ [يونس: ٢] الْآيَةَ.

فَصْلٌ فِي الْقَدَرِيَّةِ^(١)

اتَّفَقَ أَهْلُ الْمِلَلِ عَلَى دَمِّ الْقَدَرِيَّةِ وَلَعْنِهِمْ، وَقَالَ ﷺ: «لُعِنَتِ الْقَدَرِيَّةُ عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا»^(٢).

(١) انظر هذا المبحث في: الإبانة (ص ١٩٧، ١٩٨)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ١٠٦)، والإرشاد (ص ٢٥٥، ٢٥٦)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٧٩، ١٨٠)، ونهاية الأقدام (ص ٨٦)، والملل والنحل (١/ ٤٣)، والأبكار (٥/ ٩٨، ٩٩)، والكمال في اختصار الشامل (ل ٢٠١/ ب، ٢٠٢/ أ)، والتعريفات (ص ٢٢٢)، ومرهم العلل المضلة (ص ٩٠)، وحز الغلاصم (ص ١٠٩).
وانظر أيضا: التوحيد (ص ٣١٤)، وتأويلات أهل السنة (ص ١٠٠)، وشرح الطحاوية (ص ٥٩٣)، ومنهاج السنة النبوية (٣/ ٨٢).

هذا وقد ارتبط وصف القدرية بالقول بالقدر إيجابًا وسلبيًا؛ فكما أن أهل الإثبات يرمون نافي القدر بالقدرية، كذلك نافو القدر يصمون مثبتيه بالقدرية؛ انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٧٧٢، ٧٧٥)، والقاسم الرسي: كتاب العدل والتوحيد (ص ١٤٣، ١٤٥، ١٤٨)، والرد على المجبرة والقدرية (ص ٦٧) (المرجعان الأخيران كلاهما ضمن رسائل العدل والتوحيد)، والقلائد (ص ٩٩)، والأساس في عقائد الأكياس (ص ١١٩).
وانظر في جواب الأشاعرة عن وصفهم بالقدرية: اللمع (ص ٩٠، ٩١)، والكمال في اختصار الشامل (ل ٢٠١/ ب).
(٢) حديث ضعيف: أخرجه أبو نعيم في الحلية (٥/ ٨٣) من حديث ابن عمر موقوفًا عليه، وذكر الذهبي في =

ثُمَّ الْمُعْتَزِّلَةَ حَاوَلُوا دَرَاءَ هَذَا النَّبَزِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ؛ فَقَالُوا: أَنْتُمْ الْقَدَرِيَّةُ؛ إِذِ اعْتَقَدْتُمْ إِصَافَةَ الْقُدْرَةِ إِلَى اللَّهِ، وَهَذَا مِنْهُمْ تَوَاقُحٌ عَظِيمٌ^(١).

وَأَوَّلُ مَا نَفَاتِحُهُمْ بِهِ: اسْتِهَارُ هَذَا الْإِسْمِ عَلَى الشُّيُوعِ فِي جَمِيعِ النَّاسِ، وَمَنْ أَرْشَدَ إِلَى مَنَازِلِ الْقَدَرِيَّةِ مِمَّنْ لَا يَتَعَصَّبُ لِمَذْهَبٍ، يُشِيرُ عَلَى الْفِعْلِ إِلَى مَسَاكِينِ الْمُعْتَزِّلَةِ.

وَمِنْ أَصْدَقِ الدَّلَالَاتِ عَلَى أَنَّ هَذَا النَّبَزَ مُخْتَصٌّ بِهِمْ: أَنَّ مَجْمَعًا لَوْ جَمَعَ الْمُعْتَزِّلَةَ وَخُصُومَهُمْ، ثُمَّ تَرَشَّحَ لِلْعِنِ الْقَدَرِيَّةِ قَائِمٌ عَلَى أَهْلِ الْمَجْلِسِ، فَلَا هُوَ بِالْحَرِيِّ مَخِيلَةُ الْغَضَبِ، وَالتَّوَصَّلِ إِلَى الْإِنْتِقَامِ إِلَّا الْمُعْتَزِّلَةُ.

وَقَدْ قَالَ ﷺ: « الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ »^(٢): فَشَبَّهَهُمْ بِهِمْ؛ لِتَقْسِيمِهِمُ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ فِي حُكْمِ الْإِرَادَةِ وَالْمَشِيئَةِ حَسَبَ تَقْسِيمِ الْمَجُوسِ، وَصَرَّفَهُمُ الْخَيْرَ إِلَى يَزْدَانَ، وَالشَّرَّ إِلَى أَهْرَمَنْ^(٣).

ثُمَّ نَقُولُ: مَنْ يَصِفُ الْقَدَرَ إِلَى نَفْسِهِ فَيَعْتَقِدُ صِفَتَهُ، وَيَزْعُمُ أَنَّهُ يُقَدِّرُ أَفْعَالَهُ دُونَ خَالِقِهِ؛ لِأَنَّهُ يَتَّصِفُ بِالْقَدَرِيَّةِ أَوَّلَى مِمَّنْ يُضِيفُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَالْقَدَرِيُّ: هُوَ الَّذِي يَدَّعِي لِنَفْسِهِ، كَمَا أَنَّ الصَّانِعَ هُوَ مَنْ يَصُوغُ دُونَ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ يُصَاغُ لَهُ، وَمَنْ أَتَّبَتِ الصِّيَاغَةَ لِغَيْرِهِ وَأَصَافَهَا إِلَيْهِ لَا يَكُونُ صَائِغًا.

وَلَوْ كُنَّا قَدَرِيَّةً يَقُولُنَا: « إِنَّ اللَّهَ قَدَرَ أَفْعَالَنَا، وَخَلَقَهَا مُقَدَّرَةً »، لَكَانُوا قَدَرِيَّةً يَقُولُهُمْ: « إِنَّ اللَّهَ فَعَلَ أَفْعَالَهُ مُقَدَّرًا ».

= ميزان الاعتدال (٢١٩/٧) هذا الحديث من بلایا یحیی بن محمد بن خشیش، وفي (٤٥/٨) قال: قال الدارقطني في غرائب مالک: هذا إسناد مغربي، ورجاله مجهولون ولا يصح، وانظر: لسان الميزان (٢٨١/٤)، (٢٧٦/٦)، وتاريخ بغداد (٣١٩/١٤).

(١) انظر: الإبانة (ص ١٩٧، ١٩٨)، والإرشاد (ص ٢٥٦)، وأبو القاسم الأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٧٩)، والکامل (ل ٢٠١/ب).

(٢) أخرجه الحاكم (١٥٩/١)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر ولم يخرجاه، وذكر له شاهداً، وكذا أخرجه البيهقي في الكبرى (٢٠٣/١٠)، وأبو داود: (ح ٤٦١٩)، واللالکائي (٧٤٣/٤).

(٣) انظر في بيان مذهب المجوس في فاعل الخير والشر في: الإبانة (ص ١٩٦)، والتمهيد (ط بيروت)، (ص ٨٧)، والتبصير (ص ٨٩)، وتبيين كذب المفتري (ص ١٥٦)، وحز الغلاصم (ص ١٠٧)، وأيضاً: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧١/٥).

وَلَوْ كُنَّا بِقَوْلِنَا: «إِنَّ اللَّهَ قَدَّرَ الْمَعَاصِيَ» -: قَدَرِيَّةٌ، لَكَانُوا بِقَوْلِهِمْ: «إِنَّ اللَّهَ قَدَّرَ الطَّاعَاتِ» -: قَدَرِيَّةٌ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ السَّمَةَ سَمَةٌ ذَمٌّ؛ لِأَنَّ الذَّمَّ وَرَدَ فِي السُّنَّةِ مُتَعَلِّقًا بِهَذِهِ السَّمَةِ، وَلَوْ كَانَ دَعْوَى مِنْ يَدْعِي أَنَّهُ يَخْلُقُ أَعْمَالَهُ مُقَدَّرَةً مِنْ دُونِ اللَّهِ -: صَادِقَةٌ صَحِيحَةٌ، لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا الذَّمُّ، وَإِنَّمَا تَعَلَّقَ الذَّمُّ بِمَا ادَّعَى الْمُسْلِمُونَ بِهَا مَا كَانُوا كَاذِبِينَ فِيهَا، فَأُضِيفَ ذَلِكَ إِلَى دَعْوَاهُمْ الْكَاذِبَةِ.

وَنَحْنُ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُتَمَرِّدُ بِخَلْقِ أَعْمَالِنَا مُقَدَّرَةً عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، فَقَدْ تَبَرَّأْنَا مِنَ الدَّعْوَى فِيهَا لِأَنْفُسِنَا، وَلَا يُسَمَّى بِالشَّيْءِ مِنْ تَبَرُّأٍ مِنْهُ، وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتُهُ بِقَدْرِ﴾ [القم: ٤٩].

وَقَالَ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

وَقَدْ سَأَلَ حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: رُقِيَ لَنَا؛ نَسْتَرْقِي بِهَا، وَأَدْوِيَةَ نَسْتَعْمِلُهَا، هَلْ تُرَدُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ تَعَالَى؟ فَقَالَ: «ذَلِكَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ».

وَعَنِ ابْنِ الدَّيْلَمِيِّ، وَحُذَيْفَةَ، وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَغَيْرِهِمْ، يَرْفَعُونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ فَسَّرَ الْقَدَرَ فَقَالَ: «مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَاكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ»^(١).

رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ [١/١٦٢] قَدَّرَ الْمَقَادِيرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ»^(٢).

وَالْقَدَرِيَّةُ هُمُ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْإِنْسَانَ هُوَ الَّذِي يُقَدِّرُ أَعْمَالَهُ، وَإِلَيْهِ سَعَادَتُهُ وَشَقَاوَتُهُ، وَإِنَّمَا يَعْمَلُ فِي مُسْتَأْنَفِ الْأَمْرِ.

فَإِنْ قَالُوا: أَنْتُمْ الْقَدَرِيَّةُ، وَأَنْتُمْ خُصَمَاءُ اللَّهِ بِإِصْافَتِكُمْ الْفَوَاحِشَ إِلَيْهِ.

قُلْنَا: نَحْنُ لَا نُقَسِّمُ الْخَلْقَ إِلَى خَالِقِينَ وَمَالِكِينَ، وَأَنْتُمْ أَتَيْتُمْ مَعَ اللَّهِ شُرَكَاءَ فِي الْخَلْقِ وَالْمُلْكِ، وَالْعَبْدُ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى فِعْلِ الْفَوَاحِشِ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهَا، وَالرَّبُّ - تَعَالَى - هُوَ الَّذِي

(١) أخرجه ابن حبان (٥٠٥/٢) (ح ٧٢٧)، والحاكم (٦٢٤/٣) (ح ٦٣٠٤)، والضياء في المختارة (٢٧٤/٨)، وموارد الظلمات (٤٥٠/١)، ومجمع الزوائد له (١٩٨/٧)، والبيهقي في الكبرى (٢٠٤/١٠).

(٢) حديث صحيح: أخرجه الترمذي: (ح ٢١٦٥)، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب، وذكره السيوطي في الجامع الصغير وعزاه إلى أحمد في مسنده، وصححه الألباني في صحيح الجامع: (ح ٤٣٨٠).

خَلَقَ لَهُمُ الْقُدْرَةَ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَهَا فِي الْفَوَاحِشِ.

فَإِنْ قَالُوا: أَنْتُمْ الْمُجْبِرَةُ الْمَذْمُومُونَ بِكُلِّ لِسَانٍ.

قُلْنَا: شَتَانَ بَيْنَ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ مَقْهُورٌ - إِنْ صَدَقَتْ دَعْوَى الْمُعْتَرِلَةِ - وَبَيْنَ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ خَالِقٌ مَعَ اللَّهِ، وَشَرِيكَ لَهُ فِي مُلْكِهِ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: الْعَبْدُ قَادِرٌ عَلَى كَسْبِهِ، وَهُوَ الْمُؤَاخَذُ بِأَفْعَالِهِ، وَلَا حِجَّةَ عَلَى اللَّهِ فِيمَا كَلَّفَهُ بِهِ، وَالْمُعْتَرِلَةُ يُلْجِئُونَ الرَّبَّ - عَلَى زَعْمِهِمْ - إِلَى قَبُولِ التَّوْبَةِ، وَفِعْلِ الثَّوَابِ وَالْعَوَضِ.

وَعِنْدَ أَبِي الْهَذَلِ وَالْجَبَائِي: الْعَبْدُ يُلْجِئُ الرَّبَّ - تَعَالَى - إِلَى خَلْقِ الْكَلَامِ لِنَفْسِهِ، إِذَا هُوَ افْتَتَحَ قِرَاءَةَ كِتَابِهِ أَوْ كِتَابَتَهُ وَحَفَظَهُ^(١).

ثُمَّ مَا ادَّعَوْهُ مِنْ دَمِّ الْمُجْبِرَةِ لَمْ يَوْجَدْ فِي خَيْرٍ وَلَا أَثَرٍ، وَلَمْ يَنْقُلْهُ أَحَدٌ.

(١) مدرك مذهب أبي علي الجبائي وأبي الهذيل العلاف في الكلام عندهما إنها ينبغي على أن «الحروف غير الأصوات، وأن الكلام هو الحروف؛ ولذلك يقول في المکتوب والمحفوظ: إنها كلام»؛ انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد: (١٥ / ٧)، وابن متويه: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض: (٣٦٢) ونقده في: (٤٢٠)، وانظر أيضا: الجويني: الإرشاد: (١٢٢، ١٢٣)، والشهرستاني: الملل والنحل: (٨٠ / ١)، ونهاية الأقدام: (٣٢٠).

(٣)

الْقَوْلُ فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيرِ^(١)

اعْلَمْ أَنَّ التَّعْدِيلَ: نِسْبَةُ الْغَيْرِ إِلَى الْعَدْلِ.

وَالْتَّجْوِيرُ: نِسْبَةُ الْغَيْرِ إِلَى الْجَوْرِ.

وَهَذَا الْكِتَابُ يُسَمَّى: « كِتَابُ التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيرِ »؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى ذِكْرِ الْعَدْلِ وَالْجَوْرِ، وَمَعْنَى الْعَادِلِ وَالْجَائِرِ وَالظَّالِمِ، وَمَا يَتَفَرَّغُ عَنْهُمَا مِنَ الْكَلَامِ فِي الْآلَامِ وَالْأَعْوَاضِ، وَهَذِهِ الْأَلْفَافُ يَرْجِعُ مَعْنَاهَا إِلَى الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ، وَالتَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيعِ^(٢)، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أُمُّ الْكِتَابِ وَأَصْلُهَا.

قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ عليه السلام: « الْعَقْلُ لَا يَدُلُّ عَلَى حُسْنِ الشَّيْءِ وَقُبْحِهِ فِي حُكْمِ التَّكْلِيفِ، وَإِنَّمَا يُتَلَقَّى التَّحْسِينُ وَالتَّقْيِيعُ مِنْ مَوَارِدِ الشَّرْعِ، وَمُوجِبِ السَّمْعِ »^(٣).

(١) انظر هذا المبحث في: الإبانة (ص ١٨١، ٢٢٤)، والتمهيد (ط بيروت)، (ص ٣٨٢)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ١٣٩)، والإرشاد (ص ٢٥٧)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ٨٠٠)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٣٠ ب).

(٢) انظر مبحث التحسين والتقبيح عند الأشاعرة في: اللمع (ص ١١٧)، والإنصاف (ص ٤٦)، والتقريب والإرشاد (١/ ٢٧٨، ٢٨٧)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ٩٥، ١٤١)، وأصول الدين (ص ١٣١)، والإرشاد (ص ٢٥٨)، والبرهان في أصول الفقه (١/ ٧٩، ٨٧)، والتلخيص في أصول الفقه (١/ ٦٠، ٧٠)، ونهاية الأقدام (ص ٣٧٠، ٣٧٣)، والأربعين (١/ ٣٤٦، ٣٤٩)، وغاية المرام (ص ٢٣٤)، وأبكار الأفكار (٢/ ١١٧، ١٤٤)، والإبهاج في شرح المنهاج (١/ ٦١)، والبحر المحيط للزركشي (١/ ٧٠)، والكامل في اختصار الشامل (٢٣٠ ب، ٢٣٧ ب)، وشرح المواقف (٨/ ٢٠١، ٢١٦)، وسجاقلي زاده: نشر الطوابع (ص ٢٧٨، ٢٨١). وعند المعتزلة: شرح الأصول الخمسة (ص ٧٦، ٣٢٦، ٤٥٧)، والمجموع المحيط بالتكليف (١/ ٢٣٩، ٣٧٠)، (٢/ ١٧٦)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٦/ ١١، ٣٢، ٣٣)، والمعتمد في أصول الفقه (ص ٣٦٤)، وديوان الأصول (ص ٢٠٨)، ومسائل الخلاف بين البصريين والبهغاديين (ص ٣٥٥).
(٣) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٥٢٨).

أَرَادَ ﷺ بِقَوْلِهِ: « فِي حُكْمِ التَّكْلِيفِ » - أَي: فِي حُكْمِ اللَّهِ شَرْعًا لَنَا؛ فَإِنَّ لَفْظَ « الْحَسَنِ » قَدْ تَشَتَّرَكَ فِيهِ مَعَانٍ، وَيُتَخَيَّلُ مِنْ إِطْلَاقِهِ مَقَاصِدٌ؛ عَلَى مَا تَوَاضَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ اللِّسَانِ، وَكَذَلِكَ لَفْظُ « الْقَبِيحِ »: فَقَدْ يُطْلَقُ الْحَسَنُ وَالْقَبِيحُ، وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ حُسْنُ الصُّورَةِ وَقُبْحُهَا، وَقَدْ يُطْلَقُ لَفْظُ الْقَبِيحِ، وَيُرَادُ بِهِ مَا يَأْبَاهُ الطَّبْعُ، وَيَنْفُرُ مِنْهُ، فِي مُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ؛ كَالْأَلَامِ، وَمَا يُؤَدِّي إِلَيْهَا فِي غَالِبِ الْأُمُرِ، وَالْقَوْلُ فِي الْحُسْنِ يَنْقَسِمُ أَيْضًا: فَقَدْ يُطْلَقُ، وَالْمُرَادُ مَا تَمِيلُ إِلَيْهِ النُّفُوسُ فِي مَجْرَى الْعَادَاتِ.

وَعَرَضْنَا مِنَ الْكَلَامِ فِي الْحُسْنِ وَالْقَبِيحِ: أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِالتَّكْلِيفِ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - وَالتَّعَبُّدِ. وَالَّذِي نَعْتَقِدُهُ وَنَدِينُ بِهِ: أَنَّ لَا حَسَنَ يُتَوَصَّلُ إِلَى دَرْكِهِ عَقْلًا؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْمُقَدِّمَ عَلَيْهِ يَسْتَوْجِبُ ثَوَابًا مِنَ اللَّهِ، وَلَا قَبِيحَ يُتَوَصَّلُ إِلَى دَرْكِهِ عَقْلًا؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْمُقَدِّمَ عَلَيْهِ يَسْتَوْجِبُ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ مَلَامًا.

وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَحْسُنُ لِنَفْسِهِ وَجَنْسِهِ، وَصِفَةِ نَفْسِيَّةٍ لَازِمَةٌ لَهُ؛ وَلِذَلِكَ يَتَفَاعَدُ الْعَقْلُ عَنْ دَرْكِهِ، فَقَدْ يَحْسُنُ الشَّيْءُ شَرْعًا، وَيَقْبَحُ مِثْلُهُ الْمُسَاوِي لَهُ فِي جُمْلَةِ صِفَاتِ النَّفْسِ؛ فَتَبَتَ أَنَّ ذَلِكَ مُتَلَقًى مِنْ مَوَارِدِ الشَّرْعِ.

فَالْمَعْنِيُّ بِالْحَسَنِ: مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِالثَّنَاءِ عَلَى فَاعِلِهِ.

وَالْمَعْنِيُّ بِالْقَبِيحِ: مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِذَمِّ فَاعِلِهِ.

وَكَذَلِكَ جُمْلَةُ أَحْكَامِ التَّكْلِيفِ مُتَلَقَّاهُ مِنَ الشَّرْعِ، وَأَحْكَامُ الْأَفْعَالِ لَا تَرْجِعُ إِلَى أَنْفُسِهَا، وَلَا إِلَى صِفَاتِهَا، وَإِنَّمَا هِيَ - عِنْدَ التَّحْصِيلِ - آيَةٌ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَإِذَا وَرَدَتِ الشَّرَائِعُ بِالتَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ، فَلَا تَقْتَضِي الشَّرِيعَةُ إِثْبَاتَ صِفَاتٍ لِلْمُقَبَّحَاتِ وَالْمُحَسَّنَاتِ، بَلْ هِيَ بَعْدَ وُرُودِ الشَّرْعِ فِي نَفْسِهَا وَصِفَاتِهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ تَقْدِيرِ وُرُودِ الشَّرْعِ^(١).

وَقَدْ يَتَجَوَّزُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، فَيَقُولُ: « الْحُسْنُ لَا يُسْتَدْرَكُ عَقْلًا، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ شَرْعًا [١٦٢/ب]، وَهَذَا بِظَاهِرِهِ يُؤْهِمُ ثُبُوتَ الْحُسْنِ قَبْلَ الشَّرْعِ، وَيَتَوَقَّفُ إِدْرَاكُهُ عَلَى وُرُودِ الشَّرْعِ، وَهَذَا مُجَانِبٌ لِمَذْهَبِ الْحَقِّ؛ فَإِنَّ حَقِيقَةَ مَذْهَبِنَا أَنَّ التَّحْسِينَ وَالتَّقْبِيحَ يَرْجِعَانِ إِلَى نَفْسِ الشَّرْعِ، فَكَيْفَ يَحْسُنُ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بَأَنَّهُمَا يُدْرَكَانِ بِالشَّرْعِ؟! »

(١) انظر في حكم التكليف والتحسين والتقبيح قبل ورود الشرع في: البغدادى: أصول الدين (ص ٢٠٢).

وَمَحْصُولُ ذَلِكَ يُتَوَلَّى إِلَى أَنَّ الْحُسْنَ يُسْتَدْرَكُ بِالشَّرْعِ: فَالْحَسَنُ هُوَ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ قَوْلُ صَاحِبِ الشَّرْعِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، وَكَذَلِكَ الْقَبِيحُ، وَلَيْسَ لِمُتَعَلِّقِ الْقَوْلِ مِنَ الْقَوْلِ صِفَةٌ، كَمَا لَيْسَ لِمُتَعَلِّقِ الْعِلْمِ مِنَ الْعِلْمِ صِفَةٌ.

وَالَّذِي صَارَ إِلَيْهِ التَّنَوُّيَّةُ وَالتَّنَاسُخِيَّةُ^(١) وَالْبَرَاهِمَةُ وَالْحَوَارِجُ وَالْمُعْتَزَلَةُ وَالْكَرَامِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ^(٢): أَنَّ الْعَقْلَ يُسْتَدْرَكُ التَّقْيِيحُ وَالتَّحْسِينُ عَلَى الْجُمْلَةِ مِنْ غَيْرِ وُرُودِ الشَّرْعِ.

ثُمَّ مِنْ حَقِيقَةِ أَصْلِهِمْ: أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَقْبَحُ فِي حُكْمِ التَّكْلِيفِ؛ لِصِفَةِ فِي نَفْسِهِ عَلَيْهَا، وَهَذَا قَوْلُ مُعْظَمِهِمْ فِي الْحُسْنِ، وَسَبِيلُ الْعَقْلِ يُوَصِّلُ إِلَى ذَرَكِهَا.

وَلَيْسَ مِنْ أَصُولِ الْمُعْتَزَلَةِ أَنَّ يُسْتَدْرَكُ بِمَخْصُصِ الْعَقْلِ كُلِّ حَسَنٍ وَكُلِّ قَبِيحٍ، بَلْ يَقُولُونَ: مِنْهُ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وُرُودِ الشَّرْعِ، ثُمَّ الَّذِي يَرُدُّ الشَّرْعُ بِتَقْيِيحِهِ، فَهُوَ قَبِيحٌ لِعَيْنِهِ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَتَوَصَّلُ إِلَى ذَرَكِ وَجْهِ قُبْحِهِ، لَكِنْ إِذَا اسْتَقَرَّ الشَّرْعُ فِي تَحْسِينٍ أَوْ تَقْيِيحٍ، تَبَيَّنَ أَنَّ الْقَبِيحَ وَالْحَسَنَ عَلَى صِفَتَيْنِ، يُثَبَّتُ الْحُسْنُ وَالْقُبْحُ لِأَجْلِهِمَا، وَلَكِنْ مَخْصُصُ الْعَقْلِ لَا يُفْضِي إِلَى ذَرَكِهِمَا^(٣).

وَالسَّمْعُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ لَا يَقْتَضِي تَثْبِيتَ حُسْنٍ فِي شَيْءٍ حَتَّى يُقَالَ: لَوْ لَا الشَّرْعُ لَمَا كَانَ حَسَنًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَهَلْ يُدْرَكُ بِالْعَقْلِ حُكْمٌ أَمْ لَا؟

قُلْنَا: بِالْعَقْلِ يُدْرَكُ كُلُّ مَعْقُولٍ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ مَعْرِفَةُ مَا يُعْقَلُ إِلَّا بِالْإِيجَابِ مِنَ اللَّهِ عَلَى لِسَانِ رَسُولٍ؛ يُخْبِرُنَا بِالْإِيجَابِ عَنِ اللَّهِ، وَلَوْ لَا صِحَّةُ الْمَعْرِفَةِ بِالْعَقْلِ لَمَا عُرِفَ الرَّسُولُ مَا يَدْعُو إِلَيْهِ؛ لَوْ أَنَّ عَاقِلًا قَبْلَ الرَّسُولِ قَصَدَ إِلَى مَعْرِفَةِ حَدَثِ الْعَالَمِ، وَمَعْرِفَةِ مُحَدِّثِهِ وَوَحْدَانِيَّتِهِ وَصِفَاتِهِ الَّتِي ذَكَرْنَا أَعْمَالَهُ، لَوَصَلَ إِلَى ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ مَا يُمَكِّنُهُ مَعْرِفَتُهُ لِمُجَرَّدِ عَقْلِهِ - لَا يَجِبُ عَلَيْهِ، وَلَا يُحْكَمُ بِأَنَّهُ حَسَنٌ أَوْ قَبِيحٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ الرَّسُولِ هَذِهِ الْأَلْفَافُ فِي أَهْلِ اللُّسَانِ؛ لَأَتَّهَا أَهْلُ مَوْضُوعَةٍ بَيْنَهُمْ لِمَعَانٍ مَعْقُولَةٍ، إِلَّا أَنَّ مَا وَصَفُوهَا لَا يَجِبُ أَنْ

(١) التناسخية: هم القائلون بانتقال الروح من جسد إلى آخر، وقد وجد هذا المذهب في الهند، ولدى الفيتاغوريين من اليونان، قال عنهم الشهرستاني: وما من ملة إلا وللتناسخ فيها قدم راسخ. الملل والنحل (٢/ ٣٥٨)، والباقلاني: التمهيد (ط بيروت)، (ص ٢١٦)، والملطي: التنبيه والرد (ص ٢٢)، والبغدادي: أصول الدين (ص ٢٧٠، ٢٧٦).

وانظر مقالة التناسخ والجواب عنها في: الأشعري: المقالات (١/ ٦٧)، والآمدي: غاية المرام (ص ٣٢٣).

(٢) انظر: الإرشاد (ص ٥٢٨)، وغاية المرام (ص ٢٣٣)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٣٠/ ب).

(٣) انظر: المجموع المحيط بالتكليف (١/ ٢٣٩).

يَكُونُ كَذَلِكَ فِي حُكْمِ اللَّهِ لَنَا، وَلِلَّهِ أَنْ يُغَيِّرَ مَا حَكَمُوا بِقُبْحِهِ إِلَى الْحَسَنِ، وَمَا حَكَمُوا بِحُسْنِهِ إِلَى الْقَبِيحِ.

وَقَالَ مُعْظَمُ أَئِمَّتِنَا: لِمَجَرَّدِ الْعَقْلِ يُعْرِفُ حُسْنَ أَعْمَالِ اللَّهِ، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْنَا بِمَجَرَّدِ مَعْرِفَتِهِ، وَسَنَعُودُ إِلَى تَفْصِيلِ ذَلِكَ.

فَلَا يُظَنُّ بِحَالٍ أَنَا نَقُولُ: بِالْعَقْلِ لَا يُعْرِفُ مَعْنَى الْوَاجِبِ وَالْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ، بَلْ يُعْرِفُ كُلُّ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ إِلَّا بِوُرُودِ الرَّسُولِ مِنَ اللَّهِ.

فَالْوَاجِبُ: مَا هُوَ الْفِعْلُ الَّذِي وَرَدَ الشَّرْعُ بِالْأَمْرِ بِهِ إِجْبَابًا.

وَالْمَحْظُورُ: هُوَ الْفِعْلُ الَّذِي وَرَدَ الشَّرْعُ بِالنَّهْيِ عَنْهُ تَحْرِيمًا.

ثُمَّ الْمُعْتَزِلَةُ فَسَمُوا الْحَسَنَ وَالْقَبِيحَ، وَزَعَمُوا أَنَّ مِنْهَا مَا يُدْرِكُ قُبْحُهُ وَحُسْنُهُ عَلَى الضَّرُورَةِ مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى نَظَرٍ، وَمِنْهَا مَا يُدْرِكُ الْحُسْنَ وَالْقُبْحُ فِيهِ بِنَظَرِ عَقْلٍ.

وَسَبِيلُ النَّظَرِ عِنْدَهُمْ: اعْتِبَارُ النَّظَرِيِّ مِنَ الْمُحَسَّنَاتِ وَالْمُقَبَّحَاتِ بِالضَّرُورِيِّ، وَالضَّرُورِيِّ مِنْهَا بِأَنْ يُعْتَبَرُ مُقْتَضَى التَّقْبِيحِ وَالتَّحْسِينِ فِي الضَّرُورِيَّاتِ، ثُمَّ يَرَدُّ إِلَيْهَا مَا يُشَارِكُهَا فِي مُقْتَضَيَاتِهَا: فَالْكُفْرُ مَعْلُومٌ قُبْحُهُ بِالضَّرُورَةِ عِنْدَهُمْ، وَكَذَلِكَ الضَّرَرُ الْمَحْضُ الَّذِي لَا يُتَخَيَّلُ فِيهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ، وَكَذَلِكَ الْكَذِبُ الَّذِي لَا مَنَفْعَةَ فِيهِ.

بَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ الْعَاقِلَ إِذَا تَصَدَّى لَهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ يَحْصُلُ بِخَبَرِ صَدِّقٍ، وَهُوَ بَعَيْنُهُ يَحْصُلُ بِخَبَرِ كَذِبٍ، فَهُوَ يُؤْثِرُ الصَّدْقَ وَيَجْتَنِبُ الْكَذِبَ، وَلَا وَجْهَ لِحَمْلِهِ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا كَوْنُ الْكَذِبِ قَبِيحًا؛ فَتَسْتَبِينَ بِذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَقْبَحُ مِنْ حَيْثُ كَذَبَ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي الْكَذِبِ الَّذِي مَنَفْعَةٌ^(١).

وَسَبِيلُنَا أَنْ نُوَجِّهَ^(٢) الْقَوْلَ عَلَيْهِمْ فَنَقُولُ: مَا ادَّعَيْتُمْ قُبْحَهُ أَوْ حُسْنَهُ ضَرُورَةً، فَأَنْتُمْ فِيهِ مُنَازِعُونَ، وَعَنْ دَعْوَاكُمْ مَذْفُوعُونَ، وَإِذَا بَطَلَ ادِّعَاءُ الضَّرُورَةِ فِي الْأُصُولِ، بَطَلَ رَدُّ النَّظَرِيَّاتِ إِلَيْهَا.

(١) انظر: الجويني: البرهان في أصول الفقه (١/ ٨٣).

(٢) في الأصل: «نوجز»، وصححتها تبعًا للإرشاد (ص ٢٦٠)، وإن كان في بعض نسخ الإرشاد: «نوجز» إلا أن ما اخترناه أوفق للسياق.

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ عَلَى إِيجَازِهَا تَهْدِيهِمْ أُصُولَ الْمُعْتَزَلَةِ فِي التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيعِ، وَقَوْلُهُمْ فِي الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ وَاللُّطْفِ وَأَبْوَابِ [١/١٦٣] الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ مُتَلَقًى مِنْهَا، فَتَنْحَسِمُ عَلَيْهِمْ أَبْوَابُ الْكَلَامِ فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيرِ.

فَنَقُولُ لَهُمْ: لِمَ ادَّعَيْتُمُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ مَعَ عِلْمِكُمْ بِأَنَّ مُخَالَفَتَكُمْ طَبَقُوا وَجْهَ الْأَرْضِ، وَلَا يَسُوغُ اخْتِصَاصُ طَائِفَةٍ مِنَ الْعُقَلَاءِ بِضَرْبٍ مِنَ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ مَعَ اسْتِوَاءِ الْجَمِيعِ فِي مَدَارِكِهَا.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ وَافَقْتُمُونَا عَلَى التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيعِ فِي مَوَاضِعِ الضَّرُورِيَّاتِ، وَإِنَّمَا خَالَفْتُمُونَا فِي الطَّرِيقِ الْمُؤَدِّيِّ إِلَى الْعِلْمِ، فَرَعَمْتُمْ أَنَّ الدَّالَّ عَلَى الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ السَّمْعُ دُونَ الْعَقْلِ، وَقَدْ قُلْتُمْ: إِنَّ الْكَذِبَ الَّذِي لَا نَفْعَ فِيهِ وَلَا دَفْعَ - قَبِيحٌ؛ كَمَا قُلْنَا، غَيْرَ أَنَّكُمْ أَحْلَلْتُمْ قُبْحَهُ عَلَى السَّمْعِ، وَنَحْنُ أَحْلَلْنَاهُ عَلَى الْعَقْلِ، وَلَا يَبْعُدُ اخْتِلَافُ الْعُقَلَاءِ فِي الضَّرُورِيَّ [عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، فَإِنَّ الْأَخْبَارَ الْمُتَوَاتِرَةَ يَعْقِبُهَا الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ، وَقَدْ ذَهَبَ الْكَعْبِيُّ ^(١) وَاتَّبَاعُهُ إِلَى أَنَّ طَرِيقَ الْعِلْمِ بِمَا تَوَاتَرَتِ الْأَخْبَارُ عَنْهُ الْأَسْبَدَلُ، وَذَلِكَ لَا يَقْدَحُ فِي الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ بِمَا تَوَاتَرَ الْخَبَرُ عَنْهُ.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ لَا حَاصِلَ وَرَاءَهُ، وَفِي تَفْصِيلِنَا الْمَذْهَبَ قَبْلَ - مَا يُسْقِطُهُ؛ فَإِنَّا قُلْنَا: لَيْسَ الْحُسْنُ وَالْقُبْحُ صِفَتَيْنِ لِلْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ، وَجِهَتَيْنِ يَفْعَانِ عَلَيْهِمَا، وَلَا مَعْنَى لِلْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ إِلَّا نَفْسُ وَرُودِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

وَمَجْمُوعُ ذَلِكَ يُوضِّحُ أَنَّا لَا نَجْتَمِعُ عَلَى الْمَطْلُوبِ مَعَ الْإِخْتِلَافِ فِي السَّبِيلِ الْمُفْضِي إِلَيْهِ.

وَمِمَّا يُوَضِّحُ الْحَقَّ فِي دَرَجَتِهِمْ عَنْ دَعْوَى الضَّرُورَةِ: أَنَّ الَّذِي ادَّعَاهُ قَبِيحًا عَلَى الضَّرُورَةِ، قَدْ أَطْبَقَ مُخَالَفَتَهُمْ عَلَى تَجْوِيرِهِ وَإِقَاعًا مِنْ أَفْعَالِ اللَّهِ، مَعَ الْقَطْعِ بِكَوْنِهِ حَسَنًا؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: لِلَّهِ سُبْحَانَهُ أَنْ يُؤَلِّمَ عَبْدًا مِنْ عِبَادِهِ ابْتِدَاءً، مِنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ، وَلَا تَعْوِضٍ عَلَى الْأَلَمِ، وَمِنْ غَيْرِ جَلْبِ نَفْعٍ، أَوْ دَفْعِ ضَرٍّ، مُوفِّينَ عَلَى الْأَلَمِ.

ثُمَّ كَمَا قَطَعُوا بِتَجْوِيرِ ذَلِكَ فِي أَحْكَامِ اللَّهِ، فَكَذَلِكَ قَطَعُوا بِأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ لَكَانَ حَسَنًا مِنْ

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، وقد استدركته من الإرشاد (ص ٢٦١).

اللَّهِ، وَهَذَا مَا لَا سَبِيلَ إِلَى دَفْعِهِ، وَفِيهِ فَرَضُ تَحْسِينِ الْعَقْلِ^(١) فِي الصُّورَةِ الَّتِي ادَّعَى الْمُعْتَرِلُ الْعِلْمَ الصَّرُورِيَّ بِالْقَبِيحِ فِيهَا، وَمَهْمَا اسْتَبَانَ تَحَكُّمُهُمْ فِي دَعْوَى الصَّرُورَةِ لَمْ يَسْلَمُوا بِمَنْ يُعَارِضُ دَعْوَاهُمْ بِتَقْيِضِهَا، وَيَدَّعِي الْعِلْمَ الصَّرُورِيَّ بِحُسْنِ مَا قَبَّحُوهُ، وَقُبْحِ مَا حَسَّنُوهُ^(٢).
فَإِنْ قَالُوا: مَا ذَكَرْتُمُوهُ تَقْدِيرًا مَا لَا تَحْصِيلَ لَهُ؛ فَإِنَّ الشَّرْعَ فِي وَفْتِنَا عَتِيدٌ، وَالَّذِي رُمْنَاهُ مِنْ غَرَضِنَا حَاصِلٌ، وَهُوَ تَسْلِيمُ قُبْحِ الْكَذِبِ الَّذِي لَا غَرَضَ فِيهِ.

قُلْنَا: نَحْنُ الْآنَ نَعْتَقِدُ اعْتِقَادًا نَاجِزًا لَا تَوَقُّفَ فِيهِ أَنَّ الشَّرْعَ لَوْ اِرْتَفَعَ لَمَا قُبِحَ الْكَذِبُ، وَأَنْتُمْ تَدَّعُونَ أَنَّهُ قَبِيحٌ، فَهَذَا مَنْعٌ ظَاهِرٌ، عَلَى أَنَّا قَدَّمْنَا أَنَّ حَقِيقَةَ مَذْهَبِهِمْ فِي قُبْحِ الْكَذِبِ وَغَيْرِهِ مِمَّا قَبَّحُوهُ أَنَّهُ عَلَى صِفَةٍ هُوَ فِي نَفْسِهِ عَلَيْهَا، وَتِلْكَ الصِّفَةُ مُحَاطٌ بِهَا عَقْلًا، وَهِيَ مُنْتَفِيَةٌ عِنْدَنَا فِي وَفْتِنَا، فَالَّذِي أَثْبَتْنَاهُ نَحْنُ مُصَمِّمُونَ عَلَى نَفْيِهِ، وَمَعْنَى قُبْحِهِ عِنْدَنَا وَرُودُ النَّهْيِ عَنْهُ، فَالْقَبِيحُ هُوَ الْمُقُولُ فِيهِ: « لَا تَفْعَلُوهُ »، وَأَنْتُمْ لَا تَكْتَفُونَ بِهَذَا الْقَدْرِ، فَقَدْ وَضَحَ الْحَقُّ.

فَإِنْ قَالُوا: فِي الْعُقُلَاءِ طَوَائِفُ يُحَسِّنُونَ وَيُقَبِّحُونَ مَعَ جَحْدِ الشَّرَائِعِ كَالْبَرَاهِمَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَهُمْ الْخَلْقُ الْكَثِيرُ، يَعْلَمُونَ قُبْحَ الظُّلْمِ وَالْكَفْرِ، وَحُسْنَ الشُّكْرِ وَالْإِحْسَانِ.

قُلْنَا: إِذَا صَدَدْنَاكُمْ عَنِ التَّمَسُّكِ بِإِجْمَاعِ الْعُقُلَاءِ فَاطْبَةً لَوْ أَجْمَعُوا كَمَا زَعَمْتُمْ، فَمَا يُغْنِيكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ التَّمَسُّكِ بِاتِّفَاقِ شِرْذِمَةٍ ضَالَّةٍ عَنِ الرَّشَادِ^(٣).

ثُمَّ نَقُولُ: أَوَّلُ مَا فِي هَذَا أَنَّهُ اِحْتِجَاجٌ فِي مَوْضِعِ الصَّرُورَةِ عَلَى دَعْوَاهُمْ، وَكَيْفَ يَسْتَمِرُّ النَّظَرُ فِي مَوَاقِعِ الْبِدَائِهِ^(٤)، ثُمَّ مَنْ يُسَلِّمُ لَكُمْ كَوْنَ الْبَرَاهِمَةِ الْمُتَكْرِينَ لِلشَّرَائِعِ عَالِمِينَ بِالْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ؟!

هَذَا مِمَّا يَنَازِعُونَ فِيهِ، وَلَا بُعْدَ فِي تَصْمِيمِ طَوَائِفٍ عَلَى اعْتِقَادٍ مَعَ حُسْبَانِهِمْ إِيَّاهُ عُلَمَاءَ، وَإِنْ

(١) كلمة: « العقل » ليست في الأصل واستدركتها من الإرشاد (ص ٢٦٣).

(٢) هذا نص كلام أبي المعالي الجويني في الإرشاد (ص ٢٥٩، ٢٦٠).

(٣) انظر هذه الشبهة والجواب عنها في: الجويني: البرهان في أصول الفقه (١/ ٨٣)، والتلخيص في أصول الفقه:

(١/ ٦٩).

(٤) البِدَائِيَةُ بتسهيل المهمة أصلها الْبِدَائِيَةُ، وهو جمع بديهة، والمراد أن هذا الأمر مقرر ضرورة، ولا يحتاج في إثباته إلى نظر ولا استدلال، ويبدو أن مُحَقِّقِي الإرشاد لم يفتنوا إلى هذا المعنى؛ فذكروا هذه اللفظة في غير موضع منه بالتاء المعقودة هكذا: « البداية »؛ بل وفسراها في موضع منه بأن المراد منها « بداية النظر، وذلك مفهوم »؛ انظر: الإرشاد

(ص ٢٢٣، ٢٦٢).

لَمْ يَكُنْ عِلْمًا، وَهَذَا سَبِيلُ الْمُقْلِدِينَ فِي أُصُولِ الدِّينِ.

وَالَّذِي يُقَرَّرُ مَا قُلْنَا: أَنَّ الْبَرَاهِمَةَ كَمَا وَافَقُوا الْمُعْتَزِلَةَ فِي التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيحِ، فَكَذَلِكَ اعْتَقَدُوا فُبِحَ دَبِیح [١٦٣/ب] الْبَهَائِمِ وَتَعْرِضُهَا لِلنَّصَبِ وَالتَّعَبِ، ثُمَّ اعْتَقَادُهُمْ فِي ذَلِكَ لَيْسَ بِعِلْمٍ، وَإِنَّمَا هُوَ جَهْلٌ، فَكَمَا لَا يَبْعُدُ تَصْمِيمُهُمْ عَلَى جَهْلٍ، فَكَذَلِكَ لَا يَبْعُدُ إِصْرَارُهُمْ عَلَى اعْتِقَادِ لَيْسَ بِعِلْمٍ.

ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا لَكُمْ أَنَّكُمْ عَالِمُونَ بِالْحُسْنِ وَالْفُبْحِ؛ عَلَى حَسَبِ أَوْصَاعِهِمْ وَأَعْرَاضِهِمْ، فَذَلِكَ غَيْرُ قَادِحٍ فِي غَرَضِنَا وَمَقْصِدِنَا؛ فَإِنَّ الَّذِي نَتَنَارَعُ فِيهِ، وَقُلْنَا: إِنَّ الْعَقْلَ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى دَرْكِهِ هُوَ التَّقْيِيحُ وَالتَّحْسِينُ فِي حُكْمِ التَّكْلِيفِ، كَمَا أَوْضَحْنَاهُ، فَأَمَّا مَا تَوَاضَعَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ الْأَعْرَاضِ، فَلَسْنَا نُنْكِرُهُ.

عَلَى أَنَا نَقُولُ: لِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يُغَيِّرَ مَا حَكَمُوا بِقُبْحِهِ إِلَى الْحَسَنِ، وَمَا حَكَمُوا بِحُسْنِهِ إِلَى الْقَبِيحِ.

وَمِمَّا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ الْمُعْتَزِلَةُ فِي ادِّعَاءِ الضَّرُورَةِ أَنَّهُمْ قَالُوا: الْعَاقِلُ إِذَا سَنَحَتْ لَهُ حَاجَةٌ، وَغَرَضُهُ مِنْهَا يَحْصُلُ بِالصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، وَلَا مَزِيدَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الثَّانِي فِي تَمَكُّنِهِ مِنْهُمَا، وَإِنْدِفَاعِ الضَّرَرِ عَنْهُ مِنْهُمَا، فَإِذَا تَسَاوَيَا لَدَيْهِ، وَتَمَائَلَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَالْعَاقِلُ يُؤْثِرُ الصِّدْقَ لَا مَحَالَةَ، وَيَجْتَنِبُ الْكَذِبَ، وَإِنَّمَا يَخْتَارُ الْكَذِبَ إِذَا تَخَيَّلَ فِيهِ غَرَضًا زَائِدًا عَلَى مَا يَتَوَقَّعُهُ فِي الصِّدْقِ، فَأَمَّا إِذَا تَسَاوَتْ الْأَعْرَاضُ، فَالْعَقْلُ قَاضٍ بِالْإِعْرَاضِ عَنِ الْكَذِبِ وَإِثَارِ الصِّدْقِ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِكُونِ الصِّدْقِ حَسَنًا عَقْلًا.

وَهَذَا الَّذِي عَوَّلُوا عَلَيْهِ بَاطِلٌ مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ رَوْمٌ احْتِجَاجٍ فِي مَوْضِعِ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهُ ضَرُورِيٌّ، وَمَا كَانَ ضَرُورِيًّا لَمْ يَسْتَقِمَّ عَلَيْهِ ذَلِيلٌ.

الثَّانِي: أَنَّهُ كَيْفَ يَسْتَقِيمُ تَصْوِيرُ اسْتِوَاءِ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، وَتَقْدِيرُ تَمَائُلِ الْأَعْرَاضِ فِيهِمَا، وَمَنْ أَصْلِحُهُمْ أَنَّ الْمُقَدَّمَ عَلَى أَحَدِهِمَا - وَهُوَ الْكَذِبُ - يَسْتَحِقُّ الذَّمَّ وَالْعِقَابَ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَالثَّانِي بِخِلَافِهِ.

وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ الْعَاقِلَ يُؤْثِرُ الصِّدْقَ لَا مَحَالَةَ عِنْدَ اسْتِوَاءِ الْأَعْرَاضِ يُوجِبُ خُرُوجَ الصِّدْقِ

عَنْ حُكْمِ التَّكْلِيفِ؛ فَإِنَّهُ كَالْمُلْجَأِ إِلَى الشَّيْءِ الْمَحْمُولِ عَلَيْهِ الَّذِي لَا ثَوَابَ لَهُ عَلَى إِثَارِهِ، وَلَا ذَمٍّ وَلَا عِقَابَ عَلَى تَرْكِهِ.

ثُمَّ إِنْ اسْتَقَامَ لَهُمْ مَا ادَّعَوْهُ، فَإِنَّمَا يَسْتَقِيمُ؛ لِطَرْدِهِمْ كَلَامَهُمْ فِي حَالَةِ اسْتِقْرَارِ الشَّرَائِعِ وَتَحْسِينِ الصَّدَقِ وَتَقْبِيحِ الْكَذِبِ.

قَالُوا: إِنَّمَا فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِيمَنْ يُنْكِرُ الشَّرَائِعَ، وَفِيمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ، وَهُوَ غَيْرُ مُصَمِّمٍ عَلَى اعْتِقَادِنَا فِي تَقْبِيحِ الْكَذِبِ عَقْلًا، وَاسْتَوَى لَدَيْهِ الصَّدَقُ وَالْكَذِبُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ: قُلْنَا: إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا نُسَلِّمُ - وَالْحَالَةَ هَذِهِ - أَنَّهُ يُؤْثِرُ الصَّدَقَ قَصْدًا إِلَيْهِ، بَلْ لَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ إِثَارُ الْكَذِبِ فَبَطَلَ مَا مَوْهُوا بِهِ.

وَلَا يَزَالُونَ فِي حَيْرَةٍ وَعَمَةٍ، فَتَارَةً يُنْبِتُونَ الْقُبْحَ بِاسْتِحْقَاقِ الْعِقَابِ، وَتَارَةً يُنْبِتُونَ اسْتِحْقَاقَ الْعُقُوبَةِ بِالْقُبْحِ، وَهُمْ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنَازِعُونَ، وَغَايَتُهُمْ مُحَاوَلَةٌ إِبْطَالِ مَمْنُوعٍ بِمَمْنُوعٍ. عَلَى أَنَا وَصَحْبَانَا إِنَّمَا نَقِينَا الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ فِي حُكْمِ التَّكْلِيفِ، وَمَا اسْتَبَحَّهِ الْعُقَلَاءُ وَاسْتَحْسَنُوهُ عَلَى حَسَبِ أَغْرَاضِهِمْ وَأَوْضَاعِهِمْ، فَلَا نُنْكِرُهُ أَصْلًا؛ فَإِنَّ الْعَاقِلَ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ يُفَضِّلُ بَيْنَ مَنْ يُنْعِمُ عَلَيْهِ بِالْإِطْعَامِ وَالْكُسُوفَةِ، وَيَدْفَعُ عَنْهُ الْأَذَى، وَيَقِيهِ مِنَ الْبَلَاءِ وَفُتُونِ الْأَلَامِ، وَبَيْنَ مَنْ يُعَرِّضُهُ لَأَنْوَاعِ الْعِقَابِ وَالْمَشَقَّاتِ، فَيَلْتَدُّ فِي إِحْدَى الْحَالَتَيْنِ وَيَفْرَحُ، وَيُحِبُّ الْمُنْعَمَ عَلَيْهِ، وَتَمِيلُ نَفْسُهُ إِلَيْهِ، وَيَغْتَمُّ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ وَيَتَأَلَّمُ، وَيُبْغِضُ الْمُسِيءَ إِلَيْهِ، وَهَذَا الْقَدَرُ مُسَلَّمٌ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ غَرَضِنَا؛ فَإِنَّ مَقْصُودَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ شَيْئَانِ هُمَا مَفْقُودَانِ فِيمَا صَوَّرُوا:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْفِعْلَ الْمَوْصُوفَ بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ لَيْسَ عَلَى صِفَةٍ فِي نَفْسِهِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَرِ لَةِ؛ فَإِنَّهُمْ ادَّعَوْا أَنََّّهُمَا عَلَى صِفَتَيْنِ فِي أَنْفُسِهِمَا، وَلَا سَبِيلَ إِلَى دَعْوَى الصَّرُورَةِ فِيهِ، وَلَا إِلَى إِبْطَالِ دَلِيلٍ عَلَيْهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ مَنْ يَصْدُرُ مِنْهُ الْفِعْلُ فَيَتَعَرَّضُ إِمَّا لِعُقُوبَةِ اللَّهِ وَسَخَطِهِ، أَوْ لِإِتَابَتِهِ وَمَدْحِهِ، وَهَذَا أَيْضًا غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ فِيمَا ذَكَرُوهُ، وَإِنْ ادَّعَوْهُ كَانُوا مَمْنُوعِينَ مِنْ دَعْوَاهُمْ [١/١٦٤]؛ إِذْ هُوَ غَيْبٌ، لَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ، إِلَّا بِخَبَرٍ صَادِقٍ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى قِيَاسِ أَفْعَالِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - مَعَ تَقْدُّسِهِ عَنِ الْأَعْرَاضِ وَالْمَنَافِعِ وَالْمَضَارِّ - عَلَى أَفْعَالِنَا، وَنَحْنُ عِيْبَةُ الْعَيْبِ وَعُرْضَةُ الْآفَاتِ.

وَمِمَّا يُوضِّحُ غَرَضَنَا: أَنَّ الْبَهِيمَةَ الضَّارِيَةَ الْمُؤَذِيَةَ مُبَغَّضَةٌ إِلَى النَّاسِ، وَالذَّلُولَةُ النَّافِعَةُ مَحْبُوبَةٌ، ثُمَّ لَا تُوصَفُ إِحْدَاهُمَا بِالتَّعَرُّضِ لِلْعِقَابِ، وَلَا تُوصَفُ الْأُخْرَى بِاسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ وَالثَّنَاءِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ لَمْ يُعْقَلِ الْحُسْنُ قَبْلَ الشَّرْعِ، لَمَا عُقِلَ فِيهِمْ عِنْدَ وُرُودِهِ^(١).

وَهَذَا مِنْ رَكِيكِ الْكَلَامِ، وَفِي تَفْصِيلِنَا الْمَذْهَبَ فِي صَدْرِ الْمَسْأَلَةِ مَا يَدْرَأُ عَنَّا هَذَا السُّؤَالَ؛ فَإِنَّا إِذَا صَرَفْنَا الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ - فِي حُكْمِ التَّكْلِيفِ - إِلَى وُرُودِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، فَلَا يَمْتَنِعُ الْعِلْمُ بِالْأَمْرِ إِذَا قُدِّرَ وُرُودُهُ قَبْلَ وُرُودِهِ، وَهَذَا بِمِثَابَةِ الْعِلْمِ بِالنَّبَوَاتِ، وَيُعْلَمُ - قَبْلَ ظُهُورِ الْمُعْجَزَاتِ - أَنَّ الدَّالَّ عَلَى صِدْقِ مُدَّعِي النُّبُوَّةِ ظُهُورُ خَوَارِقِ الْعَادَاتِ؛ عَلَمًا وَأَمَارَةً دَالَّةً عَلَى صِدْقِهِ، ثُمَّ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ قَبْلَ وُقُوعِهَا.

فَإِنْ عَادُوا وَقَالُوا: إِنَّ الْعُقَلَاءَ يَسْتَحْسِنُونَ إِنْقَادَ الْعَرَقَى، وَتَخْلِيصَ الْهَلَكَى، وَيَسْتَقْبِحُونَ الظُّلْمَ وَالْعُدْوَانَ، وَإِنْ لَمْ يَخْطُرْ بِإِلَهُمْ سَمْعٌ.

قُلْنَا: قَدْ أَجَبْنَا وَأَوْضَحْنَا أَنَّا لَا نُنْكِرُ مِثْلَ الطَّبَاعِ وَنُفُورِهَا مِنْ أَصْحَابِ الْأَغْرَاضِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مَوْضِعَ التَّزَاعِ، وَإِنَّمَا كَلَامُنَا فِيْمَا يَحْسُنُ أَوْ يَقْبُحُ فِي حُكْمِ اللَّهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى مَا قُلْنَا: أَنَّ الْعَادَةَ كَمَا اطَّرَدَتْ بِاسْتِقْبَاحِ الْعُقَلَاءِ وَاسْتِحْسَانِهِمْ عَلَى زَعْمِكُمْ، فَكَذَلِكَ اسْتَوَتْ عَادَتُهُمْ فِي تَقْبِيحِ تَخْلِيَةِ الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ؛ يَفْجَرُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، بِمَرَأَى مِنَ السَّادَةِ، وَمَسْمَعٍ مِنْهُمْ، وَهُمْ مُتَمَكِّنُونَ مِنْ حَجْرِ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ، فَإِذَا تَرَكُوهُمْ سُدىً - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - كَانَ مُسْتَقْبَحًا عَلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي مَهْدُوهَا مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْبُحُ فِي حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: الْبَرَاهِمَةُ إِذَا قَبِّحُوا الْكَذِبَ فِي وَقْتِنَا فَاعْتَقَادُهُمْ صَحِيحٌ أَوْ فَاسِدٌ؟

قُلْنَا: لَوْ حَكَمْنَا بِفَسَادِ اعْتِقَادِهِمْ كَانَ سَدِيدًا؛ فَإِنَّهُمْ مَا اعْتَقَدُوا شَرْعًا، وَمَا هُوَ التَّفْصِيحُ لَمْ يَعْتَقِدُوهُ، وَمَا اعْتَقَدُوهُ تَقْيِيحًا لَيْسَ بِتَقْيِيحٍ عِنْدَنَا.

وَجَوَابُ آخَرِ أَنْ نَقُولَ: أَمَّا اعْتِقَادُهُمْ مَا اعْتَقَدُوهُ، فَلَا نُنْكِرُهُ عَلَى أَوْصَاعِهِمْ، وَأَمَّا ادِّعَاؤُهُمْ الْعِلْمَ بِقُبْحِ الْكَذِبِ، فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ الْقُبْحَ - تَحْقِيقًا - مَنْ لَمْ يَعْلَمْ الشَّرْعَ تَحْقِيقًا،

وَرَبَّ اعْتِقَادٍ لَا يُقْضَى بِفَسَادِهِ وَلَا يَكُونُهُ عِلْمًا؛ كَاعْتِقَادِ الْمُقْلَدَةِ لِلْمَعَارِفِ، وَالْجَوَابِ الْأَوَّلِ
أَمْثَلُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا دَلِيلُكُمْ عَلَى مَا ارْتَضَيْتُمُوهُ؟ وَلِمَ غَيَّرْتُمُ التَّرْتِيبَ، وَافْتَحْتُمُ الْمَسْأَلَةَ
بِذِكْرِ شُبِّهِ الْمُخَالَفِينَ؟

قُلْنَا: إِنَّمَا حَمَلْنَا عَلَى ذَلِكَ ادِّعَاؤَهُمُ الضَّرُورَةَ فِي أَصُولِ التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيعِ، وَلَوْ فَاتَحْنَاهُمْ
مِنْهَا جِجَاجَ لَرَدُّوهُ جَزِيًّا عَلَى مَا اعْتَقَدُوهُ مِنْ دَعْوَى الضَّرُورَةِ.

فَمَنْ أَصَرَّ مِنْهُمْ عَلَى دَعْوَاهُ، فَسَيَلُّ مُكَالَمَتِهِ مَا مَضَى.

وَمَنْ انْحَطَّ عَنْ دَعْوَى الضَّرُورَةِ، احْتَجَجْنَا عَلَيْهِ فَنَقُولُ: إِذَا وُصِفَ الشَّيْءُ بِكَوْنِهِ قَبِيحًا
لَمْ يَخُلْ ذَلِكَ مِنْ أَمْرَيْنِ:

إِمَّا أَنْ يُقَالَ: كَوْنُهُ قَبِيحًا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِهِ.

وَأَمَّا أَنْ يُقَالَ: لَا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِهِ، وَلَا إِلَى صِفَةِ نَفْسِهِ

وَيَبْطُلُ رُجُوعُهُ إِلَى نَفْسِهِ وَصِفَةِ نَفْسِهِ مِنْ وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا - وَهُوَ الْأَقْرَبُ - : أَنَّ الْقَتْلَ ظُلْمًا يُمَاتِلُ الْقَتْلَ حَدًّا وَاقْتِصَاصًا قَطْعًا، وَمَنْ أَنْكَرَ
تَسَاوِي الْقَتْلَيْنِ فَقَدْ جَحَدَ مَا لَا يُجْحَدُ، وَالتَّزَمَ انْتِفَاءَ الثَّقَةِ بِتَمَاتِلِ كُلِّ مِثْلَيْنِ.

وَمِمَّا يَوْضَحُ ذَلِكَ: أَنَّ مَا صَدَرَ مِنَ الْعَاقِلِ - لَوْ صَدَرَ مِنْ صَبِيٍّ غَيْرِ مُكَلَّفٍ، فَإِنَّهُ لَا يَتَّصِفُ
بِكَوْنِهِ قَبِيحًا مَعَ وُجُودِهِ.

وَلَوْ كَانَ قُبْحُهُ رَاجِعًا إِلَى صِفَةِ نَفْسِيَّةٍ، لَوَجَبَ أَنْ يَقْبَحَ مِنَ الصَّبِيِّ وَمِنَ الْبَهِيمَةِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَدَّعِي قُبْحَهُ إِنْ صَدَرَ عَنِ الْبَهِيمَةِ، وَهَذَا مُحَالٌ؛ فَإِنَّ التَّقْيِيعَ فِي حُكْمِ الدِّمِّ؛
وَلِذَلِكَ لَا يُصَافُ إِلَى جَمَادٍ، وَلَوْ قَبَحَتْ أَفْعَالُ [١٦٤/ب] الْبَهَائِمِ، لَكَانَ فِي حُكْمِ الدِّمِّ لَهَا.

ثُمَّ يُقَالُ: إِذَا حَكَمْتُمْ بِصُدُورِ قَبِيحٍ مِمَّنْ يَمْتَنِعُ لَوْمُهُ، فِيمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: تَوَجَّدَ
الْقَبَائِحُ بِاخْتِرَاعِ اللَّهِ إِذَنْ مَعَ اسْتِحَالَةِ تَعَرُّضِهِ سُبْحَانَهُ لِلدِّمِّ وَاللَّوْمِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْقَبْحُ صِفَةٌ مُتَجَدِّدَةٌ لِلْفِعْلِ تَتَّبَعُ الْوُجُودَ؛ كَتَجَدُّدِ التَّحْيِيزِ لِلْجَوْهَرِ وَقَبُولِهِ

لِلْعَرَضِ.

وَهَذَا بُهْتُ مِنْ هَذَا الْقَائِلِ، وَقُصَارَاهُ إِثْبَاتُ صِفَةِ مَجْهُولَةٍ لِأَحَدِ الْأَكْمِينِ وَالْقَبِيلَيْنِ غَيْرِ مَعْقُولَةٍ، وَلَوْ سَاعَ ذَلِكَ سَاعَ أَنْ يُقَالَ: يَخْتَصُّ أَحَدُ الْجَوْهَرَيْنِ بِصِفَةٍ مُتَجَدِّدَةٍ تَابِعَةٍ لِلْحُدُوثِ غَيْرِ التَّحْيِيزِ، وَهَذَا بَابٌ لَا يُرْتَجَّ عَلَى فَاتِحِهِ.

وَإِذَا بَطَلَ كَوْنُ الْقَبِيحِ قَبِيحًا لِنَفْسِهِ أَوْ لِصِفَةٍ تَابِعَةٍ لِنَفْسِهِ، لَمْ يَحُلْ الْقَوْلُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِمَّا أَنْ يُقَالَ: مَعْنَى كَوْنِهِ قَبِيحًا: وَرُودُ الشَّرْعِ بِالنَّهْيِ عَنْهُ؛ كَمَا صَرَّنَا إِلَيْهِ، وَإِمَّا أَنْ يُقَالَ: يَقْبَحُ لِأَمْرٍ غَيْرِ نَفْسِ الْقَبِيحِ وَغَيْرِ الشَّرْعِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ، وَيُبْطَلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْقَبْحَ صِفَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ لِلْقَبِيحِ؛ فَإِنَّ الْمَوْصُوفَ بِكَوْنِهِ قَبِيحًا مِنْ قِبَلِ الْأَعْرَاضِ، وَلَا يَتَنَصَّفُ الْعَرَضُ بِحُكْمِ يُتَلَقَّى مِنَ الْعَرَضِ. وَإِنْ قِيلَ: يُتَلَقَّى حُكْمُهُ مِنْ صِفَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِهِ.

فَالصِّفَاتُ الْمُتَعَلِّقَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى: مَا يُؤَثَّرُ؛ كَالْقُدْرَةِ، وَالْإِرَادَةِ عَلَى خَبْطِ لَهُمْ، وَنَعُودُ إِذَنْ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ إِلَى اخْتِصَاصِ أَحَدِ الْأَكْمِينِ بِصِفَةٍ، وَقَدْ أَبْطَلْنَا ذَلِكَ.

وَالِى مَا لَا يُؤَثَّرُ؛ كَالْعِلْمِ وَالذِّكْرِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَبَطَلَ أَنْ يُقَالَ: يَقْبَحُ لِتَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِهِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْلُومِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْأَكْمَ الْمَحْكُومَ يَقْبَحُهُ يُمَازِلُ الْأَكْمَ الْمَحْكُومَ بِحُسْنِهِ؛ فَلَا مَعْنَى لِلْمَصِيرِ إِلَى أَنَّ الْعِلْمَ يَتَعَلَّقُ بِكَوْنِ أَحَدِهِمَا قَبِيحًا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ ضَرْبِهِ لَهُ عَلَى الثَّانِي.

فَلَا يَبْقَى بَعْدَ هَذَا السَّبْرِ إِلَّا الْقَطْعُ بِأَنَّ الْقَبِيحَ مَا نَهَى الْمَالِكُ عَنْهُ، ثُمَّ إِذَا عَلِمَ الشَّيْءُ قَبِيحًا، وَمُتَعَلَّقُ الْعِلْمِ كَوْنُهُ مِنْهَا عَنْهُ.

فَإِنْ قَالُوا: نَحْنُ نَفَرِّقُ بَيْنَ الْأَكْمِينِ بِمَعْنَى وَرَاءَ مَا عَدَدْتُمُوهُ مِنَ الصِّفَاتِ، وَهُوَ جَلْبُ النَّفْعِ وَدَرَاءُ الضَّرَرِّ؛ فَإِنَّ فِي الْقِصَاصِ تَشْفِيًّا، وَدَفْعًا لِلْفِتْنَةِ، وَهُوَ ضَرَرٌّ يَشُوبُهُ نَفْعٌ، وَأَمَّا الظُّلْمُ فَإِنَّهُ ضَرَرٌّ مُحْضٌ، وَالْعَقْلُ يَسْتَحِثُّ عَلَى أَحَدِهِمَا، وَيَزْجُرُ عَنِ الْآخَرِ.

وَرَبَّمَا قَالُوا: نَحْنُ لَا نَعَرِّضُ لِصِفَةِ الْقَبِيحِ وَالْحَسَنِ؛ فَتَلَزُمُونَا عَلَيْهَا مَا يَصْدُرُ مِنْ غَيْرِ الْعُقَلَاءِ وَالْبَالِغِينَ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: إِنَّ الْعَاقِلَ إِذَا رَجَعَ إِلَى نَفْسِهِ يَدْرِكُ تَفَرُّقَهُ بَيْنَ الْقَبِيحِ وَالْحَسَنِ، وَهِيَ فِعْلُ الْعَاقِلِ، وَفِعْلُ مَنْ لَيْسَ بِعَاقِلٍ.

قَالُوا: وَهَذَا الْوِجْدَانُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وُرُودِ الشَّرْعِ وَعَدَمِ وُرُودِهِ، فَعَلِمْنَا بِهِذَا تَمَيُّزَ الْقَبِيحِ عَنِ الْحَسَنِ، وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ مَا يُورِدُونَهُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَهُوَ تَمَوُّيَّةٌ وَتَلْبِيسٌ.

وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنْ نَقُولَ: بِمِ تَنْكُرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: لَيْسَ الَّذِي تُشِيرُونَ إِلَيْهِ حُكْمَ الْعَقْلِ، وَإِنَّمَا هُوَ حُكْمُ الْعُرْفِ، وَاسْتِخْبَاثُ النَّفْسِ وَمِثْلُهَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ مَحَلَّ التَّرَاعُ، وَالَّذِي فِيهِ التَّرَاعُ هُوَ الْحُسْنُ وَالْقُبْحُ فِي حُكْمِ التَّكْلِيفِ، وَهَذَا مَفْقُودٌ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ.

وَالَّذِي أَشَارُوا إِلَيْهِ اخْتِلَافُ جِبَلَةِ فَطَرَ اللَّهُ الْعِبَادَ عَلَيْهَا فَأَلْفَوْهَا، وَبَنَوْا عَلَيْهَا، وَتَوَهَّمُوا أَنَّهَا أَحْكَامُ الْعَقْلِ، وَهِيَ هَاتِ؛ فَإِنَّ صَفْوَةَ الْعَقْلِ لَا تَمِيزُ بَيْنَهُمَا، بَلْ هِيَ عَادَاتٌ مُسْتَمَرَّةٌ، صَادِرَةٌ عَنِ الضَّرَرِ وَالنَّفْعِ، وَإِنَّمَا تَعْتَرِي هَذِهِ الْأَخْلَاقَ فِي ذَوِي الْأَغْرَاضِ، وَالْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ مُتَعَالٍ عَنِ الْأَغْرَاضِ، وَعَنِ التَّحْنِ وَالرَّقَّةِ وَالْمِيلِ، وَعَنِ التَّلَطِّيِّ وَالتَّشْفِيِّ، وَلَوْ قُدِّرَ تَسَاوِي الْأَفْعَالِ فِي حَقِّ وَاحِدٍ مِنَّا؛ فَلَا يَتَصَوَّرُ فِي حَقِّهِ حَسَنٌ وَلَا قَبِيحٌ؛ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُقَدَّرُ وَنُهُ، وَلَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَهُمَا، وَالرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - يُخَلِّدُ الْكَفَرَةَ فِي النَّارِ بِفِعْلِ يَسِيرٍ صَدَرَ عَنْهُمْ، مُوَافِقٍ لِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، ثُمَّ لَا يَرَحْمُهُمْ.

وَاسْتَحْسِنَ مِنَ النَّاسِ ذَبْحَ النِّعَمِ فِي الْهَدَايَا وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَالتَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْأَمَّهَاتِ، مَعَ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَأْلُفُهَا وَيَرْقُ قَلْبُهُ لَهَا، فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ إِذَنْ نَسَبُ أَفْعَالِ ذَوِي الْأَغْرَاضِ بِأَفْعَالِ مَنْ يَتَقَدَّسُ عَنِ الْأَغْرَاضِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤].

وَقَالَ: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْأَمْثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠].

فَبَيَّنَتْ أَنَّ مَا أَشَارُوا إِلَيْهِ مِنْ وَجْدَانِ [١/١٦٥] النَّفْسِ إِنَّمَا هُوَ نَتَائِجُ الْأَغْرَاضِ.

وَمَا قَالُوهُ مِنْ أَنَّ الْعَاقِلَ يَسْتَقْبِحُ أَمْرًا مِنَ الْعَاقِلِ، وَلَا يَسْتَقْبِحُ مِثْلَهُ مِمَّنْ لَيْسَ بِعَاقِلٍ.

فَذَلِكَ أَيْضًا مِنْ نَتَائِجِ الْغَرَضِ وَمِثْلِ النَّفْسِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: أَنَّهُ كَمَا يَجِدُ فِي نَفْسِهِ كَرَاهِيَةً وَنُفُورًا عَنْ قَتْلِ الْعَمَدِ، الصَّادِرِ عَنِ الْعَاقِلِ الْبَالِغِ اعْتِدَاءً وَظُلْمًا وَيَجِدُ مِثْلَ تِلْكَ الْحَالَةِ إِذَا صَدَرَ مِنَ الْمُرَاهِقِ الْمُمَيِّزِ، وَإِنْ كَانَ الشَّرْعُ يَفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، وَكَذَلِكَ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ كَرَاهِيَةً وَنُفُورًا عِنْدَ ذَبْحِ الْبَهَائِمِ وَالطُّيُورِ، وَالتَّفْرِيقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَفْرَاحِهَا، وَإِنْ كَانَ الشَّرْعُ يُحَسِّنُ ذَلِكَ، وَهَذَا تَحْرِيرُ الدَّلَالَةِ.

وَمِمَّا يُعَصِّدُ هَذِهِ الدَّلَالَةَ، وَيَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ دَلِيلًا أَنْ نَقُولَ: رَعِمْتُمْ أَنَّ الْكَذِبَ قَبِيحٌ لِنَفْسِهِ، وَادَّعَيْتُمْ أَنَّ الْمُقْتَضِي لِقُبْحِهِ كَوْنُهُ كَذِبًا؛ فَتَقُولُ:

أَنْقُضُونَ بِقُبْحِ كُلِّ كَذِبٍ أَمْ لَا؟

فَإِنْ رَعَمُوا أَنَّ مِنْهُ مَا لَا يَقْبَحُ: يُقَالُ لَهُمْ: إِنْ كَانَ فِي قَبِيلِ الْكَذِبِ مَا يَحْسُنُ، فَيَنْبَغِي أَنْ تُجَوِّزُوا مِنْ اللَّهِ أَنْ يَخْلُقَ لِنَفْسِهِ كَذِبًا، تُقَدَّرُونَ حُسْنَ مِثْلِهِ مِنَّا، وَهَذَا مَا لَا يَصِيرُ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ.

وَإِنْ رَعَمُوا أَنَّ الْكَذِبَ قَبِيحٌ أَبَدًا؛ فنقول: مُسْتَرَوْحُكُمْ فِيمَا تَنْفُونَ وَتُثْبِتُونَ عَادَاتُ الْعُقَلَاءِ وَاسْتِقْبَاحُهُمْ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْكَذِبَ قَدْ يَتَغَيَّرُ فِي حُكْمِ الْعُقُولِ؛ فَإِنَّ وَاحِدًا مِنَ الظَّالِمَةِ لَوْ قَصَدَ نَبِيًّا، وَهَمَّ بِقَتْلِهِ، وَهَرَبَ النَّبِيُّ، وَاخْتَفَى فِي بَيْتِ إِنْسَانٍ، فَجَاءَ الظَّالِمُ فِي طَلَبِهِ، وَاسْتَخْبَرَ صَاحِبَ الدَّارِ عَنْهُ، وَعَلِمَ صَاحِبُ الدَّارِ أَنَّهُ لَوْ صَدَقَ فِي خَبَرِهِ، كَانَ سَاعِيًا فِي هَلَاكِهِ، وَكَذَلِكَ لَوْ سَكَتَ أَوْ عَرَّضَ، فَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ، وَالْعُقَلَاءُ يُحَسِّنُونَ ذَلِكَ.

وَنَقُولُ لَهُمْ: قَدْ قَسَمْتُمْ الصَّرَرَ إِلَى مَا يَقْبَحُ، وَإِلَى مَا يَحْسُنُ، فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ تَقْسِيمِ الْكَذِبِ إِلَى مَا يَقْبَحُ وَإِلَى مَا يَحْسُنُ؟! وَمَنْ حَكَمَ مِنْهُمْ بِحُسْنٍ مِثْلِ هَذَا الْكَذِبِ لَزِمَهُ تَجْوِيزُ مِثْلِهِ فِي فِعْلِ اللَّهِ.

وَهَذَا جُمْلَةُ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ عَلَى إِبْجَازِهِ مُقْنِعٌ^(١).

فصل: في ذكر مذاهب الهفتزلة في التحسين والتقييد^(٢)

وَالَّذِي إِلَيْهِ صَفُّو الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ أَنَّ الْحَسْنَ وَالْقَبِيحَ يَخْتَصَّانِ بِصِفَتَيْنِ وَوَجْهَيْنِ لِأَجْلِهِمَا يُوصَفُ بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ^(٣).

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ مَنْ قَبْلَ الْجُبَّائِيِّ: أَنَّ الْحَسْنَ لَا يَتَخَصَّصُ لِصِفَةٍ فِي نَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ الْقَبِيحُ^(٤).

وَهَذَا قِيَاسُ مَذْهَبِهِمْ، مَعَ مَصِيرِهِمْ إِلَى نَفْيِ الْأَحْوَالِ.

وَزَعَمَ الْجُبَّائِيُّ أَنَّ: الْحَسْنَ عَلَى وَجْهِ يَقْتَضِي حُسْنَهُ، زَائِدًا عَلَى عُرْوِهِ عَنْ وَجْهِ الْقُبْحِ^(٥).

(١) يلاحظ أن أبا القاسم في هذا المبحث كاد يقتصر على نص كلام شيخه أبي المعالي الجويني في الإرشاد، ولا يكاد يضيف إليه شيئاً ذا بال في مسألة التحسين والتقييد العقلي على مذهب الأشاعرة والجواب عن أدلة المعتزلة القائنين بالتحسين والتقييد العقلي؛ انظر: الإرشاد (ص ٢٥٨، ٢٦٧).

(٢) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٣٠ ب).

(٣) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٢٦، ٤٧٥).

(٤) انظر: الأمدي: أبكار الأفكار (١١٧/٢).

(٥) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (١/ ٢٣٩)، وأيضاً: الأمدي: أبكار الأفكار (١١٧/٢).

وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ لَهُ هَذَا الْمَذْهَبُ مَعَ مَصِيرِهِ إِلَى نَفْيِ الْأَحْوَالِ؟!

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْقَيْحَ يَقْبَحُ لِعُرْوِهِ عَنْ وُجُوهِ الْحُسْنِ^(١).

وَمَذَاهِبُهُمْ عَلَى إِبْطَاتِ الْوَجْهِ لِلْقَيْحِ أَذْلُ، وَعَلَى هَذَا الْإِخْتِلَافِ يَنْبَغِي اخْتِلَافُهُمْ، وَأَنَّ مَا يَصْدُرُ مِنَ الضَّرَرِ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ، هَلْ يُوصَفُ بِالْقُبْحِ أَمْ لَا؟

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُوصَفُ، وَهَذَا يُخَرِّجُ عَلَى أَنَّ الْقُبْحَ يَخْتَصُّ بِصِفَةٍ تَقَعُ عَلَيْهِمَا مِمَّنْ يَلَائِمُ وَمِمَّنْ لَا يَلَائِمُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يُوصَفُ مَا يَقَعُ مِنْ غَيْرِ الْمُكْلَفِ - بِالْفَتْحِ - بِالْقُبْحِ، وَهَذَا يُخَرِّجُ عَلَى أَنَّ الْقُبْحَ لَيْسَ بِصِفَةٍ لِلْفِعْلِ الْقَيْحِ، وَإِنَّمَا يَتَّصِفُ الْفِعْلُ بِالْقُبْحِ لِأَحْكَامِ تَعَلُّقِ بِالْفَاعِلِ.

وَمَنْ قَالَ مِنْهُمْ: لَيْسَ لِلْحَسَنِ صِفَةٌ تَتَمَيَّزُ عَنِ الْقَيْحِ، فَقَدْ قَرَّبَ مِنَ الْحَقِّ؛ فَإِنَّهُ إِذَا تَمَثَّلَ الضَّرَرَانِ، مَعَ الْحُكْمِ بِقُبْحِ أَحَدِهِمَا وَحُسْنِ الثَّانِي، فَمَا الْوَجْهُ فِي تَحْسِينِ الْحَسَنِ، إِلَّا مَا قَالَهُ أَهْلُ الْحَقِّ مِنْ أَنَّ الْحَسْنَ يَتَمَيَّزُ عَنِ الْقَيْحِ بِصِفَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِهِ، وَهُوَ أَمْرٌ صَاحِبِ الْأَمْرِ وَمَالِكِ الْأَعْيَانِ، وَلِلْمَالِكِ أَنْ يُعَيَّنَ لِمَمْلُوكِهِ أَحَدَ الْأَمْثَالِ فَيَأْمُرُهُ بِهِ، وَيَنْهَاهُ عَنْ غَيْرِهِ؛ فَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْوُقُوفُ عِنْدَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ^(٢).

فَمَنْ سَلَكَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ يُقَالُ لَهُ: إِذَا تَمَثَّلَ الْفِعْلَانِ، وَلَمْ يَخْتَصَّ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ بِصِفَةٍ، وَلَا اعْتِبَارًا بِالْأَمْرِ عِنْدَكُمْ، فَمَا وَجْهُ الْحُكْمِ بِالتَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيحِ قَبْلَ الشَّرْعِ؟ فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَحْسُنُ لِاسْتِحْقَاقِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ.

قُلْنَا: فَمَا بَالُ [١٦٥ / ب] الثَّنَاءِ اسْتَحَقَّ عَلَى أَحَدِ الْمُثْنَيْنِ؟ وَمَا بَالُ اللَّوْمِ اسْتَحَقَّ عَلَى الثَّانِي^(٣)؟!

وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: لِمَ كَانَ هَذَا الْفِعْلُ حَسَنًا؟

فَيَقُولُونَ: لِاسْتِحْقَاقِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ.

(١) وهذا قول أبي عبد الله البصري من المعتزلة؛ انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (٢٣٩ / ١).

(٢) انظر: الجويني: الكافية في الجدل (ص ٣٨).

(٣) انظر: الأمدى: أبكار الأفكار (١١٩ / ٢).

قِيلَ: وَلِمَ يَسْتَحَقُّ عَلَيْهِ؟

فَيَقُولُونَ: لِكَوْنِهِ حَسَنًا، فَلَا يَزَالُونَ فِي حَيْرَةٍ وَعَمَةٍ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ صِفَتَانِ لِلْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ: فَقَدْ أَبْطَلْنَا هَذَا الْمَذْهَبَ فِي سِيَاقِ الدَّلَالَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَبَيَّنَّا أَنَّ الْأَلَمِينَ اللَّذِينَ قَضَى الشَّرْعُ بِحُسْنٍ أَحَدَهُمَا وَقُبْحٍ الثَّانِي مُتَسَاوِيَانِ فِي صِفَاتِ النَّفْسِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى إِثْبَاتِ صِفَةٍ مَجْهُولَةٍ تُدْعَى؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُبْطِلُ الثَّقَةَ بِتَمَثُّلِ الْمِثْلَيْنِ وَاخْتِلَافِ الْمُخْتَلِفَيْنِ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْقَبِيحَ يَقْبُحُ لِصِفَةٍ بِخِلَافِ الْحَسَنِ: فَهُوَ تَحَكُّمٌ مَحْضٌ، وَلَوْ قَالَ: لَا بَلِ الْحَسَنُ يَحْسَنُ لِصِفَةٍ دُونَ الْقَبِيحِ، وَإِذَا تَمَثَّلَتِ الطَّرِيقَتَانِ، لَرِمَ وَصَفُ فِعْلِ السَّاهِي بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ؛ مِنْ حَيْثُ انْتَفَتْ وَجُوهُهُمَا.

ثُمَّ اَعْلَمُوا: أَنَّ مِنْ أَصْلِ كَافَتِهِمْ أَنَّ مَنْ فَعَلَ حَسَنًا، وَاسْتَحَقَّ ثَنَاءً جَمِيلًا، أَوْ ثَوَابًا فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا بِصِفَةٍ، وَمَنْ أَقْدَمَ عَلَى فِعْلِ قَبِيحٍ فِي الْعَقْلِ فَيَتَمَيَّزُ لَا مَحَالَةَ فَاعِلُ الْقَبِيحِ عَنِ فَاعِلِ الْحَسَنِ بِصِفَةٍ، وَلَا جِلْهًا يَسْتَحَقُّ الذَّمَّ وَالْعِقَابَ.

فَنَقُولُ لِنَفَاقَةِ الْأَحْوَالِ مِنْهُمْ: الْحَسَنُ مِثْلُ الْقَبِيحِ فِي وُجُودِهِ وَصِفَاتِهِ، وَكَذَلِكَ يَسْتَحِيلُ - عَلَى قَاعِدَةِ نَفْيِ الْأَحْوَالِ - تَقْدِيرُ صِفَةٍ لِلْفَاعِلِ، وَإِذَا انْتَفَتِ الصِّفَاتُ عَنِ الْفِعْلِ، انْتَفَتْ أَيْضًا عَنِ الْفَاعِلِ؛ فَيَقَالُ لَهُمْ: عَلَى مَاذَا يَسْتَحَقُّ الْفَاعِلُ الْمَدْحَ وَالذَّمَّ، وَوُجُودُ الْحَسَنِ كَوُجُودِ الْقَبِيحِ؛ لِأَنَّهُمَا مِثْلَانِ، ثُمَّ يَلْزِمُ أَنْ يَسْتَحَقَّ غَيْرُ الْمُكَلَّفِ عَلَى فِعْلِهِ مَا يَسْتَحِقُّهُ الْمُكَلَّفُ.

وَإِنْ رَاعَمُوا أَنَّ الْمُكَلَّفَ إِنَّمَا يَسْتَحَقُّ مَا يَسْتَحِقُّهُ لِعِلْمِهِ بِقُبْحِهِ وَقَصْدِهِ إِلَيْهِ.

فُلْنَا: الْعِلْمُ لَا يُثْبِتُ لِلْمَعْلُومِ صِفَةً، وَكَذَلِكَ الْإِرَادَةُ، وَالَّذِي اسْتَحَقَّ عَلَيْهِ الْعِقَابَ مِثْلُ لِمَا يَسْتَحَقُّ عَلَيْهِ الثَّوَابَ، فَكَيْفَ يَتَمَيَّزَانِ فِي حُكْمِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ؟!

فَلَا يَبْقَى لَهُمْ بَعْدَ هَذَا التَّفْهِيمِ إِلَّا الْمَصِيرُ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَقِّ.

وَأَمَّا مَنْ أَثْبَتَ الْأَحْوَالَ مِنْهُمْ: يُقَالُ لَهُمْ: وَافْقُتُمُونَا عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ يُوجِبُ حَالًا لِلْفَاعِلِ،

فَمَا الَّذِي تَعْنُونَ بِثُبُوتِ صِفَةٍ لِلْفَاعِلِ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ؟

فَإِنْ قَالُوا: الْمَعْنَى بِهِ كَوْنُهُ عَالِمًا بِحُسْنِ مَا يَفْعَلُهُ مَعَ الْقَصْدِ إِلَيْهِ.

فُلْنَا: إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْإِحْسَانِ بِكَوْنِهِ إِحْسَانًا صِفَةً، فَالْقَصْدُ إِلَيْهِ وَالْعِلْمُ بِهِ بِمِثَابَةِ الْقَصْدِ

إلى القبيح والعلم به قَبْلَ تَقْدِيرِ وَرُودِ الشَّرَائِعِ، وَتَمَيُّزِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ عَنِ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَهَذَا قَاطِعٌ إِذَا تَأَمَّلْتَهُ.

فَصْلٌ: فِي ذِكْرِ عِبَارَاتِ النَّاسِ فِي تَخْدِيدِ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ^(١):

فَأَمَّا عِبَارَاتُ الْمُعْتَزَلَةِ:

قَالَ بَعْضُهُمْ: الْحَسَنُ هُوَ الْفِعْلُ الْعَارِي عَنْ جَمِيعِ وُجُوهِ الْقُبْحِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ الَّذِي لَا يَسْتَحِقُّ فَاعِلُهُ الدَّمَ عَلَيْهِ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ^(٢).

وَالْعِبَارَتَانِ مَنْقُوصَتَانِ بِأَفْعَالِ الْأَطْفَالِ وَالْبَهَائِمِ.

وَقَالَ الْجُبَايُتِيُّ: مَا لِلْقَادِرِ عَلَيْهِ فِعْلُهُ، مَعَ وَقُوعِهِ عَلَى وَجْهِ يَقْتَضِي حُسْنَهُ، رَائِدًا عَلَى عُرْوِهِ عَنْ وُجُوهِ الْقُبْحِ^(٣).

وَأَمَّا الْقَبِيحُ: فَإِنَّهُمْ حَدَّوْهُ بِعَكْسِ مَا حَدَّوْا بِهِ الْحَسَنَ؛ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَهُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ فَاعِلُهُ عَلَيْهِ الدَّمَ، مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْ اسْتِحْقَاقِهِ مَانِعٌ^(٤).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ فَاعِلُهُ عَلَيْهِ الدَّمَ، مَعَ إِمْكَانِ التَّحَرُّزِ عَنْهُ^(٥).

وَأَمَّا اضْطَرَبَتْ حُدُودُهُمْ لِأَصْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ احْتَاجُوا فِي حَدِّ الْقَبِيحِ إِلَى التَّعَرُّضِ لِاسْتِحْقَاقِ الدَّمَ.

وَالثَّانِي: أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الْقَبِيحُ يَقَعُ مِمَّنْ لَا يُكَلِّفُ، وَلَا يَتَعَرَّضُ لِاسْتِحْقَاقِ الْمَدْحِ وَالدَّمَ.

فَيُقَالُ لَهُمْ: إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْقَبِيحَ لَا يَتَمَيَّزُ عَنِ الْحَسَنِ بِصِفَةٍ ثَابِتَةٍ مُحَقَّقَةٍ، وَمَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ اسْتِحْقَاقِ الدَّمَ غَيْرَ رَاجِعٍ إِلَى وَرُودِ الشَّرْعِ، فَمَا بَالُ الْعَقْلِ يَقْضِي بِالدَّمَ عَلَى فِعْلٍ، وَلَا يَقْضِي بِهِ عَلَى مِثْلِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: « مَا لِلْقَادِرِ عَلَيْهِ فِعْلُهُ »:

(١) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٣٤ ب).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٣٤ ب).

(٣) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (ص ٢٣٩).

(٤) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٤١، ٣٠٩).

(٥) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٣٤ ب).

إِنْ عَنَوَاهُ بِهٖ وَرُودَ الْإِذْنِ مِنَ اللَّهِ، فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْأَفْعَالَ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ حَسَنَةٌ عِنْدَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَتَّصِلْ بِالْعُقْلَاءِ إِذْنٌ^(١).

وَإِنْ عَنَوَاهُ بِهٖ أَنَّهُ غَيْرُ مَمْنُوعٍ: فَيَبْطُلُ بِأَفْعَالِ [أ/١٦٦] الْبَهَائِمِ وَالْأَطْفَالِ.
وَالْتَقْيِدُ بِالْعِلْمِ لَا أَثَرَ لَهُ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يُغَيِّرُ صِفَةَ الْمَعْلُومِ.

وَأَمَّا عِبَارَاتُ أَصْحَابِنَا، فَيَقُولُونَ: الْحَسَنُ: مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِالنَّشَاءِ عَلَى فَاعِلِهِ.
وَهَذَا أَمْثَلُ مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: مَا أُمِرْنَا بِالنَّشَاءِ عَلَى فَاعِلِهِ^(٢)؛ إِذِ الْمُبَاحُ يَتَّجِهُ وَصْفُهُ بِالْحُسْنِ
وَإِنْ لَمْ يَرِدِ الْأَمْرُ بِالنَّشَاءِ عَلَى فَاعِلِهِ^(٣).

وَالْقَبِيحُ: مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِذَمِّ فَاعِلِهِ، أَوْ مَا أُمِرْنَا بِذَمِّ فَاعِلِهِ، وَالْمَكْرُوهُ خَارِجٌ عَنْ وَصْفِ
الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ جَمِيعًا.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا قُلْتُمْ: الْمَنْدُوبُ إِلَيْهِ حَسَنٌ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ عَدِّ الْمَنْهِي عَنْهُ مِنْ قِبَلِ الْقَبِيحِ؛
فَإِنَّ الْمَكْرُوهَ فِي تَعْلُقِ النَّهْيِ بِهِ بِمَثَابَةِ الْمَنْدُوبِ إِلَيْهِ فِي تَعْلُقِ الْأَمْرِ بِهِ.

قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ بِمُقَايَسَةِ الْأَلْفَازِ بِالْأَلْفَازِ؛ فَإِنَّ الْمُبَاحَ حَسَنٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْمُورًا بِهِ
أَصْلًا، فَلَيْسَ يُرَاعَى فِي التَّحْسِينِ تَقْرِيرُ أَمْرٍ، لَا عَلَى الْإِيجَابِ وَلَا عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ.

وَأَمَّا الْقَبِيحُ: فَهُوَ الَّذِي يُذَمُّ صَاحِبُهُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الذَّمِّ عَلَى غَيْرِ الْمُحَرَّمَاتِ.

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ: « وَرَبَّمَا جَرَى التَّوْيِيخُ عَلَى الْمَكْرُوهَاتِ شَرْعًا كَالَّذِي يُضْرَبُ عَنِ
النَّوَافِلِ، فَقَدْ يُؤَبَّخُ، وَيُقَالُ لَهُ: أَسَأْتَ فِيمَا فَعَلْتَ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ - فِي الْوُضُوءِ - : « مَنْ رَأَى
عَلَى الثَّلَاثِ فَقَدْ أَسَاءَ وَتَعَدَّى وَظَلَمَ »^(٤).

(١) انظر: البرهان في أصول الفقه (١/٨٣)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٣٥/أ)، وشرح المواظف (٢٠٢/٨).

(٢) هذا تعريف القاضي الباقلاني؛ انظر: التقريب والإرشاد (١/٢٨٠)، ونسبه إليه الجويني في التلخيص (١/١٥٤)، وانظره أيضًا في: إحكام الفصول في أحكام الأصول للبايجي (١/٥٠).

(٣) إنما فضل الجويني تعريف الحسن بما أمرنا بالثناء عليه، دون تعريف القاضي الباقلاني؛ ما أمرنا بمدح فاعله؛ لكون تعريف الباقلاني غير مانع؛ بناءً على مذهب أبي المعالي أن المباح يسمى حسنًا، ولا يتحقق توجه الأمر بمدح فاعله؛ انظر: التلخيص في أصول الفقه (١/١٦١)، والإحكام في أصول الأحكام (١/١١٤).

وانظر في تعريف الحسن والقبيح: المستصفى (١/٥٦)، والعدة (١/١٦٧)، والمحصل (١/١٣٢)، والإحكام (١/٧٩)، ومنتهى السؤل والأمل (١/١٩٨)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٣٧/أ).

(٤) حديث حسن: أخرجه النسائي (١/٣٣)، وابن ماجه (١/١٦٣، ١٦٤) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه =

فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: الْمُرَادُ بِهَذَا التَّوْبِيخِ نِسْبَةُ صَاحِبِهِ إِلَى تَقْوِيَّتِهِ عَلَى نَفْسِهِ الْفَضَائِلِ،
وَالِى انْتِسَابِهِ إِلَى حِرْمَانِ نَفْسِهِ ثَوَابِ النَّوَافِلِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الذَّمِّ فِي شَيْءٍ ^(١) هَذَا مَا قَالَهُ
الإمام.

وَسُئِلَ بَعْضُ مَشَايخِ الصُّوفِيَّةِ عَنْ مَعْنَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: « إِذَا رَأَيْتُمْ أَهْلَ الْبَلَاءِ،
فَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ » ^(٢): فَقَالَ: هُمْ أَهْلُ الْغَفَلَاتِ عَنِ اللَّهِ، وَلَا دَاءَ أَذْوَى مِنْ ذَلِكَ لِلْإِنْسَانِ.
وَكَانَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الْإِسْفَرَايْنِيُّ يَقُولُ - فِي حَدِّ الْمُبَاحِ - : « هُوَ الْمَأْذُونُ فِيهِ وَتَقْيِضُهُ
الْمَكْرُوهُ » ^(٣).

وَكَانَ يَقُولُ فِي حَدِّ الْمَكْرُوهِ: « مَا الْأَوَّلَى تَرْكُهُ »؛ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ.
فَالْحَسَنُ: مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِالنَّهْيِ عَلَى فَاعِلِهِ، وَانْدَرَجَ تَحْتَ هَذَا الْحَدِّ الْوَاجِبَاتُ وَالْمَنْدُوبَاتُ
مِنْ أَفْعَالِنَا، وَانْطَوَى هَذَا الْقَوْلُ أَيْضًا عَلَى أَفْعَالِ اللَّهِ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ؛ فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ
عَلَى أَنَّ لِلَّهِ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَشَاءُ بِحَقِّ مُلْكِهِ، وَأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْحَمْدَ وَالنَّهْيَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ، وَقَدْ أَمَرْنَا
بِالنَّهْيِ عَلَيْهِ فِيهِ، وَأَتْنَى عَلَى نَفْسِهِ أَيْضًا فِي جَمِيعِ أَفْعَالِهِ، وَقَدْ نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ.
وَأَمَّا الْمُبَاحُ: فَقَدْ أُبِيحَ النَّهْيُ عَلَى فَاعِلِهِ، وَذَلِكَ شَرْعٌ.
وَأَمَّا أَفْعَالُ مَنْ لَا يَعْقِلُ مِنَ الْمَجَانِينِ وَغَيْرِهِمْ: فَلَا مَعْنَى لِلنَّهْيِ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ؛ قَالَهُ الْإِمَامُ:

= عن جده؛ بلفظ: « هكذا الوضوء ، فمن زاد على هذا ، فقد أساء وتعدى و ظلم. يعني الوضوء ثلاثاً ثلاثاً » انظر:
الألباني: السلسلة الصحيحة (١١٩٦/٦)، وإرواء الغليل له (١٣٤/١)، ومشكاة المصابيح (ص ٤١٧).
(١) هذا من كلام أبي المعالي في الشامل؛ انظره في: الكامل في اختصار الشامل (٢٣٧/أ-ب).
(٢) لم أقف على تخریجه.

(٣) عرف إمام الحرمين المباح بأنه: ما ورد الإذن من الله تعالى في فعله وتركه من حيث هو ترك له من غير تخصيص
أحدهما باقتضاء ذم أو مدح. التلخيص في أصول الفقه (١٦١/١)، واحتراز بقوله: « من حيث هو ترك له » عما إذا
ترك المباح لفعل معصية؛ فإنه يذم، لكن لا على أنه ترك المباح، بل على أنه فعل المعصية.
ومن الحق: أن أبا المعالي الجويني استفاد هذا التعريف من كلام شيخ الأصوليين أبي بكر الباقلاني في التقريب
والإرشاد (٢٨٨/١، ٢٨٩).

وانظر تعريف المباح في: الكافية في الجدل (ص ٤٢)، والبرهان في أصول الفقه (٣١٣/١)، والعدة في أصول
الفقه (١٦٧/١)، والبايجي: الحدود في الأصول (ص ٥٥، ٥٦)، والمستصفى (٦٦/١)، وجمع الجوامع للسبكي
(٨٣/١)، وأمير بادشاه: تيسير التحرير (٢٢٥/٢)، والفتوحى: شرح الكوكب المنير (٤٤٢/١)،
والزركشي: البحر المحيط (٧٣/١).

وَأِنَّمَا عَنَى بِهِ الْبَهَائِمَ وَالْمَجَانِينَ ذُؤَنَ الصَّبِيَّانَ الْمُمَيِّزِينَ؛ فَإِنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ،
وَيُثْنَى عَلَيْهِمْ بِفِعْلِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا أَفْعَالُ أَهْلِ الْجَنَّةِ: فَإِنَّهَا حَسَنَةٌ أَيْضًا^(١).

وَقَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا: « الْحَسَنُ مَا لِلْفَاعِلِ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَالْقَبِيحُ مَا لَيْسَ لِلْفَاعِلِ أَنْ يَفْعَلَهُ،
وَأَفْعَالُ مَنْ لَا يَعْقِلُ لَا تُوصَفُ بِالْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ، وَأَفْعَالُ اللَّهِ - تَعَالَى - يُعْرَفُ حُسْنُهَا عَقْلًا؛
لَأَنَّهُ مَالِكُ الْأَعْيَانِ ».

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: « الْحَسَنُ مِنْ أَفْعَالِنَا مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَالْقَبِيحُ مَا نَهَى عَنْهُ ».

فَأَمَّا الْعَدْلُ وَالظُّلْمُ: فَقَالَ بَعْضُهُمْ:

الْعَدْلُ: مَا لِلْفَاعِلِ أَنْ يَفْعَلَهُ^(٢).

وَالظُّلْمُ: مَا لَيْسَ لِلْفَاعِلِ أَنْ يَفْعَلَهُ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ فِي الْمُخْتَصَرِ:

« الْعَدْلُ: وَضْعُ الشَّيْءِ فِي مَوْضِعِهِ، وَهُوَ حَقِيقَةُ الْحُسْنِ.

وَالجَوْرُ: وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَهُوَ حَقِيقَةُ الْقَبِيحِ ».

وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ.

وَقَالَ: « وَالْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ عَدْلٌ فِي جَمِيعِ أَفْعَالِهِ ».

وَقَالَ فِي تَرْتِيبِ الْمَذْهَبِ: « قَالَ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا: الْجَوْرُ وَالظُّلْمُ: مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ.

فَلَمَّا انْتَهَتْ النُّوْبَةُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، فَقِيلَ لَهُ: إِنْ كَانَ حَقِيقَةُ الظُّلْمِ مَا نُهِيَ عَنْهُ، وَجَبَ
أَنْ تَكُونَ حَقِيقَةُ الْعَدْلِ وَالْحُسْنِ مَا أُمِرَ بِهِ، وَأَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الرَّبَّ - سُبْحَانَهُ - عَادِلٌ، وَلَيْسَ
تَحْتَ أَمْرِ أَمْرٍ؛ فَعَدَلَ عَنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ، وَقَالَ: حَدُّ الظُّلْمِ مَا لَيْسَ لِفَاعِلِهِ أَنْ يَفْعَلَهُ^(٣)، وَاطَّرَدَ
الْحَدُّ وَانْعَكَسَ ».

قَالَ الْأُسْتَاذُ: « وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنِ السُّؤَالِ، فَيَقَالَ: إِذَا كَانَ الْقُبْحُ وَالظُّلْمُ مَا نُهِيَ عَنْهُ،

(١) انظر: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٣٧/أ).

(٢) انظر: نقد القاضي عبد الجبار لهذا الحد في: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٤٧).

(٣) جزء غير واضح في الأصل بمقدار كلمتين، ولم يتضح لي وجهها.

فَالْحُسْنُ وَالْعَدْلُ مَا لَمْ يَنْهَ عَنْهُ، وَلَيْسَ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا بِهِ .»

قَالَ: « وَهَذَا الْجَوَابُ عَلَى قَوْلِ [١٦٦/ب] ^(١) وَالْبَهَائِمِ عَدْلٌ، وَحُسْنُهُ عَلَى مَعْنَى أَنَّهَا غَيْرُ مَنْهِيٍّ عَنْهَا وَلَا لَوْمَ عَلَيْهَا .»

قَالَ: « وَقَالَ آخَرُونَ: الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: حَسَنٌ، وَقَبِيحٌ، وَمُهْمَلٌ، فَالْمُهْمَلُ: هُوَ فِعْلٌ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ، وَلَا يَكْمُلُ عَقْلُهُ .»

وَقَالَ آخَرُونَ: الْفِعْلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَسَنًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا، فَالْقَبِيحُ مَا لَيْسَ لِلْفَاعِلِ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَمَا لَيْسَ بِقَبِيحٍ فَهُوَ حَسَنٌ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا مَعْنَى وَصَفِ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ بِأَنَّهُ عَدْلٌ؟

قِيلَ: مَعْنَاهُ: أَنَّهُ عَادِلٌ، وَأَنَّ الْعَدْلَ مِنْ فِعْلِهِ، فَسُمِّيَ بِاسْمِ فِعْلِهِ تَوْشَعًا، وَيُقَالُ: رَجُلٌ عَدْلٌ إِذَا تَكَرَّرَ الْعَدْلُ مِنْ فِعْلِهِ، وَكَذَلِكَ وَصَفُهُ بِأَنَّهُ حَقٌّ، عَلَى مَعْنَى أَنَّ حُكْمَهُ حَقٌّ، وَفِعْلُهُ حَقٌّ؛ وَكَذَلِكَ وَصَفُهُ بِأَنَّهُ نَوْرٌ، مَعْنَاهُ: أَنَّهُ مُنَوَّرٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَيْجُوزُ عَلَى أَصْلِكُمْ أَنْ يُوجَدَ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ - تَعَالَى - مَا لَيْسَ بِضَرٍّ وَلَا نَفْعٍ؟ قُلْنَا: يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ابْتَدَأَ خَلَقَ الْعَالَمَ بِأَسْرِهِ مَوَاتًا لَا حَيٍّ فِيهِ، وَلَا مُعْتَبِرَ وَلَا مُنْتَفِعٍ؛ لَمْ يَكُنْ فِعْلُهُ عِبًّا، بَلْ يَكُونُ حِكْمَةً وَصَوَابًا.

ثُمَّ اغْلَمْ: أَنَّ مِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ جِهَةَ اسْتِحْقَاقِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ عَلَى الْأَفْعَالِ وَرُودُ السَّمْعِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَرِلة؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّمَا يَجِبُ اسْتِحْقَاقُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ.

وَمِنْ أَصْلِنَا: أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ وَفُوعٌ قَبِيحٍ مِنَ اللَّهِ، وَلَا وَصَفُهُ بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، أَوْ عَلَى مَا لَوْ وَقَعَ لَكَانَ قَبِيحًا مِنْهُ.

وَأَمَّا الْمُعْتَرِلةُ: فَذَهَبَ النَّظَامُ وَالْجَاظُ وَغَيْرُهُمَا مِنْ قَدَمَائِهِمْ إِلَى اسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ قَادِرًا عَلَى الظُّلْمِ وَالْكَذِبِ ^(٢).

وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الظُّلْمِ، وَلَوْ فَعَلَهُ لَدَلَّ عَلَى جَهْلِهِ وَحَاجَتِهِ؛ فَلِعِلْمِهِ بِقُبْحِهِ وَغِنَاهُ عَنْهُ لَا يَفْعَلُهُ.

(١) جزء غير واضح في الأصل بمقدار كلمتين، ولم يتضح لي وجهها.

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٣١٣) ونقد مذهبهما في (ص ٣١٤).

مَسْأَلَةٌ: [الْفِعْلُ لَا يَدْخُلُ عَلَى وُجُوبٍ وَاجِبٍ]^(١)

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ: أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَدْخُلُ عَلَى وُجُوبٍ وَاجِبٍ: لَا عَلَى اللَّهِ، وَلَا عَلَى الْعِبَادِ. وَخَالَفْنَا فِي ذَلِكَ الْمُعْتَزِلَةَ؛ عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ.

وَمَذْهَبُهُمْ أَنَّ الْمَوْصُوفَ بِالْحُسْنِ الْمَطْلُوقَ هُوَ الْمُبَاحُ، وَهُوَ الَّذِي تَبَيَّنَ لِلْعَاقِلِ أَنَّ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي فِعْلِهِ وَلَا فِي تَرْكِهِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِهِ مَذْحٌ وَلَا ذَمٌّ، وَهَذَا الْقِسْمُ مِنَ الْمُحَسِّنَاتِ، وَلَا يَقَعُ مُرَادًا^(٢).

وَمَحْضُورٌ مَا نَقَلَهُ الْقَاضِي مِنْهُمْ يُقُولُ إِلَى: أَنَّ التَّحْسِينَ - هُوَ اِرْتِفَاعُ الْحَجَرِ عَنِ الشَّيْءِ مَعَ تَحْقِيقِ الْعِلْمِ، ثُمَّ قَدْ يَجِبُ وَقَدْ يُنْدَبُ إِلَيْهِ، وَالْوُجُوبُ وَالنَّدْبُ وَجَهَانِ زَانِدَانِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَقْتَضِي التَّحْسِينَ.

ثُمَّ إِنَّهُمْ قَسَمُوا الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةَ أَقْسَامًا؛ فَرَعَمُوا أَنَّ مِنْهَا: مَا يَجِبُ لِصِفَةٍ تَرْجِعُ إِلَيْهِ وَتَخْصُهُ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ شُكْرِ الْمُنْعِمِ، وَالْعَدْلِ، وَالْإِنْصَافِ، وَقَضَاءِ الدُّيُونِ، وَرَدِّ الْوَدَائِعِ وَالْغُصُوبِ، فَهَذَا الْقَبِيلُ إِنَّمَا يَجِبُ لِصِفَةٍ تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ.

قَالُوا: وَمِنْ أَقْسَامِ الْوَاجِبَاتِ مَا يَجِبُ لِكَوْنِهِ لُطْفًا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ، وَعَدُّوا مِنْ هَذَا الْقِسْمِ النَّظَرَ؛ فَلَيْسَ يَجِبُ النَّظَرُ مَقْصُودًا فِي نَفْسِهِ.

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ: الْعَادَاتُ الشَّرْعِيَّةُ؛ فَإِنَّهَا أَلْطَافٌ فِي الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ، وَلَا يَتَوَصَّلُ بِالْعَقْلِ إِلَى ذَرَكٍ وَجُوبِهَا؛ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ بِالْعَقْلِ كَوْنُهَا لُطْفًا، وَوُقُوعُهَا فِي الْمَعْلُومِ كَذَلِكَ.

وَالنَّظَرُ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا فِي نَفْسِهِ، فَالْعَقْلُ مُوصِّلٌ إِلَى إِفْضَائِهِ إِلَى مَا يَجِبُ لِنَفْسِهِ.

وَمِنْ الْوَاجِبَاتِ عِنْدَهُمْ مَا يَجِبُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ تَرْكًا لِلْقَيْحِ، وَذَلِكَ عِنْدَ جَمَاهِيرِهِمْ يَتَجَهُّ فِي فُبْحٍ لَيْسَ لَهُ إِلَّا تَرْكٌ وَاحِدٌ، فَأَمَّا إِذَا تَعَدَّدَتِ التُّرُوكُ، فَلَا تَتَّصِفُ أَحَادُهَا بِالْوُجُوبِ؛ إِذْ لَوْ وُصِفَ أَحَادُهَا بِالْوُجُوبِ، لَلَزِمَ الْقَضَاءُ بِوُجُوبِ الْمُبَاحَاتِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلَّ مُبَاحٍ يُضَادُّ مَحْظُورًا.

(١) انظر هذا المبحث في: أصول الدين (ص ٢٠٢، ٢٠٥)، والإرشاد (ص ٢٦٨، ٢٧٢)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٨٦، ١٨٨)، ونهاية الأقدام (ص ٤٠٧)، والمحصل (ص ٢٠٤)، وأبكار الأفكار (٢/ ١٤٥، ١٥٠)، وغاية المرام (ص ٢٤١، ٢٤٢).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد: الجزء السادس: القسم الأول (ص ٧).

وَدَهَبَ الْكَعْبِيُّ إِلَى أَنَّ مَا كَانَ تَرْكًا لِمَحْظُورٍ - فَهُوَ وَاجِبٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ تَرَكَ لَهُ، سَوَاءٌ تَعَدَّدَتِ التَّرُوكُ أَوْ اتَّحَدَتْ.

وَمِنَ الْوَاجِبَاتِ: مَا يَجِبُ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ دَفَعَ لِضَرَرٍ، وَيَنْدَرِجُ تَحْتَ هَذَا الْقِسْمِ التَّوْبَةُ، وَلِلنَّظَرِ أَيْضًا انْدِرَاجُ تَحْتَهُ.

ثُمَّ الْوَاجِبُ عِنْدَ مُعْظَمِهِمْ فِعْلٌ^(١).

وَدَهَبَ أَبُو هَاشِمٍ وَشَيْعَتُهُ إِلَى انْقِسَامِهِ إِلَى فِعْلٍ، وَإِلَى مَا لَيْسَ بِفِعْلٍ؛ وَهُوَ أَنْ لَا يَفْعَلَ الْقَيْحُ^(٢):

وَهَذَا مَذْهَبُ الذَّمِّيَّةِ؛ الَّذِينَ سُمُّوا ذَمِّيَّةً؛ لِإِجَابِهِمُ الذَّمَّ عَلَى لَا فِعْلٍ^(٣).

وَمِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْعَاقِلِ دَفْعُ الضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ، فَأَمَّا دَفْعُ الضَّرَرِ عَنِ الْغَيْرِ فَلَا يَجِبُ إِلَّا سَمْعًا إِلَّا أَنْ يَتَضَرَّرَ فِي نَفْسِهِ لِضَرَرِ الْغَيْرِ^(٤) فَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ عَقْلًا دَفْعُ الضَّرَرِ عَنِ الْغَيْرِ إِذَا ذَاكَ؛ وَلِذَلِكَ لَا يُدْرِكُ بِالْعَقْلِ وَجُوبُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ؛ مِنْ حَيْثُ [١/١٦٧] إِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالضَّرَرِ.

وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ مِنْهُمْ: أَنَّ الْعِبَادَاتِ إِنَّمَا تَجِبُ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا أَلْطَافٌ، وَلَا تَجِبُ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا شُكْرٌ لِلْمُنْعِمِ^(٥).

وَدَهَبَ الْبَغْدَادِيُّونَ مِنْهُمْ إِلَى: أَنَّ تَجِبُ شُكْرًا لِلْمُنْعِمِ^(٦).

(١) انظر: أبو الحسين البصري: المعتمد في أصول الفقه (٩/١).

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٤١)، والتبصير (ص ٥٣)، وانظر دفاع القاضي عن مذهب أبي هاشم في المغني (١٨٤/١٤).

(٣) من قوله: «وهو ألا يفعل القَيْحُ.....» إلى هنا بهامش الأصل.

(٤) من قوله: «فلا يجب إلا سَمْعًا.....» إلى هنا بهامش الأصل.

(٥) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٢٢٠/١١)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٦٤، ٥١٩)، ومتشابه القرآن (٧١٩/٢)، والشهرستاني: الملل والنحل (٤٥/١).

(٦) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٢٨٩/١٢)، (١٤/١٦١، ١٨٤)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٥٢٥).

وقد شدد الآمدي في غاية المرام (ص ٢٤١) على المعتزلة النكير بقولهم هذا لما يلزم عليه من التناقض؛ إذ «كيف السبيل إلى الجمع بين القول بوجوب الطاعة على العبد شكرًا، والثواب على الباري جزاءً؟! وهل ذاك إلا دور ممتنع؟! من جهة أن الشكر لا يجب إلا بعد سابقة الثواب المتطوّل به، لا ما وقع بطريق الوجوب؛ فإن ذلك لا يستحق شكرًا، =

ثُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ وُجُوبَ الشُّكْرِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى انْتِفَاعِ الْمَشْكُورِ؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَشْكُرَ رَبَّهُ، مَعَ تَعَالِيهِ عَنْ قَبُولِ الْإِنْتِفَاعِ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ شُكْرُ الْمُنْعِمِ فِيمَا بَيْنَنَا وَإِنْ كَانَ قَدْ مَاتَ.

وَأَمَّا الْقَبَائِحُ: فَإِنَّهَا تَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ:

مِنْهَا: مَا يَقْبَحُ لِنَفْسِهِ وَصِفَةٍ تَخْصُهُ؛ كَالظُّلْمِ، وَالْكَذِبِ، وَكُفْرَانِ النِّعَمِ، وَمِنْ هَذَا الْقِسْمِ: الْعَبَثُ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: مَا يَقْبَحُ لِكُونِهِ تَرْكًا لَوَاجِبٍ.

وَالثَّالِثُ مِنَ الْقَبَائِحِ: مَا يَكُونُ مَفْسَدَةً فِي الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ، وَهِيَ تَقْتَضِي مَا يَكُونُ لُطْفًا فِيهَا، فَمَا وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ، وَقَعَتْ مَعَهُ الْقَبَائِحُ الْعَقْلِيَّةُ، فَهُوَ مَفْسَدَةٌ، ثُمَّ لَا يَتَعَلَّقُ ذَلِكَ بِجِنْسٍ مَخْصُوصٍ كَمَا لَا يَخْتَصُّ اللَّطْفُ بِجِنْسٍ^(١).

قَالُوا: وَالْكَلَامُ يَقْبَحُ لِكُونِهِ كَذِبًا أَوْ لِكُونِهِ أَمْرًا بِقَبِيحٍ أَوْ نَهْيًا عَنْ حَسَنٍ، وَيَقْبَحُ؛ لِكُونِهِ عَبَثًا لَا فَائِدَةَ فِيهِ، وَيَقْبَحُ لِكُونِهِ خَطَابًا مَعَ إِجْمَالٍ لَا بَيَانَ فِيهِ؛ كَمُخَاطَبَةِ الْعَرَبِيِّ بِالْتَّرْكِيَّةِ، وَيَقْبَحُ إِذَا كَانَ اقْتِضَاءً مُحَالٍ.

وَالْإِرَادَةُ تَقْبَحُ لِتَعَلُّقِهَا بِالْقَبِيحِ.

وَالْإِعْتِقَادُ يَقْبَحُ لِكُونِهِ جَهْلًا^(٢)، هَذِهِ جُمْلَةُ مَذَاهِبِهِمْ.

وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ: أَنَّ الْوَاجِبَاتِ سَمْعِيَّةً، وَلَا يُتَلَقَّى وُجُوبُ شَيْءٍ مِنْ نَاحِيَةِ الْعَقْلِ.

وَالْكَلَامُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْخُصُومِ يَتَعَلَّقُ بِمَعْنَى الْوَاجِبِ، وَلَيْسَ لِلوَاجِبِ بُوْجُوبُهُ صِفَةً عِنْدَنَا؛ فَقَدْ يَجِبُ الشَّيْءُ وَيَحْرُمُ مِثْلُهُ، مِنْ غَيْرِ اخْتِصَاصٍ أَحَدِهِمَا بِصِفَةٍ حَقِيقِيَّةٍ تَخْصُهُ.

وَقَدْ يَجِبُ الشَّيْءُ فِي وَقْتٍ وَيَحْرُمُ مِثْلُهُ فِي وَقْتٍ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الْأَوْقَاتِ لَا أَثَرَ لَهَا فِي اقْتِضَاءِ الطَّاعَاتِ لِلذُّوَاتِ.

= والجزاء الواجب لا يكون إلا بعد سابقة خدمة وطاعة متبرع بها، لا ما وقع بطريق الإيجاب؛ وانظر أيضًا في نقد هذه الفكرة: الإرشاد (ص ٢٦٨، ٢٧١)، والاقتصاد (ص ١٠٧، ١٠٩)، ونهاية الأقدام (ص ٤٠٧).

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٥٤/١٤)، والمجموع المحيط بالتكليف (٢٣٤/١).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٥٣١/١١).

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْوَاجِبَ لَيْسَ عَلَى صِفَةٍ فِي نَفْسِهِ؛ فَالْعَقْلُ لَا يَهْتَدِي إِلَيْهِ، وَلَا مَعْنَى لِلْوَجُوبِ إِلَّا تَعَلُّقُ الْأَمْرِ الْجَارِمِ بِالشَّيْءِ، وَلِمَالِكِ الْأَعْيَانِ أَنْ يُعَيَّنَ لِعَبِيدِهِ وَاحِدًا مِنَ الْأَمْثَالِ فَيَأْمُرَ بِهِ، وَيُعَيِّنَ وَاحِدًا فَيَنْهَى عَنْهُ.

وَإِذَا اضْطَرَرْنَا الْخُصُومَ إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ الْمَأْمُورُ بِهِ، وَالْأَمْرُ عِنْدَهُمْ حَدِثٌ: فَمَا لَمْ يَثْبُتَ لَا يَقْضِي بِوُجُوبِ الْمَأْمُورِ بِهِ.

وَمَذْهَبُ الدَّهْمَاءِ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ: أَنَّ شُكْرَ الْمُنْعِمِ يُدْرِكُ وَجُوبُهُ بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ، وَهَذَا بَيْنَ مِنْ أَصْلِهِمْ، مَعَ أَنَّ تَرَكَ هَذَا الشُّكْرِ قَبِيحٌ عَلَى الضَّرُورَةِ؛ فَقَالُوا: إِذَا عَلِمْنَا ضُرُورَةَ وَجُوبِ الشُّكْرِ، فَمَنْ وَافَقْنَا فِي ذَلِكَ أَغْنَانَا عَنْ تَكْلِيفِ ضَرْبِ الْأَمْثَالِ، وَمَنْ أَبْدَى مِرَاءً، ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ؛ فَإِنَّ مَنْ جَحَدَ الضَّرُورَةَ لَا تُقَامُ عَلَيْهِ الْأَدَلَّةُ، بَلْ تُضْرَبُ لَهُ الْأَمْثَالَ.

ثُمَّ افْتَتَحُوا طَرِيقَتَهُمُ الْمَشْهُورَةَ فَقَالُوا: الْعَاقِلُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ لَهُ رَبًّا، وَجَوَزَ فِي ابْتِدَاءِ نَظَرِهِ أَنْ يُرِيدَ مِنْهُ الرَّبُّ الْمُنْعِمُ شُكْرًا، فَلَوْ شَكَرَهُ لَأَثَابَهُ وَلَوْ كَفَرَ لِعَاقَبَهُ، فَإِذَا خَطَرَ لَهُ الْخَاطِرَانِ، وَتَسَاوَى عِنْدَهُ الْجَائِرَانِ، فَالْعَقْلُ يُرْشِدُهُ إِلَى إِثَارٍ مَا يُؤَدِّي بِهِ إِلَى الْأَمْنِ مِنَ الْعِقَابِ، وَارْتِقَابِ الثَّوَابِ^(١).

وَضَرَبُوا مِثَالًا فَقَالُوا: مَنْ تَصَدَّى فِي سَفَرِهِ مَسْلُكًا يُؤَدِّي كُلُّ وَاحِدٍ إِلَى مَقْصِدِهِ، وَأَحَدُهُمَا آمِنٌ وَالْآخَرُ مَخُوفٌ، وَلَيْسَ لَهُ غَرَضٌ ظَاهِرٌ فِي السَّبِيلِ الْمَخُوفِ، فَالْعَقْلُ يَقْضِي بِسُلُوكِ السَّبِيلِ الْمَأْمُونِ^(٢).

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ أَوْجِهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ نَقُولَ: مَا قَوْلُكُمْ فِيمَنْ لَمْ يَخْطُرْ لَهُ هَذِهِ الْخَوَاطِرُ، فَكَيْفَ يَتَوَصَّلُ إِلَى دَرْكِ وَجُوبِ الشُّكْرِ وَالْحَالَةِ هَذِهِ؟!

قَالُوا: مَنْ كَمَّلَ عَقْلُهُ فَلَا بُدَّ وَأَنْ يَخْطُرَ لَهُ هَذَانِ الْخَاطِرَانِ.

قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْعَاقِلَ قَدْ تَسْتَمِرُّ عَلَيْهِ دُحُورٌ وَهُوَ مُنْهَمِكٌ فِي لَذَاتِهِ، لَا اهْتِمَامَ لَهُ بِغَيْرِهَا، وَمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ مِنْ عَادَاتٍ كَثِيرٍ مِنَ الْعُقَلَاءِ، فَقَدْ جَحَدَ الضَّرُورَةَ فِي أَثْنَاءِ دَعْوَى الضَّرُورَةِ.

(١) انظر هذا المثال والجواب عنه في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٦٨).

(٢) انظر هذا المثال والجواب عنه في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٦٨، ٢٦٩).

وَالَّذِي يُوضِّحُ ذَلِكَ: أَنَّا نَرَى الْمُتَدَيِّنَ الْمُظْهِرَ إِلَى اعْتِقَادِهِ قَدْ يُضْرَبُ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْوَاجِبَاتِ، مَعَ قَطْعِهِ بِتَعَرُّضِهِ لِلْعِقَابِ؛ اتِّبَاعًا لِلْهَوَى، فَكَيْفَ الظَّنُّ بِمَنْ يَنْظُرُ ابْتِدَاءً؟!

فَإِنْ قَالُوا: أَلَسْتُمْ فِي الْوَاجِبِ الْأَوَّلِ قُلْتُمْ: إِنَّ الْمُتَمَكِّنَ مِنْ تَحْصِيلِ الْعِلْمِ بِالْوُجُوبِ فِي حُكْمِ الْعَالَمِ بِالْوُجُوبِ؟! فَاقْبَلُوا مِنَّا مِثْلَ ذَلِكَ [١٦٧ ب] فِي هَذَا الْمَقَامِ.

قُلْنَا: وَلَا سَوَاءً؛ فَإِنَّ الْوَاجِبَ الْأَوَّلَ لَهُ طَرِيقٌ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ؛ فَإِنَّ مُدَّعِيَ الثَّبُوتِ إِذَا أَخْبَرَ عَنِ اللَّهِ بِالْإِيجَابِ، وَمَعَهُ الْمُعْجِزَةُ الَّتِي هِيَ دَلِيلُ الْإِيجَابِ، وَحَذَرَ وَأَنْذَرَ، وَالْمَدْعُوُّ إِلَيْهِ مِمَّنْ يَتَأْتَى مِنْهُ النَّظَرُ، الْمُوصَّلُ إِلَى الْعِلْمِ بِالْوُجُوبِ، فَقَدْ تَتَوَفَّرُ دَوَائِعُهُ إِلَى النَّظَرِ فِي مُعْجِزَتِهِ، فَيَنْظُرُ، وَإِذَا لَمْ تَتَوَفَّرْ لَهُ الدَّوَاعِي فَهُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنْ تَحْصِيلِ الْعِلْمِ، وَالْوُقُوفِ عَلَى حَقِيقَةِ الْأَمْرِ، فَإِذَا تَوَانَى فِيهِ، فَبِالْحَرِيِّ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى التَّقْصِيرِ، فَهَذَا سَبِيلُ وُجُوبِ النَّظَرِ فِي أُمُورٍ مُدَّعِيَ الثَّبُوتِ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا فِي صَدْرِ هَذَا الْمُخْتَصَرِ فِي أَبْوَابِ النَّظَرِ بَطْلَانَ مَذْهَبٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّمَا يَعْرِفُ وُجُوبُ النَّظَرِ بِالْعَقْلِ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ^(١).

وَأَمَّا شُكْرُ الْمُنْعِمِ: فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِوُجُوبِهِ صَرُورَةً وَلَا نَظَرًا، وَلَيْسَ الْعَاقِلُ عَالِمًا بِوُجُوبِهِ، وَلَا فِي حُكْمِ الْعَالَمِ بِهِ أَصْلًا؛ فَإِنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا: «إِنَّهُ فِي حُكْمِ الْعَالَمِ»: أَنَّ لَهُ طَرِيقًا يُوصَلُهُ إِلَيْهِ، وَأَمَّا هَا هُنَا، فَلَوْ تَمَّ نَظَرُهُ وَأَنْهَاةُ نَهَائَتِهِ، لَمَا أَوْصَلَهُ إِلَى الْعِلْمِ بِوُجُوبِ الشُّكْرِ؛ فَإِنَّ الْعَاقِلَ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ رَبٌّ يُرِيدُ مِنْهُ الشُّكْرَ، يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ مِنْهُ مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُعَاقِبَهُ عَلَى فِعْلِ الشُّكْرِ؛ حَيْثُ قَابَلَ نِعْمَتَهُ الْجَلِيلَةَ بِشُكْرِهِ النَّزِرِ الْيَسِيرِ، الَّذِي لَا يَتَأْتَى مِنْهُ إِلَّا بِتَوْفِيقِهِ.

وَقَدْ قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: «وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ لَا وَاجِبَ قَبْلَ الشَّرْعِ صِحَّةُ كَوْنِ الضَّادَيْنِ مُرَادًا عَلَى الْبَدَلِ، وَذَلِكَ يَقْضِي عَلَى الْعَاقِلِ بِالتَّوَقُّفِ»^(٢).

بَيَانُهُ: أَنَّ مَنْ خَافَ التَّلَفَ مِنْ شَيْئَيْنِ عَلَى الْبَدَلِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى أَحَدِهِمَا عَلَى التَّعَيُّنِ، وَجَبَ التَّوَقُّفُ فِي الْأَمْرَيْنِ.

وَذَكَرَ طَرِيقَةً أُخْرَى فَقَالَ: «فِي عُقُولِ الْعُقَلَاءِ أَنَّ مَنْ لَهُ الْإِيجَابُ، فَالْإِيجَابُ حَقُّهُ،

(١) انظر ما تقدم في هذا الكتاب في (ل ٦/أ) وما بعدها فصل: «النَّظَرُ الْمُوصَّلُ إِلَى الْمَعَارِفِ وَاجِبٌ وَمُذَكَّرٌ وَجُوبِهِ السَّمْعُ».

(٢) انظر: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٣٨٩).

وَصَاحِبُ الْحَقِّ لَهُ أَنْ يُطَالِبَ بِحَقِّهِ، وَلَهُ أَنْ لَا يُطَالِبَ، سَيِّمًا إِذَا كَانَ مُسْتَغْنِيًا عَنِ الْمُطَالَبَةِ بِهِ، وَعَنْ تَحْصِيلِهِ، وَقَبْلَ الرَّسُولِ لَا سَبِيلَ لِلْعَاقِلِ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ اللَّهَ يُطَالِبُنَا بِمَا لَهُ مِنَ الْحُقُوقِ عَلَيْنَا، أَوْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْنَا بِالْإِسْقَاطِ لِيُغْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ».

ثُمَّ نَقُولُ لَهُمْ: إِذَا اعْتَرَضَتِ الْخَوَاطِرُ كَمَا ادَّعَيْتُمْ، فَلَيْسَ فِي اعْتِرَاضِهَا مَا يَقْتَضِي إِجِبَابَ شُكْرٍ، وَلَا إِلْزَامَ نَظَرٍ؛ فَإِنَّكُمْ فَرَضْتُمْ خَوَاطِرَ عَلَى وَفْقِ مُرَادِكُمْ وَغَرَضِكُمْ، وَلَوْ اسْتَوْعَبْتُمْ مَا يُتَصَوَّرُ جَرَيَانُهُ فِي النَّفْسِ لَا سَتَقِيْتُمْ بُطْلَانِ مَذْهَبِكُمْ؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ الْمُنْعَمَ عَلَيْهِ كَمَا يَخْطُرُ لَهُ مَا يَدْعُونَ؛ فَقَدْ يَعَارِضُهُ خَوَاطِرُ تُعَارِضُ ذَلِكَ الْخَاطِرَ؛ كَمَا ذَكَرْنَاهُ؛ فَقَدْ يَخْطُرُ بِإِلَهِ أَيْضًا أَنَّهُ عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مِلْكِ مَوْلَاهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَوْ أَنْعَبَ نَفْسَهُ وَأَنْصَبَهَا لَصَارَتْ مَكْدُودَةً مَجْهُودَةً، وَقَدْ يَتَعَضَّدُ هَذَا الْخَاطِرُ عِنْدَهُ بِأَنَّ الرَّبَّ الْمُنْعَمَ غَنِيٌّ عَنْ شُكْرِ الشَّاكِرِينَ، وَأَنَّهُ كَمَا يَبْتَدِئُ بِالنِّعَمِ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهَا، لَا يَبْتَغِي بَدَلًا عَلَيْهَا، لَا سَيِّمًا وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِالشُّكْرِ، وَإِذَا عَارَضَ هَذَا الْخَاطِرَ مَا ذَكَرُوهُ، فَضَى الْعَقْلُ بِالتَّوَقُّفِ^(١).

وَمِمَّا يُوَكِّدُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّ الْمَلِكَ الْعَظِيمَ إِذَا مَنَحَ عَبْدًا مِنْ عِبِيدِهِ رَغِيْفًا، ثُمَّ إِنَّ الْعَبْدَ أَخَذَ يَطُوفُ فِي الْبِلَادِ وَيُثْنِي عَلَى الْمَلِكِ بِمَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ مِنَ الرَّغِيْفِ، فَلَا يُعَدُّ ذَلِكَ مُسْتَحْسَنًا؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَا صَدَرَ مِنْهُ مِنَ الْعَطَاءِ، بِالإِضَافَةِ إِلَى قَدْرِهِ نَزَرُ مُسْتَحَقَّرٍ، وَجُمْلَةُ النِّعَمِ بِالإِضَافَةِ إِلَى قُدْرَةِ اللَّهِ أَقْلٌ وَأَذَلُّ مِنَ الرَّغِيْفِ بِالإِضَافَةِ إِلَى مُلْكِ مَلِكٍ.

فَنَبَتَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ: أَنَّهُ إِذَا خَطَرَ لَهُ مَا ادَّعَوْهُ مِنَ الْخَوَاطِرِ، فَإِنَّهُ لَا يَقْطَعُ بِالتَّعَرُّضِ لِلْعِقَابِ وَلَوْ كَفَرَ، وَاسْتِجَابَ الثَّوَابِ لَوْ شُكِرَ، وَمَنْ لَا يَقْطَعُ بِمَكْرُوهِ يَنَالُهُ وَهُوَ فِي حَالَةٍ فِي رَعْدٍ مِنَ الْعَيْشِ وَدَعَا مِنَ اللَّذَّةِ، فَلَا يَقْضِي الْعَقْلُ بِإِثَارِ الْمَتَاعِ، وَاقْتِحَامِ الْمَنَاصِبِ، وَالْإِضْرَابِ عَنِ اللَّذَاتِ النَّاجِزَةِ، وَلَكِنْ قَدْ يَحْتَاطُ الْعَاقِلُ وَيَنْظُرُ فِي الْعَوَاقِبِ، وَأَحْسَنُ أَحْوَالِهِ التَّوَقُّفُ فِي الْأَمْرِ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ لَهُ مَا هُوَ الْأَصَوَّبُ^(٢).

وَمَا قَالُوهُ فِي الْمِثَالِ فِي الْمُسَافِرِ:

إِنْ سَلَّمَ لَهُمْ، فَإِنَّمَا يُسَلِّمُ إِذَا اسْتَوَتْ الْأَغْرَاضُ وَلَمْ يَتَرَجَّحْ أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، فَقَدْ يَقْضِي الْعَقْلُ عَلَى رَعْمِهِمْ بِمَا ذَكَرُوهُ، فَأَمَّا إِذَا عَنَّ لِلْعَاقِلِ فِي سُلُوكِ الطَّرِيقِ [١/١٦٨] الْمَخُوفِ

(١) انظر هذا الجواب في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٦٩).

(٢) انظر هذا الجواب في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٦٩، ٢٧٠).

أَعْرَاضُ يُقْصَدُ أَمْتَالُهُ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ الخَوْفَ فِي ذَلِكَ الطَّرِيقِ، فَقَدْ يَتَحَتَّمُ عَلَيْهِ سُلُوكُهُ فِي مُوجِبِ الْعَقْلِ.

وَنَظَرَ ذَلِكَ أَنَّ يَتَصَدَّى لِلْإِنْسَانِ بَرٌّ وَبَحْرٌ، وَهُوَ يَرْقُبُ فِي رُكُوبِ الْبَحْرِ أَرْبَاحًا كَثِيرَةً، وَلَكِنَّ الْبَحْرَ لَا تَخْفَى مَخَافُهُ، فَلِلْعَاقِلِ فِي مُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ أَنْ يَرْكَبَ الْبَحْرَ.

وَهَذَا نَظِيرُ مَسْأَلَتِنَا؛ فَإِنَّ الْعَاقِلَ لَوْ التَزَمَ الشُّكْرَ، لَنَالَهُ مِنَ الْمَتَاعِبِ مَا يَحْجِزُهُ عَنْ لَذَاتِهِ، وَهُوَ عَلَى ظَنُونٍ وَحَدْسٍ فِيمَا يَنَالُهُ بِالشُّكْرِ لَوْ شَكَرَ؛ فَبَطَلَ مَا قَالُوهُ.

ثُمَّ نَقُولُ: وَزَانُ مَسْأَلَتِنَا فِيمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْمِثَالِ أَنَّ يَتَصَدَّى لِلْمَسَافِرِ طَرِيقَانِ، وَيَأْتِيهِ إِنْسَانٌ، وَيَقُولُ لَهُ: اسْلُكْ هَذَا الطَّرِيقَ؛ فَإِنَّهُ آمِنٌ، وَلَا تَسْلُكْ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ مَخُوفٌ، فَيَأْتِيهِ إِنْسَانٌ آخَرُ وَيَقُولُ لَهُ: لَا تَقْبَلْ قَوْلَ هَذَا الرَّجُلِ؛ فَإِنَّهُ دَلِيلُ اللُّصُوصِ، وَالْأَوَّلَى بِهِ - وَالْحَالَةَ هَذِهِ - التَّوَقُّفُ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ لَهُ حَقِيقَةُ الْحَالِ، فَإِذَا اسْتَبَانَ الْعَاقِلُ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ اتِّسَاعِ مَجَالِ الْخَوَاطِرِ، فَلَا سَبِيلَ لِدَى الْخَوَاطِرِ إِلَّا أَنْ يَتَرَقَّبَ وَجُودَ الشَّرْعِ.

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ: « وَيُقَالُ لِمَنْ ادَّعَى الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ بِوُجُوبِ شُكْرِ الْمُنْعِمِ: مَنْ تَخَيَّلَ مِنْكُمْ الضَّرُورَةَ، فَإِنَّمَا يَتَخَيَّلُهَا فِيمَا إِذَا فُرِضَتْ نِعْمَةٌ وَفُرِضَ مِنَ الْمُنْعِمِ عَلَيْهِ مُقَابَلَتُهَا بِالْجُحُودِ وَالْكَفْرَانِ، فَهَذَا مِمَّا قَبَّحَهُ بَعْضُ إِخْوَانِكُمْ عَلَى الضَّرُورَةِ، فَأَمَّا إِذَا فُرِضَ إِضْرَابُ الْمُنْعِمِ عَلَيْهِ عَنِ الشُّكْرِ وَالْكَفْرَانِ، وَتَسَاغَلَهُ بِمَا يَخْصُهُ مِنْ أُمُورِهِ، فَمَنْ لَهُ أَدْنَى مُسْكَةٍ مِنْ عَقْلِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَدَّعِي الضَّرُورَةَ فِي قُبْحِ الْأَعْرَاضِ عَنِ الشُّكْرِ وَالْكَفْرِ ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا دَلِيلُكُمْ عَلَى أَنَّ الْعَقْلَ لَا يُوجِبُ شُكْرَ الْمُنْعِمِ؟

قُلْنَا: الشُّكْرُ يُتَعَبُ الشَّاكِرَ، وَلَا يَنْفَعُ الْمَشْكُورَ، فَلَا فَائِدَةَ فِي فِعْلِهِ؛ لَا اسْتِوَاءَ فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: رَبُّمَا يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ ضَرَرًا.

قُلْنَا: لَا، بَلْ رَبُّمَا يَجْلِبُ إِلَيْهِ ضَرَرًا؛ كَمَا قَدَّمَائِهِ، وَأَوْضَحْنَا بَطْلَانَ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: « إِنَّ

الْوُجُوبَ صِفَةٌ لِلْوَاجِبِ ».

وَقَدْ تَمَسَّكَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بِظَوَاهِرِ مِنَ الْقُرْآنِ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ

رَسُولًا ﴾ [الإسراء: ١٥] فَأَمَّا نَحْنُ مِنَ الْعَذَابِ قَبْلَ بَعْثَةِ الرُّسُلِ، وَالْوَاجِبُ حَقِيقَتُهُ: مَا لَا يُؤْمَنُ

الْعَذَابُ فِي تَرْكِهِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]؛ فَهَذَا جُمْلَةُ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْقِسْمِ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي: فَإِنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى نَفْيِ الْوُجُوبِ عَلَى اللَّهِ^(١)، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ شُعْبَةٌ مِنَ التَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ، وَسَبِيلُ تَحْرِيرِ دَلِيلٍ فِيهَا أَنْ نَقُولَ لِخُصُومِنَا: مَا الَّذِي تَعْنُونَ بِالْوُجُوبِ عَلَى اللَّهِ؟

فَإِنْ عَنَيْتُمْ تَوَجُّهَ أَمْرٍ عَلَيْهِ: فَذَلِكَ مُحَالٌ؛ فَإِنَّهُ الْأَمْرُ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ أَمْرٌ مِنْ غَيْرِهِ. وَإِنْ عَنَيْتُمْ بِهِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَرْتَقِبُ ضَرَرًا لَوْ تَرَكَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ: فَذَلِكَ مُحَالٌ أَيْضًا؛ فَإِنَّهُ مُقَدَّسٌ عَنِ النَّفْعِ وَالضَّرَرِ؛ بِأَنْ مَعْنَاهُمَا اللَّذَّةُ وَالْأَلَمُ، وَالرَّبُّ مُتَعَالٍ عَنِ الْأَمْرَيْنِ. وَإِنْ عَنَيْتُمْ بِالْوُجُوبِ حُسْنَهُ وَقُبْحَ تَرْكِهِ، وَادَّعَيْتُمْ أَنَّ كَوْنَهُ حَسَنًا صِفَةً نَفْسِيَّةً: فَقَدْ أَبْطَلْنَا ذَلِكَ.

وَإِنْ قَالُوا: نَعْنِي بِهِ وَجُوبَ حِكْمَةٍ، ثُمَّ يُفَسِّرُونَ الْحِكْمَةَ بِالِاسْتِصْلَاحِ، فَسَنُبْطِلُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - وَالرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - مَالِكُ الْأَعْيَانِ وَمَالِكُ الْحُقُوقِ، مِلْكًا مُطْلَقًا، مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ، وَلَا مَثْنَوِيَّةٍ.

وَمُخَالَفُونَا مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ وَغَيْرِهِمْ أَوْجِبُوا لِلْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ مِنَ الْحُقُوقِ مِثْلَ مَا أَوْجَبُوا لِلَّهِ عَلَيْهِمْ مِنَ الْأَفْعَالِ؛ بِعُقُولِهِمُ الَّتِي هِيَ أَوْضَاعُ جَبَلِيَّةٌ، مَنَشَأُهَا النَّفْعُ وَالضَّرَرُ، وَمِثْلُ الطَّبَاعِ وَتَفَرُّقِهَا.

فَصْلٌ: فِي بَيَانِ الْقَاطِظِ لَا بُدَّ مِنَ الْوُقُوفِ عَلَى مَعَانِيهَا

فَمِنْ ذَلِكَ النِّعْمَةِ: وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حَقِيقَتِهَا:

فَصَارَ صَائِرُونَ إِلَى أَنَّهَا: اللَّذَّةُ فَقَطْ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْمُعْتَرِلَةِ، وَإِلَى هَذَا مَالُ الْقَاضِي^(٢) وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا^(٣).

(١) انظر الكلام على مسألة نفي الوجوب على الله تعالى في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٧١، ٢٧٢).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/٧٨).

(٣) انظر: أبو سعيد النيسابوري: أصول الدين (ص ١٩٤، ١٩٥).

وَصَارَ أَبُو الْحَسَنِ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ إِلَى أَنَّهَا: اللَّذَّةُ الْخَالِصَةُ عَنْ شَوَائِبِ الضَّرَرِ فِي الْعَاجِلِ وَالْآجِلِ.

وَصَارَ صَائِرُونَ إِلَى: أَنْ لَيْسَ لِلَّهِ عَلَى الْكُفَّارِ الْمُتَرَفِّينَ نِعْمَةٌ دِينِيَّةٌ وَلَا دُنْيَوِيَّةٌ^(١).
وَالْقَاضِي وَافَقَ أَبَا الْحَسَنِ فِي أَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ عَلَى الْكُفَرَةِ نِعْمَةٌ دِينِيَّةٌ^(٢).

وَالْمُعْتَزِلَةُ [١٦٨/ب] أَطْبَقُوا عَلَى أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَنْعَمَ عَلَى الْكُفَرَةِ؛ بِالدَّعْوَةِ وَالْبَيَانِ وَالتَّوْفِيقِ وَالْأَلْطَافِ، وَأَنَّهُ هَذَا هُمْ، غَيْرَ أَنَّهُمْ أَسَاءُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ، وَبَخَسُوا حُقُوقَهُمْ؛ بِالْعِنَادِ وَالِاسْتِكْبَارِ، وَنَسُوا النَّظَرَ؛ فَلَمْ يَتَنَفَّعُوا بِمَوَاعِظِ اللَّهِ، وَلَمْ يَقْبَلُوا نَصِيحَةَ الرُّسُلِ، وَتَصَامَمُوا عَلَيْهِ^(٣).

قَالُوا: « وَقَدْ أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ؛ بِمَا خَوَّلَهُمْ وَأَعْطَاهُمْ وَمَتَّعَهُمْ بِهِ مِنَ الْمَلَادِ، وَأَوْجَبَ عَلَيْهِمْ شُكْرَهَا؛ كَمَا قَالَ لِقَوْمٍ عَادٍ وَثَمُودَ: ﴿ فَادْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ ﴾ [الأعراف: ٧٤]، بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿ وَادْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾ الآية، وَقَالَ فِي قِصَّةِ قَارُونَ: إِنَّهُ قِيلَ لَهُ: ﴿ وَاحْسِنِ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [القصص: ٧٧] ».

قَالُوا: « وَلَا شَكَّ أَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَيْهِمْ الشُّكْرَ، وَإِنَّمَا أَوْجَبَ عَلَيْهِمْ الشُّكْرَ عَلَى النِّعْمَةِ ». قَالُوا: « وَمَنْ قَدَرَ عَلَى إِهْلَاكِ شَخْصٍ بِالْقَتْلِ جَهَارًا، فَلَا يَفْعَلُهُ، بَلْ دَسَّ السُّمَّ فِي حَلَاوَةٍ وَقَدَّمَهَا إِلَيْهِ، فَقَدْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ مِنْ وَجْهِه ».

وَمَنْ سَلَكَ مَسَلَكَ أَبِي الْحَسَنِ وَاتَّبَاعِهِ قَالُوا: لَا نُنْكِرُ أَنَّ اللَّهَ دَعَا الْمُكَلَّفِينَ إِلَى الْحَقِّ، وَأَقَامَ الْأَدِلَّةَ، وَأَوْضَحَ السَّبِيلَ، وَأَنْزَلَ الْكِتَابَ، وَأَرْسَلَ الرُّسُلَ؛ بَيَانًا لِلنَّاسِ، وَمَوْعِظَةً لَهُمْ وَرَحْمَةً، وَلَكِنَّهُ قَالَ: ﴿ فَمَنْ يُرِدْ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وَقَالَ: ﴿ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا يَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [الشورى: ٥٢].

وَقَالَ: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾ [السجدة: ١٣] الآية.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٨٥/أ، ١٨٦/أ).

(٢) انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٨٥/أ)، ودفع الشبهة والغرر (ص ٤٦). وأيضًا: الفصل (١٦٧/٤)، ومنهاج السنة النبوية (٣/١٤٣)، وشرح الطحاوية (ص ٤٩٠) (ط المكتب الإسلامي، ١٣٩١هـ).

(٣) انظر: متشابه القرآن (١/١٨٤)، وانظر الجواب عن قولهم هذا ومناقشة أبي الحسن الأشعري لهم في: الإبانة (ص ١٩٨، ٢٢٥).

وَقَالَ: ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: ٧].

وَقَالَ: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ﴾ ﴿١٧﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي ^(١) لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَءَابَاءَهُمْ حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا﴾ [الفرقان: ١٧، ١٨]؛ أَي: هَلَكُوا فِي سَابِقِ الْقِسْمَةِ.

وَإِذَا كَانَتْ الْقِسْمَةُ بِالشَّقَاوَةِ قَدْ سَبَقَتْ، وَالْكَلِمَةُ بِالْعَذَابِ لَهُمْ قَدْ تَقَدَّمَتْ وَحَقَّتْ، وَوَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُكَلِّمَهُمْ، لَنَجَّوْا وَاسْتَوْجَبُوا النِّعْمَةَ لِلْأَبَدِ؛ تَفْضُلًا مِنَ اللَّهِ، وَأَنَّ التَّكْلِيفَ لِمَنْ هَذَا وَصْفُهُ لَمْ يَكُنْ نِعْمَةً وَلَا صَلاَحًا، وَكَيْفَ يُرِيدُ بِالتَّكْلِيفِ صَلاَحًا، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ ذَلِكَ مَفْسَدَةٌ لَهُمْ، وَسَبَبُ إِهْلَاكِهِمْ، وَقَدْ قَالَ - سُبْحَانَهُ - فِي صِفَةِ الْقُرْآنِ: ﴿قُلْ هُوَ الَّذِي ءَامَنُوا هُدًى وَشِفَاءً وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَٰئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٤].

وَأَمَّا النِّعْمَةُ الدُّنْيَاوِيَّةُ الَّتِي أَشَارُوا إِلَيْهَا: فَلَا يُنْكِرُ أَبُو الْحَسَنِ وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِهِ أَنَّ مَا مَتَّعَهُمُ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْأَمْوَالِ وَمَهَّدَهُمْ مِنَ الْأَسْبَابِ، وَبَسَّطَ لَهُمْ مِنَ التَّمَكِّينِ مَعَ الصَّحَّةِ وَالْعَافِيَةِ كُلُّهَا مَلَأْدٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ ^(٢)، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّ ذَلِكَ يَحْجُبُهُمْ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ، وَيَشْغُلُهُمْ عَنْهَا، فَهِيَ - بِأَنَّ كَانَتْ نِقْمَةً وَفِتْنَةً لَهُمْ - أُولَى مِنْ أَنْ تَكُونَ نِعْمَةً.

وَالَّذِي يَشْهَدُ لِمَا قُلْنَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُطِلُّ لَهُمْ خَيْرٌ لَأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُطِلُّ لَهُمْ لِيُزَادُوا فِي إِثْمِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨].

وَقَالَ: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُثَدِّهِمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ ﴿٥٥﴾ سَاعٍ لَهُمْ فِي الْخَيْرِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٥، ٥٦].

وَقَالَ: ﴿نُتِنِعُهُمْ قَلِيلًا ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ إِلَىٰ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ [لقمان: ٢٤].

وَقَالَ: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦]؛ بَيِّنَ - سُبْحَانَهُ - أَنَّ مَا خَوَّلَهُمْ مِنَ التَّرَفِّهِ وَالتَّنْعَمِ، وَطُولِ الْعُمُرِ، وَكَثْرَةِ الْأَتْبَاعِ، وَالتَّمَكُّنِ مِنَ الْمَلَادِ - انْتَهَضَ سَبَبًا لِبُطْغَانِهِمْ وَهَلَاكِهِمْ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «مَا كَانَ لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ» الْآيَةُ!

(٢) خِلَافًا لِمَا حَكَاهُ ابْنُ حَزْمٍ: الْفَصْلُ (٤/ ١٦٧)؛ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مِنْ أَنَّهُ: «لَيْسَ لِلَّهِ عَلَى الْكَفَّارِ نِعْمَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ أَصْلًا» مِمَّا جَعَلَ يَشْنَعُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ وَأَصْحَابِهِ أَشَدَّ التَّشْنِيعِ وَالْإِنْكَارِ حَتَّى وَصَفَهُم بِالضَّلَالِ.

وَالْوَجْهَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا فِي صُورِ النِّعَمِ، فَإِذَا قُوبِلَتْ بِالشُّكْرِ، صَارَتْ نِعْمَةً حَقِيقِيَّةً، خَالِصَةً عَنِ الشَّوَائِبِ، مُوَصَّلَةً إِلَى ثَوَابِ الْإِلَهِ، وَإِذَا قُوبِلَتْ بِالْجُحُودِ وَالْكَفْرِ، صَارَتْ فِتْنَةً مُوَصَّلَةً إِلَى الْهَلَاكِ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ: أَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - قَالَ: ﴿فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ﴾ [الزمر: ٤٩]؛ سَمَّاها نِعْمَةً، فَلَمَّا جَحَدَهَا الْمُنْعَمُ عَلَيْهِ، سَمَّاها فِتْنَةً.

وَقَالَ: ﴿وَأَلَوْ اسْتَقَمْتُمَا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمَا مَاءً عَذَقًا﴾ ❶ ﴿لَتَفْنِيَنَّهُمْ فِيهِ﴾ [الجن: ١٦، ١٧]؛ وَهَذَا قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْمَعَانِي الْفَرَاءِ وَغَيْرِهِ: إِنَّهَا فِي صُورَةِ النِّعْمَةِ؛ كَمَا قُلْنَاهُ.

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُهُ: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْنَلَهُ رَبُّهُ﴾ [١/١٦٩] فَأَكْرَمَهُ، وَنَعَّمَهُ، فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِي ﴿[الفجر: ١٥]، فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: ﴿كَلَّا﴾؛ أَيُّ: لَيْسَ هَذَا إِكْرَامًا، فَهَذَا سِرُّ الْمَسْأَلَةِ وَمُتَنَاهَا، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ.

وَمِنْ مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ: أَنَّ مَا ابْتَلَى اللَّهُ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ الصَّابِرِينَ، عَلَى الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ نِعْمٌ؛ مِنْ حَيْثُ تَوَصَّلُ لَهُمْ إِلَى الثَّوَابِ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِهَانَةً لَهُمْ.

يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْنَلَهُ فَقَدَرَهُ عَلَيْهِ رِزْقَهُ، فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ﴾ ❷ ﴿كَلَّا﴾ [الفجر: ١٦، ١٧].

أَيُّ: لَيْسَ ذَلِكَ إِهَانَةً، لَوْ صَبَرُوا عَلَيْهَا مُحْتَسِبِينَ الثَّوَابَ.

وَمِمَّا يَتَّصِلُ بِهَذَا الْبَابِ: الْكَلَامُ فِي مَعْنَى الْحَمْدِ وَالشُّكْرِ وَالتَّعْظِيمِ:

فَالْحَمْدُ الْمُطْلَقُ: أَعَمُّ مِنَ الشُّكْرِ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَاوَلُ شُكْرَ النِّعْمَةِ وَالشَّاءِ عَلَى الْمُحْسِنِ بِمَنَاقِبِهِ وَخِصَالِهِ الْحَمِيدَةِ.

وَالشُّكْرُ: مَقْصُورٌ عَلَى النِّعْمَةِ، وَيُذَكِّرُ أَحَدَهُمَا بِمَعْنَى الْآخَرِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَنْخِذْ وَلَدًا﴾ [الإسراء: ١١١]، الْآيَةُ؛ فَالْحَمْدُ هَا هُنَا بِمَعْنَى الشَّاءِ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهِ لِلْجِنْسِ؛ أَيُّ: جَمِيعُ الْمَحَامِدِ وَالْمَمَادِحِ لَهُ؛ وَلِهَذَا يُقَالُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ»، وَيُقَالُ: «حَمِدْتُ فَلَانًا عَلَى نِعْمَتِهِ»، أَيُّ: شَكَرْتُهُ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِينَ﴾ ❸.....

(١) الآية: ٢ من سورة الفاتحة، وجزء من الآية: ٤٥ من سورة الأنعام، ومن الآية: ١٠ من سورة يونس، والآية ١٨٢ =

« هُوَ أَنْ صَنَعَ إِلَى عِبَادِهِ فَشَكَرُوهُ »^(١).

وَالَّذِي يُوجِبُهُ الشَّرْعُ مِنْ شُكْرِ النِّعْمَةِ وَحَمْدِهِ عِنْدَنَا: هُوَ قَوْلُ فِي الْقَلْبِ، وَاعْتِرَافُ بِالنِّعْمَةِ عَلَى جِهَةِ الْخُضُوعِ وَالتَّعْظِيمِ، ثُمَّ يُعَبِّرُ عَنْهُ بِاللِّسَانِ وَالْإِمَارَةِ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا.

وَيَجِبُ أَيْضًا التَّعْظِيمُ لِلْمُنْعِمِ بِحَقِّ إِنْعَامِهِ، وَالْعَزْمُ عَلَى إِدَامَةِ هَذَا الْإِعْتِرَافِ وَالتَّعْظِيمِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، بِشَرْطِ أَنْ لَا يُبْطِلَهُ؛ بِإِسَاءَةٍ تُوفِي عَلَيْهَا، وَكُلُّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَجِبُ إِذَا أَوْجَبَهُ الشَّرْعُ.

وَأَمَّا الْعِبَارَةُ عَنِ اعْتِرَافِ الْقَلْبِ بِالْأَصْوَاتِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا: فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ مِنْهَا قَدْرُ مَا يُعْرَفُ بِهِ اعْتِرَافُ الْقَلْبِ، وَقَدْ يَنْقُطُ أَحْيَانًا عَنْ بَعْضِ النَّاسِ؛ كَالْأَخْرَسِ وَغَيْرِهِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ مَا يَجِبُ بِالشَّرْعِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١].

وَقَالَ: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣] وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الظَّوَاهِرِ.

وَشُكْرُ النِّعْمَةِ: إِظْهَارُهَا مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ، وَتَعْظِيمُ الْعَبْدِ لِلَّهِ؛ بِالنِّثَاءِ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، وَتَعْظِيمُ مَا أَمَرَ بِتَعْظِيمِهِ، وَالطَّاعَةُ لَهُ: قَوْلًا وَفِعْلًا، فَمَنْ قَالَ: الشُّكْرُ هُوَ الْإِعْتِرَافُ بِالنِّعْمَةِ عَلَى جِهَةِ الْخُضُوعِ وَالتَّعْظِيمِ لِلْمُنْعِمِ؛ فَقَوْلُهُ: ﴿وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٧]؛ أَيْ: مُجَازِيًا عَلَى الطَّاعَةِ، وَمِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ: الشُّكُورُ.

وَمَنْ قَالَ: « الشُّكْرُ هُوَ النَّثَاءُ عَلَى الْمُحْسِنِ؛ بِذِكْرِ إِحْسَانِهِ »؛ فَالرَّبُّ يُسَمَّى شَاكِرًا عَلَى هَذَا الْحَدِّ.

قَالَ الْقَاضِي: « وَأَمَّا التَّعْظِيمُ مِنَ النَّاسِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ فَعَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَعْنَى فِي النَّفْسِ، زَائِدٌ عَلَى الْقَوْلِ، وَعَلَى الْعِلْمِ؛ بِكَوْنِهِ مُنْعِمًا.

وَالثَّانِي: الْقَوْلُ وَالْمَدْحُ لَهُ، وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُ؛ مِنَ الْأَفْعَالِ الْقَائِمَةِ مَقَامَ الْأَقْوَالِ، الْوَاقِعَةِ عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ؛ نَحْوُ إِمْسَاكِ الْإِنْسَانِ بِرِكَابِ غَيْرِهِ، وَتَقْدِيمِ فِعْلِهِ، وَالْقِيَامِ لَهُ، وَرَفْعِهِ عَلَى مَجْلِسِهِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ».

فَأَمَّا التَّعْظِيمُ مِنَ اللَّهِ لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ: فَهُوَ مَدْحُهُ لَهُمْ بِطَاعَتِهِمْ، وَقَدْ يَكُونُ تَعْظِيمُهُ لَهُمْ إِزَادَتَهُ لِنَفْعِهِمْ وَإِكْرَامُهُمْ فِي دَارِ النِّعِيمِ.

= من سورة الصافات، ومن الآية: ٧٥ من سورة الزمر، ومن الآية: ٦٥ من سورة غافر.

(١) لم أفد عليه في مظانه من مصادر الآثار أو التفسير بالمأثور.

وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ:

فَقَالَ عَبَّادٌ: «هُوَ الْعِلْمُ بِحَالِ الْمُعْظَمِ».

وَصَارَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ إِلَى مِثْلِ مَذْهَبِنَا.

وَقَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: «هُوَ مَعْنَى فِي النَّفْسِ زَائِدٌ عَلَى الْقَوْلِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ مُعْظَمٌ لِأَهْلِ الثَّوَابِ،

وَمُهِينٌ لِأَهْلِ الْعِقَابِ؛ بِمَعْنَيْنِ يَخْلُقُهُمَا لَا فِي مَحَلٍّ»^(١)؛ كَمَا قَالَ فِي الْإِرَادَةِ.

قُلْتُ: وَالتَّعْظِيمُ الَّذِي أَطْلَقَهُ الْقَاضِي إِنْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ، فَهُوَ بِمِثَابَةِ الْمَحَبَّةِ وَالرِّضَا، وَقَدْ

مَضَى الْكَلَامُ فِيهِمَا^(٢).

سَلْسَلَةٌ: فِي أَنْ لَا عِلَّةَ وَلَا غَرَضَ لِلْفِعَالِ اللَّهِ^(٣)

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ: أَنَّ الْقَدِيمَ سُبْحَانَهُ خَلَقَ الْعَالَمَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ خَالِقًا لَهُ، لَا لِإِلَّةٍ،

وَلَا لِذَاعٍ وَبَاعٍ وَخَاطِرٍ؛ يَدْعُوهُ إِلَى الْخَلْقِ؛ لِأَنَّ الْعِلَلَ وَالْأَغْرَاضَ مَقْصُورَةٌ عَلَى اجْتِلَابِ

الْمَنَافِعِ وَدَفْعِ الْمَضَارِّ، وَأَمَّا النَّفْعُ وَالضَّرُّ وَاللَّذَّةُ وَالْأَلَمُ، فَالْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ مُقَدَّسٌ عَنْ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ لَا يُقَالُ: خَلَقَهُ لِنَفْعٍ غَيْرِهِ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّ ذَلِكَ عِلَّةٌ لَهُ فِي الْخَلْقِ وَدَاعِيَةٌ إِلَيْهِ، بَلْ يُقَالُ:

خَلَقَ مَنْ نَفَعَهُ بِخَلْقِهِ، وَضَرَّ مَنْ ضَرَّهُ بِخَلْقِهِ، وَقَدْ خَلَقَ كَثِيرًا مِنَ الْجَمَادَاتِ وَالْحَيَوَانَاتِ

لَا لِمَنْفَعَةٍ وَلَا لِمَضَرَّةٍ لَا لِأَنْفُسِهَا، وَلَا لِغَيْرِهَا [١٦٩/ب]، وَكَمَا بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

(١) انظر ما تقدم من الكلام على مذهب المعتزلة البصريين في أن الله مريد للحوادث بإرادات يخلقها لا في محال في (ل ٥١/أ).

(٢) انظر فيما تقدم (ل ١٥٦/أ) وما بعدها.

(٣) انظر هذا البحث عند الأشاعرة في: اللمع (ص ١١٥، ١٢٢)، والتمهيد (ص ٥٠، ٥٢)، وأصول الدين (ص ٨٢، ٨٣)، والنظامية (ص ٣٥)، ونهاية الأقدام (ص ٣٩٧، ٤٠٤)، والمحصل (ص ٢٠٥)، والأربعين (١/٣٥٤، ٣٥٠)، والعالم (ص ٨٧، ٨٩)، والأبكار (٢/١٥١، ١٦٦)، وغاية المرام (ص ٢٢٤، ٢٤٥)، وشرح المقاصد (٤/٢٩٦، ٣٠٦)، وشرح المواقف (٨/٢٢٤، ٢٢٨)، والطوابع (ص ٣١١)، ورسالة التوحيد (ص ٧٠، ٧٤)، وسليمان دنيا: محمد عبده (٢/٥٥٨، ٥٦٥). وعند المعتزلة: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٤/٧)، (٣٢)، (١١/٥٨، ١٣٣)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٣٠١، ٣١٣)، والمجموع المحيط بالتكليف (١/٢٧١). وأيضاً: الكلاباذي: التعرف على مذهب أهل التصوف (ص ١٩٣، ١٤١)، وبيان تلبيس الجهمية (ص ٢١٤، ٢١٧)، وشفاء العليل (ص ٢٠٩)، والقرطبي: الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام (ص ١٠٧).

وُجُودُهُ سُبْحَانَهُ عِلَّةٌ لُوجُودِ الْعَالَمِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ الْقَدِيمَ وَإِرَادَتُهُ الْقَدِيمَةُ عِلَّةً لِلْعَالَمِ؛
لَأَنَّ الْعِلَّةَ لَا تَسْبِقُ الْمَعْلُولَ، وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى حَدَثِ الْعَالَمِ.

وَقَدْ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: «صُنْعُهُ عِلَّةٌ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا عِلَّةٌ لِصُنْعِهِ»^(١).

قَالَ: «وَلَوْ كَانَ سُبْحَانَهُ فَاعِلًا لِلْعَالَمِ لِعِلَّةٍ، لَكَانَتِ الْعِلَّةُ:

إِمَّا قَدِيمَةً: فَيَلْزَمُ قَدَمُ الْعَالَمِ.

وَأِمَّا مُحَدَّثَةً: فَيَسْتَدِلُّ إِلَى عِلَّةٍ أُخْرَى، وَيُقْضَى إِلَى التَّسْلُسِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ»^(٢).

وَمَحْضُولُ قَوْلِنَا: «لَا عِلَّةٌ لِصُنْعِهِ»: إِبْطَالُ قَوْلِ مَنْ قَالَ بِالْهَيُولَى وَالنَّفْسِ؛ فَلَا يَحْتَاجُ فِي
فِعْلِهِ إِلَى أَدَاةٍ وَآلَةٍ وَسَبَبٍ.

فَإِنْ قَالَتِ الدَّهْرِيَّةُ: الْفَاعِلُ بِالْقُوَّةِ لَنْ يَصِيرَ فَاعِلًا بِالْفِعْلِ إِلَّا لِعَرَضٍ، وَفِي نَفْيِ الْأَعْرَاضِ
التَّزَامُ الْعَبَثُ، وَالْإِلَهَ مُتَعَالٍ عَنِ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا.

وَمِنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الشُّبْهِ صَارَ جَمَاعَةٌ مِنْ قُدَمَاءِ الْفَلَاسِفَةِ إِلَى إِبْثَابِ أَصْلَيْنِ قَدِيمَيْنِ:
أَحَدُهُمَا نَفْسٌ حَكِيمٌ غَيْرُ عَاقِلٍ، وَالْآخَرُ نَفْسٌ جَاهِلٌ هُوَ الْمُبْدِعُ لِلْعَالَمِ، وَأَثْبَتُوا الْهَيُولَى قَدِيمَةً،
وَلِجَهْلِهِ بِالْعَوَاقِبِ أَبَدَعَ الْعَالَمَ؛ فَإِنَّ الْعَالَمَ يَسْتَمِلُ عَلَى الْأَلَامِ وَالْمَصَارِّ، وَالسَّرِيقَةِ، وَالْحَيَوَانَاتِ
الْمُؤَذِيَةِ وَالضَّارَّةِ، وَتَسْلُطُ الْأَقْوِيَاءُ عَلَى الضُّعَفَاءِ، وَكُلُّ ذَلِكَ قَبِيحٌ فِي الْعُقُولِ.

وَجُمْلَةُ شُبْهَتِهِمْ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيعِ الْعَقْلِيِّينِ، وَاعْتِبَارِ الْغَائِبِ بِالشَّاهِدِ، وَأَهْلُ
الْحَقِّ بَرُّوا مِنَ التَّزَامِ ذَلِكَ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا بَطْلَانَ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ^(٣).

ثُمَّ نَقُولُ لَهُمْ: لِمَ اعْتَبَرْتُمُ الْغَائِبَ بِالشَّاهِدِ مِنْ غَيْرِ جَامِعٍ بَيْنَهُمَا، وَلَا سَبِيلٍ إِلَى دَعْوَى
الضَّرُورَةِ فِيهِ؟!

وَيَمُ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنْ وَجَبَ ذَلِكَ فِي الْفَاعِلِ مِنَّا، فَإِنَّمَا يَجِبُ لِمَا يُحْتَاجُ فِي فِعْلِهِ

(١) انظر: دفع شبه من تشبه وتمرد (ص ٢٠)، وشفاء العليل (ص ٢٠٩)، والإعلام بها في دين النصارى (ص ١٠٧).

(٢) انظر هذه الشبهة والجواب عنها في: التمهيد (ص ٥١)، ونهاية الأقدام (ص ٣٩٨)، والأربعين (ص ٣٥٠)،
(٣٥١)، وقد أرجع بعض الباحثين الاعتماد على فكرة الغنى الإلهي والتنزه عن الغرض عند الأشاعرة إلى التأثير
بابن سينا؛ انظر: غاية المرام: (٢٢٦) هامش: (٣).

(٣) انظر في نقد دليل اعتبار الغائب بالشاهد فيما تقدم في (ل ٢٠/أ) وما بعدها.

إِلَى كُلِّفَةٍ وَمَشَقَّةٍ، وَقَدْ فُطِرَ عَلَى بِنْيَةٍ يَجُوزُ عَلَيْهِ مَعَهَا جَرُّ الْمَنَافِعِ وَدَفْعُ الْمَضَارِّ، فَإِذَا وَقَعَ فِعْلُهُ قَاصِدًا إِلَيْهِ، مِنْ غَيْرِ جَلْبٍ نَفْعٍ أَوْ دَفْعٍ ضَرٍّ، كَانَ غَائِبًا.

إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَبَيَّنَّا أَنَّ الْقَدِيمَ سُبْحَانَهُ لَا يَتَغَيَّرُ بِفِعْلِهِ وَتَرْكِهِ، وَلَا يَحْتَاجُ فِي فِعْلِهِ إِلَى آلَةٍ وَأَدَاةٍ، بَلْ يُصَيِّرُ الْعَدَمَ وَجُودًا؛ عَلَى وَفْقِ قَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، وَعِلْمِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَأَبْطَلْنَا قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ يَحْتَاجُ - فِي الْخَلْقِ وَالْإِبْدَاعِ - إِلَى إِحْدَاثِ حَوَادِثٍ فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي مَحَلٍّ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ أَيْضًا يَسْتَنِدُ إِلَى دَاعِيَةٍ تَدْعُوهُ إِلَيْهِ؛ كَمَا قَالَتِ الدَّهْرِيَّةُ، وَلَكِنْ اسْتَغْنَى عَنِ الدَّاعِيَةِ بِالْعِلْمِ الْقَدِيمِ وَالْمَشِيئَةِ، فَلَيْسَتْغْنِ بِهِمَا عَنْ إِحْدَاثِ الْحَوَادِثِ فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي مَحَلٍّ.

وَقَدْ تَعَاطَتِ الْقَدَرِيَّةُ جَوَابَ الدَّهْرِيَّةِ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَقَالُوا: خَلَقَ الْعَالَمَ لِنَفْعٍ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَنْتَفِعْ هُوَ سُبْحَانَهُ بِهِ.

قَالُوا: وَنَحْنُ نَجِدُ فِي الشَّاهِدِ مَنْ يَفْعَلُ الْفِعْلَ؛ لِنَفْعٍ غَيْرِهِ، وَدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْهُ؛ كَانْقَازِ الْغَرِيقِ وَالْحَرِيقِ، وَيَكُونُ فِي ذَلِكَ حَكِيمًا، وَإِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ.

قُلْنَا: وَمَتَى تُسَلِّمُ لَكُمْ الدَّهْرِيَّةُ ذَلِكَ، وَتَقُولُونَ: إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ لِدَفْعِ رَقَّةٍ قَلْبِهِ، أَوْ لِيَكْتَسِبَ بِهِ ثَنَاءَ النَّاسِ عَلَيْهِ، وَرَقَّةَ الْقَلْبِ، وَالْمُتَضَرَّرُ يُزِيلُهُ عَنْ نَفْسِهِ؟! وَلَوْ وَجَدَ ذَلِكَ مِنْهُ، مَعَ الْعُرْوِ عَنِ الْأَغْرَاضِ، كَانَ يَفْعَلُهُ عَابَثًا.

ثُمَّ نَقُولُ لِلْمُعْتَزِّلَةِ: مَا مَعْنَى قَوْلِكُمْ: إِنَّمَا يَحْسُنُ مِنَ الْقَدِيمِ الْفِعْلُ إِذَا قَصَدَ بِهِ نَفْعَ غَيْرِهِ؟
قَالُوا: أَرَادَ نَفْعَهُمْ.

قُلْنَا: أَرَادَ بِهِ غَيْرَ مُوجِبِهِ لِنَفْعِهِمْ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يُرِيدُ - عَلَى أَصْلِكُمْ - مَا لَا يَكُونُ، ثُمَّ قَدْ يَسْتَضِرُّونَ بِخَلْقِهِ إِيَّاهُمْ، وَبِتَكْلِيفِهِ لَهُمْ مَعَ الْإِرَادَةِ لِنَفْعِهِمْ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ حَكِيمٌ.

وَلَوْ قِيلَ: خَلَقَ هَذِهِ الْإِرَادَةَ عَبَثًا، لَمْ يَكُنْ يَبْعُدُ؛ فَإِنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي خَلْقِهَا، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَلْقُهُمْ وَأَرَادَ بِهِمُ الضَّرَرَ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ حَكِيمٌ؛ فَلَا تَأْثِيرَ إِذَنْ لِرَادَةِ الضَّرَرِ فِي الْإِضْرَارِ، وَلَا لِرَادَةِ النَّفْعِ فِي النَّفْعِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا طَالَبَكُمْ بِهِ الدَّهْرِيُّ لَأَرْمَأَكُمْ، مِنْ وَجُوبِ كَوْنِهِ سُبْحَانَهُ مُسَيِّئًا لِلنَّظَرِ؛ بِخَلْقِ مَنْ وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِخَلْقِهِ وَبِتَكْلِيفِهِ وَإِكْمَالِ عَقْلِهِ، وَلَا أَثَرَ لِرَادَتِهِ الصَّلَاحَ، ثُمَّ الدُّنْيَا كُلُّهَا لَا يَفِي عِطْرَهَا بِصِنَانِهَا، وَلَا تَفِي لِدَاتِهَا بِآلِمِهَا.

وَقِيلَ: «لَوْ أَرَادَ اللَّهُ بِالنَّمْلِ صِلَاحًا، لَمَا خَلَقَ لَهُ جَنَاحًا».

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: أَلَيْسَ يَسْأَلُ أَهْلُ النَّارِ الرَّجْعَةَ إِلَى دُنْيَاهُمْ، فَلَا يُجِيبُهُمْ إِلَى ذَلِكَ؛ لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَوْ رَدَّهُمْ إِلَيْهَا، لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ [١/١٧٠]، وَكَانَ سُبْحَانَهُ قَدْ عَلِمَ قَبْلَ أَنْ خَلَقَهُمْ، فَلَوْ أَرَادَ صَلَاحَهُمْ لِمَا خَلَقَهُمْ، كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّهُمْ إِلَى الدُّنْيَا إِرَادَةً لِيَنْفَعَهُمْ.

وَاعْلَمْ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا: «إِنَّهُ سُبْحَانَهُ حَكِيمٌ فِي أَعْمَالِهِ»: أَنَّهُ مُصِيبٌ فِي ذَلِكَ، وَمُحْكِمٌ لَهَا؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ مِنْ مَالِكِ الْأَعْيَانِ فِي مَلِكِهِ؛ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ بِوَجْهِ، وَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، وَقَدْ يُرَادُ بِالْحِكْمَةِ: الْعِلْمُ بِعَوَاقِبِ الْأُمُورِ، فَالْمَعْنَى بِكَوْنِهِ حَكِيمًا فِي أَعْمَالِهِ أَنَّهُ فَعَلَهَا عَلَى مُقْتَضَى إِرَادَتِهِ وَعِلْمِهِ وَخَبْرَتِهِ.

وَنَحْنُ نُطْلِقُ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ خَلَقَ مَنْ نَفَعَهُ بِخَلْقِهِ، وَخَلَقَ مَنْ ضَرَّهُ بِخَلْقِهِ، وَالَّذِي نُنْكِرُهُ مِنَ الْعَرَضِ وَنَنْفِيهِ عَنِ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ - إِنَّمَا هُوَ قِيَامُ حَادِثٍ بِذَاتِهِ؛ مِنْ إِرَادَةٍ، أَوْ دَاعِيَةٍ وَخَاطِرٍ؛ يَحْمِلُهُ عَلَى الصَّنْعِ وَالْإِبْجَادِ، وَقَدْ قَالَ قَائِلُونَ: إِنَّمَا خَلَقَ الْقَدِيمُ الْعَالَمَ؛ إِظْهَارًا لِقُدْرَتِهِ، وَإِظْهَارًا لِآيَاتِهِ؛ لِيَسْتَدِلَّ بِهَا عَلَيْهِ؛ فَيَعْرِفَ، وَيَعْبُدَ وَيُعْظَمَ، فَيَسْتَحِقَّ بِذَلِكَ ثَوَابَ الْأَبَدِ، وَيَسْتَوْجِبَ الْمُعْرِضُ عَنِ النَّظَرِ فِيهَا الْعِقَابَ.

وَاسْتَدَلُّوا عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ بِآيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ:

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ^(١) وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾

[الجبائية: ٢٢].

وَقَدْ نُقِلَ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى قَالَ: «كُنْتُ كَنْزًا مُحْصَنًا، فَأَرَدْتُ أَنْ أُعْرِفَ^(٢)»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَيُقَالُ لَهُوَلَاءِ: مَا مَعْنَى قَوْلِكُمْ: إِنَّهُ خَلَقَ الْعَالَمَ؛ إِظْهَارًا لِقُدْرَتِهِ، وَلِيُعْرِفَ بِهِ؟

فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّهُ قَصَدَ بِذَلِكَ امْتِحَانَ قُدْرَتِهِ، أَوْ اسْتِفَادَةَ عِلْمٍ بِالْخَلْقِ، أَوْ لِيَتَنَفَّعَ بِعِبَادَتِهِمْ إِيَّاهُ، أَوْ لِيَنْفَعَهُمْ بِخَلْقِهِ إِيَّاهُمْ:

(١) في الأصل: «وخلق الله السموات والأرض ولتجزى كل نفس» الآية!!.

(٢) لا أصل له: ذكر بلفظ: «كنت كنزاً مخفياً فأردت أن أعرف» الحديث، انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة

(١/١٦٥) وأحال إلى رقم (٦٠٢٣) مما لم يطبع بعد من سلسلته، قال القاري في المصنوع في الحديث الموضوع

(ص ١٤١): نص الحفاظ؛ كابن تيمية والزرکشي والسخاوي على أنه لا أصل له، ونحوه حكاه عنهم العجلوني

في كشف الخفا (١٧٣/٢).

فَهَذَا كُلُّهُ مُسْتَحِيلٌ فِي نَعْتِهِ، وَهُوَ - سُبْحَانَهُ - غَنِيٌّ لِدَاتِهِ، عَرِيقٌ فِي إِلَهِيَّتِهِ، لَا يَتَجَمَّلُ بِعِبَادَةِ خَلْقِهِ.

وَكَيْفَ يَصِحُّ ذَلِكَ وَلَوْ لَا تَوْفِيقُهُ وَتَيْسِيرُهُ لَمَا عَبْدَهُ عَابِدٌ، وَلَمَا عَرَفَهُ عَارِفٌ.

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ »^(١).

وَقَدْ أَبْطَلْنَا قَوْلَ مَنْ قَالَ: « خَلَقَهُمْ لِنَفْعِهِمْ »؛ فَإِنَّ الَّذِينَ أَعْرَضُوا عَنِ النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ أَكْثَرُ مِمَّنْ عَرَفُوهُ، وَلَوْ لَا خِذْلَانُهُ الَّذِي لَحِقَهُمْ، لَكَانُوا مِنَ الْعَارِفِينَ وَالْعَابِدِينَ، لَا يَتَقَلَّبُونَ إِلَّا فِي قَبْضَتِهِ، وَلَا يَتَحَرَّكُونَ وَلَا يَسْكُنُونَ إِلَّا بِقُدْرَتِهِ، وَمُقْتَضَى عِلْمِهِ وَمَشِيَّتِهِ، وَمَنْ الَّذِي يُنْكِرُهُ؟! بَلْ أَنْكَرَهُمْ فَأَنْكَرُوهُ، وَهُوَ الَّذِي عَرَفَهُمْ نَفْسَهُ وَإِلَهِيَّتَهُ، فَعَرَفُوا الْجَلَالَ نَعْتَهُ، وَالْكِبْرِيَاءَ وَصْفَهُ، وَالْإِلَهِيَّةَ حَقَّهُ.

إِنَّمَا التَّرَاغُ فِي إِثْبَاتِ عِلَّةٍ مُوجِبَةٍ لِلْخَلْقِ وَالْإِبْدَاعِ، أَوْ نَفْيِهَا.

وَلَسْنَا نُنْكِرُ وُقُوعَ الْمَعْلُومَاتِ عَلَى وَفْقِ الْعِلْمِ وَالْمَشِيَّةِ، وَالْآيَاتِ الَّتِي تَمَسَّكْتُمْ بِهَا إِنَّمَا هِيَ حُجَجٌ وَبَصَائِرٌ لِمَنْ اسْتَبَصَرَ، وَتَنْبِيهَاتٌ وَتَعْرِيفَاتٌ لِمَنْ نَظَرَ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « قُضِيَ الْقَضَاءُ وَجَفَّتِ الْأَقْلَامُ »، فَقَالَ بَعْضُ السَّامِعِينَ: أَلَا تَتَكَلَّمُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! فَقَالَ: « اْعْمَلُوا؛ فَكُلُّ مُسِرِّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ ».

وَإِنَّ التَّكْلِيفَ وَتَهْيِئَةَ الْأَسْبَابِ بِمَثَابَةِ الْمَحَكِّ لِلصَّيَارِفَةِ؛ يَتَبَيَّنُ بِهِ الْجَيِّدُ مِنَ الرَّدِيِّ؛ كَذَلِكَ التَّكْلِيفُ وَالْعَقْلُ وَخَلْقُ الشَّهَوَاتِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْفِتَنِ كُلُّهَا أَمَارَاتٌ تَظْهَرُ عِنْدَهَا أَسْرَارُ النَّقْدَيْنِ.

وَفِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: « إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَخْرَجَ مِنْ بَيْنِ ظَهْرِ آدَمَ ذُرِّيَّةً، وَقَالَ: هَؤُلَاءِ فِي الْجَنَّةِ، وَبِعَمَلٍ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ »، الْحَدِيثَ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَنْزِلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا^(٢) أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الطلاق: ١٢]، الْآيَةُ: اللَّامُ فِي قَوْلِهِ: ﴿لِتَعْلَمُوا﴾ لَمْ صَيَّرْ وَرَدَةً وَعَاقِيَةً؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) حديث صحيح: أخرجه الإمام مسلم في صحيحه: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، (٧٨٨).

(٢) في الأصل: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ الْآيَةُ، وَلَعَلَّهُ خَطَأً نَاسَخَ.

﴿ فَأَلْفَطَهُ ءَالٌ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا ﴾ [القصص: ٨]؛ أَي: لِيَعْلَمَ مَنْ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ سَيَعْلَمُ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ جَعَلَ لَكُمْ آيَاتٍ لَتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا ﴾ [يونس: ٦٧]؛ لَتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ .

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرُ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ ^(١) لِنَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ ﴾ [يونس: ٥] .

فَكُلُّ ذَلِكَ مُسَلَّمٌ لَا نِزَاعَ فِيهِ؛ كَمَا بَيَّنَّاهُ، وَمَا عَلِمَ اللَّهُ كَوْنَهُ، فَهُوَ كَائِنٌ لَا مَحَالَةَ، وَالصِّفَاتُ الْأَرَلِّيَّةُ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا الْجَوَازُ.

وَلَا يُقَالُ: لِمَ كَانَ الْعِلْمُ عِلْمًا بِسَعَادَةِ قَوْمٍ دُونَ غَيْرِهِمْ، أَوْ شَقَاوَةِ آخَرِينَ دُونَ مَنْ سِوَاهُمْ؛ كَمَا لَا يُقَالُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي وُجُودِ الْإِلَهِ وَالْهَيْتَةِ، وَكَمَا لَا تُعَلَّلُ ذَاتُهُ؛ لَا تُعَلَّلُ صِفَاتُهُ، وَلَا تَعْلَقَاتُ صِفَاتِهِ، وَكَذَلِكَ لَا يُعَلَّلُ صُنْعُهُ وَأَفْعَالُهُ.

وَهَذَا بَابٌ عَظِيمٌ، وَقَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ تَبْسِيرَهُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَحْدَهُ وَنِعْمَ الْمُعِينُ [١٧٠ / ب] .

الْقَوْلُ فِي الذَّلَامِ وَأَحْكَامِهَا ^(٢)

الْأَلَامُ وَاللَّذَاتُ لَا تَقَعُ مَقْدُورَةٌ لِغَيْرِ اللَّهِ - وَإِذَا وَقَعَتْ فِعْلًا لِلَّهِ تَعَالَى فَهِيَ مِنْهُ حَسَنٌ، سَوَاءٌ وَقَعَتْ ابْتِدَاءً أَوْ مُسَمَّاءَ جَزَاءً، وَلَا حَاجَةَ عِنْدَنَا فِي تَقْدِيرِهَا حَسَنَةً إِلَى تَقْدِيرِ سَبْقِ اسْتِحْقَاقِ، أَوْ اسْتِيجَازِ التِّزَامِ أَعْوَاضٍ عَلَيْهَا، أَوْ رَوْمٍ ^(٣) جَلَبِ نَفْعٍ، أَوْ دَفْعِ ضَرٍّ، مُوفِينَ عَلَى الْأَلَمِ،

(١) في الأصل: « جعل الشمس ضياءً والقمر نوراً لتعلموا عدد السنين والحساب »!!.

(٢) انظر هذا البحث عند الأشاعرة في: المقالات (٣١٨/١، ٣١٩)، واللمع (ص ١١٦، ١١٧)، والإرشاد (ص ٢٧٣، ٢٧٨)، والاقتصاد (ص ٨٣)، وقواعد العقائد (ص ٢٠٥)، ونهاية الأقدام (ص ٤٠٥، ٤٠٦، ٤١٠)، والأبكار (١٦٧/٢، ١٧٤)، وغاية المرام (ص ٢٢٥، ٢٤٥)، وشرح المواقف (٢١٩/٨، ٢٢١)، وسليمان دنيا: ومحمد عبده (٥٥٠ / ٢) . وعند المعتزلة: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/١٣٩، ١٤٦، ١٦٤، ١٧٤)، (٢٢٧/١٣)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٤٨٤) . وأيضاً: الفصل في الملل والنحل (١٦٦/٣)، وابن القيم: شفاء العليل (ص ٢٤٨، ٢٥٠) .

(٣) الذي في الإرشاد (ص ٢٧٣) : « روح » والصواب: « روم » كما في نقل أبي القاسم ها هنا وهو الأوفق للسياق.

بَلْ مَا وَقَعَ مِنْهَا فَهُوَ مِنَ اللَّهِ حَسَنٌ، لَا مُعْتَرِضَ عَلَيْهِ.

وَاضْطَرَبَتِ الْأَرَاءُ فِي ذَلِكَ:

فَقَالَتِ الثَّنَوِيَّةُ: الظُّلْمُ قَبِيحٌ لِعَيْنِهِ، عَلَى أَيِّ وَجْهِ قُدِّرَ، وَالْأَلَامُ بِجُمْلَتِهَا صَادِرَةٌ مِنْ «أَهْرِمَنْ» دُونَ «يَزْدَانِ»، وَهِيَ قَبِيحَةٌ لِأَعْيَانِهَا^(١).

وَذَهَبَتِ الْبَكْرِيَّةُ^(٢) إِلَى: أَنَّ الْبَهَائِمَ لَا تَتَأَلَّمُ أَصْلًا، وَكَذَلِكَ الْأَطْفَالُ الَّذِينَ لَا تَمَيِّزُ لَهُمْ. وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ غُلَاةِ الرَّوَافِضِ وَغَيْرِهِمْ إِلَى التَّنَاسُخِ^(٣)؛ فَقَالُوا: إِنَّمَا تَتَأَلَّمُ الْبَهَائِمُ؛ لِأَنَّ أَرْوَاحَهُمْ كَانَتْ فِي أَجْسَادِ وَقَوَالِبِ أَحْسَنَ مِنْ أَجْسَادِ الْبَهَائِمِ، وَقَدْ ارْتَكَبَتْ كِبَائِرٌ؛ فَنُقِلَتْ إِلَى أَجْسَادٍ أُخْرَى؛ لِتُعَذَّبَ فِيهَا، فَإِذَا اسْتَوْفَتْ عِقَابَهَا، وَتَوَفَّرَ عَلَيْهَا مَا اسْتَحَقَّتْهُ مِنْ عَذَابِهَا، رُدَّتْ إِلَى أَحْسَنِ بَنِيَّةٍ.

وَمِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّ الرَّبَّ ﷻ لَا يَتَدَيُّ بِإِيلَامٍ إِلَّا عَنِ اسْتِحْقَاقٍ سَابِقٍ، وَلَا يَحْسُنُ الْأَلَمُ عِنْدَهُمْ لِتَعْوِضٍ عَلَيْهِ، وَلَا لَجَلْبٍ نَفْعٍ.

ثُمَّ الْهَيَاكِلُ وَالْأَشْخَاصُ عَلَى رُتَبٍ وَدَرَجَاتٍ فِي الْخِسَّةِ وَالرَّدَالَةِ، وَالتَّعَرُّضُ لِفُنُونِ الْأَلَامِ، مُتَقَلِّبَةً فِي رُتَبِهَا وَدَرَجَاتِهَا. وَالْأَرْوَاحُ عَلَى حَسَبِ رَلَاتِهَا.

ثُمَّ أَصْلُ هَؤُلَاءِ: أَنَّ الْبَهَائِمَ مُكَلَّفَةٌ، عَالِمَةٌ بِمَا يَجْرِي عَلَيْهَا مِنَ الْأَلَامِ: عَذَابًا وَعِقَابًا، وَلَوْ لَمْ تَعْلَمْ ذَلِكَ، لَمَا كَانَتِ الْأَلَامُ رَاجِعَةً لَهَا عَنِ الْعَوْدِ إِلَى أَمْثَالِ مَا قَارَفَتْهَا.

(١) انظر في بيان مذهب المجوس في فاعل الخير والشر في: الإبانة (ص ١٩٦)، والتمهيد (ط بيروت) (ص ٨٧)، والتصير (ص ٨٩)، وتبيين كذب المفتري (ص ١٥٦)، وحز الغلاصم (ص ١٠٧)، وأيضًا: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧١/٥)، وأما قولهم في الآلام فانظر: الإرشاد (ص ٢٧٤).

(٢) البكرية: أتباع بكر بن عبد الواحد بن زياد كان في أيام النظام، وانفرد بضلالات أكفرته الأمة بسببها؛ المقالات (٣٤٢/١)، والتصير (ص ٦٤)، واعتقادات فرق المسلمين (ص ٦٩). وانظر مقالة البكرية في الآلام ونقدها في: المقالات (٣١٨، ٣١٧/١)، وأصول الدين (ص ٢١٢، ٢١٣)، والإرشاد (ص ٢٧٤)، والأبكار (١٧٠/٢)، وغاية المرام (ص ٢٣٢)، وعند المعتزلة: شرح الأصول الخمسة (ص ٤٨٣)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٣٨٦، ٣٨٢/١٣).

(٣) انظر فكرة التناسخ في الآلام ونقدها في: الإرشاد (ص ٢٧٤)، وأبكار الأفكار (١٦٩/٢)، وغاية المرام (ص ٢٣٢)، ولباب المحصل (ص ١٢٤)، وعند المعتزلة: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٤٠٥/١٣)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٤٨٣).

وَصَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى: أَنَّ كُلَّ جِنْسٍ مِنْ أَجْنَاسِ الْحَيَوَانَاتِ، فَمِنْهُ شَيْءٌ مُبْتَعَثٌ إِلَى أَحَادِ الْجِنْسِ.

وَأَمَّا الْمُعْتَرِلةُ: فَلَهُمْ مَذَاهِبُ سَنَشِيرُ إِلَيْهَا فِيمَا بَعْدُ.

فَأَمَّا الثَّنَوِيَّةُ: فَإِنَّهُمْ قَالُوا: الْآلَامُ وَالْغُمُومُ وَالْهُمُومُ كُلُّهَا قَبِيحَةٌ لَأَنْفُسِهَا، وَالْعِلْمُ بِقُبْحِهَا ضَرُورِيٌّ، وَإِنَّ الْمَنَافِعَ وَاللَّذَاتِ وَالشَّرُورَ حَسَنَةً فِي الْعَقْلِ.

قَالُوا: وَجَدْنَا الْعُقَلَاءَ يَمْنَعُونَ وَيَمْتَنِعُونَ مِنْ نُزُولِ الْآلَامِ بِهِمْ، وَالطَّبَّاعَ تَنْفِرُ مِنْهَا، وَالْعَاقِلَ لَا يُؤْثِرُ الْآلَمَ وَلَا يَتَّبِعِيهِ، وَإِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهِ يَرُومُ خَلَاصًا مِنْهُ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ ضَارَّةً إِلَّا مِنْ حَيْثُ كَانَتْ آلَامًا، لَمْ يَحْسُنْ مِنْهُمْ الْمَنَعُ وَالْإِمْتِنَاعُ مِنْهَا، فَدَلَّ جَمِيعُ ذَلِكَ عَلَى قُبْحِ الْآلَامِ.

قُلْنَا: نَحْنُ لَا نُنَازِعُكُمْ فِي أَنَّ الْآلَمَ ضَرَرٌ تَأْبَاهُ النَّفُوسُ، وَتَنْفِرُ مِنْهُ الطَّبَّاعُ، وَلَكِنْ لِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ الْعُقَلَاءَ مُتَّفِقُونَ عَلَى وَجُوبِ الْمَنَعِ وَالْإِمْتِنَاعِ مِنْ نُزُولِ الْآلَامِ بِهِمْ، وَمُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّهَا مَضَارٌّ، وَأَكْثَرُ الْعُقَلَاءِ - مِمَّنْ وَافَقَكُمْ عَلَى إيجابِ الْعُقُولِ وَحَظَرِهَا - يَمْنَعُ ذَلِكَ أَشَدَّ الْمَنَعِ، وَيَقُولُ: إِنَّ الْأَمْرَ بَعَكْسِ مَا قُلْتُمْ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ؛ لَأَنَّا كَمَا نَجِدُهُمْ يَمْنَعُونَ وَيَمْتَنِعُونَ وَيَهْرُبُونَ مِنْ نُزُولِ الْآلَمِ بِهِمْ؛ فَإِنَّا نَجِدُهُمْ يَطْلُبُونَ إِنْزَالَ كَثِيرٍ مِنَ الْآلَامِ بِهِمْ، وَيَدْعُونَ إِلَى فِعْلِهَا، بَلْ لَهُمْ أَحْوَالٌ مُخْتَلِفَةٌ؛ فَقَدْ يُوْجِبُونَ نُزُولَ الْآلَمِ بِهِمْ إِذَا اعْتَقَدُوا أَنَّ فِيهَا نَجَاةً مِنْ هَلَاكِ وَتَلَفِ عَضْوٍ هُوَ أَعْظَمُ مِمَّا يُقَاسُونَهُ مِنَ الْآلَامِ؛ مِنْ شُرْبِ الْأَدْوِيَةِ الْكَرِيهَةِ، وَاسْتِسْلَامٍ لِلْفَضْدِ وَالْحِجَامَةِ، وَالْكَيِّ وَالْقَطْعِ، وَإِيجَابِهِمْ ذَلِكَ، وَقَدْ يُدْخِلُونَ الضَّرَرَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ؛ بِالْعَدْوِ عَلَى الشَّوْكِ عِنْدَ الْمَخَافَةِ مِنَ السَّبْعِ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ بَطَلَ مَا ادَّعَيْتُمْ عَلَى الْعُقَلَاءِ؛ مِنْ وَجُوبِ الْإِمْتِنَاعِ مِنْ كُلِّ ضَرَرٍ، إِنَّمَا يَمْتَنِعُ [١٧١/١] أَوْ يَمْنَعُ الْعَاقِلُ مِنَ الضَّرَرِ الَّذِي يَعْلَمُ أَوْ يَظُنُّ أَنَّهُ لَا نَفْعَ فِيهِ فِي عَاجِلٍ وَلَا آجِلٍ، وَلَا دَفْعَ ضَرَرٍ هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ.

فَإِنْ قَالُوا: الْآلَامُ الَّتِي تَعْقُبُ الْمَنَافِعَ وَدَفْعَ الْمَضَارِّ الَّتِي هِيَ أَعْظَمُ مِنْهَا لَيْسَتْ بِآلَامٍ. قُلْنَا: هَذَا جَحْدُ الْحِسِّ وَالْبَدِيهَةِ، وَمَنْ أَنْكَرَ نُفُورَ الطَّبَّاعِ عَنْ شُرْبِ الْأَدْوِيَةِ، وَقَطْعِ الْعَضْوِ، وَتَأَلُّمِ النَّفُوسِ؛ مِنْ رُكُوبِ الْأَخْطَارِ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ؛ طَمَعًا فِي أَخْذِ شَيْءٍ يَسِيرٍ مِنْ عَرَضِ الدُّنْيَا، ثُمَّ قَدْ يَنَالُونَ وَقَدْ لَا يَنَالُونَ قُطْعَ عَنْهُ الْكَلَامِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ الْعُقَلَاءَ يَرْغَبُونَ إِلَى اللَّهِ فِي إِزَالَةِ الْآلَامِ.

قُلْنَا: وَلَمْ قُلْتُمْ: إِنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى قُبْحِهِ، بَلْ إِنَّمَا حَسَنَ مِنْهُمْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَهُمْ فِي هَذِهِ الرَّغْبَةِ، وَإِنَّمَا حَسَنَتِ الرَّغْبَةُ فِي إِزَالَتِهَا لِلتَّأْدِّي بِهَا وَتُفُورِ الطَّبَاعِ عَنْهَا؛ فَإِنَّا وَغَيْرُنَا - مِنَ الْأُمَّةِ - لَا نَحْكُمُ بِقُبْحِ الْآلَمِ لِنُفُورِ الطَّبَاعِ عَنْهُ، وَلَوْ قُلْنَا ذَلِكَ لَأَبْطَلْنَا جَمِيعَ الْعِبَادَاتِ وَالْفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ الشَّاقَّةِ؛ وَالْحَجَّ وَالْجِهَادَ وَالصَّوْمَ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ الْآلَمُ يَحْسَنُ؛ لَنَفَعَ يُؤْتَى عَلَيْهِ، لَجَازَ مِنَ الْعَاقِلِ إِدْخَالَ الْآلَمِ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِيُوصِلَهُ ذَلِكَ إِلَى الْمَنَافِعِ.

قُلْنَا: قَدْ يَجُوزُ ذَلِكَ، بَلْ نُوْجِبُ ذَلِكَ إِذَا حَكَمَ أَهْلُ الْبَصَرِ بِذَلِكَ؛ كَشُرْبِ الدَّوَاءِ، وَالْفَصْدِ، وَالْحِجَامَةِ، فَإِنْ لَمْ نُجُوزْ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ، فَإِنَّا لَمْ نُجُوزْهُ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالْعَوَاقِبِ، وَالرَّبُّ عَالِمٌ بِمَقَادِيرِهَا وَمَا لَهَا، فَيَحْسَنُ مِنْهُ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْآلَمَ قَبِيحٌ اتِّفَاقُنَا عَلَى أَنَّ الظُّلْمَ قَبِيحٌ.

قُلْنَا: إِنَّمَا قُبْحُ ذَلِكَ شَرْعًا، لَا عَقْلًا، وَلَا لِنُفُورِ النَّفْسِ عَنْهُ.

وَمِمَّا يَبْطُلُ بِهِ كَلَامُهُمْ: أَنَّ لَوْمَ الْمُسِيءِ، وَمُعَاقَبَةَ الْمُجْرِمِ، وَإِبْلَامَهُ، وَتَعَرُّضُهُ لِلْهُمُومِ وَالْغُمُومِ حَسَنٌ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ، وَالِدُّعَاءُ إِلَى الْخَيْرِ حَسَنٌ عِنْدَهُمْ، وَاللُّومُ وَالذَّمُّ لِمَنْ خَلَا عَنْهُ مُسْتَحْسَنٌ، وَكُلُّ ذَلِكَ يُبْطِلُ قَوْلَهُمْ: إِنَّ الْآلَمَ يَقْبُحُ لِعَيْنِهِ.

وَأَمَّا الْبَكْرِيَّةُ: فَقَدْ جَحَدُوا الضَّرُورَةَ؛ فَإِنَّا نَعْلَمُ نَأْلَمُ الْبَهَائِمَ وَالْأَطْفَالَ وَقَلَقَهُمْ عِنْدَ الضَّرْبِ، وَبُكَاءَ الصِّبْيَانِ مِنَ الْأَوْجَاعِ، وَلَوْ سَأَغَ جَحَدُ ذَلِكَ مِنْهُمْ لَسَأَغَ جَحْدُ حَيَاتِهِمْ وَإِحْسَاسِهِمْ.

قُلْتُ: وَلَعَلَّ هَؤُلَاءِ إِنَّمَا أَرَادُوا بِمَا قَالُوهُ: إِنَّ الْبَهَائِمَ وَالْأَطْفَالَ لَا تَغْتَمُّ بِالْآلَامِ اغْتِمَامَ الْعُقَلَاءِ، وَهَؤُلَاءِ الْبَكْرِيَّةُ مِنَ الْقَائِلِينَ بِتَفْصِيحِ الْعَقْلِ وَتَحْسِينِهِ، وَلَمْ يَرْتَضُوا مَذْهَبَ الثَّنَوِيَّةِ وَالتَّنَاسُخِيَّةِ وَالْقَدَرِيَّةِ، وَارْتَكَبُوا هَذَا الْمَذْهَبَ، وَهُمْ عَلَى الْجُمْلَةِ مُبْطِلُونَ فِي دَعْوَاهُمْ.

وَأَمَّا التَّنَاسُخِيَّةُ: فَإِنَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى مَا قَالُوهُ أَمْرٌ يَلْزِمُ الْمُعْتَزِلَةَ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: الْإِبْتِدَاءُ بِالْإِبْلَامِ مِنْ غَيْرِ عَوَضٍ قَبِيحٌ، وَلَا يَحْسَنُ أَيْضًا لِلتَّعْوِيزِ عَلَيْهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّفْضِيلِ بِأَمْثَالِ الْعَوَضِ، وَلَا يُحْسِنُهُ قَصْدُ اعْتِبَارِ الْغَيْرِ؛ فَلَا يَبْقَى وَجْهُ يُحْسِنُهُ إِلَّا تَقْدِيرُهُ عِقَابًا عَلَى أَمْرِ شَاقٍ، وَذَلِكَ لَا مَحَالَةَ يَسْتَدْعِي تَقْدِيمَ تَكْلِيفٍ وَفَرَضَ مُخَالَفَةٍ فِيهِ، وَجَرَيَانَ الْآلَمِ النَّاجِزِ عِقَابًا عَلَى

مَا فَرَطَ؛ فَأَلْجَأَهُمْ هَذَا الْإِعْتِقَادُ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الرُّوحَ هُوَ الْمُكَلَّفُ غَيْرَ الْجُمْلَةِ الظَّاهِرَةِ، بَلْ هُوَ جَوْهَرٌ لَطِيفٌ هُوَ الْمُكَلَّفُ، وَيَتَنَقَّلُ مِنْهَا إِلَى غَيْرِهَا إِذَا فَسَدَتِ الْجُمْلَةُ.

فَنَقُولُ لَهُمْ: مَا قَوْلُكُمْ فِي ابْتِدَاءِ التَّكْلِيفِ؟ فَإِنَّ التَّكْلِيفَ إِلْزَامٌ مَا فِيهِ مَشَقَّةٌ وَالْم.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَحْسُنُ إِلْزَامُ الْآلَامِ ابْتِدَاءً؛ لِثَوَابِ الْعَظِيمِ.

قُلْنَا: هَلَّا حَسَنْتُمْ إِيْلَامَ الْبَهَائِمِ وَالْأَطْفَالِ [١٧١/ب] بِأَعْوَاضٍ شَرِيفَةٍ عَلَيْهَا.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا نَمْنَعُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّفْضِيلَ بِمِثْلِ الْعَوَاضِ جَائِزٌ، وَالتَّفْضِيلُ بِمِثْلِ الثَّوَابِ مُمْتَنِعٌ: كَانَ مَا أَنْكَرُوهُ تَحْكُمًا؛ فَإِنَّهُ مَا مِنْ مَبْلَغٍ مِنَ النِّعَمِ إِلَّا وَالرَّبُّ قَادِرٌ عَلَيْهِ؛ مُتَّفَضِّلًا وَمُثِيبًا وَمُعَوِّضًا.

فَإِنْ قَالُوا: مَا كَلَّفَ اللَّهُ الْعِبَادَ مَا فِيهِ مَشَقَّةٌ.

قُلْنَا: هَذَا مُحَالٌ؛ فَإِنَّ التَّكْلِيفَ إِلْزَامٌ مَا فِيهِ مَشَقَّةٌ، وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ مُهْمَلًا سُدِّي، فَكَيْفَ

نُصَوِّرُ الْإِجْتِرَامَ؟! وَمَنْ أَيُّ وَجْهِ اسْتَحَقَّتِ الْآلَامُ؟!

فَإِنْ قَالُوا: كَلَّفَهُمْ مَلَاذًا لَا مَشَقَّةَ فِيهَا.

قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ مِنْ ضَرُورَةِ الْإِلْزَامِ فِي حُكْمِ التَّكْلِيفِ أَنْ يَعْتَقِدَ الْمُكَلَّفُ لُزُومَ مَا أُلْزِمَ،

وَفِي وَجُوبِ الْإِعْتِقَادِ عَلَيْهِ وَالتَّزَامِهِ الْعِقَابَ - لَوْ لَمْ يَعْتَقِدْ لُزُومَهُ - تَعْرِضُهُ لِلْمَشَقَّةِ.

فَإِنْ قَالُوا: فَرَضَ الرَّبُّ ﷻ الْإِلْزَامَ التَّكْلِيفَ إِلَى خَيْرَةِ الْأَرْوَاحِ.

قُلْنَا: إِذَا قُبِحَ الْأَكْمُ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ قُبِحَ التَّعْرِضُ لَهُ وَالتَّخْيِيرُ فِيهِ.

ثُمَّ لَنَا عَلَيْهِمْ بَعْدَ هَذِهِ الْمُطَالَبَاتِ وَجْهَانِ مِنَ الْكَلَامِ:

أَحَدُهُمَا: نَسَبْتُهُمْ إِلَى جَحْدِ الضَّرُورَةِ؛ فِي دَعْوَاهُمْ أَنَّ الْبَهَائِمَ تَعْقِلُ، وَيَدْعُوهَا نَبِيُّهَا، فَتَفْهَمُ تَبْلِيغَ الرِّسَالَةِ، وَذَلِكَ جَحْدٌ لِلضَّرُورَةِ؛ فَإِنَّ الْمُجَوِّزَ ذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الذُّبَابُ وَالِدِيدَانُ مُفَكَّرَةً فِي دَقَائِقِ الْعُلُومِ، فَاهِمًا بَعْضُهَا مِنْ بَعْضِ الْحِجَاجِ وَالِاسْتِدْلَالِ، وَذَلِكَ هُزْءٌ لَا يَلْتَزِمُهُ لَيْبٌ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا فِيمَا سَبَقَ أَنَّ الْمُكَلَّفَ هُوَ الْجُمْلَةُ، وَهُوَ الْإِنْسَانُ الْمَخْلُوقُ مِنَ الطِّينِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّا نُثَبِّتُ عَلَيْهِمُ الشَّرَائِعَ، وَإِذَا ثَبَّتَتْ، تَرْتَّبُ عَلَيْهَا بَطْلَانُ مَذَاهِبِهِمْ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ الْقَوْلِ بِالتَّنَاسُخِ: أَنَّهُمْ قَالُوا: الصُّورُ الْحَسَنَةُ ثَوَابُ الْمُطِيعِينَ، وَالصُّورُ الْقَبِيحَةُ عِقَابُ لِلْعَصَاةِ، وَهَذَا يُوجِبُ اسْتِحَالَةَ ابْتِدَاءِ لِحَلْقِ الصُّورِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو إِذَا ابْتَدَأَهَا مِنْ أَنَّ تَكُونَ حَسَنَةً فَيَكُونُ ثَوَابًا، أَوْ قَبِيحَةً فَيَكُونُ عِقَابًا، وَالْأَرْوَاحُ عِنْدَهُمْ أَشْخَاصٌ عَلَى صُورٍ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ لَمَا فَهِمَتِ التَّكْلِيفَ وَمَا عَقَلَتْ، وَلَمْ يَتَصَوَّرْ مِنْهَا الطَّاعَةُ وَالْمَعْصِيَةُ.

وَمِمَّا يُبْطِلُ كَلَامَهُمْ: أَنَّ مَا أَصْلُوهُ يُوجِبُ أَنْ لَا يَمُوتَ الْمُكَلَّفُ أَصْلًا، وَإِنَّمَا يُنْقَلُ مِنْ هَيْكَلٍ إِلَى آخَرَ، وَيَتَكَرَّرُ فِي الْأَشْخَاصِ.

وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ: فَقَدْ قَالُوا: إِنْ الْآلَامُ تَحْسُنُ لَأَوْجُهُ:

مِنْهَا: أَنْ تَكُونَ مُسْتَحَقَّةً عَلَى سَوَابِقِ^(١).

وَمِنْهَا: أَنْ تُجْتَلَبَ بِهَا مَنَافِعُ مُوفِيَةٍ عَلَيْهَا بِرُتْبَةٍ بَيِّنَةٍ^(٢).

وَمِنْهَا: أَنْ يُقْصَدَ بِهَا دَفْعُ ضَرَرٍ أَعْظَمَ مِنْهَا.

وَصَارُوا إِلَى أَنَّ الْآلَامَ الْأَطْفَالِ وَالْبَهَائِمِ، إِنَّمَا حَسُنَتْ؛ لِأَنَّ الرَّبَّ يُعَوِّضُهُمْ عَلَيْهَا فِي دَارِ الثَّوَابِ مَا يَرْبُو وَيَزِيدُ عَلَى مَا نَالَهُمْ مِنَ الْآلَامِ.

ثُمَّ صَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْعَوَاضَ الْمُلتَزِمَ عَلَى الْآلَامِ أَحْطُ رُتْبَةً مِنَ الثَّوَابِ الْمُلتَزِمِ عَلَى الطَّاعَاتِ التَّكْلِيفِيَّةِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْعَوَاضِ: هَلْ يَدُومُ دَوَامَ الثَّوَابِ أَمْ لَا؟ وَهَلْ يَتَصَوَّرُ التَّفْضُّلُ بِمِثْلِ الْعَوَاضِ ابْتِدَاءً:

فَصَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى: أَنَّ ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ كَمَا يَمْتَنِعُ التَّفْضُّلُ بِمِثْلِ الثَّوَابِ.

وَصَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى: أَنَّ التَّفْضُّلَ بِمِثْلِ الْعَوَاضِ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ.

وَذَهَبَ عَبَادُ الصَّيْمَرِيِّ إِلَى: أَنَّ الْآلَامَ تَحْسُنُ بِمَحْضِ الْإِعْتِبَارِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ تَعْوِضٍ عَلَيْهَا^(٣).

(١) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٣/ ٢٢٧، ٣٩٠)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٤٨٤)، وأيضًا: الإرشاد (ص ٣٧٦)، وأبكار الأفكار (٢/ ١٦٧)، وشرح المواقف (٨/ ٢٢١).

(٢) القول بحسن الآلام إذا ترتب عليها منافع موفية عليها - قول أبي هاشم الجبائي؛ انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٤٨٤)، وانظر أيضًا: الجويني: الإرشاد (ص ٣٧٦)، والآمدني: أبكار الأفكار (٢/ ١٦٧).

(٣) انظر: الإرشاد (ص ٢٧٦، ٢٧٧)، وأبكار الأفكار (٢/ ١٦٨)، وشرح المواقف (٨/ ٢٢١).

فَهَذِهِ أَصُولُ الْمُعْتَزَلَةِ فِي إِيْلَامِ الْبَهَائِمِ وَالْأَطْفَالِ:

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْأَلَمَ يَحْسُنُ؛ لِكَوْنِهِ عِقَابًا عَلَى أَمْرِ فَارِطٍ [١٧٢/أ]، فَهُمْ فِيهِ مُنَارِعُونَ:
فَيَقَالُ لَهُمْ: لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ؟

قَالُوا: قَدْ مَضَى الْعَقْلُ بِأَنَّ مَنْ ظَلِمَ وَبُغِيَ عَلَيْهِ^(١) وَأُولِمَ ابْتِدَاءً أَوْ اعْتِدَاءً، فَيَحْسُنُ مِنْهُ
الْإِنْتِصَافُ مِمَّنْ ظَلَمَهُ وَعَدَا عَلَيْهِ، وَإِذَا أَسَاءَ الْعَبْدُ أَدَبَهُ، لَمْ يَقْبَحْ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ رَجْرُهُ:

قُلْنَا: بِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّمَا يَحْسُنُ ذَلِكَ؛ لِاسْتِفَادَةِ الْمُتَنَصِّفِ مِنْ انْتِصَافِهِ شِفَاءً
عَلَيْهِ، وَدَرَّةَ الْحَقِّ عَنْ نَفْسِهِ، يَرْجِعُ ذَلِكَ عِنْدَ التَّحْصِيلِ إِلَى دَفْعِ أَلَمِ بَأَلَمٍ، وَكَلَامُنَا فِي إِيْلَامِ
الرَّبِّ - سُبْحَانَهُ - مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ مَعَ تَعَالِيهِ عَنِ الْغِيْطَةِ وَالْحَقِّ، فَهَلَّا قُلْتُمْ: لَا يَحْسُنُ مِنْهُ
الْأَلَمُ مَعَ اسْتِغْنَائِهِ عَنْهُ، وَلَا يَجْرِي حُكْمُهُ فِي ذَلِكَ مَجْرَى أَحْكَامِ الْعِبَادِ.

قَالُوا: الرَّبُّ سُبْحَانَهُ، وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا عَنْ مُعَاقِبَةِ الْمُجْرِمِينَ، فَلَوْ تَرَكَ ذَلِكَ، لَكَانَ إِغْرَاءً
بِالْفَوَاحِشِ، وَازْتِكَابِ الْكِبَائِرِ.

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ بَاطِلٌ بِقَبُولِ التَّوْبَةِ؛ فَإِنَّهُ حَتَمَ عَلَى اللَّهِ عِنْدَكُمْ، وَفِيهِ إِغْرَاءٌ بِالذَّنْبِ
وَالْقَبَائِحِ.

فَإِنْ قَالُوا: فِي عُقُولِ الْعُقَلَاءِ ذَمُّ الْمُسِيءِ؛ عَلَى إِسَاءَتِهِ مِنْ غَيْرِ الْفِتَاتِ إِلَى انْتِفَاعِ الدَّامِ بِهِ
وَاسْتِغْنَائِهِ عَنْهُ.

قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ إِنَّمَا يَحْسُنُ ذَلِكَ؛ لِاسْتِفَادَةِ الْمُتَنَصِّفِ بِذَمِّهِ وَعِقَابِهِ، وَلَوْ قُدِّرَ خُلُوهُ
عَنْ ذَلِكَ، لَكَانَ عَبَثًا لَا فَايْدَةَ فِيهِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَحْسُنُ فِعْلُ الْوَاجِبِ لِكَوْنِهِ وَاجِبًا فِي الْحِكْمَةِ، انْتَفَعَ بِهِ مُسْتَوْفِيهِ
أَوْ لَا يَنْتَفِعُ:

قُلْنَا: هَذَا مَوْضِعُ النَّزَاعِ، ثُمَّ لَوْ كَانَ كَمَا قُلْتُمْ، فَقَدْ قَصَدَ بِذَمِّ الشَّيْءِ إِسْقَاطَ الْوُجُوبِ عَنْ
نَفْسِهِ، فَفِيهِ أَعْظَمُ نَفْعٍ جَزَاءً إِلَى نَفْسِهِ، وَيَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ يَحْسُنُ تَأْدِيبُ الْمُسِيءِ وَرَجْرُهُ عَنْ إِسَاءَتِهِ لِيَرْعُوِي عَنْهُ، وَلَا يَعُودَ إِلَيْهِ:

قُلْنَا: فَهَذَا قَوْلٌ بِتَحْسِينِ الْأَلَمِ؛ لِيَجْلِبَ نَفْعٌ مُوفٍ عَلَيْهِ، وَسُنْجِبُ عَنْهُ.
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْأَلَمَ قَدْ يَحْسُنُ لِلتَّعْوِضِ عَلَيْهِ بِنَعِيمٍ يَرْبُو عَلَيْهِ:
فَبَاطِلٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الرَّبَّ ﷻ قَادِرٌ عَلَى التَّفْضِيلِ بِمِثْلِ يُقَدَّرُ عَوْضًا، فَلَا غَرَضَ فِي تَقْدِيرِ أَلَمٍ
وَتَعْوِضٍ عَلَيْهِ، مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّفْضِيلِ بِمِثْلِهِ ابْتِدَاءً، وَهَذَا أَكَّدُ فِي حُكْمِ اللَّهِ - تَعَالَى - فَإِنَّهُ
الْقَادِرُ عَلَى الْكَمَالِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ جَاَزَ التَّفْضِيلُ بِمِثْلِ الْعَوْضِ، لَجَاَزَ التَّفْضِيلُ بِمِثْلِ الثَّوَابِ:
قُلْنَا: هَكَذَا^(١) نَقُولُ، وَتَرُدُّ عَلَى مَنْ حَادَّ عَنْهُ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ نَقُولَ: لَوْ جَاَزَ الْإِيْلَامُ مَعَ التِّزَامِ الْعَوْضِ، لَجَاَزَ مِنَّا ذَلِكَ، وَهُوَ أَنْ يُؤْلَمَ
غَيْرُهُ، مِنْ غَيْرِ اسْتِيزَانٍ مِنْهُ لِتَعْوِضِهِ عَلَيْهِ، كَمَا يَحْسُنُ مَعَ اللَّهِ.
قَالُوا: إِنَّمَا يَحْسُنُ ذَلِكَ مِنَ الرَّبِّ؛ لِعِلْمِهِ بِالْإِقْتِدَارِ عَلَى التَّعْوِضِ، وَالْوَاحِدُ مِنَّا لَا يَعْلَمُ
ذَلِكَ.

قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ لِلْعَبْدِ أَنْ يُؤْلَمَ نَفْسُهُ أَوْ مَنْ يَقُومُ عَلَيْهِ؛ فِي تَرْقُبٍ مَنَفَعَةٍ مُوفِيَةٍ عَلَى
مَا يَنَالُهُ مِنَ النَّصَبِ وَالْتَعَبِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مَظْنُونًا، وَلَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا يَقِينًا، وَإِذَا حَسَنَ ذَلِكَ
مِنْهُ مَعَ انْطِوَاءِ الْعَاقِبَةِ عَنْهُ، حَسَنَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ^(٢)، فَقَدْ بَطَلَ مَا حَاوَلُوا بِهِ الْفَصْلَ بَيْنَ حُكْمِ
اللَّهِ وَحُكْمِ الْعَبْدِ.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّالِثُ - فِي تَحْسِينِ الْأَلَمِ عِنْدَهُمْ - وَهُوَ^(٣) أَنْ يُدْفَعَ بِهِ ضَرَرٌ أَعْظَمُ -:
فَبَاطِلٌ لَا مَحْصُولَ لَهُ فِي حُكْمِ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ مَا مِنْ ضَرَرٍ يُقَدَّرُ ازْتِفَاعُهُ بِأَلَمٍ، إِلَّا وَالرَّبُّ - سُبْحَانَهُ -
مُقْتَدِرٌ عَلَى دَفْعِهِ دُونَ ذَلِكَ الْأَلَمِ، فَلَيْسَ فِي الْإِيْلَامِ إِذَنْ غَرَضٌ صَحِيحٌ.
وَيُقَالُ لَهُمْ: لَوْ حَسَنَ مِنَ الْعَاقِلِ تَحَمُّلُ ضَرَرٍ؛ لِدْفَعِ ضَرَرٍ أَعْظَمَ مِنْهُ، لَحَسَنَ مِنْهُ الْإِضْرَارُ
بِغَيْرِهِ؛ إِذَا كَانَ فِيهِ نَفْعٌ لِنَفْسِهِ، أَوْ دَفَعَ ضَرَرٍ أَعْظَمَ عَنْهَا.

(١) الذي في الإرشاد (ص ٢٨٤): «هذا ما نعاقد ونرد على من حاد عنه».

(٢) عبارة: «حسن ذلك في غيره»: ليست في الأصل، واستدركتها من الإرشاد (ص ٢٨٤).

(٣) كلمة: «وهو»: ليست في الأصل، واستدركتها من الإرشاد (ص ٢٨٥).

[١٧٢/ب] فَإِنْ قَالُوا: ^(١) دَفَعَ ضَرَرِ بِالظُّلْمِ، وَالظُّلْمُ قَبِيحٌ:

قُلْنَا: مَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ أَنَّهُ حَسَنٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ نَفْعِ الْفَاعِلِ لَهُ لِنَفْسِهِ، وَحِفْظِ نَتِيجَتِهِ ^(٢)، وَلَا يَقْبَحُ إِذَا حَصَلَ مِنْهُ هَذَا الْوَجْهُ، وَإِنْ أَضَرَ بِغَيْرِهِ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ الْأَلَمَ يَحْسُنُ لِجَلْبِ نَفْعٍ أَزِيدَ عَلَيْهِ:

قُلْنَا: لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ؟

قَالُوا: إِنَّ الْعُقَلَاءَ يَسْتَحْسِنُونَ ذَلِكَ؛ فَيَرْكَبُونَ الْبَحَارَ وَقَطَعُوا الْبَرَارِيَّ؛ لِتَرْقُبِ نَفْعٍ يُوفِي عَلَى مَا يَتَحَمَّلُونَهُ مِنَ الْمَشَاقِّ.

قُلْنَا: مَتَى يَسْتَحْسِنُونَ ذَلِكَ؟ مِمَّنْ يَتَوَصَّلُ إِلَى نَيْلِ مَا يَتَوَقَّعُهُ وَأَكْثَرَ مِنْهُ، دُونَ تَحْمُلِ الْمَشَاقِّ، وَكَلَامُنَا فِي إِيْلَامِ اللَّهِ عِبَادَهُ بِالتَّكْلِيفِ أَوْ بِأَنْوَاعِ الْبَلَايَا، مَعَ الْإِفْتِدَارِ عَلَى التَّفَضُّلِ بِمِثْلِ الثَّوَابِ وَالْأَعْوَاضِ.

وَمَنْ قَالَ مِنْهُمْ بِتَحْسِينِ الْأَلَمِ لِإِعْتِبَارِ غَيْرِ الْمُؤْلَمِ فَذَلِكَ ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ؛ إِذْ لَيْسَ مِنْ نُصْفَةِ الْحُكْمِ إِتْعَابُ شَخْصٍ لِإِعْتِبَارِ غَيْرِهِ.

قَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: «إِنَّمَا يَحْسُنُ الْأَلَمُ لِلتَّعْوِيزِ وَاعْتِبَارِ الْغَيْرِ كِلَاهُمَا، وَلَا يَحْسُنُ لِإِنْفِرَادِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ» ^(٣).

قُلْنَا: هَذَا لَا يُتَجَبَّرُ بِهِ؛ فَإِنَّ الْغَرَضَ الْمَحْضَ إِذَا لَمْ يُخْرِجِ الْأَلَمَ عَنْ كَوْنِهِ ظُلْمًا فَوْجُودُهُ كَعَدَمِهِ، وَيَنْتَفِي الْإِعْتِبَارُ الْمُجَرَّدُ.

وَالَّذِي يُوضَحُ ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ أَعْلَمَهُ نَبِيٌّ أَنَّ فِي إِيْلَامِهِ الْغَيْرِ اعْتِبَارَ الْغَيْرِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُؤْلَمَ، وَيَلْزَمُ الْعَوَاضُ.

وَقَوْلُ عَبَادِ الصِّمْرِئِيِّ بَاطِلٌ، فَإِنَّهُ الظُّلْمُ الْمَحْضُ، وَلَوْ جَاَزَ ذَلِكَ، جَاَزَ فِعْلُ الظُّلْمِ، وَإِنْ أَضَرَ بِالْمَظْلُومِ، إِذَا انْتَفَعَ بِهِ الظَّالِمُ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ النَّاسِ.

(١) عبارة غير واضحة في الأصل بمقدار كلمتين.

(٢) كذا بالأصل.

(٣) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٢٢٧/١٣)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٤٨٤).

فَضْلٌ: فِي النِّعَاطِ وَاجْتِلَافِ أَقْوَالِ الْمُفْتَزِلَةِ فِيهَا:

قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ: قَدْ كَانَ أَبُو الْهَدَيْلِ وَالْجُبَّائِيُّ وَالسَّلَفُ مِنْهُمْ يُجَوِّزُونَ فِعْلَ الْأَلَمِ لِلْعَوَضِ فَقَطْ^(١). أَتَكَرَّ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ ذَلِكَ^(٢).

قَالَ: إِنَّمَا يَحْسُنُ لِأَجْلِ الْعَوَضِ وَالِإِعْتِبَارِ جَمِيعًا، وَأَبْطَلْنَا الْمَذْهَبَيْنِ جَمِيعًا. وَلِلْجُبَّائِيِّ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ لَا فَايِدَةَ لَنَا فِي ذِكْرِهِ؛ فَرَبَّمَا يَقُولُ: يَحْسُنُ التَّفْضِيلُ بِمِثْلِ الْعَوَضِ، غَيْرَ أَنَّهُ - تَعَالَى - عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَنْفَعُهُ عَوَضٌ إِلَّا عَلَى أَلَمٍ مُتَقَدِّمٍ عَلَيْهِ. وَمَرَّةً يَقُولُ: إِنَّمَا يَحْسُنُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَوَضَ مُسْتَحَقٌّ، وَالتَّفْضِيلَ غَيْرَ مُسْتَحَقٍّ. وَالثَّوَابُ عِنْدَهُمْ يَنْفَصِلُ عَنِ التَّفْضِيلِ بِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: قَدَّرُ زَائِدٌ عَلَى التَّفْضِيلِ لَا يَحْسُنُ التَّفْضِيلُ بِمِثْلِهِ. وَالْآخَرُ: تَعْظِيمٌ وَإِجْلَالٌ لِلْمُثَابِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْفَصِلُ عَنِ التَّفْضِيلِ بِزِيَادَةِ مِقْدَارٍ، وَلَا بِزِيَادَةِ صِفَةٍ؛ فَإِنَّ الْمُعَاوَضَةَ بِالْأَبْدَانِ وَالْأَمْوَالِ وَغَيْرِ ذَلِكَ لَا تَكُونُ تَعْظِيمًا لِلْمُعَوَّضِ الَّذِي قَدْ وَفِّيَ لَهُ مِثْلُ الَّذِي لَهُ.

وَهَذِهِ الْعِلَّةُ تُوجِبُ عَلَيْهِمْ سُقُوطَ تَعْظِيمِ الْمُثَابِ لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ فَعَلَ مَا وَجَبَ فِي عَقْلِهِ، وَدَعَا إِلَى عَقْلِهِ، الَّذِي لَوْ لَمْ يَفْعَلْهُ، لَكَانَ ظَالِمًا لِنَفْسِهِ، مُسْتَحَقًّا لِلذَّمِّ وَالْعِقَابِ، فَإِنَّمَا زَالَ مِنْ نَفْسِهِ الذَّمُّ وَالْعِقَابُ، فَلَا وَجْهَ لِنَتَعْظِيمِهِ.

وَالْآخَرُ: أَنَّهُ يُنَالُ بِهِ الْخُلُودُ فِي التَّعْلِيمِ؛ عَلَى جِهَةِ الثَّوَابِ، وَذَلِكَ مُوفٍ عَلَى قَدْرِ عَمَلِهِ فِي أَوْجِهِ تَعْظِيمِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: بِأَنَّ الْعَوَضَ يَنْفَصِلُ عَنِ التَّفْضِيلِ بِأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ وَالتَّفْضِيلُ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ فَإِنَّهُ مَشُوبٌ بِالْمِنَّةِ.

قُلْنَا: هَذَا قَوْلٌ مَنْ لَمْ يَقْدِرِ اللَّهُ حَقَّ قَدْرِهِ، وَلَوْ عَرَفَهُ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ، لَعَلِمَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَسْتَحِقُّ

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٨٥، ٤٩٤)، ونقدها في: الإرشاد (ص ٢٨٣)، ونهاية الأقدام (ص ٤٠٦)، والأبكار (١٦٧/٢).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٤٩٤)، والآمدني: أبكار الأفكار (١٦٧/٢).

عَلَى الْعِبَادِ بِحَقِّ مَلِكِهِ، وَأَحَدٌ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ شَيْئًا، وَكُلُّ مَا يُنْعِمُ بِهِ عَلَى الْعِبَادِ فِي الثَّوَابِ وَالْعَوَضِ، فَهُوَ فَضْلٌ مِنْهُ، وَهُوَ الْمُتَفَضَّلُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ.

وَدَعَوَاهُمْ أَنَّ التَّفَضُّلَ مَشُوبٌ بِالْمِنَّةِ: دَعَاوِي بَاطِلَةٌ [١٧٣/أ]، وَهِيَ مِنْ وَسَاوِسِ الشَّيْطَانِ، وَكَيْفَ يَسْتَقِيلُ الْمَمْلُوكُ نِعْمَةَ مَالِكِهِ وَفَضْلَهُ، وَالْمِنْنُ إِنَّمَا ^(١) وَالْإِكْفَارُ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْغِيَرَةِ فِي الدِّينِ؛ كَمَا قَالَ إِبْلِيسُ: ﴿أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١]، وَ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾ [الأعراف: ١٢، ص: ٧٦]، فَلَمْ يَعْرِفْ حَقِيقَةَ الْإِلَهِيَّةِ وَحَقِيقَةَ الْعُبُودِيَّةِ، فَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ. وَالْقَوْلُ الْحَقُّ: مَا قَالَهُ عِيسَى الْعَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنْ تَعْبُدُونِي فَعْبُدُوا رَبَّكُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُ اللَّهِ فَإِنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ فَقَدْ عِبَدْتُمُونِي﴾ [المائدة: ١١٨] فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّكَ كُفْرُهُمْ.

وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى ابْنِ الْجَبَانِيِّ وَشِيعَتِهِ؛ وَقَدْ وَافَقَ عَلَى أَنَّهُ يَحْسُنُ الْإِبْتِدَاءُ بِمِثْلِ الْعَوَضِ تَفَضُّلاً، أَوْ عَلَى أَنَّ الْعَوَضَ مُنْقَطِعٌ غَيْرُ دَائِمٍ، وَعَلَى أَنَّ فِعْلَ الْأَلَمِ لَا عَلَى الْعَوَضِ فَقَطْ سَفَهُ وَعَبَثٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ مِنْهُ سُبْحَانَهُ لَأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْعَوَضُ.

وَالْآخَرُ: كَوْنُهُ مَصْلَحَةً وَلُطْفًا فِي الدِّينِ؛ لِإِعْلَامِهِ بِأَنَّ خَلْقًا مِنَ الْمُكَلَّفِينَ لَا يُؤْمِنُونَ، وَلَا يَجْتَنِبُونَ الْقَبِيحَ إِلَّا عِنْدَ فِعْلِ الضَّرِّ بِهِمْ، أَوْ بَغْيِهِمْ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ الَّتِي لَا تَكْلِفُ عَلَيْهِمَا، فَيَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ عَبَثًا.

وَهَذَا بَاطِلٌ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ فِعْلُهُ لِلْعَوَضِ الْمَحْضِ لَا يُحَسِّنُهُ، فَكَيْفَ يَصِيرُ إِنْ عِنْدَ الْاجْتِمَاعِ جِهَةً لِحُسْنِهِ.

بَلْ مَا أَنْكَرْتُمْ مِمَّنْ يَقُولُ: يَجِبُ إِذَا اجْتَمَعَ أَنْ يَكُونَ مَعْقُولًا لَوْجْهَيْنِ مِنَ الْقُبْحِ؟! وَسَتَكَلِّمُ عَلَى اللَّطْفِ بَعْدَ هَذَا.

وَمِمَّا نَذَكَّرُهُ هَاهُنَا: أَنَّا أَجْمَعُنَا عَلَى أَنَّ مَنْ أَخَذَ يَدَ غَرِيقٍ لِيُنْقِذَهُ، أَوْ الْمُشْرِفَ عَلَى الْهَلَاكِ لِيُخَلِّصَهُ؛ فَأَفْضَى إِلَى خَلْعِ يَدِهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَوَضُ عَلَى هَذَا الْأَلَمِ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ بِهِ مَا هُوَ الْأَعْظَمُ مِنْهُ مِنَ الضَّرَرِ بِرُوحِهِ؛ فَكَذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ - تَعَالَى - فِي فِعْلِ الْأَلَمِ، الَّذِي عَلِمَ أَنَّ فِيهِ لُطْفًا

(١) موضع كلمتين غير واضحتين بالأصل.

فِي الدِّينِ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يُلْتَزَمَ بِذَلِكَ الْعَوَضُ.

وَمِنْ أَصُولِ الْمُعْتَزِلَةِ: أَنَّ ضَمَانَ الْعَوَضِ عَلَى صَرَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: يَفْعَلُهُ عَلَى جِهَةِ الْعَوَضِ؛ لِأَجْلِ الْآلَمِ، وَمِنْ حَقِّهِ أَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى قَدْرِ الْآلَمِ، وَقَدْ أَبْطَلْنَا عَلَيْهِمْ هَذَا الضَّرْبَ.

وَالضَّرْبُ الْآخَرُ: يَفْعَلُهُ عَلَى جِهَةِ الْإِنْتِصَافِ مِنَ الظَّلَمَةِ لِلْمَظْلُومِ^(١).

فَيَقَالُ لَهُمْ: فَكَيْفَ سَبِيلُ الْإِنْتِصَافِ فِي الْبَهَائِمِ؟! وَكَيْفَ طَرِيقُهُ فِي الْمُكَلَّفِينَ؟!!

قَالُوا: أَمَّا طَرِيقُهُ فِي الْمُكَلَّفِينَ، هُوَ أَنْ يُصْرَفَ إِلَى الْمَظْلُومِينَ مِنْ أَعْوَاضِ الظَّالِمِينَ الَّتِي يَسْتَحِقُّونَهَا عَلَيْهِ - سُبْحَانَهُ - بِقَدْرِ مَا يُقَابِلُ مَا أَدْخَلُوهُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْآلَامِ، فَيَقَعُ بِذَلِكَ الْإِنْتِصَافِ.

يُقَالُ لَهُ: هَبْ أَنَّهُ يَصِحُّ مِمَّنْ ظَلَمَ غَيْرَهُ، وَلَهُ عَلَى اللَّهِ أَعْوَاضُ الْآلَامِ الَّتِي أَدْخَلَهَا عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يَقَعُ الْإِنْتِصَافُ مِمَّنْ لَا عَوَضَ لَهُ عَلَى اللَّهِ مِنْ نِعْمَةٍ قَطُّ، وَلَا أَمْرَضَهُ وَلَا أَدْخَلَ عَلَيْهِ ضَرَرًا غَيْرَ مُسْتَحَقٍّ بِحَالٍ، فَكَيْفَ الْإِنْتِصَافُ مِنْ هَذِهِ حَالُهُ إِذَا أَلَمَ غَيْرُهُ وَظَلَمَهُ؟!!

قَالُوا: إِذَا عَلِمَ اللَّهُ مِنْ حَالٍ مَنْ يُرِيدُ ظَلَمَ غَيْرَهُ أَنَّهُ لَا عَوَضَ لَهُ عِنْدَهُ، وَجَبَ عَلَيْهِ - سُبْحَانَهُ - أَنْ يَمْنَعَهُ مِمَّا يُحَاوِلُهُ مِنَ الظُّلْمِ، إِمَّا بِالْجَبْرِ وَالْإِلْجَاءِ إِلَى تَرْكِهِ، أَوْ رَفَعَ قُدْرَتِهِ، أَوْ صَرَفَهُ عَنْهُ بَعْضَ الْوُجُوهِ، وَهَكَذَا قَوْلُهُمْ فِي الْبَهَائِمِ عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ.

وَاخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الْعَوَضَ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْبَهَائِمِ مِنَ الْآلَامِ مَتَى تَقَعُ^(٢).

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ فِي الدُّنْيَا، وَيَجُوزُ أَنْ تَقَعَ فِي الْآخِرَةِ: إِمَّا فِي الْمَوْفِقِ، وَإِمَّا فِي الْجَنَّةِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - يُصَوِّرُهَا إِذَا كَانَ فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ؛ بِحَيْثُ يَسُرُّ الْمُؤْمِنَ رُؤْيُهَا وَيَلْتَذُّ بِهَا، وَيَكُونُ عَوَضُهُمْ دَائِمًا كَالثَّوَابِ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ قَدْرًا مِنْهُ^(٣) [١٧٣/ب]، يَجُوزُ فِي الْبَهَائِمِ وَسَائِرِ الدَّوَابِّ الْمَضَارَةِ أَنْ يُعَوِّضَهَا اللَّهُ فِي الدُّنْيَا، وَيَجُوزُ أَنْ يُعَوِّضَهَا فِي الْعَرَصَاتِ فِي الْمَوْفِقِ، ثُمَّ يُدْخِلُ ذَوَاتِ السُّمُومِ مِنْهَا النَّارَ عَذَابًا لِأَهْلِهَا، وَلَا يُلْحَقُهَا مِنْ أَلَمِ النَّارِ شَيْءٌ؛ كَمَا لَا يَنَالُ خَزَنَةُ النَّارِ مِنْ أَلَمِ النَّارِ شَيْءٌ.

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٥٠٦/١٣).

(٢) انظر: الأمدى: أباكار الأفكار (١٦٩/٢).

(٣) موضع كلمتين غير واضحتين بالأصل.

وَصَارَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ إِلَى أَنَّهُ: يَجِبُ أَنْ يُكْمَلَ مَعَ ذَلِكَ عُقُولُهَا فِي الْجَنَّةِ؛ لِكَيْ يَعْلَمَ أَنَّ ثَوَابَهَا دَائِمٌ غَيْرُ مُنْقَطِعٍ.

وَقَالَ جُمْهُورُ النَّاسِ وَجَمَاعَةُ أَهْلِ الْحَقِّ: إِنَّهَا تَصِيرُ تَرَابًا.

وَيَجُوزُ عِنْدَنَا - مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ - أَنْ يَتَفَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِمَنَافِعٍ وَنَعَمٍ دَائِمَةٍ، تَزِيدُ عَلَى قَدْرِ آلَمِهَا الَّتِي أَصَابَهَا فِي الدُّنْيَا، غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجِبُ ثُبُوتُهُ إِلَّا سَمْعًا وَتَوْقِيفًا، وَلَا تَوْقِيفَ فِي ذَلِكَ، وَالْعَقْلُ لَا يُوجِبُهُ، وَالْأَمَّةُ قَبْلَ أَنْ تُبْعَثَ الْمُعْتَزِلَةُ مُجْمِعَةً عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَأَنَّهَا تَصِيرُ تَرَابًا.

وَقَالَ بَعْضُ الْقَدَرِيَّةِ: إِنَّ لِلْبَهَائِمِ دَارًا فِي الْآخِرَةِ تُعَوَّضُ فِيهَا، وَهِيَ غَيْرُ الْجَنَّةِ الَّتِي هِيَ جَنَّةُ الْآدَمِيِّينَ.

وَقَالَ فِي الْبَهَائِمِ الَّتِي لَا تَتَكَلَّمُ فِي الدُّنْيَا: يَجُوزُ أَنْ تُعَادَ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا تُعَادَ، هَذَا كُلُّهُ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ بِدَوَامِ الْعَوَاضِ.

فَأَمَّا مَنْ لَا يَقُولُ بِدَوَامِهِ: فَقِيَاسُ مَذْهَبِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُعَوَّضَ فِي الدُّنْيَا، وَيَجُوزُ أَنْ تُعَوَّضَ فِي الْمَوْقِفِ.

وَقَالَ جُمْهُورُ الْمُعْتَزِلَةِ: لَا بُدَّ مِنَ الْإِقْتِصَاصِ لِبَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ، وَتَرْكُهُ ظُلْمٌ، وَلَوْ عَلِمَ الرَّبُّ - تَعَالَى - أَنَّهُ لَا عَوَاضَ لِلْمُؤْلِمِ مِنْهُ فِي الْقِيَامَةِ، لَوَجَبَ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْ إِيلَامٍ غَيْرِهِ.

قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنْ ثَبَتَ عِنْدَنَا مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ «يُقْتَصَّ لِلشَّاةِ الْجَمَاءِ مِنَ الْقَرَنَاءِ» فَيَحْمَلُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يُؤْلِمُ الْقَرَنَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَلَمٍ يَدْخُلُ عَلَيْهَا.

فَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يُصْرَفُ مِنْ أَعْوَاضِهَا الَّتِي تَسْتَحِقُّهَا عَلَى اللَّهِ إِلَى الْجَمَاءِ، فَذَلِكَ بَاطِلٌ عِنْدَنَا.

وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ الْخَبَرُ: فَقَدْ كُنْهِينَا مُؤَنَةَ الْكَلَامِ عَلَى تَأْوِيلِهِ.

وَمِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ: أَنَّ الْعَلَافَ وَالْجُبَائِيَّ وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ قَالُوا: «إِنَّ الْأَعْوَاضَ الْوَاجِبَةَ عَلَى اللَّهِ تَدْوُمُ دَوَامِ الثَّوَابِ»^(١).

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٤٩٤)، وانظر أيضًا: الأمدى: أبقار الأفكار (١٦٧/٢).

وَقَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: «أَبَدًا تَنْقَطِعُ، وَلَا تَدُومُ»^(١).

وَيُقَالُ: إِنَّ الْجُبَّائِيَّ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ^(٢).

وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي أَنَّ الْأَعْوَاضَ الْمُسْتَحَقَّةَ عَلَى الْخَلْقِ بِالْآلَامِ وَالْأَعْمَالِ الشَّاقَّةِ مُنْقَطِعَةٌ.

وَقَالَ الْجُبَّائِيُّ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ عِقَابَ الْكَافِرِ وَالْفَاسِقِ إِذَا كَانَ مُسْتَحِقًّا دَائِمًا، يُحْبِطُ

عِوَضَ الْمَهْنَةِ»^(٣) كَمَا يُحْبِطُ ثَوَابُ أَعْمَالِهَا^(٤).

وَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ عَلَى قَوْلِهِ بِدَوَامِ الْعِوَضِ، وَمَتَى لَمْ يُؤَثِّرْ عِقَابُ مَا اسْتَحَقَّاهُ مِنْ دَوَامِ

الْعِقَابِ فِي إِحْبَاطِهِ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَحَقًّا فِي كُلِّ وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ فِي الْآخِرَةِ لِلنَّعِيمِ

وَالْعِقَابِ جَمِيعًا، وَلَوْ جَارَ هَذَا لَجَازَ أَنْ يَسْتَحِقَّ الْفَاسِقُ الْمُوحَّدُ الثَّوَابَ عَلَى تَوْحِيدِهِ

وَالْعِقَابَ عَلَى فَسَقِهِ عَلَى الدَّوَامِ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ عَلَى أَصُولِهِمْ.

وَأَمَّا ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: فَإِنَّهُ خَطَأً أَبَاهُ، وَقَالَ: «لَا يَجِبُ الْمُحَاطَةُ بَيْنَ الْعِقَابِ؛ لِلْمُنَافَقَةِ بَيْنَ

الْمَدْحِ وَالذَّمِّ، وَالْإِهَانَةِ وَالتَّعْظِيمِ»^(٥).

وَقَالَ الْجُبَّائِيُّ: «يَجِبُ تَأَخُّرُ الْعِوَضِ، وَزِيَادَةُ عَلَى قَدْرِ مَا يَسْتَحِقُّونَهُ تَعَجُّلاً

وَخَالَفَ ابْنَهُ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ ذَكَرْنَا مَذْهَبَهُمْ فِي الْإِنْتِصَارِ، وَهُوَ أَنْ يُنْقَلَ عَنِ الظَّالِمِ مِنَ

الْمَنَافِعِ الَّتِي يَسْتَحِقُّهَا عَلَى اللَّهِ إِلَى الْمَظْلُومِ، قَدَرٌ مَا يُقَابِلُ ظُلْمَهُ [١/١٧٤] فَيَصِيرُ ذَلِكَ

إِنْتِصَافًا، وَيَكُونُ الرَّبُّ بِفِعْلٍ ذَلِكَ مُتَّصِفًا.

قَالُوا: «وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِفَ الْمَظْلُومُ بِالثَّوَابِ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ الظَّالِمُ عَلَى عَمَلِهِ؛ لِأَنَّ مِنْ

سَبِيلِ الثَّوَابِ أَنْ يَفْعَلَ عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ، فَلَوْ نُقِلَ ذَلِكَ عَنِ الظَّالِمِ إِلَى الْمَظْلُومِ، لَوَجَبَ أَنْ

يُنْقَلَ عَلَى صِفَتِهِ، وَهَذَا يُوجِبُ أَنْ يُنْقَلَ الثَّوَابُ إِلَيْهِ مُعْظَمًا وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ»^(٦).

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٤٩٤) وفيه نسبته إلى العلاف والجبائي وقوم من البغدادية (ص ٦٢٦،

٦٢٧)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/ ٤٦٥)؛ وهو الذي رجحه القاضي عبد الجبار وضعف مقابله، وانظر: أبقار الأفكار (٢/ ١٦٧).

(٢) لم أقف في مصادر المعتزلة على من نسب إلى أبي علي الجبائي رجوعه عن قوله في دوام الأعواض دوام الثواب.

(٣) كذا بالأصل.

(٤) انظر: الأمدى: أبقار الأفكار (٢/ ١٦٨).

(٥) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٦٢٦).

(٦) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٣/ ٥٤٥).

وَقَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ: «يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْإِنْتِصَافُ مِنَ اللَّهِ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ؛ بِأَعْوَاضٍ يَتَفَضَّلُ بِهَا عَلَيْهِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلظَّالِمِ عَوَاضٌ عَلَى اللَّهِ بِشَيْءٍ ضَرَّهُ بِهِ».

وَزَعَمَ أَبُو هَاشِمٍ وَمُتَّبِعُوهُ أَنَّ التَّفَضُّلَ لَا يَقَعُ بِهِ انْتِصَافٌ؛ لِأَنَّ التَّفَضُّلَ لَيْسَ يَجِبُ فِعْلُهُ^(١).
وَمَنْ مَذْهَبِهِمْ أَنْ قَالُوا: «لَوْ كَانَ فِي الظُّلْمَةِ مَنْ لَا عَوَاضَ لَهُ عَلَى اللَّهِ، لَوَجَبَ فِي حُكْمِهِ أَنْ يُزِيلَ عَنْهُ التَّكْلِيفُ جُمْلَةً؛ حَتَّى لَا يَقَعَ مِنْهُ الظُّلْمُ، أَوْ يَصْرِفَهُ عَنْ هَذَا الظُّلْمِ بِفُنُونِ الصَّوَارِفِ».

وَهَكَذَا قَوْلُهُمْ فِي الْإِنْسَانِ إِذَا أَلَمَّتْهُ دَابَّةٌ، أَوْ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ مِنَ الْمَجَانِينِ وَالْأَطْفَالِ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ صَرْفُ مَا يَسْتَحِقُّونَهُ عَلَى اللَّهِ مِنَ الْأَعْوَاضِ بِقَدْرِ مَا يَقَابِلُ الضَّرَرَ الَّذِي أَدْخَلُوهُ عَلَى الْغَيْرِ.

وَلَوْ فُرِضَ الْكَلَامُ فِي بَهِيمَةٍ أَوْ دَابَّةٍ لَا عَوَاضَ لَهَا عَلَى اللَّهِ - تَعَالَى - بِجُوعٍ أَوْ عَطَشٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَيَجِبُ أَنْ يَمْنَعَ الْبَهِيمَةَ أَوْ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ مِنْ فِعْلِ الْأَلَمِ بِالْغَيْرِ جَبْرًا، أَوْ لَمْ يَخْلُقْ لَهَا شَهْوَةَ الْإِفْتِرَاسِ، أَوْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْهَا بِأَنْ يُعَوِّضَ الْمَظْلُومَ مِنْ عِنْدِهِ؛ بِنَفْعٍ يُوَازِي ذَلِكَ الْأَلَمَ.

وَمِنْ أَصُولِهِمْ: أَنَّ الْأَلَمَ النَّازِلَةَ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ بِالْمُطِيعِينَ، وَبِمَنْ لَا تَكْلِيفَ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ؛ كَالصَّبِيِّ وَالْبَهِيمَةِ؛ فَإِنَّهَا امْتِحَانٌ بِهِ يَسْتَحَقُّ عَلَيْهَا الْأَعْوَاضَ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُهَا بِهِمْ لِلْعَوَاضِ عِنْدَ الْجَبَائِي. أَوْ لِلْعَوَاضِ وَاللُّطْفِ عِنْدَ ابْنِهِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَلَمِ الَّتِي يُدْخِلُهَا عَلَى الْكُفَّارِ وَالْفُسَّاقِ:

فَقَالَ الْجَبَائِي: «يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ امْتِحَانًا، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عِقَابًا عَلَى الْعِصْيَانِ، وَإِنَّهُ يَجُوزُ تَعْجِيلُ بَعْضِ مَا يَسْتَحَقُّونَهُ مِنَ الْعِقَابِ فِي الدُّنْيَا إِذَا كَانَ قَلِيلًا، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ جَمِيعِ مَا يَسْتَحَقُّونَهُ».

قَالَ: «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لُطْفًا وَمَصْلَحَةً، وَإِنْ كَانَ عِقَابًا؛ كَمَا قَالُوا فِي الْحُدُودِ».

(١) ضرب القاضي عبد الجبار على ذلك مثلاً مفاده: «أن قاضي بلدة إذا سارع إليه خصمان، فأراد القاضي الانتصاف منهما، فإنه يأخذ الحق من المستحق عليه ويضعه في المستحق، فأما أن يوفر ذلك من كيسه على المستحق دون أن يتعرض للمستحق عليه؛ فإنه لا يكون منتصفاً». انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٥٥٥).

وَقَالَ ابْنُهُ: « لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عِقَابًا، بَلْ هُوَ امْتِحَانٌ ^(١) مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنَ مَأْمُورٌ بِالصَّبْرِ عَلَيْهَا، فَأَمَّا الْحُدُودُ وَنَحْوُهَا: فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْهَرَبُ مِنْهَا وَالْجَزَعُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا عِقَابٌ ».

قَالَ الْقَاضِي: « وَلَا اعْتِبَارَ بِمَا قَالُوهُ عِنْدَنَا، وَلِيَحْمَدَ اللَّهُ أَهْلَ الْحَقِّ عَلَى الْعِصْمَةِ لَهُمْ، وَالسَّلَامَةِ مِنْ عَظِيمِ هَذَا الْحَجَرِ عَلَى اللَّهِ فِي حُكْمِهِ، وَإِيجَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ. وَلِيُعْلَمَ الْمُتَدَبِّرُ أَنَّ دَهْشَ ^(٢) النَّاسِ فِي الْقَوْلِ فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيرِ، وَالْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ هُوَ الَّذِي أَثْمَرَ تَشْتَتِ آرَائِهِمْ، وَاخْتِلَافَ مَذَاهِبِهِمْ، وَمِنْ الْعَلَطِ فِي ذَلِكَ صَارَ فِي النَّاسِ: زَنَادِقَةٌ: يَنْفُونَ الصَّانِعَ. وَبَرَاهِمَةٌ: يَنْفُونَ الرُّسُلَ. وَثَنَوِيَّةٌ: تَقُولُ بِإِثْبَاتِ الثُّورِ وَالظُّلْمَةِ. وَطَبَائِعِيُونَ: يُنْكِرُونَ الصَّانِعَ الْمُخْتَارَ. وَتَنَاسُخِيَّةٌ: يَقُولُونَ بِنَقْلِ الْأَرْوَاحِ فِي الْهَيَاكِيلِ. وَبَكْرِيَّةٌ: يُنْكِرُونَ أَلَمَ الْبَهَائِمِ. وَقَدْرِيَّةٌ: تَفَرَّقَتْ بِهِمُ الطَّرِيقُ [١٧٤ / ب]، وَلَمْ يَتَّظُمِ فِي ذَلِكَ قَدَمٌ لَهُمْ.

وَأِنَّمَا أَلْجَأَهُمْ إِلَى ذَلِكَ: سُوءُ نَظَرِهِمْ، وَاعْتِبَارُهُمُ الْغَائِبَ بِالشَّاهِدِ مِنْ غَيْرِ جَامِعٍ عَقْلِيٍّ، وَلَا نَقْلِ سَمْعِيٍّ. وَالْحَقُّ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ: مَا قُلْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْخَلْقَ خَلَقَهُ، وَالْمُلُوكَ مُلْكُهُ؛ فَيَجِبُ التَّسْلِيمُ لَهُ سُبْحَانَهُ، وَتَرْكُ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ، وَلَهُ الْحُكْمُ وَالْأَمْرُ، ﴿ لَا يَسْتَلْ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ، وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: ١٧]؛ ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ؛ فَقَالَ: ﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾.

(١) في الأصل: « امتحانًا » بالنصب، والصواب الرفع كما أثبتناه؛ على الخبرية، أو يجوز النصب بشرط حذف الضمير المنفصل « هو »، وتكون معطوفة على « عقابًا ».

(٢) كذا بالأصل.

الْقَوْلُ فِي حُكْمِ إِيْلَامِ الْأَطْفَالِ إِلَى آخِرِهِ:

قَالَ جَمَاعَةُ الْمُعْتَزِلَةِ: «إِنَّهُ لَا يَجِبُ فِي حُكْمِ الْعَقْلِ إِعَادَةُ الْأَطْفَالِ وَالْبَهَائِمِ، وَلَا وَاحِدٍ مِنْهُمْ، إِذَا لَمْ يَكُونُوا مِمَّنْ لَهُمْ عَوَضٌ عَلَى أَلَمٍ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِمْ، أَوْ كَانُوا مِمَّنْ عَوَّضَ عَلَى الْأَلَمِ فِي الدُّنْيَا»^(١).

قَالُوا: «وَأِنَّمَا يَجِبُ الْقَوْلُ بِإِعَادَةِ الْأَطْفَالِ، وَالتَّفَضُّلِ عَلَيْهِمْ؛ بِإِدْخَالِ الْجَنَّةِ مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ، الْأُمَّةُ مُتَّفِقَةٌ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الْأَطْفَالِ يُعَادُونَ».

ثُمَّ قَالَ جُمْهُورُ الْمُعْتَزِلَةِ^(٢) وَأَكْثَرُ الْخَوَارِجِ^(٣) وَالْمُرْجِيَّةُ وَالزَّيْدِيَّةُ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ - فِي حِكْمَةِ اللَّهِ - إِيْلَامُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَطْفَالِ فِي الْآخِرَةِ؛ بِالنَّارِ وَلَا بِغَيْرِهَا، سَوَاءً كَانُوا مِنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ أَوْ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَإِنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ وَمُتَّفَضِّلٌ عَلَيْهِمْ بِالنَّعِيمِ فِيهَا.

وَقَالَ أَكْثَرُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ: إِنَّ أَطْفَالَ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ آبَائِهِمْ فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّ أَطْفَالَ الْمُشْرِكِينَ خَدَمُ أَهْلِ الْجَنَّةِ^(٤).

وَرَوَوْا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَارًا مُخْتَلِفَةً فِي هَذَا الْبَابِ؛ فَرَوَوْا عَنْ عَائِشَةَ وَخَدِيجَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - خَبَرًا:

أَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ: فَإِنَّهَا قَالَتْ فِي طِفْلِ مَاتَ مِنْ أَطْفَالِ الْأَنْصَارِ: بَخِ بَخِ، عُصْفُورٌ مِنْ عَصَافِيرِ الْجَنَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا يَذْرِيكَ، لَوْ شِئْتَ لَأَسْمَعْتُكَ بِضَاعَتِهِمْ»^(٥) فِي النَّارِ - يَعْنِي: أَصَوَاتُهُمْ - قَالَتْ: فَأَيْنَ أَطْفَالِي مِنْكَ؟ فَقَالَ: «فِي الْجَنَّةِ»^(٦).

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (٢/ ٣١٠).

(٢) انظر: المقالات (١/ ٣١٩) وحكى أبو الحسن عنهم الإجماع على عدم جواز إيلام الأطفال في الآخرة خلافاً لما حكاه المصنف هاهنا من أنه قول جمهور المعتزلة.

(٣) انظر: الأشعري: المقالات (١/ ٢٠٥).

(٤) انظر: ابن الوزير: إيثار الحق (ص ٣٤٠).

(٥) كذا في الأصل، وذكر الحافظ ابن حجر الحديث في فتح الباري (٣/ ٢٤٦) بلفظ: تضاغيهم.

(٦) حديث صحيح: أخرجه مسلم في كتاب القدر، باب: معنى: كل مولود يولد على الفطرة، (ح ٤٩٣٧، ٤٩٣٨)، وليس في شيء من روايات حديث عائشة عبارة: «فأين أطفالي منك»، لكن روى الدولابي في الذرية الطاهرة: (ح ٤٢)، والبيهقي في القضاء والقدر: (ح ٥٥٦)، وابن بطه في الإبانة الكبرى (ح ١٤١٧) من حديث أم المؤمنين خديجة بنت خويلد قالت: يا رسول الله، أين أولادي منك؟ قال «في الجنة». قالت: بلا عمل؟ قال: «اللَّهُ أعلم بها كانوا عاملين». قالت: فأولادي من المشركين؟ قال: «في النار». قالت: بلا عمل؟ قال: «اللَّهُ أعلم بها كانوا عاملين».

وَرَوَوْا أَخْبَارًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّهُمْ خَدَمُ أَهْلِ الْجَنَّةِ»^(١).
وَرَوَوْا خَبْرًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَصَحَّحُوهُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُوجِّعُ نَارَ لَهُمْ - يَعْنِي:
لَأَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ - يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَأْمُرُهُمْ بِاقْتِحَامِهَا، فَمَنْ اقْتَحَمَهَا أُدْخِلَ الْجَنَّةَ»^(٢).
فَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ يَجْمَعُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَيَقُولُ: فَمَنْ اقْتَحَمَهَا، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ،
أَوْ خَدَمُ أَهْلِ الْجَنَّةِ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ، وَمَنْ لَمْ يَقْتَحَمَهَا، فَهُوَ كَمَا قَالَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ
وَحَدِيدَةَ: «لَوْ شِئْتَ لَأَسْمَعْتِكِ ... الْحَدِيثَ». وَقَالَ بَعْضُ الْمُعْتَرِلَةِ وَغَيْرُهُمْ: «إِنَّ مَنْ عَلِمَ اللَّهَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ كَانَ يَعْصِي لَوْ كُفِّ فِي هَذِهِ
الدَّارِ -: أَدْخَلَهُ النَّارَ، وَمَنْ عَلِمَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ كَانَ يُطِيعُهُ لَوْ كُفِّ -: أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ».
وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: «أَمَّا أَطْفَالُ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَام - فَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُمْ
أَهْلُ الْجَنَّةِ». وَأَمَّا مَنْ عَدَاهُمْ مِنَ الْأَطْفَالِ: فَإِنْ وَرَدَ تَوْقِيفٌ وَإِجْمَاعٌ مِنَ الْأُمَّةِ؛ عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ فِي
الْجَنَّةِ أَوْ فِي النَّارِ صِرْنَا إِلَى ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ سَمْعٌ بِهِ، وَجَبَ التَّوَقُّفُ فِي أَمْرِهِمْ، وَرَدُّ ذَلِكَ
إِلَى مَشِيئَةِ اللَّهِ.
وَالْأَخْبَارُ الْوَارِدَةُ فِي هَذَا الْبَابِ أَخْبَارٌ لَا تُوجِبُ الْعِلْمَ وَالْقَطْعَ، ثُمَّ هِيَ مُتَعَارِضَةٌ، وَلَوْلَا
الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُمْ يُعَادُونَ لَوَجَبَ الْوَقْفُ [١/١٧٥] فِي إِعَادَتِهِمْ».
وَقَالَ الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَأَمَّا أَطْفَالُ الْمُؤْمِنِينَ: فَقَدْ انْتَشَرَتْ فِيهِمُ الْأَخْبَارُ بِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ
الْجَنَّةِ؛ كَقَوْلِهِ ﷺ: «تَنَاقَحُوا، تَكَثَّرُوا؛ فَإِنِّي أَبَاهِي بِكُمْ الْأُمَمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى بِالسَّقَطِ»^(٣).

(١) رواه ابن منده في المعرفة (٢/ ٢٦١) وعزاه السيوطي في الجامع الصغير إلى الطبراني في الأوسط، وصححه عن سلمان موقوفاً.

قال الحافظ في فتح الباري (٣/ ٢٤٦) - في أحاديث كون أطفال المشركين خدام أهل الجنة في الجنة -: «فيها حديث عن أنس ضعيف؛ أخرجه أبو داود الطيالسي وأبو يعلى والطبراني والبخاري من حديث سمرة مرفوعاً وأولاد المشركين خدام أهل الجنة وإسناده ضعيف»، وانظر: الألباني: السلسلة الصحيحة (٣/ ٤٥٢)، وصحيح الجامع: (ح ١٠٢٤).

(٢) عزاه في السلسلة الصحيحة (١/ ٤١٩) إلى البغوي: (ق ١/ ٩٤)، والدليمي (١/ ١٧١) من حديث أبي سعيد، وأحال إلى الصحيحة (ح ٢٤٦٨).

(٣) عزاه السيوطي إلى عبد الرزاق في مصنفه عن سعيد بن أبي هلال مرسلاً، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (ح ٢٤٨٤).

وَقَوْلُهُ عليه السلام: « يَظُلُّ السَّقَطُ مُحْبِطًا عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ: لَا أَدْخُلُ أَوْ يَدْخُلُ مَعِيَ أَبَوَايَ »^(١).

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [الطور: ٢١]؛ قَالَ جَمَاعَةُ الْمُفَسِّرِينَ: ﴿ وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ ﴾ حُكْمًا، يَعْنُونَ: بِإِيمَانِ آبَائِهِمْ، وَهُمْ الْأَطْفَالُ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ.

وَأَمَّا أَطْفَالُ الْكُفَّارِ: فَقَدْ كَثُرَتْ فِيهِمُ الْأَخْبَارُ، وَلِلْاِخْتِمَالِ فِي ذَلِكَ مَجَالٌ، وَالْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الصَّحَاحُ؛ فَكُلُّ حَدِيثٍ حَكَمَ أَهْلُ النَّقْلِ بِصِحَّتِهِ، فَيَجِبُ الْقَوْلُ بِهِ، وَغَلَبَةُ الظَّنِّ فِي ذَلِكَ كَافٍ^(٢).

الْقَوْلُ فِي الصَّلَاحِ وَالْاِصْلَاحِ^(٣)

اِخْتَلَفَتْ مَذَاهِبُ الْبَغْدَادِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ فِي عُقُودِ هَذَا الْبَابِ: وَالَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ مَشَايِخُ الْبَغْدَادِيِّينَ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى اللَّهِ - تَعَالَى - فِعْلُ الْأَصْلَحِ^(٤) لِعِبَادِهِ فِي دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْحِكْمَةِ تَبْقِيَةُ وَجْهِ مُمَكِّنٍ فِي الصَّلَاحِ فِي الْعَاجِلِ وَالْآجِلِ، بَلْ عَلَيْهِ فِعْلُ أَقْصَى مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ فِي اسْتِصْلَاحِ عِبِيدِهِ^(٥):

(١) لم أقف عليه في مظانه من مصادر الحديث والأثر.

(٢) انظر مسألة حكم أطفال المشركين في: النيسابوري: أصول الدين (ص ٢٠٩)، وتبيين كذب المفتري (ص ١٦٢)، وإيثار الحق (ص ٣٣٩)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٨٧)، وشفاء العليل (ص ٢٨٥).

(٣) انظر هذا المبحث عند الأشاعرة في: المقالات (٣١٥/١)، واللمع (ص ١١٥، ١٢٢)، وبمجرد مقالات الأشعري (ص ١٢٦)، وأبو سعيد النيسابوري: أصول الدين (ص ١٧٢)، والإرشاد (ص ٢٨٧، ٣٠٠)، والملل والنحل (٥٦/١، ٥٧)، ونهاية الأقدام (ص ٤٠٦)، والأبكار (١٥١/٢، ١٦٦)، وغاية المرام (ص ٢٢٤، ٢٤٥)، وشرح المقاصد (٣٢٩/٤، ٣٣٤)، وشرح المواقف (٢١٩، ٢١٨/٨)، والطوالع (ص ٣١٠)، وسليمان دنيا: محمد عبده (٥٤٨/٢، ٥٥٠). وعند المعتزلة: المغني (٢٢٦/١٣)، (١٨٠، ٣٣/١٤). وأيضًا: تأويلات أهل السنة (ص ١٧٤)، والفصل في الملل والنحل (٩٢/٣، ١٠٥).

(٤) فسر القاضي عبد الجبار المراد بالأصلح في اصطلاح المعتزلة؛ فقال: « إنا لا نريد بها ما يجري مجرى المبالغة؛ بل نعني به الفعل الذي لا شيء أولى أن يطيع المكلف عنده منه، فوضعنا قولنا: (أصلح) موضع قولنا: أولى الأشياء بأن يختار المكلف ما كلف عنده، فكما لا يقال بذلك النفع، فكذلك إذا قلنا فيه: (أصلح) وبيننا أن تحت قولنا: (أصلح) فوائد لا تحصل بقولنا: إنه صلاح؛ فلذلك عبرنا بهذه العبارة، وإن كانت هذه اللفظة فيما استعملناها مستعارة، وإن كانت بالاصطلاح قد صارت في هذا الوجه كأنها حقيقة » انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣٧/١٤، ٦١).

(٥) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٨٧).

فَقَالُوا - عَلَى مُوجِبِ مَذْهَبِهِمْ - : « اِبْتِدَاءُ الْخَلْقِ حَتْمٌ عَلَى اللَّهِ، وَاجِبٌ وَجُوبٌ حُكْمِهِ، وَإِذَا خَلَقَ الَّذِينَ عَلِمَ أَنَّهُ يُكَلِّفُهُمْ، فَيَجِبُ إِكْمَالُ عُقُولِهِمْ، وَإِقْدَارُهُمْ، وَإِزَاحَةُ عَلَيْهِمْ^(١)، وَكُلُّ مَا يَنَالُ الْعَبْدَ فِي الْحَالِ وَالْمَالِ، فَهُوَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ لَهُ مِنَ الْبُؤْسِ وَالشَّدَةِ وَالْفَقْرِ، وَالصَّحَّةِ وَالْمَرَضِ، وَالْغِنَى وَالتَّرَفِ وَالنَّعَمِ، حَتَّى^(٢) ارْتَكَبُوا عَلَى طَرْدِ هَذَا الْأَصْلِ جَحْدَ الصَّرُورَةِ؛ فَقَالُوا: خُلُودُ أَهْلِ النَّارِ مَعَ السَّلَاسِلِ وَالْأَغْلَالِ أَصْلَحَ لَهُمْ مِنَ الْخُرُوجِ مِنَ النَّارِ، وَكَذَلِكَ الْأَصْلَحُ لِلْفَسَقَةِ فِي الدُّنْيَا أَنْ يَلْعَنَهُمُ اللَّهُ وَيُحِيطَ طَاعَتَهُمْ^(٣) ».

قَالَ الْإِمَامُ: « وَالَّذِي عِنْدِي: أَنَّ مُرَادَ الْكَعْبِيِّ وَشِيعَتِهِ بِالْأَصْلَحِ وَقُوعُهُ فِي الْمَعْلُومِ كَذَلِكَ؛ إِذْ لَا يَقَعُ خِلَافٌ مَا عَلِمَ.

وَقَدْ نَقَلَ عَنِ الْبَصْرِيِّينَ: أَنَّهُمْ أَوْجَبُوا عَلَى اللَّهِ فِعْلَ الْأَصْلَحِ فِي الدِّينِ، وَفِي هَذَا النِّقْلِ زَلٌّ؛ إِذْ قَدْ تَوَهَّمُ الْمُتَوَهَّمُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى اللَّهِ عِنْدَهُمُ الْإِبْتِدَاءُ بِإِكْمَالِ الْعَقْلِ؛ لِأَجْلِ التَّكْلِيفِ، وَلَيْسَ هَذَا مَذْهَبًا لَهُمْ، فَالَّذِي يَنْتَحِلُهُ الْبَصْرِيُّونَ: أَنَّ اللَّهَ مُتَفَضِّلٌ بِإِكْمَالِ الْعَقْلِ اِبْتِدَاءً، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِثْبَاتُ أَسْبَابِ التَّكْلِيفِ، وَلَئِنَّهُ إِذَا كَلَّفَ عَبْدًا، فَيَجِبُ بَعْدَ تَكْلِيفِهِ تَمَكِينُهُ وَإِقْدَارُهُ، وَإِزَاحَةُ عَلَيْهِ، وَاللُّطْفُ بِهِ، بِأَقْصَى الصَّلَاحِ.

فَالَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْفِتَّانُ: وَجُوبُ قَبُولِ التَّوْبَةِ، وَالتَّوَابُ عَلَى مَشَاقِّ التَّكْلِيفِ، وَالْأَعْوَاضُ عَلَى الْأَلَامِ غَيْرِ الْمُسْتَحَقَّةِ، وَأَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى إِذَا خَلَقَ عَبْدًا وَأَكْمَلَ عَقْلَهُ، فَلَا يَتْرُكُهُ سُدًى، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُقَدِّرَهُ وَيُمَكِّنَهُ مِنْ نَيْلِ الْمَرَادِ، فَإِذَا كَلَّفَهُ، يَجِبُ أَنْ يُلْطِفَ بِهِ، وَيَفْعَلَ أَقْصَى مُمَكِّنٍ فِي مَعْلُومِهِ؛ مِمَّا يُؤْمِنُ أَوْ يُطِيعُ عِنْدَهُ.

وَمِمَّا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ: إِحْبَاطُ الطَّاعَاتِ بِالْفُسُوقِ، وَإِحْبَاطُ الصَّغَائِرِ عِنْدَ اجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ^(٤).

(١) في شرائط التكليف عند المعتزلة انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٤٣١ / ١١)، (١٧ / ١٣)، ٦٥، ٤٢٠)، والمجموع المحيط بالتكليف (٢ / ٢٣٠)، والمعتمد في أصول الفقه (ص ١٧٩)، وأيضاً: نهاية الأقدام (ص ٤٠٤).

(٢) في الأصل يوجد في هذا الموضع كلمة: « إذا » وليست في نص الإرشاد، وبأبائها السياق.

(٣) هذه الفقرة تكاد تطابق كلام أبي العباس الجويني في الإرشاد (ص ٢٨٧).

(٤) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٨٨، ٢٨٩).

وَاعْلَمُ أَنَّ حَقِيقَةَ الْوَاجِبِ [١٧٥/ب] عِنْدَنَا: مَا يَحْسُنُ الْعِقَابُ عَلَى تَرْكِهِ، أَوْ مَا يَلَامُ أَوْ يُذَمُّ عَلَى تَرْكِهِ^(١).

وَقَالَ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْ مُعْتَزِلَةِ الْبَصْرَةِ: « الْوَاجِبُ إِذَا لَمْ يُفْعَلْ، أَوْجَبَ نَقْصًا فِي الْحِكْمَةِ؛ لَا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يُذَمُّ، لَكِنْ يُوجِبُ بِالْجُودِ وَالْكَرَمِ »^(٢).

فَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ لَهُمْ: « هَذَا خِلَافٌ فِي عِبَارَةِ دُونَ مَعْنَى، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْوَاجِبُ الْعَقْلِيُّ عَلَى صِفَةٍ يَتَمَيَّزُ بِهَا عَمَّا لَيْسَ بِوَاجِبٍ ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا مَعْنَى الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ؟

قُلْنَا: الصَّلَاحُ هُوَ النَّفْعُ، وَالْأَصْلَحُ هُوَ الْأَنْفَعُ^(٣).

فَإِنْ قَالَتِ الْقَدَرِيَّةُ: مَا أَتَكْرَثُمْ أَنْ مَعْنَى الصَّلَاحِ أَنَّهُ حِكْمَةٌ وَصَوَابٌ؟

قُلْنَا: فَيَجِبُ - عَلَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ - أَنْ يَكُونَ خُلُودُ أَهْلِ النَّارِ صِلَاحًا لَهُمْ؛ لِأَنَّهُ حِكْمَةٌ وَصَوَابٌ.

فَإِنْ قَالُوا: مَا مَعْنَى الْجُودِ وَالْبُخْلِ عَلَى أَصْلِكُمْ؟

قُلْنَا: هُوَ النَّفْعُ الْوَاقِعُ عَلَى جِهَةِ التَّفَضُّلِ، مَعَ الْقَصْدِ إِلَى النَّفْعِ بِهِ.

وَأَمَّا الْبُخْلُ: فَهُوَ مَنَعُ الْوَاجِبِ مِنَ الْفِعْلِ، دُونَ مَنَعِ التَّفَضُّلِ^(٤).

وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْبُخْلَ صِفَةُ دَمٍّ، وَمَنْ مَنَعَ مَا لَهُ مَنَعُهُ، لَا يَكُونُ مَذْمُومًا.

فَإِنْ قِيلَ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: مَانِعُ التَّفَضُّلِ مَذْمُومٌ أَيْضًا، وَلَكِنْ دُونَ دَمٍّ مَانِعٍ

الْوَاجِبِ؟

(١) انظر تعريف الواجب عند جمهور أهل السنة والجماعة من المتكلمين والأصوليين: أصول الدين (ص ١٩٩)، وغاية المرام (ص ٢٢٩).

وانظر تعريف الواجب بهذا الحد عند الأصوليين في: الحصائص: الفصول في الأصول (٢/ ٩٢)، والباقي: أحكام الفصول (١/ ٤٩)، والشيرازي: التبصرة في أصول الفقه (ص ٩٤)، والكلوداني: التمهيد في أصول الفقه (١/ ٦٤)، وغيرها.

(٢) انظر: أبو المظفر الإسفراييني: التبصير في الدين (ص ٥٦).

(٣) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ١٢٦، ١٢٧).

(٤) انظر التفسير للبخل عند أبي الحسن الأشعري في: اللمع (ص ١١٤، ١١٥)، ومجرد مقالات الأشعري

(ص ١٠٢)، وأيضًا: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/ ١٢٧).

قُلْنَا: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَمْ يَخُلْ وَاحِدٌ - وَإِنْ جَادَ بِالكَثِيرِ مِنْ مَالِهِ - مِنْ أَنْ يَكُونَ بَخِيلًا
أَوْ مَذْمُومًا.

فَمِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْبَعْدَادِيِّينَ أَنْ نَقُولَ: مُقْتَضَى أَصْلِكُمْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْبَارِي أَقْصَى
مُمْكِنٍ فِي كُلِّ اسْتِصْلَاحٍ، وَإِذَا رُوجِعْتُمْ فِيْمَا انْتَحَلْتُمُوهُ^(١)، بَعْدَ تَسْلِيمِ التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيحِ
الْعَقْلِيِّينَ لَكُمْ جَدَلًا، فَرِغْتُمْ إِلَى أَمَثَلَةٍ فِي الشَّاهِدِ؛ تَوْهَمْتُمْ فِيهَا حَسَنًا وَقَبِيحًا، وَحَاوَلْتُمْ بَعْدَ
اعْتِقَادِ ذَلِكَ رَدَّ الْغَائِبِ إِلَى الشَّاهِدِ:

فَإِذَا كَانَ هَذَا أَصْلَكُمْ، فَيَبْغِي أَنْ تَوْجِبُوا عَلَى الْوَاحِدِ مِمَّا أَنْ يُصْلَحَ غَيْرُهُ بِأَقْصَى الْإِمْكَانِ؛
مَصِيرًا إِلَى وَجُوبِ فِعْلِ الْأَصْلَحِ شَاهِدًا وَغَائِبًا^(٢)، فَإِذَا لَمْ تَوْجِبُوا فِعْلَ الْأَصْلَحِ شَاهِدًا، وَهُوَ
الْأَصْلُ الْمَرْجُوعُ إِلَيْهِ فِيْمَا يَتَنَافَسُ فِيهِ غَائِبًا، فَقَدْ نَقَضْتُمْ دَلِيلَكُمْ.

وَنَفَرِضُ فِيْمَا ذَكَرْنَاهُ فِي اسْتِصْلَاحِ الْعَبْدِ^(٣) نَفْسَهُ، وَقَدْ وَافَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ
أَنْ يَسْعَى فِي حَقِّ نَفْسِهِ بِمَا هُوَ الْأَصْلَحُ لَهُ فِي بَابِ الدُّنْيَا.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي تَحْرِيرِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ: «لَوْ وَجَبَ عَلَى اللَّهِ التَّفَضُّلُ؛ لِأَجْلِ
صَلَاحِنَا»^(٤)، لِأَنَّ كُلَّ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ لِأَجْلِ صَلَاحِنَا وَلِيُصْلِحَنَا بِهِ يَجِبُ عَلَيْنَا لِنُصْلَحَ بِهِ.

قَالُوا: إِنَّمَا لَمْ يَجِبْ عَلَى الْعَبْدِ فِعْلُ الْأَصْلَحِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَفِي حَقِّ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ
بِتَكْلِيفِ ذَلِكَ مَكْدُودًا مَجْهُودًا [فَجَازَ أَنْ لَا يُكَلَّفَ الْأَقْصَى وَالنَّهْيَاةَ الْقُصْوَى]^(٥)، وَالرَّبُّ
سُبْحَانَهُ قَادِرٌ عَلَى نَفْعِ غَيْرِهِ وَإِصْلَاحِهِ، مَعَ تَعَالِيهِ عَنْ تَضَرُّرِهِ بِمَا يَفْعَلُهُ.

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ لَا مَحْضُولَ لَهُ؛ فَإِنَّ التَّعَرُّضَ لِلنَّصَبِ وَالتَّعَبَّ لَوْ كَانَ فَاصِلًا بَيْنَ الشَّاهِدِ
وَالْغَائِبِ فِيْمَا أَلْزَمْنَاهُمْ، لَوْ جَبَ الْفَضْلُ بِهِ فِيْمَا يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ اتِّفَاقًا؛ حَتَّى يُقَالَ: لَا يَجِبُ
عَلَيْهِ شَيْءٌ يُكَابِدُهُ مِنَ الْمَسَاقِّ؛ كَالْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ.

(١) في الأصل: «انتخيموه» وصححتها تبعًا للإرشاد (ص ٢٨٩).

(٢) في الأصل: «أو غائبًا» وصححتها تبعًا للإرشاد (ص ٢٨٩).

(٣) في الأصل: «القتل» وصححتها تبعًا للإرشاد (ص ٢٩٠).

(٤) كذا بالأصل، وجواب الشرط مفقود من النص، ولعل معنى جواب الشرط الساقط من هذا النص: لوجب علينا مراعاة الأصلح في حق غيرنا، ولم أقف على حكاية هذا النقل عن أبي إسحاق عند غير أبي القاسم الأنصاري من أصحابه الأشاعرة.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، واستدركته من الإرشاد (ص ٢٩٠).

قَالُوا: مَا يَنَالُهُ مِنْ ثَوَابٍ لِلطَّاعَاتِ يَرْبُو^(١) عَلَى مَا يَنَالُهُ مِنَ الْمَشَاقَّاتِ.

يُقَالُ لَهُمْ: فَاسْلُكُوا هَذَا الْمَسْلَكَ فِي جَلْبِ الْأَصْلَحِ فِي مَوْقِعِ الْإِزْزَامِ، وَلَا تُسْقِطُوا وَجُوبَ مَا طَوَّلْتُمْ بِهِ [١٧٦/أ]؛ بِالْتَّعَرُّضِ^(٢) لِلْمَتَاعِبِ، وَهَذَا مَا لَا مَخْرَجَ مِنْهُ.

وَمِمَّا يَنْتَمِسُ بِهِ وَهُوَ يُدَانِي مَا ذَكَرْنَاهُ أَنْ نَقُولَ: النَّوَافِلُ وَالْقُرْبَاتُ [فِي فِعْلِهَا صَلَاحٌ لِلْعِبَادِ، وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: دُعَاءُ الرَّبِّ - تَعَالَى - إِلَيْهَا وَحَثُّهُ عَلَيْهَا، وَلَا يَنْدُبُ الرَّبُّ - تَعَالَى - إِلَّا إِلَى الصَّلَاحِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ، فَإِذَا وَضَحَ كَوْنُ فِعْلِهَا إِصْلَاحًا؛ فَلْيَجِبْ عَلَى الْعِبَادِ مَا يُصْلِحُهُمْ] (٣)، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، وَانْقَسَمَ حُكْمُ الْعِبَادِ إِلَى مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ، وَإِلَى مَا يَنْدُبُ إِلَيْهِمْ اسْتِحْبَابًا، فَلْتَنْقَسِمَ أَفْعَالُ اللَّهِ إِلَى مَا يَجِبُ فِي الْحِكْمَةِ، وَإِلَى مَا يُعَدُّ تَفَضُّلاً.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا قَسَمَ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - الْأَحْكَامَ إِلَى الْإِيجَابِ وَالِاسْتِحْبَابِ؛ لِإِعْلَامِهِ - سُبْحَانَهُ - بِأَنَّهُ لَوْ أَوْجَبَ عَلَيْهِمُ الْقُرْبَاتِ بِأَسْرِهَا، لَكَفَرُوا وَطَغَوْا، فَقَدَّرَ اللَّهُ مَا هُوَ الْأَصْلَحُ.

قُلْنَا: هَذَا تَمْوِيهٌ يُدْحِضُهُ^(٤) أَذْنَى تَنْبِيهِ؛ إِذْ فَعَلَ النَّوَافِلِ صَلَاحٌ مَدْعُوٌّ إِلَيْهِ، وَلَا يَنْفَعُهُمُ الْإِسْتِرَاحُ إِلَى الْمَعْلُومِ مِنْ حَالِ الْعِبَادِ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: مَنْ عَلِمَ الرَّبُّ أَنَّهُ لَوْ كَلَّفَهُ لَعَصَى وَطَغَى، وَلَوْ اخْتَرَمَهُ قَبْلَ إِكْمَالِ عَقْلِهِ فَازَ وَنَجَا، فَيَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعْرِيزُهُ لِلْمَرْبَةِ الْأَعْلَى؛ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ يَعْطِبُ دُونَ ذَرَكِهَا، فَهَلَّا قَالُوا: لَمَّا كَانَ فَعْلُ الْعَقْلِ صَلَاحًا، وَجَبَ إِيجَابُهُ، مِنْ غَيْرِ اكْتِرَافٍ بِمَا يَقَعُ فِي الْمَعْلُومِ، وَلَا مُخْلَصٍ لَهُمْ عَنْهُ.

وَمِمَّا يَنْتَمِسُ بِهِ أَنْ نَقُولَ: حَقِيقَةُ التَّفَضُّلِ^(٥)؛ إِيْصَالُ النِّفَعِ الْخَاصِّ إِلَى الْغَيْرِ، عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْإِسْتِحْقَاقِ، وَأَنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ اسْتَحَقَّ بِهِ الْمَدْحَ وَالتَّعْظِيمَ وَوَصَفَهُ بِأَنَّهُ مُحْسِنٌ مُتَّفَضِّلٌ، وَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ مَا يَلْحَقُ تَارِكُهُ الدَّمُّ وَالنَّقْصُ، وَإِذَا كَانَ هَذَا حَقِيقَةَ التَّفَضُّلِ، وَكَانَ الْقَدِيمُ

(١) في الأصل: «يربى» وكذا في الإرشاد (ص ٢٩٠)، والصواب: «يربو» كما أثبتناه ومعناه: يزيد، والذي يظهر لي: أن مأخذه يرجع إلى طريقة النسخ في كتابة هذه اللفظة.

(٢) غير واضحة في الأصل، وصححتها تبعاً لما في الإرشاد (ص ٢٩٠).

(٣) الذي في الأصل: «صَلَّاحٌ فِي فِعْلِ الْعِبَادِ يَنْدُبُ عَلَى الْعِبَادِ مَا يُصْلِحُهُمْ» واستفدت النص بتمامه من الإرشاد (ص ٢٩١).

(٤) غير واضحة في الأصل، وصححتها تبعاً لما في الإرشاد (ص ٢٩٢).

(٥) انظر في بيان حقيقة التفضل: الكشف (٢٢١/٣)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (١٥٥/٤)، (٣٧/٦)،

(١٣/٥٠٥)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٨٥، ٦١٩)، والمجموع المحيط بالتكليف (١/٢٤٤).

سُبْحَانَهُ قَادِرًا عَلَىٰ إِصْصَالِ الْمَنَافِعِ الْخَالِصَةِ إِلَىٰ خَلْقِهِ، وَلَمْ تَكُنْ مُسْتَحَقَّةً عَلَيْهِ، وَجَبَ لِدَلِّكَ كَوْنُهُ مُتَفَضِّلًا بِفِعْلِهَا.

هَذَا عَلَىٰ أَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةً عَلَىٰ وُجُوبِ وَصْفِهِ سُبْحَانَهُ بِالتَّفَضُّلِ وَالْإِحْسَانِ، وَلَوْ كَانَ كُلُّ نَفْعٍ يُوَصِّلُهُ إِلَىٰ خَلْقِهِ وَاجِبًا مُسْتَحَقًّا عَلَيْهِ، لَمْ يَكُنْ بِهِ مُتَفَضِّلًا، وَلَا مُحْسِنًا، وَلَا مُنْعِمًا، وَلَا مَحْمُودًا، وَلَا مَشْكُورًا؛ كَمَا لَا يَكُونُ مُتَفَضِّلًا؛ بِفِعْلِ الثَّوَابِ عِنْدَهُمْ، وَكَذَلِكَ بِفِعْلِ الْعَوَضِ.

فَإِنْ قَالُوا: جِهَةٌ كَوْنِ الْفِعْلِ تَفَضُّلًا أَنَّهُ يَقَعُ حَجَبًا بِفَاعِلِهِ، وَيَسْتَنْصِرُ بِعَدْلِهِ، وَيَنْتَفِعُ بِحَبْسِهِ^(١)، وَهَذِهِ صِفَةُ الْعِبَادِ فِيمَا يَبْذُلُونَهُ، فَلِذَلِكَ صَارُوا مُتَفَضِّلِينَ بِهِ، وَهَذَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّ الْقَدِيمِ؛ مِنْ حَيْثُ لَا يَتَضَرَّرُ بِالْبَدَلِ، وَلَا يَنْتَفِعُ بِالْإِمْسَاكِ.

قُلْنَا: لَيْسَ مَعْنَى التَّفَضُّلِ عِنْدَ أَهْلِ اللِّسَانِ مَا ذَكَرْتُمْ، وَلَوْ كَانَ مَعْنَى التَّفَضُّلِ مَا ذَكَرْتُمْ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ قَاضِي دَيْنِهِ، وَرَادُّ الْوَدِيعَةِ الَّتِي فِي يَدِهِ مُتَفَضِّلًا بِالرَّدِّ وَالْقَضَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ لِلْغَيْرِ مَعَ حَاجَةِ الْقَاضِي وَصَاحِبِ الْوَدِيعَةِ إِلَىٰ ذَلِكَ، وَاسْتِضْرَارِهِ بِخُرُوجِ ذَلِكَ مِنْ يَدِهِ.

وَمِمَّا تَتَمَسَّكُ بِهِ أَنْ نَقُولَ: قَضَاؤُكُمْ بِوُجُوبِ الْأَصْلَحِ عَلَى اللَّهِ وَرَطْكُكُمْ فِي جَحْدِ الصَّرُورَاتِ؛ وَذَلِكَ أَنْكُمْ قُلْتُمْ: الْأَصْلَحُ لِأَهْلِ النَّارِ مِنَ الْكُفَّارِ الْخُلُودُ فِيهَا، وَذَلِكَ أَصْلَحُ لَهُمْ مِنَ الْخُلُودِ فِي الْجَنَّةِ، وَهَذَا جَحْدُ الْبَدِيعَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَوْ أَنْقَذَهُمْ مِنْهَا، لَعَادُوا لِمَا نُهَوَّا عَنْهُ، وَاسْتَوْجَبُوا مَزِيدَ الْعِقَابِ.

قُلْنَا: هَلَّا أَمَاتَهُمْ، وَسَلَبَ عُقُولَهُمْ، وَقَطَعَ عِقَابَهُمْ؛ حَتَّى لَا يَعْصُوهُ؛ إِذْ لَيْسَتْ الْآخِرَةُ [١٧٦/ب] دَارَ تَكْلِيفٍ.

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ لِمَنْ يَعْلَمُ الرَّبَّ - تَعَالَى - أَنَّهُ يَكْفُرُ، فَهَلَّا قِيلَ^(٢): كَانَ الْأَصْلَحُ إِنْقَادَ مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَوْ خَلَّصَهُ لَعَادَ إِلَىٰ عِنَادِهِ؛ فَإِنَّ الْإِنْقَادَ مِنَ الْعَذَابِ رَوْحٌ^(٣) نَاجِزٌ، وَالتَّكْلِيفُ فِي حَقِّ مَنْ يَكْفُرُ تَنْجِيزٌ مَسْقِيٌّ، مِنْ غَيْرِ ارْتِقَابِ ثَوَابٍ، وَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ بِأَنَّ هَذَا الْمُعَذَّبَ لَوْ تَخَلَّصَ يَعُودُ إِلَى الدَّرَجَةِ الْأَعْلَى وَالْأَدْنَى، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَانِعًا مِنْ تَكْلِيفِهِ؛ إِنْ كَانَ الْمُبْتَعَى صَلَاحَهُ، بَلْ

(١) كذا بالأصل وركاكة الأسلوب واضحة فيه ولعل فيه سقطاً.

(٢) غير واضحة في الأصل، وصححتها تبعاً لما في الإرشاد (ص ٢٩٣).

(٣) كذا بالأصل، وكذلك في الإرشاد (ص ٢٩٣).

الْأَصْلَحُ لِمَنْ هَذِهِ حَالُهُ أَنْ لَا يُخْلَقَ أَصْلًا، وَلَكِنْ سَبَقَ مِنَ اللَّهِ حُكْمٌ لَا سَبِيلَ إِلَى رَدِّهِ؛ وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [السجدة: ١٣].

ثُمَّ نَقُولُ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: بَلِ الْأَصْلَحُ لِمَنْ هَذَا وَضَعُهُ، وَهُوَ فِي الْجَحِيمِ أَنْ يَعْفُو عَنْهُ، وَإِنْ عَادَ إِلَى الْكُفْرِ ثَانِيًا وَثَالِثًا يَغْفِرُ لَهُ؛ فَإِنَّهُ الْعَزِيزُ الَّذِي لَا يَتَضَرَّرُ بِكُفْرِهِ وَعِصْيَانِهِ. فَإِنْ قَالُوا: إِذَا كَانَتِ الْعُقُوبَةُ أَصْلَحَ لَهُ؛ لَأَنَّهُ تَوَعَّدَهُ بِذَلِكَ، وَوَعَدَهُ حَقًّا.

فَقُولُوا: إِنَّمَا صَارَتِ الْعُقُوبَةُ صَلاَحًا لَهُ؛ لِأَجْلِ الْخَبَرِ عَنْ عِقَابِهِ، وَوَجَبَ أَنْ تَصَحَّ الْأَخْبَارُ بِذَلِكَ.

قَالُوا: إِنْ لَمْ يُخْبَرْ بِذَلِكَ، كَانَ أَغَرَّ بِالْمَعَاصِي، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَفِ بِمَا أَخْبَرَ، لَمْ تَحْصُلِ الثِّقَةُ بِخَبَرِهِ.

قُلْنَا: إِذَا أَرَالَ عَنْهُ التَّكْلِيفَ فِي الْآخِرَةِ، لَا يَحْصُلُ هَذَا الْإِعْرَاءُ، وَلَا عَدَمُ الثِّقَةِ بِالْخَبَرِ. وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ أَنْ نَقُولَ: إِذَا حَكَمْتُمْ بِأَنَّ مَا يَفْعَلُهُ الرَّبُّ بَعْدَهُ، فَهُوَ حَتْمٌ عَلَيْهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَقْضُوا بِأَنَّ الرَّبَّ - سُبْحَانَهُ - لَا يَسْتَوْجِبُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِهِ شُكْرًا؛ كَمَا لَا يَسْتَوْجِبُ بِإِيصَالِ الثَّوَابِ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ حَمْدًا وَلَا شُكْرًا فِي الْجَنَّةِ؛ إِذِ الْعَقْلُ عَلَى قِيَاسِهِمْ يَقْضِي بِأَنَّ مَنْ يُؤَدِّي وَاجِبًا لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ شُكْرًا؛ كَالَّذِي يَرُدُّ وَدِيعَةً أَوْ دَيْنًا لَازِمًا.

فَإِنْ قَالُوا: الثَّوَابُ عَوَظٌ، وَلَيْسَ عَلَى الْعَوَظِ عَوَظٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْإِتِّدَاءُ بِالنِّعْمَةِ.

قُلْنَا: إِذَا اسْتَوَى فِي الْوُجُوبِ، لَا يُؤْتَرُ افْتِرَاقُهُمَا فِيمَا ذَكَرْتُمُوهُ.

ثُمَّ شُكْرُ النِّعْمَةِ عَوَظٌ عَنِ النِّعْمَةِ، وَهُوَ مُقَابِلُ بَثْوَابٍ.

وَمِمَّا نَطَالِبُهُمْ بِهِ أَنْ نَقُولَ: إِذَا أَوْجَبْتُمْ فِعْلَ الْأَصْلَحِ فِي الدُّنْيَا، وَمَقْدُورَاتُ اللَّهِ لَا نِهَآيَةَ لَهَا وَلَا حَصْرَ لِلذَّاتِ، فَأَيُّ قَدَرٍ تَضَيُّطُونَهُ فِي الْأَصْلَحِ؟

قَالُوا: الْقَدَرُ الَّذِي لَا يُطِغِيهِ فِي الْمَعْلُومِ.

قُلْنَا: لَا أَتَرِ لِلْعِلْمِ عِنْدَكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ أَوْجَبْتُمْ تَكْلِيفَ مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَكْفُرُ بَعْدَ التَّكْلِيفِ.

وَإِنْ تَمَسَّكُوا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَعَثُوا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُزِيلُ بِقَدَرٍ مَا

بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٢٧]؛ بِحَيْثُ لَا يُؤَدِّي إِلَى الطُّغْيَانِ:

قُلْنَا: إِنَّمَا وَرَدَ هَذَا فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مَخْصُوصِينَ بِهَذَا.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ: أَنَّهُ قَدْ بَسَطَ الرِّزْقَ عَلَى مُعْظَمِ الْكُفَرَةِ وَالْفَجَرَةِ فِي الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، وَجَعَلَ ذَلِكَ سَبَبًا لَطُغْيَانِهِمْ وَاسْتِعْبَادِهِمْ ضُعَفَاءَ الْمُسْلِمِينَ؛ وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [التوبة: ٥٥].

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾ [طه: ١٣١، الجن: ١٧].

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَءَابَأَهُمْ حَتَّىٰ سُئِلُوا الذِّكْرَ﴾ [الفرقان: ١٨] [١/١٧٧].
وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ.

وَمِمَّا ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ قَالَ: «أَخْبِرُونَا بِمَا كَانَ أَصْلَحَ لِلنَّبِيِّ ﷺ يُقْبِيهِ مِائَةً عَامٍ يَقُومُ فِيهَا بِحُقُوقِ اللَّهِ، وَيُرْشِدُ النَّاسَ إِلَى الْمَحَجَّةِ الْمُسْتَقِيمَةِ، فَيَسْتَحِقُّ بِذَلِكَ ثَوَابَ مِثْلِهِ، أَوْ أَنْ يُمِيتَهُ وَهُوَ ابْنُ نَيْفٍ وَسِتِّينَ سَنَةً؟

فَإِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ التَّعْمِيرُ: فَقَدْ اقْتَطَعَهُ بِالْإِمَاتَةِ.

وَإِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ الْإِمَاتَةُ: فَفِيهِ قَطْعُ الْعَمَلِ وَالثَّوَابِ وَمَنَافِعِ النَّاسِ بِهِ؛ فَلَا يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّمَا تَوَفَّاهُ لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَوْ بَقَا لَفَسَقَ؛ لِأَنَّ إِزْسَالَ مَنْ هَذَا وَصْفُهُ وَحَالُهُ فِي الْمَعْلُومِ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ».

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ حَمَى نَبِيَّهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - عَنْ تَعَلُّمِ الْخَطِّ وَالكِتَابَةِ، وَالْفِطَاظَةِ فِي الْخَلْقِ؛ لِئَلَّا يَنْفَضَّ النَّاسُ عَنْهُ، فَكَيْفَ تُجَوِّزُونَ مَا هُوَ فَوْقَهُ مِنَ الْفِسْقِ وَنَجْوِهِ. ثُمَّ يَلْزَمُهُمْ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ: أَنْ يُمِيتَ كُلَّ مُؤْمِنٍ مُطِيعٍ، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ ارْتَدَّ وَكَفَرَ أَوْ فَسَقَ؛ فَإِنَّهُ لَوْ بَقَا وَفَسَقَ حَبِطَ عَمَلُهُ.

فَإِنْ قَالُوا: عَلِمَ أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ الرَّسُولُ، لَكَانَ فِيهِ اسْتِفْسَادُ بَعْضِ الْأُمَّةِ؛ فَلِهَذَا أَمَاتَهُ.

قُلْنَا: فَقَدْ مَنَعَ الْأَصْلَحُ لَهُ لِأَجْلِ نَفْعٍ غَيْرِهِ.

ثُمَّ نَقُولُ: أَيُّ عَقْلِ يَقْبَلُ أَنَّ فِي تَعْمِيرِ إِبْلِيسَ صَلَاحًا لَهُ وَلِلْخَلْقِ، وَفِي تَعْمِيرِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَادٌ لِلْخَلْقِ؟!

فَإِنْ قَالُوا: فِي تَعْمِيرِ إِبْلِيسَ امْتِحَانُ الْمُكَلَّفِينَ:

قُلْنَا: وَفِي إِمَاتَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِيقَاعُ الْفِتْنَةِ فِي الدِّينِ، وَكَثْرَةُ الْإِخْتِلَافِ وَالْحُرُوبِ فِي الْمُسْلِمِينَ.

فَإِنْ قَالُوا: الدَّلِيلُ عَلَى وُجُوبِ فِعْلِ الْأَصْلَحِ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ حَكِيمٌ.
قُلْنَا: إِنْ عَنِتُّمْ بِالْحِكْمَةِ الْعِلْمِ: فَهُوَ بَاطِلٌ كَمَا قَدَّمْنَاهُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَفْعَلَ بِالْغَيْرِ مَا هُوَ الْأَصْلَحُ لَهُ.

وَإِنْ عَنِتُّمْ بِهَا الصَّوَابَ وَالْعَدْلَ: فَأَقِيمُوا الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ فِعْلُ كُلِّ صَوَابٍ وَحِكْمَةٍ إِذَا كَانَ تَفَضُّلاً، وَفِي وُجُوبِ فِعْلِ الْجُودِ وَالْكَرَمِ اخْتِلَافًا.

وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى الْبَصَرَيْنِ: فَإِنْ مَنَعْنَا التَّحْسِينَ وَالتَّقْيِيعَ الْعَقْلَيْنِ، وَأَوْضَحْنَا نَفْيَ الْوُجُوبِ عَلَى اللَّهِ، فَفِي ذَلِكَ صَدُّهُمْ عَنْ مَرَامِهِمْ.

وَإِنْ سَلَّمْنَا لَهُمْ هَذَا الْأَصْلَ قُلْنَا لَهُمْ بَعْدَهُ: قَدْ أَوْجَبْتُمْ - بَعْدَ التَّكْلِيفِ - الْأَصْلَحَ فِي الدِّينِ، فَهَلَّا أَوْجَبْتُمْ الْأَصْلَحَ فِي الدُّنْيَا !! وَأَيُّ فَضْلٍ بَيْنَهُمَا؟!

وَيَطْرُدُ عَلَيْهِمْ شُبُهَةُ الْبُعْدَانِيِّينَ مِنَ الْجُودِ وَالْكَرَمِ، وَأَنَّهُ لَا يُسْتَصْرَبُ بِالْبَدْلِ وَالْعَطَاءِ، فَكَيْفَ لَا يُوسَّعُ النِّعَمَ عَلَى ذَوِي الْحَاجَاتِ؟!

فَإِنْ قَالُوا: مَنَعَهُمْ ذَلِكَ لِئَلَّا يَطْغَوْا
فَقَدْ أَجَبْنَا عَنْهُ.

وَمِمَّا يَخْصُ بِهِ التَّفْرِيقُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّمَا حَسَنْتُمْ التَّكْلِيفَ؛ لِتَفْوِضِ الْمُكْلَفِ لِلثَّوَابِ الدَّائِمِ، وَإِذَا عَلِمَ الرَّبُّ تَعَالَى أَنَّهُ إِذَا اخْتَرَمَ عَبْدُهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَكَمَالِ الْعَقْلِ، لَكَانَ نَاجِيًا، وَلَوْ أَهْمَلَهُ، وَسَهَّلَ لَهُ النَّظَرَ، لَعَانَدَ وَجَحَدَ، فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - أَرَادَ الْخَيْرَ وَالصَّلَاحَ مِمَّنْ عَلِمَ ذَلِكَ مِنْهُ؟!

وَهَذَا الْفَضْلُ مِمَّا نُفَرِّدُهُ بِالْحُكْمِ فَنَقُولُ: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ قَاطِبَةً عَلَى حُسْنِ تَكْلِيفِ [١٧٧/ب] الْمَعْلُومِ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ يَكْفُرُ وَيَهْلِكُ.

وَقَدْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ الشَّنَوِيَّةِ، وَقَالُوا: إِنَّهُ سَفَهٌ مِنْ طَبِيعِ الظَّلَامِ.

وَمُقْتَضَى أَصُولِ الْقَدَرِيَّةِ قُبْحُ ذَلِكَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّكْلِيفِ عِنْدَهُمْ الْإِسْتِصْلَاحُ وَالتَّعَرُّضُ لِأَسْنَى الدَّرَجَاتِ، الَّتِي لَا تُنَالُ إِلَّا بِالْأَعْمَالِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ - لَا مَحَالَةَ -

أَنْ يَكُونَ الرَّبُّ مُسَيِّئًا لِلنَّظَرِ لِمَنْ خَلَقَهُ وَأَكْمَلَ عَقْلَهُ وَكَلَّفَهُ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ يَهْلِكُ وَيَخْسُرُ حَظَّهُ مِنَ التَّفَضُّلِ؛ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ بِذَلِكَ مَانِعًا لَهُ عَنِ إِرَادَتِهِ وَالتَّعْرِيزِ لِمَنْ هَذِهِ حَالَتُهُ لِلنَّفْعِ وَالثَّوَابِ.

وَكُلُّ عَاقِلٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى نَفْسِهِ، وَعَلِمَ خَبَرَ نَبِيِّ إِيَّاهُ عَنِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - أَنَّهُ إِنْ أَخْرَجَ وَلَدَهُ إِلَى بَلَدٍ فِي تِجَارَةٍ لِيَرْبَحَ وَيَلِيَ الْوَلَايَاتِ، وَأَمَدَّهُ بِالْأَمْوَالِ وَالْعُدَدِ لِدَلِّكَ، لَهْلَكَ وَلَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ، وَلَا بِشَيْءٍ مِمَّا يُخْرِجُهُ لِأَجَلِهِ، أَنَّ عِلْمَهُ بِذَلِكَ يَصْرِفُهُ عَنِ هَذِهِ الْإِرَادَةِ^(١).

وَكَذَلِكَ إِنْ أَخْبَرَهُ نَبِيُّ بِأَنَّهُ إِنْ أَعْطَى وَلَدَهُ السَّلَاحَ وَالْمَالَ لِيَجْهَدَ الْمُشْرِكِينَ، قَتَلَ بِذَلِكَ نَفْسَهُ وَغَيْرَهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، لَصْرِفَهُ عِلْمُهُ عَنِ إِرَادَتِهِ؛ لِنَفْعِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ: وَكَانَ اللَّهُ عَالِمًا بِأَنَّ مَنْ كَلَّفَهُ مِنَ الْكُفَّارِ يَهْلِكُ وَيُخَالِفُ وَيَسْتَوْجِبُ الْخُلُودَ فِي النَّارِ، وَجِبَ - لَا مَحَالَةَ - أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ بِذَلِكَ مَانِعًا عَنِ إِرَادَةِ نَفْعِهِ وَتَعْرِيزِهِ لِلثَّوَابِ، بَلْ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْمَفْسَدَةِ وَسُوءِ النَّظَرِ فِي عَقْلِ كُلِّ عَاقِلٍ.

فَإِنْ قَالُوا: الْوَالِدُ إِنْ ائْتَمَعَ عَنْ دَفْعِ السَّلَاحِ إِلَى وَلَدِهِ؛ لِمَا ذَكَرْتُمْ، فَإِنَّهُ مُمْتَنِعٌ بِسَبَبِ أَنَّهُ يَغْتَمُّ بِهَلَاكِ وَلَدِهِ وَذَهَابِ مَالِهِ، فَيَصْرِفُهُ ذَلِكَ عَنِ هَذِهِ الْإِرَادَةِ، وَالرَّبُّ يَتَعَالَى عَنِ الْإِغْتِمَامِ وَالنَّدَامَةِ.

قُلْنَا: هَذَا بُهْتُ مِنْكُمْ، وَذَلِكَ أَنَّ الْوَالِدَ سَوَاءٌ يَغْتَمُّ بِهَلَاكِ وَلَدِهِ أَوْ لَا يَغْتَمُّ بِهِ، بَلْ يَسْرُهُ ذَلِكَ، فَلَا يَتَصَوَّرُ مِنْهُ أَنْ يَدْفَعَ السَّيْفَ إِلَيْهِ؛ بِإِرَادَةِ النَّفْعِ، وَالتَّعْرِيزِ لِلْفَائِدَةِ، مَعَ الْعِلْمِ بِعَاقِبَةِ أَمْرِهِ، بَلْ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا يَقْصِدُ بِهِ هَلَاكَهُ وَالْخَلَاصَ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ الرَّبُّ مُقَدِّسًا عَنْ هَذِهِ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَعْتَرِي بَنِي آدَمَ، فَكَيْفَ تَحْدُثُ لِنَفْسِهِ هَذِهِ الْإِرَادَاتُ؟ أَعْنِي: إِرَادَةَ الصَّلَاحِ وَالنَّفْعِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ، وَتَحْدُثُ لَهُ أَحْوَالٌ مِنْ تِلْكَ الْإِرَادَةِ، فَخَلَقَ هَذِهِ الْإِرَادَاتِ عَبَثٌ.

وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ قَالُوا: لَا يَحْسُنُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَبْعَثَ رَسُولًا إِلَى خَلْقِهِ، وَيُكَلِّفَهُ الْأَدَاءَ عَنْهُ مِنَ الْأَمَّةِ، مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَا يُؤَدِّي؛ فَإِنْ عِلْمُهُ بِأَنَّهُ لَا يُؤَدِّي يَصْرِفُهُ عَنِ إِرَادَةِ الْأَدَاءِ عَنْهُ، فَكَذَلِكَ عِلْمُهُ بِأَنَّهُ يَكْفُرُ وَيَهْلِكُ؛ وَجِبَ أَنْ يَصْرِفَهُ عَنِ إِرَادَةِ الْخَيْرِ وَالصَّلَاحِ بِهِ.

وَهَذَا بِمِثَابَةِ مَنْ أَدْلَى حَبْلًا إِلَى غَرِيقٍ؛ لِيُخَلِّصَ بِهِ نَفْسَهُ مِنَ الْغَرَقِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ يَخْثُ

نَفْسُهُ بِهِ، فَقَدْ أَسَاءَ النَّظَرَ لَهُ، بَلْ قَصَدَ بِهِ هَلَاكَهُ، لَا صَلَاحَهُ؛ وَقَدْ أَعْطَوْنَا أَنَّهُ تَعَالَى إِذَا عَلِمَ أَنَّ فِي تَكْلِيفِهِ الْعَبْدَ الْإِيمَانَ فَسَادَ الْجَمَاعَةِ مِنَ النَّاسِ، أَوْ فَسَادَ الْإِثْنَيْنِ؛ فَإِنَّهُ يَقْبَحُ تَكْلِيفُهُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَفْسَادٌ لِمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَكْفُرُ عِنْدَ تَكْلِيفِهِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ.

وَمِمَّا نَطَالِبُ بِهِ الْبَصَرِيَّيْنِ أَنْ نَقُولَ: الرَّبُّ قَادِرٌ عَلَى التَّفْضِيلِ بِمِثْلِ الثَّوَابِ، فَأَيُّ غَرَضٍ لَهُ فِي تَعْرِضِ الْعِبَادِ لِلْبَلْوَى وَالْمَشَاقِّ^(١)؟

[١/١٧٨] فَإِنْ قَالُوا: لَا يَتَّصِفُ الرَّبُّ بِالْإِفْتِدَارِ عَلَى ذَلِكَ؛ فَإِنَّا لَوْ قَدَرْنَا ذَلِكَ، لَكَانَ الرَّبُّ مُتَفَضِّلًا بِهِ، وَاسْتِيفَاءَ الْمُسْتَحَقِّ أَهْنَى^(٢) مِنْ قَبُولِ الْفَضْلِ.

قُلْنَا: هَذَا قَوْلٌ مَنْ لَا يَعْرِفُ الرُّبُوبِيَّةَ وَلَا الْعُبُودِيَّةَ، وَمَنْ الَّذِي يَسْتَنْكِفُ، وَهُوَ عَبْدٌ مَرْئُوبٌ مِنْ قَبُولِ^(٣) فَضْلِ اللَّهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُتَفَضِّلٌ بِإِبْتِدَاءِ الْخَلْقِ وَالْعَقْلِ وَالتَّكْلِيفِ؛ عَلَى أَصُولِكُمْ، فَالثَّوَابُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ، وَسَنَعُودُ إِلَى هَذَا الْفَضْلِ فِي بَابِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الرَّبَّ - سُبْحَانَهُ - مُتَفَضِّلٌ بِإِبْتِدَاءِ الْخَلْقِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ، وَلَوْ خَلَقَهُمْ وَأَسْكَنَهُمُ الْجَنَّةَ، كَانَ حَسَنًا مِنْهُ، وَلَوْ خَلَقَهُمْ فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ أَمَاتَهُمْ قَبْلَ بُلُوغِهِمْ، أَوْ بَلَغَهُمْ مَبْلَغَ التَّكْلِيفِ وَلَمْ يُكَلِّفَهُمْ - كُلُّ ذَلِكَ مِنْهُ حَسَنٌ؛ لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ، وَإِلَى حُكْمِهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَصِيرُ.

الْقَوْلُ فِي اللُّطْفِ وَهَعْنَاهُ^(٤)

قَالَ الْمُعْتَزِلَةُ: اللَّطْفُ هُوَ الْفِعْلُ^(٥) الَّذِي عَلِمَ الرَّبُّ - تَعَالَى - أَنَّ الْعَبْدَ يُطِيعُ عِنْدَهُ، وَلَا يَتَخَصَّصُ ذَلِكَ بِجَنْسٍ، فَرَبَّ شَيْءٍ هُوَ لُطْفٌ فِي إِيْمَانِ عَبْدٍ، وَلَيْسَ بِاللُّطْفِ فِي إِيْمَانِ عَبْدٍ^(٦).

(١) انظر هذا الإيراد في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٩٩).

(٢) كذا في الأصل، والذي في الإرشاد (ص ٢٩٩): «أولى».

(٣) في الأصل: «قبل»، وصححتها تبعاً لما في الإرشاد (ص ٢٩٩).

(٤) انظر هذا المبحث في: الجويني: الإرشاد (ص ٣٠٠، ٣٠١).

(٥) في الأصل: «العقل»، وصححتها تبعاً لما في الإرشاد (ص ٢٩٠).

(٦) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٤/٣٧، ٦١)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٥١٩).

وَقَدْ يُطْلَقُ اللَّطْفُ مُضَافًا إِلَى الْكُفْرِ؛ فَيُسَمَّى مَا يَقَعُ الْكُفْرُ عِنْدَهُ لُطْفًا فِي الْكُفْرِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ.

ثُمَّ يَجِبُ عَلَى أَصْلِهِمْ: أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ أَقْصَى مُمَكِّنٍ فِي اللَّطْفِ ^(١).

وَقَالُوا: لَيْسَ ^(٢) فِي مَقْدُورِ الرَّبِّ - تَعَالَى - لُطْفٌ لَوْ فَعَلَهُ بِالْكَفَرَةِ لَأَمْنُوا ^(٣).

وَعِنْدَنَا: اللَّطْفُ خَلْقُ قُدْرَةِ الطَّاعَةِ ^(٤)، وَذَلِكَ مَقْدُورٌ لِلَّهِ؛ بَلْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ

لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾ [الأنعام: ٣٥].

قَالَ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾

[يونس: ٩٩].

وَلَا يُمَكِّنُ حُمْلَ هَذَا عَلَى الْإِلْجَاءِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِهِدَى عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا

مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ فِي مَعْنَى اللَّطْفِ ^(٥).

قَالَ الْقَاضِي: «وَلَكِنَّ عَادَةَ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي الْفِعْلِ الَّذِي يَقَعُ

عِنْدَهُ فِعْلٌ آخَرُ يَكُونُ كَالدَّاعِي لَهُ، وَالسَّبَبِ فِي وَقْعِهِ.

وَالْأَغْلَبُ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ أَنَّهُمْ يُسَمُّونَ الْفِعْلَ الَّذِي يَقَعُ صَلَاحُ الْمُكَلَّفِ وَطَاعَتُهُ عِنْدَهُ

لُطْفًا، دُونَ مَا يَقَعُ عِنْدَهُ كُفْرُهُ وَمَعْصِيَتُهُ ^(٦).

ثُمَّ قَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا: إِنَّ ذَلِكَ لَا يَتَعَلَّقُ بِجِنْسٍ مَخْصُوصٍ، بَلْ هُوَ فِعْلٌ يَقَعُ

عَلَى وَجْهِ دُونَ وَجْهِهِ، فَيَحْدُثُ ذَلِكَ مِنَ الْمُكَلَّفِ؛ فِعْلٌ مَخْصُوصٌ، وَيَكُونُ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِهِ

ذَلِكَ، فَيُسَمَّى لُطْفًا فِي كَوْنِ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِهِ.

(١) انظر: المغني (١١/ ٤٣١)، (١٣/ ١٧، ٦٥، ٤٢٠)، والمحيط بالتكليف (٢/ ٢٣٠)، والمعتمد (ص ١٧٩)، ونهاية الأقدام (ص ٤٠٤).

(٢) في الأصل: «ليست»، وصحتها تبعاً لما في الإرشاد (ص ٣٠٠، ٣٠١).

(٣) انظر: الانتصار (ص ١١٥)، وحكى رجوع بشر عن هذه المقالة، وشرح الأصول الخمسة (ص ٥٢٠)، ونسب الأشعري هذه المقالة إلى بشر؛ والمقالات (١/ ٣١٣) بدون ذكر رجوعه عنها. وانظر نقد الأشعري لهذه المقالة في: الإبانة (ص ١٨٢، ١٨٣).

(٤) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ١٢٤).

(٥) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٦) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٦٤، ٥١٩، ٧٧٩)، ومتشابه القرآن (٢/ ٧١٩)، والمجموع المحيط بالتكليف (٢/ ٣٣٤).

قَالَ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ.

وَقَدْ يَكُونُ اللَّطْفُ عَدَمَ فِعْلٍ، فَيَكُونُ ذَلِكَ دَاعِيًا لِلْإِنْسَانِ إِلَى فِعْلٍ طَاعَةٍ^(١).

ثُمَّ اللَّطْفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

فَمِنْهُ مَا هُوَ لُطْفٌ لِجَنْسِهِ؛ كَالْقُدْرَةِ عَلَى الطَّاعَةِ.

وَالثَّانِي: هُوَ الَّذِي يَسْهُلُ عَلَى الْمَرْءِ إِيقَاعُهُ، وَيَدْعُوهُ إِلَيْهِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي لَيْسَ بِلُطْفٍ لِعَيْنِهِ.

وَكِلَا اللَّطْفَيْنِ لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ فِعْلُهُمَا.

قَالَ الْإِمَامُ: «الضَّرْبُ الْأَوَّلُ مِمَّا قَالَهُ أَبُو الْحَسَنِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ».

وَقَالَ الْجُبَّائِيُّ: وَابْنُهُ وَجَمَاعَةُ الْبَصَرِيِّينَ: «لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ شَيْءٌ لِعِبَادِهِ إِذَا هُوَ لَمْ يَكْلَفْهُمْ، فَأَمَّا إِذَا كَلَّفَهُمْ فِعْلَ الْوَاجِبِ [١٧٨/ب] فِي عُقُولِهِمْ، وَاجْتِنَابِ الْقَبَائِحِ، وَخَلْقِ فِيهِمْ الشَّهَوَةَ لِلْقَبِيحِ، وَالنُّفُورَ مِنَ الْحَسَنِ، وَرَكَبَ فِيهِمْ الْأَخْلَاقَ الذَّمِيمَةَ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ - عِنْدَ هَذَا التَّكْلِيفِ - إِكْمَالُ الْعَقْلِ، وَنَصَبُ الْأَدَلَّةِ وَالْقُدْرِ وَالْآلَاتِ؛ مَا يَكُونُ مُزِيحًا لِعِلَلِهِمْ^(٢) فِيمَا أَمَرَهُمْ بِهِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ بِهِمْ أَدْعَى الْأُمُورِ إِلَى فِعْلٍ مَا كَلَّفَهُمْ بِهِ، وَأَزْجَرَ الْأَشْيَاءِ لَهُمْ عَنْ فِعْلِ الْقَبِيحِ الَّذِي نَهَاَهُمْ عَنْهُ^(٣).

فَيُقَالُ لَهُمْ: لِمَ أَوْجَبْتُمْ عَلَى اللَّهِ اللَّطْفَ فِي الدِّينِ؟ وَهَلَّا قُلْتُمْ: إِنَّهُ يَقْطَعُ اللَّطْفُ تَعْظِيمًا لِلْمِخَنَةِ وَتَعْرِيضًا لِلْمُكَلَّفِينَ لِعِظَمِ الْمَشَقَّاتِ مَعَ قَطْعِ الْأَلْطَافِ لِلثَّوَابِ الْأَجْزَلِ^(٤).

فَإِنْ قَالُوا: مَنَعَ اللَّطْفُ فِي فِعْلِ الطَّاعَةِ بِمَثَابَةِ الْمَنَعِ مِنْ نَفْسِ الطَّاعَةِ؛ لِأَنَّ الْمُكَلَّفَ عِنْدَ وُجُودِ اللَّطْفِ يَخْتَارُ الْإِيمَانَ، وَعِنْدَ عَدَمِهِ لَا يَخْتَارُهُ؛ فَجَرَى مَجْرَى التَّمَكِينِ.

يُقَالُ لَهُمْ: مَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ وُجُوبِ اخْتِرَامٍ مَنْ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ إِذَا كَلَّفَهُ يَكْفُرُ، وَإِذَا لَمْ يَكْلَفْهُ

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٢٥٩/١١)، (٤١٥/١٢).

(٢) في الأصل: «لعيهم» والصواب ما أثبتنا تبعاً لما تقدم من شرائط التكليف عند المعتزلة؛ انظر فيما تقدم: (ل ٦١/ب).

(٣) انظر: المغني (٤٣١/١١)، (١٧/١٣)، (٦٥، ٤٢٠)، والمحيط بالتكليف (٢٣٠/٢)، والمعتمد للبصري (ص ١٧٩)، ونهاية الأقدام (ص ٤٠٤).

(٤) انظر هذا الاعتراض في: الجويني: الإرشاد (ص ٣٠١).

يَنْجُو أَوْ يَقُوزُ بِالنَّعِيمِ؟! وَأَنْ يَكُونَ مَنُّهُ مِنَ الْإِخْتِرَامِ الَّذِي تَحْصُلُ بِهِ السَّلَامَةُ بِمَثَابَةِ مَنُّهِ مِنَ الْإِيمَانِ؟!

وَإِذَا حَسُنَ مَنُّ الْإِخْتِرَامِ مِمَّنْ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ يَكْفُرُ، وَيَحْسُنُ حَظُّهُ مِنَ التَّفَضُّلِ بِالنَّعِيمِ، فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَيْضًا مِنْ حُسْنِ مَنِّهِ اللَّطْفَ مَعَ التَّكْلِيفِ؛ لِأَنَّ ثَوَابَهُ مَعَ مَنِّ اللَّطْفِ أَوْفَرُ وَأَجْزَلُ؟! فَإِنْ قَالُوا: الْعَرَضُ أَنْ يُؤْمِنُوا.

قُلْنَا: أَيُّ عَرَضٍ فِي تَكْلِيفٍ مَنْ لَا يُؤْمِنُ؟!

وَإِذَا حَكَمْنَا الْعُقُولَ: فَاخْتِرَامُ مَنْ هَذَا سَبِيلُهُ، هُوَ اللَّطْفُ بِهِ دُونَ تَعْرِيزِهِ لِلتَّكْلِيفِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا لُطْفَ فِي الْمَعْلُومِ يُؤْمِنُ الْمُكَلَّفُ عِنْدَهُ^(١).

فَهَذَا مَبْلَغُ عَرَضِنَا فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ،،
وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

الغنية في الكلام

الفهارس العامة للنص المحقق

وتشمل:

أولاً: الفهارس الفنية.

ثانياً: الفهارس التحليلية الموضوعية.



أولاً: الفهارس الفنية

- ١ - فهرس الآيات.
- ٢ - فهرس الأحاديث النبوية.
- ٣ - فهرس الآثار.
- ٤ - فهرس الأشعار والأرجاز وأنصاف الأبيات.
- ٥ - فهرس الأعلام والأماكن.
- ٦ - فهرس الفرق والطوائف.
- ٧ - فهرس الكتب والمصادر.

١ - فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سُورَةُ الْفَاتِحَةِ		
﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	٢	١٠٢٧
﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾	٦	٨٣٤
سُورَةُ الْبَقَرَةِ		
﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾	٢	٨٥٥
﴿ سِوَاهُ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١﴾		
﴿ حَسْبُ اللَّهِ عَلَى الَّذِينَ هُمْ يُحَنِّدُونَ ﴾	٧، ٦	٨٥٩
﴿ يُحَنِّدُونَ اللَّهَ ﴾	٩	٧١٧، ٣٧٠
﴿ مِمَّنْ بَيْنَكُمْ عُنًى ﴾	١٨، ١٧١	٦٦٨
﴿ عَلَ كُلِّ نَفْسٍ وَقَدِيرٌ ﴾	٢٠	٦٥٦
﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ آغْبُودًا رَّيَكُمُ ﴾	٢١ - ٢٢	٢٤٩
﴿ آغْبُودًا رَّيَكُمُ ﴾	٢١	٨٤٤
﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا زَلَّلْنَا عَلَىٰ عِبَادِنَا ﴾	٢٣	٨٤٣، ٢٥٣
﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾	٢٤	٧٨٨
﴿ ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ ﴾	٢٩	٧١٦، ٦٥٦، ٣٩٣
﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾	٣٠	٩١٤، ٤٤٤، ٢٥٧
﴿ أَقْبِسُوا الصَّلَاةَ ﴾	٤٣	٨٤٤
﴿ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً ﴾	٥٥	٧٨٩
﴿ كُونُوا وَرْدَةً خَاسِئِينَ ﴾	٦٥	٨٤٣، ٦٥٥
﴿ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمُؤُونَكَ لِمَ لَا تَكَلِّمُ اللَّهَ ﴾	٧٥	٦٦٨

٤٥٤	٢٥٣، ٨٧	﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾
٩٧٦، ٧٩٠	٩٤	﴿فَتَمَتَّعُوا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾
٥٥١	١٠٣	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَأَتَّقَوْا لِمَثُوبِيَّتِي مِنْ عِنْدِ اللَّهِ حَزِيرٌ﴾
٤١٥، ٣٩٥	١١٥	﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾
٩٩٠	١١٦	﴿كُلٌّ لِلَّهِ فَاعْبُدُوهُ﴾
٢٥٤	١٢١	﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ﴾
٩١٤	١٢٦	﴿ثُمَّ أَصْطَفَوْهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ﴾
٨٣٥	١٢٨	﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ﴾
٢٥٨	١٣١	﴿أَسْلِمْتُ قَالَ أَسْلَمْتَ رَبِّ الْمَلَكِينَ﴾
٣٦٦	١٣٧	﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِعِشَىٰ مَا ءَامَنُوا بِهِ﴾
٨٤٨، ٤٠٢	١٥٦	﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾
٨٤٨	١٥٧	﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَعَذِّبُونَ﴾
٢٤٧، ٢١٩	١٦٣	﴿وَلَا تُهْزَأُ إِلَهُهُ وَجَدَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾
		﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَتَخْلُفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ
٢١٩	١٦٤	وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾
٥٦٤	١٦٥	﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾
٨٤٣	١١٧	﴿وَإِذَا فَضَّضَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾
٨٧٩	١٨٤	﴿وَعَلَىٰ الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾
٩٩٣، ٩٨٦، ٨٥٥، ٥٨٢	١٨٥	﴿أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ﴾
٤٥٧	١٨٦	﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾
٧٠٩	٢٠٠	﴿فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَاءَكُمْ﴾
٣٩٠	٢١٢	﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْفَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾
٤٠٠، ٣٧٠	٢٤٥	﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ﴾
٤١٠	٢٤٧	﴿وَزَادَهُ، بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْرِ﴾
٩٨٧	٢٥٣	﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَلُوا﴾
٧٨٧، ٥٥١، ٥٤٣، ٣٩٠، ٣٨٩	٢٥٥	﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾
٢٥٧، ٢٥٢	٢٦٠	﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُنْزِلُ الْمَوْتِ﴾
٧٨٤	٢٦٦	﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾
٦٦٨	٢٨٥	﴿وَمَكَالُوا سَمِينًا وَأَطَعْنَا﴾
٩١٠	٢٨٦	﴿رَبَّنَا وَلَا تُحِطِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾

سُورَةُ الْاِٰنِ

٥٤٣	٢	﴿ اِنَّهٗ لَا اِلٰهَ اِلَّا هُوَ اَلْحَىُّ الْقَيُّوْمُ ﴾
٨٦١	٨	﴿ رَبَّنَا لَا تُخِزْ قُلُوْبَنَا بَعْدَ اِذْ هَدَيْتَنَا ﴾
٧٦٢	١٣	﴿ يَرْوْنَهُمْ فَمِنْهُمْ رَاٰى الْقَيْنِ ﴾
٣٩٥ ، ٢٥١	١٨	﴿ شَهِدَ اللّٰهُ اَنَّهُ لَا اِلٰهَ اِلَّا هُوَ وَالْمَلٰٓئِكَةُ وَاُوْلُو الْاَلْبٰبِ ﴾
٨٤٨	٢٦	﴿ بِسِيْدِكَ الْخَيْرُ اِنَّكَ عَلٰى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرٌ ﴾
٨٤٣	٤٧	﴿ اِذَا فَضَحْنَا اَمْرًا فَلَا يَسْمَعُ لَهُ كُنْ فَيَكُوْنُ ﴾
٨٥٢ ، ٨٠٠	٤٩	﴿ اِنِّىْ اَخْلَقْتُ لَكُمْ رَبَّاتٍ اَطِيْلِيْنَ ﴾
٤٥٢	٥٥	﴿ اِنِّىْ مُتَوَفِّيْكَ وَرَافِعُكَ اِلَيّْٖ ﴾
		﴿ اِنَّكَ مِثْلُ عِيسٰى عِنْدَ اللّٰهِ كَمِثْلِ اٰدَمَ خَلَقْنٰهُ
٤٥٤	٥٩	﴿ مِنْ رَّبِّكَ اِنَّكَ لَكُنْ ... ﴾
٧٨٣ ، ٧٨٢	٧٧	﴿ وَلَا يَنْظُرُ اِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيٰمَةِ ﴾
٨٥٣ ، ٨٤٨	٧٨	﴿ وَيَقُوْلُوْنَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ ﴾
٩٩٠	٨٣	﴿ وَلَوْ اَنَّكُمْ فِى السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾
٨٨٠	٩٧	﴿ وَلَقَدْ عَلِمْنَا نِجْمَ الْاَبْسَاطِ مِمَّنْ سَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّكَ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ ﴾
٩٨٧	١٠٨	﴿ وَمَا اَللّٰهُ يُرِيْدُ ظُلْمًا لِّلْعٰلَمِيْنَ ﴾
٩١٥ ، ٩١٢	١١٠	﴿ وَلَوْ اَنَّكُمْ اَهْلُ الْكِتٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾
٣٩٠	١٣٩	﴿ وَلَا تَحْزَنْوْا وَاَنْتُمْ اَلْعٰلَمُوْنَ ﴾
		﴿ اَمَرَ حَسِبْتُمْ اَنْ تَدْخُلُوْا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَسَّرَ اللّٰهُ
٥٤٨	١٤٢	﴿ اَلَّذِيْنَ جَاهِدُوْا مِنْكُمْ ﴾
٦٠٩	١٥٤	﴿ يَخْشَوْنَ فِىْ اَنْفُسِهِمْ مَا لَا يَبْدُوْنَ لَكَ ﴾
٩١٦	١٥٦	﴿ لَوْ كَانُوْا عِنْدَنَا مَا مَاتُوْا وَمَا قُتِلُوْا ﴾
٦٠٩	١٦٧	﴿ يَقُوْلُوْنَ يَا فَوْهِيْهِمْ مَا لَيْسَ فِىْ قُلُوْبِهِمْ ﴾
١٠٢٦ ، ٩١٤ ، ٨٥٨	١٧٨	﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا اَنَّمَا نُمَلِّىْ لَهُمْ خَيْرًا مِّمَّا يَفْعَلُوْنَ لَئِنْ قُلْتُمْ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِّنْ قِبَلِيْ بِالْبَيِّنٰتِ وَآلَازِيْ قُلْتُمْ
٢٦٥	١٨٣	﴿ قَلِيْلًا قَلِيْلًا مِّنْهُمْ اِنْ كُنْتُمْ صٰدِقِيْنَ ﴾
٢٨٢	١٨٥	﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذٰلِقَةٌ لِّلْمَوْتِ ﴾
		﴿ اِنَّكَ فِىْ خَلْقِ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ
٢٤٧ ، ٢٤٣ ، ٢١٩	١٩٠	﴿ وَتَخْتَلِفُ اَلْيَلُ وَالنَّهَارُ لَا يَشْعُرُ اِلَّا اَلْاَبْسَاطُ ﴾
٢٥٤ ، ٢٤٨	١٩١	﴿ وَتَتَكَبَّرُوْنَ فِىْ خَلْقِ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ ﴾

سُورَةُ النِّسَاءِ

		﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾
٩٨٦	٢٧	
٤٣٦	٢٨	﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾
		﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَأَنفَقُوا سِمَتًا وَأَطَعُوا﴾
٩٩٢، ٨٤٣	٣٩	
٦٦٨	٤٦	
٦٥٨، ٦٥٦	٤٧	﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾
٩٩٠	٦٤	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾
٨٤٣	٦٦	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾
٤٠٢	١٠٠	﴿وَمَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾
٦٧٤	١٢٢	﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾
٧١٧، ٣٧٠	١٤٢	﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾
١٠٢٨	١٤٧	﴿وَكَانَ اللَّهُ سَاكِرًا عَلَيْهِمَ﴾
٩٨٧	١٤٨	﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوِّ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾
٧٩١	١٥٣	﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾
٨٦٠، ٨٥٩	١٥٥	﴿بَلْ طَعَّ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ﴾
٤٥٣	١٥٩	﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ، قُلْ مَوَدَّةٌ﴾
١٠٢٤	١٦٥	﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾
٥٣١	١٦٦	﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾
٨٤٨، ٣٢٧	١٧١	﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾
		﴿لَنْ يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ﴾
٤٥٥	١٧٢	﴿وَلَا الْمَلَائِكَةُ أَلْفَرَبُونَ﴾
٦٩٥	١٧٦	﴿إِنْ أَرَادُوا هَلَكَ﴾

سُورَةُ الْمَائِدَةِ

٤٣٦	١٢	﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾
٨٦٠	١٣	﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ نَبِّئَهُمْ لَهُمْ لَحْمُهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَنَاسَةً﴾
		﴿قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ، وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾
١٠٤٩، ٩١١، ٨٥٠	١٧	

٨٣٧	١٨، ١٧	﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾
٨٥٢	٣٢	﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَخْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾
٧١٧	٣٣	﴿يُحَارِبُونَ اللَّهَ﴾
٩٨١، ٩١٠	٤١	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِهِمْ فَلَوْبَهُمْ﴾
٤٠٢	١٠٥، ٤٨	﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾
٧١٣	٦٤	﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾
٧١٦	٦٤	﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُوبَةٌ﴾
٩١٥، ٥٥١	٦٥	﴿لَكَفَرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَا دَخَلَتْهُمْ جَنَّتِ النَّعِيمِ﴾
٥٥١	٦٦	﴿لَا كَلُوا مِنْ قَوْفِهِمْ﴾
٩١٥، ٩١٢	٦٦	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْبَةَ وَالْإِحْسَانَ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِمْ مِنْ رَحْمَةٍ﴾
٥٤٣	٧٣	﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ نَلْسَقُ﴾
٤٥٤	٧٥	﴿كَأَنَّا يَأْكُلَانِ الطَّلْعَامَ﴾
٩٨٧، ٦٥٧	١٠٣	﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَلَا يَحِيفُ وَلَا سَابِقَ﴾
٩٣٤، ٨٠٣	١١٠	﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾
٨٨١	١١٢	﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾
		﴿يُعِيسِي ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي
٥٤٣	١١٦	﴿وَأُنِجِ الْكَافِرِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾
٤٥٢	١١٧	﴿قَلَّا نَوْفِيتِي كُنْتُ﴾
		﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَلَهُمْ عَذَابُكَ وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ
١٠٤٤، ٩١١	١١٨	﴿فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾
٨٣٧	١٢٠	﴿وَمَا فِيهِنَّ﴾

سُورَةُ الْأَنْعَامِ

		﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ
٢٤٩	١	﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾
٣٧٣	١	﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾
٤٠٢	٣	﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾
٢٤٩	٤	﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾
		﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ۚ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ
٢١٩	٩٥	﴿وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾
٣٨٩	٦١، ١٨	﴿وَهُوَ الْغَايُ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾

٢٨٧	١٩	﴿ قُلْ أَتَىٰ عَنِّي وَأَكْبَرُ سَبْدُهُ ^ط قُلْ اللَّهُ ﴾
٨٦١، ٨٦٠، ٢٥٥	٢٥	﴿ وَيَتَّبِعُهُم مِّنَ السَّمَاءِ مَن يَسْمَعُ ءِذْنَكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِم أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ ﴾
٩١٦، ٩١٢، ٥٥١	٢٨	﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾
٧١٦	٣١	﴿ وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ ﴾
٩٧٣	٣٥	﴿ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْنِيَ نَقْعًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَكًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ ﴾
١٠٦٣، ٩٧١، ٢٦٤	٣٥	﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ ﴾
٩٨١، ٩٧١، ٨٥٧، ٨٥٥	٣٩	﴿ مَن يَسْمَعْ أَتَىٰ اللَّهُ بِضَلَالَةٍ وَمَن يَتَّعِ بِعَمَلِهِ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۚ
٥٦٦	٥٢	﴿ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾
٦٦٧	٥٤	﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾
٣٩٨	٦٠	﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾
٤٥٢	٦٠	﴿ يَتَوَفَّكُم بِإِلَافٍ ﴾
٩٣٤، ٧١٧	٦١	﴿ تَوَفَّيْتُهُمْ رَسُولًا ﴾
٧١٣	٧١	﴿ وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِينَا ﴾
٢٥١	٧٥ - ٨٣	﴿ وَكَذَٰلِكَ رُئِيَ فِي إِزْمِيلَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾
٢٤٧	٧٦ - ٨٣	﴿ وَكَذَٰلِكَ حُجَّتُنَا ءَاتِيَتُنَا بِإِزْمِيلَ عَلَىٰ قَوْمِهِ ۚ
٨٣٥، ٣٩٧، ٢٦٢	٧٧، ٧٦	﴿ رَفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ شَأْنِهِ ﴾
٤٠٣، ٣٩٥، ٣٦٨، ٢٤٧	٧٩	﴿ لَا أَجِبُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾
٢٦٥	٩١	﴿ إِلَيَّ وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِذِي فَطَرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾
٥٥١، ٤١٥	٩١	﴿ مَن أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ ﴾
٣٩٢	٩٢، ١٥٥	﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾
٩٥٢، ٨٠٢	٩٦	﴿ وَهَٰذَا كِتَابُ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾
٧٨٢	٩٩	﴿ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾
٦٥٧	١٠٠	﴿ أَنْظِرُوا إِلَىٰ نَمْرُودَ إِذَا أَمَرَ ﴾
٧٠٧	١٠١	﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾
٧٨٦، ٧٦٥	١٠٣	﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾
٧٨٧	١٠٣	﴿ لَا تُذِرْكُمُ الْآفَتُصُرَ ﴾
٩٨١، ٩٧١، ٢٦٤	١٠٧	﴿ وَهُوَ يُدْرِكُ الْآفَتُصُرَ ﴾
٨٦٠	١١٠	﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا ﴾
		﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَوْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾

٩٧٢، ٩١٠	١١١	﴿ وَلَوْ أَنَّا زُلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكُكَّةَ كُلُّهُمْ فَأَلَمُوا ﴾
٤١٦	١١٥	﴿ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ فَيُبَايَعُوا لِيَوْمٍ أُولَئِكَ أَن يَشَاءَ اللَّهُ ﴾
٨١٦	١١٩	﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ﴾
٨٥٥	١٢٢	﴿ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾
		﴿ أَوْ مَن كَانَ مِنَّا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا ﴾
		﴿ فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ، يَمْشَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ٥
٩٧٣، ٨٥٧، ٨٥٥	١٢٥	﴿ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ، يُغْوِصْ صَدْرَهُ، صَحِيقًا حَرَجًا ﴾
١٠٢٥، ٩٩٠، ٩٨١		
٩٨٩	١٤٨	﴿ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾
٩٨٧	١٤٨	﴿ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾
٩٨٩	١٤٩	﴿ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾
٨٥٣، ٣٩٢	١٥٤	﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾

سُورَةُ الْأَعْرَافِ

٣٩٢	١١	﴿ خَلَقْتَنِي ثُمَّ صَوَّرْتَنِي ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَكِكَّةِ ﴾
١٠٤٤	١٢	﴿ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ ﴾
٧١٤	١٢	﴿ مَا مَعَكَ إِلَّا تَسْبِيحٌ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾
٩٣٣، ٦٦٨	٢٦	﴿ قَدْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ لِبَاسًا ﴾
٩٨٨، ٨٠٣	٢٨	﴿ وَإِذَا قِيلُوا فَتَحِشَّةٌ قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَاللَّهُ أَمَرْنَا بِهَا ﴾
٣٩٥، ٣٩٣، ٣٩١، ٣٩٠	٥٤	﴿ أَسْتَوِي عَلَى الْعَرْشِ ﴾
٦٥٦	٥٤	﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾
٣٩٨	٥٤	﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾
٩٥٢	٥٤	﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِی أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾
١٠٢٥	٧٤	﴿ فَأَذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ ﴾
٨٣٧، ٧٦٣	١١٧	﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْكُلُونَ ﴾
٣٩٠	١٢٧	﴿ سَنُقِيلُ أَسْبَابَهُمْ وَنَسْفَعُی، يَسَاءَ لَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ ﴾
٧٨٩	١٣٨	﴿ أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمُ إِلَهَةٌ ﴾
٧٩٠	١٤٣	﴿ جَعَلَهُ دَكًّا ﴾
٧٨٩، ٧٨٨	١٤٣	﴿ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾
٧٨٨	١٤٣	﴿ تَبَّتْ إِلَيْكَ رَأْسًا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
٧٨٨	١٤٣	﴿ فَإِنِ اسْتَفْرَغَ مِنْكَ، فَسَوْفَ نَرْتَدِي ﴾

٧٩١	١٤٣	﴿ فَلَمَّا جَاءَ رَبُّهُ لَلْجَبَلِ ﴾
٧٩٠ ، ٧٨٨	١٤٣	﴿ لَنْ تَرِنِي ﴾
٧٩١	١٤٣	﴿ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
٤١٠	١٤٨	﴿ عَجَلًا جَسَدًا لَّهُ خَوَارٍ ﴾
٧٩١	١٥٥	﴿ فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَفْلَكُنْهُمْ مِنْ قَبْلِ وَائْتِي ﴾
٨٥٦	١٥٦	﴿ إِنَّا هَذَا إِلَيْكَ ﴾
		﴿ أَلَيْسَ الْأَمْرُ بِالَّذِي يَحْدُوثُهُ مَكْنُونًا
٦٦٧ ، ٦٦٦	١٥٧	عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ﴾
٨٤٣ ، ٦٥٥	١٦٦	﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِيَةً ﴾
٥٤٨	١٧٦	﴿ وَلَوْ شِئْنَا
٨٥٥	١٧٨	﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي
٩٩٠	١٧٩	﴿ هُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا
٩٩٠ ، ٩٨٥ ، ٣٧٣	١٧٩	﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ
		﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا
٧٠٨ ، ٦٩٨ ، ٦٧٣	١٨٠	وَدَرُوا الَّذِينَ يَلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ
٣٦٨	١٩٥	﴿ أَلْهَمْ أَزْجِلَ يَمْشُونَ بِهَا
٧٨٣ ، ٧٨٢	١٩٨	﴿ وَتَرَىٰهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ
٢٥٨	٢٠٠	﴿ وَإِنَّمَا يَنْزِعُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ ذَرْعٌ فَاسْتَوِذْ بِاللَّهِ
		﴿ إِنَّكَ الْغَيْبُ أَتَقَوَّا إِذَا مَسَّهُمْ طَلَيْفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ
٨٦٢ ، ٢٥٨	٢٠١	تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ
٢٥٨	٢٠٢	﴿ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي النَّارِ ثُمَّ لَا يَقْصِرُونَ

سُورَةُ الْأَنْفَالِ

		﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَئِنْ أَلَّهَ فَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ
٩٣٤	١٧	إِذْ رَمَيْتَ وَلَئِنْ أَلَّهَ رَحِمَىٰ
٩١٤ ، ٦٥٣	٢٣	﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ
٧٦٢	٤٣	﴿ إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكَ قَلِيلًا
٧٦٢	٤٤	﴿ وَإِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ إِذْ اتَّفَقْتُمْ فِي آعْيُنِكُمْ قَلِيلًا
٩٨٦	٦٧	﴿ تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ
٦٥٣ ، ٥٤٨ ، ٥٤٧ ، ٤٤٣	٧٠	﴿ إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا

سُورَةُ التَّوْبَةِ

٦٦٩، ٦٦٨	٦	﴿ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ ﴾
٣٩٠	٤٠	﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾
٩٨١	٤١	﴿ أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾
٩٨١، ٥٨٢	٤٦	﴿ وَلَئِنْ كَرِهَ اللَّهُ أُيُوعَانَهُمْ فَتَبَطَّهُمْ ﴾
		﴿ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ
١٠٥٩	٥٥	يُعَذِّبُهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾
٨٥٧	١٢٥، ١٢٤	﴿ وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ أَتُنَزِّلُ هَذِهِ بَيْنَنَا

سُورَةُ يُونُسَ

٩٩٣	٢	﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ
٢٤٨	٨ - ٢	﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ
٣٩٨، ٣٩٥، ٣٩٣، ٣٩١، ٣٩٠	٣	﴿ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدِيرُ الْأَمْرَ ﴾
٢٢٠	٦ - ٣	﴿ إِنَّ رَبِّكَ اللَّهُ ﴾
٣٩٨	٤	﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾
		﴿ جَعَلَ السَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ
١٠٣٤	٥	لِتَعْلَمُوا عَدَّةَ الْأَيَّامِ وَالْحِسَابَ ﴾
٧٨٢	١٤	﴿ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾
٥٨٢	١٨	﴿ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ ﴾
٩٣٣	٢٢	﴿ هُوَ الَّذِي يُسَوِّرُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾
٧١٦	٢٤	﴿ أَنَّهُمْ أَمَرْنَا لِيَلَّا أَوْ نَهَارًا ﴾
٨٥٨، ٨٥٤	٢٥	﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾
٧٨٦، ٧٨٤	٢٦	﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمَتَى وَرِيسَادَةٌ ﴾
		﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ
٢٢٠	٣٢، ٣١	أَمْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ ﴾
٩٨٧	٣٩	﴿ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾
٦٦٠	٣٩	﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ لَمَّا بَأْتَاهُمْ تَاوِيلُهُ ﴾
٨٦٠، ٢٥٥	٤٢	﴿ وَهُمْ مَن يَسْتَعْمِلُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَسْمِعُ الصَّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ ﴾
٧٨٣	٤٣	﴿ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الصَّمَى وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ ﴾
٦٥٠	٥٥	﴿ أَلَا إِنَّ إِلَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾
١٠٣٤	٦٧	﴿ جَعَلَ لَكُمُ الْآيِلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُتَجِيسًا ... ﴾

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا

٩٧١، ٩٩٢، ١٠٦٣

٩٩

أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴿

٩٩٢

١٠٠

﴿وَمَا كُنْتَ لِتَنفِيسَ أَنْ تُؤْمِرَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴿

٢٤٢

١٠١

﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴿

سُورَةُ هُود

٤٠٢

٤

﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ ﴿

٩١١

٣٤

﴿إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ ﴿

٣٧٢

٥٢

﴿يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿

٥٧٦

١٠٧

﴿فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ ﴿

سُورَةُ يُسُف

٦٦٧

٢

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴿

٨٣٥

٣٨، ٣٧

﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ ﴿

٦٩٨

٤٠

﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا ﴿

٣٩٠

٧٦

﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿

٥٣٣، ٣٣١

٩٥

﴿إِنَّكَ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿

﴿وَكَيْفَ أَنْ مِّنْ آيَاتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

٢٥٥، ٢٤٨

١٠٥

يَمْرُوتَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴿

٢٤٨

١٠٨

﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴿

سُورَةُ الزُّمَر

٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٥

٢

﴿أَسْتَوَىٰ عَلَى السَّعِيرِ ﴿

٤٢٧

٢

﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ ﴿

٧١٨

٥

﴿وَلِنْ تَعَجِبَ فَتَعَبِّقْ قَوْلَهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَوْ لَمْ يَخْلُقْ جَدِيدًا ﴿

٨٤٨

١١

﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴿

٣٣٩

١٥

﴿وَالَّذِينَ يَسْجُدُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴿

٢٦٢، ٧١٠، ٨٣٦

١٦

﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُ الْخَلْقَ عَلَيْهِمْ ﴿

٩٧٣، ٩٧١

٣١

﴿أَفَلَمْ يَأْنِيسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءَ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا ﴿

٦٥٧

٣٣

﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴿

٧١٦

٤١

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ الْآلِثَ نَقُصُّهَا مِنْ أَطْرَافِهَا ﴿

٢٥١

٤٣

﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا ﴿

سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ

٣٧٣	١٥	﴿وَعَابَ كُلُّ حَسْبٍ عَيْنِهِ﴾
٨٣٥	٣٥	﴿وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾
٨٥٧	٣٦	﴿إِنِّي أَنْتَلِنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾

سُورَةُ الْحَجَرِ

٦٧٤	٩	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾
٢٥٩	٩	﴿وَرَأَى لَهُ لُحُوفًا﴾
٩٨١	١٢	﴿كَذَلِكَ نَسُكُّهُمْ فِي قُلُوبِ الْمُتَجَرِّمِينَ﴾
٩٨١	١٣	﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾
٩٤٢	١٦	﴿وَرَبَّيْنَاهَا لِلتَّطْيِيرِ﴾
٩٦٦	٢٦، ٢٨، ٣٣	﴿مِن سُلَاسِلٍ مِّن حَمَلٍ مُّتَشَوِّبٍ﴾
٧١٧، ٤٥٤	٢٩	﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾
٩٨٥	٤٢	﴿إِنِّي عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾
٦٥٧	٩١	﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾

سُورَةُ النَّحْلِ

٤٨٩	١	﴿أَن أَمَرَ اللَّهُ﴾
٨٤٨	٢	﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ﴾
٩٣٣	١١	﴿يُثَبِّتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ﴾
٩٧١	١٧	﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾
٧١٦	٢٦	﴿فَأَفَى اللَّهِ بَيْنَهُمْ مِزَاقُ الْعَوَاقِدِ﴾
		﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ
٩٨٨، ٩٨٧	٣٥	نَحْنُ وَلَا ءَابَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ﴾
٤٤٢	٤٠	﴿أَنْ نَقُولَ﴾
٦٥٦، ٦٥٥، ٤٤٢	٤٠	﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾
٣٣٩	٤٨	﴿يَنْفَعِيكَ زِلْزَلُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ﴾
٣٨٩	٥٠	﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾
٦٥٧	٥٧	﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾
١٠٠٨	٦٠	﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مِثْلُ النُّسُوِّ وَلِلَّذِينَ كَانُوا لِأَعْيُنِ﴾
١٠٠٨	٧٤	﴿فَلَا تَضُرُّهُمْ بِإِلَهِ الْأَنْمَالِ﴾

﴿ وَصَرَّبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَكُمْ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوَلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ﴾

٣٧١ ٧٦

﴿ يَعْرِضُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ تُدْرِكُهُمُ الْمَوْتُ وَهُمْ مُغْمِغُونَ ﴾

١٠٢٨ ٨٣

﴿ وَجَدِلْتُمُ الْفِرْعَوْنَ وَآلَهُ يَوْمَ عَمْرَيْنَ كَانِ الْأَوَّلِينَ ﴾

٢٥٣ ١٢٥

﴿ وَجَدِلْتُمُ الْفِرْعَوْنَ وَآلَهُ يَوْمَ عَمْرَيْنَ كَانِ الْأَوَّلِينَ ﴾

سُورَةُ الْاِنْسِرَافِ

٤٠٢ ١

﴿ اَلْاِنْسِرَافِ مِنْ مَّالِكِنَا ﴾

٩٨٧ ٥

﴿ عِبَادًا لَنَا اَوَّلِي بَابٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ ﴾

٨٥٦ ٩

﴿ اِنَّ هَذَا الْفِرْعَوْنَ يَهْدِي لِآلِهَةٍ هِيَ اَقْوَمُ ﴾

١٠٢٣، ٩١٤ ١٥

﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾

﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيَّهَا الْقَوْلُ فَمَزَجْنَا لَهَا تُدْمِيرًا ﴾

١٠٢٦، ٥٤٨، ٤٣٦ ١٦

﴿ فَحَقَّ عَلَيَّهَا الْقَوْلُ فَمَزَجْنَا لَهَا تُدْمِيرًا ﴾

٧٠٨ ٣٦

﴿ وَلَا تَقِفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾

٩٧٤، ٩٧٣ ٣٨

﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُومًا ﴾

٣٧١ ٤٠

﴿ اَفَاَصْفَدُكُمْ رِيْثَكُمْ بِالْبَيِّنِ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلٰٓئِكَةِ اِیْنًا ۚ اِنَّكُمْ لَنَقُولُوْنَ قَوْلًا عَظِيْمًا ﴾

٨٥٢، ٢٥٣ ٤٢

﴿ لَوْ كَانَ مَعَهُ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ اِذَا اُلْتَمِعُوا اِلٰى ذٰی الْمَرْثِ سَبِيْلًا ﴾

﴿ نَسِیْحُ لَهُ السَّمَوٰتُ السَّمِیْعُ وَالْاَرْضُ وَمَنْ فِیْهَا ۚ وَاِنْ مِنْ شَیْءٍ اِلَّا لِنُسِیْحُ بِحُدُوْدِهِ

٣٣٩ ٤٤

﴿ وَلٰكِنْ لَا نُنْفِیْهِمْ عَنْ سَبِّحِهِمْ ﴾

١٠٤٤ ٦١

﴿ مَا اَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِبَاسًا ﴾

٩٨٥ ٦٥

﴿ اِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطٰنٌ ﴾

٩٣٣، ٤٢٨ ٧٠

﴿ وَحَمَلْنٰهُمْ فِی الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾

٩٤٢ ٧٠

﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾

٦٤٨ ٧٨

﴿ وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ ﴾

٥٤٨، ٤٤٣ ٨٦

﴿ وَلٰكِنْ شِئْنَا ﴾

﴿ قُلْ لِّیْنَ اَجْتَمَعْتَ الْاِلٰهٰتُ وَالْحٰجِیُّ عَلٰی اَنْ یَّاتُوْا

٧٨٨، ٦٥١ ٨٨

﴿ بِمِثْلِ هٰذَا الْفِرْعَوْنَ لَا یَأْتُوْنَ بِمِثْلِهِ ۚ

٩٩٣ ٩٤

﴿ اِلَّا اَنْ قَالُوْا اَبْعَثْ اِلٰهَ بَشَرًا رَّسُوْلًا ﴾

٩٩٢، ٨٤٣ ٩٤

﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ اَنْ یُّؤْمِنُوْا اِذْ جَاءَهُمُ الْهُدٰی ﴾

٨٥٧، ٨٣٥ ٩٧

﴿ وَمَنْ یَّهْدِ اِلٰهٌ فَهُوَ اِلٰهٌ مُّهْتَدٍ ﴾

٦٦٧ ١٠٦

﴿ وَنَزَّلْنٰهُ نَزْرٰیكَ ﴾

١٠٢٧، ٨٣٧ ١١١

﴿ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِیْ لَمْ یُخْذَ وَلَدًا وَكَانَ لَهُ شَرِیْكٌ فِی الْمَمٰلِكِ ﴾

سُورَةُ الْكَهْفِ

٩٤٢	٧	﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لِّمَن يَسْلُوهُرَ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾
٨٥٧، ٨٣٥	١٧	﴿ مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾
٦٥٦، ٤٤٠، ٢٨٧، ٢٨٦	٢٣	﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴾
٩٦٩، ٥٦٦	٢٨	﴿ يَدْعُونَكَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْرِ وَالْعَيْثِ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾
٤٤٢	٥٠	﴿ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ﴾
٤٤١	٥١	﴿ مَا أَشْهَدُكُمْ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾
٩٩٣، ٩٩٢، ٨٤٣	٥٥	﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى ﴾
٨٥٩	٥٧	﴿ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴾
٧٩٠	٦٥	﴿ وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾
٨٥٢	٧٠	﴿ حَتَّىٰ أَخْبَرَكَ لَكَ مِنهُ ذِكْرًا ﴾
٨٧٩	٨٤	﴿ إِنَّا مَكِّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ ﴾
٦٧٣	١٠٩	﴿ لَنَنبِذَ الْبَاقِيَ قَبْلَ أَنْ نَعْلَمَ كَيْفَ رَقِيَ ﴾

سُورَةُ مَرْيَمَ

٩٣٤	١٩	﴿ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا ﴾
٤٥٤	٣٠	﴿ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾
٨٤٣، ٦٥٦	٣٥	﴿ إِذَا فَتَنَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾
٣٦٥	٦٥	﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾
٤٥٥	٩١ - ٩٣	﴿ أَنْ دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ۖ وَمَا يُدْعَىٰ لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴾

سُورَةُ طه

٦٥٢	١٢	﴿ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ ﴾
٧٠٠	١٤	﴿ أَنَا اللَّهُ ﴾
٧٦٣	٢٠	﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾
٧٨٧	٤٦	﴿ إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾
٣٦٨، ٢٤٧	٥٠	﴿ رَبَّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ ﴾
٣٧٠	٥٢، ٥١	﴿ قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَىٰ ۚ ۖ قَالَ عَلَّمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ ﴾
٧٦٣	٦٦	﴿ يُجَنَّبُ إِلَهُهُ مِن مَّيْخَرِهِمُ أَنَّهُ تَسْعَى ﴾
٤٣٦، ٣٩٠	٦٨	﴿ فَلَمَّا لَا تَخَفُ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَىٰ ﴾
٤١٠	٨٨	﴿ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُورًا ﴾
٧٦٥، ٥٥١	١١٠	﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾

٢٥٨	١١٤	﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾
١٠٥٩	١٣١	﴿لِيَفْتَنَهُمْ فِيهِ﴾

سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ

٦٥٧، ٦٥٦، ٦٣٦	٢	﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ﴾
٣٩٨	١٩	﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾
٥٥١، ٤٦٤، ٢٥٣	٢٢	﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾
١٠٤٩، ٣٩٧، ٣٣٩	٢٣	﴿لَا يُسْأَلُ عَنَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾
٢٨٢	٣٥	﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾
٩٣٤، ٧١٧، ٤٥٤	٩١	﴿فَنَفَعْنَا فِيهَا ابْنَ رُوحِنَا﴾
٧١٧	٩٤	﴿وَلِنَّا لَهُ كَنُيُوتٌ﴾
٢٦٥	٩٨	﴿إِنَّا نَكُفِّرُكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾
٢٦٥	١٠١	﴿إِنَّ الَّذِي سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾

سُورَةُ الْحَجِّ

٢٨٦	١	﴿إِنَّكَ زَلَّزِلَةَ السَّاعَةِ مَوْءٍ عَظِيمٍ﴾
٢٥٣	٨	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَجْعَلُ فِي اللَّهِ بَغْيًا وَلَا يَتَذَكَّرُ أَلَّا هُوَ يُكَفِّرُ بَلَّغٌ﴾
٧١٦	١٠	﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ﴾
٣٣٩	١٨	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ﴾
٨٠٣	٧٧	﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾

سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ

٩١٦	١٠	﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ﴾
٩٦٦، ٢٥٣	١٣، ١٢	﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴿١٧﴾﴾
٩٣٤، ٨٥٢، ٨٠٠	١٤	﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ﴾
٩٩٣	٣٤	﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾
٢٦٢	٣٦	﴿وَلَيْنَ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِمَّا كَفَرُتُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ﴾
٩٩٣	٤٧	﴿هَٰئِهَاتَ هَٰئِهَاتَ لِمَا نُوعِدُونَ﴾
١٠٢٦، ٨٥٨	٥٦، ٥٥	﴿مَقَالُوا أَلْوَيْنُ لِيَسْتَعِينُ وَتِلْكَ﴾
٢٥٣	٧١	﴿أَتَحْسِبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَّاءٍ وَبَيْنَ ﴿٥٥﴾ شَايِعُهُمْ فِي الْفَقْرِ﴾
٧٨٧	٨٨	﴿وَلَوْ أَتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾
		﴿وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ﴾

﴿ مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ

مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ لَدٍّ بِمَا خَلَقَ ﴾

٩١ ٢٥٣، ٤٦٤، ٤٦٧، ٨٣٦

سُورَةُ الشُّورِ

﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾

٣٥ ٣٦٨، ٣٧٢، ٨٦٣

﴿ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾

٣٥ ٣٧٣

﴿ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ ﴾

٣٥ ٣٧٢

﴿ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَلَهُ مِنْ نُورٍ ﴾

٤٠ ٣٧٣، ٨٥٧، ٩٨١

﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ ﴾

٤٥ ٣٢٧

﴿ أَلَا إِنَّ إِلَهًا لِيَّ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾

٦٤ ٦٥٠

سُورَةُ الْفُرْقَانِ

﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا ﴾

٢ ٨٠٢، ٨١٧، ٨٣٦، ٩٩٥

﴿ وَلَمْ يَخْذَ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلَكِ

٢ ٧٩٥، ٨٣٧، ٩٧١

وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا ﴾

﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ

١٧، ١٨ ١٠٢٦

فَيَقُولُ ءَأَنْتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ ﴾

١٨ ١٠٥٩

﴿ وَلَكِنْ مَتَّعْتُهُمْ وَءَابَسَهُمْ فَحَقَّ نَسْوُ الْآلِكِرِ ﴾

٢١ ٧٩٢

﴿ لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْمَلَائِكَةَ أَنْزَلْنَا رَبَّنَا ﴾

﴿ يَتَلَوْنَ بِحُجْرَتِي لَوْ أَتَيْنَا بِكَ لَكُنَّا مُخْلِطِينَ ﴾

٢٧، ٢٨ ٩١٦

﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾

٤٨ ٩٥٥

﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾

٥٠ ٩٥٥

﴿ وَلَوْ شِئْنَا ﴾

٥١ ٥٤٨

﴿ فَلَا طَئِفَ الْكَافِرِينَ وَجَنَّهُمْ بِهِ ﴾

٥٢ ٢٤٣

﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ

٥٩ ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٥، ٣٩٨

ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾

سُورَةُ الشَّعَرَاءِ

﴿ إِنْ شَاءَ نَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً فَظَلَّتْ أَعْيُنُهُمْ لِمَا خَضَعِينَ ﴾

٤ ٩٧٢، ٦٥٣

﴿ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾

١٦ - ٢٤ ٢٤٨

﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾

٢٣ - ٣٠ ٣٦٨

﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾

٢٤ ٤٠٣

٢٥٢	٢٨ - ٢٤	﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ إِنَّكُمْ مُوقِنِينَ ﴾
٧٦٣	٤٥	﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴾
٢٤٨	٨٢ - ٧٧	﴿ إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٧٧﴾ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ﴾
٦٣٦، ٨٠١	١٣٧	﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ ﴾
٦٦٨، ٦٦٧	١٩٤، ١٩٣	﴿ نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلٰى قَلْبِكَ ﴾

سُورَةُ الشَّمْلِ

٦٠١	١٦	﴿ عَلَّمَنَا مِطْقَ الطَّيْرِ ﴾
٦٠١	١٨	﴿ قَالَتْ نَمَلَةٌ ﴾
٦٠١	٢٢	﴿ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ نَحِيط بِهِ ﴾
٨٨٠، ٨٧٩	٣٩	﴿ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيَّ أَمِينٌ ﴾
٦٦٨	٨٠	﴿ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى ﴾
٨٥٣	٨٨	﴿ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا شَيْءٌ ﴾

سُورَةُ الْقَصَصِ

١٠٣٤، ٩٩٠	٨	﴿ فَالْقَلْبَةُ مَالٌ فَزَعَوْتَ لِيَكُونَ لَهُمْ عُدُوًّا وَحَرَزْنَا ﴾
٨٥٧	١٥	﴿ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ ﴾
٧٩١	١٦	﴿ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ ﴾
٦٩٩	٣٠	﴿ إِنْ أَرَادْنَا اللَّهُ ﴾
٨٥٩، ٨٥٤	٥٦	﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾
١٠٢٥	٧٧	﴿ وَأَخْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾
٦٩٦، ٦٩٥	٨٨	﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾

سُورَةُ الْمَكِيدَةِ

٧٨٢	٢٠	﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴾
٤٠٢	٢٦	﴿ مُهَاجِرٌ إِلَى رَبِّهِ ﴾
٦٦٢	٤٥	﴿ أَنْتَ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ ﴾
٦٦٢، ٢٥٤، ٢٤٨	٤٩	﴿ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾
٢٨٢	٥٧	﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾
٢٤٢	٦٩	﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾

سُورَةُ الزُّمَرِ

٩٨٧	٣	﴿ وَهُمْ يَرْجِعُونَ عَلَيْهِمْ مَسْغُورَاتٌ ﴾
		﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَقَرُّ الْمُشْمُوكُونَ ﴿١﴾ ﴾

٩٨٧	٥، ٤	﴿يَنْصُرِ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ﴾
٢٤٢	٨	﴿أَوَلَمْ يَنْفَكُوا فِي أَنْفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾
٨٣٨	٢٢	﴿وَأَخْلَقْنَا إِلَيْنَكُمْ وَالْوَيْكَرَ﴾
٩٩٠	٢٦	﴿كُلُّ لَّهُ قَلْبُونَ﴾
٤١٠، ٢٦٢	٢٧	﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾
٧٨٢، ٢٢٩	٥٠	﴿فَانْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾
٦٦٨	٥٢	﴿لَا تَسْمِعُ الْمَوْتِ﴾

سُورَةُ لُقْمَانَ

٤٤١	١٠	﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ يَغْفِرَ عَمَلِ تَوَّهَا وَالْقَى فِي الْأَرْضِ رَفْسًا﴾
٢٥٣	٢٠	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُبِينٍ﴾
١٠٢٦، ٨٥٩	٢٤	﴿تُعَذِّبُهُمْ قَلِيلًا ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ إِلَىٰ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾
٦٧٤، ٦٧٣	٢٧	﴿مَا نَفَذْتَ كَلِمَتَ اللَّهِ﴾

سُورَةُ السَّجْدَةِ

٣٩٥، ٣٩٣، ٣٩١، ٣٩٠	٤	﴿أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾
٨٥٣، ٨٥٢	٧	﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾
٩٣٤	١١	﴿يَنْفَخُكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ﴾ ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾
٩٨٥، ٩٧٣، ٨٥٦	١٣	﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾
١٠٢٥، ٩٩٢، ٩٧١، ٩٩٠	١٣	﴿يَعْمَلُونَ﴾
١٠٥٨	١٧	﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾
٨٠٣	٢٦	
٨٥٦		

سُورَةُ الْأَحْزَابِ

٦٥٨، ٦٥٦	٣٧	﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾
٧٨٤	٤٤	﴿يَحْيِيهِمْ يَوْمَ يَقُومُهُ سَلَامٌ﴾
٧٠٣	٤٩	﴿وَسَرَّحُوهُمْ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾
٧١٧، ٣٧٠	٥٧	﴿يُؤْذِنُ اللَّهُ﴾

سُورَةُ سُكَا

٦٥٣	٩	﴿إِنْ نَشَأْ نُغَيِّفْ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾
-----	---	--

سُورَةُ فَاطِرٍ

٧١٠	٣	﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ عِندَ اللَّهِ ﴾
٢٥٣	٥	﴿ وَجَدَلُوا يَلْبِطِلْ يُدْجِسُوا بِهِ الْحَقَّ ﴾
٤٠٢، ٣٩٨	١٠	﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾
٤٠٢	١٠	﴿ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾
٥٣١	١١	﴿ وَلَا تَضَعُ إِلَّا وَعِلْمَهُ ﴾
٢٥١	٢٨	﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾
٦٦٢	٢٩	﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ ﴾
٤٢٨	٤١	﴿ إِنَّ اللَّهَ يُعَلِّمُ الْسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْ تَزُولَا وَلَكِنْ زَالَا
٨٥٧	٤٢	﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴾

سُورَةُ يَسٍ

١٠٢٦، ٤١٦	٧	﴿ لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾
٢٦٤	١٢	﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ ﴾
		﴿ وَإِنَّا نَحْنُ الْحَقُّ الْمَوْفَى وَنَكْتُمُ مَا قَدَّمُوا وَآخَرَهُمْ
٧١٧، ٦٧٤	١٢	﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ ﴾
٩٥٢، ٨٠٢	٣٨	﴿ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾
٥٣٣، ٣٣١	٣٩	﴿ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيرِ ﴾
٩٨٨	٤٧	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا
٧٨٢، ٢٢٩	٤٩	﴿ مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾
٤٣٦	٥٨	﴿ سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ ﴾
٧١٦، ٧١٤	٧١	﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ وَمَا عَلِمَتْ أَيْدِينَا ﴾
٢٦٢	٧٨	﴿ مَنْ يُعِزِّ الْعِظَمَ وَهِيَ رَوِيبٌ ﴾
٢٦٢	٧٩	﴿ قُلْ بِحُجَّتِهَا أَلَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾
٢٦٣	٨٠	﴿ أَلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا ﴾
٢٦٢	٨١	﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ يَقْدِيرُ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِنْهُمْ
٦٥٦	٨٢	﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا ﴾

سُورَةُ الصَّافَّاتِ

٨٥٦	٢٣	﴿ فَأَعْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَجِيبِ ﴾
٨٣٧	٩٦، ٩٥	﴿ أَنْتَبِذُوا مَا تَسْجُونَ ﴿٩٥﴾ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾
٨٣٧	٩٦	﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾

٨٣٨	٩٦	﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾
٤٠٢	٩٩	﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾
٩٨٠	١٠٢	﴿إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾
٩٨٠، ٨٠٣	١٠٢	﴿يَتَابَتِ أَفْعَالُ مَا تُؤْمَرُ﴾
٩٨٠	١٠٥	﴿فَدَصَفَتْ أَرْوَابًا﴾
٩٨٠	١٠٦	﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ﴾
٩٨٠	١٠٧	﴿وَقَدَرْنَاهُ بِذَنبِهِ عَظِيمًا﴾
٩٣٤	١٢٥	﴿أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾
٦٥١	١٨٠	﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾

سُورَةُ ص

٩٩٣	٤	﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾
٨٠١	٧	﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْآخِرَةِ إِن هَذَا إِلَّا أَخْلَاقُ﴾
٨٥٣	٢٧	﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا﴾
٢٤٨	٢٩	﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾
٤٠٠	٤٧	﴿وَلَهُمْ عِنْدَنَا لِمَنْ الْمُصْطَفِينَ الْآخِرِينَ﴾
٧١٧، ٤٥٤	٧٢	﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾
٧١٣، ٧١٢، ٦٥٠	٧٥	﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدِي﴾
١٠٤٤	٧٦	﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾
٣٧٣	٨٥	﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ شِيعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾

سُورَةُ الزُّمَر

٤٥٥	٤	﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَاصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾
		﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ
٢٢٠	٦، ٥	﴿عَلَى اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾
٩٨٥	٧	﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾
٢٥١	٩	﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾
٩١٦	١٥	﴿خَيْرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾
٨٥٧، ٣٧٣	٢٢	﴿أَقْمِنِّي اللَّهُ صَدْرُهُ لِلْمُسْلِمِينَ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِنْ رَبِّهِ﴾
٦٥٧، ٦٥٦	٢٣	﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾
٩٣٤، ٧١٧	٤٢	﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾
		﴿فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ مُرَدُّعَانَا ثُمَّ إِذَا حَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِنَّا﴾

١٠٢٧، ٨٥٩	٤٩	﴿ قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ۚ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ ۙ
٢٥٢	٥٣	﴿ يَتَّبِعُونَ الَّذِينَ أَشْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ ۙ
٧١٥، ٣٧٣	٥٦	﴿ بِخَسْرَتٍ عَلَىٰ مَا قَرَّبْتُ فِي جَنِّبِ اللَّهِ ۙ
٥٥١، ٤١٥	٦٧	﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ۙ
٣٧٢	٦٩	﴿ وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ۙ

سُورَةُ غَافِرٍ

٣٩٨	٣	﴿ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ ۙ
٢٦٠	٥	﴿ وَجَدَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ ۙ
٩٨٧	٣١	﴿ وَمَا اللَّهُ بِرَبِّدٍ ظَلَمًا لِلْعِبَادِ ۙ
٣٩٨	٣٧، ٣٦	﴿ أَتَيْنِي صَرِيحًا ۙ
٢٦٢	٥٧	﴿ لَخَلَقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْثَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ ۙ
٨٣٦	٦٢	﴿ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ۙ
٩٤٢، ٢٢٠	٦٤	﴿ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً ۙ
٨٤٣	٦٨	﴿ فَإِذَا فُتِنَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ۙ
٩٧٢	٨٥	﴿ فَلَهُ يَكُ يَفْعَلُهُمْ بِمَنْهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسًا ۙ

سُورَةُ فَصَّلَتِ

٨٤٣، ٤٤٢	١١	﴿ أَفَنَبَأًا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ۙ
٣٩٣، ٢٨٦	١١	﴿ ثُمَّ أَسْوَأَ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ۙ
٩٥٢، ٨٠٢	١٢	﴿ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ۙ
٩٤٢	١٢	﴿ وَرَبَّنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصْبِيحٍ ۙ
٥٣١	١٥	﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ قُوَّةً ۙ
٨٥٦	١٧	﴿ وَأَمَّا تَمُودُ فَوَدَّعَيْنَهُمْ ۙ
٢٥٨	٣٦	﴿ وَلَمَّا بَرَّعْنَكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزَعْنَا فَاسْتَعِذَ بِاللَّهِ ۙ
٤٠٠، ٣٩٨	٣٨	﴿ فَإِنِ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ ۙ
١٠٢٦، ٨٥٨، ٨٥٧	٤٤	﴿ قُلْ هُوَ الَّذِي بَعَثَ آدَمَ مَدْيَنَ وَشُعَاثَ ۙ
٥٣١	٤٧	﴿ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ۙ
٧٦٥	٥٤	﴿ إِنَّهُ يَكُلُّ شَيْءًا مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۙ

سُورَةُ الشُّورَى

٣٩٠، ٣٨٩	٤	﴿ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ۙ
٤١٥، ٣٦٧، ٣٦٦، ٢٦٤	١١	﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۙ

١٠٥٨	٢٧	﴿ وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَا يَنْشَاءُ ﴾
٩١٦	٤٥	﴿ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾
٨٥٩ ، ٨٥٧ ، ٨٥٥	٥٢	﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾
١٠٢٥	٥٢	﴿ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا تَهْدِي بِهِ مَنِ شَاءَ مِنْ عِبَادِنَا ﴾

سُورَةُ الرَّحْرِفِ

٦٥٧ ، ٦٥٦	٣	﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ نُورًا نَافِعًا عَرَبِيًّا ﴾
٦٦٦	٤	﴿ وَإِنَّهُ فِي أُنْزَالِكُنَّ ﴾
٩٨١	٧	﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ نَبَأٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾
٩٨٨ ، ٩٨٧	٢٠	﴿ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾
٩٨٧	٢٠	﴿ وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ ﴾
٩٧٤ ، ٧١٧ ، ٣٧٠	٥٥	﴿ فَلَمَّا أَتَيْنَاهُمْ أَتَيْنَاهُمْ بِقَبْلِ قَوْمٍ خَاصِمُونَ ﴾
٢٥٥	٥٨	﴿ مَا إِلَهُنَا خَيْرٌ أَمَ هُوَ ﴾
٢٦٥	٥٨	﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ ﴾
٢٦٥	٥٩	﴿ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ لَكِطَّةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ ﴾
٣٢٧	٦٠	﴿ وَإِنَّهُ لَعَلَّمُ لِلسَّاعَةِ ﴾
٦٤٩	٦١	﴿ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْفُفُونَ ﴾
٧١٧	٨٠	﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ ﴾

سُورَةُ الدَّحَاخِ

٣٩٠	٣١	﴿ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا بِالنُّفُوسِ ﴾
٥٣١	٣٢	﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ عَلَى عِلْمٍ ﴾

سُورَةُ الْجَاثِيَةِ

٢٥٥	٨ ، ٧	﴿ وَيُنَزِّلُ لِكُلِّ أَهْلٍ أَنْبَاءً ۖ نَسْمَعُ مَا نَبَأَ اللَّهُ نُنَزِّلُ عَلَيْهِ ثُمَّ يُعْرِضُ مُسْتَكْرِمًا ﴾
٨٤٨ ، ٤٥٤ ، ٣٧٢ ، ٣٢٧	١٣	﴿ وَسَخَّرْنَا مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ ﴾
		﴿ وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِالْحَقِّ ﴾
١٠٣٢ ، ٢٤٣	٢٢	﴿ وَلِيَجْزِيَ كُلَّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾
٥٣١	٢٣	﴿ وَأَسْأَلُهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ ﴾
		﴿ وَحَمَّ عَلَى سَمَوَاتِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ ﴾
٨٥٩	٢٣	﴿ غَشْنُوهُ فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ ﴾

سُورَةُ الْأَحْقَافِ

٧١٠	٤	﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ ﴾
٩٧٣	١١	﴿ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾
٥٣٣	١١	﴿ إِنْكَ فَذِيرٌ ﴾
٨٠٣	١٤	﴿ يَفْعَلُونَ ﴾

سُورَةُ مُحَمَّدٍ

٨٥٦	٤	﴿ وَالَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْ يَضِلُّ أَعْلَانُ سَيِّدِهِمْ وَيَصْلِحُ بَالَهُمْ ﴾
٥٤٨	٣١	﴿ حَتَّى تَمْلَأَ الْجَاهِلِيَّةُ ﴾

سُورَةُ الْفَتْحِ

٦٦٨	٤	﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
٣٩٠	١٠	﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾
٤١٦	٢٦	﴿ وَالزَّمَنُ كُلُّهُ لِنَفْسٍ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَعْلَاهَا ﴾

سُورَةُ الْحُجُرَاتِ

٨٣٥	١٧	﴿ بَلِ اللَّهُ يَمُوتُ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَّكُمْ لِلْإِيمَانِ ﴾
-----	----	---

سُورَةُ قَدْ

٢٦٢	٣	﴿ أَلَمْ نَكُنْ نَكُودًا زُرَّارًا ... ﴾
٤٥٧	١٦	﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾
٤٨٩	١٩	﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ﴾
٧٨٢	٣٥	﴿ لَمْ نَبْنِئْهُنَّ مِنْهَا ﴾

سُورَةُ الذَّارِيَاتِ

٦٥٨	٥	﴿ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ﴾
٩٩٠	٥٦	﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾
٥٣١	٥٨	﴿ دُونَ الْقُوَّةِ النَّصِيحِ ﴾

سُورَةُ الطُّورِ

١٠٥٢	٢١	﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ قُلُوبُهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ ﴾
٢٥٢	٣٥	﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ فَهْ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ ﴾

سُورَةُ النَّجْمِ

٤٠٤	٨ - ٥	﴿ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ۝ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ۝ وَهُوَ الْأَعْلَى الْأَعْلَى ۝ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ۝
٤٠٤، ٤٠٣	٩، ٨	﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ۝ كَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ۝

٣٧١	٢٢	﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى ﴾
٢٤٣	٣١	﴿ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا بِمَا عَلَيْهِمْ وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحَقِّ ﴾
٦٧٠	٤٢	﴿ وَأَنْ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى ﴾
٦٥٧	٥٩ - ٦١	﴿ أَفَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي يَتَّبِعُونَ ﴿٥٩﴾ وَيَتَّبِعُونَ وَلَا يَتَّبِعُونَ ﴿٦٠﴾ وَأَنْتُمْ سَاهُونَ ﴾

سُورَةُ الْقَمَرِ

٧١٤	١٤	﴿ تَجَرَّى بِاعْيُنِنَا ﴾
٧١٦	٤٢	﴿ يَوْمَ يُكْفَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾
٩٩٥، ٨٠٢	٤٩	﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾
٢٨٧	٥٢	﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾
٣٩٨	٥٥	﴿ عِنْدَ مَلِكٍ مُقَدِّرٍ ﴾

سُورَةُ الرَّحْمَنِ

٦٩٥	٢٦	﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْنَا فَاَن ﴾
٧١٥	٢٧	﴿ وَرَبِّكَ وَجْهَ رَبِّكَ ﴾
٦٩٧	٧٨	﴿ نَبِّكَ أَسْمَ رَبِّكَ ﴾

سُورَةُ الْوَاقِعَةِ

٨٠٣	٢٤	﴿ يَعْمَلُونَ ﴾
٩٣٤	٦٤	﴿ مَا أَنْتَ بِرَّزَعُونَهُ، أَمْ نَحْنُ الرَّزَّاعُونَ ﴾
٣٩٥	٨٥	﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ ﴾
٣٣٧، ٢٦٤، ٢٥٢	٥٩، ٥٨	﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ ﴿٥٩﴾ مَا أَنْتَ بِخَالِقُونَهُ، أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾
٢٦٤	٦٤، ٦٣	﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ مَا أَنْتَ بِزَاعُونَهُ، ﴾
٦٦٦	٧٨، ٧٧	﴿ إِنَّهُ، لَقَرَّءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ ﴾

سُورَةُ الْحَدِيدِ

٧٠٨، ٦٩٥	٣	﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ ﴾
٣٩٥، ٣٩٣، ٣٩١، ٣٩٠	٤	﴿ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾
٤١٥	٤	﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾
٤٠٠، ٣٧٠	١١	﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾
٧٨٢	١٣	﴿ أَنْظِرُونَا نَقِيسَ مِنْ قُرَيْشٍ ﴾
٨٠٣	٢٧	﴿ وَرَهَابَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾

سُورَةُ الْمُحَادَّةِ

٨٨٠	٤	﴿ مَنْ لَرَّ يَسْتَطِيعُ فَاِلْعَامِ سَيِّئِينَ وَسَيِّئَاتِهِمْ ﴾
-----	---	--

٤٥٧، ٣٩٦	٧	﴿ مَا يَكْشُوتُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَايَهُمْ ﴾
٦٠٩	٨	﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ ﴾
٦٦٧	٢٢	﴿ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾
سُورَةُ الْحَشْرِ		
٧١٦	٢	﴿ فَأَنشَأَهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ﴾
سُورَةُ الصَّافِّ		
٨٦٢	٥	﴿ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾
سُورَةُ الْجُمُعَةِ		
٩٧٦	٦	﴿ فَتَمَتُّوا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾
سُورَةُ الْمُنَافِقُونَ		
٩٨٨	١	﴿ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾
٤١٠	٤	﴿ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ﴾
سُورَةُ النَّكَاسِ		
٩٤٢	٣	﴿ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ ﴾
٢٤٢	١١	﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ ﴾
٨٨٠، ٨٧٩	١٦	﴿ فَانْفُخُوا لِلَّهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾
سُورَةُ الطَّلَاقِ		
١٠٣٣، ٩٤٣	١٢	﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾
سُورَةُ النَّحْرِ		
٦٧٣، ٤٥٤	١٢	﴿ وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُنْتُمْ ﴾
سُورَةُ الْمُلِكِ		
٨٥٢	٣	﴿ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا ﴾
٨٥٢	٣	﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ ﴾
٩١٦، ٦٦٨	١٠	﴿ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾
٤٠٢، ٣٩٦	١٧، ١٦	﴿ ءَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ ﴾
سُورَةُ الْفَلَقِ		
٩٠٨، ٨٨٠	٤٢	﴿ وَيَدْعُونَ إِلَى الشُّجُورِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾
٣٧١، ٣٦٨	٤٢	﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾
سُورَةُ الْحَاقَّةِ		
٧٩٠	٢٧	﴿ يَلْتَمِسَا كَاتِبَ الْفَاقِصَةِ ﴾

سُورَةُ الْمَعَارِجِ

﴿مَنْحُ الْمَلَكِ مَكَّةَ وَالرُّوحَ إِلَيْهِ﴾ ٤ ٤٠١، ٣٩٨

سُورَةُ نُوحٍ

﴿يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكَ مِدْرَارًا﴾ ١١ ٣٧٢

﴿وَاللَّهُ أَنْبَتُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ ١٧ ٧٠٣

سُورَةُ الرَّحْمَنِ

﴿وَالْوَيْلُ اسْتَقْبَلُوا عَلَى الطَّرِيقِ لَا تُسْقِنُهُمْ مَاءً عَذًّا ❶﴾ ١٧، ١٦ ١٠٢٧، ٩١٤، ٨٥٩

﴿لَتُنْفِثَهُمْ فِيهِ﴾ ١٧ ١٠٥٩

﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ ٢٨ ٢٦٤

سُورَةُ الْمُزَاحِمِ

﴿كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا﴾ ١٨ ٦٥٨، ٦٥٦

سُورَةُ الْقِيَامَةِ

﴿وَجِئُوا بِوَيْدٍ نَاصِرَةٍ ❷﴾ ٢٣، ٢٢ ٧٨٨، ٧٨٥، ٧٨٢، ٧٨١

﴿وَجِئُوا بِوَيْدٍ بَاسِرَةٍ ❸﴾ ٢٥، ٢٤ ٧٨٣

﴿وَالنَّفْيَ السَّائِي بِالسَّائِي﴾ ٢٩ ٧١٦، ٣٧١

سُورَةُ الْإِنشَانِ

﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ﴾ ٢ ٩٦٦

﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ ٦ ٩٨٥

﴿وَمَا تَسْأَلُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ ٣٠ ٩٠٧، ٨٧٩، ٨٦٠

سُورَةُ النَّازِعَاتِ

﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ ٢٤ ٣٩٠

سُورَةُ عَبَسَ

﴿قِيلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرُهُ﴾ ٢١ - ١٧ ٩٦٦

﴿وَجِئُوا بِوَيْدٍ مُبِينَةٍ ❶﴾ ٣٨ - ٤١ ٧٨٣

﴿وَجِئُوا بِوَيْدٍ عَلَيْهِمْ ❷﴾ ٣٨ - ٤١ ٧٨٣

سُورَةُ النَّكَوِيرِ

﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ❶﴾ ٢٠، ١٩ ٤٠٣

﴿ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ ٢٠ ٨٧٩

﴿وَمَا تَسْأَلُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ ٢٩ ٩٠٧، ٨٧٩، ٨٦٠

سُورَةُ الْاِنْفِطَارِ

﴿يَتَابَعُ الْاِنْسَانُ مَا غَرَّكَ رَبِّكَ الْكَرِيمُ﴾ ٦ ٩٦٦

سُورَةُ الْمُطَفِّفِينَ

﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ ١٤ ٨٦٢

﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾ ١٥ ٧٨٨، ٧٨٧، ٧٦٦

سُورَةُ الْبُرُوجِ

﴿فَمَا لِيَ يُرِيدُ﴾ ١٦ ٥٧٦

﴿بَلْ هُوَ قَوَّانٌ مَّجِيدٌ ﴿١٥﴾ فِي لَوَجِّ فَخْفُوطٍ﴾ ٢٢، ٢١ ٦٦٢

سُورَةُ الْأَعْنَافِ

﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ١ ٦٩٧، ٣٨٩

سُورَةُ الْغَاشِيَةِ

﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْرِيلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ ١٧ ٧٨٢

سُورَةُ الْمَجِيدِ

﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ ١٥ ١٠٢٧

﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ كَلَّا﴾ ١٦ ١٠٢٧

﴿أَنْجِئْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ ٢٨ ٤٠٢

سُورَةُ الْبَلَدِ

﴿أَوْ مَسْكِنَاتٍ أَمْرِيَّةٍ ﴿١٥﴾ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ ١٧، ١٦ ٣٩٢

سُورَةُ الضُّحَىٰ

﴿وَأَمَّا يَنْتَعِمُ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ ١١ ١٠٢٨

سُورَةُ الشِّعْرِ

﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ ٤ ٩٤٢

سُورَةُ الْعَلَقِ

﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿١﴾ وَاللَّهُ يَرَىٰ﴾ ١٤ ٧٨٧، ٧٧١

﴿وَأَسْجَدَ وَاقْتَرَبَ﴾ ١٩ ٤٠٠

سُورَةُ الْاِخْلَاصِ

﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ٤ ٤١٥، ٣٦٥، ٢٦٤

٢ - فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	الصفحة
إذا خلقه للجنة استعمله بعمل أهل الجنة.....	٨٦٣
أسألك لذة النظر إلى وجهك.....	٧٨٦
اعملوا فكل ميسر لما خلق له.....	٨٦٣
ألا إن الدين النصيحة.....	٥٧٨
أما معاوية، فصعلوك لا مال له، وأما فلان، فإنه لا يضع عصاه عن عاتقه.....	٥٧٧
الأمر بخمسين صلاة ليلة المعراج مع أنه لم يرد إلا الخمس.....	٦٠٤
أن الرحم يأخذ بحقوي الرحمن.....	٤٠٠
إن الله خلق آدم على صورته.....	٣٧٤، ٣٦٨
إن الله يوجب ناراً لهم (أطفال المشركين) يوم القيامة، ويأمرهم باقتحامها.....	١٠٥١
إن بين منكبي الكافر مثل ما بين كذا وكذا من البلاد.....	٣٧٤
إن في الجسد لمضغة.....	٩٦١
إن لكم عند الله موعداً يشتهي أن ينجزكموه.....	٧٨٦
إن لله تسعة وتسعين اسماً.....	٧٠٩، ٦٩٨، ٦٧٣
أن من كواهل حملة العرش إلى شرفاته... الحديث.....	٤٠١
أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلي.....	٤٠٠، ٣٦٩
أنا عند ظن عبدي بي.....	٤٠٠، ٣٦٩
إني أغار، ولا أحد أغير من الله.....	٥٧٨
أين الله (حديث الجارية).....	٤٠٥، ٤٠٤، ٣٩٨
بش الخطيب أنت، قل: ما شاء الله ثم شئت.....	٤٥٧
تراءى له جبريل على صورته وله ستمائة جناح في الهواء.....	٤٠٤
تفكروا في الخلق ولا تفكروا في الخالق.....	٣٦٧، ٢٥٩

- حتى تبدو نواجذه..... ٣٧٠
- الحجر الأسود يمين الله في الأرض..... ٤٠١
- خرج رسول الله في مرضه يتهاذى بين العباس وعلي..... ٨٥٦
- خلق آدم على صورته، وطوله ستون ذراعاً..... ٣٧٦
- خلقت هؤلاء للجنة ويعمل أهل الجنة يعملون..... ٨٦٢
- سباب المسلم فسوق وقتاله كفر..... ٢٦٩
- الصدقة تقع بيد الله ثم بيد السائل..... ٤٠٢
- عليكم بدين العجائز..... ٢٥٩
- فمن أعدى الأول..... ٢٦٣
- القدرية مجوس هذه الأمة..... ٩٩٤
- القلوب بين أصبعين من أصابع الله يقلبها كيف يشاء..... ٣٦٩
- كان الله ولم يكن معه شيء غيره..... ٢٨٢، ٢٥٤
- الكبرياء ردائي والعظمة إزاري..... ٤١٥
- كل ميسر لما خلق له..... ٨٥٦
- كم تَعْبُدِينَ من إله؟ (لَأُمِّ جَمِيلٍ زَوْجَ أَبِي هَبٍ)..... ٤٠٥
- لا تبصق تجاه القبلة؛ فإن الله قبل وجه المصلي..... ٣٩٥
- لا تزال جهنم تقول: ﴿هَلْ مِنْ مَرْبُورٍ﴾..... ٣٦٨
- لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو..... ٦٤٨
- لا تسبوا الدهر؛ فإن الله هو الدهر..... ٣٧٠
- لا تشوه خلقي بالنار..... ٤٤١
- لا تقبحوا الوجه؛ فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن..... ٣٧٥
- لا شخص أغير من الله..... ٤٠٥
- لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد..... ٢٦٩
- لا عدوى ولا طيرة..... ٢٦٣
- لا فكرة في الرب..... ٣٦٧
- لا يزال العبد يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت له سمعاً وبصراً..... ٤٠٠، ٣٧٦، ٣٧٠
- لا يقولن أحد لفتاه أو مملوكه قبح الله وجهك... الحديث..... ٣٧٤
- لعل ولدك نزع عرق..... ٢٦٣
- لعنت القدرية على لسان سبعين نبياً..... ٩٩٣
- لله أفرح بتوبة العبد من الأعرابي الذي وجد ضالته..... ٣٦٩

- لو أراد الخلق أن ينفعوك بشيء لم يرده الله لما قدروا عليه..... ٩٩٠
- لو أراد الله أن لا يعصى لما خلق إبليس..... ٩٨٦
- لو أراد الله بالنملة صلاحًا لما خلق لها جناحًا..... ٨٥٤
- لو خشع قلبه لخشعت جوارحه..... ٩٦١
- لو شئت لأسمعنك..... ١٠٥١
- ما ترددت في شيء أنا فاعله كترددني في قبض روح عبدي..... ٤٠٠، ٣٧٦
- مرضت فلم تعدني..... ٤٠٠، ٣٦٩
- من أتاني يمشي أتيت هرولة..... ٣٦٩
- من أذى لي وليًا فقد آذاني..... ٤٠١
- من ترك الصلاة عمدًا فقد كفر..... ٦٦٠، ٢٦٨
- من ترك جمعة فقد اسود ثلث قلبه..... ٨٦٢
- من تقرب إلي شبرًا تقربت إليه ذراعًا..... ٤٠٠
- من خلقه الله للسعادة استعمله بعمل أهل السعادة..... ٨٥٦
- من زاد على الثلاث (في الوضوء) فقد أساء وتعدى وظلم..... ١٠١٣
- نحن أولى بالشك من إبراهيم..... ٢٥٧
- هؤلاء في الجنة، ويعمل أهل الجنة يعملون..... ١٠٣٣
- هل تجد فيما أنزل الله من التوراة أن الله يغيض الخبر السمين..... ٢٦٤
- هي من قدر الله (الأدوية والرقي)..... ٨٦٣
- وكان الله ولا شيء معه..... ٢٦٣
- ويل لمن لا كهها بين حبيه، ولم يتفكر فيها..... ٢٥٤، ٢٤٣
- يا غلام، احفظ الله يحفظك..... ٨٦٣
- يا قديم الإحسان..... ٧٠٨
- يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة..... ٣٧٠، ٣٦٨

٣ - فهرس الآثار

الصفحة

الأثر

- ﴿ إِنَّ رَبَّهَا نَاطِرٌ ﴾: تنتظر الثواب من ربها، (أبو صالح) ٧٨٥
- ﴿ لِيَعْبُدُونِ ﴾: ليخضعوا وليكونوا عبيداً إلى مسخرين ٩٩٠
- ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾: لأمرهم بالعبادة (علي وابن عباس) ٩٩٠
- ﴿ يَوْمَ يَكْنُفُ عَنْ سَاقِي ﴾: يكشف عن أمر عظيم (عبد الله بن عباس) ٣٧٢، ٧١٦
- أخرج آدم من الجنة قبل أن يخلق (عبد الله بن عباس) ٢٥٧
- الاستواء ثابت بلا كيف (أم سلمة) ٣٩١
- أفر من قدر الله إلى قدر الله (عمر بن الخطاب) ٩١٣
- إن أرجى آية في القرآن: ﴿ وَلَكِنْ لِّيُظَهِّرَ قَلْبِي ﴾ (ابن عباس) ٢٥٧
- إن الله لا يحتجب بشيء، ولكن يحجب غيره عنه (علي بن أبي طالب) ٢٥٦
- أن حملة العرش لما رأوا أقدامهم معلقة في الهواء قالوا سبحان حامل حملة العرش ٤٢٨
- إن قلت أملكها (أفعاله) دون الله، فقد أثبت مع الله مالكا (علي بن أبي طالب) ٢٥٧
- توحيد المصحف (عثمان بن عفان) ٢٦٨
- جمع المصحف (أبو بكر الصديق) ٢٦٨
- زورت في نفسي كلاماً، فسبقني إليه أبو بكر (عمر بن الخطاب) ٦٠٩
- صفات الله كلها غير مخلوقة (إسحاق بن راهويه) ٢٧٠
- كان يكره أن يقال في اللفظ: مخلوق أو غير مخلوق (أحمد بن حنبل) ٦٥٤
- لا والله، خاب من افترى، ولكننا القرآن فرأينا فيه رأياً (علي بن أبي طالب) ٢٦٦
- لا يقال لأمر الله « كيف »، إنها ينزل بلا كيف (إسحاق بن راهويه) ٢٦٩
- لم يجدد لهم وعظاً إلا قابله بالهزؤ واللعب (ابن عباس) ٦٥٧
- لم يزل الله متكلماً (أحمد بن حنبل) ٦٥٤
- لو أن الله عذب أهل سمواته وأهل أرضه عذبهم وهو غير ظالم لهم (أبي بن كعب) ٨٦٣

- ما حكمت مخلوقًا، إنما حكمت القرآن (علي بن أبي طالب)..... ٢٥٦
- ما زلت أسمع أصحابنا يقولون أفعال العباد مخلوقة (يحيى بن سعيد القطان)..... ٦٥٥
- ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن (السلف)..... ٥٨٢
- ما يأتيهم من وعظ من ربهم إلا والذي أناهم بعده أحدث من الأول (ابن عباس)..... ٦٥٧
- من قال «لفظي بالقرآن مخلوق» فهو كافر (أحمد بن حنبل)..... ٦٥٤
- من قال بأن كلام العباد ليس بمخلوق فهو كافر (حماد بن زيد)..... ٦٥٥
- من قال: القرآن مخلوق، فقد زعم أن القدرة والمشيئة مخلوقة (إسحاق بن راهويه)..... ٦٥٤
- هي (أحاديث النزول) كما جاءت لا بكيف إسحاق بن راهويه..... ٣٩٧، ٢٦٩
- والذي أين الأين، لا يقال له أين (علي بن أبي طالب)..... ٢٥٦

٤ - فهرس النشعار
والدرجاز وأنصاف الثبيات

الصفحة

٣٥١	وإنما لذة ذكرناها
٦٩٨	
٦٠٩	جعل اللسان على الفؤاد دليلا
٦٤٨	يقطع الليل تسبيحا وقرأنا
٣٩٥	جعلناهم صرعى لنسر وكاسر
٦٥٠	
٣٥١	أصبح منسوباً إلى العي
٨٠٠	ض الخلق يخلق ثم لا يفري

البيت

أساميا لم تزده معرفة
إلى الحول ثم اسم السلام عليكما
إن الكلام لفي الفؤاد وإنما
ضحوا بأشمط عنوان السجود به
فلما علونا واستويننا عليهم
قفنا بك من ذكرى حبيب ومتمزل
وكل من أطنب في وصفه
ولأنت تخلق ما فريت وبعد

٥ - فهرس النعلاام والأهاكن

الصفءة	العلم/ المكان	الصفءة	العلم/ المكان
٤٢٢، ٤٢١، ٤٢٠، ٣٩١، ٣٥٥، ٣٥٤، ٣٥٢		٢٥٢، ٢٥١، ٢٤٨، ٢٤٧.....	إبراهفم الألفلل الكففة
٥١٨، ٥١٧، ٥١١، ٥٠١، ٤٤٢، ٤٤٠، ٤٢٦		٤٠٣، ٤٠٢، ٣٩٧، ٣٩٥، ٣٦٨، ٢٦١، ٢٥٧	
٥٥٢، ٥٤١، ٥٣٧، ٥٣٦، ٥٣٣، ٥٢٧، ٥٢١		٩٨٠، ٩٧٩، ٨٣٧، ٨٣٥، ٤٥٥	
٥٦٩، ٥٦٨، ٥٦٧، ٥٦٤، ٥٦٣، ٥٥٤، ٥٥٣		٢٦٩.....	ابن أبف اءام
٦٤٥، ٦٤٣، ٦٣٧، ٦٠٤، ٦٠٠، ٥٩٨، ٥٩٧		٣٥٦.....	ابن الإءشفء
٦٧٩، ٦٧٨، ٦٧٧، ٦٧٦، ٦٧٥، ٦٧٠، ٦٤٦		٩٩٥، ٨٦٣.....	ابن الءفلمف
٧٠٢، ٧٠١، ٧٠٠، ٦٩٣، ٦٩١، ٦٨٥، ٦٨٤		٦٩٣، ٦٣٠، ٦١٠، ٦٠٧.....	ابن الراونءف
٧٢٤، ٧٢١، ٧١٥، ٧١٤، ٧١٣، ٧١١، ٧١٠		٩٦٤، ٨٨٨، ٨٨٦، ٨٨٢، ٨٦٩	
٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٦، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٦٥		٣٧٦، ٣٧٤.....	ابن ءزفمة مءمء بن إسءاق
٧٦٦، ٧٦٧، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٩، ٧٨٨، ٧٩٧		٨٨٦.....	ابن سرفء
٧٩٨، ٨٠٠، ٨٠٩، ٨١١، ٨١٥، ٨٢٤، ٨٢٥		٤٥٨، ٤٥٧، ٣٤٨.....	ابن كلاب عبء الله بن سعفء
٨٢٦، ٨٢٩، ٨٣٢، ٨٣٩، ٨٧٢، ٨٩٥، ٩٠١		٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٧٦، ٦٧٧	
٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩٦٧، ٩٦٨		٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧١١	
٩٧٥، ٩٧٦، ٩٨٤، ٩٨٥، ١٠١٥، ١٠٢٥		٧٤٣، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٦٥، ١٠١٥	
١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٣٠، ١٠٦٣، ١٠٦٤			
٥٥٤.....	أبو الحسن الباهلف		ابن هفصم = مءمء بن هفصم
٣٩٦.....	أبو الحسن الففمف عف بن عاصم	٩٠٢، ٨١٠.....	أبو إسءاق الإسفرافففف
٥٥٣.....	أبو الحسن البصرف مءمء بن عف	٤٧٦، ٤٧٥، ٢٩٤، ٢٩١.....	أبو إسءاق النظام
٩٦٤، ٣١٠.....	أبو الحسن الصاءلف	٦٨٨، ٦٣٠، ٥٩٦، ٥٩٥، ٥٩٣، ٥٧٦، ٥٧٤	
٥٤٢، ٣٥٧، ٣٤٨.....	أبو العباس الففانفف	٩٢٧، ٩١٩، ٩١٧، ٨٤١، ٧٩٨، ٧٣٧، ٦٨٩	
٨٨٦، ٨٠٣، ٧٩٧، ٧٦٥، ٧٥٣، ٧١١، ٦٧٦		٩٦٣، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٨، ١٠١٦	
٨٤١، ٧٩٩، ٢٨٦.....	أبو العباس الناشف	٨٨٢، ٢٨١.....	أبو إسءاق بن عفاف
٦٠٠، ٥٦٠، ٥٥٣، ٥٣٦.....	أبو القاسم الإسفرافففف	٧٤٥.....	أبو الحسن بن سالم
٨١٠، ٧٥٥، ٧٥٤، ٧٢٧، ٦٨٠، ٦٧٩، ٦٧٢		٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٢، ٢٦٠.....	أبو الحسن الأشعرف
١٠١٤، ٩٠٢		٣٤٨، ٣٣٧، ٣٣١، ٣٢٤، ٣٠٠، ٢٦٨، ٢٦٦	

أبو القاسم الكعبي..... ٢٨١، ٣٠٩، ٣١١، ٤٦٥،
 ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٢، ٤٨٤،
 ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٥، ٧٦٧، ٧٦٩،
 ٧٨٧، ٧٨٩، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٦٩، ٨٧٩، ٩٢٥،
 ٩٦٨، ٩٧٤، ٩٩١، ١٠١٨، ١٠٥٣
 أبو الهذيل العلاف..... ٢٨٠، ٣٤٠، ٣٥٥، ٣٥٦،
 ٤٣٩، ٥٢٨، ٥٧٤، ٥٩٨، ٦١٢، ٦٤١، ٦٥٥،
 ٦٦٣، ٦٦٩، ٦٧١، ٦٨٥، ٧٥٨، ٧٨٩، ٨٠٥،
 ٨٢٣، ٨٩١، ٩٩٦، ١٠٤٣
 أبو بكر الصديق..... ٢٥٨، ٢٦٨، ٦٠٩،
 ٦٦٠، ٨٠٠، ٨٦٢
 أبو بكر القفال..... ٣٩٨
 أبو حاتم الرازي..... ٢٦٩
 أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي..... ٢٦٧، ٨٨٦
 أبو زرعة الرازي..... ٢٦٩
 أبو سليمان الخطابي..... ٢٦٨، ٣٩٧، ٦٥٩
 أبو صالح الزيات..... ٤٥٢، ٧٨٥
 أبو عبد الله البصري..... ٥٣٩، ٥٤٧، ٨٤١، ٨٨٣
 أبو علي الجبائي..... ٣٣١، ٣٥٦، ٤٢٣، ٤٢٤،
 ٤٢٧، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٧، ٥٠١، ٥٢٩،
 ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٩، ٥٤٣، ٥٧٥، ٥٨٢،
 ٥٩٧، ٥٩٨، ٦١٢، ٦١٩، ٦٤٧، ٦٥٥، ٦٦٣،
 ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٦،
 ٦٨٥، ٦٨٨، ٦٨٩، ٧٢٠، ٧٨٩، ٨٠١، ٨٠٩،
 ٨١٥، ٨٦١، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٩٢، ٩٠٠، ٩١٢،
 ٩١٤، ٩٢١، ٩٢٣، ٩٩٦، ١٠٠٩، ١٠١٢،
 ١٠٤٣، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٦٤
 أبو عيسى الوراق..... ٦٠٧، ٦٣٠
 أبو هاشم الجبائي..... ٢٣٩، ٢٧٢، ٢٨٠، ٣٤١،
 ٣٤٦، ٣٥٦، ٣٦١، ٤٢٣، ٤٢٨، ٤٣٩، ٤٧٩،
 ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩٥، ٥٠١،
 ٥٠٩، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٣٤، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩،
 ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٥٢، ٥٥٦، ٥٦٣، ٥٧٥، ٥٩٧،
 ٥٩٩، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢٣، ٦٦٥، ٦٦٩، ٦٧١،
 ٦٨٥، ٦٩٠، ٦٩٤، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٨، ٧٣٢

٧٣٧، ٧٣٨، ٧٤١، ٧٤٦، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١،
 ٧٧١، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٥، ٨٠٩، ٨١٦، ٨٢٣،
 ٨٤٣، ٨٦١، ٨٧٨، ٨٨٢، ٨٨٤، ٨٩١، ٨٩٢،
 ٨٩٣، ٨٩٤، ٩٠٠، ٩٠٦، ٩١٢، ٩١٤، ٩٢٠،
 ٩٢١، ٩٧٥، ٩٧٦، ١٠١٨، ١٠٢٩، ١٠٤٢،
 ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٦٤
 أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر..... ٣٧٤، ٣٧٦
 أبو يعقوب الشحام..... ٢٨٠، ٥٩٨، ٦٥٥، ٧٩٦
 أبي بن كعب..... ٢٦٨، ٨٦٣، ٩٩٥
 أحمد بن حنبل..... ٣٩١، ٣٩٦، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥
 آدم ٢٥٧، ٣٦٨، ٣٧٤، ٣٧٥
 ٣٧٦، ٤٥٤، ٦٥٠، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٨٦٢،
 ٩١٤، ٩٩٠، ١٠٣٣
 أرسطاليس..... ٣٢٣، ٩٦٥
 الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني..... ٢٢٣، ٢٢٧،
 ٢٢٨، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٨٢، ٢٨٦، ٣٢٣، ٣٣٥،
 ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٦٤، ٣٦٥،
 ٣٨٤، ٤٢٠، ٤٢٦، ٤٣٥، ٤٤٠، ٤٥٢، ٤٥٦،
 ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٨، ٤٧٤، ٤٨٨، ٤٨٩، ٥٠٦،
 ٥١٣، ٥١٤، ٥٢٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٤٢، ٥٥٧،
 ٥٦٠، ٥٦٦، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧٣، ٥٨٢، ٥٩٨،
 ٦٠٠، ٦١٧، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٣٤، ٦٦٩، ٦٧٠،
 ٦٧٤، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٩٩،
 ٧٠٥، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٤، ٧٢٤، ٧٢٥،
 ٧٢٦، ٧٣٣، ٧٣٩، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٦،
 ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦،
 ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣،
 ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٩، ٧٩٧، ٨٠٣، ٨٠٧، ٨١٠،
 ٩١٣، ٩٢٦، ١٠١٥، ١٠٢١، ١٠٥٥
 الأستاذ أبو بكر بن فورك..... ٤٥٦، ٥٥٣، ٥٥٥
 ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠١، ٦١٣، ٦٣١، ٧٠١، ٧٠٢،
 ٧٥٥، ٨١٠، ٩٠٣
 الأستاذ أبو منصور البغدادى..... ٥٩٧، ٧٠٢، ٧٠٣،
 ٧١٥، ٧٥٥
 الأستاذ أبو نصر..... ٦٩٩

الجهنم بن صفوان ٢٨٧، ٥٤٣، ٥٤٤
 ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٧٩٧، ٧٩٨
 الحارث المحاسبي ٦٥٣
 الحاكم أبو عبد الله الحافظ ٦٥٤
 حذيفة بن اليمان ٨٦٣، ٩٩٥
 حسان بن ثابت ٦٤٨
 الحسن البصري ٧٨٥
 حفص الفرد ٩١٨، ٧٩٧
 حكيم بن خزام ٨٦٣، ٩٩٥
 حماد بن زيد ٦٥٥
 حنبل بن إسحاق ٦٥٤
 خديجة بنت خويلد ١٠٥١، ١٠٥٠
 الخليل بن أحمد الفراهيدي ٣٧٣
 داود بن سليمان ٤٥٥، ٦٠١
 الزجاج ٣٩٤
 زيد بن ثابت ٢٦٨، ٦٦٠، ٨٦٣
 سفيان الثوري ٣٩٣
 سفيان بن عيينة ٣٩٦
 سليمان ٦٠١، ٨٨٠
 سيويه ٤٤١، ٦٩٨
 الشافعي محمد بن إدريس ٢٦٧، ٣٩١، ٣٩٧
 ٦٠٧، ٦٠٦
 شعيب بن حرب ٣٩٦
 الصاحب بن عباد ٢٨٢، ٤٨٨، ٤٨٩
 صالح ٩٩٣
 صهيب الرومي ٧٨٦
 الضحاك بن مزاحم ٣٩٢، ٤١٥، ٧٨٥
 ضرار بن عمرو ٧٤٠، ٧٤١، ٧٩٧، ٩١٨
 عائشة بنت أبي بكر الصديق ١٠٥١، ١٠٥٠
 عباد الصيمري ٢٨١، ٢٨٦، ٩٢٠، ١٠٣٩، ١٠٤٢
 العباس بن عبد المطلب ٨٥٦
 عبد الرحمن بن مهدي ٣٩٧
 عبد الله بن أحمد بن حنبل ٦٥٤
 عبد الله بن الزُّبَيْرِي ٢٥٥، ٢٦٥
 عبد الله بن المبارك ٣٩٧

إسحاق ٩٧٩
 إسحاق بن راهويه ٢٦٩، ٣٩١، ٣٩٧، ٦٥٤
 إسماعيل ٨٣٥، ٩٧٩
 إسماعيل بن أبي خالد ٧٨٥
 أفلاطون ٣١٢، ٩٣١، ٩٦٤
 أم جميل زوج أبي جهل ٤٠٥
 أم سلمة ٣٩١، ٨٦١
 إمام الحرمين أبو المعالي الجويني ٢٣٩، ٢٤٥
 ٢٤٦، ٣٠٢، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٣٨
 ٣٤٦، ٣٨٢، ٤٢١، ٤٢٦، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٧٢
 ٤٧٤، ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩
 ٤٩٢، ٤٩٣، ٥١١، ٥١٥، ٥١٦، ٥٢٠، ٥٢١
 ٥٢٢، ٥٣١، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٤٢، ٥٥٠، ٥٥٣
 ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٦٨، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٤، ٥٩٧
 ٦١٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٤، ٦٤١، ٦٤٤، ٦٥٨
 ٦٦٠، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧٦، ٦٧٩، ٦٩٢، ٧٠١
 ٧٠٢، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣
 ٧١٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٤، ٧٤٦
 ٧٥٠، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦٣
 ٧٦٩، ٧٧٣، ٧٧٥، ٨٠١، ٨٠٣، ٨٠٨، ٨١٠
 ٨١٦، ٨٢٠، ٨٢٥، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١
 ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٧٢، ٨٨٧، ٨٩٢، ٨٩٧، ٩٠١
 ٩٠٣، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١١، ٩١٢
 ٩١٤، ٩٢٣، ٩٢٧، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٤١، ٩٤٣
 ٩٧٥، ٩٩٧، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠٢٣، ١٠٥١
 ١٠٥٣، ١٠٦٤
 الأوزاعي ٣٩١
 البخاري محمد بن إسماعيل ٤٠٥، ٦٥٤، ٦٦٢، ٧٨٦
 بشر بن المعتمر ٩٦٤
 بكر ابن أخت عبد الواحد
 ابن زيد البصري ٨٦١، ٩٠٥
 البلخي ٩١٢
 ثعلب ٣٩٤
 ثمامة بن أشرس ٨٤١، ٩١٩، ٩٢٣
 جابر بن عبد الله بن حرام ٧٨٥

٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٨،
٥٢٢، ٥٢٧، ٥٣٠، ٥٣٨، ٥٤١، ٥٥٥، ٥٥٦،
٥٦١، ٥٦٣، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٨١،
٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٦،
٦٣٢، ٦٧٤، ٦٧٦، ٦٧٨، ٦٨٠، ٦٨٣، ٦٨٤،
٦٨٥، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٥، ٧٠٥، ٧١١،
٧١٣، ٧١٤، ٧٢٤، ٧٣٢، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠،
٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٦، ٧٤٨، ٧٥٠،
٧٥١، ٧٥٤، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٨،
٧٦٩، ٧٧٣، ٧٩٩، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٥،
٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣،
٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٨، ٨٢٨، ٨٣٠، ٨٥٨،
٨٩٥، ٨٩٧، ٩٠٢، ٩٠٥، ٩٣٠، ٩٥٦، ٩٥٧،
٩٠٢٥، ٩٠٢٨، ٩٠٤٣، ٩٠٤٦، ٩٠٤٩،
٩٠٥١، ٩٠٥٧، ٩٠٥٩، ٩٠٦٣

القاضي عبد الجبار الهمداني ٨٨٩، ٨٦٧،
٨٩٣، ٩٠١٧

مالك بن الصيف ٢٦٤
مالك بن أنس ٢٦٧، ٣٩١، ٦٠٦
مجاهد بن جبر المكي ٧٨٥
محمد بن السائب الكلبي ٣٩٢، ٧٨٥
محمد بن عيسى (برغوث) ٧٩٧، ٨٦٩، ٨٨٢
محمد بن هيصم ٤٢٩، ٥٧٦، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٤١
محمد بن يوسف الفريابي ٣٩٦
مسلم بن الحجاج النيسابوري ٢٥٨، ٧٨٦
المسور بن مخرمة ٢٦٦
معمر بن المثنى (أبو عبيدة) ٦٩٨
معمر بن عباد السلمي ٥٧٦، ٧٠٨، ٧٩٨
٨٤١، ٩١٩، ٩٢٣، ٩٦٣، ٩٦٦

متصور ٧٨٥
موسى ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٦٥
٣٦٨، ٣٧٠، ٣٩٠، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٥٣، ٦٥٢،
٦٦٩، ٦٧٠، ٧٦٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠،
٧٩١، ٧٩٢، ٨٣٧، ٨٥٢، ٨٥٣، ٩٩٣
نافع بن الأزرق ٢٥٧

عبد الله بن طاهر (الأمير) ٢٦٩، ٣٩٧
عبد الله بن عباس ٢٥٢، ٢٥٧، ٣٧٢،
٣٩٢، ٣٩٣، ٤١٥، ٤٥٢، ٥٦٥، ٦٥٧، ٧١٦،
٧٨٥، ٨٥٩، ٨٦٢، ٨٦٣، ٩١٤، ٩٨٥، ٩٩٠،
١٠٢٧، ١٠٣٣

عبد الله بن عمر ٧٨٥
عبد الله بن عمرو بن العاص ٢٥٢، ٢٥٧
عبد الله بن محمد بن كرام ٦٧٦
عبد الله بن مسعود ٢٦٨، ٢٦٩، ٨٦٣
عبد الواحد بن زيد البصري ٨٦١
عثمان بن عفان ٢٥٨، ٢٦٨
عطاء بن أبي يasar ٣٩٣، ٧٨٤
عطية العوفي ٧٨٥
عكرمة ٧٨٤، ٧٨٥
علي بن أبي طالب ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩،
٢٦٦، ٨٥٦، ٩٩٠

علي بن عيسى الرماني ٣٩٤
عمار بن ياسر ٧٨٦
عمر بن الخطاب ٢٥٨، ٦٠٩، ٩١٣
عمران بن الحصين ٢٥٤، ٢٨٢
عمرو بن بحر الجاحظ ٤٧٦، ٥٦٢، ٦٩٣،
٨٤١، ٩١٢، ٩٦٨، ١٠١٦

عيسى ابن مريم ٢٦٥، ٤٤٨، ٤٤٩،
٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٥٤٣، ٦٤٨،
٧١٤، ٨٠٠، ٨٥٢، ٨٨١، ٩١١، ٩٣٤، ١٠٤٤
الفراء ٣٩٤، ١٠٢٧
فرعون يوسف ٣٩٥
فرعون ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٢، ٣٦٨،
٣٧٠، ٣٩٠، ٣٩٨، ٤٠٣

القاضي أبو بكر الباقلاني ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣٨،
٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٤، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦٣، ٣٦٤،
٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٥٨، ٤٦٤،
٤٦٦، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٨، ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٩٥،
٤٩٧، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦

هشام بن الحكم.....٢٨٧، ٩٦٤	النجار أبو عبد الله.....٣٧٨، ٣٥٨، ٣٥٧
الواحدى النيسابورى.....٣٩٥	٤٧٦، ٤٧٨، ٤٨١، ٥٨٠، ٦٣٠، ٦٣٢، ٦٦٢
الوليد بن المغيرة.....٢٥٥	٦٦٣، ٧٦٥، ٧٩٧، ٨٦٩، ٨٩٥، ٨٩٦، ٩٠٠
يحيى بن سعيد القطان.....٣٩٧، ٦٥٥	٩٠٣، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩١٥، ٩٦٤
يحيى بن كامل.....٧٩٧	النضر بن الحارث.....٢٥٥
يزيد النحوى.....٧٨٥	هارون الكليلي.....٢٤٧
يزيد بن هارون.....٣٩٦	هامان.....٤٠٣، ٣٩٨
مكة.....٢٥٥	هشام القوطى.....٩٦٤، ٨٩٣، ٢٨١

٦ - فهرس الفرق والطوائف

الصفحة	الفرقة/ الطائفة	الصفحة	الفرقة/ الطائفة
٩٤٧، ٩٣٤، ٩١٣، ٩١١، ٩١٠، ٩٠٩، ٩٠٧	الأريوسية.....	٤٥٥	الأريوسية.....
٩٨٥، ٩٧٣، ٩٦٩، ٩٦٨، ٩٦٧، ٩٦٦، ٩٤٨	الأزلية القائلون بقدّم العناصر.....	٣٢٧	الأزلية القائلون بقدّم العناصر.....
١٠٢٥، ١٠٢٤، ١٠٢٣، ١٠١٥، ١٠١٣، ٩٩٨	الأشاعرة (أصحابنا).....	٢٢٦، ٢٢٣، ٢٢٢	الأشاعرة (أصحابنا).....
١٠٦٣، ١٠٥١	٢٥١، ٢٤٤، ٢٤٠، ٢٣٩، ٢٣٨، ٢٣٢، ٢٢٨		
١٠٠٥، ١٠٠٣، ٣٩٠.....	٣٠١، ٣٠٠، ٢٨٩، ٢٨١، ٢٧٩، ٢٧١، ٢٥٣		
١٠٥٠.....	٣٢١، ٣١٨، ٣١١، ٣١٠، ٣٠٩، ٣٠٣، ٣٠٢		
٣٢٢.....	٣٥٥، ٣٥٢، ٣٤٩، ٣٤٧، ٣٤٦، ٣٣٣، ٣٢٣		
٣٧٧، ٣٦٨، ٢٣٦، ٢٣٠.....	٣٨٧، ٣٨٠، ٣٧٩، ٣٧٨، ٣٦٥، ٣٦١، ٣٦٠		
٧١٥، ٦٦٢، ٦٦٠، ٦٥٨، ٦٥٠، ٦٣٦، ٣٩٥	٤٢٠، ٤١٨، ٤١٦، ٤١٣، ٤٠٨، ٤٠٧، ٣٩٠		
٩٥٣، ٧٣٧.....	٤٤٤، ٤٤٣، ٤٤٢، ٤٤١، ٤٢٦، ٤٢٤، ٤٢١		
٣٢٧.....	٤٧٣، ٤٧٢، ٤٦٦، ٤٥٩، ٤٥٨، ٤٥٧، ٤٥٦		
٣٣٠، ٣٢٧، ٣٢٤، ٢٨٢.....	٥١٣، ٥١٠، ٥٠٦، ٥٠٣، ٤٩٥، ٤٩٣، ٤٨٤		
٩٦٥، ٤٨٩، ٤٨٨، ٤٣٥	٥٣٥، ٥٣١، ٥٢٢، ٥٢١، ٥١٩، ٥١٨، ٥١٤		
٦٣٥، ٢٣٠.....	٥٦٨، ٥٦٦، ٥٥٤، ٥٥٢، ٥٥٠، ٥٤٢، ٥٤١		
٦٣٥، ٢٥٨، ٢٤٣.....	٦١٦، ٦١٤، ٦١٣، ٦٠٠، ٥٨٢، ٥٧٤، ٥٧٠		
٦٥٩، ٢٦٩، ٢٦٨.....	٦٦٦، ٦٥٦، ٦٥٥، ٦٤٩، ٦٣٤، ٦٢٩، ٦٢٦		
٥٤٠، ٤٧٨، ٣٥٦، ٢٣٠.....	٦٨٢، ٦٨١، ٦٧٩، ٦٧٨، ٦٧٢، ٦٧٠، ٦٦٩		
١٠٠٥، ١٠٠٣، ١٠٠٢، ٩٩٩، ٢٧٢.....	٧٠٧، ٧٠٥، ٧٠٤، ٧٠١، ٦٩٩، ٦٩٢، ٦٩١		
١٠٤٩، ١٠٣٧، ١٠٣٥.....	٧٣٣، ٧٢٧، ٧٢٤، ٧١٥، ٧١٣، ٧١١، ٧٠٩		
٨٩٢، ٥٣٨، ٤٩٥، ٣٦١، ٣٥٦.....	٧٤٨، ٧٤٧، ٧٤٦، ٧٤٥، ٧٤٣، ٧٤٢، ٧٣٨		
١٠٤٩، ١٠٣٧، ٩٩٩.....	٧٦٥، ٧٦٢، ٧٦٠، ٧٥٨، ٧٥٧، ٧٥٦، ٧٤٩		
٤٦٠، ٣٤٠، ٣٢٩، ٣٢٨.....	٨٠٨، ٧٩٧، ٧٨٨، ٧٨٤، ٧٧٩، ٧٧٧، ٧٧٠		
١٠٣٥، ٩٩٩، ٩٦٥، ٨٢٣، ٧٩٥، ٦٧٥، ٤٦١	٨٣٢، ٨٣١، ٨٢٤، ٨١٦، ٨١٥، ٨١٤، ٨١١		
١٠٦٠، ١٠٣٧، ١٠٣٦	٨٨٨، ٨٨١، ٨٥٨، ٨٤٩، ٨٤٨، ٨٤٤، ٨٣٧		
٢٥٦.....	٩٠٦، ٩٠٣، ٩٠٢، ٩٠٠، ٨٩٨، ٨٩٦، ٨٩٥		

التكلمون.....٢٥٦، ٣٣٠، ٣٤٠، ٣٤٧،
 ٤٢٧، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥٨، ٤٦٣، ٥٠٣، ٥٠٧،
 ٥١٠، ٥١٧، ٥٥٤، ٥٥٨، ٦١١، ٦٢٠، ٧٠٨،
 ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٦٩، ٩١١، ٩٣٥، ١٠٦٣
 المجسمة.....٣٢٠، ٣٨٧، ٤١٢، ٧١٥، ٧٧٨
 المجوس.....٣٢٩، ٧٩٥، ٧٩٦، ٩٩٤
 المرجئة.....١٠٥٠
 المرقبونية.....٣٢٨، ٣٢٩، ٩٦٥
 المشبهة.....٣٦٦، ٣٧٧، ٤٠٦، ٤١٢، ٥١٩
 المعتزلة.....٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣٨، ٢٧٠،
 ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢،
 ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٩٣، ٣٠٠، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١،
 ٣١٢، ٣١٤، ٣٢٥، ٣٣١، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨،
 ٣٦١، ٣٦٥، ٣٧٨، ٤٠٧، ٤١٢، ٤١٧، ٤١٨،
 ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤٢، ٤٦٠،
 ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٧٢، ٤٨٢، ٤٨٤، ٤٨٨، ٤٨٩،
 ٥٠١، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٧، ٥٢١، ٥٢٣،
 ٥٢٤، ٥٢٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤٣، ٥٥٢،
 ٥٥٤، ٥٦٠، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٧٣،
 ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٨، ٥٨٠، ٥٩٨، ٦٠٠،
 ٦٠٢، ٦١٠، ٦١٤، ٦٢٣، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧،
 ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٤٠،
 ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٥٠، ٦٥٥، ٦٦٢، ٦٦٩، ٦٧٠،
 ٦٧٢، ٦٧٦، ٦٧٨، ٦٨١، ٦٨٦، ٦٩٢، ٦٩٧،
 ٧٠٢، ٧٠٦، ٧٠٩، ٧١٤، ٧٢٠، ٧٢٧، ٧٢٨،
 ٧٢٩، ٧٣١، ٧٤٣، ٧٤٦، ٧٥١، ٧٥٣، ٧٥٨،
 ٧٦٠، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٨، ٧٧٣، ٧٧٧، ٧٨٨،
 ٧٨٩، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٩، ٨٠٨، ٨١١، ٨١٢،
 ٨١٣، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢٢، ٨٢٣،
 ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٨، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٥، ٨٣٦،
 ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٨، ٨٥٨،
 ٨٦٠، ٨٦٦، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٨١، ٨٨٢،
 ٨٨٣، ٨٨٦، ٨٨٨، ٨٩١، ٨٩٤، ٨٩٨، ٨٩٩،
 ٩٠١، ٩٠٣، ٩٠٥، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢،
 ٩١٤، ٩١٥، ٩١٧، ٩٢٣، ٩٢٥، ٩٢٧، ٩٣٠،
 ٩٣١، ٩٣٢، ٩٥٦، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦٣، ٩٦٤

الخوارج.....٢٥٦، ٦٣٥، ٧٦٤، ٩٩٩، ١٠٥٠،
 الدهرية.....٢٨٢، ٣٠٩، ٣٢٠، ٣٨٦،
 ٥١٩، ٦٢٢، ١٠٣٠، ١٠٣١
 الديصانية.....٣٢٨، ٣٢٩
 الرواندية.....٨٨٨
 الروم.....٤٥١
 الزيدية.....٦٣٥، ٧٦٤، ١٠٥٠
 السلف.....٢٣١، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٧،
 ٢٦٨، ٢٩١، ٣٩٥، ٣٩٧، ٥٨٢، ٦٤٧، ٦٥١،
 ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٦١، ٦٧٠، ٧٠٨، ٧١٦، ٨٣٥،
 ٨٣٦، ٨٤٨، ٩٧٣، ١٠٤٣
 السمنية.....٢٣٠، ٢٣٢
 السوفسطائية.....٢٢١
 الصحابة.....٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٧،
 ٢٥٩، ٢٦٦، ٧٨٠، ٧٨٦، ٩٧٣، ١٠٥٩
 الطبائعون.....٢٧٥، ٢٩٤، ٣٢٨، ٤٢٥،
 ٤٤٩، ٤٦٩، ٤٧٥، ٤٧٨، ٧٦٢، ٩٢٥، ٩٣٢،
 ٩٣٥، ٩٤٠، ٩٤٥، ٩٥٩، ٩٦٥، ١٠٤٩
 العابدية.....٣٧٨، ٣٨٤
 الفلاسفة (الأوائل).....٢٣٠، ٢٩١، ٣١٦، ٣٢١،
 ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٤٠، ٣٥٦، ٤٠٧، ٤٢٦، ٤٢٧،
 ٤٤٩، ٤٦٩، ٤٧٥، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٣٠، ٧٣٣،
 ٧٣٦، ٧٩٨، ٨٣٣، ٨٤١، ٩١٩، ٩٢٩، ٩٣١،
 ٩٣٥، ٩٤١، ٩٤٥، ٩٤٧، ٩٥٢، ٩٦٤، ١٠٣٠،
 القدرية.....٢٥٦، ٨٠٥، ٨٥٤، ٨٦١،
 ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ١٠٣١، ١٠٣٧،
 ١٠٤٦، ١٠٤٩، ١٠٥٤، ١٠٦٠
 الكرامية.....٣١٠، ٣٤١، ٣٥٢، ٣٧٧،
 ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٨، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١١،
 ٤١٢، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٢،
 ٤٤٤، ٤٤٣، ٤٥٥، ٦١٢، ٦٢٧، ٦٣٠، ٦٣٦،
 ٦٦٣، ٦٧٣، ٦٧٦، ٦٨١، ٦٨٥، ٦٩٣، ٧٠٦،
 ٧٤١، ٧٤٢، ٧٩٩، ٨٦٩، ٩٩٩
 الكعبية.....٣٠٩، ٤٧٦، ٤٨٢، ٦٨٤،
 ٧٦٧، ٧٨٧، ٨٧٩، ٩٩١، ١٠٥٣
 المانوية.....٣٢٨، ٩٦٥

منكرو النبوات.....	٢٧٢	٩٧٠، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٨٠، ٩٨٣، ٩٨٦
المهندسون.....	٢٩١	٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٤، ٩٩٦، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١
النجارية.....	٦١٦، ٤٨٢	١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٩، ١٠١٢
النسطورية.....	٤٤٩، ٤٤٧	١٠١٦، ١٠١٧، ١٠٢٠، ١٠٢٤، ١٠٢٥
النصارى.....	٤٤٤٧، ٤٤٤٦، ٤٤٤٥، ٢٥٥، ٢٤٩	١٠٢٩، ١٠٣١، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٩
.....	٩٨٤، ٩٤٩، ٥٤٣، ٥٢٩، ٤٥٨، ٤٥٥، ٤٥٣	١٠٤٠، ١٠٤٣، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٥٠
النَّظَامِيَّة.....	٧٩٨، ٤٧٦	١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٦٢، ١٠٦٣
نفاة الأحوال.....	٥١٥، ٥٠٦، ٥٠٤، ٤٩٧	معتزلة البصرة..... ٣١٥، ٣٠٩، ٣٠١، ٢٨٠
.....	١٠١١، ٨٣١، ٧٦٩، ٧٦٨، ٧٥٠	٣٦٥، ٤٢٣، ٤٦٢، ٤٧٦، ٤٧٩، ٥٤٤، ٥٧٢
نفاة الأعراض.....	٨٣٩، ٣٠١	٥٧٦، ٦٢٩، ٦٣٧، ٦٨٥، ٦٩٣، ٦٩٤، ٧٦٩
نفاة الصفات.....	٥٣١، ٤٧٨، ٤٥٨	٧٨٧، ٨٤٤، ٨٧٦، ٨٨٠، ٨٩٨، ٩٦٩، ٩٧٤
.....	٧٤١، ٦٣٥، ٥٣٢	٩٩١، ١٠١٨، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٦٠
نفاة الطبائع.....	٨٩٩	١٠٦٢، ١٠٦٤
الهاشمية.....	١٠٤٤، ١٠١٨، ٩٢٠، ٨٤٣، ٧٣٧، ٧٢٠	معتزلة بغداد..... ٤٦٢، ٣١٥، ٣٠٩
الهيصمية.....	٣٨٤، ٣٧٨	٧٢٤، ٨٨٠، ٨٨٥، ٨٩٨، ٩٠٥، ١٠١٨، ١٠٥٢
اليعقوبية.....	٤٤٩، ٤٤٨، ٤٤٧	١٠٥٥، ١٠٦٠
اليهود.....	٢٦٤، ٢٥٥، ٢٤٩	المعطلة..... ٣٦٧، ٢٤٩
.....	٩٨٦، ٩٨٤، ٨٥٣، ٨٤٨، ٧١٦، ٤٥٣، ٤١٥	الملحدة..... ٢٤٩
.....		الملكانية من النصارى..... ٩٦٥
.....		الملكية..... ٤٥٠، ٤٤٧

٧ - فهرس الكتب والمصادر

الكتاب / المصدر	الصفحة	الكتاب / المصدر	الصفحة
الاجتهاد للقاضي الباقلاني.....	٩٠٥	الرسالة النظميّة لأبي المعالي الجويني.....	٩٠٣، ٨٠٨
الإرشاد لأبي المعالي الجويني.....	٨٢٠	الشامل في أصول الدين لأبي المعالي الجويني.....	٩٠١، ٦٧٩
الأسئلة لأبي القاسم الإسفراييني.....	٦٨٠، ٦٧٢	شرح الإرشاد للمصنف.....	٨٣٢، ٤٢١
الانتصار لأبي بكر الباقلاني.....	٧٤٢	شرح الجمل والمقدمات لأبي بكر بن فورك.....	٥٩٧
الإيضاح لأبي الحسن الأشعري.....	٣٤٨	شرح لمع الأدلة لأبي بكر بن فورك.....	٦١٣، ٦٠١
البيان عن الأصول الخمسة للأستاذ أبي بكر.....	٩٠٣	٨١٥، ٨١٠
تاريخ نيسابور لأبي عبد الله الحاكم.....	٦٥٤	صحيح البخاري.....	٤٠٥
تركية أصحاب الحديث.....	٦٥٤	صحيح مسلم.....	٢٥٨
التوحيد لابن خزيمة.....	٣٧٤	كتاب الإنسان للقاضي.....	٩٥٦، ٨٢٩
التوراة.....	٨٥٣، ٨٤٨، ٧٩٠، ٦٧٣، ٢٦٥، ٢٦٤	لمع الأدلة لأبي الحسن الأشعري.....	٣٣٧، ٣٢٤
الجامع للأستاذ أبي إسحاق.....	٧٤٩، ٥٦٩، ٥٢٤	المختصر للأستاذ أبي إسحاق.....	٨١٠، ٨٠٧، ٢٤٥
الحث على البحث (استحسان الخوض		١٠١٥، ٩٠٤
في علم الكلام).....	٢٦٠	المقالات للجاحظ.....	٩١٢
حلية الأولياء.....	٢٥٢	النقض الكبير للقاضي أبي بكر الباقلاني.....	٧٠٥
خلق أفعال العباد للإمام البخاري.....	٦٥٤	الهداية للقاضي أبي بكر الباقلاني.....	٧١١، ٥٧١
الرسالة الناصحية لأبي سليمان الخطابي.....	٦٥٩، ٢٦٨	٩٠٥، ٧٥٨
		الوصف والقدّم للإستاذ أبي إسحاق.....	٧٥٥

ثانيًا: الفهارس التحليلية الموضوعية

- ١ - معجم المصطلحات ورؤوس الموضوعات.
- ٢ - فهرس القواعد والكتليات: ويشمل:
 - أ - القواعد المنهجية الاستدلالية.
 - ب - القواعد الفلسفية.
 - ج - القواعد العقدية.
 - د - القواعد الشرعية (الأصولية والفقهية).
 - هـ - القواعد والمسائل اللغوية.
- ٣ - فهرس المقالات والنحل.
- ٤ - فهرس آراء المصنف الكلامية.

١ - معجم المصطلحات ورؤوس الموضوعات

المصطلح / رأس الموضوع	الصفحة
التأثير: استحالة تأخر التأثير عن الطبع المؤثر.....	٣٣٨
الأزلي: تقدير فعل أزلي مستحيل.....	٦٢٢
حقيقة الأزل.....	٣١٣
التأليف: أقل التأليف بين جوهريين.....	٤١١، ٤٠٧، ٢٨٨
الجوهران المتألفان هل هما جسمان أو جسم واحد.....	٢٨٩
الإله: حقيقة الإله.....	٣٤٦
تقدس الإله عن خصائص الجوهر.....	٤٢٨
الله: معنى لفظ الجلالة.....	٧٠٩، ٦٤٩
هل لفظ الجلالة جامد أو مشتق.....	٧٠٩، ٦٤٩
هل هو من الأسماء المشتقة أو لا؟.....	٢٨٨
الأمر: الأمر بالشيء نهي عن أضداده.....	٦٧٥، ٦٧٢، ٥٧٠، ٥٦٨، ٥٥٦
الأمر كلام.....	٦٠٢
الأمر والنهي معنيان متلازمان.....	٥٥٦
الأمر يتعلق بما يتعلق به العلم.....	٦٤٥
حقيقة الأمر.....	٥٧٠
ليس يعقل أمر ولا مأمور به.....	٦٤٢
من حكم الأمر والنهي أن يصادفا مأموراً ومنهياً.....	٦٤٢
أهل الحديث: موقف أهل الحديث من أول آيات وأحاديث الصفات.....	٦٥٩
أول الواجبات: اختلاف من قال بوجود النظر في أول ما يجب شرعاً.....	٢٤٦
البدعة: هل في الإسلام بدعة حسنة (هامش).....	٦٦٠، ٢٥٩
البصر: إثبات صفة البصر.....	٤٨٢

٤٨٢	الدليل على أنه تعالى بصير على الحقيقة.
٥٦٥	الباقى: الباقي لا يراد
٦٨٨	الباقى من الأعراض ينفيه الضد
٦٨٦	هل الباقي أولى أو الطارئ
٦٨٠	البقاء: الدليل على إثبات البقاء
٦٧٥	القول في البقاء واختلاف الناس فيه
٦٨٣	هل البقاء مجرد دوام الوجود
٧٠٥	التابعى: قول التابعى ليس بحجة بلا خلاف
٦٢٤	التارك: التارك للشيء يسير عليه فعل المتروك
٦٢٣	الترك: حقيقة
٦٢٣	لترك الفعل الواحد أصداد كثيرة يستحيل الجمع بينها
٢٣٦	التعليميون: حصر مصادر العلم في الرسول أو المعصوم، والرد عليهم
٢٨١	الثبوت: الجواب عن مذهب المعتزلة في التفريق بين الثبوت والوجود
٤٢٤	الثقل والخفة: حقيقتها
٢٦٠، ٢٥٣	الجدال بالباطل: حقيقته
٢٩١	الجزء: حقيقة الذي لا يتجزأ
٥٩٥	الأجسام: البشر لا يقدر على الأجسام
٤٠٦	التجسيم: نفي التجسيم
٣١٠	الجسم: استحالة خلو الجسم عن المتضادات بعد قبوله لها
٦٢١	الاجتماع: الاجتماع في الجوهرين بالتقارب والتجاور
٦٢١	الاجتماع في العرضين بالحيشة
٤٢١	الاجتماع والافتراق: حقيقتها
٥٩٥	التجانس: تجانس الأجسام
٥٦٠	الجهل: الجهل من أصداد العلوم
٥٦٠، ٢٢٢	حقيقة الجهل
٣٠٨	الجائز: الجائز لا يختص بالثبوت دون مقتض
٣٣٧	افتقار الواقع على وجه من وجوه الجواز إلى مقتض
٣٠٩	الجواهر: استحالة تعري الجواهر عن الأعراض
٣١٣	استحالة تعري الجواهر عن الأعراض بعد أن قبلتها
٣١١	استحالة خلو الجواهر عن الأكوان

استحالة قيام جوهر بجوهر.....	٥٠٣
الجواهر جنس واحد متماثلة.....	٥٠٣، ٢٩٤
الجواهر متساوية في الجثة والتحيز وقبول الأعراض والقيام بالنفس.....	٢٩٤
الدليل على حدوث الجواهر.....	٣١٦
الرد على قال: إن الجواهر أعراض تجتمع فتتحيز.....	٢٩٥
طرق تعليل عدم الجواهر.....	٦٩١
من الصفات الجائزة للجواهر الكون في المكان.....	٢٩٥
من الصفات الجائزة للجواهر تعيين الأحياز.....	٢٩٥
من الصفات الجائزة للجواهر قبول آحاد الأعراض على البذل.....	٢٩٥
من الصفات الراجعة للجواهر اختصاصها بالأحياز.....	٢٩٥
من الصفات الراجعة للجواهر قبول الأعراض جملة.....	٢٩٥
يستحيل على الجواهر التداخل.....	٢٩٤
الجواهر والأعراض: الفارق بين الجواهر والأعراض.....	٢٩٠
الجوهر: استحالة اجتماع الجوهرين في الحيز الواحد.....	٦٢٠
الجوهر إذا أحاطت به ستة من الجواهر ثم تحرك الجسم فهل يعطى حكم الحركة؟.....	٤١٨
الجوهر إذا استقر على جوهر، ثم تزحج المتسفل، فأيهما المتحرك؟.....	٤١٨
الجوهر الواحد لا طرف له.....	٣٠٣، ٢٩٣
الجوهر ينتهي في الوجود والذات.....	٣٨٧
تحيز الجوهر وقبوله للأعراض.....	٢٩٠
حقيقة الجوهر.....	٥٠٥، ٣٤٧، ٣١٢، ٢٩٠، ٢٨٩
من صفات الجوهر أن له حجماً وجثّة.....	٢٩٠
هل يسمى الجوهر قائماً بالنفس.....	٢٩٠
يستحيل وجود الأعراض دون الجواهر.....	٦٩٣
المحبة: الفرق بين المحبة والإرادة.....	٥٦٤
حقيقة محبة الله العبد.....	٥٦٦
الحاجة: حقيقتها.....	٣٥٣
الإحداث: حقيقته.....	٤٤٣
الحادث: الحادث في أول حال حدوثه لا يسمى باقياً.....	٦٧٦
حقيقة الحادث.....	٣٣٦، ٣٣١، ٣١٨
سبيل كل حادث أن ينتفي ثم يثبت.....	٦٢٢

٦٨٣	لا يفتقر الحادث في حال حدوثه إلى البقاء.....
٣٣٤، ٣٣٢	المحدث: حقيقة الحادث.....
٢٨٧	المحدثات: أقسام المحدثات.....
٣١٦	حدث العالم: إثبات حدث العالم.....
٣٠٥	الطريق إلى إثبات حدث العالم.....
٢٧٩	المسألة بعامه.....
٥١٧	الحد: التركيب الممنوع في الحدود.....
٥١٤	الحد والحقيقة والمعنى والعلة واحد.....
٥١٣	حقيقة الحد.....
٥١٣	هل الحد صفة المحدود.....
٥١٧	هل يجوز تركيب الحد من وصفين؟.....
٣٨٧	الحد والنهاية: نفي الحد والنهاية عن القديم سبحانه.....
٦١١	الحروف: الحروف ليست كلامًا.....
٦١١	حقيقة الحروف.....
٦٥٣	لم يقل أحد من السلف بقدم الحروف.....
٦٢٠	الحركة: الحركة في جنسها لا تضاد العجز.....
٦٢٥	الحركة والسكون إنها يتضادان بخصوص أوصافهما.....
٦٢٣	هل الحركة ترك للسكون؟.....
٦٢٠	الحركة الضرورية: الحركة الضرورية مماثلة للحركة الكسبية.....
٦٢٠	العجز عن الحركة الضرورية لا يجمع الحركة الكسبية.....
٦٢٠	العجز يوجد مع الحركة الضرورية.....
٤١٧	الحركة: حقيقة الحركة.....
٤٢٦	حركة الأرض: المذاهب في حركة الأرض.....
٢٣٤	الحسن: الحسن بشرائطه يحصل العلم.....
٢٢٨	الحواس الخمس: تعدادها.....
٦٢٤	الحسن والقبح: الحسن والقبح راجعان إلى قضية الشرع.....
٥١٩	الحقيقة: الحقيقة من طرق الجمع بين الغائب والشاهد.....
٥٠٣	الأحكام: انقسام الأحكام إلى معلل وإلى غير معلل.....
٥٠٣	الحكم: الحكم الواحد لا يثبت بعلتين.....
٣٤٧	الحال: أقسام الحال.....

٤٨٥	التعرض للأحوال بالإثبات والنفي.....
٤٨٧، ٣٤٧	حقيقة الحال التي لا تعلق.....
٢٨٩	التحيز: حقيقة التحيز.....
٣٥٠	الحيز: الحيز ليس شيئاً معلوماً على حiale.....
٤٦٩	المستحيل: حقيقته.....
٦٩٠	الحياة: ما لا يشترط فيه الحياة، لا يمتنع أن يشترط فيه التجدد حالاً على حال.....
٥٨١	المصحح لكون الواحد منا عالماً قادراً مريداً - كونه حياً.....
٦٤٥	الخبر: الخبر يتعلق بما يتعلق به العلم.....
٢٢٨	انقسام الخبر إلى متواتر وآحاد.....
٦٧٥	تعلق الخبر بالمخبر بمثابة تعلق العلم بالمعلوم.....
٢٢٨	الخبر: الخبر المتواتر إذا استجمع أوصافه يفيد علماً ضرورياً.....
٢٢٨	شروط الخبر المتواتر.....
٢٢٨	مراتب الأخبار.....
٢٢٨	الخبر المرسل: لا يفيد العمل وحده ويصح للترجيح.....
٢٢٨	الخبر المستفيض: يفيد علماً استدلالياً.....
٢٢٨	الخبر المنقطع: لا يفيد العمل وحده ويصح للترجيح.....
٢٢٨	خبر الآحاد: يفيد علماً استدلالياً.....
٧١٢	خبر الواحد هل يوجب العلم.....
٢٢٨	خبر الواحد يفيد العلم إذا اقترن بالدليل العقلي أو السمعي.....
٢٢٨	خبر الآحاد الفرد المطلق: يفيد العمل.....
٣٣٨	اختصاص: المقضي الموجب اختصاص الأجرام بحيزها مخصص فاعل موجد.....
٦٣٨	كل قائم بمحل يختص به اختصاصاً يجب أن يضاف إليه عند العبارة عنه.....
٣٨٣	الاختصاص بالجهة: الاختصاص بالجهات يتضمن تحديداً وتقديراً وتبعيضاً ونهايةً.....
٣٨٣	حقيقة الاختصاص بالجهة.....
٣٦٣	الأخص: الأخص ليس راجعاً إلى أمر ثابت وإنما هو عبارة إضافية.....
٣٦١، ٣٦٠	الرد على المعتزلة في تجويزهم الاجتماع في الأخص مع اختلاف الأوصاف.....
٤٩٣	الخاص: حقيقته.....
٥٢٨، ٤٤٧	الخاصية: من حكم الخاصية للشيء أن تلزمه ولا تتعدها.....
٣٣٧	كل مختص بوجه من وجوه الجواز مفتقر إلى مقتض بضرورات العقول.....
٢٧١	الخاطر: تلقي الواجب من الخاطرين.....

الخواطر: الخواطر هل يسمعها صاحبها.....	٥٩٩
المختلفان: كل شيئين لا يسد أحدهما مسد الآخر فهما مختلفان.....	٤١٩، ٣٥٤
الخالق: حقيقته.....	٢٦٤
ما يدل عليه اسم الخالق.....	٧٠١
كون الله خالقاً يرجع إلى غيره، لم يعد إلى ذاته من فعله عائد.....	٦٤٤
الخلق والمخلوق: الفرق بينهما.....	٤٣٨، ٣٤٠
خلق القرآن: تكفير القائل بخلق القرآن.....	٢٦٧
الإدراك: رب أمر تدركه العقول ولا تتصوره الأوهام.....	٣٨٦
الإدراكات: الإدراكات هل هي من العلوم أم هي زائدة عليها؟.....	٦٧٠
الأدلة: الأدلة تنقسم إلى سمعي وعقلي.....	٢٤١
حقيقة الأدلة.....	٥١٨، ٢٤١
شرائط الأدلة.....	٥١٨
في تكثير الأدلة زيادة لليقين.....	٢٤٠
الأدلة العقلية: أقسام الأدلة العقلية.....	٥١٩
الأدلة العقلية هي الطريق إلى معرفة الله وصفاته.....	٢٣٧
الدلالة: الدلالة من طرق الجمع بين الغائب والشاهد.....	٥١٩
شرط صحة الدلالة الاطراد، وليس من شرط صحتها الانعكاس.....	٥٢٢
الدليل: الدليل لا يجب انعكاسه.....	٥٢٢
حقيقة الدليل.....	٥٢٢، ٢٣٧
مدلول الدليل لا يختلف شاهداً وغائباً.....	٥٣١
الدليل السمعي: حقيقة الدليل السمعي.....	٢٤١
الدليل العقلي: حقيقة الدليل العقلي.....	٢٤١
ما لا دليل عليه يجب نفيه: حججه عند المعتزلة.....	٥٢١
الدوام: الدوام خبر عن تجدد المعاني والصفات وأحكامها.....	٦٨٣
الذمية: لماذا سمي أبو هاشم وأصحابه بالذمية.....	٦٢٣
الرضا: لا فرق بين الرضا والإرادة.....	٥٦٤
المركز: القول بالمركز عند الطوائع.....	٤٢٥
الإرادة: إثبات صفة الإرادة.....	٤٧٥
إرادة الشيء كراهية ضده.....	٥٨٢، ٥٦٨، ٥٧٣، ٥٦٦
إرادة الشيء مع الذهول عنه.....	٥٧٣

إرادة فعل الغير.....	٥٧٥، ٥٧٠، ٥٦٢
الإرادة لا تتعلق إلا بالممكنات والحادثات.....	٦٥٢، ٥٨٠، ٥٧٢، ٤٦١
الإرادة تخصص بعض الممكنات بالوقوع على حسب تعلق العلم والقدرة.....	٦٧١
الإرادة لا تستلزم التمني أو الشهية.....	٤٧٨
الإرادة من قبيل الأفعال فتقديرها في الأزل محال.....	٥٧٨
الإرادة هل توجب مرادها؟.....	٥٧٤
الإرادتان للضدين يتضادان.....	٥٦٩، ٥٦٧
الدليل على أن إرادة الرب سبحانه قديمة (الأشاعة).....	٥٨٠، ٥٧٨
الرد على النظام في إيجاب إرادة المراد.....	٥٧٦
القول في متعلق الإرادة.....	٥٧١
تقدير إرادة لا مراد لها.....	٥٧٣
حقيقة الإرادة وأحكامها.....	٥٦١
لا يصح التسوية بين العلم والإرادة.....	٥٨٠
ليس يمتنع إرادة متقدمة متعلقة بالمراد (الأشاعة).....	٤٧٨
الإرادات الحادثة: الإرادات الحادثة يستحيل بقاؤها بالاتفاق.....	٥٧٥
الإرادة القصدية: الإرادة القصدية إن تقدمت كان عزمًا.....	٥٧٥
الإرادة القصدية تقع مع المراد.....	٥٧٥
إرادة الله: الإرادة إنها تتعلق بالكائنات.....	٥٨٢
المراد: ضابط ما يجوز أن يكون مرادًا.....	٥٧٤
من شرط كون الشيء مرادًا أن يكون معلومًا للمريد أو معتقدًا.....	٥٧٣
الزمن: حقيقة الزمن.....	٣٥٠
السبر والتقسيم: اعتباره من أصول الأدلة.....	٥٢٠
أقسام السبر والتقسيم.....	٥٢٠
من أمثلة الاحتجاج بالسبر والتقسيم غير المستند إلى نفي وإثبات.....	٥٢١
السكوت: السكوت يناقض الكلام.....	٦٣١
حقيقة السكوت.....	٦٣١
السكون: حقيقة السكون.....	٤١٨
السلف: موقف السلف من أحاديث الصفات.....	٢٦٩
السمع: إثبات صفة السمع.....	٤٨٢
معنى السمع وإطلاقه.....	٦٦٨

٤٨٢	السميع: الدليل على أنه تعالى سميع على الحقيقة.....
٦٩٧	الاسم: الاسم قد يراد به المسمى حقيقة.....
٦٩٧	التسمية ترجع إلى الأقوال.....
٦٩٧	القول في الاسم والمسمى وما يتعلق بهما.....
٧٠١	الأسماء: الأسماء الحسنی جميعها لا يجري مجرى واحدًا.....
٧٠٠	الأسماء والذات: أقسام الأسماء الحسنی من حيث تعلقها بالذات.....
٦٤٩	الأسماء الشرعية: الأسماء الشرعية هل يجوز تقدير اشتقاق فيها.....
٥٧٠	السهو: السهو الغفلة هل تنافي فعل الجوارح.....
٦٣١	السهو والغفلة من أضداد العلم.....
٥٦٦	السهو يضاد الإرادة.....
٤٤٩	الاستواء: حقيقة الاستواء.....
٧٠٤	الأسماء الحسنی: أسماء الله تعالى لا توجد قياسًا واعتبارًا من جهة أدلة العقول.....
٧٠٩	كل لفظ مخيل موهم لا يجوز إطلاقه، إلا ثبت شرعي.....
٣٦٨	التشبيه: تأويل النصوص الموهمة للتشبيه.....
٣٥٤	حقيقة التشبيه.....
٥١١	الشرط: الشرط لا يوجب المشروط ولكن يتضمن تصحيحه.....
٥١٠	الشرط هل يعلل.....
٥١١	الشرط هل يكون علة في تصحيح الحكم.....
٥١٠	حقيقة الشرط.....
٢٩٥	الأشعة: الأشعة لا تداخل فيها اتفاقًا.....
٥٦١	الشك: الشك من أضداد العلوم.....
٥٦١، ٢٢٢	حقيقة الشك.....
٥٢٠	الشاهد: حقيقته.....
٥٦٣	الشهوة: حقيقتها.....
٥٦٢	مخالفة الشهوة الإرادة.....
٧٠٥	الصحابي: قول الصحابي المجتهد هل يحتج به أم لا؟.....
٥١١	الصحة: الصحة ليست بحكم ولا حال، وإنما هي إشارة إلى أنه لا استحيل.....
٥١٢	حقيقتها.....
٢٣٣	الصحة والفساد: لا واسطة بين الصحة والفساد.....
٦٦٠، ٢٦٨	المصحف: توحيد المصحف.....

٢٦٨، ٢٥٨	جمع المصحف في عهد أبي بكر
٦٤٠	التصديق: التصديق من أقسام الكلام
٦٢٣	الصلاة: المصلي في الدار المغصوبة، يعصي بكونه منهياً، ولا يعصي بفعله الصلاة
٣٤٨، ٣٣٣	الصانع: إثبات الصانع
٣٣٧	طريق أبي الحسن الأشعري في إثبات الصانع
٣٤٨	صانع العالم: صانع العالم قديم
٦٦٧	الأصوات: الأصوات لا تنتقل ولا ينقل بها
٥٩٥	الصوت: الرد على من جعل الصوت جسماً
٥٩٧	حقيقة الصوت
٦٢٠	الأضداد: أحكام الأضداد
٦٢١	التضاد: أجناس ما يتضاد
٦٢٥، ٦٢٤، ٦٢٢	التضاد إنما يتحقق عند تقدير اجتماع في محل
٦٢٤، ٦٢٢	التضاد إنما يرجع إلى صفات الأجناس
٣٠٨	التضاد قضية إضافية يشترك فيها الضدان
٦٢٦، ٦٢٠	التضاد يتعلق باستحالة الاجتماع
٦٢٤	التضاد يرجع إلى الصفة الخاصة
٦٨٦	التضاد يستوي فيه الضدان
٦٢٦	تضاد العلم والموت
٦٢٣	حقيقة التضاد
٦٢١	ما يقع فيه التضاد
٦٨٧	الضد: انتفاء الضد عن المحل شرط لوجود الضد الآخر
٦٢٠، ٣٠٨	الضدان: الضدان لا يجتمعان لذاتيهما لا لأمر خارج
٦٢٠، ٣١٠	حقيقة الضدين
٦٨٦	يستحيل خلو المحل عن الضدين
٤٦٧	المتضادات: المتضادات لا تنهاى بها يدخل في حيز الإمكان
٥٧١	الإضراب: الإضراب إنما يتصور في فعل الغير
٦٥٠	الإضافة: أقسام الإضافة في اللغة (الاختصاص، الصفة، الشيء إلى نفسه، الملك)
٣٢٩	الطبائع: الرد على القائلين بقدم الطبائع
٢٩٨	الاطراد: حقيقة الاطراد
٥١٤	الطرود: حقيقة الطرد

٢٩٢	الطفرة: إنكار القول بالطفرة.....
٥٦١، ٢٢٢	الظن: حقيقة الظن.....
٥٦١	الظن من أضداد العلوم.....
٣٠٦	الظهور والكمون: الظهور والكمون من صفات الأجسام.....
٦٣٠	العبارات: أضداد العبارات.....
٦١٠، ٦٠١	هل العبارات كلام؟.....
٦٠٨	العبرة: العبرة ترجمة دالة على معنى.....
٤٦٧	المعجز: حقيقة المعجز.....
٦٤٦	المعجزة: حقيقة المعجزة.....
٦٢٤	العدل والجور: العدل والجور راجعان إلى قضية الشرع.....
٥٢٢	العدم: العدم هل يكون دليلاً أو لا؟.....
٦٢٦	تقدير العدم شرطاً.....
٣٣٦	حقيقة العدم.....
٢٨١	المعدوم: الجواب عن المعتزلة في إثباتهم للمعدوم خصائص الصفات.....
٦٤٥	المعدوم ليس بمأمور على التحقيق.....
٢٢٥	المعدوم معلوم ولس بشيء.....
٢٧٩	حقيقة المعدوم.....
٢٨٠	معنى تعلق العلم بالمعدوم.....
٦٤٤	مناقشة المعتزلة في استحالة كون المعدوم مأموراً.....
٦٤٢	يستحيل كون المعدوم مأموراً.....
٣٠٤، ٣٠٣	الأعراض: إثبات الأعراض.....
٦٢٢	اجتماع الأعراض المختلفة في المحل الواحد.....
٢٩٧	أجناس الأعراض.....
٢٩٦	أحكام الأعراض.....
٢٩٦	الأعراض أجناس مختلفة.....
٣١٢	الأعراض إذا اجتمعت يكون بعضها بحيث البعض، ويحويها الجوهر.....
٦٩٠	الأعراض التي يشترط في ثبوتها الحياة هل هي باقية أو متجددة.....
٦٩١	الأعراض إنما تفنى لاستحالة بقائها.....
٣٠٠	الأعراض تختص ببعض المحال دون بعض بتخصيص الله إياها به.....
٦٨٥، ٦٨٤، ٣٠٦، ٣٠٠	الأعراض لا تبقى.....

الدليل على أن العرض لا يقوم بنفسه.....	٣٠٧، ٣٠٦
الدليل على حدوث الأعراض.....	٣١٦
الرد على نفاة الأعراض.....	٢٩٧
القول في حدوث الأعراض.....	٣٠٦
المصحح لقبول الأعراض القيام بالنفس.....	٣٠٧
تقدير أعراض في محل واحد.....	٢٨٩
حقيقة الأعراض.....	٥٠٥، ٣٤٧، ٢٨٩، ٢٨٨
متاثل الأعراض متضادة.....	٦٢٧
العرض: العرض لا يتصور إلا وهو قائم بجوهر.....	٦٢٢
العرض لا يقوم به عرض.....	٣٠٣
العرض لو بقي لاستحال عدمه.....	٦٨٧
العرض يتناهى في الذات حكماً.....	٣٨٧
انتفاء العرض مع بقاء محله.....	٦٨٧
العرض يجوز انتفاؤه بمثله أو بضده مع بقاء الجوهر.....	٢٩٦
من صفة نفس العرض افتقاره إلى محل يختص به.....	٢٩٥
معرفة الله: الطريق إلى معرفة الله النظر في آياته.....	٢٤٨، ٢٤٣
العزم: العزم هل يوجب الفعل المعزوم عليه.....	٥٧٥
حقيقة العزم.....	٥٦٤، ٤٧٨
العظمة: معنى العظمة والعلو والفرقية.....	٣٨٨
العقل: حقيقة العقل.....	٧٠٧، ٢٢٧
الانعكاس: حقيقة الانعكاس.....	٢٩٨
العكس: حقيقته.....	٥١٤
التعليل: التعليل بالقياس على المعلل.....	٥٢٣
قبول الجوهر للعرض هل هو معلل أم لا؟.....	٥١٣
العلة: العلة الواحدة لا توجب مختلفات.....	٥٠٣، ٥٠٠
العلة لا بد أن تكون وجودية.....	٤٩٧
حقيقة العلة وجملة الكلام فيها.....	٤٩٥
من حكم العلة أن تكون ذاتاً مفتقرة إلى محل.....	٥٠٣
من شرط العلة قيامها بذات من له الحكم.....	٦٨٤، ٤٩٧
العلة العقلية: العلة العقلية شرطها أن تطرد وتنعكس.....	٤٩٩، ٢٤١

- العلة الموجبة: المعلول لا يتأخر عن العلة الموجبة..... ٥٠٣
- لا يمتنع تلازم العلة الموجبة وما توجبه..... ٥٠٨
- من شرط العلة الموجبة للشيء ثبوت مناسبة وعلاقة بينهما..... ٥٠٣
- المعلول: استحالة استئثار المعلول عن العلة..... ٣٣٨
- العلوم: أقسام العلوم..... ٢٢٥
- أضداد العلوم (الشك، الظن، الموت)..... ٥٦١، ٥٦٠
- كل متماثلين من العلوم متضادان..... ٥٦٠
- منع حصر مدارك العلوم في الحواس..... ٢٣٤
- العالم: معنى كون العالم عالمًا..... ٥٠١
- حقيقة العالم..... ٢٨٨
- كل معلوم هل يصح أن يعلمه كل عالم؟..... ٥٨٠
- العالمية: حقيقتها..... ٥٤٥
- عالمية الإله سبحانه تتعلق بكل معلوم بلا اختصاص..... ٥٥٦
- العلم: اعتقاد المقلد هل هو علم..... ٢٢٢
- العلم بالجملة يناقض العلم بالتفصيل..... ٥٥٢
- العلم كما يتعلق بالثبوت يتعلق بالنفي..... ٢٨٥
- العلم كما يتعلق بالمعلوم يتعلق بنفسه..... ٥٣٧
- العلم لا يكتسب صفة من المعلوم..... ٥٣٨
- العلم لا يكسب المعلوم صفة إلا كونه معلومًا لأجله..... ٥٣٨
- العلم من الصفات المشروطة بالحياة..... ٥٥٧
- العلم من قبيل الاعتقاد (المعتزلة)..... ٢٢٢
- العلم يتبع المعلومات ولا يستتبعها..... ٥٥١، ٥٤٦
- العلم يقتضي معلومًا..... ٣٠٢
- العلم يتعلق بالواجب والمستحيل..... ٥٨٠
- إنكار السوفسطائية العلوم..... ٢٢١
- ترتب العلم على إثبات حقائق الأشياء وخواصها..... ٢٢١
- حق العلم أن يتعلق بكل معلوم يعرض عليه..... ٥٣٨
- حقيقة العلم..... ٣٠٧، ٢٢٢، ٢٢١
- شرف العلم بشرف المعلوم..... ٢٥٠، ٢٢٥
- العلم صفة شرف ومدح..... ٢٢٥

٢٢١	العلم يتبع المعلومات ولا يستتبعها
٥٤٩	كل عالم بعلم فهو لا محالة عالم بمعلوم العلم
٥٥٩	كل علمين تعلقا بمعلومين فهما مختلفان
٥٦٠	لو اختلف العلمان من شخصين، واتحد المعلوم فهل هما مثلان؟
٣٠٢	ليس يختلف العلم لاختلاف المعلوم
٢٢٧	مدارك العلوم (حس، ونظر، وخبر)
٤٧٣	مسالك الأشاعرة في إثبات صفة العلم
٢٢٤	مناقشة المعتزلة في تعريفهم العلم بالاعتقاد مع سكون النفس
٦٢٧	يشترط في ثبوت العلم انتفاء ضده
٦٤٥	العلم الأزلي: العلم الأزلي يتعلق بالمعلومات تقديرًا وتحقيقًا
٥٥٥	العلم الحادث: الأدلة على أن العلم الحادث لا يتعلق إلا بمعلوم واحد
٥٤٠	العلم الحادث إنما يسمى ضروريًا بالاقتران بضرر أو حاجة
٥٦٠، ٥٥٤، ٥٤٩	العلم الحادث لا يتعلق إلا بمعلوم واحد
٥٥٢	العلم الحادث يجوز تعلقه بمعلوم على الجملة
٢٢٦	العلم الضروري: أقسام العلوم الضرورية
٢٢٦	حقيقة العلم الضروري
٢٢٦	العلم الضروري لا يتأتى الانفكاك عنه ولا الشك فيه
٥٤٩	العلم القديم: العلم القديم حقه أن يتعلق بكل معلوم وجودًا وعدمًا
٥٥٨	العلم القديم لا يفرض فيه اختصاص، فلا يفتقر إلى تخصص
٥٤٩	لا معلوم بالإضافة إلى العلم القديم أولى من معلوم
٥٥٣، ٥٥٢، ٥٥٠	معلومات الرب لا تنهاى
٢٢٦	العلم الكسبي: حقيقة العلم الكسبي
٢٢٦	شرط العلم الكسبي الصدور عن النظر الصحيح
٢٢٦	في المقدور إحداث علم كسبي من غير تقدم نظر خلافًا للعادة
٢٢٦	العلوم البديية: أمثلة على العلوم البديية
٢٢٦	حصول العلوم البديية من غير سبب
٢٢٦	من أقسام العلم البديي الأمور الواقعة عن تجارب العادات
٥٤٣	العلوم الحادثة: نفي تعلق العلوم الحادثة باللّه تعالى (الأشاعرة)
٥٦٠	العلوم المختلفة: العلوم المختلفة لا تضاد فيها أصلًا
٥٦٠	لا يمتنع اجتماع علوم مختلفة في محل واحد

المعلومات: أقسام المعلومات.....	٢٧٩
لا يجتمع للواحد منا جميع المعلومات.....	٥٦٠
علم الكلام: اشتغال الصحابة بعلم الكلام.....	٢٥٦، ٢٥٤
الدفاع عن علم الكلام والرد على الطاعنين عليه.....	٢٦٠
النهي عن الخوض في علم الكلام.....	٢٦٧
تأويل ما ورد عن السلف في ذم علم الكلام.....	٢٥٦
علم الكلام أشرف العلوم.....	٢٥٠
علم الكلام أصل العلوم الشرعية.....	٢٥٠
مسائل علم الكلام أصولها موجودة في الكتاب والسنة.....	٢٦٥
العلو: دلالة ظواهر النصوص على العلو والفوقية.....	٤١٥
الاعتقاد: القول بالاعتقاد أو نفيه عند المتكلمين.....	٤٢٦
العام: حقيقة العام.....	٤٩٤، ٤٩٣
المعاد: المعاد معاد لمعنى.....	٣٠٣
الإعجاز: لا إعجاز إلا من حادث.....	٦٥١
العدم والإعدام: الإعدام فعل، والعدم نفي محض.....	٦٨٧
المعنى: قيام المعنى بالمعنى محال.....	٦٨٣
الغفلة: السهو والغفلة من أضداد العلم.....	٦٣١
الغفلة تضاد الإرادة.....	٥٦٦
الغني: حقيقة الغني.....	٣٥٣
الغائب: حقيقة الغائب.....	٥٢٠
التغير: حقيقة التغير.....	٤٣٥
الغيران: حقيقة الغيرين.....	٥٤١، ٣٥٥
الأفعال: أقسام الأفعال عند المعتزلة.....	٢٧٣
الأفعال لا تتضاد من حيث إنها أفعال.....	٦٢٤
لا يتحقق التضاد في صفة ترجع إلى الأفعال.....	٦٢٤
أفعال العباد: وجوب قيام أفعال العباد بفاعلها.....	٦٢٤
أفعال الله: أفعال الإله سبحانه لا تتضمن تجدد صفات له.....	٦٢٤
الفاعل: الفاعل لا بد له من فعل.....	٣٠٨
كل فاعل عالم بفعله يجب أن يكون قاصداً إلى فعله.....	٥٧١
الفعل: الفعل يدل على القدرة، وعلى العلم والإرادة.....	٦٥٥

٦٢٩، ٦٢١	الفعل لا ضد له.....
٥٠٥، ٣٤١	حقيقة الفعل.....
٥٧٠	دلالة الفعل على الإرادة والقصد.....
٣١٤	الفعل ما ابتدئ إيجاد.....
٦٩١	الفناء: حقيقة الفناء.....
٦٩١	فناء الجواهر والأعراض عدمها.....
٦٣١	الفناء يضاد الجواهر.....
٦٤٢	الإفهام: حقيقة الإفهام.....
٣٨٩	الفوقية: تأويل النصوص الموهمة للفوقية (الأشاعرة).....
٦٢٨	فاعل: استحالة تقدير فاعلين لفعل واحد.....
٦٤٥	الاقتنار: الاقتنار عند كثرة القدرة.....
٦٧١	القدرة: صلاحية القدرة لإيجاد بعض الجائزات كصلاحيتها لمثلها أو ضده.....
٦٨٧	القدرة إنها تؤثر في إثبات فعل.....
٦٩٢	القدرة إنها تؤثر في تجدد أمر.....
٥٧٢	القدرة إنها تتعلق بالمقدور من حيث أن يكون ويجوز أن لا يكون.....
٦٩٢	القدرة لا تعلق لها بالباقي.....
٦٩٢	حق القدرة أن تفيد أثراً.....
٦٢٤	لا يصح الفعل بقدرة معدومة حال إيقاع الفعل.....
٤٧٣	مسالك الأشاعرة في إثبات صفة القدرة.....
٥٧٢	القدرة الحادثة: القدرة الحادثة قد تؤثر في إثبات حال لها حكم التجدد.....
٦٢٤	القدرة الحادثة لا تبقى زمانين.....
٥٧٢	وجوب مقارنة القدرة الحادثة بالمقدور.....
٦٤٥	المقدور: لا مقدور ولا مأمور إلا الوجود.....
٦٣٩	مقدورات الله: ليس كل ما كان مقدوراً لله يجب وقوعه.....
٤٦٨، ٤٦٧	مقدورات الرب لا تتناهى.....
٣٤٨، ٣٠٣	القديم: القديم قديم لنفسه أو لمعنى؟.....
٦٧١	القديم لا يقبل الاختصاص.....
٦٥١	القديم هل يتحدى به.....
٦٢٢	القديم يضاد الحادث.....
٣٤٩، ٣٣١، ٣٠٧	حقيقة القديم.....

٤٦٧	نفي قديم عاجز.....
٦٩٢	وجود القديم استحال أن يكون من أثر القدرة.....
٦٢٢	يستحيل اجتماع الحادث والقديم بوجه.....
٣١٩	قدم العالم: شبه القائلين بقدم العالم.....
٣٢٧	قدم العناصر: الرد على القائلين بقدم العناصر والطبائع.....
٦٦٤	القراءة: رد مذهب العلاف والجباثي في القراءة والمقروء.....
٦٦١	القراءة والمقروء والقارئ.....
٦٦٢	هل القراءة غير المقروء؟.....
٦٥٦	القرآن: استدلال المعتزلة بالقرآن لإثبات أنه مخلوق.....
٦٥٥	الأدلة على أن القرآن غير مخلوق.....
٦٦٦	القرآن في المصاحف هل يلزم تقييده بالكتابة.....
٦٤٩	القرآن هل يجوز تقدير اشتقاق فيه.....
٦٦٠	جمع القرآن هل هو من البدع الحسنة.....
٦٦٧	المراد بإنزال القرآن.....
٦٤٨	معاني القرآن وإطلاقاته.....
٦٦١	المقروء: المقروء لا يحل القارئ ولا يقوم به.....
٢٩٢	القسمة: حقيقة القسمة.....
٣٣٩	المقتضي: حقيقة المقتضي.....
٣٣٧	افتقار الواقع على وجه من وجوه الجواز إلى مقتضى.....
٣٣٧	كل مختص بوجه من وجوه الجواز مفتقر إلى مقتضى بضرورات العقول.....
٣٥٣	القيام بالنفس: الدليل على وجوب قيام القديم بنفسه واستحالة حلوله في غيره.....
٤٤٦	الأقنوم: حقيقته.....
٥٧٩	القول: ليس في الأقوال بداء.....
٣٥٢، ٢٩٠	القائم بالنفس: حقيقته.....
٧٠٧	اعتراض المؤلف على إطلاق الأشاعرة اسم القائم بالنفس على الله.....
٣٥٢	الرب سبحانه وتعالى قائم بنفسه.....
٥١٩، ٣٢١	قياس الغائب على الشاهد: الجوامع بين الشاهد والغائب.....
٧٠٧	القديم: اعتراض المؤلف على إطلاق الأشاعرة اسم القديم على الله.....
٦٦١	أصوات القراء: أصوات القراء وألفاظهم ليست كلام الله القائم بذاته.....
٦٦٧، ٦٣٨	الكتابة: حقيقة الكتابة.....

- الكراهية: الكراهية تضاد الإرادة..... ٥٦٦
- كراهية الضدين هل هما متضادتان؟..... ٥٦٨
- كراهيتان لضدين هل يتضادان أم لا؟..... ٥٦٧
- الكراهية من قبيل الأفعال فتقديرها في الأزل محال..... ٥٧٨
- الكسب: حقيقة الكسب..... ٥٠٦
- تكفير: تكفير من قال بخلق القرآن..... ٢٦٨، ٢٦٧
- التكليف: وجه تعلق التكليف بأفعال العباد مع كون الله موجدها..... ٤٦٩
- الكلام: إثبات العلم بكون الرب سبحانه متكلماً بكلام يختص به..... ٥٩٣
- أضداد الكلام..... ٦٢٩، ٦٢٠
- الأدلة على أن المتكلم من قام به الكلام..... ٦١٥
- الجواب عن حد الكلام عند المعتزلة..... ٦١٠
- شبه منكري صفة الكلام..... ٦٤٢
- مناقشة النجار في الفصل بين كلام الله وكلام المخلوقين في وجوب التعلق..... ٦٣٢
- القول في إثبات الكلام لله..... ٦٣٣
- الكلام أعم من لفظ اللسان..... ٦٠٣، ٥٩٩
- الكلام شرطه المواضعة..... ٦٠١
- الكلام معنى له ضد..... ٦١٧
- الكلام من صفات الحي..... ٦١٥، ٦١٤
- الكلام هل يفترق إلى بنية مخصوصة؟..... ٦١٩
- حقيقة الكلام وحده..... ٦٠٠، ٥٩٣
- خطة مسائل باب الكلام..... ٥٩٣
- صعود الكلام..... ٦٦٧
- مذهب المعتزلة في الكلام يمنهم من الاستدلال بالمعجزة..... ٦٤٠
- من حكم الكلام اختصاصه بالمتكلم..... ٦١٥
- مناقشة أهل الظاهر فيما ذهبوا إليه في حقيقة الكلام..... ٦٥٨
- هل الإفادة شرط في الكلام..... ٦١١
- هل يجوز أن يتكلم بضرب ويسكت عن بعض..... ٦٣١
- الكلام الأزلي: إثبات الكلام الأزلي (الأشاعة)..... ٦٣٧
- الكلام الأزلي هل يكون خبراً؟..... ٦٤٢
- كلام العباد: حقيقة كلام العباد..... ٦٣٠

- كلام الله: كلام الله تعالى منزل على الأنبياء عليهم السلام..... ٦٦٧
- كلام الله خبر عن كل ما يصح الإخبار عنه صدقاً وتحقيقاً..... ٦٣٦
- كلام الله سبحانه وتعالى صدق..... ٦٧٤
- كلام الله سبحانه وتعالى واحد متعلق بجميع متعلقاته (الأشاعة)..... ٦٧١
- كلام الله قرينة العلم القديم؛ فيتعلق به حسب تعلق العلم الأزلي..... ٦٧١
- كلام الله مسموع في إطلاق المسلمين..... ٦٦٨
- كلام الله ليس حالاً في المصحف، ولا بقلب الحافظ..... ٦٦٦
- كلام الله هذه الحروف المجموعة المؤلفة..... ٦٤٧
- معنى كون كلام الله مسموعاً..... ٦٦٨
- هل سمع النبي وجبريل كلام الله ليلة المعراج؟..... ٦٦٩
- هل يلزم القائلين بوحدة الكلام أن تكون الكتب السماوية شيئاً واحداً..... ٦٧٣
- الكلام النفساني: الدليل على إثبات الكلام النفساني (الأشاعة)..... ٦٠٢
- الكلام القائم بالنفس إيجاب وخبر ونهي لنفسه..... ٦٤٣
- الكلام القائم بالنفس كلام على الحقيقة..... ٦١٠
- لا كلام إلا القائم بالنفس..... ٦١٤
- المتكلم: المتكلم من قام به الكلام..... ٦١٣
- الأكوان: إثبات الأكوان..... ٢٩٨
- حقيقة الأكوان..... ٤١٧، ٢٩٦
- كونان: كل كونين أوجبا الاختصاص بمكان واحد فهما متماثلان..... ٤١٩
- الإلجاء: الإلجاء لا يسلب قدرة الملجأ..... ٤٦٤
- الله تعالى قادر على تحصيل مراده من العباد بطريق الإلجاء (المعتزلة)..... ٤٦٤
- الملجأ: الملجأ إلى الأفعال المكره عليها عالم بفعله يجب قاصد إليه..... ٥٧١
- التماثل: أقسام ما لا يصح فيه التماثل..... ٣٥٥
- التماثل حكم واحد في التماثلات..... ٣٦١
- التماثل مما لا يعلل..... ٣٥٨، ٥٣٢
- المجتمعان في الأخص متماثلان..... ٥١٣
- المرعي في التماثل التساوي في صفات الأنفس..... ٣٦٣، ٣٥٦، ٢٩٤
- هل يجوز أن يتماثل الشيطان من وجه ويختلفا من وجه؟..... ٣٦٣
- المثال: نفي المثال عن الله تعالى..... ٣٥٤
- المثلان: حقيقة المثلين..... ٥٣٢، ٣٥٦، ٣٥٥، ٣٥٤

- كل مثلين يسد أحدهما مسد الآخر..... ٦٩٠
- شرط المثلين استواؤهما في صفتي النفس..... ٦٩١، ٣٦٣
- تمائل العلمين: حقيقة تماثل العلمين..... ٥٥٩
- المادة: شبه القائلين بالمادة..... ٣٢٦
- المهاسة: المهاسة هل لها أضداد أم لا؟..... ٤٢١
- لا فرق بين المهاسة وبين التأليف والمجاورة والاجتماع..... ٤٢٢
- الإمكان: الإمكان والأزل لا يجتمعان..... ٦٤٥
- الممكن: حقيقة الممكن..... ٤٦٩
- التنازع: اعتماد دليل التنازع في القرآن الكريم..... ٤٦٤، ٤٥٨
- دليل التنازع لا يستمر على أصول المعتزلة..... ٤٦٤
- التنازع لا يرجع إلى ذاتي القديمين، بل إلى الأفعال المتضادة..... ٤٦٣
- الممنوع من الشيء من يريده، لا من كان مضرًا عنه..... ٤٦٢
- من لم تنفذ إرادته مع قصده إلى التنفيذ دل ذلك على ضعفه..... ٤٦٤
- المانع: المانع الواحد لا يمتنع تعلقه بأمور..... ٥٦٠
- التمني: التمني يخالف الإرادة..... ٥٦٣
- حقيقة التمني..... ٥٦٣
- الموت: الموت يضاد الحياة وكل صفة لا تثبت دون الحياة..... ٦٢٦
- الموت لا يتوقف ثبوته على إثبات تقدير حياة متقدمة عليه..... ٥٦١
- الموت من أضداد العلوم..... ٥٦١
- حقيقة الموت..... ٥٦١
- الماهية: الماهية عند ضرار بن عمرو..... ٦٨٠
- هل تعلم ماهية الباري..... ٣٤٥
- النصارى: الرد على النصارى في الإلهيات..... ٤٤٥
- الرد على القول بالواحدية بالجواهر والثلاثية بالأقنوم..... ٤٤٦
- النطق: الأخرس ناطق ممنوع من التصويت..... ٦٣٠
- النظر: إثبات النظر والكشف عن حقيقته..... ٢٢٩
- أضداد النظر (الشك، الجهل، التقليد، العلم)..... ٦٢٧، ٢٣٩، ٢٣٨
- أقسام النظر..... ٢٣٧
- الدليل على أن النظر من مدارك العلوم..... ٢٣٢
- الرد على أبي هاشم في وجوب مقارنة النظر الشك..... ٢٣٩، ٢٣٨

٢٤٠	العلم الحاصل عقيب النظر هل هو مقدور للناظر أو يقع ضرورة.
٢٧١	العلم بوجود النظر إنما يكون بعد الفراغ منه.
٢٤٠، ٢٣٤	النظر الصحيح بشرائطه يحصل العلم.
٢٤٢	النظر الموصل إلى المعارف واجب ومدرك وجوبه السمع.
٢٣٩، ٢٢١	النظر قد يصدر عن علم بديهي أو محسوس أو نظري.
٤١٤، ٢٥١، ٢٣٦، ٢١٩	النظر هو الطريق إلى معرفة الله وصفاته.
٢٤٣	النظر يجب وجوب كفاية.
٦٠٦	زيادة النظر على الإرادة.
٢٣٩، ٢٣٧	شرائط النظر.
٢٣٧، ٢٣٦	عوارض النظر الصحيح.
٢١٩	النصوص في إثبات النظر طريقاً إلى العلم بالوحدانية.
٥٥٤	يتمتع جمع نظرين ؛ لتضادهما.
٣٠٢	النظر السمعي: النظر السمعي يترقب عرضه على الأصول وسلامته عن النقوض.
٢٣٧	النظر الصحيح: حقيقة النظر الصحيح.
٢٣٧	النظر الفاسد: حقيقة النظر الفاسد.
٣١١	التنافي: حقيقة التنافي.
٦٤٥	النفي: النفي المحض ليس أثراً للقدرة.
٢٣٢	تناقض: التناقض في إبطال الشيء بما يدعى فيه البطلان.
٢٣٢	ليس في تصحيح الشيء بما يدعى له الصحة تناقض.
٥٧٠	النهي: حقيقة النهي.
٢٤٧	النية: حقيقة النية.
٣٢٤	الهيولي: الرد على أصحاب الهيولي.
٣٢٥	حقيقة الهيولي.
٤٥٢	المتواتر: عدد أهل التواتر.
٤٥٢	هل القدح في المحسوس يبطل خبر التواتر.
٦٠٨	الإيجاب: الإيجاب معنى في النفس يتميز بخاصة وصفة عن الاستحباب.
٤١٤	الواجب: الواجب يستحيل تقدير انتفائه ببدل.
٢٧٠	الواجبات عندنا سمعية.
٢٧٠	أول الواجبات.
٤٨٥	جواز تعليل الواجب من الأحكام.

٣٣٥ حقيقة الواجب
٢٨٣ الإيجاد: حقيقة الإيجاد
٥٠٨ الموجد: الموجد من ضرورته تقدمه على ما يوجد
٢٨٧ الإيجاد: أقسام الموجودات
٤٤٣، ٢٧٩ حقيقة الإيجاد
٦٩٣ معنى قولنا « المحدث موجود لنفسه »
٢٨٧ الموجود: أقسام الموجودات
٣٧٧ الجهة: الدليل على تقدس الباري عن الأماكن والجهات
٣٧٩ الدليل على نفي الجهة عن الباري
٣٨٥ الرد على مثبتي الجهة
٧١٠ الوجه: الوجه صفة ثابتة للرب تعالى
٤٤٨ الاتحاد: حقيقة الاتحاد
٤٥٨ التوحيد: الدليل على وحدانية الله تعالى ونفي الشريك عنه
٤٥٨، ٤٥٦ الوحدانية: حقيقتها وإثباتها
٢١٩ النظر هو الطريق إلى العلم بالوحدانية
٣٤٥ الصفات: أحكام الصفات
٥٢٥ اقتضاء الوصف للصفة كإقتضاء الصفة للوصف
٧٠٠، ٣٤٧ أقسام الصفات
٦٧١ الصفة الأزلية إذا كانت متعلقة، فيجب أن يعم تعلقها جميع متعلقاتها
٧٠٣ الصفة هل توصف؟
٣٤٧ القول فيما يجب لله تعالى من الصفات
٤٧٢ جملة الكلام على باب الصفات وما يضبطه
٧٠٠، ٦٩٧ حقيقة الصفات الإلهية
٥٢٤ زيادة الصفات على الذات
٧٠٩ كل ما صح معناه من الألفاظ، موقوف على إذن الشارع
٣٤٨ الصفات المعنوية: حقيقة الصفات المعنوية
٧٠٢ الموصوف: حقيقة الموصوف
٦٨٠ الوصف: أخص الوصف عند القاضي الباقلاني
٧٠٢، ٧٠٠، ٦٩٧ حقيقة الوصف
٣٦٣ صفات الأنفس: الطوارئ الجائزة لا تحيل صفات الأنفس

هل التعرض لصفات النفس قول بالأحوال؟.....	٥١٦
حقيقة صفة النفس.....	٣٥٦، ٣٤٧، ٢٨٠
التوقف: التوقف في القرآن.....	٢٦٧
التوقيف: الأسماء الحسنى مردها التوقيف.....	٧٠٤
التوقيف في الأسماء الحسنى يراعى في المنع كما يراعى في الإذن.....	٧٠٩، ٧٠٥
اليد: اليدان صفة ثابتة للرب تعالى (متقدمو الأشاعرة).....	٧١٠
اليقين: اليقين لا يحصل إلا بالنظر في الأدلة.....	٢٥٢
في تكثير الأدلة زيادة لليقين.....	٢٤٠

٢ - فهرس القواعد والكليات

أولاً: القواعد المنهجية الاستدلالية

الصفحة	القاعدة
	قواعد النظر العقلي:
١٠٧ - ٩١	المسألة بعامة.....
٢٥٠	شرف العلم بشرف المعلوم.....
٢٧١	لا سبيل للعقلاء إلى الامتناع عن النظر.....
٢٥٠	لا يعلم الشرع إلا بالعقل.....
٦٨٣	ليس للتقليد في أصول التوحيد وجه.....
٢٣٨	المعتقد لا يتأتى منه النظر والتفكر في معتقده.....
٣٠٢	المعقول لا ينتقض.....
٤٧٤	النظر الصحيح يفضي إلى العلم ضرورة.....
٣٠٢	النظر العقلي لا يرد عليه النقض.....
٢٥٢	اليقين لا يحصل إلا بالنظر في الأدلة.....
	قواعد المصطلحات والمفاهيم (الحدود) :
١١٥ - ١٠٨	المسألة بعامة.....
٥١٨، ٥١٧	الحد المركب صحيح.....
٥١٤، ٥١٣	الحد يرجع إلى صفة المحدود، لا قول الحاد.....
٦١١	الحدود يتوَقَّى فيها التكرار.....
٦١٢، ٦١٠، ٥١٧، ٥١٥، ٥١٤، ٤١١	شرط الحد الجمع والمنع والاطراد والانعكاس.....
٥١٧	العبرة في الحدود بالمعاني لا بالعبارات والمباني.....
٥١٤	لكل حقيقة حدٌ نفيًا كان أو إثباتًا.....
٥١٤	مقصد الحد ذكر خاصية الشيء التي بها يتميز عن غيره.....

مقصود الحدّ إيجاب العلم بحكم المحدود.....	٥١٧
مقصود الحدود الكشف والبيان.....	٥١٨، ٥١٤
مَنْ لا يعرف الحدّ، لا يعرف المحدود.....	٥١٦
يراعى في الحدّ خاص وصف المحدود.....	٥١٣
قواعد الدليل والهدلول والعلاقة بينهما:	

المسألة بعامة.....	١١٥ - ١٣١
الدلالة شرطها الاطراد.....	٥١٩
الأدلة تنقسم إلى الضروري والنظري.....	٤٧٤
التعليل بالعلة الوجودية الثابتة أولى من التعليل بالنفي.....	٤٧٨، ٢٩٨
الدليل لا ينعكس.....	٥٢٣
الدليل هو المتَّبِعُ دون أصحاب المذاهب.....	٦٨٣
زيادة اليقين تحصل بكثرة الأدلة الموصلة إليه.....	٦٢٩
شرط صحة الدليل الاطراد، لا الانعكاس.....	٦٨٧، ٥٢٢، ٥١٩، ٥٠٩، ٣٠١، ٢٤١
لا يفسر الحكم الثابت بالنفي.....	٤٧٨
لا يمتنع أن يتعلق دليل واحد بمدلولين.....	٥٥٤
ليس من شرط تقدير دليل تقدير دليل آخر متعلق بنقيضه.....	٥٢٣
من شرط الدليل الاطراد، وليس من شرطه الانعكاس.....	٥٢٣، ٥١٩، ٣٠١، ٢٤١
النفي لا يكون علة في حكم ثابت.....	٢٩٨
يجب من العلم بالدليل العلم بمدلوله.....	٤٧٤
يجوز أن يدل على المدلول الواحد أدلة مختلفة.....	٥٢٣
اليقين لا يحصل إلا بالنظر في الأدلة.....	٢٥٢
قواعد الاستدلال بالأدلة النقلية:	

المسألة بعامة.....	١٩٠ - ٢٠٦
الأدلة تنقسم إلى سمعي وعقلي.....	٢٤١
الأسماء الحسنى لا توجد قياسًا واعتبارًا من جهة أدلة العقول.....	٧٠٤
الأسماء الحسنى يراعى في إطلاقها الإذن والتوقيف.....	٦٢٤، ٤٤٦
الأقيسة لا يجوز التمسك بها في تسميته تعالى ووصفه.....	٧٠٥
حقيقة الدليل السمعي.....	٢٤١
حكم مسائل الشرع التي طريقها السمع الرد إلى أصول الشرع التي طريقها السمع.....	٢٦٦
خبره تعالى يتعلق بكل مُخْبَرٍ عنه على ما هو عليه.....	٦٣٦

طريق إثبات اليدين والوجه السمع المحض.....	٧١٢
كل ما لم يرد فيه إذن ولا منع فإطلاقه ممنوع تغليبا للمنع.....	٧٠٥
اللَّه سبحانه أزي لا يدرك العقل حقيقته وكنه عظمتة ولا يُصَوَّرُهُ الوَهم.....	٤٣٣
ما صح معناه، إن ورد الشرع بمنعه منعناه، وإلا توقفنا فيه.....	٧٠٩
مأخذ أسماء الله تعالى التوقيف.....	٧٠٥، ٧٠٤
المسلمون لم يبتغوا فيها أطلقوا ما يصح في العقول، وإنما اتبعوا الشرع.....	٧٠٦
النبي ﷺ تكلم في كل ما يحتاج إليه في أمور الدين.....	٢٦١
قواعد تفسير النصوص:	
« أَفْعَلُ » إذا اسْتُعْمِلَ مع « مِنْ » أنبا عن المبالغة لا محالة.....	٤١١
إذا اقترنت القرائن بالألفاظ، اضطرب المخاطب إلى درك مقصود الالفاظ.....	٦٠٨
إذا دخلت الصيغة على معنى في بعض الأحوال، فليدل مثلها على مثل ذلك المعنى.....	٦٠٤
إذا قامت صفة بمحل اشتق للمحل اسم من تلك الصفة.....	٦٣٨
الأسامي الشرعية التي لا يجوز تقدير اشتقاق فيها.....	٦٤٩
الاسم المشتق يُثَبِّتُ للموصوف به الصفة التي اشتق منها.....	٥٣٠
إنما يبحث المتكلمون في الحقائق لا المجازيات.....	٤٤٥
حق المحقق أن يَتَّبِعَ المعاني، ولا يَشْتَغَلْ بموارد الألفاظ.....	٥٧٢
عدم المخصّص دليل على وجوب تعميم اللفظ العام.....	٥٢٢
قد يحمل مطلق الاسم على غير ما يحمل عليه مُقَيَّدُهُ.....	٣٣٢
كل قائم بمحل يختص به اختصاصا يجب أن يشتق له وصف منه.....	٦٣٨
لا نفاسة في الجث والمباني، وإنما النفاسة في المعاني.....	٤٤٦
لا يجوز العدول عن الظاهر من غير دليل.....	٦٥٥
لا يخرج الاسم عن حقيقته عند التقيد.....	٣٣٢
المطلق محمول على المقيد.....	٦٥٤
المطلق والمقيد لا يختلفان في المعنى في موضوع اللغة.....	٣٣٢
المقصد من العبارات معناها.....	٣٥٧
المقصود من الخطاب إفهام المخاطب المعاني.....	٣٦٩
تتلقى عن العرب معاني كلامها، ولا نحاكمهم في التعيين.....	٤١١
نفي النفي إثبات.....	٥١١، ٣٥٨، ٣٥٧
هل المفهوم حُجَّةٌ أو لا.....	٣٧١
يجب حمل اللفظ على الحقيقة إلا لقربة.....	٣٣١

المسائل المخرّجة على الاستدلال باللغة..... ٣٨٤، ٣٨٢، ٣٧٠، ٣٥٠، ٣٤٩.....
٧٢٢، ٧١٨، ٦٦٨، ٦٦٧، ٦٣٢، ٦٢٨، ٤٧٠، ٤٦٣، ٤٢٩، ٤٢٧، ٤١٩، ٤١٣، ٤٠٦، ٤٠٤، ٣٩٤، ٣٩٠

قواعد الاستدلال بالقرآن الكريم:

إذا تعارضت الآيات فليس بعضها بالاحتجاج به أولى من بعض..... ٣٩٦.....
استمداد دليل التنازع من القرآن الكريم..... ٤٦٤، ٤٥٨.....
الكلام في التوحيد مأخوذ من الكتاب..... ٢٦٢.....
القرآن إنما أنزل لتدبر آياته..... ٢٤٨.....
المسائل المخرّجة على الاستدلال بالكتاب..... ٢٨٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٥٩، ٢٥٧، ٢٤٩.....
٢٨٢، ٣٠٥، ٣٤٩، ٣٨٣، ٣٨٦، ٤١٥، ٤١٦، ٤٥٤، ٤٥٨، ٤٦٤، ٤٨٢، ٥٥٠، ٥٦٢، ٦٢٨، ٦٧٤، ٦٧٥.....
٦٨١، ٦٨٨، ٧١٧، ٧١٨، ٧٣٢

قواعد الاستدلال بالسنة النبوية:

تجوز المواضع على الكذب في المتواتر محال..... ٦٥٩.....
تحري خبر الصدق قرينة العلم..... ٦٣٥.....
الخبر المرسل لا يحتج به عند أهل الأثر (من كلام ابن خزيمة)..... ٣٧٦.....
طريقة الأحاد لا توجب العلم..... ٧١٢.....
طريقة الأحاد لا يجوز بمثلها إثبات صفة للقديم..... ٧١٢.....
لا احتجاج بخبر الأحاد في العقائد (حديث الجارية)..... ٤٠٤.....
المسائل المخرّجة على الاستدلال بالسنة..... ٤٧٥، ٤٤٦، ٤٠٤، ٣٨٥، ٢٨١، ٢٧٨، ٢٧١.....

قواعد الاستدلال بالإجماع:

الإجماع إنما دلّ السمع على حجته..... ٤٨٣، ٤٤٦.....
الإجماع لا ينقل عن موضعه وموقعه..... ٧٠٦.....
إنما الحجة في إجماع علماء الأئمة، لا العوام..... ٦١٨.....
لا يجوز إحداث قول ثالث بعد انعقاد الإجماع على قولين..... ٦٥٣.....
لا يجوز ادعاء الإجماع في مسألة لإيقاعها في مسألة أخرى..... ٧٠٦.....
ما نُقِلَ بالأحاد، لا تصح دعوى الإجماع فيه..... ٦٥١.....
المسائل المخرّجة على الاستدلال بالإجماع..... ٤٥٤، ٣٩١، ٣٢٩، ٣٠٩، ٣٠٠، ٢٩٠، ٢٥١، ٢٢٥.....
٤٥٩، ٤٦٤، ٤٩٦، ٥٠١، ٥٤٩، ٥٥٧، ٥٦٢، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٨٤، ٥٩٠، ٦٣٢، ٦٣٤، ٦٤٨، ٦٥٠، ٦٥٤.....
٦٥٥، ٦٦٣، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٨٠، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٩، ٦٩٤، ٧٠٣، ٧١٢، ٧١٥.....
٧١٧، ٧١٨، ٧٢٣، ٧٢٦

قواعد الاستدلال بقول الصحابي:

قول الصحابي المجتهد هل يحتج به أو لا؟..... ٧٠٥.....

المسائل المخترجة على الاستدلال بقول الصحابي..... ٢٧٤، ٣٩٠، ٦٢٨، ٦٧٦

قواعد الاستدلال بالدلة العقلية:

قواعد عامة في الدليل العقلي:

الأدلة العقلية يلزم اطرادها..... ٤٧٧

الأدلة تنقسم إلى سمعي وعقلي..... ٢٤١

إنها خوطبنا على قدر أفهامنا واعتقادنا..... ٣٩٠

حكم مسائل العقلية الرد إلى البداهة والمحسوسات والضروريات..... ٢٦٦

العقل ما يقع به التمييز ويستدل به على ما وراء المحسوس..... ٢٢٧

لا يجوز في العقلية معارضة مذهب بمذهب..... ٣٠٣

لا يسوغ اختلاف العقلاء في العلوم الضرورية..... ٦٥٩

النظر العقلي لا يرد عليه النقض..... ٣٠٢

المبادئ العقلية العامة:

- قواعد مبدأ التلازم:

المشروط لا يتصور ثبوته دون شرطه..... ٢٨٤، ٣١٥، ٥١٩

التقدير كالتحقيق (الفروض العقلية)..... ٣٢٠، ٣٤٩، ٥٤٥

الحكم إذا صار مستفاداً من معينين فلا يتفي بانتفاء أحدهما..... ٥٠٣

الفاعل لا بد له من فعل..... ٣٠٨

قضية التنازل تعم جملة صفات النفس..... ٣٦٠

كل متعلقين تلازماً، فالأصح أنه يتعلق بهما متعلق واحد..... ٥٦٨

لا افتراق إلا عن اجتماع..... ٣٢٤، ٣٤٠

لا يمتنع التركيب في الشرط..... ٥١٠

ما صاحب الحادث ولم يسبقه فهو حادث قطعاً..... ٣٠٥، ٣٤١

من المستحيل أن يخالف الشيء شيئاً لا يخالفه..... ٦٨١

المشروط لا يتصور ثبوته دون الشرط..... ٢٨٤، ٣١٥، ٤٧٥، ٥١٩

المصحح من حكمه أن يتقدم على ما يصححه..... ٣١٤

من حكم الخاصية للشيء أن تلزمه..... ٤٤٧

من صحت له جهة واحدة وجبت له سائر الجهات..... ٣٨٣

وجوب استواء المتماثلات في الصفات النفسية..... ٤٦٨، ٥١٦

- قواعد مبدأ عدم التناقض (رفع الثالث):

إبطال الشيء بما يدعى فيه البطلان تناقض..... ٢٣٢

- ٣١٨..... إثبات الحوادث مع نفي الأولية تناقض
- ٦٨٧، ٦٢٣، ٤٧٠، ٤٦٥..... استحالة اجتماع الضدين
- ٢٧٢..... تصوير الفرع أصلاً تناقض
- ٦٢٤، ٦٢١..... التضاد إنما يقع بين جنسين مخصوصين، أو مثلين متجانسين
- ٦٨٦، ٣٠٨..... التضاد قضية إضافية يتساوى فيها الضدان
- ٥٥٠..... الجمع بين التفصيل وانتفاء النهاية جمع بين النقيضين
- ٦٢٢، ٥٦٧، ٥٥٩، ٤٩٨، ٣٨١، ٣٢٢، ٣٠٨، ٢٨٩، ٢٦٣..... شرط التضاد اتحاد الجهة
- ٦٨٢، ٦٠٢، ٤٩١، ٣٠٤، ٣٠٢..... الشيء لا يخالف نفسه ولا يغيرها
- ٥٦٨..... كراهية الضدين غير متضادتين
- ٤٨٢، ٤٦٥..... كل قابل لنقيضين على البذل يستحيل خلوها عنها
- ٥٦٧..... لا استحالة في خلو المحل عن الضدين
- ٣٥٧..... لا واسطة بين النفي والإثبات
- ٥٤٢، ٥٠٣، ٤٨٩، ٣٤٨، ٢٨٥..... لا واسطة بين الوجود والعدم
- ٦٣١..... لا يتصور ساكت متكلم
- ٤٦٨..... لا يتصور عاجز عن الشيء مع مقارنة التمكن لعجزه
- ٥١٤..... ما من محقق إلا وله حقيقة وضد
- ٦٢١..... ما يكون ضدًا لشيء يكون ضدًا لنوعه
- ٤٦٧..... المتضادات لا تتناهى بما يدخل في حيز الإمكان
- ٥٦٥..... المختلفان يجوز ثبوت أحدهما مع ضد الثاني
- ٥٧١، ٥٦٧..... يستحيل إرادة الضدين
- قواعد مبدأ الهوية (ثبات الحقائق):
- ٦٤٣..... الحقائق لا تختلف
- ٣٢٤..... التداخل في الأجرام مستحيل
- ٢٩٥..... انقلاب الأجناس من جملة المحال
- بدهيات عقلية أخرى:
- ٣٤٩..... استحالة تقدير حوادث يترتب بعضها على بعض بلا أول
- ٢٣٨..... الحاصل لا يجتهد في تحصيله
- ٢٣٨..... الوجود لا يطلب
- قياس الغالب على الشاهد:
- ١٥٢ - ١٣٥..... المسألة بعمامة

- إذا ثبت الحكم مشروطاً شاهداً، وجب القضاء بالشرط غائباً..... ٥١٩
- إذا علمنا حكماً، علمنا أن موجهه يشاركه في قضيته..... ٥٢١
- إذا قام دليل على علة حكم ما، وجب تعليل الحكم المساوي له بها..... ٥٢٣
- إذا قُدِّرَ حكمان لا يتقرر ثبوت أحدهما دون الثاني، ساغ تعليلهما بعلّة واحدة..... ٥٠١
- الاستدلال بالفعل على وجود الفاعل واقتداره شاهداً وغائباً..... ٥١٦
- أصول القياس مستمدة من السنة النبوية..... ٢٦٤
- افتراق الحكمين في الوجوب والجواز لا يمنع من طرد العلة..... ٣٨٠
- افتقار قياس الغائب على الشاهد إلى جامع بين الأصل والفرع..... ٤٣٧، ٣٢٦، ٣٢١، ٢٨٥، ٤٨٠، ٤٩٢، ٥١٩، ٥٨٢، ٦٢٧، ٦٨٨
- أنواع الجوامع بين الشاهد والغائب..... ٥١٩
- حقيقة الوجود تثبت على وجه واحد شاهداً أو غائباً..... ٣٦٤
- الحقيقة من طرق الجمع بين الغائب والشاهد..... ٥١٩
- الحكم إذا ثبت معللاً شاهداً لزم تعليله غائباً..... ٥١٩، ٣٥٩، ٣٨٠، ٣٠١
- الدلالة من طرق الجمع بين الغائب والشاهد..... ٥١٩
- الذي نمّنه إطلاق التشبيه بين القديم والحادث..... ٣٦٤
- رد الشيء إلى شكله ونظيره..... ٢٦٤
- سبيل إثبات الحكم غائباً رده إلى الشاهد..... ٣٣٦
- ضعف الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد..... ٥٢٠، ٥١٩، ٣٨٥، ٣٣٦
- طرْدُ اشتراط الحياة في العالم شاهداً وغائباً..... ٥١٠
- العقل يُفَصِّلُ بين المحسوس المُشَكَّل، وبين المعقول غير المتوَهَّم..... ٤٨٨
- كل حكم لو ربط بعلّة، واطرد وانعكس، يحكم بصحته..... ٦٨٤
- كل حكمين معلّلين ثبت أحدهما دون الثاني فليس معلّلين بعلّة واحدة..... ٥٠١
- كل ما اقتضى شيئاً اقتضى مثله ما اقتضاه..... ٣٠٠
- كل ما دلّ على أمر شاهداً دلّ عليه غائباً..... ٥١٩
- كل ما شارك الجسم في خاص وصفة شاركه في حكمه..... ٤١٤
- كل مشتبهين حكمهما واحد فيما اشتبهتا فيه..... ٢٦٤
- ليس في المعقول قياس أصلاً..... ٥٢٠
- ما ثبت شاهداً بشرط الاطراد، وجب القضاء به على الغائب..... ٥٢٠
- ما قدر نفيه غائباً ولم يناف علماً شاهداً لا يحكم فيه بالشاهد على الغائب..... ٥٢٠
- مدلول الدليل لا يختلف شاهداً وغائباً..... ٥٣١، ٥٣٠

المرعي في التماثل التساوي في صفات الأنفس.....	٣٦٣، ٣٥٥، ٢٩٤
نفي التعليل عن الحكم غائبًا يتضمن نفيه عن الحكم شاهدًا.....	٥١٩
نفي الشرط غائبًا يفضي إلى نفيه شاهدًا.....	٥١٩
المسائل المخرّجة على مطلق القياس.....	٧٠١، ٦٩٢، ٦٥٤، ٦٣٧، ٦٣٤، ٤٦١، ٤٥٦، ٣٠٣، ٢٨٢
المسائل المخرّجة على قياس الغائب على الشاهد.....	٥٠٣، ٥٠٠، ٤٩٥، ٤٥٨، ٤٥٦، ٣٢٨، ٣١٩، ٣١١
	٦٩٤، ٥٩٩، ٥٤٩، ٥٤٣، ٥٤٢، ٥٣٩، ٥٣٨

قياس الأولي:

المسألة بعامة.....	١٥٤ - ١٥٢
لله المثل الأعلى ونعوت الجلال وصفات الكمال مع تعاليه عن الأعضاء والجوارح.....	٣٧١
المسائل المخرّجة على قياس الأولى.....	٨٥١، ٥٥١، ٤٨٤

السبر والتقسيم:

المسألة بعامة.....	١٦٦ - ١٥٤
الاحتجاج بالسبر والتقسيم غير المستند إلى نفي وإثبات.....	٥٢١
إذا انحصرت الأقسام وبطل جميعها إلا واحدًا، ثبت هذا الواحد قطعًا.....	٥٢٠
التقسيم الدائر بين النفي والإثبات يفيد العلم ضرورة.....	٥٢٠، ٣٣٣
السبر والتقسيم الذي لا يستند إلى نفي وإثبات لا يعلم الانحصار فيه على القطع.....	٥٢٠
السبر والتقسيم المنحصر يفيد علمًا، وإن لم يدر بين النفي والإثبات.....	٥٢١
المسائل المخرّجة على السبر والتقسيم.....	٥٤٠، ٥٢١، ٤٩٢، ٤٩١

بطلان الدليل مؤذن ببطلان الهدلول:

المسألة بعامة.....	١٦٧، ١٦٦
ضعف هذا الدليل.....	٥٢٣، ٥٢١، ٤٦٦، ٤٣٧
العدم لا يصح أن يكون دليلًا.....	٥٢٢

انتفاء الهدلول بانتفاء دليليه (ما لا دليل عليه يجب نفيه):

المسألة بعامة.....	١٧٠ - ١٦٨
التعليل بالعلة الوجودية الثابتة أولى من التعليل بالنفي.....	٤٧٨، ٢٩٨
الجواب عن استدلال المعتزلة بقاعدة ما لا دليل عليه يجب نفيه.....	٥٢١
صفة النفي لا تقتضي موجبًا ثابتًا.....	٦٧٩
عدم العلم ليس علمًا بالعدم.....	٦١٠، ٤٣٧
عدم الفعل لا يدل على عجز الفاعل.....	٢٤١
عدم الفعل لا يدل على عدم الفاعل.....	٣٠١، ٢٤١

٢٨٥	العلم كما يتعلق بالشبوت يتعلق بالنفي
٤٨٢	لا يجوز تعليل الحكم الثابت بعلمين إحداهما نفي
٤٧٨	لا يفسر الحكم الثابت بالنفي
٦٩٣، ٥١١، ٥٠٤، ٤٩٧، ٢٩٨	النفي لا يعلل، ولا يعلل به
٢٩٨	النفي لا يكون علة في حكم ثابت
٢٨٩	المسائل المخرّجة على قاعدة: ما لا دليل عليه يجب نفيه
	الاستدلال بالصحة على صحة الهتل وبلاستحالة على استحالة:
١٧٣ - ١٧٠	المسألة بعامة
٣٣٤	من حكم المتأثرات استواؤها في الواجبات والجائزات
٧٦٦، ٢٦٢	المسائل المخرّجة على هذا الدليل
	الاستدلال بالهتفق عليه على الهتختلف فيه:
١٧ - ١٧٣	المسألة بعامة
٣٢٨	المسائل المخرّجة على الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه
	الاستدلال بالمقتضي السالم عن المعارض:
١٧٧	المسألة بعامة
٥٢٢	عدم المعارض دليل الصحة
٥٢٢، ٣٩٩	المسائل المخرّجة على الاستدلال بالمقتضي السالم عن المعارض
	الاستدلال بالهتقدوات الكلائية الهتختلف فيها:
	مقدمة: الكمالات والنقصان:
١٨٤ - ١٧٧	المسألة بعامة
٦٩٤، ٦٥٦، ٦٥٢، ٥٠٢، ٥٠١، ٤٩١	المسائل المخرّجة على مقدمة الكمالات والنقصان
	مقدمة: تقابل الصفات:
١٩٠ - ١٨٤	المسألة بعامة
٥٨١	استحالة أن يجتمع لله الوصف بالشيء ونقيضه
٤٧٣	أضداد العلم نقائص، وهي مانعة من صحة الفعل المحكم
٤٧٣	الحي إذا لم يكن عالمًا كان بضده موصوفًا
٤٧٣	الحي إن لم يكن قادرًا وجب كونه عاجزًا
٥٠١	الصفات الأزلية لها بخصوص وصفها ضدّ يخصّها
٦٣٣	في ثبوت ضدّ لكلام قديم نفي لكون الإله سبحانه أمرًا ناهيًا
٣١٠	كل ذات قبل معنى له ضدّ فيستحيل خلوّ الذات عنه وعن ضدّه

- كل قابل لنقيضين على البذل يستحيل خلوه عنها..... ٤٨٢، ٤٦٥
- كل ما ضاد شيئاً ضاد كل ما هو من جنسه..... ٦٢٢
- كل معنى له ضد فشرطه قيامه بمن وصف به..... ٦١٨، ٦١٧، ٦١٥
- لا واسطة بين النفي والإثبات..... ٣٥٧
- لا واسطة بين الوجود والعدم..... ٥٤٢، ٤٨٩، ٣٤٨، ٢٨٥
- لا يتصور ساكت متكلم..... ٦٣١
- لو قبل ذات القديم حادثاً له ضدٌ لاستحال خلوه عنها..... ٤٣٣
- ما من محقق إلا وله حقيقة وضد..... ٥١٤
- يستحيل العرو عن ضدين لا واسطة بينهما..... ٦٨٦، ٥٦٧
- المسائل المخرّجة على مقدمة تقابل الصفات..... ٦٣٧، ٦٣٣، ٤٨٣، ٤٨٢، ٤٧٣
- مقدمة الوجوب والإمكان:
- افتقار الواقع على وجه من وجوه الجواز إلى مقتضى..... ٣٣٧، ٣٠٨
- كل مخصص بوجه من وجوه الجواز مفتقر إلى مقتضى بضرورات العقول..... ٣٣٧
- من أبواب الدلالة اقتضاء الجواز في الثابت الافتقار إلى مقتضى فاعل..... ٥٢٠
- المسائل المخرّجة على مقدمة الوجوب والإمكان..... ٣٨٥، ٣٦٧، ٣٥٤، ٣٥١، ٣٤٠، ٣١٦
- ٧٠٧، ٧٠٢، ٧٠٠، ٥٧٧، ٥٣٩، ٤٩١، ٤٨٨، ٤٨٧، ٤٥٣، ٤٥٢، ٤٣٤، ٤٣٢، ٣٩٧
- مقدمة: الاستدلال على البطلان ببطلان اللازم:
- كل ما علق حدوثه وثبوته بمحال أو على محال كان محالاً..... ٣١٧
- المسائل المخرّجة على الاستدلال على البطلان ببطلان اللازم..... ٤٨٣، ٣٥٩، ٣٥٥، ٣٥٤
- ٥٥٨، ٥٧٩، ٥٩٦، ٥٩٧، ٦١٤، ٦٢٧، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٤٠، ٦٤٦، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٤، ٦٥٨، ٦٦٢
- ٦٧٤، ٦٨٦، ٦٩١، ٦٩٤، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧١١، ٧١٢، ٧٢٢
- مقدمة: ليس عدد أولى من عدد:
- المسائل المخرّجة على الاحتجاج بهذا الدليل..... ٥٧٤، ٤٨٤، ٤٦٦، ٤٦٥
- مقدمة الاستدلال على الصفات فرع الاستدلال على الذات:
- المسائل المخرّجة على وجوب الصفات بوجوب الذات..... ٥٧٠
- مقدمة الإحكام والإتقان:
- إحكام الفعل وإتقانه يدل على كون المتقن عالماً..... ٥٩٩، ٥٥٤، ٤٧٣
- الإتقان في الفعل يدل على العلم، وعدمه لا يدل على الجهل..... ٥٢٢
- أضداد العلم نقائص، وهي مانعة من صحة الفعل المحكم..... ٤٧٣
- الأفعال تدل على قدرة الفاعل وعلمه وحياته وإرادته..... ٤١٣
- المسائل المخرّجة على دليل الإحكام والإتقان..... ٦٩٩، ٦٥٣، ٥٧٣، ٥٤٨، ٥٤١، ٤٩٥، ٤٩٢، ٤٩١

الاستدلال بالمعجزة:

- ٥٢٢ عدم المعارضة دليل على صحة المعجزة.....
 ٦٤٦ لا تكون المعجزة إلا فعلاً خارقاً للعادة.....
 ٦٥٩، ٦٥٨، ٦٥٤ المسائل المخرّجة على الاستدلال بالمعجزة.....

الاستدلال بالبديهة والضرورة:

- ٦٥٩ لا تُنكّر المخالفة في الضروريات ممن لا تقوم به الحجة.....
 ٦٥٩ لا يسوغ اختلاف العقلاء في العلوم الضرورية.....
 ٦٨٩ ما ثبت على الضرورة لا ينخرم باعتراض وقدح.....
 ٦٨٩ يجوز الاعتراض على الأدلة (الظنية) دون الضرورية.....
 ٦٨٩ يستحيل جحد الضرورة من الجماعة.....
 ٣٤٥، ٣٤٢، ٣٣٧، ٣٣٤، ٣٢٩، ٣١٠ المسائل المخرّجة على الاستدلال بالبديهة والضرورة.....
 ٥٠٨، ٤٩٦، ٤٩٣، ٤٩٢، ٤٩١، ٤٨٥، ٤٨٢، ٤٦٨، ٤٥٢، ٤٣٨، ٣٩٧، ٣٧٩، ٣٥٥، ٣٥٣، ٣٥٢، ٣٥١
 ٧٠٩، ٦٨٤، ٦٧٨، ٦٧٧، ٦٦٩، ٦٥٨، ٦٣٤

الاستدلال بالفطرة:

- ٣٥٧ المسائل المخرّجة على الاستدلال بالفطرة.....

الاستدلال بالحس:

- ٦٨٤، ٦٧٩، ٦٢٤، ٦١٣، ٥٨١، ٥٠٠، ٤٩٦، ٤٩٤ المسائل المخرّجة على الاستدلال بالحس.....

الاستدلال بالعرف والعادة المستقرة:

- ٣٥٠، ٣١٢ المسائل المخرّجة على الاستدلال بالعرف والعادة المستقرة.....

قواعد العلاقة بين الدليل العقلي والدليل النقلي:

- ٢٠٨ - ٢٠٦ المسألة بعامة.....
 ٧١٢ إن ثبت من الآحاد ما يوجب العلم كان متأولاً على العقل.....
 ٢٢٨ خبر الواحد يفيد العلم إذا اقترن بالدليل العقلي أو السمعي.....
 ٦٩٥ السمع لا يرد على خلاف العقل.....
 ٢٦٠ صرف اللفظ عن ظاهره إذا عارض المعقول.....
 ٢٥٠ لا يعلم الشرع إلا بالعقل.....
 ٢٤٤ مستند السمع دلالة العقل.....
 ٣٠٢ النظر السمعي يُترقّب عرْضُهُ على الأصول العقلية.....
 ٣٧٢، ٣٧١ المسائل المخرّجة على تقديم العقل على النقل.....

قواعد الجدل وأداب البحث والمناظرة:

إبطال الشيء بما يدعى فيه البطلان تناقض.....	٢٣٢، ٢٣٤
إبطال مسألة فرعية لا ينعكس على أصلها بالإبطال.....	٣٠٢
الاحتجاج بالفرع على بطلان أصله تناقض.....	٢٣١
إذا وضع التناقض استبان الحكم ببطلان أصل المذهب.....	٤٨٧
أمثلة على المغالطة من القرآن.....	٢٦٥
أمثلة على النقض من السنة.....	٢٦٥
أمثلة على النقض من القرآن.....	٢٦٥
انخرام الاستدلال يمنع حصول العلم بالمطلوب.....	٤٧٧
تصيير الفرع أصلاً تناقض.....	٢٧٢
التعرض للمذاهب بالرد والقبول يترتب على ثبوتها.....	٤٨٧
عسر الانفصال عن مسألة لا ينعكس على أصلها بالإبطال.....	٣٠٢
في نقض العكس نقض الطرد.....	٥٠٣
القدح إنما يكون بعد الاستدلال.....	٦٨٨
الكلام على المذهب ردًا وقبولاً فرع على كونه معقولاً.....	٦٤٢
لا سبيل للمحصّل إلى بحث التفاصيل بعد بطلان الأصل.....	٥٣٨
لا يجوز في العقلية معارضة مذهب بمذهب.....	٣٠٣
ليس في تصحيح الشيء بما يدعى له الصحة تناقض.....	٢٣٢
يجوز الاعتراض على الأدلة (الظنية) دون الضرورية.....	٦٨٩

ثانيًا: القواعد الفلسفية

(كليات مهات البحث الوجود)

النوع الأول: قواعد الوجود عامة:

لا واسطة بين الوجود والعدم.....	٢٨٥، ٣٤٨، ٤٨٩، ٥٠٣، ٥٤٢
من ضرورة الاختلاف بين الشيئين اشتراكهما في الوجود.....	٣٦٤
الوجود حكم واحد في الموجودات.....	٦٨٣، ٣٦١
الوجود مصحح لتعلق الإدراك به.....	٥١٢
الوجود والعدم كالمتمتعين.....	٣٣٥

النوع الثاني: قواعد الوجود الواجب:

إثبات قديم غير حي تحكّم.....	٤٧١
إثبات قديم غير عالم بمعلوم تحكّم.....	٤٧١

٤٧١	إثبات قديم غير قادر على مقدور تحكّم
٣٥٣، ٣١٤	الأزلي لا يزول
٤٨١	الحكم المتعدي الثابت للنفس يجب أن يُعمّ في تعلقه لجملة المتعلقات
٣٣٨	الطبع المؤثر لا يتخير بين مثلين
٤٦٧	العقل يقضي باستحالة العجز القديم
٤٤١	القديم واجب الوجود
٥٠٧، ٢٦٣	ما لا أول له يستحيل أن يتعلق بفاعل
٣١٧	ما لا نهاية له لا عدد يحصره
٣١٧	ما لم يُفتتح عن أول لا ينتهي إلى آخر
٣٦٧	من لا نهاية له في ذاته لا نهاية له في وجوده
٣٨٦	من لا نهاية له في ذاته لا يقبل النسبة عما له نهاية
٣٣٨	الموجب بالذات لا يتخَيّر بين مثلين، ولا يخصّص الشيء عن مثله
٦٩٢	وجود القديم يستحيل أن يكون من أثر القدرة

النوع الثالث: قواعد الاستحالة:

٤٢٢	استحالة ثبوت المجاورة دون الماسة
٤٦٧	استحالة تقدير حركة قديمة
٥٠٣	استحالة قيام جوهر بجوهر
٤٤٨	استحالة قيام عرض بمحلين
٦٤٥	الإمكان والأزل لا يجتمعان
٤٤٨	الانتقال على المعاني مستحيل
٥٧١	تستحيل إرادة اجتماع النقيضين أو ارتفاعهما
٣٥٠	تقدير جوهرين في حيّز واحد محال
٤٣٧	تقدير فعل لا مفعول له مستحيل
٤٦٨	تقدير ممنوع في الأزل محال
٣٦٤	التماثل من جميع الوجوه مستحيل
٤٦٧	التمكن من الفعل يستحيل أن يقارن العجز عنه
٥٥٠	الجمع بين التفصيل وانتفاء النهاية جمع بين النقيضين
٣٠٣	العرض لا يقوم به عرض
٥٠٧، ٥٠٣، ٤٦٧	الفعل لا يكون أزلياً
٤٧٤	القصد إلى ما لا يعلم مستحيل

- قيام المعنى بالمعنى محال..... ٦٨٥، ٦٨٣، ٣٠٦.....
- كل ما كان محالاً فلا تخصص استحالته بإضي أو مستقبل..... ٣١٩.....
- لا يتقرر في العقل وجودان لموجود واحد..... ٣٦٠.....
- لا يكون اثنان بلا نهاية..... ٣١٢.....
- ليس المحال مقدوراً فيسأل على تعلق القدرة به..... ٤٧٠، ٤٤٠.....
- ما انتفت عنه النهاية يستحيل أن ينصرم بالواحد على إثر الواحد..... ٣١٧.....
- ما لا نهاية له لا حدوث له..... ٢٦٣.....
- ما لا يتناهى لا جزء له ولا يقبل التقصان..... ٢٩٢.....
- المانع الأزلي لا يزول..... ٣١٤.....
- المحال لا يجوز تقديره واقعاً، تابعاً أو متبوعاً..... ٦٤٦.....
- المستحيل لا يترقب وجوده..... ٣٥٣.....
- المستحيل لا يقع متعلقاً للقدرة، فلا عجز عنه..... ٤٦٧.....
- المعدوم لا يتكون بنفسه..... ٦٥٥، ٣٣٦.....
- يستحيل إحصاء ما لا يتناهى..... ٢٦٤.....
- يستحيل العرو عن ضدّين لا واسطة بينهما..... ٦٨٦، ٥٦٧.....
- يستحيل أن تمضي الآحاد على التوالي (تسلسل الحوادث)..... ٣١٧.....
- يستحيل أن يدخل في الوجود من مقدورات الباري إلا ما يحصره عدد..... ٣١٨.....
- يستحيل أن يكون الساهي عن الشيء مريداً له..... ٥٦٦.....
- يستحيل ثبوت الخواص دون المختص بها..... ٣٣٠.....
- يستحيل وجود الأعراض دون الجواهر..... ٦٩٣.....

النوع الرابع: قواعد الوجود الممكن:

- الجائز لا يقع بنفسه من غير مقتضى..... ٤٦٨، ٣٣٣.....
- التغير يدل على الحدوث..... ٤٣٥.....
- الحركة لا بد وأن تكون مسبوقة بكون في مكان..... ٤٦٧.....
- الحادث في أول حال حدوثه لا يسمى باقياً..... ٦٧٦.....
- تقدير اختصاص الحادث بها لا يتناهى في ذاته مستحيل..... ٤٣٥.....
- الحدوث يدل على القدرة..... ٥٢٩.....
- المجتمعان في الأخص متباثلان..... ٥١٣.....
- المحدث جائز الوجود والعدم، فإذا اختص بالوجود اقتضى مخصصاً..... ٣٣٦.....
- اجتماع الأعراض يتصور بالحيشية..... ٣١٢.....

الأجسام تقبل التأليف والتفريق والاجتماع والافتراق.....	٤١٢
الأحوال لا أحوال لها.....	٣٦٢
الأحوال لا يتأتى فيها النفي والإثبات.....	٢٨٣
الاختصاص بالجهات يتضمن تحديداً وتقديراً وتبعيضاً ونهايةً.....	٣٨٣
الاختصاص يدل على الإرادة.....	٥٢٩
الاختصاص يمنع التماثل.....	٣٦٥
الاختلاط والامتزاج والحلول من صفات الأجسام.....	٤٤٨
الإدراك يقتضي تعيين المدرك.....	٤٩١
الإرادة إنها تتعلق بالحادث أو المتجدد لا المستحيل.....	٥٧١، ٤٧٨
الأعراض في أنفسها مختلفة متضادة؛ لا تجتمع في ذات واحدة مع تضادها.....	٤٣٣
الافتراق لا يُصَوَّر إلا عن اجتماع.....	٣٢٤
الأفعال لا تنضاد من حيث إنها أفعال.....	٦٢٤
الافتقار في الفعل الممكن يتضمن تجويز وقوعه إذا لم يكن القادر ممنوعاً.....	٤٦٥
الإمكان لا نهاية له.....	٤٧٠، ٤٦٨
الأوقات لا أثر لها في الذوات وخصائص الصفات.....	٥٥٩
الباقى لا يراد.....	٥٦٥
تتعلق الإرادة بما يكون.....	٥٧١
التخصيص إنما يقع بالإرادة.....	٥٧٦
التخصيص لا بد له من مخصَّص.....	٣٣٦
التقديرات الجائزة في حق كلِّ معلوم من جوهر أو عرض لا تنهاى.....	٥٥٠
الجائزات إنها تتميز عن المستحيل بتصور وقوعه وصحة وجوده.....	٤٦٩، ٤٤٣
الجزء لا ينقسم أبداً بلا نهاية.....	٢٦٤
الجسم لا يقطع مكانين في حالة واحدة.....	٢٩٢
الجواهر جنس واحد.....	٥٠٣
الجواهر لا اختصاص لها ببعض الأحكام دون بعض.....	٥٠٣
الجوهر العَرِّي عن الأعراض غير ممكن.....	٤٧١
الجوهر لا يقوم بالعرض.....	٥١٢
الجوهر يصحح قيام العرض.....	٥١٢
الجوهران يستحيل ثبوت أحدهما بحيث الثاني.....	٢٩٠
الحدوث يدل على المحدث ووجوده.....	٥٢٩، ٥٢٢

- الحركة لا تنبسط على محلين ولا على فاعلين معًا. ٤١٦.....
- الحركة مسبقة بكون ثم تكون الحركة انتقالاً منه. ٤٦٧، ٤٦٧.....
- حق القادر أن يتمكن من إيقاع مقدوره. ٤٧١.....
- الحكم لا يختلف بالدوام. ٦٨٢.....
- شرط المثليين استواءهما في صفتي النفس. ٦٩١.....
- الطريق إلى معرفة حدوث الجواهر قبولها للحوادث. ٤٣٣.....
- الطوارئ الجائزة لا تحيل صفات الأنفس. ٣٦٣.....
- العرض في حكم المتناهي. ٣٨٢.....
- العرض لا يوصف بأوصاف الجسم إلا على التجوز. ٤٠٩.....
- العرض يجب افتقاره إلى المحل. ٢٨٤.....
- العرض يجوز انتفاؤه عن المحل مع بقاء المحل. ٦٨٧، ٢٩٦.....
- العلم الضروري بافتقار الواقع على وجه من وجوه الجواز إلى مقتضى. ٣٣٧.....
- الكائنات لا تضاف إلى ما لا يتناهى بالنسبة والجزئية. ٥٥١.....
- كل ثابت موجود عند العقلاء. ٥٤٢.....
- كل حجم وجرم وجثة فهو متناه في ذاته يقبل الاتصال. ٢٩٠.....
- كل قبيل من الأعراض يشتمل على متضادات ومتباثلات. ٤٧١.....
- كل ما استوى في حكم العقل تقديره وتقدير ضده التحق بالجائزات. ٤٣٣.....
- كل ما يتطرق إليه النقصان يكون متناهيًا لا محالة. ٢٩٢.....
- كل مثليين يسد أحدهما مسد الآخر. ٦٩٠.....
- كل مشتهين حكمهما واحد فيما اشتبهتا فيه. ٢٦٤.....
- لا حجم للأعراض. ٢٨٩.....
- لا فرق بين الثبوت والوجود. ٢٨١.....
- لا يتصور حدوث حادث إلا مختصًا بوقت وصفة. ٥٧٦.....
- لا يتعدى حكم صفة محلها. ٦١٥.....
- لا يتعلق الاقتدار إلا بالمكن. ٦٤٥، ٤٧١، ٤٧٠، ٤٤٣، ٣٣٦.....
- لا يثبت حدث الجواهر إلا بإثبات الأعراض. ٥٠٨.....
- لا يفتقر الحادث في حال حدوثه إلى البقاء. ٦٨٣.....
- لا يمتنع تقدير أعراض في محل واحد. ٢٨٩.....
- لكل جسم نهاية. ٢٦٤.....
- ليس التقدير كالتحقيق في حق المحدثين. ٥٤٧.....

ليس للشيء الواحد صفات بعضها أعم وبعضها أخص.....	٣٦٣
ليس من حكم القدرة التمكن بها نازجاً.....	٤٦٧
ما افتقر في اختصاصه بجهة إلى مخصص كان حادثاً.....	٣٦٧
ما تطرق إليه التغير اطردت عليه دلالة حدوث الأجسام.....	٤٣٥، ٣٢٧
ما جاز وقوعه جاز وقوع مثله وأمثاله.....	٤٦٨
ما حصره الوجود، وثبت أوليته فهو متناهٍ لا محالة.....	٣٢٠
ما لا يخلو عن الحوادث لا يسبقها.....	٤٣٣، ٣٤١، ٣٢٨، ٣١٦
ما لا يسبق الحوادث فهو حادث.....	٤٣٣، ٣٤١، ٣٢٨، ٣١٦، ٣٠٥
المحاذاة مؤذنة بالحثية.....	٣٨٢
المحدث جائز الوجود والعدم.....	٤٤١، ٣٣٦، ٣٣٣
المرعي في التماثل التساوي في صفات الأنفس.....	٣٦٣، ٢٩٤
المصحح للأنساب الزمانية والمكانية النهايات والأقذار.....	٣٦٧
الممكنات لا تختص بالوجود إلا لموقع مخصص.....	٤٧٠، ٤٦٨، ٣٣٧، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣٣
من حكم التماثلات استواؤها في الواجبات والجائزات.....	٣٣٤
الموت يضاد الحياة ويضاد كل صفة شرطها الحياة.....	٦٢٦
النفي المحض ليس أثراً للقدرة.....	٦٤٥

النوع الخامس: قواعد العلة والمعلول (السببية):

إذا انتفت العلة لزم انتفاء المعلول.....	٤٩٩، ٣٥٩
إذا قُدِّرَ حكمان لا يتقرر ثبوت أحدهما دون الثاني، ساغ تعليلهما بعلة واحدة.....	٥٠١
استحالة استئثار التأثير عن الطبع المؤثر.....	٣٣٨
استحالة استئثار المعلول عن العلة.....	٣٣٨
الإضافات لا تعلل.....	٤٣٦، ٣٠٢
تتجدد العلة عند تجدد الحكم.....	٥٤٥
التركيب ممتنع في العلل العقلية.....	٥١٠، ٥٠٣
الحادث لا يقع بعلةتين ولا يستند إلى سببين.....	٥٧٥
الحكم إذا صار مستفاداً من معنيين فلا يتنفي بانتفاء أحدهما.....	٥٠٣
الحكم الواحد يمتنع تعليله بعلة مختلفة.....	٥٠٤، ٣٦١
الحياة شرط كل قادر عالم مريد.....	٤٧٥
شرط العلة اختصاصها بذات من له الحكم.....	٥٠٣، ٢٩٩
الشرط لا يوجب الشروط ولكن يتضمن تصحيحه.....	٥١١

- ٤٧٣ صدور الفعل ممن ليس بقادر مستحيل.....
- ٥٠٦، ٥٠٤ الضابط فيها لا يعلل كل ما لا يشترك فيه الوجود والعدم.....
- ٣٠٣ العرض لا يقوم به عرض.....
- ٥٢٤، ٥٢٢، ٥١٩، ٥١٠، ٥٠٥، ٣٠١، ٢٤١ العلة العقلية موجبة.....
- ٥٠٣ العلة الواحدة لا توجب مختلفات.....
- ٣٠٨ الفاعل لا بد له من فعل.....
- ٥٠٥ الفاعل لا يلازم فعله ولا قدرته تلازمه.....
- ٤٧٤ الفعل الرصين المحكم المتين يستحيل صدوره من الجاهل به.....
- ٣٤٨ الفعل يدل على صفات قائمة بالفاعل.....
- ٤٧٣ الفعل يدل على قصد الفاعل وإرادته.....
- ٥٣١، ٣٤٨، ٢٤١ الفعل يدل على وجود الفاعل.....
- ٥٠٩ في نفي الأعراض نفي حدث العالم، ونفي الافتقار إلى المحدث.....
- ٤٧٧ القدرة تتعلق بما لم يقع.....
- ٤٦٧ القدرة تقتضي تمكننا من الفعل.....
- ٦٩٢ القدرة لا تتعلق لها بالباقي.....
- ٤٦٧ القدرة مصححة للفعل.....
- ٥٠١ كل حكيم معلن ثبت أحدهما دون الثاني فليس معلنين بعة واحدة.....
- ٦١٨ كل معنى له ضد يجب قيامه بالفاعل منا.....
- ٤٨٢ لا يجوز تعليل الحكم الثابت بعلمين إحداها نفي.....
- ٤٧٤ لا يستريب اللبيب في امتناع الاختراع من الموتى والعجزة.....
- ٥١٠، ٥٠٨ لا يمتنع تعليل الحكم الواجب بعة واجبة تلازمه.....
- ٥٠٣ ما لا يؤثر عند انفراده لا يؤثر مع غيره.....
- ٥٠٣، ٣٤٠، ٣٢١ المعلول لا يتأخر عن العلة الموجبة.....
- ٦٧٧ المعنى لا يقوم به معنى.....
- ٥٠٠ من حكم العلة أن لا تثبت دون معلولها.....
- ٥٢٣، ٥٠٩، ٤٩٩، ٤٧٥، ٣٠١، ٢٩٨ من شرط العلة العقلية الاطراد والانعكاس.....
- ٥٠٣، ٣٤٠ من ضرورة الفاعل أن يسبق فعله.....
- ٤٦٨ المنع يقتضي ممنوعاً.....
- ٦٩٣، ٥١١، ٥٠٤، ٤٩٧، ٢٩٨ النفي لا يعلل، ولا يعلل به.....
- ٤٢٠ الواحد لا ينقسم على حيزين.....

وجود الفعل دليل على وجود الفاعل.....	٣٠١
يتجدد الحكم عند تجدد العلة.....	٥٤٥
يستحيل تقدير الحكم المعلق دون علته، ولا العلة المطردة دون حكمها.....	٤٩٩
يستحيل ثبوت العلة دون ثبوت المعلول.....	٤٩٩

ثالثاً: القواعد الكلامية

(١) القواعد الحاكمة لموضوع الإلهيات:

استغناء القديم عن الأغيار وعن جملة الحاجات.....	٣٥٣، ٣١٣
استغناء الله وقيامه بنفسه صفة إثبات.....	٦٨٠، ٥١٣
الباري سبحانه أحدي الذات بلا انقسام ولا اختلاف.....	٣٤٠
الباري سبحانه متعالٍ عن سمات الحدوث.....	٣٣٩
التغير محال على القديم.....	٦٤٣
تقدسُ الرب وتنزهه عن سمات الحدوث.....	٣٦٧
الرب سبحانه متعالٍ عن تطرق الأوهام وتمثل الأفكار.....	٣٦٧
الرب سبحانه وتعالى قائم بنفسه.....	٣٥٢
القديم أحدي الذات، سر مدي الصفات، لا يناسب ذوي النهايات.....	٣٥١
القديم تعالى لا نهاية له في ذاته.....	٣٨٧
القديم خلاف خلقه.....	٣٦٤
القديم لا يعقل فيه الاختصاص.....	٦٧١، ٥٤٩
القديم واجب الوجود مستمر الثبوت.....	٣٥١
القديم يتعالى وجوده عن الامتداد.....	٣٥١
القديم يضاد الحادث.....	٦٢٢
لا تتعاقب على الله الأحوال.....	٥٤٧، ٥٤٦
لا نسبة بين القديم والحادث.....	٣٢٠
الله سبحانه هو الغني.....	٣٥٣
منع قيام الحوادث بذات القديم.....	٣١١
الواجب الذات يستحيل تغيره وانقلابه عن حقيقته.....	٣٢٨، ٣٢٦
واجب الوجود يستحيل أن يفرض له عدم جائر.....	٣٠٨
الواجب لا يعلل.....	٥٣٩، ٥٣٤، ٥٣٢، ٥٠٨، ٥٠٧، ٤٨١، ٣٥٩
يستحيل اجتماع الحادث والقديم بوجه.....	٦٢٢
يستحيل عدم القديم في وقت مخصوص.....	٣٣٥

(١/١) قواعد إثبات الصانع:

٣٤٩	استحالة تقدير حوادث يترتب بعضها على بعض بلا أول
٢٦٣، ٢٥٣	الاستدلال بالاعتداد على النشأة الأولى على إثبات النشأة الثانية
٢٥١	التغير دليل على الحدوث
٦٧١	التناهي يدل على الحدوث
٣٠٨	الجائز لا يختص بالثبوت دون مقتضى
٢٦٤	الجزء لا ينقسم
٢٥١	الحدوث دليل على المحدث
٦٢٢	سبيل كل حادث أن لا يثبت شيء ثم يثبت
٤٦٦	الصانع الواحد لا بد منه في إسناد الصنع إليه
٢٤٨	الطريق إلى معرفة الله النظر في آياته
٣٠٦	العرض لا يبقى
٣٠٦	العرض لا يقوم بنفسه
٤٥٩	كل ما دل وقوعه على الحدوث والاتصاف بنقص القصور - دل جوازه على مثله
٣٣٨	مأخذ العلم بالمحدث افتقار الجواز إليه
٣٣٨	مأخذ حدث العالم جوازه
٣٣٩، ٣٣٨	الموجب اختصاص الأجرام بحيزها، مخصص فاعل موجد
٤١٥	وجود الإله سبحانه مما لا يعلل
٦٧٧	يستحيل أن يكون العرض باقياً بقاء الجوهر

(٢/١) قواعد الوجدانية:

٤٦٦	تقدير صانع قديم، لا يقدر على تعريف العقلاء بنفسه مستحيل
٤٦٧	تقدير قديمين صانعين، لا يتميز أحدهما عن الآخر مستحيل
٤٦٥	تقدير قديمين مستقلين مستحيل
٢٨٢	كان الله في الأزل ولا شيء معه
٢٥٣	كل أمر يتعلق باثنين لا يجري على النظام
٤٦٣	لو قدرنا قديمين، فمجرد التثنية تدل على قصور أحدهما

(٣/١) قواعد الأسماء والصفات:

٥٩٩، ٥٥٤، ٤٧٣	إحكام الفعل وإتقانه يدل على كون المتقن عالماً
٤٧٧	الاختصاص يدل على القصد إلى التخصيص
٦٤٩	الأسامي الشرعية التي لا يجوز تقدير اشتقاق فيها

٧٠٢	استحالة التجدد في الذات والصفات القديمة.....
٥٨١	استحالة أن يجتمع لله الوصف بالشيء ونقيضه.....
٤٥٨	استحالة تقدير قديم عاجز.....
٦٣٥	استحالة ثبوت العلم بالشيء دون الخبر عنه (ارتباط العلم بالكلام).....
٦٣٧، ٦٢٤، ٣١١	استحالة حلول الحوادث بذات الباري.....
٦٢٤، ٤٤٦	الأسماء الحسنى الله تعالى يراعى في إطلاقها الإذن والتوقيف.....
٧٠٤	الأسماء الحسنى لا توجد قياساً واعتباراً من جهة أدلة العقول.....
٦٢٤، ٥٦٤، ٤٥٧، ٤٤٦	الأسماء والصفات يلزم لإطلاقها التوقيف من الشارع.....
٧٠٧	الأصل في إطلاق الأسماء والصفات ومنعها الإذن الشرعي.....
٤٧٣	أضداد العلم نقائص، وهي مانعة من صحة الفعل المحكم.....
٦٢٤	أفعال الإله لا تتضمن تحدد صفات لوجوده سبحانه.....
٧٠٠	الأفعال الثابتة بالقدرة تُعدُّ صفات، كما تُعدُّ أسماء.....
٧٠٠	الأفعال الثابتة بقدرة الله تعالى أغيار للذات.....
٤٨٢	الأفعال دالة على كونه سبحانه حيًّا.....
٣٢٢	الأفعال لا تقوم بذات القديم سبحانه.....
٦٧٨	أقل ما يلزمُ مُثَبَّتْ صفة أو نافيها بغير حق التفسير والتضليل.....
٧٠٥	الأقيسة لا يجوز التمسك بها في تسميته تعالى ووصفه.....
٧٠٦	تسمية الله تعالى بالأسماء من جملة العبادات (توقيفية).....
٣٥٨	التشبيه مما يُتَوَقَّى في العقائد.....
٤١٥	تعلق الصفات الأزلية مما لا سبيل إلى تعليله.....
٤١٥	تعيين الصفة الأزلية بتعيين وقوع ما يقع من متعلقاتها - مما لا يعلل.....
٥٤٠	تقدير صفة لموصوفٍ وليست الصفة عين الموصوفٍ ولا غيره غير مقبول.....
٦٢٢	تقدير فعل أزلي مستحيل.....
٧٠٩، ٧٠٥	التوقيف يراعى في المنع كما يراعى في الإذن.....
٥١٢	الحياة تصحح صفات الحي.....
٧٠٥	الخبر إذا ورد على شرط أهل الصنعة، وفيه إطلاق عبارة مُخَيَّلَة جاز إطلاقها.....
٦٣٦	خبره تعالى يتعلق بكل خبر عما هو عليه.....
٦٣٤	خلق الأشياء يدل على العلم الأزلي.....
٥٥١، ٥٤٠، ٣٠٣	درك الصفة أغمض من درك الموصوف.....
٤٦١	الذات التي لا اختصاص لها بأخرى لا يوجب تغيير أحكام صفاتها.....

- الذي نمنعه أن نطلق لفظ التشبيه بين القديم والحادث..... ٣٦٤
- رُبَّ اسم يفيد معنيين وأكثر..... ٣٥٣
- الرب سبحانه لا يشبه شيئاً من المحدثات، ولا يشبهه شيء منها..... ٣٥٤
- الصفات الأزلية لها بخصوص وصفها ضدَّ نَحْضُها..... ٥٠١
- صفات الإله لا يطلق عليها التباثل والاختلاف لاستحالة التغير..... ٣٥٥
- صفات الباري لا نهاية لها في ذواتها ومتعلقاتها..... ٣٦٥
- صفات الرب سبحانه أزلية..... ٥٤٠
- صفات القديم باقيات ببقاء الإله سبحانه..... ٥٢٧
- الصفات القديمة في حكم المختلفات..... ٣٦٥
- صفات الله تعالى واجبة الذات وتقتضيها الأفعال..... ٤١٤
- صفات الله، أزلية لا مفتتح لها، أبدية لا منقطع لها في ذواتها ومتعلقاتها..... ٣٦٥
- الصفات باقيات ببقاء الإله سبحانه..... ٦٧٧
- صفات ذات الله لا تنهاى في ذواتها، ولا وجودها، ولا متعلقاتها..... ٣٨٧
- صفاته الباري أزلية لا مفتتح لها، أبدية لا منقطع لها..... ٣٦٥
- الصفة الأزلية إذا كانت متعلقة، فيجب أن يعم تعلقها جميع متعلقاتها..... ٦٧١
- الصفة القديمة لا يلحقها التغير بإضافتها إلى الحادثات فيما لا يزال..... ٥٤٦
- صفة النفي لا تقتضي موجباً ثابتاً..... ٦٧٩
- العجز نقص، يدل على حدوث من اتصف به..... ٤٧٣
- قد يرد اسمان وأكثر على بمعنى واحد، ويُمنع من أحدهما دون الثاني..... ٧٠٧
- قد يوصف الشيء بما يفيد نفياً (الوصف العدمي)..... ٣٤٩
- القدرة صلاحيتها لإيجاد بعض الجائزات كصلاحيتها لمثلها أو ضده..... ٦٧١
- القدرة لا تتعلق بالواجب والمستحيل..... ٥٥٢
- القديم سبحانه متعالٍ عن تعاقب الأكوان عليه..... ٤٣٤
- القديم لا اختصاص له ببعض الجهات..... ٣٨١
- القديم لا اختصاص له ببعض الحوادث، ولا بعض الأحكام..... ٦٧١، ٥٠٣، ٥٤٩
- القديم لا يتطرق إليه التخصيص..... ٥٤٩
- القديم لا يشارك الحادثات في الوجود وشيء من صفات الإثبات..... ٣٥٧
- القديم لا ينتفي..... ٣٠٦
- القديم والحادث قد يشتركان في بعض صفات الإثبات..... ٣٥٧
- القول بوحدة العلم الذي يوجب الإحاطة بجميع المعلومات..... ٥٠٠

- قيام حادث بذات القديم مستحيل..... ٣٥٣
- كل أصل يجزئنا إلى تقدير الإله وتبعيضه فهو كفر..... ٣٨٢
- كل جائز في صفات الخلق يستند إلى صفة واجبة لله..... ٦٣٤
- كل شئيين يستحيل قيامهما بذات الله، يستحيل الحكم بأنها تتضاد على الذات..... ٦٢٤
- كل صفة ثبتت أزلية يستحيل انتفاؤها..... ٦٢٢
- كل صفة قائمة بالذات، لا يقال فيها: عين الذات، ولا غير الذات..... ٧٠٠
- كل صفة قديمة لها تعلق بمتعلق فلا نهاية لمتعلقاتها..... ٥٥٠
- كل لفظ مفض بظاهرة إلى ما يتقدس الرب عنه، فلا يجوز إطلاقه، إلا بإذن..... ٧٠٩
- كل ما لم يرد فيه إذن ولا منع فإطلاقه ممنوع تغليبا للمنع..... ٧٠٥
- كل وصف صح أصله وفيه مبالغة وجبت المبالغة فيه كما وجب أصله..... ٤١٦
- لا تجري المغايرة بين صفات الله وبين ذاته، ولا بين الصفات أنفسها..... ٥٤١، ٥٢٧
- لا يتصور الاجتماع في أخص وصف النفس إلا مع التساوي في سائر صفات النفس..... ٣٦٠
- لا يجب الاشتباه بالاشتراك في صفة واحدة..... ٣٦٤
- لا يجتمع مختلفان في الأخص..... ٣٦٠
- لا يجوز أن يسمى الله بأسماء الألقاب..... ٤٠٨
- لا يجوز تسمية القديم بما ينبئ عما يستحيل في حقه بلا إذن..... ٤١٢
- لا يرجع إلى القديم صفة حقيقة من الخلق..... ٦٣٧
- لا يعقل في حق العلم القديم الاختصاص بمعلوم دون معلوم..... ٣٠٣
- لا يعود إلى ذاته سبحانه من فعله عائد..... ٦٤٤
- لا يمتنع أن تكون صفات ذاته تعالى باقيات بقاء يقوم بذاته..... ٦٧٧
- لو قبل ذات القديم حادثاً له ضد لاستحال خلوه عنهما..... ٤٣٣
- ليس بين الاختلاف والتماثل رتبة..... ٣٦١
- ليس لله تعالى من فعله حال ولا صفة..... ٦٥٠
- ليس من شرط البقاء قيامه بالباقي..... ٦٧٧، ٥٢٧
- ليس يبعد عندنا إضافة فعل لله سبحانه لورود الإذن..... ٦٥٠
- ليس يتجدد لله حال ولا حكم..... ٦٤٤، ٥٥١، ٥٤٦، ٥٠٠، ٣٠١
- ما دخل في عموم النصوص من الأسماء، لا يجوز تخصيصه إلا بإذن..... ٧٠٧
- ما صح معناه، إن ورد الشرع بمنعه منعناه، وإلا توقفنا فيه..... ٧٠٩
- ما كان في حيز الإمكان، فالقدرة لا تتقاعد عنه..... ٥٥٠
- ما لم يرد به إذن وشرع، وجب الكف عنه..... ٧٠٦

- ما يفيد الظن من الأخبار كافٍ في جواز إطلاق الأسماء الحسنی..... ٧٠٥
- ما ينبئ عن التخصّص، وجب الامتناع عن إطلاق الاسم المشتق منه في حق الله..... ٦٣٦
- مأخذ أسماء الله تعالى التوقيف..... ٧٠٥، ٧٠٤
- محاذرة التعطيل أولى من محاذرة التشبيه..... ٣٥٨
- المحذور من قيام الحوادث بذاته تجدد الأحكام عليه..... ٤٨١
- المسلمون لم يبتغوا فيما أطلقوا ما يصح في العقول، وإنما اتبعوا الشرع..... ٧٠٦
- المصحح لقبول الأنساب الزمانية والمكانية هو التناهي..... ٣٢٠
- معلومات الرب لا تتناهي..... ٥٥٣، ٥٥٢، ٥٥٠
- المعلومات بالإضافة إلى العلم القديم كالمعلوم الواحد (وحدة العلم)..... ٥٣٥
- من صفات نفس القديم مخالفته للحوادث..... ٣٥٤
- من قَدَرَ على فعل شيء لا على مثال سابق فهو أقدر على أن يفعل فعلاً مُحْتَدِياً..... ٢٦٢
- نفي المثل والشبه عن القديم..... ٣٦٥، ٣٦٤
- نفي المشابهة بين القديم والحادث..... ٣٦٤
- النقص يدل على الحدوث..... ٤٦٩
- وجوب صرف التجددات للخلق..... ٧٠٢
- وجوب مماثلة الصفة القديمة للذات؛ من حيث اشتركا في القدم..... ٥٣٩
- وجود الإله سبحانه مما لا يعلل..... ٤١٥
- وجود الإله لا يعقل دون صفات ذاته..... ٣٤٧
- وجود الله سبحانه غير مكْتَفٍ ولا ممثِّلٍ مصوِّرٍ في الأوهام..... ٣٦٥
- وجود الله سبحانه ليس مجال الأفكار، ولا مناط الأوهام..... ٣٢٠
- يتعالى الخالق المبدع عن أن نعود إليه بخصائص أوصاف الفعل..... ٤٦٩
- يجوز أن يكون النفي مُتَعَلِّقًا للعلم والإرادة..... ٣٣٦
- يستحيل أن يدخل في الوجود من مقدورات الباري إلا ما يحصره عدد..... ٣١٨
- (٤/١) قواعد التكليف وخلق الأفعال:
- التكليف إنما يصح لمن يتصف بالاعتدال على تعريف العباد ما يأمرهم به وينهاهم عنه..... ٢٥٠
- فعل الشيء تركٌ لما يضاده..... ٦٢٣
- القديم سبحانه هو الموجد المخترع لأفعال العباد جملة وتفصيلاً..... ٤٦٩
- كون الفعل خيراً أو شراً إنما يرجع إلى الفاعل لا إلى عين الفعل..... ٤٦٩
- لا مأمور يصح أن يكون مأموراً أولى من مأمور (الشرائع وضعية)؟..... ٦٧١
- إنما يُسْتَحَقُّ المدحُ والذمُّ على فعل..... ٦٢٣

٦٤٥	لا مقدور ولا مأمور إلا الموجود.....
٤٦٨	لا يتصور عاجز عن الشيء مع مقارنة التمكن لعجزه.....
٦٦١	لا يتعلق الثواب والعقاب إلا بما هو من اكتساب العباد.....
٤٦٣	اللَّه سبحانه لا يريد شيئاً إلا كان كما أراده.....
٦٥٣	لو قدر المأمور به على خلاف ما وقع لكان الأمر القديم أمراً به.....
٦٣٩	ليس كل ما كان مقدوراً لله يجب وقوعه.....
٦٨١	ليس من شرط ثبوت الحكم أن يتقدم عليه نقيض له في حكم المخالفة.....
٦٤٢	ليس يعقل أمر ولا مأمور به.....
٦٤٢	من حكم الأمر والنهي أن يصادفا مأموراً ومنهياً.....
٦٧١	يجب تعلق الأمر بكل ما يصح كونه مأموراً.....
٦٦١	يستحيل ارتباط التكليف بصفة أزلية خارجة عن الممكنات.....
٦٤٢	يستحيل كون المعدوم مأموراً.....
	(٢) قواعد النبوات:
٤٥٩	المعجزة دالة على صدق مدعي النبوة.....

رابعاً: القواعد الشرعية (النصوصية والفقهية)

٧٠٦	الإجماع لا ينقل عن موضعه وموقعه.....
٢٦٦	أحكام حوادث الفروع ترد إلى الأصول.....
٦٠٧	إذا عجز المعبر عن إظهار ما في النفس بالعبارة اكتفي بالدلالة عليه بالإشارة.....
٢٦٠	الاستدلال بالخبر فرع ثبوته.....
٥٣٠	الاسم المشتق يثبت للموصوف به الصفة التي اشتق منها.....
٧٠٦	الأصل عدم الجواز.....
٧٠٤	التحليل والتحريم حكمان لا سبيل إليهما إلا بالشرع.....
٥٤٨	الجزاء من الله إنما يكون على العمل، لا على العلم.....
٧٠٤	جملة الأحكام لا سبيل إلى القضاء فيها إلا بالشرع.....
٢٦٦	حكم مسائل الشرع الرد إلى أصول الشرع التي طريقها السمع.....
٢٦٦	حكم مسائل العقلية الرد إلى البدائيه والمحسوسات والضروريات.....
٧٠٥	الخبر الذي نقله الآحاد يقضي بإيجاب العمل.....
٢٢٨	خير الواحد يفيد العلم إذا اقترن بالدليل العقلي أو السمعي.....
٦٠٨	الدليل على الإيجاب يجب أن يتميز عن الدليل على الاستحباب.....
٥٧٧	الدين النصيحة.....

- ٢٦٠ رب بدعة فيها من المصالح والبركات ما في السُّنة.
- ٢٧٣ الرب لا يأمر العبد بما ليس فعلاً له.
- ٢٦٠ صرف اللفظ عن ظاهره إذا عارض المعقول.
- ٢٤٧ العبادات منوطة بالنية.
- ٢٧٠ عدم العلم بالوجوب لا يسقط الوجوب.
- ٥٢٢ عدم المخصص دليل على وجوب تعميم اللفظ العام.
- ٢٤٥ العلم بالفقه ينقسم إلى كفائي وعيني.
- ٢٤٨ القرآن إنما أنزل لتدبر آياته.
- ٧٠٦ لا سبيل إلى ادعاء الإجماع في مسألة لإيقاعها في مسألة أخرى.
- ٢٤٥ لا يخلو عصر عن متبحر.
- ٥٢٢ لا يصح عدم الناسخ دليلاً على استمرار الشريعة.
- ٢٤٣ ما لا يتأدى الواجب إلا به - فهو واجب.
- ٦٥٤ المطلق محمول على المقيد.
- ٦٤٥ المعدوم ليس بمأمور على التحقيق.
- ٢٦١ النبي ﷺ تكلم في كل ما يحتاج إليه في أمور الدين.
- ٥٢٢ النص على الشريعة يدل على استمرارها بشرط أن لا يرد ناسخ.

خامساً: القواعد اللغوية

- ٤١١ « أَفْعَلُ » إذا اسْتُعْمِلَ مع « مِنْ » أنبأ عن المبالغة لا محالة.
- ٤٠٦ « أَتَيْنَ » كما يُسْتَخْبَرُ به عن المكان، يستخبر به عن المكانة والمنزلة.
- ٣٩١ « ثُمَّ » تفيد العطف مع التراخي.
- ٢٢٩ اختلاف معنى النظر باختلاف صِلَاتِهِ.
- ٦٠٤ إذا دخلت الصيغة على معنى في بعض الأحوال، فلiddel مثلها على مثل ذلك المعنى.
- ٦٩٩ الاسم قد يرد والمراد منه التسمية؛ توسعاً ومجازاً.
- ٤٠٨ أسماء الأجناس والألقاب لا تقبل التزايد.
- ٦٩٨ الأفعال أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء (سيويه).
- ٤١٠ بناءً « أَفْعَلُ » قد يرد على غير إرادة المبالغة.
- ٦٥١ تسمية الشيء بما تعلق به.
- ٦٥٧ الجعل بمعنى الوصف سائع في اللغة.
- ٣٨٦ حروف الظرف إنما تستعمل في ذوي الحدود والنهايات.
- ٦٤٩ الدلالة قد تسمى باسم المدلول.

- الصيغ إنما وضعت للإنباء عن المعاني التي في النفس..... ٦٠٤
- صيغة الإيجاب تقترن بها إرادة الامتثال في الغاية..... ٦٠٤
- العبارة ليست كلامًا بنفسها، بل هي موضوعة لإفهام المعنى..... ٦٠٥
- العرب إذا أرادت التأكيد في نفي المشابهة تجمع بين حرفي التشبيه..... ٣٦٦
- العرب تسمي الشيء بالشيء؛ إذا كان منه تسبب..... ٦٤٨
- العرب تسمي ما منه الشيء باسم الشيء..... ٣٧٢
- العرب قد تحمل أسماء خارجة عن قياس المصادر المتقاسة محل المصدر..... ٧٠٣
- الفاعل قد يرد بمعنى المصدر..... ٦٥٨
- قوله: « افعل » دلالة تقتضي - مدلولًا - اقتضاء الطاعة..... ٦٠٤
- لو ساغ ثبوت صيغة لا مدلول لها، بطل كونها دلالة..... ٦٠٤
- ليس يبعد في قياس اللغة تسمية الفاعل بالمصدر أو بالاسم المنزل منزلة المصدر..... ٦٤٩
- معنى: « عُدْتُ بِحَقِّهِ فُلَانٍ »..... ٤٠١
- نتلقى عن العرب معاني كلامها، ولا نحاكمهم في التعيين..... ٤١١
- هل المفهوم حُجَّةٌ أو لا..... ٣٧١
- ورود « ثُمَّ » بمعنى الواو..... ٣٩٢
- ورود حرف الجر « مِنْ » بمعنى « بَعْدَ »..... ٣٢٧
- ورود حرف الجر « مِنْ » بمعنى « فِي »..... ٣٢٧
- وصف القديم من أبنية المبالغة..... ٣٣٢
- يجوز إطلاق الصفة على معنى الوصف توسعًا..... ٧٠٣
- يجوز في اللفظ إنشاء صيغة الأمر مع التجرد عن القرائن المشعرة بإرادة الطاعة..... ٦٠٤

٣ - فهرس المقالات والنحل

المقال	الصفحة
ابن الإخشيد:	
المثلان هما المشتركان في أخص الوصف.....	٣٥٦
ابن الرأوندي:	
إثبات كلام النفس.....	٦٠٧
الأجسام لا يصح عدمها أصلاً.....	٦٩٣
الأمر والنهي والخبر ما قام بالنفس.....	٦٠٧
النطق هو نطق القلب.....	٦٣٠
ابن كلاب عبد الله بن سعيد:	
الباقى باق بقاء يقوم به.....	٧٠٤
البقاء صفة الباقي زائدة على وجوده.....	٦٧٧، ٦٧٦، ٣٤٨
شرط القدم قيامه بالقديم.....	٦٧٧
صفات الذات أزلية.....	٦٧٧
صفات الله أزلية دائمة الوجود مستحيلة العدم.....	٧٠٤
الصفات إنما توصف بها لا يقتضي معنى زائداً.....	٧٠٤
الصفة لا توصف.....	٧٠٣
الصفة ما قام بالوصوف، والوصف ما قام بالواصف.....	٧٠٤، ٧٠٢
القدم زائد على الوجود.....	٦٧٨
القديم قديم بقديم.....	٧٠٤، ٣٤٨
القديم قديم بمعنى هو القدم.....	٦٧٧
الكلام الأزلي من صفات الأفعال.....	٦٥٢، ٦٤٢
الكلام الأزلي يكون أمراً ونهياً بوجود المكلفين.....	٦٤٢

٦٥٣	كلام الله ليس بحروف ولا أصوات
٦٧٧	لم يصرح بأن صفات الذات باقيات ولا قديمة
٦٧٧	المعنى لا يقوم به معنى
٤٥٧	منع القول بأن الصفات معدودة
٧١١	الوجه صفة ثابتة لله تعالى
٧١١	اليدان صفتان ثابتتان زائدتان على وجود الله
	أبو إسحاق النظام:
٥٩٥	إبطال القول بالتولد
٦٨٨	الأجسام متجددة حالاً على حال
٥٧٤	الإرادة توجب المراد
٤٧٥	الإله غير مريد على الحقيقة
٦٨٩	الألوان ونحوها من الأعراض جواهر
٥٩٥	التزام التولد في الأجسام
٦٩٠، ٢٩١	الجزء ينقسم أبداً بلا نهاية
٥٩٤	جميع السامعين سمعوا كلاماً واحداً
٢٩٤	جواز التداخل على الجواهر اللطيفة
٦٨٩	الجواهر أعراض مجتمعة
٥٩٦	القول بتجدد الأجسام
٥٩٣	الكلام جسم لطيف
٦٣٠	كلام كل متكلم يقوم بالجؤ
٥٩٦، ٥٩٤	يلزمه أنه يسمع ما يماثل الكلام
	أبو إسحاق بن عياش:
٢٨١	المعدوم شيء
	أبو الحسن الأشعري:
٥٣٣	أخص وصف الإله ما لا يوصف به غيره
٦٧٠	الإدراكات علوم مخصوصة
٥٦٩، ٥٦٨	إرادة الشيء كراهية لخصه
٥٦٩، ٥٦٧	الإرادتان للضدين يتضادان
٣٩١	الاستواء من صفات الفعل (أحد قوليه)
٣٩١	الاستواء من صفات المعاني

- ٧٠١ أساء الله وصفاته واحدة.
- ٣٠٠ الأعراض تختص بمحالتها لأعيانها.
- ٦٨٥ الأعراض لو بقيت لاستحال عدمها.
- ٦٤٣ الأمر الأزلي على صفة الاقتضاء.
- ٦٧٧ الباقي من له البقاء.
- ٦٧٨، ٦٧٥، ٥٢٧ البقاء زائد على وجود الباقي.
- ٥٠١ البقاء علة بقاء الذات والصفات.
- ٦٧٧ البقاء لا ضد له.
- ٦٩٣ البقاء يوجب كون الجوهر باقياً.
- ٥٦٣ التمني إرادة ما علم أنه لا يكون.
- ٦٧٩ ثبوت كونه عالماً يستلزم إثبات العلم.
- ٦٩١ الجواهر تعدم بقطع البقاء عنها.
- ٤٢١ الجوهر الفرد فيه كونٌ يخصصه بحيزه.
- ٥١٧ الحدُّ لا يقبل التركيب.
- ٥١٨ الدليل هو المرشد.
- ٦٧٨، ٦٧٧ الرب باقٍ بقاء يقوم بذاته.
- ٦٧٨ الشيء يعلم بالعلم.
- ٥١١ صحة الرؤية معللة بالوجود.
- ٦٧٨، ٦٧٧، ٥٢٧ صفات الإله باقيات ببقائه، وبقاؤه باقٍ ببقاء هو نفسه.
- ٧٠٠ الصفات الفعلية يقال فيها: إنها غيره.
- ٧٠١، ٧٠٠ الصفة القديمة ليست إياه ولا غيره.
- ٥٩٧ الصوت اصطكاك الأجرام الصلبة.
- ٦٠٠ العبارات دلالات، وليست بكلام على الحقيقة.
- ٥٥٤، ٥٥٢، ٥٣٧، ٥٣٦ العلم الحادث لا يتعلق إلا بمعلوم واحد.
- ٥٥٢ العلم الحادث يجوز تعلقه بمعلوم على الجملة.
- ٥١٧ العلم ما أوجب كون محله عالماً.
- ٣٥٥ الغيران يجوز مفارقة أحدهما الآخر.
- ٣٥٢ القائم بالنفس هو المستغني عن المحل.
- ٧١٠ القدرة على الخلق أخص أسماء الله تعالى.
- ٦٧٩، ٦٧٧، ٦٧٦، ٣٤٨ القديم قديم لنفسه، أو لمعنى.

- ٣٣١ القديم هو المتقدم في الوجود بشرط المبالغة.
- ٦٤٣ الكلام الأزلي لم يزل متصفاً بكونه أمراً نهياً خبراً.
- ٦٧٠ كلام الله مسموع على الحقيقة.
- ٦٠٠ الكلام ينطلق على المعنى النفسي واللفظ.
- ٦٧٨ لا حقيقة للعالمية إلا العلم.
- ٥٦٤ لا فرق بين المحبة والرضا وبين الإرادة.
- ٥٥٢ لا يجامع الجهل بالتفصيل العلم بالتفصيل.
- ٥٩٧ لا يجوز قيام صوت بجوهر فرد (على أصله).
- ٥٤١ لا يقال صفته غيره، ولا يقال إنها هو.
- ٦٤٥ لا يمتنع قيام الأمر النفسي مع غيبة الأمور.
- ٧١٠ الله من له الإلهية.
- ٤٤٢ الله يخلق الأشياء على وفق علمه وقدرته.
- ٤٢١ المجاورة تغاير المماسة.
- ٦٩٣ المحدث موجود لنفسه بفاعله.
- ٦٤٣ المعدوم مأمور بالأمر الأزلي على تقدير الوجود.
- ٣٥٥ نفي الأحوال.
- ٧١١ الوجه صفة ثابتة لله تعالى.
- ٧٠٢ الوصف والصفة واحد.
- ٥٣٦ يجوز تعلق العلم بالحادث بما لا يتناهى.
- ٧١١ اليدان صفتان ثابتتان زائدتان على وجود الله.
- ٦٧٧ يستحيل أن يكون العرض باقياً بقاء الجوهر.
- ٤٢٠ يستحيل عرض واحد في محلين.
- ٤٢٠ يستحيل مثلاًن في محل واحد.
- أبو الحسن الباهلي:
- ٥٥٤ تعلق العلم الضروري بأكثر من معلوم، بخلاف النظري.
- أبو الحسن التيمي علي بن عاصم:
- ٣٩٦ ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه.
- أبو الحسين البصري محمد بن علي:
- ٥٥٣ العلم يتعلق بمعلومات إذا كان مقصودها واحداً.

أبو الحسين الصالحى:

٣١٠ يجوز خلو الجوهر عن جميع الأعراض

أبو العباس القلانسي:

٦٧٦ البقاء صفة الباقي زائدة على وجوده

٧١١ التثنية في اليمين ترجع إلى اللفظ

٣٤٨ القديم قديم لمعنى هو القديم

٣٥٧ المثلان هما المشتركان في صفة من صفات الإثبات

٥٤٢ علمه شيء، وإرادته شيء، وليساشيئين ولا أشياء

أبو العباس الناشي:

٢٨٦ لا شيء إلا القديم

أبو القاسم الإسفراييني:

٥٥٣ تعلق العلم الحادث بمعلوم على الجملة لا يتصور

٥٥٣ يجوز أن يُعلم الشيء من وجه ويجهل من وجه

أبو القاسم الكعبي:

٦٨٤ الأعراض لا تبقى

٤٧٥ الإله غير مريد على الحقيقة

٤٨٢ تفسير السمع والبصر بالعلم بالمعلومات

٣١١، ٣٠٩ جواز خلو الجوهر عن الأعراض إلا الألوان

٤٦٥ دليل الوجدانية استحالة تقدير قديمين مُستغنيين

٢٨١ المعدوم ليس بشيء

أبو الهذيل العلاف:

٦٧١ أثبت سماع ما ليس بصوت

٥٧٤ الإرادة توجب المراد

٣٥٥ التباين والاختلاف في الجواهر دون الأعراض

٦٨٥ جواز بقاء الألوان والطعوم والروائح

٦٤١، ٣٤٠ الخلق قول يخلقه لا في محل

٤٣٩ الخلق هو قوله: «كن»، يخلقه الله لا في محل

٣٥٦ الرب سبحانه لا يقوم به معنى

٣٥٦ السواد والبياض خلافان، وليسا بمختلفين

٣٥٦ العرض لا يقوم به معنى

- ٣٥٦ القديم لا يخالف الحادث.....
- ٥٢٨ الله عالم بعلم هو نفسه، ونفسه ليس بعلم.....
- ٦٦٩ المسموع هو الأصوات والكلام الموجود مع الأصوات.....
- ٢٨٠ المعدوم ليس بشيء.....
- أبو بكر القفال الشاشي:
- ٣٩٨ الاستواء محمول على انتظام أمر الملكوت.....
- أبو حاتم الرازي محمد بن إدريس:
- ٢٦٩ صفات الله كلها غير مخلوقة.....
- أبو زرعة الرازي عبيد الله بن عبد الكريم:
- ٢٦٩ صفات الله كلها غير مخلوقة.....
- أبو سليمان الخطابي:
- ٣٩٧ نزول الرب حق بلا ثقل وزوال ولا كيف.....
- أبو عبد الله البصري:
- ٥٣٩ للقديم أحوال لا تنهاى، فله بكل معلوم حال.....
- أبو علي الجبائي:
- ٦٧١ أثبت سماع ما ليس بصوت.....
- ٤٨٧ الأحوال تثبت للجمل التي المحل منها.....
- ٤٢٤ اختلاف أجناس التأليفات.....
- ٥٣٢ أخص وصف الإله قدمه.....
- ٦٦٥ إذا حكى واحد قول الجماعة قام به كلامهم.....
- ٦١٩ إذا خلق الله كلاماً في جسم، كان هو المتكلم به.....
- ٥٧٥ الإرادة لا توجب المراد.....
- ٥٢٩ إطلاق صفة العلم إثبات للذات على الانفراد.....
- ٦٦٥ أنكر الكلام القائم بالنفس.....
- ٦٧٦ الباقي على الحقيقة هو الله تعالى.....
- ٦٨٩ التكليف من أفعال العباد يتجدد حالاً على حال.....
- ٥٣٢ جهة وجوب الصفات مماثلتها قدمها.....
- ٦٨٥ جواز بقاء الألوان والطعوم والروائح.....
- ٦٨٩ السكنات من أفعال العباد، متجددة.....
- ٤٨٢ السميع البصير الحي الذي لا آفة به شاهداً وغائباً.....

- صفات الله راجعة إلى ذاته..... ٥٠١
- صفة النفس لا تتعدد..... ٣٥٦
- الصوت معنى واحد يترتب على الحركة..... ٥٩٧
- القراءة كلام الله، وكلام القارئ..... ٦٦٣
- الكتابة تُؤلَّد في الرَّقِّ كلامًا للكاتب..... ٦٦٥
- كل عَرَض مقدور للعباد يستحيل بقاؤه..... ٦٨٨
- كلام الله حروف مسموعة عند أصوات القَرَاءَةِ..... ٦٦٣، ٦٤٧
- كلام الله حروف مقارنة للأصوات مغايرة لها..... ٦٦٩، ٦٥٥، ٦١٩، ٥٩٨
- الكلام مفتقر إلى حركة مخصوصة قائمة بالمحل..... ٦١٩
- الكلام يفتقر إلى بنية مخصوصة..... ٦٦٤، ٦١٩
- لا قديم إلا الله..... ٣٣١
- لا يصح إرادة الإرادة..... ٤٧٩
- لو قرأ ألف قارئ آية وُجِدَ في كل قارئ تلك الآية..... ٦٦٣
- المثلان هما المشتركان في صفة النفس..... ٣٥٦
- مدلول الإحكام شاهدا العلم، وغائبا الذات..... ٥٣٠
- معظم الأرض تتجدد سكناً عليه..... ٤٢٧
- من قرأ آية وُجِدَ مع قراءته كلام الله..... ٦٦٣
- يقوم بالقارئ كلام غيره، إذا قصد حكاية كلامه..... ٦٦٥، ٦٦٣
- أبو عيسى الوراق:
- إثبات كلام النفس..... ٦٠٧
- الأمر والنهي والخبر ما قام بالنفس..... ٦٠٧
- تختلف العبارة بحسب اللغة، والمعنى المعبر عنه واحد..... ٦٠٧
- النطق هو نطق القلب..... ٦٣٠
- أبو هاشم الجبائي:
- إثبات ذوات في العدم لها خصائص الصفات..... ٤٨٩
- إثبات سماع ما ليس بصوت..... ٦٧١
- إثبات علم لا معلوم له..... ٦٩٠
- أحكام الصفات معللة بأخص صفات الباري..... ٤٨٥
- أخص صفة علمنا بالسواد كونه علماً به..... ٥٣٢
- أخص وصف الإله حال توجب له الصفات..... ٥٣٩، ٣٤٦

الإرادة المقارِنة يصح إرادتها، بخلاف المتقدمة.....	٤٨٠، ٤٧٩
الإرادة لا توجب المراد.....	٥٧٥
الاشتراك في الأخص يوجب الاجتماع في الصفات المعنوية.....	٣٥٦
الافتراق لا يضاد التأليف، بل المجاورة.....	٦٩٤
افتقار الكلام شاهداً إلى بنية خصوصية.....	٦١٩
أوجب الذم على لا فعل.....	٦٢٣
تارك المأمور لمباح يعصي بترك المأمور لا بفعل المباح.....	٦٢٣
تخصيص الأحوال بالمعاني التي شرطها الحياة.....	٤٨٧
تردد في أن الخواطر هل يسمعا صاحبها.....	٥٩٩
الترك هو الإعراض عن الشيء.....	٦٢٣
تسمية صفة النفس بالأخص.....	٣٥٦
تعليل الصفات بصفة هي أخص وصف الإله.....	٥٠٩
التمني منوط بالمستحيل.....	٥٦٣
التمني هو التلهف، وهو ضرب من الاعتقاد.....	٥٦٣
جواز بقاء الألوان والطعوم والروائح.....	٦٨٥
جواز خلو المأمور عن فعل ما أمر به، وعن ضده.....	٦٢٣
جواز وجود الصوت ابتداءً دون تقدم الحركة.....	٥٩٧
الجوهر المعدوم على صفة توجب تحيزه عند الوجود.....	٥٣٤، ٣٦١
الجوهر المعدوم يباثل الموجود.....	٣٦١
الحال لا يُثبت، ولا يُنفى.....	٥٣٠
حقيقة تأليف الجوهرين المتجاورين.....	٤٢٣
الخلق إرادة يحدثها الله لا في محل.....	٥٤٥، ٤٣٩، ٣٤١
الخواطر أصوات خفية.....	٦٦٩، ٥٩٩
الرب قادر على أن يخلق كلاماً بغير بنية.....	٦١٩
السبق إلى القول بإثبات الأحوال.....	٤٨٥
السميع البصير هو الحي الذي لا آفة به.....	٤٨٢
علة استقرار الأرض.....	٤٢٨
العلم الحادث يجوز تعلقه بمعلوم على الجملة.....	٥٥٢
العلم الحادث يختص بمعلوم.....	٥٣٧
الكتابة تؤلّف في الرقّ كلاماً للكاتب.....	٦٦٥

٦٢٠	الكلام غائبًا لا يفتقر إلى حركة.....
٥٣٧	للعلم القديم اختصاص بالمعلوم.....
٥٣٨	لله حال في علمه بالمعلومات.....
٦٢٤	لم يزل الرب سبحانه وتعالى تاركًا.....
٣٥٦	المثلاثان هما المشتركان في أخص الوصف.....
٢٨٠	المحالات لا يتعلق العلم بها وليست معلومة.....
٥٣٠	مدلول الإحكام كون العالم عالمًا.....
٤٩٥	المعلول صفة زائدة وحال.....
٥٤٢، ٥٣٨	المقتضي للصفات حال واحدة زائدة على القدم.....
٥٣٢	مماثلة الصفات لا يتلقى من جهة مماثلتها قدمها.....
٢٣٩	النظر يجب مقارنته للشك.....
٥٩٩، ٥٦٣	نفي الكلام النفسي.....
٥٣٠	النفي والإثبات لا يتحقق في قولك: عالم وليس بعالم.....
٢٧٢	الواجب مشروط بسلامة المكلف إلى الأداء.....
	أبو يعقوب الشحام:
٢٨٠	إثبات قيام العرض بالجوهر.....
٢٨٠	التزام وجود الجسم في العدم.....
٦٥٥، ٥٩٨	الكلام حروف مسموعة مع الأصوات.....
٢٨٠	المحالات ليست معلومة.....
	أحمد بن حنبل:
٣٩١	ينزل الله إلى السماء الدنيا بلا كيف.....
	إسحاق بن راهويه:
٣٩٦، ٣٩١	ينزل الله إلى السماء الدنيا ولا يخلو العرش عنه.....
	أصحاب الظاهر:
٣٧٧	إثبات المكان والجهة لذات البارئ.....
٦٥٨	الأصوات على تقطعها وتواليها أزلية قائمة بالذات.....
٦٦٢، ٦٦٠، ٦٥٩، ٦٥٨	الحروف المكتوبة والمسموعة، عين كلام الله.....
٦٥٠	العبارات من حروف القرآن قديمة وليست مخلوقة.....
٦٦٢، ٦٥٨	القراءة عين المقروء.....
٦٣٦	القطع بأن القرآن محدث وحديث.....

- كلام الله حروف وأصوات..... ٦٥٨
- كلام الله قديم أزلي..... ٦٥٨
- لا قرآن إلا الحرف والصوت..... ٢٦٦
- لا مجال للنظر العقلي في الدين..... ٢٣٠
- لا نقول: القرآن قديم، ولا مخلوق، بل نتوقف فيه..... ٦٣٦
- أكثر أهل الظاهر:
- القطع بأن القرآن ليس بمخلوق..... ٦٣٦
- بعض أصحاب الظاهر:
- الأخذ بظواهر الكتاب والسنة وأقوال السلف..... ٦٦١
- اسم الله إذا كتب فالرَّقْمُ المَرْثِيُّ هو الإله المعبود..... ٦٦٠
- أطلق أن القرآن المسموع صفة الله..... ٦٥٨
- القول بقديم الإيمان، وإنكار أن يكون مخلوقاً..... ٦٥٩
- أصحاب الهويولي:
- إثبات الجواهر في الأزل..... ٢٨٢
- تغير العنصر القديم عن صفته..... ٣٢٧
- علمنا حدوث الهويولي بتغيرها..... ٤٣٥
- نفي التحيز عن الجواهر..... ٢٨٢
- أصحاب عبد الله بن المبارك:
- ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه..... ٣٩٧
- الأريوسية:
- اتخذ الله عيسى ابناً تكريباً..... ٤٥٥
- الأزلية:
- القول بقديم العناصر..... ٣٢٧
- الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني:
- الإباء واسطة بين الإرادة والكراهية، مغاير لهما..... ٥٧٠
- إثبات صفة توجب التقديس عن الأماكن هي أخص صفاته..... ٣٨٤
- اجتماع الجوهرين يمنع تضاد الكونين..... ٤٢٠
- الأجسام لا تفعل شيئاً من الأصوات إلا باعتماد وحركة..... ٥٩٨
- الإدراكات علوم مخصوصة..... ٦٧٠
- الإرادة للشيء لا تكون كراهية لصدده..... ٥٦٩

- الإرادة يصح تعلقها بمنع الحدوث..... ٥٧٣
- الأصوات تحدث في الأجسام..... ٥٩٨
- إطلاق اسم التضاد على اجتماع جوهريين في حيز واحد..... ٤٢٠
- إطلاق الأسماء موقوف على الإذن..... ٧٠٥
- الاعتقاد السديد علم..... ٢٢٣
- الإلهية استحقاق أو صاف الجلال..... ٧١٠
- إن ثبت من الآحاد ما يوجب العلم كان متأولاً على العقل..... ٧١٢
- الباري يريد ما علم أنه يقع..... ٥٨٢
- التثنية في اليدين ترجع إلى اللفظ..... ٧١١
- التسمية والاسم والمسمى واحداً..... ٦٩٩
- حد الشيء معناه أو حقيقته أو خاصته..... ٥١٣
- الحد والحقيقة والمعنى والعلة شيء واحد..... ٥١٤
- حدوث الجوهر يخالف بقاءه..... ٦٨٢
- حقيقة الإله صفة اقتضت التقديس عن الأحياء ومناسبة الحدّان..... ٣٤٦
- الحكم بتضاد الإدراكات المختلفة..... ٥٦٠
- الحكم بتضاد العلمين المختلفين..... ٥٦٠
- الرب باقٍ بقاء يقوم به..... ٦٧٨
- صفات الإله لا يطلق عليها التماثل والاختلاف..... ٣٥٥
- طريقة الآحاد لا توجب العلم..... ٧١٢
- طريقة الآحاد لا يجوز بمثلها إثبات صفة للقديم..... ٧١٢
- العقل ما يقع به التمييز ويستدل به على ما وراء المحسوس..... ٢٢٧
- العلة والمعلول واحد..... ٥١٤
- العلم الحادث قائم بذات متناهية..... ٥٣٦
- العلم الحادث لا ينسب على محلين..... ٥٣٦
- العلم الحادث متناهٍ في نفسه وفي تعلُّقه..... ٥٣٦
- العلم القديم غير متناهٍ..... ٥٣٦
- العين عبارة عن البصر..... ٧١١
- الغنى صفة إثبات تتضمن نفيًا..... ٣٤٩
- القائم بالنفس هو المستغني عن المحل..... ٣٥٢
- القدّم صفة إثبات تتضمن نفيًا..... ٣٤٩

- القديم سبحانه لا يوصف بالكراهية على التحقيق..... ٥٦٦
- القديم لا يوصف بالتمني..... ٥٨٢
- قول الله تعالى صفة ذاته..... ٧٠٠
- القيام بالنفس صفة إثبات تتضمن نفياً..... ٣٤٩
- الكراهية حقيقتها النفور، وهي من الآلام..... ٥٦٦
- الكلام هو التدبير..... ٦٠٠
- الكلام هو القول القائم بالنفس..... ٦٠٠
- لا معنى للعالم بعلمه إلا ذلك العلم..... ٥٥٧
- لا معنى للعلم بالشيء إلا كون صاحبه عالماً به..... ٥٥٧
- لا يجوز أن يكون الرب بفعله الكلام متكلماً..... ٦١٧
- المؤمن المقلد عاصٍ بترك النظر..... ٢٤٥
- المثلان: ما لا يصح اختصاص أحدهما بصفة..... ٣٥٥
- المسمى بقوله: ﴿أَنَا اللَّهُ﴾ ذات الله..... ٧٠٠
- نفوذ الإرادة..... ٥٧٣
- يصح خلق الأصوات بلا حركة خرقاً للعادة..... ٥٩٨
- الأستاذ أبو الهذيل العلاف:
- إذا حفظ الحافظ كلام الله ووجد كلام الله حالاً في الحافظ..... ٦٦٣
- إذا حكى واحد قول الجماعة قام به كلامهم..... ٦٦٣
- إذا حكى واحد قول غيره قام به كلامه..... ٦٦٣
- الكلام حروف مسموعة مغايرة للأصوات..... ٦٦٣، ٦٥٥، ٥٩٨
- لو قرأ ألف قارئ آية ووجد في كل قارئ تلك الآية..... ٦٦٣
- من قرأ آية ووجد مع قراءته كلام الله..... ٦٦٣
- الأستاذ أبو بكر بن فورك:
- إرادة الباري تتعلق بأن يحدث وبأن لا يحدث..... ٥٧٣
- خالقنا لم يزل..... ٧٠٢
- الصوت عَرَض واحد (على أصل الأشعري)..... ٥٩٧
- الصوت نوع من الحركة..... ٥٩٨، ٥٩٧
- الفعل علّة كون الفاعل فاعلاً..... ٥٠٥
- كل اسم فهو المسمى بعينه..... ٧٠١
- الكلام هو المسموع..... ٦٠٢، ٦٠١

- المعلول ما استحق العلة أو تعلق به..... ٥٠٥، ٤٩٥
- الأستاذ أبو منصور البغدادي:
- جواز إطلاق الصفة بمعنى الوصف..... ٧٠٣
- الأستاذ أبو نصر:
- الاسم يرد بمعنى التسمية وبمعنى المسمى حقيقةً..... ٦٩٩
- الأشاعرة:
- إثبات صفة أزلية يصح الفعل لأجلها في لا يزال..... ٤٦٨
- إثبات قدم الكلام، لا قدم العبارة والتلاوة..... ٦٥٧
- إثبات كلام ليس بحرف ولا صوت..... ٦٤١
- اختصاص إضافة الكلام إلى الله اختصاص قيام..... ٦٤١، ٦٣٧
- اختصاص العلم الحادث بمعلوم معين..... ٥٣٤
- اختصاص العلم القديم بالإحاطة بجميع المعلومات..... ٥٣٤
- إذا قرئ كلام الله بالعربية سمي قرآنًا، وبالعبرانية يسمى تورا وإنجيلًا..... ٦٧٣
- إرادة الشيء كراهية ضده..... ٥٨٢، ٥٧٣، ٥٦٦
- الإرادة تقارن المراد..... ٥٧٥
- الإرادة لا تجمع السهو والغفلة..... ٥٦٧
- الإرادة لا تضاد العلم..... ٥٦٧
- استثثار الرب بخلق الأفعال..... ٦١٦
- استحالة قيام الحوادث بذات الباري..... ٤٢٨
- استغناء الرب عن الأماكن والأحياء لمعنى..... ٦٧٩
- استقرار الحمل لسكون يخلقه الله في المحمول..... ٤٢٦
- أساء الله لا توجد قياسًا واعتبارًا من جهة أدلة العقول..... ٧٠٤
- إضافة الأفعال إلى الله موقوفة على ورود الإذن..... ٦٥٠
- إطلاق اسم القديم اعتبارًا باسم الأول..... ٧٠٧
- الاعتقاد لا يوجب حركة ولا يولدها..... ٤٢٦
- الاعتقاد لو قدر ثبوته لما اقتضى هويًا ولا تصعدًا..... ٤٢٦
- الإعدام هو المعدوم..... ٤٣٩
- الأعراض لا تبقى..... ٦٨٧، ٦٨٤
- الاقتدار عند كثرة القدرة..... ٦٤٥
- أقل التأليف بين جوهرين..... ٤١١، ٤٠٧، ٢٨٨

٦٥٧	الألفاظ والعبارات والتلاوة حادثة.....
٤٦٨	امتناع تأخر المقدور عن القدرة الحادثة.....
٢٨٥	الانتفاء معلوم وليس بشيء.....
٢٧٠	أول الواجبات النظر.....
٢٨٣	الإيجاد جعل ما ليس بذواتٍ وأشياء ذواتٍ وأشياء.....
٤٣٩	الإيجاد هو الموجد.....
٤١٧	الباري غير موهوم ولا محدود.....
٦٣٧	الباري متكلمٌ بكلام قديم أزلي.....
٥٢٧	الباقي باقٍ بقاء يزيد عليه.....
٥٧٤	الباقي لا يكون مرادًا.....
٥٧٤	الباقي لا يكون مقدورًا.....
٦٨٨	الباقي من الأعراض ينفيه الضد.....
٦٨٧، ٤٢٥	بطلان القول بالمركز.....
٥١١	بطلان كون النفي علة موجبة.....
٧١١	تأويل العينين بالبصر.....
٧١١	تأويل الوجه بالوجود.....
٧١١	تأويل اليدين بالقدرة.....
٥٧٩	تبدل الإرادة يدل على البدء في العلم.....
٦٩٧	التسمية ترجع إلى لفظ المسمي.....
٦٩٩	التسمية قولٌ دالٌّ على الاسم.....
٦٢٥	التضاد واقع بين المعاني من غير اشتراط الحياة.....
٦٢٥	التضاد يقع عند قيام معنيين متضادين في محل واحد.....
٤٦٧	تعلق القدرة القديمة بالتضادات.....
٦٥٢	تعلق علم الله وعالميته بالمعلومات لا يختلف.....
٣٨٤	تقدس الباري عن خصائص الجوهر والعرض ومخالفته لهما.....
٤٢٣	تقدير قيام تأليف بجوهرين محال.....
٤٦٩	تناهي المقدور والمعلوم دليل على حدوث القدرة والعلم.....
٦٧٣	التوراة والإنجيل، والزبور، والفرقان شيء واحد (وحدة الكلام).....
٥٠٦	الجانز لا يجب تعليله لجوازه.....
٤٠٧	الجسم هو المؤلف.....

جواز إطلاق وصف الفوقية للباري شرعاً مع نفي المكان والجهة.....	٣٧٨
جواز الصفات التابعة للحدوث.....	٢٨٤
جواز تقدّم القدرة على الفعل.....	٤٦٧
جواز وصف الباري بالكراهية.....	٥٦٦
الجوهر لا يختص بالجهة لنفسه.....	٦٨٧
الجوهر لا يخلو عن العرض أو ضده.....	٣١١، ٣٠٩
حدّوا الجواهر بالحجم دون التحيز وقبول العرض.....	٥١٢
الحدوث والمحدّث واحد.....	٤٣٨
حقيقة الجوهر.....	٥٢٨
حكم كل صفة يختص بمحلها.....	٦٢٥
الخبر الذي نقله الآحاد يقضي إلى إيجاب العمل.....	٧٠٥
خبر الواحد يفيد العلم إذا اقترن بالدليل العقلي أو السمعي.....	٢٢٨
خلاف المعلوم مقدور لله تعالى.....	٤٥٩
الخلق والمخلوق واحد.....	٤٣٨
الخواطر كلام ليس بحرف ولا صوت.....	٦٠٠
الرب سميع بصير على الحقيقة.....	٤٨٢
الرب عالم بعلم، قادر بقدرة، حي بحياة.....	٤٨٤
الرب متكلم، أمر، ناه، مخبر، واعد، متوعد.....	٦٣٣
السبر والتقسيم الحاصر يفيد العلم.....	٥٢١
السكوت إضراب النفس عن الكلام.....	٦٣٢
سمع موسى كلام الله بلا كيف.....	٦٧٠
السهو والغفلة لا يجامعان إرادة فعل الغير.....	٥٧٠، ٥٦٦
شرط الكلام قيامه بالمتكلم.....	٦٣١، ٦٣٠، ٦١٤
الشك شرط النظر وضده.....	٢٣٨
صانع العالم مرید على الحقيقة.....	٤٧٥
صفات الأجناس المقتضي لإثباتها القدرة.....	٥٠٨
صفات الذات واحدة، متعلقة بجميع متعلقاتها.....	٦٣٦
صفات الله أشياء موجودة.....	٥٤٢
العالمية حكم واحد.....	٣٦٢
العبارات دلالات على الكلام، وليس بكلام على الحقيقة.....	٦٥٢، ٦٣٠، ٦٠٠

٥٢٢	العدم هل يكون دليلاً أم لا؟
٥٠٣	العلة العقلية لا تتركب
٤٩٥	العلة هي الصفة الجالبة للحكم
٢٤٠	العلم الحاصل عقيب النظر يقع مكتسباً (المشهور)
٣٥٥	العلم القديم لا يقوم مقام سائر الصفات
٥٤٩	العلم القديم يتعلق بكل معلوم وجوداً وعدماً
٥٤٢	علم الله وقدرته شيئان موجودان
٦٤٦	العلم لا يتناهى
٢٢٣	العلم ليس من قبيل الاعتقاد
٥٤١	الغيران يصح مفارقة أحدهما الآخر
٤٧٩	الفاعل للشيء مريد له
٤٦٧	القدرة القديمة لا تنهاى
٤٦٨	القدرة لا تقتضي التمكن في الحال
٤٦٧	القدرة مصححة للفعل
٦٦١	القراءة أصوات القراء وفعالهم
٦٦٩	قراءة القرآن عبارة عن كلام الله وليست عين كلام الله
٦٦٦	القرآن في المصاحف هل يلزم تقييده بالكتابة
٦٤٩	القرآن من الأسامي الشرعية التي لا يجوز تقدير اشتقاق فيها
٦٠٠	القول هو القائم بالنفس المدلول عليه بالعبارات
٤١٢	القيام بالنفس استغناء عن الأماكن والجهات
٥٦٦	الكراهة تضاد الإرادة
٦٢٧	كل عرضين مثلين، فإنه يستحيل اجتماعهما في محل واحد
٦٣٠	كل ما ينافي حديث النفس فهو ضد للكلام
٦٧٣	الكلام القديم صفة واحدة، وتختلف العبارات عنه بحسب اختلاف اللغات
٦٤١	الكلام القديم هو الكلام القائم بالنفس
٦٥١	الكلام القديم يستحيل أن يكون حروفاً (الكلام النفسي)
٥٣٥	كلام الله مع وحدته أمر ونهي وخبر
٦٣٦	كلام الله واحد وهو مع وحدته متعلق بجميع متعلقات الكلام
٦٢٩، ٦٠٢	الكلام جنس ذو حقيقة، له أزداد
٦١٥، ٦٣٢، ٦٣٠، ٦١٤	الكلام من صفات الحي

- الكلام هو المعنى القائم بالذات ٥٩٨
- الكلام يضاده آفات النطق (الخرس، السكوت، السهو، البهيمية، الطفولية) ٦٣١، ٦٣٠
- الكون الأول بعد خلق الجوهر فيه سكون ٤١٧
- لا بقاء للعلوم ولا لأضدادها ٥٦٠
- لا تثبت الإرادة بعد الكراهية ٥٧٩
- لا صفة للعموم ٦٥٦
- لا فرق بين الأعراض والأعراض ٢٩٦
- لا قائم بالذات إلا الله ٣٨٥
- لا كلام إلا القائم بالذات ٦١٤
- لا معنى للتضاد إلا التناقض ٥٦٧
- لا نشترط مقارنة إمكان وقوع المقدور القدرة ٤٦٧
- لا يبعد قيام علم وجهل بجزأين من جملة واحدة ٦٢٥
- لا يتجدد لله كلام ٦٧٥
- لا يتقرر قيام اعتيادين متماثلين في الجوهر ٤٢٥
- لا يدل الوجوب والجواز على تعليل ولا على منعه ٥٠٦
- لا يصح من الساهي فعل ٥٧٠
- لا ينكرون كون العبارات خلقاً لله ٦٤١
- للجسم نهاية والجزء لا ينقسم ٢٦٤
- لم يثبت لله تعالى في أزله اسم الخالق، بل في لا يزال بعد الخالق ٧٠٢
- الله إله واحد، له صفات الإلهية ٥٤٣
- الله خلق في موسى معنى أدرك به كلامه ٦٦٩
- الله سبحانه أزل لا يدرك العقل حقيقته وكنه عظمتة ولا يُصَوَّرُهُ الوهم ٤٣٣
- الله سبحانه لا يريد شيئاً إلا كان كما أراده ٤٦٣
- لو اختلف العلمان من شخصين، فهما متماثلان ٥٦٠
- ليس الإبقاء هو المبقى ٤٣٩
- ليس الاعتماد من التأليف ولا مولداً له ٤٢٤
- ليس بين الأصحاب خلاف يؤدي إلى التكفير أو التضليل ٦٧٨
- ليس من معتقدا بقاء العلوم الحادثة ٥٤٧
- ما زاد على جوهرين لا يجوز أن يقال جسم واحد ٤٠٨
- ما ضاد الشيء ضاد مثله ٦٢٥

- المتكلم من قام به الكلام..... ٦١٤، ٦١٣
- متباثل الأعراض متضادة..... ٦٢٧، ٥٥٩، ٤٧١، ٤١٩
- المتباثلان يتباثلان لأنفسهما، وكذلك المختلفان..... ٣٦٣، ٣٥٥
- المثلاثان هما المستويان في جميع صفات النفس..... ٥٣٤
- مجل الصفات الإلهية..... ٣٤٥
- مخالفة العلم الحادث العلم القديم..... ٥٢٦
- مدلول العبارات من كلام الله لا يختلف..... ٦٥٢
- المرعي في التماثل التساوي في صفات النفس..... ٣٥٦، ٣٥٥
- مصادر المعرفة عند الأشاعرة..... ٢٤٤
- المعدوم الذي لا يوجد لا يتعلق به التكليف..... ٦٤٤
- المعدوم ليس بشيء ولا ذات ولا ثابت..... ٢٧٩
- المعلوم إما موجود أو معدوم..... ٢٧٩
- معلومات الله لا تنتهي..... ٥٥٠
- معنى المسموع من القرآن..... ٦٦٩
- مقدورات الرب لا تنتهي..... ٤٦٨، ٤٦٧
- المقروء هو الكلام القديم..... ٦٦٣
- منع القول بالتولد..... ٦١٦، ٤٢٣
- منع تقدير معدوم - علم الله انتفاء وجوده - مأموراً..... ٦٤٤
- المنع من القول بأن الله معدود مع غيره..... ٤٥٧
- المنع من تسمية خالق الكلام متكلماً به..... ٦٤١
- مهما أمكن تحديد الشيء بنفسه أو بصفته كان أولى..... ٥١٢
- الموجب اختصاص الأجرام بحيزها، مخصص فاعل موجد..... ٣٣٩، ٣٣٨
- الموجب لا يتخير بين مثليين..... ٣٣٩
- موسى أدرك معنى كلام الله من غير واسطة..... ٦٧٠
- النظر الصحيح يتضمن العلم بالمنظور فيه..... ٢٧٤، ٢٤٠
- نفي الاعتماد..... ٤٢٦
- نفي المثل والشبه عن القديم..... ٣٦٥
- نفي المماسات الزائدة على الكون المخصص..... ٤٢٣
- النقص يدل على الحدوث..... ٤٨٤
- هل سمع النبي وجبريل كلام الله ليلة المعراج؟..... ٦٦٩

- الواجب من الأحكام لا يمتنع تعليله لجوابه..... ٥٠٦
- الواجبات سمعية..... ٢٧٠
- الواحد هو الشيء الذي لا يصح انقسامه..... ٤٥٦
- الوجه صفة ثابتة للرب (متقدمو الأشاعرة)..... ٧١٠
- وجوب النظر مما يدرك سمعاً..... ٢٧٢
- وجوب قيام أفعال العباد بفاعليها..... ٦٢٤
- الوجود علة الإدراك..... ٥١٢
- الوجود والموجود واحد..... ٤٣٨
- البدان صفتان ثابتتان للرب (متقدمو الأشاعرة)..... ٧١٠
- يستقر الجسم الثقيل بأكوان متجددة تخصصه بجهة..... ٤٢٨
- يهوي الثقيل بأكوان تخصصه بجهة السفلى..... ٤٢٦
- أكثر الأشاعرة:
- البقاء صفة الباقي زائدة على وجوده..... ٦٧٥
- الثقل يرجع إلى ذوات الأجسام..... ٤٢٥، ٤٢٤
- العلم الحادث يتعلق بمعلوم واحد..... ٥٥٤
- القديم هو الذي لا أول لوجوده..... ٣٣١
- بعض الأشاعرة:
- استحالة تعلق القدرة بحالة البقاء..... ٦٨٢
- إطلاق الأسماء موقوف على الإذن..... ٧٠٩
- إظهار خوارق العادة على يدي الكاذب ممكن..... ٤٥٩
- الأعراض تختص بمحالتها لأعيانها..... ٣٠٠
- الثقل معنى زائد على الاعتماد..... ٤٢٥
- الجسم هو المؤلف..... ٤٠٧
- الجوهران المجتمعان جسم واحد أو جسمان..... ٤٠٧
- الحدوث يخالف البقاء..... ٦٨٢
- حقيقة الإله قيامه بنفسه بلا نهاية..... ٣٤٦
- الحياة شرط العلم، والموت لا يضاده..... ٦٢٦
- صفة الإله ليست هي هو، وليست هي غيره..... ٥٤١
- طريق إثبات اليمين والوجه السمع المحض..... ٧١٢
- العدل شاهداً يضاد الجور..... ٦٢٥

- العدم لا يكون شرطاً في الصفات، بل الحياة مع عدم الأضداد..... ٥١٠
- العلم الحادث يجوز تعلقه بمعلوم أو بمعلومات على الجملة..... ٥٥٢
- العلم الحاصل عقيب النظر يقع ضرورة..... ٢٤٠
- فعل الحركة يضاد فعل السكون..... ٦٢٥
- القَدَم يرجع إلى نفي الأولية عن الموجود..... ٣٤٩
- القديم قديم لمعنى هو القَدَم..... ٣٠٣
- كل ما لم يرد فيه إذن ولا منع فإطلاقه ممنوع تغليبا للمنع..... ٧٠٥
- كلام الله مسموع على الحقيقة..... ٦٧٠
- كون الشيء قائماً بالنفس يدل على أنه قَبَل الصفة..... ٥١٣
- لا سبيل للعقلاء إلى الامتناع عن النظر..... ٢٧١
- لا يمتنع تقدير العدم شرطاً..... ٥١٠
- اللبث شرط في السكون..... ٤١٨
- الله خالق رازق في الأزل (بعض المتقدمين)..... ٤٤٣
- المعاد مُعاد لمعنى..... ٣٠٣
- المقصد من: « كن » بيان نفوذ الإرادة في المراد، بلا اعتياص..... ٤٤٢
- متأخرو الأشاعرة:
- كل اسم فهو المسمى بعينه من غير تفصيل..... ٧٠١
- مثبتو الأحوال من الأشاعرة:
- الكلام يوجب لمحلّه حكماً؛ هو كونه متكلاً..... ٦١٣
- محققو الأشاعرة:
- الخالق اسم مشتق من معنى هو الخلق..... ٤٤٤
- معنى المعلول اختصاص العلة به..... ٤٩٥
- معظم الأشاعرة:
- مَنع التركيب في الحدود..... ٥١٨
- الإمام أحمد بن حنبل:
- ألفاظ الآدميين كيفما دارت مخلوقة..... ٦٥٤
- تحركات الآدميين وأصواتهم وسكناتهم مخلوقة..... ٦٥٥
- القرآن كلام الله ليس بمخلوق..... ٦٥٤، ٦٥٣
- كان يكره أن يتكلم في اللفظ بشيء فيقول: « مخلوق، أو غير مخلوق »..... ٦٥٤
- لم يتعرض لماهية القرآن، وهل هو قديم أو لا؟..... ٦٥٣

- لم يزل الله متكلاً ٦٥٤
- من قال « لفظي بالقرآن مخلوق » فهو كافر ٦٥٤
- من قال القرآن مخلوق فهو كافر ٦٥٤
- من قال علم الله مخلوق فهو كافر ٦٥٤
- الإمام إسحاق بن راهويه:
- من قال: « القرآن مخلوق » فقد زعم أن القدرة والمشيئة مخلوقة ٦٥٤
- الإمام البخاري محمد بن إسماعيل:
- الكلام المتلو المُنْبَت في المصاحف، المرعِي في القلب، هو كلام الله ليس بمخلوق ٦٥٥
- الإمام الشافعي محمد بن إدريس:
- نزول الرب حق بلا ثقلٍ وزوالٍ ولا كيف ٣٩٧، ٣٩١
- الإمامية:
- الدين إنما يتلقى من الرسول أو الإمام المعصوم ٢٣٠
- كلام الله حادث مفتتح الوجود ٦٣٥
- أم سلمة:
- الاستواء ثابت بلا كيف ٣٩١
- الأوزاعي:
- الاستواء ثابت بلا كيف ٣٩١
- أهل المعاني واللغة:
- الاستواء من صفات الفعل ٣٩١
- الباطنية:
- الاشتراك في صفة النفي لا يوجب الاشتباه، بخلاف الإثبات ٣٥٦
- الدين إنما يتلقى من الرسول أو الإمام المعصوم ٢٣٠
- فسروا العلم والقدرة والحياة بنفي الجهل والعجز والموت ٤٧٨
- بعض الأصوليين:
- المحبة جنس يخالف الإرادة ٥٦٤
- البهشية:
- إثبات إرادة حادثة مماثلة لإرادتنا ٥٧٦، ٣٦١
- الاشتراك في الأخص يوجب الاجتماع في سائر الصفات التي تثبت لا معنى ٣٥٦
- الجوهر المعدوم يباثل الجوهر الموجود ٣٦١
- القديم على حال في كونه عالماً وقادراً وحياً والمقتضي لها حال واحدة زائدة ٥٣٨

- لله تعالى حال واحدة في كونه عالماً بجميع المعلومات..... ٥٣٨
- الله مريد بالمريدية أو بالمشيئة..... ٥٧٧
- المثلان هما المشتركان في أخص الوصف..... ٣٥٦
- المعلول صفة زائدة وحال، وهي تنبسط على الجملة التي المحل منها..... ٤٩٥
- ثعلب:
- تفسير الاستواء على العرش بالقصد إلى خلقه..... ٣٩٤
- الثبوت:
- إثبات مدبرين للعالم أحدهما خالق الخير والثاني خالق الشر..... ٣٤٠
- النور أجسام متصعدة بلا نهاية علوًا، لا تسفلًا، بعكس الظلمة..... ٣٢٨
- الجويني، أبو المعالي (إمام الحرمين):
- الإباء أمر يجده العاقل من نفسه..... ٥٧١
- الإباء والإضراب واسطة بين الإرادة والكرهية..... ٥٧١
- الإجماع لا ينقل عن موضعه وموقعه..... ٧٠٦
- إذا تعلق العلم بالسواد فإننا يدرك صاحبه كونه عالماً به بإدراك النفس..... ٥٥٧
- الأسماء تنزل منزلة الصفات..... ٧٠١
- إسناد العلم بالمحدث إلى ضرورة العقل..... ٣٣٣
- الأقيسة لا يجوز التمسك بها في الأسماء والصفات..... ٧٠٥
- إن اشتمل الحد على جنس واحد فيستقيم على نفي الأحوال..... ٥١٥
- البقاء ليس بمعنى زائد على ذات الباقي..... ٦٧٦
- تقدسه تعالى عن الأحياز صفة نفي..... ٦٧٩
- التقسيم الدائر بين النفي والإثبات يفيد العلم ضرورة..... ٣٣٣
- تكليف العوام النظر تكليف بها لا يطاق..... ٢٤٥
- الحد إن اشتمل على مختلفات، لم يستقم على نفي الأحوال..... ٥١٥
- السبر والتقسيم غير المستند إلى نفي وإثبات لا تقطع بانحصاره..... ٥٢٠
- صفة النفي لا تقتضي موجباً ثابتاً..... ٦٧٩
- العلم يتميز عن الاعتقاد..... ٢٤٦
- العلم يقع ضرورة بعد تصرف النظر..... ٢٤٦
- العوام إنما كلفوا الاعتقاد السديد ولم يكلفوا العلم..... ٢٤٥
- القديم قديم لنفسه..... ٧٠٤
- قول التابعي ليس بحجة..... ٧٠٥

- القول بالحال متناقض يُدرك تناقضه بالبدية..... ٤٨٧
- كان من مثبتي الأحوال في الابتداء، ثم رجع عنها..... ٤٨٦
- لا حكم للجوهر من الكون إلا اختصاصه بحيزه..... ٤٢١
- لا معنى لاعتبار الغائب بالشاهد..... ٤٩٢، ٣٢٢
- لا يرجع من الخلق صفة متحققة إلى الذات..... ٧٠١
- لا يتمتع مزية تقتضي العلم بحقيقة الإله..... ٣٤٦
- اللّه تعالى يعلم حقيقة نفسه ووجوده..... ٣٤٦
- لو سمي مسم إدراك النفس عقلاً، كان مصيباً..... ٥٥٨
- ليس من شرط البقاء قيامه بالباقي..... ٧٠٤
- ما يفيد الظن من الأخبار كافٍ في جواز إطلاق الأساء الحسنى..... ٧٠٥
- المتكلم يضرب من الكلام لا يتصف بكونه ساكناً..... ٦٣٢
- من علم أن معلومات اللّه لا تنهاى فقد تعلق علمه بمعلومات..... ٥٥٣
- النظر يضاد جملة أضداد العلم (الجهل والشك والظن)..... ٢٣٩
- الوجود لا يعلل شاهداً وغائباً..... ٥٠٧
- الوقف لا يعني إيجاب الكف، بل عدم القضاء بمنع ولا إذن..... ٧٠٦
- الجهنم بن صفوان:
- إثبات علوم حادثة للّه تعالى..... ٥٤٣
- جواز قيام علم بجسم مع رجوع حكمه إلى اللّه..... ٥٤٤
- الرب مشيئ الأشياء وليس بشيء..... ٢٨٧
- لا شيء إلا الحادث..... ٢٨٧
- اللّه سبحانه عالم لنفسه..... ٥٤٣
- يتجدد على اللّه الحال بتجدد المعلوم والمتعلق..... ٥٤٦
- الجهمية:
- القول بخلق القرآن..... ٢٥٦
- القول بنفي الرؤية والصفات..... ٢٥٦
- الحارث المحاسبي:
- كلام اللّه ليس بحروف ولا أصوات..... ٦٥٣
- حماد بن زيد:
- من قال بأن كلام العباد ليس بمخلوق - فهو كافر..... ٦٥٥

الخوارج:

كلام اللّٰه حادث مفتتح الوجود ٦٣٥

الدهرية:

إثبات الجواهر في الأزل ٢٨٢

الجوهر يجوز خلوّه عن العرض وعن ضده ٣٠٩

الرب سبحانه كان تاركًا للفعل أزلاً ٦٢٢

كل صفة ثبتت أزلية يستحيل انتفاؤها ٦٢٢

نفي الخلاء ٣٨١

الديسانية:

الظلام موات يقتضي الشر بطبعه، والنور حي يعقل الخير قصدًا ٣٢٩

الروم:

الأقانيم تخالف الجوهر بالأقنومية ٤٥١

التصريح بإثبات ثلاثة آلهة ٤٥١

الجوهر يوافق الأقانيم بالجوهريّة ٤٥١

الزّجاج:

تفسير الاستواء على العرش بالقصد إلى خلقه ٣٩٤

الزيدية:

كلام اللّٰه حادث مفتتح الوجود ٦٣٥

سفيان الثوري:

تفسير الاستواء على العرش بالقصد إلى خلقه ٣٩٤

سفيان بن عيينة:

ينزل اللّٰه إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه ٣٩٦

السلف:

الاستواء صفة خبرية لا بيان لها أكثر مما ورد به الخبر ٣٩١

إثارة الإعراض عن المسائل الكلامية وكرهية التعمق فيها ٦٥٣

ترددوا في القراءة والمقروء ٦٧٠

تكفير القائل بخلق القرآن ٢٦٧

التوقف في إطلاق اسم القائم بالنفس على اللّٰه ٧٠٨

الفوقية صفة خبرية لا بيان لها أكثر مما ورد به الخبر ٣٩١

كرهوا البحث والتفتيش عن الأشياء الغامضة، إلا ما بينه الرسول ٦٥٤

- كلام الله غير مخلوق، ومن قال إنه مخلوق فهو كافر..... ٦٥٤، ٦٥١
- منزّهون عن القول بقدم الحروف والأصوات..... ٦٥٤
- النزول صفة خبرية لا بيان لها أكثر مما ورد به الخبر..... ٣٩١
- ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه..... ٣٩٧، ٣٩١
- السمنية:
- لا مدرك للعلم إلا الحس والخبر..... ٢٣١، ٢٣٠
- شعيب بن حرب:
- ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه..... ٣٩٦
- الطبايعيون:
- ثقل العنصر حينه إلى المركز، وخفته حصوله في المركز..... ٤٢٥
- الجواهر مختلفة الأجناس..... ٢٩٤
- الطبايع كانت أفراداً فامتزجت..... ٣٢٨
- نفي الإرادة عن الصانع..... ٤٧٨
- طوائف من الدهرية:
- أثبتوا عنصراً قديماً يسمونه هيولي ومادة..... ٣٠٩
- العابدية:
- إثبات الفوقية والمباينة للباري..... ٣٧٨
- التصريح بنفي التحيز والمحاذاة..... ٣٧٨
- تناهي المسافة بين ذات الباري وبين العرش..... ٣٧٨
- عباد الصيمري:
- المعدوم شيء..... ٢٨١
- عبد الرحمن بن مهدي:
- ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه..... ٣٩٧
- علي بن عيسى الرماني:
- تفسير الاستواء على العرش بالقصد إلى خلقه..... ٣٩٤
- عمرو بن بحر الجاحظ:
- إرادة فعل الغير ترجع إلى ميل النفس..... ٥٦٢، ٤٧٦
- الأجسام لا يصح عدمها أصلاً..... ٦٩٣
- المريد هو الفاعل الذي ليس بساؤه ولا جاهل..... ٥٦٢
- أنكر أصل الإرادة..... ٥٦٢، ٤٧٦

- لا معنى للقصد إلى الفعل إلا نفس الفعل..... ٥٦٢، ٤٧٦.....
 الفراء:
- تفسير الاستواء على العرش بالقصد إلى خلقه..... ٣٩٤.....
 الفلاسفة:
- إثبات نفس قديم جاهل، هو مبدع العالم..... ٣٤٠.....
 الأحياز في حكم المتناهي..... ٣٣٠.....
 إنكار إفضاء النظر إلى العلم..... ٢٣٠.....
 الجزء يتقسم أبداً بلا نهاية..... ٢٩١.....
 الجسم هو الطويل العريض العميق..... ٤٠٧.....
 صرف النطق إلى نطق القلب..... ٦٣٠.....
 الصوت اصطكاك الأجرام..... ٥٩٧.....
 كرة الأرض محفوفة بالماء والنار والهواء، وجعلتها محفوفة بجرم الفلك..... ٣٣٧.....
 لم تزل دورة للفلك قبل دورة إلى غير أول..... ٣١٦.....
 بعض الفلاسفة:
- الأرض غير واقفة بل هي متحركة متتابعة الدوران..... ٤٢٦.....
 الأرض هاوية أبداً..... ٤٢٧.....
 الأرض واقفة لخصولها في المركز..... ٤٢٧.....
 أزلية الطبائع الأربع..... ٣٢٦.....
 أزلية العنصر والزمان والفضاء والفاعل..... ٣٢٦.....
 الاشتراك في صفة النفي لا يوجب الاشتباه..... ٣٥٦.....
 الاشتراك في صفة من صفات الإثبات يوجب الاشتباه..... ٣٥٦.....
 أول ما خلق الله (العنصر، الماء، النار، الهواء)..... ٣٢٦، ٣٢٥.....
 الصوت انسداد الهواء من مضيق..... ٥٩٨.....
 معظم الفلاسفة:
- قالوا بحدث العالم وأزلية الإله..... ٣٢١.....
 القائلون بقدوم العناصر:
- تغير العنصر القديم عن صفته..... ٣٢٧.....
 القاضي أبو بكر الباقلاني:
- الإباء أمر يجده العاقل من نفسه..... ٥٧١.....
 الإباء والإضراب واسطة بين الإرادة والكرهية..... ٥٧١.....

- إثبات الأحوال ٣٤٧
- إثبات انتفاء الجواهر بانتفاء الأكوان ٦٩٥
- اجتماع جوهرين في حيز واحد لنفسيهما لا معنى سواهما مستحيل ٤٢٠
- الأحوال تثبت للمحال التي تختص بها المعاني ٤٨٧
- الأحوال لا يمتنع كونها معلومات ٤٨٧
- أخص وصف العلم القديم أنه على صفة توجب له الإحاطة بجميع المعلومات ٣٦٠
- الأدلة هي التي يتوصل بصحيح النظر فيها إلى العلم الكسبي ٥١٨
- الإرادة اختيار حادث ٥٦١
- الإرادة إيثار المراد ٥٦١
- الإرادة لا تكون كراهية ٥٦٩
- الإرادة مشيئة متجددة ٥٦١
- الإرادتان للضدين لا يتضادان ٥٦٩، ٥٦٧
- استحالة قيام الأمر والنهي بالأعيان ٤٩٧
- الاستدلال بالفعل على وجود الفاعل واقتداره شاهدًا وغائبًا ٥١٦
- الأصوات تحدث في الأجسام ٥٩٨
- إطلاق الصفات العليا موقوف على الإذن الشرعي ٣٥٤
- الاعتقاد معنى ٤٢٦
- الأعراض لا تبقى ٦٨٥
- الباقى باقٍ لنفسه ٥٢٧
- البقاء ليس بمعنى زائد على ذات الباقي ٦٧٦
- التحريم والتحليل في المحرمات والمحللات معللة بالأمر والنهي ٤٩٧
- التركيب ممتنع في العلل ٥١٠
- تعلق الصفة القديمة بمتعلقها على العموم لا يعلل ٥٠٦
- تعليل الشيء بنفسه مستحيل ٥٠٦
- التمني جنس يخالف الإرادة ٥٦٣
- الثقل عبارة عن اعتقاد الشيء في جهة السفلى ٤٢٥
- جعل الأحكام دلالة على الحال والعلم جميعًا ٥٣٠
- جواز إطلاق القول بأن الصفات معدودة ٤٥٨
- الجواهر تعدم بإعدام الله إياها ٦٩١
- الجواهر تعدم بقطع الأكوان عنها ٦٩١

- الحدُّ قول الحادِّ، ليس بموجب ٥١٨، ٥١٣
- الحد يرجع إلى المحدود ٥١٤
- الحركة الضرورية مماثلة للحركة الكسبية ٦٢٠
- الحركة في جنسها لا تضاد العجز ٦٢٠
- حقيقة الشيء ومعناه يرجع إلى صفته دون قول القائل ٥١٤
- الخلافاً كل غيرين لا يقوم أحدهما مقام الآخر ولا يسد مسده ٣٥٤
- الدليل هو الدلالة حقيقة لا مجازاً ٥١٨
- الدليل هو المُتَّبَع دون أصحاب المذاهب ٦٨٣
- السواد والبياض متماثلان في الصفات التي اشتركا فيها ٣٦٤
- الشرط ما تحقق الافتقار إليه، وهو غير موجب ٥١٠
- شرط وجود الجوهر أن يكون في حيز عدم غيره ٤٢٠
- صفات القديم في حكم المختلفات ٣٥٤
- صفات القديم ليست متغايرة ٣٥٤
- الصفات ثمانية دون الصفات الخبرية ٤٥٨
- صفة الإله ليست هي هو، وليست هي غيره ٥٤١
- ضابط ما لا يعلل كل ما لا يشترك فيه الوجود والعدم ٥٠٦
- العجز عن الحركة الضرورية لا يجامع الحركة الكسبية ٦٢٠
- العجز يوجد مع الحركة الضرورية ٦٢٠
- عدم المخصص دليل على وجوب تعميم اللفظ العام ٥٢٢
- العدم بعد الوجود حكم متجدد ٦٩٢
- العدم قبل الوجود عدمه مستمر لم يتقدمه نقيضه ٦٩٢
- العقل بعض العلوم الضرورية ٢٢٧
- العلة من حيث إنها علة لا تختلف ٤٩٧
- العلم يفترق بثبوته إلى انتفاء الأضداد ٥١٠
- فعل الله تعالى علة في كونه فاعلاً، ويستحيل قيامه به ٤٩٧
- الفعل لا ضد له ٦٢١
- قد يتصور الاجتماع في الأخص مع الاختلاف في بعض الأوصاف (أحد قوليّه) ٣٦٠
- قد يدل الشيء الواحد على مدلولين ٥٣٠
- القدرة الحادثة تؤثر في إثبات حال للمكتسب زائدة على وجوده ٥٧٢
- القدرة إنها تؤثر في تجديد أمر ٦٩٢

- قوله بإثبات الأحوال..... ٥٠٦، ٤٨٥
- كل إرادة لحدوث شيء كراهية لعدمه..... ٥٦٩
- كل حكم ثابت لذات قائمة بنفسها فهو معلن..... ٥٠٦
- كل حكم لو ربط بعلة، واطرد وانعكس، يحكم بصحته..... ٦٨٤، ٥١٢
- كل معلومين لا يجوز العلم بأحدهما دون الآخر فالعلم الواحد يتعلق بهما..... ٥٥٥
- كل معنى قائم بمحل فهو يوجب له حالاً..... ٤٨٧
- الكلام مما يُحدُّ..... ٦٠٠
- الكلام هو القول الذي لا يتخصص بمواضعة وتوقيف..... ٦٠١
- كما لا يقال صفته غيره، لا يقال ليست غيراً له..... ٥٤٢
- كون المأمور مأموراً لا يعلل..... ٥٠٦
- كون المقدور مقدوراً لا يعلل..... ٥٠٦
- كون المنهي منهيّاً لا يعلل..... ٥٠٦
- لا أطلق القول بأن الصفات أشياء؛ حذراً من إيهام العدد..... ٤٥٨
- لا تختص الأحوال بالمعاني التي شرطها الحياة..... ٤٨٧
- لا حكم للجوهر من الكون إلا اختصاصه بحيزه..... ٤٢٣، ٤٢١
- لا يجوز إحداث قول ثالث بعد انعقاد الإجماع في مسألة على قولين..... ٥٣٨
- لا يصح تعليل صحة كون المعلوم معلوماً..... ٥٠٤
- لا يصح فعل شيء من الأصوات إلا باعتماد وحركة..... ٥٩٨
- لا يكون التمني من قبيل الإرادة..... ٥٦٣
- لله تعالى أخص وصف لا يدرك اليوم..... ٣٤٦
- لم يكن للتقليد في أصول التوحيد وجه..... ٦٨٣
- ما من محقق إلا وله حقيقة وضد..... ٥١٤
- المثلان كل غيرين يقوم كل واحد منهما مقام صاحبه، ويسد مسده..... ٣٥٤
- المثلان كل موجودين ثبت لأحدهما من صفات النفس ما ثبت للثاني..... ٣٥٤
- مدلول الإحكام شاهداً الحال..... ٥٣٠
- المعلول صفة زائدة وحال، وهي صادرة عن العلة ثابتة لمحلها..... ٤٩٥
- المعلوم والمقدور والمدرك معللة بالعلم والقدرة والإدراك..... ٤٩٧
- من جهل تضاد شيئين يتصور منه إرادتهما جميعاً..... ٥٦٧
- من حقيقة المثلين أن لا يختص أحدهما عن الآخر بصفة نفسية..... ٣٦٣
- من شرط العلة أن تكون ذاتاً وموجوداً..... ٤٩٧

- من شرط العلة قيامها بذات من له الحكم.....٤٩٧، ٥١١، ٦٨٤
- منع اجتماع المختلفين في الأخص (أرجح قوله).....٣٦٠
- مَنْعُ إطلاق القول بأن الله معدود مع غيره.....٤٥٨
- منع إطلاق أن القديم يماثل الحادث في الوجود.....٣٦٤
- منع تعليل صحة الحكم بالشرط.....٥١١
- نفي الأحوال لا يمنع من القول بالحدود والحقائق.....٥١٥
- نفي الاعتماد هو الأجدر بأصولنا.....٤٢٦
- نفي البقاء زائداً على وجود الباقي.....٦٧٨
- النفي لا يعلل، ولا يعلل به.....٤٩٧، ٥٠٤، ٦٩٣
- الوجه صفة ثابتة لله تعالى.....٧١١
- وجود القديم مخالف لوجود الحادث.....٥١٦
- الوجود حقيقة تشترك فيها المختلفات.....٥١٦
- الوجود ليس بحال، وإنما هو محض الذات.....٥١٦
- وقوع الفعل مما لا يعلل.....٥٠٥
- يجوز الهجوم على النظر من غير شك وتردد في المنظور فيه.....٢٣٨
- يجوز أن تقتضي العلة الواحدة تصحيح ضروب من الأحكام.....٥٠٠
- يجوز تعدد الشروط دون العلل.....٥١٠
- اليدان صفتان ثابتتان زائدتان على وجود الله.....٧١١
- يستحيل كراهية النقيضين.....٥٦٧
- يصح من الله خلق الأصوات من غير حركة.....٥٩٨
- يتنفي الجوهر لانتفاء شرطه من الأكوان.....٦٩٥
- القدرية:
- القول بخلق القرآن.....٢٥٦
- نفي الرؤية والصفات.....٢٥٦
- الكرامية:
- إثبات إرادات حادثه لله تتعلق بتفاصيل المحدثات.....٤٣٠
- إثبات العلو والفوقية لله سبحانه.....٣٧٧، ٣٨٩، ٤٣٣
- إثبات المكان والجهة لذات البارئ.....٣٧٧
- إثبات صدور الأفعال عن الرب مع استحالة كونه فاعلاً بها.....٣٤١
- إثبات مشيئة قديمة متعلقة بأصول المحدثات وبالحوادث التي تحدث في ذاته.....٤٣٠

- أحالوا أن يكون الفعل مفعولاً ٤٤٣
- إذ خلق الخلق يشق له اسم الخالق حقيقة ٤٤٤
- إذا قال لشيء: « كن »، لا يسمّى قائلاً ٧٠٨
- الأعراض لا تتعلق بالمفعول بواسطة الخلق ٤٣٨
- الإيجاد والإعدام غير الموجد والمعدوم ٤٣٩
- الباري سبحانه بجهة فوق، وبينه وبين العالم بُعد لا يتناهى (حذاقهم) ٣٧٨
- الباري سبحانه محاذ للعرش ٤٣٣، ٣٧٧
- الباري سبحانه يلاقى من جهة واحدة جميع أجزاء العرش ٣٨٨
- الباري لم يكن قبل خلق العرش مستويّاً عليه ٤٣٧
- الباري مبين عن العالم بينونةً أزليّةً (حذاقهم) ٣٧٨
- الباري يفعل في ذاته أفعالاً ولا يصير بها فاعلاً ٣٨١
- تحدد الاسم يوجب التغير ٣٨١
- تجويز بقاء جملة الأعراض من غير فصل ٦٨٥
- التصريح بأنه سبحانه خلّق ما في ذاته من حوادث ٤٤١
- التفريق بين الخلق والمخلوق، والإيجاد والموجد، والإعدام والمعدوم ٤٢٩
- الجسم هو القائم بالنفس ٤١١
- الجسم يختص بالقيام بالنفس دون التأليف ٤٠٩
- جواز خلو الجواهر عن جملة الأعراض سوى الأكوان ٣١٠، ٤٣٤
- الحادث في أول حال حدوثه يسمى باقياً ٦٧٦
- حدوث إرادات لله تعالى ٦٨١
- الحوادث القائمة بذات الله يستحيل عدمها ٤٣٠، ٤٤١
- الحوادث لا توجب لله وصفاً ٤٣٠
- الخلق قول وإرادة يحدثها الله تعالى في ذاته ٣٤١
- الخلق هو ما يحدثه القديم في ذاته من القول والإرادة ٤٣٩
- زعموا في ذاته حوادث كثيرة واقعة بالقدرة سوى الإيجاد والإعدام ٤٢٩
- علم الله معلوم له ٤٤٣
- فعل أحدنا مفعول لله ٤٤٣
- القائم بالنفس هو المنفرد عن المحل ٣٥٢
- القدرة تؤثر في الإرادة، ثم الإرادة تؤثر في المراد ٥٧٥
- القدرة متقدمة على الفعل، ومتعلقة بالضدين ٤٤٤

- القديم سبحانه في أزلّه مختص بجهة بكون قديم..... ٣٨١، ٦٧٣
- القديم سبحانه مبين عن العالم بينونة قديمة..... ٣٨١
- القرآن قول الله، وليس بكلام الله..... ٦٣٦
- القول لا ضده..... ٦٣٠
- قيام كثير من الحوادث بذات الله تعالى..... ٤٢٩
- كلام الله تعالى قديم، وقوله حادث قائم بذاته..... ٦٣٦
- الكلام هو القدرة على القول، وضده العجز..... ٦٣٠
- لا يتجدد لله اسم ولا وصف من الأفعال..... ٤٤٣
- لا يتصف القديم بأوصاف الحوادث ولا يتجدد له منها اسم..... ٤٣٦
- لا يصح العدم على الحوادث..... ٤٣٢
- الله جسم..... ٤٣٢، ٤٠٦
- الله خالق بالخالقية، وهي قدرته على الخلق..... ٤٤٣
- الله لا يوصف بأنه قائل..... ٦٣٦
- ما يحدث في ذات الله منه أمر التكوين، وأمر التكليف، ونهي التكليف..... ٤٣١
- ما يحدث في ذاته سبحانه من الحوادث إنما يحدث بقدرته..... ٤٢٩
- ما يحدث مبايناً لذاته سبحانه فإنما يحدث بواسطة الإحداث..... ٤٢٩
- المحدث إنما يحدث في ثاني حال ثبوت الإحداث..... ٤٣١
- المقروء أقوال حادثة قائمة بذات الإله سبحانه..... ٦٦٣
- أكثر الكرامة:
- الإيجاد والإعدام هما القول والإرادة..... ٤٢٩
- الجسم هو القائم بالنفس..... ٤٠٧
- لكل موجد إيجاد ولكل معدوم إعدام..... ٤٢٩
- بعض الكرامة:
- أثبت آلة السمع والبصر والتسمعات والتبصرات..... ٤٣٠
- الأجسام لا يصح عدمها أصلاً..... ٦٩٣
- الأرض واقفة، وسبب وقوفها الهواء المحيط بها..... ٤٢٧
- إيجاد واحد يصلح لموجودين إذا كانا من جنس واحد..... ٤٢٩
- التفريق بين الكلام والقول..... ٦١٢
- تفسير السمع والبصر بالقدرة على التسمع والتبصر..... ٤٣٠
- الجسم هو الطويل العريض العميق..... ٤٠٧

- الجسم هو القابل للصفات ٤٠٧
- الجسم هو ما يماس غيره من أحد جهاته ٤٠٧
- القدرة على الحروف كلام على الحقيقة وليست بحروف ٦١٢
- الكلام حروف مرتبة ترتيباً يفيد المعنى المقصود بها ٦١٢
- الكلام هو القدرة على ترتيب الحروف ٦١٢
- الكلام هو ما يكون المتكلم به متكلماً ٦١٢
- من أثبت لله علمين كل واحد معلوم بالآخر ٤٤٣
- من يفسر السمع والبصر بإضافة المسموع والمبصر إلى سمعه وبصره ٤٣٧
- متأخرو الكرامية:
- إثبات كلامين لله تعالى قديم وحادث ٦١٢
- الكلام هو القدرة على التكليم والتكلم ٦١٢
- الكعبية:
- الأعراض لا تبقى ٦٨٤
- جوزوا خلو الجوهر عن الأعراض سوى الألوان ٣٠٩
- معنى كونه سمياً بصيراً علمه بالمعلومات ٤٨٢
- مالك بن أنس (الإمام):
- كيفية الاستواء مجهولة، والإيمان به واجب ٣٩١
- المتكلمون:
- الأحياز لا تتناهى حكماً ٣٣٠
- أطلقوا على الله اسم القائم بالنفس ٧٠٨
- العلة لا توجد ذاتاً، ولا توجد ٥٠٣
- المركب ليس بحد (أكثر المتكلمين) ٥١٧
- مثبتو الأحوال:
- الأحوال ليست بموجودة بل هي ثابتة ٤٨٨
- الجوهر والعرض إنما يفرقان بحالتيهما أو أحصيتيها ٤٩٠
- الحال عند مثبتيتها لا تطرأ على الذات من غير مقتضى ٦٤٤
- الذوات موجودات مطلقة دون أحوالها المخصصة لها ٤٩٠
- الصفات النفسية لا يبعد تعددها ٦٩٩
- المعلول صفة زائدة وحال ٤٩٥

المجسمة:

- أثبتوا للقديم النهاية من ست جهات ٣٨٧
 أحالوا كون القديم وسط العالم ٣٨٨
 جوزوا نسبة التأليف والتركيب و التشكُّل إلى القديم ٤١٢

المجوس:

- قدم النور وحدث الظلام ٣٢٩
 محمد بن هيصم:
 الإرادة توجب المراد على التحقيق ٥٧٦
 الإيجاد والإعدام هو الإرادة والإيثار ٤٢٩
 لا مقدور شاهداً وغائباً للإرادة والإيثار ٥٧٦

محمد بن يوسف الفريابي:

- ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه ٣٩٦
 المرقونية:

- أثبتوا أصلاً ثالثاً ليس بنور بحث، ولا ظلام بحث هو المعدل بين النور والظلام ٣٢٩
 المشبهة:

- إثبات المكان والجهة لذات الباري ٣٧٧
 الباري سبحانه امتلاً العرش به ٣٧٧
 الباري سبحانه مماس للصفحة العليا من العرش ٣٧٧
 الباري على بعض أجزاء العرش ٣٧٧
 تجويز التحول والانتقال على الباري ٣٧٧
 لم يتحاشوا من نسبة التأليف والتركيب والاختصاص ببعض الأشكال إلى القديم ٤١٢
 المعتزلة:

- اتفقوا على تضاد معنيين من غير تقدير قيام بمحل ٦٢٦
 إثبات أحكام الصفات لله دون إثبات الصفات ٤٧٢، ٣٦٥
 إثبات الأحوال ٣٤٧
 إثبات الاعتماد ٤٢٦
 إثبات التولد في أفعال العباد ٢٧٣
 إثبات جملة من الأحكام الجائزة، غير المعللة ٥٠٨
 إثبات صفات تابعة للحدث، لا تقع بالقدرة ٥١٠
 إثبات صفات ثبوتية للمعدوم ٣٤٨

- ٥٧٣ إثبات علم لا معلوم له.
- ٦٨١ إثبات كثير من المعاني من غير أن يكون لها أضداد.
- ٤٨٧ الأحوال ليست معلومة على حياها، بل تعلم الذات عليها.
- ٦٢٧ اختلفوا في السكونين؛ هل يجتمعان في المحل الواحد.
- ٤٨١ أخرجوا أفعال المخدثين عن كونها مقدورة لله.
- ٥٣٤ أخص صفات العلم الحادث اختصاصه بمعلوم معين.
- ٧٠٢ إذ خَلَقَ الخَلْقَ يُشْتَقُّ له اسم الخالق حقيقة.
- ٥٧٨ إرادة الباري لأفعال غيره يجوز تقدمها على أفعالهم.
- ٥٧٨ إرادة الباري لأفعاله تتقدم على أفعاله بحالة واحدة.
- ٦٢٦ الإرادة التي لا في محل تضاد كراهية لا في محل.
- ٥٧٣ إرادة أن لا يحدث الشيء إرادة لا مراد لها.
- ٥٧٣ الإرادة تتعلق بالحدوث.
- ٦٩٠ الإرادة لا تبقى.
- ٥٦٧ استحالة اجتماع الإرادة مع السهو والغفلة.
- ٦٩٧ الاسم والصفة من أقوال المسمين والواصفين.
- ٥٣٤ الاشتراك في الأخص يوجب الاشتراك فيما عداه.
- ٦٨٥ الأصوات والإرادات غير باقية.
- ٦٤٨ إضافة الأفعال إلى الله ليس من التعبد.
- ٦٥٠ إضافة السور والآيات إلى الله إضافة حق وملك.
- ٦٤٨، ٦٤١، ٦٣٧ إضافة الكلام إلى الله اختصاص فعل بالفاعل.
- ٥٣٤ الاعتراف بوجوب تماثل المثليين.
- ٢٢٢ اعتقاد المقلد ليس من قبيل العلم.
- ٤٠٧ أقل الجسم ثمانية أجزاء.
- ٦٩٠، ٦٤٥ الأمر لا يبقى.
- ٢٧٤ إنكار التولد في أفعال الله.
- ٦٢٣ إنما يُسْتَحَقُّ المدح والذم على فعل.
- ٢٧٠ أول الواجبات النظر في جسم ليمتحن دليلته على الصانع.
- ٣٧٨ الباري في كل مكان بالتدبير (أوائل المعتزلة).
- ٦٨٦ الباقي أقوى من الطارئ.
- ٥٣٩ بطلان القول بتعدد أحوال للتقديم لتجدد المعلومات.

البقاء ليس بمعنى زائد على ذات الباقي.....	٦٧٦
تجويز إرادات حادثة لله تعالى.....	٦٨١
تجويز الاجتماع في الأخص مع الاختلاف في بعض الأوصاف.....	٣٦١
التحيز لا يعلل.....	٥٢٦
تذكر النظر لا يولد العلم.....	٢٧٤، ٢٧٣
التزموا تجدد الأحوال على الله.....	٤٨١
التسوية بين الاسم والتسمية، والوصف والصفة.....	٦٩٧
تعلق العلمين بالمعلوم الواحد يوجب تماثلها.....	٥٢٧
تعليل التماثل بالأخص.....	٣٦٣
التفريق بين الثبوت والوجود وبين الثابت والموجود.....	٢٨١
التفريق قد لا يضاد التأليف.....	٦٨٦
الجسم هو الطويل العريض العميق.....	٤٠٧
الجملة في حكم المحل الواحد في المعاني المشروطة بالحياة.....	٤٨٧
الجملة في منزلة المحل الواحد من حيث وقوع التضاد فيها.....	٦٢٥
جواز الحكم ليس بعلّة، بل دليلُ التعليل.....	٥٠٩
جواز وجود عَرَض لا في محل.....	٢٩٣
الجوهرُ جوهرٌ في العدم، ثم يتصف بالوجود من غير علة تقتضيه.....	٥٠٨
الجوهر يجوز خُلُوهُ عن العرض وعن ضده.....	٣٠٩
الحادث أقوى من الباقي.....	٤٢٨
الحادث غير مقدور في حال حدوثه.....	٥٠٩
الحال ليست مقدورة ولا معلومة على حيالها.....	٥٤٢، ٢٨٣
حدُّ المرئي ما يكون لوناً أو متلوناً.....	٥١٧
حدوث الكلام والإرادة والأمر والنهي والوعد والوعيد.....	٥٤٠
حقيقة الشيء هو المعدوم طرداً وعكساً.....	٢٧٩
حكم المقدور المباشر بالقدرة تخير الفاعل بين الفعل والترك.....	٢٧٤
الحكيم يريد الحسنَ الحُسْنِ، ويكره القبيحَ لِقُبْحِهِ.....	٥٧٨
الخواطر ليست بكلام، بل اعتقادات وإرادات.....	٦٠٠
الدال على ثبوت الصفات جواز الأحكام.....	٤٧٢
الرب لا يخلق الشك.....	٢٧٣
السواد ينافي البياض ويضاده ويعدمه.....	٢٨٣

- السور والآيات مثلُ كلام الله وحكاية له ٦٥١، ٦٥٠
- شرط الكلام ثبوت البينة ٥٢٤
- شرط المتولد أن يكون مبايناً عن محل القدرة إلا في النظر ٢٧٣
- شرط النظر الشك في المنظور فيه ٦٢٧، ٢٣٨
- الشيء يماثل مثله بما يخالف به خلافه ٣٦١
- الصفات الثابتة الواجبة يجوز ثبوتها ويجوز انتفاؤها ٥٢٦
- الصوت الممتد يتجدد حالاً على حال ٦٨٩
- طردوا شرط الحياة في العالم شاهداً وغائباً ٥١٠
- الظلم مقدور لله إلا أنه لا يقع منه ٤٦٠
- العالمية تتعلق بما لا يتناهى من المعلومات على الحقيقة ٦٤٦
- العزم هو الإرادة المتقدمة على المراد ٥٦٤
- العلم إذا قام بجزء من القلب، فالعالم بذلك الجزء الجملة التي المحل منها ٦٢٥
- العلم الحاصل عقيب النظر فعل الناظر بطريق التولد ٢٧٥، ٢٧٣
- العلم من قبيل الاعتقاد ٢٢٢
- العلم والموت ليسا بضدين ٦٢٥
- الفناء قَدَرُوهُ ضِدّاً للجوهر ٥٧٣
- في إثبات العلم لله تعالى ما يدل على مماثلته للعلم الحادث ٥٣٤
- القدرة تتضمن إحداث المراد بواسطة السبب ٥٧٥
- القديم سبحانه يُحِبُّ ٥٦٥
- القديم هل يجوز أن يكون مراداً؟ ٥٧٤، ٥٦٥
- القديم هو الذي لا أول لوجوده ٣٣١
- القراءة غير المقروء ٦٦٢
- قولهم بنفي الصفات ٢٢٣
- قولهم بنفي رؤية الله ٢٢٣
- قيام العرض بالمحل لا يعلل ٥٢٦
- الكراهة تضاد الإرادة ٥٦٦
- كل اسم يصح معناه في وصف الإله تعالى، ولم يرد منه مَنَعٌ فيصح إطلاقه ٧٠٩
- كل عرض باقٍ في المحل لا ينتفي عن المحل إلا بضد يعدمه ٣١٠
- كل معدوم معلوم فهو شيء ٢٧٩
- كلام الله حادث مفتتح الوجود ٦٣٥

- كلام الله لا يقوم به؛ لأنه فعله..... ٦٣٠
- الكلام حروف منتظمة ضرباً من الانتظام مفيدة..... ٦١٦، ٦١٠، ٥٩٨
- الكلام لا ضده..... ٦٢٩
- الكلام ليس جنساً بنفسه بل بالمواضعة..... ٦٠٢
- الكلام يتولد من الجو..... ٦٤٥
- كلامه سبحانه ليس بحالاً في القارئ ولا في المصحف..... ٦٦٢
- الكون الأول في خلق الجوهر لا يسمى سكوتاً ولا حركة..... ٤١٧
- كون العالم عالماً مشروط بكونه حياً..... ٥١٠
- كون العقل كسباً يُجوز أن يكون مراداً..... ٥٧٤
- كون القديم حياً عالماً قادراً أو صاف موجود واحد..... ٦٧٢
- كون القديم حياً عالماً قادراً لما كان واجباً لم يكن معللاً..... ٥٠٧
- كون القديم مريداً لما لم يكن واجباً عندهم كان معللاً..... ٥٠٧
- لا تتعلق الإرادة بالنفي المحض..... ٥٧٣
- لا كلام إلا الأصوات..... ٦١٧، ٦١٦
- لا مرئي إلا اللون..... ٣١٤
- لا يتجدد لله من فعله حكم..... ٥٧٧
- لا يجوز قيام علم بجزء من القلب، وقيام جهل بجزء آخر منه..... ٦٢٥
- لا يختلف أثر التضاد بكثرة المتضادات..... ٦٨٦
- لا يمتنع اجتماع عَرَضَيْنِ متباثلين في محل واحد..... ٦٢٧
- لا يمتنع حصول علمين مثليين وحالين بمحل واحد..... ٦٢٩
- اللبث شرط في السكون..... ٤١٨
- لم يجعلوا النظر مضاداً للعلم بالمنظور فيه..... ٦٢٧
- لم يشترطوا قيام الكلام بالمتكلم..... ٦١٤
- لم يطلقوا لفظ التضاد بين السهو والغفلة وبين الإرادة..... ٥٦٧
- لم يفرقوا بين القراءة والمقروء..... ٦٦٢
- لم يكن في الأزل قول..... ٦٩٧
- لم يكن لله تعالى في أزله اسم ولا صفة..... ٦٩٧
- الله خلق أصواتاً في الشجرة، وأسمعها موسى..... ٦٧٠
- الله سبحانه عالم لذاته..... ٥٨١، ٤٨١
- الله سبحانه قادر لنفسه..... ٤٨١، ٤٨٠

- اللّه قادر على تحصيل مراده من العباد بطريق الإلجاء..... ٤٦٤
- اللّه لا يوصف بالاقتدار على مقدورات العباد..... ٥٨١
- لو خلق اللّه كلامًا ضروريًا في الواحد منا كان اللّه هو المتكلّم به..... ٦١٤
- ليس للفاعل من فعله حكم يرجع إلى ذاته..... ٦١٤
- ليس للّه في وقتنا كلام، وأن ما وجد من كلامه عدم..... ٦٦٢، ٦٥١، ٦٥٠، ٦٤٥
- ما لا يبقى من الأعراض لا يجوز إعادته..... ٦٨٥، ٦٤٥
- ما لا يبقى من الأعراض يختص وجودها بأوقات مخصوصة..... ٦٨٥
- ما مائل الشيء في أخص وصفه مائله في جميع صفاته..... ٥٣٢
- ما وجب للرب تعالى في أزاله لا يعلل، وما ثبت له في لا يزال فإنه معلل..... ٥٣٩، ٥٠٧
- ما وقع لا يراد ولا يكره..... ٥٧٨
- المأمور به إذا وجد خرج عن كونه مأمورًا..... ٦٤٤
- المأمور به معدوم..... ٦٤٤
- المتكلم من فعل الكلام..... ٦٣٩، ٦٣٣، ٦١٨، ٦١٧، ٦١٦، ٦١٥، ٦١٤، ٥٢٤
- متماثل الأعراض غير متضادة..... ٦٢٧
- المتولد فعل لفاعل السبب..... ٢٧٣
- المثلان لا يتضادان..... ٦٢٧
- المسموع من القارئ قراءته لا كلام اللّه..... ٦٧٠، ٦٦٢
- المعدوم مأمور به..... ٦٤٤
- المعدوم يخرج عند الوجود عن كونه مأمورًا..... ٦٤٤
- المقدور منه ما يتعدى محل القدرة بوسائط الأسباب، وما لا يتعدى محلها..... ٤٣٧
- المقروء حروف مقدرة منتظمة..... ٦٦٢
- المقصد من: « كن » بيان نفوذ الإرادة في المراد، بلا اعتياص..... ٤٤٢
- مماثلة العلم القديم - لو ثبت - العلم الحادث..... ٥٣٥، ٥٢٧
- من أنشد قصيدة فإنشاده يدل على كلام مقدّر..... ٦٦٢
- من حكم الضدين أن يضاد كل واحد ما ضاد صاحبه..... ٥٦٧
- من حكم القادر على الشيء أن يكون قادرًا على ضده..... ٤٦٤
- منع قياس الغائب على الشاهد من غير جامع بينهما..... ٥٢٣
- منع نسخ العبادة قبل مرور الوقت الكافي لأدائها..... ٥٧٩
- منعوا أن يكون التمني من قبيل الإرادة..... ٥٦٣
- الموجودات تتمايز بأحوالها وصفات أنفسها..... ٤٨٧

الموقع للمراد القدرة لا الإرادة.....	٥٧٦
نفوا الإرادة القديمة لله تعالى.....	٥٦٤
نفوا قولاً أزلماً.....	٧٠٢
نفي الرؤية والصفات.....	٣٦٥
نفي الصفات جملةً.....	٤٨٤
الواجب لا يعلل.....	٥٣٩، ٥٣٤، ٥٣٢، ٥٢٦، ٥٠٨، ٥٠٧، ٤٨١، ٣٦٣
الواجب يتلقى من الخاطرين.....	٢٧١
الواجبات منها العقلية ومنها السمعية.....	٢٧٠
وجوب اشتراط البنية لصفات الحي.....	٤٨٧
وجوب الصفات التابعة للحدوث.....	٢٨٤
وجوب النظر مما يدرك عقلاً.....	٢٧٢
الوجود حال تطراً على ذات الجوهر.....	٥٠٩
الوصف والصفة يرجعان إلى الأقوال.....	٧٠٢
يجوز خلو الجواهر عما عدا الأكوان.....	٦٩٢
يرجع موجب التضاد إلى الجملة فيما شرطه الحياة.....	٦٢٥
يستحيل اجتماع العلم والموت.....	٦٢٥
يقع من العباد ما لا يريده الرب تعالى.....	٤٦٤
أكثر المعتزلة:	
إثبات الموت معنًى، غير مضاد لصفات الحي.....	٦٢٦
إطلاق لفظ المخلوق على كلام الله.....	٦٣٦
التردد في متماثل الأعراض هل هي متضادة.....	٦٢٧
العلم الحادث يتعلق بمعلوم واحد.....	٥٥٤
القرآن المتلؤ ليس بكلام الله.....	٦٤٧
كلام الله أصوات تصرمت وانقضت.....	٦٤٧
لا مسموع إلا الأصوات.....	٦٦٩
منع اجتماع الحركتين في المحل الواحد.....	٦٢٧
بعض المعتزلة:	
إثبات جواهر في العدم.....	٣٢٥، ٣١٢
أحكام الصفات ثابتة لله لا لنفسه ولا لعله.....	٤٨٥
أقل الجسم أربعة أجزاء.....	٤٠٧

٢٧٠	أول الواجبات التردد والشك
٢٧٠	أول الواجبات النظر
٤٢٤	تفاوت التأليفات من جسم إلى آخر
٦٣٠	تفسير حدوث كلام المتكلم
٣٤٦	حقيقة الإله قدمه ووجوب وجوده
٦٢٦	حل الموت على انتقاض البنية
٥٥٢	العلم الحادث يجوز تعلقه بمعلوم على الجملة، وبمعلومات على الجملة
٦٣٠	الكلام هو الصوت الخارج عن اعتيادات المخارج
٦٢٦	لا يتضاد العلم والجهل في جزأين من الجملة، ولكن يستحيل اجتماعها
٤٨٥، ٤٨٢	الله حي عالم قادر لنفسه
٤٨٢	الله سميع بصير لنفسه
٤٨٨	المعدوم ثابت
٤٨٨	المعلومات أشياء وذوات على خصائصها
٤٨٥	نفي العلة مع الاعتراف بأحكام الصفات، ونفي التعليل بالذات
	معتزلة بغداد:
٤٦٢	لم يشبوا لله الإرادة
	معتزلة البصرة:
٥٤٤	إثبات إرادات حادثة لله تعالى في غير محال
٦٩٣	إثبات البقاء معنى يخلقه الله لا في محل
٣٦٥	أثبتوا جواهر وأعراضاً في العدم، وأثبتوا لها خصائص الصفات
٢٨٠	أثبتوا للمعدوم خصائص أوصاف الأنفس
٦٩٣	الأجسام بجملتها تفنى بجزء واحد من الفناء
٤٢٣	إذا وقع الجوهر بين ستة جواهر قام بالجواهر السبعة تأليف واحد
٤٧٩	الإرادات الحادثة في ذات الباري غير مرادة
٦٩٤	الإرادة التي لا في محل تختص بالقديم
٦٩٤	الإرادة التي لا في محل تختص ببعض المرادات دون بعض
٥٤٤	الإرادة لا تتراد
٤٧٦	الإله سبحانه يريد للحوادث بإرادات يحدثها لا في محال
٦٩٣	البقاء من المعاني التي لا تبقى

- جوزوا خلو الجواهر عن جملة الأعراض سوى الأكوان..... ٣١١، ٣٠٩
- حقيقة تأليف الجوهرين المتجاورين..... ٤٢٣
- الرب سبحانه متكلم بكلام مخلقه في غيره..... ٥٤٥، ٤٦٢
- الرب سبحانه مريد بإرادة يخلقها في غيره..... ٤٦٢
- صفة النفس ما يلزم النفس وجودًا وعدمًا..... ٢٨٠
- الفناء إذا وجد لا في محل فلا يختص ببعض الأجسام دون بعض..... ٦٩٤، ٦٩٣
- الفناء ينفي الجواهر الباقية أولاً..... ٦٩٤
- القول بالوسطاء في ستة من التأليفات..... ٤٢٣
- لا أثر للقادرية شاهدًا وغائبًا إلا إثبات حالة زائدة على الذات..... ٥٧٢
- لا بد للجوهر من ضد..... ٦٩٤
- لا معلوم إلا الشيء..... ٢٨٠
- لم يثبتوا قيام العرض بالجواهر إلا الشحام..... ٢٨٠
- لم يثبتوا للجوهر الحجمية والتحيز..... ٢٨٠
- لم يثبتوا للعرض القيام بالمحل..... ٢٨٠
- المحالات لا تتعلق العلم بها وليست معلومة..... ٢٨٠
- نفوا الإدراك شاهدًا..... ٣٠١
- نفوا التعليقات والإضافات..... ٢٨٠
- الوجود حال زائدة على الجوهر والعرض..... ٦٢٩
- معمر بن عباد السلمي:
- الإرادة توجب المراد على التحقيق..... ٥٧٦
- لا مقدور للعبد بالإرادة..... ٥٧٦
- الملكية:
- الجوهر غير الأنايم..... ٤٥٠
- فسروا اتحاد الكلمة بجسد المسيح بالاختلاط والامتزاج..... ٤٤٧
- المهندسون:
- الجزء ينقسم أبدًا بلا نهاية..... ٢٩١
- النجار أبو عبد الله:
- أثبت لكلام المخلوقين أضدادًا، ومنع ذلك في كلام الله..... ٦٣٠
- أفعالنا المقدورة لنا يجب قيامها بنا، ويستحيل قيام أفعال الله به..... ٦٣٢، ٦٣١
- الإله سبحانه مريد لنفسه، بمعنى أنه غير مغلوب، ولا مستكره..... ٤٧٦

٣٧٨	الباري سبحانه في كل مكان بالتدبير.....
٦٦٣	الذي سَمِعَ من القارئ بحاسة السمع كلام الله.....
٦٣٠	كلام الواحد منا يجب قيامه به، وكلام الباري يستحيل قيامه به.....
٤٨١	الله يريد لنفسه لبعض المراتد.....
٦٦٣	المتكلم من فعل الكلام.....
٣٥٧	المثلان هما المشتركان في صفة من صفات الإثبات.....
٥٨٠	يجوز أن يكون الله مريدًا لبعض المراتد على الخصوص.....
	النجارية:
٦١٦	الرب تعالى خالق أعمال العباد.....
٦١٦	المتكلم من فعل الكلام.....
٤٨٢	معنى كونه سميعًا بصيرًا علمه بالمعلومات.....
	النسطورية:
٤٤٩	الجوهر ليس بغيرٍ للأقانيم.....
٤٥١	الكلمة إله، والروح إله، والأب إله، والثلاثة إله واحد.....
٤٤٧	فسروا اتحاد الكلمة بجسد المسيح بالاختلاط والامتزاج.....
	النصارى:
٤٥٠	الإجماع على القول بالتثليث.....
٤٤٩	الإجماع على أن المسيح إله.....
٥٤٣	الأقانيم آلهة.....
٥٤٣	الإله موجود واحد له ثلاثة أقانيم.....
٥٤٣	جعلوا عيسى الملك وأُمَّهُ إلهين.....
٤٥٠	الجوهر يوافق الأقنوم بالأقنومية ويخالفها بالجوهريّة.....
٤٤٨	الحدوث على الكلمة مستحيل.....
٤٤٨	الحلول اختصاص الكلمة بجسد المسيح.....
٥٢٩، ٤٤٨	الحياة هي القدرة.....
٤٤٦	الحياة والعلم ليسا بوصفين زائدين موجودين.....
٤٤٥	الرب جوهر.....
٤٤٦	القديم سبحانه أصل الأقانيم.....
٤٥٠	القول باختلاف الأقانيم.....
٤٤٧	الكلام مخلوق.....

- الكلمة اتحدت بجسد المسيح وتَدَرَّعَتْ بالناسوت منه..... ٤٤٧
- لا يسمون العلم قبل تَدَرُّعِهِ بالمسيح ابناً؛ بل بعد التَدَرُّعِ..... ٤٤٧
- اللَّه سبحانه واحد بالجوهر ثلاثة بالأقنومية..... ٤٤٦
- يعبرون عن الأقانيم بالأب والابن وروح القدس..... ٤٤٧
- نفاة الأحوال:
- الأحكام كلها معللة نفيًا وإثباتًا..... ٤٩٧
- صحة كون المعلوم معلومًا بصحة العلم به..... ٥٠٤
- لا فرق بين الصفات وبين أحكام الصفات..... ٤٧٢
- لا فرق بين العلة والحقيقة..... ٥٠٦
- لا يمتنع تعليل الشيء بنفسه..... ٥٠٦
- لم يكن الجوهر متحركًا في الأزل لعدم الحركة..... ٥٠٤
- لم يكن الرب سبحانه خالقًا في الأزل لعدم الخلق..... ٥٠٤
- الموجودات والذوات تتماثل وتختلف بأنفسها..... ٤٨٧
- نفاة الصفات:
- اللَّه عالم قادر حي لنفسه..... ٦٣٥
- هشام الفوطي:
- المعدوم ليس بشيء..... ٢٨١
- هشام بن الحكم:
- الشيء هو الجسم..... ٢٨٧
- الهيصمية:
- إثبات الجهة للباري..... ٣٨٤
- إثبات بُعد غير متناهٍ بين الباري وبين العرش..... ٣٨٤
- الباري سبحانه مباين عن العالم..... ٣٨٤
- الرؤية تقتضي المقابلة..... ٣٨٤
- عينوا للباري جهة فوق، وأنه يرى في تلك الجهة..... ٣٨٤
- منعوا محاذاة القديم ونهايته..... ٣٨٤
- يحيى بن سعيد القطان:
- ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه..... ٣٩٧
- يزيد بن هارون:
- ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه..... ٣٩٦

البعقوية:

- ٤٤٩ الجوهر ليس بغير للأقانيم.
- ٤٤٧ فسروا اتحاد الكلمة بجسد المسيح بالاختلاط والامتزاج.
- ٤٥١ الكلمة إله، والروح إله، والأب إله، والثلاثة الأقانيم إله واحد.
- ٤٤٨ الكلمة انقلب لحماً ودماً.

٤ - فهرس آراء المصنّف الكلاويّة

الرأي	الصفحة
إرادة الشيء ليست كراهية لخصده.....	٥٦٩
الاعتراض على إطلاق الأشاعرة اسم القديم على الله.....	٧٠٧
إنكار ولوج الجن في الإنس (المسّ).....	٦١٨
تغيّر التسمية بالفعل لا توجب تغيّر الذات.....	٤٤٤
الخبر إذا ورد على شرط أهل الصنعة، وفيه إطلاق عبارة مُحْيَلَة جاز إطلاقها.....	٧٠٥
زيادة الصفات على الذات.....	٥٢٤
عدم الجواهر يكون بقطع الأعراض عنها.....	٦٩٢
القائم بالنفس هو المخصّص عن جميع وجوه الحاجات.....	٣٥٢
القديم قديم لنفسه.....	٣٤٨
المحبة تخالف الإرادة.....	٥٦٥
الوجود لا يعلل شاهداً ولا غائباً.....	٥٠٧

فهرس المصادر والمراجع

- * الأجرى (أبو بكر محمد بن الحسن):
- التصديق بالنظر إلى الله تعالى في الآخرة: تحقيق/ سمير بن أمين الزهيري، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- الشريعة: تحقيق/ الوليد بن محمد، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م)، مؤسسة قرطبة، مصر.
- * آل تيمية:
- المسودة في أصول الفقه: ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني بالقاهرة.
- * آل عبد اللطيف (أحمد):
- منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة عرض ونقد: الطبعة الأولى، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- * الأمدى (سيف الدين):
- أبكار الأفكار في أصول الدين: تحقيق: أحمد محمد المهدي، الطبعة الأولى، (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م)، طبعة دار الكتب والوثائق المصرية بالقاهرة.
- أبكار الأفكار في أصول الدين: مخطوط محفوظ في مكتبة آيا صوفيا رقم: (٢١٦٥، ٢١٦٦)، منه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات بالقاهرة تحت رقم: (٢، ١) توحيد وملل.
- الإحكام في أصول الأحكام: سنة (١٩٨٠م)، الطبعة الأولى، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- غاية المرام في علم الكلام: تحقيق أستاذنا الدكتور/ حسن محمود عبد اللطيف الشافعي، الطبعة الثالثة، سنة (١٣٩١هـ/ ١٩٧١م)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.
- المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين: ت عبد الأمير الأعسم، (١٩٨٧م)، دار المناهل - لبنان.
- * ابن الأبار (أبو عبد الله):
- المعجم في أصحاب القاضي الصدفى: الطبعة الأولى، (١٨٨٥م)، دار صادر - بيروت - لبنان.
- * الأناسى (إبراهيم بن موسى، برهان الدين):
- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح: تحقيق: صلاح فتحي هلال، الطبعة الأولى، (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م)، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية.
- * ابن الأثير (أبو السعادات):
- النهاية في غريب الحديث والأثر: تحقيق/ طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، ط الأولى، سنة (١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبي.

* ابن الأثير (علي):

- الكامل في التاريخ: ط دار صادر، (١٩٧٩م).

* أحمد أمين:

- ضحى الإسلام: مكتبة النهضة المصرية، سنة (١٩٦١م).

- ظهر الإسلام؛ بحث في الحالة الاجتماعية ومراكز الحياة العقلية من عهد المتوكل إلى آخر القرن الرابع الهجري: ط: ٥، (١٣٨٨هـ/ ١٩٦٩م)، دار الكتاب العربي - بيروت.

- فجر الإسلام: الطبعة العاشرة، (١٩٦٥م)، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة.

* أحمد أمين وزكي نجيب محمود:

- قصة الفلسفة اليونانية: الطبعة الثانية، (١٩٣٥م)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.

* أحمد إبراهيم الشريف:

- العالم الإسلامي في الحاضر العباسي: الطبعة الثانية (١٩٧٣م)، دار الفكر العربي، القاهرة.

* أحمد بن حنبل:

- الرد على الجهمية والزنادقة: تحقيق/ محمد حسن راشد، ط المطبعة السلفية.

- المسند: طبعة مؤسسة قرطبة - مصر.

* أحمد فريد الرفاعي:

- عصر المأمون: ط: الأولى، (١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.

* أحمد محمود صبحي:

- في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين (١) المعتزلة: (١٩٩٢م)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.

- في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين (٢) الأشاعرة: (١٩٩٢م)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.

* أحمد بن ناصر الحمد:

- ابن حزم وموقفه من الإلهيات عرض ونقد: الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦هـ)، طبعة جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

* أحمد نكري:

- جامع العلوم المعروف بدستور العلماء: ت/ قطب الدين الحيدر آبادي، حيدر آباد الدكن، الهند.

* الأخضري:

- السلم المرونت في علم المنطق (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م)، مكتبة المعارف، بيروت - لبنان.

* الأخطل (غوث):

- شعر الأخطل: طبعة دار الشروق، بيروت - لبنان.

* الأدرنوي (أحمد بن محمد):

- طبقات المفسرين: تحقيق/ سليمان بن صالح الخزي، الطبعة الأولى، (١٩٩٧م)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

* أرفلد كوليبه:

- المدخل إلى الفلسفة: نقله إلى العربية وعلق عليه: د/ أبو العلا عفيفي، الطبعة الخامسة، (١٩٦٥م)، مكتبة

النهضة المصرية، بالقاهرة.

* الأشعري (أبو الحسن):

- الإبانة عن أصول الديانة: تحقيق/ فوقية حسين محمود، الطبعة الأولى، سنة (١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م)، دار الأنصار، القاهرة.

- استحسان الخوض في علم الكلام: طبعت تحت مراقبة/ السيد شرف الدين أحمد (١٤٠٠هـ/ ١٩٧٩م) مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الهند.

- أصول أهل السنة والجماعة، المسماة برسالة أهل الثغر: تحقيق الدكتور/ محمد السيد الجليندي، بدون بيانات، طبعة خاصة بالمحقق.

- رسالة إلى أهل الثغر (أصول أهل السنة والجماعة): تحقيق/ عبد الله شاكر محمد الجنيدي، الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٨م)، مكتبة العلوم والحكم، دمشق.

- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع: تحقيق/ حمودة غرابية، الطبعة الأولى، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصورة عن نسخة مكتبة الخانجي بالقاهرة، سنة (١٩٥٥م). ورجعت أحياناً إلى نسخة الأب مكارثي بالمطبعة الكاثوليكية (١٩٥٢م) بيروت، مع التنبيه على ذلك في موضعه.

- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: تحقيق/ ريتز، الطبعة الثالثة، سنة (١٩٨٥م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، مصورة عن نسخة دار النهضة المصرية، سنة (١٩٥٥م).

- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، (١٤١١هـ/ ١٩٩٠م)، المكتبة العصرية، بيروت، مصورة عن مكتبة النهضة المصرية، (١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م).

* الأصبهاني (أبو نعيم):

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: ط: ٤ (١٤٠٥هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

- جزء فيه طرق حديث: «إن لله تسعة وتسعين اسماً»: تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٣هـ)، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.

* ابن أبي أصيبعة:

- عيون الأنباء في طبقات الأطباء: ط المطبعة الأهلية بمصر (١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م).

* الأعسم (الدكتور عبد الأمير):

- المصطلح الفلسفي عند العرب: الطبعة الثانية، سنة (١٩٨٩م)، نسخة خاصة للهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

* الألباني (محمد ناصر الدين):

- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: الطبعة الرابعة، (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م)، مكتبة المعارف بالرياض.

- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثره السيئ على الأمة: الطبعة الخامسة، (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م)، مكتبة المعارف بالرياض.

- صحيح الجامع الصغير وزيادته الفتح الكبير: الطبعة الثالثة، (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.

- ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم: الطبعة الرابعة، (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.

✽ الألبير نصري نادر:

- فلسفة المعتزلة: بدون تاريخ، دار الثقافة للنشر، الإسكندرية.

✽ الألوسي (أبو الثناء شهاب الدين):

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

✽ الألوسي (السيد محمود شكري):

- مختصر التحفة الاثني عشرية: بعناية/ حسين حلمي بن سعيد إستانبولي، (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، المكتبة إيشيق، إستانبول - تركيا.

✽ الألوسي (نعمان):

- جلاء العينين في محاكمة الأحمدين: بدون تاريخ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

✽ أمير بادشاه (محمد أمين الحنفي):

تيسير التحرير شرح كتاب التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية لكمال الدين ابن الهمام: بدون تاريخ، دار الفكر - بيروت.

✽ ابن الأمير:

- الكامل في اختصار الشامل: مخطوط محفوظ بمكتبة أحمد الثالث بتركيا، تحت رقم (١٣٢٢هـ)، علم الكلام، منه مصورة بمعهد المخطوطات.

✽ ابن أمير الحاج:

- التقرير والتحرير شرح التحرير (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م)، دار الفكر - بيروت - لبنان.

✽ أميرة حلمي مطر:

- الفلسفة عند اليونان: الطبعة الثانية، (١٩٦٨م)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

✽ الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن):

- البيان في غريب إعراب القرآن: تحقيق/ طه عبد الحميد طه، ومصطفى السقا، (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

✽ الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم):

- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ: تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

✽ الأنصاري (زكريا):

- غاية الوصول شرح لب الأصول (١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م)، دار مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

✽ الأنصاري (عبد العلي محمد نظام الدين):

- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: نسخة مصورة عن المطبعة الأميرية ببولاق المحمية (١٣٢٤هـ)، مصر، مطبوع على هامش المستصفي للغزالي، الطبعة الثالثة، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، مصورة دار إحياء التراث

العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان.

* الأنصاري (أبو القاسم سليمان بن ناصر):

- شرح الإرشاد: مخطوط، منه نسخة بالخزانة العامة بالرباط، برقم: (٧١٥)، وتوجد نسخة أخرى برقم: (٧٣٣ / ٤٠)، وتوجد نسخة ضمن مجموع، أوله « شرح الإرشاد في أصول الاعتقاد » بمكتبة الكتاني بالخزانة العامة بالرباط، برقم: (٤٧٢) كتاني.

* إخوان الصفا:

- رسائل إخوان الصفا: ت / خير الدين الزركلي سنة (١٩٢٨هـ).

* الإسفرايني (أبو المظفر):

- التبصير في الدين: تحقيق/ الشيخ محمد زاهد الكوثري، تقديم/ محمد محمود الخضيرى، الطبعة الأولى، سنة (١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م)، المكتبة الأزهرية، القاهرة.

* الإسماعيلي (أبو بكر أحمد):

- اعتقاد أئمة الحديث: تحقيق/ محمد بن عبد الرحمن الخميس، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٢هـ)، دار العاصمة، الرياض.

* الإسنوي (جمال الدين عبد الرحيم):

- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول: تحقيق/ محمد حسن هيتو، الطبعة الرابعة، (١٩٨٧م)، مؤسسة الرسالة - بيروت.

- نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول في علم الأصول: تأليف القاضي البيضاوي، ومعه شرح البدخشي المسمى: مناهج العقول، (١٩٨٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، وطبعة دار الفكر (١٤٢١هـ / ٢٠٠١م) وهذه الأخيرة مصورة عن طبعة مكتبة صبيح التجارية بالقاهرة.

* ابن باجة (أبو بكر محمد بن يحيى):

- رسائل ابن باجة الإلهية: تحقيق: د/ ماجد فخري، (١٩٦٨م)، دار النهار للنشر، بيروت - لبنان.

* الباجي (أبو الوليد سليمان بن خلف):

- إحكام الفصول في أحكام الأصول: تحقيق ودراسة/ عبد الله محمد الجبوري، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م)، مؤسسة الرسالة - بيروت، كما رجعت إلى طبعة دار الكتاب الإسلامي.

- الحدود في الأصول: تحقيق د/ نزيه حماد، الطبعة الأولى، (١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م)، دار الآفاق العربية، القاهرة.

* الباقلاني (أبو بكر محمد بن الطيب):

- إعجاز القرآن: تحقيق: السيد أحمد صقر، الطبعة الثالثة، (١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م)، دار المعارف - القاهرة.

- الانتصار للقرآن: طبع في سنة (١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م) في مجلدين بتحقيق محمد عصام القضاة، عن أصل رسالة دكتوراه بجامعة أم درمان.

- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به: تحقيق محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثانية، (١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

- التقريب والإرشاد الصغير في أصول الفقه: قدم له محققه وعلق عليه/ عبد الحميد بن علي أبو زنيد، الطبعة الثانية (١٤١٨هـ / ١٩٩٨م)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

- التمهيد طبعة بيروت المطبوعة باسم: (تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل): تحقيق/ عماد حيدر، الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٧م)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان.

- التمهيد في الرد على الملحدة والرافضة: تحقيق/ محمود محمد الخضيرى ومحمد عبد الهادي أبو ريدة، الطبعة الأولى (١٩٤٧م)، دار الفكر العربي.
- نكت الانتصار لنقل القرآن: تحقيق/ محمد زغلول سلام، (١٩٧١م) منشأة المعارف، الإسكندرية.
- * البَجَرَمِي (سليمان):
- التجريد لنفع العبيد (حاشية البجيرمي على شرح المنهج): دار الفكر العربي.
- تحفة الحبيب على شرح الخطيب (حاشية البجيرمي على الخطيب): دار الفكر العربي.
- * البخاري (محمد بن إسماعيل):
- الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.
- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية: تحقيق/ عبد الرحمن عميرة، الطبعة الأولى، سنة (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م)، دار المعارف - السعودية، الرياض.
- * البخاري (علاء الدين):
- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: دار الكتاب الإسلامي، بدون تاريخ.
- * البدخشي (محمد بن الحسن):
- مناهج العقول في شرح منهاج الوصول: للقاظمي البيضاوي، (١٩٨٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، وطبعة دار الفكر، (على حاشية نهاية السؤل).
- * بدران الدمشقي (عبد القادر):
- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل: الطبعة الثانية، (١٤٠١هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.
- نزهة الخاطر العاطر شرح كتاب روضة الناظر وجنة المناظر: بدون بيانات.
- * البرسوي (إسماعيل):
- روح البيان في تفسير القرآن.
- * البزدوي (أبو اليسر محمد):
- أصول الدين: ت/ هانز بيتر لنس، (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م)، مصورة المكتبة الأزهرية بالقاهرة.
- * ابن بشران (عبد الملك بن محمد):
- الأمالي في الحديث: تحقيق/ عادل بن يوسف العزازي (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م)، دار الوطن - الرياض.
- * ابن بشكوال (خلف بن عبد الملك):
- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وأدبائهم: ط سنة (١٩٥٥م)، دار الثقافة الإسلامية، القاهرة.
- * البصري (أبو الحسين):
- المعتمد في أصول الفقه: ت: خليل الميس، ط: ١، (١٤٠٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- * البَطَلَوِيُّ (ابن السيد):
- الحقائق في المطالب العالية الفلسفية العويصة: نشره: محمد زاهد الكوثري، القاهرة، (١٩٤٦م).
- * البغدادي (إسماعيل باشا):
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: سنة (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م)، مصورة دار الكتب العلمية،

بيروت - لبنان.

* البغدادي (عبد القادر بن عمر):

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: الطبعة الأولى (١٩٩٨ م)، تحقيق: محمد نبيل طريفي وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

* البغدادي (عبد القاهر):

- أصول الدين: الطبعة الأولى، سنة (١٣٤٦ هـ / ١٩٢٨ م)، مطبعة الدولة، إستانبول - تركيا.

- الفرق بين الفرق: ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

* البغدادي (ابن ملكا):

- المعتبر في الحكمة: الجزء الأول منها طبع سنة (١٣٥٧ م)، الطبعة الأولى، حيدر أباد الدكن، الهند.

* البغوي (الحسين بن مسعود الفراء):

- معالم التنزيل: تحقيق/ خالد العك ومروان سوار، الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م)، دار المعرفة،

بيروت - لبنان.

* البلخي (أبو القاسم):

- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة (١٩٧٤ هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس.

* ابن البنا الحنبلي (أبو علي البغدادي):

- المختار في أصول السنة: تحقيق/ عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد البدر، الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ)،

مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

* البناني (عبد الرحمن البناني العلامة):

- حاشية على شرح المحلي على جمع الجوامع: مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، مصورة دار الفكر

(١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م).

* ابن البهريز:

- حدود المنطق: بتصحيح محمد تقي دانشي يُدوّه، طهران (١٣٧٥ هـ).

* البهوتي (منصور بن يونس):

- الروض المربع شرح زاد المستقنع في الفقه الحنبلي: الطبعة الثالثة (١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م)، دار الكتاب

العربي، بيروت - لبنان.

* البهي (محمد):

- الجانب الإلهي من التفكير الإسلامي: الطبعة الثانية، (١٣٧١ هـ / ١٩٥١ م) دار إحياء الكتب العربية،

عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.

* البوطي (محمد سعيد رمضان):

- كبرى اليقينيّات الكونية - وجود الخالق ووظيفة المخلوق: الطبعة السادسة، سنة (١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م)،

دار الفكر العربي، دمشق.

* البيضاوي (ناصر الدين):

- طوابع الأنوار من مطالع الأنظار: تحقيق/ محمد ربيع محمد الجوهري، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٨ هـ /

١٩٩٨ م)، توزيع دار الاعتصام، القاهرة.

- معاني التنزيل وأسرار التأويل: تحقيق/ عبد القادر بركات العشّا حسونة، الطبعة الثانية، (١٤١٦ هـ /

- ١٩٩٦م)، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- * البيهقي (الحافظ):
- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد: تحقيق: أحمد عصام الكاتب، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠١هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان.
- الأسماء والصفات: تحقيق/ عماد الدين أحمد حيدر، سنة (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- سنن البيهقي الكبرى (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م)، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الباز - مكة المكرمة.
- شعب الإيمان: الطبعة الأولى (١٤١٠هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- * الترمذي (أبو عيسى):
- الجامع الصحيح المعروف بسنن الترمذي: تحقيق/ أحمد محمد شاكر، بدون تاريخ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * ابن تغري بردي:
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي - مصر.
- * الفتازاني (مسعود بن عمر):
- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه (١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م)، تحقيق/ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- شرح المقاصد: تحقيق/ عبد الرحمن عميرة، وقدم له/ صالح موسى شرف، الطبعة الثانية (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، عالم الكتب، بيروت - لبنان.
- شرح النسفية: ت/ أحمد حجازي السقا، ط: ١، (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، الكليات الأزهرية.
- * التميمي (عبد الواحد):
- اعتقاد الإمام المبجل أحمد بن حنبل: ضمن طبقات الحنابلة لأبي يعلى الفراء الحنبلي.
- * التهانوي (محمد):
- كشاف اصطلاحات الفنون (١٣١٧هـ)، مطبعة إقدام، إستانبول، تركيا.
- * التوحيدي (أبو حيان):
- الإمتاع والمؤانسة: صححه وضبطه وحققه/ أحمد أمين وأحمد الزين، طبعة خاصة بالهيئة العامة لقصور الثقافة، ضمن سلسلة الذخائر برقم: (٨٣)، مصر.
- المقابسات: ت/ حسن السندوبي، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م)، مصورة دار الكتاب الإسلامي، القاهرة عن نشرة المكتبة التجارية بالقاهرة سنة (١٩٢٩م).
- * توفيق الطويل:
- أسس الفلسفة: الطبعة الخامسة (١٩٦٧م)، دار النهضة العربية، القاهرة.
- * ابن تيمية (تقي الدين):
- الأسماء والصفات: ضمن مجموع الفتاوى.
- الإكليل في المتشابه والتأويل: ضمن مجموعة الرسائل الكبرى.
- بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية: تحقيق: د. موسى سليمان الدويش الطبعة الأولى

- (١٤٠٨م)، مكتبة العلوم والحكم، الرياض.
- بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: جمع/ محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الأولى (١٣٩٢هـ)، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة.
- التدمرية، أو: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع: الطبعة الخامسة، سنة (١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، مكتبة العبيكان، بالرياض.
- التسعينية: تحقيق/ محمد بن إبراهيم العجلان، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.
- تفسير سورة الإخلاص: راجع نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه د/ عبد العلي عبد الحميد حامد، ط الأولى (١٤٠٨هـ/١٩٨٧م)، الدار السلفية، بومباي - الهند.
- توحيد الألوهية: ط ٢، جمع: عبد الرحمن بن قاسم النجدي، مكتبة ابن تيمية.
- جامع الرسائل: ت/ محمد رشاد سالم، ط ١، سنة (١٣٨٩هـ/١٩٦٩م)، مطبعة المدني، مصر.
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: ت/ علي حسن ناصر وعبد العزيز إبراهيم العسكر وحمدان محمد، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٤هـ)، دار العاصمة، الرياض.
- درء تعارض العقل والنقل: تحقيق/ محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى (١٤٠١هـ/١٩٨١م)، جامعة الإمام، الرياض، وكذلك نشرته القديمة باسم: موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول.
- دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية: مؤسسة علوم القرآن - دمشق - (١٤٠٤هـ)، الطبعة الثانية، تحقيق/ أستاذنا الدكتور/ محمد السيد الجلند.
- الرد على المنطقيين: تحقيق/ عبد الصمد شرف الدين (١٩٧٦م)، إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان، وطبعة مؤسسة المعرفة ببيروت.
- رسالة في الكلام على الفطرة: (ضمن مجموع الفتاوى).
- شرح العقيدة الأصفهانية: ت/ إبراهيم سعيدي، ط ١ (١٤١٥هـ)، مكتبة الرشد، الرياض.
- شرح حديث النزول: ط ٦ (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، المكتب الإسلامي، لبنان.
- الصنفية: تحقيق: محمد رشاد سالم (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، دار الفضيلة، الرياض.
- الفتاوى الكبرى: تقديم حسنين مخلوف، بدون تاريخ، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- الفتوى الحموية الكبرى: ضمن مجموعة الرسائل الكبرى.
- مجموع الفتاوى: جمع وترتيب/ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وساعده ولده محمد، بدون تاريخ، مكتبة ابن قتيبة، الكويت.
- مجموعة الرسائل والمسائل: طبع سنة (١٤١٩هـ/١٩٩٩م)، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية: تحقيق/ محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦هـ)، مؤسسة قرطبة بالقاهرة، توزيع الرياض.
- النبوات: ت/ عبد القادر أحمد عطا، الطبعة الأولى، سنة (١٣٨٦هـ)، المطبعة السلفية، القاهرة.
- نقد مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والمعتقدات: الطبعة الثالثة (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان.

- * ثعلب (أحمد بن يحيى):
- مجالس ثعلب: بتحقيق/ عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة.
- * جابر بن حيان:
- مختار رسائل جابر بن الحيان: نشرة: بول كراوس (١٣٥٤هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- * الجاحظ (أبو عثمان):
- رسائل الجاحظ: ت/ عبد السلام هارون، ط: ١ (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- * الجرجاني (الشريف):
- التعريفات: ت/ إبراهيم الإياري، ط ١، (١٤٠٥هـ)، دار الكتاب العربي، لبنان.
- شرح المواقف بحاشيتي السيلاكوتي والجلبي: تحقيق / محمود عمر الدمياطي، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * ابن الجزري:
- النشر في القراءات العشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * ابن الجزري (محمد):
- غاية النهاية في طبقات القراء: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * الجصاص (أحمد بن علي الرازي):
- الفصول في الأصول: ت/ عجيل جاسم النشمي، ط ١ (١٤٠٥هـ)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت - الإدارة العامة للإفتاء والبحوث الشرعية.
- * جلال الدين (المحلي):
- شرح جمع الجوامع: عيسى البابي الحلبي، مصر، مصورة دار الفكر (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م).
- * الجلال الدواني (محمد):
- شرح العقائد المضدية: طبعة سنة (١٣٢٢هـ)، المطبعة الخيرية بمصر.
- * الجلبي (حسن بن محمد شاه الفناري):
- حاشية على شرح الجرجاني على المواقف: تحقيق/ محمود عمر الدمياطي، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * ابن جماعة (القاضي بدر الدين):
- إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل: تحقيق/ وهبي سليمان غاوجي الألباني، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٠م)، دار السلام، بيروت - لبنان.
- * الجمحي (محمد بن سلام):
- طبقات فحول الشعراء: تحقيق وشرح/ محمود محمد شاكر، بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.
- * جميل صليبا:
- المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية: (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م)، الشركة العالمية للكتاب، بيروت - لبنان.
- * ابن الجوزي (أبو الفرج):
- أعمار الأعيان: ت/ محمود الطناحي، سنة (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ذم الهوى: تحقيق/ مصطفى عبد الواحد (١٩٦٢م).

- صفة الصفوة: ت/ محمود فاخوري وخرج أحاديثه/ محمد رواس قلعجي، ط الأولى (١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م)، دار الوعي، حلب.
- المتنظم في التاريخ: ط الأولى (١٣٥٨هـ)، دار صادر، بيروت - لبنان.
- * الجويني (إمام الحرمين):
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: تحقيق/ محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد (١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م)، مكتبة الخانجي بالقاهرة ومكتبة المثنى ببغداد، ورجعت أحياناً إلى نسخة بتحقيق/ سعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية.
- البرهان في أصول الفقه: تحقيق/ عبد العظيم الديب، الطبعة الثالثة (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م)، دار الوفاء، مصر.
- التلخيص في أصول الفقه: تحقيق/ عبد الله جولم النيبالي وشبير أحمد العمري، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م)، دار البشائر الإسلامية ببيروت، ومكتبة دار الباز بمكة المكرمة.
- الشامل في أصول الدين: تحقيق/ علي سامي النشار وفيصل بدير عون وسهير محمد مختار (١٩٦٩م)، منشأة المعارف - الإسكندرية، كما رجعت إلى نشرة هلموت كلوبفر، (١٩٨٨هـ/ ١٩٨٩م)، دار العرب للبيئاني، القاهرة.
- الشامل في أصول الدين: مخطوط، نسخة مصورة بمعهد المخطوطات العربية، تحت رقم: (١٤٢) توحيد وملل ونحل.
- العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية: تحقيق/ محمد زاهد الكوثري (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- غياثي الأمم في التياث الظلم: تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم، د. مصطفى حلمي، الطبعة الأولى (١٩٧٩م)، دار الدعوة، الاسكندرية.
- الكافية في الجدل: تقديم وتحقيق د/ فوقية حسين محمود، الطبعة الأولى (١٩٧٩م)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- لمع الأدلة في قواعد عقائد الملة: تحقيق/ فوقية حسين محمود، الطبعة الثانية، سنة (١٩٨٧م)، عالم الكتب، بيروت - لبنان.
- * ابن الحاجب (عثمان بن عمر أبو عمر):
- مختصر المنتهى الأصولي بشرح العضد الإيجي وحاشية الشريف الجرجاني: ط الأولى (١٩٨٣م)، ط دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل: ط الأولى (١٤٠٥هـ)، ط دار الكتب العلمية، نشر مكتبة الباز بمكة المكرمة.
- * حاجي خليفة (جلبي):
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: بدون تاريخ، مكتبة المثنى، بغداد - العراق.
- * الحاكم الجشمي (المحسن بن محمد):
- تحكيم العقول في تصحيح الأصول: تحقيق عبد السلام بن عباس الوجيه، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م)، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، عمان - الأردن.
- رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس (ويسمى: رسالة الشيخ أبي مرة إلى إخوانه المجبرة): بدون بيانات،

طبع باليمن.

* الحاكم (أبو عبد الله النيسابوري):

- المستدرك على الصحيحين: تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى (١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م)، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.

* ابن حبان (أبو حاتم محمد بن حبان البستي):

- الثقات: تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، الطبعة الأولى (١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م)، دار الفكر، بيروت لبنان.

- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية (١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م)، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

* حجازي (عوض الله):

- دراسات في العقيدة الإسلامية: طبعة خاصة بطلبة كلية أصول الدين، بدون بيانات.

- ابن القيم وموقفه من التفكير الإسلامي: طبعة مجمع البحوث الإسلامية عام (١٩٧٢ م)، والطبعة الثالثة (١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م) بدار الطباعة المحمدية بالقاهرة.

* ابن حجر (العسقلاني):

- الإصابة في تمييز الصحابة: تحقيق/ علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م)، دار الجيل، بيروت - لبنان.

- تغليق التعليق: تحقيق/ سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٥ هـ)، المكتب الإسلامي ودار عمار، بيروت، عمان - الأردن.

- تقريب التهذيب: ت: محمد عوامة، ط ١ (١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م)، دار الرشيد - سوريا.

- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني (١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م)، بالمدينة المنورة.

- تهذيب التهذيب: الطبعة الأولى (١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م)، دار الفكر - بيروت - لبنان.

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ / ١٠٨٦ م)، دار الريان للتراث، مصر، مصورة عن نسخة المكتبة السلفية.

- لسان الميزان: ط دائرة المعارف النظامية بالهند.

- نزهة النظر شرح نخبة الفكر: بدون تاريخ، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

- هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري: تحقيق/ محب الدين الخطيب، بدون تاريخ، دار المعرفة - بيروت - لبنان.

* ابن أبي الحديد (أبو حامد عز الدين):

- شرح نهج البلاغة: تحقيق/ محمد أبي الفضل إبراهيم (١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م)، دار الجيل، بيروت - لبنان.

* ابن حزم (أبو محمد):

- الأحكام في أصول الأحكام: مقابلة على تحقيق أحمد محمد (١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م)، دار الآفاق الجديدة -

بيروت. كما رجعت إلى نسخة دار الحديث بالقاهرة: الطبعة الأولى، (١٤٠٤ هـ).

- الأصول والفروع: تحقيق وتقديم وتعليق: عاطف العراقي وسهير مختار أبو وافية وإبراهيم هلال، الطبعة

الأولى (١٩٧٨ م)، دار النهضة العربية، القاهرة.

- الفصل في الملل والنحل والأهواء والبدع: الطبعة الثانية (١٩٧٥ م)، دار المعرفة، بيروت - لبنان، كما رجعت إلى طبعة مكتبة الخانجي.
- المحلي بالآثار: تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان.
- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والمعتقدات: الطبعة الثالثة (١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م)، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان.
- النبذ في أصول الفقه: تحقيق/ محمد أحمد عبد العزيز الطبعة الأولى (١٤٠٥ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- * حسان بن ثابت:
- ديوان حسان بن ثابت: ت/ سيد حنفي حسنين، الطبعة الأولى (١٩٧٣ م)، دار المعارف، القاهرة.
- * حسن العطار (الشيخ):
- حاشية على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع للسبكي: بدون بيانات الطبعة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * حسن إبراهيم حسن:
- تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي (١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م)، دار الجيل، بيروت - لبنان.
- * حسن حنفي:
- من العقيدة إلى الثورة (١٩٨٨ م)، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- * حسين أمين:
- تاريخ العراق في العصر السلجوقي (١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م)، المكتبة الأهلية، بغداد.
- * حسين مؤنس:
- أطلس تاريخ الإسلام: طبعة أولى (١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م)، الزهراء للإعلام، القاهرة.
- * الحصني (تقي الدين):
- دفع شبه من تشبه وتمرد ونسب ذلك إلى الإمام الجليل أحمد: تحقيق الشيخ/ محمد زاهد الكوثري، الطبعة الأولى (١٣٩٨ هـ، ١٩٧٨ م)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- * الحكيم (الترمذي):
- نواذر الأصول في أحاديث الرسول: تحقيق: د/ عبد الرحمن عميرة (١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م)، دار الجيل، بيروت - لبنان.
- * الحلبي (جمال الدين):
- أنوار الملكوت في شرح الياقوت: ت/ محمد النجمي الزنجاني، مكتبة الرضي، طهران.
- كشف الفوائد: طهران.
- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: مكتبة المصطفوي، طهران.
- مبادئ الوصول إلى علم الأصول: إخراج وتعليق وتحقيق/ عبد المحسن محمد علي البقال (١٩٨٤ م)، المطبعة العلمية، طهران.
- نهج المسترشدين في أصول الدين: ت/ السيد أحمد الحسيني، مجمع الذخائر الإسلامية، قم.

- * حماية (محمود علي):
- ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان: الطبعة الأولى (١٩٨٣ م)، دار المعارف، القاهرة.
- * الحموي (ياقوت):
- معجم البلدان: ط دار الفكر، بيروت.
- * حنا خباز (الأستاذ):
- الفلسفة في كل العصور: أو ملخص الآراء الفلسفية : عني بطبعه السيد أسعد باسيلي، بمصر، سنة (١٩٣٣ م)، مطبعة الشمس بالقاهرة.
- * أبو حنيفة (النعمان بن ثابت الكوفي):
- الشرح المبسط على الفقهاء الأكبر والأوسط المنسوب إلى أبي حنيفة: تحقيق/ محمد عبد الرحمن الخميس، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٩ م)، مكتبة الفرقان، عجمان.
- * أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف):
- تفسير البحر المحيط: الطبعة الأولى (١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- * الخادمي (محمد بن محمد بن مصطفى):
- بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشريعة نبوية في سيرة أحمدية: بدون تاريخ، دار إحياء الكتب العربية، مصطفى البابي الحلبي، بالقاهرة.
- * ابن خالويه (الحسين بن أحمد أبو عبد الله):
- الحجة في القراءات السبع: الطبعة الرابعة (١٤٠١ هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت - لبنان.
- * الخبيصي (أبو بكر):
- التذهيب شرح تهذيب المنطق للسعد (بحاشيتي الدسوقي والعطار عليه): بدون تاريخ، دار إحياء الكتب العربية، مصطفى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- * ابن خزيمة (أبو بكر محمد بن إسحاق):
- التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ: تحقيق/ عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الطبعة الخامسة (١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م)، مكتبة الرياض.
- مختصر المختصر المسمى بصحيح ابن خزيمة: تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، (١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م)، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.
- * الخطيب البغدادي:
- تاريخ بغداد: ط دار الكتب العلمية، مصورة، بدون بيانات، بيروت - لبنان.
- * الخطيب التبريزي (محمد بن عبد الله):
- مشكاة المصابيح: بتحقيق الشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثالثة (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- * ابن خلدون (عبد الرحمن):
- العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر: الطبعة الخامسة (١٩٨٤ م)، دار القلم، بيروت - لبنان.

- لباب المحصل: تحقيق/ رفيق العجم (١٩٩٥م)، دار المشرق، بيروت - لبنان.
- مقدمة ابن خلدون: بدون تاريخ، دار الشعب، القاهرة، وطبعة دار القلم (١٩٨٤م).
- * ابن خلكان (أبو العباس):
- وفیات الأعيان و أنباء أبناء الزمان: تحقيق: إحسان عباس، بدون تاريخ، دار الثقافة - لبنان.
- * الخوارزمي (الكاتب):
- الحدود الفلسفية: ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب.
- مفاتيح العلوم: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- * الخياط (أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد):
- الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد: تحقيق/ محمد جحازي، بدون تاريخ، نسخة بالجمع التصويري بمكتبة الخانجي بالقاهرة، توزيع مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- * الدارقطني (أبو الحسن علي بن عمر):
- رؤية الله: تحقيق/ مبروك إسماعيل مبروك، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦هـ)، مكتبة القرآن، القاهرة.
- سنن الدارقطني: ت: السيد عبد الله هاشم، سنة (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م)، دار المعرفة، لبنان.
- * الداعي المطلق (علي بن الوليد):
- دماغ الباطل وحف المناضل: تقديم وتحقيق: د/ مصطفى غالب (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م)، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- * الداني (أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان):
- التيسير في القراءات السبع: الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، تحقيق: أوتو تريزل، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.
- * أبو داود (السجستاني):
- السنن: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - لبنان.
- * ابن درباس (عبد الملك):
- رسالة في الذب عن الأشعري: ط ٢ دائرة المعارف الإسلامية - حيدر آباد الدكن - بدون تاريخ.
- * الدمياطي (البنّا):
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ت/ علي محمد الضباع، المشهد الحسيني.
- * الدولابي (أبو بشر):
- الذرية الطاهرة: ت/ سعد المبارك الحسن، ط ١، سنة (١٤٠٧هـ)، الدار السلفية، الكويت.
- * الديب (عبد العظيم):
- إمام الحرمين: حياته وعصره: طبع سنة (١٤٠٠هـ)، دار القلم - الكويت.
- فقه إمام الحرمين خصائصه، أثره، منزلته: الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م)، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر.
- * الديلمي (أبو شجاع شيرويه بن شهر دار):
- الفردوس بمأثور الخطاب: تحقيق/ السعيد بن بسويوني بن زغلول، الطبعة الأولى (١٩٨٦م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

※ الذهبي (شمس الدين):

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ / ١٩٨٧ م)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.
- تذكرة الحفاظ: الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان.
- سير أعلام النبلاء: الطبعة التاسعة (١٤١٣ م)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.
- العبر في خبر من غبر: مطبعة حكومة الكويت (١٩٨٤ م)، ط ٢، تحقيق/ صلاح الدين المنجد.
- العلو للعلي الغفار: تحقيق/ أبي محمد أشرف بن عبد المقصود، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٥ م)، مكتبة أضواء السلف، الرياض.
- الكاشف عن له رواية في الكتب الستة: تحقيق/ محمد عوامة، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٣هـ / ١٩٩٢ م)، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علو، جدة.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: الطبعة الأولى (١٤٠٤ م)، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرنؤوط، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.
- المعين في طبقات المحدثين: الطبعة الأولى (١٤٠٤ م)، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان - عمان - الأردن.
- المغني في الضعفاء (١٤١٨هـ / ١٩٩٧ م)، ت/ حازم القاضي، دار الكتب العلمية، لبنان.
- المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال (مختصر منهاج السنة النبوية) : تحقيق/ محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: تحقيق/ علي محمد البجاوي وفتحية علي البجاوي، بدون تاريخ، دار الفكر العربي، القاهرة.
- ※ الذهبي (الشيخ محمد حسين):
- التفسير والمفسرون بحث تفصيلي عن نشأة التفسير وتطوره وألوانه ومذاهبه: الطبعة الرابعة (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩ م)، مكتبة وهبة، القاهرة.
- ※ راجح الكردي:
- علاقة صفات الله تعالى بذاته: الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩ م)، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
- نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة: الطبعة الأولى، سنة (١٤١٢هـ / ١٩٩٢ م)، مكتبة المؤيد بالرياض بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي بأمريكا.
- ※ الرازي (ابن عبد القادر):
- مختار الصحاح: ط ١ (١٤١٥هـ / ١٩٩٥ م)، ت/ محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.
- ※ الرازي (فخر الدين):
- الأربعين في أصول الدين: تحقيق/ أحمد حجازي السقا، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- أساس التقديس: تحقيق/ أحمد حجازي السقا (١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

- اعتقادات فرق المسلمين والمشركون: تحقيق/ علي سامي النشار، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- البراهين في علم الكلام: تصحيح وتقديم: السيد محمد باقر السبزوئي، بدون تاريخ، طهران.
- المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعات: بتحقيق/ المعتمد بالله البغدادي (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين: تحقيق/ د: عبد الرؤوف سعد، بدون بيانات، مكتبة الكليات الأزهرية.
- المحصول في علم أصول الفقه: دراسة وتحقيق: د/ طه جابر فياض العلواني (١٣٩٩ - ١٤٠١هـ/ ١٩٧٩ - ١٩٨١م)، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود - لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر.
- المطالب العالية من العلم الإلهي: ضبطه وخرج آياته/ محمد عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- معالم أصول الدين: تحقيق / طه عبد الرؤوف سعد، بدون بيانات، مكتبة الكليات الأزهرية.
- مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير: الطبعة الثالثة، (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- نهاية العقول في دراية المعقول: رسالة دكتوراه بكلية أصول الدين بالقاهرة.
- * الرازي (أبو الفضائل):
- حجج القرآن: ت/ أحمد عمر المحمصاني، الطبعة الثانية (١٩٨٢م)، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان.
- * الراغب الأصفهاني:
- المفردات في غريب القرآن: تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة - لبنان.
- * الرامهرمزي (أبو الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد):
- أمثال الحديث المروية عن النبي ﷺ: الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان.
- * الرسي (القاسم):
- أصول العدل والتوحيد: تحقيق/ محمد عمارة، جمعها ضمن كتاب: رسائل العدل والتوحيد ج ١، دار الهلال، القاهرة.
- كتاب العدل والتوحيد: تحقيق/ محمد عمارة، جمعها ضمن كتاب: رسائل العدل والتوحيد ج ١، دار الهلال، القاهرة.
- * ابن رشد (الحفيد):
- تفسير ما بعد الطبيعة: تحقيق الأب موريس بويج، سنة (١٩٧٣م) دار المشرق، بيروت - لبنان.
- تلخيص كتاب النفس: تحقيق: د/ أحمد فؤاد الأهواني (١٩٥٠م)، القاهرة.
- تهافت التهافت: تحقيق د/ سليمان دنيا، الطبعة الثانية، بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.
- رسالة ما بعد الطبيعة: تقديم وضبط وتعليق: جبرار جهامي، رفيق العجم (١٩٩٤م)، دار الفكر اللبناني، بيروت - لبنان.
- مناهج الأدلة في عقائد الملة: تقديم وتحقيق/ محمود قاسم، الطبعة الثالثة (١٩٥٥م)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- * الرافعي (مصطفى صادق):
- تاريخ آداب العرب (١٤٢٠هـ / ١٩٩٠م)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- * الرماني (علي):
- معاني الحروف: تحقيق: د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، بدون تاريخ، مصر للطبع والنشر، القاهرة
* أبو ريان (محمد علي):
- تاريخ الفكر الفلسفي، الفلسفة اليونانية (الجزء الأول من طاليس إلى أفلاطون) (١٩٧٦م)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- * أبو ريدة (محمد عبد الهادي):
- إبراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية والفلسفية (١٣٥٦هـ / ١٩٤٦م)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر.
- * الريسوني (أحمد):
- البحث في مقاصد الشريعة، نشأته وتطوره ومستقبله: بحث غير منشور، مناولة من المؤلف، حفظه الله!
* ابن الزاغوني (أبو الحسن علي بن عبيد الله):
- الإيضاح في أصول الدين: بتحقيق أحمد عبد الرحيم السايح وإحسان عبد الغفار مرزا، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- * الزبيدي (أبو بكر):
- طبقات النحويين واللغويين: ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة.
- * الزجاج (إسحاق):
- تفسير أسماء الله الحسنى: تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية.
- * الزرقاني (محمد):
- مناهل العرفان في علوم القرآن: الطبعة الأولى (١٩٩٦م)، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- * الزركان (محمد صالح):
- فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية: بدون بيانات، دار الفكر.
- * الزركشي (بدر الدين محمد بن بهادر):
- البحر المحيط في أصول الفقه: تحرير عبد القدر العاني، مراجعة: سليمان الأشقر (١٩٩٢م)، الغردقة - مصر، وزارة الأوقاف الإسلامية بالكويت ودار الصفوة بالغردقة.
- البرهان في علوم القرآن: تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم (١٣٩١هـ)، دار المعرفة، بيروت، مصورة عن النسخة الأصلية لدار التراث بمصر.
- معنى لا إله إلا الله: تحقيق/ علي محيي الدين علي القره داغي، الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٥م)، دار الاعتصام، القاهرة.
- * الزركلي (خير الدين):
- الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: الطبعة الثانية عشرة (١٩٩٧م) دار العلم للملايين، بيروت - لبنان.
- * الزمخشري (جار الله محمود بن عمر):
- أساس البلاغة (١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م)، دار الفكر، بيروت - لبنان.

- الفائق في غريب الحديث: تحقيق/ علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية.
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، دار الريان للتراث، القاهرة.
- المنهاج في أصول الدين: تحقيق/ عباس حسين عيسى شرف الدين، مكتبة مركز بدر العلمي والثقافي، صنعاء - اليمن.
- * الزنبيدي (عبد الرحمن بن زيد):
- مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي دراسة نقدية في ضوء الإسلام: الطبعة الأولى، سنة (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، مكتبة المؤيد بالرياض بالاشتراك مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- * زهدي حسن جار الله:
- المعتزلة (رسالة في تاريخ المعتزلة وعقائدهم وأثرهم في تطور الفكر الإسلامي): بدون تاريخ ولا بيانات، المكتبة الأزهرية، القاهرة (مصورة عن النسخة القديمة).
- * زهير (محمد أبو النور):
- أصول الفقه: المكتبة الأزهرية بالقاهرة، بدون تاريخ.
- * الزيلعي (عبد الله الحنفي):
- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية (١٣٥٧هـ)، ت/ يوسف البنوري، دار الحديث - مصر.
- * سامي نصر لطف:
- الحرية المسئولة في الفكر الفلسفي الإسلامي: مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة.
- فكرة الجوهر في الفكر الفلسفي الإسلامي: ط ١ (١٩٧٨م)، مكتبة الحرية الحديثة.
- * الساوي (عمر بن سهل):
- البصائر النصيرية في علم المنطق: تحقيق الشيخ محمد عبده، مكتبة صبيح بالقاهرة.
- * السبتي (أبو الحسن بن أحمد الأموي):
- تنزيه الأنبياء عما نسبهم إليهم حثالة الأغبياء: تحقيق/ محمد رضوان الداية، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٠م)، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان.
- * ابن السبكي (تاج الدين):
- جمع الجوامع: مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، مصورة دار الفكر (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م).
- طبقات الشافعية الكبرى: تحقيق/ محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، الطبعة الأولى (١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- * السبكي (تقي الدين علي بن عبد الكافي):
- السيف الثقيل في الرد على نونية ابن زفيل: تحقيق/ محمد زاهد الكوثري، بدون تاريخ، ط المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- * السبكي (محمود محمد خطاب):
- إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات ورد شبه الملحدة والمجسمة وما يعتقدونه من المفتريات: أشرف عليه/ يوسف أمين خطاب، الطبعة الثانية (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م).

- * السبكي وولده (تقي الدين وتاج الدين):
 - الإيهاج في شرح المنهاج: تحقيق د/ محمد شعبان إسماعيل، ط المكتبة الأزهرية، مصر، وطبعة دار الكتب العلمية (١٤٠٤هـ).
- * سجاقلي زاده (المرعشلي):
 - نشر الطوابع: الطبعة الأولى، (١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م)، مكتبة العلوم العصرية ومطبوعاتهما، القاهرة.
- * السخاوي (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن):
 - فتح المغيث شرح ألفية الحديث: تحقيق/ صلاح محمد محمد عويضة، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.
- * السرخسي (أبو بكر محمد بن أحمد):
 - أصول السرخسي: حقق أصوله أبو الوفا الأفغاني (١٣٧٣هـ)، لجنة إحياء المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن.
- * سر كيس (يوسف إيلان):
 - معجم المطبوعات العربية والمعربة: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، بدون بيانات الطبعة.
- * سركين (فؤاد):
 - تاريخ التراث العربي: نقله إلى العربية: د/ فهمي أبو الفضل وراجع: د/ محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- * سعد الدين صالح:
 - العقيدة اليهودية: رسالة بكلية أصول الدين جامعة الأزهر بالقاهرة.
- قوانين الفكر بين الاعتقاد والإنكار: رسالة بكلية أصول الدين جامعة الأزهر بالقاهرة.
- * ابن سعد (محمد):
 - الطبقات الكبرى: ط دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
- * أبو السعود (محمد بن محمد بن مصطفى):
 - إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: تحقيق د/ محمد عبد السلام محمد، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- * أبو سعيد المتولي (النيسابوري):
 - الغنية في أصول الدين: تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٧م)، مؤسسة الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت - لبنان.
- المغني في أصول الدين على طريقة أبي الحسن الأشعري: مخطوط بمعهد المخطوطات العربية، رقم (٢٢٢) توحيد وملل ونحل، وطبع بعنوان: الغنية في أصول الدين، السابق الذكر.
- * السفاريني (محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان):
 - لوايح الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية في شرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية أهل السنة والجماعة: ط (١٩٩٨م)، تحقيق: أشرف عبدالمقصود، مكتبة أضواء السلف - الرياض.

- * السفاقي (النوري):
- غيث النفع في القراءات السبع: على هامش سراج القارئ المبتدئ، مصطفى البابي الحلبي.
- * السِّلَفي (أبو طاهر):
- معجم السفر: تحقيق: عبد الله عمر البارودي، المكتبة التجارية - مكة المكرمة.
- * سليم عيد الهلالي:
- المنهل الرقاق في تخريج ما روي عن الصحابة والتابعين في تفسير: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾: ط ١ (١٤١٢هـ/ ١٩٩١م)، دار ابن الجوزي، الرياض.
- * سليمان دنيا:
- محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين (حاشيته على شرح الدواني على العضدية): بدون بيانات، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- * السمعاني (أبو مظفر):
- قواطع الأدلة في أصول الفقه: ت/ محمد حسن هيتو، ط ١ (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م)، بيروت.
- * السنوسي:
- مختصر في المنطق: مطبعة السعادة، مصر (١٣٣٠هـ).
- * ابن السَّنيّ (أحمد بن محمد الدينوري):
- عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه ﷺ ومعاشرته مع العباد: ت/ كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة بالاشتراك مع مؤسسة علوم القرآن - بيروت.
- * السهروردي (المقتول):
- اللمحات: تحقيق إيميل المعلوف، بدون بيانات.
- * سهير محمد مختار:
- التجسيم عند المسلمين (مذهب الكرامية): الطبعة الأولى، سنة (١٩٧١م).
- * السياكوتي (عبد الحكيم):
- حاشية على شرح الجرجاني على المواقف: تحقيق/ محمود عمر الدمياطي، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * السرافي (أبو سعيد):
- أخبار النحويين البصريين: ت/ فرنس كرنكو (١٩٣٦م)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.
- * ابن سينا الرئيس (أبو علي الحسين):
- أحوال النفس، رسالة في النفس بقائها ومعادها: حققه وقدم له: أحمد فؤاد الأهواني، الطبعة الأولى (١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م)، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة.
- الإشارات والتنبيهات: تحقيق/ سليمان دنيا، الطبعة الثالثة، سنة (١٩٨٣م)، دار المعارف، القاهرة.
- تسع رسائل في الحكمة والإلهيات - رسالة في القوى الإنسانية وإدراكاتها: الطبعة الهندية بمصر (١٩٢٨م).
- الحدود الفلسفية: ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب.
- رسالة في الحدود: (ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب).
- الشفاء - السماع الطبيعي: القاهرة (١٩٦٠م).

- الشفاء - النفس: ط الهيئة المصرية العامة للكتاب تحقيق محمود الخضيري
- الشفاء - النفس ٢: ط الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عيون الحكمة: تحقيق/ عبد الرحمن بدوي، ذكرى ابن سينا (١٩٥٤ م)، منشورات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة.
- النجاة الطبيعيات والإلهيات: ت/ محيي الدين صبري، الطبعة الثانية (١٩٣٨ م)، القاهرة.
- * السيوطي (جلال الدين):
- الإتيقان في علوم القرآن (١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م)، الطبعة الأولى، ت سعيد المندوب، دار الفكر - لبنان.
- الأشباه والنظائر في النحو: الطبعة الأولى، ١٤٠٣، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ت/ عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.
- الجامع الصغير من حديث البشير النذير: تحقيق محمد عبد الرؤوف، الطبعة الأولى، بدون تاريخ، دار طالب العلم، جدة.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور: تحقيق د/ مازن المبارك، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٣ م)، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- طبقات المفسرين: الطبعة الأولى (١٣٩٦ هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها: الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: تحقيق: عبد الحميد هنداي، المكتبة التوفيقية - مصر.
- * الشاطبي (أبو إسحاق):
- الاعتصام: ضبطه وصححه/ أحمد عبد الشافي (١٩٩١ م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- الموافقات في أصول الشريعة، أو: عنوان التعريف بأسرار التكليف: تحقيق/ الشيخ عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت - لبنان، بدون بيانات، مصورة عن الطبعة القديمة.
- * الشافعي (الدكتور حسن):
- الأمدي وآراؤه الكلامية: الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م)، دار السلام، القاهرة.
- المدخل إلى دراسة علم الكلام: الطبعة الثانية، (١٤١١ هـ/ ١٩٩١ م)، مكتبة وهبة، القاهرة.
- لمحات من الفكر الكلامي (١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣ م)، دار الثقافة الإسلامية، مصر.
- * الشافعي (الإمام المطليبي):
- الرسالة في أصول الفقه الرسالة (١٣٥٨ هـ/ ١٩٣٩ م)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة.
- مسند الشافعي: بدون تاريخ، طبعة دار الكتب العلمية - بيروت.
- * ابن شاهين (أبو حفص عمر بن أحمد):
- شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنة: الطبعة الأولى (١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م)، تحقيق: عادل بن محمد، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع - القاهرة.
- الكتاب اللطيف لشرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنة: الطبعة الأولى (١٤١٦ هـ)، ت/ عبد الله بن محمد البصري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة - السعودية.

* الشربيني (محمد):

- حاشية على شرح المحلي على جمع الجوامع: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

* الشريف الرضي:

- رسائل الصابي والشريف الرضي: تحقيق: د/ محمد يوسف نجم (١٩٦١م)، الكويت.

- شرح الكافية: تحقيق/ حسن بن محمد الحفطي (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، طبعة جامعة الإمام محمد

ابن سعود بالرياض.

* الشنقيطي (ابن مايابي):

- استحالة المعية بالذات وما يضاهيها من مشابه الصفات: المكتبة المحمودية التجارية، القاهرة.

* الشنقيطي (محمد الأمين):

- آداب البحث والمناظرة: بدون تاريخ، مكتبة العلم بجدة، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات،

بدار الفكر للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

* الشهرستاني (أبو الفتح):

- مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار (تفسير الشهرستاني): تحقيق/ محمد علي آذرشب، الطبعة الأولى

(١٩٩٧م)، شركة النشر العلمي والثقافي، طهران.

- الملل والنحل: ت/ محمد سيد كيلاني، ط١ (١٤٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

- نهاية الأقدام في علم الكلام: حرره وصححه/ ألفرد جيوم، بدون بيانات.

* شوقي ضيف:

- المدارس النحوية: الطبعة الرابعة، بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.

* الشوكاني (محمد):

- إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات: الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٤م)،

دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول: الطبعة الأولى (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، تحقيق: محمد

سعيد البدري أبو مصعب، دار الفكر - بيروت - لبنان.

- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: تحقيق/ علي محمد عمر، الطبعة الأولى

(١٣٩٦هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان.

- القول المفيد في الاجتهاد والتقليد.

* ابن أبي شيبه (محمد بن عثمان العباسي):

- العرش وما روي فيه: تحقيق/ محمد بن حمد الحمود، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦هـ)، مكتبة المعلا،

الكويت.

* شيب بن إبراهيم:

- حز الغلاصم في إفحام المخاصم عند جريان النظر في أحكام القدر: تحقيق/ عبد الله عمر البارودي،

الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

* أبو الشيخ الأصفهاني (عبد الله بن محمد):

- العظمة: تحقيق/ رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨هـ)، دار العاصمة،

الرياض.

- * الشيرازي (أبو إسحاق) :
 - الإشارة إلى مذهب أهل الحق: تحقيق د/ محمد السيد الجليلند (١٤٢٠هـ / ١٩٩٩ م)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر.
 - التبصرة في أصول الفقه: شرحه وحققه د/ محمد حسن هيتو، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م)، دار الفكر، دمشق.
 - طبقات الفقهاء: تحقيق: خليل الميس، دار القلم - بيروت - لبنان.
 - اللمع في أصول الفقه: ط دار الكتب العلمية (١٤٠٥هـ).
 * الصالحى (محمد بن يوسف الصالحى الشامى) :
 - سبل الهدى والرشد في سيرة خير العباد: الطبعة الأولى (١٤١٤هـ / ١٩٩٣ م)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
 * الصدر (محمد باقر) :
 - فلسفتنا: الطبعة العاشرة (١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م)، دار التعارف للمطبوعات، بيروت - لبنان.
 * الصفدي (صلاح الدين خليل بن أبيك) :
 - نكت الهميان في نكت العميان: تحقيق/ أحمد زكي شيخ العروبة (١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠ م)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
 - الوافي بالوفيات (١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠ م)، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت - لبنان.
 * ابن الصلاح (عثمان بن عبد الرحمن) :
 - صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط: تحقيق/ موفق عبد الله عبد القادر، ط الثانية (١٤٠٨هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
 * الصنعاني (محمد بن إسماعيل الأمير) :
 - إجابة السائل شرح بغية الأمل في أصول الفقه: الطبعة الأولى (١٩٨٦ م)، تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياغي والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.
 * طاش كبرى زاده :
 - مفتاح السعادة: ط حيدر آباد - الهند.
 * طبانة (د/ بدوي) :
 - صاحب بن عباد الوزير الأديب العالم: بدون تاريخ، ضمن سلسلة: أعلام العرب برقم: (٢٧)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
 * الطبراني (أبو القاسم سليمان بن أحمد) :
 - المعجم الأوسط: تحقيق/ طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٥هـ)، دار الحرمين، القاهرة.
 - المعجم الكبير: تحقيق/ حمدي بن عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٤هـ / ١٩٨٣ م)، مكتبة العلوم والحكم، الموصل - المغرب.
 * الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير) :
 - التبصير في معالم الدين (تبصير أولي النهى ومعالم الهدى) : تحقيق/ علي بن عبد العزيز الشبل، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ)، دار العاصمة، الرياض.

- جامع البيان في تفسير القرآن: تحقيق د/ مصطفى مسلم محمد، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٥ هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- * الطبري (أبو الحسن):
- تأويل الآيات المشابهة: تحقيق الباحث/ عبد الحميد الغمري، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
- * الطنطاوي (علي):
- نشأة النحو: طبعة وادي الملوك (١٩٦٩ م).
- * طه حسين:
- في الشعر الجاهلي: نشرة مجلة القاهرة، العدد (١٤٩) في أبريل (١٩٩٥ م)، تصدرها الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- * طه رمضان:
- أصول الدين عند الإمام الطبري: ط الأولى (١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م)، دار الكيان، الرياض.
- * الطوسي (علاء الدين):
- الذخيرة (١٩٨٢ م)، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، مصورة عن الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد الدكن - الهند.
- الذخيرة المطبوع باسم تهافت الفلاسفة: تحقيق وتحليل/ رضا سعادة (١٩٩٠ م)، دار الفكر اللبناني، بيروت - لبنان.
- * الطوسي (محمد):
- تجريد الكلام: طبعة طهران (١٢٨٥ هـ).
- تلخيص المحصل المعروف بنقد المحصل: ت/ طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية.
- * ابن عادل (الحنبلي):
- اللباب في تأويل الكتاب المعروف بتفسير ابن عادل الحنبلي.
- * ابن عاشور (محمد الطاهر):
- تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، المعروف بتفسير ابن عاشور: الدار التونسية للنشر (١٩٨٤ م).
- * ابن أبي عاصم (عمرو الضحاك الشيباني):
- السنة: تحقيق/ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٠ هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- * ابن عباد (الصاحب):
- الإبانة عن مذهب أهل العدل: تحقيق/ محمد حسن آل ياسين، الطبعة الثانية، سنة (١٩٦٣ م)، دار النهضة، بغداد.
- * العبادي (ابن قاسم):
- الآيات البينات حاشية على شرح المحلي على جمع الجوامع: تحقيق زكريا عميرات، الطبعة الأولى (١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- * عبد الجبار (القاضي):
 - الأصول الخمسة: ت/ عبد الريم عثمان، ط ١ (١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م)، مكتبة وهبة.
 - شرح الأصول الخمسة: تحقيق/ عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة.
 - فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة: تحقيق/ فؤاد السيد (١٩٧٤م)، الدار التونسية للنشر.
 - متشابه القرآن: تحقيق/ عدنان محمد زرزور (١٩٦٩م)، دار التراث، القاهرة.
 - المجموع المحيط بالتكليف: تحقيق/ الأب يوسف هوين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت - لبنان ج ١،
 ودار المشرق ج ٢.
 - المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٩٥٨م)، طبعة المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة
 والنشر، بتحقيقات مختلفة.
 * عبد الحكيم بليغ:
 - أدب المعتزلة إلى نهاية القرن الرابع الهجري: بدون تاريخ، مكتبة نهضة مصر، مصر.
 * عبد الحليم محمود:
 - التفكير الفلسفي الإسلامي: بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.
 * عبد الرحمن بدوي:
 - أرسطو: ضمن سلسلة خلاصة الفكر الأوروبي، سلسلة الينايع، الطبعة الثالثة (١٩٥٣م)، مكتبة النهضة
 المصرية.
 - ربيع الفكر اليوناني: الطبعة الخامسة (١٩٧٩م)، وكالة المطبوعات بالكويت بالاشتراك مع دار القلم،
 بيروت - لبنان.
 * عبد الغني الدقر:
 - معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، وذيل بالإملاء (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م)، دار القلم، دمشق.
 * عبد الفتاح لاشين:
 - بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وأثره في الدراسات البلاغية: بدون تاريخ، دار الفكر العربي،
 القاهرة.
 * عبد الكريم عثمان:
 - نظرية التكليف، آراء القاضي عبد الجبار الكلامية (١٣٩١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
 * عبد اللطيف محمد العبد:
 - الحدود في ثلاث رسائل: تأليف الفاكهي وإخوان الصفا وابن سينا، تقديم وتحقيق د/ عبد اللطيف محمد
 العبد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
 * عبد الله بن أحمد بن حنبل:
 - السنة: ت/ محمد سعيد سالم القحطاني، ط ١ (١٤٠٦هـ)، دار ابن القيم، الدمام.
 * عبد المحسن عبد المقصود:
 - فكرة الزمان عند الأشاعرة: ط ١ (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
 * عبد المنعم حفني:
 - المعجم الفلسفي: الطبعة الأولى (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، الدار الشرقية.

- * ابن عبد البر (يوسف بن عبد الله القرطبي): - الاستيعاب في معرفة الأصحاب: تحقيق/ علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٢ هـ)، دار الجيل، بيروت - لبنان.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: تحقيق/ مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، الطبعة الأولى، سنة (١٣٨٧ هـ)، وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية - المغرب.
- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله (١٣٩٨ هـ)، دار الكتب العلمية - لبنان.
- * ابن عبد ربه (الأندلسي): - العقد الفريد: ط: ٣ (١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م)، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- * ابن عبد الشكور (محب الدين): - مسلم الثبوت: نسخة مصورة عن المطبعة الأميرية ببولاق المحمية (١٣٢٤ هـ)، مصر، مطبوع على هامش المستصفي للغزالي، الطبعة الثالثة (١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م)، مصورة دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان.
- * العجلوني (إسماعيل بن محمد الجراحي): - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: مؤسسة الرسالة - بيروت - (١٤٠٥ م)، الطبعة الرابعة، تحقيق: أحمد القلاش
- * عدنان زرزور: - الحاكم الجسمي ومنهجه في التفسير: بدون بيانات، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- * ابن عدي (عبد الله بن عدي الجرجاني): - الكامل في ضعفاء الرجال: تحقيق: يحيى مختار غزاوي، الطبعة الثالثة (١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م)، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- * ابن عذبة (حسن): - الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية: (ط حيدر آباد، ١٣٢٢ هـ).
- * العراقي (الحافظ): - المغني عن حمل الأسفار: (بهامش إحياء علوم الدين).
- * العراقي (محمد عاطف): - ثورة العقل في الفلسفة العربية: الطبعة الخامسة (١٩٨٤ م)، دار المعارف، القاهرة.
- الفلسفة الطبيعية عند ابن سينا: الطبعة الثانية، بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.
- النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد: الطبعة الثانية (١٩٧٩ م)، دار المعارف، القاهرة.
- * ابن العربي (أبو بكر محمد بن عبد الله): - قانون التأويل: تحقيق/ محمد السليمان، الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م)، دار القبلة للثقافة الإسلامية بالرياض ومؤسسة علوم القرآن بسوريا.
- المحصول في أصول الفقه: تحقيق حسين علي البدري، الطبعة الأولى (١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م)، دار البيارق، عمان - الأردن.
- * ابن أبي العز الحنفي (علي بن علي بن محمد): - شرح العقيدة الطحاوية: تحقيق/ شعيب الأرنؤوط وعبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة،

- بيروت ، ورجعت إلى نسخة المكتب الإسلامي بتحقيق/ محمد ناصر الدين الألباني.
- * عز الدين (ابن عبد السلام):
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام: الطبعة الأولى (١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م)، دار القلم، دمشق.
- * ابن عساكر (علي بن الحسن الدمشقي):
- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل: تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري (١٩٩٥ م)، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري: الطبعة الثالثة (١٤٠٤ هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- * العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله):
- الفروق اللغوية: تحقيق/ محمد باسل عيون السود (١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * ابن عطية (أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي):
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م)، دار الكتب العلمية - لبنان.
- * العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله):
- إملأ ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات: تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، المكتبة العلمية، لاهور - باكستان.
- * العلوي (يحيى بن حمزة):
- مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار: تحقيق وتقديم: د/ محمد السيد الجلند، بدون تاريخ، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر.
- * علي إبراهيم حسن:
- التاريخ الإسلامي العام: الجاهلية، الدولة العربية، الدولة العباسية: طبع سنة (١٩٧١ م)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- * علي فهمي خشيم:
- الجبائيان أبو علي وأبو هاشم: الطبعة الأولى، سنة (١٩٦٨ م)، دار الفكر العربي، طرابلس.
- * علي مصطفى الغرابي:
- أبو الهذيل العلاف: الطبعة الأولى (١٩٤٩ م)، مكتبة الحسين التجارية، مصر.
- تاريخ الفرق الإسلامية ونشأة علم الكلام عند المسلمين: طبعة مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، بدون بيانات.
- * العليمي (أبو اليمن عبد الرحمن بن محمد):
- الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل: تحقيق/ عدنان يوسف عبد المجيد نباتة (١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م)، مكتبة دنيس، عمان - الأردن.
- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد: تحقيق/ رياض عبد الحميد مراد (١٩٩٧ م)، دار صادر، بيروت - لبنان.

- ✽ ابن العماد الحنبلي (عبد الحي بن أحمد):
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: تحقيق/ عبد القدر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ)، دار ابن كثير، دمشق.
- ✽ عماد خفاجي سالم:
- مناهج التفكير في العقيدة الإسلامية بين النصيين والعقليين: رسالة ماجستير مطبوعة على الاستنسل، بكلية أصول الدين - قسم العقيدة والفلسفة، جامعة الأزهر، بالقاهرة.
- ✽ عمر رضا كحالة:
- معجم المؤلفين: الطبعة الأولى (١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- ✽ أبو عوانة (الأسفرايني):
- المستخرج على صحيح مسلم: دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- ✽ عويس (منصور):
- ابن تيمية ليس سلفياً: نسخة خاصة بالمؤلف، بدون بيانات.
- ✽ عياض (القاضي عياض بن موسى اليحصبي):
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: الطبعة الأولى (١٣٧٩ هـ/ ١٩٧٠ م)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث بالقاهرة بالاشتراك مع المكتبة العتيقة بتونس .
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك في معرفة أعيان مذاهب الإمام مالك: تحقيق/ محمد سالم هاشم، سنة (١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ✽ ابن عيسى (أحمد بن إبراهيم):
- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم: الطبعة الرابعة، سنة (١٤٠٦ هـ)، ط المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان
- ✽ العيني (بدر الدين محمود بن أحمد العيني):
- عمدة القاري في شرح صحيح البخاري: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- ✽ غراب (الدكتور حمودة):
- الأشعري أبو الحسن: ط (١٩٥٣ م)، الرسالة، القاهرة.
- ابن سينا بين الدين والفلسفة (١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢ م)، مجمع البحوث الإسلامية.
- ✽ الغزالي (أبو حامد):
- إحياء علوم الدين: بدون تاريخ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.
- الاقتصاد في الاعتقاد: ت/ إبراهيم جوبوقجي وحسين أتاى (١٩٦٢ م)، جامعة أنقرة، طبع مصطفى أبو العلا (١٩٧٢ م)، وطبعة بشرح الدكتور جيب الله حسن أحمد.
- إلجام العوام عن علم الكلام: تحقيق/ سميج دغيم، الطبعة الأولى (١٩٩٣ م)، دار الفكر اللبناني، بيروت - لبنان. كما رجعت إلى النسخة المطبوعة ضمن القصور العوالي.
- تهافت الفلاسفة: تحقيق/ سليمان دنيا، الطبعة السابعة، بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.
- الحدود الفلسفية: ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب.
- فضائح الباطنية: ت/ عبد الرحمن بدوي، ط١ (١٤١٣ هـ)، مؤسسة دار الثقافة، الكويت.
- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة: ضمن القصور العوالي.

- القسطاس المستقيم: ضمن القصور العوالي.
- قواعد العقائد: ت/ موسى بن نصر، ط الثانية (١٩٨٥م)، عالم الكتب، بيروت - لبنان.
- محك النظر: طبعة القاهرة.
- المستصفى في علم الأصول: نسخة مصورة عن المطبعة الأميرية ببولاق المحمية (١٣٢٤هـ)، مصر، الطبعة الثالثة (١٤١٤هـ/١٩٩٣م)، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- المضمون به على غير أهله: ضبطه وقدم له: رياض مصطفى العبد الله، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ/١٩٨٦م)، منشورات دار الحكمة، دمشق، بيروت.
- المعارف العقلية: تحقيق/ عبد الكريم عثمان (١٩٦٣م)، دار الفكر، دمشق.
- معارج القدس: ضمن القصور العوالي.
- معيار العلم في فن المنطق: بدون بيانات، دار الأندلس، بيروت - لبنان.
- مقاصد الفلاسفة: تحقيق/ سليمان دنيا، الطبعة الثانية (١٩٦٠م)، دار المعارف، القاهرة.
- المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى: تحقيق/ بسام عبد الوهاب الجابي، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، دار الجفان والجابي، قبرص.
- المنخول من تعليقات الأصول: حققه/ محمد حسن هيتو (١٣٩٠هـ/١٩٧٠م)، دمشق.
- المنقذ من الضلال: ت/ عبد الحليم محمود، ط: الثانية، ١٩٥٥م، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.
- * الفارابي (أبو نصر):
- إحصاء العلوم: ت/ عثمان أمين ط ٢ (١٩٤٩م)، مطبعة الاعتماد، دار الفكر العربي، مصر.
- الجمع بين رأيي الحكيمين أفلاطون الإلهي وأرسطوطاليس: تحقيق/ ألبيير نصري نادر (١٩٦٠م)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت - لبنان.
- الرسائل، التعليقات (١٣٤٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الهند.
- السياسة المدنية: حققه/ فوزي ميري نجار (١٩٦٤م)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.
- فصوص الحكم: ضمن مجموعة فلسفة أبي نصر الفارابي، ط مصر (١٩٠٧م).
- كتاب الحروف: تحقيق/ محسن مهدي، دار المشرق، بيروت - لبنان.
- مقالة في معاني العقل: الطبعة الأولى (١٣٢٥هـ/١٩٠٧م)، مطبعة السعادة، القاهرة.
- المنطق عند الفارابي، كتاب البرهان: ت/ ماجد فخري (١٩٨٧م)، دار المشرق، بيروت.
- * ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس):
- معجم مقاييس اللغة: تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)، دار الجيل - بيروت - لبنان.
- * الفتني (الهندي):
- تذكرة الموضوعات: بدون بيانات.
- * الفراء (يحيى بن زياد بن عبد الله):
- معاني القرآن: الطبعة الثانية (١٩٨٠م)، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- * فرغلي (محمود محمد):
- بحوث في السنة المطهرة: طبعة سنة (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، دار الكتاب الجامعي، القاهرة.

❖ الفُرْهَارِيُّ (محمد):

- التبراس في شرح العقائد: نسخة بخط اليد من مطبوعات المكتبة الإمدادية، باكستان.

❖ ابن فورك (أبو بكر):

- مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري: تحقيق/ دانيال جيماريه (١٩٨٧ م)، دار المشرق، بيروت - لبنان.

- مشكل الحديث وبيانه: تحقيق/ موسى محمد علي (١٩٧٩ م)، دار الكتب الحديثة.

❖ فوقية حسين:

- الجويني إمام الحرمين: سلسلة أعلام العرب، العدد: (٤٠)، القاهرة (١٩٦٥ م).

❖ الفيروزأبادي (محمد بن يعقوب):

- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: الطبعة الثانية (١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م)، تحقيق/ محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

- القاموس المحيط والقابوس الوسيط فيما ذهب من كلام العرب شماطيظ: مؤسسة الرسالة.

❖ فيصل بدير عون:

- فكرة الطبيعة في الفلسفة الإسلامية مع بيان مصادرها: الطبعة الأولى (١٩٨٠ م)، مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة.

- الفلسفة الإسلامية في المشرق: طبعة سنة (١٩٨٢ م)، مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة.

❖ القاري (ملا علي بن سلطان الهروي):

- الرد على القائلين بوحدة الوجود: تحقيق/ علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٥ م)، دار المأمون للتراث، دمشق.

- شرح كتاب الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة النعمان: تحقيق/ علي محمد دندل (١٤١٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

- المصنوع في الحديث الموضوع: تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الرابعة، سنة (١٤٠٤ هـ)، مكتبة الرشد، الرياض.

❖ القاسم بن محمد بن علي:

- الأساس في عقائد الأكياس: تحقيق/ ألبير نصري نادر، الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٠ م)، دار الطليعة، بيروت - لبنان.

❖ القاسمي (جمال الدين):

- تاريخ الجهمية والمعتزلة: الطبعة الثانية (١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

- قواعد التحديث: دار إحياء السنة النبوية، بدون بيانات الطبعة.

❖ ابن قاضي شهبة (أبو بكر بن أحمد بن عمر):

- طبقات الشافعية: تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، الطبعة الأولى (١٤٠٧ م)، عالم الكتب، بيروت - لبنان.

❖ ابن قتيبة (الدينوري):

- تأويل مختلف الحديث: تحقيق/ محمد زهري النجار، الطبعة الأولى (١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٢ م)، دار الجيل، بيروت - لبنان.

- تأويل مشكل القرآن: شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، الطبعة الثالثة (١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- المعارف: تحقيق/ دكتور ثروت عكاشة، الطبعة الرابعة، دار المعارف - القاهرة.
- * ابن قدامة المقدسي (موفق الدين عبد الله):
- تحريم النظر في علم الكلام: تحقيق/ عبد الرحمن بن محمد سعيد دمشقية، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٠م)، دار عالم المكتب، الرياض.
- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: راجعه وأعد فهرسه/ سيف الدين الكاتب (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- * القرافي (شهاب الدين):
- أنوار البروق في أنواء الفروق: الطبعة الأولى (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول: حققه/ طه عبد الرؤوف سعد (١٩٧٣م)، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، طبعة دار الفكر، بيروت، لبنان.
- نفائس الأصول في شرح المحصول: تحقيق/ عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة.
- * القرطبي (محمد بن أحمد بن أبي بكر):
- الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام: تحقيق/ أحمد حجازي السقا، الطبعة الثالثة، سنة (١٣٩٨هـ)، دار التراث العربي، القاهرة.
- الجامع لأحكام القرآن: دار الشعب - القاهرة.
- * القزويني (عبد الكريم بن محمد الرافي القزويني):
- التدوين في أخبار قزوين: سنة (١٩٨٧م)، تحقيق: عزيز الله العطاري، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- * القسطنطيني (إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي):
- نعمة الذريعة في نصرته الشريعة: الطبعة الأولى (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، دار المسير، الرياض.
- * القفطي (جمال الدين):
- إخبار العلماء بأخبار الحكماء: بدون تاريخ، مكتبة المتنبي بالقاهرة.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م) دار الفكر العربي، القاهرة.
- * القنوجي (صديق حسن خان):
- أبجد العلوم أو الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم: تحقيق/ د. عبد الوهاب زكار، الطبعة الأولى (١٩٧٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * قوشتي (الدكتور أحمد):
- حجة الدليل النقلي بين المعتزلة والأشاعرة: رسالة ماجستير بدار العلوم، جامعة القاهرة.

* القوشجي (علي):

- شرح تجريد الاعتقاد: بدون بيانات، مكتبة بيدار، تبريز.

* القيسي (مكي):

- الكشف عن وجوه القراءات: ت/ محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق.

* ابن القيم (شمس الدين):

- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية: الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- إعلام الموقعين عن رب العالمين: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- حاشية على سنن أبي داود (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م)، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، لبنان.

- الروح: تحقيق: ضياء الحسن السلفي، الطبعة الأولى، سنة (١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: تحقيق/ محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي، الطبعة الثالثة، سنة (١٣٩٨هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان.

- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: تحقيق/ علي بن محمد الدخيل الله، الطبعة الثالثة، سنة (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م)، دار العاصمة، الرياض.

- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة: دار الكتب العلمية - بيروت.

* كارل بروكلمان:

- تاريخ الأدب العربي: ترجمة محمود فهمي حجازي (١٩٩٣م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

* الكتاني (محمد بن جعفر):

- الرسالة المستطرفة في علوم السنة المشرفة: تحقيق/ محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني، الطبعة السادسة، سنة (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان.

* الكتاني (محمد الدكتور):

- جدل العقل والنقل في مناهج التفكير الإسلامي في الفكر الحديث: الطبعة الأولى (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء - المغرب.

- جدل العقل والنقل في مناهج التفكير الإسلامي في الفكر القديم: الطبعة الأولى (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء - المغرب.

* ابن كثير (إسماعيل):

- البداية والنهاية: ت/ محمد عبد العزيز النجار، ط: ١ (١٩٩١م)، دار الغد العربي، القاهرة.

- تفسير القرآن العظيم: ت/ أحمد يوسف الدقاق، ط: ١ (١٤٠١هـ)، دار الفكر، بيروت.

* الكرمي (مرعي بن يوسف المقدسي):

- أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات: تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

* الكفوي (أبو البقاء):

- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، تحقيق: عدنان درويش -

محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

- * الكلاباذي (أحمد بن محمد البخاري):
- الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، المعروف برجال البخاري: تحقيق: عبد الله الليثي، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ)، دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- * الكلاباذي (تاج الإسلام أبو بكر):
- التعرف على مذهب أهل التصوف: الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * الكلوزاني (أبو الخطاب محفوظ بن أحمد):
- التمهيد في أصول الفقه: دراسة وتحقيق د/ مفيد أبو عمشة ومحمد بن علي بن إبراهيم (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م)، جامعة أم القرى - مكة المكرمة.
- * الكمال بن الهمام (محمد السيواسي):
- التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية: طبع في جمادى الأولى (١٣٥١هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- المسامرة في علم الكلام والعقائد التوحيدية المنجية في الآخرة: راجع أصولها وعلق عليها / الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، بدون تاريخ، المكتبة المحمودية التجارية، القاهرة.
- * الكندي (أبو يوسف):
- آراء أهل المدينة الفاضلة: ت/ ألبير نصري نادر (١٩٥٩م)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.
- الحدود والرسوم: (ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب).
- رسائل الكندي الفلسفية: تحقيق/ محمد عبد الهادي أبي ريدة (١٩٥٠م)، مطبعة الاعتماد، دار الفكر العربي، مصر.
- * اللالكائي (هبة الله بن الحسن بن منصور):
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: تحقيق/ أحمد سعد حمدان، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٢هـ)، دار طبية، الرياض.
- * اللامشي (أبو الثناء الحنفي الماتريدي):
- التمهيد لقواعد التوحيد: تحقيق/ عبد المجيد التركي، الطبعة الأولى (١٩٩٥م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.
- * اللاهيجي (عبد الرزاق):
- شوارق الإلهام: مكتبة الشيخ رضا كتابقروش، تبريز.
- * ابن اللحام (علي بن عباس):
- المختصر في أصول الفقه: ت/ مظهر بقا، ط جامعة عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.
- * الماتريدي (أبو منصور):
- تأويلات أهل السنة: ت/ إبراهيم عوضين وسيد عوضين (١٣٩١هـ/ ١٩٧١م)، القاهرة.
- التوحيد: ت/ فتح الله خليف، ط: الثانية (١٩٧٧م)، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
- شرح الفقه الأكبر: الطبعة الثانية (١٩٤٨م)، طبعة حيدر أباد الدكن - الهند.
- * ابن ماجه (القزويني):
- سنن ابن ماجه: تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، بدون تاريخ، دار الريان للتراث، مصر.

✽ المازري (أبو عبد الله):

- المعلم بفوائد مسلم: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

✽ ابن ماکولا (علي بن هبة الله بن أبي نصر):

- الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى: الطبعة الأولى (١٤١١ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

✽ المالقي (أحمد):

- رصف المباني: تحقيق/ أحمد محمد الراط (١٣٩٤ هـ)، مجمع اللغة العربية، دمشق.

✽ مالك بن أنس:

- الموطأ: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بدون تاريخ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

✽ ابن مالك (محمد بن عبد الله الطائي الجبالي):

- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد): الطبعة الأولى (١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م)، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد و د/ محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة.

✽ الماوردي (أبو الحسن):

- أدب الدنيا والدين: بدون بيانات الطبعة، دار مكتبة الحياة.

- أعلام النبوة: ت/ محمد المعتصم بالله، ط: ١ (١٩٨٧ م)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

✽ المبرد (محمد بن يزيد):

- الكامل في الأدب: مؤسسة المعارف، بيروت - لبنان، بدون بيانات الطبعة.

- المقتضب في النحو: تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة (١٩٨٦ م)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

✽ المتقي الهندي (علاء الدين علي):

- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: الطبعة الأولى، (١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م)، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

✽ ابن متويه:

- التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض: تحقيق/ سامي نصر لطف وفيصل بدير عون، الطبعة الأولى، سنة (١٩٧٥ م)، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.

✽ ابن مجاهد (البغدادي):

- كتاب السبعة في القراءات: ط الثانية (١٤٠٠ هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف - مصر.

✽ مجمع اللغة العربية:

- المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

✽ المحاسبي (الحارث بن أسد بن عبد الله):

- شرف العقل وماهيته: تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- ماهية العقل ومعناه واختلاف الناس فيه: تحقيق/ سحيم القوتلي، الطبعة الثانية، سنة (١٣٩٨ هـ)،

دار الكندي ودار الفكر، بيروت - لبنان.

- * محمد الخضر حسين:
- نقض كتاب في الشعر الجاهلي: بدون بيانات، مصورة بالمكتبة الأزهرية، القاهرة.
* محمد أبو زهرة:
- ابن حزم حياته وعصره - آراؤه الفقهية: بدون تاريخ، دار الفكر العربي، القاهرة.
* محمد أحمد الدالي:
- مسائل نافع ابن الأزرق عن عبد الله بن عباس من طريقين: طبع سنة (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م)، الجفان والجاني للطبع والنشر، قبرص.
* محمد جمال الدين سرور:
- تاريخ الحضارة الإسلامية في المشرق.
* محمد حسن:
- منهج الأشاعرة والماتريدية في علم الكلام: رسالة ماجستير بكلية أصول الدين - قسم العقيدة والفلسفة، جامعة الأزهر، بالقاهرة.
* محمد حسنين مخلوف:
- بلوغ السؤل في مدخل علم الأصول: الطبعة الثانية (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م)، تحقيق/ حسنين محمد مخلوف، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
* محمد رمضان عبد الله:
- الباقلاني وآراؤه الكلامية: رسالة دكتوراه بأصول الدين - القاهرة.
* محمد عبده:
- رسالة التوحيد: قدم لها / حسين يوسف الغزال، الطبعة الخامسة (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، دار إحياء العلوم، بيروت - لبنان.
* محمد عمارة:
- رسائل العدل والتوحيد: جمع وتحقيق، سنة (١٩٧١م)، دار الهلال، مصر، والطبعة الثانية (١٤٠هـ/ ١٩٨٨)، دار الشروق بالقاهرة.
* محمد غلاب:
- الفلسفة الإغريقية: طبع بالقاهرة سنة (١٩٣٨م)، طبعة خاصة بدون بيانات.
- الفلسفة الشرقية: طبع بالقاهرة سنة (١٩٣٨م)، طبعة خاصة بدون بيانات الطبع.
- مشكلة الألوهية: الطبعة الثانية (١٣٧١هـ/ ١٩٥١م)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
* محمد فؤاد عبد الباقي:
- اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان: (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م)، دار الحديث - القاهرة.
* محمد فريد بك:
- تاريخ الدولة العلية العثمانية: طبعة دار النفائس، بدون تاريخ، بيروت - لبنان.
* محمد كرد علي:
- أمراء البيان: الطبعة الثانية (١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

* محمد مصطفى:

- نظرية المعرفة عند المعتزلة: رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

* محمد بن يحيى مداعس:

- الكاشف الأمين عن جواهر العقد الثمين.

* المحمصاني (صبيح):

- فلسفة التشريع الإسلامي في الإسلام: الطبعة الثانية (١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م)، دار الكشف.

* محمود (عبد الرحمن):

- موقف ابن تيمية من الأشاعرة: الطبعة الأولى (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م) مكتبة الرشد، الرياض.

* محمود قاسم:

- ابن رشد وفلسفته الدينية: (الطبعة الثانية من كتاب الفيلسوف المفترى عليه) (١٩٦٤م)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- الفيلسوف المفترى عليه ابن رشد: بدون تاريخ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- في النفس والعقل لفلاسفة الإسلام والإغريق: الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- مقدمة في نقد مدارس علم الكلام (بحث قدم به لكتاب مناهج الأدلة لابن رشد): الطبعة الثالثة (١٩٥٥م)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

* مخلوف (عبد الرؤف):

- الباقلائي وكتابه إعجاز القرآن: (رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم ١٩٦٥م).

* مذكور (إبراهيم):

- في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيقه: نشرة المكتب المصري للطباعة والنشر.

* مذكور (محمد سلام):

- المدخل للفقه الإسلامي تاريخه ومصادره ونظرياته العامة: الطبعة الثالثة (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م)،

دار النهضة العربية - القاهرة.

* مراد وهبة وآخران:

- المعجم الفلسفي: طبعة بدون بيانات، وقدم لها مراد وهبة بتاريخ ٢١ مارس (١٩٦٦م).

* ابن المرتضى (أحمد):

- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، وبهامشه: جواهر الأخبار والآثار المستخرجة من لجة

البحر الزخار: تصحيح القاضي عبد الله بن عبد الكريم الجرافي، مؤسسة الرسالة - بيروت.

- رياضة الأفهام في لطيف الكلام: ضمن البحر الزخار.

- طبقات المعتزلة: عني بتحقيقه/ سوسنة ديفلد - فلزر، الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م)، دار المنتظر،

بيروت - لبنان.

- غرر الفوائد ودرر القلائد (المعروف بأمالى ابن المرتضى): تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة

الأولى (١٤١٢هـ/ ١٩٩١م)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

- فرق وطبقات المعتزلة المعروف بالمنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل: تحقيق وتعليق/ علي سامي

النشار وعصام الدين محمد علي (١٩٧٢م)، دار المطبوعات الجامعية. كما رجعت إلى الكتاب نفسه ضمن

البحر الزخار في معرفة مذاهب علماء الأمصار، المجلد الأول.

- القلائد في تصحيح العقائد: تحقيق/ ألبير نصري نادر (١٩٩٥م)، دار المشرق، بيروت - لبنان، كما رجعت إليه في أول البحر الزخار له.
- معيار العلوم في علم الأصول: ضمن البحر الزخار في معرفة مذاهب علماء الأمصار الأول.
- * المرزوقي (أبو يعرب):
- مفهوم السببية عند الغزالي: الطبعة الأولى، بدون تاريخ، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس.
- * المرصفي (سيد بن علي):
- رغبة الأمل من كتاب الكامل: الطبعة الأولى (١٣٤٨هـ/ ١٩٣٠م)، مطبعة النهضة بمصر.
- * مرعي بن يوسف الكرمي:
- دفع الشبهة والغرر عن يحتج على فعل المعاصي بالقدر: الطبعة الأولى (١٤١٠هـ)، تحقيق/ أسعد محمد المغربي، دار حراء - مكة المكرمة - السعودية.
- * مسلم (ابن الحجاج النيسابوري):
- الجامع الصحيح المعروف بصحيح مسلم: تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، لبنان.
- المنفردات والوحدان: تحقيق/ عبد الغفار سليمان البنداري، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * مصطفى حلمي:
- قواعد المنهج السلفي في الفكر الإسلامي: بحوث في العقيدة الإسلامية: الطبعة الثانية (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م)، دار الدعوة بالإسكندرية.
- * المَطْرَظِيُّ (أبو المكارم):
- المَغْرَبُ في ترتيب المغرب: دار الكتاب العربي.
- * المطيعي (محمد بخيت):
- حاشية على شرح الدردير على خريدة التوحيد: مطبعة الإسلام (١٣١٤هـ)، طبعة خاصة.
- سلم الوصول، حاشية على نهاية السؤل للإسنوي: المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- * المعري (أبو العلاء):
- رسالة الغفران: وضع حواشيه وقدم له/ علي حسن فاعور، الطبعة الأولى (٢٠٠١م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * معمر بن راشد الأزدي:
- الجامع: تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٣هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، مطبوع في نهاية كتاب المصنف لعبد الرزاق الصنعاني.
- * المغربي (علي عبد الفتاح):
- إمام أهل السنة والجماعة أبو منصور الماتريدي وآراؤه الكلامية: الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، مكتبة وهبة، القاهرة.
- * المفضل الضبي:
- المفضليات: ط: السابعة، ت/ أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة.

✽ المقبل (صالح):

- الأرواح النوافخ: مطبوع بهامش العلك الشامخ، دار البيان، دمشق.

- العلك الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ: دار البيان، دمشق.

✽ المقداد السيوري (الفاضل):

- إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين: تصحيح السيد محمود المرعشي والسيد مهدي الرجائي، مكتبة آية

الله العظمى المرعشي، طهران.

✽ المقدسي (أبو حامد محمد بن موسى):

- رسالة في الرد على الرافضة: تحقيق: عبد الوهاب خليل الرحمن، بدون تاريخ، الدار السلفية، بومباي -

الهند.

✽ المقدسي (أبو عبد الله محمد بن عبد الله):

- الأحاديث المختارة: تحقيق/ عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ)، مكتبة النهضة

الحديثة، مكة المكرمة.

✽ المقدسي (محمد):

- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم (١٩٨٠م)، تحقيق/ غازي طليمات، وزارة الثقافة والإرشاد القومي -

دمشق.

✽ المقرئ (أحمد):

- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: طبعة بولاق (١٣٢٧هـ)، القاهرة.

✽ المكي (عبد العزيز):

- الحيدة: مطبعة السعادة بمصر.

✽ الملبطي (أبو الحسين):

- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع: تحقيق الشيخ/ محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثانية (١٩٧٧م)،

المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

✽ المناوي (عبد الرؤوف):

- التوقيف على مهمات التعاريف: ت/ محمد رضوان، ط١ (١٤١٠هـ)، دار الفكر، بيروت.

- فيض القدير شرح الجامع الصغير: ط١ (١٣٥٦هـ)، المكتبة التجارية الكبرى - مصر.

✽ ابن منجويه (الأصبهاني):

- رجال صحيح مسلم: ت: عبد الله الليثي، ط: الأولى (١٤٠٧هـ)، دار المعرفة - بيروت - لبنان.

✽ ابن منده (أبو عبد الله):

- الرد على الجهمية: تحقيق/ علي محمد ناصر الفقيهي - المكتبة الأثرية - باكستان.

✽ المنذري (عبد العظيم):

- الترغيب والترهيب: ت/ إبراهيم شمس الدين، ط١ (١٤١٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

✽ ابن منظور (محمد بن مكرم المصري):

- لسان العرب: الطبعة الأولى، سنة (١٤١٣هـ/١٩٩٢م)، دار صادر، بيروت - لبنان، كما رجعت إلى

نسخة دار المعارف بتحقيق سيد رمضان وآخرين.

- * ابن الموصلي (محمد):
- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة: صححه/ زكريا علي يوسف، بدون تاريخ، مكتبة المتنبي، مصر.
- * ابن ميمون (القرطبي):
- دلالة الحائرین: ط (١٩٧٢ م) مطبعة جامعة أنقرة، تركيا.
- * ابن ميمون (أبو بكر):
- شرح الإرشاد: ت/ حجازي السقا (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧ م)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- * ناصر الدين الأسد:
- مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية: ط ٧ (١٩٨٨ م)، دار الجيل، بيروت - لبنان.
- * ابن النجار (محمد بن أحمد الفتوحی):
- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير: تحقيق/ محمد الزحيلي ونزيه حماد، (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧ م)، مكتبة العبيكان، الرياض، وأيضاً نشرة مطبعة السنة المحمدية.
- * النجراني (تقي الدين محمود العجالي المعتزلي):
- الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء: دراسة وتحقيق د/ السيد محمد الشاهد (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩ م)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.
- * النحاس (أبو جعفر):
- إعراب القرآن: الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨ م)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت - لبنان.
- * ابن النديم (أبو الفرج محمد بن إسحاق):
- الفهرست: تحقيق د/ صالح الضامن، الطبعة الأولى، سنة (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨ م)، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- * النسائي (أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن):
- السنن الصغرى المعروف بالمجتبى من السنن الكبرى: الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦)، تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - سوريا.
- السنن الكبرى: تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، الطبعة الأولى، سنة (١٤١١هـ/ ١٩٩١ م)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- * النسفي (أبو المعين):
- بحر الكلام: طبعة القاهرة (١٩٢٣ م).
- تبصرة الأدلة في أصول الدين: رسالة للدكتوراه بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر بتحقيق ودراسة الدكتور: محمد ربيع الجوهري، كما رجعت إلى طبعة المعهد العالمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، بتحقيق كلود سلامة، الطبعة الأولى (١٩٩٠ م) دمشق.
- التمهيد لقواعد التوحيد: تحقيق/ جيب الله حسن أحمد، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦ م)، دار الطباعة المحمدية، القاهرة.
- * النسفي المفسر (عبد الله بن أحمد):
- تفسير النسفي المعروف بمدارك التنزيل وحقائق التأويل: تحقيق/ أحمد عبد العليم البردوني، الطبعة الثانية (١٣٧٢هـ)، دار الشعب، القاهرة.

* النشار (علي سامي):

- التصور الذري عند علماء المسلمين.

- فلسفة وفرق المعتزلة: (بحث في نهاية فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار).

- مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي: الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام: الطبعة الثامنة، بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.

* نشوان الحميري (أبو سعيد نشوان بن سعيد):

- الحور العين: ت/ كمال مصطفى، الطبعة الثانية (١٩٨٥م)، طبع بدار آذال للطباعة والنشر ببيروت، بالاشتراك مع المكتبة اليمنية بصنعاء.

* ابن نقطة (محمد بن عبد الغني البغدادي):

- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: تحقيق/ كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

* النوبختي (الحسن):

- فرق الشيعة: الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، دار الأضواء - بيروت - لبنان.

* نور الدين الصابوني:

- البداية في أصول الدين: باهتمام/ بكر طوبال أوغلي، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق.

* النوي (محيي الدين):

- شرح صحيح مسلم: تحقيق/ عبد الله أحمد أبو زينة، بدون تاريخ، دار الشعب، مصر.

* النيسابوري (أحمد بن محمد):

- كتاب أصول الدين: تحقيق/ عمر سعيد الداعوق، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٨م)، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان.

* النيسابوري (أبو رشيد):

- ديوان الأصول في التوحيد: ت/ محمد عبد الهادي أبو ريدة (١٩٦٩م)، دار الكتب، القاهرة.

- المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين: تحقيق/ رضوان السيد ومعن زيادة (١٩٧٩م)، معهد الإنماء العربي، بيروت - لبنان.

* الهيثمي (علي بن أبي بكر):

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٤٠٧هـ)، دار الريان للتراث بالقاهرة بالاشتراك مع دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

* ابن هداية الحسيني:

- طبقات الشافعية: تصحيح ومراجعة الشيخ/ خليل الميس، دار القلم، بيروت - لبنان.

* هراس (محمد خليل):

- باعث النهضة السلفية، ابن تيمية السلفي نقد لمسالك المتكلمين والفلاسفة في الإلهيات: الطبعة الأولى،

سنة (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

* ابن هشام (جمال الدين الأنصاري):

- تليخيص الشواهد وتليخيص الفوائد: تحقيق وتعليق: د/ عباس مصطفى الصالحي، الطبعة الأولى

(١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تحقيق: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، الطبعة السادسة (١٩٨٥م)، دار الفكر - دمشق - لبنان.
- * ابن هشام (المعافري):
- السيرة النبوية: ت/ طه عبد الرؤوف سعد، الطبعة الأولى، سنة (١٤١١هـ)، دار الجيل، بيروت.
- * هنري لاووست:
- نظريات شيخ الإسلام في السياسة والاجتماع: ترجمة محمد عبد العظيم، تقديم وتعليق: د/ مصطفى حلمي، بدون تاريخ، دار الأنصار، القاهرة.
- * الواحددي (أبو الحسن علي بن أحمد):
- أسباب النزول: دراسة وتحقيق: د/ السيد الجميلي، دار الريان للتراث، بدون تاريخ.
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: تحقيق/ صفوان عدنان داودي، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٥هـ)، دار القلم بدمشق والدار الشامية ببيروت.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد: تحقيق/ محمد حسن أبو العزم الزفيتي، سنة (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.
- * الواسطي (أحمد بن إبراهيم):
- النصيحة في صفات الرب: تحقيق/ زهير الشاويش، الطبعة الثانية، سنة (١٣٩٤هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- * وزارة الأوقاف الكويتية:
- موسوعة الفقه الإسلامي: وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالكويت.
- * ابن الوزير (محمد بن المرتضى البماني):
- إيثار الحق على الخلق: الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان: الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- العواصم والقواصم: تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- * ولتر ستيس:
- تاريخ الفلسفة اليونانية: ترجمة محمد عبد المنعم مجاهد (١٩٨٤م)، دار الثقافة للنشر والتوزيع بالقاهرة.
- * ولتر ملفيل باتون:
- أحمد بن حنبل والمحنة: ترجمة/ عبد العزيز عبد الحق، ومراجعة/ محمود محمود، طبع دار الهلاب، دون بيانات.
- * اليازجي (ناصيف):
- العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب: بدون تاريخ، وخاتمة الطبعة بتاريخ (١٨٨٧م)، مصورة دار القلم، بيروت - لبنان.
- * اليافعي (عبد الله):
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان: (ط حيدر آباد ١٣٣٩هـ)

- مرهم العلل المضلة في الرد على أئمة المعتزلة: تحقيق/ محمود محمد محمود حسن نصار، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٢م)، دار الجيل، بيروت - لبنان.
- * يحيى بن الحسين (الإمام):
- الرد على المجبرة القدرية: تحقيق/ محمد عمار، جمعها ضمن كتاب: رسائل العدل والتوحيد ج ١، دار الهلال، القاهرة.
- * يحيى هاشم حسن فرغل:
- الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية: بدون بيانات، دار الفكر العربي، القاهرة.
- * يحيى هويدي:
- محاضرات في الفلسفة الإسلامية: ط ١، سنة (١٩٦٦م)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- * ابن أبي يعلى الفراء:
- طبقات الحنابلة: تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- * أبو يعلى الفراء:
- العدة في أصول الفقه: تحقيق: د/ أحمد بن علي سير المباركي، الطبعة الثالثة (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، مكتبة الرشد، الرياض.
- * يوسف خليف:
- حياة الشعر في الكوفة إلى نهاية القرن الثاني الهجري (١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م)، ضمن سلسلة المكتبة العربية التي تصدرها المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر بوزارة الثقافة بالاشتراك مع المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، مصر.
- * يوسف كرم:
- تاريخ الفلسفة الحديثة: الطبعة الخامسة، بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.

السيرة الذاتية للمحقق

مصطفى حسين عبد الهادي:

من مواليد القاهرة، عام (١٩٧١ م).

حاصل على:

- الليسانس في اللغة العربية والعلوم الإسلامية من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة.
- الليسانس في الشريعة الإسلامية من كلية الشريعة والقانون، بجامعة الأزهر.
- الماجستير في الفلسفة الإسلامية، التخصص الدقيق: في علم الكلام بعنوان: الغنية في الكلام لأبي القاسم الأنصاري النيسابوري دراسة وتحقيق قسم الإلهيات، بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الحميد عبد المنعم مذكور.

الدراسة الحالية:

- باحث دكتوراه بقسم الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم، بجامعة القاهرة، في موضوع: « الكليات الكلامية وأثرها في استدلال المتكلمين ».

الخبرات العملية:

- تدرج في عدد من المراكز البحثية وشركات تقنية المعلومات بدءاً من شركة « حرف » لتقنية المعلومات، والشركة العالمية لتقنية المعلومات « صخر » وغيرها.

العمل الحالي:

- يعمل باحثاً شرعياً بمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، بمشروع: معلمة القواعد الفقهية، في إعداد أبحاث القواعد المقاصدية والأصولية.

أعمال علمية سابقة:

- تحقيق كتاب شرح العقيدة الأصفهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية، راجعه وقدم له الأستاذ الدكتور مصطفى حلمي، أستاذ الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم، بجامعة القاهرة، وطبع بمكتبة ابن تيمية، مصر (٢٠٠٥ م).

المشاركات الإعلامية:

- تسجيل عدة حلقات بالبرنامج الثقافي بإذاعة جمهورية مصر العربية، ببرنامج: « قصة مخطوطة »، وكان هذه الحلقات تهدف إلى التعريف بمصادر الفكر الإسلامي الأصيل.

- إعداد وتقديم حلقة خاصة عن موضوع: « نحو غد أفضل »، تتحدث عن الوضع الثقافي الراهن في البيئة المصرية وسُبل تقويمه.

المشاركات العلمية التي يعنى بها:

- أولاً في مجال تحقيق التراث:

- ١ - تحقيق كتاب شرح تنقيح الفصول في شرح المحصول للإمام القرافي مع حاشية العلامة الشيخ محمد

الطاهر بن عاشور عليه والمسماة: « التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح ».

- ثانيا: في مجال البحث العلمي:

١ - أصالة المنهجية المعرفية في الفكر الإسلامي عند المتكلمين والأصوليين .

٢ - إعداد موسوعة مقاصد الشريعة، وهي موسوعة تُعنى بجمع النصوص المقاصدية من مظانها الفكرية والأصولية والفقهية، وترتيبها موضوعيا.

رقم الإيداع

٢٠١٠ / ١٤٧٠٣

الترقيم الدولي I. S. B. N

978 - 977 - 342 - 923 - 2



(من أجل تواصلٍ بَناءٍ بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم . . السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . .
نشكر لك اقتناءك كتابنا : « الغنية في الكلام » ورغبة منا في تواصلٍ بَناءٍ بين الناشر والقارئ ، وباعتبار أن رأيك مهمٌ بالنسبة لنا ، فيسعدنا أن ترسل إلينا دائماً بملاحظاتك ؛ لكي ندفع بمسيرتنا سوياً إلى الأمام .

* فهياً مارس دورك في توجيه دفة النشر باستيفائك للبيانات التالية :-

الاسم كاملاً : الوظيفة :
المؤهل الدراسي : السن : الدولة :
المدينة : حي : شارع : ص.ب :
هاتف :

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

 /

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

e-mail :

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

- من أين عرفت هذا الكتاب ؟

☐ أثناء زيارة المكتبة ☐ ترشيح من صديق ☐ مقرر ☐ إعلان ☐ معرض

- من أين اشتريت الكتاب ؟

اسم المكتبة أو المعرض : المدينة : العنوان :

- ما رأيك في عملنا في الكتاب ؟

☐ ممتاز ☐ جيد ☐ عادي (لطفًا وضح لِمَ)

- ما رأيك في إخراج الكتاب ؟

☐ عادي ☐ جيد ☐ متميز (لطفًا وضح لِمَ)

- ما رأيك في سعر الكتاب ؟ ☐ رخيص ☐ معقول ☐ مرتفع

(لطفًا اذكر سعر الشراء) العملة

عزيزي انطلاقاً من أن ملاحظاتك واقتراحاتك سبيلنا للتطوير وباعتبارك من قرائنا فنحن نرحب بملاحظاتك النافعة . . . فلا تتوانَ ودَوِّنْ ما يجول في خاطرك : -

.....

.....

.....

دعوة : نحن نرحب بكل عمل جاد يخدم العربية وعلومها والتراث وما يتفرع منه ، والكتب المترجمة عن العربية للغات العالمية - الرئيسة منها خاصة - وكذلك كتب الأطفال .

عزيزي القارئ أعد إلينا هذا الحوار المكتوب على e-mail:info@dar-alsalam.com

أو ص.ب ١٦١ الغورية - القاهرة - جمهورية مصر العربية

لنراسلك ونزودك ببيان الجديد من إصداراتنا

(من أجل تواصلٍ بَناءٍ بين الناشر والقارئ)

١٢

يمثل الحلقة المفقودة في المذهب الأشعري، فيغطي مرحلة مهمة من مراحل البحث الكلامي عند الأشاعرة ويكشف عن تفاصيلها، تلك المرحلة التي تمثل نضج المذهب واستواءه على سوقه بعد أن أرسى قواعده الأشعري وأسس بنيانه الباقلاني فانتشر على يده انتشاراً كبيراً، ثم انتقل المذهب - بعد طبقتين من الأصحاب - إلى الجويني الذي يعد منظر المذهب، فيمثل الكتاب الحلقة التي من خلالها اتصل سند الأشاعرة حتى وصل إلى فخر الدين الرازي أحد أهم شخصيات المذهب الأشعري من المتأخرين. وقد توسع المؤلف في بسط استدلالات أصحاب المقولات في المسائل والدلائل فتتبع الأقوال والمذاهب في كل مسألة - لا سيما مقولات المعتزلة - مع ذكر أدلة كل قول، ووجه الدلالة فيه، وما قد يرد عليه من إيرادات، كل هذا مع التحري ومحاولة الاستقصاء، وصولاً إلى القول الحق في رأيه خالصاً من شائبة التبع أو الاستدراك. وقد أعان المؤلف في ذلك اعتياده على مصادر للفكر الكلامي الأشعري وغيره مما أكثره في دنيا الناس اليوم في عداد المفقود. وقد استغرق الكتاب كافة المسائل الكلامية التي هي موضوعه إضافة إلى مناقشته مباحث وقواعد أصولية ومباحث حديثة وإشارات تفسيرية ومباحث فقهية ولغوية.

War-A Salam Designs

الناشر

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

القاهرة - مصر - ١٢٠ شارع الازهر - ص.ب ١٦١ الغورية
هاتف : ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - ٢٥٩٣٢٨٢٠ - ٢٤٠٥٤٦٤٢

الاسكندرية - هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (+٢٠٣)
فاكس: ٢٣٧٤١٧٥٠ (+٢٠٢)

www.dar-alsalam.com info@dar-alsalam.com

ISBN: 978-977-342-923-2



9 789773 429232 >

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة